

حاشیه علی کتب و تصانیف
جلد ۱۷

۱۹۹۰
۱۵۰



٥٦٤

در وصف این نسخه کهنه
 مالک الرمن والبرس خادم اوجس الشرف
 السلطان السلطان العارفي محمود شاه
 لمن طالع وبعي اكرمه الله تعالى
 من العصر الحاضر اوده
 اوجس الشرف
 عمده



در وصف این نسخه کهنه
 مالک الرمن والبرس خادم اوجس الشرف
 السلطان السلطان العارفي محمود شاه
 لمن طالع وبعي اكرمه الله تعالى
 من العصر الحاضر اوده
 اوجس الشرف
 عمده



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَعِينُ

المحمد الذي عم بارفاد ارشاد الفرقان كل انسان . وانه على طول الامد من انقال
طول هذا القرآن بكل احسن . محتاج لم يكن الذين كفروا ليطغوا انور سراسه ولم سرح الدنيا
او وانصر و ابانين ربع النصر على الحكم من ساسه ابانه فصحت تفصيلا اذ فصحت
ومباديه وغاياته كملت كميله الي ثمار فروعها اذ اصبحت . انزل على ط الامين . رسول النبي
المبعوث الي الناس جميعين المبعوث باقصر سورة من سورته بمصاحف الخلفاء انما تلكت بالاعجبين
صلى الله عليه واله و آياته وازواجه وعترته واجبا . ما طلعت بوانغ شمس الاسرار القرآنية
من آفاق عبادتها وسطحت بروق توارق الانوار القرآنية طالعها من انما دانتها
انما بعد فيقول المفتقر الي الله القوي المتين ابراهيم بن محمد بن عثمان
المشهور بعصا الدين لما كان القرآن العظيم الحقيقي علي وجه التحقيق باجل التعظيم خير دليل
حدسه واولي انيس يطيب لسمع تحديده وصوتك الي اسراره قاض شهود انواره وبلونك
الي كشف ضباياه من زواياه بلوغ الي طيبى فوج رواج ما كان من زواياه وكان كتاب
انوار التنزيل واسرار التاويل ما يشفي العليل من الغليل ويغصم عن غزير العجايب باللفظ
التفصيل سلطانا حسن تنقيح وتهذيبه قاض بان ترجمه من ذوى الاقدام ابصار البصائر ووزر
جمال ترتيبه وتركيبه حاكم بان تشرف برؤيته في الاقلام بالهداية مداد الحما عيشت الكوفة
الغامدة نارها والفكرة الجمادة انهارها به مطالعة حسنة وجماله ومشاهده على كلامه
في حلي كماله وكان يدور في الخلد وكن ابن القبر والجلدان اعلق عليه من بغايس الفوائد وعراكر
الفرايد ما تميل الي النفوس وتخرج جنوح الفردوس الي العروس لكن طوارق الحدثان والنوم
فرقت البال وقوانع الزمان والهوى اورثت البلبال فاخذت في صنوع شذرة من
التفكار وترصيع ذرة من درر البحار على شرط من مباحث البدعة وطايفه من مكانة
الشيعة لتكونا تحفة وهدية ذرية وعجوبة تحف بهما السلطان الاكرم الالفخمي والحاقان

الاجل الاعظم سلمها العرب اليوم وليت الشعري والجم ما نوح الورد من ورد عطايا جانا
وما نوح الوفا وما خر عن قفناه ما ربههم واجبا ما كما حبيش الاكاسره وقامع فرقة
الجبايرة ما حيا اثار الكفر بجهاده وحام مادة الفجار بقوة حسامه وسداده اكبر
كسروش الشيعية وموهن كيد الرفضة البقية القطيعة ناصر شمس اجل السنة والجماعة
ومقوي جاش ارباب التوفيق والاطاعة نجمة اعظم الملوك ومحب اصحاب السلوك من طبع
الليثية ومجمع السامحة الغيبية شعره ملكه في الجود مجد ثول وفي القوة البطش السيد
في الجود يلقى ذوالهدى منه وبالبشر لمق الضد في موه الرزي . سلما هذا الزمان وما حال شجاعة
الاولاء السلطان السلطان السلطان الملك المنظر العاقر بار الرحمن صاحب القرآن سلطان
بن سليم شاه بن بايزيد خان لا زالت كحاي برة المحطال ممطرة وحديق وعده بالامال مخففة
منزهة ولا يرح خدم العلم مستغنين باكس وجوده وارباب التقى والحلم في رفاهيه بوساطة وجوده
الذي لم نجب من انك ولا من قصده واتم لشعره الرجح الفتى وهو جازم بيان خبايا بركم كمن
وان يدعي فهو الموجب دعاءه وان كان ما يرحوه هو القصد لا . ثم السؤل من رفق ما رقم
بالعين ان يلقا بكلمات اليمين وان يدرك السيد بحسنه مستغنيا من الايا حده نوم ولا
ان تغذر ان زلت القدم او طغى على طر القلم اذ الفكي عليله وعين الرضا عن كل عيب كليله
وما توفيقى الا بانه عليه توكلت واليا نبى قوله الحمد لله الذي نزل على عبده الفرقا ليكون اليان
نذرا اقتبس اقتباسا لطيفا من قوله تعا تبارك الذي نزل الفرقا على عبده ليكون للعالمين نذرا
ولا يحتاج فيه الي ارفع ما ترجمه على المقتبس من ان الصلة تجب ان تكون معلومة وليس تنزل القرآن على
معلوما فكيف يوضح الموصول ويوقع بانه لقوه دليله نزل منزلا للمعلوم لانه في زمان لاقتباس
معلوم عند الناطقين المسلمين المتيقنين بمضمونه ولا يخفى حسن التيام التنزيل مع الفرقا لا سيما في الله فرقان
لان الفصل بعض اجزائه من بعض في الاثر وفي التنزيل اشعارا بالتمجيد للدلالة على التكثير وان الفرق
في كتب القران الاثر والتمثيل والاستئصال وجعل الكل بمعنى وفكر ليكون العبد والقران و
العابن بالتقليد اذ ليس لاندراك الكمال والتميز مصدر الانذار وفرة المم بمعنى المنذارين فان قلت
لا دخل في الاثر على سبيل التدريج في الكون نذرا قلته جملة نفس الانذار بما التقى في كمال انذاره و
كمال الانذار في التدريج لان يقع الانذار بكل جملة تنزل فيسقى الانذار بمرقة من الزمان بخلاف الوارد في
فان الانذار ينقطع بانقطاع النزول واقصه الانذار لان كل جملة بخلاف التبشيرة فانه يخص المؤمنين

قوله فتحدي بقصه من سورة ابي محمد عبيده او كذا الفرقا حيث جاء من وان كثر في بيتها
نزلنا على عبد قاتوا بسورة من مثله والله يوبده قوله ليدبر والباطة والى طلب المعاضه
والصقع كبر البليغ والعالي الصوا ومن لا يرتج عليه كلامه والخطيب البليغ فعلى الاو لو يكون مصراع
الخطاب من قبل انما الليثي الاسد فالاعتماد على المعين الاخير والرب العوايا العرب الخالص والكريب
من قبل اليبس والقدير بالقره القادر والمقام التقضي لفي القادر لا في القدير فالتركيب من قبل وما
انما بظلام للعبيد قوله وانتم ابي اسكت ليقال انتم اي كتبت حتى اسكته في خصمه وغيره ما ولم يقبل وانتم به و
فرد في توهم ان الانعام بالقره لا بحال البلاء لان سوتى الكلام كفي في فخر الابهام ولولا ان لم تزد
في اخبرها انما بالبلاء لا احتمال ان يكون بالامثال على الاضمار عن الغيب والسلامة عن الاحتلام والتأخر
كما قيل والفضحا جمع فصيح بمعنى البليغ وعدنان ابو معد فاضا الفصحى البراهمة للابناء الى الاء وخطا
بن عامر بن شالح ابو جبال هو خطاني وانما طي على غير قياس وبيان من تصدي بها للاشارة الى
كان بلاغة التصديق وكان كثرتم لاشتهارها بها قوله حتى صبوا انهم كروا التسمية في كمال الباطنة
في انعام هو لا الفصحى البعيد عن العجز في مقام التكلم بما معارضهم في النوادي وتقرير دقيق
جعل الاعجاز بالقره حيث جعل اعتقاده حسانا لا علما واشارة الى ان تسمية اهل البيت عليهم السلام
بالت حلا تبا نهذا الكمال وتوحيهم المعاني في كل مقام قوله ثم بين الناس انكم بكم لثقا
ما بين الزم الفكر المدبر وارشاد المقبل وتذكيره والتذكير مصدر مني للمفعول وهو الالمعنى
ولو جعل في تقدير وتذكر والتذكير لم يبعد قوله فكشف قناع الانعلاء اي انما لانعلاء عن ابي
محكمات واضحات لا يقبل التسخ ولم يكن فيها انعلاء زال بالكشف بل لما كان في عهده الانعلاء
كالمتشابهة وحفظها عن جعلها مكشوفة عنها وجعل الحكماء الام الكتاب لان التشابهات ترجع اليها
في الظهور وتبين بها وقوله واخر عطف على الحكماء ومتشابهة صفة وعنى المتشابهة ما يقابل
الحكم وكشف القناع عن على حقيقة كما يتنبه بقولنا وبل اي تحصل ما بالنظر والتامل وتفسيرا
اي بالبيان من الشارع حيث لا يصل اليه النظر والتامل وفراقتباس لطيف والغوامض الغامض
وهو خلاف الواضح من الكلام وقوله والماعا جمع لامع اي واضحا وقوله ليدبر عنهم الرجز اقتبال
من قوله ليدبر عنهم الرجز اهل البيت يظهركم نظيرا ويجوز التوسيع في الاقتباس وكان اشارة
الى اهل البيت عليهم السلام فانهم اهل بيت النبوة قوله سورة فاتحة الكتاب من قبل انما في المسئلة الى انهم
فهي في قوة سورة تسمى فاتحة الكتاب فالاحسن ان قوله وسمى عطف عليه معنى وشار فيها بعد بقوله

لانها

لانها مفتحة الى ان القسمية من قبل تسمية المكان باسم الفاعل في من فروع اسناد الفعل الى الكا وفي
بعض حاشي الكفا ان تسمية الاله باسم الفاعل حيث قال سمي لا وان ساكرا خرابا لانه ما فتح به الشيء وقيل
فيه كما ان الاخر ما تحتم الشيء ويخرج منه ونحن نقول سمي فاتحة الكتاب لانه يفتح الله الكتاب على القاري
الكتاب لان فيه الدعا بالهداية الى الصراط المستقيم الذي لا يزل الكتاب الكريم ففي اجابته فتح باب المعرفة له
وبعدت وجه التسمية بسورة الكثر والكافية والوافية وام الكتاب والشا ايض ولا قرصا واول كتاب
قوله فكانها اصله ومنشأه فلما نظر بعد تحقق الاصل الفصح يظهر بعد تحقق الاصل البقوي قوله ولانها
يشتمل على ما فيه من منى هذا التوجيه على جعل مقاصد القرآن الشا وبيان الاوامر والنواهي والوعود
واشمال الفاتحة عليها باعتبار جميع اجزائها ومنه عدلية على جعل مقاصده حكمية علمية النظرية
الفاتحة باعتبار ما هو دعاء منها فان الشبهي الحكمه العلمية الصراط المستقيم والمشيئة الحكمية النظرية
ذكر التسعد والاشقية قوله لذلك اي المسيح ما ذكر فقد راد في وجه التسمية على الكتاب بما ذكره اول الامر
لانها مفتحة ومبداه وكثيرا ما سوتهم لقره النظر على ما فيه ان قوله لذلك اشارة الى الاحتمال على طبق ما ذكره
والاحسن تسميتها كما هو ووافيه وفي ريشها كل دا وكفي فيه قوله وتعليم المسالة اي الدعاء حيث
اشير فيه الى انه ينبغي للسائل ان يحمد والابنا هو حمد ويحضر امره في السؤل عنى بجا فما في بعض
الاحاد اي ينبغي ان يصلى عليه صلى الله عليه وسلم ايض فمن مقومات الاجابة قوله والصلاة لوجوه قرأتها
او اتجاها لاقال بالاجابة لانها فرض عند الشا واجه عند ابي حنيفة لان براد بالوجوب
الفرعية عند الشا وليس بوجوبه وبالاجابة ما يقابل الفرض فيشتمل الواجب عند الحنفية ويقعد
والا وجوب المراد الوجوه في الكل عند الشا او الركعتين الا ولين عند الحنيفة والاجابة فيما عدا
عنده ويجوز ان يرد بالصلاة الدعاء فيكون كالتمنية بسورة الدعاء بل نقول على ان
يكون التسمية بسورة الكثر والشا والوافية والكافية من قبل التسمية بسورة الصلوة لان الصلوة
هي الكثر والشا والوافية والكافية قوله لانها سمي ايا بالانعلاء لا يقال نقل في التبيين
الحسن البصري انها ثمانية ايا وعن حسين الجعفي انها ست ايا لاننا نقول ضعف الامام الراوية
عن البصري والقوي الراوية عن الجعفي ولا يبعد ان يكون قوله بالانعلاء وردا عليها وكان
منشأ الرواية عن الحسن انما راى الراوية انه عد انعمت عليهم به ظن انه في البسامة مع غيره ونحن
انما راى انه لم يعد التسمية اية ظن انه في البسامة مع غيره وكانه اشار اليه بقوله الا ان منهم في
وقوله دون انعمت عليهم هذه مسامحة وقع في الكتاب والمراد صراط الذين انعمت عليهم قيل

لظهور ان الصلة بدون الوصول لا يكون آية ولا يخفى ان الدلالة خاصة بالآية بدون ظهور
ان المصداق لا يكون آية فاعرفه ويكن ان يقال سمي الشيخ لا يعجزه في القراء
بشيء من شيئا فتشاع التعريف بالشيخ مع ما لم يعمدنا به الارسال في القرآن حتى صار
اسما ولا يعد ان يقال آية الشيخ لان مقاصده قد تكررت فان الشنا قد تكررت في قوله
والحمد وتخصيص الصلاة والالتفات لكررها لان كل منهما تلزم الآخر وظلالا جهتا في الصراط المستقيم
تكررت في الصراط المستقيم والالتفات عن الصراط المستقيم تكرر في الصراط المستقيم
قوله والالتفات اي في الانزال فهو قيل علفتها تبنا وما قوله القوله تعالى ولقد اتيناك بالسبح
وهو كفي فحين اطلاق قوله سبحانه لم يكرر نزول في حق ان اطلاقه عليه لكرر النزول لان يقال هذا
ايضا لكرر النزول لانها باعتبار ما يؤول والتسمية باعتبار مكان ذلك ان كل المصداق في قوله
سبحنا والشنا على القرآن لان من معانيه قوله والشنا اي بلا منشا القبلة وتبنت لذلك ولان قوله
بني كنعان مشا موا اليها اي تبارك والاشيا اي بن نوح فانه بالشيخ بالسهانية ولان ارضها شامتا
بين حمر وسود وعلى هذا لا يمكن في القاموس قوله وماك ذكره بعد فقها المديونة كراي من بعد
قوله ولم ينص بوضف فيه شي فظن انها ليست من السورة اي الفاتحة لان الكلام فيها او من سورة
سورة القرآن ويؤيده انه لم يقل انها ليست منها وبالجملة يتبين ان لا يلزم من عدم النص هذا الظن
ان يقال في النص بعيد وقوع ما ليس من نص فيفيد الظن ذلك ان جعل فظن اسما فوفاخره ان
واجب التقديم ويكون الفرض يترصف هذه النسبة اليه اشارة الي قوله تعالى ان بعض الظن انتم قوله
وسئل محمد بن الحسن اشارة الي ان ما اخرج من يد يذهب تخفيفه رضي الله عنه من انها ليست من القرآن
بمعمد قوله ومن اجلها اختلف في انها آية براسها او بما بعده اي لتعارض الحديثين اختلف
الشبهة ادلا يمكن جمعها ولا يجزي في نسخ فلم يبق الا لو كان طريق الترخيص في كل قوله احد الخيارات
ومن الغوايد الحاقا نية زاد الله بسطة ملكه ان يمكن التوفيق بانه في نزول آية وفي نزول يعطها
لست لا نقف عليه لا بتوفيقه تعالى ويكن التوفيق ايضا بان المراد بقوله وليس تعيين الجملة الاولى
من هذه الترخيص دخول البسطة في الفاتحة لتعيين الآية الاولي قوله والاجماع على ان ما بين الدفتين
ظاهرة على احاديث كثيرة وفي ان الاجماع والوفاق المذكورين لا ممان دعوي ان جزء من القام
وجعل الاجماع مبتدأ خبره على ان ما بين الدفتين كلا الله وجعل الوفاق مبتدأ قول على اثباتها
وجعل المقصود منه رد ما نسب اليه من غير ان يبرهن القرآن بكتف قوله لعدم مطلقا بقوله لا يجوز

تعلق

تعلق اسم الله بالابتداء وبوجود تعلقه بالقراءة كما في قوله تعالى اقربا سم ركبت وقوله وما يدل عليه
على ما يطابقه اي لعدم قرينة تدل عليه اذ لا قرينة الا المقارنة بالفعل وهذه داعية لتقدير الفعل
لا تقدير الابداء في قوله وايتدا في زيادة اضمار فان تترصف بغير الارسال في حذف المصداق والمصداق اليه
اراد زيادة الحروف لا يقال زيادة الحذف باعتبار حاجته بسم الله الرحمن الرحيم الي تقدير فعله ايضا
على هذا التقدير لا نقول لم يجعل علما العما اعتبار الفعل العام من قبل الحذف حتى جعلوا قول الشاعر
فانكر كاتيل الذي هو مدركي من قبل السوا وادد ون لا يجاز ويرجع تقدير ابتدائي موافقة لقوله
بسم الله جربها ومرسها ودلالة على التكرار والاول وان نقول او قرأت في ان المقصود ان تقدير الفعل اولى من تقدير
الاسم لا ان تقدير الفعل الخاسر اولى من تقدير الاسم العام قوله لانه اسم لشرفه وكونه على التكرار بايتداهم بايتدا
اصحهم منوطا على الاختصاص المستفاد منه قوله وادل على الاختصاص فان قيل لا دلالة على الاختصاص
في التاخر فكيف وصف التقديم يكون اذ لم يعلقت لا يتعدان يستفاد الاختصاص التفسير
فان اسم مقدم على القراء ومعناه على جميع الاشياء قوله كيف قد جعل الله لها اللوح جعل اسم الله
اللقراءة الفاتحة عند من جعل اسم الله جزءا من الفاتحة فاللايق جعل اليا المعصاة فالوفاق حال القام
ان جعل توجيه المصداق اصلا قوله وهذا ما بعده مقول على السنة العباد رد لما تجر على ما سبق كيف
قال الله تعالى متبرك باسم الله اقراء او بامتاز اسم اقراء قوله وانما كتبت من حروف المفرد من الحروف
بالحرف ما يقابل الاسم والفعل وقد خص باسم حروف المعاني حروفها كتبت منها الكلمات في حروف
وانما كتبت حروفها البنية على الفتح لان الشايع الكثير فيها فان الحروف والابتداء والسين والواو والفاء
التي غير ذلك كذلك وقيل معنى كونه من حروفها ان المتكلم المعقول ذلك لان اللابوق كونه على الاعراب الال
على المعنى الام الوجودي فاللايق بالبناء المتقابل للعدم وهو الوجود ولما توسر كونه في الوجود
الموجوده كونهما مطلقا لا يبداء بها كونهما كمالا حركت بالف الذي هو حرف كمالا واقت الوجود
وان كانت الالف جئت للوجه الكسرة ولذا قيل الساكن اذا حركت كان كسرة قوله لا يختصا بلزوم حرفه
اي بامتناع التعلك الحرفية عنها اما بان يرد لزوم الحرفية لها كما هو المشهور في اللزوم من جعل
الالتصاكن من جناب اللازم وعدم وجود اللزوم بدون اللازم والشايع السن الحكا واما بان
يراد انها لازمة للحرفية كما هو عبارة الكفا وشايعه في كتب العربية منها ان ام لازمة للحرفية لا يستفاد
واخر بلزوم الحرفية من كاف التشبيه بلزوم الجذوع والوطف واوردوا القسم وانه و
بانهما لا يلزمان الجذعان بل النيات البيا ويكن ان يجاب بان حرف القسم لا يخص القسم بل يحظر

بالاسم ايضا فنزل منزلا لا يلزم الحرفية قتال ووجوب النسبة الكسرية لزوم الحرفية في الحقيقة
عدم الحركة وكسرة الحرف في الحروف والاسماء وعند حروف الاعمال بلحق بالعدم ووجوب نسبة بلحق
الجزء من قوله واخذ على المنظر لان الداخل على المنظر بمنزلة انصاف ضميرها وانفصال ضميرها لا ابتداء
قوله خذت اعجازها كسرة الاسماء اي لا الالال اذ لو حذف العجز لكان الحرف الاخر من اجزاء
لاعاب فلا يصح جريان الاعراب عليه ما قبله كما في عصا واما اذا حذف مجرد التحقيد ليدل على كسرة الاسماء
كان نسبيا وبصر ما قبله محل الاعراب كما في اخ واب وكان اولي ان يعقل بنا اوله على السكون كسرة الاسماء
لانه ايضا من جهة التحقيد واسما في الاصح في باب فاض ان حذف الباء عن الكتاب لان الواجب ان الوقف
عليه ما قبل الباء لا على الباء لكن وقع في الكتاب والكسرة بالباء وقوله وسمي ما تصغيره وفضل تعان فلان
سمي فلان او وافق اسميه ولكن ان يحل عليها كسرة الشا بهد قتال والظاهر ان سمي على وزن مسامح
في الفاعل من جمع اسم الجمع الجمع واسم قوله والقلب سمي غير مطرد في نصارى كسرة في كلامهم فلو كان
لفعل اسم وسما كما يقول الكوفون يلزم القلب جمع نصارى الاسم ويحذف قوله لانه في قوله وشعاع
لو يوقف بهما وشر فلا يرد ان الشعاع يناسب الوسم فلان يناسب كسرة في جعله من السهو قوله الشعر
اعلامه فان اعلامه على مذهب البصر من حذف الكا واسكان السير لستاتي التعويض عن اللام هزلة الوصل
وهناك لا حاجة الى الاسكان لسكون السين قوله ورد بان الهزلة لم يهدد داخله في حذف صدره
في كلامهم جعلوه هزلة الوصل في الاسماء العشرة عوضا عن اللام المحذوف حتى اجابوا في امر الهمزة
على ابركها مع ان لامه هزلة بلحقها المحذوف في فاعله مرة فجعل هزلة الوصل في اسم عوضا عن
الصدر دون العجز خلاف ما عهد في كلامهم من نظيره قوله والاسم ان يريد به التقيد
بمعنى ان يريد بلفظ الاسم المضاف الى الشيء كما في ليم الله اللفظ بغير السمي وان اراد به ذات
فيكون معنى باسم الله ذات الله فهو عين السمي لم يشبهه بغيره ولم يغيره بذلك وان يوجه
اسم ركب لان الظاهر الامر بتمزيبه تعال لا يتزير اسم اذ لا اعتداه بهذا لانه لا يتزير
اسمه ايضا واجب وان اراد به الصفة كما هو رأي الشيخ الاشعري في ليم الله واسم كبر وامنار فهذا
عن الشيخ الاشعري بان تفسر الاسم المضاف الى ذات الله بالصفة المقسم الصفة عنده فان الاسم عنده
قد يكون عين الذات لان الموجود عنده عين الذات لكون وجود كل شيء عنده وقد يكون غيره
كالرازق فان الرزق امر اضاه معنى لانه عند وجوده وقد يكون لا غيره ومعنى انه لا ينطق عن الذات
كالعالم غيره من الصفات السبعة فاعرفه فانها من شجتها على القول وينبغي ان يعلم ان قوله والاسم يكون

كذلك

كذلك رفع الهمزة والاسم في القرآن والقصيدة والشعر من اصوات مقطوعة غير قارية
رفع الهمزة الكسرية بالنسبة باقى ما ذكر من صفات الاسم لوصف فيه الهمزة الكسرية وفي اخلا اسم كل شئ
الاسم وتعدده تارة وتارة اخرى نظرا لا يخفى ويمكن ان يجعل قوله والاسم يكون كذلك على حاله
الحال الثالث فالله ان الهمزة من اصوات مقطوعة غير قارية حال كون الهمزة كسرة والاسم كسرة
اللفظ والحال ان الهمزة تختلف وهكذا قوله وانما قال الله لان التركب والاسماء كسرة والاسم كسرة
اللفظ ويأتي دون ذاته عن عن ان يكسب به احد ويأتي به فبئذ يذكر الاسم على ذلك ونحو
اراد التيميم باسمه غير مختص باسمه دون اسم فاني بلفظ الاسم ليكون ذكر الهمزة على غير سبيل حال
ولا يخفى ان الهمزة بالاسماء المذكورة من الهمزة كسرة بالاسماء المذكورة ولم يكتف بالاسماء المذكورة
ما ثبت في المبتدأ وان السقط في المبتدأ اول الكلمة وكتابه ما ثبت في التو والسقط في الوصل في
آخر الكلمة كسرة الهمزة فكانه صار الباء اول الهمزة ولا احتياجه الى الهمزة من الهمزة من الهمزة
الى العلم اذا وصف به علم قوله وطولت الباعوضا وانما عوض يكون الباء بمنزلة الهمزة فيكون الهمزة
بسم الله ابتداء باسم الله فاعرفه فانه من عمل الهمزة من الهمزة ولا الهمزة قوله الله اصل الهمزة
الهمزة وعوض عنها الهمزة ولذلك قيل بالهمزة بالقطع ان الهمزة مع الهمزة عن الهمزة فلا
لذا يلزم حذف الهمزة المعوض عنها على الهمزة لا دغامة في الظاهر المعوض عنها الهمزة الهمزة والهمزة
لم يستعمل حرف الهمزة مع حرف التعريف كما يستعمل غيره وان لم يبق في معنى الهمزة في ما جزء الكلمة
وفيه انه لو كان جعل الهمزة قطعية لذلك كما ذكر في غير الهمزة ايضا ظاهري المنع حرف الهمزة عن حرف
ليس كراهية اجتماع التويف كما اجمعوا عليه لان الهمزة يحفظ عليه لان مدار الهمزة في معنى الصوت
عليه وهو يحذف لواجتمع مع حرف التعريف الساكن فلما استكرهوا التويف في الهمزة بالاسم الهمزة
وجعل اسمها بالهمزة في مقام الهمزة فطوى الهمزة فاجتمع مع الهمزة بالاسم الهمزة
عن حرف الهمزة وانما جعل اصل الهمزة في الكسرة ان اصل الهمزة وهو المشهور فيما بين العرب هو الهمزة
على قوله وعوض عنها حرف التعريف ان حرف التعريف كان قبل الهمزة ويجاب بان معنى الهمزة جعل الهمزة
لا يراد في العوض حفظا لكلامه عن توجب هذا لا يحضر لكن جعل اصل الهمزة في الكسرة وهو الهمزة
معاذ الله ان يكون كظنية ولا دمية ولا عقيل رزق يعنى معاذا الله ويعود اليه ان يكون
الحمدية كالظنية والدمية في الصورة المنقوشة وعقب الهمزة الهمزة الهمزة الهمزة الهمزة
لفظ الله الهمزة للضرورة والضرورة ترد الهمزة الى الهمزة ويمكن ان يقال ان الهمزة الهمزة

دون حذر مع زيادة لان ذلك لتعريفه بوضع حذر لمسا الغمز حذر على خلا العيبا وقد جاء في جازرا
اسم فالح حذر واصفة مشبهة للكلم في دلالة الزيادة في اللفظ على الزيادة في المعنى اذ التحد انواعا ويرتفع
ان ابن الجوزي قد حذر من استعمال قوله فعلى الاول قبل يا حذر الدنيا لان النعم المومر والكافور وصحبه
لا يتحقق المومر في ان النعم المومر في الاخرة تفضل نعم الدنيا كلها الا ان يراد الكعبة باعتبار قوله حذر
والاخرة وحريم الدنيا الصريح ان يكون باعتبار الاول لان النعم الدنيا والاخرة يزيد على نعم الدنيا لكنه لم يلتفت
لوكان المراد حريم الدنيا والاخرة معنى نعمها كلها كما ذكر حريم الدنيا لغو الابهة لانه ولان الظاهر ان
اولا ثم العطف فانما الرجم كل الدنيا والاخرة لا اي مجموعها ولا توجب لاضافة الى الاخرة لانه اعتبار
كما في قوله ولانها كالم فلو نسب لفظ الله وبنه لانه المومر للرجم ويكره ان يقال اريد ان تصاب ما ينسب العلية
وبما يناسبها بوضعها وذلك انما يتأتى بجعل متوسطا بينهما قول وذلك لا يصح على غير وجهه ويكره كل حذر
فلا يجوز ان يوصف غيره بها واورد عليه وصفه بتابع مسيلة برجم الحماة واجيب ان ذلك في وجه اللغو للتعريف
الكفر فلا يتبعها به قوله ولان الرجم لا يدخل على النعم الرجم لانه كان اللتفت بالقصد الاول في مقابلة
الكبر اعظم النعم دون وقايقها ذكر الرجم في الوصف بالذوق فالرجم يتم فيها فلهذا اختلفت
الاسي بان يكون راس كل آية بعبارة مناسبة كما يقع في الآخرة في نقص بقوله تعالى الرجم لانه
على نوس آية يقتضي تقديم الرجم وكان المراد بالظن على راس الآي في اول سورة تر وهي القراءات والظاهر
غير مصروف وان ظن المراد من اختصاص الله ان قوله مؤنث على فعله ولا يعنى ان عدم الانصراف ان
الاختصاص كونه من فعله من شرط وجوده في كون غير منصرف عند شرط استحقاقه فعلا وهو مستوفى
بالانصراف وعند نقله الى التفسيرين الذين لا يترجم اظنا على الاخر الحال بما هو في بابها وهو ان فعله
من جمل علم فان الشرح غير منصرف واكثره على فعله فيمنزل منزلة فعله وكلمه لانه لو لم يطرده الاخصاص
لجائته على وانما قال الاخر ان الحال بما هو الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
من نوعه اظهر من الحال بما هو الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
والمؤنث بالتالي يقتضي انصرافه الا ان الحال بما هو الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
للمدح هو انما على الجليل الاختباري يتبادر منه الجليل الذي يكون له في الدنيا رتبة يكون صلها
فالجحيم عليه حكمة على صفات التي هي مقتضية ذاته قايما لانه لا يتنزل تلك الصفات من الاصل في الاصل في الاصل
الذي فيها هذا وهو ما تم الاختباري على وجهه من الاختباري في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
الذاتية بل اطلاق الحمدية تجوز وقد يقال المراد بالاختباري ما هو على اختياره وان لم يكن بالاختباري

وقوله

وقوله تقول حمد زيد على كرمه بيان كونه المدح هو لاشاء على الجليل مطلقا والمدح هو لاشاء على
الجليل الاختباري هو لاشياء الاول اذ لم يبين ان يقال حمد زيد على كرمه وجمله حمد واشاء
التأباه الفصل بين تعريف الحمد وتعيين المدح الا ان يقال قوله بل مدحتك مستغنى عما معرفة المدح له
وقيل هما اخوان اي تزدان القائل حيا كاشا وحمل قوله على الترادف اذ لا يوجب المدح المدح المدح
يقيد الجليل تعريفه بالاختباري واما الاصل المدح ايضا اختباريا كما يشعر كلامه في تفسيره قوله تعالى وكل من شكر
الابا حيث قال والمدح بالجمال ولم يلتفت لاحتمال الاخوة السلافي بالاتفاق لانه كما في غير ذلك
ايضا نظر الى دعوى الترادف وقد افاد بيانا معنى المدح والشكر على كرمه جليل الاختباري قوله مقابل النعمة
وعلا واعتقاد الاول والثاني الفاعل للتلا بوجه كون الشكر مجموعا لكل واحد ولا يحكم هذا اليوم بقوله
قوله قال افادكم النعم انتم تدينونها والضمير محيا ظاهر الاستشهاد على كون الشكر شاملا لكل
من القول والعمل والاعتقاد واورد عليه انه لم يطلق الشكر على هذه الاعمال حتى يدل على جعله المحقق
البيت لتمثيل اقسام الشكر لا الاستشهاد وقال السيد السند الجاني انه لما جعل الافعال الثلاثة جزأ
للشكر عرفا علم ان الشكر شامل للثلاثة ونسب المحقق الى عدم التنبه وفيه ان الاستشهاد به ليعرف اطلاق الشكر
عرفا على الثلاثة فكيف يصح بنا الاستشهاد به على دعوى ان كل ما يقع على النعمة ويجري في شكره واورد عليه
ايضا ان شهادة البيت لانه لا يجعل المدح شكا ولا يفيد كون كل من الثلاثة شكره وشكركه السيد
بان كون القول وحده كرام متفويض عن البيان فلما ضم الشاعر الاخرين اليه وعده مائة علم ان
شكره ويمكن دفع البردين بان ما يفيد النعماء ويجازي به الشكر فقد دل افادكم النعم ان التسمية
لثلاثة هو الشكر فيكون كل واحد شكر ليه صلح تقصيلا لميزة التثنية وقد افاد بقوله والضمير محيا
ووصفه بالمحبة انه يشكره او علنا قوله والذم نقض الحمد والذم في مقابل المدح
كونه نقض الحمد وكون المدح انما من الحمد لا يقال المشهور يقابل الرجوع والمدح لا الذم والمدح لنا
نقول المدح بمعنى عد الماثر والناس يقابل الرجوع عن الماثر والمدح بالوصف بالجميل يقابل الذم
قوله ورفعها بالابتداء قيل تعرض مع ظهوره لان اصل التركيب لهم كونهم خراف المدح وطوره
قوله واصل النصب قلت ولان اصل التركيب لهم كونهم خراف المدح فوقع فعل محبوا لاجد الحمد قد لا افاد
باصل قوله ليدل على عموم الحمد وثباته ويجعل ثبوت الحمد مقصودا بالافادة وعمدة في الكلام جلال
ما هو اصل فان الله في مفعول به وليد بتغيير الاسلوب على ان الجمل انشاء لا اخبار على ما شاع في الال
ونبه بقوله ولا يكما استعمل على ضعف قول من قال لا يحب من قال الحمد بثبوت حمد قوله والتعريف

فيه الجندون الاستفراق يكون اوفق باصله لان المصدر الموكود لا يقصد به الجند بل
صاحب الكفاية الاستفراق بما خذته فانه ما طرح في الاشارة ونحن ممن اعطى فيهما لا يمكن
بكتة الدرع والدينار ووجه قوله ومعناه لا اشارة الي ما يعرفه كل احد مع ان معنى التعريف لا اشارة
الي ما يعرفه الخاطبة ما بين محله ان الخاطبة كل احد قوله وقيل للاستفراق توهم ان الام الاستفراق
قسيم الجنس والتحقيق انه من اقسام كلام العهد الذي ولا يقابل الام الام العهد الخاطبة لان الام
لا اشارة الي تعين مفهوم اللفظ نفسه ولام العهد الي تعين قسم منه ونصرف اللفظ الي قسم من
و قد منه ثم للام الجنس ان اعتبره من قسم المفهوم بحكم عليه بما ثبت لجميع الافراد فاستفراق وان اعتبر
بحكم عليه بما ثبت لفردها فقام العهد الذي والافلام الحقيقية ونسب على ترجيح الاحتمال الاول
مع ان مذهبه ثبوت جميع الجملة تعالى على خلاف الاعتدال لان استفادة الاختصاص من
الكلام في عنده وقوله وهو مولى بوسط اي على مذهب من يقول بموت سوي الله وقوله وغير
اي على مذهب من لا يرى موثرا سوى الله قوله وقرى الحمد لله بتبديدهم اتباع الدال الام على
ترجيحه لان قارىه الحسيني ان عكس الكفاية الامر في الرجح لان حفظ الحركة الاعايب الدال على
اهم وجعلها لغوتها متبوعة امه ويمكن تعوسه بان فيه تفخيم الله الذي ان فيما ذكره من ان
الاتباع لجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة وتبديل الحركة الاعايب متركة كسبني عليها الكلمة على ما قال
تقوية لذلك اذ الحركة الاعايب اقوى في ذلك فهي ولي يجعلها متبوعة قوله وقيل بموت من ربه فالف
في جعل اصلا وراجح في التفسير وجعل كونه مصدرا راجحا على عكس ما فعله لان الصفة للشخصية
موجبة الي زيد يتكلم في فعل من فعل بالفعل بالفتح في الما والضم في المضارع لصفه عزيز ولهذا احتاج
الي تايد به ثم على انه ليس فيه تايد اذ مضارعه كاجا مضموم العين جاك مسكوتا والصفة كاجا
ثم جات من كمن ونوم ونما فجازان لا يكون ثم من مضموم العين وايضا في فوات مبا لغوي المصدر
قوله ولا يطلق على غير الام مقيد او اعلا المطلق شاذ قوله اسم لما لم يكن كالمقام والقالب
ليس صفة وجعل كونه الاما لم يراجح على كونه مضموعا لذوي العلم على عكس ما اختاره الكفاية لان المشهور
ذكرة وذكر كونه جرم ولم يثبت في التصحيح بالواو والنون مع انه غير علم لان القرآن في قوله فهو
من الشواذ كسند وارضين والقالب اسم لما هو كالمثال في قوله في الجواهر ففتح اللام اكثر من كونه
القاسوس قوله وهو كل ما سواه اي كل ما يصعد عليه سواه من واحد واحد واثنين اثنين وجماعة
الجمع عدم مناسبة اذ الكفاية على التعريف وعند استفادة من وقيل لا يبقا عالم زيد فهو مضموم كونه

المعجزة

الوجود والعدم والوجود والعدم على النسب من ان كل واحد منهم عالم لثمة من رتبة
العلم فلو كان العالم اسما للعلم من الموجودات لم يخفى ذلك يكون كل رتبة عالم اوله علم
عالمات منه العالم وقوله من الجواهر والاعايب كجمل ان يكون له رتبة التي ذلك كجمل ان يكون له رتبة
اي سلك الاستدلال على الوجود العلم ولا يوجد كمن قبل الافراج الفضا المترتبة فمقام الاستدلال
على معرفة كماله وفضله فانه لا يقال له العلم كما انه ليس في رتبة ولا عرضا فانما لا كما انها جعلت
العلم الى الترتيب الامكان دون الكثرة لانه افرس ولانه الموافق يكون العلم متفقا الى كماله
قال والجامعة سبيل نحة من الاجناس مختلفه او رده ان العالم الموقوف على الاما في كماله
ليس من انفراد العلم ووجب نارة بان لم يجمع قبيد رتبة العالم الميت بدوارة ما يتكلم اذ هو من رتبة
واحد فاجب رفع الاما ويصح بالاستعمال فالمراد بسببه ممول او صحتها والحق ان رتبة العلم
لانها بوجهها يتقن وجه الارض وتساو له غيرهم على سبيل الاستدلال من غير حاجة الى العقل
رتبة العالمين يستخرج رتبة غيرهم اذ لا بد لهم من غيرهم يعلم بانها علم كما يعلم بانها علم
بل هو من رتبة العلم الكبر لان ابراهيم ما في العالم الكبر كابرع يقتضي احد اوسع من كان ضيق ونسب
من رتبة المقتضى والعلم ما لا يخص في ذلك من التخييل لصفات الواجب واللاتم لصفات الواجب
ليس غير فهو من العالم الكبر اجمع ورتبة العلم في رتبة العلم الاظهر انه فعل وان
والعلمتين هما كما في الفعل الذي يدل عليه كمال لفظه او فوده او فوه هنا وتساويان في عبارة
الكتاب لثمة صفة لفظه كالمعروف حيث قال كانه قيل هذا الله رب العالمين وفيه دليل على ان
الممكنات كما هي متفجرة الى الموت حال وجودها من متفجرة الى اليقظة لبقائها شوية اذ الوجود
على انقضاء الوجود حال التقا كما في علمه من الكلام ولا دليل عليه لانه لا يدل على انه لا يتكلم في رتبة
اكمال اليه كما علم على الوجود من التقا فتقول فيه دليل على كمال الاقياج حيث رتب شيئا مشافا
ولما ابراهيم شيئا مشافا مع قدرته على ان يتفهم الى كمالهم دفقة لان فيه ظهور لامتناهية في رتبة العلم
من كل حال وهو كمال التقا حتى قيل التقير كوا الله كونه لتفصيل على ما ذكره في رتبة العلم
على ان بسبب الله ليس من الفكرة والالزام التكرار في وصفه باليمن الرصم من غير فائدة فاستدلاله في رتبة
ولم يكره على طريق ما وقع في اسم الله بالالفصل منها ومن الله تكرر الوجود الامكان رعاية لثمة
حسن اليه لانه انما يقر بالولاية وتقدم العلم اليه المقصود كقوله في رتبة العلم كقوله في رتبة العلم
لقوله في يوم لا يكون نفس نفسا والاحكام في رتبة العلم كقوله في رتبة العلم كقوله في رتبة العلم

ولا يخبر أن قوله والامر يومئذ يعقد قراءة ملك يوم الدين قوله ولقولنا في المثلث اليوم والامر يومئذ
لا يستقل بانبات كونهما لانهما في قوله ملك يوم الدين كلف نفس نفسا والامر يومئذ كلف نفس
ونون في الرفع وكلف وايمير وصف في الملك الملكا بمعنى الملك فلانما في الرفع والامر يومئذ
عنه كلف ووجه الرفع بانما كلف في قوله الملك والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع
قوله هو المصروف بالامر الذي هو المراد بالامر المنفرد بالامر المنفرد في ان يقال ذكر الامر يومئذ
بغير ان يفتى في المنين ولا يخبر أنه يفتى على كل من يفتى في الرفع في الرفع في الرفع
ان يقال هو المصروف بالامر الذي هو المراد بالامر المنفرد بالامر المنفرد في ان يقال ذكر الامر يومئذ
او مصدر ملك على والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
كما ان ملك مضافا بالرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
كما تفتى في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
وغير المفعول يومئذ ان في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
على ان المفعول يومئذ في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
مطلقا كان الرفع يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
انما الى الرفع يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
الرفع ان في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
من الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
علم ان في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
وتحذف قوله لا في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
انما في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
وقيل ان في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
بمعنى الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا
ربا للمؤمنين بوجوه لان الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا كلف في الرفع والامر يومئذ كلف نفس نفسا

ليدليا قوله لا احد حتى يهز ولا يجعل قوله لا تحققة على الحقيقة سواء لوقوله فان ترتب الحكم
على الوصف وان شئت عليه لكن لا يوجب الاستحقاق لسواء انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله
الحكم هو تخصيص الحكم بقرينة على الوصف بعد الوصف لا يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله
على ان من هذه صفة لا يستلزمها بل لا يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله
الاوافق عليه يستلزمها عن سائر الذوات ويقتضي كمال التعيين في انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله انما يفيد لوقوله
والاستعانة به طلب الصراط المستقيم قوله ولا شعاع من طريق المفهوم فيكون فيه تأكيد لما صرح به
من تخصيص الحكم بقرينة واما الدليل على ما بعده فهو ما صرح به من تخصيص الحكم بقرينة قوله لا يكون ليدليا لوقوله
ليكون دليلا على ما بعده من جهة العبارة بل على ما قبله من تخصيص الحكم بقرينة قوله لا يكون ليدليا لوقوله
على الجبل الاخباري والوصف الاول والغير الجبل والثالث الاختيار فلا بد من بيان فارق بين
الاول والثالث والثاني يظهر كون الاول بيانا للوجوب والآخرين ولعل ذلك ان السبب هو الجبل
والكون اختياريا وهو شرط سببية والكون الاول سببا لا يوجد له بدونه ويكون الثاني شرطيا
حيث لا يجعل غير الاختيار هو محمودا عليه لتبني منه لانه كما يجد على صفات التميز لانه قوله متفضل به
مختار فيه لما ان لا يوصف بالرحمة غير المختار قوله والرابع تحقيق الاختصاص اي اختصاص الحمد وبذلك
الامور في يوم الدين لا يوجب اختصاصا للرحمة يجوز ان يحد على ما في غير هذا اليوم قوله تخصيص الحمد كما بينا
والوعد للرحمة فيه انه لا دخل فيما هو مصدره من تفصيل ما اجل سابقا من بيان وجوه الصفات
فذكره كالاجتناب في ان يقول سابقا واجر هذه الصفات للادلة التي للحث على الحمد والسي
الاعراض ليرتبط به هذا القول ثم انما ذكر تحقيق الحمد ووصف بصفاة تميزها عن سائر الصفات
وتعلق العلم بمعلوم معين فوطب لك جوابها فوطب تميزها بصفة صفاة تميزها والضمير
الى الصفاة وذلك اشارة الى ما رجح اليه الضمير اشارة الى قوله يا من هذا شأنه ومعنى ذلك العبادة
الكثيرة حيث قال كان قبل ان يابن يا من هذه صفاته تحسن بالعبادة لا يفيد تخصيصا بالعبادة
وهو غير مراد ويومئذ ان تعلق العبادة على الصفاة لا على كونها صفاة بالجر ايضا وقوله لا يكون اول
على الاختصاص لان في اباه لغير استفاد الاختصاص من غير استدلال عليه في قوله اباك نعبد
الاختصاص مع الاستدلال عليه اذ في تعلق الحكم بالاوصاف وعدل مما ذكر في الكفاية اذ دل على
ان العبادة لاجل ذلك التميز لان الحكم المعلق تخصيصا بالعبادة ومن وجوه كونه اول
على الاختصاص انما كلما يربطه من يكون العبادة اول على الاختصاص قوله في اول فصلنا

لبعد ما بينهما فكانه لا متمايز بينهما تبيينهما على علو درجة هذا الكلام ثم مباد حال العباد ما ذكره
واواسطه الايمان بالشرع وما لا طريق للعقل اليه الا من جهة الوحي ورجاء وعده وخوف وعيد وقد
وقد تضمنه ما كثر في الدين فلم يفت الزنم واسطه حال وقد قال الفقيه ويراه عبانا ولا يري
اعتبارها اعتبارا تاويل اصليا ومظاهرها لا يستدبرها شي حقيقة فحصرها في قوله ومن عادة العرب
التي تكثر عامة للاشتغال بحرف في جميع مواقع العبارة التي تكثر خصصت بالمقام اذ قد تختص بموقع بلطف
وقوله نظيره الاشارة الى كونه بالقياس الى الحكم وهو ان قوله اظهرها قد تدرج تحتها والكلام في معنى
فهو في رتبة محبوبة كل ان ليسان آخر وقوله وتكلمنا بالبيان في الاشارة الى ان كونه بالقياس الى ان كونه
عبارة الكفاية حيث قال الحسن بن علي بن فضال في كتابه في بيان المعاني ان جابا الحمد على ما يليق
ويؤيدها اظهرها الصفا الكافية والمخاطبة غير كفاية لانه لا معنى لانها صفة عليه فاجراء الصفا عليه ذلك
يستحق طريق العبد وجا في مقامها العباد والاشارة بطريق الخطا والاشارة بالعبادة والاشارة بالعبادة
الا على حال لا يتحضر في الاشارة وتبين شواييب السمعة والربا بها كمن العباد والاشارة بغيرها على الغير
كان السوء مصدره بتقدير قول ويكون لهما العباد لم يكن فيه التفاضل في قوله في بعد من الخطا الى الغيبة
الي الحكم وبالعكس فضل ارفع من التفاضل وفي قوله ان العدل من الحكم الى الخطا وبالعكس من القوا
لصورتين ومن شعرا ايضا لهما والظاهر ان بيان ما هو الظاهر من التفاضل وهو مدح من لا يقال
اسلوب واقع الى اسلوب آخر على خلاف ما ذهب اليه وهو يقال من اسلوب الكفاية والاشارة الى كونه مقتضى التفاضل
الى اسلوب آخر قوله بالاشارة كاحد موضع وبضم الهمزة في القاموس وبات عدول عن بيت على صيغة الخطا
وتوهم القاص ان ضميره راجع الى قوله من زيد تبيين الكلام كونه حاد وفا كونه الله تعالى في غيره
وهو معنى انما فقوله زيد اريد به الزيادة للقول الاصطلاح والاشارة في ارايتك من حيث الدلالة
معنى في الكلام وهو ملحق الى واحد من قولك ولم يقل فيما اذا كانا عمدة انه حرف لانه لم يضم الى حرف
كله فحرف هو حفظ ذلك في قوله الى التلخيص بالضمير له وهو ان التلخيص عليه من عبادة التفاضل
بانه شاذ لا يباين على ان لا يكثر شاذه لاضافة ايا الى ما بعده فكل دفعه باية ليس الشاهد في شذوذه
بل لانه شاذ لم يصدر عن جرح حيث قال لا يعمد عليه وهو معنى قول الكاشغري شاذ فانما الحجة بالضمير
قوله قصي غايه الضمير والتدليل الى الانقباض والطريق المذلل الطريق النقي الغير المتأني والثوب
ذو عبادة بالاشارة في شئ مما يعمل به ويطبق كل ما يعمل به قوله ونصوره لم يذكر التصديقا بفاية
لانه لا يتوقف الفعل عند الحكمين بل كفي الارادة للشرح قوله ادرج عبادة في تضا عبادتهم

فكلما كان المدرج فيه اكثر كان اوفق بالصلح ويمكن ان يكون فايد للضم تاكيد كون جميع الحامل له لا يخرج
والا قرب ان يجعل المستكن للعلم العقل موحد في كانوا او مشتركين لان المشترك الصابغ وهو لا يخرج
حق للعلم وجهه يكون اقرب بالصيا لبقوله اهدنا الصراط لان لما وجد كراهه في العبادة والاشارة
فصليب الاخطا في سكنت بعضهم النجاة من ما يتلى البعض الاخر قوله وقد علم من قوله ولان انما التفسير
على الخطا فلشدة اقتران الخطا قد تم اشتراط الخطا ففان لا اقتضا عايد توافق رؤس الا التفسير
في التفسير والاشارة الى ان يكون الحق او لا يكون الحق انما هو العباد ان يكون من العبادة مستندة
لان جريتها صادرة عن حفظ النفس في الوقوع في التبع والاعتماد في جعل قوله والاشارة على التفسير
بغيره اذ لو لم يكن لا يصلح الخذف من حوا كتحسينه من قولك واحد قوله واقول يعني اياك شمعين
نوعه تومين يشاع من حوا كتحسينه من قولك واحد قوله واقول يعني اياك شمعين
انها الية كلفيت شخ حوا واعتماد انما يقتضي ان يكون الاية كلفيت شخ حوا واعتماد انما يقتضي ان يكون
الاشارة موجبا للشيء وكما يقول قدم العبادة لا اشارة بذكر الجراء واخر طلب المعونة لانه اكثر اشارة
والعبادة ما طلبها من العبد عن العبد ومطلوب العبد ومطلوبها مقدم ولان من طلب العباد
ونهاية تخدم المعونة قوله الوالو الحال فان قلت المضارع مثبت اذ اصاحا لافا الضمير وجده واجيب بان
الفعلية في تقدير الاسم اي وكما انما يستعين وفيه اداعي القول بالخذف والعدول عن العطف
الذي هو الاصل على ان في تقدير تخصيص العبادة والاشارة بالاشارة ولا يبعد ان يكون جميع اشارة
بالاشارة المشعيرة قوله وشي قوله اهدنا الصراط مستقيم بيان للمعونة المطلوبة بظاهرة انما بيان في تقصير
يرده تقدير السؤال فالبيان على طريق اللغة فالفصل شبه كمال الاتصاف وفيه ان الاظهر ان كمال الانقطاع
لانها وضيرة اياك تستعين وكره ان تجعل اياك تستعين انشاء الطلب الاستعانة لانه لا يصح عطف
على الاضمار العباد قوله واذا لما هو المقصود الا اعظم توجيه تخصيص الصلوة بالاشارة في مقام الجواب قوله
اعينكم وليرينا كونه ذكر اليعام كما في قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى والاشارة
المسكوة فيه العطف لا يقال كيف يكون الصراط المستقيم مقصودا او العظم والطريق المقصود اهل وسبل فاف
المقصود بالطلب والمقصود الا اعظم بالطلب المسالك الطريق وقد علم في السورة الكريمة على كل طريق الذي هو
حمد المسؤل عنه وثناءه بما يستحقه وعرض على صاحب الحاجات في الاثار ومن جملة شرائط قبول الدعاء الصلوة التي
عليه ولم ياتي بها في التشرية الصلوة عمل واحد وقد يقتضيه الغافل في الدنيا وعلمهم على ما ينبغي ان
ليلا من في الاصل المستقيم مفسر ان يكون المطلوب الا العبادة قوله

فأهدوهم إلى صراط الجحيم ويمكن أن يكون على حقيقة لأنه لما قطعوا بانه لا منزل لهم سوى الجحيم
لنفسها فخرهم ان يعرفوا طريقهم إلى الوصول إليها وتخلصوا من تعب الطريق التي لا بد من سكونها
قوله وهو الذي يوحى لقلوبهم الهدى المتعددة والعنق كذا في القاموس قوله واصلا من بعد
باللام اولى فعول معاملة اختلافا هذا غاية لو كان معنى المتعدي بالنفس المتعددة بالحرف واحد
وقد نقل عن الكشاف في حوش الكشاف ان الاول للدلالة مع الالف المطلبة لهذا الضم بالله تعالى
مجرد الدلالة على الطريق فيسند النبي القرآن فيه ان يجوز ان يكون زيادة في قوله في الايسار
ولا يحد ان يقال الحداية يتضمن بعضها التعدي بنفسه وبعضها التعدي بالالف وبعضها التعدي بالياء
يشتمل اراه الطريق والاشارة اليها ولو لم يكن لفظ الحداية لفظا لاشارة الراه تعدي بنفسه وكذا الاشارة
تعدي بالياء وكذا السلوغ تعدي بالالف فانه لفظ العكس فان الدلالة تعدي بعينها كما في قوله
التي بمعنى ما ذلك لفظ الدلالة يتضمن اطلاق فعول معاملة الاطلاق ومع الحداية معاملة ساير مضامينها
وكما يحد ان يقال في حذف الجار رفع الجار بين الطالب والصلوات قوله الاول فاضم القوي الذي يمكن
الظاهرة من مقدم الحداية وما يتوقف عليه الهداية لانه في عدة من الهداية يزيد اشكال طلب الجار في قوله فاقوة
والحواس الظاهرة سباب العلم عند اهل السنة العقل والحواس الظاهرة والحواس الصادقة
ان جعل قوله تعالى لم يجعل لعينين اشارة الى هذه البرية من الهداية والعجب كيف غفل عن مع تنبيه قوله تعالى
وهذه النجدتين قوله وقال واما ثمود فهذه هم فاجتو العمى على الهداية الظاهرة اشارة الى الشاكلة في قوله
الهداية بارسل الرسل الظاهر ارسال الرسل لانه كصعب انه فلما معنى جعل نصب الالف والنفس الالهية
ارسال الرسل سببا لان جعل الباء للبيان اي الهداية بمعنى ارسال الرسل في قوله تعالى واولوا الاحكام هذا
في انزال الكتاب لانه اعتبر انزال الكتاب بالنسبة الالهية فلهذا يقرأ بقوله والامر والدعاء وكذا
الامر وتفاوت بان طلبه وجه التساوي او مع رتبة قوله فكانه ليربط الالف بطلبه كقوله ونصر
ابتلوه والسابغ من الطرق المسكونة والقوم المختلف عليها كل ذلك القاموس وقبل كان السابغ
يبذل الطريق فعلى الشايق في معنى المفعول كالكلام وعلى الاول بمعنى الفاعل يقال اكلت المفازة
اذا اضرت او اهلكته واكل المفازة اذا قطعها قوله والثابت في الامام اي محقق عثمان رضي الله
فان قلت لم يوافق الامام لا اعتداد به فكيف صار السنين من القرآيات قلت معنى الموقف ان يكون من
محتلا رسم الخط او مما يوضح ان يقر به بالكتابة في اللغة ويصح في اللغة قراءة الضم في الصراط سينا ثم
هذه القراءة من الموقف مجرد ان المكتوب في الضم قوله والمراد به طريق الحق وقيل ملك الامم وقوله

وبانه

وبانه التوفيق ان القرآن يفرضه بعضا وقد فرضه المراد استقيم بالعباد حيث قال تعالى وان الهدى
هذا صراط مستقيم فالصراط مستقيم العباد فينبغي ان يقا ضل العباد في حلال الاستعانة في العباد والعبادة
ولهذا في الصراط مستقيم بمراد الانبياء وما بعينهم حيث قال صراط الذين انعمت عليهم وحينئذ صراط المستقيم صراط
جده وصراف التفتت صراط مستقيم من آدم كما قال الم اعلمكم يا آدم ان لا تعبدوا الا الله ثم عدوا من
ان عبدا في هذا صراط مستقيم فقابل عبث الشيطان بالمراد صراط مستقيم فهو صراط مستقيم والفتنة المقابلة للصراط مستقيم
ما يتكبر انما اتى الهم العليم كما في قوله من الاول الكفر وهو حكم كبر العباد من حيث المقصود بالنسبة
انه المقصود بالتعبير من الهداية المقصود بالنسبة فيه فراقبته وبين المعطوفات مقصود بالنسبة في
فان قلت فلا يكون حكم العباد ان يكون صراط مستقيم في حكم العباد من كل جهة بل كما قال في هذا
على الذين ولما يكون حكم العباد انما في حكم العباد في غاية الاتصاف اخفى عما يمكن من كبر العباد في قوله
لذين استضعفوا المن منكم فلم يذكر على انه يناقش فيه انه لم لا يجوز ان يكون البدن الجار والجور ولا
بان بدل المفرد اكثر لانه يدفع ان التصريح بالفاعل اقل قليل بل اول المسئلة ولا بان البدن من كل جهة
بشان ما عاين سابقه ولا اعراض الجار والجور لان التاكيد ايضا جعل من قسم التام مع انه عند التاكيد
جاد زيد وان ان زيد قايما ولا بان البدن تابع مقصود بالنسبة وليس حرف الجر جزء من سبب الالف في قوله
ام من يتعلق وحرف الجر يتعلق بالفعل ليربطه بجروره فكيف يمكن البدن مقصود بذلك التحول قوله وفائدة
للمقصود من على طريق الكشاف انه لم يجرى بالبدن من حيث يتوقف بالبدن ويمكن ان يجعل من فوائده انه لم يرتفع
الصراط مستقيم بطلب الذين انعمت عليهم ولا يرضى احد بالاضراب عن الصراط مستقيم وقوله وقابضه التوكيد بان القيادة
لواقع البدن الا انه على عكس التاكيد المصطلح في ذلك لان ذكر التام في التاكيد وذكر التسوية في البدن لذلك وقوله
والتصنيف للقيادة الخاصة بهذا الموقع وعدل عن لفظ اشعار الواقع في الكشاف الى التنصيص لان الاشعار لا تنظر
الى فهم المقاصد لاصل المراد والتصنيف النقل الى فهم البليغ الذي يتوقف اوله وبالذات المزايلا ولا ينظر الى اصل المعنى
فهو النسب كما في قوله من المشهور عليه ان الظاهر لفظ العبارة المشهور بطلب الشهادة معنى الاجتهاد
فكانه قال المشهور بالجمع عليه بالاستعانة من الفوائد التي السانحة انه تصريح بان المطلوب صراط مستقيم
الواحد الذي لا يسكر الا منفردا من الجذوبين ومنها ان في البدن اشعارا بطلب الزاد والرفق ايضا بل
فيه التصريح بطلب الرفق عن طريق اهل الغضب والضلال فنية كجمل الابدان ولا يبعد ان جعل المقصود صراط مستقيم على ان
طريق الشدة والضلال على الظاهر في الاجتهاد وقوله وقيل الذين انعمت عليهم الانبياء وهذا بناء على حقيقة انهم
في قرآنه فكما تفسر حسب رايه في الضم قوله وقيل صراط مستقيم وهو صراط مستقيم قدم التوجيه بالانبياء عليه السلام ان

وبانه

لا يرجع عليه كالمعروف ببيان ولم يستدبر عاين من الله كما استند في اشارة الى ضعفه على اصحابه
كما اقتضت اشارة الى الخليفة في النقل ورجوعه على اصحابه وكونه يظن الى هذا لانه لم يكن يدري شيئا من
السنة بطلبه ويناسبه هذا ان يراد بالمفهوم على الخرفون من قوم موسى عليه السلام وبالضمانا بعبودهم قوله
الانعام ايصال النعم هذا وان كان مقتضا تعديها لانعام بالي الا انه على اشارة الى ظهوره في النعم وانما
على النعم عليه فكانه تنزل النعم عليه من عال والنعم في الال حالها هو مقتضى صبغة الفعل بالكثر والنعم ثباتها
وتعديها الاستدلال في جعل السبب في استدل بالانسان بعد ما لذية والشهو تعديها بالبا لجعل السبب
للاطلب في الاستدلال بالشيء الذي به قوله ونسوى واخرى والظاهر انه قصد به التقابل بين اي ما يكون نعمته
في الدنيا فقط وما يكون نعمته في الآخرة فقط فتمثلت وهو ما يكون نعمته في الآخرة وما يكون
معرفة الله فانه يستدل به الانسان في الدنيا والآخرة ونحوه فيما عرفت انما ان يقال المعرفة لا يكون
الى المعرفة الاخرى وكلم بين المعرفتين قوله والكسبي لا يذم عليك انه ايضا همان روحا بشيئة تركية النفس
وجسما يشبهه تزيين البند الخ قوله والثاني الى اخره يريد الاخرى ولا يخفى ان ايضا كما هو كقوله الروح في الآخرة
وتوابعه وكسبي كبر الآعمال وايضا روحا وجسما كسبويه كالحى الجنة والشمع الحسبي قوله والمراد هو النعم
وما يكون وصل الى انفس النعم الاخر فان ما عدا ذلك مشترك في المؤمن والكافر فلا يصح التعيين للمؤمن الذي قصده
السبب وكذلك تريد جميع النعم الدنيوية والاخرى ولا يشترك فيها المؤمن والكافر فان كان من نعمة دنيوية لا يكون
للمؤمن الاخرى فليس بقوله ما عدا ذلك مصداق بصدق الحكم المذكور في قوله فانه اذا اراد بما يكون وصل ما جعل وصل
ونسبه اما لا يجعل المؤمن وصل ويضيق فيشارك الكافر فيه ولو قال ما جعل وصل كذا اوضح وبهذا اذا اراد
النعم على المسلم ما لو كان المراد الانبياء لا يكفي في جعل النعم على علم ارادة ذلك فانه يشتر في النبي والائمة
ينبغي ان يراد الانعام عليهم بوجى الاحكام والامر بالتبليغ والاعلام وكذا الوارد اصحابه من قبل لا بد من
ارادة الانعام بالا جتناب عن تحريف الكفار ومتابعة اللغو في قتل والاحسن ان يراد الذين نعتهم
بسلك الصراط غير المغضوب عليهم بسلك الصراط والله اعلم قوله يدل من الذين على معنى ان النعم عليهم اشارة الى
التكليف في المقام وهو التخصيص ان غير المغضوب عليهم الذين شهد لهم بالانعام عليهم وترك التكليف لهم وهو
لكمال اشهره وانسبها الا زمان اليه من غير تزيين له واصفة له معينة اذا اراد الانبياء المسلمون على راي جعل
الانعام اخذ في الانبياء او مقبلة على راي من جعل الانعام داخل في الانبياء قوله اجرا الموصول مجرى النكرة
الموصول فيما سبق فهو مجموع على المسلمين واصحابهم على السلام قبل تحريف النسخ والانبياء عن غير التقا
الى جعلهم ذميا لان مقتضى الموصول ذلك ولا يعد في الانبياء لان مقام الدعاء والطلب يقتضى تزيين

وقدم

وقدم منها في الجواب اجرا الموصول مجرى النكرة لانه انسب الى النعم الذي استدل به لان النسخ فيه استهزاء
بالاضافة ولانه جواب جدي في قاله تقديرا وبعد غنة التي تحققت في قوله على ان جواب جدي من قال انما
من قبل ما امر المعنا بمغايرة للمضما اليه كان معرفة قطعها فلا يكون من قبله ولقد امر على الليم بسببه
الاول جدي غير مطابق للواقع فلما ردا وورد عليه العلم التقديرات في انه خارج عن قانون النسخ لانه جواب
لا يدفوعا لغة الواقع ولا يخرج ما قال نعم براد انه لم يستعمل الذين نعتهم على بعض من يكون مثل امر
على الليم بسببه لانه جواب جدي لا يلزم ان يطابق الواقع بل يكفي جواز ارادة معهوده مني وان كان خلاف الظاهر
وظاهرا ما بين سابقا ولا وجها قال السيد انه منسب على احتمال جعل الذين نعتهم معهودا مني ولم يرد
فيما سبق فلا حاجة الى التمسك باذيال الجدل الذين سموه التحريف في تحقيق المقال لا يخفى ان جعل الذين
عليهم معهودا مني احتمال جرح جدا ولذا لم يلتفت اليه التمسك بل في مقام تحقيق قوله كالحكم بالانعام
عبر عن المعروف باللام الذي في حكم النكرة بالحى باللام اشارة الى ان اللام فيه ليس لجزء من اللفظ قوله وعنه
نصيبه الحى نصيبه الحى اذا اراد بالذين نعتهم من غير ان يكونوا من غير ان يكونوا من غير ان يكونوا
نصيبه الحى نصيبه الحى على تقدير جعل النعم المعنا جعل الاضام لفظية وهو كلف في له عن الضمير ووجه جعلها
عن الضمير فوع اذا المراد غير المغضوب عليهم عند ذلك جعل قراءة الجرح الجرح ووجه الجرح في قوله
في جواب الجرح الغير الظاهر من قوله ان النعم بالقبيلتين اي الكافر والمؤمن فالمراد العموم بالمتعلق ونعم الله سبحانه
ونعم الآخرة كذلك فالمراد عموم المفهوم لا اراد قوله والغضب ثوبان النفس اي سبب الدم عليها لا ارادة الانتقام
واذا استدل بالانعام في الترتيب العا وهو انما قال ويمكن ان يراد مبدأ الترتيب وهو ارادة الانتقام قوله ونعم
محل الزعم يقال هذا ما يحل لشدته امتسح الحى والجرح والافاقه محل الزعم مجرى الجرح ونعم في خبر الظاهر
مجرى الجرح والجرح في محل الزعم لانه القابم مقام الخبر وفيه بحث لانه لا يسمي الظرف خبر الاميار اذ انما استقال
اعرابه اليه قوله ولا مزيدة لتاكيد ما غير من معنى النفي كما قاله من بين المغضوب عليهم والاصحاب وقوله
يشعر لاجل بمعنى غير فائدة جليله بل ينقل غير الذين غضبت عليهم بعد المغضوب عليهم عن ساجدة عز ان تذكرهم كما ذكرنا
لنعمهم على قدرهم او تحاشيا عن سناد الغضب ذاته لانه سبقته حجة قوله قبل المغضوب عليهم وهو
الترتيب والنسخ ولا يكون ترتيب النعم على اصحابهم من قبل تحريف النسخ فوجه هذا التقدير وقوله لقوله
نعم من الله غضبت الذين نعتهم والاية في سورة المائدة كما كانت النسخ لقوله فيهم في شانهم
الى منهم وقوله وقدر روي اي هذا التفسير فوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله وتبين ان يقال المغضوب عليهم العصاة
مذا تخرج جدا على تقدير النسخ عليهم المسلمين في غير المعنا انما قال والجرح على قوله الحق لان الحق لا يوجب الجرح

بجنى المجهول والخطا والصواب كل خير لانه ثبات ثم اقول والشرايع لا يجتأ عنها واليه الاشياء
فانها تجرد ما وقورها وقولها وهنارة النجدن ولكن جعل معرفة العمل بها شاملا بان يربط
لجزء معرفة الشرح من الاوامر والنواهي والاباحات للعلم والتسك به وبعد الفراغ من توضيح تفسيره
وايقان ما هو منى الله في شرايعه اذ كركت الهنات في تفسيره كما علم ان يكون في قوله في قوله
لانه لا يظن على الغير في حكمه عن المكتوب اليه لمصلحة فيه وان يقال بوجوب الاعتداد بالدعاء كما ان
على الكتاب بوجوب الاعتداد به قوله وفي معنى قول علي بن ابي طالب حديثه وان كان الحكم بالكتاب باعتداده
ويمكن ان يقال اراد انه في معنى الحديث قول علي لان قول الصحابي فيما لا طريق للمعرفة الا خبر
الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله الرق الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله وان الامام يقول امير المؤمنين الى المليك
يقول حال كون الامام قابلا به فلا يشك ان لا يظن بوجوب الفصل بين قوله من وافق تأمينة يمين
المليك يقول امين قوله عن ابي بن حجر الى المهمل المضموم والجم النسا والراول لم ينزل روي
فوجه بيان مثلها في تقدير سورة مثلها وبان المثل التناهي من المضا اليه ويرد النسا ما قال
الرضي ان المضا يكتسب التناهي من المضا اليه اذ صح حذف المضا واسناد الفعل الى المضا اليه في
بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه قوله قلت لي يا رسول الله العلاء التفاز لا يبين
قال لي قلت يا رسول الله قال الحق في تفسير هذا التقدير بطريقين قال لي في جوابه في الله صلى الله عليه وسلم
فتقدير قال لي يوجب زيادة قلت في التقدير عن ابي بن ابي قال قلت لي فكان ذكره روي في
ولم كذا سال سائل ما زارني عن ابي فاجاب بان روي انه قال قلت له اختص في العبارة ونحوه
لا حاجة الى التقدير لان الظاهر ان ابي هريرة اجاب بقوله لي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان الخطاب ابي العديان المحاط على الله صلى الله عليه وسلم في مثل غير معين وانما وقع الخطا متوقفا على قوله
والقران العظيم حمل على القاء لان القران يطلق على الكل والجزء اوله لانه ام القران ومجمل تفاصيله
يدل ان افضل سور القران لو كان بعد نزول تمام القران ثم هذا حديث صحيح وان حكم الحدوث في
الاحاديث المروي عن ابي في فضائل السور وكانهم عنوا في الكثرة وانما حكموا بالوضع لا عن ابي
راويها بالوضع احتسابا لما راى اشتغال الناس بالشعار وفتحا في حنيفة وغير ذلك واعترض
نفاوة القران وحفظ وعامة المفسرين اوردوا الفضائل في اواخر السور ليكون على مطالعة
وموجبا كمال الرغبة فيه وقال الكشاف اوردتها في اخر السور لانه اوصاف للسور ووجوب
بعده ويمكن ان يقال من فوائد التاخير ان علي طبق ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يبلغ القران
ثم ينبه على فضيلة قوله ليعرفا حفا منها الا اعطيت فان قلت هذا مشهور في جميع القران قلت لا

سنة وروي اذ لقيته في القاموس وهو محفوظ وقفا اسم قوله وقال انه حكم على الكتاب
قبل وجه الشبهة انه حفظ الدعاء في النسخة كما ان الحكم على الكتاب يمنع الكتاب من ان يظن عليه
ويمكن ان يقال ان الدعاء عن عدم الوصول الى الله كما ان الحكم يمنع الكتاب عن عدم الوصول الى المكتوب اليه
لانه لا يظن على الغير في حكمه عن المكتوب اليه لمصلحة فيه وان يقال بوجوب الاعتداد بالدعاء كما ان
على الكتاب بوجوب الاعتداد به قوله وفي معنى قول علي بن ابي طالب حديثه وان كان الحكم بالكتاب باعتداده
ويمكن ان يقال اراد انه في معنى الحديث قول علي لان قول الصحابي فيما لا طريق للمعرفة الا خبر
الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله الرق الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله وان الامام يقول امير المؤمنين الى المليك
يقول حال كون الامام قابلا به فلا يشك ان لا يظن بوجوب الفصل بين قوله من وافق تأمينة يمين
المليك يقول امين قوله عن ابي بن حجر الى المهمل المضموم والجم النسا والراول لم ينزل روي
فوجه بيان مثلها في تقدير سورة مثلها وبان المثل التناهي من المضا اليه ويرد النسا ما قال
الرضي ان المضا يكتسب التناهي من المضا اليه اذ صح حذف المضا واسناد الفعل الى المضا اليه في
بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه قوله قلت لي يا رسول الله العلاء التفاز لا يبين
قال لي قلت يا رسول الله قال الحق في تفسير هذا التقدير بطريقين قال لي في جوابه في الله صلى الله عليه وسلم
فتقدير قال لي يوجب زيادة قلت في التقدير عن ابي بن ابي قال قلت لي فكان ذكره روي في
ولم كذا سال سائل ما زارني عن ابي فاجاب بان روي انه قال قلت له اختص في العبارة ونحوه
لا حاجة الى التقدير لان الظاهر ان ابي هريرة اجاب بقوله لي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان الخطاب ابي العديان المحاط على الله صلى الله عليه وسلم في مثل غير معين وانما وقع الخطا متوقفا على قوله
والقران العظيم حمل على القاء لان القران يطلق على الكل والجزء اوله لانه ام القران ومجمل تفاصيله
يدل ان افضل سور القران لو كان بعد نزول تمام القران ثم هذا حديث صحيح وان حكم الحدوث في
الاحاديث المروي عن ابي في فضائل السور وكانهم عنوا في الكثرة وانما حكموا بالوضع لا عن ابي
راويها بالوضع احتسابا لما راى اشتغال الناس بالشعار وفتحا في حنيفة وغير ذلك واعترض
نفاوة القران وحفظ وعامة المفسرين اوردوا الفضائل في اواخر السور ليكون على مطالعة
وموجبا كمال الرغبة فيه وقال الكشاف اوردتها في اخر السور لانه اوصاف للسور ووجوب
بعده ويمكن ان يقال من فوائد التاخير ان علي طبق ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يبلغ القران
ثم ينبه على فضيلة قوله ليعرفا حفا منها الا اعطيت فان قلت هذا مشهور في جميع القران قلت لا

بن يجوز ان يكتب بحظ وفي الحديث بيان انه محفوظ الله قرأتها عن الراجح على انه يجوز ان يكتب بحظ
اعطيت له واحد منهما فيكون التقدير ان يقرأ حرفا من واحد منهما الا اعطيت ثلث الجمع ولا يبعد ان
التعريف بها بنورين لكونها موجب النور ويكون ضمير اعطيت للنور قوله لسعت الله علم العذاب
حيثما يدل على ان القضا غير الا ان ياد بالحق المقضى على تقدير عدم قرأة صبي صبيها في القضا
وفائدة قوله حتما مفضيا انه لا يجوز ان يقرأ حرفا من واحد منهما الا اعطيت ثلث الجمع كما كان
كذا في القاموس وفي الحاشية الشريفة على الكفا خطا المبرر وحقيقة المكتوب ورد بان اللفظ
الكاتب على المكتوب باحقيقه لا اشتراك او مجاز في كل قول وسائر الالفاظ التي هي في القاموس
المجا تقطع الكلمة بحروفها والاساس الجائز في الحروف فعلية مذبذب قوله في ما يقطع الكلمة بحروفها
بسببها او بحروفها بسببها بلا حجاج الى تزييد عن المعنى واعتبار زايدي في المعنى وتضمين الايمان اي
يوتى بها مبهوم والسند ادعي ان التبعيد بحروفها سا ميمها فلا يثبت ذكرها من تضمين او تجزئ
سند ذلك عبارة في فبا بعد ان اللفظ بها اي بالحروف غير متجاة لا يمكن ان يظن ان المراد بحروفها
يا ميمها لا غير معدودة مطلقا وليس كذلك ما يقاوم بيان كتب اللفظ على انه غير محكم يجوز ان يرد
غيرها يا ميمها كحذف التعلق بقراءة القاموس قوله مسمياتها الحروف التي ركب منها الكلام اخصر
الكفا وهي مسميات الحروف التي ركب منها الكلام يريد باليسو المنسوبة المتفرقة وكان هذا
اليسو لانه فائدة في البيا اذ لا حروف ركب منها الكلام الغير ليسو وليس ذلك ان يكون ذكر
توهم العباد اسماء الحروف باعتبار وقوعها في الكلام فتدبر الا انه احسن في تأخير قوله اذ لا
جزء الكلام فيها لكونها من المادة والمبني ودعوى ان معانيها الحروف لا طريق اليها الا التتابع فليست
عليه وجعل الاستدلال بقوله لدونها حلالا ام على مجرد دعوى التسمية ذكر الجرد وهو المعروف بالبحر
المنع لانه لم يكن المعروف حلالا على ان كل داخل في الجرد ولكن في حيث وهو ان كونه حذو
على معرفة ان هذه الالفاظ الاخره فيها اسما فيدور الا ان يقال كون حلالا ام حذو غير باجتماع
على كونه حذو حيث لو اوجه في جميع ما معنيته قوله واعتماد ما يختص به فيه ان يكون هذه الالفاظ
الجارية على هذه الالفاظ مخصصة بالاسم موقوف على معرفة ان هذه الالفاظ اسما فكيف يستدل
قوله الا حذو جميعا عليه على ان من عبادتهم الحاق بشارك طابغ من الالفاظ في التصرفات
وان ادعى ان تكلفا يضيق عن تحملها الطبا فضلا عن ان يصرف عن شائبة تكلف بل قد
ونحو ذلك جميعا ما لا يوجد في الحروف وان كما مشتكرين الاسم والفعل كلون الشيء مستدلا

في القاموس

المقصود مجرد ان يكون حرفا ولا يبعد لكشا من جهة ذلك الالة ولكن تجعل المدعى في القاموس
خصوصا الاسم على ما هو ظاهر ما في من نحو ذلك الحاصل الاسم مطلقا قوله وبصرح الخليل والابو
ونقل بصرح الخليل سيبويه مقبلا عليه بل نصرح ما من غير الحاق انكاره عن حد من ائمة النحو
بمنزلة الاجماع قوله وما روي ابن مسعود اشتغل بدفع ما يتوهم معارضنا لما استدعي عليه
كونه اسما وهو ما رواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه اهم من دفع ما ذكره الكشا معارضنا
المتقدمين اسم الحرف على ما لانهم بين ما صدر عن مشكوه النبوة وما صدر عن بعض الائمة الا ان ظهور
ان اسم الحرف المقابل للاسم الجرد لا يتوهم كون الحرف عبارة عن صلى الله عليه وسلم هذا المعنى بل يفتقر الى الكشا قوله
فاحسنه في عمله عمل صا وقوله والحسنه دامت لها اي تجازي بوجه امثالها قوله ان قول الم حرف
الفتح فاسمي يكون مراد الله عليه لم بالفتحة فذكر اول حرف كل من الالفاظ الثلاثة
على الم تبيينها ان المراد بالحرف الحرف التي ركب منها الكلام قوله ولعلها باسم مدلولها في ان
بقوله صلى الله عليه وسلم حرفا حروفها الالفاظ فليس تسمية باسم المدلول ولكن المراد بقوله الحرف
والحرف ميم حرف على ما بينا ثم قوله صلى الله عليه وسلم لا اقول الم حرف شعرا بل اذني لا اقول
حرفا بل كل كلمة يكون قوله من قرأ حرفا بمعنى قرأ كلمة فلا يميم ايضا ان التسمية بالحرف تسمية
اذ ليس كل كلمة من القرآن مدلولها الحرف وانما الحرف مدلول قليل من كلامه فلو جوبنا على ان المراد
بالحرف الكلمة على مقتضى لا اقول الم حرف فالوجه في اطلاق الحرف على الكلمة تزيدها من غير
من الالفاظ لوجودان يعرف قوله ان الالف لام ميم حرفا اي بمعنى القول يكون كل ما الفلام حروفها
والاخرى يكون كل حرف من تلك الحروف حروفها فليكون اطلاق الحرف على حقيقة اللفظ قوله ولما كانت
مسمياتها حروفها وحذانا الواحد جمع واحد كالكلمات جمع ركب لتمام مسمياتها حروفها وحذانا
وهي مركبة اكنهم غاية لطيفة في التسمية فلم يفوتوه لانهم البلاغ الذين فطر واعلى سلكه البلاغة
ولا يمكنهم مخالفة فطرهم ولم يقل وهي مركبة من ثلثة احراف كما قال الكشا احترز اعراب اللغوي في البيان
اذ لا مدخل في تلك اللطيفة الجرد والتركيب فان قلت فهم المعنى فهم اللفظ فالاقرب من هذا
لفظ ان يذكر مسميات هذا الاسما في واخر ما قلتم الا انه لما كان هذه المعاني ما يفهم قبل المعنى
وهي اجز الالفاظ لم يسقت عن فعلته وجعلت مفهوما قبل المعنى فان دقق النظر لئلا يتخلف
عن المغيبات بعد الجرد وان استغفرك من ارباب النظر ولكن ان يقال اللطيفة في جعل المسميات

المقصود

في صدر اسمائها التنبية على ان مستهيا ليست كمنزل ما يمكن الابدائها ومما لم يفهم انهم لم يهاولوا شيئا
من الحركات كحركات اناثة بالفتح ونارة بالكسرة ونارة بالضم اشارة الى انها غلبت على حركات
بها لا تخف غلبت الكسرة الذي هو في مرتبة الوسط والضم الذي هو اقل قليلا قول واستعيرت الهمزة مكان
الالف هذا فكانت الملائكة بحرف اللين اما لو كان اسم الهمزة ايضا فاللطيفة مرعبة فيه ايضا
الامكان ولما استعاروا الملائكة الهمزة لم يمكنهم رعايتك اللطيفة بل تكرار في تسميته عدلوا الى
التي تنقلب الهمزة في اول الكلمة كما يقال في اياك يبارك قوله وهي المبرها العول في
غيره اذ اريدت نظرا الى المواد فان كل حرف يقرب عا ولا واضح ما خلت عن العول لان ال
في العول المعنوي غير بالف قوله فقد موجب اي موجب الاعراب هو العامل فان العامل ما وجب
اجزاء الكلمة على كيفية محبته ويريد بالمقتضى الضاعلية والمقصود والاضافة وقوله لكنها قابلية
الاعراب الحكم بكونها خالية عن الاعراب حتى واما كونها مطلقا ففوقه اذ لا يمكن ذلك
في قولنا ممد ولام الرجل اذ ذكر المضا في مقام التعدد قوله خالية بمعنى مع اسكان اخرها ليس لها
محل الاعراب قوله مجموعا فيها بين الساكنين والاباحج مع بين الساكنين في الوقف اصلا واما غير
فلا يجوز الا حده فلذلك لا يجد كلمة مبنية على السكون فيما يجتمع فيها ساكنات هذا على مقتضى كلام الزمخشري
واما عند ابن جني فالكلمات التي لم يباينها من الاصل اذ لم يل العامل ساكنة لا عجا وصلا وقفا ويجوز فيها
التقاء الساكنين مطلقا كما ذكره في الشافية قوله فلو كان عند غير الله ما عجز واعن اخريم اي لا يجوز
كلامه وجب فاذة عن اخريم العموم ان يكون من اللين من اخريم الى اوله واور ذلك ان الظاهر ان
الى اخريم ويمكن دفعه بان عجز الكل انما يظهر مشا بده عجز الا فونذ كبر الباء الى الاول فاتي بالياء
طبق ذلك والظاهر ان تقدير التركيب ثم عجزوا عجزا متباغا عن اخريم وتجاوز العجز اخريم وبعده غير
يوجب عموم العجز لهم عموما واضحا بهذا وهناك تخان احد هما ان عجز الالف ليس لتركيبه وقيل كبر
الو على ما تقدم والى انهم انما هو من تركيب ما ففقدت الكلمة البديع وبسبب الكلمات فافعالهم ان جرو
الكلمات ما هو عندهم لا يليق بالتنبيه بل الايق التنبية على ان الكلام هو ما عجزهم فتركيبها من عند الله
عجزوا وانما هما انهم في مقام التحدي غير عاقلين عن ان هذا من جنس كلامهم لما عجزوا جازة الى الايق
ويكن دفع الثاني بان الراء التنبية على هذا الاستدلال على انه من عند الله ويمكن ان يقال الايق
لدفع دحضهم وتحريرهم في بلاغته ليجزوا على التحدي فيقتضوا اذ يعرفوا بان من عند الله ومن كان الايق
عجازهم بعد الحروف كاهج زيم بتركيبها ومنها التنبية على ان حرف القرآن ايضا مقصود بال

متضمن لاشارة تختص بها الحروف والاعراب على ان القاري يثبت بالحروف بالاجزاء وبالآي والسور
او التنبية على ان النبي اتي بشانه ان يتم حروفها فتعلمنا علوم الدين بعفضل من الله في
والله سبحانه اعلم والتنبية على ان المنزل ما هو من حروفها في هذه الحروف لا الكلام النفس وفيها التنبية على
هذا الكلام من سماع الكلام النفس على ان كان والنبي اذ امتناع قيام الكلام اللفظي به توفهم ذلك قوله فانها
الام التي لم يخالفها الكتاب مع كاتب الاستبعا والاستغواب وانما يتم اوله من مخالطة اهل مكة
منظمة صلى الله عليه وسلم سمع الحروف منهم ولم يكن في خالطه من عرفها الا حروفه هي نصف حروف
المعاني حروف الاعراب على انهم مصدرها حروفها انما هو ان يحفظ كذا في القاموس وكانه حروف
نظرا لكونها من صفه الموصوف والصفه قد يجعل لهم اسم مفعول ويجعل التركيب قبل صلوة الاولى اي حروف
الخطاب وهو الخط الذي اخبر من حروفها من بين سائر حروف الامم جعل الالف حروفها في
للموصوف الى الصفه فنقل عن الالف حروفها سميت لانها ابيمة غير مفعول المعنى وقد شاع في كلام
تخصيص المعنى بالمنقولة وتسمية غير المنقولة بالمرط قوله ان لم يعد الملائكة حروفها بل عد مع الهمزة
حرفا وهي كل الالف وفيه ان الهمزة اسم تحدث فوجعل الالف حروفها ايضا فلا اسم للمعنى
لان نزول القرآن فالواقع في فروع السون نصف سمي الحروف على كل تقدير ويمكن ان يشكك في بقا
اراد ان المذكور في فروع السون نصف سمي الحروف المعان لم يعد فيها الالف حروفها بل سمي
بمقتضى الاقتصار على ثمانية وعشرين اسما ومبنى التسمية التوسع وعدم التحقيق وعدم النظر في تفاوت
بين الهمزة والالف جعلها تسعة وعشرين مبنى على التحقيق والتمييز بين الالف والهمزة فهدى الى جاز
ثم المستفاد مما سبق وما ذكره هنا ان الالف متكررة في الحروف المعان فقد راعوا في وضع الالف التباين
سوى الهمزة والالف باسم واحد والتمييز بوضع الالف خاصة ونحوها على كثرة الالف وقوله الهمزة في
حيث لم يسم الهمزة باسم خاص قوله مشتق على انصاف انواعها لا تفرقة فيما بين رباب العربية استعمال الالف
والاجناس على عدل عن الاجناس والكثرة في النقص وفيه الاشتغال على انصاف الانواع باعتبار الالف
والا فقد شتم على ثلثي نوع كما في حروف الصغرة وهي الضا والسيد والذاقة والحقيقة وقد شتم على ثلثي
النوع حروف الغنة وهو الميم والنون الساكنة والحرف المكرر وهو الراء ومن دقايق هذا انما لا يذكر
من المستعارة نصفها الا قل تدور كذا كذا اكثر من المنقولة ولما تركت حروف القلقلة التي هي في
اكثر ما تدور ذلك في حروف الحلقية التي هي في الوقوع في الكلام ولما ذكر من حروفها الالف والربعة
تدور ذلك بالتركيب مقابلها حيث ذكر من اثنين وعشرين حروفها في حروفها حروفها

منه

وفي القاموس خصف بن غيلان لم يذكر فيه ولا في الصحاح شئت وفي القاموس شئت كالمعنى ما يفتح
بها المتأخر من غير مفتاح ولا يبعد ان يكون شئت ما هو ذمته في سفتح مفا ليقل كما مفتاحا خصف
اسم امارة اي شئت في قوله ومن البواقي الرخوة ولم يقل من الرخوة كما في الكفا للذم يذهب اليوم اليها
بالمشهور من الرخوة في القصة الثانية اعني الشديدة والرخوة وما بينهما وكان الاولى ان يترك الواو
في الجرورة ليكون هذه الفائدة منها في غاية الظهور قوله اقلك اي ابركك واظمك الاقطر
قلط طبع بالجرم حمق والطبع اسحكا كما الحاقه والغراب على الشيء الا جوف قوله ومن اللينتين من اصناف
الوت اللينيه قال في المفصل اللينيه حروف اللين فيمنع ان يقول من اللينيه ثلثها اذ ليس ذكر اللين
ذكر نصفه ع الا ان يقال الالف من حروف الحلق والواو والباء من حروف الفم فلا يقع من حروفها
ولذا خص اسمها وى قوله وى احد عشر على ما ذكره سيويه واختاره ابن جنى وفي المفصل الاخرى
جعل ثلث عشر وى حروف استجده يوم صال نطقا قوله اجد طويت منها اي كتمت منها قوله والباء
في اصيلا الاصيل العشي جموع اصيلا كغفوان وتصغير اصيلا نادر ورعا قال اصيلا
قوله والفاء في جوف الجذف بحركة القبر كالجذ الذي هو اصل قوله ثروع الدلاء ما بين العراقي
الواحد ثرع زيد كفتح التبع مصبت ولوه والفتح مخرج الماء من الدول من العراقي فاصل ثرع
فتح واصل ثروع ثروع قوله والعين في عين ابن قتال ابن كان زيد قائما في ان كان
زيد قائما قوله والباء في باسكت معنى ما سكت قوله الهمة عند الهمة من حروف الثمانية والعين
كما يدل عليه قوله من الثلثة عن الباء بنا على ان لا يبعد الالف جرفا برها ان حصل مع الهمة حرقا والواو
الالف لئلا يتوهم كونها ثلثة عشر ثم جعل الرخوة في ذم الهمة فرع حقيقة الهمة من اذ التقيا و
لغته رديه ومع ذلك حصره في نحو قولك سال ورائس فلا يباين اعتبارا في لفظ الاعجاز قوله
والها قال الرخوة في المفصل الها يدغم في الها وقت بعد ما وقبلها كقولك اجبة حاتما وانح هذا
اجتماعا واذبحا ذة لوجه كتهمة رة على ما في القاموس قوله والعين في المفصل العين يدغم في الها
وقوت قبلها او بعدا كقولك في ارفع حاتما واذبح عتودا ارفح حاتما واذبح عتودا و قد روي
الربيع عن ابن عمر ومن زجر عن النار باذغام في العين قوله والها في المفصل ان كلاما والغير
يدغم في الاخرى فيقال اسخ عتودا واذبح خلقا قوله والراء في المفصل الراء لا يدغم الا في مثلها
كما في واذكر ربك في ان الطاء والذال والسا والظا والذال والناستها يدغم بعضها في بعض
وان الصا والراء والسين يدغم بعضها بعض قوله والواو والواو يدغم في الياء كما في طي وومى قوله

والمعنى ما يفتح بها المتأخر من غير مفتاح ولا يبعد ان يكون شئت ما هو ذمته في سفتح مفا ليقل كما مفتاحا خصف

نصفها

نصفها الا قل الظا بنصفها الا شلانه ذكر الحفرة والها والعين والضا والطاء والميم والبا
والراء ومع ذلك لا يتم ما ذكره من النكبة في ذكر الاكثر من الثلثة عشر لانه ذكر فيما لا يدغم ايضا الا
بل نقول ان هذا القول وكلما في الثلثة عشر الباء وكلما في الاربعة تدغم لانه يجب ان يجعل قوله الراء
والسين من النقطتين فيكون غير المنقطه ما يدغم في مقاربه قوله في الثلثة عشر وما يدغم فيما
فان جعل الراء والسين الاربعة التي جعلها عمالا يدغم في المقاربه غير المنقطه تكون المذكور اكثر من
وان جعل احداهما غير منقطه لا يكون عمالا يدغم في المقاربه له ومن الاربعة التي لا يدغم فيما قاربها ما
لا يدغم فيما قاربها ويدغم فيما قاربها الا فيكون المذكور من هذا النوع في نصفه الا قل قوله ولا كما
الحروف اللينيه التي يعتمد عليها ذلك اللسان اعلم ان بعد ما للمضمة قال المفصل الذلاقة الاعتم على
اللسان وهو طرفه والاصوات انه لا يكاد يربى منها كلمة رابعة او خامسة او سابعة او ثامنة او تاسعة
قد صممت عنها هذا وتجهه على ان الاعتم في الميم والبا والفاء ليس على ذلك اللسان بل على الشفة خاصة فالتوجه
ان سمي بهذا الحرف حروف الذلاقة ان الذلاقة سرعة النطق وهو كما يكون طرف اللسان والشفة على ما قاله
وفي القاموس والصحاح والجاري ركب ان هذه الحروف حروف الذلاقة وهي كما ذلقت بعد حروف اللسان
وشفوية بعد حروف الشفة وبالجملة الميم والسين والياء والواو والباء والراء والسين والياء والواو والباء
عليه حقيقة وحكما فان الشفوية والميم متقاربان ولتقاربهما سمى الكل ذلقة ثم علم في اختيا
اربع منها التسمية على ان الراء في ما فوقه لا يخلو عنه كما نقلنا من المفصل واختار الاربعة من حروف اللسان
لانها يقابل تلك الحروف في المخرج قوله ولما كانت نية المزيد لا تتجا وزعن السابعة الاولى لا تتجا والرسنة
لان تجا وزعن بمعنى عنده وقوله من الزوايد العشرة لا يباين ذكر السبعة المذكور سبعة معنى على ذلك
والالف واحد وعلى هذا الزوايد تسعة قوله سبعة حروف منها ذكرتها مستدرك قوله ولو استقر
الكلم وتر كيبها فاختبارا تنبيه على ان المترزم في تركيب القيان كلما هي اكثر استعلاء في بعضها القيا
كان مركباتها في نهاية البلاغة وفيه بحث لانه اذا كان المترزم ذكر ما هو استعمال ثبت كثير من الكلمات
التي ليست على الاعجاز بنا على ان مثلها من الراء مستغرب لان اعتبار النصف بالان القلق لانه
الاكثر استعمالا لقلد القلق وليس نصف الاكثر مما يدغم في المش والمقاربه والنصف الاقل مما لا يدغم
الان في المش لان الاء غام بوجبه الحنفه والغصائل التزام ما هو اكثر استعمالا وثبت ان اختيار
من الذلقة الحلقية لكونها كثيرة الوقوع في الكلام لا يجاب التزام ما هو اكثر استعمالا من كل نوع ذلك وكذا
ايراد الحروف الزوايد قوله وذكر ثلث مفردات في ثلث سور ذكر ثلث مفردات للتبعية عليها

الثانية

يوجد في الاقسام الثلاثة كقولك وبزيد وضربت واما ذكرنا في ثلث سور فمزيد التبيين قولنا لانها
في الحرف بل حذف سيدانه يكون كونا مسترا لا يعمل دون هذا الكون والافان تخفيفا شاملا
ولكن ان تقول الحرف مصلو عن التصرف وانما تصرف فيه لتزيلة منزل ما تصرفه فتخفيفا
لشدة مشابهة للفعل فكالم يوجد الشنا في الحذف في الحرف في تسع سور من كتابنا اير ذلك الرابع في تسع سور
انها اذ وانما في اجزاء مجمع من عدد من مجازي من الشفع والوتر جعل عدد الفظوف اكثر لوجوب
ان يكون الحرف اعظم واكثر ذكره الذي ترجع على نظيره بتركه من حرقين كل منهما في طرف من الغم
تقديم الحرف الذي يوجب التقاطع الذي يناسب التكلم والاختتام بالميم الذي يوجب انضمام الشفتين
الذي يناسب الكمال والسكوت قوله في ثلث عشرة سورة تبيين على ان اصول الالف في السورة ثلثة عشرة
للاسما منها وثلاثة للاف في تحت لان ما هو للاف اربعة ثلثة للمعروف وواحد مجهول على انه اذا كان
اير والثلاثيا الثلثة بالنظر الى الالف والفعل والحرف لا يحسن الاقتصار على الاشارة الى الالف وبالفعل
اشارة الى الحرف ولا يبعد ان يقال الاوزان الممكنة اثنا عشر احد عشر واكثرية لا تسع وواحد
وهو الجواب في الالف الى اثنا عشر في ثلث عشرة سورة قلنا قد منا من ان الفظ ينهي ان يكون اعظم الحروف
قوله تبيين على ان كل منها اصلا كجعه او تبيين على ان كل منها يكون كونه من الاصل الحرف ويكون برة وقد
هو كهد وجبل او ما ارتفاع من الارض وحجيف كسوف جليل الشفة قوله ولعلها فرقت على السور
ولم يجمعها في اول القرآن لهذه الفائدة ولما من ايراد ما في سورة طه بعد الالف والواو والهمزة
ويكون على طبق التفرقة على الكلمات اذ لا يجمع كل من متفرقة على الكلمات ان لم يراع ترتيب الحروف في الالف
تبيين على ان بين ترتيب الكلمات في نظم القرآن وترتيبها نظم كلامها بوجوه من اللفظ التي في هذه الحروف
ان ما اول سورة اخره نفسه اسان يم ونون ذكرهما جميعا لغايتها وذكر الالف في السورة التي اوردها
لكل الحروف والنون في نهاية السورة قوله والمعنى ان هذا الذي جاء في تقدير الكلام جملة اسمية بتقدير مبتدأ
لحرف المعدودة لكنني بها عن ان المؤلف كرتنا او تقدير خبره وتاويلها بالالف في هذه الحروف
انه تحدي ولا تخفى ان نظم التعداد مستعمل في هذا التأويل مفيد ما قصد من غير تأويل وتقدير قوله
مقدرتهم اي قوتهم وهو مشكلة الالف ليرتبط اشعارا يمكن ان يكون التبيين ما ذكر في التعداد من
شوايب العجايز قوله ما هنا لو لم يكن مفهوما كان الخطا بها كالتأويل بالالف في كونها موصولة
لحرف الالف الا ان يقال انها لم تصور لم يتعلق بحكم لا يخرج عن ان يكون كالمعنى لو لم يكن مفهوما
او كما تعلم قوله والتكلم بالرفعي اي بالبين النسب الى النسخ مع العربي بان كانت العرب والاراد

التكلم

التكلم باللفظ الرفعي مع العربي قوله ولم يكن القرآن باسمه بيان اي كلا ما معا بما في الضمير هدي
ذلك منقصة بعد عن القرآن ومخالف قوله ذلك الكتاب لا يربح بهدي للمتقين الا به وقوله ولما امكن
التحليل اي طلب العارضة له لانه لما وجد وايقن قسما يبرود منه هذا العيب من غير ان يعارضوه
قوله متى استلها اي مقتضا وقوله على انها القابا اللقب على العلم المشهور بالذم والاشباع
هنا حتى ونما في كونها القابا ما قالوا ان العلم للفقهاء لا يكون الامضا فاما موصوفا باللام قوله
باطل لا يخفى ان كونها القابا للسور بالنقل الشريعي فلم يجوز ان يكون القابا الغيرة كالتحليل قوله
ان يكون مزيدة للتبنيبه والدلالة على انقطاع كلام واستئناف اخر في انه يمكن للتبنيبه على الالف في قوله
والقطرب ويلا تسرح نهارا سعبا ولقب كالحرف المستنير لانه كان يتكرر الى سيبويه فكما فتح باب وجه
فقال ما انت الا قطرب ليل قوله قلت ليا قفي فقاتل في قاف آخره لا تحسب اننا نسبنا الا اليك
وجف الخيل والابل ساريسر مخصوصا ووجهه قوله الالف الله واللام لطفه والميم ملكه فالتمس
يشتم على الالف الله ولطفه وملكه قوله وعند الروم ون مجوعا الرحمن لا تخفى انه ليس مجوعا الرحمن اذ
من الالف بعد الميم لان بيني على الكتابه او جعل ذكر اكثر الاجزاء في حكم ذكر الكل وانه لا يقتضي ان يكون
مفهومه قول السورة قوله بحسب الجمل بقسم الميم تشد بالميم مع فتحه وحسبوه فتح السين في الحرف وهو
قوله وما ده حطبا يذاي فخذ هذا او هدايان لخطابه اشارة الى القرآن وفي القسم الحرف التي
القرآن بالافريد عليه من التبيين على شرفه وانه بلغ من الشرف ان استحق بساطة كلامه لان بقائه قوله
القول اشار الى الاستدلال على كونها اسما للسور بعد القرض لمقدمات دليله فهو عارضة
بعد المناقضة وما يد على انها ليست باسم السور انهم لم يسموها السور بهذه الاسماء من بعد ذلك
ان يعملوا اسما اسما لغيرها سوكتا وبعدوا عنها الى اسم اخر قوله ويودي الى اتحاد الالف
والميم وهو باطل سواء كان المسمى بالبطايقه او التضمن لان المسمى بالالف واللام والواو لا بد له من
وبهذا علم انه لا ينفع في دفع ما سنذكره واتما النافع يمنع بطلان اتحاد الالف والميم بالذات
وبيان تغاير الاعتبار وفي شروح الكشاف ان الشبهة مبنيه على عدم تغاير الجزء والكلمة والالف
الجزء لفظه للمغاير لكل مغاير كل جز منه وتبينه مع كمال ضعف الشبهة لا ينفع ما ذكره في
الجواب وانما النافع ازاله ما يوجب اتحاد الجزء والكلمة ان يقال اكتفى بيده مغايرة الجزء والكلمة
واندفاع الموجب بكونه مصدا للبدعي الذي لا يتطرق اليه شبهة ولا يخفى ان اتحاد الالف والميم
انه باطل موجب للخروج الى ما ليس في كلام العرب كذا استلزام تاخير الجزء عن الكل قوله لانا نقول هذه

الالفاظ لم تعد مزيدة للتشبيه في الكلام السماعي من جوه انما لم تعد مزيدة وانما لم تعد مزيدة
للتشبيه وانما لم تعد مزيدة للتشبيه على انقطاع كلام واستنباط كل آخر وفيه في آخر لم يتوضه وهو انه
لم تعد زيادة اكثر من اسم الكلام نحو اسم السلا عليكما ونحو ذات يوم وذات صباح قوله من حيث
قوام السور فيه من لانه لم يرد من حيث انما كما غير مفهوم في جزان لا يكون داخل في شي من السورين
المفصولة من حيث قوله ولان مقتضى ذلك ان يكون لاسم المطلوب في هذا المقام صفة ان لا يكون لاسم غيره
تكلف بالدليل على كونها اسما للسور فلا طائل من هذا اقتضا ذلك ان لا يكون لاسم غيره في هذا المقام
اذ يكفي لنا ان يكون محال للكلام واما الشعر فشا ذلا بقا على ويمكن ان يكون قاف في كلام الشاعر
امر من قافاه بمعنى قفاه ابي تيمه فان فاعل كجى كجى فعل نحو سافر وينا سبب على الناسية بما قبله وابعده
فقول قلنا قفى حتى تسمى من نضير فقلت قاف اي قافى واتبعنى ولا تصاحبني في الفاكه
قدرة حصل لك الكلام فقلت لا تحسبنا اناسينا الايجاف لكان المقصود استهزاء قوله
قتيبة ان هذه الحروف منبج الاسماء ومبادي الحركات با ما ه قوله معناه انا الله اعلم وقوله اي القاف
منزل من ابتدئنا جبل على محمد صلى الله عليه وسلم كل ابا الان بانا ولا بعد فيقال زيد بقوله معناه انا
ان هو هذه الحروف وهذه ذلك ويقوله اي القوان تفسير خطا هذه الحروف من مبادي وقوله ومثيل
لما هو هذه الحروف من مبادي وقوله الاتري ان عد كل حرف في كل متبانية بعد الف تارة من انا
وتارة من الله وتارة من الالاي واللام تارة من جبريل تارة من لطفه والميم تارة من اعلم وتارة من
وتارة من كة قوله ولا يحسن الحلال اي لم يحسن بمعنى حبال الحلال فهو عطف على قوله للاختصار والالظ
والالظ الحلال باللام كما في كثير من النسخ يريد ان يكون معارف استعمال هذا المعنى في كلام العرب قوله
والحيد لا دليل فيه يجوز انه تسمى تعجبا من حيلهم حيث فسروا النازل على لسان العرب باليسر من معانيهم
اولا ثم بعد ما سلموا كونه شرع الله قالوا كيف دخل فيه ولا استمرار لان الدخول في الدين لانه دين الله
لان استمراره وادامته قوله وجعلها مقسما وان كان غير متمم لكنه كجى كجى خبر مبتدأ اعني
مقسما فلا لوجبه لا دخل لكن عليه لانه دفع توهم ناش من الكلام السابق ولم يسبق منها كلام حتى
عنه توهم قوله الى اضما هو فعل القسم فاعله حرف القسم وهناك جواب القسم ايضا لان ذلك
يصلح جوابا عما يتعلق به القسم من ان واللام قوله ونا هبنا كذا هبنا كذا ونا هبنا كذا هبنا
وكافيك فالبا في قوله بتسوية زائدة مسبوقة في بعض شروح الكشاف هو فاعل من الهى كانه ينهك
عن طلب دليل سواء يقال زيدنا هبنا كذا هبنا كذا وغنايه عن طلبه ودخول الباء بالنظر

الالفاظ

الى الالفاظ كما قيل التفت تسوية هذا والالفاظ من متعلق التمسك اي هبنا كذا هبنا كذا تسوية
قوله وهو مقدم حيث ذاته وهو خبا اعتبارا لكونه سماعي المتأخر عن الكل كونه اسما لذات الخرافة
ان جعل جزءا يوقف على كونه اسما عتمة من جعل الماهل جزءا من كلامه وجعل اسما يتوقف على جعله جزءا
اذ الاسم للمركب حيث انه مركب ان يقال هو المستمع من الالفاظ القائل كلامه لا يصدق لانه يصير ذاته
حين الالفاظ امتناع فيه نعم انه بعد لم يبعد لانه تزييفا للقول بانها اسما السور فتأمل
وقوله فلا دور يفيد انه جعل الفسا الدور ويمكن ان يجعل الفسا وجود الكل بدون الخرافة قوله
والوجوه الاول اقرب التحقيق لان كونها اسما حروف التبري محقق لا محالة بخلاف غيره من الاحتمالات
فانه مجرد احتمال قوله واوقف بلفظ التنزيل في تحت لان جميع النكات التي ذكر في تعدي حروفها
جارية براد ما سماها الا ان يقال انتقال الالفاظ من غير تسمية من اذ اسمها لانه لا يجوز
منها ان اسما فربما يفصل عن لفظ قصدتها بقوله واسم من لزوم النقل والالفاظ في القرآن
ان يكون منقولات شرعية لانه نزل على لسان العرب في صيغة التقصير خفا لان الوجه الثاني يستلزم
لا محالة ان تكلف بقطع كل من السلام وجعلها ليل اي لم من الوجوه التي من اجل لزوم وقوع الاشتراك
لوجه الثاني قوله ولذلك خبر عنها بالكتبا اي عن بعضها في المذكر الكتاب في المعنى انزل اليك وفي المذكر
آياته وبالقران في الركعات الكتاب وقران ميم وبها في طس كتاب القرآن وكتا ميم قوله قبل انما اسما
فيكون لم ذلك الكتاب بمعنى ذلك الكتاب او بمعنى انا الم وذلك الكتاب استنباطا واولا يه قوله تعالى الله
يجعل الم مبتدأ والله خبر كما كان يؤيد كونها اسما للقران الم ذلك الكتاب قوله ولعله اراد بانزلها
والا وجه انه اراد باعلامها لانه يحتمل كونها كجى كجى ولانه لم يجعل لنا منه الا الاحتمالات في العالم دون غيره
قوله الالفاظ القصى الحلقى اي في لفظ التسمية باسم الم حتى يتم ان يكون اول الكلام واوسط واخره ذكر الله
كلمة خلا السور ولكن اعني السور وقوله القرآن ذكر الله كما ورد افضل الذكر القرآن ولا يخفى ان
القول بخص الم ولا يجري في جميع الكلام في الامور المشتركة بين جميع الفوايح والشمائل الكلام على التنزيل
احدها فرج الفع للام وميم والشجوع الفلام والفاقوله قوله قبل انه سر استاثره الله بعلمه في القاموس
بالشيء سببه وخص نفسه وبواقفة الصبح فالواجب استاثر الله بعلمه كما في بعض نسخ ويؤيد هذا الوجه انه
على صلوة السلام الغيرة له وهو وتر كرم فضلا فانه لو كان يروج ان يروج ليهتهم ونجايم من وقلتهم بدينه قوله
ولعلمه اراد وانها اسرار من الله تعالى ورسوله تاويل كلام القائل والصحاح لدفع بعد الحذف باللام
اشد بلا حاجة اليه لانه كتم ان يكون التنزيل بالالفهام من التنبيه على اختصاص بعض الالفاظ بعلمه على

بترتيب حسنا على تلاوة كلامه غير مضمون له انضوده على ان يترك في حث حسنا التلاوة في قوله
فان جعلتها اسما للشيء والقول والسو كان ساخر من الاعراب في نصيبه وقد نبهت على عدم تقديره
بما صرح به اخرا فهدى استكبر شتم على تعريف فاعرف قولنا ما ارفع على الابداء والخبر يريد الخبر من حيث الخبر
ليؤلف الخبر به اي الرفع بناء على احد من الموقنين للاعاب والمعنى الرفع بناء على تقدير الابداء والخبر في
التاويل في الابداء وبما يؤول تقدير القسم وليس كذلك ان ترد بالابداء العامل لانه يمتنع قوله او الخبر قوله
او غيره كما ذكر تعريفها الكفاية حيث خص نصيبه بتقدير فعل القسم انه سيقوم به جواز تقديره اذ ذكره
على النصيب بتقدير فعل القسم مما زيف صاحب الكفاية لعدم استقامته في بعض هذه الفروع من قولها ان
وقوله ليس والقول الحكيم لانه يوجب الامر استكرهه علماء النجوم من اجتماع قسمين واحدا لعدم صحة جعل القول
والقسم مطلقين على القسمين سابقا للشيء في الاعراب فموجب النصيب بتقدير فعل القسم الفروع مطلقا
جدا قوله والحكاية ليست الا اي الحكايات فاما عد ذلك فالحكاية مبتدأ خبر ما بعدها اي الحكايات
شي الا اياها فاما عد ذلك فتقول فيما عد ذلك خبر وليس والاولى تقدير الخبر لانه من تسمية الصفة وفي تاخير الصفة
قبل تمامها حتى منتهى منجاة وكان تجعل قوله فيما عد ذلك استثناء من الحكايات فحقا ليست الا انما
المفرد وما يوزنه قوله وان بقية ما فيه على الكفاية حيث لم يجعلها حينئذ محلا من الاعراب قوله
وان قدر رب المؤلف هذه الوفا اي ان اول المؤلف من هذه الوفا وصلة بهذا المعنى كان خبر الرفع
بالابداء والخبر على ما مر وقد ابدى ترجيحنا في الخبر على خبر الابداء لان الابداء الذي ذكره قولي
علماء الكفاية على ذلك بالتعبير اسقاطا للسند الذي يعلق بالجزء في التسمية اسقاطا للسند كما
ان رفعها بالابداء والخبر من غير تاويل فتقدر بالابداء والخبر ما يؤول منه التحدي ولا يخفى ان الاول
بالمؤلف لا يخفى بالرفع بل يحتمل النصيب الجزكونه مقسما به اذ المؤلف احمق بكونه مقسما به من الابداء قوله
وان جعلتها اسما بها يكون كل كلمة منها كانه اريد بالكلمة ما يذكر في افتتاح كل سورة والا فموجب المذكور مقسم
ومستحق الاعراب على كل كلمة وكيف لا يلزم من جعل كل كلمة مقسما اجتماع اكثر من قسم واحد الا ان يقال
لما اتى مجموع الاعراب وكل جزء منه يصلح ينبغي ان يعبر الاعراب على كل جزء كما في جمل القوم ثلثة حيث اجري
اعراب الجمل على كل شيء مع انها معا حال تناوئل مفصلا بهذا التفصيل وقس عليه الرفع بالابداء والخبر
بل يحتمل الرفع بالابداء فيكون التقدير المقتضى وزان ليعبرك فكل هذا لاننا نقول بهذا التقدير
بجعل المبتدأ ما تعين لكونه مقسما صرح به الرضي قوله وان جعلتها ابعا من كلمات عبر عن الزيادة بالاول
لانه عارية عن معنى كالاصح وعدم حمل الاعراب على تقدير كونها زائدة ظاهرة وانما على تقدير كونها

فان الغنى في الكلام ممتزج وانما اشارة اليه فالظاهر في حكمه في الاعراب ثم ان لم يلتفت
الى قول ابي العالمة من الغنى في الرفع قوله وتوقف على ما وقف تمام اذ قدرت بحيث لا يحتاج الى
ما بعد ما يتبادر من الاحتياج ما بعد في كونه مفيدا وذلك في قوله وقفا ما نال تصدير ذلك
حسنا خارجا عن القبح وانما يكون تاما لو كان مع استقلال ما لا يتعلق به ما بعده وانما ان يتعلق
ما بعد بسمه وقفا كافيا فالوقف على الرفع وعلى الابداء وعلى التمام كل من كان في قوله على التمام
قوله اشارة الى المريد ذلك فاما بالاحضار والتلفظ وبالاشارة قوله او في السورة كمن
يخضع ان يراو بالسورة جمل القرآن وبالحكاية بعضه قوله فانه لما يتكلم به وتغنى اشتمل اولها على تصديره لانه
اهم من تصديره لانه ليس الا لكما يختصا ببعض التقادير والمقتضى بعيدا عن كل معبود ومعيد عن الوجود قوله
وسئل من المرسل الى المرسل اليه اورده على ان ذلك الكلام كقولك قبل ان يصل الى المرسل اليه واجبت ان تتركه في الوجود
لا يبعثه والالقاء فلو حفظ فيه حال الابداء ونحوه بان ذلك باعتبار ما يؤول اليه بعد الوصول الى المرسل
ثم نقول اختار ذلك لاشارة الى عدم تسمية الذات عن صفة الكلام والاشارة الى بعد المعنى صراحة
قوله في ذكره حتى اريد بالاسوة هذا بدل على انه اول ذلك الكلام الصريح على السورة ببعض الكلام اذ لو
اراد بالسورة جميع القرآن لاصح التثنية وعلى التذكير كقولك في التاويل في غير تلك الارادة وفيه
اذ اريد المؤلف من هذه الظروف فتعبر التحدي او مبتدأه والتحدي به مقدار سورة فلما كان المؤلف
فاما المؤلف من هذه الظروف اذ لا يطلق الصفة المفردة على السورة فلا يصح الاشارة اليه بقوله وذكر ان
كان كل كلمة من السورة مؤلف من حرف وكذا كانت السورة مؤلف منها لانا نقول السورة مؤلف من
مؤلفات من الحروف كما لا يخفى ثم نقول ليشان السورة لانه لا يتغير بلفظ السورة فلما عبر عنه بالمضمر
التانيث نعم لو انشأنا اول السورة لا من فلاحا الى توجيه التذكير ولا يخفى لطفه قوله التذكير الكفاية على
الاباء قوله فانه صفة او خبر الذي هو التثنية ما ذكره النحويون حتى قال ابن ابي عمير ان المطابقة مع الابداء
من مراعاة المطابقة مع المرجع لانه مناط القافية في الجملة دون المرجع ولم يذكر واحد من الصنف وكان
قاسم على الخبر لانه بعد ارجح في غير ما بين خبر واعلم انه اذا كان الكفاية ويكون المبتدأ
الكفاية يكون المشار اليه الكفاية لانه ولذا قال صاحب الكفاية اذ جعل صفة قاسم لاشارة انما اشارة
الى الجنس الواقع صفة بقوله هذا ذلك انشا او ذلك الشخص فعل كذا هذا اخرا لاشارة الى الصفة
تقدير يكون الكفاية صفة وهو المسمى في الصفة على تقديره وعلى هذا يكون الوجود لوجوده وتقدم ذكره بمده وانشاء
الاشارة الى انه يصح ان يكون المشار اليه الم ويكون التذكير لتذكير الصفة على تقدير ان لا يكون الم مبتدأ ذلك

روا على الوجه المستفاد من كلامه وقد عرفت توجيه كلامه وان التذكير باعتبار الصفة ليس من باب التخييل بل هو
معنى المفعول يقال كتب اى خطبا وكتبا باقوله او فعل بنى المفعول كاللباس في القاموس الكتاب
ما يكتب فيه هذا فعلى هذا من ذكر المحل ارادة الحال قبل ان يخل فيه ولكن جعل مسمى بالكتاب باعتبار ان
في اللفظ المحفوظ لكن في اطلاق الكتاب باعتبار ان يكتب احد شئ كتابه قوله واصل الكتاب الجمع ويحتمل ان
يكون تسمية كتابا لانه مجموع فلا حاجة الى اعتبار ما يؤول اليه الكتابة في شئ او جماعة الخيل اذا غارت من المية
الى الالف قول معناه انه لو نضوض و سطوع برانه بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح كونه وجبا
بالفاحذ لا عجا بل هو عجز العجا هو برانه الساطع فالاولى ان يقتصر على قوله في كونه وجبا ولا يذكر
بالفاحذ العجا ولا يخفى ان لغة الريب اى بالتقديم لانه بعد مفعول الريب يحتاج الى تحقيق من هو
فلا وجه لعدوله في ذلك على طريق الكشفا ويعد ان يقال كون الريب في الشك اصح مستغنى عن البيان
بعد ان في الالف معنى آخر وفي التنوير الذي ذكره خفا فانه لا يدل على انه ما بعد عن الريب بل يظهر
يدل على انه جعل بعينه عن الريب حيث استعمل كالمشك مع ظهور الريب منهم تبيينها على انه لا يصدق
وان شوبه عينا بان كل على عناه من باي بر وقوله بل عرفه الطريق المخرج المنظور في لانه يمكن ان
عرف النبي صلى الله عليه وسلم طريق فيهم واضناهم ونحن نقول مستغنى بالله في القول اذا كان
معنى قوله تعالى الم المولف من هذه الروف ويكون ذلك كما خبره فلا خفا في قوله لا ريب في قوله
وهو حال من غير الجور والاولى انه تبيين عن النسبة اى لا ريب في هذه وهو معنى حسن لكن المطابق لغير الريب
في انه من عند الله ما ذكره وقوله والعا مرفية النظر الواقع صرفه للمنفى فيه انه لا خفا في انه ليس العاقل
في ذلك الضمير النظر لان الممول لا يكون جزءا من العاقل فهذا لا يصح الا على مذهب من يجوز اختلاف
العوالم في الحال وصاحبه وقيدانه ليس يد من حيث المنفى لان بين كون الريب وكونه في شافيا
ظاهرا وان المنفى يرجع الى العيد في معنى واجب بان الحال قيد للمنفى لا للمنفى قوله سمي به الشك اى
بالريب بالريب حتى يحتاج الى ما يزيل تذكير الضمير قوله وفي الحديث دع يا ربك واستبد بحد
على ان الريب في ان جعل بمعنى قلق النفس لا بمعنى الشك ووجه الاستدلال ان الريبية في الحديث بمعنى قلق
النفس بغير حمل على الشك ولولا المغايرة لم يكن فائدة في المحل وبقرينة مقابلة للفظ الريب ولذا
روي الحديث كما رواه الكشاف ان الرواية الثابتة في الصحيح فان الصدق طائفة والكذب ريبية
لانه لا استشهاد بالرواية المشهورة وما وقع للسيد الشريف تحذره بقوله انه ليس الا بالريب بمعنى
المصدر بل بمعنى الشك والا لكان الاستعمال لا ريب كما يقال لا ريب لزيد ولا يخفى ان القرآن ليس

ما يتوهم

ما يتوهم ريبا حتى كان التحقيق ان يقال لا ريب بل لو كان مصدر الرضا لكان الواجب لا ريب فيه قوله
ومر ريب الزمان لئلا يرب في القاموس الريب حرف الدهر والحاجة والنظرة والهمة كالريب بالكسر قوله
هدى المستقين يهدىهم الى الحق نية بقوله يهدىهم الى الحق ان يهدى بخارجي الحاد جعل لها ديرا بالهداية المستقيمة
على التايد بمتره نفس الهداية وكذا لونه مجازا بقوله والهدى في الاصل مصدر قوله لانه جعل مقابلا
الصلالة في قوله تعالى على هدى او في ضلال مسبين اعترض عليه بان المقابل للضلال الهدى لازم الذي
الاهتداء الالهدى بمعنى الدلالة واجب بانه لا فرق بين اللازم والمتعدي الا بان اللازم متأخر والمتعدي
لان اللازم متطاوع ومتعدي قوله لانه جعل لان الهدى اللازم الطواع الهدى المتعدي جعل مقابلا للضلال في العباد
استخداما ولما كان متعديا استدلالا على الطواع وتتركه ليل الطواع والهدى الذي ذكره الكشاف مع ان هذا الريب
ولان اهتدى اهتدى مطواع يهدى من كون الطواع في ضلالتها اصل تبيينها على ان الاله التامة للكشفا عند
التحقيق وبيان وتجه ايضا ان المقابل للهدى هو الضلال المبين فيجوز ان مدخل الضلال الغير المبين وهو عند
الوصول مع الدلالة داخل تحت الهدى فالاقوى في بيان الوقوع في المقابلة ما تركه من الكشفا حيث قال
جعل في مقابل الضلال في قوله تعالى او ليكن الذين اشروا الضلال بالهدى وايضا هو الا وفي
وفي ما ذكره جعل الضلال في مقابل الهدى قوله ولانه لا يقال اهتدى الا من اهتدى عن طريق الكشفا
حيث قال ويقال محذرا من مخرج الملح كحتمه لانه اور عليه ان الهدى ايضا مدح لان التمكن من الوصول ايضا مدح
كالوصول وما يجب ان عدم الوصول مع التمكن يقتضيه يدم بهلست لان التمكن مع عدم ظهور الاله اعترفت
الوصول فضيلة فيصح ان يدح بها نعم يمكن ان يجانب بان الكشفا سوى من في المدح ولولم يعبره الوصول فيكون
في المدح دون هتد ولا يروى ان مقام المدح قرينة على ارادة الوصول والتجوز به عن الوصول لكن عدم اطلاق
الهدى الا على الهدى ممنوع وبالجملة عدم صفو الاله عن ريبه الساقة ولكونها معارضة بقوله تعالى واما تمويه
فانما هو على الهدى وتايد عدم اعتبار الوصول في معنى الدلالة بان الاصل هو عدم وهو الاحتياج والى خلاف
الوجود رجع كونه الدلالة المطلقة قولا واختصاصه المستقين لانهم الهدى لانه المستغنى بنسبة دفعه بخفا التحسين
مع انه نعم الكافر والتقوى لان القرآن نزل الارشاد لكل عاقل ولا يخفى انه بعض لوجه تخصيص لزم لا محالة والافضل
بعض النقاد لزم تخصيص بعض التقوين وهو تقدير ان يكون التقوين موصوفا بما بعده وح وبه تخصيص ان يهدى
باللغة الى ان يستحقها ان نفس الهدى مختصة بالتقوين المحضين ويمكن ان يجعل الاله وجهها للتخصيص مطلقا
لانه اولاه يهدى الا الى التوحيد فاذا صار الخطاب به موحدا فتفتح على ابواب آيات القرآن حتى انه يراه
نفس الهدى ولم يتعرق لما اورده الكشاف من انه كيف يكون يهدى متعدين وهم هتد وتوجه ان يهدى التقى
على تقدير ان يعبرها الا بصالح تخصيص الاله وعلى تقدير ان لا يعبرها ذلك لقوله انه يتكفل ودفعه جعل التقى
على ثلث مراتب فلما يزال يهدى لما يرب عن مرتبة من التقوين الاخير نعمة في المرتبة الثالثة يحتاج الى دفع الشبهة

فالشبه لا يتوجه على النظم مطلقا بل على من لغزه بالوجه الثالث من معنى التقوير فاشارة الى دفعه اخر من ايجي
الشارف للتقوى متقبلا ولانه لا يتقوى به الامم من قبل العقل اى جلا العقل وجعل مجلوه عن عيار العقل والتمرد
هذو جوتان لتخصيص الانتفاع بالتقوى فالوجه الاول لالتقوى بالانتفاع بتعبيره ومعرفة كونه موجبا لالتقوى بالانتفاع
بالتقوى فوردت حفايا به وقوله وعلى هذا قولنا شبه ان يكون موبد للتوجهين قوله لانه كالغذاء الصالح
لحفظ الصحة فيه كانه كالدواء النافع ايضا في دفع المرض كما يدل عليه قوله تعالى ما هو خفاه فليست تقوى الكافر ولا تمنع
الكفر والاقرب الى تمييز الهداية انه كالمسلك الطريق فلا يتقوى به الاشارة الى الامم كان لعين واما الاصل فما هو
ما لم يتوجه به بنو الامم الا انه راعى مناسبة كلامه بما اورده من الالوية الكريمة وما ذكرنا ايضا ما يناسبه
قوله تعالى بل تسمع الصم وتحديروني وقوله تعالى سمعتم فيهم لا يربون قوله لانه لم يتقوا به هذا على يد الشافعية فلم
ذهبوا الى ان التقى بها يعلمها الركون في العلم واما عند الحنفية لا يعلمها الا الله فتوجه الهداية بها انها يهدى
ان الله يستد بها ولا يعرفها احد قوله وهو في عرف الشرع لمن نفع نفعه غايضة في الاخرة فان قلت كيف يخرج صاحب
المرتبة الاولى فيمن يفرط في صيانه نفعه غايضة في الاخرة فيمنع ان يقال لمن يهلك نفسه حتى يندرج فيه قلت
لخرج عن المقاصد الذنبية وترك مله الاباء والاعراف بخطابهم وتسمم كما كان في مبادير الاسلام فوطا
قوله ويتبذل اليه شره التبذل القطع والشره يجمع مسورتين ومهلين اولها ساكنة القطعة من
الشيء فالمراد بالتقطع الى الله بجميع اعضائه وقواه عن كل ما سواه قوله وهو التقوير الحقيقي للكلوة بقوله
حتى تقاوت جعل التقوى الحقيقي منحصر في مع العرف والمتعارف فمثل غيره مما لا يجعل غير في جنبه كالمادة
اذا كونه المطلوب بقوله تعالى والتقوا الله حتى تقاوت فمخرجنا لان الظاهر من الامر الجواب وليس يدان واجبا
الشرع والالم يكن تاركه متجنباً عن كل ما يؤثم فلا يكون المرتبة الثانية من التقوير قوله وقد مر قوله بهدي تحقيقين
الا وجه التثنية الاولى للتفسير بما يعي قوله والاصل ان الاصل لا يجوز على الاصل لا يندفع هذا بما ذكرنا من المراد المؤلف
الكامل البالغ أقصى درجات البلاغة لانه مع ذلك اعلم من ذلك الكتاب على ان المقصود من التعداد ان يتبع
من كل ميم وذلك لا يستدعي الا وصفه بالتركيب جوف كلمهم فذكرنا في الاوصاف لغو وانما لم نذكر
الكتابية خبره لم نلنا بلزم تقديم الخبر المعروف مع انه غير جارز على ما اشتهر في كتب النحو لكن قد حققنا ان الاصل
بالجزم مع تقدمه بجعل خبره ولا يخفى ان المناسب في المقام الاخبار عن ذلك الكتاب بالمؤلف من هذه الوجوه على انه
يمكن ان يكون مبتدأ في مؤلف من هذه الوجوه فلا يكون خفاه في جعل خبره تقدم قوله لانها
ولا زلا سماه لزوما يعنى على الاعلان بجماع التعداد والتشاذ من جنس التقيض على التقيض وحمل الظاهر
على الظاهر وقد ذكرنا في النحو ان جعله كونهما نظيرين لا يشرهما في التحقيق فان ان تحقيق الالتمات
وهي تحقيق قولنا في قراءة ابن الشعثاء تابعي مشهور اسمع من الاسود الحارثي كذا في بعض مواضع الكفا
وفي خبره اى خبره والسوالت شعرا به اراد ان خبر الريب الاول هو الوافق للشبهه قوله ولم يتقدم كما قد

في قوله

في قوله تعالى لا فيها غول قيل لما صحت ان المقصود ليس في الريب بل في كونه متعلقا للريب وهم ذلك ان
الامم هو الظرف فكان ينبغي ان تقدم فاجاب بانه لم يقصد تخصيص الريب به من بيان سائر الكتب وذلك
المعنى سواء استقام او لم يستقم لانه لا يناسب المقام اذ ليس السامع فيه بل في ثبوت الريب فيه وفيه انه لو كان
مشتا السؤل او مهم انه ام لان المقصود في كونه متعلقا للريب لم يكن للتشبيه لقوله تعالى لا فيها غول
وان لا أهمية اذا اقتضى التقديم لا يتركه ان يفيد تخصيص الغير المناسب للمقام والا لم يصح التقديم
لجود الاهتمام صلحا خوفا من افادة تخصيص الغير المقصود او غير المتناهي للمقام والا وجه انه اراد التبرية على ان
تفاوت الالتمات اليلين مع تجانسها لا اعتبارات فلا يمكن في تبعه من التقاوت في النظم بين الالتمات في قوله
فيها غول مع انها من جنس واحد لان ذلك معنى على التقاوت بين القصدتين في المقامين والمقصود بان مثاله
تبرين التعلم في معرفة الدقائق القوانيه ومنها بحث غير حيث تحذفه لافان الصدا وهو ان الالتمات في مجالس
الخبرية اذ لا يجوز لافيريب من غير تكرير لانه اذا فصل بين اسم الالتمات في الجنس وكلمة لا يجب الرفع والتكرير
ولا عدل منها للمعنى في اعادة التكلم حتى لا يخلو الكلام في قراءة ابى الشعثاء لكن الكشاش
ذكره في القواعد المشهورة وكذا غيره وسوق كلام القاضى على عموم بحث القوانين قوله على انه في خبره
قدم على التكرير لانه نقول على تخصيص المتقين لانه متعلق بالخبر قوله على معنى انه الكتاب الكامل الذي يستعمل ان
يسمى كتابا في القاموس استايله استوجبه لغة جيدة وانكار الجوهري باطل هذا وانكار الجوهري انه قال
لا تفر فلان مستايل لذلك بل ذلك وظن ان استايل لم يحمى الا بمعنى اخذ الودك من الشحم الذي ابي
الزيت واكثره فان قلت اى مجال في اطلاق الكتاب حتى يجعل هذا الكتاب استايل له ويحصر اسم الكتاب به
الا المنظوم عبارة مما يكتب كما ذكره قلت لا يكتب الا ما فيه خسر وفائدة عظيمه ومكان استدعى الكتابة
ففي الخبره الفايد والكامل وهذا معنى على جعل الالتمات الخمس المقصود الحصر ادعاء بجعل ما عداه من الكتب
في مقابلة ناقضا كما قال في الكشاش كان ما عداه من الكتب في مقابلة ناقص وانما اسقطه رعاية
كامل التاديب مع سائر الكتب الالهية وان لم يخل عن عيار ادب حيث ادريج الكشاش لفظه كان وعلى
كون الكتاب صفة يمتل الالتمات الخمس والاشارة الى الكتاب الموعود بقوله انا سئلكم عليكم قولنا
ونحوه اوى الكتب المتقدمة وقدم احتمال كونه خبرا وفصل معناه دون كونه صفة اشارة الى انه لا
يؤثر المتبين والمفصل المبين لانه الذي يرفعه فيما يدكره من البيبا الاولى قوله والجلد اى الجلد الذى يمتد
ذلك سواء كان خبر الكتاب او لا يرب فيه قوله والاولى ان يقال انها اربع حمل متباينة الى الاولى
سبق وما جوزه الكشاش في هذا التوجيه من كون الالتمات الخمس من غير ان يكون له محال من الاعراب لانه

في قوله

لا يظن ح ما قصد من بيان كنه الفصل بينه وبين ما بعده لانه ليس جمل حتى يستحق ان يعطف عليه
ولا يظن لعطف ما بعده عليه حتى يكون تركه لنكته كمال التناهي بينه وبين الم ولا يحصر ما منه اذ اعطى
اشتماله على كنه ذات جواز الحذف ولا يخفى ان قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا يرب فيه شيء من
جمل واحدة ذات اخبار ثلثة تقر كل حق سابقا واستتبع كل سابق لاحقه استدعاء الدليل
فلازم يعطف فيكون فيه ايجاز العوض المرجح على ايجاز الحذف وان يكون جنس كل جعل لا يرب
مخزوفة الخبر وقوله للمتقين كل محذوف في البند جوازا من قال هو هدي وانما يتضح ولو به احتمال ذكره
بترجيحها فامل ورجح قوله تعالى ان المتكذرين هم المولوف جنس ما يكون منه كلامهم فهو الحق
بان تكذيبه وهذا مع كلام الكشاف اولا على ان الكلام المتكذرين قوله وذلك الكتاب جازا
مفردة بحقه التهدي وهو ان جمل التكذيب كمال البلاء فان قلت ذلك الكتاب دل على كماله بالنسبة لساير
الكتب والكتب الالهية كمال بالهداية فكيف يفيد كونه في كمال البلاء حتى يفيد كونه في كماله
بحصر كماله في انه ما دعبارة ومعناه حيث يدب ايجازا عبارة المتكذرين الى ما هو الحق في النعم
غياها بضم الضلالة قوله ثم كذا كونه محقا لا يحوم الشك حول بانه هذا للمتقين لان كونه هديا على التقوى
يدل لاله وانحة على انه من عند الله كما يدعيه بلفظه قوله ويستتبع كل واحد منها ما يليها اي كنه الفصل
ان الاحق تبي السابغ فيبينها كمال الاتصال في هذا الوجه كل سابق مؤخر الاحق على عكس الترتيب
اللسان وهو مسلك لطيف جدا الا ان اللفظ عليه في كلام القوم والمطابق في مثله لكلام القوم ان
اللاحق مؤكدا للسان لانه كونه مستجابا متضمن له فذكره يتضمن ذكره فالفصل على هذا ايضا يكون
اللاحق مقرر للسان فان قلت لم يهد ذكر النتيجة بل اربط فحسن هذا الترتيب وقوله توقف على استغناء
النتيجة عن الربط نعم لا يعطف النتيجة لكن ربط بحرف التعقيب والتفريع فقد اوجبه هذا الوجه الى كنه ترك
حرف التفريع بل اوجبه كنه قلت اذ قصد الاستدلال والاشتتاج فلا بد من حرف التفريع ولم يقصد
بل قصد الاخبار بكل كنه استقلال الاله كان كل الاحق تبي السابغ فلهذا لم يحسن العطف لعدم كونه عطف
على الدليل ولما لم يقصد الاستدلال لم يكن لايه اذ حرف التفريع معني ولا يذهب اليك ان في هذا اللفظ
الاستتباع وهو في البديع ان يرد بشي يستتبع المدح بشي اخر فكونه من جنس حروف مع ايجازة يستتبع
كونه كمالا متناهيما في البلاء كما يفيد ذلك الكتاب وكونه كذلك يستتبع كونه من عند الله لا يرب
وكونه كذلك يفيد كونه هدي للمتقين وكونه هدي للمتقين يستتبع مدح اخري لا يخفى فلهذا لا يستتبع
في عبارته من الاتفاقات الحسنة اللطيفة للمقام جدا قوله في الاولي الحذف والرمز الى القصود في التعليل

الحذف

الحذف كنه مرتبة تتعلق بدعي الحذف للسند والمرتبة تتعلق بمقام الايجاز وكون القصد من موزان
مفردا كنه اخر والتعليل كنه اخر فينبغي ان يرد بالنكته جنبه لا الواحدة ولذا وصف بالجزل الكنه
وفي امة التعريف عبارة عن تخالفة تعريف ذلك باعتبار بعده لتكثا جليل وتمام تعريف السند بافادته
للصحة الذي يفيد جلالة قدر الكتاب وتبرج على كتب آخرو في الثالثة تاخير الظرف حذر عن ارباب الباطل من
ايهام ما ليس مقصودا وكل ما ليس مقصودا باطل وايهام الرب كنه الله وهو باطل قوله وتخصيص هدي هدي
باعتبار الغاية والغايدة وتسمية المشارف للتقوى على تقدير حمل المتقين على الدرجة الثالثة للتقوى كما هو
الوجه الثالث من التفسير متقبلا لانه يتق بالمرتبة الثالثة بالهدى ووق بين التسمية بالمشارف والتسمية بالصيرة
فان السبع بالشيء باعتبار اتصافه بعبقير الحکم المعلق به سمي المشارف والسمي بالشيء باعتبار انه
يدل على الزمان المستقبلي لانه سمي بالصيرة وقوله ايجازا وتخيمتا يعني ان يجعل غاية التسمية
كلها لان تخصيصه بالتقوى باعتبار تخصيصه ايجازا لانه اوجز من ان يقال تقع هذه للمتقين
وتخيما لانه المتق وكذا السبع اخضر من المشارف للتقوى وتعلم له وهو ظاهر ولقد علم واعلم ان كل
اشئين من الارباع اشتملت على الايجاز ومقابله فالاولى مؤخره والثانية خلا فيها وجمل الثانية من الارباع
الاخيرتين مؤخره والاولى خلاها تعديلا بين كل اثنين ولا يخفى لطفه قوله اما محمول المتقين على كنه
بجوردة مفيدة لان في التقوير بترك الالف في لترك الالف في لترك الالف في لترك الالف في لترك الالف في
عن الشرك كانت الصفة مفيدة باعتبار الصلوة وما بعد ما يكون مترتبة عليه ترتب على الجملة
وترتب على جملة على جملة على جملة ايضا فان الصلوة تنهي عن الفحشاء والمنكر والاحتماب عن المنكر
يستدعي الاجتناب عن المنكر الاخر فالترتيب لا يخفى في ترتيب الجملة على الجملة والتصوير على التصديق ان
يراد ترتيب الجنس على الجنس فان جنس الحكم وهو الترتيب عن الشرك متقدم على جنس حكمه ويكون اقتصار على
بيان هذا الترتيب ان المقصود الاشارة الى كنه جعل التقوى متقدما في الذكر وجعل المتقين مؤمرا وان
حدثت على المرتبة الاخيرتين فلا سوا اراعت مستتبعه لجميع العبادات اولالانها اعم من المتقين او مسا
ولا يخفى ولفظه قوله محمول قوله او مؤخره ان في سابع مع الطاعة وترك المعصية لا تشمل الى اخوه
في كون الوصف موصحا الى جعل الايمان والصلوة والصدقة مشتتعا في العبادات لانه يكون اعم والوصف
بالاعم كالوصف بالمساو للتفريع نحو زيد التاجر فانه جعل وصفا موصحا كما ذكر في محله قوله او مسوق
للمدح اسما بقوله مسوقه الى ان كون الصفة المدح ليس كونه بالتقيد او التوضيح لانه اقل ولا كنه التقيد
كما اشار به بتقديره ووجه الاشارة بتغييره لاسلوب ولفظه السوق المشو بان لا يجري الى هدي المعنى
بنفسه لاحتاج الى السوا ولم يراع في بيان ما هو الاصطلاح النحوي وهو جعل وصف المعرفة موصفا مطلقا
فانه اصطلحوا على تخصيص النكرات والتوضيح بالمعارف وفي الفرق بين التوضيح والابتنان

ابهام وان اريد بالمتقين ما هم فعل الطاعة وترك المعصية ان يكون الصفه للاتباع مثل قوله واحدة قوله
وتخصيص الایمان بالغيب بتخصيص الاختصاص لانها من العبادات قوله بتقدير اعني وهم الذين لا يدخلون
تحت التقدير الا انه ذكر التعيين بحال التقدير قوله وما مخصصه قوله لا وان يقال الذين يؤمنون في تقدير
الذين يؤمنون في جواب من قال من المتقون وصيغته مستقبل فصيحة لا تعجزان بالذات لانهما فيكون
للمتقين المشارف للتقوية وازيد لا تترار يعلم ان المدار لا تترار ولا يرفع لا يابدون والتمرار وهذا اندفع ما
يقال ان المتقين وايضا بقوله الذين يؤمنون لما صح لواريد المشارف للتقوية قوله فيكون الوقف على التقدير
تا ما يقال عليه ان الوقف على المتقين تام ايضا على تقدير نصب المذبح او بالرفع لانه يستقر ما بعده فلا
للتخصيص وجوابه وجعل جملة تنصبا بالمذبح كمنه في المعنى كالصفة المادحة اذ التصديق بمراد بيان
ما قبله فلم يلتفت الى تقديره بما جعله ضرورة في الاعراب لم يجعل مستقلا حتى يكون الوقف تاما على
والایمان في اللغة التصديقه ما هو من الامن كان المصدق المصدق من الكذب في الجملة فعبارة
الكشأ وازال ما توهم من ان الایمان في اللغة جعل الشيء انما مشي واستعماله في التصديق مجاز و اشار الى ان
مقصوده انه في اللغة منقول من معنى آخر في معنى التصديق المناسبه ويؤيده انه صرح الاساس انه حقيقة
قوله وتعدته بالبا لتضمنه معنى الاعتراف فكذلك تضمين معنى الوثوق اخذ في حقيقة التضمين في قوله
متعلق ما هو معنى الفعل المذكور فامنت به ضمن الاعتراف اي تقديره متعلق الطرف اي امتت معتقابه
واورد عليه انه ح هو الخذف فلا معنى للتضمين ويندفع بانه لا بعد في ان يسميها الخذف في
طام العرب بحيث قال ابن جنى لوجع تضمينان كلام العرب لصار مجلدا باسم خاص وقيل هو كناية عن
متعلق ذلك الالهي فامنت بكنايه عن اعترفت به ورد بان المعنى الكني به قد لا يقصد ثبوتية في التصديق
لا بد من قصد ثبوتية ولا اتجاه له اذ لا بعد ان يلتزم في بعض الكنايات شي لا يرجع جنس الكنايه وليكن كونه
باسم خاص لهذا التسمية وقيل التضمين عبارة عن ان تصدق المعنى الحقيقي ويلاحظ معنى آخر في جواز من غير استتمام
اللفظ في ومن غير تقدير لفظ بذكر متعلقه وسببه جعل المتعلق معمول من غير تقدير عامل مجرد فمعتا في
ضمن الفعل الاخرى بما متعلق المفعول به او اعمال الفعل المذكور في غير استعماله في معناه وتضمين الایمان
معنى الاعتراف يستعمل على كل طيفه وهو لا يمان لا اعتداد به بدون الاعتراف وان العاقل يجب ان يتسار
بالاعتراف بحيث لا يميز بين امانه واعترافه حتى كانها شي واحد بوجهي عبارة واحدة وان الاعتراف
يجب ان لا يتفك عن التصديق وان يكون تابعا له ويوجد في ضمنه فيجاء ان يكون الخبز التصديق
بدون الاعتراف كما ان النكار غير من الاعتراف بدون التصديق ان التناقض في الدرر الكسوف الخ
قوله من شأن الوثوق صارا من معنى ان الوثوق لازم الایمان اللازم وهو ما يكون همة الافعال
فيه لصيرورة لا التعديته قوله ومن ما امتت ان اجدها بالكل والعصا بالفتح والكسوف صرح كسب

استعملها

ويستعملها بمعنى الاحكام قول وكلا الوجهين في يؤمنون بالغيب والوجه الاول احسن لانه الحقيقة
الغيبية وقد عرفت في من التضمين بالازيد عليه وابقاء النظم على اللغة ما يمكن او فوق بقوله انها جعلنا
قرانا عربيا فالجمل على المعنى الغيبي لم يترس القبول وفي جعله بمعنى الوثوق ان الایمان المعتد به ما كان المؤمن
ما مؤمن من الارتداد لغو ذبا لله وتقيده حسنهما بكونه في يؤمنون بالغيب لان الوثوق بالامر الغائب
الاعتراف به مما بعد من النفوس سيما امر صار كانه عين الغيب كالعادل الذي صار عين العبد فالغيب
زاده حسنا فوصف المتقين بها قد اصبا الحز وتطبق المعنى قوله وما في الشئ من التصديق بما علم بالضرورة
انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم اربع الشئ فهو التصديق عند التحقيق لقابل قوله عند جهوه الخذلان والمعتزلة
ويدخل قوله في الشئ اذ الخذلان وسائر الفرق غير خارج عن الشئ وان كانوا مخطئين والمراد بالضرورة
انه من الدين ما يكون معلوما بالحواس والعلوم فان قلت التصديق بما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى
لا بد من التصديق بجميع ما يؤمن به من محمد اذ قلت يمكن ان يقال من ضرور ان الدين ان جميع اجابته محقق
قال تصديق تصديق بما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم فالایمان الاجمالي اخل في التخصيص
من وجه قوله من اخل بالاعتقاد وحده فتناقض في قوله من اخل بالاعتقاد والعمل ايضا مناقض
ولم يعد قوله من اخل بالاعتقاد وحده لان الخلل بالاعتقاد اخل بالاعتقاد ولو لا ذلك
الخلل بالعمل فاسق مطلقا وقوله وفاقا متعلق بالثبوت ويمكن ان يدع المشكك بان الخلل بالاعتقاد
والعمل عنناقض وفاقا لانه كما في عند الخواص وخارج الایمان عند المعتزلة والمنافق من يظهر الایمان
الكفر وقد رتب على ذلك عبارة الكشأ حيث قال من اخل بالاعتقاد وان شهد وعلم فهو منافق لانه
يشعر بانه لم يشهد ايضا فتناقض وكذا ان لم يعلم مع انه لم يشهد فكما فروفا قان لم يعلم في
من الایمان عند المعتزلة قوله والذير يدل على انه التصديق تحقق ما جعله حقا مستقرا في الشرع بناء على
اجمع الادلة متعاضده بحيث تحقق المدلول وان يتوجه المناقضة في البعض من كتاب الایمان
في القلب صحيح ان يكون كناية عن لزوم قلوبهم التوجه بالایمان وان عدم دخول الایمان في قلوبهم يجوز ان
يكون عبارة عن عدم توجه قلوبهم بالایمان وعدم تصورهم الایمان على ان تصاف لذات بالوصف
لا بعد عنه بدخول الوصف فيه فلا يقال في بيان انصاف ذات بالجرة انه دخل فيها بالجرة وان اطمینان
القلب لا يجب ان يكون بالتصديق لانه قد تطلعت القلب بالولاء المال فلم لم يجر اطمینان القلب
والعمل الصالح وان عطف العمل الصالح يجوز ان يكون عطف النوافل بقى ان عروضا بالجعل الایمان في
المورد مختصا بالتصديق لا يوجب ان يكون في الشرع بمعنى الامر الثلثة فان من جعله معنى للصدق يوافقنا
في ان المعنى بالبا بمعنى التصديق الا ان يقال الاصل الحقيقة قوله وهو متعين الارادة اي من
المعنى الشرعية فلا بد ان ينبت في تحسین العمل على المعنى الغيبي قوله اذ العدير بالبا بهذا التاميم

لو تعين كون الباطن المتعدي وسيجي في احتمال آخر قوله ولعل الحق هو الثاني يعني الرابع هو الثاني وجوده
عدم الجزم يكون الشيء حقا ان لما منع ان يجعل الهم الح فلا يرد ان بين ترجيح التمسك وقوله ولما منع
مناقرة قوله كاشهادة لا نقول الا ولى كالغيب والشهادة في قوله كما لان نقول شهادة الغيب
غير واضح لانه يحتمل الغيب على فعل قوله المظن من الارض الرواية المشهورة في الكفاية المظن ان اسم كاشف
ويظهر وي بالكسر اسم فاعل من الارض مظنة مجازا وكان كان المرور عنده صيغة الفاعل قيل في
اسم الفاعل لا اعتبارا به صفة الكاشف كما قيل الكاشف المصنوع من الارض والظاهر جعله صفة لبعض الهمم
فقد من التعريفية كان قبل البعض المظن من الارض ولا يخفى ان شهادة تسمية المظن من الارض والخفة
اي الخفة واصحابها الجوع ليست بينه لما ذكر من احتمال فيعمل والقول هو الملك دون الملك لا عظم
من يكون حقيقة اصله قيل بالتشديد كان الذي له قول في نخذ قوله والجمع اقوال واقبال ايضه كذا في
الصحيح قوله لا بدرك الحس ولا يقتضيه بدية العقل لا يقابل بين الحس وبدية العقل الا ان يراد به
اولى العقل فيبقى كثير من الضروريات ويدخل في الغيب في ان يجعل قوله ولا يقتضيه بدية العقل
ما يعنى بالاعتناء الحس ومعنا عنده لا يحتمل التعريف معنى قوله وهو المعنى بقوله وعند رعا
الغيب جعل كون مخارج الغيب عنده كناية عن اختصاصه بغيره لا دليل عليه ولا يظهر ان المراد بالغيث
وبالمخارج بربها يتوسل بها اليه وقوله كما تختصص للعلوم به وشارة الى ان الحق لا يحيط
بعلا بالاشياء والمراد بالاشياء به باخبار النبي لا مطلقا اذ جعل على اللغة لانه المدوح وان جعل على
الشرعي فلا حاجة الى التقييد قوله وهو المراد به في الآية فيبحث لان الظاهر ان على عمومه والاشياء خاص
هو الاشياء الشرعية والنعوي المقيد باخبار النبي قوله غائبين عنكم اي في الخلاه وحال الغيبه عن المؤمنين
ثما توضح قوله لا كالمنا فقيمين وقوله او عن المؤمن به عطف على الضمير المبرور ولذا اعاد الجار وقوله
او جز كلام الكفاية فيما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه اياها كلف ما ذكره لا يوجب ان يراد
الغيبه عن المؤمن بل يجوز ان يراد الغيبه عن المؤمنين وما ذكره الكفاية يوضح ان مراده الغيبه عن
المؤمن به حيث قال ان اصحاب عبد الله ذكروا اصحاب رسول الله واما منهم فقال بن مسعود ان انهم
كان بيننا من راه والذير لا الذي يخرج القول والله اعلم يحتمل ان يراد يؤمنون بالغيب بل الكتاب الذين
امنوا على الله عليه لم قبل وجوده وبالذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك غير اهل الكتاب
فانهم يؤمنون بما فرض محمد من غير ان يسموه قبل فيكون وما انزل من قبلك حلالا ما انزل اليك
او عطف عليه فاحسن التامل والتقن التحل قوله وقيل المراد بالغيب القلب والمعنى يؤمنون بقلوبهم وبعضه
ان حقيقة الاستمرار لا يمان الايمان بالقلب لا الايمان باللسان فانه لا يمان في الاستمرار فيه قوله فابا على
الاول الخ وعلى تقدير جعل الغيب بمعنى الغيبه والحقا يحتمل ان يكون الباطن مجموعي بتقدير الزمان المراد الى

المصنوع

المصدر اي يؤمنون في زمان الغيب ووفقا وهو ان الباطن على الاول كحجج الى التضمنين وعلى الثاني التقدير
وعلى الثالث لا يحجج الى شيء قوله اي يعدلون اركانها ويحفظونها من ان يعجز زرع اي ميسر الكفاية
ولا يخفى ان التعيين بتعديل اركان الصلوة يناسب في الغاية لما ورد من ان الصلوة عماد الدين
قوله قامت غزاة امره شبيب الخارجي فوجت على الحاج لما قتل الشبيب وبقى للحا ربه بين بل
العراقين يعني الكوفة والبصرة حول قيسطاي سنة كانه والضرب مصدر ضارب والمراد الخارجي قوله
قام بالامر واقامه اذا جد فيه وتجدد بنا قس فيه بان الباطن في قام بالامر ليس للتعدي بل للملازمة اي
جدت بسبب الامر ولو كان قام من القيام بمعنى الجدة للتعدي لكان المعنى على جعل الصلوة مجدة قوله
لاستمالها على القيام في اذ مشتمل على قيام المصلي فلا يصح ان قام الصلوة لانه يكون بمعنى جعل الصلوة
قائمة وفيه ان المراد ان لما جعل في الشئ التعيين الصلوة التي هو فعل المصلي جزءا من فعل التعيين
لها يحصل بعضها شرعية فبغيره اذ اياها بالاقامة التي هي تحصيل جزءا ويقومون الصلوة بتجدد القنوت
جاء بمعنى القيام والسكوت والدعاء والطاعة وكلها يناسب الصلوة الا ان لا يناسب جعلها على
وقيل بالظاهر ان جعل من القيام بمعنى الحس كما يقال قائم في حق غيره وقام غيره اي حصل غيره فمعنى
اقامة الصلوة جعلها جاصل في الخارج قوله لان اشهر اي قام الصلوة بمعنى تعديل اركانها اشهر المعاني
البوقية والى الحقيقة قرب لانه المتبادر والمتبادر من قور امارات الحقيقة حتى ادعى بعض ان الاقا
حقيقة في تسوية كل شئ سماكنا ومعنى ويحتمل ان يكون المراد ان الصلوة اقرب الى حقيقة الصلوة
ما روي في حقوقها الظاهرة والباطنة وان يكون المراد ان الاول اظهر ان الاقامة بمعنى التسوية اشهر
اقرب شهرتها فالحاصل المنقول عن ما هو اقرب الى الحقيقة اخرى قوله والصلوة فعله كقولك العبد
اذ كلنا بما استحق قلب الوفا كما علم في محله قوله من صلى اذا جعل الصلوة من صلح لعمد استعمل
التصديق بمعنى الدعاء في قال صبا القاموس اسم بوضع موضع المصدر فيقال صلى صلوة ولا يقال صلى
قوله على لفظ الفهم اي من صلى في اللام نحو الضمة لسبب الواو التي هي اصل الهمزة فالتصديق معنى ثمة ثابها
ضد لانه وثالثها ضد الترتيق قوله وانما سمي الفعل المنصوص بها لانه على الدعاء خالف الكفاية في
الصلوة من قوله من الدعاء والكفاية جعل الصلوة بمعنى الدعاء في الصلوة بمعنى الهيات المنصوصه لان الدعاء في
تحتو يشبه الراكع الساجد كما يبينه بقوله وقيل اصل صلح كصلح الصلاة لان محي الصلوة بمعنى الدعاء في
اشعاب الجاهل الذين لا يعرفون الصلوة بمعنى الهيات المنصوصه دليل على ما اختاره ولان اشتقاق
من غير الحديث نادرو لان اشتها المنقول عند الشرعي في اللغة ارجح من ان لا يكون مشترا وانه القاموس
الفرس لما السابق فيمكن ان يكون الصلوة مشتقة من معنى انه فعل يتلوه للاحق اي التقدير السابق الا
قوله الصلوة هو العلم التام على التقدير والفرس الكفاية ان صلح مع كركي الصلوة في قوله وجد في اللغة

تحريك الصلوات غير عبارة كذا قوله والرزق في اللغة الخفاي النصيب قال الله تعالى وتجعلون رزقكم
انكم تكذبون حمل الآية على اصل اللغة دون العرف كما حمله غيره وفسر في انكم تجعلون شكر رزقكم انكم
تكذبون لان التقدير خلاف الظاهر وبعبارة العدل عن العرف انك تكذب بالجملة في الاستشهاد بها فاف
قوله الاترى انك اسند الرزق الى نفسه اي انا بانهم ينفقون الخلال الطلق بالطلاق بالكلية الخلال فالقول
للغة ويرد عليه انه لا تنوير فيه لاختصاص الرزق بالخلال لان استفادة الخلال اذا كان في الاستفاد
على اختصاص الرزق بالخلال ولهذا ورد على كذا حيث جعل الاسناد للاعام يجعلون ينفقون ان التعبير
ينفق بالمرزوق نفي عن استفادته من الاسناد حتى اجاب عنه السيد بكلمة انه لما كان الرزق في اصل
المنفعة يجمع الخلق وهو مشتمل الحرام والخلال منسك بالاسناد والجواب ان التنوير باعتبار ان الاسناد لا يلائم
بكمال الخلال كما يشهد اليه وصف الخلال بالطلق وبهذا استغنى الكشاف عما تكلف له السيد قوله فان اتفاق
لا يوجب المخرج المسند انه اذا اجتمع عند احد مال لا يخرج صاحبه ان تصد به فاذا وجد صاحبه يدفع قيمته وثلثه
اليد لم تجوز تصدق فهدى الاتفاق مما يشابه عليه لانه فعل باعرا لله وكوفه وسحق المخرج به قوله واذم الزكوة
تجريم بعض رزقهم بقوله قل ايتهم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وطلاجه عليه سور ما سجد
ان المذمة في جعل الرزق الحلال حراما والخلل مستفيد من ضاقت الى الله وانها الحكم بالحل والحلمة وبراهم
وهو مذموم وان طابق الشرع قوله وامحبا جعلوا الكسب والتعظيم والتبريض على الاتفاق وكان يجعل
تعليم حق الاتفاق وهو ان ينفق باعتبار انه من الله لعباده والنفق امير يدير ما له الله الاستحقاق
يضيقه الله قوله واخصا ما رزقنا لهم قرينة وهو ما ذكر ان اتفاق الحرام لا يوجب المخرج وكونه رزق
المتفق العقبين الممدوحين قوله وفي حديث عمر بن قرة بالقيم والتشديد بقوله ما حرم الله عليك من رزقه
فصح الحديث بان الحرام رزق وقرينة لم يدل على انه رزق لمن حرم عليه فليكن رزقا لمن حله ويدفعه الله
الكافي للاستشهاد بقوله لقوله تعالى وما من دابة الا على الله رزقها في ان الاله الكريمة دلت على ان الله يسوق
الرزق لكل دابة لا يفتنم البعض ما يسوقه الله اليه ولا يوكس عليه فيقع في الحرام لتسكبه بسعيه ولا يفتن
ان كون الحرام خارجا عن الرزق لما كان من الله تعالى ان الله تعالى لا يفتن العبد من العبث فالتكفل لا يشاء ان رزق
اشياء ان يتمكن من شئ من شئ قوله وانفق الشئ وانفق اخوان اي هذا الاشتقاق الاكبر اي الاشياء التي
واكثر الواف مع التوافق في البوق قوله والظاهر من هذا الاتفاق صرف المال في سبيل الخير فوضا كما انفق
لان الظاهر الاطلا والتقدير خلاف الظاهر ولان في التقييد ابراهام كلف عن النطوع فان قلت بعد ان رزق
بينا نحن في الحلال مقتضى المقام او حكم الوضع انما قال ليس اداء الزكوة اتفاقا ما يحل على المنفق وهو
اخراج ما حرم عليهم ماله فلا يصح تخصيص ما رزقناهم بالخلال مع جعل الاتفاق شامل للزكوة سيما على من
الشافية فانه يتعين حق الفقير في المال قبل الاخراج قلت لادبار رزقناهم ما دخله ابراهيم طلائيا

وكان

وكان تصدقهم له حقا فلا يتساوى والمغصوب سواء كان حبيلا لا يخرج حلالا لهم ولا حتى يكون الاخراج الحقا
الغير اليه ولا يبعد ان يجعل ما رزقناهم اعم من الحلال والحرام ويجعل الاتفاق عبارة عن ايصال الشئ بما يكون
مستحقا فيكون والمغصوب الى صاحبه ايضا من جهة الاتفاق قوله وخصه به لا قرينة بما هو متوقفا
من حيث انها ما بنى عليه السلام وقيل لانهما اما العبادات وبقتة تان في القرآن كثيرة او في ان القرينة المذكورة
ان كانت صادقة فيتعين اراءها والافتقار اداة للحقيقة فكيف يجوزها في الكفاية قلت القرينة
صارفة الا ان الرد في ان بل كان حيز النزول كونها شقيقتين مشهورا سالحا لالان جعل قرينة اول قوله
وتقديم المفعول للاهتمام به ووجه الاهتمام شرفه المكتسب سادته الى الخلق بخلاف الاتفاق والسند
ولان انعام الحق هو الاصل والاتفاق هو المستفاد عليه وجعل الكفاية والاهتمام افادة الاختصاص وكان
اراد النقص على الاختصاص او تأكيد الاختصاص والا فربما استفاد من تعديلات اتفاق بالبعوض وفيه قول واحد
من التعيينية كلف عن الاسراف المنهية في الاتفاق في سبيل الله فاطلقة لظهور ان الكلام في حق
على الاطلاق لانه اذا كلف عن الاسراف في الاتفاق فالكساف في غيره يكون ممنوعا بالطريق الاولى
والم ان هذه النكتة تخص حمل الاتفاق على الاعم والا فادخاله في الزكوة لا يكون الا بعصا ولهذا قدما
الكفاية فيها على بيان احوال تخصيص الزكوة ولما لم يجعل بيانا للتخصيص معتقدا برأسه بل ذكر
متطعلا لما هو الظاهر لم يبال بتأخيره عن بيان التخصيص قوله هم ممنونوا بل الكفاية كعبادة الله
اي اشارة بجمع ضرب بالفتح وروي عن الزكوة ان جمع ضرب بالفتح مع المفعول كالعلم بالعلم
فهو الذي يضرب بالمثل ولا بد في ضرب المثل في الماشية كمن في الاساس صرح بالفتح قوله اذ المراد بالمثل
امنوا الذين امنوا عن شركهم والتمسوا بالزكوة الذين يؤمنون بالغيب بما بعد مقابله الذين يؤمنون
بما انزل اليك ليصير اخقين تحت اعم والتقابل بناء على ان المراد بالذين يؤمنون بما انزل اليك
انزل اليك لا بما ينزل اليك مستقلا والا فالظايف الاول ايضا يؤمنون بما انزل اليك
تبع لانه راجع فيما انزل اليك ويخرج عن الظايفتين من نشاء على السلام من المتولدين في حوزة الام
اليوم القيام ومثل على رضى الله عنه حيث لم يتدنس بالشرك بركة خدمته صلى الله عليه وسلم الا ان يقال
لما راد بالايان عن الشرك الايمان المتضمن للاعراض عن الشرك وذلك بوجوب سبق الشرك وايضا ايمان
ليس لعارض الشرك بل لعارض عن دين اخر والا وجه الابلغ ان المراد بقوله الذين يؤمنون بالغيب
غير اهل الكتاب لان ايمان اهل الكتاب بآياتهم كمالها شهدا قولهم باخبار التوراة به
قال الله ويوفون كما يعرفون ايمانهم فهو يقابل قوله والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك
يناسب ان يجعل اولى اليك على مديرتهم اشارة الى الطائفة الاولى لان هدايتهم بحضرة لطف الرب
حيث امنوا به على صلوة والسما من غير سبق معرفة واوكلهم المفلحون اشارة الى الطائفة الثانية لانهم

الفايزون بطلوبهم الذي كانوا هم و ابائهم ينتظرون من اذراك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله وعلى المتقين
فكانه قال للمتقين الشرك تخصيص الذين يؤمنون قول المتقين المتقين الشرك اذ المراد به الذين يؤمنون
بشرك فالصفح مقيدة قوله الى الملك القوم القوم السيد واصل الفعل المكرم الذي يحل عليه والهما
العظيم المحم وهو من اسماء الملوك وليت الكتابية اي الجيش ما دل بالصفح والمزوم موضح الا وهو عام وهو قوله
قوله بالجهو ريبه هو بالتشاعر وهو ابن ريبه جاب به حارث بن ساهم الشيباني حيث توجهه في
شعره بالقتل فالصح على التكرم يعني باجره الى مما حصل للحارث من الصفات فانه صامح اي غير صباها
وعانم و ايب اجمع لما قوله على معنى انهم لما معون من الامان بما يدرك العقل جملة والايان بما يصح
لا حتى ان اللسان بما صدق فرج الايمان بما لا يطبق اليه غير السمع وهو اخي بان يصح ذلك اللسان
فعله هذا التوجيه لا بد من الكثرة في تقديمه على الايمان بما لا يطبق اليه غير السمع قوله وكرر الوصول دفع لما ورد على
هذا التوجيه انه لا وجه لاعادة الوصول وحاصل ان العطف التنبه على ان تبارك السبلين جعل الموصوف
كانه معاريف للموصوف بالاول ولكن ان تكرير الوصول في قوله بما انزل اليك وما انزل من ذلك ايضا لا يحتاج الى التكرار
الكتبة جارية في ايضا قوله واطا نعمتهم وهم مؤمنوا اهل الكتاب لا جعل التخصيص بعد التعميم شرا بل هو من
التصويب كرم وترغيب غيرهم للكتبة المذكورة في العا من التنبه على شرفهم بحيث كانهم لم يدخلوا العام لئلا
يلزم تخصيصهم على الخلق الا ربع على خلاف ما هو معتاد الا انه يرجع عليه لما في قوله فبشرهم بذكر جبريل وميكائيل
التخصيص للكتبة ايضا فان ذكرها للشرف والفضل في هذا التوجيه ضعف لاسما في تخصيصهم على اعدائهم لانه
الشايح في التخصيص بعد التعميم قوله ولعل نزول الكتب الهادية على الرسل في هذا الاقليم في موسى عليه السلام فان التوجه الى
اليه في الوحي قوله والشريعة اخرى يا اذ اراد بشرهم عن آخرة ما فكثير من الشريعة بالوحي الخفي من غير توسط الملك
السنه فلما يصح معنى الانزال فيه على ما حققه الا ان يعبر تغليب او يقال الوحي الخفي ايضا بواسطة القاء الملك
في قلبه قوله تغليب للموجود احوان تغلب على المعدوم كما والمعدوم على شرف الوجود وقوله وتتر لا تستقر له
الواقع اما العلم المتكلم بوقوعه لا محالة واما لقوله رغبوا ولك في وقوعه وكونه نصيب العين لهم وفي ذلك ايضا
كمال الدرجة لهم بل جعل استعمل صيغة تنبها في المعنى المجازي من الرضا الشايل للمستقبل اما تشبيهه كذلك لانه من انما
المتحقق واما بطريق الشايل لوقوع غير المتحقق في صفة المتحقق واما كما قاله في الجاز من التعبير عن الكل باسم الجزء والبيان
بمعنى الجمع بين الحقيقة والمجاز كما توهمه واورده لانه لا داعي الى جعل ما انزل اليك شاملا لما ينزل الا ان لا يباين
بل يجب ان لا يدعى ليس محبا ان يحبا لان الايمان بما يستدل بما يجب عند نزوله فلا صار في الحقيقة وتعمل
في دفعه بان مقام المدح دعاء الى ان يكونه شايبة من بيان انهم يؤمنون بما يستدل به كما امنوا بما انزل ووجه
ان استمرار الايمان بالمشاهد بصيغة المستقبل الذي لا موقع له هنا الا افاذته بانهم يؤمنون بكل ما يستدل به
استمرار الايمان ببعض الايات بكل ما ينزل شيئا فشيئا قوله ونظيره قوله انها سمعنا كتابا انزل من

لكن

لكن ان المتبادر من معنا كتابا سمعنا بعين كتاب لظهور ان المقصود سمعنا بعين كتابا وسمعنا بعضا
لانه غير معلوم بخلاف الانزال فانه معلوم انه ينزل بعض آخر لكن المتبادر ووصف كتاب بقوله انزل ووصف بعض
فالاية نظيرة باعتبار انزل وهو التظهير من كل وجه ما نحن فيه وجعل قوله للراد بكتابا انزل الجميع داعيا ورجلا ان يكون
للمقصود تعلق السماع بالجميع مما لا يجب ان يراه البصر ويسمعه السمع فنبغي ان لا يقتضيه قاض ان سمعنا ايضا
مقصود بالتظهير ليكون حكمه بلبا من التعظيم والتوقير قوله وبما انزل اليك سائر الكتب السالفة الا ان سائر
سائر الشرايع السالفة اخذت من الكتاب او من غيره قوله من حيث انما متعبدا بتفاسل فان قلت لا يتعد الا بالكتاب
قلت بل بالجميع فانه يصح تلاوة الصلوة وحرم من جنب الحديث وتلاوة الجنب السفر به الى بلاد الكفر وغير ذلك
قوله وفي تقديم الصلوة كغيره صلوة لا صلوة الموصول كما توهمه المقام حتى يكاد ويميل القاص الى ان يراى ان المراد
و في تقديم بعض اجزاء الصلوة فان يوقنون معطوف على الصلوة وحكمه قوله تعريف من اعدائهم من اهل الكتاب
وبان اعتقادهم في امر الاخر غير مطابق اما في تقديم الصلوة فلان تقديمها بوجوب تعظيم الآخرة وكونها مما ذكر
مزيد اهتمام فقد عرض بهم بانهم حرموا من اعظيم واما في بناء يوقنون على هم فلان ينفاذ حرمانهم
بالتقوى واخصاص الاتقان بمرمرة امتاز واعلمهم بجميع الايمان بما انزل الينا على صلوة ولامع الايمان
بما انزل من قبله وفي شرح الكشاف ان التعريف في الاول ايضا باعتبار افاضة التخصيص لانه ان كل الزمرة
الذميمة شائخص اتقانهم بالآخرة لا يتجاوز اتقانهم بالآخرة بخلاف اليهود النافين فانه تعلق اتقانهم
بما هو خلاف الآخرة وفيه انه لا يمكن تعلق الاتقان بخلاف حقيقة الآخرة وليس لتعلقه بالاجل قوله
ويقنين اتقان العلم في الشريعة نظرا واستدلالا بتعيينه بالظن في ما اشتهر من امية النحوان العلم
من فعال القلوب لتعيين فان العلم لا يخص استدلال قوله لاجل الوقتان الى موسى وجودة اذا ضامها الوقتان
قوله لاجل صفة مضموم العين فادغم نقل الحركه وبدونها وروي ابو جهين وروي سيبويه البيت بهنم موقدا
وهو الوقتان فيم الواو مصدر ويعني صفة يراد به ما يتوقد بالنار ووصف الشعراى جبر او ابو جبر
ابنية هو وجودة ونف بالكرم حيث جعل محبة لهما محبة لهما بالكرم وفي ذلك كمال وصفة الكرم
حتى غلب محبة الطبيعي لهما المحبة لاشتهار بالكرم والتحق في مقابلته لمحبة لاشتهار بالعدم الى ان جعل محبة لهما
موقد لاشتهار وعنى بالاضافة بالوقود لاشتهار به فجعل بوصف لابنين او بالكرم والاشتهار
وقد النظره على لا يمس بالولى الابصار وقوله لحيه جواب القسم الخوف ولم يذكر قد جرى حيث جرى
فكما لا يجوز لخد نعم الرجل لم يجر لخدت قوله الخد في محل الرفع ان جعل احد الموصولين من اغراب الخد وقد
توطئه لقوله والا فاستيننا وانما قال ان جعل احد الموصولين مقصودا مع انه على تقدير جعل الذين يؤمنون
مبتدئا لكلا الموصولين مقصودا لان المتقين لان الغفصل لم يتعلق الا باحد الموصولين ولم يفصل الا احدهما
وصار الاخر منفصلا بفصل الاول قوله وكانه لما قيل بعد المتقين نعم اذا فصل احد الموصولين كما جوا

سؤالنا في الكلام السابق وفيه نظر لاننا اذا فصل الموصول الثاني كان الجمل معطوف على السابق لا جوابا
للسؤال والا لوجب الفصل ثم هذا التوجيه مما لا ينبغي ان نسقت اليه في نظم الكلام المعجز لانه لا يعطف
والذين يؤمنون بالغيب لانه على قوله هدي للمتقين لانه ان كان الكلام في طائفة واحدة كما تكرار
او ان كان الثانية اهل الكتاب الجاهل مع سلايا من ينبغي ان يحرم على المتقين كالأول ولا فائدة في الاستئناس
وتغيير السلوب على ان في ايام منافاة الحكم السابق باعتبار افاوته تخصيص الهدى بالطائفة المقابلة
لطايفة الاول ولذا احتاج صاحب الشافى ليجعل تعريضا لطائفة اهل الكتاب لم يؤمنوا بالعطف
فقبل صار بهذا التعريف في قوله ليس الكتاب هدي لمن عد الطاعة الاول من اهل الكتاب الغير المميز
فصار الكلام هدي للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويعتصمون بالصلاة وما رزقناهم ينفقون ويريدون
لمن عداهم من غير مومن اهل الكتاب وفيه ما قبل ان عدم هداية غير مومن اهل الكتاب ليس صفة كماله
حتى يحاط في تلك صفة الفاصلة وما يجزيه ان حس المقابلة سلب هداية لمن لم يؤمن من اهل الكتاب
وبين هداية لمن آمن منهم لاس في ذلك السلب هداية لمن آمن به وبما قبله ليس هدي لمن لم يؤمن به
الاول بعينها والعطف باعتبار المعنى التعريفي هو هدي لمن آمن به وبما قبله ليس هدي لمن لم يؤمن به
بما قبله وليس في ايضه عطف بل العطف من هداية من آمن به وبما قبله هداية عن مومن به على ان عدم
باعتبار المعنى المقصود من حاق العبارة لا ينبغي ان يرتكب باعتبار النسبة باعتبار المعنى التعريفي
قوله والا فاستئناسا في محلها وكانه تسمية الاحكام والصفات المتقدمة ثم في حاشية احدنا انه ليس
الاحكام واحد هو كونه الكتاب هدي للمتقين الا ان يقال اراد بالاحكام الصفات غير غيرها بالاحكام لانها جمل
وثانيتها ان الاستئناس لا يكون الاجوابا لسؤال وكانه جوي على اللغة اني بتدكلام وثانيتها ان كونه الجمل
العلم بجمل من جهة الفصل ولا مناسبة له بالفصل والنتيجة يقتضي ذكر الربط والدال على التفرع وتكون
ما ستعقوبه فتذكر واورد على هذا الاستئناس انه لا يتوجه للسؤال بعد وصف المتقين بالوصف ليس الجواب
الاعادة الدعوى والجواب عن السؤال باعتبار ان كمال الكتاب في الهداية يومهم انه ينبغي ان لا يخفى هداية
ياحد وخص الجواب ان الهداية من الله لا من الكتاب فانه هدي به كثير ويضل به كثيرا فلا هداية الا لمن هداية
وقدر فلا حرج قوله ونظيره ان نظير الاستئناس المتقدم سواء كان صدره الذين يؤمنون او اولئك
وليس مختصا باستئناس اولئك يومهم قوله فان اسم الاشارة فانه من قبيل تخصيص البيان بما يحتاج اليه
ان يجعل قوله ونظيره من ذلك القليل اذ كونه ذلك نظر الذين يؤمنون في غاية الظهور قوله فان اسم الاشارة
ههنا كاعادة الموصوف بصفات المذكورة تعليق الحكم بالوصف كونه المبلغ سواء كان بالاعادة او
لم يكن والتعليق بالاسم في ذلك المبلغ من البلاغة سواء كان بالاعادة او لا قوله ايزان بان الموصوف
يجابا عاذا عندنا وعقليا بحيث يذم تاركه كما عند المعتزلة قوله ومعنى الاستعلاء في علم هدي

تمثيل التسمية يمكنه ليس المراد انه استعارة تمثيلية وقد نبه عليه حيث قال ومعنى الاستعلاء لم يقل
بهدي من اربهم تمثيل او التمثيل لا يكون في المفرد وقال ومعنى الاستعلاء لم يقل مع على تبيينها على ان
استعارة الطرف بتعبير الاستعارة في متعلقة وتحقيقه انه لا يجمع الاستعارة التسمية التمثيل
كما فهم من قوله تمثيل وعز حقيقته في كلام السيد سباني في حاشية على شرح تخصيص قوله وكبر هدي للمتقين
ومحتمل ان يكون الاقرا في معنى ايمانهم بما انزل اليك وما انزل من ملك على هدي واحد من ملك لانه
لا هدي الا هدي ما انزل اليك لانه نسخ ما قبله كما كتب قوله ولا يقادر قدره اي لا يقدر ان يماثل قدره
في القاموس للمقادير الهيبنة والتقدير قوله فلا والى الطير المرية بالصحي على خاله لقد وقع عظم
يرثي خاله حيث قتل ويعظم الطير الواقع على لحمه حيث قسم بابيها وارثا بالمكان اقام به ويرث
المرية من قوتها مبتدأ لقوله لقد وقعت لانه لا يكون الجمل الاسمية الواقعة كجواب القسم خالية عن الاسم ولذا
ولام لا ابتداء لا يكون في الخبر وقد يقال المرية مرفوعة فاعلم ان حذف تفسيره لقد وقعت وح التفسير
ابو الشاعر قوله كرفية اسم الاشارة تبيينها على ان تصافهم بتلك الصفة يقتضي كل واحدة من الاثنين
في القاموس الاشارة بضم القاء الفتح المكرمة المتوارثة هذا والهدى من الرب من غير ان يتوسط موصولا
والفلاح والظفر كمرتان الكرم بهما الرب آدم عليه سلام متوارثان لا ولاده كابر اعين كابر
وغيره نافر الاثرة بالاستقلال اي الاستقلال بالهدى والاستقلال بالفلاح وقوله وان كمالها
كافية في تبيينهم بها عن غيرهم بخلاف ما لو لم تذكر رفاة ربما يغفل السامع عن الكفاية ويؤمن
ان امتيازهم بمجموع الامر من هذا ونحن نقول من وجوب حسن التكرير اعلاء قدرهم بذكر افعالهم
ومنها تكمين ذكر الفصل من غير التباسه بغيره ولولا التكرار لا وهم انه بمنزلة الاشارة وعلاجه
ولا يبعد ان يجعل اولى كالتسمية الثانية اشارة الى متقين الموصوفين كونهم على هدي من ربهم ويجعل الفلاح
مترتبا على كونهم على تلك الهداية المترتبة على الاوصاف السابقة فلا يكون التكرير الا في الظاهر والظاهر
اغتنام الهداية والتمسك بها على خلاف طايفة جاد في حقهم واما شهود هديناهم فاستجوبوا الهدى
او ما فسر الرب يقول ان المتقين مفازا حديق واعنابا وكواعب اترابا وكاسا دقا قالوا
فيها لغوا ولا كذا باجزاء من ربك عطاءه باقوله فان التسمية بالفضيلة والتسمية بالهداية
يريدان الفصل كمال الاتصال لان الثانية بمنزلة التاكيد اللفظي الاول ولك ان تجعل الفصل كونه
كالمصطلح بالاول لانه جواب سؤال نشأ من قوله بربهم اضرب اي اثم لما اذا كانوا اضربا فاجيب بانهم
عز رعاية مصطلحهم والانعام لا يفوتهم ما يمكنهم من رعاية المصالح قوله وهم فصل بفضله
عن الصفات اختصاصه بالوقوع بين المبتدأ والخبر دون الموصوف والصفة وقوله يفيدان حقا
المستند اليه اي قصر المستند على المستند اليه بنا في ما حققه العلامة التقنا زانه في شرح الخليل

تمثيل

ان ضمير الفصل انما يقيد القصر اذا لم يكن المنسند مع قابلا للجنس والا فالقصر من تعريف المنسند
وهو يجوز والتاكيد بل ترد في شرح الكشاف في اعادة الفصل القصر وقال انما ثبت ذلك لان
لو جاء ضمير الفصل في غير القصر او في صورة تعريف المنسند القصر لتعريف الذي يقيد
بدون الفصل ويمكن ان يقال راد انه للقصر على تقدير كونه اللام لتعريف العهد قوله او ثبت
والفعلون خبره جعل احتمال كونه مبتدا مقابلا لكونه فصلا كما في الكشاف لكن جعل الضمير الخارج في
مذهب بعض النحويين في الفصل على خلاف مذهب الاكثر من جعل الفصل محلا للحركة من الالف واللام فلو قلنا
في القاموس فلفقه شقده والفظلا العطا بلنا في اوله ولاحدة او الاكثر منه او دفعه فلفقه من حركته
يقال فلفقه من الالف اي قطع في الف الصبي واولى اي يخر عن الرضاع او قطعه وبالسير في
وزيد سا فر وعقل بعد جمل قوله وتعريف المتعقلين يعني ان للعهد والتعريف للجنس ثم اذا جعل تعريف
الجنس ان يراد تعريف المنسند اليه وان يراد تعريف اتحاد المنسند اليه مع الجنس كانه جسم منه وهذا الذي
اراده الكشاف في هذا المقام وبالغ في توضيحه وكان المقصود بالتمية على كونه اللام للجنس اشارة الى انه
كقوله للجنس لا يقتصر على دعوى الاتحاد بل يقتصر على وجوده والشارح العلامة التفتازاني زعم ان هذا المعنى
لتعريف الخبر دون العهد والجنس وصحقت السببية من تعريف الجنس وكيفا والتعريف لا يعد
والجنس الا انه اشبه به المقصود اللفظ بعد يقيد بالاتحاد وتصويره في الواجبه بصورة المنسند اليه
تأمل كيف نبه سبحانه وتعالى على وجود التسمية كغيرها في التعظيم وادخاله في الرب وادخاله في الرب في
في استقراءهم في الهك ونكتهم من جنسها مطية لهم وكانه نفس بالذکر ما ذكره لان كلامه في منبهات
هذه الجملة في الما ذكره خاصة عباده ونحن نقول والله اعلم بما باله في وصف الكشاف في الهداية وبلغ النهاية
كانه اختلج في الوهم انه مع تلك الهداية ينبغي ان لا يبقى كافر فاذا ذكر الكتاب ان الهداية لمن يصلح لها وهم
ابعد واعى صلاحية لذلك وضم على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة وقد رتب عليهم
وقوله اهلهم اي جعلهم اهلا لذلك مستوحيا لهم من التاميل والعتاة كالتفاهة جمع التفتاهة اي التفتاهة
والمراد كالطبيخ جمع ما راد وهو العاتق في الغاية قوله لتبانيهما في الغرض تبانيهما في الغرض من
موجب الفصل وبعد وقوع الفصل وصلاحية التزم لان جعل الجنان للفرعين للتبانيين في قوله عليه
والناقبة بالمكان جعل الثانية مشاركة للاولى وفي الغرض حتى يخرط في صحت العطف في كمال الاعمال
كما فعل بعض غيرهم نعم وجهه آخري للفصل ما منع من ان جعل جوابا للسؤال انه ما باله لم يفرح الكافرون
وجهه آخري واوردان تبان الغرض على تقدير ان لا يجعل والذين يؤمنون بما انزل اليك وما
انزل من قبلك مقطوعا عما قبله فانه قصد به وصف المتقين فالجنان من قبل ان لا يفرحون
الفرح في حجبهم واجيب بان الالف لا يقصد بها وصف المعدل بل التعريف بالفرح الذي لم يؤمنوا بالقرآن

وبفساد

وبفساد وعقيدتهم ولذا صرح العطف على سابقه ولا يشار كمنه هذه الجملة في هذا التعريف على انه توحيد
ول على ضعفه بعد لام التقافية في هذا المقام قوله واعطاه معانيه المشابهة في مجرد اعطاء المعاني لا يثبت
والا فالعطف على معناه اللام وهي المعطى معانيها بالجموع قوله والمتعد خاصة في دخولها على اسمين اقول
وافعال القلو خاصة تعلقها بنسبة من اسمين ثم اقول لما ثبت له مزيدا خصا بالمتعد اقتبس اولاهما من
خواص التعريف على النسب ثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع قوله ولذلك اعلمت على القرني في
الرضي بانه مشترك من هذه الحروف وما ولا يشبهين ليس قال الوجود ان اقوال الفعل نصب الفعل المقدم
على الفاعل لانه على غير الترتيب الذي يقتضيه الفعل والعهد خلاف المقتضى غاية في العرف اعطى هذا المعنى
تبينها على كمال مشابهتها للفعل ويمكن دفع ما اوردته من اشتراك الالف في هذه الحروف وما ولا انه
في ما ولا يقتضيه الوجود لانه على غير الترتيب الذي يقتضيه الفعل والعهد في ما ولا يشبهين بل لا يشبه
لنفي الجنس المشابهة قوله كما مر فوعا بالجموع في قوله افعال احدان العاقل في الخبر تميزه في حقا الكوفة من قال
في الخبر المشابهة ان العاقل في الخبر الذي لا يملك ان يرفع بالجموع على ان المعنى يقتضي الرفع في الخبر فيكون العاقل
للبند او يكون بقاء الخبرية باعتبار كونه اسم من مبتدأ محال في رفع الخبر وتوقف قوله ولذلك في القسم
على القسم يشبه الالف على كونه التاكيد اذ مماثلة القسم حرف النفي ولا ياكيد فيه الا ان يقال لا يجيء التاكيد الا في
لان التاكيد في التاكيد كونه الالف بمنزلة تاكيد قوله ويصدر به الاجابة مما يذكره معرض الشك الاجابة
السائل شك المحال اذ لا يسأل العالم ولا المنكر فقوله ويذكره معرض الشك تبين ما سبق وتوضيحاته
لا ويهدم التعرض يذكره في معرض الانكار قوله ويسألونك مثال لما يذكره صد الجواب وقوله وقال جيت
مثال لما ذكره في معرض الشك والظان مما ذكره معرض الانكار لان في قوله كان منك رسالة الا ان يقال نزل
منه الشك يرغاية امر الشك اذا ما رات رسالتى اظهر من ان تحقق واهل تياتي لغير النبي ان يدعى الرسالة
عند من جاز رتب على اللوهمية ولذا لم يبالغ في التاكيد على قدر الكاراهة نعم يمكن ان يكون من قبيل تنزيه
الانكار منزلة اذ انكار قوله وتوحيه الموصول الى العهد وذلك لان تعريف الذير وتصاريقه من قوله
تعريف اللام في كونه العهد تارة وللجنس اخرى سواء جعلت من المعرف باللام كما ذهب اليه شاذية او لا
كما عليه في قوله كذا ذكره السجدة في قوله فعدوله عن عبارة الكشاف حيث قال والتعريف في الذين
للتبانية على ان جريان حكم المعرف باللام لا يخص من بين الموصول الذين بل يجري في غيره لكن عبارة تومر
في كل موصول فعبارة الكشاف مستحسنة عندنا لكن لا لا ما عدل اليه قوله ما للعهد ربح العهد لانه المرجح
بين معاني التعريف فقصر قرينة العهد كونه هولا اعلام الكفر والشهودون يفرقون لذلك كما في خبرين في
الاذمان فاذا اطلق اللفظ انصرف اليهم ويجوز ان يكون القرينة ما استدل به والاسنان المراد العهد
النوعى الى الصمغ الكفر لانه اشتد تناسبا بما يقابلح فانه لم يرد بالمتقين اعلام اهل الامم والمشهودون

وبفساد

قوله للجنس متنا ولا من صمم على الكفر وغيرهم حمله على الاستعراق واصحاح الى تخصيص المصيرين بتدويع
حمله على الجنس للجنس لبعضه حتى توهم انه تطويل المسافة اما لان عند علماء الأصول ان الاستعراق ارجح
من غيره بعد الجهد كما قيل واما لما يمكن ان يقال ان في ارادة الاستعراق وتخصيص غير المصيرين عنهم فهم
الحكم جميع المصيرين بخلاف اذا حمل على الجنس فانه لا يفيد العبارة شمول الحكم لجميعهم ولكن ان حمله على الجنس يكون
المقصود الا نذار من الكفر لانه يقتضي ان مثل هذه الحالة وينتهي الى ما لا يمكن اصلا قوله والكفر لغة شدة
واسهل الكفر بالفتح وفي القاموس الكفر بالضم ضد اليمان وقد فتح قوله ولكم المنة بالكسر جمع بالكسر وهو
وعا الطلع وغلاف الثور على ما في القاموس قوله وفي الشرح انكار ما علم بالضرورة الظاهر ان اعم من
الاشارة بربنا والشك فلا ولا عدم التصديق بما علم بالضرورة في الرسول به والكفر انما يكون انكار
ما علم بالضرورة عند من جعل اليمان التصديقه واما من جعل اليمان مجموع الامور الثلاثة من التصديق المذكور
والاقرار والعمل فالكفر عنده اعم من هذا لان يكون من شئ الواسطة قوله واما عند الغيا وشدة
الزنازة القاموس الغيا علامة اهل الذمة كشدة الزنازة قوله واجتبت المعتزلة بما جاء في القرآن لفظا
على حدوده اي حدود هذا اللفظ فيلزم حدود شدة القرآن او يطرده الثابت بقيامه بذات
يتمتع قيام الحادوث به وحدث القرآن وطريق الاحتجاج ما ذكره المراد بالخبر عنده ليعلم عليه بالنسبة
تدعم ويصدقها وهما الشا الاول ان هذا اليمين ماض وقوع في التفسير فلا وجه لبيان الاحتجاج
هنا دون قوله وما رتقناهم من الذين علمتم ان الاحتجاج لا يدور على لفظه بل على معناه
والا فاما المعبره عن مستقبل تيمرها على تحقق وقوعه وشدة غير عزير في الكتاب لا يكون حجة والثاني المقصود
لنا بتوجيه عنده الخبري والا فالماضي المستقيم لا يقتضيه سابقه امر يستقيم عنه فتخصيص الاحتجاج بغير
العقل لان يقال مطلقا يستدعي سابقه خبره عنده التكلم او الحاطب في الجواب قوله واجيب بان مقتضى
التعلق ويمكن ان يجاب ان المقصود انما هو الكلام اللفظي ولا نزاع فيه واقتضاه الكلام النفس ممنوع قوله خبران
وسواء اسم على الاستواء اما ان يريد ان خبران فلابح قوله وسواء اسم بمعنى الاستواء رفعه بان خبران
واما ان يريد ان سوا خبران فلا يلزم قوله سواء اسم بمعنى الاستواء رفعه بان خبران او بان خبر لا يند
فاللحاق ان لا يندكر قوله خبران ويكتفي بما بعده كما في الكتاب قوله او بان خبران وما بعده لا يند على
امور احدها ان كيف وقع الفعل خبر عنه وثانيها ان كيف وقع استعماله الاستفهام فاعلام مقتضاه
صدور والثاني ان المستدعي الاستواء يحل ان يكون متعدد فكيف صح ان يكون احد الامرين فصح بفتح
الاول بقوله والفعل انما يتمنع الى وفتح الثاني والثالث بقوله وحسب قول الهمة واعلم اني بقي انما على لغة
كونه سواء خبر لما بعده كيف صح تقديمه في مقام يوجب التباسه بالفاعل فان التركيب من قبيل زيد يوبه
قائم فان ابوه فاعل قائم ولا يجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر للتباسه بالفاعل لان يقال لان

في قوله

في سوا عدم العمل والارجح الابلغ عدم التناول بالصفة ليكون وصفا لا نذار وعدمه بنفس المصدر و
الالتباس بالفاعل في مقام يكون الفاعلية راجحة مبررة عنه واما بدونه كما في قائم زيد فلا فان كون
قائم خبره جرحه ضعف كونه قائم مبتدأ لانه مبتدأ اصطراحي والشايع في الابداء كونه مسندا اليه ولو
امكن لرفع قائم الزيدان موجب سبب الابداء لم يحكم بوجود هذا القسم من المبتدأ قوله والفعل انما يتمنع
اذا اريد به تمام ما وضع له هذا فاسد لانه يتمنع الاخبار عنه اذا اريدت الخبر الغير الموضوع بوجهه والربا
والنسبة لحدث الموضوع بوجهه والنسبة الزمان الذي غير ذاته في الموضوع له او الحدث والنسبة غير زمان فاستسا
الاجابة عنه لا يتمنع في ارادة الموضوع له فالمدار على قوله اما لو اطلق آخ وفي قوله واربيد اللفظ
دلالة على ان اللفظ يستعمل في نفي وعكس كلام النجاة والتحقيق خلافه لان اللفظ كحضر لمج والتلفظ به فلا يحتمل
في احضاره بعد التلفظ به لانه ارادته نفي كما حقه سيد وانكر وضع اللفظ بازا نفي فارادة اللفظ
فرج القول بوجه نفي في جوار ارادة نفس اللفظ مقابل ارادة تمام ما وضع له نظر الان براد تمام
وضعا قصديا فان وضع اللفظ نفي ضمنى والتبادر من اطلاق الوضع هو القصد منه قال العلامة
جعل الفعل مع فاعله لغير فعل شايخ في عباراتهم والافالخبر عنها هو كونه لحدث الفعل قال السيد
لان ذلك لان الاخبار فيها نحو في انما هو الفعل واما فاعله فهو قيد للحدث لانه في خبره لانه كلما
بجعل الخبر او حالا او صفة الفاعل فيه قيد في المال وقوله ومطلق الحدث يشعربان المراد بقوله سمع
مطلق السماع والسمع على ان السماع بالمعنى خبره رويته والنظان المراد سماعك والمراد بقوله يوم نفع
ليوم النفع مطلقا بل يوم نفع الصلة كما يشبهه فنسبته الفعل مراد فالاول ان كلمة ما وله بهذه الصفة ونحوها
فما مر قوله على الاتساع قيد مطلق الحدث اما ارادة نفس اللفظ فبالوضع على ما عرفت قوله سمع بالمعنى
خبره ان تراه هذا الم يعقل بتقدير ان وفذفة كما هو مشهور قوله واما عدل ههنا عن المصدر الفاعل
من بهام التجرد الاول بهذا الابهام المستقبلا لا يستعمل للاستمرار التجرد دير فالظان ان يقال ان تدبرهم الم لا تدبر
وقدمه حوا المعنى على مستقبل وان التزم بعد الهمة وام هذه كما على ما حكى عن الاخش فكانه اخبره
لانه في توكيد الاستواء كما انه في خبره وقع الا نذار وعدم الا نذار وعلم الاستواء بالمشاهدة وبهذا علم
وجه قوله عدول عن المصدر لانه من وجوه حسن ايراد الفعل البق بالاستفهام ولكن ان جعل قوله حسن
مجرد واعطفا على ايهام التجرد وقولنا فانها جردت عن معنى الاستفهام لم يكن في ام استفهام حتى يحكم تجردها
عن معنى الاستفهام فذكر ام في مقام التجريد الاستفهام استواء والاستواء الذي جعلنا بمعناه قبل
الاستواء في صحة الوقوع لان المستويين العلم يستوي في صحة وقوعهما كوقوعهما في جعل الجرد الاستواء في صحة
الوقوع من غير الاستفهام والعلم فصلا للمال المستويان في صحة وقوعهما مستويان في عدم النفع فلا يند
ما قيل ان يحصل الكلام ان المستويين سواء فلا فائدة فيه وقيل المعنى المستويان في علم الحاطب مستويان في

عدم النفع والتبريد ليس الا عن الاستفهام وانما قلنا في علم الخاطب مع العلم المتكلم لان هذا الكلام اعني تقدير
سؤال الخاطب كانه قال انذرهم ام لا انذرهم فاجيب بقوله سواء عليهم في عدم النفع لانذار وعدم الانذار
السواء في علمك في نوع احدهما هذا وانما اقول ما قيل في هذا المقام جرد الهمزة وام مجرد الاستواء
للتاكيد فصار المال سواء الانذار وعدمه سواء وكلا التسويتين في معنى واحد ولو كان احدهما
عدم النفع والاخرة في صحة الوقوع اذ العلم لم يكن هناك تأكيد والله اعلم قوله الام غنة لثابتها العمارة
بالكسرة الخبز والرجال والطيرة العشرة الا الاربعة قولنا وانما اقتصر عليه في الإشارة هذه التسمية
وجرت كل جمع منها لانه لا يلزم من عدم تأثير الانذار عدم تأثير كليهما بطريق الاول وان يلزم تأثير
بطريق الاول فالوجه ان يقال ان الكافر لا يكون اهلا للبعث اذ انما هو اهلا للانذار ويشارة على تقدير ايمانه
بشارة للمؤمن قوله وهو من يريد ان لا يعتمد على روي هذه القراءة وليس الطعن في القراءة لانه لا يحسن
للمطعن فيما هو السبع للتواتر وان لا يبالى بالكسرة واعتذر عن الاول بان قلب الهمزة في الحركة جاز
في شرحنا والورد في الشاذ ليس خارجا عن كلامهم وعنه الثاني بان قلب الهمزة الفاشع الالف
مقدرا اذ اريد على المعتاد ليكون فاصلا من الساكنين كما في قراءة محيا يسكون الياء وصلوا قوله ومخفها
اي الاستفهامية والقادر حكمتها على الساكن قبلها والقلبان ضمير حكمتها للاستفهامية فيكون المراد عليهم
انذرهم بفتح الهمزة واثبات الهمزة ولم يثبت هذه القراءة ولا نظيرها ولو جعل ضمير حكمتها الهمزة السابقة يكون
خلاف العبارة وغير ثابتة في القراءات ايضاً فيكون نظير قد افح كحذف الهمزة وفتح الال ويشهد له قول الكشاف
لا قرير قد افح فعل هذا اقتضا القاء كحذف كما قرى قد افح مخز قوله جمله مفرد لا جازل ما قبلها قوله لا جازل
تعديل ليعتد كونها مفسرة ليست باللام صلتها التفسير والهمزة جمل يوليها نبيها الجمل السابقة نفسها اويها
مفرد ومفرداتها عدة بل السبع التي جعلها النفا ما لا يحلها من الاعراب تفسير في معنى السيب وقوله وورد
اي علمها بقوله او خبران تيج عليه انه ليس في الخبرين الكفر بعد ايمان كثير جد ويرى في تفسيرهم وقوله
قبلها انما من ما هو علم الحكم اشارة الى ان كونه لا يؤمنون خبران على تقدير كونه السابق عليه جمل ما لو كان
مفردا فهو متعين كونه خبر اولئك بجعل الجمل الا عن قوله لا يؤمنون او عن المبتدأ وعلى الاول يكون تعليلا
ايمانهم فلا يكون الاخبار بعدم ايمانهم قبل الجمل ويرلان مناط القاعدة هو الحال وعلى الثاني يكون تقييد الكفر
فلا يحتاج الى التخصيص بقرينه ما استدله ذلك ان تجعل لا يؤمنون عطف بيان لما قبله فيكون كونه
وان تجعل تيج سابقا وان جعلها خبرا بعد خبره وان جعل فائدة اعراض قوله سواء عليهم انذرهم انذرهم
تسوية الله عليهم ولم في عدم قبولهم الانذار والتنبية على انه لا نفع للكفر في انذارهم لئلا يبالغوا في انذار
قوله تيج الضد احد خبر اسد اللازم له وكذبه وايمانهم وكفرهم اللازم لايمانهم بانهم لا يؤمنون فيه
ان اعتقادهم بانهم لا يؤمنون انما يلزم لو كان مع الآية ناس باعيا منهم اما لو اريد الجنس فلا ومع كونه

محمدا لا يجب عليهم الايمان بانهم لا يؤمنون قوله وفائدة الانذار التي يدخل في الزام الخاطب الموعظة بالخبر
الغريب بالنسب اليهم واما بالنسبة اليه في المصيرين او فائدة اخرى اذ هو سبب السلام وحمل الفوائد حيازه للمؤمنين
زيد فضل الانقياد لان الانقياد مع عصيا كثيرين ادخل في الاصل ومخالفة النفس وزيادة استحقاق الكفار لما
قد لهم من عذاب الآخرة ونظروا مكان طاعتها في امها لهم ونظروا كرمهم في رزقهم قوله وكذلك قال سواء عليهم فانه
ان اريد الاستواء عليهم في جميع الامور فليس ينطبق لان عدم الانذار نفع لهم وان اريد الاستواء في عدم ايمانهم فليس
انذار الرسول الانذار وعدم الانذار في عدم ايمانهم ولا مع الهمزة حتى كونه اعتبارا عليهم على كونه ذكره قوله
ففي العبارات لا يكون المحتمل كما لا يخفى قوله تعديلكم الحكم السابق وبيانا ما يقتضيه كما في تعديلكم كما لا يخفى
ويانا ما اوجبه في ما هو المراد منه بقوله وبيانا ما يقتضيه المقصود من بيان وجه الفصل عما سبق لانه استئناف
وجواب السؤال عن التسوية بين الانذار وعدمه ولا يخفى انه على تقدير ان يكون سواء عليهم انما اقتضاه تعديلكم
على ما مر كان هذا تعليلا آخر ولم يكن لتقدير السؤال جبهته لانه علم على عدم ايمانهم وبعد فية تحت اما اول الانذار
كونه بيان مقتضى الحكم السابق ما سذكره انه مسبب كقرينهم وعما افروه لانه يقتضي ان يكون تيج الحكم السابق
لا يقتضيه اذ واما ثانيا فلانه يمتنع عطف الحكم على عطف لان لا يمتنع ان يكون تعليلا لكونه تيج الحكم السابق
الانذار لم يكن في الاول بان مسبب على يدل عليه مبتدأ الحكم السابق وسبب الحكم السابق ولك ان تجعله موكدا للحكم
لانه يفيد ان الانذار اشك ما ينافي في تأثير الانذار من فعل العبد مقابل فعله وجوده وعدمه سواء اقبل
الانذار من قول الكشاف الختم الختم اخوان لان الاستشاق من الشيء يفرغ الخاتم عليه كماله وتغليظ على انهم
في اصل اللفظة سمي الاستشاق من الشيء يضرب الخاتم عليه لانه كتم له وهو بعيد عن السوء في الظاهر ما حمله عليه شارحا
ان بينهما اشتقاقا بعيدا اشتراكهما في اكثر الحروف وتناوبهما في اللفظ قوله والبليغ آخره والمقصود
تكثير توضع لفظ الختم ببيان معان نقل اليمان من كتم بجامع الكتم لا ببيان محتملات النظم لان الختم بمعنى بلوغ الشيء
لا يتعد على في القاموس فتم الله على قلبه بحيث لا يفهم شيئا ولا يخرج منه شيء وضم الشيء في آخره واعلم
ان تسمية بيتا صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء لان الخاتم آخر القوم والاسم عند من انهم كتم لانه صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم نور كاشف عن الكون كقولهم من عشا بالتشديد قوله ولا ضم ولا تغليب على الحقيقة بل هو
القران على ظاهره ويدعي ان الحقيقة مرادها ولا يعلم كيفية وعنده الله كذا في شروح الكشاف ويحتمل ان يكون المراد
نفي الحقيقة ببيتا هذا البديهة بل هو الصفة المجاز فانه لا بد في المجاز من القرينة الصارفة عن الحقيقة ولو انا
للادان كحدث الظاهر وانما المراد انه حدث والتمرن التعود وقوله فجعل قلوبهم الظاهر فيه جعل قلوبهم
واسما عطف على قلوبهم وتعاقب اي كرهه مفعول ثان للجعل وقوله وابصارهم كقولهم واسما عطف على قلوبهم
لا يخفى كقول تعاقب يقال اجتنى العروس اي عرضها عليه محلوة فالمنع لا يحتمل اعينهم الايات المنصوب على اسم
ولا تعرضها عليها مكشوفة بل تعرضها عليها مستورة بغطاء الشبهة والاعراض ويقال اي اجتنى

اي نظر اليد والمعنى انه جعل ابصارهم لا ينظر الا الى الله المنصوب في الافاق والافق كمنظر العين للمستبصرين
والثاني نظره والاول المبع قولهم سماه على الاستعارة قابل الاستعارة بالتمثيل بناء على اختصاص الاستعارة
بالمجاز في المفرد المبني على التشبيه كما هو عند الشيخ عبد القاهر وجار الله واما على مذهب السكاكي فالاستعارة
يشتمل التمثيل ويقال للتمثيل استعارة تشبيهية قوله قد عبر عن أحداث هذه الهيئة بطبع في قوله تعالى او كذا
طبع الله على قلوبهم هذه الالية ايضا يحتمل الاستعارة والتمثيل احتمالا لبيتنا قوله وبالاعمال في القاموس
الغفلة او صل غفلة اليه وقوله وبالاقسام وفيه سامة لان التعبير بما هو في معنى الاقسام وقوله وهي حيث
ان كلفنا باسرها مستندة تصدبه دفع التنافر بين ضم الله على قلوبهم واسماهم وتخشيته ابصارهم وبن
مذمتهم كقوله ووعيدهم عليه بان الاستناد لان كراما وقع في مكة ثم هو ما يقاوم اياه وذهم ووعيدهم لانه
ايه قوله يا ايها الذين آمنوا سمعتم ووخامة عاقبتهم في القاموس مع على زيد نوبه يظهر في الوفاة في قوله
التقوى ويحرم عدم الموافقة وكلاهما حسن وشناعه صفتهم استفادة من قوله ضم الله على قلوبهم ووخامة عاقبتهم
ولهم عذاب عظيم قوله واضطربت المعتزلة يقال اضطرب امره اختراجه اختل امر المعتزلة واصلمهم بهذا النص
الى الف محققهم فذكروا وجودا من التنازل ليلزم سناد القبح الى الله تعالى ونحن اغنيا عنه لانه لا يخرج
منه شي وانما قبح الفعل لصدوره عن العبد على خلاف قول الاول ان القوم لما عرضوا عن الحق في كذا
العلامة زاني ان هذا الوجه يحصل ان سناد الفعل الية مجاز متفرع عن الكناية فان سناد الفعل الية يترتب
كونه راسخا خلقيا فاستداليه يستقل الروح لكن لما احتال الختم في حقه كما صار مجازا لان من شرب الكناية
ان تصح ارادة المعنى الحقيقي والاتحالة مانع عن المعنى ومنه هذا الية مجاز الكناية لتفرع عن الكناية وربما يطلق
عليكناية طرفة العلقاة ويجب ان يكون المشبه بنجم المبني للمفعول لا المبني للفاعل واعترض عليه السيد بان لو كانت
النية المبني للمفعول ينبغي ان شتم من ضم عليه بنا المجهول ويقال ضم على قلوبهم ويمكن دفعه باننا نحاش العلامة
عن تشبيه فعل العبد بفعل الله صريحا ووجب ان يشبه عدم نفوذ الية في قلوبهم كونه الشئ في الية في قوله
تشبيه احوال العبد الية في نفسه محتمل الله فعل هذا لازم قبل ضم الله ولم يعبر عن حقيقة صريح التشبيه لانه لو
يذكر الفاعل لم يفرم جعل فعل العبد بمنزلة الامر الخلقى ولا في اضطراب امرهم في هذا التوجيه اما اوله فلان المجاز
في الاستناد انما يكون بالاستناد الى ملابس غير ملابس مولد بتزويل الملابس منزلة ما مولد ولم يحى الاستناد
لتزويل الفعل منزلة فعل غير الملابس الذي يمولد على انه جعل الرمشير هذا الوجه مقابلا للوجه الثالث الذي ذكره القائل
وصرح فيه بان استناد مجاز في قول الاستناد والمجاز في قوله كان هذا الوجه ايضا مجاز في الاستناد لوقوع
هذا التفصيل منه لانه اول وجه ذكره واما ثانيا فلان سناد الختم الية انما يفيد كونه الاو اعني
الحق يمكن في قلوبهم لو كمال ما حدثت في العبد خلقيا لازماله وليس كذلك اذ اكثر ما حدثت فيه امور طارئة
غير خفية واما ثالثا فلان استناد القبح الية وان كان مجازا عن شئ آخر مما لا يقدم عليه اقل قوله الثاني ان المراد

حال قلوبهم قال السيد في حاشية الكفا هذا وجه توجيه المدعى وهو ان لا يحل الختم على الاستعارة ولا على التمثيل المذكور
بل على تمثيل آخر يكون وجهه انما نشأ في الية والمثلية في هذا التمثيل كما حقق في ساليه الوادير ومجربا
طارت به العنقا لو لم يكن العنقا موجودا ولم يكن من طير ان باحد وقد روي وجوده وطيرانه باحد شتر
الكفا قوله الثالث ان ذلك في الحقيقة فعل الشيطان او كما فرور عليه انه بنا على هذا الصنيع جميعا
واكتفا الية ولا في ما فيه فان ثبت قد استندتم اليه حقيقة فلا بأس بان يستند مجازا قلت نحن نند في حقيقة الية
لا نفس هذه الافعال ولو سلم فلا يوجب عندنا من الله فلا بأس بالاستناد وعندنا كما حكم فان الختم مثلا في قوله
فلا يستقيم سناد الية قوله الرابع هذا الوجه يقيم تغيير التفسير بغير الختم مجازا عن ترك القسور وجعل الكلام
عن اولى امرهم في النفي وتناهي انها كهم في الضلال والبلغ بحيث يحتاجون الى القسور قوله الخامس ان يكون كناية كما
الكفرة يقولون لكن لا يعبر عنهم وسناد الختم حقيقة لان الكفرة يسندون الختم اليه واورده عليه ان
في الية تارة في الختم ويحذفون في قولهم هذا يدل على كمال صراهم على الكفر في قوله عدم ايمانهم
نفع الية ارفهم في ذلك بين وان في على العلامة زاني والسيد المحقق وكلم من من يخلف لوقته قوله السادس ان يكون
ذلك في الآخرة وهو لا يوجب في الآخرة لانه ليس التكاليف فمع سباب المعرفة على مع التكليف وايضا قد اتوا
باعتقادهم في الدنيا ذلك وكما يشهد بحشرهم يوم القيمة على وجوبهم بما يؤيده قوله ولو لم عذاب عظيم فانه في الآخرة
قوله السابع هذا تفسير آخر للآية وتفسير الزير ذكره قوله لقوله تعالى وضم على سمعه وقلبه تارة في قوله
على بصيرة وعشاة وفيه يقيم دلالة على المقصود لانه يدل على ان السابح الابصار عن القلوب والسمع كما ان
على قلبه وسمعه يدل على ان السابح لهما فالاول ذكره كما في الكفا ولا في ان الختم على السمع مقدم على
عن النجم باعتبار كونه مقدمه بصحة تقديمه على ضم القلب باعتبار كونه ضم القلب مقصودا وانه يصح تقديم
القلب ككل من النظرين على ما يقتضيه لغة العلية قوله ولانها لما اشتركا في الادر كمن جميع جوانب
ما يمنعها من خاص فعلها الختم الذي يمنع من جميع جهاتها الا في تحت لان الغشاوة لا تخفى المنع من جهة الية
الغشاوة فان كان اذ كان الغشاوة من جهة سمعه من جهة وان كان من جهة الية فغشاوة السمع تمنع
السماعة وغشاوة الابصار مانعة من جهة واحدة ومن الجهات ان الاصل كونه العاطف لوظف المفرد على الية
فالم يوجب موجب لا يعدل عنه ولا موجب في قوله وعلى سمعهم ومنها آه على سمعهم عن كالفه نا به حال على ذلك
مخلافة على التقدير الآخر فان فيه تقديمه على البسند مع لاصها رقيب الذكر لفظا او الفصاحة وبين قوله فقال
قوله وكذا يكون ادل على شدة الختم قيل ذلك لا يوجب لاحقة الفعل مكررا وفيه ان لاحقة الفعل
مكرر الازم لوظف سوا عيبه الجار اوله فالوجه انه لم يجعل جبر الاعادة ربطا بفعل تابعها لربط
مخلاف اذا حذف الجار فان ربطه لم يلاحظ بالقصد ستانف قوله وسمع الامن من الية
الاول فانه مصدر في اصله يعني ان افراد اللفظ في مقام ارادة الجمع كونه لا من مطردين احدهما المنفرد

وثانيهما اعتبار الاصل وقيل ضمن هذا السمع للاشارة الى وحدة نوع مدركاته بخلاف اخويه فان مدركاته
كل منهما متنوعة واعتبر عليه بان دلالة وحدة اللفظ على وحدة نوع مدركات المدلول من اي نوع من
النوع الدلالة واجبا العلامة زاني بان اعتبارات اللفظ دلالة رابعها ان العادة طبيعة فاسمه ووزن
السيد بانها ولا ريب ان نشأ لزوم من اعتبار اللفظ قوله الما فيه من التكرير اي لانه الراد من التكرير فيلزم
تكرار الكسرة الطالبة للامالة فيغيب ما يمنع عن الامالة ولك ان يجعل ضميرها بالكسرة وقد اخل في المقصود
حيث اسقط قول الكشاف فكان فيها كسرتين قوله رفع بالابتداء عند سبويه الرفع بالابتداء لا يحسن سبويه
بل مسبق عند غير الاخصش اذ لم يعتمد الظرف على ما يجب اعتماد السمع الفاعل عليه حتى يعمل وما يخص سبويه انه لا يفتي
بالاعتماد على ما سوي في الموصول وشتر طامع الاعتماد كونه المرفوع به حدثا قوله وبالجار والمجرور عند الاخصش
فان قلت المجرور عند الاخصش الرفع بالابتداء قلت لانه حينئذ يلتبس المبتدأ بالفاعل كما في زيد قام فيجب تقيده
على الظرف قوله ويؤيده العطف على الجملة الفعلية ومخرج قوله ولم عذاب عظيم على الجملة الفعلية ولا في انه يؤيده
ايضا قراءة نضبا وقوله او على حذف الجار وايصال الختم بنفسه الية بزيادة الوقاف على الوقف على الختم
وقوت كنه لطيفه في تخصيص الختم بما عدل ايضا ويحتمل ان يكون غشاوة مفهول ختم والظرف احوال اي
فتم الغشاوة كانه على هذه الامور لئلا يتصرف فيها بالرفع والازالة في القاموس ختم طيبوع على طيبوع
عشاوة بالعين الغير المعجمة في القاموس العشا مقصورة سواء البصر بالليل كالغشاوة وفي الكشاف عشاوة
وكانه لم يثبت عنده بقيد هذه العشا بالرفع فلا تتركه قال السيد من العشا مصدر اعشى وهو ان يبرق بالليل
ويبرق بالنها ولعل من اعشى انهم يبرقون الاشياء ابصار غفلة لا ابصا عبرة واقول المعنى انهم لا يبرقون ابصار
في ظلمة كقرهم لما ان في اعينهم عشاوة ولولا العشاوة لا اسرور واثارتها الظهور قال الشيخ الظلمة عن فيونها
الا عشى قوله ولم عذاب عظيم وعيد وبيانا لما تحققه قوله فيع لما يتوهم من سابقهم انه لا عذاب لهم
في كفرهم وتوابيعه اذ ذلك ختم الله تعالى وعشاوة من عنده وفي استعلاء الامم الكفيد للنفخ تكلم بهم في قولهم
وقايدهم العذاب عظيم قوله يقول عذاب عن الشيء وبكل عذاب اذا امسك اسم العذاب عذابا لانه تسكت
الرجل عن العصيان ويردع العصيان عند قوله ولذلك سمى نقا خاى سمى العذاب من اليا نقا خا بالضم لانه
يشق العيش اي يكسر في القاموس نقا ما عكسه قوله وفرانا لا يرت العيش اي يكسر فالغرات
على وزن العقال وفيه تقديم العين على الفاء وقد صرح به الكشاف والفاوح الكاسر او الشقيل قوله
فهو من اي من الكمال والعقاب فان العقاب جزاء العمل والكمال اخضر منه والعذاب الالم الشقيل
جزا كان اولاد دعا كان اولاد قوله كالتقديتية والتمريض في القاموس تقدير عيشه تقديتية واقتداء
الغ فيهما التقدير او اخبر منها ضد والتمريض التوهم ومن القيام على المريض فكانه جعل حسن القيام على
المريض زانه المريض عند قوله والعظيم تقويض الحقير لم تفرق القاموس من الحقير والصغير والكبير والعظيم

قال السيد

قال السيد المراد بالنعيقض ههنا ما يقع به الشيء فاذا قيل هذا كبير وعظيم وقع الاول بانه صغير والثاني
بانه حقير ولما كان الحقير دون الصغير كان العظيم فوق الكبير الاثر جريان العادة بان الحسن تقبل بالاشرف
والخسيس وبالشرى فما يتوهم ان نعيقض الاخصش اعلم مما لا يلتفت اليه في امثال هذه كسما قوله ومع التصويب
انه اذا قيس سائر ما يجانسه لا يعنى عظم العذاب بالقيا الى طاعة المعذب كما هو المتعارف قوله
وهو التعامى يقال افتتاره على العمى تنبيهها على ان ذلك من خواصهم وشامة اصحابهم على انكارهم
قوله وثنى باضدادهم الذين يحضون الكفر ظاهرا وباطنا ولم يلتفتوا الى ان الكفر ظاهرا وباطنا
ظاهر اي لم ينظروا الى الكفر حتى ينظروا فيه بل كمال ان جعلوا الدين اير لم ينظروا الى الدين كما اعراضهم
يقال لم يلتفت لفت فلان اي لم ينظر اليه واللفت على وزن علم او ردان قوله الذين كفروا الاخصش
بالمضمين ان يتناول المنا فقين واجيب بانه على تقدير ارادة العهد يخصهم بل اخصاء وعلى تقدير
ارادة الجنس تخص المني فقين بالذكر بقيد ان الكلام كان فهم وفي ضعف الاحتمال ان يكون الكلام في
الكفرة المصيرين ثم منتقل منه الى بعض من بيان احكام خصوصية به فالوجه ان يقال للتبادر من الازدوار
المواجهة به والقاء الاذار المنذر والمنا فقون لا يواجهون بالانذار لانهم تواروا وبطالوا بالامان
والاد بالتسمية تشبيه القسم اي شئ القسم الاول من الامة بالثانية قوله ثمت بالقسم الثالث المذبذب من التقدير
الذي في شانه قوله مذذبين من ذلك لانه هو لا اله الا هو لا قوله تكلموا تقسيم الله الدعوة في حث لانه
يقع قسم وهو من الكفر ومبطل الايمان كقار ولا يناسب جعله من التقدير لان تيمير الماخصين في الكفر عن المنا فقون
يستدعي جعل المتقين على الذين واطات قلوبهم السنهم كما صرح في قوله المؤمنين الذين اخلصوا دينهم لله
وواطات فيه قلوبهم السنهم ولو سلم دخول تحت المتقين فلا تكلم بعد لبقاء الكفرة الغير المصيرين بما اذا
اريد بقوله الذين كفروا والمعهودون وجعل التقسيم مستوفى باعتبار ذكر الاجناس التي تخص الناس فيها بعد
والله تعالى علم تقديم من الناس الى المنافق لا يوجد فيما بين الجن وهو مخصوص بالناس قال لا يلبس اخصا
بالناس مع بيان خبثهم ثم نقول الحسن ان يقال لما ساق الكلام في المؤمنين وصفهم بالايمان الكامل
ونسبوا العظمة الى اعمالهم وعقبة الجزاء الجليل من الجدير عاجلا والقلاح اجلا انتقل الى اصدا دهم وهم
بالكفر وذكر من نتائج الكفر ما هو اقرب من الكذب والخداع مع اتقروا رسولوا واضرار المؤمنين على خلاف
معاملة المؤمنين من الاتفاق على الفقر وعقبة بان لهم كمال الخيبة المقابل للصلاح حيث تحاد دعوى النفس
ولا يخفى لطايف تناسب النظم على هذا البيا قوله ولذلك طول في بيان خبثهم حيث بين حالهم في ثلث عشرة آية
وحال غيرهم في آيتين قوله وسجل على منهم وطغياهم في الكشفا وسجل عنهم وطغياهم قوله وتصفهم آخرها
معطوفة على قصة المصيرين اليهم من هذا من عطف جملة على جملة ليطرب بينهما المناسبة المصحح لعطف الثانية
على الاولى بل من عطف مجموع جملة متعددة مسوقة لغرض على مجموع حمل اخرى مسوقة لغرض اخرى فليس

التناسب بين الغرضين دون ايجاد الجمل الواقعة في مجموعين وهذا الصغر عظيم في باب العطف لم يتنبه له
كثيرون فاشكل عليهم الامر في مواضع شتى كذا ذكره السيد في حاشي الكشاف قوله وانما جميع النسي واحد الا
والانثى كالتمرة والتمر والمرة انصاف انسان ولا يقال انسان الا في اللغة العامية وقد سمع في
شعر قال صبا القاموس كان مولدته كعشتني في الهوى لما بس الصبي الغزال انساها فتاة تدير الراجح من اجل
اذا زنت عيني بها فبالدموع تغسل قهلا قهلا في لوقه اصلها لوقه وهو الطعام الطيبا وزيد طيب
وقيل الزبد وحده وقد يقال اللوقه لغة في اللوقه لانه جاء لوق الطعام اذا اصيله بالزبد وكذا
جعل لوق الطعام من فروع لوقه قولان المتنايا يطالعون على الناس الامتينا اشارة الى الموت
انثى ويحتمل ان يراد بالانثى الامن من الخوف والحزن المشار اليه بقوله الله الان اولياء الله لا
عليهم ولا هم يحزنون ويراد بالموت ما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم موتوا قبل ان تموتوا قوله وهو اسم جمع
كقول الجماعة الرضف لكشف اي لا يثني من ولد الضان وقيل الضم بدل الكسر كالضم في سكارير بدل الفتح للدلالة
على القوة فهو جمع قولهم يستانسون بما مثلهم ولهذا قيل الانسان مدني بالطبع قوله وانثى
بمعنى ابصر كما في قوله تعالى انت نار وجاه انثى بمعنى علم ستموا انسانا لانه يعلم الله كما علم آدم الانثى
كلها وكما علم الانبياء وقوله كما سمى الجن جننا لاجتماعهم وهذا يخرج هذا الوجه على ان تسمية بشر الظهور
وعدم توارها تحت الشعر كسائر الحيوانات ويوس في تصغيره شاذ على خلاف القياس فلا يصح تعليقه
على كونه نوس بمعنى كوكب كما ظن على انه معارض بانسيان ويمكن يدفع ايضا بان البياض من الكهنة اذا كان
عما يثاني منه بناء المصغر لا يراد الى الاصل صرح به الزمخشري في المفصل ومثل يمسك ما رت قوله واللام في الجنس
ومن هو صوفه اذا لا عهدا ورد عليه انه لا فائدة في هذا الخبر واجيب بان مناط القاعدة البعضية وباللقوة
التعجب وان كيف يكون مثل هؤلاء من الناس وصفاتهم ساءة الانسانيد ويرد الاول ان البعضية ايضا
من ان يفيد الاخبار به ورد انثى بان لا يفي امثال هذا الاعتناء بجميع موارد مثل هذا التركيب فانه يرد
في ما خلوع على اعتبار المذكور وامثاله فاجه ان يجعل من الناس مبتدا ويكون مناط القاعدة وصف الخبر
ولا بعد جعل الظرف ما ولا بما يصح جعل مبتدا وجعل مبتدا ونحن نقول مناط القاعدة الوجودية في هذه
موجود لكونه الناس فيما بينهم وقد عرفت آخر جعل الحكم بكونهم من الناس مفيدا فتذكر وما جمع هذا
ومثلها بان من الناس قد تستعمل تحقير الشخص وانه لا وصف له الا مفهوما الانسان حتى لو كان له ما يتميز عن
نوعه لو وصف به ويحتمل والله تعالى اعلم ان يراد بالناس المسلمون على طبق واذا قيل لهم امنوا كما امرت الناس
المسلمين لانهم كانوا من الناس وما سواهم ليسوا من الناس ومعنى كونه منهم انهم في الشرع يعاملون بهم معاملة
في حفظ ديارهم واموالهم ويتركون ان يدخلوا المساجد وان يدخلوا اصف الجماعة ويكلمون بالفرايز من
على تركها فيكون هذه الاية مدس ان المنا فقير لا يتعرض لهم كغيرهم المبطل وان ظهر عليهم محال واما رارة

وقايدة

وقايدة تصدير ما نزل في حشمتهم بها ان كيف المسلمون عنهم مع ورود الايات الكريمة في شانهم الشهادة
عليهم بانهم اخذت الكفارة فيكون الناس التي تكرر في شانهم في هذه الايات على نحو واحد ولا يتعاقب استعمال
بان يكون تارة عبارة عن المؤمنين تارة عبارة عن الكفرة للمتميزين فقد حفظت من لهما تا وجوها اربعة احدها
الربيع فليكن عندك نصب العين فيما بين العدايع قوله وقيل للعهد هو هم الذين كفروا والعهد كما يكون بلفظ
بلفظ مخالفة ومثله الكفارة بقوله كبرت مرتين في قوله فلم تعرفوني والعموم ليام ولا شتمها رارة جعلها كالتعجب
عن التفسير فترت قوله وهو موصولة ووجه جعل من موصولة عند ارادة الجنس وموصولة عند ارادة العهد
على الكفارة استعمال القرآن ورد في كذا والقران يفيد بعضا والوارد والتمكيد بعد ارادة الجنس قوله تعالى
ومن المؤمنين رجال والوارد والمعرف بعد ارادة العهد قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي ورجالهم في قوله تعالى
لان التكدينا للجنس المسمى بالتعريف العهد وقيل هو ان التعبير عن كل الجنس بقوله لا معرفة لكتمكم بالكل الابو
الجنس والمعروف بوصف الجنس لا يستلزم معرفة البعض بعينه فايراد المعين بعد التعبير بالجنس كالمنا في الذكر
السابق والراد عليه والتعبير بالعهد يفيد عهدة كل بعض فايراده بهما كما يراد عليه وبعد تحقيق هذا
القول وتلقيه لا ياتي ما ذكره العلامة المتفتحا زان من ان هذا الوجه بعد تسليمه غاية ما ذكرنا من النياسية
والا فلا امتناع في ان يعتبر المعين لفظ التكرار لعدم القصد الى تعينه وان تعين بعض الجنس السابع فمعبر عنه
بالمعروف وقيل الاخبار عن المبهم بكونه من الجنس مفيد بخلاف الاخبار عن المعين فان معرفة المعين قلما تنفك عن معرفة
من الجنس وذكر البعض من المعهود معينا حسن لانه زيادة تعريفه بخلاف ذكره كونه لانه تكبيره بالمعروف
ولا تخفى ذلك من هذا العار الا اذا كان في تنكيهه دايع كسره عليه ويمكن ان يقال المقصود بجعل البعض
جعل بهما وتنزيله منزلة ما لا تعين له عن رتبة التعيين وتخطوط عنها فلا يناسب تعيينه وجعل من المعين المعهودين
لاقتضا المقام تعيينه فلا يناسب المقام ذكر بهما قوله فعل هذا يكون الاية تقريبا للقدم الثاني ولما نهم
من الكشاف ان هذا التوجيه ايضا تحت تثليث القسمية لان تثليث القسمية بجعل الذين كفروا للماضين للكفر فلاح
جعل لنا فقير منهم او توجيهه بان قوله ويجوز ان يكون العهد بقوله والام تعريف للجنس عديلا لقوله والام
في الجنس وليس ما من تثليث القسمية بل قوله ويجوز ان يكون للعهد عديلا لتثليث القسمية وقوله
والام تعريف للجنس من تثليث القسمية والحق معه وان لم يفيد له شارحا الكشاف بعده وتكلفوا في
كلام الكشاف بما لم ير في ان يلقى عليك شيئا منه فان كنت حريصا فطالع ما ذكر وفيما سطره وقوله
واختصاص اليمان بالله واليوم الآخر في قاعدة اختصاص اليمان بالله واليوم الآخر بالذكرة
تخصيص لا ذكر اربعة اوجه الاخير ان مبنيان على كون مقولهم منقول بالمعنى ويكون العبارة غير محكية
والاول يحتمل التقديرين لانه يتم على تقدير كونه العبارة منقولة محكية وعلى تقدير كونها غير محكية عنهم وان
قيل هو على تقدير كونها محكية لان لا داعي منهم ولا تخفى انه حينئذ ينبغي ان يقال او ايدان لان الوجود

الاخيرين لا يجامعانه بوجه جعل الايمان بالله وباليوم الاخر جانبى الايمان انما يصح لو كان اليوم الآخر
اخرا وكان الايمان ويشتر كذا لان آخر اركان البعث بعد الموت كما ذكر في الحديث واشتهر في
تفصيل الايمان ووجه كونهم منافقين فيما يظنون انهم مخلصون فيه ان النفاق هو ان يظهر بالان
وايظان الكفر وهم يظنون انهم في دعوى الايمان بالله وباليوم الاخر ليسوا منافقين لانه
على وفق اعتقاد المؤمنين لانهم ايضا مؤمنون بهما في هذا ايضا فحقون لانما يظهر من عدم الموافقة
مع المؤمنين في الاعتقاد وهم مخالفون لكن هذا انما يتم لو لم يعملوا الاعتقاد بهم بالله وباليوم الاخر
مخالفاً لاعتقاد المؤمنين والا فلا مجال لظنهم انهم مخلصون فيه غير قاصدين النفاق ولنا وجه خامس
للتخصيص وهو انهم ادعوا من دعوى مورافى الايمان بالله وفي الايمان باليوم الاخر ففي دعوى انهم
امنوا بالله وباليوم الاخر وبيان ان حدث ايمانهم بها اعتراف بانهم على ما اعتقدوها سابقا
لم يكونوا مؤمنين بها وفيه كمال المباعدة في انهم تركوا دينهم واعترفوا بانهم كانوا على الباطل وان
منهم دعوى حدوث الايمان بسائر الكتب والملوك والقدر والبعث بعد الموت لانهم كانوا مؤمنين بها سابقا
وليس في دعوى حدوث الايمان بالقران ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم انهم كانوا على الباطل في دينهم ولنا
نقول للتخصيص في الآية لانه قوله بالله وباليوم الاخر قسم من قسم وغيره بيان خبرهم فانه يدل على انهم
يكونون وكلفون بالله وباليوم الاخر كما ذبح لا تقول الباطل به في كونهم صلي الايمان وجعلوا دينهم
لبعد لا يرضى به المتباعد عن العدل والحد بل اذاع لاننا نقول الايمان لا يتعدى بالبا والابدين
تضمين الاعتراف كما سبق على انه قدم تجوز كونه الباطل سببية والمصاحبه وقد عرفت كونه صلي الايمان ولو جعل
قوله وما هم بمؤمنين معطوفا على محذوف اي امنوا وما هم بمؤمنين يصح ان يكون بالله وباليوم الاخر كما
من الله تعالى ويكون جوابه ما امنوا وما هم بمؤمنين قوله من وقت الحشر الى ما لا يتناهى ليس نهاية اليوم الاخر
الى ما لا يتناهى فالواضح ان يقول ما لا يتناهى من وقت الحشر لانه آخر الايام المحدودة يتعلق بالتجزيه
لان وجه وصفه بالآخر عليه حتى دون وجهه على التوجيه الاول فانه على الاول ليس بعده زمان بخلافه
على الثاني ومعنى كونه آخر الايام المحدودة انه لا يجد الوقت بعده ولا يخفى ان التناهي انبى بطلاق اليوم
عليه لان اليوم اسم محدود وقوله ما اتحلوا اتناهي احتمال الشخص ادعاء بالغير لنفسه والمراد ادعاءهم
ما ليس لهم قوله وكان اصله وما امنوا بهذا اذا كان لشي ما افادة قولهم امنا والظاهر ان لشي ما افادة
تكرار قوله امنا واستمراره مستفاد من قوله يقول امنا يعني حالهم ايام الاقدام به فالمتأمل ما يفيد في
دعاهم وهو استمرار ايمانهم المستفاد من قوله وما هم بمؤمنين قوله لشي ما افادة قوله في التكرار بشان الفعل دون
الفاعل يعني قوله امنا يفيد الاتهام بشان الفعل والنظر في الحقيقة وكشف حاله وكونه النظر على الفاعل لا على
وقوله وما هم بمؤمنين يفيد الاتهام بشان الفاعل وكونه النظر الى الفعل متغفلا وهذا هو الوجه

24
وهذا هو الذي ذكره الكشاف والجواب عنه ان الظاهر من تقديم الفاعل والملائمة حرف النفي ما ذكرت لكنه قد
يستعمل للكنية بمعنى نفي الفعل بالغة في نفيه والمقصود هنا ذلك وهو الذي ذكره الكشاف حيث قال القصد
التحذير ما ادعوه ونفيه فكل في ذلك طريقا ادى الى الغرض المطلوبه وفيه من التاكيد والمبالغة ما ليس فيه
فما افادة قوله لكنه عكس اي صرح بشان الفاعل ليس كما ينبغي بل ينبغي ان يقال هذا ايضا بشان الفاعل فاقاد
انه عكس الظاهر تاكيدا ومبالغة في نفي ما ادعوه ووجه المبالغة ما ذكره السيد في حاشية الكشاف ان قوله
طريق الكنية والكنية الراجح الصريح كما تقرروا والا ووجه كونهم خارجين عن عدل المؤمنين كقولهم بعد
ساعة الصبح برجل لا يمكن قطعها وجعل كذا بها معانيها مشاهدا ومن نجات العدل عن قوله وما امنوا
لا قوله وما هم بمؤمنين كمال تمييزهم عن المؤمنين عن الشرك فانهم ايضا يقولون امنا وما امنوا
وما امنوا قبل هذا القول فتأمل قوله وكذلك كذا النفي بالبا اي لان القصد الى المبالغة في نفي الايمان عنهم
اكد النفي بالبا قوله واطلق الايمان الظاهر استيعاب كلام كماله على بيان الكفاية ويحتمل جعله متعلقا
بقوله ولذلك قوله لا يمكن ان يعيد بما قيدوا به لانه جوابه نكته للتقيد ويرد عليه لانه لا اختصاص بالتقيد
بل بالطلاق ايضا جوابه وذلك لان التقيد في قوله امنا بالله وباليوم الاخر ان لم يكن على سبيل الحكاية كان
لمباعدة في نفاقهم وبيان انهم منة فحقون فيما يظن بهم الصفة فكيف في غيره فمقتضى الظاهر صريح الا
على نفيه وكذا ان كان على سبيل الحكاية وكان تقيدهم الايمان بالله وباليوم الاخر لتخصيص ما هو المقصود
اذا كان ادعاءهم بانهم اختاروا الايمان من جانبية وحصل لهم جميع اجز الايمان فالتقيد ليس تقيد
بل مباعدة في العموم والاطلاق فالاطلاق لانه جواب الاطلاق والتقيد لانه جواب التقيد وكذا ان جعل
وجها لا اعتبارا بالتقيد وقرينة عليه واما اعتبار الاطلاق فلا يحتاج الى شاهد لانه ظاهر النظم ولا
ان تباينها لم يذكر كنهه للاطلاق فالظاهر انه ليس ببيان الكنه بل ببيان نصب القرينة
يقى ان قوله بما قيدوا به يدل على ان التقيد بناء على ان جواب لما حكى عنهم مقيد امع انه لا يخص هذا الاحتمال
بل التقيد محتمل لانه جواب التقيد سواء كان التقيد داخل في الحكمي او من الحكمي فالاولي بما قيد عليه
صيغة الجهر قوله فلا يثبتهم حجة لو كانت الاستدلال بان صرح الآية نفي ايمان فارغ القلب لم يتم
ولو كان بان تكفير المنا فحقن لقلوبهم عن التقيد اذ ليس اعتقاد النقيض كفا لكونه كذا بالاذكرك
لا يوجب الكفر بل لانه يوجب انتفاء التصديق بما يجب التصديق به اتم فتأمل قوله اذ اوههم الحاش
حشر الضب صاده كاحشر كذا في القاموس قوله والاخذ عن لعوقين خفيين في القاموس
من الوريد قوله وخذ اعوام مع الله ليس على ظاهره الظاهر فخذ اعوام لتفرد عما تقدم ولم يلتفت
الى ما في الكشاف ان خذ اعوام الله معهم وخذ اعوام المؤمنين معهم ايضا لا يصح لانه فيجب لا يجوز عليه تعالى
ولا يليق بالمؤمنين وقد جاء في الاثر من ان المؤمن خذ اعوام غير خذ اعوام لان من هذا هو الذي

شي على خلاف مذهبه فلا يصح تاويل النظم لدفع القبيح عن فعله والمؤمن لا يخضع لاجل الف واما المصلحة
الدين فلا يغوت عنه خذاع وكيفلا وان خذاعه غير الخذاع لمصلحة الدين لانه اراءة واختالما عليه قوله
ولانهم لم يقصدوا خذاعته ولذا لا يصح ان يقال المراد الخذاع بل غرضهم في الخذاع ما لا يتفق اليه ما اجابوا به
من المراد الخذاع بزعمهم لانهم لم يهملوا ما حاطوا عليه وصلى المؤمنين يزعمون انهم يخدعون الله ويخدعون المؤمنين
اذ لا يتكبر جاهل علم الله تعالى بحسب الشيا حتى المشركين الجاهلين كيف يخفى على المنا فقيل الذين هم من
اهل الكتاب قوله بل المراد به ايمانهم ورسوله على حذف الرضا به بقوله على حذف الرضا على انه لا يصح ان
يراد بلفظ الله رسول مجازا كما هو ظاهر عبارة الكشاف فلا بد ان لا يصح اطلاق لفظ الله على غيره ولو مجازا
صرح به المحقق في شرح الكشاف قوله وان معاملة الرسول معاملة الله يريد المجاز في التعلق وتنزل
خذاع الرسول منزلة خذاع الله قوله كما قال من يطع الرسول فقد اطاع الله الايمان ذكرهما الكشاف
لتايد التوجيه ليس التايد بهما سدي لان اطاعة الرسول يستلزم اطاعة الله لانه حكم باطاعة الرسول
ومبايعه الرسول يستلزم مبايعه الله لانه اذا عاهدوا مع الرسول ان تعاهدوا الله فمعه عاهدوا الله
ان تعاهدوا الله واولاد الله واما ان صورة صنعهم مع الله من اظهار طاهر كلامه انه جعل الكلام تمثيلا وكتم الينا
على الاستعارة التبعوية ومنع التفسير على التفسير ووجه حذف قوله وكتم ان يراد بخذاع دعوى الخذاعون
فيما سبق ايضا لا بد من جعل الخذاعون على توجيه حذف الرضا والمجاز العقلي في الايقاع اذ لا يجاز
لخذاع الرسول والمؤمنين معهما ولا يصح جعل لفظ واحد على حقيقة من جانبهم والمجاز من جانب الرسول وهو
وقد صرح به المحقق في شرح الكشاف فكيف قال قوله وكتم ما سبق قلت قد صحت كذلك لانا من خذاع الرسول
والمؤمنين اياهم لا علاء الدين ومصالحه على انه يحتمل ان يكون قوله وكتم تيمنا للكلام لانه ليس بعض ما سئل
عليه لانه مقابلة قتال قوله لانه بيان ليقول او يتناقف وكذا دعوى في بيان بقوله قد صحت الخذاعون
وان كان لوقوع الخذاعون ايضا وجب لان ابداء الفعل في باب الفاعل من جانب الفاعل لان المفعول يأتي
بمثل فعله فالمدكو رصحا فعلا فقط وفعل المفعول مدلول الكلام والعرض له قال السيد في شرح البيان اولى
جعل استانقالاته ايضا لما سبق وتصريح بان قولهم كان مجرد خذاع وايضا ليست الخذاع دعوى
لذاته فلا يكون الجواب شافيا بل يحتاج الى سؤال اخر من كلامه ولا يخفى انه لو جعل الخذاعون الله في جواب
بمنزلة انهم يقولون لغرض ظاهر البطلان تايد التوجيه من كونهم من الناس كما سبق لا يقطع السؤال ولكن
تجعل قوله الخذاعون الله بيان سبب قصد من قوله ومن الناس من يقول من تعجب عن كونهم من الناس كما قيل
لم تعجب عن كونهم من الناس فاجيب انهم يخدعون الله الاله قوله ما يطرق بهم من طرقة اباه ليللا والبال للثقة
اي يعطونه من سواهم من الغارة والقتل الا غير ذلك والنابذة للجاهرة بالعداوة فمضموننا بذهم للمؤمنين
قوله واللعن ان دابة الخذاع راجع في القاموس الدائرة ما يحيط بالشيء ويحيط به كقوله في ثوبه

بين العمى الاول والثاني الخذاع في المعنى الاول خذاع سبق اي محاد عتق الله ورسوله والمؤمنين ليس الامع انفسهم
لان ضرره ليحتمل والخذاع في المعنى الثاني خذاع آخر يعني في هذه الخذاع لا يحادعون الا انفسهم لانهم يجعلون انفسهم
مغزورين بذلك الخذاع ويخدعون انفسهم بالاماني الفارعة اي الخالصة عن الحصول من فزع يجمع خلافا لخداعهم ويخدعون
مخادعة من لا يخفى عليه ويحتمل النظم الكريم والله اعلم ان يكون مبالغة في امتناع خذاعهم الله ورسوله والمؤمنين
في انه كما لا يخفى خذاع الخذاع على نفسه فممنوع خذاعه نفسه منع خذاع الله لانه لا يخفى عليه خذاع رسول
والمؤمنين ليخدعهم الله به لا محالة وان يكون كناية عن ان الخذاعين ومعنا داتهم مع الله ورسوله والمؤمنين مع الله
مع انفسهم لان الله ورسوله والمؤمنين يتحققونهم كما انفسهم قوله وقرابا قون وما يخدعون لان الخذاع لا يتصور
الا بين اثنين في بحث من وجهين الاول ان القراءة اتمامها هو السماع من رسول الله لا تقتضي العقل حتى يصح تعليقا بشي
ويمكن دفعه بانه توجيه لا اختيارهم هذه القراءة وتجرهم لسماع القراءة الاخرى مع ان كليهما مسموعان في الصلاة
والثاني ان الخذاع كالتخادعة انه لا يمكن الا بين اثنين ودفعه بانه لا بد لشركه في الخذاع من اثنين معايرين بالذات
مختلف الخذاع فانه كيف في المعاصرة بين الفاعل والمفعول بالاعتبار كما في معارضة الطبيب نفسه وعلم الشرح في
قتال على ان تزج بخذاعون على محاد دعوى بكيفية الحاجة الى تحلف الاحسن في التايد قوله وكذا دعوى وكذا
على البناء للمفعول ونصب انفسهم بزعم الخذاعين قال السيد في حاشية الكشاف يقال خذعت زيدانف اي عن نفسه
طريقة واختار موسى قومه ولا يحتمل النظم ان يجعل ضمير الخذاعون الله ورسوله والمؤمنين والمنا فقيل في
انفس المنا فقيل فيكون المعنى انه ليس الخذاع بالخذاع الواقع بينهم الا انفسهم فقيل لانه يلزم اختيار الرجوع في
بيده القراءة وهو نصب مع ان المختار البديل ولانه يلزم الاطلاق يجعل ضمير الخذاعون على خلاصية انفسهم ان
التبادر الخذاعون انفسهم اي يكون قوله في قولهم فلان يوافقه كناية عن التردد في الامر قوله لانه
ينبعث عنها اولان قوامها بالراي اول فرط حاجتها اليه قوله لا يخفى الا على موفوف الخذاعين في الاكل
معي حواسهم عشاوة موافقا لقوله تعظم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة وقوله وال
الشعر يري به الشعر مع العلم وقوله ومن شعرا يعني الشعرا مع العلم يقال شعرا لعلامة لانه يعلم به الحج
قوله في قلوبهم استيتا كانه قيل ما سبب عدم شعورهم وقوله فزادهم الله مرضا اعترافه بالعداوة وهذا
اقرب من جعله اجبا رامعوطا على سابقه كما ذكره قوله والاية يحتملها ردة على الكشاف حيث خص المراد بها كناية
لكن شارحه ايضا بالغوا في ان المراد المعنى المجازي كما قال قوله فان قلوبكم متهالمة استعمال الرضا في الاله
حقيقة لغوية وان لا يوافق راي الاطبا حيث جعلوا الاله من الاضداد والامر من قوله بحرقا على ما قاله عنهم
اي يحرقون بعض افراسهم حتى يسمع من صوتهم وهذا كناية عن شدة الغيظ وليس من تحرق بمعنى الاضراق
وان شتر ان الحسد كالنار في الحاسد في الاضراق لان وصل عليه يمتنع عنه كذا في حاشية الكشاف والاولان يحول
على سائر المصطلح فان الحرق في الاضراق مناسب جدا قوله اي مولم على صيغة اسم المفعول وصفه العذاب

للبالغة وليس الليم بمع المولم اسم فاعل حتى كونه حقيقة لا لبس تحت كما قال الخشري في تفسير قوله تعالى
يدع السموات قولاً كقولهم تحببهم ضرب جميع أوله وهو قيل قد كلف لهم كجمل ما ير فرسان قد تقدمت لهم
بغضاً موصوفه بان تحببهم ضرب جميع والمراد في تحببهم والقياس الفتح لانه من الفروغ واللازم النسب
ولذا لم يرفع في قولهم لقد قيل بين العبر والنزوان الا ان جعل بينهم محبة وصلحهم او مفارقتهم قولاً على ما لا يرفع
جدجدة في كونه الاستناد مجازياً لا في كونه الشيء مستنداً الى مصدره كما هو المتبادر حتى تكلف بان حقيقة العدا
الليم فالعدا الليم بمنزلة الليم كما في بعض شروح الكشاف قولهم كانوا يكذبون الرسول يقولونهم
اذا اخلوا الى شطاردينهم فيهمسامة والمراد يكذبون النبي مطلقاً بقولهم واذ اخلوا الى شطاردينهم
بلسانهم ايضا قولهم هو خير عن الشيء على خلاف ما هو به الشيء عبارة عن الواقع والموضوع قولاً لانه على خلاف
العدا على قرأة حمزة والكاسي وعاصم واما على قرأة الباقين فعمل الاستحسان بنسبة الكذب الى
صلى عليه وسلم او كونه كذبا في تحببهم وتردد في الدين والتمسك بالصلح ليدل على حرمته من محبته قولاً
ومار ويران ابراهيم ككلام كذبات فاما التعريف اي المراد به المعنى التعريفي فان ابراهيم عليه السلام
لم يقصد مطلقاً بل هو حقيقة كونه كاذباً بل المعنى الظاهر وهو صادق فتسميتها كذبات لانها شبيهة
بالكذب في افادة ما ليس بابق وتلك التسمية قيل هذا في ثلثة مرات قبل الاول في سقيم والثاني في قولهم
والثالث هذه اختي لزوجة من قصد ملك يقصد زوجا للرجال لا غير سارة روجه عليه السلام والمعنى التعريفي
في هذا في فرض الربوبية استدلال على بطلانه وفي ان سقيم وفي فعله كبيرهم ان من لا يقدر على دفع
المضرة عن نفسه كيف يكون الثأر ومضرة انه كسر خيل وتوابعه وفي هذه اختي انها اختي في الدين ولكن القول
اراد به ذاري هذا حربي هذا حربي الى اني استدلال على وجود الرب وانه مع غيره اذ لم يصلح للربوبية فغيره اولى
بعدم الحاجة وقران التعريف بالاشارة الى المعنى من عرض الكلام وجانبه من غير استعمال اللفظ فيه فالتعريف
لا يكون مجازاً ولا كناية فقوله فالمراد التعريف لبيان كمال على التجوز الى المعنى الغير الظاهر ولا يبعد ان يقال
اراد انه صلى عليه وسلم قصد بقوله كذبات التعريف والاشارة الى الفساد والكذب جدا بانه لما تضر ابراهيم
عليه السلام بما يشبه الكذب فكيف صح الكذب فيما كلفه كذبون او يقول يريد عطف مجموع الشرط
والجزاء وعطف الجزاء على اختلاف في الكلام هو جزاء الشرط قيداً وهو يجوز وبالجملة كان الانسب ان يعطف
بعد قوله قالوا انما نحن مصلحون الا انه لم يستحسن بيان العطف بعد عده عن حرف العطف ورجح الكشاف
الوجه الاول في بيان الشارحان الرجوع بقول المعطوف على وفادة تسبب الفساد للعدا قبل على قوله
الاخرة عن كاذب لخطوه عن كمال البيان او الاستنباط بين جزاء الصلح او الصدق وفي الوطئ
نظراً لانه لا دلالة على تسبب الفساد على تسبب كذبهم هو قولهم انما نحن مصلحون الا ان يقال ان كناية
اختراهم على الفساد وعدم الانتهاء بالنهاية عنه وكذا في الوجه الاخير نظر لانه قولهم انهم هم المفسدون

وكن الشعر ووبر قوله واذا قيل وقوله واذا قيل وبها من اجزاء الصلح بالمصدرية الا ان يقال انه في
التوجيه الاخر اكثر وذكر في معارضة وجوه الترجيح ان التوجيه الثاني يتضمّن الايات على تعطيد قائلهم وانما
انصافهم بكل من ذلك واصفاً استقلالاً وقصداً ودلالته على ان حقوق العذاب الليم بسبب كذبهم الذي
هو اذ في احوالهم كغزهم ونفاقهم فاطلكت يسيراً وفي الوجود الاخير ان قولهم انما نحن مصلحون ليس الا
كذباً صافياً ليس ترك بيان سببه للعذاب لانه يعلم بالطريق الاول بل لانه مندرج في السابق ومعلوم من
عرفت ما يمكن ان يدفع به وبالجملة كمثل ان يكون تقديم العطف على كذبون لا اشارة لا ما صرح به الكشاف
من ترجيح واذا يكون قوله او يقول للتسوية بين التوجيهين واعلم ان قوله تعالى في الارض للاستغراق اي
لا يفسد وان جميع الارض وغيره دلالة واضحة على ان الفساد فيما بين المؤمنين وفيما يعود الى الصلح الكفر
والصالحه وفي اثناءهم فساد في جميع الارض لان صلاح الارض منوط بهم وهم خلفاء الله في الارض وكما ان
مبنيها على جعل ما سوى ارض المدينة لتخص الكفر فيها لمحقاً بالعدم وجعل ارضها كانهما الارض كلها قبله
فلعله اراد لا يفسد بعده والا وجه ان المراد اهل الاتعاظ بهذه الاية من مفسد الارض من المسلمين لانه لم يكن
في زمته صلح الكفر من المؤمنين مفسد وقوله خروج الشيء عن الاعتدال والانتفاع به قوله وكان من فسادهم
اشياء وارجح لفظ من لان الفساد لا يخص هذه الامور التي ذكرنا الكشاف بل منه ما ذكره غيره من تفسير
الملة وتحريف الكشاف ودعوة الكفار في السر الكذب المسلمين ومنه اظلمها ربحاً والا ما بالدين ورد قوله
فان الاخلال بالشرع اي ما يقال ان الكشاف خص هذا الغسل لان فيه زيادة في القايمة قوله في الارض
الردان غير ما ذكره مما ذكر ايضاً يعود الى فساد الارض والمخرج بسكون الزاء وقوع الناس في فتنه
واختلاط وقتل والمخرج بفتح الزاء الفساد والخلق والاختلاط والاضطراب وانما يمكن مع المخرج اللام والواو
قوله انما يفيد حصراً وخلطاً ما بعده اي على جزاءه لانه بعدد وانما اطلق المحصور عليه لظهور امر انما قوله
وانما قالوا ذلك لانهم تصوروا الضأ بصورة الصلاح اولانهم قصدوا الخداع قوله ولما ادعوه الى
لانهم ادعوا الى بلع دحور كما يبر ذلك قوله الا المبيد يدل من حرف التاكيد وقوله وان المقررة عطف على قوله
وتعريف الخبر عطف على قوله الاستبنا وقوله لرد ما في قولهم انما نحن مصلحون من التعريف للمؤمنين بمعنى التعريف
بانهم المفسدون لا لظلم ما حصر وانفسهم على الاصلاح والمسالمة على خلاف منهم فهم المفسدون فرد بهذا الكلام انهم
المفسدون وغيرهم من المؤمنين وهم المصلحون وقوله والاستدراك معطوف على تعريف الخبر يعني والاستدراك
وتوجه ان في الاشارة الى ان فسارهم واصلاح المؤمنين كما يحسبون لكن احسن لهم فلذا لا يعلمونها ولا خفا
في ان تعريف الخبر والفصل لتوضيح الاستدراك لانه في الاشارة الى انفسهم المفسدون وغيرهم من المؤمنين
فهو رد لما في قولهم انما نحن مصلحون من المؤمنين المفسدون لانه لا يفيد بصريحه من انهم مقصودون على
الاصلاح من غير شايبة افساد وانما يفيد لو كان تعريف الخبر لتوضيح الاستدراك على المفسدين حتى احتاجوا في

كلام الكشاف حيث جعله لرد ما يفيد انما نحن يصلون بنصف اي نحن يصلون من غير شائبة لاف انما يصلون
التي لا يكون احيايا متمسكين بالقبول على خلا ما هو المشهور في جعله لرد تعويض في قولهم انما نحن يصلون
لرد نصف تعويض بضعف ما في الكشاف والاطلاق جميعه وطبيعة الجبش مقدمته يعني انما تصد به القسم كغيره
واعلم انه يمكن ان يكون قوله تعالى ولكن لا يشعرون بمعنى انهم لا يشعرون انما فعل انهم لم يفهموا ويكون قوله
انهم لم يفهموا لافادة لازم فائدة الجزاء من قولهم انهم لم يفهموا لانهم لم يفهموا ذلك قوله من تمام النعم غير القائل
لقولهم واذا قيل لهم ان لا تعبدوا الا الله والاشيا بما انما القائل لقوله انما يقولون من تمام النعم ردا على الجاهل فيجب ان
القائل لبعض الناس فقيل لبعض والاصحاب لنا فقيل بقوله انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا والخطاب للمؤمنين مجازيا
يا كفروا وادفع البعض عنهم كونهم مجازيا بان يتكلم بان قولهم انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا
ولا في بعده لانه لقولهم انما نحن يصلون مع ما فهموا بان يقال قولهم في وجود المؤمنين انهم لم يفهموا انما هو في
سبيل التورية والنقابة حيث رويهم ذلك انهم قصدوا انما يتبعوا عن استحقاق هذا النعم ولا في ان نزل بنا
انما نؤمن كما ان الناس فانا لست ان نؤمن كما ان الناس من سقا الذين يتكلموا بالهايم وخرجا عما تحت السماع انهم
قصدوا بذلك تسفيه المؤمنين لايمانهم قوله فان كمال الايمان بجميع امرين جعلوا انما كانوا عن طلب الايمان بيني و
ويكون ان يراد بانهم على النفس والنهي عن الشرك فيكون الامر بالايمان بعد النعم عن النفس على النعم والامر بالايمان
الامر بالايمان ظاهره وباطنه قوله ولذلك سلب عن غيره او لتتميز الغير بقسامة منزلة العدم فيسب عنه مطلق الا
لانما سلبت عن جميع المعاني المحمودة والمتصودة منه قوله والمراد به الرسول ومنه وهو المعهود بان سلب الكفر
للتبادر الى الايمان ومن آمن من اول خلقهم هو الحاضر في ذاتهم المتبادر الى انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا
بالايمان بالتسكيت بانهم لم يفهموا انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا
وبين انهم انما الكلام في قبول توبته قضا ولا دلالة لاي غيره قوله والامر بعد التقييد بان يقال التشبيه
للتعجب للتقييد قوله وانما فصلت التخصيص من الفاصلة كالتقوية من القافية وقوله لانه كشرطها قال لا يريد به
ان يصغره العباد وهو جمع المتعاطفين في اكثره لانه لا مقابل بين لا يعلمون والسفاهة بمراد ان التناسب بين عدم العلم
والسفاهة اكثر منها بين عدم الحس والسفاهة لجعل الآية من مراد اعانت النظير لا الطبا كما توهبه العبارة وعبارة
الكشاف ظاهرة في قولهم انما نحن يصلون مع المؤمنين والكفار لما كان توهبهم من بيان انهم يقولون انما انكر
لما في صدر القصص من قوله ومن الناس من يقول انما بالله وباليوم الآخر وانهم يؤمنون فعبارة صدر القصص
نفاهم وبيانهم وبهذا البيان معاملة مع المؤمنين والكفار وبيان معاملة مع الكفار ليس ان النفاق
والاخي انه ليس في صدر الآية ان قولهم انما نحن يصلون في الخلا ايضا ومنها بيان قولهم
مع المؤمنين فلهذا لايه ايضا يخرج من التكرير على تقدير عطف واذا قيل على يقول حتى لو كان معطوفا على قوله
يكونون كان قوله واذا القائلين انما نحن يصلون انهم غدا باليهما بهذا القول فلم يكن لتوهب التكرير مجال

فكلمة

فكلمة هذا ايضا من محجمات عطف اذ اقبل لهم على قوله يكون قوله وبرور ابن ابي الخ فان قلت لا يكون
القصه لانه لا علم انهم اذ القوا الذين امنوا قالوا انما لانه لم يكن في هذه القصه ذلك في انهم الظاهر والجب
المؤمنين وليس في الاية الايمان من غير دعوى الجاهل والشياطين حتى يخرج من اللازم بانهم يقولون انما نحن يصلون
لازم منزلة المصريح به فكيف يكون تلك القصه نزول الاية قلت صارت هذه القصه بيان حالهم بما كثر
من قولهم انما يقولون يقال لقيته ولا يقينه اذ اصادقته واستقبلته هذه عبارة الكشاف بزيادة صادقة
والمصادقة الوجود والاكتمال التوجه الى المرسي ووافق الشارح الحقا على ان هذه العبارة تقول على
الخطا وعبارة الحق الشريف في بيان هذه فان الفعل المنهك الصيغة الكسامة اذ افسرنا ببيان يتلوا بقا في الاية
الى الكسامة لان الشارح الاول وجازح في صدر الكلام بقول على لفظ الخطا ويقال على البناء الضول واذا جازح
اذا في مقام التفسير لانه كان صدر الكلام في موضع الجراء فالواجب ان يكون هو وما بعد اذ افسرنا
اي اذا استقبلته بقول لقيته ولا يقينه اذ اصادقته استقبلته يقال لقيته لا تعسف هو تقدير كون القائل قد حضر
هذه عبارته موافقة للمعنى لما ذكره العلامة التفتازاني وهذا التوجه لو كان لقيته بصيغة الكسامة
كان بصيغة الخطا اذ لا كلفه في قولنا يقال لقيته انت اذ استقبلته وقوله فانك بطرح جملته حيث تدرك
وتستقبل ليري قوله وعديرا الى اير على تقدير ارادة معاشا والثالث لتفسير معنى الاية ولا في ان النسب
على الثاني تفسير معنى الاية اي اذ اجد والمؤمنين منتهى شيئا طينهم واسلوا بهم وان الرجح هو التوجه الى
لاستغناء عن التفسير فلما اقدمه قوله ويشهد له قوله لست شغل فيه انه كحتم ان يكون ما هو ذا من الشيطان لا من
اي فعل شيطان قوله ومن سماه لبال وقية ان تسميته باسم كل منها ما هو ذا باعتبار صفة ارجح من التسمية
كلها باعتبار صفة واحدة فان الثانية كالتاكيد في طريق الافادة والاولى كالتاسيس والتاسيس خير التاكيد
قوله لا تصدقوا بالاولى دعوى جدوى الايمان فان طينهم هو المراد بهم فابته ولازمها وايامها كما قيلوا
المؤمنين علموا ذلك منهم وعلموا انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا انهم لم يفهموا
فيما قصد به الفايده ولازمها فربما يقصد به التحس والتوجه الى غير ذلك وهذا المقام مما استنبط
عبارة الكشاف ان التاكيد قد يكون للرواج عند الخطا وصدق الرغبة من الكلام كما يكون لازال التردد و
الانكار وان ترك التاكيد قد يكون لعدم صدق الرغبة او لعدم الرواج فحاصل السؤال في هذا المقام
انه لم يترك التاكيد مع المؤمنين المنكرين لايمانهم والتردد فيهم وذكر اللفظ الدالة على الخلو ولم اذكر مع
الكافرين الغير المنكرين لايمانهم ولا متردد فيهم وايقيد التمسك وحاصل الجواب اول انهم قصدوا وادعوا
دعوى احوال الايمان وهو شهادته غير محتاج الى التاكيد وقصدوا وادعوا شيئا ملين ودعوى التمسك وحقيقة التاكيد
لانه محتاج بحقيقة التاكيد وحاصل الجواب الثاني انه لم يكن دعوى كمال الايمان وثباته راجحا منهم المؤمنين
دعوى ثباتهم على اليقين مع اليقين انه قد يكون غير المتكلم لصدق الرغبة في الاخبار او لرواج عند الخطا وقد يترك

تسمى الكثرة لعدم الرقبة وعدم الرواج ونحن نقول ذكرنا مناع لمؤمنين عرض ايها منهم الواقعة من غير ما مضى من
موتى عليه واياها من انهم قصدوا الايمان بدينهم نفاقا فالتوجه بالماضوية ولم يوكده والامتناع من النجاة
حتى يوكده والنجاة كحصر محو السلف ببه واكد والكلام مشعرا بل انهم كونهم مع كسرة الخالط للمؤمنين والقول
بامنا محو الردو وحجاج الى تأكيد ويبس العقل بامنا فاكد وحين وجد قوله في قوله انما نحن مستنونون
قوله تاكيد لما قبله بل اعتبارا لازما لان الاستهزاء بالاسلام يستلزم الكفر ويكفر ان يعكس فيقال التباطل
الكفر مع اظهار الامم يستلزم الاستهزاء به لكن اركان التباطل ويلجوا لاجل ان عذب قوله وبدل منه قال العلامة الرضا في
الظاهر انه يدل على عدم جنة ارباب المعاصي فيما بين حملها من الاعراض هذا ويكره جعله لانه لا يشتم لان الاستهزاء بالاسلام
ادل على كبره من كبره في التباطل على اليهودية فهو اوفى بالمقصود مع مغايرة ولا يستتبع بينهما من غير قول
الاستهزاء الاول فوزانه وزان حسنهما في العجنى الذي استهزاه قوله بالمقابلة للفظ باللفظ يعني رعاية
المشاكل التي هي من الحسنات البديعية وقد اشبهت ان اطلاقا احد المعنيين للتجا ويرى على الآخر من انهم من المجازي
ظن انه قسم آخر من العبادة سوى ما وضعوا ونحن جعلناه مندرجا في الاقسام المصنوعة من المجازي في شرحنا على بعض
قاطبة في المشاكل من البديع وقوله او لكونه مما مثاله في القدر يريد ان استعارة بعلاقة المشابهة في
المقدار في التسمية تنبيه على رعاية الماتلة في الجراء كما قال جزاء وفاقا قوله او يرجع وبالاستهزاء بالاعتناء
بالاستهزاء بعلاقة المشابهة ارجاع وبالاستهزاء بالاعتناء في ان ما يلزم الاستهزاء يلزم الارجاع قوله بل ان
الاستهزاء قسمي انزال لازم للاستهزاء وقوله والغرض من اشارة الى انه محتمل ان يكون من قسم تسمية
الاستهزاء وسببه نظرا الى هتسي الغرض من التسمية استهزاء قوله وانما استوفى به ولم يعطف اشار
الى توجيه ما في الكشاف فاقول كيف ابتد به ولم يعطف قلت هو مستبنا في غاية الفحاشة والجرم وفيه
ان الله عز وجل هو الذي استهزى الاستهزاء بالبلغ الذي استهزاهم اليه استهزاء ولا يؤبه له في مقابلته بل انزل
بهم من الكمال ويكفرهم من الهوان والذل وفيه ان الله عز وجل هو الذي يتولى الاستهزاء بهم انتقاما للمؤمنين ولا يحج
المؤمنين ان يعارضونهم باستهزاء المشبه وذلك التسمية ان قول الكشاف هو استهزاء بمعنى ابتداء الكلام في غاية الجرم
لا الاستهزاء بمعنى احدى طرق الفصل من جواب سوال وقد اشار الى حيث صنع استوفى وضع ابتد فان
فرايما الى ان الاستهزاء في كلامه محمول ابتداء وترك العطف وان قوله فيه وفيه بيان لو فهم جزالة الاستهزاء
وفيما اما الوجه الاول في حقيقة انه لو عطف الله استهزى بهم على انما نحن مستنونون لكنا في مقابلته استهزاهم فلا
يفيد ان استهزاهم المؤمنين عن معارضتهم مطلقا وانما تولى مجازاتهم بل توهم تخصيص القول بهذه المجازاة فلما كان
العطف قادرا ان ينزل بهم الهوان ويعارضهم مطلقا لا في مقابلته استهزاء فقط ولقد نعت عبارة الكشاف في هذا
التوجيه حيث بدل قوله هو الذي يتولى الاستهزاء بهم انتقاما للمؤمنين بقوله تولى مجازاتهم لان مجازاتهم توهم انه
تولى مجازاة استهزاهم المؤمنين للمجازاة مطلقا فلا يتم ان ترك العطف ليدل على تولى المجازاة مطلقا

والتفكر

ولا يخصه تولى تلك المجازاة فيحتاج عبارة الى ان يتكلف ويقال يريد تولى الاستهزاء بهم ولا انتقام لهم في
ضمير تولى المجازاة مطلقا وحيث لم يقيد ولم يحج للمؤمنين ان يعارضهم بما قده الكشاف به حيث قال ان يعارضون
بالاستهزاء المشبه ليلوا بهم خصوص تولى ولا يخفى ان هذا التوجيه على تقدير ان لا يكون تسمية فعل الله استهزاء لكونه
جزاء الاستهزاء واما الوجه الثاني في حقيقة انه كونه استهزاء الله يمكن بعيد من استهزاهم حيث لا مناسبة بينهما
كونه العطف بينهما كعطف امرين غير متقاسمين ولما كان الوجهان المذكوران في مزيد قد غفل عنها
شارحا الكشاف وحملا الاستهزاء على ما هو المشهور وجعلوا وصفه بالجرم الجنبيا على كونه استهزاء بهم
بالمؤمنين في غاية القبحا حيث يسأل كل عن جزاهم وجعلوا قوله وفيه لبيان قابلية نظم الكلام
لا في الاستهزاء من استهزاء الله تعالى والمؤمنين وفيه انما كان المراد بالاستهزاء ما يفعله الله بهم
لا بد من الاستهزاء باليه ولا يطلب اليه سنا واليه نكتة ثم نقول لا يصح عطف الله استهزاهم على ما سبق لانه اما
تخرط في سلك ما كانوا يكذبون ويرتبط بكذبون او في سلك صلات من في قوله ومن الناس من يقول ولا
يستحي منها فاحسن التامل وتكسح حسن التعقل قوله ومنه مودت السراج والارض اذا استصلحت ما بال
والسما والارض السراج والسما والارض وهو السراجين بالمراد وقوله كما طر له في القاموس على انه في غيره
طال قوله ويدل عليه قراءة ابن كثير ويدهم فيه حيث لما في القاموس ان المد الامهال كما مداد وفيه ايضا
مد زيد القوم صار مد والهم وهو حسن في هذا المقام جدا قوله والعمى في البصيرة والعمى في البصيرة
في الكشاف العمى العمى الان العمى في البصر والراي والعمى في الراي خاصة وفي القاموس العمى في البصيرة
والعمى ايضا في ما يبصر القلب في الفقه مع الكشاف ليس كذلك لان يتكلف ويقال لم يخالف اذ لم يرد
العمى بالبصر لاراد بيان العمى بانه صفة للبصيرة بتمت العمى في البصر والعمى قوله قال اعلم ان
العمى اوله ومهمه اطرافه في مهمته في شروح الكشاف اي رب مفازة لا ينتهي سعة بل اطرافها
في مفازة اخرى اعلم المهدى اي رضى المنا راع ان لا يعمى افعال صفة جعل حفا العلم عمى له على سبيل الاستهزاء
وقيل هو صفة من عمى الامر عمى اي يتبس الهداية الى طرقتها على من جعل وتخيرها وقد يقال عمى فعل من
اي اضحى طرق الاهتداء للعمية جمع عامه هذا وفي القاموس عمى البيت تعمية اخفاه قوله او ليك الذين
اشترى الضلالة بالمهدي في التواضع الشريفة الاله تعليل الاستهزاء بهم الابلع والمد في الطغيا على سبيل الاستهزاء
او جملة مقرر لقوله ويمدهم في طغيا منهم قوله واصلة بذل الفهم حقق ان اطلاق البيع على الشري وبما
قيما اذا كان البدلان غير تقدين والناض الدينار والدرهم في القاموس انما سمي ناضا اذا تحول
عينا بعد ان كان متاعا قوله اخذت بالجمعة يجمع شعر الراس والازع قليل الشعر والذرة رذرة مغايرة
اسنان الصبي وقيل المراد هنا اصول الاسنان التي تناثرت رؤسها والعمى عطف بيان للطول الذي
هو صفة في المعنى والجيد القصير والمراد باشتهار المسلم اشتراه النصرانية بالالام والمراد بالمسلم

معهود جلد بر صفتون الابهام آخر ملكوتنا حيث ارتد نفوس الامم وتنصر بعد الامم وقصة انه كان
نصرانيا وقد عمر رضي الله عنه بكنه على ما في الشرحين وقيل وقد على عمر رضي الله عنه واسلم ثم سار الى مكة فوطئ
ازاره رجل من بني قريظة فشم بها الفم وكثر شايها ففضي المفزاري الى عمر رضي الله عنه فحكم اما
العفو واما العصاص فقال جلد بقتل منى وانما ملك هو سوقي فقال شكك واية الاسلام فاشكك
الابالعا قبره فسال جلد التاخير الى العفو فلما كان من الليل ركب في غمته وخرج بالشام مرتدا وشبهه الشارح
حاله بحاله اشار الى انه تم على ما فاته كما كان جلد محمدا على فوات الاسلام حيث روي عن اذ انشا
شعره بعد موت عمار الهمداني وهو قوله فيها لوصيت لها فزرت فادركني في الجاه حية فبعثت لها العين الصبي بالهوى
فيا ليت ابي لم تلدني وليتني فبعثت على القول الذي قاله عمر قوله والمعانيه اسم الى دفع به ما
انه لم يكن لهم مدي فكيف تحقق الاستبدال والمخاضه انه اراد بالهدير الذي جلدوا عليه الخارج الى الفعل اما
ان ذلك مدي حقيقته او مجازا ففقيه توقف من القول وقوله واختار والاضلاله اشار الى جواب اخر وهو
ان الاشتر كغيره عبارة عن الاستبدال بل عن الاستحسان فالجواب الاول مبني على حمل الاشتر على مقتضى
الاتساع الاول والثاني على مقتضى الاتساع الثاني ومن القواعد الحاقا لنية العبد بنية سيده فكذلك ان
اشتر الضلاله بالهدير لا يخص بل يشتمل على الجاه فكيف جزمهم ويكره ان يقال تخصيصه وصرفه بل ان
الكلام فيهم على ان الكما في الجاه ارجح اسلا ما منهم فاستمر الضلاله بالهدير ثم نقول وبالله التوفيق لا وجه
ان يراد بالهدير قولهم امنا وبالضلاله قولهم انما نحن مشركون سمي الاول بذلك لانه بالهدير
كان الثاني يسمي الضلاله قولهم استعملوا في معاملتهم اتبعه ما يشاكله اي بواقفة تمثيلا لحسامهم اي
تشبيها لحسامهم بخسار التجار كان هو وقد نبه بقوله تمثيلا لحسامهم على ان المراد سعي الربح لخسار
مع انهم من الخسار ووجه ان نفي الربح يستلزم الخسار لانه يستلزم التجاره غالبا عملا وانما قالوا لا الربح
لكن خسارنا واشتر ما ربحت على خسرت مع ان خسرت او ربح في كونه الكلام مجازا عقليا واخبر لم يصرح بان
المقصود الاصل بالتجارة وهو الربح والانتقال الى الضد وهو الخسار وعلى ان نسبة ما ربحت الى التجار مجازا
وعدم الربح والخسار حالهم يصرح به توطئة لبيان وجهه على ان الترشيع هنا ايضا استعارة لا حقا بل هي
خسارهم وليس ثبات لازم التشبيه المشبه والترشيح لم يرد ايراد لفظا معناه الحقيقي من لوازم التشبيه
وقد يكون الترشيع كذلك وان كان الاغلب من اشياء لازم المشبه بالمشبه وقد يقال اشار به الى ان
المقصود من الترشيع هو خسارهم في التجار التي يتجاسروا بها ولو لا بسار لا تصوير الاستبدال بصورة
التجارة فانها ليست مما يفيد زيادة مبالغة كما في استعارة الاسد للشجاع بل يشبه ان يكون مقبلا
استعارة الاسد بصورة النعوشه فان الاستبدال في صورة البيع هذا وفيه نظر لان في تغيير الاستبدال
بالشراء مبالغة في خروج الهدية عن ايديهم بالكلية كانتا صارت كما لغيرهم وصار الضلاله في ايديهم

صيرة ملك في يد الملك حتى يرجع تبعاتها اليهم كما يرجع تبعات الملك الى الملك فان قلت لما كان
راس الهم للهداية واستبدلوا بالاضلاله فقد خرج راس المال من ايديهم بالكلية فما معنى وصفهم بالخسار
مع فوت راس المال بالكلية اذ ليست الضلاله في شيء من العوض قلت اما لانه عند ما يالون به من الاعراض
الديونية بالاضلاله في شيء من العوض واشير الى انه يكفي لتوبيخ التاجر الخسران فكيف فوت راس المال
فوتنا بينا قول ونحوه ولما رايته الترس عرابين دايه وعشش في وكريه حارس لصد كياه النهم مستعا
للشيب ابن دايه هو الغراب للشعر الاسود وذكر التعشيش اي اخذ العشب وذكر الكوكب ترشح والتعشيش
في الكوكب ساء على عدم الفرق بين العشب والكوكب في قول الصحاح قال عشب الطائر موضع الذير ياخذ من قارة
العبدان وغيره للتفوق وهو في افان الشجر فاذا كان في جدار او جبل او نحوها فهو كوكب جاش يعني اضطرب
قبل الكوكبان استعارة اللحية والراس واللغوين اعني جانبي الراس وكوزان يكون استعارة للجانب
اللحية قوله ولذلك شعبي الشف بالفتح وبكسر الفحل والنقصا ضد وكلا المعنيين يصلح لكونه منقو
عنه اذ قد يسمى الشيء باسم ضده قوله لتبسه بالفاعل او بشابهتها اياه من حيث انها سبب الريح و
الخسار اشار الى ان العلاقة في الجاه العقلي كما يكون مشابهة غير ما هو له في ملاسة الفحل كذلك يكون
مجربا لئلا يعلو على الملاسة كانت حتى انه يصح خسرت جارتك وان لم يكن الجار من ملاسة الخسار
بجوانه مملوك الفاعل وهذا الثاني مذهب الكشاف والمشهور هو الاول قوله وما كانوا مهتدين لعرق التجار
دفع لكونه تكرار الاستبدال الضلاله بالهدير لانه على الاهتمد المنفي هنا على الاهتمد التجاره لا الاهتمد في
الدين بقى شيء وهو ان اشتر الضلاله بالهدير متوقع على عدم الاهتمد في التجارة فكيف يصح توقع عدم الاهتمد
على الاشتر ولا يحصى عنه التجره وما كانوا مهتدين خارجا عن التفرغ عطف على اشتر والاضلاله بالهدير
اي اشتر والاضلاله بالهدير وما كانوا مهتدين لعرق التجاره واللام يفعلوا ذلك لكن شارحا الكشاف جعلوه
عطف على ما ربحت تجارهم ومفرعا على ما فرغ عليه ما ربحت تجارهم استنباطا من كلام الكشاف وكلام الكشاف
محل آخر لا يسع هذا المقام بيانه قوله ولما جاء بحقيقة حالهم عقبها بضم المثل فممن انهم اول من منفر
شأنهم وكاتبيا حالهم الى الان على سبيل الحقيقة وليس كذلك لان قوله وانك الذين اشتر والاضلاله تمثيل
لما لهم بحال التاجر الغير المهتد التالف اصل راس المال الفايه مقصود من التجارة وهو الربح وكذلك
الهدير تسمى الى غير ذلك ولا يحصى عنه الابان بكلف ويقال مقصود ان المقصود من هذه الآية
ونظيره ما افادته امر زايد على ما سبق لزيادة توضيح ما سبق وتقريره على وجه يدع هو اذ في التام
والقبح الضرب على الراس بخسرة وصرق الرجل عما يريد وكلاهما حسن في هذا المقام والادود والقصود
فالخسار بمنزلة الخسار والاصبر والحال ما عليه الناس والصفه النعمه والنعمة الحيت كذا في القاموس
قوله والادود مع الذين كما في قوله وخسرت كالذير خاسوا ان جعل مرجع الضمير بنورهم جعل وجه كون الذي

مخفف الذير رجع ضمير الجمع اليه لاشبهه حال جماعة محال ولو لم يكن جمعا لزم تشبيه الجمع بالواحد كما جعله
الكشاف وجه ذلك لما ان فيه ضعفا بيننا اذ ليس مناشبه الذير والواحد بالتشبيه الجال بالجال والابا
بتشبيه حال جماعة محال واحد على انه يجوز ان يكون المقصود تشبيه حال كل شخص وان يكون المقصود
حال الجماعة بالواحد كونه في الخادم صديقه بمنزلة الواحد قوله وانما جاز ذلك ولم يجر وضع القاييم مقام
ذكره وجوب ثلثة اشان منها بالنظر اليه نفس الذير وثالثها بالنظر الى ما عرزل من الصلوة فلذا اخرجها اما الا
فما صلها انه لا يحق ان يجمع لوجهين اولهما انه ليس مقصودا بالوصف فلا قصد في مطابقه بالمعنى صحيح
جمعا وثانيهما انه كالجزء ولا يجمع جزء الكلمة ولما توجه عليهما انه قد جمع فقيل الذين دفعه بانه ليس جمعا لانه
في الذين حرف في محرزاد معناه كما هو عندهم من زيادة اللفظ عند زيادة المعنى وثالثها انه حتى تخفيف
لما عرزل من الاستطالة بالصلو ولا في ان حق البتة ان يقول ولانه لانه مستطالا بصلوة حتى تخفيف
وهو حرف التعديل كما في اخيه وكانه نبيه على انه لا يخطا ما درجته عن الا وليس كانه ليس بوجه مستقر بل
كالتمتة لاولين وقيل محصل الوجوه ان حذف العلامة في الذين دون القاييم لانهما راجع الى
ذير العلامة وهو ان الذين فيه ما يستدعي حذف العلامة وهو كونه وصل وغير مستحق لان الجمع وكونه مستطالا
بالصلو وثانيها الى العلامة وهو ان اليا والنون في ليا علامتي الجمع لزيادة المعنى فلا يستحقان ان يجمع
عليهما كما يحذف على علامته الجمع وهو مقتضى ان لا يفصل بين قوله ولا ليس باسم تام وقوله وكونه مستطالا
بقوله وليس الذين جمع الجمع بل كان يوزن قوله وليس الذين كما في الكشاف لانه الامر الثاني وقوله وكونه
مستطالا مع ما سبق هو الامر الاول فما ذكره هو المناسب لهذا الكلام وما ذكره الكشاف بهذا علم اخلافا
مسكي هذا الكلام وكلام الكشاف فظهر وجه مخالفة مع الكشاف واورده لانه بعد تخفيفه يجمع ان لا يجوز الا
استوقد كما في كبر القاييم في مقام ارادة الجمع باللام واجيب بان افراد ضمير استوقد للفظ الذير ولم يجر
لفظ اللام لانه حرف في الصورة فلا ينبغي ان يجعل الضمير له بل تعين ان يعتبر في احوال الضمير موصوفه ونحو قوله
الامر في القاييم مخفف الذين كما انه في القاييم مخفف الذير فلا يجوز افراد ضميره وفي الذير استوقد وضع الذير
موضع الذين لعدم الاهتمام بصيغة الجمع فيصير افراده وليس مخفف الذين ولذا قال فيما بعد والضمير للذير وجمع
للحرف على المعنى وجمع ضمير الذير ليس على المعنى فتأمل حق الساطر ونحو قوله واشتقاق النار ترك
تعريف النار والاستغناء عن التعريف ولانه نوقش في تعريف الكشاف بانه لا يصدق على النار تحت الفلك
قوله لان فيها حركة اي كما في النار وهو الخارج عن مكانه ولا يبعد ان يقال اشتق من النار لانها بحر
من الزند قوله او الى ضمير النار بانه على النار ليست في اماكن حولها فكيف تشرق فيها ودفع الكشاف
بان قال ويجعل اشرق الضوء النار رجوعه بمنزلة اشرق النار بمعنى اسنا والاضافة الى النار اسنا
الى السبب والمراد اضافة اضواءها الى سببها وكانه ترك في هذا المقام لما راي ان فيه تكلفا عنه

لجواز اعتبار استبقا المستوقد في اماكن حوله ولا ينافيه قوله بار الجواز حركه على التكرير قوله وما هو
في معنى الاكتمه يقال يجوز تقدير في لفظها كما كتبه ولا يصح ان يقاس على ما في معناه على انه فرق بينها
بالكثرة وكانه جعل من غير عسر الطريق الشهدت والعمى العذر اشق من الحرم وكيف ولا عسر الطريق الشهدت
شاد فكيف يحل عسر الطريق من غير معرفه وقوله في كلام العرب والحلان ما حوله في معنى عذر ونصب ما في معنى
لا خفا فيه قوله انما قال بنورهم ولم يقل بنارهم لا يحول الا تنقوا نار الموقد فجاهر تنقوا ما لا تنقوا
تنقوا النار المشعرة وانما تنقوا لانه لو بقيت لكن يمكن ان يقال لم يقل ذهب لانه بنارهم ليلابذهم اليوم
الى انتقاء النار بالكلية حتى تجرت ايضاً فنقوا النور المقيد انتقاء الاشتغال بالذير يكون الانتقاء الى انتقاء
ولكن ان تقول نقى النور لان انتقاء النور وبقاؤهم في ظلمة مع بقا النار مظنة وقوله في النار وقوله
بما كانا توهمهم النفع به فينجز حشرهم وتالمهم يعني ان اضافة ما حول المستوقد كيف صار سبباً لثابت
بنورهم كما يقتضيه لما وجهه ان الله تعالى لا يريد اضافة ما حولهم لتقدير ان ذلك المستوقد استوقد ناراً
لا يرضاه الله تعالى ولا في انه يكلف وهذا الذير سوع تقدير جواب جعل قوله ذهب بنورهم الاستبنا
والالا في بعد اعتبار حذف الجواب مع وجود ما يبيح ان يكون جواباً بلا شبهه فان قلت تقدير الجواب يدفع
هذا الاشكال لانه يكون التقدير فلما افاضت ما حول المستوقد خمدت ولا يتبع سبباً لاضاءة الخمد قلت
الاضافة يستلزم الاشتغال للوجوب لفظاً للخطب فهي باعتبار ما يلزمها سبب الخمد قوله الا في انه كيف
قرر ذلك واكد به قوله لا جعله مؤكداً لثابت النور فلزمه ان لا وجه للوصل واحتاج دفعه الى جعله
لحال بتقدير قد اي قدرتم فالحال حال موكدة قوله ووصفها بانها ظلمة خالصة ظاهر اليا انه جعله
وصفاً لظلمة فيحتاج الى تقدير رابط اي لا يبصرون فيها ولو جعل حالاً عن المفعول الاول لا يستغنى عن حقه
ولا في حسن وصفه بقوله لا يبصرون لان شأن المستضي في الظلمة انه ينقوا ابصاره بالكلية بوقوعه في الظلمة
بخلاف الغير المستضي فانه يربي في الظلمة شيئاً قوله قوله وتكره في ظلمة وقوله الشك تركته جزر السباع
فرق بين الابه والبيت بان الابه محتمل والبيت مقطوع به اذ جزر السباع لا يحتمل الحال احتمالاً في ظلمة الابه
وقد ثبت الكشاف على ذلك الفرق والجزر الشاة المعده للذبح والنوش التناول واخره يقتضون كما يكون
حسيناً والمعصم كمنبر موضع السوار من اليد قوله او ظلمة شديدة كانها ظلمة كمنبر كمنبر كمنبر
على حذف المضاف تقديره في مثل ظلمة وهي الظلمة الشديدة قوله ومفعول لا يبصرون من قبل المفعول المتركي يعنى
منزلة الامر بمعنى لا يبصرون ولا يبعد ان يقدّر ضمير الظلمة اي لا يبصرون بها لانها ظلمة معنوية او
يشعرونها حتى تداركوا قوله ويدخل تحت عمومها هو الامانة فنقول يشعرونها التمييز عام ذكره في قوله
يكون من مشمولاته ويمنعه ارجاع ضمير الظلمة وبعد تقدير مثلهم ولعل اراد ان الابه يلبسها ولا
مثل ضربها لانه لمن اتاه ضرباً من الهدى فاضاعه ولم يوصله الى النعيم الا بدفعه من حشره او يدخل تحت عموم

هو لا المنافقون فلذا قال مشركهم للاختصاص المشركهم ولا يخفى ان المنافقين ليسوا مخصوصين بهذا
بل اخلون في من اثر الضلالة على الهدى المحجول بالقطرة ايضا وقوله او مشركا لانهم اشاروا الى احتمال
جعل الآية تشبيها مفرقا قوله والباوان ينطقوا به السنتهم فان قلت لهم كانوا ينطقون بالحق بلا خلاف
ولذا عدوا منا فقيل قلت النطق لا ينافي الا باع النطق لان الا باع الشئ بجميع ارجائه اصطرا او ايضا
لم ينطقوا الا بالبا والبا والاضطرار فيلسق السنتهم فيصير النطق منهم مطلقا مع النطق والاحسن ان يجعل
قوله بكم بيان لان كل كلمة الحق هي كلمة التوحيد حتى بعدم التكلم وهم ملحقون بمن لا يقدر على النطق اصلا وفي
الشاء والقوى تسمية على ان ذكر الصم والبكم والعلم على سبيل الاختصار في البيا والاعتماد على تسمية السامع
والمراد اختلال جميع مشاعرهم وقواهم قوله جعلوا كما انما ايفت مشاوبهم وايضا قواهم زاد قوله استفت
قواهم لان الناطق لا يذخر تحت المشاء واشعوبان الكفا الكفا بذكر المشاء يوجب ادخال الناطقة تحتها
من الكلف يقال ايفت الزرع بمعنى اصيب بافة واذن من جعله بمعنى الصغى الى الشئ واصم بتعديده اما اصم
افعل صفة على معنى لتضمين معنى الذبول والعمقولة قوله اذن شرطنا ان يطوّر ذكر المتعارف له بحيث كان
فعل الكلام على استعماله لولا القرينة في الكفا بحيث يمكن من الكلام على استعماله والاستعانة لولا القرينة
وتجديده مع انتفا القرينة للصحة المحل على المتعارف له واحتاج في دفعه الى انه نظر بقصر عنها فهم كثير من المتعلمين
ولا يحتاج اليه ما نحن فيه اسقطا قوله على استعماله ونعم ما فعل فلا يظن به انه اسقط لعدم تشبيهه لبقوله فان
الرجحانه هو القاضى بخلاف ذلك ان اردت وجراد دفع فاحسن الوجوه ما في حواشي السيد في هذه فاه
العمدة قوله يقولون بهير مدح مرم بن سنان وشاكي السلاح من شوكه السلاح وهي شدة الباس وحده السلاح
والاصل الشاكي فقد حذف العيون فيقال زيد شاكي السلاح بضم الكاف وقد نقلت الى موضع اللام ويجوز ان يقال
شاكي السلاح بكسر الشاكي كقوله كان قدف بالحم وقيل مرمى به في الوقايح والحروب كثيرة التردد لبدته وهي
شوة التلبيد على رقبته جمع دلاله على كمال كثرتها حتى كان له بدته لم تقم لم يقطع معنى لا العربية ضعفت من
قواهم فلا مقلوع الظفر اي ضعيف المقلوع من افق الشاعر اتي بالعجب وقوله يصرون عن قواهم مرم
بمعنى اعرض في الصغى الاعراض والفتحة واللينه المفصلات المسترخية الجناح قوله هذا اذا جعلت التسمية
على الاية فذلك التمثيل في القاموس فذلك حسابه انهاه وفرغ منه مخترعه من قوله اذا اجر حسابه
فذلك كذا وكذا فان قلت كيف صار الصم والبكم دخلا في مجمل ما فصله التمثيل وهو لا يفيد الاغلام
لوقوع في الظلمة شديده قلت مثل حاله في التردد والتيه مطلقا بحال المستوقد فافاد تخييرهم في التردد
باي حاسة كانت بل في المعقول ايضا الا انه لم يذكر في الفخذ كقوله منهم وكوثرهم عن العقل معقول لانه جعل كونه
خارج عن درجته العقل مفرقا عن غاياته انما المقصود انهم من بين السفها معزولون عن الحواس والنطق
ايض هذا وقديرا التفتوا بين المنافقين والكفار حين قال في شان الكفار على سمعهم وعلى ابصارهم

غشاة وقال في شانهم صم عمى ونحن نقول الاظهر ان المقصود من هذه الاية بعد البالعدي في حالهم وهم
وضلالهم وخسارهم في الدنيا والاخرة وفي بيان فوز المؤمنين وفلاحهم ليرتدوا عن شيايح افعالهم
ويحذروا بهول المهد وحسن الاشارة الى انه لا ينفعهم النصيح وبويده قوله فلا يرجعون فان قلت فعله هذا
ان تعرض عنهم ولا تمتد بتشيل اخر قلت بيان حالهم بعد ليس لا شادهم بل تخذير ما عداهم عن الوقوع فيما
هم فيه قوله وان جعلوا المستوقدين هذا بعد صدمي لطيف الية العلامة التقناراني والسيد في شرح الكفا
واتقفا ان قوله صم عمى من احوال المنافقين سواء جعل ذهابت بنورهم جواب لما ولم يجعل والقفا
الرجح والكيفية اعني ما يخفى تحت الارض ووصفها بالعمى وافتح وصمام القارورة وصمامتها وصمها
بكرة من سدادة قوله واو في الاصل للتساوي في الشك ثم اتسع فيها المشهور ان كل او كلمة شك الا ان
التحقق انها لا حد الامرين وليس من الشك والتشكيك والابهام والتخبر والاباحة دافعا في مفهومها بل
من مواضعها في الكلام واختار ان الاصل للتساوي في الشك تبعا لما في الكفا والذير بيت الكفا عليه التبا
في الاخبائها الشك فجعل التبادر من اذله حقيقة قوله ولا يطع منهم انما وكفورا فانها يفيد التساوي
في صحتها وجوب العصيان جعل او للتساوي في وجوب العصيان وليس الكلام لا يجاب العصيان بل
عن الطاعة فكان الظاهر ان يقال ان او يفيد التساوي في وجوب الاتهاع عن اطاعتها فاما ان يقال هذا
على ان النهي عن الشئ امر بصدقه واما ان يقال مبني على جعل المفعول المنفي دون المنفي وعلى هذا البيا وجوب
معنا يكون ثابتا بدلالة النص لانها اذا تساويان وجوب عصيانها فوجوب عصيانها معا اثبت المشهور
ان ولو احد من الامرين فيعبد بغيره فيكون عليه فليس وجوب عصيانها ثابتا بدلالة النص بل بالضرورة
ان قصة المنافقين مشبهة بهاتين القصيتين وانها سواء في صحة التشبيه هما انما ادرج لفظ المشبه
ليس سواء بل الثاني كما ذكره الكفا المبع لانه اول على فرط الحيرة وشوة الامر وفضا عنه ولذا
اخر وهم يتدربون في نحو هذا من الامور الى الاغلاط وهذه عبارة فسقول الاول جعل او بمعنى
بل كما في قوله او يزبدون والا وجه عند ان مجموع الاليتين تشيل واحد يجعل حالهم دايرين امرين
مشبهين بهاتين الحالتين لانهم امانة تدبير نقص المسلمين وخذاعهم فهم في ظلما النفاق والتبا للامر
عليهم لشوكة الامام وضعفهم فهم كالميتي بالظلمة اللبنة الى استيقاد النار في مهت رج كما اضا
نار لهب تدبيرهم انطفي برباح نصر الاسلام وبقواة ظلما لا يبصروا واما في ظلما خوف نزول
الوحي الذي سماعه لهم كالرعد وبيان الوحي عن النفا بالهم كالبوق الخاطف يجعلون اصابعهم في
اذا هم مخافة الموت من نزول الوحي واكتش حالهم واقتضا صمهم كلما اضا لهم الوحي بان نزل
ما لم يفهم مشوا فيه وكما اظلم لهم بان اوحى بما يفهم قاموا متحيرين ونوشادته لذنبهم
وابصارهم اي اهلكهم لكن ايقاهم حكم ومصالح لا يعلمها الا هو قوله قال السماء واسم دان

الرد صيب السحاب من شواذ العرب واول هذا البيت غفافية نسج الجنوب مع الصبا
اي محاملا المنزل ورسومه مختلفا للجنوب الصبا وهو بها وسحاب اسود قريب من الارض
بطلان غير خلب ولا خفا في ان هذا لا وصفا انما يحسن في السحاب والمطر قولا من بعد ارضنا وماه اول
فاوه لذكرها اذا ما ذكرتها حيث نحر ارضا وما للبعوضة ذليسن بينهما بعد جميع الارض وجميع السما
يعني توجع من ذكرها ومن جيلولة قطوع من الارض وناجيد من السما بيننا هي مما يقابل وكذا ذكي تلك
الارض وانما ذكر سما مع انه لا يريد على هذا فاده ارض لانه كما يكون موانع الوصول في الارض انقال
بين الامرين يكون كذلك من جهة السما من البرد العظيم والحرارة العظيم والامطار الشديدة قوله من
الكل يريد المادة الاولي من الصاد المستعدي واليا المشددة والبا التي هي من الشددة والمادة الثانية
لان الصوب فرط الاشكاب ارا دابالنا الصيغة وهي صيغة الصفه المشبهة التي للتبادون والى
علمه كما سفة تتابع القطر لان تقارب القطر يقتضي قلة الهوا المتخلل المستنيرة وانما قال مع ظلم الليل
وظلم الليل لان ظلم الليل ليس المطر بل المطر في ظلم الليل فاشا رالى ان جعل ظلم الليل من ظلمة في تبسعه الظلمين
الاخرين تعليقا او ليجل في الملازمة الشاملة للظرفية والمظروفية وغير بعد وتجان الظلم اربع على تقدير
تتابع القطر وظلمة السحابة وتطبيقه وظلمة الليل ولا وجه لعدم عد ظلمة الغمام ظلمتين على تقدير ارادة المطر
لعدم عد ظلمة المطر على تقدير ارادة السحاب وجعل مكانا للبرد والبرق لانها في اعلاه اي في اعلى المطر كما انها
متجان فوق المطر في المرئي ولانها في مصب المطر فالمطر محيط بهما في انصبا به وقيل اراد باع المطر
ومصبه كما جعلها في بنا على استعارة كلمة للملازمة الشبيهة للملازمة الظرفية قوله وارتقاها
بالظرف وفاقا شرط سببوي ان يعتمد على الوصول وعلى احد الاشياء الخ مع كونه المرفوع حدثا
نقله ان بالك في التسهيل قوله وكذلك لم يجما دفع لما في الكفا انها لم يجما اولما تجان مقتضى
قوله من الصواعق ان جميع البرق وكذا الرعد وفي حصر الداعي لعدم الجمع ودعي ما في الكفا من ان الداعي كقول
ان يكون ارادة الارعاد والبرق بهما لانه بعد لا حاجة اليه قوله يسقون من ورد البرد يصعب عليهم
برذير يصفق بالرحيق السلسله هو من قصيدة فيها هدد رخصا به نادتهم بوما تخلق في الزمان والاول
فضمير يسقون للعصابة وقيل لا ولا وجبة اذ فيها اولاد جفنة حول قبر ابيهم قبر ابن مارية الكرم المفضل
يصف معاشرته مع الملوك الغسانيين وبرزى بالكرامك نهر دمشق والبردين نهر تشعوب من التصفيق
التقل من انا الى انا للتصفيه والرحيق صفوة الخمر ولذا فسر بالشراب الخالص الذي لا غش فيه والسلسل
السهل الاخذار وتعديبه الورود بعد لتفمينه معنى النزول والاقالورود والمتقدير بعد معنى الورد
لا تعدي بنف والبأ في قوله بالرحيق للمصاحبة اي محروبا بالمر الصافية السايفة قوله والجد استينا
الاجزل ان يكون يجعلون اصابع صفة ثانية وقوله يكاد البرق يخطف ابصارهم صفة ثالثة فيكون

المع كصيب فيه ظلمات وردد وبرق لا يطبق السمع رعدة لا يطبق البصر برقة قوله وانما اطلق الاصباح
موضع الانامل لمبالغة ذكره الكشاف لهذا الاطلاق فكنتا احدهما ان من اللسانا الشايغ تحت كذا
خصي وكانه تركه لما ان الظاهر انه صرح الاطلاق لا داع اليه حتى يجمع مع مبالغة الداعيه ولما فعله توجيه هو
ان شيوخ الاتساع يرجح ذكره لان اتباع الاستعمال الاصح يرجح ولا يخفى ان في اطلاق الاتساع موضع الانامل
وفي جمعها مبالغة اخري في وجه فاعه قوله متعلق بجعلون لا بعد تعلقه بالموت فتامل والعيشة
شهوة اللين قوله والصاعقة تصفر رعدا فيل في الصاعقة تفجيرين ودفع بها ما يتوجه على جعل الكلام
جوابا لسؤال من انه لا يقابل السؤال لان السؤال عن حالهم مع الرعد ودفع السؤال بالتفسير الاول
بأن على ان الصواعق حال الرعد وبالتفسير الثاني بناء على انه يطلق على كل ما يل فليكن عبارة عن الرعد وقوله
ان عليه بمعنى تلكه والعورا والكلمة القبيحة والمغفرة المستر قوله ورد بان الخلق بمنع التقديره وبان يقع
الخلق على الموت مجاز عن تعلقه بجميع الموت ومبدبه وبان عدم الملكة مخلوق لما فيمن شانه تحقيق قوله والله
بالكافرين لا يقوتونه كما يقوت ذوصيب الصواعق بجعل الاصابع في اذانهم وذكر الكافرين الملعون من الدنيا
مع كون الكلام فيهم لان استظهارهم بالكفرة وكانوا منتظرين غلبتهم على اهل الامم وشارى الكشاف
هنا مسكنا آخران وكونه الجمل اعمه اضيه مبني على تجويزه الا اعتراض في اخر الكلام لان كل استينا
مستقل بدون الاخر كما في شرح الكفا فان قلت يكاد البرق يجواب عن سوال نشأ من قوله يجعلون
اصابعهم كما يستفاد من بيانه فهو كلام متصل به معنى فيكون قوله والله محيط بالكافرين جمل لا محالها
من الاعراب التي بها بين كلامين متصلين معنى فلا يكون بناء الاعراض على تجويزه وقوعه في اخر الكلام قلت
ما ذكره واعلم انهم فسروا الكلام بين المتصلين بمعنى بان يكون الثاني بيانا للاول او توكيدا او بدلا او تلو
للمل التي هي جواب للسؤال التاشي عن المل السابقة كالمصطلح بها بل جبر بعضهم تلك الحلة كالمسقطه عنها
لانها منزلة منزلة الجواب عنها وبين الجواب والسؤال كمال الانقطاع لا خلا فيما خيرا وانما قوله وضعف
الخبر من الوجود لعروض سببه لكنه لم يوجد اما لفقده شرط او لعروض مانع المقارن كما تصور بوجوده
مع فقد الشرط ووجود المانع يتصور بفقده المانع ووجود الشرايط كلها وبقدر السبب فيخص كاد بالاول
ما لا يسا عده قواعد العربية ولعله تصور المقارنة من غير تخصيصها قوله يجمع كلاما نور لهم ممشي اذ وه
كالم جبرهم يظهر بان يكون المشي غير متعين ولا يكون له في المشي مقصد بل اي ممشي ظهر مشويه خلقا كانا
او قد اوما ويينا او شمالا فان ذلك المشي مشي من لا شعور له بحاله ولا تدبير له في ماله وفي قوله وفي
مطلع نوره اشارة الى حذف الضم في مطرته ويمكن ان يجهر في هذا لتعليق اي مشي الا جمل الاضاح
فيستغنى عن تقدير الرضا والنقل من ظلم عباره عن نقل الحروف من هيئة الى هيئة وتلم بالكسر ومنهم من
جرح شهادة اظلم عليهم بانه فليكن من قبل محروبه ودفع بتعديها بان رعاية الناس اقتضت

كونه مرفوع الظلم كرفوع اضاعضير البرق وكونه عليهم ظلم فاستقر قولهم في اضا لهم واهم الامور
في طريق البلاغة عدم فوت المناسبة قوله بما اظلم حالتي ثمة اجلساء غلامها عن وجد امر واهم
الضمير للعقل والدمع في سابق هذا البيت وهو حاولت ارشادي فعقلي مرشدا ام استمت تاديب في فدي
مؤدبية والاستيلاء بالباغ في الطلب افعال من السوم وكونه العقل مظلم حاله لان العاقل لا يظلم
والدمع مظلم حاله لان الدهر يعادي العاقل الفاضل وجوز ان يكون ضميرهما الارشاد والعاذر وتاويل
وجاز ان يكون الارشاد والعقل وتاديب الدهر والمراد بامر وارشاد في الامر في السنن لا يشيب في العقل
لكثرة التجارب وقيل الامر في السنن لا يشيب بمقاساة الاخران والاهول ويحتمل الامر في السنن
في العقل لا احتمال العقل من ورو وكثرة الشدايد عليه او الامر لذات شجرات جهر من الشدايد الاشب
في السنن والغناء في قوله ففحق مرشدي قيل للتعليل اي فلا كما ولان عقلي مرشدي يحتمل ان يكون
جواب شرط محذوف اي ان حاولت ارشادي فاحل ارشادي في العقل قوله فانه وان كان من القولين
اي شعرا العرب كتبت فرق منهم من استشهد بشعرهم وهم الجاهليون كما مر في القيس وطره وزهير
والخضرمون الذين ادر كوالجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الامم كالفرزدق
وجرير والفرقة الرابعة الناشئة بعد الصدر الاول وهم اللذون سمو بالمتحدثين كما في تمام والحزبي
وابن الطيب استشهد بشعرهم لا يجعلهم بمنزلة الراوي فيما يعرف انه لا مساع فيه سوى الراوي
ولا مدخل فيه للرؤية ولا يحكي ان تعدي الفعل مما لا يعمل فيه الرؤية وليس الشا في الا السماع وبهذا
ان دفع ما يقال ان مبنى الراوي على الضبط ومبنى القول على الدراية فمن كونه روايتهم موثوقا بها
لا يلزم الوثوق بشعرهم لجواز ان يعتقدوا فيه على معرفتهم وكون ناقضه فانثا الشعر منهم ليس بمنزلة
الراوي بل بمنزلة الراوي مروية فان روايتهم موثوقا عليها بخلاف قوله حرام كلام جمع حريص
قوله اي ولو شاء الله ان يذهب سمعهم تعصيف الرعد اي شدة صوت الرعد وميض البرق لعانة كلامها
مصدر ان كالنذير وقوله اي وما يتقمن معنى الصب الا قبكيت الرجل وبكيت عليه بمعنى وانما قال
ولو شاء الله ان يذهب سمعهم بقصيف الرعد تنبيه على وجوب ربط هذا الكلام بما سبق والا فظروا انه
توجه النافقين حيث لا يتنبهون ان من قدر على ايجاد قصيف الرعد وميض البرق واعلامها
قادر ان يذهب سمعهم وابصارهم فلا يربحون عن ضلالتهم فلا حاجة الى اعتبار اذتاب السمع
بالقصيف الا ان يقال لو لم يعتد الاذتاب لاسباب كان تعلق فعل شبيهه غيرا يمكن لا يذهب
عليك انه نظر للشرعية فائدة سوى ما ذكره هي التي بالمقام قوله وظاهره الدلالة على انتفاء الاول
لان انتفاء الثاني يحتمل ان يكون المعنى وظاهره الدلالة على انتفاء الاول لان انتفاء الثاني لا كما ظن
ان لولا انتفاء الثاني لان انتفاء الاول لان انتفاء الاول لا يدل على انتفاء اللازم بل الامر بالعكس

فيكون

فيكون اشارة الى ترجيح قول ابن الجاج على قول النخاعة لكن ما ذكره ابن الجاج مردود بان معنى قوله
النخاعة ان لولا انتفاء الثاني لان انتفاء الاول لسر ان لو استدل به على انتفاء الثاني بانتفاء الاول
معناه ان لو لم يمتنع للدلالة على ان الثاني منتف وبسبب انتفاء في الواقع انتفاء الاول ويحتمل ان يكون
المعنى ان ظاهرا لا يهنا الدلالة على انتفاء الاول لان انتفاء الثاني يعني ان استعماله لو قد يكون للاستدلال
والظاهر ان المراد بهنا هذا المعنى ولا يخفى عليك ان حق العبارة وظاهره الدلالة على انتفاء الاول بانتفاء
الثاني يقال ان عليه كذا او لا يقال دل عليه كذا قوله الشئ شخص بالوجود حاصل كلامه ان الشئ شخص بالوجود
مكنة تارة بمعنى لا يشمل الخالق لجعل اسمها هو شئ وتارة لا يشمل الخلق لجعل اسمها للشيا في قوله
على كل شئ قدير بهذا المعنى وهو كلف وجعل الشئ بمعنى ما يصح ان يعلم وتخصيصه بالعقل قوله لا مشنوية
بشدة الياس كما انها مصدر ما خود من المشن بمعنى اثنين اي من غير جعل الاشياء باعتبار القدرة اثنين
اسم مقدور وهو الممكن وغير مقدور وهو الواجب ومقدور وهو الممكن وغير مقدور وهو المستنع قوله ان
التخصيص بالممكن في الموضوعين فان قلت التخصيص بشا بعد العقل ليس باطلا فلا ضرر لهم في ذلك الا انهم كما
يشهد بالسوق قلت المتنازعات في اللغة يعلب منها من وافقه ظاهرا استعمال من غير حاجة الى التخصيص
فان قلت لزومهم ايضا التخصيص ما هو مقدور وغيره تنها ايضا كفعال العباد قلت هذا يلزمنا ايضا لو لم
دليلهم على ان العباد خالق افعالهم قوله ان الحادث حال حدوثه ولكن حال بقاءه مقدور ان العقل
ان الحادث حال حدوثه وبقاءه ليس الممكن القديم عند من يقول به وفيه ان قوله على كل شئ قدير لا يعيد
القدرة عليه مادام شيا في جواز ان يكون القدرة قبل وجوده فان قلت كيف يكون للوجود مقدورا
وايجادا مستلزما تحصيل الحاصل قلت قادر على ايجاده باعدامه ثم ايجاده واقول فيه دليل على اعادة
العدوم لانه شئ قوله وان مقدور العبد مقدور الله لانه شئ لا كلام من الامور المذكورة شئ لانه دليل
على جميع ما ذكر قوله اقبل عليهم بالخطاب هذا الكلام مبني على عدم الوثوق بما روي عن علي بن الحسن او على انه
لا يقتضي تخصيص الخطاب كما يشير اليهما والا فليكن في كنهنا فن كيف يكونون داخلين في هذا الخطاب
وايضه لما كانا بزرولهما متفردة عما قبلها فكيف تحقق في الالتفات من الغيبة الخطا لان يقال يجوز
ان يكون في كلام التفات بعد تمام نزول القرآن ولم يكن فيه ذلك الالتفات من النزول لمصلحة تعلق
بنزول قبل ما قبل قوله من السامع وتنشيطه اشارة الى ان الكنت العامة للالتفات من النزول لمصلحة تعلق
التشيط بتجديد طرق الخطا وتانيا الاكثات محتصه بهذا الموقع وكانت جعل الاول ان من التخصيص
بهذا الموقع فان هذا الخطا مما يوجب التشيط اما بالنسبة الى المغلبيين فهو في غاية الظهور واما بالنسبة
الى البعدين المغورين في العصيان فبمعرفتهم انهم تحت حكم حاكم سوب عليهم باللطف والرحمة ولا يخرجهم
عن ساحة الهداية ولا يترك امرهم ولا بأس عنده لا بد بكرة الذنوب ولا يخفى ان قوله وجب الكلف

العبادة بلادة الخاطبة ايمن من الكنت التي تعود الى السامع فينا سب ان يجمع مع العز والتشيط ولا يفصل
بينها وبين التشيط بما يتعلق بالعبادة ويعود اليها من الاهتمام والتفهم وان النسب لا يقيد خبر الكلام
بلادة الخاطبة لانها تخير بالاهتمام بالعبادة وتقيم شأنها ايم ولو ترك التقييد كما مستحقا لتاخره عن
الاهتمام بالعبادة وتقيمها ولم يكن الفصل بينه وبين العز والتشيط تركا لار القدر ومن الكنت
الجديدة في جميع الفرق في هذا الخطا ان العبد يكمل القرب لا يخرج عن دائرة التكليف بل هو كالعبادة
في ذلك والمقربون والمبعدون في قرن واحد في ذلك فمن هذا يعرف وجه واي وجلا استعمال نداء العبد
لمن هم في مظان الزلفى وهو انهم كالمبعدين في مقام التكليف والاهتمام بالعبادة وتقيم شأنها
يظهر من اني خاطبها المنقادون كل الانقياد والمتمردون كل التمرد وسبب وجه آخر في نكات تالافا
الاهتمام والاعتناء بقوله ويا حرف وضع لنداء العبد جعله ابن الحاجب موضوعا لنداء مطلق النادى
في الكنت في اختياره ان الخطاب مشتق على من هم في غاية الزلفى ومن هو ايم من المتوسطين ومن هم في غاية
البعد ولكن ان جعل القرب والتوسط والبعد باعتبار دخول البعض في ساحة التكليف والبعض في ساحة
الوجود وكو البعوض في ساحة العدم وقوله وهو اقرب اليه من جبل الوريد ينبغي ان يقول بان المراد انه
اقرب اليه من جبل الوريد اعتقاده والليقوز ان يكون استعمال نداء العبد لاعتقاده بعده ويمكن ان
يكون نداء العبد لان كل ما هو غايب عن الحس بعيد عن الخطاب ونظيره انهم قالوا كل ما هو غايب عن الحس بعيد
عن الاشارة فيمنح استعمال اسم الاشارة المفيد للبعدي وكو يانا نيا مناب فعل وقاعل يقتضي ان
يكون جملة مفيدة فقل ويمكن ان يقال لم يرد به توقف تحقق الحد لا يتوقف على المفعول ففي قوله وهو مع
المنادى جملة مفيدة نظر ويمكن ان يقال لم يرد به توقف تحقق الحد على المنادى بل ان مع المنادى انما
جملة ناي مناب فعل وقاعل لانه يجوز تركيب الجملة من حرف واسم كماثلة المبردة شانه واللاق
الفعل على جملة ادعوا لانهم كثيرا ما يطلقون الفعل على مجموع الفعل والقاعل الضمير اذا كان متصلا
فيقولون ضربت فعل باض متكلم وقوله فانها ككشيد فان يقول فانها مثلا لان بالايلازمة التثنية
وقد يقصد مجرد النداء فلا باس في جمع مع الام مقصودا به مجرد النداء لانه ليس جميع مشين فلا حركتها
عنه لان فيه جمع امرين هما ككشيد وفسر الاوجه من التاكيد بتكرار الذكر والايضاح بعد الايهام
واختيار لفظ البعيد وتاكيد معناه بحرف التبيين ويمكن ان يراو تاكيد تعريف المنادى بجمع حرفي
التعريف وقوله وكل ما نادى الله جملة حاله يتم بها التعليل وقوله كل مبتدأ خبره حقيق بان ينادى
بالا كلالا يخ قوله وماروي عن علقه في قوله ان صح رفعه تعرض بما ذكره الكنت من قوله وبلغنا
با سناد صحيح عن علقه والحسن وردة قوله فلا يوجب تخصيصه بالكفار بان رواد عن علقه هو انه
كل بمعنى انه خطا الى مشركه ولا يخفى انه بعيد عن الكنى جدا فلا يلتفت اليه ومن وجوه التردد في

صح الرقع انه يخالف ما ثبت من ان سورة البقرة مدينة وان روي بان الكنى بمعنى انه خطا الى مشركه
وان نزل بمدينة لما عرفت وقوله ولا امرهم بالعبادة عطف على قوله وماروي عن علقه يعني ماروي
لا يوجب تخصيصه بالكفا ولا امر الناس بالعبادة بناء على ان امر المسلمين بها طلب الحاصل وقوله
فالمطلوب من الكفار هو الشروع فيها بعد الايمان بما يجب تقديمه دفع لما يتجلى على شمول الخطاب
للكفا بانهم كيف يرون بالعبادة ولا يصح منهم العبادة اذ العبادة موقوف على المعرفة ولم يتفهم
الجواب آخر ذكره الكنت من ان كفارة كذا كانوا عالمين به كما شهد به قوله تعالى ولين سائرهم
السموات والارض ليقولن الله لان هذا الجواب بعيد عن الصواب اذ منوفه الكفار لا يشفع في صلح العباد
بل لا بد فيها من الاعتناء بالرسالة وفي هذا الجواب ايضا انه يلزم ان يكون اجناسا للعبادة واعتلمها
متطفلا على ايجاب العمل وهو خلاف المعقول ويمكن ان يقال كونه المعرفة اعظم العبادا واصلا
لا يخالف كونها متطفلا في الايجاب لانها لوضوح امرها كانها مستغنية عن الامر بها ولهذا لا يعدر
من لم يبلغه رساله بخلاف العمل والاوجان جعل العبادة شاملة للمعرفة ايض فيدخل الكفار تحت الامر
بلا حاجة الى موونه ما ذكره واورد ان اراد اصل العبادة للكفار وزيادة للمؤمنين بخلق حقيقة
والجواز واجب بان زيادة العبادة من افراد العبادة قوله انما قال ربكم تسميها على ان الوجوب
للعبادة هو الترتيب اي تسميها على ان سبب ايجاب الله العبادة هو تبليغ العابد الى كماله على سبيل
الترتيب وتلك السببية من وجهين احدهما ان الترتيب التي قبل العبادة يوجب العبادة شكرها
والثاني ان نفس العبادة ترتيبه فالاجاب لارادة الترتيب فلما علق العبادة الى من لانسبب اليه العبد
الالتزيم وهو يري من الانتفاع بمطلقا علم ان تلك العبادة او جبت له ترتيبه ومن فوائد قوله ربكم
الخاطب على ان الامر هو المراد وفي امره الترتيب فيعين على الانقياد وقوله صفة جرت عليه التوطين اي صفة ما جرت
واما قوله والتعليل زيادة على الكنت فعنا تعلق الربوبية بعنى ساعده ربوبية وهو ليس من معاني
التعبير مما قد يستقر اليه من فوى الكلام ولذا خلا عنه مباحث النعت في كثيرهم ولا يخفى ان الاظهر انها صفة
كاشفة من قبل الجسم الطويل العريض العتيق ذكر كشف الربوبية سدا وجب جعلها مادحة ان كخطا ان الرب
المشرك بين الجميع متعبرين في ذكر قوله الذي خلقكم لا يتمل غير الموصوف بها خلاق اذا وض بالكفا فان
ربهم عمل عندهم غير الخالق وكس يرجح ارادة الرب ان ربا لا ربا عندهم وانه ينصرف اليه اطلاقا ربكم
على ما قيل وان خطاب الشارع التاني لربوبية بالامر بعبادة ربهم في ان يجعل ربكم شاطرا لغيره
الصحيح انها على تقدير تخصيص ايضا مادحة كما يشعربه فحوى كلامه لانها للتقيد كما صرح به صاحب الكنت
وان اثبت الشارعون كلامه بان الال في النعت التقييد واطلاق الرب عليه غيره مما شايغ فيما بينهم قوله
والخلق ايجاد الشيء على تقدير اي شتملا على تعيين قدر كان ذلك التعيين قبل الابداد وشتملا على استواء

لوجود المعين في القدر فكما جعل الفعل مساويا للمقياس جعل الخالق الموجود مساويا لما قدره في علمه
يخالف الموجود المقدر في العلم قوله متنا وكما يتقدم الانشا بالذات او بالزمان ليسع عبارته بانه
جعل قبلكم شاملا للتقدم الذاتي وللتقدم الزماني ووجد لوسا عدة اللغوية وهو ظرف زمان ووجد
بقوله منصوب معلوف على الضمير المنصوب بهم عطف على الضمير المجرور في ركب لصحة المعنى وانما ينبغي ان
العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ولا الخفي ان في وصف المعبود بالخالق كمال تخرج للظن على عباد
وعباد من يقيدونهم للاوثان الاتي من مصنوعاتهم كيف وقصية العقل ان يعبد هم تلك الالوهة
فلقسم هذه النكت الى نكات وصف ركب بقوله الذي خلقكم قوله ولما اخبرتم مخرج المقرر عندهم اما لا اعلم
به ايراد الاعتناء عن اعتبار التعقيب والافلاخفاء في تفرقه عند المسلمين وانما الكلام في تفرقه عند
والاخراج مخرج المقرر لا يتاخر في تعليقه باعترافهم اذ يصح ان يقال اخرج مخرج المقرر
مقرا وفي اعترافهم كونه خلقهم للتقوي ودلالة الالوهة على نظره وايضا يصح ان يكون الجواب بان الخلق
هو الله بعد السؤال اذ في تأملها بالمبدية فالوجه هو الثاني ومبنى هذا الكلام على ما هو المشهور ان الوصف
بجبان يكون معلوما للمخاطب والظاهر ان الوصف بشي لا يوجب كونه معلوما بل يوجب كونه معلوما او
حيث يعلم بان توجيه كيف وتقول لغيرك اضرب رجلا يضربك هو علم موصوفا بغيره في الاستقبال
لكنه مما يمكن العلم به بعد وقوع الضرب قوله من قبلكم على ان في الموصول الثاني من الاول وسلبه تأكيد
فيه تبيين اشكال هذه القراءة لمن يعلم ان التاكيد لا يكون بغير لفظ المؤكدا في الفاظ محفوفة وان تأكيد
الموصول قبل الصلة لا يجوز وفي تشبيه هذا الاقمام بانحزام حري ايضا تقوية التشبيه لان الختام ايضا ليس
قياس كلام العرب لانه لا يصح الفصل بين المشا والمشا الية بغير النظر ولم يقل وكما في الام بين المشا
المشا الية لا اباكم مع ان الكشا ذكره متابعه لابن الحاجب ان الالب ليس مشا وانما اعرب تشبيها
قوله كانه قال عبد واربكم راجين ان تخرطوا في سلك التقين جعل على الرجل الخافا كانه يجرى رجا
بجى رجا والمشا لرجا غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وجعل حقيقة الرجا لانه لا صارق عنه وزيف
هذه بانه في جعله لامل فاعل عبدا دون مفعول خلقكم كاذبه اليه الكشا قطع من الاقرب الى
بلاجه وان لا معنى لتقييد العبادة بربا والتقوي لان الرجا ينافي في الحصول بل المناسب تقييده بنفوس التقوي
ليكون في معنى الامر بالتقوي وبرجا ثواب التقوي والحمل عليه يتكلف وخروج عن سنن الكلام وانه يلزم تو
الحال من الفاعل بين وصفي المفعول ويمكن دفعها بانه يكفي جهة لترجيح تعلقه بالعبادة حينئذ يكون
محو على الحقيقة تقييد النسبة المقصودة بخلاف ما اذا تعلق بالاقرب فانح يكون مجازا وتقييد النسبة
الغير المقصودة وانه ليس تقييد العبادة بربا والتقوي يكون مناسبا في الحصول التقوي حال العبادة بربا
لعبادة بربا استمر التقوي على ايديهم قوله سقون على صيغة المضارع ورجاء استمر التقوي

يفيد حصول التقوي بالبع وجوه فائدة التقييد بربا والاستمرار ما ذكره من التحذير عن الافة او ما يحث
الفصل بين وصفي المفعول فما يهونه جعل الذي جعلكم مرفوعا بالمدح او منصوبا به فانه وان كان وصفا
في الحقيقة لكنه جمل مستقلا في الصورة مع استبعاد رعاية الفاصلة ارتكاب الفصل ويدفعه بكلمة
مبتدا لقوله فلا تجعلوا الله اندادا فليكن هذا الاحتمال مبنيا عليه الا ان يقال جعل الطلب خبرا بغير
بحيث يختار التصب للترغيب بعد ما اطلبية ومن فوائد تقييد العبادة بربا التقوي انه ينبغي ان
العبادة لله خاصة صادرة على وجه التنزه عن السمعة والرياء قوله على معنى انه خلقكم ومن قبلكم في
مخرج من التقوي جعل لعل حجازا اذ ليسوا حين خلق من تقوى العبادة اذ الله تعالى عن الرجا حتى
مخرجين بربا يهونهم ليسوا حين خلق من تقوى العبادة بربا يهونهم ليسوا حين خلق من تقوى العبادة بربا
على هذا التوجيه ايضا بان خلق اول الناس حال كونه مرجو العبادة عند الوجودين زمان خلقه من الملائكة
وخلق غيره في حال كونه مرجو العبادة في غاية الظهور فاستغن عن التيم اذا وجدت الظهور وفي ظم
مرجو العبادة مزيد انعام حيث تخرم مختارين في العبادة غير لمجيبين الربا اذ الجراء انما تبت بالانسيا
قوله وهو ضعيف اذ لم يثبت في اللغة وان ذهب الى انبارى وجماعة من نحو سقون قوله ان الطريق
لا معرفة الله والعلم بوجوبه واستحقاقه العبادة وجه الدلالة الاولى انه عين الرب بمصنوعاته فعمل
ان طريق معرفة معرفة الصنع ووجوب الثانية ان المقصود الامر بعبادة الله الرب تعالى فلو لم يكن متوقفا في هذه
الصناعات لم يكن الامر بعبادته وفي الالوهة ايضا على ان طريق معرفة عدم استحقاق غيره العبادة ذلك الظهور في
التبني ان العبادة مستحقة بها ثوابا نظرا لانه جعل العبادة معللة بالربوبية والربوبية تعم ربوبية الدنيا والآخرة
والعبادة لربوبية الدنيا والشكر لربوبية الآخرة ليتحقق فيفيد النظم ان العبادة بوجوب تربية الاخرة قوله
او مبتد خبره فلا تجعلوا قد عرفت ان جعل الطلب خبرا قديرا جدا فالظاهر ان جعل الخبر رزقاكم بتقدير رزق
رزقا شاملا لكم او بتقدير رزقكم رزقا حذف الفعل ونقل المفعول المصدر فوجب حذف الفعل ولا
حسب تفرغ الانتهاء عن الاشتراك عليه ويحتمل ان يكون الذي جعلكم مفعول يتقون اي اعلمت تقون عذرا
او كوفانه ومعصيته واعلم ان في جعل الارض فراشا للبع من عظمة اذ الضيق الارض بحيث يحتاج الي
التناوب في الافراش او كثر الخلق بهذه الخيشية لتعسر الامر كل التعسر فالامانة نوع عظمة في الاحياء والامانة
ولو جعل الارض الغير الصلب بناء لا لشكل المعيشة تحتها واضر نزول الماء منها ومن جعل الارض فراشا
انه حفظ المنشرة من محفوظات الهوام ولولا حفظها سلم احدتها النيام ويحتمل جعل السماء بنا ان جعل
ما تحت السماكية حيث يامن فيه امواك من غير ان يكون في بار وحايط ولو جعل الارض الصلب فراشا
لتعسر اشته وخروج الثمرات من سوق النظم يقتض ان يقال جعلكم ولما قبلكم الارض فراشا فهو المراد
حذف الانسياق الذهن اليه بجازا قوله سقون جعلت اي صارت قلوبكم يفتح القاف لا ابراشا والا كوا

جمع كور بالضم وهو الرجل باد واته و المرتع المرعى الذي فيه حصب وسعة وقوله من الاكوار متعلق بقرب
اي صار ما كملها وشربها قريبا من رطل اي من موضع فيه رطل ويحتمل جعله في الية معنى او جوازي او جوازي
حال كونها مبسوطة مفترشة كمن فاحم تخالجا الى بسطها والسعي في جعلها مفترشة قوله ومعنى جعلها فرائشا
ان جعل بعض جوانبها بارزا عن الماص ما في طبعه من الاطراف فاستعمل التصيير كونه المستقيمة
من حال الى حال اخر لتزليل ما يقتضيه طبع الماص للموجود وفي حق كثير من مخاطبين المحتاج الى هذا الالتماس
لانها كانت تحت الماني طوفان نوح ويكن بناء استعمال التصيير على انه كان الارض اولا على صورة فبركة
فبسطها الله تعالى على انها كانت اول الجن والملائكة فاختصها الله منهم لانها قوت السماء اسم جنس
موضع واولاه بتقريب السيراء قوله تعالى او كصيب من السماء والاختلاف في كونه السماء جنسا او جمع سادة
كالاختلاف في كونه الكلام جمع كلمة او جنسها وكثير من النسخ قيد سماه باعراب ما هو على وزن طلحة ووجه
غير ظاهر اذ الهزة منتقلة عن الواو لو توغرها بعد الالف الزائدة فلا وجه للقلب فيما هو على وزن طلحة
وز بعض النسخ ساوة وقوله بيتا كانه او قبة او خبا يدل على التفاوت بين الجن والقبه وفي جاي
الكشاف المشيخ ان البيت ام لكن في القاموس ان البيت ما كان من المدر والشعر وفي شرح كشاف العلامة
هو من الطين اللبن والشعر والقبه مثل الخيم والجن من الصوف والوبر وفي حاشية الكشاف للشيخ القبة ما كالمستبر
والجنبا كالخيم من الصوف والوبر والشعر قوله وخروج الثمار بمشيئة الله وقدرته ولكن جعل الما المروج
اي جعله ولا يثبت الما فخراج الثمرات عادية جريا على مذهب اهل السنة من اسناد جميع الاشياء الى الله تعالى
من غير مدخله لشي آخر وثانيا اشار الى ان الباء على السببية الحقيقية جريا على مذهب غيرهم من المعنوية والحكما
حيث قالوا ابداع الاكبر على كل تقدير لا يظهر قصر البيان على سببية الما المروج بالتراب والكربات
بالمولودة من العنصر مركبة من العناصر لا بعد الا عن مجرد الماء والتراب ثم في كونه القوة القابلة مودعة
في التراب كمنظر لانها مودعة في الحب النابت لانه الذي ينبت ويخرج منه الثمرات ثم لا يظهر قصر الفارض على
الصور والكنهيات دون الكمية على ان المتكلمين يقولون بالصور لان يراد بالصور الاشكال كما
فان ما عاكس سما ولا يحكي ان يرد بالسما المظلم لانه ما عاكس ويجعل من التبعية فان المنزلة من
المطر وقوله الى قولهم من قبل اضافة احد المترادفين الى الآخر وهو لا يجوز في القاموس الجواز هو الكنى
في الصحاح الجواز بين السماء والارض فالاضافة من قبل فانه صريح قوله ومن الثابت للتبعية او رد قوله
شواهد اذ ارادة البعض بالثمرات في مقام الجعل مفعول الافراج في غير هذا الموضع وهو قوله فافراج
ثمرات فان التنكير سيما في جمع القلة يفيد البعضية وثانيتها استدعاء تناسب المكتنفين به ذلك وثانيتها
استدعاء رعاية موافقة الواقع وترك من ساهدى ارادة البعض بها مما اوردهما الكشاف اولها
وهو فاجرا من كل الثمرات فان من كل الثمرات لا يصح ان يكون بيانها اذ لا مبهم بتبيينه وعدم صحة

الابدية والزائدة بين مع ان كثره ارادة البعض بالثمرات اعون على المطلون انتقا المبهم

الابدية

الابدية والزائدة بين مع ان كثره ارادة البعض بالثمرات اعون على المطلون انتقا المبهم
ممنوع اذ لا بد من تقدير مفعول وبعد تقديره كما يصح ان يكون مبعضا يصح ان يكون مبنيا ولا يخفى
انه يصح ان يراد بالثمرات الاستخاق العرفي فلا يفوت مطابقة الواقع وقوله ولا جعل كل المرزوق معنا
انه لم يجعل الثمرات كل المرزوق اذ من المرزوق اللحم فيكون تنوين رزقا للتبعيض ثم يمكن ان يراد بقوله
من الثمرات من ذير الثمرات او الثمرات التي جعلت بذورا فينتقل بالافراج ويكون ابديا ويكون ارشادا
الى لزراعه وقوله انتفعت من الدرهم القايحتم التسعير فلما اراد هذا القول في مقام اريد بالدرهم
معدودة هي الف حتى يصح شاهدة للتبيين قوله اوله اراد بالثمرة جماع الثمرة لا يخفى ان انواع الثمرة
جميع كثره وجعل الثمرة جماعه انما يناسب جميع افراد كل نوع وجعلها جماعه اجمع انواع مختلفة تحت جماعه
فلا بد من بيان داع حتى يكون مقبولا قوله اوله انما يتبعها ووجهها موضع بعض وضع جمع القليل منها
موضع الكثرة للتبعية ان يخرج كم في جنب مقدوره تقابل الفرق بين جمع القلة والكثرة فخص الحال
اما في حال التعريف فكل جماعه كثره قوله متعلق ما عجزوا على انه مني معطوف على يقال فلما ولا تجعلوا كما في قوله
اعبدوا الله ولا يشركوا وفيه ان المقام متفاهة فيمكن القصد منها الى النهي عن الشرك بعد العبادة لانه يحبطها
لان اصل العبادة واساسها هو التوحيد والشئ لا يكون ولا يبقى بدون اصله وافادة النهي عن الاشراك حال
العبادة بطريق الاولى لانه اذا كان الشرك محبطا لما قبله من العبادة فكيف يجمع مع العبادة وفي قوله
اعبدوا الله وتشركوا الى النهي عن الشرك مطلقا قوله ونفى منصوب باضمار ان جوابه يقال هذا المشي
لان العبادة لا يكون سببا لعدم الاشراك الذي هو اصلها ومبناها فقت العبادة يكون سببا لا لشراك
الذي يتنا فيه ولا يجمع معه قوله او يلحقه اي متعلق بلعل ومن تمته وانما وجه تعليقها بلعل جعلها محققا
بالاشياء الستة على خلاف ما شتر من الما قل لعل بليت لتزليل رجو بعده عن الحصول منزلة التنزه لان تبعية
وهم المنفردون عن التقوي ايجادا بنها هذا التوجيه على تخصيص الكفا بالخطا بجعل هذا التوجيه ضعيفا
وفي قوله لا شتر كرها في انها غير موجهة كتح وهو ان غير الموجب عند ارباب العربية هو النفي والنهي والاستغناء
لا غير فكيف يشتر الستة في كونها غير موجهة ويمكن دفعه بان لم يرد بغير الموجب ما هو مصطلح على ارادتها
غير مثبتة بقل انه حمل التقوي على ما هو مشتهر درجات السالكين وهو التبري عما سوى الله تعالى وليس ينتجها عدا
الجعل انما ابل عدم الجعل انما ادا جاصل قبل التقوي ولو اراد بالتقوي اول مراتب التقوي فهو عين ترك
الشرك نعم يصح التزيع اذا اراد بالتقوي لا تقام من عذاب الله كما اعتبره الكشاف في هذا التزيع قوله
والعنى ان يتقوا لا تجعلوا انما ادا جعل لا تجعلوا ايضا منصوبا وذكر في بيان معنا ما يفيد كونه مجزوا
لكنه قصد به حال المعنى واطهار السببية التي هي شرط التقدير الناصب فان قلت المناسب ان جعل التقوي
سبب عدم الجعل انما اذ عدم الجعل انما ادا يجمع مع الجعل انما ابل ندين ايضا قلت ذكر الانما اذ لا بد من

اولا شعرا بان التجا وزالى الذكاجا وزالى الاندالان دعوى التذلل بغيره الواطلا انه اذا جردنا
غير الواجب للواجب فالناتج كثير ولا يخفى انه يجوز جعله بغيره في جواب الامر ولا مانع من اعتبار قوله
او بالذلي جعل ان يستأنف بغيره الكفا متعلقا بالذلي جازما فلو عابا بالابتداء في فهم ان مقصوده بهذا
لكنه غفلة كحذف لان كلامه صحيح في ان مقصوده الرفع بالابتداء على الملح وكان منشا الوهم انه لا تخصيص
التفريع بالرفع على الابدال هو مشترك منه ومن النصب بالوصف لان المرفوع بالمحج وصف في المعنى كنه
ضعيف اذ جعل حكما مقصودا اجعل التفريع عليه حسنا وان كان ماله الوصف الذي ليس فيه حكم مقصود
وقد عرفت التفريع على الذي جعلكم جعل خيره رزقا لكم فاجعله وجها خامسا للتفريع فانه من الثمرات
التي جعلت رزقا لكم فلا تغتبه وانتم وفي تقديمه على نداء سوي ان انما في الاصل مبتدأ فلا بد من
تقديم الخبر الظرف لتصح ان التقديم للحصر والمعنى على حصره في الجمل على الله بان لا يكون ذلك التفرقة بغيره لانه
لو كان غيره بحيث لا ندله لكان هو الله تعالى اذ من لا ندله ليس الله تعالى فاعرفه والنادي هو المعاد
قوله ايما تجعلون الي اننا المعنى ايما تجعلون ند الى فوضع الى موضع لي ولما قدم على الموصوف
اسئل من الوصف الى الجليل لان الوصف لا تقدم فقد احسن العلامه زاني توجيهه حيث جعل جلالا من ند الى
اجعلون تماثرا حال كون الند مضافا اليه وفيما قال السيد انه حال من يتما ولا يصح جعل جلالا من ند الى
خبر المبتدأ ان التيم ايضا مبتدأ الا ان يقال جوز بعض الحال عن المبتدأ وقوله وما يتم لذي ندي بمعنى
ان يتا ليس لذي حسب يد كيف يجعلونه ند المشي مع علوه نسبي قوله وتسمية ما يعبد للشرك كون ند
الله انما دا او ما تؤولوا اذ يستحيل ان يزعم ذلك عاقل وحامل ما ذكره ان النهي عن جعل ند للشرك
بهم يتنزههم منزله من جعله الله انما دا وكذا في جعل مفعول الجمل جمع دون المفرد مع ان كلامهم
لا يتخذ انما دا ابل ند او احد ايتوسل بشفاعته من يد تم بان من المذلة الله ند فقد اخذ انما دا
لا يحصى اذا اشال بالتحذير لا يكاد يحصى وشك ما ياتي في قول موجد الجاهلية ام الفرب وفي الآية
تقسيم الجمع على الجمع لكن التوجيه السابق ابلغ ولك ان تقول خطاب النهي عن الجمل المذكور مع عدم صلح
ليعلم ان ما هم فيه مما فرض عليهم ولا يصح لهم العدول عنه ويمكن ان يقال النهي عن الجمل انما دا
بان ما يفعلون من عبادة الاصنام يعرضون لهذا الاعتقاد وينتهي الى هذا الغشا وان لعباد الاصنام
وزر من جعله الله انما دا وقوله دين محسني الطبع من دانه اطاعه ومنه ملك يدين وقوله تقسمت الامور
اقساما ويحتمل تفسيره بصارة الامور اقساما يقال تقسمتم الله فتمتموا قوله وعلى هذا فالمقصود
التوبيخ والتشديد لا تقيد لكم وقصره عليه لما كان التوبيخ في الاحتمال الاول اظهر اذ ليس فيه احتمال التقيد
وكان الكشاك لم يتعرض للتوبيخ في هذا الوجه وانما عرص له في الوجه الاول لم يتعرض في الوجه الاول
وتعرض في هذا الوجه تعريضا لانه بان الخلق باختياره عكس ما اختاره ويمكن ان يكون المقصود انما دا

الى ما هو

الى ما هو موجب الانتهاء عن الشرك وهو كمال العلم والتبني على ان الانتهاء عن الشرك يجب على كل عاقل سوا
او رك رسالة رسول ام لا فلا يعذر المشرك الذي لم يدرك زمان النبوة كما يعذر تارك العمل
اذ لم يبلغه حكم الله تعالى ويمكن ان يكون تقيد الانتهاء الى لا يجعلوا الله ندا او لا تعبدوا وما مع اعتقاد
انه لا ند ولا تستهونوا خوف على النفس والاموال كما هو شأن اهل النفاق او لا تجعلوا الله ندا وانتم
تعلمون انكم جعلتم ندنا فغيره ارشاد الى انه يعنى الشرك الخفي كما هو عليه مسلم وان يعنى عبادة الاصنام
وهذه الوجوه كلها مبني على جعل العلم بمعنى اليقين التقدير المفعولين ويمكن جعل الخذف حمل العلم على
معنى المعرفة اي وانتم تعرفون الله وانتم تعرفون ما جعلتم ندنا او من القوا يد الخاقية العبيدية وقوله
تعالى لا اله الا الله انما هو العلم ان لا ند كما سبق انهم لم يعتقدوا الله ندا واقا
الله تعالى وليس سائرهم من خلق السموات والارض ليقولن الله هذا وغاية ما يستحلف في دفعه ان المقصود
انه لا يستثنى من الشرك على العلم بل يفرض من لا يعلم انه لا ند له يجب عليه الانتهاء عن الشرك اذ يكفي في
وجوب التوحيد التمكن من العلم قوله ولعله سبحانه اراد من الآية الاخرة مع ما دل عليه الظاهر انما قال
مع ما دل عليه التلاويهم انه حمل الارض على البدن والنفس بالسما الى غير ذلك فانه سبحانه اراد انه ما يعقل
من الآية الى تفصيل خلق الالف وهذا الانتقال مراد الله وهذا من فروع تسمية النساء عالمنا سوا
وانما ادع الله تعالى فيه مثلا لكل شيء في العالم الكبيرة فاعرفه قوله لما قرر وحدانية الله وبين طريق
الموصل الى العلم بها وهو النظر في الامور اللوجية للعلم من خلق النفس ومن خلق الافاق المشار اليه بما هو
بالحسب ذكر عقيدته بلا فصل ما هو عليه على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ونبيه على ان التوحيد لا يتفجع بدون الاعتراف
بنبوتة ويمكن ان يقال لما اوجب العبادة نفى الشرك بانزال الايات الكريمة والانقياد به لا يمكن بدون
بان تلك الايات من عند الله ارشاد الى ما يوجب هذا العلم والسوق النسب بهذا التوجيه حيث لم يقل وان كنتم في
ريب من نبوة محمد لقل وان كنتم في ريب مما نزلنا ثم الاية يريج الرب كما يريج الاكثار وكانه خص الرب
بالذكر اشارة الى ان غاية ما يتوهمه الوقوع في ريب الرب اما الاكثار فيجمعون عن التوهم حتى يلتفت الى
ازاحة وقد بالغ في قوة هذا الطريق في الازاحة بقوله وان كنتم في ريب دون ان يقول وان كنتم في ريب
يعني وان كنتم تخاطبون الرب بغيره عنكم بهذا الطريق وقوله بدت بمعنى غلبت والمصاحف جمع مصحف
كمنبر البليغ والاعمال الصالحة ما في القاموس والمعازة معا على من عزت بمعنى غلبت يراد بها المعالفة و
المعازة الصالح قوله وانما قال مما نزلنا يعني رجع نزلنا على نزلنا في مقام التذكير لطلب المعازة لان
فيه اشارة الى ما يريجهم منه لئلا يترشح عنهم الرب مع حضور منشأه فلا يلتفتوا بعد الى هذا المنشأ ولكن
تقول فيه رد لقوله ان لولا انزل عليه القرآن جمله واحدة وكذب لهم في دعوى انه لو كان من عند الله
لانزل جمله واحدة بان التنزيل قد وقع عننا حكم ومصاحف عندنا وفي قوله على عبدنا اشارة الى منشأه

الصياح

اخرهم ومحوته لو كان من عند الله لاتي به الملك ولم يجعل الله الرسول ملكا وبابى مرتبة صار رسول الله
دون غيره وفي اضافة العبد الى نفسه اشارة الى وجوه مرتبة التي استجيب بها الرسالة وهو يعود بته لرو
اخر صايب هذه الصفة قوله قري بما دنا رعد محذوا منه والابليغ ان يراد الرسل اشارة الى ان الرسل
التي نزلت على محمد تستجيب الرسل غير من الرسل لانهم ايضا لم يكونوا ملائكة وكلامهم كان بلنا قومه قوله
الطائفة من القرآن المترجمة التي قلها تلت ايات اعترض عليه بانه يخرج منه سورة غير القرآن وغير القرآن
سور قال صاحب الكشاف ومن سور الابل سورة الامثال وقال في موضع اخر ما نزل الله من التوراة والاب
والزبور سورة مترجمة ونحن نقول لو لم يكن السورة غير القرآن لم يستقم قوله فاقه سورة من مثله الا
يتاويل واجب تخصيص المعرف سورة القرآن ولكن يجب تعميم القرآن وجعل معنى المعرف وسائر الكتب
كاملة متلوة الى ان نكت تلاوته والراد بالمترجمة المعبره باسم وجعل في حواشي الكشاف تعريف تام بما جرى الطائفة
من القرآن المترجمة وجعل قوله التي قلها تلت ايات زيدا على التعريف اشارة الى بيان ان السورة لا يكون
اقل من ثلث ايات متمسكا بانه لو لا ذلك لم يقصد تعريف سورة اذ لا يصدق على سورة ان اقلها ثلث ايات
فخص التعريف بآية الكرسي لانه طائفة من القرآن مترجمة بآية الكرسي ومنع كون آية الكرسي لقباً كسورة البقرة
بل هو مجرد تركيب اضافي ويمكن ان يراد بالمترجمة المترجمة في المصنوع بان يكون اسمها مكتوباً في الصحف ثم في
صادق على السور بعد وصف الطائفة بقوله التي قلها تلت ايات جعل التعريف تاما بدهونه ونظر وايضا لا يخفى
كون اقل الطائفة ثلث ايات لان فعل يجب ان يكون بعضا من المصنوع فلا بد من التحليل بان يقال الراء اقل اقل
نوعها ثلث ايات وكانت العبارة المنقولة لا يكون اقل من ثلث ايات وخرج بآية الكرسي بلا خفا قوله منقول
من سورة المدينة لانها تجمع على سور يسكون الواو وسورة القرآن على سور فتحها كذا في حواشي السيد
القاموس مع جمع كل من سورة القرآن وسورة البناء على كلهما قوله لانها مجمل بطائفة من القرآن عدل
عن عبارة الكشاف حيث قال لانها طائفة من القرآن مقررة محورة على جبالها لانها تعني ان يسمي سورة
لا سورة حتى احتج الى ان الكشاف نقل سورة اولها الى المسورة ثم نقلها الى تلك الطائفة ونحن نقول لا يوافق
با على القرآن ان يكون التسمية بالسورة لانها محتوية على دقايق ونكات عجبت البشر عن الايات بمثلها ولا تكتف
كالمنازل يترقى فيها البليغ اولها مراتب البليغ قوله ولو لم يبعث حزاب كشدا ومن الحرب اسم رجل من بني
وقد بالدال المهملة ونظن بالمعجم اسم رجل آخره وجعل الاساس قوله ليس غرابا بما عطا من قولهم هذه ارضنا
لا يطير غرابها اي كثيرة الثمار مخصصة وغيره فسر بانها من غايه السلوك لا يصل الى الغراب حتى يطار او بانها لا
يصل الى الاشارة حتى يطار الغراب الذي يطير ادر يبعده واقول ولا يرى الاشارة الغراب الذي يمشي
مشك في حدة النظر حتى صار مثالا في حدة النظر قوله لان السور كالمنازل والمراد جعل الكشاف وجوه
امر من كون السور كالمنازل والمراتب يترقى فيها القاري وهي ايضا في نفسها مرتبة طول وقصار و

اوسا وتاثيرها رفعة شانها وجلالها في الدين وعدل عن القايي وجمع الترتيب الطول والقصر
والتوسط مع متفاوت في الشرف والفضل والثواب لان التسمية اياها باعتبار مراتب القاري فيها و
اياها باعتبار رانها في انفسها منازل منفسل بعضها عن بعضها فيناسب بذلك جمع طولها وقصرها مع تفاوت
مراتبها في الفصل وقد ورد في الكشاف وهذه عبارة رثمة ان الترتيب ان جعلت حسيته فلا السور كما
يترقى فيها القاري ويقف عند بعضها اولها في انفسها منازل منفسل بعضها عن بعضها متفاوت في الطول
والقصر والتوسط وان جعلت معنوية فلتفاوت رفعة شانها وجلال محكمها في الدين كل واحد منها اذ
من تلك الترتيب قوله وان جعلت بمبدله من الهمة فمن السورة التي هي البقية والقطع من الشيء قال السيد
حيث المفظا اذ لم يستعمل مهموزه في السعة ولا في الشاذة المنقولة في كتاب مشهور وان اشعر بكلام لا يرد
حيث قال واكثر القراء على ترك الهمة في لفظ السورة وحيث المعنى ايضا لانها اسم جنس عن كل ومقاراة
وايضا استعمال فيما فضل بعد ذهاب الاكثر ولا ذهابنا ان تقديره باعتبار النظر اليها انفسها ههنا كلامه
قال القاموس سورة القرآن لغة في السورة ولا في ان ثبوت السورة بالهزة بمعنى السورة لو يكون
السورة منقولة الواو عن الهزة قوله ومن التبعية في قدم احتمال التبعية لان من التبعية في توهيم الامر باليات سورة
ماثلة لجميع ما نزلنا في البلاغة ولان وصف البعض من الشيء بكلمة من الاخر على الشيء يكشف عن قصد التبعية وعلا
اليد دعوة ظاهرة والمتبادر من مثل ما نزلنا ما يكون السورة المأمور باليات بها بعضا منه ولو اشبهت
غيره ما من ايات التحدي بوصف السورة لما ذكر القرآن لم يكن للتبيين مدخل كما انه لم يكن للزيادة على هذا
مدخل ولا مساع للزيادة مع احتمال المعنى وما ذكر السيد من انه لا مساع للتبعية لانها منه وجود مثل القرآن
ورجوع العجز الى الالات يبعث من مهاد فقه مقام تحدي فان قلت على تقدير التبعية فيزم ان لا يذوق العجز
باليات بسورة ميل القرآن ما لم يكن تلك السورة بعضا من مثل القرآن مع انه ليس كذلك قلت نعم لانهم لما
ارتابوا في القرآن وجوزوا ان يكون من عند العبد فقد جوزوا امثله للبشر فامر و باليات بسورة هي بعض
ما جوزوه في كل سورة ياتون بها يكون بعضا من مثل القرآن الذي جوزوه ولا وجه تخصيصه بجواز
الزيادة باخفش لانه يوافق الكوفيين في جواز زيادة من في الايات لان يقال جعل الاخفش من زيادة
في الآية وهو المراد بقوله عند الاخفش لا يوجب الزيادة على نذبه بقوله اي بسورة مماثلة للقرآن لا تفسير السورة على
جميع الاحتمالات اما على الاخيرين فظاهر واما على التبعية فلان المراد بكونه بعضا من مثل القرآن ان يكون
في البلاغة والالم يكن بعضا من مثل القرآن لان جميع سور القرآن في كونه في اعداد درجات البلاغة فلهذا
خص الابداء بهذا التوجيه ولم يجوز على توجيه الضمير لما نزلنا اذ لا يحسن استعمال من الابداء في الكل وجعل الجرد
ناشئة من خلاف استعمال في المتكلم وجعل الكلام مبتدأ منه وبهذا ظهر وجه تخصيصه جعل من مثل قوله
باحتمال كون الضمير للعبد اذ لا احتمال لكلمة من ح الا لا ابتداء لانه لا يحتمل التبعية لان البعض ياتي به لا ياتي منه

فلا بد من اعتبار كلمة الباء بين التعريف والابتداء ولا مجال له على ان لا يبقى ح صدق الالباب ولا التبيين اذ لا
يرى ان التبيين يكون ظرفا مستقرا ابداء ولا الزيادة وهو ظاهر ولا يحسن دخول من التبراه على الكل
بالنسبة الجزئية ولو جازا فهو ان لا يصدق ان الامر التعريفي بالابتداء شئ من شئ يقتضي وجود الماتى
منه بخلاف الامر بالابتداء شئ كما يشئ او كما يعرض من شئ الشئ فانه لا يقتضي وجود المثل قائل قوله
ولان رده الى عمدنا يوجبهم امكان صدوره ممن لم يكن على صفة وهو باطل وانما شاع مع هذا الابهام
عوده الى العبد لانه يندفع بقوله وادعوا شهداءكم ان كنتم صادقين على بعض الوجوه قوله ولا يلازم قوله
وادعوا شهداءكم اي لا يلازم على بعض الوجوه لان الاعانة بالشهادة لا وجوبه في الايمان بسورة من شخص
ويرد عليه ان عدم طابره هذا التوجيه لبعض توجيهات ادعوا شهداءكم لا يقتضي كون التوجيه الاول اوجبا
يجوز ان يجعل ذلك وجها كون بعض توجيهات ادعوا شهداءكم اوجبا من بعض آخر كونه طابرا باعتبار ان
بقوله فتاوى بسورة من شئ من جمع الوجوه الا ان يقال لا ينافي بين البعدين لانه كان عدم كماله
بجعل الوجه الاول منها اوجبا يجعل بعض الوجوه في قوله فتاوى ادعوا شهداءكم اوجبا كما لا يظلم
اذ ليس الشهادتين القاميتين بالشهادة ايضا شهداءهم بل شهداء الماتى منه فالاضافة اليهم ح
باو في طابره وليس لان الشهادتين الماتى منه باعتبار الشهادة بان الماتى مثل القرآن لو كان
منه مدعيها ذلك كذلك شهداءهم باخفاء في دعوى ان ما يقيم مثل القرآن فاضافة الشهداء اليهم
كاضافة اليها الى ما منه بعد مشاركتهم جميع شهود المعاصرين في القاموس من معانيه الذين وكثيرين
اولياء الله منهم وقيل لانه لا دخل لقوله من دون الله على تقدير التعلق بادعوا في التكميل في الاله
بدعوة الاصنام ولا مدخل في التكميل لاخراج الله عن الدعاء وفيه ان في الامر بدعوة الاصنام تهما
بالتخاذ الاصنام اولياء وفي اخراج الله عن الدعاء تهم بتركهم ولاية الله وبهذا تحقق انه يجوز في
مدين المعنيين ايضا التعلق بادعوا فاحفظه قوله وقيل من دون الله اي من دون اولياءه اذ جعل
الشهادتين المعنى الغصبي والرؤسايه تاسيد تقدير المصداق لتفصيل المناسبة وفيه من وجهين احدهما
انه لا وجه لتمييز هذا الوجه من الوجهين السابقين بقوله قبل والوجه الثلثة المذكورة في الكشاف على تيرة واحدة
وثانيهما ان الكشاف جعل هذا الوجه مشتركا بين تعلق الظرف بادعوا وتعلقه بشهداءكم فكيف خصه
بالتعلق بشهداءكم ويمكن ان يجاب عنها بان لم يخصه شئ من التقديرين ونحو قوله وقيل على انه ليس
تمه التقدير الثاني او على ضعفه نظر التقديرات الا خلاصتها الى تقدير فتاوى قوله ان كنتم صادقين
ان من كلام البشر فانه لم يدعوا كونه من كلام البشر بل ادعوا بالبشرى الصمد والكذب المشكوك الا
ان يقال المراد ان كنتم صادقين في الحكم باحتمال كونه من كلام البشر قوله وجوابه بخذوه على ما قبل
هذا كلام نحوي لا يرضى به علماء المعاني كسفي وقد جعلوا قوله فانك كالنيسل الذي هو مدركة

وان قلت ان المتناهي عنك واسع من المساواة فتأمل قوله وقيل مع اعتقاد الخبر هذا القول بالخط
وقوله لانه كما كذب المنا فقيل لا يتم دليله عليه لجزان يكون كذبه لان الصمد مطابقة الاعتقاد كما
هو ذهب النظام وجعل المفتاح والتخصيص دليل مذهب النظام ونحوه ايضا انه يجوز ان يكون الكذب
لان الصدق مطابقة الواقع مع الاعتقاد ولا وجه لترك التعرض لمذهب النظام مع انه اقرب الى الحق لانه لا يظلم
فيه لخصا بالخبر الصادق والكاذب في قوله شهد من الظاهر الذي هو تعلقه بقوله ان كنتم صادقين
وتوضيحي ما هو مشهور انه متعلق بالخبر الذي يقتضيه شهد من دعوى العلم وكلامه ظاهر فيه وعلى ما نقول ان الكذب
في الخبر مع عدم مطابقة الواقع وفي الشهادة مع عدم مطابقة العلم فان الشاهد الزور من شهد من غير علم
غير مطابقة قوله وتميز لهم الحق عن الباطل اي تميز لهم الحق الذي هو امره وما جاء به عن النظر الذي هو امرهم ولا وجه عليه
تجده على عبارة الكشاف حيث قال جده عن باطل من امره وما جاء به حق كذا معنى لقوله وباطل حتى يحتاج
الى تامل وتميز الحق عن الباطل ما قبل في شروحه من المراد تميز الحق عن باطل الذي اقره عليه والمراد تميز
امره حقا عن كونه باطلا قوله ما يبايها ويؤيد ان يبايها من الاله تعلق الاتقاء بعدم الاله ما يبايها
صحيحا لان المشبه يكون اقوى اما تعلق الاتقاء بعدم الايمان يبايها ويؤيد كذا مستغابا في التعيين بالعلم
عن الايمان بما يدينه قوله ونزل لزم الجزاء فلهذا على سبيل الكناية التي وقع لما شكك من ترتيب الجزاء على الشرط
لان الاتقاء من النار اوجب فعلوا ولم يفعلوا او من ان عدم الفصل ليس بما لا ذكر من الجزاء ولا طروا
له وقد جعل في الكشاف الاتقاء عن النار كناية عن ترك العناء وجعل الاتقاء عن الايمان وكلاهما حسن
انه جعل في الكشاف ترك العناء نتيجة للاتقاء عن النار فالتحريم عليه انه ليس الملزوم واردة الا لزم كذا قيل
العكس كما حققه للمفتاح وانما هو المجاب فاجيب بان مذالك كناية عن الاتقاء عن الايمان وكلاهما حسن
في ذكر الملزوم واردة الا لزم والفرق بان المجاب يمنع ارادة الحقيقة وكون الكناية وجعل الاتقاء
عن النار لزم الايمان وما بعد فتم حديث الكناية بلا خلا ووجه ان الاتقاء عن النار نتيجة الايمان وانما هو مستغاب
لان الاتقاء من غير الايمان ودواعيه وجعل الغرض باعنا اوضح من جعله متبوعا ونحوه نقول والله اعلم ان اتقاء
النار كناية عن الاعتصام بما نزله فان من اعتصم به نجى من النار يعني اذا عجزتم عن معارضته وظهر انه من عند الله
تمسكوا به فنجيكم عن النار فعبارة لزم عن الملزوم ثم وجب ان التمسك وترغيبا فيه مع الايمان وقوله وانما هو مستغاب
اذ الذي للوجوب اي ظاهرا على مقتضى اذ الذي يدل على الوقوع جزا فعبارة عن الوقوع المقطوع بالوجوب
جزا على ما بين المتكلمين من ان الوجوب يسبق بالوجوب فالمراد بوجوبه قوله ولذا كذا في الايمان
ليس شرطا والجزا اي علمه تعالى لهم لتبغى الايمان ولا يخفى انه لا حاجة الى الاستدلال على انه تعلم من شكك
فالا وجه ان يصرف قوله ولذلك في تصدير شرطية بان الذي لشكك اي لذلك التصدير في اتقانهم معناه
وفائدة الاشارة في الشك الذي توهمه في الشك عن سائر ما علمه ونحوه نقول والله اعلم ان قوله

وان تفعلوا اعطفوا على لم تفعلوا ولم تفعلوا على مضية ولم يغيره في الاستقبال نظيره ان كبريتي
فقد كبريتك اي ان تعدد باكرامى فاعتد باكرامك وتوجب فان يظهر عدم امكان فعلكم فيما مضى وعلا
امكان فعلكم فيما مستقبل ابدأ فاتقوا النار والاية قوله تسكما بهما من المعلوم في صورة المشكوك تعريضا
بان يشككون في المتيقن الواضح قوله او ظنا بامهم على ظنهم فان العجز قبل التام لانه ذكر هذا الكلام بعد
قوله وان كنتم في ريب فلا تفصلوا ولم تجددوا اهل النار حتى يحصل التحقيق وانما قال لم يكن محققا
ولم يقل كان شكوكا لانهم لم يحصل لهم مجال التامل حتى يحصل الشك ايضا ولذا قال الكشاف فان العجز كان
قبل التامل كالمشكوك اذ الشك لا يكون الا بعد التصديق للفعل والتفحص عن حاله ونحن نقول اني بكلمة
تيز لا لعدم فعلهم منزلة لعدم لانه لا يترتب على عدم الفعل نتيجة وهو ترك العناء لها كهم في التعصب بخالفته
الحق قوله وتفعلوا اجرم لم يوسس من ورتنا زرع العالمين حتى كلف في ان الجرم لو لم لان ان لا ياتي
من النزاع مع لم ترجع لم بالوجود المذكورة وقوله وحرف الشر لا منصوب معطوف على اسم ان اي وان حرف
الشرط كالمعنى على الجموع لا على المستقبل حتى يجعل متنازعين ولذا كساع اجتماعها ولولا لم يحز الاجتماع
يلزم الغاء حرف الشرط لا الى عوض عما نزع فيه ويحذف فاسعدة قطع النزاع فان قوله وهو حرف معتقبة
اقتصد اي قطع اي حرف مقطوع عن غيره ليس ما خذوا عن غيره بل هو محذوف لانه قال السيد في
الهيئة لكسرة الاستعمال وسقطت الالف للسالكين وقد تعذر ذكرها في قوله يرتجى المراد ان ياتي
قوله ويؤخذ من اقربه خطوب وفيه انه يرد ان لا يضر بك في تقدير لا يضر بك وهو كلام غير تام خلافا
لن يضر بك ونحن نقول اصله الحق به النون المحففة تأكيد المنفى فسقطت الالف للسالكين وكما حتمها
ان يلحق الفعل المنفى لتأكيد المنفى كنه الحقت بلا تنبيهها على انها لتأكيد المنفى لا لتأكيد المنفى قوله فابلت القها
نونا كما يدل النون المحففة القها في الوقف وكذا التنوين التابع لحرارة الفتح قوله الاسم بالضم اعطف الاعم على
قوله المصدر وقوله بالضم على قوله بالفتح اي بالضم وكون احراق الناس نفس الوقود بمعنى المصدر
بفتح قوله ولعله مصدر كما قيل فلان فخر قومه والوقود بالفتح ايضا محتمل ان يكون في الالف مصدر
في المنقول عنه اكثر منه بالضم وكما محتمل المصدر ان يكون على حذف المضارع من الخبر محتمل
ان يكون على حذف المضارع من المبتدأ اي ذات وتود ما الناس ومحتمل ان لا يكون حذف بل يكون الكلام
الاخبار عن المصدر بالضم بالغة وهو الطريق الذي لا شك البليغ غيره بآية قوله ويدل عليه قوله تعالى
وما تعدون من دون الله تحسبتم فان قلت الحطوب وهو سقى في النار زمانا مقدرا بخلاف الوقود
قلت تحسبتم اعتبار ان محسبتم تقدم النار بلا مله وقود وحرمت بقى زمانا بقدره الله حسب قوله
وقيل الذهب والفضة التي في القاموس محرركة الصخرة والذهب والفضة ويمكن بيان تخصيص الكفا ان
الكثر ما جمع من غير اخراج الزكوة وهو الشايع فيما بين الكفا والكثر فيما بين المسلمين بالنسبة اليهم

فيل

فيل ومع ذلك فحسب محمداون في تلك النار لمعدة لهم دون المؤمنين ولا شئ في ان اغتر المسلمون
بالذهب والفضة ليس كما غتر حرم قوله وقيل حجارة الكبريت وهو تخصيص بغير دليل لا بعد ان يقال
مقام ذكر الوقود لحجارة الكبريت عهدية فينصرف لاجارة الى العهد ولا حمل اللام على الجنس كما كانت
شائبة عهدية ويمكن دفع انه بطل للمقصود ايضا بان جمع الناس مع حجارة الكبريت يوجب كمال الشك
النار بالناس وكما حدة النار الملتصق بهم وكما تعذيب النار لاجتماع الشدة والريح الكبرية الذي
لا يطبق الشامة لا قل قيل منه فضلا عن اكثر من كل كثير والمقصود تهويل النار وهو كما يحصل كونها موشرة
في الناس والحجارة تاتية نار الدنيا في الوقود يحصل كونها بها ابد الحارة الكبريت التي لا وقود فوقها
ولا مولم بعدا ولو لم يكن وقودا للناس والحجارة على انها تتقد بنفسها لاجراق الناس والاصنام
لامر الله لكان غايه في الباطنة وتربية المقصود والله اعلم قوله عن ان الاجار كلها تلك النار حجارة
الكبريت لسائر النيران ويمكن ان يجعل تكرار الذكر الناس اشارة الى ان الناس لهذا النيران حجارة الكبريت
لنيران الدنيا ولا يخفى بعد توجب وهذا التوجيه ايضا قوله ولما كانت الاية مدنية نزلت بعد ما نزلت مكة قوله
في سورة التحريم اراد وجه تعريف النار في هذه الاية وتكثيرها في سورة التحريم مع انها نار واحدة مذكرة
بصفة واحدة او رد على ما ذكره اولان هذه الاية مكية وما في سورة التحريم مدينة لما روي عن علي بن ابي طالب
المصدرة بياها الناس مكية والمصدرة بياها الذين امنوا مدينة ويدفونه بياها سابقا على عدم الوثوق
بغير الرواية وثانها ان سياتي ان سورة التحريم مدنية من غير استثناء شئ منها واجيب بان هذا الكلام
والعلي ان ما سياتي حكمه انكلي لا كلي وثالثا انه كما يجب ان يكون معلوما يجب ان يكون المعلومه ولهذا
ان لا خبرا بعد العلم بها اوصاف الاوصاف قبل العلم بها اجبا ودفع بان الصفة لا يجب ان تكون معلومة الا بالخبر
فيصح ان يكون الخبر المعلوم للمؤمنين عالمين سماعهم من النبي والكفار علموه بسماعهم الاية وهو لا يقع لان
انه كيف ذكر الناس مع علمهم ان الصفة لم تعرف كما عرفت معنا ذلك ويمكن ان يعلم بالصفة
عند هذا القائل وان اشهره او فرق بين الصفة فان الصفة بعد التكررة وجعلها الالف لانه فرد الصلة
الموصول المراد به معين ولهذا قيل الصفة في التكررات للتخصيص وفي المعارف للتوضيح والتوضيح من التخصيص
والتوضيح بالمعارف مجرد وتخصيص حسب الاصطلاح كما ويمكن ان يقال فرق بين معرفة مضمون الخبر وبين معرفة الخبر
من حيث انه موصوف بما فيصيح انهم عرفوا بسماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم ان حجبتم الناس والحجارة ولم يتصوروا
بهذه الصفة من هذا القدر صفة النار بالجملة والواجب تعريفها ما لم يعرف النار بهذه الصفة فلما وصفت بهذه
اولا عرفت ثانيا ورابعان السماع عن النبي صلى الله عليه وسلم النبوة لا يفيد العلم بمضمون الجملة بل يعلمها من
بانه يفيد التصديق وجعلها صلي ولا يخفى ضعفه الجواب ان قوله النار التي وقودا للناس والحجارة
بناويل النار التي وصفت بهذه وهو بعيد ويقال لا تخار للعناد ومع وضوح المراد بالمعجزة الساطعة

فيل

لا يمنع قوله ولولا استيناف وحال باضمار قد نفى شأنا كذا استنباطا والتقدير بالمال هنا
حتى يكتب له صلوة على الصفة أو انه يحذف الظن لان ترك جانب اللفظ لراعي حسن المعنى
داب الكرام ولا يخفى ان جعل الاتقان على الامر بالايام يترجم السؤال عن ان كيفية عنده بالايام فنفى الاستيناف
ويمكن ان يقال انه يشبه عطف الياء لقوله وقودا التثنية لا يوجب ان وقودا التثنية الكفره يمكن ان يقال
ترك العطف لانه خبر وما قبله اعني تقوا انشاء قوله وفي الايتين ما يدل على ان النبوة من وجوه لا يخفى ان
الاية امر يدل عليها من وجوه بل امور يدل عليها الا ان يقال لم يتعلق من وجوه بالدلالة بل بيان كقول
والتي والى الجلاء الوطن وبذل الميرج بل لم يقبلوا ان يقال انهم غلبوا في البلاغة وقوله والثالث انه عليه السلام
لوشك في امره لما دعاهم الى المعاضفة ان عدم شك المدعي في دعواه لا يصير دليلا على صحة دعواه لولا ان يكون
عزمه غير مطابق قوله دل على ان النار مخلوقة معدة لهم لان معذبة الغسق للمؤمنين بها لا شدة لهم في
صفحة من صفاتهم قوله عطف على الجدة السابقة والمقصود من العطف ما يصعب الانظار وتفوق في الافكار
وكثرت في الاقوال والذي يرجح هو هذا الوجه وحال ان قوله وبشرى قوله وهم فيها خالدون عطف على قوله
وان كنتم في ريب مما عطف على قوله اعدت للكافرين اعني عطف قصة على قصة فليطلب في التثنية في الخبر والاشارة
في النفا على الخطاب اذ لا يقال اضر بكم فيما اذا كان الخطاب على كل شيئا اخر من غير التصريح بانها في قوله
اضر يا زيد وكرم يا عمر وصرح به النفا بل يطلب التناسب بين القصص في اشكال في هذا العطف وانما
يشكل لو كان العطف مجرد بشر الذين امنوا وليس كذلك وهذا النفي هو المراد بقوله لا عطف الفعل نفسه وانما
عطفه بالفعل جريا على اطلاق الفعل والفاعل الذي فاعله غير متعلق باللفظ بمنزلة جريه من الفعل فانه
وقوله حتى يجب ان يطلب ما يشاكله من امر او نفي لو فهم ان عطف الامر لا يكون الاعلى امر او نفي قالوا ولي ان
وقوله وعلى ما تقوا اشارة الى وجوب ذكره الكفا وهو في غاية السقوط كما ان الاول في غاية العلو لانه اذا
عطف بشرى على تقوا ابدل من ارتباطا بشر المذكور والربط غير ظاهر وما اشار اليه في توجيه بقوله لانهم
اذ لم ياتوا فكيف يعيدون القرآن ولما سبق من ان منع النفا من عطف الامر لما طلب الامر لما طلب آخر
من غير تصريح بالندا وكانا سوغا الكفا لان فاعله مغايرة الفاعل الثاني الاول بمنزلة التصريح بالندا
وجز هذا التوجيه السكاكي على ان قال هو عطف على قل مقدر اقبل يا ايها الناس اعبدوا وهو مع بعد جاز
يوجبك فابل تعسفا لانه لا يوجب قل ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الا بتاويل الامر بان يقول مضمون
هذا بعبارته اي قل ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا كما قيل او بتقدير القول اي قل وقال الله ان كنتم كما تقول
والاقرب من الكل بعد التوجيه الاول ما قاله صاحب الايضاح انه عطف على محذوف قبل قوله وبشرى انذارا كما
بشكل التثنية وبشر المؤمنين ولكن تقدير ادع الناس الى الايمان والعمل الصالح وبشر المؤمنين واتخذوا
بالمعربات وبشر الذين امنوا وعلو النفا قوله وانما امر الرسول عليه السلام كما هو الظاهر وعالم كل عصر وكل

واحد بان يكون الخطاب لغير معين كما يستدعيه قراءة الجهر للماتح المودد الى ان فاعله غير معين ولخطا الكفرة
دون خطا بهم كقوله اخفى سوي ما ذكره وهو وراجح تشبيه الرسول او كل عالم او كل احد عند المؤمنين دون
انذارا من عطف الكفرة قوله وقرى وبشر على البناء للمفصول عطف على اعدت فيكون استينافا لانه
توجيه عطف يجعل وبشر الذين امنوا في معنى اعدت للمؤمنين والاولى ان بشر خبر بمعنى الامر غير ان الامر بالنداء
ابغ من صريح الامر فيكون عطف على طبق بشر امر وراجح يتفق القراءان موافقة تامه قوله وانما قوله
فبشرهم بعذاب اليم فعلى التمسك او على طريقه قوله لم يعنى على وجه الاستطراف وبروز شئ في معنى لا يتوقع
يتم له وجوه اخر احدها ان نبي الرحمة ينقبض نفسه من الانذار فامر بقوله فبشرهم بان يكون في الانذار
ولا يكون منقبضا فرتابها توجيه انفسهم في عدم المسالة بالانذار كيث تنزل انذارهم منزلة التثنية
ان يتوجه عليهم العذاب الليم والخبر بعد تصحيح كل شئ وترتب الثمرة له بشيرة فبشره على اليم في كسب العذاب الليم
بمنزلة راعية بحيث يكون الاخبار له بخصوصه بشاره قوله والظلمة صالحة وهي من الصفات الغالبة في
حيث توصف لا يوصف به قوله قال الخليلي لما خلع النعمان المنذر على اوسن حارث بن لام الطاهري
طاب من سادات العرب ضمنوا الخليلي ما به بعينه ففقا كيف ايجو شمس كل ما في شئ شمس على عطايه
وانشا كيف الجم والتاني خبر تنفك وبشر الغيب متعلق به اي تاتى بلتسبب الغيب فاقم الظاهر مباغته حيث حصل
فلهما يستند اليه وتمتقوى به قوله وهي من اعمال سوغه الشرع وتنبه لولا كفى ما حسنه كفى اذ لا حسنة يدون
التسوية فلا يكون المباح صالحا وفي شروحه هي ما يصدر بتهرب الثواب قوله وتايتها على اويل الخصلة او
الخلية ترد في اللفظ اذ الخصلة والخلية مترادفتان ومعنى التايتها على ويلها انها انقلت من التركيب الذي
جرت فيها على الخصلة لانها اتت لاستعمالها في الخصلة لان استعمالها في مفهوم الخصلة لا يلفظها ولا تايتها
لمفهومها قوله واللام فيما للجنس الكفا ان الفرق بين الجمع والمفرد المعرفين باللام في جانب القلة فان المفرد يشمل
واحد والجمع يشمل الا واحد واما في جانب الكثرة فلا فرق فان كل منهما يحيط بالجنس هذا فعلى هذا لا يشمل البشارة
من امر ولم يوفق للعمل صالح فاولى ان يحتمل ما عليه علماء الأصول ان اللام الداخل على الجمع يحكمه المفرد فيصاح
الواحد واما عدم شمول بشاره الا ليدل من امر ولم يوفق للعمل ومات بلامه فلما لا يقع له معرفة كونه بشر امين
مواقع اخر من الشرع قوله ان المنصوب على نزع الخافض وافعنا الفعل اليه او مجرد وياضما مثل الله فخلن
الترديد في توجيه الاعراب من غير اختلاف النفا في ان وان اذا حذف عنها الجار عمل منسوب بنزع الخافض
او مجرد وتقدره فالكثر من الحقوه بالشايع من نصب الجور والفعل والبعض الخفة المشددا فخلن من القابل
في القسم مع حذف الجار وان كان نادرا لان الالف الجرام تحقق بتبديل بالنصب لم يحكم به قوله قال بمعنى
كانت كقوله في غير مقتله من النواحي تسقى جنة تحقاه الغرب الدلو العظيم والمقتله اللذلة على العمل والنواحي
الابل المتقدمة التمرة على السقي والسقي جمع كوق وهي النخل الطوال وصف عينيه بجمال انكسار اليرمع ولا

ان يريد بالمثل الطول خيالات قامات لا جبر فكانه عبيد تسقى تلك الخيالات فان قلت ينسكب الماء من غربي القصب
سبيل النوبة لا معا فلا يحسن العيون بسبب ما قلت شبه كل واحد من عيني غيب مقنن اذ في فانه جعل كل
عيني في غربي مقنن لا عيني في الغرين بان يكون كمن في غيب فمثل قول الام يدل على استحقا قول الام
يريد ان الام يدل على الاستحقا وذلك استحقا لذاته ولم يرد ان الام يدل على الاستحقا لذاته كيف
لاستحقا المطلق ويجا ويتبادر من الاستحقا لذاته قوله الذي تحت اشجار ما اشارة الى ان المشا الى الضمير
الى جنات محذوف اي اشجار تلك الجنات والمراد بها دار الخلد والى اعتبار الاستحقا كقول الضمير على جنات الجنات
واضا فالاشجار الى الجنات بمعنى المقام فمثل قول كاترا ما جار تحت الاشجار النابتة غير عبارة الكشفا كما
ترى الاشجار النابتة على شواطئها اي اذ هي اوضح كاترا ما وتوحيها رتبة ان القصد الى تشبيه الشجرة بالهيبة فلا
القصد بتقديم بعض الخردات على بعض وتاخيرها والاخذ وكالجدول الشق المستطيل في الارض قوله والام في الام
للجنس كما لا يجوز كقول الاستحقا والعهد الزهني والجنس حيث هو هو او نحو بقوله كما في قوله لا يستأ في الام
والشبهه كقول العهد الزهني والجنس حيث هو كما في قولنا الرجل خير من المرأة ولم يرد في الاشارة الى
الاتها ومع كون الام فيها الجنس كقول الجنس حيث هو والعهد الزهني ونحو قول كقول الاستحقا بمعنى كرى تحت اشجار
جميعها والجنس فيكون وصفها لدار التواب بان اشجارها على شواطئها وانها رات تحت ظلال الاشجار اول العهد
العهد كقول التقدير بان يرد انها راجدة وان لم يجر ذكرها لتعيينها في المقام وهذا هو الذي قصد به الكشفا
بقوله ويراد انها رات فوض التعريف الام عن التعريف بالاضافة يعني التعريف بالاضافة واستغنى عن ذكر المقام
واشير الى التعريف بالاضافة بالام ولم يرد ان الام عوض عن المشا اي حتى يتبين ان مذهب كوفي في قوله
تحت فان الجذب الى ما وير وكانه لم يتعرض له القائل لضعف هذا ويكمل تحقيقه بان يرد مذكور كما اشار اليه قوله
والعهد هو الاشجار المذكورة في قوله تحت لكن هذا لا يكون هذه الاية مقدمة في النزول ومع ذلك اعتبار
مثل هذا الذكر في العهد بعد قوله والنهر بالفتح اي فتح اليا وهي لغة العليا اشار الى علو ما ستقدمها وجر العباد
على فتح النون وسكون اليا وخال عنها بعد عن اقبال الزكاء ولا سناد الجري الى الاتها ركنه عامه تعرفها القاء
وخاصة جعل عنها الحاص وهي ان ليست انها راجدة الى المياه لما امر انها تجري من غير اخذ ودفاع عنها
قوله صفة ثمانية لجنات او خبر مبتد محذوف على طبق الحمد بعد بالرفع فيكون صفة مقطوعة ولم يتبين لهذا
لهذا رجوا الكشفا مع جلاله قدرهم وكما ان شرح صدرهم قاعه ضوا عليها بان نحو الى تلك الخلد المحذوف
المبتدأ فان جعلت صفتا واستينا فان كان تقدير الضمير مستدر كما وان جعلت ابتداء الكلام فليكن كذلك
ومن من ينسكب دفعه بان تقديرهم يقوى شان الاستحقا وتقديرهم يقوى شان الوصفية ومما يجب ما ذكره
الشارح في العمارة التقنات ان تقدير شانها غير صحيح لانه لا عايد من الجلا الية حتى يخرج كونها خبره في تقدير
القصد وكيف لا ولا حاجة بحمد هي خبر الشا الى عايد كضمير الشان كون الجلا عينة وتقديره في الية لان كلفه

فيها موش بل الواجب تقدير هو بمعنى الشا قوله كما انه لما قيل ان لحم جنات وقع في خلد السامع انما مثل
غار الدنيا هكذا قد رسوا الكشفا ايضا ووح لا يصفو عطف ولهم فيها ازواج مطهرة على الاستينافه
ونحو بقدره هكذا الام في تلك الام المشتملة على جنات تجر من تحتها انها مثل لذات الدنيا ام لهم فيها
اجناس اخر من اللذات والجواب كقول من ان يكون بالما تارة وهو ظاهر وان يكون بالمغايرة يعني ثمار لا يغني
وازاوجها لا يحض وتمتدس بالدرن قوله ومن الاول والثانية لابتداء المشهور ان من الابدائية والتبعيض
لغوان تعلقا بفعل بقيد التبيين المستوية حال من فعل بقيدها وجعل من الابداء والتبعيض استكلف ولذا
لم يجعل من شجرة التبعية لانه يجب جعل مفعول رزقوا والمستقر احال من رزقا وكلاهما تكلف فعمل قوله من شجرة
حالا من مستقر في منها وجعل منها حال من رزقا تكلف اعاد الية دفع ما استعمل على التاخرين في الية من تعلق
من الاول والثانية برزقوا من قبل تعلق حرفين بمعنى بفعل واحد من غير ابدال احد منهما من الاخر وقد اكره النحاة
الاشفا وملا حاجة الى هذا التكلف لان تعلق حرفين بفعل بعد تعلقه انما يكره لو كان التعلق الثاني كالتعلق الاول
اما لو كان بعد تقييد الفعل بالتعلق الاول فلا يكره بل هو الاول متعلق بالطلق والثاني بالتقييد كما
الاول متعلق بفعل عام والثاني بفعل خاص فلا مجال لتوهم على حرفين بمعنى بامر واحد وهذا تحقيق ما ذكره
الكشفا في هذا المقام لا ما ذكره فان قلت فما وجه حركة احتمال كون من شجرة للتبعيض وهو في جعلها
حالا ح كجعلها حالا على تقدير كون من فيها الابداء قلت ذكر شارحا الكشفا ان الابداء والتبيين اصل لا يعدل
عنها الى التبعية من دون داع قوله وكقول من شجرة بيان عدم كافي قولك رات تنسك اسدا
فروق الكشفا بين هذا السجدة والاول بان الشجرة على التوجيه الاول لا كقول الشجرة المعينة لانه لا معنى لكون الرزق مبتدأ
منها وهو عين الرزق لان المبتدأ من الشيء يجب ان يكون قطوعه بل يجب جعلها على النوع بخلاف هذا التوجيه فانها
على كقول النوع والشخص ليس لان الشجرة المعينة من الجنة لا يكون لقيمة واحدة فيمنح ان يكون اكل لقيمة رزقا
مبتدأ منها فلعله لم يلتفت الية القاضية في التمثيل بقولك رات تنسك اسدا صانرا من رزق لا قيام القول
لان هذا المثال شتهر في من التجريد المعينه ان رويدا اسد مبتدأ منك ناشية منك او صرت في
الاسد بحيث يمكن ان يجر منك اسدا فلا بد من جعلها ابتداء ليعلم ان دعوت ما ذكره من قايده تجريد
فقال الشارح في حقه لا يفتننا بان هذا الكلام من الكشفا مبني على ان من التبيين راجع عند الى من الابداء والتبعيض
مقابلة منها من الابداء يمنع عن ذلك فقال السجدة هذا كالصرح في ان التجريد بعينه للبيان وان كان الصريح
لابد ان الابداء يعوت قايده تجريد وكقول من جعل المثال للتجريد مما لا يعقد الية من قايده تجريد حتى يوجب القول
بان من قايده الابداء عنده فيا باه استقامة البيان والقول بان التجريد بعينه بيان فيكون مع جلاله شأنه
غافلا عما حققه علماء البيان قوله هذا مثل الذي رزقنا الى كذا الاخران والتداعلم احدهما ان يكون اشارة الى
اشجارها عايد كعادتها في الدنيا وثمارها كعادتها انفسهم كون تجردا من قدرة الله تعالى في الية وليس

على اعادة الاشجار والشمار وثانيتها ان ارض الجنة قيعا نبت فيها ما نبت من الاعمال في الدنيا كما ورد به
الاثر فيكون الذي يرد كونه في الجنة مما رزقوا قبل الوصل الى الجنة فيكون قولهم هذا تصديقا بما اخبر به بنبيهم
ورجح كون هذا اشارة الى عين الثمرة بان هذا اذا لم يذكر الوصف يكون اشارة الى المحسوس وكون الحديث
الكل قول اول اول اظهر لفظه على عموم كلما لا يخفى ان عموم كلما بان على التوجيه الثاني على ما روي في الحديث
لانهم كلما رزقوا من ثمرة وتناولوا قالوا ذلك لكن يجب صرف كلمة هذا عن ظاهرها لان اشارة الى
المرزوق لا الى ما وجد في مكان الثمر فوجه كونه اظهر بقاء العموم وكون الاشارة على ظاهرها ما قوله والضمير الاول
راجع الى ما رزقوا في الدارين او رديان ما رزقوا في الدارين لا يوتي في الجنة وحيث بان فيمكن المعنى
انواع في الدارين ولا يترجم ان يكون المعنى واتوا به في الجنة في ان اتيان في الدنيا ليستقيا لاجل انهم لم يأتوا
في الجنة في سكن الجواب ان التبعيل للاستقيا بالنظر اليهما تغليب قد يجاب بان معنى الاتيان في الدنيا اتمام الايمان
بهما في الجنة ولا يخفى انه تكلف والاولى ان لا يجعل قوله واتوا به متشابهة مع ضمير موطوفة على قوله قالوا
هذا الذي رزقنا من قبل ويكون الضمير راجعا الى الرزق ويكون المراد بالتشابه انه لا يفتقر الى وقت في
وقت كتمان الدنيا بل يكون كل وقت تمناه او يكون التشابه في سهولة الحصول بان لا يكون فرق بين اكل
ثم في الدنيا فانه ربما يحصل للمعنى بسهولة ما لا يحصل للفقير اصلا وكحصل بمشقة قوله واذا العذاري بالذخا فتمت
واستجلت نصيبه وركلت العذرا البكر اي صيرت العذاري على الدخا حتى صارت الدخا مقنعة لهن
واستجلا لا تظلمن من نفسه وتل الشفي في الجراد حتى ياكلن ويسكنن جوهرن الى طبخ الطعام والبيتنا به عن حال
الاشتياء الفخط الى ان يبلغ امر العذاري الى هذا وجواب الشرط هو البيت الذي فيه وارتب رزاق العفاه
بيدي مريم العشار بل كل المغال قد احل ليس للرجز ويزلق عندها والقوم يظلمون الستام والعشار عذرا
وهي الناقة التي اتي حملها تمام عشرة اشهر والجلد من الابل المسان اي اذا اشتد القحط دارت القحاح في
الميسر لا لقامة رزاق العفاه اي القحط من اسنمة النوق السما الكبار الرحواع التي قربت من حملها وكل
ذال يضرن وينافس فيها ولا يخفى ما في البيت من وجوه البلاغة قوله كما التقييد بالتأييد في قوله تعالى خالدين
فيها ابد العوانا قلت لا يتعين كونه لغوا لوان كان كون التاكيد قد تعلق مع كونه للتاكيد التقييد لغوا في التقييد بل
حصول التقييد فاذا لم يحصل قيد لغا التقييد وان لم يبلغ ذكر الابد واذا التاكيد قوله وشمل ما عدلهم في
الاخرة باهني بالاستلزام منها فان قلت لا تمثيل ولا تشبيه في الكلام بل بيان ما عدلهم ايهي بالاستلزام
منها قلت البشارة على طريقه هل الشرح والتتمثيل على طريقه الحكيم فانه يريد بجنات تجري من تحتها الانهار
والازواج المطهرة ورزق الثمرات لذات عقليه شبيهة بهذه الحسيات ولو قال او مثل كما اوضح
قوله كما كانت الايات السابقه متضمنة لانواع التتمثيل وكتمل وانما علم ان يكون هذا لانا كما كبريا
وحقارة كل ما سواه في جنب عظمته حتى لا يترك ترك من يستحي ان يضره مثلا ما لا شيء في جنب ذاته بوجوه

كانت

كانت ذلك المشل او ما و منها فان نسبة جميع الاشياء في جنب ذاتنا احقر من البعوض قوله من قرأ ذكر العرب
انهم يجمعون الخ من سب الابل على سيرة سبع ليال ففتش الطعن ويقصد الطريق فاذا اذ الله الصوم العرب يترصد
القافل ولا يظهر منهم من اين عرفوا ان الاشارة من سماع بهس سب الابل لا من شتم ربه حتى يوصف بزيادة شتم
وعقل الصدق بالخارج انه يخرج من الصدق الحاسن وسبق العقل كما انه يخرج من العقل الختار وفي الناحية قوله ما قالت
الجهل عطف على قوله ان يكون في قوله وهو ان يكون على وفق التمثيل يعني ما هو الحق في التمثيل والشرط ان يكون
على وفق التمثيل في ما يفهم عاقلة الجهل انه ينبغي ان يكون مناسب للمثل قوله وايضا لما ارشدهم الفرق
بين هذا الوجه والوجه الثاني ان الوجه الثاني ان هذا الكلام لسقوة التتمثيل وبها جنسها وودع الطعن عنها وهذا
الوجه انه لتقوية التتمثيل به وتأييد ما ينزل الربيب منزلة على عبده ولكل ان تقول لما يضمن قوله وان كنتم في ريب
المبالغة في ان ليس محال للربيب رفع ما توهم ان في ريبا قوله الوقا به يقيم الواقو كالموقوفة فله الحياة والحيوة
على وزن التمرة لم يعمل ليللا بل يقبض بالحجة والفلسا بفتح النون والقصر غرق يخرج من المورك فيستبطن
العذرين ثم يبر بالرقوب ومنه مرض عرق النساء والحشا كالنساء هو ما اصطلت عليه الضلع والجمع
والشبهة كالتمرة شعرة بيضا او بياض شعرة قوله واذا وصفه الباري فان قلت هل يحتاج الى التاكيد
فان شئت الى التاكيد بل قلت في الاستحيا التقييد بضمير المثل لغيره شوت الاستحيا فيحتاج الى التاكيد في قوله اذا ما لا تخشون
الماء يعرفون نفه كتر عن سبب في انما من الورد في وصف كثرة الماء والكل حيث لا يشرب الماء البهيم
بل حيا من الماء حال عن الماء نفه عليها فقوله تعرض نفه حال من الماء واكثر شرب الماء بوضع النعم
والسبب الاديم المدبوغ بالقرض وهو كناية عن مشاورة العاهرة عن الذرة لكثرة وضعها على الماء والانا
من الورد والمثل الذي خرجت على حافاة الورد قوله وكتمل الاية فاصحة ان يكون كتمل على المقابلة لما وقع في
كلام الكفرة اي كتمل انهم قالوا ما استحيي الربيب ان يمشل بالذباب البعوض لجهلهم سره الربيب عن الاستحيا
فرد كلامهم باستعمال الاستحيا في المركب على سبيل المشاكلة قوله وما اياها مية يعني اسم بمعنى شئ يوصف
بالنكرة لمزيد ايهام وسد طريق التقييد واختلاف كلام الرخصي فيما هذه فجعلها في تفسيره هذه
الاية اسما يفيد مزيد ايهام وفي الفصل جعلها زيادة قوله ولا يعني بالمزيد اللغويان المزيد بما لم
يوضع معني ان اريد به نفي المعنى مطلقا تجر عليه انه يستفاد منه التاكيد وان اريد به ما لم يكن له دخل
في اصل المعنى وكتمل كذفة فائدة الكلام كمان ان ولام التاكيد من حروف الزيادة قوله وبعوضه
عطف بيان لمثلا لا يخفى ان عطف البيان انما يحسن اذا تم الغاية بدونه ويكون لجزء التوضيح ولا
يتم الاستحيا ان يضر مثلا بدون بعوضه اذ لا بعد في ضرب المثل حتى يرد على المثل بعد ضرب المثل
بانه لا يترك ضرب المثل الا ان يقال تنوين مثلا للتفخير اي لا يترك مثلا حقير فيكون بعوضه فما فوقها
للتوضيح قوله او يفتعل ليرضيه مثلا حال تقدمت على عمره من غير شراح المحقق التفخيرا فقال واذا

كانت

في انه لا معنى لقولنا يضرب بعوضه الا بقصد مثلا اي فتمتثل هذا معقولاً وشكلاً حالاً بعيداً ويوم
كونه حالاً موطنه غلطاً ظاهره فان مثلاً هو المقصود وانما يستقيم ان كان التركيب بعوضه مثلاً فجعل بعوضه
حالا موطنه مثلاً صفة له وهو المقصود بالحي الى هذا وفيه ان يضرب بعوضه كما حققه في معنى برون فيم مثلاً اي
ان الله يقصد بعوضه بالخلق والافناء والابقاء ولم يستعمل ذلك وانما استعمله الله تعالى اياه حال كونه مثلاً في قوله
ان الله لا يستحي ان يقصد ما حال كونها مثلاً قوله وهو قوله لا تقصده بمعنى الجمل يمكن المفعول الاول بعوضه وشكلاً في قوله
ولا يأسن منكيبه المراد ان كان مفيداً كما في قولنا بقرة تكلمت في قوله كقولنا ما جونا وحسن النفي ان لم يكن التحدير بعوضه
فما فوقها مشروكة في الخبر لانه لا يستحي ان يضرب مثلاً على قوله وانما جعل اسما كقولنا لا مطلقاً بل جعل اسماً موصولاً او
او موصوفاً على قراءة رفع بعوضه ما مع جعلها اسماً موصوفاً لشيء فمثل قولنا فما فوقها العطف على قوله والظن حال
اطلق المقال قوله والمعنى ان لا يستحي ضرب المشل بالبعوض فضلاً عما هو كبر اشار الى ان المقابلة توجب الربط بما
على سبيل الترتي ان اعتبر ضرب المشل فانه اقرب بالوقوع فيما فوقها او اعتبر عدم الاحتمال فانه كذلك وانما قيل
التميز ان اعتبر الاحتمال فيما فوقها بعد عن الوقوع فدخل النفي على الاحتمال المترتباً فمهم قوله شك شكوك
يريد بالشكوك مع شكوك لا واحدة الشوك الذي هو العين والشوك المعنى اذ قال الشوك في الجسد والنجبة
كالتمرة العضة قوله اما حرف قيل اي يريه وقع وهم كونه اسماً لان تفسيره بهما يمكن من شئ يومهم ذلك كذلك عدل
عما هو شايخ في البيان من ان ما كانه تضمنت معنى الشر لا على ان في الشايخ تقوية الوهم وتضمن معنى الشرط بل هو ان
له معنى سوى الشرط ايضاً والضمير ان لا يحتمل ان يكون لعدم الاحتمال لكن ما ذكره يترجح كونه مذكوراً في حكمها
ان رجوعه الى المشل لقربه لاقدمه ويحتمل الرجوع الى القرآن اي يعملون ان القرآن الحق واما الذين كفروا
فيتمسكون في الربيع بما مثال هذا ويقولون لا معنى يراهم هذا المشل فلا يكون من الله لان الله منه عن ان
يقع في كلامه مثلاً فالاولى واما حرف شرط والمراد بالفعال الصائبة لفعال الموافقة للقرآن قوله كان محققاً واما
الذين كفروا فلا يعملون ليرطابق قوله اي تشمل على صنعة اللبأ باعتبار قرينه وهو يكون وقوله ويقابل قسمه
بين الملائكة والمراد بالمطابق المطابقة الظاهرة والاقابل المطابقة معية باعتبار الكناية ونحن نقول والظاهر
ما نكح الكفرة اشدهم عدم العلم وهو انهم يترجون كونه من الله ونسبوا القول بانه من الله الى السوء
فالمعنى الكناية عن الجهل بل بان يقع نعم على انه يتوقف ما ذكره على ان لا يكون قولهم عن كفاية وكفاية
لعلمهم اذ كان كذلك وهو الظاهر فلا يصح فلا يكون قوله بل هو خبر ما في حيث لان الخبر هو الوصول والوصول
عن الاعراب قال العلامة اذا اتفق النجاة ان ما يستد مع كفاية وتوحيه الخبر يريد ان لا يختلف قوله كما في
في من يورث حسد من بعد المحض ايسر به كما في من ابوك قوله والاحسن جوابه الرفع على الاول والنصب
بمكة ذكره اي في نحو وزعم العلامة انما يجب تخصيص الحكم بما اذا اتفق السائل والمجيب على الفعل وكان السائل
عن المتعلق بخلاف مثل قوله تعالى ما اذا نزل ربكم قالوا اساطير لاولين فانه بالرفع لانه في المعنى نفي

الانزال

الانزال اي هذا الذي زعمتم انه منزل اساطير لاولين هذا قول الحكم ان الاحسن في الجواب الرفع وهذا
ليس بجواب بل رد لما اعتقدوا وجواب ان تعويله ما يطلب منك ثم نقول الجواب لقولهم ما اذا اراد الله
بهذا مثلاً لانه استغما انكاره في لكون مراد لتقديره وموجود في ان يكون منه تعالى فعل هذا لا يخرج ان يكون
كثير اجواب ما اذا وايضا ما اذا اراد الله مذكور على سبيل النقل فلا يطلب الجواب ولذا لم يفتقر الى الكشفا
قوله والارادة نزوع النفس في كون ارادة المعنى من اللفظ من هذا القبيل كمثل والظاهر ان الارادة في
الايه من هذا القبيل وهي ككل المعنيين غير متصوفاً تصاف البار في تعويله رفع غير متصوفاً متصوفاً وجوده كونه خبراً
لكل المعنيين كونه خبراً لا تصاف البار في تعويله ومبتدأهم بالفاعل والخبر خبر كل المعنيين فان السفة كما يعتمد على حرف
النفي تعتمد على غير كما في قوله غير ما سوف على زمن قدمضي بالهم والجزء قوله ومضى من الاختيار فانه منسجم
تفصيل معنى الارادة اعلم من الاختيار فان الاختيار من مع مفصل وترجح احد الطرفين لفضل والارادة
يكون مرجحاً لفضل فالمراد بالاختيار الاشارة لا ما يقابل الايجاب قوله وفي هذا استحقاق واستدراك سبباً
اذا اراد بهم يتمثل المشل من اذ في غاية الابهام لعدم تحصيل فكلما لا يدرك منه شئ كما سألنا في
الابهم لم يذكر والضمير الذي لا مرجح له ولذا صح جعل مثلاً تمييزاً عنه فان الضمير الذي لا تعيين واسم اشارة كذلك
تتبعاً التمييز اما لو كان الضمير واسم الاشارة معنيين فالتمييز بعد عن النسب والفاعل فيه احد اجزاء ما
اشتمل على التمييز لا نفس هذا والضمير جعل مثلاً في الاية من هذا القبيل ليعين المشار اليه بهذا قال العلامة جعل مثلاً
تمييزاً او حالاً من هذا يدل على ان المشار اليه نفس المشل لا ضمير كما هو واحد محتمل الضمير في انه الحق قوله والحال كقوله
هذه ناقدة لكم اية الظاهر انه نظير الحال على طبق الكشاف دون التمييز ايضاً وترك نظائر التمييز لان مقصوده
مجرد توضيح وقوع الجاد جلالاً اذ فيه خفا دون وقوعه تمييزاً اوله المبراع والاتحاد في العامل فان العامل في الآ
بنها هو الفعل وفي النظر المعنى المستنبط من هذا ويحتمل ان يقال ان جعل اية حالاً او تمييزاً عن ضميركم فالتعويل في
تشديدها قول الجواب ما اذا اي اضلال كثيرة وعديّة كبيرة الرفع والنصب وقوله ومهدي وبيان بمعنى انه اشترط المدي
والبيان الذي في المشل ويرد على قوله وكثرة كل واحد من القليلين بالنظر الى انفسهم بالقياس الى مقابلهم
فكثرة كل منهما فليكن بالنظر الى مضاهيهم الذي هو المتوقف بان لا يضل به ولا يهدي بل سعي متوقفاً بين
الاضلال والهداية وان كثره كل منهما بالاضلال الاخر لا يمكن ليس مما يمكن ان يتوهم حتى سعي والصحيح ما ذكر
الكشاف من الاستغناء عن وجهه وصف المهديين بالكثرة وهم قليلون لقوله تعالى وقيل من عبادي الصالحين
الا ان يقال يمكن كثره كل منهما بالقياس الى الاخر مع اختلاف الزمان فنفى ذلك لان اهل الهدى قليلون
بالاضافة الى اهل الضلال اي اهل الهدى قليلون بالنسبة الى الضالين لا يوجب كون المهديين بالقرآن كثرين
بالاضافة الى الضالين به فقال واجعل احد الكثرين من حيث العدد والاخر من حيث المعنى بعيدان النظر الى
يوجب وصف اهل الضلال بالقلّة وقوله قل في الاصل قلن بضمين جمع قليل كقوله فاستعان

الانزال

قصد جوارا اي عن قصد الطيب المستقيم جوارا يصف نوقا معتسقين في المشي اخوه يذمهم في نجد وغورا
الجند الربوة والغور القعر والغاير مبالغة ونورا عطف على مجل قوله والغاسق في الشرع الخارج عن
امر الله بارتكاب الكبيرة الفسق التركام الله والعطيا والخروج عن طريق الحق والجور كذا في الكلام
فكأصا المعنى الشرعي عرفا لغويا واعم حيث لم يعيده بارتكاب الكبيرة وتقيده بغيره ان مفهومه
مختلفة في علمه والاختلاف في الكبيرة قوله وقيل في جميع ما تقدم ويعلم من انه قري يهدى على معنى
المبني للمفعول فمن قال انه لم يستوف بيان هذه القراءة لم يستوف فهمه ما يجب ان يفهم قوله صفة القارئ
لاذم وتقرير الفسق ونقص العهد ثابت لكل فاسق لانه فالغافر الله بعد عهده وتوثيقه بالقبول قوله
واستعماله ابطال العهد حيث ان العهد تعادله الجبل يعني انه انما حسن استعاره النقص الذي صرفه الجبل
لما هو صفة العهد استعارة الجبل للعهد وتصويره في انظار العقول بصورة الجبل وهذا من الموهوم
الذي يستنبط منه ان قرينة الاستعارة بالكتابة قد يكون استعارة تحقيقية ولنا في ذلك ذكرنا في شرح
بيان التلخيص والكتابة هذا بسط يد في تحقيق الاستعارة بالكتابة شيعا جوعا ويردى الظان قوله كما
رما الى ما هو من وادف وهو ان العهد جبل ضميمه راجع الى النقص فان النقص من روادف يكون العهد
جبلادون العكس ولا في ان كلامه مشعر بان الاستعارة بالكتابة هو الا لازم المذكور في استعارة الاستعارة
للمشبه بالكتابة لانه كناية عن النسبة وهو اثبات الجبل للعهد وهذا قول رابع او هو صا كناية وزعم المستأ
من عبارة الكفا وان لم يرض بالمتأخرون ولا يطلع على حقيقة الحال لو سمت من بسط المقال ولم يرجع الى
الما العذب الزلال قوله وقيل العهد في عهد العوام بان يتبعوا العلماء ويقتدوا في العمل بقوله الله
والميثاق اسم لما يقع الوثيقة جعل الميثاق محتملا كونه اسم آله ومصدر الكالميل بمعنى الولادة والولادة
كل قطيعه يعني ان محتمل العموم او انه محتمل كناية منها فعلا والذم بارتكاب كل قطع وعلى الثاني ذم بارتكاب
الجسار ان كان قوله وترك الجاعات المفروض كناية بالجملة فانه يقطع الوصل بين الله وبين الله والعهد
ان اراد بيان قطع القطع فهو مستغن عن البيان لا يخالف امر الله واضحه القبح وان اراد بيان كونه محتملا فكل
وان اراد حمل ما امر الله به ان يوصل على الوصل بالله تعالى وان عمود كل قطيعه ناد على انه يوجب قطع هذا
الوصل فيعيد عن النظم قوله وقيل مع العلو وقيل مع الاستعلاء جعل العلامة في القول الاول راجعا الى
الثاني بان المراد اعم من العلو حقيقة او بركتك وفيه نظر لان الاستعلاء في العلو حقيقة لا بركتك بل بركتك
الاستعلاء العلو بركتك ايضا قوله كتم النصيب الخفض على انه يدل من ما اوضحه النصيب كونه يدل من ما
وكلاهما يدل من لفظ الضمير او المحل كما في قوله روبر يذمهم في نجد وغورا غاير قوله ولكن هم الجائر
الذين خسروا اوبى ان خسروا ان بالخسران في اشارة الضلالة بالهدى كما يفيد قوله تعالى او يكون
الذين اسروا الضلالة بالهدى فان تحت جوارهم فاذوا بما يهدي به ويصل به فضلوا به فحما

جعلوا الهداية ثما للضلالة وفي وصف الانسان بالخسران وعدم الرجح تنبيه له على انه في الدنيا
مسا فمصنوع تجارة وليس من اعمال مقصود في الدنيا اياما يقصد به ربح في الاخرة قوله استجارا فحما
وتجنيب الاستعانة لم يرس حقيقة بل الانكار والتعجب وكل من يدين من مكات الاستعانة وتزائم في الكلام
وكم ان يكون للتقرير اي القوم على صفة القبح والحسن لتعريفوا ويقروا بان في غاية القبح والاشكال ما يخفى
لا يخفى ان يكون مع ظهوره قدرته في حكم او بمعنى لا يمكن كقولهم ولا بد لكم من الايمان به ولو بعد الرجوع وكذا
لا يشككم ان الان صدوره لا يشكك حال وصفه يعني صدوره عن الفاعل لا يتكلم عن حال وصفه للفاعل
لا عن حال وصفه للذم حتى يقال كيف يكفرون سؤال عن حال الفعل حتى يكون انكار الفعل بانكار صفة
ولا حاجة الى ان يقال مبني ذلك ارجاع صفة الفاعل الى الفعل لانه يكتسب من الفاعل صفات حسنة
صفاته في الاي اجساما لا حيوة لها اطلاق الاموات عليهم لا تسمية الموت اصلا لا لعدم الحيوة عنانها
شانه الحيوة ولا تخسيرة بعدم الحيوة عما تصف به الا ان يراد حال كونهم مضنا فيصبح اتصافهم بالموت
بمعنى عدم الحيوة عما مشانه ففي الاية دليل لهذا التفسير وكانه راي ان الحق ان الموت عدم الحيوة عما تصف
به فلم يجد من جعل الاية على تجوز فاخترنا بجازا يشتمل جميع احوال وجود الخاطب قوله وانما عطف بالقالة
متصل بما عطف عليه غير مترادف عنه بخلاف البواقي فان الامامة بعد الاجيا بهملة وان لم يكن بعد الحيوة
بهملة فان قلت لا محله بين الاجيا في القبر والامامة حتى ورد في الاثار ان الميت يسمع صوت نعال اهله في
القبر بين الاجيا قلت بينه وبين الامامة زمان ليس بين الاجيا والكون ميتا والمهل والتعقيب امر سي
فاستحق الاجيا كلمة ثم تنسبها على التقاضوت بين ايصال الاجيا بالكون امواتا وبين ايصال الاجيا
في القبر بالامامة وتقال الكفا الاية والله على الشراخي فلا يسمع المناقشة والوجه ما ذكرنا في مع علمهم
هذه اشارة الى ان الحال انما وقع حالا باعتبار العلم لا باعتبار رغب ولا تحقق المقارنة بين العاقل والحال
واستغنى كتم عد تقدير قد يروى في بعض النسخ واللسان في القبول يقال له ووجه ان المراد باجيا ما يشتمل الاجيا من اجساما
واحد لا اتصال معنوي بينهما كونهما من احوال الاخرة والقبول مثل من منازال القيامة قوله فان قلت
ان علموا انهم كانوا امواتا فان قلت كيف صح الشك في علمهم بالحيوة بعد الموت ثم الموت بعد حيوة
الشك في علمهم انهم كانوا الاجيا الى الله تعالى وكذا الامامة فان قلت علمهم بهذين كيف يصير سببا لعدم علمهم
بالحيوة حتى يصح انعقاد الشرطية قلت علمهم بهما سبب مجرد الاخرين حتى لو لم يعلموا كذا نواجز
بالحيوة يعلم من هذا الجواب جواب عن علمهم بالحيوة وان لا يجزى قوله سيما في قوله فان قلت والله اعلم ان المراد
شكك فيكون مستورا والحال انه ورد عليكم انار القدرة وسيد فلا يمكن لكم الاستمرار على الكفر ولا محالة حتى
عز كن انما ينفع الرجوع في هذه الدنيا فالحال حال باعتبار كونه قد صدق القصة مقارن لفاعلها
وايضا فلا حاجة الى التكلف في نسبة علمهم والتوجه باعتبار الحال كتم ان يكون بمنافاة الحال الكفر كونه

للعلو لا يوضح دلالة على انه وكثير ان يكون لنا فانه كونه نعالا يلقى بالشمع عليه الكفر وكلها يظهر
انها بيانها فارتقب قدامه بان عدو علم النعم العامة والخاصة لان الاحياء المشتركة بين الكائنات كمنها مشتركة
عليها حياة كل حاله والرجوع المشترك بين الكائنات من افرية مخصوصه بكل واحد واحد قوله فان قيل كيف تعد
الامانة التي قلت قولها ومن نعمة تنكشف عن كون الموت بعد وايضا موت كل سبب لعبارة الاحياء يكون
نعمه في حقهم قوله التقدير المسمى بتمديد الكفر عنهم لولا انهم لم يكونوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون
استدلال على استعمال الحيوة في القوة النامية وهذا انما يتم لو كان اجساد الارض عبارة عن اعطية بالقوة
النامية بل عبارة عن تجميع قواها النامية وانما رها كما قالوا وهو تحقيقه لانه لا نزول عنها القوى النامية
ينزل عن العمل فالحيوة بهما والموت فتورها قوله اللازم لهذه القوة فينا قوله فينا لان العلم لا يرا
هذه القوة في سائر الجوانب واللازم الجزئي كمن يتجزؤ وتوحيدها صحتها انصافه بالبصر والسمع اللازم
لهذه القوة كمن لا يراها في الكائنات بل هو الذي خلقكم ما في الارض جميعها قول والله تعالى اعلم بما في الكفر ورد
في الايات علم طوبى الايمان وبين انه ينبغي ان يصدق بان خالق الاشياء كلها فلا يلعب ابداء الامور والحال
يتصف بما يقتضيه خلق الاشياء بالقصد كما يدل عليه صيغة الفعل لان التبادر من القصد المشتمل على الحكمة
من القدرة والحيوة والارادة والعلم ولما بين انه خلق ما في الارض جميعا علم ان وجودهم قبل الاحياء
كان منزه ولم يفسده الاله السابق ولا ياباه قوله كم لان خلق الاموات لا يلحقهم بالاحياء قبل ان يخلقهم
اخرى مرتبة على الاولي اشارة الى وجوب تأخيرها مع تقدمها على الاحياء الثاني والا رجاء مكن ترتيبها على الاولي
خلق لان الاولي متأخرة عن كثير منها في الوجود وليس الاولي عرضا من الثانية لان القائل منزه عن الغرض
نعم لو جعل الارض شاملة لارض الجحيم والارض التي قد يقال لها ان يقصد بجمع اجزائها على الثانية حتى
الانتفاع بها لان انتفاعنا جنت الدنيا والدين بها فرع حيوتها في الدارين ولا يستغنى مما سبق الا
احياءهم ولا يستغنى خلقهم ولا قدرتهم قولوا لا حكم وانتفاعكم تفسير لقوله لا حكم ولا يعبدان يكون قوله
له ويكون المعنى لا يحكم بكم وهو خلق الاموات التي هي موادهم على ما شرنا الاله وقوله لا يعبدون الغرض
قيد لقوله لا حكم وانتفاعكم وقوله على انه بمعنى على معنى اذا وبمعنى مع انه وعلى مع مع وجوه الغرض اشارة
الى وجه التعبد الغرض مع انه ليس بغرض قوله جميعا حال الوصول الثاني ولكن ان يجعل منكم من الارض
قوله كما يرا بالسموات العلوية اشارة الى ان كل الارض على وجه السفلى يستمتع من السموات العلوية والعلو
الكتبة على تفسير السموات العلوية تخرج لهذه التفسير لانه يفيد ان خلق الارض ايضا لكم وبهذا يظهر ضعف ما
قاله كقولنا ان من قوله ولا يراى باعتبار على تفسير السموات العلوية بعد ما فسرها استوابا القصد اليها
وارادته وهذا لا يقتضى سابقه الوجود ونعم العقول قوله ثبات اجزاء العلوية والسفلية والايام والالوهية
قبل خلق السموات والارض مبني على التقدير والتشبيه ويمكن ان يقال خلق ما في جهنم السفلى والقصد الى ثبات

العلو

العلو لا يقتضى ان يكون قبل الخلق سفلا وعلو لان التعبير باعتبار ان من خلقا علوا وسفلا قوله لا يستوي
الى السموات ليعبدان يكون المراد ثم استوي لكم لان انتفاعنا من سماها بمنافع دينية ودنيوية اكثر من ان
تخصي مقام تعدد النعم علينا يستدعي ان يكون الاستوعاب الى السما ايضا في عداد ما قوله ثم لعل لتفاوت
ما بين الخلقين في قوله فانه يدل على تاخر حوالا من المتقدم على خلق ما فيها عن خلق السموات وبذلك ما ذكره
في التوفيق بين هذه الآيات وقوله والارض بعد ذلك صيحا بان تاخر حوالا من خلق السما لا ينافي تقدم خلق
جزم الارض على جرم السما بل ورد الاثر به ووجوب الرادنه لم يندفع بذلك تنافي في تقدم ما في الارض التاخر عن
الرجوع الى السما وتقدم السما على الدحو ولا يخلص عنه الا بان ياول خلق ما في الارض خلق مواد ما في الارض
والقوى المدونة في الارض لنبات فيها وما ذكره من التوجيه لقوله والارض بعد ذلك جانا في غاية البعد ولعل قوله
بعد ذلك بمعنى ما سمعت من قدرته في السما واما ما نظره قوله بعد ذلك زعيم قوله ومن ضمن السما ان
بالاجرام ويمكن ان يجعل الى السما مع كونه اجساما ويكون ايرادها لجمعها لجمعها بقا لسبع سموات لان قوله
ان السماوات سبعة وسبعون في الجمل فيقول المعنى قولنا لجمعها سبعة سماوات مستوية في القوة في جعلها كما قال وكونه
عالمها كونه الاشياء كلها خلق ما خلق التعديل بيان على الشيء وفي ما ذكره بحيث من وجود احد ما ان يخلق ما خلق على
بما انتم ليس كونه عالما اذ لا يكون في العلم بل كونه عالما قادرا وانما هما ان ان اراد ان المقصد من التعديل
فلا يخفى اذ لا يعطف التعديل على الدعوى ولواراد انه يشير الى العلة فلا يوجد العطف فيه وتقدير دعوى
بمنزلة التعديل للعلو السابق فينبغي ان يقال لانه قال كونه عالما كونه الاشياء وثالثها ان جعله تعليلا
استدلالا لتاخره اذ الاستدلال بجعله بمنزلة النتيجة لما سبق وجعله تعليلا لجعل بيان العلو السابق فينبغي ان يقال
او استدلالا لقوله وحكمها الرضابا نظرية قال المحقق في التفتاها يجوز واكون اذا سماجوز امضا فالاطراف
مثل يومئذ وساعتئذ وبعد انما ان الله وجوز واكون منصوبا يكون مفعولا به مثل ان ذكر ان ياتنا كرم
ولم يكونوا رفعة على القائل بعد ما عن الظرفية التي يزعمه في الغالب منهم من ياتي المفعول ايضا اذ لا يوجد في الكلام
في حق من هذا على اذكر الحادث يومئذ كذا هذا ونحن لا ندرى انه لم يقد عدم جواز الرفع بالقائل عليه قوله من الظرف
التي لا تصرفها ذكرنا من ان وضعها لزمان نسبة وقع في نسبة اخرى فلا بد من اضاقتها الى نسبة وجعلها
طرفا لنسبة اخرى قوله وعامة الآية قالوا او اذكر على التاويل المذكور رجع كون العامل قالوا على خلق
الكشاف رجع كون العامل اذ كررنا ان الاستغناء عن حذف كثير رجع وقال المحقق في التفتاها ان تقديره اذكر
لان الحسن التكون الجمل معطوف على محذوف اي اشكر النور في خلق الارض والسما واذا ذكر واما على تقدير النسبة
يقالوا فهو ظرف والجمل ما فيها عطفت على ما قبلها عطفت القصص على القصص من غير التقاطع اليها من اجل انشاء
او اجزا را هذا ويغيب من كلامه ان جعل العطف من قبل القصص على القصص لانه هذه الجمل تملأ على الجمل انشاء
عن عطفها على الجبرية وكون التوجيه الاخر ارجح لاستغناءه عن تكلف اعتبار عطفت القصص على القصص لان

الاشارة الواقعة في هذه الجمل مقول القول ولا يخرج بحد ذاته عن كونها على الحقيقة السابقة لا من حيثها
في السند والسنن فلا يظهر وجه العطف لعدم التماثل في كل منهما فمشتق على الانعام البشري ادم قوله مثل
خلقكم الاولي تقدير واكثر الحاشية اذا قال فيكون عطف على انتم السابقه او يكون التقدير اختلف واذا
لا يمكن قوله والمنكح في تلك كالتماثل في جملة هذه عبارة الكفاية وكان يشعرون بانهم ملاك كبره شمال
مع انهم في شمال زاوية في شمال بمكانه فرفع ذلك الاشعار بان عطفه بقوله وهو عطف على انتم السابقه كما لم ير من مظهر
عبارة الكفاية مع انه قد يربط بين كين ومنا سبب الذي هو بمعنى الشدة والقوة مع الملك ظاهر يقال ملك العجمين
اي شدت عجمهم لان هذا الذي لم يمتنع ان يقول اي عبيده ايضاً من انهم من ملك بمعنى انهم من اهل
جمل مقلوب قوله والتاثير في الجمع قال الحق في التفتاح اذ معناه لتأكيد تانيته بالجماع وعبارة الفصل التاثير
الجمع ونظيره التفتاح والصياغة في هذا القول لا وجهنا ويل للجماع والتفسير التاثير في شتم تاييده بالتاثير
التاثير في التاثير ذات تانيته كالتاثير ونظيره ما قالوه ان يقال الاصل في التاثير ان يكون دخولها التاثير في
مدخلها كما في ضار فيجمل ودخلها في ملائكة كذلك كقولها مدخلها موثباتها ويل للجماع اولاً واما بيان ما في المقصود
انه يدرك المعنى في حاشية كخبره في صورة الجماع قوله لا في سبب بين الله وبين الناس اي لان حشرهم
او يسير كل ذلك رسول والمراد بالتاثير كقولهم وكوه سبب بالنسبة لبعض الناس وهم الانبياء بلا وسط وبالجملة
الى بعض اخر بوساطة الانبياء فلذا قال فيهم رسول الله اي بالانبياء وكما في قوله بالانبياء فانهم
الرسول في انهم مدخل في تاييدهم كقولهم يسوا رسول الله بل رسول الله قوله وقامت طائفة من بني اسرائيل
في النفوس القاضية البشرية اي يروه الاية اذ النفوس البشرية خلقوا بعد ادم وقد امر الله الملائكة بالسجود لادم
والمقول للملائكة كلهم قالوا لا استعراق وعلى تقدير تخصيصه بعد ادم والاستعراق العرفي قوله ويجوز ان يكون
خالق ويلايه قوله تعالى تجعل فيها من فضائلها قوله والمآثر الباقية ولهذا يطلق على الواحد المذكور من اجل هذا
اشكل اطلاقها مع وحدتها على ادم وذريته والاصح اطلاق مفرد ذي التاثير على جماعه فيقال رجاءنا
كما يقال جال ضاربا قوله والمراد به ادم وجميع ادم عليه السلام على عكس ما فعله كفاية على ادم وعبيده
لاستغناء عن صريح اطلاق اللفظ المفرد على الجماعه ووجه التفتاح اذ بان سبب لادم والاسرار من غير فالظاهر ان
من داخل المراد بالتحليل على ما اختاره الكفاية ويعارضه ان الظاهر ان التماثل مع ذلك يتضح ان يكون الملك
ظلم ويكون التركيب من قبل قبله فلان التماثل مع ان القائل بعضهم قلنا في التاثير ويل لا يدفع التمسك به في التاثير
يتظاهره على انه يجوز ان يكون سبب لادم ونظيره الى ادم لانه متسبب عنه لتوليد سببها عنه واما
انها رفض ادم من غير ذكره في جواب الملك ظاهر في ان الكلام كان فيه قوله وكذلك كل نبي استخلفه خلقه
سعله لكون ادم خليفة الله وكل نبي ليس كل نبي كما ليس اليه بادي النظر حتى يحتاج الى تصحيح الجمع الراجح
الى كل نبي بجهد من قبله واما من اذنه في الارض الامم امثالهم قوله وافراد اللفظ املا لاستغناء اذكره عن

ذكره

ذكره في كفاية استغنى بذكره القليل في قولهم مضروبا ثم لا بعد العلم بجميع بل قبل العلم فانه يذكره مفضل في ما
ذكره في كفاية ذلك حتى صار اسما للقبيل فلا يراد ان مضروبا للقبيل فليس في الكفاية بالاب عن ذكر
البنين قوله وعلى تاويل من كلفه لوجه المراد تصور مفرد فصح افراد اللفظ قوله في غير ذلك ما
ذكره كفاية من صيانة الملك عن غيره في وقت الخلاف ومنه اظهر اشرف العلم ولا يذهب عليك
ذكره القصة في سبب الكفاية في سبب الكفاية لانه اقبح الجاهل التي توجب ديانة مساجد كما ان العلم يوجب
رجاءه على سبب القباد والمقربين دهر ادها وفيه كمال تهديد على الكفاية كما في ما وقع لادب من
كان في درجات القرب والكرامة من الله تعالى واستنباطها عما ركز في عقولهم ان العصفير من خواصهم او
انه لا يرفع السوال لانه يتجلى لانه من بين اربك في عقولهم فلا يراد ان يقال عرفوا ذلك باخبار من ابتدوا وتعلم
من اللوح وشيئ الى وجه اولهم في ضمن ان ينشأ شجرة في جملهم مع وجودهم وهو اطلاقهم على اذ من القوة
الشهوية للفساد والقوة الغضبية للصوره السفك الدما ونحن نقول والله اعلم العمل الاتهام على عطفه
الاتهام عن كبره في الارض بهونهم لما رواه ان خلقهم عن جن في الارض كما يتفهم في الجبال
واهلكهم خلقوا على انفسهم بان يفعل معهم القائل المختار لا يشاء ما فعل بالجن وعسى ان وقع منهم في اخرهم
واهلكهم ما اتفقوا على ما استكشفتوا عن ذلك مستعدين عن نوالها ان يعرضوا بها في جملهم في جملهم
باخراجنا بسفك فهدانا ونحن نجيهم ومقتدين على خلاف قوم تخلصنا عنهم كما كانوا كافرين
مفسدين في الارض فقال تعالى اني اعلم ما لا تعلمون يعني حشرهم فيكون بان تظلمونه وتجدونه من لا يطيعكم يقع
او استغفار عن خلق من بعدك استغفار لادم قوله تجعل فيها الخلق فيها هو ايجتاجون الى الخليفة ونحن مستعدين
عنه فيكون ذلك مقتديا واما ولا تختلف احوالنا حتى يصيرها الخليفة قوله واما باعتبار القوة العقلية فالظاهر
مغلوبه لها بين العقول اذ التعدد يغلب الواحد ولا يحتاج الى ان يجعل نظيرهم الى العقول مفردة بل يحتاج ان
ينظروا ان الغلبة للملك لاجل قوله والاشارة اجمالا بقوله اني اعلم ما لا تعلمون اذ الحكم مع انه لا تردد ولا
انكار للمخاطب فيبني شانه ان لا يجعل تنزيلا منزلة الجاهل المنكر لانه لو علم ما عرض له الشبهه لكان لا يحسب مستغنى
عن استغناء ثم قوله في ولا يشبهتم ان العبد اذا خرج في قبضته امره بدينه ان يدفوعه عن سببها على مجموع
انه لا يخرج فعده عن حكمه وهو يعلم ما لا يعلم غيره وهذا ملك السعاده فانه لا يمان بالعبودية وبين قول الامم
بمشاهدة موجه بون بعيد وبعدها نالوا هذه الفضيل بين لهم بعض التفاسير التي ازيد ادم ايماننا
قوله وسبح بعد الله عن السوء وكذلك التقديس بريدان التقديس في سبب وسبح لله في تقديره كذا حتى يرد
انه ينبغي ان يقول او تقدر كذا نظر في سبب الذنوب لاجل ان لا يترك قوله وقيل تقدر كذا واللام من
لانه علم يقدر سبب لقوله وكذلك التقديس وتحقيقه انه ينبغي ان التقديس في سبب كذا في تفسير قوله
تعالى وتقدر كذا في آخر التقديس حفظا للنظم عن التكرار ونبيه على ان البعض فسره بما في التكرار وزيادة

اللام والايوان في تحقيق التقينا زان في كون اللام زائدة بل نقول كل من التقديس تعدي تنفخ وباللام و
ويجعل قوله لك متعلقا بهما في المعنى وكذلك قوله تحرك ثم الاوجه ان يراد باللام على التقديس ومع
رفعا للجبوت والتقديس اشعارا باننا نعلم شيئا بتوحيدها واعانتك موجبا للحمك قوله والقائم
في روع الروح بالتقديس او ممنوع الخوف من اوساده والذين والعقل كذا في القاموس المذاهب في
تعيين الواضع ثمة مذاهب قريفة مذمب اصلاح ومذهب في وضع قالا اول مذاهب شيخ ابي الاسعدي من ان
الواضع لكل هو الله وتوقف عباده عليه والثاني ان الواضع لكل ارباب الاصطلاح والثالث ان الواضع
الشيء في سيم التباقي هو الله والباقي ارباب الاصطلاح وحق العلم الضروري بمباردة خلق علم لا مدخل في علمه
سبب سبب العلم بالاختيار واللاق في الروح يجمع مع التوجه واعمال سبب كما سبب العلم الضروري
او القافي في التقديس لهما لما يشاهدان الشايع في التعديل القائل اللفظ ومثله في مقام التعليم وقوله التعليم
فعل تترتب على العلم غالبا قوله وادم اسم عربي كزر وشاخ يعني وزنه فاعل كما ثم لا فعل كما توهمه الصحاح لانه
لوجعل فاعلا كماله نظاير في البعيا ولوجعل فعل لم يكن له نظير ولا جمع على اودم بالواو لانه ادم بالهزة
وكوكان افعول لجمع على ادم وان اعتمد صاحب الصحاح عن السابان الهنود اذ لم يكن له اصل معروف
في اليا جعلت لغا عليها الواو وقوله واشتقاقه من الادمه على وزن العرفة والادمه بالفتح كالعروة قال
ان يقال بالتحريك وادم الارض والسما ما ظهر منهما والاضيا في المنكفون والادم والادمه كالفعل والتمه
اذ عرفت هذا فنقول قال صاحب الصحاح واشتقاقه من ادم من الادمه ومن اديم الارض نحو اشتقاقه من يعقوب
من يعقوب واديس من الديرس والبشر الادمه وما ادم الادمه اعني واقراب امه ان يكون على فاعل كزر وعاد
وعابر وشاخ وقالع واشباه ذلك فصح القاضى رحمه الله انه تريف كقول العجمي مشتقا من اصل عربي
وتبعه كثير من في شرح الكفا وادى ان قصده غير ذلك وهو ان قولهم بالاشتقاق من ادم ليس لانه
عربي بل كقولهم بالاشتقاق في يعقوب واديس لانهم اذا استعمل العرب اعجميا لم يحقوا بكلامه ويعتبرون فيه
اشتقاقا لما قاله بحقيقة كلامهم لمع الزايد في من الادمه في تباقي لهم ان يقولوا ادم فاعل او فعل كقولهم
في التصرفا بكلامهم فيصغر ونه على ويديم واديديم ويجحونه على اودم او ادم وقوله واقراب امه ان يكون
على فاعل يوكد ما قلنا وقابده ما قدمناه لك واعلم ان هذه الاية تدرك القول بان الواضع الالفاظ
هو الله تعالى ومدرك القول بان اللام عن السيم قوله والاسم باعتبار الاشتقاق وما يكون علامة للشيء نظرا
الى القول بالاشتقاق من الادمه وديلا في فعله الى الذين باعتبار القول بالاشتقاق من السيمون الالفاظ فان اللفظ
علامة للمعنى ورافعه من خصيص الجمل الى ذروة التعقل وكذلك صفة الشيء وفعل واسمها عرفا اذ الالفاظ
الى المعنى العام بما المقابل للاصطلاح واصطلاح الالفاظ مشترك بين ما ذكره واخص منه وهو ما يقابل اللفظ
واخص منه وهو يقابل الكنية واللقب قوله والمراد في الاية اما الاول والثاني دون الثالث لانه يعبر عن

توفير من التعديل الذي بيال علما يعينه للحلافة كما هو حقا بخلاف الاولين والظاهر ان الاول ايضا
لا يستغنى عن اعتبار الاستدلال من العلم الاسما ليس صرح الشمول لذوات وفي استلزام العلم بالاسما
للعلم بالصفى والافعال نظرا لان العلم المقيده بالتصديق بنسبتها ويكفي لمعنى اللفظ الموضوع حيث انه
موضوع تصور معناه الا ترى انك تعرف الدال على زيد قائم حيث الدال من غير علمك بقيام زيد واعلم انه
لا بد من تعيين العلم والالزام لحاط علم ادم كجميع ما يعلمه او علمه كجميع شيئا من الازل الى الابد فخصيص ما بان
يراد تعليم ما يمكن للممكن فيلزم ان اللفظ تفصيل علم نبينا عليه صلوه وكلا واما بان يراد اسما للمكنات قوله المعنى
انه تعالى خلقه من اجرة مختلفه وقوى مقبانية مستعد الا درك انواع المذكرات الا قول والله تعالى اعلم
انه تعلم ادم رسما الشريعة كلها من صفاته والموجودات كلها الفاظا موضوعه كانت او غير موضوعه ولو
غير الفاظا وشرفه بانه يشاهده تعلمه في كل موجود ولا يشغل عنه التوجه الى الموجود وهذا اوجب اختياره
على الملك في الخلافة ثم عرضهم على الملكة فقال انبئوني باسماء هولاء اي باسماء تعالى هولاء يعني خبروني باسم
وجده ينتقل منها الى وعلى هذا يكون ذكره عقبت بفتح الكفر وتعليم الالهام استلزام العلم بالاسماء الشبهوي على الوجه الذي
قوله وعومر من اللام هذا شريف الكفر في ولا يرضى البصرى ولا يقول بور واللام عوضا عن المضاف اليه قوله على
عرض سميتها ترى على حذف المضاف او جعل الضمير المضاف اليه المذوق وهو سميتها قوله تبيكت لحم اي اسكات لحم وعقد
دفع بقوله فان التصرف في التدبير واقامة العدل قبل تحقق المعرفة اخفا وجزا رباط الامر بالانبا بقوله ان كنتم صا
لانه ظهر وجوبه رباطا بخلافه لان كونهم اخفا في خبرهم عن امر الخلافة الالزام من خبرهم عن معرفة السمية وقد
صعب ذلك على كثير من المفسرين حتى قالوا ان المعنى ان كنتم صادقين اني لا اعلم خلقا اعلم منكم وردة للحق والحقا
بانه لا دلالة للكلام عليه وقال وجب الالزام ان المعنى ان كنتم صادقين فيما رزقتم من خلقهم عن المنافع والاسبا
الصالحى للاختلاف فقد ادعى العلم بكنية خفيات الامور فانبئوني بهذه الاسماء فانها ليست في ذلك
لحفا ولا تخفى ان ما ذكره القام مع عن هذا الوجه والظاهر ان المراد ان كنتم صادقين في الانبا وفي تحريم الكذب
والاشعار بان الامتنان مما يوقع المتحمس في الكذب فاهم الامور لمن يحسن ان يحفظ عن ان يقع في الكذب ولا يتناقض
عن ظهوره بل وفي هذا التوجيه برأيتهم عن اثبات كذب لهم ولو التزم ما قوله ولذلك كبرى كبرى كل واحد منهما
اجراء كبر الاعلام في التعديرة التي تلمذ مقاعيل فيقال اثبات زيد عمر واقاضا واجري كبرى الانبا في التقية
الى مفسرين نفع الى اخر بابا فيقال اثبات زيد بان عمر واقاضا قوله واشعار بان سوارهم كان استغنى
ولم يكن اعترضا في الاشعار كحتم لاحتمال ان يكون توبة عما وقع من الاعتراض ويؤيده كون سببها كحتم
التوبة قوله وقد اجري علما للتبديع معنى التسمية اي لا يجمع قوله كحتم الله قول لم يجعل تقدير المضاف اليه لانه
لا يكون الا بالبناء على الضم او توقيف التنوين او وجود مضاف اليه قبل التقدير بعدد ثم قول لا تخفى ان القول
المضاف اليه على سبيل الشذوذ ايهون من جعله علم التبديع سبب ان من علقه الفاخره اوله

فقلت لما جاني فخره قوله وتصدير الكلام به اعتذار ويحتمل ان يكون الجواب قوله سببى انك اي امرنا
 ان نسبحك لانه علم لنا الا ما علمتنا وما علمتنا هو سبب قولك ولذلك جعل مفتاح التوبة اي كونه اعتذارا
 عرجا بل حقيقة الحال فانه يجرى في جميع مواضع التوبة دون الاستفسار او لكونه اعتذارا وانما شاع في الامة
 لانه السبب الذي اتمه ونفيع غير غيره فلا يتقدس غير عن الوقوع في الاثم ويحتمل ان يكون جعله مفتاح
 التوبة لانك منزه عن الاثام بل يكون منزها عن رد التائب وجعله خائبا قوله المحكم جعل الحكيم يعي الحكيم
 للمبذعات ليكون التائب اجابا لوصفه بحال العلم وكمال العمل ويكون ابعده عن التكرار الشتم على الحكيم
 على معرفة الاشياء على ما هي عليه والعمل على ما ينبغي قوله وانت فصل هو القول الفصل الثاني من التكاليف كونه تاييدا
 مع كونه تكلفا في دعواه انه لم يكن اولى بالتاكيد من ضميرها كذا لا يعقل بين الفصل وكونه مبتدئا بل هو
 اختلاف مع جعل الفصل مما لا موضع له من الاعراب وقوله ما هذا الرجل ليصلح شاهدا على انه يجوز في
 التاييد ما لا يجوز في المتبوع لان اجتماع العرف باللام مع يالا يجوز سوا كان تابعا او متبوعا فقام وان
 قوله قال يا آدم اجنهم قال سابقا اجنوني ليهما بهم عاطفة فلا يشعروا بالجهل وقال اجنهم لجهلهم
 فاقام مقام التعديل قوله بقلب الحفرة ياد وحذفها الى اليا لانه صار في صورة الامر من جعل او حذف الحفرة
 لان حقيقة القلب يودي الى الخذف فحذفت قصر لسا وقوله اني اعلم غيب السموات فان قلت لم يقل وشهادتها
 لتوافق ما تدون وما كنتم تكتمون قلت لا فلوها فيما تدون وتكتمون لان الشهادة ما لم تغيب عنهم لكن ينبغي
 تخصيصها هو الهم الظاهرة والباطنة فان قلت لم قال تدون وما كنتم تكتمون قلت تعرض للابداء الاستقيا
 لسقيس الماضي وعكس الكتم فاحاطا بالجميع على انما زيلج او اراد بما تدون ما سطره الميسر وحذفه من
 الافساد بما كنتم تكتمون ما كنتم في نفس من الافساد فلو كان جابا على وجوبها فقلت ما تدون وما كنتم
 لم يكن مندرجا فيما لا يعلمون قلت قوله اني اعلم ما لا تعلمون كناية عن مزيد علمهم فمدرج فيه تاع قوله وان القضا
 تواقفية فيه انه لو تم لزم دلالتها على المعاني ايضا توقيفية وان مفهوم الكناية زيد على مفهوم العلم والالتزام
 الى اشتغال التكرار فان قلت يمكن الامر بكل قلت قيل من كون الحكيم لغوا وهذا التام ليس لو كان مقصودا بالعلم
 مع زيادة وبعد تفسيره بما قرره يدل على ان معناه معنى العلم وانما قرره على خلاف معناه حذرا عن التكرار
 وقوله وان علوم المنسكة وكالاتهم تقبل الزيادة اي علوم المنسكة كعلمهم بجمع قوله وكلماتهم في الطبقة التي هم
 وذلك انما يتم لو كان الخاطب المنسكة كعلمهم دون المنسكة الا رض فقط وقوله وان آدم افضل من هؤلاء المنسكة يدل على
 ان الكلام ليس مع جميع المنسكة والالفاظ من المنسكة كما لا يخفى على العارفين سببها في الكلام ويمكن اثبات ان العلم افضل
 بان الغرض اما بالعلم والعمل ونفس هذه الالفة دللت على ترجيح العلم واما دلالة بهر يستوي الذين يعلمون والذين
 لا يعلمون على ان العلم افضل من العمل فمنه لا يدل على فضل العالم على الجاهل ومنه العلم على الجاهل قوله
 انما هم باسما وعلمهم يعلمهم احرهم به في بيان حق العلم على التعميم حتى لو كانت السجدة مخلوق جارية

لاستحقها العلم من المتعلم قوله واعتذارا عما قالوا فيه فغير بيان كفاية الوقوع وانما بالذلل لصاحبها او
 لا بعد ان يستنبط من الآية كفر من ترك الصلوة متعمدا فان في الامر بالصلوة امر بالسجدة كما كفر
 باليسرك هذا الامر كفر من ترك الصلوة قوله اذا سوية ونفخت فيه من روجي ويحتمل ان يكون التسوية التعديل
 ونفخ الروح التعديل فان المستفيض العلم صوره والجل موت وقيل السجود وقع مرتين لمقتضى الايتين وقيل هذا غير صحيح
 قوله والعاطف عطف النظم على النظم السابق ان نصبت النظم السابق بمضمون ما ذكره والاعطاف
 بما يقدر اي مع ما يقدر على ما فيه من اذكر على الجملة المتقدمة بل القصد به ما على التعديل ليدوم عطف الانشاء على
 الاخبار قوله وهي ثم را بعد وما عليهم الاظهر ان قسه آدم من اولها الى آخرها بيان نظير لما بيننا صان الله عليهم
 فان استبعا جعله بيننا مع كونه بينهما حقا في نظرهم القاصر كما استبعا والمملكة خلق آدم وشبهه الخ
 بما انزاح شبهة آدم وهو امتحان بالعلم وامر وابتعا في حكمه كما امر الملك بالتمسك بالتمسك لادم فمن يابى فهو
 كالميلس لعنه الله قوله وكان تعالى لما خلقه انموذجا ونقول لما علمه الاسما كلها بمعنى انك سابقا
 وصار لا ترى الا الرب حتى لا يرى غيره وبكلمة الرب على امر الملك بكونه سجود الله قوله الرب الاول
 صلى لقبلكم قاله في شان امير المؤمنين علي بن ابي طالب مدعيان الله فصح واولة ما كنت اعرف ان الامر منقرا
 يعني الخدفة عن شام ثم منها عن ابي حنيفة يعني عن قسيلة ثم بعد من ذلك ان ضم من هذه القبيل عن الحسن
 رضي الله عنه من قديم ما هم من كل صالحة وليس فيهم ما فيه من حسن يعني اريد بالي حسن من قديم ما في الامم اوفى ما هم
 من كل خصل صالحة وليس فيهم ما فيه من خلق حسن البس اول من صلى لقبلكم ان اول الذين اوعى التابا الذين
 قال الام في صلى لقبلكم بمعنى الجانية الام في قوله لذكور الشمس مع السبب في وجوده يوسف يحسن ان يكون
 وجودهم قد تحق لما راوا في يوسف من عظيم قدرته قوله بالتشيع هو ان يرى انه شيعيا وليس كذلك الا في القبا
 ولم اوهنا ان يرى انه مستعرب ادم من غير الاستغناء قوله والآية يدل على ان ادم افضل من الملائكة لما هو بينا
 هذا اذا كان السجدة لادم واما اذا كان كالقبيل فلا على انه اذا كانت السجدة تحية لا تدل على كونه افضل
 يجوز ان يكون كالسلام فانه لا يدل على ان السلم عليه افضل من السلم ويمكن ان يقال جعل الكعبة قبله يدل على كونه
 افضل من سائر البقاع فيجعل ادم قبله دون غيره يدل على كونه افضل والاخفى ان لا نسب جمعه مع قوله الآية
 قوله باستقباحه امر الله وابتعا له في الفقه امر الله وقوله لا يترك الواجب ممنوع يجوز ان يكون ترك الواجب
 موجبا للكفر في حق غيره محمد صلى الله عليه وسلم قوله وان ليس كان من المنسكة والالتمت اول احرهم ولم يصح استنائه
 الى الاستنائه المتصل وجوز الكفاية كونه مستثنى منقطعها وقال الحق التفات زاني وقدم حينئذ كونه مأمورا
 بالسجدة من ذكر الالباد والاستسكار قوله وكان مغمورا بالالوف منهم وكانوا اشرف منه فغلبوا وقوله
 عادة للحالة الولى جديته ارجحنا وقليلنا قوله وان الامر للوجوب فيه بحث لان كفر الميسر الحاشية الامر بل
 لا استباح امره واستباح ما جعل الله مندوبا اليه كغوا وقوله وان الذي علم الله من حاله انه يتوفى على

الكفر هو الكافر حقيقة في كنه لان قوله كان من الكافرين اذا كان بمعنى انه كان من الكافرين في علم الله لا
على انه كان كافر في الواقع لان معنى كونه كافرا في علم الله ان الله علم من الكفر قبل وقوعه ويمكن ان يدعى
بان كل كان من الكافرين على الكون في علم الله تاويل بطابق معتقد فهو المشككين والآية بظاهرة تدل على
كونه كافرا في الواقع قوله السكنى من السكنى هو السكنى في المخاد السكنى لا من السكنى ضد الحركة الا
ان اصل السكنى السكنى قال المحقق التقنا زاني يدل عليه ذكر متعلقه بدون في ووجوب ذكره ان الجنب مفعول
اذا كان من السكنى لان معناه اتخذ لينة مسكنا واما اذا كان من السكنى فهو مفعول فيجب ان يكون في الماضي
بمكان محتم حتى يصح تقديره في قوله وانت تاكله المستكن بفتح العين العطف عليه من ان فائدة التاكيد
وكذا الايمان بفتح العين العطف الظاهر ان التاكيد لتقرير النسبة ويتفرع عليه حجة العطف على ان يراد قوله وزاد
لا يتوقف على العطف حتى يحسن جعله داعيا لا يراد التاكيد لشيء نصبه على انه مفعول معه وهو قيد لانه
على كونها معا في الجنة وكونها تظهر في كونها تابعة لان المفعول معه بغية التبعية كما تقرر في كل قبل ان
اسكن الى الغاية فليس كذلك الى الموت ليس ذلك مخالفا لطلبه واللام يمكن اضافته الى الخطاب صحيح كالتصريح
يا غلامك وكذلك ان تقدر وتسكن كما في علقها ما وتينا ولا تخفي ان هذا الامر من حيث اخراج الجنة كما
ان النهي عن قرب الشجرة نهي حيث هي بها منها وقوله تنبيه على انه المقصود بالحكم والعطف عليه في هذا
التبعية تحذير له عن متابعتها نقصانها ومع ذلك نفي وتبعها في ثنا والشجرة والظاهر والمعطوف عليه
بجر الفاء فليس من وقد يفتح فاولها كورة بالشام وقريب بالعراق تقول في حال الرفع بالواو والواو
والجزال بالواو والواو في كل حال والنسبة على قوله دار الثواب محتم لان لا يتاب الا فيها لان كل من في ثنا
اذ فيه الاطلاق والكون وغيرهما مما لا ثواب له قوله خلق الله سبحانه لادم واطاها راعيا لانه تدارك نصيب
ويجعل حسنا بالتوبة والاستغفار وليس الفناء والسكان عيبا لازما ويمكن ان يقال اراد ان يعيد ادم ان
طلب الجنة الابدية بالاجتناب عن مخالفة امره وان عيانية موجب الحرام عنه فبالتزام الانقياد يكون في الجنة
ايضا بالاجتناب عن مخالفة امره في كل حال من الجنة شتما الآسوق كلامه على انه متعلق بالاكثر على طبق الكفا والعدالة
البصيرين في اعمال الثاني في مقام التنازع وجعل متعلقا بالاكثر السكنى في المعنى اذ لا وجه تخصيصه كما قال
المحقق التقنا زاني لم يجعل متعلقا بالسكن مع انه اظهر من حيث المعنى لوقوع العاصر ضعيف والعدو العلم
انه متعلق بالاكثر وكذا غير الاكل على الامتلاء فانه اكل من غير المشية بمقتضى الحرص قوله سواء جعله للعطف
على النهي والواو بمنصوبا او مجزوما على ذهب الكسائي فانه يجوز لا يكفر بدخول النار ونحوها على يد غيره
لما يلزم ان يكون التقدير فان لا يقربا يكونا من الظالمين قوله والشجرة هي الجنة رابطة في بعض التفاسير
شجرة العلم فكنت في التامل في حقيقة بره من الزمان حتى رابطة ليله التي ذاهبت السماء ثم ذهب الى السماء
سماوات والاقية في نيبيا نيبيا حتى نهبت في سما ان هناك ادم عليه السلام فلا يقية وسالته عن شجرة العلم الذي

نهي عن ان يقرب منه قال كان شاتي في معرفة تعالى مشاهدته ومنعت عن التوجه اليه بدون المشاهدة مكتوبا
بالعلم فمرة اكتفت بالعلم فعوتبت واخرجت عن الجنة فزالها الشيطان عنها اصدر زلتها عن الشجرة اشارة
الى ان عن التعليل والى حقيقة عن التعليل من ان يتخمين الفعل معنى الاصدار وجعله صلة الاصدار ليصير مصدر الفعل
عن المعجزة والجايزة على اصله ويكون في قوة التعليل وقوله وعلما على الزلزلة اشارة الى ان في الاصدار عن شجرة يجوز
بتنزيل السبب من اللفاظ وجعل الشجرة التي سبب الزلزلة بمنزلة الفاعل كالكسكين للقطع ومنه يعلم ان يقال ان
التقسيم ان جعل الفعل المضمون في المعنى جازما لم يزل في بعضه قراءة حمزة فزالها ولا يعارضها قراءة غيره
من سوسوس هما الشيطان عنها لاني القوة لان القراءة الشاذة ليست كالقراءة للتواتر ولا في قوة الدلالة
لانها ترجع التفسير في قراءة عبد الله الى الجبه يتضمين معنى الاذاب في قوله ومقاسمة اياها بقوله اني كمال الناصحين
ومقاسمة اياها اني كمال الناصحين كما قال الله تعالى وقاسمها اني كمال الناصحين اي على اني كمال الناصحين
ان كمال الناصحين عليه ان يقسم به وتوجيه ان يجعل الفاصلية اي مقاسمة بسبب الحكم فان المقاسمة
يصدر المقاسم على قوله وان كيف يصل الى ازالها بعد ما قيل اخرج منها اقول والله اعلم بخبر ان يكون
هذا الامر لانه كما في كونها حارة قوله فاحرهما مما كانا فيه اي من النعيم والكرامة اقول والله اعلم بخبر
ان يكون المراد فاحرهما مما كانا فيه ما يوارى سواتهما فيكون كقولها تنزع عنها لباسها قوله اوها والواو
الظاهر ان قوله ما والميت في خبر الخطاب عطف على ادم اي اولها ولا يلبس فعليه انفصال الضمير لغيره في قوله
ولا يلبس قوله حال استغنى عن الواو بالضمير لاكتفاء بالضمير الجواز بضعيف لا يمتنع بالنظم المعجز فتوجه ان
اوله بالمعقول لان بعضكم لبعض عدو في تاويل متعادين كما اشار اليه ومنه هذه الجبه يستغنى فيها بالضمير
الواو ويمكن ان يقال هذا الحال اذ لا يكون بالواو فلا حاجة لتكرار الواو الى التاويل قوله موضع استقراره
ان يراد زمان استقرار قوله بديه وقت الموت او القيمة قدم وقت الموت لان التمتع لا يكون بعد الموت
لان يتكلف ويجعل السكنى في العقب تمتعا وفي الكفا ترجع تغير الموت وكانه اراد اثبات التمتع
الى يوم القيمة بمعنى لا تخلفكم في الارض جماعه اخري كما خفتم للمسك والجن ولا يقال العبر اول منار
القيمة فيصير لكم متاع القيمة لانا نقول فلا يكون فرق بين التفسيرين قوله قلعي ادم من ريب كلمات
استقبلها بالاخذ والقبول قال المحقق التقنا زاني التلقية بهذا المعنى لا يتعدى من يحتاج الى قوله
من ريبه حال مقدما على كفا وتلقية منه والظاهر في النظم هو هذا الاستعمال وكانه لم يلتفت
اليه لانه يتبع ما يدخل في استقبال الطر اعنة واجابة اقول لا يظهر ان لم يلتفت اليه لانه لا يتخذ
قراه رفع كلمات وبعض القراءات مفصلة بقوله ارجع انت الى الجنة ارجع مضاف الى المفعول والتركيب
من قبل اقايم زيد ونسبة زين المشايخ من كشاف ارجع بالتشديد قال المحقق التقنا زاني فلهما على هو القلم
اقرب من ان يجعل ارجع مضافا الى بالتكلم خبر انت اي انت ارجعون لي كما في قوله والا فارجعوني

والله يهديهم على المستبين فوقع الجحيم الاستفهامية جزاء الشرط محتمل تحت هذا الكلام وعجا منه كيف تردد في صحة وقوع
بالمه الاستفهامية جزاء وهو في القرآن أكثر من ان تحصى اذ ان كذب وتولي الم يعلم بان الله يراد حقيقة الرضا
بانه يقع هل ابد بدون الغاء خلاف العزة واسما الاستفهام فانه يجوز مع الوجهان قال الجزاء في الجزاء العتق
متقدم على الشرط فتقول ان جيتي انكر مني ما ان جيتي انكر مني قوله كذا للتاكيد او رد عليه انه لو كان للتاكيد
ينبغي ان لا يقدم عليه قلبه ادم الاله ولا يفصل بين الكوكب والكوكب وهو ظاهر قوي وان قيل قدم لا تمام
بصلاح حال ادم والاخبار بقول توبته ولا راد ما عسى يتقوى فهو من زعم الملكة في حق قوله ولا خلاف
الغرض فالغرض على السابق ليس لانه تأكيد بل التباين الغرض من الكلامين وهو من جهات الفصل وقوله والتبني
على مخالفة الاسباط يريد به والتبني ان مخالفة الاسباط من المواظفة فكيف للجزاء من الامتناع عن مخالفة
امر الله لا ان مخالفة اخذها كقوله لا اوم كما يستدعيه قوله لكنه نسي ولم يجد له عن ادم لم يكن عالما بالاسباط
المقترن بالامر من حيث مخالفة منه فقوله ولكنه نسي اقتباس المراد ان النوع ناس وليس له عزم فيقوته التنبية
جاءت لتعابه ومخالفة امره وربما يقال تعليم الاسما استلزم علم ادم بالاسباط ونحن نقول والله تعالى اعلم
الامر الاول امر ايجاب المعنى ايهبطوا حال كون بعضكم لبعض عدو والى كائنين عدو والابليس وجزبه فاجبه
به عداوة الكفرة على المسلمين وحال كونكم عليين بان ليس لكم من الارض الا مستقر وتمتع قليل غير دائم بل
متعقب لغناه فميشوا فيها عيش السافرين فقلنا ادم من هذا الخطاب من ربه كقوله لا يستنبط العقل المتهكم
من هذه الكلمة الجامعة كما شققت من منا السعادة ومثال الحياة الابدية والدرجات فرجع عليه ربه باللفظ
ورحم عليه رحمة واسعة انه هو النواب الرحيم والامر الثاني امر تحريم كونهوا قردة خاسئين ايهبطهم بهذا
الحكم وجعلهم بامر التنزيه يابفس الامنين الذين لا يطعمهم حزن حتى لا يطعمهم حزن المغارقة عن مشايق
حال الرب الكريم والمكذبين لا ياتة الخالدين في النار ابد او نقول لما اخبرنا ان تاب عليه حان ان اسأل
ما قاله فاجاب بقوله ايهبطوا جميعا اي كونهوا على هبوطكم ولا تطعموا الرجوع الى الجنة فان ذلك في ريب
كلمة الجحيم منهم من ياتيه هداى فينبغي فعود الى الجنة ومنهم من يبصر قلة اننا رقيه وهو كما ترى كيف قد
يجعل الاستمرار في الارض والتمتع حال من الاول وان كانت حال مقدرة قوله وجميعا حال في اللفظ
تاكيد في المعنى وكذلك كل حال موكده وكانه قال كما انه قيل ايهبطوا انتم اجمعون بايراد الضمير المنفصل
لانه لا يصح تاكيد الضمير المنفصل بالنفس والعين بلا سبق التاكيد بمنفصل فاشبه عليه التاكيد باجمعين بالتاكيد
بالنفس قوله ولذلك حسن تاكيد الفعل بالنون وان لم يكن في معنى الطلب معنى لما اكده معنى حرف الزبط
الذي هو مذكور تبعاً للفعل لم يكن ترك تاكيد الفعل الذي هو المقصود فما تحسن تاكيد الفعل حين تاكيد حرف
الشرط لانه من حيزه التابع على المقصود وغلب تكبيره مع اتمامه وانما جرح حرف الشك واثبات الهدى
كان في المحالة قول ايمان الهدى من حيث انه هدى لا ياتي له محالة وانما ياتي ذات الهدى فالمعنى فان ياتكم

هدى واجتهدتم فمن تبع الهدى ولم يخالفه اصلا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ويعرف من حال من لم يتبع
انه على الخوف والحزن حتى يفصل به الله ما يشاء ومن يات الهدى ولم يسلم من حاله يقولوا الذين كفروا هو
ليس معطوفاً على من تبع هدى بل عطوف بالمعنى كما انه قيل الذين جا هم الهدى فرقتان والذين كفروا
فاحسن التخييل قوله وكلف الهدى ولم يفهم لانه اراد بالثاني اعم من الاول التباين من المعاد معرفة سيما
المضاف ما سبق فاجبه انضاف الهدى الى نفسه اشارة الى ان نفع الهدى يتوقف على متابعتها حيث
انه مضاف الى امر حيث انه يوافق الهدى قوله لانها تبيين آيات من آيات لان العلامة تميز آياتها
اي اي شخص فلا يمتنع اية بمعنى الشخص ما جاء في القاموس او تميز آياتاً بالتشديد من اي اي ما يجاب
اي من الشخص فانه اذا قيل ايهم جاءك يجاب بذكر شخص قوله كرمك الرمة فرس او برودة تمد للنسل
كذا في القاموس قوله لفته التوبة وهي الرجوع عن الذنب هذا هو الظاهر وما سذكر في الجواب من ان التوبة
اعم من الرجوع عن الذنب ومن الرجوع عن ترك الاولي غير ظاهري قوله وانما سمي ظاهراً وخاسراً لا بد من مقدماته
اخرى وهو ان قوله تعالى الا لعنة الله على الظالمين ليس في شأن هذا الظالم قوله ووقا بما قال الملكة قيل
خلفه حيث قال اني اعلم ما لا تعلمون وهو انهم يذكرون هبوطهم بالتوبة ويبدلون سياهم خاسراً
والا فلهم ان المراد الوفا بقوله اني جاعل في الارض خليفة اي ايهبطوا للعقاب بل جعل خليفة قوله الربيع
انه عليه السلام اقدم بسبب اجتهادها خطا فيه فانه ظن ويمكن وجود آفرا احد ان ظن ان الرقيب فعله علم
واتى بالثمرة فاكلها والثاني ان ظن ان المنهى قريها وقد كما ذكر ذلك بما روي ان حوا اكرمها ولم تقا
والثالث ان ظن ان المنسوع الاكل منها رعدا اي لا تقربا هذه الشجرة لاكل رعدا قوله وانما جرى عليه ما جرى
تعليلها لسان الخليفة ليجتنبها اولاده فيه انه لا يوافق ان يجتنبها على الخطا وقرب اجاب ان تجتنب اولاد
عن الاجتهاد قوله ليكونوا اول من آمن بهذا غير مقدور لانهم سبقهم في الايمان كثير من فينبغي ان يقول
ليعلموا ان كان الابق بهم ان يكونوا اول من آمن بهذا ونحن نقول بعد احكام ادلة النبوة والاشارة
الى طريق معرفة انه بنى حصن بني اسرائيل بالخطا اذ احد دعواهم القاسدا انه بنى العوب ودين موسى
قوله يا بني اسرائيل يا اولاد يعقوب يعني فر تغليب الابن على البنت وقوله والابن من البنات انما يتضح اذا
كان اصل بنينا لا بنوا وولدت ان تجعله من السايه وهي الشرف لان شرفه عند العرب بالاب قوله ولذلك نسب
المصنوع الى صاحبه يعني انه لان الابن مبنى الاب نسب المصنوع يجعل ابنا للصانع اليه فيقال ابو الحوت جعل
الحوت ابنا للحارث لانه مبنى الحارث كالابن ويقال بنت الفكرة فيجعل شجرة الفكرة بنتا لانه مبنية له عليه
واسرائيل لقب يعقوب عليه السلام وهو علم يقصد به الاشعار بملح السمي لان المنقول عنه صفة مدح قوله
اذكر وانعمني التي انعمت عليكم بالتفكر فيها الخ قول والله اعلم اراد بالنبوة التي انعم عليهم نعم الايمان فانه حتم
من الامم وفي لفظ اذكر واشاره الى انها خاتمت عنهم وسارت عصمة لان ينسوا عنها يعني

أذكروه ويذكروا إطاعة الأيمان لعلمكم لا يرضون بمفارقة ولهذا قال نعمت عليكم لان الذي
فاتهم لا تخجل ان يكون ما حصل بغيرهم ويحتمل ان يكون المراد نعمت عليهم هو بيان اوصاف محمد صلى الله عليه
ليكونوا ويكونوا اول من يؤمن به ووجه المناسبة في تفسير العهدين ما روي عن ان عباس رضي الله عنهما واما
ما ذكره من نكته التفسير فيسبغ على ان هذا هو النعم المذكورة سابقا فلا بد من نكته للتفسير هنا مع عموم
السابقة وكذا حمل العهد السابق في قوله فاما ما يتنكم فاجب ذلك ايضا فحمل على التقدير
واضافه بعدكم الى المفعول قوله وقيل اراد بها ما انعم على ابايهم الى ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز
اراد بعلينكم الخاطبون وبهم المعنى الحقيقي واما بهم وبهم المعنى المجازي لانه من قبل تعقيب الخطاب على انما
قوله ونعمت باسكان اليا وساقطها درج الدرج ما يقابل الابداء فهو حال الهزلة يعني واسقا
لا سقاط هزلة التي درج لان الهزلة يسقط درجها في الدرج والافليس لليا درج وابتداء قوله واوف
بعهد اليايمان والطاعة نحن نقول والله اعلم او فو بعهد الذي عهدت اليكم في حق النعم وهو الشكر
او فبعهدكم الذي عهدتكم في مقابلة وهو زيادة النعم كما قال ابن شكريتم لا يزيدكم قوله واصل
الاول مضاف الى الفاعل والثاني الى المفعول رجع هذا التوجيه على جعل الاضافة في العهدين على نحو واحد
لان الاضافة الى الفاعل اكثر وارجح كما تقرر في محله فلا يعدل عنه ما لم يصرف صارف ولا صارف في
الاول لانه العهد اليايمان بقوله اما ما يتنكم مني هدي فمن تبع هدي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وفي الثاني
صارف لانه العهد منكم يعني ما ذكره المحقق التقينا زاني انه لا معنى لوفاء غير الفاعل بالعهد ويمكن ان يفتح
بان العهد على فعل المعاهد يكون الوفاء بمن المفعول بالياتيان بالمعلق عليه ومن الفاعل بالياتيان
بالمعلق وان اتت جبراداء المعلق عليه وبقا بالعهد فليكن او فو المشاكلة اوف قوله واول مراتب
الاتيان منها هو الاتيان بكلمة الشهادة اول مراتب الاتيان منا النظر في دلائل التوحيد والنبوة ومنها
مؤيعة العلم بالوحدة والنبوة وقوله واوفه منا الاستغراق في ذكر التوحيد بحيث يغفل عن نفسه في ان الظاهر
يحشد يغفل عن نفسه فقوله منافي تاويل من كل واحد متاقيه في النظر الى الوسايط يعني ليس مراد
المفهومين للفظ هذه الامور لانه لا وجه للفرق عن العموم بل هو تفسير بالنظر الى بيان بعض الوسايط
في الوفا بالعهد لاداع في مقام ذكره الى اية قوله اوف بالتشديد فهو كقول من جاء بالحسنة فله
عشر امثالها وكقوله من جاء بالحسنة فله خير منها قوله وهو اكد في اخارة التخصيص من اياك نجد ما فرغ
التقديم من تكرير المفعول فيه ان التقديم في اباي فارهبون غير معلوم لوان ان يكون التقدير ارهبوني
لا اباي ارهبوني لانه ان تقدير ارهبوني مروج بالنسبة لتقدير اباي ارهبوني لانه يلزم على الاول تقدير
الضمية الى الانفصال للحدف دون الثاني لانه يعارضه ان الامر بتقديم العالم والواجب ان تقدير التسمية
مفوض الى قرينة مقام التخصيص وفيه ايضا ان تكرير المفعول لا يوجب الاكثار التعلق وهو لا يستلزم تكرير

الاختصاص واجب بان تأكيد احد جزئى الاختصاص تأكيد للاختصاص وهذا نجاب ما تجب على قوله كما قيل
ان كنتم را هيين شيا فارهبوني فمن ان استسلم ام الربيه من ابي شي كان الربيه منه لا يفيد الا المبالغة في
تحقق الربيه لا المبالغة في الاختصاص لكن لا وجوب حمل التقدير اباي فارهبوني ان كنتم را هيين شيا
فانما فارهبوني فيكون تأكيد للاختصاص بلا شبهة ووجه القاطع في الجزاء زحلت بعد حذف الى المفسر والجمع
والفعل ذكر لتفسير للحدف والذير هو الفعل مع القاء ويمكن ان يقال مقصوده من قوله كما قيل ان كنتم
را هيين شيا فارهبوني بيان الشرط المقدر لاجل الجزاء فارهبون اذ من البين ان الجزاء ليس هو قوله والاية
متضمنة الى وتضمنه لوجوب ان لا يخشى النعم وان الخوف ينبغي ان يكون مع الخوف على انه وقع بحيث كان امره نحو
لانتهج السعي في القرب السور على القرية فانه ربما يخاف من شي ولا يرضى الا بالنجاح بالهرب لا بالقرية محتمل
منه والاحسن ان يحمل وياي فارهبون امر بالا خلاص العمل بعد الامر به يعني اعلواي وخوفنا من نفسي من عبد الله
فان الاخلاص ان يكون الخوف من الله لا من عباده فاعلم قوله افراد الايمان بالامر به الى لم يفرد الايمان بالامر به
امر باليايمان اول الالان اول ما يجب لا اعتداد لغيره بدونه ثم امر بما يتبع الايمان فيها يتلوه مستوفى ويمكن فوجه
بانه اراد افراد الايمان من الاصول حيث ترك الشهادة قوله وتقييد المنزل مبتدأ خبره تبيين على ان تاعها لا
ينافي الايمان به والاولى ووصف المنزل لان المصدق حار ايمه ولا تقييد فيها ويحتمل ان يكون قوله مصدقا
تقييد الايمان اى امنوا لا كايما من النافع بل مصدقا ويكون قوله لا معكم على الايمان كذلك اى امنوا
لاجر ما معكم من الكتاب المنجى بانتهى ويحتمل ان يكون لما معكم متعلقا بمصدق قافي هذا التوجيه اى امنوا
لما معكم ولا تجعلوا الايمان به والاعلى ان ما معكم كان باطلا لان النسخ ليس بباطل وقوله من حيث
مازلت حيث فيها متعلق بقوله مصدق ووجه اول كونه مصدقا حيث جعله صا دقا فيما اخبر عنه
من الاوصاف والنعوت لانه نعمت التوراة القران على وجه تزول بلا تفاوت وقوله او مطابق لها
فيما عدل الاحكام الجزئية للتحقق بحسب اعصار ووفها ايضا من وجوه الاصول المقررة فيها تقتضى تغيير تلك الاحكام
في هذا العصر والزمان بل يحمل ان يكون التوراة منجى ابايه بتغيير الاحكام في ذلك الكتاب فيكون تغيير الاحكام ايضا
مصدق قوله ولذلك قال عليه السلام لو كان موسى لا يخفى ان النزول على وقتي المتأخر لا يستدعي اتباع موسى
عليه السلام بل ان ينزل عليه السلام ما نزل على خينا فا ذكره بعيد عن القصد بنظم الحديث المقصود اذ لا يخفى
نبوة مع نبوتى بل زمانى يقصر النبوة على ويوجب اتباع جميع الخلق اباي والله اعلم قوله ولذلك عن بقوله
ولا تكونوا اول كما فر به بان الواجب ان يكونوا اول من آمن به فيه اذ كيف يجب ان يكونوا اول من آمن به وقد
سبقهم جمع من اهل مكة بالايمان كون النبي فيما بينهم واطلاهم قبلهم على نعمته وهو بهذا الجواب الكليفت بما
لا يطابق الا ان يقال كان يجب ان يؤمنوا به قبل من كانوا لاخبار التوراة بزمان نعمته لانه نعمت لهم زمان
يحيى لا اشتباه فيه فاولى ان يقول عرض بقوله انه كان الواجب ان يكونوا قائل ويمكن استفادة قوله

كوتهم اول مؤمن من حاق العبارة بان يجعل النهى راجعا الى قيد الكفر مع حفظه الاولية وهي منصرفه الى الابد
باقتضا المقام كالا يخفى قوله والمستفتين به قال المحقق التفات زاني ومعنى استفتا حصرهم به على الكفرة انهم
كانوا يطلبون الفتح والنصرة على الكافرين بانه سبغهم نبي كذا وكذا وتقبلهم ينتظرون وجود النبي يطلب
الفتح عليهم ويخبرون بحالهم هذا والاظهر انهم يطلبون الفتح من الله عليهم متوسلين بذكره ويحلمون استغيا
او يطلبون الفتح من الله بطلت وجوده وان ذرأت زمانه قوله واول كافر وقع خبر عن ضمير الخرج يعني ان
التفصيل اذا اضيف الى كفرة يكون لتفسير الموصوف على ما اضيف اليه تفصيلا على حسب ما هو عليه من الافراد
التي والجمع فوجب مطابقة المفضل على المفضل فاذا اختلفا يجب تاويل احدهما فالماول من اول المضاف اليه
يجوز كما فرضه فريقا وفوج وثانيا الموصوف يجعل لا يكونا بمعنى كل واحد وانما تقدم التاويل والتفان
لان في تاويل ضمير الجمع ارتكاب التاويل قبل الحاجة ولا يخفى عن السامع ولانه ظاهر في نفي العموم والمقصود في
فالماول يحتاج الى تاويل ففى تاويل المضاف اليه قصر مسافة ولكن ان تقول غلبا اول يقولنا لا يكون
واحد منكم فيندفع الوجه الثاني قوله ولا يكونوا اول كافر به من اهل الكتاب الاظهر من اهل المدينة قوله او من
كفر بما معه فان من كفر بالقران كفر بما يصدقه او رد عليه الحق التفات زاني انه انما يتم هذا لو كان كوتهم
انه كذب كره واما اذا كفر وابتعد عن كلام الله واعتقدوا ان فيه العادق والكاذب فلا وجه لهذا التاويل
وجها لضعف المشعر بسوق كلام الكشاه وهذا مما يقتضى انه يجب كيف وليس مما يخفى على احد ان كوتهم كونه
الله كوتهم بالكتاب الذي اخبر بانه سينزل ونعمه مطايقا لما يوجد عليه على انه اذا اظهر اى كتابا في الاحكام
فلا يسيل الى انكار كونه من الله الا بايكار كون هذه الاحكام من الله حتى لو طابق ما هو من الله من كل وجه
ما بين فلا يسيل الى انكاره من الله لانه لا يسيل الى موافقتها الا بتوفيق الله تعالى اياه وهذا الانكار انكار
لما يصدقه نعم فيه ضعف لانه مبني على جعل الضمير للمعكم وسوق النظم ومثاله يستدعيان كونه لما انزل
واورد ذلك المحقق ايضا ان هذا لا يرفع خطا كوتهم اول كافر به حتى يصح النهى عنه لان مشركه سبوتهم في هذا الكفر
ايضا لانهم لا كفرة وابلقران كفرة واما يصدقه وسبغهم جوا بعبارة هذا الاشكال وهما ولسر الوهم ما ذكره لانه
فرق بين لزوم الكفر والتمرد من لزوم الكفر لا يسي كما في المشركه كما ليسوا كافرين بالتوريه وان لم يقرهم
بها من الكفر بالقران من حيث لا يدرون بخلاف بني اسرائيل لانهم بانكار القران الترتوا انكار ما في التوريه
والاظهر ان جعل ما معكم عبارة عن نعت القران في التوريه فيكون معنى ولا يكونوا اول كافر بما في
التوريه من نعت القران ويكون ولا تشتر واياياتي ثنا قليلا متعاضد عن تحريفه لبقا رياستهم وما
اورده ذلك المحقق من هذا الاشكال من ان الكفر منتهى عند كيف ما كان فلا وجه لتقييد النهى بالولاية
ان الولاية اشد لان شل وزر من يتبعهم في ذلك عليهم ولا يبعد ان يقال الولاية بالاوله متبوعيتهم بل لا يبعد
مستبوتهم وفيه تعريف بان كوتهم ليس كفرة غيرهم بل هم كوتهم اهل الكتاب وجوه الناس والشركيين

بالعلم

بالعلم كوتهم يدعون الناس الى الكفر قوله واول فعل لا فعل لا يعنى لا فعل محققا ويجب تقدير فعله وهذا ما
قال ابن الحاجب انه من قول ورثته وقيل اصله او ال من وال ومعناه تبادر والناسبة لا اشتقاقه
ظاهرة لكن فيه قلب الهمزة على غير قياس وقيل من ال بمعنى رجع والناسبة غير ظاهرة مع لزوم قلب
الهمزة واو على غير قياس قوله فانها وان جئت مسترذلة قليله بالاضافة الى ما يفوت عنكم الوصف
بالقصد مصرح به في النظم والحكم بالاستدلال مستغادا من التعبير عنه بالثمن فان الثمن مسترذلة بالقياس
الى المقاصد منذ اول تقييدها فلهذا كتمه جليله للتعبير بالثمن مع ان مقتضى اشترايه بالايات ان يكون
الايات ثمتا وجعله صاحب كفا قرينة استعارة الاشتراء والاستبدال اذ لو كان الاشتراء على حقيقة
لم يكن التعبير بالثمن مناسبا لان المشتري لا يشتري به قوله واياي ما تقولون تحذير عن العذاب بعد التحذير
عن قوت الخلوفا الكثيرة بالخطوة القليلة قوله عطف على ما قبله توضيح الواضح الا ان يقال المقصود ان
عطف عليه غير متعين او يقال التبادر ما قبله بلا فاصلة وانما قال وقد لم يرد جعل الشيء مشتبا بغيره
لانه ربما لا يشبهه كخط الخطب والشعر بالخط والمقصود من قوله استعماله في الاشتباه وكذا قوله
وصف الباطل باقتراعهما لا فائدة في ذلك لان التبع اعم ولا يجوز زخطة شئ بالمنزل سواء كان مختصرا
او مخرجا غيرهم والخط كالباطل في انه كما يكون بخط الباطل كما كتبتا يكون بخطه بتا ويرد الباطل
فتقييد الخط بالبصا وتعميم الباطل لها وللتا ويل لا بد من التعليل ويحتمل والله اعلم ان يكون لا يتسوا
الى الباطل نهيا عن الفسق بعد النهى عن الكفر فيكون الحق العباد و الباطل العصيان ويحتمل ان
الباطل ما هو المنسوخ يعني بعد الايمان بالتاسخ لا تخطوا به العن بالمنسوخ لان تصديق الناسخ اياه
في كونه كان من عند الله وذلك لا يستلزم بقاء صحة العمل به قوله وكانهم امر وابل الايمان وترك
النضال الظاهر ونهوى عن الضلال والاضلال قوله والافاضا على من لم يسمع ويحتمل ان يريد بالكتمان
محوه عن التوريه ولهذا صدر الكلام بكلمة النضال وانما رجع لان الكتمان يتبادر منه الوجود ومع السر
فيصد حله على الحق ويحتمل ان يراد بالبصا خطا غير الحق بالحق وبالكتمان تاويل الحق حتى لا يظهر قوله الى
تجوهر البصا بالباطل وكتمانه والقصد الى ان يتبع عليهم سوء معلمهم الذي هو المخرج بين امرين كل منهما
مستقل بالقياس لوجوب لانتها عنه فلا يلزم تجوز كل منهما على صياله لكن التوجيه الاول هو الوجه صورة
ومعنى ولهذا احتاج الى تأنيدهم التوجيه بقوله ويعضده اى يعضد تقدير ان والعدول عن الظاهر قراءة
ابن مسعود فانه ليس في هذه القراءة بحكم النهى فيجوز معونها عن حكم النهى وان كان بينهما تقاضا
المعنى فان الكتمان في تقدير ان غير الخط وهو الكتمان عن لم يسمع ومنها هو ما يحصل بالبصا واليه اشار بقوله
ويزا شعرا بان استباح البصا بما يحجر من كتمان الحق قوله وانتم تعلمون عالمين بانكم لا بسون كما تسمون فانه
اقبح اذ الجاهل قد يعذر بعنى تقييد النهى ليس بمقصود بل المقصود زيادة تقييد طاهم وزيادة التقييد بتوقف

على علمهم بالكتاب والكتبان وتبقيهما ولم يعترض له لظهور تبقيهما بحيث لا يخفى ونحن نقول والله تعالى اعلم قوله
تعلمون حال متعدي للنهي اذ لو لم يقيد لست به باب الاجتهاد لان الخلفي في الاجتهاد لا الباطل بالحق المنزل
يكنم الحق المنزل باطله لكنه لا يعلم ذلك فيعذر بل يوجب قوله امرهم بغير وع الاسلام بعد ما امرهم باصوله
هذا مبني على ان ذكر العمدة نايب عن ذكر الكل والا فالمدكور من الغرض ليس الا راس العبادات البدنية
وراس العبادات المالية قوله فان غيرهما كالمسألة ولا زكاة يعني اطلاق الصلوة والزكاة لانها
فهما الى المسلمين للتحقق غيره منزلة العدم وكذا ان تقول الاطلاق اذ اللام للعهد ولا يبعد ان يحمل
وجهها لا يراد اللام الهندى من غير سبق ذكرها وهو يوجبها للتحقق غيرهما منزلة العدم ويكاد يبرح
يقال الصلوة والزكاة منقولان شرعيان في ديننا فهما يخصان ما في ديننا وكذا ان تقول
اقامة الصلوة وايتاء الزكاة لا يتحقق الا بما هو في ديننا فانه نسخ غيره فلا قامه ولا يتاخصها
من غير ارادة المخصوص بما هو فيه وفيه دليل على ان الكفا رخصا طون بها كما هو مذهب الشافعي وان كان
للحقيقة ان تقول هذا الخطاب مع بني اسرائيل باعتبار عقولهم الذي سلموا كما يقال في بنو فلان والقائل
واحد منهم قوله فان اخرجها يستحب بركة في المال ويقول لان اخرجها من المال التام دون غيره
ولانه يبرز للمركب في صورة الكرام الاعلى في اعين العقول الخلق قوله اي في جماعتهم فان صلوة الجميع
ان الامر بالمعروف والنهي للوجوب المقصود دفع من استدبل به على كون الجماعة فرضا وان المراد بالوجوب
الجماع المعرف الزمان قوله وعبر عن الصلوة بالركوع على الصلوة هو التوجيه الجزل لان
مقابل ايتاء الزكاة باخذ بجزءه ولا يتركه اصلا ولذا لم يلتفت الى حدة على نفس الركوع لما ان صلوة اليهود
لم يكن لها ركوع فامر وابل الركوع على خلاف ما كانوا عليه وانشا الى ضعف حجة على مطلق التفرغ
بكله قيل ولا يبعد ان يقال فيه تسمية على ان يدرك الركوع مع الامام يدرك الركوع ويحمل ان يراد
التواضع اي تواضع مع المتواضعين دون التكبرين فان التكبر مع التكبر صدق قوله هي البر والقبول
الواسع فان قلت من علم ان الله بالعباد فكيف علم من كون وضع اللفظ المحسوس اسبق لانه اول ما يخفى
الى فادته وهو المفعول قوله يتناول كل خيرى وضع مفهوم صادق على كل خير لانه في الالاء يتناول
بالحب اذ اذ كل خير لانهم لا يومون بكل خير ولانه لا يساغده قوله ولا لك قبل البرتكه وكانه قصد
ذلك القائل البر مع الغير فلا ترك الرابع وهو البر حق نفسه فان قلت البر في عبادات الله يتناول مقابله
لان مراعات الاقارب ومعامله اهل بيته مما دنان قلت بطلان البر على مراتب الكافر لا قارىب مع انها
منه ليس عبادات الله وقوله وتسون انفسكم بنظيره في معنى ولا يامر بوانفسكم ويحتمل ولا يبرون
لانفسكم ولا تعطونها مسلما وفي هذا مزيد توضح في تركهم البر وقوله وانتم تلون الكتاب بحمل الاتهام
اي وانتم تلون الكتاب اعلمكم هذه قوله وفيها اي في التوريه وايضا فيها الوعد على اصدادها والاطهر ان المراد

وفي الالاء قوله افلا تعقلون قبح صنيعكم فان قيل هذا قوي دليل على ان قبح هذه الاشياء عقل فحسنا
بل على انه شرعي حيث رتب التوبخ على ما صدر عنهم بعد تلاوة الكتاب والفرق بين التوجيه الاول والثاني
ان في الاول نفى ادراك قبح صنيعه ونفى ادراك انه لا ينبغي فعل القبح مع نفى قوه هذا لا ادراك ولا
اختصاص لنفي القوه بهذا لا ادراك بل يمكن قصد نفي القوه في التوجيه الاول ايضا والايق بالنظم ان حمل على نفى
فهم الكتاب لاي يعقلون ما يتلون ثم حمل على استمرار النفي المبلغ اذ في مزيد توبخ وهو عدم العقل في مورد مديدة مع
تفصيل التوبخ لفظ التوبخ والوعد بالمغفرة لو تركوا هذا في وقت قوله ثم القوه التي بها النفس تدرك هذا لا
ثم النفس باعتبار التحلي بالادراكات قوله والالاء ناعية عن يعظ غيره ولا يتعدك نفسه سو صبيعه لان في ترك
مع الاعتراف بانتهروا عنها والناس على اعترافهم حيث يامرهم به ثم العاقل يعرف ان تلك القبح ترك البر مع
به فايه ناعية على كل عالم لا يعلم سواها كان امر اول والمراد بها ان نياحت العالم على العمل قوله فان
ياحد الامرين المأمور بها لا يوجب الاخلال بالاخر لا يبعد ان يقال الاخلال بالعمل بوجوب الاخلال بالامر
لان الفاسق ليس يتبلغ امر الدين اذ لا وثوق على روايته ولان امره يؤذن بان يعلم ويحالف علمه في يوم الدين
في نظر اهل الهوى ويقبلونه ويصير سببا للجره على الدين والله تعالى اعلم قوله متصل بما قبله كما نهم الامور
بما شق عليهم وكذلك فهو اعاشق عليهم اي بقوله وامنوا بما انزلت مصداقا لما معكم الى هنا عو بطر انك
فالمراد بالصبر على مشقة المأمور روح سيجو زان يكون المراد بالصلوة الدعاء استعينوا بانتظار الفرج
والتضرع الى الله لانعامه الفرج ودفع المشاق واما على تقدير ارادة الصوم فيصعب الصلوة ولم يعسر الصبر
على رعايه ما يراعى في الصلوة من واجباتها وشهها من الامور العلاجي والقلبية لان رعايه كلها مندرجه الى
بها لان المستعين بالشئ يستعين به على الوجوه الاكمل ولان متان النظم يحتمل ان يقال واستعينوا
ويجوز ان يراد بالصبر استقامه على المأمور لما امرهم بما امرهم بالاستقامه عليها كما قال النبي صلى الله عليه
كما امرت فاستقم وان يراد بالصلوة الرحمة اي استعينوا برحمته ومغفرته فيما فاتكم وبالاتقائه على انتم
منه وكذا ان تزيد بالصلوة ما هو لظاها ايضا فيكون تخصيصها بعد التعميم اي استعينوا بالاتقائه
على جميع ما ذكر وبالصلوة خصوصا من بينها ولا يبعد ان يحمل واستعينوا عطفيا على اذكر وان يكون مجموع امر
بما هو مكان السعاده لا بد من الشكر على النعمه والصبر على المصيبة ويكون في تقديم الشكر على الصبر ترجيح
غيره ولا كبح خلاف في الرجوع وكل منهما طائفة يتبرك بذكرهم والاطيبان الاكل والجماع او الفم والفرج
كذا في القاموس قوله او جوامعها من كل ما فيها فامل وقوله لقوله لرد الى جوامعها مع ان الظاهر
الرد الى القرب ووجد الدلالة انه يحق يوافق ما صرح به الالاء الاخرى من ان عمه ما يدعوم اليها شاق عليهم قوله
ما نهوا عنها مسافحه اذ ليس ما نهوا عنها شاق قبل لانها دعوتها شاق قوله الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم في
دعوتهم الى المأمور بالانطق وجد لا تهم يدعون انهم اهل الكتاب المشيقين ملاقات ربهم والرجوع الى كتابه

انها تغيب عن غيرك من حال العبد قوله اي يتوكلون اياه الله وينزل ما عنده كما انه جل القادر على الروية اذا كان
هذا الخلدون حيا كما لا غنى له وحل الرجوع اليه على الرجوع ليس الثواب لا على الشكر فانه يحس اليقين على
المصير للبراء فانها ينبغي ان على المصير للثواب محل الظن وثانيا على الملازمة على الحمد لله والرجوع على المصير
كما هو المشهور في تفسيرها فاحتاج الى حل الظن على اليقين فصح بما في مصنف ابن مسعود وباستعمال العرجية قال
اوس بن حجر في حقه كلب معلوم فان سئل مستيقظ الظن انه في حاله ما بين الشرايف خايف يعني ياخذ ما بين
خايف من ان ياكله او خايف بملكه فلذا لا ياتر موضع خرد بل يحاط شرايف جمع شريف وهو قطع الصلح
بمستحق الظن مستيقظ للظنون في العلم لان الاستيقاظ لا يتعلل بالمظنون وان يدل من الظن لكن في الاستيقاظ
بدنظ لان الظن في على ظاهره والمعنى انه مستيقظ ما هو مظنون غيره في حق كلامهم او في حق كلبه قوله ومن قال
صلى الله عليه وسلم جعلت قرعة عيسى في الصلوة بل قوله صلى الله عليه وسلم لانه يجد في الصلوة عاجلا كما ينبغي عنده قوله
عيسى كان خارج الصلوة عينة تستعمل ما هو مظلم ولا يتفحص من نورها وفي الصلوة تتأيد بانوار شاهدة ان
وهكذا حال خالص تابعيهم اجعلنا منكم كرهه اي كرهوا النذر والامر بذكر النعم للتوكيد وقوله وذكر النعم
يريد بان قوله اذكر وانعمي التي انعمت عليكم لتوطئة ذكر التفضيل وكذا ان تريد بان تذكره الذكر لجعل
التكثير فان ذكره اجمالا وتفصيلا كثيرة لذكره والاولى ان يجعل الاعادة لتوطئة التفضيل ولا يبعد ان يكون
للتعريف باعوانهم عن سماع الحق حتى لا يكون احضارهم بذا واحدا ولا يقع في امثالهم امر واحد بل لا بد من تكرار
الامر والتهديد والوعيد ليدركهم بذكر تفضيل بانهم الذين كانوا في عصر موسى اقول والله اعلم الا ان تفضل
بغيره الايات وانزال الكتاب والنجاة في يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا كونهم عابدين ما حكم الله به فيقال لهم اذكروا
هذه النعمة التي كانت لكم فيما هي وقاتكم لانه نسخ دينكم ولا تفكروا متابعيه ولا تحرموا انفسكم عن هذه التفضيل
عليها بعد ان الله وكتابه لا يرد له واقعا اليوم الذي كنتم تجوم عن نوايه قوله واستدل على تفضيل
على الملك وهو ضعيف لانه عام مخصوص البعض لا يرد فيجعل من غير التفضيل قوله واقعا يوما اي ما فيه من العذاب
ايقاع الا تقا على اي شيء حذر حقيقة سواء كان فاعل الضر او وقتا وسبب فيقال ان زيد اذ اتى ضربته
واتى به ما يجي فليس يبره بما فيه الحسا لان اتقا من غير الضر حقيقة بل لان اتقا من هذا الزمان لا يمكن لانه
يركح الحالا انما المقدور والاتقا ما فيه العمل الصالح فالمراد بالحسا هنا المناقشة لا حسا العوض لانه وقع
لا حاله قوله فيكون نصيبه المصد متفرع على الاصل الثاني وعلى الاول نصيبه انه مفعول به تركب يانه لظهوره
واغنى عن معنى ناب عنه فمعنى لا تجزي نفس عن نفس شيئا لا تنوب نفس من النسيب فيكون لازما فلذا اتقون نصيبه
على المصدرية اذ لا يجوز كونه مفعولا به قوله وابراده متكررا مع تنكير التفضيل لان تنكير شيئا للأفراد
فيعد في العموم واما لانه للتحقيق فيعيد العموم بطريق الاستدلال قوله ومن يجوز بعض الكسبي والجور يربو
والافتقار ليس عدم التجوز مطلقا بل فيما لم يتعين فيه حرف الجر ويصير الحذف طبعا والا فاتفقوا في جواز

انما يكون الحذف بالاشياء قصدا لا نوعا

في قوله تعالى سجدا ما تروا منا ما يامرنا به اكرامه فلا حاجة في الحذف الى الاجراء مجرى المفعول به كذا في الرضي قوله
او ما لاصا بواي معنى قول جارث بن جلدة الشقي من مقطوعه تفضلن الطغثا بواي معنى بعد ان كتب اليهم سورة
الا مبلغ معا تبتي وقولي . بنى على فقد حسن العتاة . وسئل هل كان ذنب الجحيم . سمع فاعجبه غضاب
كتب اليه كتبكم مرارا . فلم يرجع اليها جواب . فنادى ريرا غيرهم تناء . وطول العهد مال انا
فمن يك لا يدوم له وصال . وفيه حين يعتربا انقلابا . فهدر دايما لحم وودي . على حال اذا شهدوا وانا
وانما قال ام مال اصابوا لان الغنى مما يغيب الناس لان شدة الالتيام فرج الحاج حتى ان العبد اذا عقل
عن حاجته عصى مولاه واذا اشتد له حصل له الالتيا . فمن ذلك قال ابو الهول في صفة ابيهم فمجد كما يحب
لان كانت الدنيا انا انك ثروة فاجتني بها بعد فاني لم اكن انا انك خلايقه من اللوم كان تحت ثوبك العفة
قوله اي من انما زاية العاصية قدم هذا التوجيه لظهوره من النظم ولان قوله تعالى ولا يقبل منها عدل ولا تقبلها
الشاقين عليه وايد توجيه الثاني لانه جليل لتعجب واخراج عن النفاء التام في مقابل ظهور الاول فلا يرد ما ذكره حتى
التفتا زاني ان الرجوع بما ذكره مردود وبما كان ظهور الاول وذكره لانه واقع لم يقع على ترتيب لان الشفاعة كانت
وقع بلا عوض والعدل كالجزاء الدخ بعوض قوله والضمير لادب النفس الشايرة يمكن ان يكون لبي اسير
ويكون في الكلام التقاط قوله ويؤيده ان الخطاب مهم انما قال يؤيده لان العبرة لعموم اللفظ لا خصوص المورد
والاشهر نصيبه قوله والاية ليسع بالدخول تحت التاييد من التاييدات جعل التقديم في قوله ولا يلامهم من
قوله تفضيل لاجل قوله اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم وعطف على نعمي الاولى ان يكون قولنا في فضلكم على العباد
مبتدأ التفضيل ويكون قوله واذ عطف على قوله واني فضلتمكم بالاضافة الى اولى النظر اولى وحسن النسب
لا اولى الخط اذ لا يجب فيه الاضافة فضلا عن الاضافة الى اولى الخط فانه يقال صلى الله عليه وآله خير من غيره
لم يصف لال قوله فرعون علم لمن ملك العالمين يعني اولاد عليق بربا وبن سام بن نوح ويشبه ان يكون من خص
وكذا من علم الجسد ولا اضع العرف لكن جميعا باعتبار الافراد مثل الغزاة والقباصرة والاكاسرة يدل على علم
يسمى كل من ملك ذلك ابتداء قوله وكان بينهما اي بين موسى ويوسف جعل الضمير الى فرعونين وهم قوله
يسومونكم بغيركم من سامة خسفا المفهوم من كتب الغدان نصيب المفعول الاول من قبل الحذف والا يصل ابدا في
يفتكر الشئ طلبك وفي الاساس انما هي صلتها التي اطلبها اليه وسميت المرأة المانعة ردها منها لانه في القاموس
شيا كلفاياه واكثر ما يستعمل في العذاب هذا ونحو قول الماعز عن بكلفهم العذاب بالسوم غير ان قولنا انما
بالدخ لان السامة لا يدخ ولا يخفى حسن النظم بهذا الاعتبار وان كان السوم بمعنى افرقه سود العذاب انقطع
فانه قبح بالاضافة الى سايره يعني ان اضافة السؤالي العذاب من عذابا وهو سى لانه بالاضافة الى ساير
سوى كان ما سواه بسى هذا مقتضى سوق كلامه كذا ولك ان تقول مراده ان في اضافة السؤالي السوم
مبالغة في سؤه لانه بالاضافة الى سايره انقطع قوله بيان ليسومونكم الابلغ ان يراد بسؤ العذاب بكلفونهم

من الاموال الشاة التي يبيع البيان عن تفصيلها ويكون يكون انما كحالا من حال الاول ما من فاعله او مفعوله
او منهما جميعا اي لا يتركوكم في هذه الحال التي يرم عليكم كل احد قول وفي ذلك بلا محنة يعني في ذلكم منكم
وقتها عنكم فاشكوه ليزيد في دفع المحن ولا تكفوا فتمنعوا فيها لانها كانت من ربكم والرب الان كما كان
وكذلك اذا كان بمعنى النعمة واذا اشيرة المذبح كان المعنى في محنتكم في يد فرعون ونجاكم اختيارا عظيم لكم هل انتم
تشكرون النجاة والنعمة فاسعوا الي ان تخرجوا عن الافتقار مستحقين بل لا احسانا مستوجبين لسوء العذا
والنيران قوله حتى حصلت في مسالككم اشارة الى كون الباء للاستعانة وقوله وبسببكم
اشارة الى كونها العاقبة والنعمة وقوله او لتيسر لكم اشارة الى جعل الباء للباب والمصاحبة فيكون ظرف
مسترة كما بنيت بجزء معوض حال والا وجه عذري انه بمعنى اي فرقتا فيكم لغير تعدد تفرق البحر وجعلنا
يكون منكم في تقديره تقديركم اي تعدد قبائلكم وقوله كقولهم يريد به قوله ليه العلي في قطع في حصة خيولكم
المدوح بجزء اوله لرب الوانسه بها وعدم المناقزة على القتل وهي قوله كان خيولنا كانت تروا تسعة في قولهم
فمرت غير نافية عليهم تدوس بها الحاجم والتردياء الحق العظم الذي فوق الدماغ او انما من خشب مثاله كانت
قبح والجنون الكرام تسعة الخليفة اشارة الى انها جواد والتردياء عظم الصدر قوله فاجنناكم واغرقنا الريحون
يحمل التنازع باعمال الثاني وحذف معمول الاول اي اجنناكم من الريحون وكما ان يكون النجى من البحر اي اجنناكم من
البحر وقوله اراد به فرعون وقوله مما احتاج به فيما قبل ايضا وقد فاته وكما ان يكون الاقتصا على ذكر الال
لان تشبه قلوبهم في اغراقهم اكثر لان ما ورت عليهم ودفع عليهم وان كان يامر فرعون قوله وانتم تنظرون ذلك
اي تفرقون بحرهم لكن باباه قوله وانفلاق البحر ولوقبل ان هذا اشارة الى مطلق التفرق وقوله بعدد الى التفرق
عن طريق بابت لقلنا جنبي ان يكون قوله عن طريق بابت بيان الواقع غير داخل في الاشارة لانه لا يستغنى
من النظم فلهذا اراد بقوله ذلك المذكور كله وغيره بعد امكن جعل النظر متعلقا لجميع ما ذكره وجب تفرق كقولهم
امور اخوان يقال يرجح تعلقه بالعرف قريبه وبالانفلاق بحر كونه اول ما ذكره اذ كان هذا الزمان و
بالجنت لانه الذي امتد زمان نظرهم فيه وينافى كونهم ناظرين الى اطراف البحر عليهم ما روي عنهم بعد ما تجاوزوا
البحر اسرعوا في الفرار عن جند فرعون فلما بعد واعين البحر صوت تلامهم ففعلوا انهم فرقا فاصدا واه وجروا
غريقين على وجه الماء ويكون ان يكون المراد وانتم تنظرون ذلك غير مدعوهين من ذلك نعمه اخرى تفتت
عليهم قوة قلوبهم حتى سلكوا البحر سلك السابدين باستلطفه وفي قوله وانتم تنظرون اشكال انهم لم يكونوا
ناظرين ولو جعلت تقديره وياكم تنظرون لطلب ذلك غير المستدل ان يجعل الاسناد مجازيا من قبل الاسناد
الى الحال فيكون من سبيل منفع لان اصلا بابهم كان محالا لهم ح ولا يجد ان يقال لعل الله اعطاه
قوة النظره اصلا بابهم ليكون حج عليهم قهركوي بكسر الكاف جمع كوة كبدرة ويدر وبالضم جمع كوة
بالضم وقوله وتسامعوا اي بكلامهم وعبارة الكشاة وتسامعوا كلامهم لا يساعده كتب اللغة قوله

واعلم ان هذه الوقعة من اعظم ما نعم الله والافطوره انه ذكر لا تعدد النعمة بل تشكيرة قدرة الله التي
شاهدوا فاليها فوالفوان النعمة ومع ذلك في ذكر تفضيلهم على العالمين وذكر هذه الوقعة النبوية انه
لا استبعاد في اصطفا الله محمد ودينه وان قدرته لا تقصر عن ان يرفع دينه ويستولي على اعدايه
فمع ان ما تواتر من معجزة امور نظرية وكيف يوترقهم المعجزات النظرية ولم يتاثر وامر علامات محسوسة
ضبطوا في التورية وشاهدوا في قدينا قوله وعبر عنها بالليالي لانها غر الشهر الاظهر ان وعدها
اربعين يوما اربعين والقيام بالليل ابعدها بهم فذكر الليل اشعارا بوعده قيام الليل قوله لانه تعالى
وعده الوحي ووعد موسى النبي الى الطور اشكل على القول انه كيف يكون المفاعلة لافادة الفعلين
من جانبين مع تعلق كل منهما بامر آخر فلا يقال جازية وانت جذبت الثوب وهو جذب العيان وايضا
اربعين ان كان مفعولا في لواعدها لم يكن المواعدة فيها بل قبلها ولو كان مفعولا في الوحي او المجد لم يكن
شيئا منها في اربعين يوما اذ جعل اربعين يوما اربعين يوما في جزء منه والوحي في جزء او بعده متصلا به كما
وقد اطل المحقق الشافعي في نصب ما قيل وما عيرت هذا المقام ونحن تركنا ما لا م نشاهد منه الا طول
الكلام من غير طول وانعام ونحن نقول واعدا لا يطلب المواعدة مستك متعلق بالمفعول ومواعدة منه
متعلق بك سواء اتحد الموعود او اختلف بخلاف ما اذا ذكر الموعود فنقول واعدا لادبرهم فانه لا يسمع
اختلاف الموعود ثم اربعين مفعول مطلق اي واعدا ناموسى مواعدة اربعين ليلة اي متعلقة باربعين ليلة بان
يجي موسى في متوجها الى ربه فارغا عما سواه ويوحى اليه ربه لذلك لبي سواه كان الايجاء في جزء منه او بعده
لان تعلق المواعدة باربعين كيف فيه ان يكون وعده تعلقا بصرفها الى العبادة والتوجه ويحكم
ان يكون المراد انا واعدا ناموسى اربعين ليلة انزال التوريه بان وقع الوعد كل ليلة ووعده موسى كقولهم
كل ليلة قوتهم ثم اتخذتم العجر لها ومعبودا حذف المفعول لاشاعة او انه يكفي في تويرتهم اتخا العجر من الخي
فضلا عن عبادته قوله اي من بعد موسى ومضية في ان اتخا العجر لها من بعد موسى يقتضى ان يكون موسى اتخذ
الحا قبل ذلك كما لا يخفى على العارف بسياق الكلام فلذا اقتصر الكتاب على التوجيه الثاني قوله وايضا
ياشرككم حيث لم يكن ذلك لانه قوله ثم عفونا عنكم فلو ندمتم عن انكار ما نزلنا مصداق ما بين يديكم
وقبلتم دين محمد لعفونا عنكم وشم للتراخي الرببي احضارا للفتاوت بين فعلهم وفعله فلا يلغوا قوله بعد
ذلك قوله يعني التوريه للجامع بين كونه كتابا وحجة اي يعني العطف لغايرة الصفات دون الذات
ويحكم ان يكون لتعاير الذاتين والمراد بالنصر الذي فرق بينه وبين عدوه ما وقع في البحر ويحكم وايضا
اعلم ان يراى بالكتاب الفرقان القرآن ولذا عقب الكتاب بالفرقان لينصرف عن ذكر الفرقان الذي
شاع استعماله في القرآن والمراد بآياته موسى علامه بانه سينزل على نبي اخر الزمان وح قوله لعلمكم
يتصل به اشدا اتصالا ويتضمن تويرتهم اشدا تويرج وطول على خلق البحر يضرب عصاه مساع قوله واغرقوا

على التوبة جعل الكساف توبوا عبادا عن العزم على التوبة يصح عطف القتل عليه بالغاء مع ان قتلهم نفس التوبة
 وجوز ان يكون التوبة كالحال ويكون القتل تمام توبتهم فكانه قيل توبوا فاموا توبتكم بالقتل فقوله ظنوا
 انفسكم تماما لتوبتكم اتمام التوجية التي من غير التفات الى التوجية الاول لانه لظهوره لا يحتاج الى اتمام التوبة
 ان يكون الغاء للتفسير القتل عن التوبة كما في التوجية الاول قوله واذا قال موسى لقومه يا قوم فاذا كنت
 اذ قال موسى يا قوم فاذا قوله لقومه قلت التصريح بان قوله يا قوم ليس مطلقا منه بقوم بل بقوم كما يقال يا
 اخي ليس انما للقاء لطفنا قوله بالتحقيق هو ان يعقل الرب نفسه وكانهم امروا بالقتل انفسهم اشارة الى ان
 يقتل عدوه وهو يقتل لعدوهم وجعل توبتهم القتل اشارة الى انهم لما صاروا من حزب العبر واليهود
 جعلوا في زمرة لان العبر خلق اللذخ والله تعالى علم والفساد يندى كالغيوم وكما في قوله كذا في القائل
 قوله جئت انظروا عن الشرك وحيوتكم لا تنفعكم لجنات انفسكم وما دمتم لا يكون منكم الا ما يضركم فما
 تعديره ان فعلتم ما امرتم فقد اتينا بكم ويجدان يكون الحذر وان يذكر وامره الحاله فقد اتينا بكم وكما
 يكون تعليلا لكون القتل خيرا لهم لانه تاتى بكم بالرحمة حيث امركم بالقتل وقوله ان جعله خطا ما ان الله على
 طريق الاتفات في رحمة لانه لو كان عطفنا على فعلتكم لم يكن في الاتفات بل في ما عطفنا عليه حتى لو قيل فتاب عليهم
 كما اتفنا تايه فمن له الغفيرة الاتفات قوله حتى تركوا عبادا خالفتم الحكم لعدم المناسبة بين
 الخالق وشدة المناسبات من العجز في الغياوة قوله وان من لم يوف حق منعمه في حق بان يسترد منه وذلك
 امر وبالقتل فكذلك التركيب ونقول امروا بالقتل لانهم سلبوا وجود الاله باثبات الاله في العقل فجزوا عاقلها
 من سلب وجودهم قوله الذي تكرر توفيق التوبة التواب هو الرجوع وتكسر معانية بتقيد رجوعا الى التوفيق
 لتوبة او بقولها وبالانعام على العبد وفسر التواب بجميع هذه المعاني في اللغة قوله وهي في الامل مصدر جرت
 بالفاة ولا يجدان يكون هنا على اصله فيكون المعنى ان نؤمن بان حتى نرى الله جهره باننا اعطاك التوبة
 او بالكلام محكم او بانك تني قوله ونصبت المصدر لانها نوع من الروية او حال لم يعمل كونه حالاً بانها نوع
 من الروية مع ان مذهب المبردان الحال لا يكون مصدر الا اذا كان نوعا من عاطفة للاستغناء عن التعليل بعد
 تعليل كونه مصدر با ما هو عليه اول اختياره مذهب من لم يشترط في كون المصدر حالاً ذلك وجوز قوله
 حالاً مطلقاً قوله بهم السبعون الذين اختارهم موسى للميثاق اليقوت واكثر ما يستعمل في الكلام كذا في القائل
 والراد ميثاقا كلام الله تعالى مع موسى قال الحق التقنا زاني وهل كان هذا في ميثاق الكلام فيه خلاف يعرف
 بالجمع بين ما ذكره الكشاف كان الذي يرى بالعين جاهر بالرؤية والذير يرى بالقلب مخافتها وانهم
 ان الرؤية لقد شرب بين بالعين وبين بالقلب الرؤية جهره بابالعين والروية غير مشر كرمعنى
 الا ان تستعمل على عموم الاثران والاطهر ان الرؤية جهره روية واقسم ليس من الرائي والمرنى حامل ضعيف
 يستره عنه بكله او بعضه او جعل احاطة نور البصر به ضعيفا وحج يتضح كون الجهره نوعا من الروية وكان

المراد الكشاف هنا ولا ذكره في سورة
 الاعراف قوله استغفرت للعبادة
 وجاء الاستغفار في سورة

لضعف هذا الوجه تركه وظهر ما ذكرنا لم يعزل له قوله والمؤمن بان الله الذي اعطاك التوريه وكلها وانك تظن
 لا تخفى ان عدم الايمان شئ منها ما يوجب عدم الايمان بشره وانما لم يجعل المؤمن به ما جاء به موسى كما يفهم من قوله
 وخصه بجد هاهنا لانهم انما احضروهم موسى في الميثاق ليشهدوا وان الله يكلم من يشاء من عباده من حيث يشاء
 وكذا وان يقولوا بك كما هو الشايع ليقسمين في الشهادة قوله لفظ العناد والتعنت وطلب التحيل لان
 روية تعنتا مستحيل لان روية التي يطلبونها وهو ما اعتادوا من الروية في الجهره وباحاطة نور البصر تحيل
 وغيره ولا استدلال المعتزلة بالآية من ان روية تعنتا مستحيل يدل عليه ما يشعرون قوله من نؤمن بك من ان
 روية تعنتا مستحيل فلو قالوا من نؤمن بك اذ لا يقال ابتداء ان تقوم بل لا تقوم فاذا خولف يقال التاكيد الروية
 تقوم او ان عقابهم يدل على انهم يطلبون اما تحيل فزود القاضى جعل طلب الروية طلب تحيل ولو جعل قوله وانهم
 بمعنى انتم تنظرون الى الجوانب روية تعنتا لرية هذا التوجيه تربية كاملة وله جواب آخر وهو ان عقابهم لا ردا
 حيث غفلوا ايمانهم بما لا يقع بالحسن ان تتركب شئ قريبا فتسجدوا لانه كذلك الحس بالكسر والنظر في التوجيه
 الاول الى ما صابرتهم في التوجهين الاخيرين النظر لير وما والا اول انفسه له وانتم تنظرون ولا ردا
 والظاهر ان اصحابهم ما ينظرون الى الشرح قوله والظاهر شرح القاضى قوله وانتم تنظرون بما شردتوه وقد
 البعث لانه قد يكون عن اغما ولا حصر الخلاص من لية الموت مع نعمة البعث ليكون مزيد توفيق لهم في الشكر
 وح لعلكم تشكرون بمعنى لعلكم تشكرون نعمة النجاة من الموت ونعمة البعث وفي ذكر البعث بعد الموت ايضا
 تصريح البرد على منكري البعث بعد الموت قوله كقول طيبات رزقناكم فان قلت لم يكن المرزوق الا المرزوق
 وكان حلالا لطيبا فما فائدة التقيد بالطيبا قلت احترزه عما يدخرونه فانهم كانوا ممنوعين عن الاخذ على
 ان فيه مدح ما رزقوا وهو اوجب لشكرهم واصلة فظلموا لانه دليل على تقدير فظلموا بل الظاهر تقدير فظلموا لانه
 الظاهر والاتفاق في قوله وما ظلموا لا يتوقف على تقدير فظلموا ولا معنى لاعتبار الاتفا في كلام السليح ما لم يصح
 والداعي الى تقدير الحذف والاحتجاج الى المعطوف على حتى او قال ما ظلموا لم يعصبه محذوف وكذا ان تقدير فظلموا
 قوله ادخوا هذه التورية من لفظا جدا الامر انه في سورة الامر بال دخول في هذه التورية قوله وقيل ارجا مقصودا
 بالحال المراد بفتح الهمزة وكسر الهمزة قرينة من بيت المقدس قوله بكلوا منها حيث شئتم يعني كلكم جميع مواضعه
 ان يكون اذنا لم ينقل جاعلة الى اي موضع شاؤوا وقوله رعد الاله على انهم منضمو بالاكل منها واسعا وبعثنا
 القناعة لسد البوابة ويحتمل ان يكون وعد الهمزة المحمولا وعدم الغلاء وكونه حالاً انساب يوازيه قوله فانهم
 لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى عليه السلام قال الحسن لفتنا هذا لا ينبغي كون البيا باب رجا حتى تعين البيا بالعبء
 ويمكن دفعه بان المراد انهم لم يدخلوا ارض بيت المقدس ارجا في ارض بيت المقدس كمن هنا اشكال آخر
 انه تعين كون البيا بالعبء لو كان هذا لامر من الله على موسى ويكون الامر للغير ولا يكون الامر في التوبة بالدخول
 عنه قوله مستطامنين مجتنبين لشارة الى ما قبل انهم كانوا ما مورين بالانحنا والتطامن ليكون دخولهم بالخشوع ولم

يا تروا فطو على لم الباب لم يفضوا ر وسهم فلم يفضونا و دخلوا متخفين على و اراهم قدم هذا التوجيه مع ان
اخره لانه عدول عن الظلم وكانه بلغه و ايجبه في هذا الاحتمال فتوي عنده فله شكر على اخرجهم من ارضهم
والا قيل شكر على اخرجهم من القيل كذوف ايام و ابا السجود وشكر الله وهكذا وقع في الكفاية وقوله وقربى اليك
على الاصل يعني الرفع عدول عن الظلم لا استمرار كما في الحمد لله وهذا العدول وان شاع فيما اذا كان الخبر بعد العدول
متعلق المصدر كونه واقع في غيره ايضا كما في قوله تعالى فبشره بغيره ولا في ان حسن التوفيق بين القرأتين يستدل على ان
قراءة النصيبين ساكنة فيكون في معنى ساكنة حقة قوله او على انه مفعول قوله ورجع الا وان
الا وان يكون مفعول القول هو مفعوله قلت ورجح ايضا انه لو كان مفعولا لكان مجازا عن قول ما في معنى
لانهم لم يكونوا عابا والا وجه في كونها مفعول قولوا ان يراد به قولوا امر انا لظلمنا لذكركم من الاستغناء
وج يكون في قوة الكلام القيد قوله لسيروكم و دعائكم الاظهر لدخولكم الباء وجودكم ودعائكم لان لدخول
البا ايضا سبب لان فيه ايضا انقياد امر الله قوله ابدلت الباء الزيادة بمنزلة لوقوعها بعد الالف في قوله
بعد الف الجمع وقيد الباء بالزيادة لان الاصل لا تقلب كما في معاني قولها اجتمعت ههنا فان قلت الثانية باء
لكسر ما قبلها ولو ضم او انفتح انقلب واوا قوله ثم انقلب الف الهمزة بعد الف ما جدا اذا كانا بعد باء
ولم يكن في مفردة تقلب باء مفعولة ثم تقلب الباء الف الف ما قبلها هكذا اذكره في الثانية وشروها وغيرهم
من كلامه هذا ان قلب الباء الف الف ما قبلها على قلب الهمزة يا وهذا الالاعان ايضا موجود في شرح الشافية الجارية
فانه قال الهمزة بين الفين ليستثبت الفات لقب الهمزة من الالف فتقلب يا كما في خا طاقها خوجه بصيرة
الجواب على لم يعط على الجواب يا ما بان الحسن والعدل والقول وان لم يفعل شي الا جزئيا فكيف اذا فعله وان لا كان له
فت الوجود لذلك من غير حمله متبعا على الشرط وقال الشيخ انما اعطى على الجواب لم يجرم لان من يمنع الجزاء عن قبول الجزاء في
ابرازه في تلك الصورة دليل على العمل بالهبة هذا وفي تلك الاله مع كونه عطفا على الجزاء خفا والا ولي انه وعد
الحسين ما لا يقابل عنهم من فضل الله بل هو باء و ايد من التوبة والاستغفار طلب ما يشتهون يعني التبتدح كما
التغيير لم يقبل بل نحوذامننا والصلوة بها كذوف وهو باء و اهد والبا تدخل على الترتيب كما ذكره في التفسير
قوله كره ما لوقه في تعجب امرهم حيث كرر التوعيتهم بالطالين وقوله وعلى انفسهم على كذوف ف اي على غيرهم والاعلام
على غيرهم في موضع الاجزاء على امر الله بالاستمرار وفيه ان تعليق الانزال بقسمهم يعني عن هذه الاشياء ولو جعل
الفسق غير الظلم وقيل اريد اثباته على مقتضى ذلك عطفا قوله بما كانوا يفسقون لان يفوق بين الاشعار
والانحراف في نظم الكلام فيقال العطفا في الثاني و اول ونحن نقول كرهه تصريحا بان انزال الترتيب
على الطالين فاعنه ووفقا لتوهمه انك كلهم يشتمون بعض قومه الا في العبد على باروي اي على تقدير حجة ماروي انه
كان جارا باريا مكنتا وفيه كنه لان وقوع المامور في الطوبى لا يقتضي ان يكون الجرم المأمور به مبيحا وقوله مكنتا باريا
مرتبعا في القاموس المكتبة المربع وقوله وسعة العسكرة اثنا عشر من الظاهر اثني عشر كما في بعض النسخ وقوله ثاروه

اي يربحون اليه وما يوروه لاجل من الاذرة وهو ان تقمن تحت الجبل ويدخل المعنى في وعاء الخصية او منسج ابي
الخصية والحلابة بالكسر والقوة توتيرة والرخام بالضم والقوة جرتين ابيض او قمرى او اصفر او زوى
كل ذلك من القاموس في قوله والعصا عشرة اذرع الاشارة الى الكفاية حيث قال قيل كان يعني الجرم من الكفاية
طوله عشرة اذرع على طول موسى له شعبا يتقدان في الظلمة وكان كل على حمار وترك قوله وكان يحمل على حمار
سواء كان الجوار والعصا له متعلق بمخوف تقديره فان ضربت فقد انجرت وفضرب الاولى تقديره فان
كما هو الاصل وقدم التوجيه الاول لانه قد شاع قيا سي لان تقديره لا شيا التي قيا من مطرد ونحن نقول
وانما اعلم لاحذ قبل الف الالف لانه مقدرة بعد الف كما هو القياس بعد لامر عند قصد السببية فالتة كرسيل
رزني فاكرت اي ضرب بعصاك الحجر فان انجرت اي فليكن منك الضرب فانجرا قوله وقرى عشرة بكسر الهمزة
وتخفيفها كذا في الكفاية ايضا واصلا القاء الالف النسخ اي سكنون الشين والفتح لغة قليل وقوله وهما العاقبة في
المركب في عشرة ولذا ذكر الضمير قد علم كل اناس انما من شتم اي منها لان قوله قد علم صفة لقوله انتاع عنينا
فلا بد من رابعا وانما وصفها بلانه معرفة اخرى حيث يحدث مع حدوث الما جارا ول يميزها بالمشرب
من مشربا آخر قوله وقيل الماء وحده اذ لم يذكر في هذه القصة طعام ويعد ان يلاحظ هنا ما سبق في
قصة اخرى من السنن والسواقي التي تها ارا وجه ضعفه المشارة اليه بقوله وقيل اما اول فلانه لم يكن كلهم القيد
من ذرع ذلك الماء وتمازها واما ثانيا فلانه جمع بين الحقيقة والحجاز ولا بد من كون من لا بد من
البعض لان ابتداء الاكل ليس من الماء كما ثبت من الجواب ان من لا يتعلق بالفضل جميعها وانما هو
الحذف اي كلوا من رزق الله واشربوا من رزق الله فاجمع وهذا مما يقتضيه العجالة انما يكون جمعا بين
الحقيقة والحجاز لو قيل كلوا واشربوا من الماء وايد به الماء ما يثبت من انما اذا قيل رزق الله وايد به
احدهما الماء والاخر ما يثبت منه فاين هذا من الجمع بين الحقيقة والحجاز ويمكن دفع ما ذكر من انهم لم ياكلوا في القبة
من الرزق بانه يجوز ان يكون هذا المراد بالرزق الا انهم لم ياتروا وبالجملة ينبغي ان يراد بالماء وحده
انفراد الماء من المن والسلوى والا فلا شك انه يراد بالماء وما ثبت منه ونحن نفهم والله اعلم ان رزق الله
عبارة عن الماء وفي الآية اشارة الى العجرا اخر وهو ان هذا الماء كما يروي العطشا يشبع الجوعا فهو
وشراب ثم نقول كل ما ذكر من بني على جعل كلوا واشربوا بتقدير القول من جهة ما يحكي عنهم ما لو كان امرا
متربعا على ذكرهم ما وقع وقت الاستسقاء على وجه الشكر والتذكر لقدرة الله فهو امر الحجاز طيبين لهذه
الحكاية باكلهم وشربهم ما يزرعهم الله وعدم الفساد باضلال الخلق لاخذ الرشي وجمع
الديار ويكون فصلا عما سبق لانه بيان للشكر للمأمور به لا يتجدد قوله لا تتخذوا حل قسادكم القوم
مجاورة الحد وغلبت مجازة الحد في الفساد فجعل التقيد بالحال نظرا الى اصل اللفظ ولذا قال وانما
قيدوه وان اعلم في الفساد لانه قد يكون منه اي من الاعتماد ما ليس بقسادا مقابل الظالم المعتدي

الرزق والظلم

بعضه وقوله بفعله متعلق بالمقابل والظاهر انهما حال موكدة وما ذكره تكلف بما قاله اللطيف
من ان الحال متعلق بالفعل اي تاديبكم في الفساد ينبغي ان لا يكون او بالنسبة الى اللطيف في حال افسادكم و
ان لا يتبادر واو بالبدل فليست الحال موكدة على تاديبكم بحال ان التاديب في الفساد لا يكون الا حالاً
فكيف لا يكون الحال موكدة الا ان يقال لم يجعل لا تعنى التاديب وادب الفساد بل جعل مفسدين معني
متمازين في الفساد في قوله تعدوا في حال افسادكم قريبا ما ذكره الكشاف التاديب وادب الفساد في حال افسادكم
لانهم كانوا متمازين في نظر والظاهر في حال افسادكم وان الفساد كيف كان مني فما وجد الاقتصار على الذي
عن الاعداء في قوله اشار الكشاف الى الجواب بقوله لانهم كانوا متمازين في معنى المقصود انتهى كما نوافر في قوله
فالاقتصار نظر الى حالهم لان النبي ليس التاديب وقوله ويعرب منه العيش معناه ويقرب من التاديب العيش
والعشا مخدوف اي يقرب من مصدره اي العتو ولا ينبغي ان يتوهم ان يتوهم ان ضميره الى ما سبق معنى العتو الذي
في ضمير العتو لان ما في ضمير مفهوم العتو لا لفظه وادب ما يخلق الشر النورة وما ينقضي من الخلق النافع للخلق وما
يجذب الحديد المتناهي ليس قوله لم يمتنع ان يخلق الله حجر امسني على كون الحجر المضروب معيناً لا يخلق الحجر على تقدير
تعبير النبي ان يقال لم يمتنع ان يخلق الله في طبيعة اي حجر كان قوة يجذب بها الماء من تحت الارض
قوة جموا اي كرموا والفلاح الحراتون وزرعوا بمعنى اشتاقوا والبكر على وزن البكر الاصل وكثير ان يراد
الطعام الذي لم يخلط فيه اشياء ويؤيده طلب النوم والعدس والبصل مما يخلط في الطعام قوله نظر
اشارة الى قوله لنا على الاخراج من الحفا الى الظهور وقوله يوجد اشارة الى قوله على الاخراج من العدم الى الوجود
فالظاهر اوجوده والظاهر يخرج على الاخراج من الارض لان العادة في ايجاد ما يطلبه الاخراج من الارض
من الاسناد للجاري واقامت القابل مقام الفاعل القابل للابتنال هو الجدة الارض والارض محل الانبات
فالصواب اقامه الى مقام الفاعل قوله تفسير بيان وقع موقع الحال سواء جعل بيانا او بدلا من قوله ما ثبت الارض
لانا طلب الاخراج لبعض هؤلاء المذكورات وظاهر ان المراد البعض الذي هو هو لا ينبغي ان يجعل بيانا لانا فاذا
من التبعية اي يخرج بعض ما ثبت الارض الذي ذلك البعض هو قوله اي الله او موسى الظاهر موسى كقولكم
بان هذا الطلب يستلزم الاستبدال اما هو من الله ليس من شأ موسى فلذا رجع ولا يخفى ان قال موسى يقتضي العطف
على قلتم وقال الله يقتضي الخذف فدعا موسى واذا دعا قال الله فتقابل قوله استبدالون بشعرا بان شعروا
بدل ما اعطوا وطلبهم لا يقتضي ذلك فيجوز انهم طلبوا مع ذلك وخطابهم قوله استبدالون اشارة الى انها لا يستلزم
قوله فانه خبر في الالة وفي انه والى على تفسيره على الناس واصطفا الله اياهم وفي ان قوامهم محتمون ابدلوا في قوله
كسبتهم من كل علم الا اجتماع ابدان في اشتراكه وهو يورثه انه غير ممنون في مصحف ابن مسعود حيث لم
يكن الالف في مصر فلا يراد ان الاجسام لم يكن في الصدر الاول فمن اين علم انه لم ينون لان تنوين الضمير
من الجوزية المكتوبة لا من المعلوم باعجام قوله مصر ايم قبل هو اسم بانيد وعلى هذا فوجهه وانبت عليه

منع من غير متعين ان يكون حرفا ويدا بالبدل قوله احيطت لهم الصواب حاظن بهم وفي الكشاف جعلت محظوظا
قوله ذلك اني بذلك لم يعلم بعد ان اشارة الى الجمع ما سبق وانا بعد له بعد ما حتى لو كان اشارة الى
لم يكن على لفظ البعيد ولا اشارة الى انهم ادركهم هذه الامور مع بعدهم عنها كونهم اهل الكفاية مجازا
لم يمتنع عن بقوله ذلك بالجمع كقوله والآية قوله وانا بغير غضب من الله اي رجوا به في القاموس
رجع اليرب وانا بغير غضب وانا بغير غضب من الله اي رجوا به في القاموس
اذ قتل النبي لا يكون الا كذلك فاللام للبعد وقيل انظر ان اللام للجنس والمراد بغير حق اذ لام للجنس كما ذكره
ويؤيده ما في ال عمران من قوله بغير حق فيفيد انه لم يكن حقا باعقادهم ايضا ويمكن ان يقال قايده انما
معنايتهم فانه قتل النبي ثم جاءه ثم كرمه قتل بغير الحق وهذا اوفق مما هو الظاهر من كون النبي القتل بغير
في نفس الامر سواء كان حقا عند القائل او لا وان يمكن ان يقال الاقتصار على القتل بغير الحق عندهم للفرق ما
فيهم وقد مر شك ويمكن ان يقال لو لم يقيد بغير الحق لا فاد ان من خواص النبوة انه لو قتل احد الانبياء لم يقتل
فقايدة التقييد ان يكون النظم مقيدا لما هو الحكم الشرعي هذا كله اذا كان الغير معنى الذي اي بلاحق اما اذا كان
الغير معناه اي بسبب امر مغاير للشيء الباطل فالانقياد مقيد لان قتل النبي بسبب الساطل وجمارة والظاهر
ان قوله بانهم ما جئنا زرع الكفر والقتل قوله فان صفار الذنوب بسبب يوذى الكبار ما فان قلت
من اين فهم ان المولى الى الكفر بايات الله وقرآن النبيين كان صفار ذنوبهم لم لا يجوز ان يكون كبيرا افر
قلت ان جعل مطلق العصبية ولا عدا عن جد الشرح سببا على انه محتمل ان يريد بالصفار ما هو صفار
بالنبي هذين العظيمين ومحتمل ان يكون المراد بقوله بما عصى الله وقوا في هذين السببين حيث ان
ولم تجلو المنع النبيين فانكروا اياتهم وقتلوهم قوله وقيل الاشارة الى الكفر والقتل هذا مشترك بين
هذه التوجيه والتوجيه الاول فينبغي ان يقدم على قوله وقيل كراهية اشارة ويحتمل بقوله وقيل الباطل بمعنى
قوله وانا جئت الاشارة بالمفرد الى النبيين فصاعدا كما انه اشارة الى النبيين في التوجيه الاول
والى اكثر في التوجيه الثاني ويمكن ان يجعل ضرب الذل والمسكة شيئا واحدا فيكون الاشارة الى النبيين
قوله فيها خطوطا في الاخراس المذكورة فيما قبل وقوله وبنق عطف على سواد والتوليع استطالة البلق
وكما نراد بالبلق البيضاء لا حقيقة وهو البياض والسود والبلق ان تقول وبنق عطف على خطوط
لانه ياباه ما نقل الكشاف عن ابي عميرة انه قال قلت لروية ان اردت بالضمير الخطوط فقيل كانها
وان اردت السواد والبلق فقيل كانها فقال اردت كان ذلك وبك ما ذكره بعينه ذكر الكشاف
في توجيه ذلك فيما بعد خو ان من ذلك نقل الى هذا الموضع اشارة الى انه عطف الكشاف في هذا المقام وقات
احتياج ذلك الى التوجيه قوله قسموا باسمها اي سمو نصران ثم ادخلوا النسب للبا لغة او سمو اسمها
بانسبوا اليها وسموا نصرانيا ويؤيد الاول الجمع على نصارى والا لكان الجمع نصرانيين قاله المحقق

لا يظهر وجهه ابراد ضربت عليهم الذم والسكرة الآية وقوله ان الذين امنوا الى قوله واذا اخذنا منكم قريبا
بين تعدد النعم استطراد اقلت وجه تعدد النعم وتذكرها في معنى من بكرة والنهي عن الغفلة عنها فذكر
تلك بات الكفر مما يؤيده وذكر ان الذين كفروا والوا من الكفر لهم يوم يذبحون العباد بالامر بالشكر لان الامن
لا يفعله الا من فذكر ما يحمد واجبا مما لا بد منه في مقام الامر بالذكر والشكر فربما يمكن ان يخص بالتحليل
المتبادر ويجعل من امن بالله لا من طوافات قوله من امن بالله واليوم الآخر وعلم صالحا الكفر بذكر آية من
المؤمنين لان ذكر اول الشيء واخره منى على كفايته ونحوه صالحا على العموم اي كل صالح وجب عليه وكما اشار
اليه بقوله على ما يقتضي شرعه قوله حين يخاف الكفاية من العقاب ويحزن المقصود في تضييق العمل ولا يتخصر
الخوف من العقاب بالكفاية بل هو مشترك في جميع المقصود في العمل وكذا لا يتخصر في كل واحد ما كانه حصل في
والحزن بالاخرة لانه لا يخرج عن الخوف والحزن احد في الدنيا ولان تربية الخوف والحزن مطلقا لا خوف
وحزن كلا خوف لا حزن لانه شاب بهما قوله والجزاى تمام المبدأ وخبره او هذه الجملتين منها وقوله فمن
منه نرى عليه ان تضمن للسنة لا يخرج الفاء لانه لا يذخر في كان وغيره مما يذخر على البند والخبر وايضا لم يذكر في
في النسخ انه يصح العمل من المبدأ بمعنى الشراعية دخول الفاء فيه كذا في قوله في الكفاية روى
عليه السلام لما جاءهم بالتوراة قال الحقنرا وكانه حصل لهم بعد هذه القصة والى قول احتيا ري وكما يكفي
في الامم السابقة من هذا الباب قلت كفى في هذه الامم ايضا مثل هذا اليا وهو لا يما من خوف الا بهلكة الامم
الذي يوجب كفاية في شان المناقبين واما منهم برفع الظور فوقعه من ايماننا فتي مكره في خوف السيف وليس اخذ
البتاق برفع دلالة على انهم صاروا محجوبين عند الله تعالى وقوله واعلموا ان الله تعالى قد علمكم تقوى الله تعالى
اذ لا تقوى بدون العمل والظاهر انه لا حاجة الى العلم بكون رجا التقوى لان العالم بربى من العمل قوله ويجوز عند
العقلاء ان يتعلق بالقول المحذوف لا يمكن خلف المراد عن ارادته تعالى عنهم وعلى هذا يجوز ان يتعلق بالامر
باعتبار الطلب والطلب لو كان قوله لعلمكم تقوى من غير قول فلانا والقول بعضهم لصح عند الاشياء
ايضا يتعلق بالقول تقدير الارادة قوله او تقوى من الوفا بالبتاق بعد افره او اعظم عن التقوى بعد ذكرها
قوله ولو في الامم السابقة الشيء لا يتنازع غيره آية اخرى هذا غير متفق من سبويه الكوفيين كما نوههم سوق كلامه اذ
عند سبويه كلمة نفسها ليست للدخول على لان لفظ لا يدخل على غير الاعاد الا مكررا في الاعراب والفعل لا يحذف
بعده وجوبا بدون فسر قوله وعند الكوفيين فاعلم محذوف لولا ان الله تعالى قد علمكم تقوى او بتقدير لولا
وجعل الله قوله الام توطئة للقسمة لعل سبويه النسخ والصواب الام تقدر القسمة اي والله لقد علمت اذ الامم الموطون
ما يذخر طانازة القسم جزا ليعملوا بها نحو والله لئن لم يمتني لقد اكرمتك وجعل السبب مصدر السعيد ان
الاخذ في تعظيم يوم السبت اذ لا يفيد ذلك اعتدوا في يوم السبت كما لا يخفى وقوله فاعتدي فيما من الضمير للتعبير
للعباد قوله واذا كان يوم السبت لم يتحقق في غير الاحضار ساك عبارة الكشاف كما كان في حجب

الاخر فيه قال الحقنرا ان التركيب من التنازع وجعل كان زائدة وفيها ضمة الشا لا يفيد المقصود هذا فاعلم
فقد وشرعوا اليها الجداول قال الحقنرا قبل ان ظهر وامر من شرع من الذين كذابين ولا يخفى بعده وقبل جعلوا
الجداول كانت اربع السببية وليد اللغز والاسس شرعوا من اشرع اليها الطريق اذا جعلها به على طريق ما قد فهم
بما عين من حمولة القدرة والحيا وفي بعض النسخ الحسوة وكلها ما مصدرها الكذب بعد وهذا المعنى وهو المراد
بالصغار وما ذكره الطرد فلا يستغنى عن الحسوة لا ليل المراد والاكسا الحيا معنى الطارد قال القاموس الحيا
من الكسا والحيا زير المبعده لا يترك ان يدنو من الناس بقوله جامعنا الى ان خلا سبب خبر ان لا يفيد
والا لوجبا سنة فالتحقيق القدرة لا يكون الا ذلك صغرهم بالصفا عند الله فما التوهم ان جعل مستعمل
عند ابيهم الدنيا لرفع ذنوبهم فرفع درجاتهم قوله جعلنا ما اى السخية والعقوبة لظاهر الضمير لكون قدرة فينتج
التذكير فاوله بالسخية والعقوبة لتأنيت الضمير والافضل ان يكون في كون القدرة للصيرورة التي تسمى جعلنا ما
لصيرورة ذلك ان جعل الضمير في التأنيت لكونهم قدرة على الامم اذ ذكرت حالهم انه لا يصح تخريج جعلنا
على الحكم بكونهم قدرة خاصة لان جعل الامم السابقة كان قبل هذا القول وغاية التوجيه ان يقال جعلنا ما تفصيل لما
علموا والغا التفصيل للتفريع وقوله ومنه التكامل للقياس القاموس التكامل بالقسمة الشديدا وقدرنا رقا والامر
ما تقدم عليها جعل الامم لتسهيل المسئلة للتكامل كما في وجوه الاخر وحل ما قبلها وما بعد على الذنوب المتقدمة والاشارة
عن الصيرورة وحج ذنوبهم ان يكون التكامل معنى العقوبة كما صرح بها فقال وقبل تكال اى عقوبة متكاملة لاجل ما تقدم
ذنوبهم وما تخرجه ان نقول او عقوبة لاجل ما تقدم عليها من ذنوبهم وما تخرجه ولا يتاح كمالا لابين يديها قوله وعلم
لمنتقنين او رد على ان لا ذنب بعد السخية واجيب بان من ذنوبهم ما ياتي اثر ما بعدهم فكون الذنب بعد السخية باعتبار البقا
لا باعتبار الحشو واقول يحتمل ان يكون سخر في زمانه امتداد فسخ بعضهم لم يرجع اليها من الغنى فكل العقوبة
لذلك البعض لاجل الذنب السابق من السخية والله اعلم والموقف ما يذكر ما يلبس من القليل اياها او عقابا فلما قال
شي سمعها فلا يراد ان لا يخفى شي سمعها بل بهم من اهدا ايضا قوله وقصة انه كان فيهم شيخ موهوب فقتلوا ابنه بنواضة
علماني مبراة يعني بعد موت الشيخ قد غيرت عبارة الكشاف اصلا حاله فان فيه كان فيهم شيخ موهوب فقتلوا بنواضة
ويضا في ما ذكر في آخر القصة ان القتل قد قلنا فلا لاني علمه فاصح بزيادة الابن وجعل حذف ذلك
سهو الناس بعد هذا منافاخر وهو ما ذكر في آخر القصة ولم يورث قال بعد ذلك فالصواب ان هو قوله
والصواب ان كان في كسب التفسير لان المراد في مثل هذا اي فيما هو اجبا عن الله واستناد حكم السببية اتحادهم
بما مطلقا لينا في قصد التفسير في قوله تعالى ففسرهم بعد ان يسمي قوله في تفسيره في آية وارى والله اعلم ان كلام
موضوع موضع تعوذوا با الله من ان يكونوا من الجاهل كما وضع ما لا يعبد الا الله فطر في موضع ما لكم لا تعبدون الذي
وقد اشعار بان منظره الحزب بالحكم الذي يبلغ من الله كمال الجلال وهو اذ في الامم من النسخ حيث لا يربى الحكم للمطرب
الا ما يربى في بعض القبول قوله وكان حقنرا يقولوا اي بقية هي وكيفية قد ذكر في العود والاعمال

الواضح في المقصود ما لا يخفى لطفه وبها يكاد يهوج به ليس يميز اركابا بؤنة لتوهم ان ما لا يكون سؤالا عن الصف
 كيف قوله اي ما حالها وما صفتها وقوله ان يسأل عن الجنس غالبا يدل على انه نادرا يكون لغيره فلا يتجمل ذكره
 الركن ان قد تقرر في الاذن ان كلمة انما يكون سؤالا عن مدلول الاسم او الحقيقة وان السؤل عن الصف انما يكون
 كيف او اي فرغوا ان ما بهما اقيمت مقام كيف او اي بما والى ان هذه البقرة كانتا نوع او فردا من نوعها
 خارجا عما جرت العادة في الاذن كما ان قد يسأل عن الوصف فقال ما زيد في باب الفاضل والكرم على
 يعني في موضع الكفاية وصرح بالفتح ويمكن ان يحمل ما بهي على حذف مضاف اي حالها فيكون سؤالا عن نوع حال نوع غيره
 الخاسية واعلم ان الله تعالى يحرم هذا الامر في عبادة العباد بالجملة كما كيف عبادتهم بجملة صورة البقرة مع ان الطبع يعقل ان
 محض الله في خاصية محكيها ميتة بجملة بنية وكيف قبلتم قول السامري انه الحكم ولا تعقلون انه يحكي بضمه على الميت الميت
 وتعدو نه بقر قوله لا مسته ولا فيية الفتاة والغني الشابة والشا من اللسان وكغني غنية بضم كل شي ونصف
 المحركين الحديث والمستمن النساء قال يعني العراة ه نواع من ابقار وعون الناعمة اللذنة قوله وعود هذه الكفاية
 واجاز تلك الصفا على بقرة تدل على ان المراد منها معينة وما يدل على تعيينها استفاها عنهم لان الجملة تحتاج الى الاستفا
 دون المطلق ولو كانت مطلقة كان الاستفا على يوم الاحمال منهم لاستبعادهم ان يكون هذه الخاسية كل بقرة
 واعلم انه لو كانت البقرة مطلقة يكون قوله مقول قد كما مقتضى الظاهر فالاستفصال بالنظر الى قبل اي قال بعد
 سؤالك ومراجعتكم ولو كانت معينة يكون تعبيرها بلفظ الحال واختصار اللفظ في قوله والرؤي على قوله فان
 الحديث نص فكيف جعل مؤيدا للراي الثاني في ذلك لانه خبر لا عا فلا يكون دليلا على انه يمكن تاويل الحديث بالمراد
 بقوله لو دنا اي بقرة لاجزاهم ان العمل بما ينهم من الدليل كخري الجهد فان لم يكن حكاية في نفس الامر وبان الاجراء
 منى على انقلاب مخصوصه مطلقا بان هذه الخاسية في قدرة الله لا توقع على بقرة مخصوصه ولكن هم قوم شددوا على اسم
 بالاجاز والعرف في الامور فشهد الله عليهم المأمور به بقرة مخصوصه قوله اي ما تومرون في معنى تومرون قال في التحقيق
 تومرون انهم يجعل التقدير من اول الامر ما يومرون به ليكون الحذف حذف العايل المغول دون مجرور وظاهر العايل
 ان حذف النسب من اول الامر لان حذف الجا ر قد شاع في هذا الفعل وكثر استعمال امره حتى تحققت بالفعال
 الى مفعولين وصار ما تومرون في معنى ما تومرونه ولذا جعل تومرون بمعنى دون التقدير وجعل المصدر المجرور
 بالتاويل بمعنى المفعول قبل انما كثر ذلك في صنعة المصدر هذا وما ذكره يندفع ايضا ان حذف هذا العايل مجرور
 مجرور لانه مجرور بحرف تطلبه الفعل لكن سبق منه ما دل على انه لم يحفظ ان لا ضمة حذف هذا الجور وظن ان النزاع في
 حذف الجور مطلقا فقد كثر قوله الفصح نصح الصفة جمع الكفاية العقيق غاية شدة الصفة وفي القاموس جعل
 بمعنى اشتد الصفة او طوى والنصح المعلوم نصح هو من شدة بيانه على في القاموس قوله نصح الصفة بمعنى
 ويعود على شدة الصفة باستعارة النصح عن شدة البيانا شدة الصفة وقوله ولذلك يؤكد به لم يرد في القاموس
 الاطلاق ال الوصف للتاكيد نحو واحدة قوله وفي سنده الى اللون لا بان جعل اللون مبتدا و فاق خبره والجزية من صف

لانه عدول عن الاستعمال الشائع وهو وصف الصفراء بالفاقع من غير داع بل جعل اللون فاعل الفاعق والملاية
 في الجارية والسبييل وكون فاعق لونها في قوة شديدة الصفرة صفرتها مبني على ظهور ان اللون صفرة فذكر كونها
 بمنزلة ذكر صفرة فاقوم تلك خبيثة وتلك ركابي هي صفرا ولا دما كالزبيب الركا بك كفاية ال التي يساعدها
 وجود ذكره ككذب لا واحد لركاب من لفظه و واحدا الراد والتشبيه بالزبيب علم في الوصف بالسود وان كانتا
 هو حمر او اصفر وكثر ان يكون صفرا على ظاهره خبر قوله من يكون اولادها كالزبيب بل وقت صفه لصفه فلا يكون
 اشتها وجعل الصفرة تعنى السود وردد هذا الاحتمال بعوي انه لا يحسن باللفظ اي اولادها كالزبيب غير مبني على
 ان ترك بيان لون الركاب بيان كونها اولاد ولا وجود قوله في نظر لان الصفرة بهذا المعنى لا يوجد الفصحى
 هذا اللفظ بما ذكره في التحقيق زانه ان استعمال الصفرة في السود استعارة فيجوز ان استعار الفصحى شدة السود لان المعنى
 ان استعمال الصفرة وان جات بمعنى السود لكن لم يعمى وصفها بالفاقع فالوصف بالفاقع مجرد بقوله والسور
 لذة لما تسمى بالاجاب فمن اصل السور بالفتح اذ هو الاسم وبالضم مصدر تسمى كالسر بالضم والتشبيه ان المراد
 الاول المضموم الذي هو المصدر قال ابن العربي بالضم ومن لم يعرف قيل ان السور بالظن والسر بالفتح قوله تكرير للسور
 الاول تيد بقوله السور الاول على ان السور الثاني في الجملة الاول في تعريفه بالفتا حيث جعل الثاني تكرار الاول
 وقوله واستكفا زاي انا تركيب وصف واقتا وتبريد على المقصود بالتركيب ليس تايكيد السور وقوله كما هو شأن
 التكريرات تخالف ضمة بالفصل بين السور والتابع بكثير المقصود من التكرير استنباط السور والتشبيه على ما يظهر
 الاول ولم يحذفنا البيانا زاي اقله اعني اعني عن تكرير السور او منع عن اعادة الجواب بالتحذير انه
 لا يقع وانما المطلوب اعادة السور جوابا فقولهم وقري ان الباق قاربه الامام محمد الباق قاربه في الكتاب وكان
 عدل من التبعيد وخرج الرواية عنده وقري مع الباق قاربه بالتركيب لانه لفظ الباق قاربه لو لم يستشوا
 لما جئتكم اخرى الا بد اي لما جئت البقرة لطم الى اخر الابد فاخر الابد منسوب بنوع الحافظ لا يتقدر وفيها لفظه
 عدم البيانا لانه لا يختمى عدم البيانا لانه لا آخر الابد ولا حاجة الى ما قال في التحقيق ان المعنى ما يتنعم الى الابد الذي هو
 آخر الابد وقا واذ الميتين البقرة لم تحيين القاتل فالحديث بما مع تفسيره لم يتدون ولا تخصصه بالبقرة وقال
 سبنا الله باحتشاشا لفرحها الكفاية عن الحزم وعن النبوت في الحال معلقة المشاهدة بالاستثناء في المرف
 لكن الصفة من النبوت في الحال لا يتنا والجميع للوارد فانه لا يتنا ول في فاعل هذا ان شاء الله والافظ انه سمي
 لانه مشتمل على مقصود استثناء وهو انه لا امر الا بمشبه الله قوله واجتج به سبحانه على ان الحوادث بارادة الله
 ولا يرد ان يحكاية قولهم واعتقا وهم لا يضرحة واندهج ان يكون مبنيا على ترددهم في الامر الله كما
 قولهم اتخذنا هذا لان النبي صلى الله عليه وسلم استعملهم واتممت اليهم والبركة لان يقال خبر لا احد لا يرفع في القاموس
 وتجب ايضا الاجتاج بانفعك ان المراد انما يكون مجرورا لو كان معنى قولهم تمدون الالهة الى
 المراد ونحوا الى الفاعل بالذبح اما لو كان المراد ان شاء الله اجتداء نافي عن كفاية منتهى فلا يخلو

اطلقوا الابهتة قوله ولا ذلول صفة البقرة بمعنى غير ذلول اشار الى ان لا يجمع غيره وهو اسم كاصح السجدة
اجري اياه على ما بعده بكونه في صورة الحرف ووجوه كالكا ونظيره الا الصفة فانه يجمع غيره ولا يجمع ما ذكره في
ويؤيده مناط الامية والفعلي والفر في المعنى الموضوع له لا المعنى المجازي والذلول من الذل كذا في الصلابة والذل
بمعنى الذل ضد العز وقوله ولا التاية مزيدة لتأكيد الاول اي لتأكيد نفي تضمين لا يجمع وهذه الزيادة لازمة لوجوب
المحذوف في هذه الصورة واما قول العوام انا لا راكب الا ان اسم من الاجيون في غير سبيل كذا في الرضى
وجعل قرأة لا ذلول بالغ في تقدير لا ذلول حيث هي بعيدة عن المعنى الاول ان يقال ان نظيره صورة لا كما في
بل ما بالغ في قول الرضى وذلك كما نبى مع الزيادة قال الشاعر لولم يكن عطفان لا ذنون لجا الى لاف ووا حيا
فلا زادة وقد اعتبرت فبني الاسم بها فاعلمت بجواز البناء مع عدم زيادتها كمنه مع ذلك فدل هذا الكلام وقوله
مررت به لا يجمع ليس من قبيل الاليد لان الظاهر انه مع لوجوبه لا يجمع حيث هو لا يجمع عن كماله يوفيه ويصير كمن
في هذا الكلام كرا بما يشهد كرمه وقصره لا جبا قوله وسنة من استقى لان في حث من سقى بهما قال الصحاح سقى
لشدة واقتضا ما شئت وانه قوله قالوا ان حيث بالغ في اعتذار عن كثرة سؤالهم وابر لذتهم عن العناء واثبات
لطلب الحق لا نفوسهم وكان بعد هذه البقرة المسازة في العديفة نظوان البقرة التي هذه خاصيتها لو كانت كما اياه
تعيينه ان ظهر ارضاهي فلما وافق نظره لوالا اجبت الحى والمراد الحى القول المطابق للواقع ولم يرد وان
لم يكن محتمل ارادوا انه لم يظهر الحى به كمال الظهور به فلم يحمى الحى بل اولى به واما قوله اي حقيقة وصف البقرة
فبني على جعل الحى بمعنى حقيقة الامر وهي من معاني الحى وكذا ان يجعل الحى بمعنى الامر المقضى او بما في الذمة وجميع هذه المعاني
مصرحة في الفاها من قوله واقتضا والتقدير في صفة البقرة لاحابة الى تقدير التحصيل لان المطلوب منهم ذمها وظاهر انه
لا يكون بدون التحصيل قوله وما كاد يفعلون لعل المراد انهم ذموا من غير ذمها واخص بل فوقها من العذاب
لو كان المراد وما كاد يفعلون ما امر وا به بعد ذم من ضرب بعضها على الميت قوله واغلا ثمنها اخر ما عن خوف
الفتوى على عكس ما في الكفا المتصل بما يتعلق من الحكاية ولان البقرة الموصوفة لا توجد على ما في الكفا حيث قال
طلبوا ما ربيعته وطلبوا بالعدم طلبوا بقره الشيخ السكا والطلب عليها لغلا ثمنها رجا ان يشتره وشره ثمنه
قوله اللهم انى استودعكها البنى في الكفا الابنى وفيما بعد فسا وموتها اليتيم وانه كمن في بعض نسخ الكفا الابنى
واليتيم واماها وكانا في الضمير وهو في البعض لبنى واليتيم وكانه غيرهما الناظر ونقص التانية والثانية
او الى بالتعبير قوله اخذتم في شأنها يعني التدارك بما زعموا انهم صاموا وكانه غنم وكانا قدم الحار على الحقيقة لان
تعلقه بالانضمام لظهور قوله اذ المتى سماه يرفع بعضهم انظارهم بها وكانه غنم عن بدل الجمع الواقع في عبارة
الكفا بالتعبير فذكر قول الكفا بعضهم قوله وتداخروا بينهم بان طرح كل قتلها عن حبه فالطرح اما نفس وضع
الصا او سبب زود في الكفا كما ترددوا في ضربها وديا بان التاديب اما نفس الضرب واما اخرى تبت عليه فعلى
الاولى بان قوله بان البيا وعلى الثاني لسبب هذا الذي قد ورد في حقه ان الكفا من ان طرح القتل اذا

كان دفعا للقتل لا يجمع هذا الاعتقاد لا ككلامه ما دفع القتل على صاحب لانه دفع نفسه جرم وهو مقتضى
بذلك لان ما ذكره انما يوجب جعل الكفا طرح القتل دفعا لانه دفع القتل اما لوجبه دفعا لانه دفع نفسه الصا فلا يفتقر
نظيره لا كما قيل عدالة العدو والجد الامية قوله وما بينهما اعتراف لا يوجب الاعتراض من فائدة سوير دفع التوهم
على اختلاف فيها وقايدته تعميم على الاقتصام الباطل لانه لا فائدة فيه اذا تخرج للحالة والظاهر انه جملها لا يفتقر
العلم الى اذ اتم وانتم تعلمون ان بعد تخرج للحالة وهو داخل في التفرغ وبسبب النظم قوله فقلنا انما هو
اي فقلنا اذ تخرج البقرة فذبحتم فقلنا انما هو قوله والظهير والتذكير على اول الشخص القليل الاظهر ان التذكير
واذا كان اللفظ مذكرا والجمع مؤنثا او بالعكس فوجها وانما ذكر هذا الضمير مع سبب تايث ضميره فقلنا او يميز ابن
جد الضمير الضمير الذي ياتي بعده توضيحا للمزد قوله ببعضها اي بعض ما يعينها مطلقا لاجل وانما لم يجرى السؤال
لانهم علموا ان بالضمير في السؤال ادى الى ما دى والقول بتعيينه انبى الحالم اذ لولم يحسن لسالوا والظاهر ان اللسان
ومن المثل ما بصغريه وما عينه البعض في الكشاف العوضوف وهو اصل الاذن والبضعة من الكشافين قوله
والنظام مع من جرح حيوته القليل والمقصود اظهار قدرته بها والظاهر انه حينئذ لا بد من تقدير القول في قولنا كذا
كلى الموتي والحكماء من جرحه من الولية ويؤيده الاستغناء عن تقدير القول والمقصود انما تولى الاسباب
كما اجب القليل بالاسباب من الظاهر لانه لا مناسبه من الاجيا ونسب العلم الى البيت حكما يجعل سببا للحيوة فهو مقارن
وانه استعمل باموره واما ردنا كما رخصه والظاهر ان لا يخصص من جرحه من الولية بل يجعل لكل من سبب العلم
لكم جعل عقلم بمعنى المراد بالتعقل الذي هو الغرض من راة الايات التعقل الكامل والافهم يعقلون بالاشبهة
او المراد ان التعقل اعني العرفان انتفاءه نزل عقلم منزلة لعدم قوله وتعلموا ان من قدر على احيا نفسه
او تعلموا انه لا ينجح رد ما انزل عليكم لانه لا كمال للاعطاء العلم باموره وان الموتى في الحقيقة
هو الله تعالى وغير ذلك ما في الكفا وما يابى لحيته العفة اشد مناسبة لم يذكره هو التبيين هو التبيين ان التوهم
من قوله انما يفتقر الى طلب منه لا كما لغاها فانه اعني اليتيم لا جمل البقرة وديها ولم يفتقر الى النفس شيئا من القول لغاها
قوله وشرة البيا والشرة كالعلة نشاط الشباب الصبا والفتح واللذ والكسر والقصر جمل الفتوة قوله
وتم كاستعارة القسوة يعني اللزخ في الزمان كما هو حقيقة ولا للتقاروت في المرتبة بين العطف والمعطوف عليه بل
وتوقع المعطوف بعد المعطوف عليه ويكمن ان يكون للشرخ في الزمان ويكون المراد قسوة قلوبها طلبة القسوة قلوب
يعني بعدكم عن هذه الايات وعدم تذكركم قسوة قلوبكم فيكون فيه مزيدة على امر وامر الذكر قبل قسوة قلوبكم
استعارة بتعميم قريتها لان اسناد القسوة الى القلوب قريتها لاستعارةها لعدم تاتر القلب من اللفظ
والايات وهو الذي حسن تفرغ قوله في كالجارية او اشد قسوه وجعل قلوبكم استعارة بالكناية وقسوة قلوبكم
لم يحسن بل لم يجمع التفرغ كما لا يخفى على من له درية في معرفة لطائف البيا اقول وهذا يرد على السكاكي رد
الاستعارة الطبيعية الاستعارة بالكناية قوله المعنى انه في القسوة مثل الجارية بقره قوله مثل الجارية

دون كالحجارة على ان الكاف اسم استعنى عن تقدير المتعلق والمعطوف عليه لقوله او اشد وتحتب عن عطف العطف
على الجمل على ما هو لا مح قول كالحديد لا يابس تشبيه بالحديد لانه ايضاً يتحرك كالحديد فكذلك كاشع كلف
محكمة فحينئذ ان يراد ما بلغ في القساوة بحيث لا يابس تراصلاً ولو هو بما تارة ويعضده قراءة الجمل بالفتح
اشد غير منصرف وفيه بيان ان الكفاية بقوله ويعضده نصب الدال ذ فتح الدال ليس فيها وقد يعتد بان ايه
ان اذا انصاف النصب والرفع والجر والجرم الى الحرف اراو بجره كركه اولسكون واذا انصاف الى الكلمة اراوة
الاعراب قوله لما في اشد من الباطن والدلالة على اشد القسوة ذكر للعدول عن الاضطرار والاشع اذ
قل ما تفضل في التثنية بالتوصل باشد ونحوه ككتيبين اولىها المبالغة في التفضيل لان في اشد دلالتين على
التفضيل من حيث الصورة والمادة وثانيتها ان المراد باشد ليس التوصل بالتفضيل في الشدة و اشار الى الحجة
الاولى بقدمها لان الاستعمال للتوسل اكثر والتشبيه بالحجارة في القساوة النسب بقوله ثم قست قلوبكم من
في شدة القساوة وعدم جعل اشد قسوة بمعنى تقسيت ان يكون التشبيه بالحجارة في شدة القساوة قسماً
ويمكن ان يقال برز القساوة في معنى العيوب تبينها على انها العيوب قوله واو للتجربة والترديد دفع به
شبه الشك في كلام علام الغيوب بمعنى التجريب ان مرادها ما يحير من التشبيه بالحجارة وما هو اشد قسوة ومعنى
الترديد انهم من شدة القساوة لعدم المعان للفرقة حالها ومنهم من شبهها بالاقسوس منها مزيد من قولها
بالامعاقبها او التردد باعتبار انقسام القلوب قدر كبحان المعنى بمقتضى التوجه الاول لقوله او اشد
من عطف على الكاف من غير تقدير مضاف اعتمداً على المحاط به كما في الترجيح الثاني فان قلت كيف يصح تجريب
بالحجارة وبه جعلها اشد منها او كاشد منها وكل منهما تضي مرتبة اخرى من عدم الكاشد في التشبيه بالذئب والمبالغ
مخير نعم لو كان التشبيه لبيان الحال بغير التجريب وكما جعل اوجبه ان تقدير المبدأ اي بل هو اشد قسوة وانما قوله
لان مخصوص بعطف الجمل قوله تعليل التفضيل عدل جعلها بالاشع اذ قال الكشاف لا يابس تفضي الفصيح
بجمل الحجة المشعرة بالتعليل وكان الكشاف ايضاً اراد البياض بالتعليل لا البياض في واما ما قاله الكشاف
يريد ان يبين وتقرر من المعنى واما الجمل فمعطوف على حمله كالحجارة او اشد فلا يظهر وجهه لانه اذا كانا في
المعنى كعطفه وترك جعلها اشد قوله وتبين من انهما لم يجعل الحجة اشد من حجة اخرى فوفق من انما كثر
جمل الكشاف لانه لا وجه لنا ويل ما خبره اشد من غير ما يوجب ولا يتبع ان يكون اجراء خبرها انها قوله والخبر مجاز
عن الانقباض او رد عليه ان تقياد الجمل اراو اشد بقره والجا وعدم انقباضه فلو بهم لما اراو اشد منهم اختياراً
يعيد كون قلوبهم اقمنه فيمنع ان يحل على ان من الحجة ما يعطى من خشيته لخلق الله العقل والحيوة فيها ويكون وجه
بان اراو من الايمان القيد والحيوة الى التاثير فلما لم يشار قلوبهم من القاسرات الكثيرة وبنات الجمل من قاسر واحد
يكون قلوبهم اشد قسوة واما الجمل على الحيوة والعقل فيمنع ان يكون القلب اشد من الحجة في نفسها وهو المناسب
المقام قوله وعبد على ذلك او يحرف على ما يراو اشد قوله او باسا ضما الى ما بعده يعني فيكون استقلاله من خطا

المرتبين ويكون وعبد الله وعبد اولاد الخ لا يخفى انه مع التاثير يجوز ان يكون خطا باليهو وعبد الله هو او فحق الظاهر
للمعنى لانه كان المقام مقام الخطاب والغيرية لا بطريق الالتفات وكان جعل الخطا مضموناً الى ما بعده لا انصافاً
بما بعده وابتعاوه كون خطا بين متصلين متغايرين في المحاط به ان كقراءة النيبه استدراك الخطا مع اليهو
لوقى بعض النسخ بالاسما الى ما بعده بجمل اليا تخاينه والضم الى ما بعده ح باعتبار غيبة ان يؤمنوا وهم الي
غير ذلك وهو الموافق لكتب القواة وفي بعض النسخ كبر ونافع يعقوب واليوكر والباقون وفي بعض النسخ
بالسا والباقون بالسا والموافق لكتب القواة هذه النسخ دون الاول قوله اي يصدق قوله يشعرا به جعل الايمان في
قوله يؤمنوا ككلامه وماتت بمؤمنين وهو لا يكون في معول الفعل الا ان تقدمه ولو اراد جعله مفعولاً لقوله
يؤمنوا لتبين الاستجابة اي ان يصدق قوله كجيبين كما في قوله تعالى فامن له ولو ما وكل كلمة على هذا التصدير
او يؤمنوا لاجد عوكم اشارة الى توحيد آخر من جعل الايمان على الشري وجعلت عن الفعل وجعلكم مفعولاً وقوله
يعني اليهو و اشارة الى ان الضمير راجع الى الضمير وهو لا يصح بل طابعتهم مطوع الايمان وطابعتهم كقوله ان لو قسرت
بان يبع ان يكون الضمير للمعاصرين للمسلمين وطابعتهم فون كما سلفهم لان المناقشة منذ فعد بان قول العنادوة
الكلمة ما ورتوه اذ خرج استبعاد الطمع وتبديل المسلمين الاضطراب عما يشاء به ومنهم من ان يكون قوله
خطا باليهوين كالم آخر الدنيا ويكون في اجزاء الغيب بان اليهو وكلهم عن الايمان قوله واولاد يخرقون قوله
ولا يابا ولو نزل على الخلق على طبق تشبههم ويلام التاويل قوله من بعد ما عقوله اي فهو يعقوب ولم ينق لهم اشد
ملاينة قائل قوله وقيل هو لا من السبعين الى قال الكشاف فعله الاول تحريف بمعنى التغيير وعلى معنى الزيادة فيمكن
حمله على التغيير وهو ظاهر تحريفه على التقديرين لانهم اذا اقره وانه قال الله ان استطعتم فاقبلوا هذه الاشياء فاقبلوا
ان يقيم فاقبلوا فقد غير واجمع وامره ونواحيته وما افادته نحو ايضاً قوله ولا يخفى ان فيما اقره وانشاء على
فساد حيث علق الامر بالاستطاعة والتبني المشبه بهما لا يتقابلان وكانهم اراد وبالامر غير الوجوب على معنى اقبلوا
ان شتم وان شتم فلا تقبلوا هذا ولا يخفى ان دعوى كمال ظهوره في انفسنا وينا في التوجيه المفيد للسداد وكن جعلنا
الامر بالاستطاعة مقابلاً لتبني التبيين المشبه بهما فعمل ما امر الله لا يكون الالعدم الاستطاعة قوله
فيما فقول التوقيف نفاً لاجل الاسلام ظاهر ولقومهم باعتبار انهم نظروا والتصل في اليهودية ولا يابا
اذ لو كانوا اصلها لكانوا كالحجاء يبرين قوله ليجعل عليكم بما اتزل ركبكم في كتابنا الى ان الحجة مع الاحكام
ويستل المعامل وان الحجة بان فتح الله عليهم الربانية عن الحجة بما في كتابنا ليشكل وجه جمع بين قوله به وعندهما
ولا يحتاج الى جعله لا عن قوله به على ان فيه نظر الوجوب اتحاد البدل والبدل منه في الاعراب لا يجعله لا عن غيره
ما ذكره الكشاف ويمكن ان يجعل الحجة عند الربانية عن الباطن في تحقق ما حد ثونه فيكون الحجة على مقتضى المعامل
وفي نظر اذا افعل لا يدفع ويمكن دفعه بان الحجة بانكم بلغتم وخالفتم بندق بالاشفاقا ليقال لاشارة الى
ان الاشفاقا يدفع قال تعالى اولي المؤمن ان الله يعلم ما يسرون وما يعلنون لاننا نقول مع عدم علمهم بذلك يعلمون

ان لا يخفى لا يفتق لا يفتح اند عليهم وعدم علمهم بما ينصرون فيما كان عالم لا فيما جازم هذا قوله ومنهم من لا يجوز
بجمله لا يفتقون الكتاب كانه جعل الكتاب مع الكتاب مصدق وح يكون وصفا كما شقنا للايمان والظاهر ان المراد التور
فان التور يدعى الكتاب على ما في القاموس قوله اميون كالدليل على عدم علمهم بكونه كتابا بقوله اول ليله
تمنى داود الزبور على ربه ليله بالاشارة الى الضمير اى اول ليله استشهد فيه بشيخه قصه عثمان بن ابي سفيان
وروايه ليله غير معتده من حيث المعنى واللفظ فان من قوله واخوه لاتي عام المقادير من ذكره ضميره آخره راجعا
الى ليله والرسول بالكتبة التوراة واليهود والمقادير كالمقادير قوله وهو لا يناسب ومفهوم انهم ايدوا اجيبان
القراءة لا ينافي كون القاري اميا اذ كثيرا ما يوجد التوراة من غير معرفة صور الكتاب ولا بعد ان يقال المراد
لا يكون الكتاب الا ما يؤون وهذا يشعر بانهم لا يعلمون بصورة الكتاب وانهم لو راوا الكتاب لا يعرفونه ولا يفتقون
مقدرا را يؤون فاذا سمعوه عرفوه اعلم ان قوله ونص اميون من غير معرفة بقوله وقد كان فريق منهم من لا يفتقون ان يفتقون
اذ ليس شأنهم ان يدعى الى الامانة الا بتدراك الكتاب واليهودي منهم معاذ محرف ما علم انه كلام الله فكيف
يؤمنون مع علمهم ان دينهم الحق ومنهم من يفتق الكتاب والايها لا يعلمون الا كما ذابوا من علمهم وهو نافي
انهم من الحق بهذا الذي كرمنا من معنى النظم كما لا يخفى على الناظر البصير واما ما ذكره الكتاب انه ذكر العباد الذين
عاندوا بالتحريف مع العلم والاستيقان في العوام الذين قلدوهم وزعموا انهم الضلال سواء لان العالم كله
ان يعمل عليه وعلى العالم ان لا يرضى بالتقليد والظن وهو ممكن من العلم فبعد قصد النظم قوله فغناه ان فيهما
موضعا يتبوا فيها كذا في اكثر النسخ والصلو في كافي بعض النسخ يرشدك اليه قوله سماه بذلك ايضا
انما اول قوله لان اللغاة لتساعد ما قاله ولا ضرورة الى اعتبار الوضع الشرعي قوله بايديهم كما يدعونهم
كتبتهم يفتقون فان قلت يفتقون احراز عن الشما قلت حكم العادة يتفهم قوله كتبت بايديهم فاعلم ولعله اراد
ما كتبه من التوراة ولا الزبور ولا وجه للمعنى بل هو ان يرد به المحرف والتا ويل جميعا قوله يريدون الكتاب
لو لم يكن يفتقون بايديهم والوزن المكتوب منهم ايضا كان المبلغ قال الحق في اشعار بان ما في يديهم
موصول لكن المصدرية ارجح لفظا ومعنى ولا يخفى ان قوله يعني المحرف ايضا يشعر بان ما في يديهم كذا
قوله وقال عطف قصه على قصه في قوله ان يستنار الايا ما معدودة رد لادعاء الكتاب ان
للتايد وانما قال ذلك لطلب الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل والاعرف والطلب ويردكون للمحرف
غلب المس قوله تعالى فان لا مستمنسا وقوله المس فلا جده ليرتقى لانه محتمل ان يكون مستعلا في ارضه
والسعي فيه وفي القاموس والصحاح لمسته بده قوله الايا ما معدودة كصوتة قليل كان القول مستعلا
من ان الزمان اذ اكثر لا يبعد الايام بل الشهر والسنة والقرن وهذا كما يستفاد والقلة من رابع معدودة
من ان الدرهم اذ اكثر لا تعادل وزن ثوب خيرا او وعدا لا وجه تخصيص العهد بالوعد فان قوله ان
النار الايا ما معدودة فرع الوعد والوعد فان ساس النار وعيد ثم العهد على ما في القاموس

79
واليهود ما كتبت للولادة لا مطعون الخبر والوعد فكانه حين خبره بانه احد هذه الامور قوله وفرد ليس على ان يفتق خبره
وعدا كان ووعيد محال قوله فن يفتق العهد جواب شرطه راي ان اتخذتم قال الحق اى ان كنتم اتخذتم
او ليس المعنى على الاستسقال فان قلت فلابد جعل فعل يفتق العهد جزاء لاستماع السببية لكونه من جنس الاستسقال
قلت ذلك ليس لازم في القاء الفصيحة ولو سلم فقد ترتب على اتخاذ العهد الحكم بانه لا يفتق العهد فيما استفسر من الزمان
كما في قوله وما حكم من بعد فن يفتق هذا والظاهر انه دليل الجزاء وضع موضع اى ان كنتم اتخذتم عند انعقاد العقد جزم لا
لن يفتق بعده واما ما ذكره من انه لا يلزم في القاء الفصيحة انما يتم لولم يحصل جزاء الشرط ومن انه ترتب الحكم فغير ان
العهد الا والحكم حين الزول كيف يتم الترتيب قوله للعلم بوقوع احداهما على التعيين المستعمل وهو التمسك
بوقوع احداهما على التعيين فيكون الاستفهام عن التعيين والا فالعلم بوقوع احداهما لا ينافي الاستفهام عن التعيين في
بعض نسخ الكتاب العلم بوقوع آخرهما ويمكن ان يكون كلا الاستفهامين للتعريف للعلم بوقوع كليهما وتوجيه من يراهما
ما هو في التور من بيان حالهم موافقا للقران قوله اثبات ما نفوه من ساس النار لهم زمانا بعيدا ودهر الطويل على
انهم اثبت في حق كل من كسب سيئة يكون كالبهائم في الشهوات في حقهم والاثبات ايضا انما نفوه من وجه آخر وهو انهم كانوا
في ما عدوا ايا ما معدودة وهذا اثبات في جميع الاوقات بدليلهم فيها خالوا بهذا اذا كان على داخل على قوله من كسب سيئة
اما لو كانت الثابت به محذوف على طريق النفي ويكون قوله من كسب سيئة موكدا له ومذكور التقديره واثباته في الاثبات
على وجه عام وقوله ويحتمل جواب النفي عطف على قوله اثبات لا على قوله يكون في قوله يكون قوله وانكسب سيئة
وتعريفه بالسيئة طريق قوله فمشرهم بعد الهم فمشرهم وهو انهم كسبوا سيئة فمشرهم فمشرهم فمشرهم فمشرهم
او وقع على الكتاب قوله وان لم يكن له سوى تصديق بقوله واثباته فمشرهم فمشرهم فمشرهم فمشرهم فمشرهم فمشرهم
اما ما خطبه ليهما حيث يحسب احسن الايمان والاقرار وفريقتا والخم كجمل شرطه لكون الايمان والاقرار حسنين
كما يحتمل الاعتقاد شرطه لكون الاعمال حسنا فلا يتم عنده ان الملاحظ انما يصح في شأن الكافر ويمكن دفعه بان المقول
انه لا يجب له في الآيه وهذا يتم بمجرد كون الملاحظ ممنوعه في غير الكافر فلو اثبت ان العهد داخل في الايمان صار الارجح وكون
اثباته قولا للفتا وقوله اولها بثون لثا طويلا لا يلائم هذا حذر الخوف في الجنة على الدوام قوله والايه كما ترى لا يحتمل
فرد حسنة الكبيرة لان الخوف في شأن الكافر على انه كتم الحق على البعث الطويل وادابته قبلها قوله في فاقوا الكتاب
قال في يسكم ابدأ بدليل قوله هم فيها خالوا لانه لما كان الخوف كتم الحق الطويل كيف يستدل به على انه على الاثبات
السك الذي علم ان الساس الذي لم يلاحظ الخطية بهم لا يجوز كسب سيئة قوله والذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك افضل
وان الله اعلم اني بالقائه في الجدة السابقة لعقد السببية اشارة الى ان خوفهم من النار يفتق السببية وعصيانهم وترك الغنى
في هذه الجدة اشارة الى ان لا قصد السببية اذ لا سببية بل خوف العباد في الجنة يخشون لطفه وكرمه والاقامان والعهد
لا يفتق كما حصل من نعم العباده والجران العادة على جميع الوعد والوعد كتمه اخر سوى ما ذكر وهو ترتيب الوعد
بذكر ما فات اهل الوعد من الثواب ترتيبه الوعد بذكر ما نجا من الوعد والعقاب قوله وعطف العهد على الايات على

خروج من السماء في اشارة الى ان صفة الكبرية غير خارج عن الالهيان وليس من الملائكة كما يقول القائلون
 مخلوقة في النار رفع الله لا تمسك لهم في آية التوحيد على اعرف في اية البشارة رديع ما ذهبوا اليه قولوا خاضع في قوله
 كقول الله ولا تضاروا وضح المثلان عن توضيح الكفاية بالنظر حيث قال كما تقول تذهب في قولك لا تضاروا الامر
 وهو المخرج من امر النهي لانه كان سورع الا امتثال والانتها اقصارا على ما هو في كفاية الكفاية نظر الى ان في
 الامر والنهي لا يخرج النهي اذ قوله وبالوالدين احسانا كسيرة محسنون احسانا مقام الكشف اذ في اللفظ الكفاية لا يخرج
 ايها من النهي يسارع الى الانتها فهو مجزئ المسارعة الى الانتها يكون بالعلم والعزم على العمل والانتها بالخطا لا يتا
 في الخلف فلا يرد ما ذكره الكفاية فان قيل ما ذكرنا ما يصح لو كان الانتها بلفظ لا ولا يكون قوله في الجواب قلنا وكذلك
 بالمثل ما يستعمل العار في محققه حال قوله ويعضده قراءة لا تعبدوا واعطف قولوا على فيكون على ارادة القول بعد الامتثال
 من الغصير من شانه لا تعبدوا بالنهي في تقدير القول والتقدير وان ذكر الكفاية في الفصل واذ تفرغ ارادة القول
 على كونها في النهي نظر الى ان يكون مع ذلك جواب القسم دل على العزم اذ التحليف لا يكون على الخبر يكون على الطلب فيكون لا
 عن كفاية لا يد من جزئ مضافا اي اخذنا ميثاق التوحيد اذ لا محصل لاخذ التوحيد فالله من ابد الاله من اسرار ولم يتفرغ في
 بعد الله كون مفسرة تروجا للتايد واشارة الى ضعفه لان قراءة لا تعبدون تدل على ان التايد في قوله
 جمع بينهم وهو في اللفظ غير البالغ ما تابوه وفي الالهيم غير مستقل ما تدل قوله حسني على المعدر قال الكفاية في قوله
 على الزجاء حيث منع هذه القراءة وبها من ان حسني تانيث لا حسني يستعمل بدون الاله قولهم تولى لهم ثم استبعوا
 كما في مرة وكلمة حقيقة التراف في يكون تويجا لهم بالارتداد بعد الانقياد مدة مديدة وهو اشجع من العصبان
 من الاول قوله قوم عادكم الاعراب من عنونوا قالوا في الجاهلية ارض لخال لقله فايدتها وان جاز مثل تولى لهم
 اقول وكلمة ان يكون موصوفون على ظاهره وبالجملة حال مقيدة اي لم يتول القليل وانتم معصون عنهم ساقطون عنهم
 من يد تويج لهم ودر حال القليل قوله وانما جعل قبا الرجل غيره قتل نفوسه وكذا الاخراج اما للوجوب الاول فنظيره واما الثاني
 الثاني فلان اخرج الرجل من دياره فبعضي الى ان يعزل عن مثل وهذا اظهر مما قال الكفاية في الاخراج الرجل بمنزلة افرأ
 فلانما يشتر كذا فيما يجرى لوزم من العار والصغار وبالجملة عبارة الكفاية في جعل غير الرجل نفوسه واشهرها
 انه لا فرق بين قوله لا تسفكون دياركم وبين قوله لا يخرجون انفسكم في ان سفك دم كل تعلق بنفوسه كما في الاله لا ذكر
 في قوله ولا يخرجون انفسكم لمنع الاستعمال من لا يخرجون وان كان المعنى واحدا قال الكفاية في اخرج جعل نفع الاخراج
 صريح في السفك على لول الكلام كما ترى قوله وقيل معناه لا تتركبوا مع سفك دمكم من حاله في قوله لا تسفكون
 وغيره او لا تتركبوا ما يردكم اي كلكم ومعنى قوله يعقلون انفسكم يعقلون ما يردكم والملاذ باخراج عن الجوهرة الا
 الاخراج عن لذاتها والافهم تلوذ في النار ويخرجون فريقا من دياركم يخرجونهم من الجذب بالاصل واخراجهم
 انفسكم من وجهين لا تصيبكم ديارا ونسبا ولان الضرب بالكفر يعبر كافر او قور وقيل وانتم ايها الموجودون في الاله
 ان المراد اقررت حال كونكم شاهدين على قراركم فان شهد كل على اقرب غيره كما هو في الشهاداة قوله ثم انتم

هذا هو الوجه الثاني في قوله لا يخرجون انفسكم من ديارهم

استبعا ولما اركبوه من وجهين اذ ما كماله على كلمة ثم وثانها جعلهم المقومين الشاهدين على اخذ الشهادتين
 اذ ذلك استبعا ان يكون الفاعل المقر الشاهد قوله نزل بتغيير الصفة من تغير الذات ولا ينافي في الخبر على انهم
 الاذ لا ينافي في الخبر وتغير الذات انما يفرق من التغير فيهم هو لا بعد التغير ما يتم لان ذاتا واحدا لا يكون في خطا
 واحد غايبا ومخاطبا وبعدهم باعتبار ما استدل اليهم حضور ايراد به اسناد الاقرار والشهاداة لا الاقرار
 والشهاداة يوجبان القرب ساحة عن الحضور ويراد باعتبار ما يمكن عن قول النفس الى آخرة ما ذكرنا ان المعاني
 الغيبية عن الحضور قوله وقيل هو لا يملك الا يوافق ما اشتهر فيما بين النجاة من ان التاكيد اللفظي المعنوي والظاهر
 بدلالة او كليهما في خفا اذ لا يتم معنى يتصف به المظهر والمظاهر عليهم واستبعا معنيين يكون احدهما وسقا
 للمظهر والآخر للمظاهر في جعله لا يبعد الا اعتبار في قوله تولا تظلمه وان عليهم بالاثم والعدوان في بيان انهم
 ميثاق القول للناس حيث تركوا الاشارة والظلمة وانما نوههم على ظلمهم في قوله وان يا قوم اسارى تفادوا
 بيان لرعايتهم ميثاق الاشارة بذى القربى والسكينة قوله روي ان قرظ من اليهود كانوا حلفاء الاوس من اهل
 والنضير من اليهود حلفاء الخزرج من المشركين وغيرهم الكفاية في القين واسارى جميع اسرى يكون جمع الجمع اريا
 هذا الجمع على ما يروى من كرمى وفي التوجيه الاخر على الكفاية المناسبة معنوية بينهما لان الاله اسير كسائر العرب
 او الفراق قوله متعلق بقوله ويخرجون فريقا منكم تعلق الخال بعاملها او صاحبها وقوله وما بينهما امة افترقا
 لان العمة من اجلها من الاعراب قد صرح قوله تظلمه وان عليهم لانهم لو جعلوا تظلمه في معصية لكان ان اخرجهم ظلم
 وعدوان لم يبعدا بل من بيان كفاية لعادة تجريم الاخراج وقد الماده لا يخرجون انفسكم بالبلغ وبمن يركب
 لتخصيص تجريم الاخراج بالعادة دون القتل وكان النكتة انهم نقاد واحكام في باب المخرج وهو الفداء وخالفوا
 حكما وهو الاخراج في جمع مع الفداء اذ الاخراج ليتصل به قوله افتمنون ببعض الكفاية اشارة اتصال وتتم كذا في قوله
 واما انهم لبعضهم كمال ايضا حيث وقع في حق شخص واحد قوله وبهم وغيره اخرجهم بان يكون بدلا او بيان
 وبنان توجرا قرب وان قات العلماء الاعلام كلهم وهو انه راجع الى اخرجهم لانه مبتدأ قدم عليه الخبر الجمل فالمرح
 مقدم رتبة قوله بعضه من المقابلة والاحكام وترك القول بالحسنة ينالهم بالاثم والعدوان قوله فاجزاهم فاعل
 في قوله منكم لانه ليس جزاء المشركين ذلك الاظهار ان ذلك اشارة الى الكفر ببعض الكفاية والاله بما يعصه اي بعضكم وكذلك في
 وج يثنا وال الكفر بنوة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم والاشركي ونظيره لمن يعصون ذلك قوله لان عصيانهم اشارة الى ان المراد باشد
 العذاب اشد عذاب الاخرة لا اشد من عذاب الدنيا لان عصيانهم اشد من عصيان المشركين لانهم كفروا بكلام الله بعد معرفتهم ان الله
 واقرارهم به وشهادتهم انفسهم تردون الحقا وج الرد مثل من فعل ذلك ومن لا يفعل كالمنا فقول في قوله فلا يخف
 عذاب من يخف في الدنيا اشد العذاب معهودا على من لا يخف عذاب الله في الدنيا لانه عذاب الله في الدنيا لا يخف عذاب الله في الدنيا
 والاسس ان كل العذاب على اشد العذاب لانه المذكور بلفظ العذاب فهو اشد من العذاب في الدنيا لانه عذاب الله في الدنيا لا يخف عذاب الله في الدنيا
 آخر الدنيا فيكون الكلام شرعي غير ترتيب اللفظ ويستفاد في دفع العذاب من نفي حقيقة العذاب في الدنيا لانه عذاب الله في الدنيا لا يخف عذاب الله في الدنيا

فسر المقام بتقديم نفي الرفع عن نفي التحريف وتقديم السند في قوله ولا هم يعرفون ولا يعلمون ولا يفتقرون ولا ينقصون
اذ لم يكن مقامه ولذا لم يفتقر الى كسف العذاب قوله وفتقنا من بعده الرسل اي قبحناه بالرسل خذف المفعول
لاننا من بعده عن ذكره وقاعدة قوله من بعد بيان ان الرسل لم يكن في زمانه قوله اي ارسلنا على اثره الرسل ليقولوا
الكثير كما في الكسفا للهورة جميع الكثرة قيل كانوا اربعة اشهر وسبعين يوما وقفاه به تبعه الظاهر بعبادته
كما في الكسفا قوله وعيسى بالعبودية ايشوع في القاموس عبرانية وسريانية وجمعة عيسون بفتح السين وفتقنا عيسون
بفتح السين وقد كسر النسب عيسى وعيسوي والسقيا من قوله عيسى بالعبودية ايشوع انه ليس بعبري واللفظ العبري
ايشوع وايشوع هو السيد كما ثبت في الكسفا وفي بعض الاشياء المباركة قوله وجرم بمعنى الخادم وقيل بمعنى العابد وهو
بالعبرية من النساء كالزير من الرجال وهو ما يحجادته النساء فلا يناسب مريم ان تكون عريا لانها كانت بريئة
عن كسرة محادثة الرجال وفي القاموس التي يحجادها الرجال والافتح فبنا سب قوله قلت ليزيل تصدق ميمه آخرة فثقل
اهو الصبي تدمه يعني الذي يضل اهوه الصبي وتخلص منها تدمه واندمت في الصبي تقديم من هو له وليس الضمير
الى الهوى والاقيل تدمها واسناد الضمير الى تدمه مجاز قوله كقولهم خاتم الجود ورجل صدق يعني ان القصد هذه
الاضافة الى الصبي ولا محال ان يكون اضافة معنوية بمعنى اللام فلذلك يكون العلم منكرا بارادة واحد من المسمين ليس
من اضافة الموصوف الى الموصوف بل هو موصوف في قوله اريد جبريل روح القدس في معنى الروح القدس لان الروح بهذا المعنى
غير موصوف واما الموصوف الروح الانسانية قوله وسطت الحزمة بين القبا وما تعلقت من المعنوية وهو والقبا
ولا يتماشى مع قوله الحزمة بين القبا والمعنوية على انه لا يخرج بذلك عن صدارة الكسفا لانه في صدر كلامه كما في زيد قام ابوه
منه هو صلا وما ذكره من التقديم المعنوية على الحزمة اي فعلنا ما فعلنا فكذلك ايضا في صدارة الكسفا
الحياة ولا يبعد ان يقال الاستفهام تعلق بالتعقيب وهو كالتسمية من المعنوية في صدارة قوله ومراعاة اللفظ
التعقيب كما يلفظ استقبل لربنا الفاضل لما لا يوجد في الكتب العربية بعدد الاعبات وقوله اعلم انكم بعد في نفي قوله
تقبل لفضل محمد في هذا الفرق وليس مخصوصا به من غير تعقيب لان الفرق لا يحتمل التخصيص به وقوله فاعلم انكم بعد في قوله محمد
لانه اني اعلمه يد على انه اريد بالقتل عدم القتل والعزم عليه وفيه اختلاف جاهد الراجح انه مقول لانه شديد
تاويله كما اخبرني في الحديث الذي ذكره الكسفا ويجوز ان يكون المراد يقتلون لا تقبل ان النظر الى قوله من الكسفا
قوله فتشاة باعظية خلقه وكانهم ارادوا ان خلقنا على فطرة سليمة لا يولم قولنا ما ياتي به ثم لا دليل على
الغلاف بالتحريف بل هو علم اي قولنا ما غشاه بعلوم الروح يكفها عن ان يصل اليها ما ياتي بها وبسبب ان الغطاء له
وبالجدة قوله بل الغشاه بل الغشاه بالالف لانه لا ينفك عن العلم السليمة او علم التوراة وما على ما قرر في نفي ان يكون
دعايمه انما خلق على فطرة سليمة من قبول الحق وهذا بعيد وان ملأه الوصف بالالف الذي هو غير واجب ازاله
ويحتمل ان يراد به بعد جمع غلافه لانه لا ينفك عن قولنا غير ما فيه من علوم ديننا كما لا ينفك عن غلافه الذي هو غيرهم
يريدون قولنا او علم فكيف كل ما الاقدا بالامى وقوله وقيل اصل غلاف جمع غلاف فكيف غلاف

ما في القاموس لاق معلوم بضمته وضمين وكسره وقرا به ابن محسن قوله قبل اراد بالالف عدم بمعنى نفي
ايانا قليلا انهم يؤمنون وح المراد الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم قال كسفا وح يحتمل ان يجعل قوله قليلا من المؤمنين اي ما
قليلا يؤمنون بخلاف ما اذا اريد بالالف حقيقة فانهم لم يؤمنوا قط هذا وفيه شئان فله الشئ ياتي بمعنى عدم فقوله الا
بمعنى عدمه وقوله الزمان بمعنى عدمه فرانا قليلا بمعنى ما نأمله وما ولا يخفى انه لا يقال لانه فادة عدم الايمان يؤمنون
زمانا معدودا واما بلاه البلاغ ويمكن ان يقال المراد الزمان اي زمانا قليلا يؤمنون وهو زمان ملاحظا
فانه قليل بالنسبة لما خلقوا بهم مع الشياطين فالمراد الايمان الظاهري او زمان وصول الروح الى الشجرة وهذا زمان
يأتبع في الايمان قوله مصدق لانه من ان يوصف الكتاب بكونه مصدق كتابهم لانه الشاهد لما جاء بهم
بما جاء بهم لكان القرآن معروفا دون ما معهم ان يجعل القرآن مصدقا لما معهم قوله وجواب لما محذوف وقوله
غير جواب لما الثانية وقيل لما الثانية تكرار لما الاول لان ما عرفوا من الحق حاصل الكتاب وادخل عليها الفاء للدلالة
على ان النبي كما عقيب الاستفهام وقوله كثر وايد جوابا لما الاول وقيل جوابا لما الثانية مع جوابه ويمكن ان يقال جواب
فعله الله على الكافرين وما بينهما اعتراض بالواو وقوله والسير للبيان والاشارة بان القاموس اساء ذلك عن قوله
ان الاستفهام هو بالفتح واللام بمعنى اصابهم واكابرهم بظلمون النعت لبيانهم واما عنهم الفتح على الذين كفو واقر
وانى بالمظهر الدلالة على انهم الكفوفهم وللتبعية ان لعنهم مستمرة بل دام كفرهم فلم يخلص من الايمان ويكون
وضع الظاهر موضع المفسر لانه في قوله الرجوع الى اهل الكتاب مع ان بعض منهم اشركوا واشتروا واكفروا واشتروا واكفروا
الفايزه كون ظنهم انهم الكفوفهم العاقب كما فعلوا نظر بل قوله فلما جاءهم ما عرفوا كفروا واشتروا واشتروا واشتروا
على الباطن لانه لو كان الكفر اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره اشره
باعو انفسهم وارشدوا ليس كفوفهم في المستقبل بل ذكره كحقيقها وهذا مما يفسر منه العجلاء بالاعتراض كونه
مخصوصا بالمحج بعد ما حكي لولم يعد كونهم مخصوصا بالمحج على ان المتأخر بقية ما عدا به انفسهم وشركاءهم
كفرهم الذي يكون لهم في الحاتمة قوله طلبا لما ليس لهم عهدا فربما ان جهة التعقيب المحسوس بالبعث الذي هو الالف في قوله
ويجوز ان يكون من البغى محسوسا كذا ذكره في قوله وهو على كفو وايد واشتروا كما في الكسفا للفصل في الفصلين
العامل والمعمل باجنبي هو المشد الكسفا اذا كانا مخصوصا بمبدأ اما لو كانا جنبا بمبدأ محذوف والفصل بعد لاجل ما من
الاخر ولا غنة فيه لكون الاشارة ايضا وبما ذكرنا علم ضعف ما قاله كسفا من ان مخصوص بالذم وان لم يكن اجنبيا
فمن عمل الذم وفاعله لكن لا خفا في كونه اجنبيا كمن عمل الذي هو وصف لتسمية فاعله وما ذكره انما تجب على الكسفا في جمل
منه بل اشارة وافق قوله شيئا اشتهر واما لو كان على اشتهر واما محذوف فانه قبل لم اشتهر وانما يجيب لاشتهر
يقيا واما دعاه الى القطع عن ان يكون والذم هو الكفر مطلقا لا الكفر للقبول للكفر والفساد في غضيب
من الله عليهم وكفرهم غضيب مضاعف عليه ونحن نقول فيما مضى ان غضيب الكفر بغيره لان الكفر بغيره هو الكفر
كفر بغيره ونقول بانما بغضيب هو عذاب الله على غضيب الدنيا هو ضرب لذلك والسكنة قوله يراد به ذلهم

منه القاموس

عذرا الصفا فانه مطهرة لذنوبه ويمكن ان يراد بعد ما يحسن عذرا كذا لان ما ليس محصنا فهو مطهرة ومورد الى الخالص
والا عزاز قولهم الكتب المنزلة باسرها لعموم ما وعدم تعيين الانزال بقوم دون قوم قوله فالقولون بما انزل علينا
يا ولون الامر المطلق العام وينزلون على خاص هو الامان بما انزل عليهم كما هو شأنهم تاويل الكفا بغير المراد قوله
حال من الضيف قالوا التجوز الواو والجار في المضارع الثبت او بتقدير المبتدأ وقدمه شذوذا ومما جعل عطفا على
قالوا القصد كسر واو الاضمار لان الجمال اذ خرج في ذلك مقارنا بشايد على بطلانه وتوضيحا
الى الفاعل ويراد به ما يتوارى يعني قد يقال وراذ زيد ويراد بغيره لان زيد ايوارى خلفه وقد يقال
يراد به قدامه لان يوارى زيد والاطران الاضافة الى الفاعل مطلقا لان زيد ايوارى خلفه على من هو قدامه ويوارى
قوامه على من خلفه قوله وكذلك علم من الاضداد تردد في القاموس فقال هو من الاضداد اولاد وهو ما يوارى عنك وهذا
اي يوارى عنك لانك توارى به قوله وهو من الضمير لوراوه وتعرف الخبر لزيادة التوضيح والتجسيم بمعنى انه خاصته التي لا
يقارن تصديق كلامهم لولا الحال اعني مصداقهم المتكلم في مقابلة كتابهم وهو الصالح ولو اراد بالحق القائل
للمسوخ كما استقام المصطلق في معنى الايات التسع المذكورة في قوله الى الاظهر ان يراد بالبيتا الدلائل الدالة على احدى
قائدا وخرجه التفسير بجعل شريكه تعالى في معنى موسى او يعرجى موسى بالبيتا او بعد وجود الخبر وعبدتم عباد
الذين شتموا محمدكم ويزيدون عظيم قوله معتمدا على العجز فلا يلزم بعد ذلك او بافتحا حيث لم يكن لهم حرف في القوم اليريدوه
انه معتمدا على الخطاب ويشمل من بعد العجز ومن لم بعد قوله وسياق الاية ايضا كالاعتراض عليهم لاني اعدا عليهم وقوله
لا تكسر بقصد يريد به افتحا العجز وقوله الذي بعد ما اشارة الى رد ما ذكره الكفا وكرر رفع الطور لما يظنه
من زيادة ليست مع الاولي اعني واشربوا في قلوبهم العجر ووجد الرد انه من قولهم من يما انزل علينا وتسميه
المذكور كذا كذا العجز وذكرها فيما سبق لغرض آخر وكانه تنبيه كونه ذكر افتحا العجز لذلك فلم يحكمه كرا ولم تحت
الاية هذه الاية لانه لم يذكر على سلبه بل على اسلوب الاستانفة الغير المتعلقة بسبقها والاولاد وقول بالحق
ان يقال ذكره فيما سبق بعد ان التزم عليهم الشكر منكم كما يدل عليه قوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته كنتم من الخاسرين
ذكر لغرضهم وبياسا وبهم كما يدل عليه قوله كل من يما يماكم انتم مؤمنين قوله واسمعوا سماع طاعة قوله
بسماع طاعة ليطابق الامر جوهرهم قولهم سمعنا وعصينا لان الجواب يكون سمعنا وسمع معا كما هو مفهوم وعصينا او
وجعلنا بقوله بتعيين الجواب بسماع الطاعة بل سماع المعصية فان قولهم على ان الجواب كان كل ما من سمعنا
ومن بعض عصينا قلت لقوله واشربوا باسنا والاشرب للجمع يمكن ان يقال سمعنا في مقابل اسمعوا وعصينا
في مقابل نفذوا بقوله لان المراد من الاقبا والاسام والصبر عليه وما على ما حملوا عليه قوله واسمعوا كرا خيرا وبقوة
ويمكن ان يراد بالاعتقاد والراسخ كونه حقا وبالسماع سماع طاعة العبد ويحتمل ان يكون المعنى سمعنا احكاما ما قبل
وعصينا فمخاف على نفسنا ان لا نسمع بعد سماع قولك هذا وان يكون المعنى قالوا بديننا المقال سمعنا وان كان
قوله اظهروا يريد ان المقصود في واشربوا في قلوبهم العجر والواو بالجر صورة المنقوشة في صور وفي قلوبهم

ولم يبق رقاوم تذكره فالظاهر او رسخ في قلوبهم قوله ولم ير حوسبا العجب فان قلت هل يمكن تعينا عصا صوم
العجب قلت لا لانه كان لا يبق زمانا ممتدا بخلاف العجر قوله اللوح في دعواتهم اختلف النسخ وفي بعضها تقرب للفتح
في دعواتهم وفي بعضها كشكيتك وقد قال الكفا لم يبعد استعمال ان لكشكيتك الساكنة في التشكيك لانها ان في
بل ما يراد بها من معناه المشكوك صارا الساكنون شاكرين فيه وحصل من كلمة ان لكشكيتك وتقديره ان لم يبق
بها لا يامرهم الا في كل ما لم يمتد بهم من غير ان يتبين في الايام لا تخفى التقدير انما والظاهر عند في ونظيره ان الخوا
موقف الساكن اي ان كنتم مؤمنين تعرفون انه منس للمأمور ويحتمل ان يكون التعليق بالايام ليس من القبح مع الكثرة
الا واذ يراد بفتح الايام في قوله خالصة فكم في القاموس الخالص العامة وهذا وكانه تصديقا في ان خصوص
والا فالظاهر خصوصه بكم اذ الخصوص متعديان فخص به قوله كما قلتم ليرد على قوله ان هذا الكلام لا يعلق بالايام
سابقه اعني قل من يماكم بما يماكم ان كنتم مؤمنين بل هو كلام مبتدأ لرد ما بهم عليه مما يدل عليه قولهم من يماكم
الامر كان هو ذا ولا يخفى في الكلام ايجازا وهو في تقديره واذ قلتم من يماكم من كان هو ذا قوله والامانة
اذ متعلق بما سبق والحق انكم على خلاف ما يماكم به الله وعلى خلاف ما يماكم الله ان يكون المراد الاخر فكم فاص
لاجر اذ العمل السعي قل رد هذا الاعتقاد الذي يستفاد من قوله ان كانت الاية فاعلم ثم تخصيص المراد الاخر بوجه
وهي شارة للوجه والنار يستفاد من قوله لكم فان الام المنفع ولا يردك آخرة لا تخفى على ايها المفسر قوله ونصبها
لجان المراد وخبركم لكم قدم على ما لا يرد فيكم فيكون الجان تاسيسا او تخصيصا فيكون تأكيد وخبركم في جوار
الحال عن اسم كما لا يرسى على غير التحقيق فعليه كما في حال من يماكم فيكون فالصبر كما وتعلق النظر ونسبها
مساع وزيادته في بيان استوار الظرف راجع على كونه لغوا وفصل الام عن الظرف غير حسن وفيه نظر قوله سايرهم
والام للجنس قوله فتموت الموت ان كنتم صادقين لا يخفى ان حرف الشرط لغرض صدق المقدم فمعنى ان كانت لكم الدار
الاخرة ان صدقتم هذه الدعوى منكم وح لا يظهر فائدة لقوله ان كنتم صادقين ولعل المراد ان كنتم صادقين في الدنيا
وغيره في قولهم ما كنتم تصدقون وقد ختمت على الفم وتحريفه وانما علم قوله لان من يقبل انه من اجل اشتقا
هو الكلام مني على ان المراد بتعني الحقيقة وحتمل والله تعالى اعلم ان كون المراد كونه اعلو ويحتمل ان يكون المراد بتعني
من غير اهلها وتغرض الموت للاشترز واعني كالمتمتع في ربا من يحالفكم ولا يكونوا من اهل الزبير والصفاء
تم اخبر انهم من يمتوه ابدانهم من كونوا عالمين ما استحقوا الجنة ولا يترضون الموت لعل ما منهم لا ينالون الجنة
بما قدمت ايديهم من الكفر ويعدى بقا اليهودية مع اخبار التوريه بانها نسيه في قوله لا يشكركم
كيف يعرفونه كان كما اخبره التمني فعل التعديل بعد احد ولا يحتاج في الجواب عنه الى ما تكلفه نعم على تقدير
انه كيف يعلم عدم التمني ابدانهم كونه معجزة حتى احتج في دفعه الى ان الكلام في العاصم للجنس والاصح وقد
انقضوا ولم يتموا مع ان في كلام الكفا لا يسهل الجواب ان الاخبار بغير تبيين ابدانهم اخبار بغير تبيين
واحد واحدا الى الابد فانقرضوا وكل واحد مع عدم التمني معجزة قوله سيما اذ الميثاكر فيم باخبره في ذلك

يهودي مشاكون لا يخفون في الجنة من اليهوديين الا ان يراوا بالغير الغيرة المناوي قولهم عبرها عن النفس تارة
والقردة اخرى جعل ايديهم بجاز عن انفسهم في الجاز في الطرف لم يجعل الكلام من قبل الاسناد الى الآلة ليتناول
ما قدموه من موجبات النارا لا يديهم قوله وهذه الجمل اجابا بالغيب فرحت لانها مقدمة استدلاله اذ
ما قدمت ايديهم بنيا في تمهيدهم قوله وكان كما اخبرناهم لو تمتموا النقل واشتهر دفع لما اورده على انه كيف
ايكون معونة مع انه لا يمكن ان يعلم انه لم يتم احد ويمكن دفعه من غير حاجة الى اذكاره بانه معجزة يعرفها كل
معاند اذا رجع نفسه واستغنى عنها واما حكمنا بان كان كما اخبرنا على يقين من ان حكم الله صادق لا محال وهذا
مراد من قال اصل السؤال غير متوجه لان الله اخبرناهم ان يتنوه ابد وكفى دليلا فلا يندفع بما ذكره المحقق
من ان القصص اثبات انه خبر صادق عن الغيب ثبت كونه معجزة فيدل على ان كلام الله فكيف يثبت
يكونه كلام الله وهل يكون هذا الامصادرة قوله ومفعولاه امر من اي مفعولاه هذا للفظ حكمه من تركيب
لتجديهم امر من مفعول كلفظهم المحكي وربما يتوهم انه ضمير مرفوع فيسويهم رفع امر من قوله وتكبروه
لانه اريد به فرد من افراد ما هي الحيوة المتعلا ولا يعنى اريد به نوع من الحيوة وهي الحيوة المتعلا وله والا وجان
بجمل التنكير للتحية الحيوة الدنيا وبه الطابق لثارة التعريف فان الظاهر ان التعريف للعباد المعهود للحيوة
التي هم فيها وهي الحيوة الدنيا لا وجه ان يجعل التنكير لها بما هي حيوة بيهم غير معلومة المقدار قوله وكان
قال امر من الناس ومن الذين اشركوا الاظهر امر من ياتي الناس ومن الذين اشركوا لان المفضل لا يند
في المفضل عليه بمن ولكن ان جعل من الذين اشركوا عطف على امر من الناس فلا يكون من ذكر الناس بعد العالم
اي تجديهم امر من الناس على صيغة ويكون هذه الجملة ناظرة الى قوله ولن يتنوه ابد امر به لانه وتجديهم امر
اشركوا فيكون ناظرا الى قوله ان كنتم صادقين على ما شرناه ويكون تعريفا بما اشير اليه من التردد في قولنا
في دعوى اليهودي لانهم خالفوا كتابهم واجتروا بما افروجه عن الدين فيكونوا من الذين اشركوا قوله وان يكون
غير متدخلف صفة بود اجدهم وكجوز حذف موصوف الجمل فيما اذا كان بعضا من سابقه الجمل ومن
او في وفي السعد وفي غيره فمختص بغيره ورة الشرح نوحنا ابن جلابر ان ابن رجل جلا وقوله على انه اريد بالذين
اشركوا اليهودي ولكن ان تريد بالذين اشركوا الجنس وتريد بمن بود اجدهم اليهودي ولا يخفى ان المراد باجدهم كل
واحد منهم وهو على الاولين بيان لزيادة وصلهم مطلقا كما يوهمه بيان الكشف اذ هو على الثالث
صفة مبتدئ محذوف قوله ليوبر الف سنة حكاية لودادتهم لقول محذوف فاي بود اجدهم قبالا لوعمر
ومفعول بود محذوف اي بود ان يقر الف سنة متمنيا له ولو هذه للتنبي وزعم بعضهم ان لو هذه من الجمل
المصدرية الغير العائدة والجريان على الغيبة فيما اذا لم يصح بالقول فلا يجوز قال يفعلان كما يجوز حذف
على ما في شرح المحقق والتفازر والافهم ان المراد بالف سنة الكثرة ليستعمل من بود ان لا يموت ايدا قوله
الضمير لهم وان يعر فاعل من جرحه لا يقال والاولى ان فاعل من جرحه ضمير الاحد وان يعر محذوف فاعل

78
اي ما هو من جرحه من ان ربنا يعر لانا نقول لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين لشي واحد والواجب على
القصد وما هو من جرحه نفس وقد عرضنا ههنا اشكال قوي ومن ان الفسخ وهو انه كيف لا يبعد عنهم عن العذاب التعبير
وما عر والم يعر لولا ان العذاب في الدار الآخرة ويمكن ان يقال له اذ معنى تبعده بالعمل الصالح وقيل زيد
توتج لهم في معنى لا يعملون فيه صالحا وتخيلا ان تمتى العمل الطويل للعمل الصالح محمود والله اعلم والله بصير
فيما زيمهم او فيكون ما يخرج عنهم صادقا لا ريب فيه قوله واصل سنة لا يتوهم ان موقع بيانه قبل ذلك لانه
قصد بيان تركيب الية اولا وبيان ما هو المعلق من مفرداته بعد الفراغ عن بيان التركيب قوله تحت نكرة القائل
ان نقرأ اسم صنم وجدعه تحت نقر والنحت الابن معرب بوخت ولم يعرف له اب فنسبته الى نقر والمدرس
كمنه الكتاب والمدارس الموضع بقية في القرآن ومنه مدارس اليهود لموضع مدارسهم قوله ولانم الكفر من الجحيم في نقر
التي لان الكفر تجر الجبل والبلادة والحقا مثلها وقيل لان صاحبه يعلفه وهو مركب اي يضر به بجره ويجز
ان يكون الجحيم من حمارين متولج وقومهم سموا حمارا لانه على قومه وهو مشرف الكفر يقال هو الكفر من حمار
قال الميراث هو رجل من عاد يقال له حمارين متولج كان له واد طوله مسيرة يوم في عرض اربعة فراسخ
لم يكن بيلا والعرب خصب من فخرج نوره يتصيدون فاصابتهم ساعة فاهلكوا فكفر وقالوا لا عبد لنا
فعل هذا ودعا قومه الى الكفر من خصاه قتل فاهلك الله لها واخرى واديه فضر به المشرك قال القائل
كان نوره عشرة وكان مسلما اربعين سنة قوله والظاهر ان جواب الشرط فانه نزل اراد جواب الشرط
اعلم منه وما ينويه والا فهو نايب عن الجواب كما صرح به وكتمان ان يكون من كان عدوا للجبل استغنى الله
او التهديد ويكون فانه تعليل العداوة وتقييده او تعليل الامر بالحق والحق هو عاداه فالسبب انه
نزل على قلبك هكذا في الكفا ايضا وتجه عليه انه يشعر بان المبتدأ محذوف وانه نزل على قلبك خبره
فالوضع للمفتوح فكيف استقام المكسورة وكانه لهذا قال المحقق ان حاصل الجزاء محذوف
اي من كان عدوا للجبل فلعداوتة وجد فانه نزل فاقوم على الجواب قائم كافي التوجيه لا اول قوله وقيل محذوف
مثل فاليت غير ظاهريه انه لا تفاوت بين هذا الوجه والوجهين السابقين فكيف قال في الاولين ان الجواب
فانه نزل وقال في هذا الوجه الجواب محذوف ويمكن دخوله بان قوله فانه نزل نايب الجواب في التوجيه بين
الاولين فهو بمنزلة الجواب هنا غير نايب عنه بل على الامر بهذا القول والاولى ان يقول فانه نزل على قلبي
وبهذا عرفت ان كون قوله فانه نزل على قلبك على حكاية كلام الله انما هو على التوجيه بين الاولين دون
هذا التوجيه ولا يبعد ان يقال الجواب المحذوف فانما محذوف قوله ومن كان عدوا للهدى والهدى والهدى يستوي
الذكر والموت والتبعية والجمع وقد يثبت وتبني ويجمع والمعاد آهي العداوة قوله والتبعية ان معاداة
الواحد والكلم الظاهر والتبعية لان الذكر لفصلها واخرها من الجنس لا يجمع ذلك التبعية على التبعية
معاداة احدهما والكلم سواء وقوله اذا الموجه كجرحهم وعداوتهم في الحقيقة واحدينا فربما سبق ان ارضوا

جمل ميكائيل محبوبا لان الحبيب الرخامز وجبريل عدو لان الخسف والعذاب من قبل قوله الهزة لا كما والوا
لعطف على محذوف تقديره الكفو بالاياء قد مر ان العطف بعد الهزة عند الهزة عند فرب على محذوف بظنة
لا محذور وقد جوز الكفا العطف على ما قبل الهزة ولم يزد ذلك من اجل ان العطف بعد الهزة صدر الكلام وجزم هناك
المعطوف على الهزة ولم يجر معطوفا على ما قبل الهزة قال المحقق ذلك لانه لا مجال للوجه الاخر وهو العطف
على الكلام السابق وتوسط الهزة لغرض تعلق المعطوف خاص من توجب ونحوه ونقول وبالله التوفيق
ولا اخاف من طريق خوف وهو رقيق ان لا يظهر ذلك في سبب النظم ان يكون معطوفا على سابق الهزة حيث
الغض لانه لما هي عنهم نقض اليشا غير مرة فكانه قال نقضوا عهد الله بهذا وذلك في قوله انهم وكلما عهدوا
عهدا نقضوا وح الا ان توجب العطف بكلمة او يجعلها بمعنى او يعطف بها على نقض العهد المذكورة فكانه
يقول نقضوا هذا العهد وذلك العهد وكلما عهدوا والاية قوله ان التقدير الا الذين فسقوا او كلما آتوا عليه
انه لا يجوز دخول اللام على الفعل فكيف يعطف على مدحوله الفعل ولا يجوز تقديم معمول مدحوله اللام على فكيف يجوز
في معطوفه والمعطوف في حكم المعطوف عليه واجيب بان ربما يكون المعطوف على خلاف المعطوف عليه عند فقير في المعطوف عليه
والموجب كقول الله اسم فاعل ان لا يكون اللام التي في صورة ح في التعريف الفعل والمعطوف يلزم الدخول
ولا امتناع تقديم معمول لا ينصير بين اللام الذي في صورة ح في التعريف ومدحولها وفي العطف يلزم ذلك
والشبهة انما تجوز جعل المعطوف على اسم الفاعل اما الوصول الذين فسقوا المفهوم من الفاسقين فلا ورودها الا
قوله انهم لا يؤمنون كحرف عطف الفرو وجعل لا يؤمنون حالا مع بنذون العهد عملا واعتقاد قوله وان
من لم يجدها راقم يؤمنون به فخاف هذا هو الوجه المعتمد على السبب في تقسيم السبب اقسام اربعة وهو قوله
الرسول كالقوان هذه كقوله رجع من وهو القوان يشتمل الاخير قوله عطف على بنذون الفاسقين على السبب في الرسول
غير ظاهر فالظاهر انه عطف على الشرط ولم يعطف على الشرطية تيمنا على ان من شرطها الفايده هو الجواز والمعطوف
على الشرطية معطوف على الجواز المقيد بالشرط قوله في قوله ما من الهواة او يتبعها من التلو كقوله والاسنان بجملها عهد
متعلقا بهن كقوله تصيب من الافراد اي تلوه الشياطين مغترين على ملك سليمان قالين ان ملك سليمان قام بفتح
يربط به وما كثر سليمان ارتباطا ما قوله على ملك سليمان اي عنده الفقيه ملك سليمان اي على وقت سلطنته وعلى الفقيه
اي في ملك سليمان في التسهيل يكون على الفقيه وبهذه الاية مثلها قوله فترضا لامرته يقال زهرة فخلتها على العاصي
والشرك ثم صعدت السماء بما تعلت منهما وهو اسم القوم الذي يصعدان به السماء كل ليلة ثم يزلان
اليوم للفصل بين الناس ولما صعدت زهرة معها الله كوكبا كذا في العالم قوله وحده لا تخفى على ذوق البصير لعله
يريد بها النفس والبدن تعرضا لامرته هو العقل المنتج بازد واجد معها انا الخيرة والشرطية على المعاصي
والشرك ثم تبنت بمصاحبتهما لما هو خير فصعدت السماء وكتب بعض هذه الابيات
قد نزل وايم الله تقضى . وما كان في ملك جنة حبي . اصبغ في مضاجعي واسم . امسى يومى وكبرى امسى

يا جذا يوم نزول رضى مبدى سعدى وانها تحسى . وكل من جنس حتى بالجنس من جوهر مرقى بدار الاثنى
ويمر من يرقى بدار الحسن قوله لو كانا من الحوت والمرب يجمع الكسر لا يصرفا محتمل ان يقال انهما معد ولا من الراب
والمارت ولا سلم الخصار العدل في الاوزان المحفوظة قوله بالاضافة الى احد وجعل الجازم انه لانه زيد
لتعريف احد فكانه من اجزاءه اذ لا يفيد الا ما يقصد باحد والفصل بالنظر الذي هو الجازم والمجرور لم يوجد وانما
يكون بالنظر المنصوب قال المحقق نعم ما قال ابن حبان هذا من بعد السواد وذلك انه فصل بين المقادير والمضاهة
بالنظر الذي هو به ثم جعل الضمير الجازم والمجرور جميعا ولم يصلح ان يكون من مقادير المقادير الاضافة كالمثل في
الابان لان هذه اضافة لفظية للمفعول ليست محض من هذا الكلام ولان هذه اضافة لتأكيد عموم التعميم
وليس يكون الاضافة بتقديره كما لا يخفى والا قرب لتوجيه العواذ انه من قبل حذف النون من القاعل مع العطف
والموجب لانه اضافة انتفاء شرطه وهو التعريف حتى لو قيل بالاضافة الى من احلم يكن شاذا وقوله اولان
العلم بحر الى العلم غابا سيما علم الشر الذي هو هو النفس قوله والا طهر ان اللام لا ابتداء علق علموا عن العمل
قد خفي الاحتمال الاخر الظاهر حتى جزم المحقق بان لا ابتداء للعقل للعلم ولا يبعد ان يقال اشار الى جوارحه
مفعول العلم بقرينة ما سبق اي قد علموا انه يضربهم ولا يفهم وح لمن اشتراه جواب قسم محذوف في الجمل معتد
بين ما يتعلق ببيان احوالهم بها على سؤ تعلم الحر من اي متعلق كان وصغيرين ما شره وانفسهم اشتراه فغير
اشارة الى جواب آخرة عن اشكال اثبات العلم اليقيني بقوله ولقد علموا وتيقنوا بقوله لو كانوا يعلمون قوله في العلم
على ما ترى البيع والشرابا معتقدا وهم قوله يشكرون فيه ويعلمون قوله اليقين اجاب التاني في بين اثبات
العلم اليقيني بعدم نصيبهم في الاخرة بعد استبدادهم كتاب الله بالسحر ونفى العلم عنهم بقوله لو كانوا يعلمون بان
الراد بالعلم القبيح استعدا العلم وقوة التفكير وهو الذي يعجز عن العلم الفيزيائي الثابت في الغفلة والراد عن العلم
المنقضي عما الفكر وبان الراد بالعلم الاول العلم الاجمالي المندرج تحت العلم بالقواعد الدينية وبالعلم الثاني العلم
التفصيلي المستخرج من القاعدة وبان الراد بالعلم الاول العلم الاجمالي جنود عذاب من غير تعيين والمنقضي العلم
بخصوص العذاب لا يخفى في هذه الاجوب من التكلف وما في الجواب المنقول من الغرض فلم يقدم هذه الاجوبة
الاجبة لتناجج فكره ولا اعتبار للرجل فيه وما من احوالا وهو يستلبي به فان قلت الجواب الثالث بعيد عن النظم كيف
والعلم لم يتعلق بترتب العقاب بل بعدم نصيبك في الاخرة قلت من البين انه لا ينشك العذاب عن كرمه عن
ويكون وقع التناهي بوجهين اخرين ارجوان كقوله قرب احدهما انه اثبت اول العلم بسؤ ما شره باكتساب
بالحياة ثم ذم بالسوء مطلقا في الدين والدنيا لان نفس اللذم العام فالمنقضي العلم بالسوء المطلق يعنى لو
يعلمون صرة في الدين والدنيا لا مستصوا انما عنهم توهم النفع العاجل وتناهيها ان القبيح اول العلم بان ما
شره ما لهم في الاخرة نصيبه لانهم شرهوا به انفسهم وروج انفسهم من ايديهم بالكيفية بل كانوا يظنون
ان اباهم الاجبا يشفقونهم في الاخرة والعلم في هذا العلم قال المحقق انما بعد تقدير جواب لو كانوا يعلمون

بالاداع عن تعلم السحر فان قيل الشرط في مثل هذا الموضع يكون قيدا لما تقدمه ولا يقدّر له جواب سوى القول
الكلام السابق قلنا نعم الا انه اذا كان مضمون الكلام السابق متققا على الاطلاق من غير تقدير كقولنا باحواله
انفسهم حسن هو به الله لزم التأويل اي اجنبوا ما هو الشئ المذموم ولا اختاروه وهكذا ونحن نقول الظاهر
ان المراد بالبشر ما شرعوا به الفصحى منهم لو كانوا يعلمون او كما يوضع على الجوارح هو متنازع عن الشرع لا يوضع
متقدما عليه فقولنا بشر ما شرعوا به انفسهم وضع موضع الاحتجاب وضع العلم وضع الجوارح واصلا لا يتبادر في
اشكالين احدهما ان النجاة من حوائج الجوارح لا يبعث جواب لو انما يكون جوابها فعليه ما ضربه فاجابا بان كان
في الال عدل الى الامور فكيف قول النجاة ان لا يكون الاضحية ضحية على الامم من الغدلة الاممية في الحال والاصح وانما
ان خيرة الثواب بتقدير ما ياتى بها ثباتها اولها ووجوده فلو ظاهري ان العدل والعدل للعدل فادوات الخيرة
لثواب الثابتات الثوبه ولا يمكن التخصيص الا بان جعل خيرة صفة مشبوهة لا خبرا ويكون الخبر في قوله اي ثوبه خيرة
لمكنه سطر قوله والجزم خيرة ثابته لانه لا تصدق في الكلام بالخبرية قد وضعه كما كانت الال فالجزم
بجمل الجواب كان خبر الجزم ويكون قوله المشوبه من عند الله خيرة الجواب ثابته او جعل مشوبه اسم كان كخبره ويكون
التقدير كان لهم ثوبه من عند الله خيرة وقد ذكر في الجواب اليه في الصواب بل قيل انه شئ وان عدل
الى مشوبه لانه على ثبوت ثوبه لم يستقر اذ على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مشوبه من عند الله كسرهم على
حوائجهم وشرعها لمن سواهم في الايمان والتقوى هذه عبارة قوله ايها الذين امنوا اتقوا الله واعلموا
لا تقولوا الرسول راغما لانه في سواد بل المراد ان المؤمنين يكون المعنى احفظنا المصلحتنا وحفظنا
وزن حفيظ الرسول لانفسهم والمحافظة هو الله فغير ترك ادب فلهذا فهو قوله اي قولنا اذا رغبتم الى الاعين
وهو الخروج الى الحق ويحتمل ان يكون تشبيها لمعاني لا تقولوا اما يظن انما استقوا من هذا النبي ان ما فيه ايام
ما يجب تنزيه الله ورسوله ولو على وجه لا يوجب استعماله في حقها هذا اذا كان المراد لا تقولوا الرسول كذا ما لو كان
فيا عن القول به مع ما طيف به في المعاشرة مع الاخوان والجارح للجنبات فيمن يوزونهم واحسن الاستماع يعني
حل سمعوا على الفيد اذ لا فائدة في طلب السماع من جميع الاختلاف في سمعهم وذكر في توجيهه في قوله في قوله
واسمعوا ما امركم به محض لا تعودوا الى ما نهيتهم عنه في ايجاز اي اسمعوا ما امركم به محض لا تعودوا الى ما نهيتهم عنه
ما نهىكم عنه حتى اتقوا والى ما نهيتهم عنه ويحتمل ان يراد واسمعوا انظرنا يعني لا تعودوا اليه وان تقولوا راغما ولا سمعوا
عنه هذه الكلمة ويؤيده ما روي ان سعد بن جابر سمعها من اليهود فقال يا اعداء الله عليكم لعنة والذى نفسي
لئن سمعتم من رجل منكم يقولوا رسول الله لا نبرن عنه فقالوا او سمعتم تقولونها فنزلت قوله والله احسن
برحمته من ان يستنبه ويعلل الحكمة وينصره وذلك ان حكما على انه كحتمه التي هو مودة نزول الخبر على عباده كما قال
المؤمنين قوله الفصحى الظل للشمس فانه عبارة عن غلبة الظل على السماع فقد زال الظل الطول والعرض الذي كان في السحابة
واحدة في نقره وانما قال ومنه السائح لانه ليس الا الصخرة واثباته في غيره بل ازاله الروح عن شئ واثباته

في غيره قوله وما شرطه جازمه كمنسج لا اختصاص لجزمها بنسج كالاخفى حصة بالذکر قوله لعله مقصود به ولا يخفى
ان تقديم هذا المفعول على ما له لفظ الاصل من كل وجه من قبل تقديم العامل على المفعول قوله وقرا بن
نسخ من نسخ اي نامر ك هذا البيا يقتضيه كون نسخ ذامفعلين وكون تقدير الآية وما شئت كما هو جبريل
فان كان كذلك فذاك لا يفتن في جعل الفعل مع فعل ونحن لم نجد نسخ في رأينا من اللغز قوله اي نفس احد
ايا ما السج في نسخها احد قوله بما هو خير لها في النفع والثواب والنفع على الثواب مع اقتصار الكتاب على ما يستعمل
ايه الا باحة فانه لا ثواب في البياح ويمكن نصرة الكتابان في اية الاباحة ثواب الاعتقاد وان ليس الثواب العلم
او مشهرا في الثواب لم يقبل في النفع والثواب لانه لو لم يترج النسخ في زمان النسخ في النفع والمصلحة كمنسج
جهته ويمكن ان يقال المراد بالخبر ان يكون خيرا في زمان عدم سح الال لانه على الال ان الزمان لا يتجزأ فالنسخ
مع الحكار كان مع كونهما اكثر ثوابا بضرورة وبالمثل ان يكون ثوابها متساويين ويكون التبدل
الزمان والنفع ايضا يقبل هذا التفسير واكثره بتقديره بالنفع والثواب حصة اذ ان العمل على الخيرة في العقاد
توليد لتبريق نسخ الكتاب بالنسب في الآية ودخل به في قوله تعالى في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولا يدعيت
ان مقصود اليهود والنصارى ان الله عليهم بان يغير امره انه لو كان من عند الله لا يغيرها نهية فصددهم في ذلك
احكام من التوراة لا يقبل نسخ قوله والنسخ قد يغيره اي النسخ قد يغيره الكفا فيكون غير الكفا حقا قوله
عما اتى بالقرآن وقوله ليس الا بالخبر الى رد لوجوب ابطال نسخ الكتاب بالسنة وبهما السنه ليس بالبدل وليس
من الكتاب لان بدله يكون خيرا ومثلا والسنة مثل الكتاب فضلا عن كونها خيرا منه ولا يخفى ان من نسخ نسخة
بالكتاب خيرا ان نسخ الكتاب بالبيان بالسنة قال النسخ في اصطلاح الامم في النسخ قوله ان تعلم ان
قد يغيره على النسخ والايان بمنسج النسخ يعني سوكا ليل على جواز التبدل بما هو خيرا ومثل ذلك ان تجد وعيد المن
يعطى في القرآن بالنسخ ويكون المراد انه يقدر عليكم بان تحركم عاجلا واجلا بالتحقق قوله فان التغير والعقار
من يوازمه الظاهر من قوله ولذا ذلك ترك العاطف فان قلت ترك العاطف كونه كالدليل على قوله ان تعلم
ان الله على كل شئ قدير مع كونها اشياء ظاهرا وما تركه كونه كالدليل على جواز النسخ فوجهه غير ظاهر لان جبر
عطف على قوله ما نسخ من آية الاختلاف خبر وانشاء قلت لم تعلم ان الله على كل شئ قدير انشاء الفظا خبر معنى
يقى ان قوله ان تعلم ان الله على كل شئ قدير ايضا كالدليل على جواز النسخ فينبغي عطف دليل على دليل ويمكن ان يقال
قوله ان تعلم ان الله على كل شئ قدير في قوله ان تعلم ان الله على كل شئ قدير وقد وضع الظاهر في قوله
للتعظيم في قوله وما لكم من دون الله لولا ان الله عطف على خبر ان قوله ان تعلم ان الله على كل شئ قدير في قوله ان تعلم ان الله
الامر ان غير معاد لقوله ان تعلم ان الله على كل شئ قدير في قوله ان تعلم ان الله على كل شئ قدير في قوله ان تعلم ان الله
في المعاديين وجعل معاد لا لا يفهم قوله ان تعلم ان الله على كل شئ قدير في قوله ان تعلم ان الله على كل شئ قدير في قوله ان تعلم ان الله
المراد ان يوصيهم بالمشقة وترك الاتراح وفي هذه التوضيح كالمبالغة والبيانه حتى كانهم بصدد الارادة

فهو عن الارادة فضلا عن السؤال بمعنى من شأن العاقل ان لا يتعدى ارادة ذلك وكذلك بان قال كما سئل
 موسى مع ان الظاهر ان يقول كما سئل امه موسى فافان وان من سأل ذلك حتى ان ايضا الانسان كره جدا وكلمة ما
 اقصده ربه اي كسولة موسى او موهوبا اي كاشيا سئل موسى عنها قوله من ترك الله فليس له اجر ولا اجر له
 يرتبط بما قبله حتى الارتباط وفي قوله فقد ضل سوا السبيل كمال التوجه بالعلم فان سوا السبيل وسط الطريق ولا
 يعقل في وسط الطريق الا الاشمى فلهذه النكتة الجليسة اختاره ولم يقل فقد ضل السبيل قوله ودكثير من أهل الكتاب
 يعنى اجبا ربه لا دلالة في اللفظ على تخصيص الكثرة ويحتمل ان يكون الود من عوامهم ايضا لانه يظن الذي يورثه
 ولا يظن رباة اصارهم الذين اعتقدوهم واتخذوهم رؤسا والاولاد ان كل كثر على جميع أهل الكتاب من كفارهم
 ومنا قبيح ويكون ذكيرة لا فواج من المؤمنين وعلاية وقوله من بعد ايمانكم كفارا اما المراد به ردوهم الى الكفر
 السابق اي الشرك اما المراد به ردوهم الى الكفر الذي هو دينهم وفي اشارة الى ان التدين بدينهم بعد ظهور دين
 محمد صلى الله عليه وسلم كقولهم وهو حال من ضمير الخاطبين ويحتمل ان يكون حالا من ضمير الغائبين اي يردوكم الى ما هم عليه كفارا اي
 ليس جوكم الى دينهم بما لا يكره لانه نسخ دينهم فعلى التقديرين ذم الرد وتسويبه والتبجيل ان اختيار دينهم
 محض قلبه حسدا واداء ويردوكم فحال ويحتمل ان يكون علة كونه اليهود وعدم اختيارهم الله ان يكونوا
 يتعلق قوله يجوز يستدعي العطف على قوله ان تعلق بالواو كما يستدعي العطف بكلمة وترك الجواز ويجوز
 ان تعلق بالواو اي ردانا شيئا من عند انفسهم من التدين وقد اشار الى ان تعلقه بوجه لفظي تعلق الطرف بال
 وحسب المعنى تعلق الصفه بالموصوف وعاطف كذا وفاناب هو منسوبة فلا يعقل وكون الحد بالغا مستقما من كونه
 داعيا الى الكتاب مجبة كذا أهل الدين او كونهم اوم التسمية المقصودية التسمية والتعظيم قول العفو ترك عقوق
 الذنب والصنع ترك تشريف في النظم ترك وليس الصنع ترك التشريف لغيره بل مقتضى المقام والاصح عطف بمعنى
 اعرض عنه والاولى عندي والله اعلم تقدير واصفوا بقولنا واصفوا عنهم والمراد منه تسمية المسلمين بالاعراض عنهم
 وترك مخالطهم لئلا يقعوا من الامر بالعفو عنهم لئلا يظنهم وقوله حتى ياتي الله بامر غايه الامر من غايه العفو
 اسان آية القتال وغايه الاواض اسان الله بامر الذي هو اسلام من سلم منهم والامر بالعفو يدل على ظهور من
 يود منهم على الصلح والصلح في قوله حتى ياتي الله بامر وعده المؤمنين انه سيفعل الله بهم الكتاب قوله وفي نظر الاوامر
 غير مطلق يمكن دفعه بان النسخ بيان نهاية الحكم والحكم المقيد بهم يحتاج الى بيان الانتهاء كما يحتاج الحكم المطلق ولا
 انه كما نسخ ذلك بالسيف حتى الاذن يقتل قريظة واطلوا بنى النضير قوله فقد رعى الاتمام فيكون اكيدا
 الايتان الله بامر او يبين ان حكمه في النسخ ويحتمل ان يكون ذكر الوجوب قول امره بالعفو ويحتمل ان يكون
 لمن كالف امره قوله بجدوه عند الله اي ثوابه الظاهر ان المراد تجذوه في علم الله وان الله عالم به الا انه بالبعث
 حال علمه فينبول ثبوت في علمه بمرثله ثبوت نفسه عنده وقد كذلك المباليغ يقول ان الله بما تعملون بصيرت صريح
 ما يعنون بصيرته الله فغير علمه بالبصر من ان قيل ما يعنون من البصيرة كما انه هذا فسر الكتاب البصير العالم وان

قال الحق بغير العلم لا لاشارة الى نفي الصفا وان ليس معصوم والبصير هو من سويروا الذات معلوما فاعلمه قوله
 بالان يكون وعندها سوا قري بالنا الفوقا نيزا وبالي التنايه هو وعندها قري من معا فافهم قوله عطف على قوله
 وما بينهما اعترافا بقوله وقالوا عطف على قوله والضمير لاهل الكتاب بعد عطف على قوله وقيل ان الضمير كثير من الكفا
 والظاهر انه من نتائج الود والمذكور ووصله الى الرد فابطل قولهم قوله لعنه قري في الغريقين او وجه اللفظ الذي
 مقول كانهما اذن لم يدخل الجنة الا من كان احدهما قال لقول المشرك منهما هذا الا ان احدهما عام كقول الله وان يكون
 متفقين على دخول على عموه وان يكون عند كل واحد واحد ويعين الثاني ان كون التقادى بينهما معلوما وتصليل قول
 الاخر مشهورا فاطلق بقية بغيرهم مع ومن قال كما لفت بين القائلين ينبغي ان يجمع بين القولين فيقول الامرين
 هو وانصاري لان دخول الجميع مقولها ولو لا ذلك لم يكن التفسير على اللفظ فيقول وهم لا يقبل ففهم في قوله
 بينهما القول بدخولهما حتى يجمع ان كل واحد منهما مقولها لهما فافهم ويحتمل والله اعلم ان لا يكون لفتا بين قولين
 بل ذكر القول المتفقين جنبا وكذا قوله وقالوا كونه هو وانصاري قوله والى ما في الاية على هذا الصفا اي اشارة
 تلك الاية انهم كانوا الظاهر ان يكون ذلك في قوله ذلك ما بينهما اشارة الى قوله لن يدخل الجنة الا من كان
 وذل انما ليست الا اية واحدة فاشكل على من جعل عليه فاحتاج الى تاويل تلك اياها اشارة الى قوله لن يدخل الجنة
 مع سابق في الاية السابقة وما كذا في المضاف ولعلنا جازة الى شيء منهما فان قوله لن يدخل الجنة اما في قول
 اليهودية وعدم دخول غيرهم بدخول انصار اية الجنة وعدم دخول غيرهم وايضا صفة هذا القول متعدد وكلمة
 وحل الاية في التنيات ويا باه قوله ما تورا بكم لانه لا يران الا على الدعوى ولا دعوى في التمني الا ان يقال
 اطلاق التمني على الدعوى من هذه الامور بما لفت في سخاها حتى انها منتملة من التمني والاظهر جعل تلك اشارة الى
 دعوى مدركه في قوله لن يدخل الجنة وجعل ما بينهما بمعنى كما فيهم كما يشهد له قوله ان كنتم صادقين قوله هل تعلمون
 برأكم في انه لا اعتداد للاعتقاد وبدون برهان وهو حجة اي الدليل الذي يغلب على الخصم وهو الدليل الذي
 يفيد المدعى من غير احتمال النقيض وانما يطلب البرهان عن دعوى الكاذب ليعجز ويظهر بطلانه ويجوز التعيين كذا
 المدعى ولا يخفى ان الظاهر طلب الدليل على ما بينهم المشار اليها بقوله ذلك ما بينهما فبمعنى تفسيره بما يشتمل اخصاصا للجنة
 وغيره لا نسخ تقديره بها تورا بكم على اخصاصكم بدخول الجنة قوله عند ربه تارة عند ربه تارة عند ربه تارة عند ربه تارة
 وكذا ان تجوز ضرب القول بجره فيكون له خبر ان قدم عليه احدهما او يكون التقدير فيقال له اجره عند ربه ويجوز
 بهذا الوجد الكريم وعيسى البشره وكذا عن خبر من كان الاصل في الجنة هل هو الجنة او الشرط او مجموعها
 في علم اخر قوله فيكون الرد بقوله على وجهه يعني من غير مدعية لا ذكر بعده والا فالرد بقوله على وجهه في قوله
 بعد ما يعني على وجهه وبهذا الاعتبار جعل مقابلا لجواز كون من سلم فاعل الفعل المحذوف والاقبل باعتبار
 ايضا رد عليهم وهذا ما ذكرنا حيث قال يجوز ان يكون على رد القول ثم يقع من سلم كلاما مستورا وان
 من سلم فاعل الفعل محذوف فلا يرده ما قاله الحق في قوله لولا ان افشا في انه على هذا الوجه ايضا على رد قولهم ان سلم

ثبتت لما نقوه من عدم دخول غيرهم الجنة وورد لبعض قولهم قد كثر لرد البعض الاخر وهو منهم يدعون ان قوله
قد اجزه عند ربهم اي اجز من اسلم وقوله عند ربهم لا اجزكم فانه لا اجزكم بل لكم الخوف والخرن وصح عدم الخوف
فليس يعلم من كثرة الخوف المحصرين به جنة الاخر فيهم وصح نفي الخوف المستفاد من تقديم المسئلة قولوا والجمال
والكفا للجنس اي قالوا ذلك وهم من اجل العلم والكمال كما كان الحال جلا عن الغريقين وكل فريق قاعل لغيره
لكما يمكن انما هي من الفعلين اقول الكلام بما جعل الفعل المسند اليه الغريقين واحد اليعرج على الحال وقد جعل ذلك الحال
لمزيد ذمهم ولا احتمال آخر بان يكون المعنى انهم يقولون ذلك حال لارة الكفا ويكون القصود ان الكفا هم جميع
الى الكفا المستعمل في ذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم كذلك مفعول مطلق لقوله قال والمقول مثل قولهم وبالعكس
كذلك مفعول به يقال انما جعل قولهم شيا لا يشبهه لان الشبهه بان يكون اقوي وقوله اخرج من قول الذين لا يعلمون
لان الباطل من العالم اخرج من الجاهل ومثل قولهم السعدون اي لا يعلمون في مثل قولهم قهر مع ان لم يخرج منهما الا الخوف ان
بذرة العلو والبرهان لانه لا انتفاع بالمخرج مع الكفا بالناس فيخرج ان يقال ان من لم يؤمن بالناسخ ليس على شي
لانه ليس يزوج ولا غيره بالنسبة شيا والله عام لكل من قرب مسجدا ولذا جمع السجود مع المنزول فيه واحد من
السجد وسعي ان يكون مخصوصا بغيره كغيره من سجد بغيره واما احكام اساسه او توسيعه وكانه لذلك
جعل الكفا ان يذكر مفعولا بمعنى كرايمه ان يذكر فانه لا يتناول الحكم هذا الترتيب وان لم يمتد الى الكفا
لاخره الى حذف احد مفعولي منع وتقدير الكرامة وان الكفا قد يقال ان ذكر الكرامة في مثل بيان المعنى لا يمتد
انها حذف الضمير المراد بكل من قرب كل كافر قرب اذ الكلام في انهم يترجم تفصيل النظام الخرب السجود مع اسما على
الشرك في الظن على انه بما يعنى ان الاسلام لا يجمع هذا المنع ولا منع الكافر بما منع في الكفر قوله بالهدم كما فعل الرقيم
المقدر او التعطيل كما فعل المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وقيل معناه النهي عن كونهم من الجوارح في السجود
يخرج عن هذا الخبر ذكر كان وكان من الكلام على هذا الماهم ان يدورها فاعلمه لهذا قال وقيل قوله في الدنيا
قل وسبي او ذلك الظاهر وذلك قوله في اي مكان فعلية التورية اي انما يترك في ازم الظرف وليس مفعولا
فيكون معني اي جهر تولوا حتى يكون متساويا لوجوب التوجه الى القبلة ومحتاجا الى ان يعمل على انه في حق المسافر
الراحة او في حق من عنت عليه القبلة في غير ذلك وان تولوا هتزل منه لانه لازم فلا يحتاج الى حذف مفعوليه
ومن لم يجعل منه لا جعل التقدير قائما تولوا وجوبه كشرط السجود الجرام والتولية الصرفة كما يجب في هذه الزايات
لما قالت اليهود واليهود الضمير اجمع الى الله وقد جعلوا في ذلك ولا تقبل سبب المشركون كما قال الذين لا يعلمون
فانهم قولهم قولهم من انظم لان من انظم سيرة وقالوا فعلية فلا بد من اعتبار مفهوم فعلية اي انما منع
الله اذ ليس التنازل من حسنات الوصل عند عدم المنع فلا يعذر له من ظاهر العطف الى الاول بل تطلب كونه في
عدم رعاية بل كما لفظ المعطوف عليه في الخبرية والاشارة فلا بد في العطف من اعتبار رتبة مفهوم اذا كان
للتعريف فيكون القصص الى الاخبار بان من منع مساجد الله انظم على كد وجه وكان بالبدن اعتباره في عطف

من انظم على قوله وقالت اليهود ايضا الا انه اهل بانه هنا والترديد يحفظ على قات اليهود وعلى قوله من
مبنى على الاختلاف في ان الخوف للتعاطف هل هي معطوفة على اولي الخوف او على ان اتصلت هي بالقوله فانه مقتضى
والحاجة اذ الولد حيوان يتولد من نطفة حيوان آخر والنطفة جسم يتولد من نطفة جسم يشبهه بالاجسام وجعله
لانه كما جاء ويستدعي معرفة فانه قياسا الى كل ما له ولد واعتبارا لانه تولد وهو بقاء النوع مدة يكون
باقيها وبقائه لان في هذا الزمان لولا التولد وهذا وان كان مسكنا نظريا لكن يجب تزيهه عما في
نقصان بل على غيره وهم ولا يخفى ان ما ذكره من التورية لا يقتضي وضوح كون التولد مقتضيا لغيره انما
يقتضي كونه مقتضيا للبقاء قبل فناء العالم وقوله انما الحيوان يتولد من نطفة الحيوان كما تولد ولا يخفى
ما فيه قوله والمعنى انه خالق ما في السموات والارض يعني ان الله في قوله كمالا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
نسبة الاثر الى الموتر قول وهذا دخل من جعله ما لم يكن مدار الاستدلال ان الموتر لا يكون ولا المالك
او الجزئية سفي المالك من اعتبارات الشرع فينا فلا يليق بمقام البرهان وحاصل الرد ان جميع ما في السموات
والارض اثره خاصه ولو كان له ولد كما جسم يحتاج الى موتر فلا يكون شي ما في السموات والارض فليس
ان يكون جميع مخصوصه ووجه نقول عبرة في السموات والارض جميعا تارة بما في العقل وتارة بما في العقل
اشارة الى استواء العاقل وغيره العاقل في كونها اثرين له وفي اطاعتها في الكون والاعدام فلما استويا فلما
تغليب غير العاقل لكونه والعاقل لشرفه في مقام فادة هذا الحكم فاحفظ هذه التقريرات البدع فان لها
حقا من الغيب لا يعرفه وما استفيد من قوله ما في السموات والارض نفي الجردات اذ مقام تزيهه في
يستدعي ان جعل كل ما سواه مخلوقا لا مجرد المكينات فلو كان موجودا خارج عن السموات والارض لفظه في سكنا
ولثبت ان يتكلف ويقول نسبة اولي الامانة الى الامانة بالكون ثم تم تولد لكل في قانون
فان اول كل ما سواه قول وانما جاء بما الذي يعبروا به العلم يعني كسب ما قيل ان ما يع العاقل وغيره لانه
لانه حتى ان العاقل في مقام فعله لا يهاجم جعل العاقل بمنزلة المحققات التي شأنها الابهام او العظام التي كذلك وقوله
وقال جل جلاله تقديره قد ذكرت تقوية للاشكال بمعنى كيف عبر العقل وغيره من بالغير العاقل والعقل غلبت هذه
الخطى هذه التقوية على احد التوجهين لقوله كل في قانون وقوله تحقير المشايم يعني به في مقام انما القدرة و
الكبرياء يعني عظمه في جنب القدرة بخلاف قوله قانون فان المقام في مقام تعظيم انقيادهم وشرف عظامها
ولا يبي كل ما في كل واحد مما في على المشايخ بقرينة قوله قانون قوله ويجوز ان يراوكل من جعله الحاخاخ
ما يقتضيه سبق الكلام من ظاهر قوله قانون ووجه الفصل على اول انه موكود قوله ما في السموات والارض على
الثاني ايضا لذلك لانه اذا كان من جعله ولما يطبعين فالغير بطريق الاقوي قوله والاشارة على فساد ما قاله مما
ثنا وجه هذا في خبره فيكون ومقتضى العطف على اسم كان في خبره والوجه الثلثة احدا استلزامه التسمية بالحاجة
والشبهه فيكونه وتاينا ان الجميع مخلوق له والولاد لا يكون كذلك واما ثلثها ان كل من جعل له امقرون بالعبودية

معتبر فون بالملوكية قوله ونظيره سمع قوله اي قول عمرو بن معدكرب وزجاجة اسم فخره ويريد بالاداعي الشوق
اليها ووجد الاشياء وان الاداعي المسموع وزيد الكفاية ما بين في حاشية من ان شاء ولا يصير سندا وان يجوز ان
يكون وصفه بالسمع من سبب السماع كجعل السكين قاطعا ولا في انه تكلف ويمكن ان يقال وصفه الاداعي بالسمع
تلاذبا به في سبب سببه واجابة قوله او يدع سمواته وارضه يعني السموات في الال فاعل اليدع وان صار بعد
شيها بالمفعول منصوب المحل به لا قاله النحويون انه بعضه الصفة في غير المعنى لصفته لئلا يخلو عن الفاعل لفظا
لكن ذلك انما يحسن في الرفع ان يوصف الموصوف به بحسن الوجه فانه يصح ان يوصف ذو الوجه بالحسن في الرفع
بحسنه فزيد اسود البوق فانه يرفع في الارتفاع واعتبار الضمير فعلى هذا الشكل الاضافة يدع السموات فانه
منه عن كونه بديعا واجابت كقولنا بالسمع وصفه باليدع باعتبار ما يميزه من كونه مبدعا لهما وفيه يجوز
وصف زيد في قولنا زيد اسود البوق باعتبار ما يميزه من كونه مالك البوق وقوله التكوين الذي يكون متغير وفيها
غالب التكوين في اللغة الاحداث في طلب الزمان لا في الوجود والتغير فلا نعلم لو كان بمعنى التغير لكان قوله من كان
في بحث لان الله تعالى كما يغيث الوجود في نفسه للاشارة فيفيض الوجود وغيره وهو انما يكون بان يقول الموصوف
من كذا فيكون من كان الناقصة قوله المسمى او بغيره امر واما مثال بل الحقيقة قوله من قول الله اعلم ان قول
من يجازي من الاجابة لانه يترجم هذا القول بالاجاب الكون فاذا اراد شيئا يوجب وجوده الممكن والممكن اذا وجب وجد
فهذا المسمى الى يقول التكوين ان الشيء لم يوجب الوجود وان وجوده ممكن مسبوقا بالوجود قوله وقران عارض
النون الظاهر بضم النون وقد يقال في نون فتح النون فتح الكلمة فان الاول تعارض في ارادة مجر وكلمة
بنا في كانت او غيرة وانما زيد في حركة البناء في فتح النون بتقدير ان في وان وقع بعد الامر لانه لا بد من السبب لكون
لكون بل السبب في الاجابة وقوله الذي لا يعلمون يريد الله اعلم ان الذين لا يعلمون ان الله لا يعلمون ان الله لا يعلمون
نكته ويظهر منه الالاه لولا يكتفى الله بالاحكام وما يريد منا وما حاشية الواسطه لولا تاينا باية لا توضح
وجه المراد بقوله قد بينا الايات القوم يوتون ان انهار الايات منا لا يكون الا القوم تمت مناسبة سببها عننا بالاعمال
النام قوله وتاينا اي على صدق المناجحة كلفنا على ظهره ان كل ايتا والالاه على الوحي قوله وان اول سببها وانما
جود وكفى ان يكون الاول سببها كلفنا مع الملكة قوله كذلك قال الذين يظنون انهم الايام الله من قولهم بدل قوله
كذلك وتاكدوا الحسن كلفنا قوله كذلك متعلقا بقوله تاينا وجه يكون الموقف على الالاه ويجعل متعلقا بمتاهت
اي مثل تشابه قولهم متاهت قلوبهم وجه توقف قوله من فلفهم تشديد الشين هذه القراءة مشكوك وقد في الالاه
قوله انه ليس رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو الذي لا يعلمون ان الله لا يعلمون ان الله لا يعلمون ان الله لا يعلمون
انه روى انه قال ليت شعري ما فعل ابواي فنفى عن ابواي عن احوال الكفرة والاهتمام باعد الله ويحتمل ان يكون نهيا عن
الكشف عن احوال المنافقين وان يكون لا يسأل بها لاجل خبر في معنى النبي ويكون مغناه النهي ان لسالك يستكشف
عن احوالهم وانما نقول فيه ويحتمل ان يكون نهيا عن سؤال من سألهم عن دينهم فيستخرج عن دعوتهم يعني ان ما هو صعب

وهو كل احد فاما ان يحسن فيكون فإزاء بالنعيم واما ان يستغفركون فحاشية في استحقاق سببها في اشكال وصفها تشا
على الخبر ولا يبعد ان يغير المعطوف على الخبر وانذر ولا تسال قوله ونعظم لعقوبة الكفاية يحتمل ان هذا ايضا ان يكون
جوابا لسؤاله انما بوجه قوله المتأخر من ان التلميح قوله ولعلمهم قالوا امثل ذلك وكذلك قال قبل تعليما للجواب على ما قالوا
ذلك على ذلك انهم قالوا فيما هم في ذلك لانه لا يحتاج الى جواب الاظهر ان لا يرد هذا القول لانه لا يكون جوابا للقول بل هو
يكون لا قاطع مما يختمونه ويظنون قوله قل ان همدى الله هو لهدى اي همدى الله الذي هو الله تعالى كما في قوله ان يكون المراد ان يكون
الله هو الذي من غير غير الله الذي هو الله تعالى فان كان الله تعالى همدى الله فانه كما في قوله الله هو الذي هو الله تعالى
الله هو الذي هو الله تعالى فان كان الله تعالى همدى الله فانه كما في قوله الله هو الذي هو الله تعالى
ولا نضرة لهم ان يرد قوله وهو جواب لبيان اشارة الى انه جواب الشرط وذلك انما يجوز اذا قدر القسم الشرط اذا لم يرد
قبل تعيين كونه جواب القسم واذا قدر ما كان محله فغيره ما ضويه اذ لو قدر جملة مستقبله او اسمية كونه جواب القسم لوجب
الغاي في جواب القسم واحتمل كونه جواب القسم بعد جملته الذي انما ينهونهم انما ينهونهم انما ينهونهم انما ينهونهم انما ينهونهم
واما غير المؤمنين فدعاهم الى الكتاب فلم يستجبوا لهم العلم والتمسوا به فجمع القارة يعني في قوله من قرأه والقارة من القراءة
قراءة ما خرج مع القلب في قوله في ما ضبط اللفظ والناظر في المعنى وحق ما امرت به وتساكن عنه وقوله على المراد
بالموسى انما هو اهل الكتاب مستغفرون كما في قوله و من قرأه من القرآن فليعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
اذا اراد بالموسى انما هو اهل الكتاب كما في العايدة في قوله وكذلك يقولون من قرأه من القرآن فليعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
الا انه غير من يحرم بالايان لانه لا يرحم فوجه قوله على انه يجوز ان يكون الناطق المحضو لما قصدهم يعني ان قوله في قوله
الاية انه محض الناطق بما سببها قوله قوله الله اعلم ما سبق كان الامر بالقيام بحقوق النعم السابقة ومنها التذكير
بها فنضد على العالمين وهي نعمة الايمان بنبي زمانهم وانقياد احكامهم بغير غموم وبنو النبي زمانهم كونهم كانوا من التكاليف
لالمفوضين وليستوا بمتابعين احوال القيمة وخوفها القوا بمتابعي موسى عليه السلام قوله يا و امر نواه ولا وجه تخصيصها
بالا و امر والنواهي يجوز ان يكون مما اخبر به بامور اعتقاديه كالنجبة الصفا الالهية والقيامه واطرها الا ان يقال
الامر الاعتقاديه لا يخرج عن الامر بالالاه بالايان قوله لا الشرط احد التقديس اي مما تحقق الشرط احد التقديس والالاه
فاحد التقديس ايضا ليشترط بالشرط اما التقديم لفظا ومعنى او حكما والتقدم لفظا تقسيم التقديس لظواهر التقديس
فجعل التقديم رتبة مقابلة التقديم لفظا ليس على طبق الاطلاق قوله والكلمات قد تطلق على المعاني الشدة اتصال بين الالاه
قوله فذلك فسرته بالخصال التثنية المودة المذكورة في قوله التائبون اي قوله التائبون في قوله من قرأه من القرآن
ان المسلمين الا في الاحزاب يريد بقوله الى اخوة الالاهيين اي التائبين واي المسلمين من سببها وهو ان المذكور في قوله
التائبون تسع بجمل عشرين الالاهيين المستغفرون قوله ويشير المؤمنين وقوله ان الله اشترى من المؤمنين وفي قوله ان
المسلمين التسعة عشرة قوله قد افلح المؤمنون اي قوله ولا يكون لهم اجر ثمن ستة والالاهيين من سببها وهو ان المذكور في قوله
فولم يكره وحفظ الفرج مكره والمحا فاعلى الصلوة مكره فكيف يكون الفضل المذكورة في هذه الايات

ولعل اسقط النسخ سهواً ذكر سال سابق حيث جعل الكفاية التفسيرية المذكورة مع سال سابق لا يصح
المذكور في ما تشرحه اربعة وباسقاط المكررات تبقى تسعة وعشرون فتكلف لثقتين باعتبار ان
على الصلوة غير الصلوة او جعل رعاية الامانة والهدى اثنين ومع ذلك هو في الكفاية حيث جعل عشرين في
قوله التائبون وعشرين في الاحزاب وعشرين في قد اخرج المؤمنون وسال سابق في قوله وبالعهدة التي هي من سنة من
تحقق الراس الغرق وقص الشارب والسواك والمضغ والاشفاق وحرس البدن الختان والاختداد والابواب
وتعليم الاطفال وتغيب البطون والتيسير عن عياس وتلك الخصال العشرة كانت قرايضه ولنا سني في قوله
على انه لا يفتى عليه بما يعامله المختبر من الاول في ذكره بعد قوله وما تضمنه الايات بعد ذلك التفسير ايضا
على المعاملة معها بما يعامله المختبرين قوله وفي الاخرة الضمير به في القراءة الاخرة ضمير قائم لربها اي اعطاه جميع ما يعا
وتكتمل ان جعل الضمير لبراهيم كافي القراءة الاولى اي تم ابراهيم كالكفاية المدعومها بان راعي شرط الاجابة
ولم يات بعد ما يفتى بها قوله استيناف ان الضمير ثابت وكذا ان لم يفتى به عطف على نهي وهو محتمل
لطيف اي اذكره او وقت ابتلاء ابراهيم فان فيه ما ينفعكم ويرد اعتقادكم الفاسدان اياه كما شفعا لكم يوم
القيامة لم يجعل دعاء ابراهيم في الظلم ويرفع عنكم حسب الرياسة المانع عن تابت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه
يعلم انه لا ينال الرياسة الظالمين قوله اوبيا لعقول البتلى ولنا صنف اذ من جهة ما جوز تقديره واذ استنى
ابراهيم به كان كيت وكيت يقال يقال ان نصبت فقال ايضا يكون قال بيان لا ابتلاء ويكون نظير القول
اعطاه حين اكرم فان الاعطاء بيان لا كرامة وبني هذا المقال على قول النبي صلى الله عليه وسلم انما هو اللغو لا على
البيان البياني الموجب لفصل جملة العبد لا استيناف قوله والامام اسم من يؤتم به قال المحقق التفتازاني
فعال من صيغ الامة كالازار والرداء وغير ذلك قوله واما سنة مودة اديعت بعده نبي قوله
لناس عام في كل من بعده والمراد به الافراد الكاملة للناس وهم الانبياء ولا يظهر مدعية عموم الامامية كون
الانبياء من رتبة قوله عطف على الكفاية لانه ليجعل الاضافة لكونها المقابلة في تقديره لا لخصا لنبينا بل لزم
العطف على الضمير المحرور من غير اعادة الجار وجعل من رتبة عطفها محتمل والمعطوف لا اسم المحذوف
اي بعضنا من رتبة قوله اي وبعض رتبة بيان حال المعنى لا يتبع التقدير وقوله كما تقول وزيدا في جواب اسكرتك
استارة الى دفع ما يقال انه كيف عطف على كلام احد على ما في كلام شخص آخر وجه الدفع انه وقع في كلام العبد
اي عطف على كفاية كفاية بمن يرتفع الكلام ذلك كون القائل مقتضى ان يقال ان رتبة ان لو ضم القائل مع ما قال
لا تقول في جملتك للناس امانا ومن رتبة بل بمن يرتفع فلا يظهر ان يجعل التقدير اجعلني واجعل من رتبة قوله
ولم يجعل التقدير اجعلني واجعل بعض رتبة احترام من سورة الامم ودلالة على انه واقع اليه والظاهر ان تقدير قوله
ومن رتبة قوله وكلام من رتبة يكون قوله لا ينال عهدي الظالمين وداله قوله وفيه دليل على ان هذا اذا كان القوم
نوعا من الظلم ولم يكن المعنى ان ينال عهدي الظالمين داموا ظالمين اذ لو كان كذلك فالظالم اذا لم يكن لا وكيف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
سبيلا الى النجاة والهدى
الى صراط مستقيم
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لا يكون المراد ذلك قد ان الامانة ابا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ثم بعد مديده قوله ان الفاسق لا يصلح
الامانة فبين ان الامانة لا يصير فيها ابتداءا لانه لا يصلح حتى يعزل بالفاسق عن الامانة فلا قوله على البيت مع العلم ان
ذلك التفسير وذلك ان الاسم لا يصير علما بالعبادة مع الامانة في اختياره واعتبار العليين وان يكون لهم العهد
اشعار بان اللغظة المستعمل في شي اذا وادى من استعمال العليين او التعريف العبد في السابق العليين لان الاعتقاد العلم
اغلب من الاعتقاد بالتعريف العبد في قوله لانه شابه كل احد يعني انه وان كان واحدا بالذات متعدد باعتبار الازمان
وهذا يقتضيه ان يعبر عن كلام جماعة بالممكن ولم يعرف الاظهر بهذه القراءة ان يجعل الشايع بمعنى شوب اليك
للصلوة ويجوز انه قبله وقوله واتخذوا عطف على التسبيح وقلنا اتخذوا من مقام ابراهيم وهو البيت محل قوله
فبعد ان للناس في مناباة اذ كل جانب من شانهما قوله واعتراف من معطوف على ضمير اذ اجعل اعتراضا لا يحتاج الى تقدير
المعطوف لان الواو يكون اعترافا في قوله ان التائبين في قوله قد اجرت سمع لانه وان كان قد رجع لعل قوله
يكون نسب قبله وجعل الخطاب لانه محذور في دليل ما ذكره من سب الزوال وجهها الضمير للجمع والاشتباه يكون غير مسلم
والخط في الخطا ولا يخفى ان عطف قوله وعهدنا على جعلنا البيت مستندا على قوله واتخذوا معترضة ويرد كونها معطوفة على
ما سبق قوله من قوله ودعا الناس الى الحج او رجع بنا البيت على اختلاف القولين وتحتمل التوفيق بين القولين كون
منوع جرحه حقيقة وكونه منوعا للمقامه توسع وقد سا عظماء الموضع وقوله واتخذوا معصا ان يدعوه باسمه على
جعل الصلوة بمعنى الدعاء قوله ويجوز ان يكون مفسرة لتضمن الهمد معنى القول مقابل للتوحيد لا والانه مصدرية
في قوله الكفاية جعل ان المصدرية هو مولد بالامر والنهي قول المرحوم الجوهري على اختصاصها بالجنسية كما خصصها
هو مولد الاسماء اقول جعلها مصدرية عند الجوهري بمعنى تقدير القول اي ان قلنا وح ليل الصلوة لا م قوله فاستدرك
في الكفاية اي من عرفنا ما متعه قال الشيخ قد رتبنا لهذا هذا وفيه ذكر ان الخاتمة الكافية اذا كان الجرح اخصا
مشبه فانها لو كانت لم تعد لم يفتى القائل انما يفتى قوله والخمسة من قوله وهو عندنا انما راقول الابلغ ان يكون
الكل في قوله فان جاز ان هذا حاله وقد رتبنا له التقدير في الزوايد والاصل في قوله قد رتبنا
اي سألته ان يفتى من القول لاجاز في الترتيب ويجوز تقديره في قوله عدا انما تاتم قيم المصدر مقام الفعل مضافا
الى المفعول قوله وفيها من القول وتبينها تفهيم انهم يردون ان بيان زيد لزيد في موقع الحال ان يكون قوله
انك انت السميع اعترافا بالظهور انك انت السميع وانما العليم متعلق بياتنا والعلم بالنبيا باعتبار رفع القول
ففيه اشارة الى ما قال النبي صلى الله عليه وسلم انما انما قال بالنبيا او باعتبار الاعداء في قوله من جرحه الكفاية بقوله انما
الى ان بعد الاصل الدعاء عن قبله قوله لانهم اذا صلح صلحهم الاتباع اي اتباعهم والناس اتباعهم لانهم اولاد الله
قوله لولا لم يخفى القاموس من جعل قيل العقل وانه حقا وسنة حقه كسري واما كسكارى ويضم قوله
قدم على الميتين وقيل سب من العطف جعل المفعول الاول امة والثاني مسلمة ولم يجعل من رتبة مفعول الثاني حتى
لا يكون نفس من العطف لما قال المحقق التفتازاني ان الجباية مع الجرح وابدان كون من رتبة الميتين من رتبة حوال

ولم تعد كونه غيرا عن مثل الرجب من ال...
مشكلة وبغيت من ال...
لذا قيل هذا اذا كان المراد...
ممكن ان يحمل على...
منه في ربهما اي...
سائر الانبياء...
ذكر اسماء...
زهرة رات...
لتابك الذي...
موجباً زي...
لا على المتنا...
اي جعلها...
وتعنه ك...
قانوني...
وبالشهر...
في طرف...
لذلك شع...
الواو اخر...
يشهد بان...
الله في...
في جميع...
بل هو ظه...
بینه وبر...
وعدله ل...
معه الايت...
الاذعان و...

في قوله تعالى...

والله سبحانه...
وصاه وصاه...
ويؤيد هذا...
عطف على قوله...
ثمسورة عند...
في معنى القول...
آخروا اذا...
ابراهيم عليه...
انه انما المراد...
العبارة لل...
في قوله ك...
واوقع على...
في الجواب...
الاكتفاء...
من رغب عن...
حين الموت...
بالتقاء...
ما ظهر منه...
اي كانت...
ما تبعوه...
الطية با...
فانوا عي...
ثبوتها...
لذلك لم...
سبل نسبت...
الخطا لل...
الي ما هو...
من غير...

من احد ولا عارة من كتاب كذا ذكره المحقق زاني وفيه ان السابق ايضا كان شتما على ان يقبل ان يبرهن
وومر به فكيف يتحقق الاضرب اليه ما هو ان يقال ان ذكر حال ابراهيم كان متظفلا للتسفيه فهنا
على سبيل القصد وقد نبهنا على كونه خبرا بالوجوه بخلاف ما سبق على ان ذكره لخصيصا بينا اكثر وهو اضرار
بما هو اضبطا لكونه اقرب الى زمانهم فيكون افضل في الاجازة والالزام قال المحقق فان قيل لا يرد على ذلك
الذي يعقوب ونبوة سوي لا ذعان والقبول الاحكام والالزام للترتيب ونحو ذلك التصديقات التي لا يرد
والسليم والتوحيد الا ان هذا المعنى لا ينافي اليهودية بل من ثبوتها ما احتفاء ما قلنا لا توجد لهم لغيرهم من الله
ولا الامم لغنا وهم واستكبارهم وترفعهم عن قول كثير من الاحكام سيما نبوة جينا محمد صلى الله عليه وسلم هذا
والانظر في الجواب ان يقال جري بن يعقوب بنيه ان لا تعبدوا الا الله والوحيد اليهودية ينافي عبادة الله
لانه اذا ارسل نبي اذ اعجزه على خلاف اليهودية كان عبادة الله ان يتركوا اليهودية ويتبعوه قوله وما كان
عن كل شيء عبارة الكفا وما عام في كل شيء اعم وانفع لشمولها للاستفهام وغيره ولذا قال المحقق سو كان
استفهام او غيره قوله واذا اسئل عن وصفه قيل ما زيد لانه بمنزلة ما صفة والصفة ملائمة لغيره فيكون
قبض واحد متوان ثلثا يجمع مختلفين او اكثر فرضا من اصل واحد عام في جميع الاشياء كما في القاموس
بما يعبر به في معنى الذي يعبر به من قوله اني يقال بغيره القوم لواحد يعبر عنهم ولا يقال بغيره اللطخ والحصان
بقية الشيء كونه من جنسه قوله ولا تميز صوتا يمكن وقد جئنا رواه غيره فلما بالقاء قال المحقق انما
نون تينين ويكنى للنساء اللاتي اسرن قوله تلك قول والله علم اي كل من يبرهنه وسمعيل وفتح انة
فما في قوله ان ابراهيم كان امة اي منزلة كثيرة في الشرف والبهاد وقد قلت اي مضت واستم بما مورثا
بما بعثهم ليا ما كسبت وهو امر ما اتدبه ولكم ما كسبت مما يامركم به الله ولا تجعلوا معكم شركا لانهم لم يبعثوا
منكم لانه ليس حكمكم انما يقعكم ما يجب عليكم كسب الالبابون كما كانوا يعلمون من علمهم به وانما سألون عما كانوا
يعلمون بكم الذي امرتم بتابعه فان ائثار ما هو كسبكم المسؤول عنه فدعوا ان هذا امر به ابراهيم وغيره
وتسكوا بما امر به بكم واعتبروا واصافه العمل اليه ونهم قوله كما قال عليه السلام لا ياتيني تام الحديث ياتي
ما شمل ما ياتي ورواه الجمهور تخفيف النون فهو خبر في معنى النهر وعلى رواية التشديد بنهي صريح وقوله انما
منصوب بان مقدرة والتركيبة من سئل لا ياكل السمك وتشرب اللبن قوله اي ان يكون مله ابراهيم والاطهر
نوتى لاه ابراهيم وعلى تقدير الرجوع الى الحديث اويل به كما مله ابراهيم قبل ما يلا عن الباطل الحق بوصفت
المتدين والدين وان كان تفسير الكشاف خصية المتدين قوله حال من المضاف اذا اريد وصفه لانه تباينه
بالدين ليصح التذكير والمضاف اريد وصفه في اللفظ اليه لكن هذا التام اذا جعلت اللفظ منصوبه بتقدير
تبع اما اذا جعلت في تقدير كون مله ابراهيم فلا يصح لان الحال من خبر كان لم يثبت ومع ذلك لا يصح وضع
ابراهيم موضع المله وشبهه بالحال من المضاف اليه انه يصح وضع المضاف موضع المضاف اليه كما في قولك تتبع ابراهيم

فانه يصح تتبع ابراهيم وكذا لا يصح الحال على تقدير الرجوع بتوجهها ذكرت فالتقدير الخفيف بل تتبع ومن نهدي
فاتباع وامتد قال المحقق اختلفوا في حال هذا الحال قبل مع الاضافة لما في من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كما قيل
ملته لاه ابراهيم حنيفا والصحاح على ما عايننا لهما من اللغات لانهما من اللغات وبالوجه المذكور قوله تومين ما بهل الكتاب
وغيرهم فانهم يدعون اي كلامهم مدعي والظاهر انه عطف على قوله حنيفا فيكون حنيفا حال لا من المضاف اليه
لا حال الا ان يقال المراد وما كان من بين المشركين قوله المتكلم للمؤمنين بقوله فان امنوا بمثل ما امنتم به رد على
حيث جوز كونه خطا بالكفار وجعل قوله بل مله ابراهيم في تقدير بل اتبعوا ابراهيم وقال المحقق انما لم يعطف
اتبعوا لانه بمنزلة اليك وقال الظاهر وما انزل اليكم يا المؤمنون على هذا التقدير الآتية ورد على عبارة الله
دون المأمور كما هم امر وابلان يقولوا هذا المعنى على وجه يتيقن اهم او اشبه به الي انهم امة وحقه فبهذا الاعتبار انزل
الكتاب اليهم وجعل الردان في معنى السوق ح فان قالوا فقد امتدوا ويكن ان يقال ان هذا الاشارة الى ان هذا
الايمان الذي امر وابلان المؤمنين قوله افردهما اي التورية والابجيل مع كونها داخلين في ما انزل الله الاسباط
بحكم المفعول وهو الالباب الالغ من الاشارة لان امرها بالاضافة الى موسى في غير ما سبق به يحتمل ان يكون احد مؤمنين
بما انزل الله الاسباط واذا ائتمف الى موسى عيسى بكر والنزاع وقع فيها حيث قالت اليهودية ان النبي صلى الله عليه وسلم
النصارى ليست بموسى في قوله واحدا لو قومه في سياق التنفي عم فساغ ان ايضا اليه في قوله واحدا في قوله
بحسب الوضع لانه اسم لم يصلح لان يخاطب بسوي في الذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ويشترط ان يكون استعمال
مع كل واحد ومع التنفي نفس على ذلك ابو علي وغيره من امة العربية وهذا غير الاحد الذي هو اول العدد في قولهم
وليس كونه في قوله من جنه كونه نكرة في سياق التنفي على ما سبق الى كثير من الاوامم الاتري انه لا يستقيم الا في
بين رسول من الرسل لا بتقدير عطف اي رسول ورسول كاحد من انسا ليرفع معنى كاهر امة فنهين من
التعجب والتسكيت كما كان ظاهر العبارة ان دينهم مثل دين المؤمنين في حصول الامتداد به وليس كذلك الا في التشريك الذي
الاسلام في الهداية بل كل دين سواه في زمانه باطل وهو بوجه اربعة من التمسك على التمسك في الفرض والتقدير وجعل الالباب
على طرية وجعل الالباب لانه جعل الباء مزيدة ويكن الاستعانة بها بان يقال فان من اليهودية ما امنتم به فموسى
والشرك فانهم امنوا بمثل ما امر المؤمنون لابلان المؤمنين فان فيما اوتي به النبيون في زمن محمد صلى الله عليه وسلم ما انزل الله
ولم يكن ذلك قبل الا ان هذا التورية يقتضي انما صيغة الماضي على معناه كما في قوله ان كرتني كرتك فلما لم يرد
وعيد للمؤمنين الا الى ومن تمام وعيد لهم لان قوله فسيكفكم الله كما جعل الوجد للمؤمنين بحمل الوجد للمؤمنين
وسوق الكلام بالثاني نسبة الكلام في المرصين وكما بالغ في الوعد والوعيد بابراد السنين الذي معناه ان
مدخوله كان لا حاله وان تاخر الى حين وهو مقابل لكلمة لانه لا يتباين في التتمه بحضرة السماع والعلم في العبد
انه لا يلحق في دفع ما اراد بالبعد من الضر ولا مانع مما يعطى من البر قوله اما من تمام الوجد بمعنى انه يسمع اقوالكم
ويعلم اخلاصكم الوجد بكفاية شمرهم عن المؤمنين لا يقتضي تخصيص السماع باقوالهم بل السماع قول الاعداء والاشيا

عزل فيل هو ادخل وكذا الاضمار بالعلم باظهارهم بل العلم بسؤال اعتقاد الادعاء وذلك في قوله
بمعنى انه ليس مع ما يدعى ويعلم ما يخفون نظرا لان السماع يعر ما تبدون من الاقوال وما تخفون والعلم نعم سمي
الافعال تا مل قولنا اي صبغنا الله صبغته الاولى اي صبغنا الله صبغته لان فيما ذكره الاحواج الى ذكر الله
بدلان الغير بعد حذف العامل مع فاعله ومفعوله وان يكون المصدر للزعم والتأكيد والتحقيق انما صبغنا
صبغته فمما حذف العامل نقل الفاعل الى المصدر واصل المصدر في المصدر الاصل مطلق غير مقيد فهو التأكيد
هذا اذا قدر صبغنا كما يدل عليه هذا الكلام واما اذا كان مصدر انصبوا بالقول انما كما يدل عليه قوله فيما
بعدوا فمما حذف الفاعل فلو كان المصدر اموكه ابل هو النوع لا محال قوله فانها حلية الانسان ذكر للتجوز صبغته
من اللفظة علاقة كونها حلية وعن الهداية والارشاد ظهور الارشاد عليهم وعن نظير القلوب تداءل الصبيغ
المصبوغ والايما القليل يمكن ان يجعل العلة انما كما حفظ الصبيغ الثوب عن ظهور الالوان على صبغته
عن ظهور كدورات الذنوب عليه بل لا ترديله او تنجي واذ امر الشاكلة التي هي المشهورة لان الشاكلة من الحسنة
الخارجة عن البلاغ بخلاف التجوز على ان رعاية الشاكلة مع اقصاها بالنصارى في الحجج والكلف وهو لا يكتف
بثبوت الصبيغ في الحسنة بل في قوله وقيل على الاعراض المشهورة بحكم الاعراض انما كما قاله وذلك يقتضي
دخول قوله صبغته الله في مفعول قولوا ويمنع كونه اعراضا او بدلا من ابراهيم لانه يلزم الفصل بين المفعول
والمعطوف عليه باجنبي هو البدل والاعراض ولم ينص على الاعراض او البدل ان يدفع المقتضي بانما قولوا
قبل نحن له عابدون والاضمار وان كان خلاف الظاهر لا يمنع التصريح ودفع الاقتضا وتثنية الاربعة الاحتسا
والترجيح فلا يتبعه اذ لا يكفي الاحتيا والاولى استغناء عن الاضمار كما قاله المحقق ويكن ان يجعل حال من الهدى
قوله ومن احسن من الله صبغته اي صبغته تنطه القرب الارشادا ووظف الفطرة احسن الصبيغ حال انما
العبادة له قوله شانه واصطفاية نبيا من العرب وكنم ينفي ان لا يخص الحيا وله بذلك بل جعل عالما لجموده
النصارى في قولهم ليست اليهودي شي الجا وله اليهودي قولهم ليست النصارى اي شي ولاينا في العموم قوله
وهو ربنا وربكم لان المراد انه لا تحتس بقوم دون قوم يصيب بجمته من عباده قوله وعلى قرأنا بين
وحدة والكسائي بالسالم المعنى قرأة الغيبة كون الانقطاع لانه اضراب عن الخطاة الغيبة من بالالتفات
فما يقتضيه التوفيق من التواضع فان كانت فالقران ان سواد والاضمار على تقدير الاتصاف والانتقال بحسني
ما كان ينبغي والاضمار الامرين من الحاجة والقول يهوديا لانبا واقوع قوله وقد في الامرين عن ابراهيم
ما كان ابراهيم من بلما حيث قال انما جوتنا واحج على انكاره بقوله وهو ربنا وربكم ولنا اعانا وكلنا علم
وقال ام تقولون ان ابراهيم الاية قوله وفيه تعريض بجمته شهادة الله لجموده النبوة في كسبهم ووجه جعله
متعلقا بقوله ام تقولون وجعل كتمانهم شهادة الله بجموده النبوة محمد صلى الله عليه وسلم معصا بذل اليمين ان يجعل
متعلقا بالجمادى وذلك القول حتى يكون توجيها لهم كتمان الشهادتين باعتبار حاقا لفظا في كسبهم بلما لفظ

وانما علم لا كبر بل منا تا كيد وقدر للوعيد يعني مجازي الله انما لكم ولا تغفكم ابادكم ولا تسألون العقوبة
عن عمل اباكم بل عن اعمال انفسكم قوله واستتم سنو ما في ايدي الوابيه حيث سلطونا عليه قوله وقادة تقدير
به توطين النفس واعداد الجواب اي توطين النفس على ان يقع الكبره فيكون بعد وقوعه سهل لان الكبره الغير
المتوقع اشدها ان النعم الغير المتوقعة الذوال كمن ان هذه الوجوه انما يحسن لولم يكن قوله قل لئن لم يشرق القمر
تعدسيا للجواب والافا لوجه في التقديم هو التسليم والتبذير ان هذا القول اثر السفاضة فلا يبالى به ولا ياتى
عن قديم الهم كما نوا عليها يحتمل ان يراد به بيت المقدس وان يراد الكعبة يعني كما تولى عنهم لا عن شي بدلالة دعواهم
اليه والمقصود الظاهر ان ما مورهم غير متين على وجوده موجب قوله والقبلة الال للرجال التي عليه الانسان
من الاستقبال فصارت عفا لالكلمة المتوجهة نحو الصلوة سمي الحجابا لقبلة و ان اسم كان تبينها على ان
التوجه الى الكعبة يحصل هذه الحالا العبادة المكما والقصد اليه بل القصد الى معبود منزه عن الهيئة جعلت هذه
علامه لهذا التوجه وهو البيت المستقيم من تقصير الحكم بقصته من التوجه الى بيت المقدس تارة والكعبة
عبارة الكفاية من توجيههم الى بيت المقدس والاعتراف عليه بان هداية الله من يشاهد به ليس للتوجه الذي
هو فعل انه برك التوجه واستصغاف حتى قيل ان ضمير هو الهداية المذكورة نذكر بحدسي واورد عليه ان هذا التوجه
يقتضي ان يكون الصراط المستقيم بيت المقدس والكعبة وليس كذلك بل التوجه الى اتهما امر به فغيره التوجه الى التوجه
للاحتياج الى التوجه ونحن نقول ليس توجيه الكعبة والى البيت المقدس بل توجيه النفس عنهم واخبار التوجه
التوجه تبينها على ان ما بالكلف هو صراط الاختيارية قوله اي كما جعلناكم مهديين الى الصراط المستقيم
اي في الكفاية اي مثل ذلك المخرج جعلناكم امته وسطا وحمل كلامه من هدين التوجه بين ان جعل الحاصل جعل
قبلهم افضل القبلي او جعلهم مهديين الى الصراط المستقيم ووجه كونه عيبا انهم خصوا من بين امم لا يحصى بذلك كونه
قال مراد الاقسان وذلك اشارته الى مصدر جعلناكم امته وسطا اي ذلك جعلناكم امته وسطا فالكفاية مقفان
كاللازم في لغة العرب فغيره ثم اثنى على نفسه والرحمى فقال هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وذلك سائر الاسماء التي
يوصفها بالاسماء التي طراف معنى الصفة ووصفها باستوى في الواحد والجمع والمذكر والمؤن وهذا منقول
بني هذا الزيدان هذان والزيدون هؤلاء وبهذا الرجل هذين الرجلين وهو لاء الرجال قوله جعلناكم مهديين
بالنقل لم يذكر معنى شهادة الرسول عليهم هذا التوجه ولعل شهادة الرسول عليهم ما كان يدرج به المؤمنين ووجه
على الله به عرف بما ذكر مراتب العالمين للصبيغ تضافت درجاتهم ونحن نقول وانما علم جعلناكم امته عدلا
بجهدكم كما نبينا ربنا شرع تليخ الاحكام واستبا طلبها باجتها والذي هو فهم كالجوه في انبا نبينا امه مثل
يكونوا شهداء على الناس كما بينهم النطق والاشقياء العاصون ويكون الرسول بالعلمهم من الكفاية والسنة
شهادة على ما ياتون به فيما كان في الاية دليل الاجماع كما ذكر في دليل القياس قوله اي الهداية التي هي الهدى
من حصول وهو على تقدير ارادة العبد التي كانت عليه وعلى تقدير ارادة العبد التي شرعت بمديته العبرة التي

بيت المقدس لم يجعله لجهة على التقديرين كما في الكشفا لان فيما فعله مزيد وضوح الفرق بين التوجهين كما
 لا يخفى وقوله عليها متعلق باقبال اي كنت مقبلا عليها والباقي متعلق بالذي هو مناط الجزا لان
 مناط الجزا متعلق العلم بالوجود بعده لا تعلق العلم في الازل ويؤيد كل العلم على الميز قوله من مقتضى فان كلمة
 من العلم تطلب اعتبار الميز وقراءة ليعلم كما تشهد لا اعتبار الميز تشهد لا اعتبار كون الفاعل العلم غيره
 من الرسول والمؤمنين وقد ذكر الكشفا في موضع آخر توجيهها رابعاً وهو ان قوله وما جعلت له الا به يشير الى فعلنا
 ذلك فعل من يريد ان يعلم وان توجيهها خامساً وهو ان علم منكم الغير ليس كعلم مني وبين الرسول والمؤمنين
 قوله والعلم بالوجود اي على التواتر وح قوله من مقتضى علمي عن القول ومن فاعل تتبع تقديره متميزاً ويجوز ان
 المعرفة لا يخرج اسناداً من لفظ المعرفة ومن معناها اذ لفظ المعرفة شاعت في الاوراق بعد النسيان
 او بعد الجدل لغير لفظ العلم بمعنى الاوراق كذلك وهناك احتمال ثالث فالتكشفا والتكشفا وهو كونه بمعنى الميز وح
 من متعلق بالعلم لا محض وهو ان العلم ان كل من مقتضى العلم ان كل من مقتضى العلم من مقتضى علمي عن القول
 الى ما عدل عن مقتضى معرفة الرسول ولا يقع في التعلق من الانقلاب لا يقع في الربوب ولا يقول ان كما تقولون
 لما بدأ ما ما سابقاً ولما انقلبتنا على عقيبنا قوله والضمير لما دل عليه قوله وما جعلت له كذا كذا
 الروية او التوجيه او التعليل عطف على قوله لا عاد الالام المتكشفا والاول في وجه الضمير الى ما دل عليه
 رجوعه الى الضمير وروية لانه لا يكلف في تحصيل التانيث خلاف ذكره لان العدل من التوليد للجعل والرد الى التوليد
 والجعل والرد يكلف عاير ضرورة تانيث الضمير وكذا ان لا تجعل تانيث كبيرة لاجل تانيث الضمير في الجمل
 صفة حادثة ويجعل تانيث الضمير تانيث الضمير في الجمل والرد والتوليد بدون تكلف الا قرب من الجمل
 الضمير تانيث الاستفاد من مقتضى قوله وقريباً كبيرة بالرفع فيكون كان زيادة فيه لانه لا وجه لانتشار
 الضمير في كان لانه مبتدأ لالفاء ان المنفرد والعام في معنوي ويمكن ان يجعل كانت غير لانه هو كونه الضمير
 الضمير والكبيرة ضمير مبتدأ محذوف اي وان كانت كبيرة في الاصل الذي يهدي الله عن الحسن يري ان عينا
 ضمني انه محذوف قوله اي بما علم على الايمان يعني الخطاب من جمع وهو ثابت على الايمان ومن مقتضى هذا قوله
 بالمشاعرة وهذا وعلمه بالامر يزيد عليه ويمكن ان يقال اشار به الى ان هداية الله لكم دون غيركم في الدنيا
 كبيرة عليكم ثمرة ايمانكم محمد صلى الله عليه وسلم وما كان الله ليضيق بايمانكم من غير ان يمشيكم وتكون
 لمئات في تقدير كيف يضيغ من قوله لعل قدم الرؤف وهو ما يقع في قطع على الفواصل والا فالابح ناخذ اللفظ
 لما فيه من سلوك طريق الترقى ولا يبعد ان يقال الرؤف اشارة الى المبالغة في رحمة لخواص عباده والرحيم
 الى الرحمة لمن و منهم فربما على حسنيتهم فقدم الرؤف لقدم متعلقه شرفاً وقد راقه قدر يري ربحاً يري يعني
 ان قد استعارة من القليلة الكثرة وتلك الاستعارة عزيمية استشهد بها الكشفا بما توثق به وهذا التام كما استشهد
 اما لو كان التعليل اشارة الى كمال ديدن الله لم يفتقر الى السما الا لئلا لانه مشعر بالسؤال

ففرغ على رعايد و به هذا الخراج مطلوباً لتيسير العبادة طريقاً للطلب السالمة قوله قول وجعلك امراً فربما لا يخفى انه
 ليس من التولية شئ من المعنيين بل هو من قول ما ولا هم قيلتم وكانه جعله مجازاً عن الصرف لا لئلا لا يقول
 وتقدر المعقول تكلف وان اشار الى الكشفا حيث قال اي جعل تولية الوجه اي جعله وجعلك على جهتها
 او تمكن وجعلك من مقتضى العلم لم يجعل الشطر مغفولاً بل طرفاً لانه لو كان مغفولاً لكان مقتضى العلم
 ولم يذكر الشطر هذا وكان وجهه الجهة مأخوذة في مفهوم التولية كما يرشد اية تفسيراً وتيرة ان بلغنا ذلك
 فالتجربة ما ذكره القائل الا انه لا يصح جعل شطر فان منصوصاً بتقديره وهو سماعي والسمع في قوله او ممنوع من
 ان يتصرفوا او ممنوع من الكفوة ان يدخلوا قوله وحيث كنتم قول الله اعلم لما امر بالتوجه الى الكعبة وكان العرف عند
 لا تجلب قلوب اليهود وكان مقتضى ان لا يتوجه الى الكعبة في حضورهم اشار الى تعميم التولية لجميع الامم وتقول
 صرح بان التولية كجبة فرض مع حضوريت المقدس ولا هل بيت المقدس لسلاطين ان حضور بيت المقدس منسوخ
 الى جبه الكعبة مع غيبتها ولم يقل قول وجعلك شطر المسجد الا حيث كانت فلا يحتاج الى قوله وحيث كنتم سلوكاً
 لطريقة التدرج في الامر لانه ارفع بالامور فامر اولاً بالتولية ثم بتعيينه قوله جعله لعلهم بان عادة تتخصيص
 كل شئ بتعيينه في حيث لان هذه القبلة كانت لا يبرهن فلا تخفى شريعتنا والاولى العلم من محمد الايام بالابل
 اذ هو النبي البشرية في كتبهم قوله ما يتبعوا قبلكت جواب القلم المضمرة سواء قد مر مقدماً على الشرط في تعيين كونه جواباً
 ولا يوسع جعله جزاً للشرط او موقراً عنه فيسوغ الامر بتعيينه ترك الفاء وهو لازم في الكاشفا والتخصيص
 بذلك التفسير مع انهم لا يتابعونه في شئ لان الكلام فيها وبكذا نظائر هذه الجملة لها والتقصير من هذا التفسير
 عن السوء في حقهم والتعاقب في غيرها راجعاً اليهم وعن التخرن في عدم تانيثه في قوله قطع لا طاعتم الظاهر قطع علم
 لان قطع الرجوع الى قبلة طمع واحد الا ان يقال جمع باعتبار تعدد الطمع على حد والطامعين ولا يبعد ان يقال
 نفي طمع الرجوع مستتببب لقطع اطاعتم المتخالف عنه وهو المقصود باطاعتم ويشعر بان لقطع اطاعتم قوله ولين
 اموالهم والاسنان يقال نفي متابعتهم بعبارة بيان انهم لم يكن توجههم الى الصخرة لمتابعةهم بل لانها كانت
 قبلة لمصلح آخر وية وان كان مقارنته بقوله وما بعضهم يتابع قبله بعض الايام المعنى الذي ذكره ويمكن ان يقال
 اذ اقبلتم لانه لو تبع الرسول لا يمكن له المتابعة الا الواحدة منهما فهو وما بعضهم يتابع قبله بعض تسوية صلى الله عليه
 بيان ان عقابهم لا يخصه بل شأنهم هذا قوله ولين يتبعهم قال كاشفاً ان مقتضى قوله يعني قول الكشفا مثلاً ان هذا
 كلام وارد على سبيل التفرغ والتقدير والا فلا معنى لاستعمال الموضوعات للمعنى المحمل بعد مقتضى الاعتقاد بقوله
 وما انت متابع لهم هذا وفي دلالة مثلاً على كون الكلام على سبيل التفرغ والتقدير خفاً غير يسير ونحن نقول مثلاً
 للتعبية ان يكون من الظالمين لا يخص متابعتهم اموالهم بل كل من يتبع كذا وانما الاشارة الى على سبيل التمييز
 ثبت الحكم فيمن عدا بطريق الاولي او التسمية على ان كونه من الظالمين لا يخص متابعتهم اموالهم بل كذا كالمال
 في متابعتهم اموالهم ايضاً قوله والهدية وبالغ فيمن سبوا ورجعوا عشره من وجوه المبالغة في التسميم

والام الموعظة وان التوضيح والتحقيق والام في خبرنا وتعرف الظالمين بالجملة الاسمية واذن الجزاءية واشارته في
 الظالمين على انك ظالم او الظالم لا فادها ان ذلك من محقق وان معدود في زمرتهم وايضا الاتباع على
 باسمه اي هو بمعنى انه لا يعضده برمان لا نزل في شأنه بيان وكمن يقول في جمل واحد من الظالمين فهو زعيمهم
 غير متعين كتحديد في باب المسلمين من الغنم اذ في الاشعار بالانتقال من مرتبة العدل الى الظلم ومن مرتبة العدل
 والسيادة المطلقة الى السفالة والجهل ولو جعلت محض صفة لكما على كعبا في الافادة وبعد الله في قوله
 ليلجوه اذ كسى النور ونعم المنوم فرائيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صافحي وعز في بالظلمة الكريمة في التفسير في قوله
 وان لم يسبق له لادالكلمة عليه لادالكلمة الواردة في شأنه من قوله يسبقوا السفهاء الى هنا فالمرجع مذكوره
 والشا يقول وان لم يسبق ذكره الا ان جعله بناء على سبق ذكره لفظا مسانح حيث ذكره بطريق الخطاب
 غاية الامران في الكلام المتخافتا وكما مقتضى الظاهر في قوله قد عدل عن عبارة الكفا حيث قال وجاز الاضمار الى
 قوله انضيمه لواء الله سبحانه في حال هذا التوجيه لانه من خواص النظر الدقيق وما قيل ان المرجع مذكوره فيما سبق من
 الخطاب فغاية الامر لا تتخافتا لعل اشار الى ما اشار اليه قوله وان لم يسبق الا ان التوجيه المذكور هو هذا القول
 الحق انه ليس ليرش قوله يشهد لادالكلمة التشبيهية فلا بنا وان كان لبيان المعرفة غير مخلوط باشتبا وذلك
 مستوى التشبيه مع الامور المذكورة لكن الشايع استعماله في معرفة ما هو من الانباء ودفع بقوله اي هو فونه باوجه
 الحق وهو موقوف بنوته وهذا لا يحصل بمعرفة شخصه او تعيينه بالكتاب حيث تبع الظاهر وتولى على معرفة الشخص وترك
 عمري اذ عرفت ما في الكفا من قوله قبل عراسته اخذ الحديث لانه لم يشك في روايته ولا عترف امثال عبد الله بن ابي
 وان في بعض الامور في نفس الكفا بغير سبق منهم تعريفا ايضا باعتراف البعض فقلت ان روايته عن عبد الله بن ابي
 لا تتحقق ان يكون مشبهها بل هو في ذلك المشبه به ايضا لانه لا يربطها بالاشارة في حقه او لا وما ذكره ابن ابي عمير
 ابتداء في الواقع قوله تخصيص على عايدوا اشتد من آمن ذكره سابقا ان قوله الذين اتيناكم يعلم علمهم كما هو عليه لبيان
 هذا التخصيص والاشارة ولم يقتضه توجيه اخذ ذكره الكفا من استثناء الجمل الكفا فرع المعرفة ولا معرفة لهم
 لان في بيانهم عبارة عن فريق من المسلمين اقل من اقله بالتعريف للجبال ومن قال فيكون الذين اتيناكم يعلم علمهم
 وفي استثناء المعرفة اليه معنى معرفة علمهم اذا استحال البعض الكفا غير علمهم بل في معنى من كذا
 فلا يكون من كذا ومن كذا مع العلم انهم كذا او يعلمون انهم كذا ومنهم من كذا الى كذا في هذا الفريق كذا
 يعلمون ان هذا الفريق كذا ومنهم من كذا في قوله من كذا في قوله من كذا في قوله من كذا في قوله من كذا في قوله من كذا
 في قوله من كذا في قوله من كذا في قوله من كذا في قوله من كذا في قوله من كذا في قوله من كذا في قوله من كذا
 عليه السلام في قوله ليس اذ به نهي الرسول عن الشرك والاولاد من المرددين عليه ان يكون من هؤلاء الخمرين الذين
 الناس انهم على المراء مع انهم متفقين بانه لا يظهر لادالكلمة في ما انت فيه على العلم كقولنا والحق في قوله من كذا
 الفعل وانما يجب ان يحسب عنه كل احد وان يوصى بالاجتماع في قوله وكل وجهه المقصود انما يقع في المنازعة

في القبلة للنفوس ما هو الامم منه وهو السائر الى القبلة وما تقرر ما سبق من ان حجابا قبل لا يتبع غيره ولا يهر
 ان المراد ان لكل قوم وجهه يولسها اياه الله تعالى فالقبلة اليه لا تسخى لاحد النزاع فيه فليقوم موسى قبله ولا يهر
 اياها ولقوم محمد قبله كذلك في جميع الامم المتابعة وبعد ما تقرر ان لكل قوم محراب قبله ليست القبلة ولا بعد ان يكون
 اشارة الى ما وقع بين امة محمد من اختلاف القبلة حيث ادى لاجتها والاختلاف وبياننا على ان لكل مقبول فيكون اشارة
 بالقبلة والله اعلم قولوا وكل قوم من المسلمين وجانب من الكعبة وكل قوم من قبل قبلة جهة وجانب من كذا قوله
 فلا طر قوله والام مزيرة للتوكيد اي التاكيد ربط العامل به جهة الضعف العامل من حين كونه شبه فعل وكونه موقفا
 قوله فاستبقوا الخيرات قال الحق ليس الاطلب التسابق فيما بينهم ولا الله على سبق غيرهم من جهة انهم المراء والسبق
 فيسبق غيرهم او في قلت الخطاب للمؤمنين والاقتصار على سبق بعضهم اشارة الى غيرهم ليس طريق الخير حتى تصوب
 امر احد بالسبق الى الخير عليه والخير استعمل ان يراد به الصلوة الغاضلة والمراء بالسبق السعة فيها والقبلة
 بها في اوقاتها وعدم الرضا بالقضاء والقيام بها اول الوقت قوله يقبض ارواحكم فلو كنتم في الصلوة
 وقبض روحم لكانت نهاية السعادة وفيه مزيد تحرير على الصلوة ويحتمل ان يكون المعنى انما تكونوا اياتكم جميعا لانه
 هذا البيت ففقد على سائر الاكمة لا في قوله ومن حيث فوجت ومن كذا فوجت يشرح تفسيره بانه جعل من حيث
 متعلقا بقوله فوجت فاذن ان قوله من اي كذا متعلق بوجت وح لا بد له من معطوف عليه والظاهر ان التقدير
 اينما كنت ومن حيث فوجت فقول جازا لشرط الخذوف بقى ان حيث لا بد له من مضاف اليه المذكور وما مقدور
 والثاني ناد ووجه متروك لا ضارة الا ان يتكلف ويقدر يكون اي من حيث تكون فوجت وقال الحق
 هو متعلق بول وما بعد الفاء في مثل معنى ما قبله كما بين في محله الا انه لا وجه لاجتماع الواو والفاء لوجه ان
 التقدير افعال ما امرت من حيث فوجت فقول فيكون قوله فوجت معطوفا على المقدور ويجوز ان يجعل من حيث فوجت
 بمن اينما كنت وتوجهت فيكون قول جازا لشرط الخذوف لانه لا بد من تصحيح من حيث فوجت وبيان متعلق الجار وان
 استعمل جازا في معنى اينما كنت قوله وان هذا الامر يريد به التولية واشار بهذا التعبير تاويل التذكير والاول
 ان يقال وان هذا العرف ولوجوده اذ عدم السبالة بتأنيث المصدر وتبايخه ذواتا المعنى للمجرد والسا
 من ذواته كبر باعتبار الخبر وانما الخبر من مركب قوله وان مجرودا وينتقل بعبارة في قبلتنا دفع هذه الجمل انما يقع
 قوله للذات يكون لنا علمكم جمل من حكم احكام ديننا موافقا لدينهم وليس كذلك اذ الرجم مشترك بين ديننا
 لدينهم للذات يكون لنا علمكم جمل من حكم احكام ديننا موافقا لدينهم وليس كذلك اذ الرجم مشترك بين ديننا
 حكم الله ليس لاحد عليه حجة اذ يتبادر به بالضرورة بخلاف قوله لم يستشر فانه يكون مغلوبا بالخصم وح المراد بالذات
 علموا الذين شعروهم الكفا فان لهم حجة بغيرها كما برة بتسمية حجة سحر الى غير ذلك وقوله للذات يكون لنا
 ان يكون علم الخذوف اي كذا امر التولية وبالغنا فيها للذات يكون لنا علمكم جمل من حكم احكام ديننا موافقا لدينهم
 فان الاستثناء ويجوز ان يكون مرادها او مجردا او منصوبا على البدل فلما ينبغي ان يتبادر بالتكبير على ان يتبادر

البدل على ما وقع موضوع فكيف جعله استثناء ولا تترك الالتماس بان يذنب من هو البعيد وقول على غرار ما هو المشهور
قوله وسعى هذه جزيعة الجوز ما يقال الشبه لا يدخل تحت ما للمعاند وانما يخرج قوله جزيعة لتبين ان لا يشبه الجوز بقوله
وهذه ظاهرا ضعفا ذكره كقولنا انه يراد ان المذكور في صدر الكلام ان يتناول هذه لزم الجمع بين الحقيقة والبيان
والالم يصح الاستثناء لان الحكم ينفى الحقيقة ولا يحسن سوي ان يراد بالجملة التمسك بها كما او باطلا ومن هنا
بعضهم ان هذا قيل ولا يعيب فغير ان يتوهم هذا كما قد قلنا على انه استثناء فحرف التثنية ما بعد حرف التثنية
مبتدأ خبره فلا يخشون قوله على حذف الاولي انه على واخشوني معطوف على على حذف واخشوني وقوله فلا تخشونهم فالعمل
على ترتيب العلو لا يلائق النشر والترتب التقدير للماخوذ من قوله ولا تخشونهم نعمتي وقد نبه بقوله اي وانتم كمالا
النعم عليكم ان الالتماس في تقدير العلو مقدره مقدما فلا وجه لقولنا ان الالتماس في قوله اي وانتم كمالا
واعتمدوا على ان الالتماس في تقدير العلو المقدره المقدمه لان الالتماس بالمذكور انما هو من قوله ولا تخشونهم نعمتي
انما ادرج لفظ مثل اشارة الى ان التقدير لا يقتضيه ان يكون التقدير لا وتفعلك ولا تخشونهم نعمتي على ذكره
قوله والما يكون اشارة الى الضعف كما اشار اليه كقولنا ليس لعلنا لا يكون ليعتق نعمتي لان اشارة
الالتماس انما هي على التولية للتولية والظاهر في قوله لعلنا لا يكون ان الالتماس في قوله كما اتمت ما بالرسالة
الرسول منكم اشارة الى ان الالتماس في موقع المصدر ومن قامه السبب وكذا ان يقول التقدير كمالا
نعم ارسالة رسولا منكم والراد باتمام نعمتي تمام نعمته القيد باتمام نعمته الا رسالات
جعل قبله نعمته سبحانه من اجتهادهم كما جعل رسوله منهم لئلا يكون لغوهم استيلاء عليهم واستعلاء وخرقوا قلوبهم باعتماد
القصد واخره في دعوة ابراهيم يعني ان التكرير فائدة التعليم فهو اول الكفر اذ العرف فله تسمية تقديم وجهه في
علمها في الموضوعين ونحن نقول ارا دهننا بالتزكية التزكية عن الشرك وهو مجرد تلاوة الآيات المعجزات للدلالة
بانجازها على هديته وفيما سبق من دعوة ابراهيم المراد به التزكية عن الشرك وهو بعد تعليم الكتاب والحكمة قوله يا ايها الذين
امنوا استعينوا بالصبر والعسا والعسوة التي هي الصبر والعسا اي الصبر والعسا اي الصبر والعسا اي الصبر والعسا اي الصبر والعسا
ونحن نقول قدم التزكية على الفعل لان التخليق قبل التعمد ولهذا قدم النفي في كلمة التوحيد والتعريف في ذكر العسوة لان
كل من المؤمن والشرك في جميع بعد الايمان بالصبر والعسا والعسوة واما التزكية فمختصة بالحق والصبر والالتزام
الاستعلاء والصوم من بعد ذلك والشرب وغيره قوله ان الصبر والعسا اي الصبر والعسا اي الصبر والعسا اي الصبر والعسا اي الصبر والعسا
مع الصابرين لان الصابرين لا يذنبون عن ذكره بخلاف المتبينين من الصبر فان قلوبهم لا يهتدون بذكر الله والقول لا يخفى
ممتد عن عموم الدنيا وان كان الدنيا باسرها تلو عطف على شي وهو جازم في كبره ولهذا قدم قوله وبالصبر
كأنه معطوف على حذف وانذر الجاهلين وقال الحق انه عطف على قوله وتنبؤكم عطف الضموم على الضموم وكان
اراد ان قوله وبالصبر في قوة وبالصبر الصابرين قوا باعتمادها واجزا كقوله وبالصبر في كبره وبالصبر في كبره
يستفاد الكثرة من جمع التقدير قلت قال الحق ان الصبر في كبره وبالصبر في كبره وبالصبر في كبره وبالصبر في كبره

والابعد عن الكلف استعمارة جمع العلة لكثرة الاشعار بان المسلمة مع كثرة تباينها في جنب قدرة الله وكرمه ما لم
الناس فورا من اعلام مناسكهم جميع منسك اي كل المنسك وهو العبادة ومعنى اصناف الشعائر التي اورد الله سبحانه
علمت منسكهم والمعصية من الاضافة والتعليل قوله ان اساق على الصفا ونايذ على المروة في الكفا هما صفتان في
انها كانا رجلا وامراة زنيا في الكعبة فمسا حجرتين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عيدا من دون الله
قوله وبه قال انس بن عباس لقوله فلا جناح الكفر عن التمسك ولم يتعز لما في الكفا ولقوله ومن تطوع خيرا
لقوله ومن تطوع خيرا فهو خير له لا يندفع بما يذكر من تفسيره ومن تطوع خيرا ولم يجعل قراة ابن سعود ان لا يطوع
بهما ناصر الكفا لظهور ان لا زيادة اذ لا وجه بعد جعلهما من شعائر الله لئلا يفتخر في عدم التطوع
لقوله غير السلام اسحق فان التمسك عليكم السعي يعني ان الامر باسم السعي والتعبد والتأكيد بان التمسك عليكم
غاية الوجوب بحيث يغتفر الجواز بغوته وهو معنى الركبة قوله وكذا في جاز ويؤيد قراة ابن سعود ومن تطوع
خيرا قوله ان الذين يكتمون كاجار اليهو عدل عن عبارة الكفا من اجار اليهو ليعتدوا ولعلم النصارى ايضا
وكذلك عدل عن بيانه قوله ما نزلنا من البينات بقوله من البينات الشاهدة الى قوله كالايات ليتنا وكل ما هم كمالا
القران من البينات والبرجم ولم يعقد قوله وما نزلنا من البينات بقوله في التورية كما قيده لانه لا ضرورة الى التورية
وتحتمل ان يكون المعنى ما نزلنا من البينات في القران من بعد ما بيناه للناس في التورية ومعنى كتمان عدم الاعتقاد
بان حق شديده قبل نزول القران التورية قال الحق اعترفت الكفا الا نزل في التورية وقدر البينات بشواهدهم
محمد والهدي بالهداية الى اتباعه بوصفه في التورية دون القران واحكامه كقضية الكواشي بناء على ان الالتماس
متعلق بانزالنا ولا يستقيم الا على ما ذكر لان هذا هو الذي كتمه اجار اليهو لانه ان هو احكامه ويخلف في كتمان
فيستقيم ما ذكره بهذا وقد عرفت معنى كتمانهم ما نزل في القران ثم قال لم يأت بالفاء في الجارة اعني وليك
يلعنهم الله ولعنهم اللاعنون لئلا يتوهم ان لعنهم انما هو بهذا السبب بل لسبب اخر وهذا ولا يخفى ان دخول الفاء
لاقتضى حصر السبب وان المقام يقتضي فائدة السببية لئلا يتوهم ان الفاء في ترك الفاء التسمية باسم الاشارة
بعد تعقيب البشارة بالاولى في اشارة المشار اليه جديرا بما يرد بعده لاجلها فالبتعبير باسم الاشارة اعني الفاء
ولو كان محتملا لاعتراض فائدة السببية اني باسم الاشارة المفيد لذلك ثم قال ومعنى لعنوا اي لعنهم تارة وهم وعاد
عن الرتبة ومعنى لعنوا اي لعنهم عليهم ذلك فلهذا لعنوا بالذي ستاتي منهم ذلك اشارة الى ان هذا في الغالب
مثل قولنا في المفعول انه ليس على كونه اذ من الاعين من لا يعنهم بل غيرهم قوله اي من لم يتيب من الكافرين فخصه باللعن
ليستلزم مع ما قبله اشارة الى انما كنهه يكرر اذ سا بقا ايضا لعن هؤلاء وكان لهذا خصه من قال هو مخصوص باللعن
يعتد مع خص السابق باللعن طالع الحيوة وايداه الحق في انه جعل ما يتعلق بالدنيا فعمله لان امره على الجود
وما يتعلق بالآخرة اسمي لان امره على الاستعارة والشقا والواجب ان يعموم وبمقتضى الدليل على السابق قوله
ومن يعبد لغيره ليدفع ما اورد ان من الناس كفارا لا يعنونهم ومع ذلك يرد ما سبق ان من الناس من لم يعنهم

بن غيرهم فلا يحيل الابدان المحسوسات على كونها بالملكه بل يصح ان يكون بالعطف على اللغه من قبل واسأل الله
 وجعل خالد بن برمك يجمع ظاهرين في اللغه بكونه ما يفيد اسميه الجده من التبا وكما يدل اللعن على النار يدل الموت على
 الكفر استطرابه ونظيره ونظرت اليه بمعنى فالاولى لا يلائم نظر اليعتذر واولا ونظروا ونظروا وليس مطروون من قبل
 الخذف والابصال كما يوجه قوله ولا يلائم الهم لانه متعد بنفسه وانما ذكر الجار لانه يمتاز عن شرطه
 بمعنى الابهال فلهذا عام الامس لا دخل في الانتظام مع ما قبله لانه خطا للكاتبين واستقال عن زجرهم عما
 مع رسولهم زجرهم عن معاصيهم مع الرب حيث يتيمون وحدانية ويقولون عزير بن ابي عبد الله وعيسى بن ابي عبد الله
 الى وجه الفصل بقوله تقرير للوحدانية بل هو تقرير بعد تقرير لان وصف الوحدانية لا يلائم هذا القول
 ان من اليمين ان في قولنا سيدكم سيد واحد من تقرير السيادة ما ليس سيدكم واحد ولا يعبدان يكون في
 تقدير القول اي قولوا لا اله الا هو الرحمن الرحيم فهو في مقام بيان التوحيد بمنزلة الامر بالتوحيد بعد الزجر عن
 الكفر وقوله اي المستحق للعبادة اشارة الى توجيه الحكم بالوحدة مع تعدد الالهة ويكون معنى ظاهره بان
 المعبود لكل واحد لان لكل يعبدون الرحمن الرحيم غاية انهم لم يعرفوا العبادة الا بعبادة الجناب الربوبية
 فاخطوا واقتربوا من العبادة وقوله الرحمن الرحيم كما يصح ان يكون كالجرح ان يكون بيانا وايضا حاله
 الواحد واورده على قوله وما سواه ما نوه او منع عليه ان الشره ليست وقيل في دفعه ان الوجود في شخص
 والشعر من لوازم الاعداد اللازمة لكل موجود وليما انه علم اخر ونحوه نقول ان من موجود الا ولا بد منه في نظام
 العالم فهو غير بالنسبة الكمال من حيث هو وكل ان كان شرا بالنسبة لبعض النعم والمنع عليه لاجتماعها
 الالوية وانما قال وبها خبران اخر ان الاشارة الى سبق خبرين هما الاله واحد والاله لا يوجد
 ان كمال الاله هو صفة ثمانية لانه وببانه ايضا يحتمل ذلك وان كان الاول وفتح بسوقه فتاوى
 القاء التوحيد اشار الى ان التوحيد الزاخر للمعذبه ما يكون عن الالف فقال ان في خلق السموات والارض بقوله
 فانت باي العلامة الدالة على التوحيد لا الاله المتعدد والمعاد بقوله فانت ليس نزل تلك الآية بان يكون
 الفاعل ضمير ارجع الى الآية كما لا يخفى بل الفاعل ما بعده من قوله ان في خلق الآية فانه شامخ المنزل الى
 ان علامه توحيد في ملكه اكثر من ان يحصى وفصل عدة علاماته لا رشاد اذا العاقل يعرف به هذا القدر
 التمكن بغيره والاعلان كجمل المقصود ما يفيد ظاهر النظم وهو خلق السموات متعددة والارض واحدة
 وجعل الليل والنهار متعاقبة وجريان الفلك بالنفع وايضا مع ان المتوقع منها الهلاك في ساعة و
 انزل الماء من السماء على وجه يحس الارض مع انه يحتمل ان ينزل بحيث يغرق كل ما فيه ونشروا بالارض
 وعدم تراجمهم في ارض واحدة والمنازعة فيها بحيث يشكل امر كل واحد وتصرف الرياح على
 المصالح وتغير السحاب بين السماء والارض بان يكون اريما على طريقه واحدة قوله اي يفهمه وبالجملة
 ينفعهم اشار الى ان كل ما يصح ان يكون مصدريه او موصولة ولم يرش كونها موصولة لان ينفع خلقهم

عند الخاطئين على تقدير كونها مصدريه لا ضميرها في نفع فالضمير اما الجري واما البحر واما اللشكرا لانه مذكر
 ولذا احتاج في ثابته صفة التي تاولد بالسفينة وقوله وقري بضمتين على الاصل من يد به جاء فكذلك بضمتين من
 غير ان يكون مغيرة فكذلك يسكون الامم وفرعها وذلك انه اختلف في ان قضاها هل يجوز فيه قتل بضمتين ام لا يجوز قيل
 جاز في يسر وعسر بوجهين والاصل يسكون ككثرتة والضمه فرع جاز في يسر يسكون وقيل لا يجوز اذ لا تخفيف في هذا
 التغيير وكل ما جاء فيه الضمة فهو لغة في يسكون ووارده على الالف كالسكون فاشارة بقوله على الاصل الى ترجيح هذا
 ولا يخفى ان قرأة الضمتين لا تخفى بالواحد فالاولى تأخيره عن قوله والجمع اي بمعنى الجمع وقوله ضمة الجمع غير الضمة الواحد
 عند التحقيق اشارة الى ان في تلك بعد مجيء بمعنى الواحد والجمع فلا فاعل للجمع لا بمعنى الواحد واللفظ مشترك
 وضع مرة للواحد ومرة للجمع من غير ان يكون لفظا اخر حاصل من الواحد بتغيير ما اشار في القاموس الى هذا الالف
 والتغيير يجعل الجمع عارضا كضمة اشد وضمة الواحد اصليا كضمة قتل وهذا يكلف جدا ولنا وجه اخر في تغييره
 في شرح الكافية لعلك لا تحرم عن بطا لعمدة الوافيه قوله ومن الثانية للبيان وتنوين ما للتسهيل لغاية قوله بالانسية
 الى ما يمكن وفيه اية عظيمة والاولى تقدم قوله بالتبنا على قوله بعد موتها لانه شرح للاجبا وسوى بين العطف على انزل
 والعطف على اجبي مع ان الاشارة جعل الخيال الاول وبين الخطين وجه اختياره بان العطف على اجبي يحتاج الى تقدير الجار
 والجور اى يتبدي بالالف لان كثرة الدواب تعيشهم بالما والارزاق الحاصلة منه والمراد بالثابت تلك الكثرة
 واحتاج الى جعل من زيادة في الاثبات لان الدواب تعبت كل دابة وتلك التسوية بنا على ان تعاقب الجوارح والجور ليس
 لمزيد انتظام الكلام اذ الفاعل السبب منوب مناهه ويكون ذكر الجوارح والجور معه كالتاكيد وكلمة من تصح ان يكون
 لتبعية لان الدواب تعبت لاجتلابها في قدرته على ان ثبت الكثرة واثبات السماوية
 في سورة حم عسق فان قلت عند قصد التبعيض ان يقول من دابة فما فائدة ابر او كل قلت كل حاظ الا انواعها
 فان بعض انواعها وكان في الالهية تنبيه على شرف علم الكلام تنبيه على شرف علم الهيئة وقد ومن الناس من يتخذون
 استحياء ويزعمون ان قلت قوله كجوزهم كجذب التمديد على انهم لم يتجا وزوا في الخاذا لانه اذا الدواب جموعه مع الاعداء
 قلت تجا وزون الله ثم يعودون عند الشدايد ويقولون هو لا شفعا آنا ففي وقت الرخاء يعترضون
 على محبتهم وعند الشدايد يرضون بهم على ان يفرهم الكفا واشارة الى بقوله ولذلك يعودون عن انهم على
 الخاذا لاسمات تجا وزون تباعد عن جهة الاعداء لاجتماع طائفة الاصنام قوله انفراد من الاصنام على
 في تفسير الاعداء بما سبق وهو الشدايد وي ولم ينفقت الى ما يترتب من الكفا بالامثال انه جعله هنا بمعنى الاشكال
 وجوده عن معنى المعاد اطلاق التجريد غير ظاهر ولا داعي اليه وان وجهه محسوس بان اعتباره لانهم لا يعنون
 الاصنام انفراد الاله لا معاد واحسين الاصنام ولادلاله في هذا الكلام على انهم يتخذون ما انفرادا واما تقديره
 على انهم يستمرون بينه وبينه في الجنة وقوله فلا تجعلوا للذين كفروا سبيلا الهكم لا على سبيل الحقيقة
 لان ما ذكره ذلك محقق لان الهكم الذي اعتبره محقق في هذا المقام ايضا قوله وقيل من الرؤساء

الذين كانوا يظنونهم لقوله الخ لان الظاهر ان التبر اريد به حقيقة لا بما هو متبر له التبر من عدم النفع
والشكر لا يتصور من الاضمان وفيه ان التبر المتخذ ظاهر ظاهر في الصنع فكذلك يدعى الى تبره عن ظاهره
وقال الخ في الالة في الكلام على ان الذين يتبعونهم لا يزداد فليكنوا هم المراد وفيه ان الظاهر ذلك نعم
ذكرنا ان الظاهر ان التبر هو الصنع وذلك يقتضيه من قوله كتحطير الظاهر انه جعل حياضه مصدرا
مبني للفعل مضافا الى المفعول لا مصدره مبني للمفعول مضافا الى المفعول بالم ليس فاعله ولم يمتنع
احتماله كما فصله الكمال لا بعيد عن الفهم بمنزلة انبت نباتا فوقع احتمال كونه من جنس انبت انما لا يمتنع
التفسير الكيفي والمجوزية من معنى وسوق الكلام في الكون كما يصرح بان التشبيه لا يمتنع لا تشبه النفس اليه
ويقتصر على التبر على الامر القوي لا انه لا يمتنع محبة التبر الى ان المراد باشدها ليس كغيرها بل
وعلى ان الامر رسوخ الجوهري ولما نزل كما امرت فاستقم لان الاستقامة اثر رسوخ الجوهري وكما احب الاعمال
سدى التبر له ادومها قال الخ ان اشدها على جبهته تشاع في الاشدها جوهري ومنه يعلم انه يعدل في الفعل
تفصيل تشاع في تفصيل المفعول الى اشد ونحوه لتفصيل الفاعل نحو زاعن الابتاس كما عدل في الامر ان
والعيب قوله ثم بر فضونه الى غيره ومنه يعلم ان باهله وهم قسرون غيلا لما ابتلاهم الله بالحق والكل
التيهم في اخذوه من الجحيم الى التبر المحذوب بالاقط والسمون قول لم يقع مشرك عن الهة كيقولون لو يعلم هؤلاء
الذين ظنوا باننا لا نالنا ولا نعلمون الذين ظنوا باننا لا نعلمون ولا نعلمون ولا نعلمون ولا نعلمون
بمنشا ما يرون من العذاب الا وجهه انهم ظنوا باننا لا نعلمون ولا نعلمون ولا نعلمون ولا نعلمون
الغير ذلك قوله وارجوا مستقبل محكي في موضع اذ موضع اذ ثم غير انما التبر في المستقبل استحضار التبر
الهاية فيقول اذ يرون موضع اذ واوقوله وقرابن عامر ونافع ويعقوب ولو ترى على انه خطا النبي في الاش
او عامر ولا يظهر وجهه كما قال الخ في ينبغي ان يكون اذ يرون بدلا منه وكذا اذ تبره اذ لم يعد الا بدلا
البدل وان القوة في موقع بدل الاشتمال من العذاب في جعله بمنزلة المشاهدة من المبالغة لا الخي وقيل هو في
معنى التعديل للجواب المحذوف في ابريت امر عظيم لان القوة للجميعا وانه شديد العقاب للكارهين وفيه
فصل بالجواب متعلقه بين البدل الذي هو اذ تبره والبدل منه هذا الكلام ويهم منه جواز تعدد البدل لا يبره
والتردد في جواز البدل عن البدل ونحن لم نعثر على تعدد البدل ايضا ولا ضرورة في هذه القراءة الى جعل
بدلا للمفعول بل يبيح ان يكون على ما هو الا في غير من الظاهر وايضا يفهم منه انه جعل من مشوه على هذه القراءة بظنا
فقد غفل عن قوله ويعقوب ان الكسرة وان ريف على قوله ان الله على التعديل ولا يخفى ان قراءة كسرة ان قوله
قوله وقيل عطف على تبره قيل بلزم على هذا ابدال اذ واو العذاب من اذ يرون العذاب ليس في قوله
ولهذا لم يمتنع اذ يرون محذوف وفيه ان البدل الوقت المتصا الى الامرين والبدل منه الوقت المتصا الى واحد
كثيره في جبهه وبين ابدال الوقت المتصا الى التبر مقيد ابريه العذاب ثم في قوله لا حيلة العطف

قوله

قبل الربط فلهذا رجح اول قوله وقطعت بهم لاسباب يحتمل العطف تبره اوله او الحال والاول
الظاهر لان تقطع الاسباب مستعمل في الاستعظام لا حاجز الى ضم مع التبر حتى يعيد تقطعا ومعنى تقطعت بهم
بسبب كغيرهم او لم يتبعهم قوله الى بيت المناكرة الى الدنيا فتبره منهم من حاصل المعنى واما كالمسقط فان المناكرة
فاعلى الفعل المقدر بعد لواءى لو ثبتت المناكرة وتبره الكون في تقدير ان عطف على قوله انما تنسوا ذلك لان التبر
منهم في الاخرة لا يغفلهم لا يعود بسببهم لانهم شغل شاعر وهو ايل وذيل ذليل وعلى قراءة العكس في الشك لان الاتباع
اذ تبره في الاخرة لم يكن لهذا التبر معنى من معنى ان يكون هذا من التبر على ما قيل ان جنان ايقا قال الذين اتبعوا
على بيت المفعول واعترض بان هذا يكون لان الدنيا بعد ذلك الاخرة وفيه نظر هذا الكلام ووجوه الاشكال ان
في فنية منهم كما تبره وانما لان التبر كان من الاتباع على هذه القوة والاشكال قوي والاعتراض على تبيينه
لتبره في لهم بالتبر في الدنيا بعد ذلك الاخرة الذي لا ذل فوقه ووجد النظر ان التبر فيهم لا يغفلهم ولا يبرهم و
تبرهم ذلك معنى ان تبرهم وغيرهم من قوله ويحتمل ان يكون تبرهم لعموم الدنيا لانه متابعهم بالتبر اذ اراوان
التبر في الاخرة لا يقع لا لما زاد تبرهم كما يشبه قوله كما تبره في منابر التشبيه كما قال التبر في قوله ذلك
الاراد مصدر ابر محذوف المحذوف من غير تعويض التبر في من سبويه اراء واردة واقام واقام ونحو ذلك
اختاره مع ان الشهور خلا في المعنى تذكر ذلك فجعل ذلك اشارة الى مصدر تبرهم وقد عرفت حقيقة في قوله كما ذلك
جعلنا كما امره وسطا قوله الصل وما يجوزون فعدل الى هذه العبارة يعنى ان التركيب من فصل وما انت على ان
وما انما قلت والغالب فيه قصد اقصا من المسند اليه بالنفي وثبوت الفعل لغيره لكنه لم يقصد ذلك المحض وان
محيلا ان ارباب الكبار يخرجون من النار اذ المقام ينبوع عن قصد المحض ولا يفي الا بقصد المبالغة في النفي ولا يفي ان
ظاهريا كتب المعاني ان هذا التركيب لا يكون للتقوي وان كفى لغير المحض لصدقنا وجعلك اليها عالم خبير
متفطن قوله تزلزلت قوم حرموا على انفسهم رفيع الاطعمه والملايس فام للجوب في حرمهم على نفسه لا طيبا قوله
او حال ما في الارض ومن للتعبير في حرمهم ان هذا على تقدير ان لا يكون حلالا لمفعولا به اذ على هذا التقدير
لا ابتداء اي شيئا مما في الارض لان من التبر في موقع المفعول اي كلوا بعوض في الارض ثم قال فان قيل لا يجوز
ان يكون حلالا لم حلالا قدم عليه لتكثيره قلنا لان كون التبر في حرمهم مستقرا وكون اللغو حلالا لا يقولون
حق قوله ولا يكون كل ما في الارض اشعار بان لزوم التبر في حرمهم انما هو على تقدير المفعول به بانها لا يجوز ان
للتبرين هذا وفيه نظر لان كون التبر في موقع المفعول ليس معناه انه مفعول به حرمته لا ان التبر في موقع
بل انه متى مع المفعول به قال الربوي يعرف كون التبر في حرمهم بان يكون هناك شيء محض ومقدرة يصح ان يكون بعضا
من الحرم وكن كقولك اخذت من الدرهم شيئا واخذت من الدرهم شيئا فان كان المفعول بعده وهو قوله
فهو متعلق بالفعل نحو اخذت من الدرهم هذا الدرهم وان كان قبله وهو كلمة نحو اخذت شيئا من الدرهم
جاز ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بالفعل وان يكون ظرفا مستقرا صفة له وان قدم على النكرة كقولك

أخذت من الدرهم شيئا جاز ان يكون حالا مقدما ولا يذرعك ان يجوز ان يكون حالا لاحالا من الغرف
وان يكون خبر متعلقة بان تقدره فعلا ناقصا ولا يذرعك ان يكون حالا من الغرف
اي لا تاكلوا على امتلاء المعدة والشهوة الكاذبة ورد بان الاستطابة الشهوة اما حلال فلما منع منه واما حرام
فهو خارج بالحلال والحلال دل عليه فلا يخرج قوله اذ الحلال دل على الاول ويمكن دفعه بان الحلال كان مشتقا في
الشرع وهو هذا الاكل الشهوة صادقة مما يعرف بهذه الاية قوله لا يتعدوا به في اتباع الهوا صار متابع
للخطوة مثلا في الاقدار وانما يقدره بقوله في اتباع الهوى لان الشيطان ربما يدعوا الناس الى الطاعة لينقلوا
الى ايقاعه في معصية تتبع في الطاعة وحفظه عن المعصية قوله جعلت خمرها لكانها عليها والوا والمضموم يند
بالمهنة تحفيقا كما في قمت واجوه قوله ولذلك سماه وليا في قوله وليا هم الطاعات ومحملة ان يكون
تسمية وليا بما يعرفه نفي الوالي للذين كفروا قائل بيان لحدوته ووجوب التمسك زعنة الظاهر ان بيان
وجوب التمسك قوله انه لكم عند مبين وقوله انما يامركم ببيان العداوة لا بيان وجوب التمسك وقوله واستمعوا
لنبيهم وبعثوا لهم اشارة الى دفع الشك في ذكره الكشفا وهو انه يعارض قوله ان عبداي ليس لكم سلطان
اذا امر بقرض العلوة ووجوب دفع الامر استيعاب التزجئة القبايح وسواسه ويمكن دفعه بان الامر بالاستطابة
لا للعلو وان المراد الامر بعبادتنا فيكون امره للغاوين وقد استثنى من العباد والغاوين
قوله في ذلك على المنع من اتباع الفتن واسلان العلم يقابل الفتن فالمتلون مندرج تحت ما لا يعلمون وما
ذكر في كتب الاصول لا يدفع كون المجتهدا تبعا لظنه لانه لا يتم وليه الا على ان وجوب تباعده الفتن يعني
ولا يجعل الحكم الشرعي الاجتهاد واليقين والاشكال الاجل العلم على العلم حقيقة وحكاية كقولنا لا يتعدوا
فان الشارع جعل حكم اليقين دفعا لخرجه قوله ما وجدناهم غير قائل الكشفا بغيره ما وجدنا عليه اباؤنا وما قال
المراد بهذا استغنى عن الدليل اذ ليس له معنى آخر وفيدانه ان نصيب القرينة على الارادة حتى يغني عن عدم اشارة
اللفظ بل نصيب الدليل على اللغو قال الفتي بمعنى وجوده لا يستعمل وجد في مقامه نعم لو كان اللغو مشهورة لكلمات
مستغنية عن الدليل وكان القائل كالدليل لانه معتد في اللغو لا كالحق كالكشفا قوله وتيسر في ظاهره من اليهود وعامهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الامم اذ ان ما انى عليه اليهود اباهم هو التوراة فكيف يصح رد قولهم قوله ولو كان اباهم
لا يعقلون شيئا ولا يهدون الا ان يقال تعريض بانهم انما هم على حريف التوراة اذ لو وجدوا اباهم
التوراة لوجدواهم طالبيين الذين جعلوا التوراة لهم منتظرا لانه قوله ومثل ابي الذين قد تمردوا في الذكر ولا
فالرجم تقدير الضم في الشبهة لان المقصود من الكثرة فالظواهر اجمل الكلام على ابيهم لان الحاجة الى التقدير
مستغنى عنها فالناويل قبل الوصول اليه تاويل قبل الحاجة وقد اشار الى التزجئة بتصوره المعنى على تقدير جرح
من الشبهة وعدم الالتفات الى تصوره على الاحتمال الاخر واشار الى وجوب اختيار حذف المتسامع وجود التوراة
المستغنى عنه حيث قال ولكن لا يساعده قوله الادعاء ونذا لان الاصنام لا يسمع الا يجعل ذلك من باب التمثيل

ذكر

الركب اي التثنية الكبريت ون الغرق فانه لا حاجة الى اثبات سماع الاصنام بل يكفي مشابهة حالها بحال
البايم من عدم الغم فان قلت لا نقصان في جملتها بل الفضل في فكيف يعجز ربه عن اجبا رخص العشا
مع الاستغناء عن ذلك اراد ان في تقديرها المشابهة الفاعلة جعل الكلام محتملا للتمثيل المفرق والركب فهو لم يقدر
لغات هذه الفصير ولم ثبت لكشفا المساعدة على تقدير تمثيل الكبريت قال الكشفا في كبريت وكيف والتثنية ان
لا يطلب ان يكون لكل ما في المشبه بغيره ما ذكر في المشبه الا ان النسبة الا ان لا يذكر في احد الطرفين الا دخل في التزجئة
ويمكن ان يوجه النظم بما يعنى عن التقدير ويساعده الادعاء ونذا بان يجعل مثل الذي يعرفه في جواب من عجز
الى الاسلام حيث يقولون بل تتبع ما وجدنا عليه اباؤنا كمثل الذي يعنى بما لا يسمع الادعاء ونذا ان الحكم ان التثنية
لا يقصد الى معنى تحت الغيبة كذلك الكافرون لا يقصدوا الاصوات وهذا نهاية الجواب في مذمة جوابهم وتقوم
ما وسع الامر على الناس كما قلنا قد سبق ان السابق نزل في قوم مواع على انفسهم ان الله والملائكة كيف
حكيم بانه توسع الامر على الناس كما قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد ونحن نقول انهم بما كل الحكم
الطيب والكشف عن اتباع الشيطان واطال الكلام فيما يتعلق بذلك الكشف وكان لكل الحكم الطيب موجب فهو الشكر
واراد ذكره اراد ان لا يبعد التابع عن المتبوع اعاد اللفظ لئلا يتصل به قوله واشكر والله وهذا من نكت
التكرير يعرفه من لم يعرفه من اطلاق قوله فان عبادته لا يتم الا بالشكر لا حتى ان توقف تمام العبادة على الشكر
لا يقتضي حصر العبادة فيه ونحن نقول على الامر بالشكر كحصر العبادة فيه اشارة الى ان الشكر توقف على التوجه قوله انما
قوم عليكم الميتة على بنا الفاعل والضمير بقدر الميتة منسوب وهي القارة ورفع الميتة على نه خبر ما جعلها موقوفة
لا كقارة شاذة وقري حرم جهولا وحرم كرم وعلى ما بين القرائين الميتة موقوفة لا غير لكن فيه توجيهان
تعر فيها قوله اخرجها العرف عنها لا خصص الميتة تعرف اللغو بما يدعى ومات بغير ذبح او استثنى الشرع حيث
قال صلى الله عليه وسلم احللت ميتتان ودمائهما وما جعل بغير الله لا يفيد حرمه ما لم يهل باسم الله فالعلم بغيره
فلا يتم حرمه تاويله بل بما يشتم كالكلام في ذلك المراءى حرمه مما استحوذت له المطلق او قصر حرمه على
الاختيار نفي الكلام حذفه التقدير انما حرم الميتة والدم والحرم التزجئة وما جعل بغير الله في حال الاختيار
فمن اضطر الاية والاطهر ان الحظر اضاف في الاضافة الى ما حرمه المؤمنون منها المستلزات والكفار دونها من الاضطرار
والوسيلة والحام في حق القوم افراد او قبايل قوله لانهم اكلوا ما يلبسون باننا ركونها عقوبتكم فكانت اكلنا
ايقاع الاكل على النار يجوز عن ايقاع الاكل على ما هو سببه فكذلك طاهر في المجاز في النسبة وان كان اكلنا ما شتم
في المجاز في الطرف بان كان اطلاق الدم على السبب اعنى الميتة قوله اكلنا ما يلبسون ان لم اربك من الروح
بمعنى التزجئة ان لم اربك بفضة اي بزوجه كحما عليك بعسيدة موهوب القوام هو ما يعقل القوام
في جانب وهو المنكبان ويعنى كناية عن طول العنق طيبة النشر الرابح ومعنى التزجئة بالفضة ان يجعلها ايضا
من الفضة لانه اذا وصفت الضرة تكون خافتها ولا تانم ووجه الخلف باكل الدم ان كل الدم عارضا

ومتفق على نقله في قوله ومعنى في بطونهم لا بطونهم فالله تعالى هذا بيان لاجل المعنى واما التحقيق فهو ان جعل البطن
بتمامه محل الاكل بمنزلة ما لو قيل جعل الاكل في البطن او في بعض البطن فهو خلاف متعلق بكل حال مقدرة على في
الكواشي وقوله كلوا في بعض بطونكم تعقوبوا اي جعلوا محل الاكل بعض بطونكم فكيف انفسكم على الاكل ولا يخفى
فان جميع المقاسد من امتلاء البطن قوله عبارة عن غضبه على ما كان في ارادة الغضب على الاستهارة في قوله لم يكن في
حوال الكرامة تلك الثابتة قال في الاول عبارة وفي الثاني تعريف المراد بمقتضى علم أهل اللغة وذكر في الكفاية
لأنها وهو كل الكلام على ما هو محبوب عندكم ولما كان بعد الم يتفق اليه قوله وان الذين اختلفوا هذه الآية جارية
ايانهم بالبعث كالتورية وكفهم بعض كالتوان لا يوجب اقلها فهم بل اختلاف الكتب بزعمهم في قوله تعالى
الاختلف على اي الجنس الكفاية حيث جعلوه ميمين ووصف القوم به يجوز ومنها ما السبب لهذه الجملة لا يتصل
الكتاب بالحق وهو ظاهر واما كونه منا على تقدير ان يكون الاختلاف جعل التورية حقا والقول بالاختلاف
لانهم كفوا بالقول والتورية ايضا لان الكفر بالقول كقوله في التورية من انه حق وكذا ان كان المراد الاختلاف
في التورية بنا ويطا او تحريفها لانهم كفوا بالكتابين واما كونه منا على تقدير ان يكون الاختلاف في اختلاف المشركين
في القول فهو كما قال الكفاية ان كتمانهم صار سببا لاختلاف المشركين اذ لو لم يختلفوا ولكم لم يشاء قولوا ما جروا
ان كفوا واظهار قوله واختلفوا بمعنى اختلفوا اذ لو لم يختلفوا على التخليف في قوله لم يجدوا بيننا
الغيبين لكانت ان تجعل ذلك اشارة الى منشا اختلافهم التورية فانهم صاروا بالتخلف والتخليف مختلفين في التورية
وسار تورية احدها غير تورية الاخر والتقول ابتداء الكذب كذا في القاموس قوله وقال ليس البر ما اتهم عليه
عبارة الكفاية ليس البر فيما اتهم عليه وقال في جعل البر مطلقا والجملة تقدير في اي جنس البر في ان تولوا لانهم
لم يتركوا ان جنس البر ذلك بل في كل حال للحق اشعار بان القائل فعل كما قصد به اذ راج في فظة لغوا وتركوا
بل راي ان في جعل ان تولوا على جنس البر لا يقتضي كونه نفي الجبر بل كون بمعنى نفي كون التورية فردا من افراد البر
لغير وجهه والا وجه ان قصد الكفاية بتقدير في الاشارة الى توجيه معنى البر بمعنى الباطن ولم يتفق اليه القائل
ولكن البر من ائمة لا يلائم ذلك بل جعل البر بمعنى الباطن وقيل عام وهم المسلمون في البر المقصود
بامر القبله النظام على امر القبله وجعله نفي القوم على قراءة من نصب البر على انه خبر فلا سريان تعريف السند وتقدمه
يكونان مقصودا فاذ دخل النفي صار نفي المقصود على قراءة من فصح هو بان جعل الام لا تخراق اي ليس كل البر
قال في الكفاية ادرج لفظ الامر اشارة الى ان قوله ان تولوا في مذهب التوجهين بتقدير المصطفى ليس كل البر والبر
المعديه امران تولوا لان زعم المسلمين لم يكن كل البر تولى الشرق والمغرب بل البحث عنه ونحن نقول لعل المعنى
البر تولى جانب من الجانبين حتى يوجب النزاع فيه ولما قلنا عليه بل البر بالايان بانته والايان بالاطال على
فالقولية بر ما كان مقتضى الايمان والالتزام لاهم فلا ينبغي النزاع فيه كونه قبلة الاباء بل كونه ما امر الله به
وهذا ينقطع نزاع الهم وغيره مع المؤمنين ويسهل عليهم قبول القبله قوله ولكن ذال اشارة الى تأويل

92
ابرا بعد الوجوه الثلاثة المشهورة جعل المصدر بمعنى اسم المفاعل وحذف المفعول واطلاق البر على البراءة
ان عمن البر وان كان ظاهره بانه في حذف المفعول والمراد بالكتاب الجنس والقول في قوله هذا اير على
يراد بالكتاب في قوله اختلفوا في الكتاب يستلزم اجراء الكلام وحسب احتمال آخر وهو ارادة التورية ولا مانع
عنها في هذا المقام لان الايمان بالتورية يوجب الايمان بحمد القرآن واحتقا ونسخ التورية قوله اي على
لان كما قال عليه السلام لا تسئلني الصدقة افضل ان توتروا به او بالبر الذي وسلم ان يصدقه وكانه اوقعه
فيه روايه الكفاية ونحو ان الايمان على حب المال ليس عبارة عن ان افضل الصدقة صدقة الخيل حتى يكون
الخيل افضل من صدقة الكرم بل المراد بحال الحب للمال ان يكون قبل الياس عن الحيوة وحال الاشراف على الموت
كما كشف عن الحديث ولكن ان تربية جاز الاضحية كما قال عليه السلام افضل الصدقة محمد بن المراد
الاعم للمؤيد مضمون الحديث قوله ان ياتهم اثنتان اي حشنا قوله لان السبيل يعرف به اي يقدمه والرفق
ومنه الرفق بالدم سابق من الالف ومعنى تقديم السبيل اياه ان المسافر اذا اضيا قوله وفي الحديث
نسخ الزكوة لكل صدقة يعني في الاية اشارة الى حقوق كانت قبل شرع الزكوة لا الى حقوق ثابتة في الفسخ
مع الزكوة وقبل شرع الزكوة للمقوق المقدرة والافق للمال حقوق المحتاجين قوله والموفون بهم هم اذا
عاهدوا اي في جميع ازمته منهم ونصب الصابرين على المذبح معناه تقدير ما يدل على المذبح مثل وان الصابرين
اي يزيد البر او المذبح الصابرين وحسب كون من عطف على قوله ولكن البر من امن يا بعد وحذف هذا المقدر واجب
والشهر بان نصب الرفع على المذبح هي الصفا المقطوعة ولم نجد ذلك بعيننا في العطف انما اخذناه من هذا
الموضع ولا يجد ان جعل اولئك المخلصين بالمذبح ويكون حصر الصدق والتقوى فيهم وعالمها الغنى فيهم والافق
تعريف ظاهر للكاتبين كما ذكر بين المذبحين لا تقا عن شرك الكفر وقوله واليه اي الى ان لا يجمعوا جميع الكمال
الانسانية شارب يقول عليه السلام من علم هذه الاية فقد استكمل الايمان والابان الكمال لا يتفك عن اجزاء
الكمال ويمكن ان يكون الحديث اشارة الى ان الايمان لا يكمل الا بالعمل وايمان من العمل مشتمل على الظاهر وكما
لا حدهما نظون في القاموس الظول الفصيح وقوله واحرهم ان يتباؤوا في الصحح والحديث احدهم ان يتباؤوا
على ذنوبهم يتباؤوا العبيد يتباؤوا على مثال يتباؤوا ولو كان الرواية عند القائل كانت كما هو الصحيح وانما ثبت
في كتابه تصرف من الكاتب بمعنى يتباؤوا وابتكافا واولا يفضل احدهما نفسه على الاخر في مقام القضاة والخصم
بيان غرض الاية ليدفع به مفهوم مخالفه المتوقف على ان لا يكون للمقيد غرض اخر سوى الاختصاص وحاله ان يبين
الاشياء لثبات مساواة عجز عجز وعبد بعبد وان شئ بان شئ وان لا فضل لا حقد بين شئ بالشيء على الاخر لا خصوص
القصص فيها فعلى هذا كان الانسب فلا يدل على ان لا يقتل الحر بالعبد والذكر بالانثى كما لا يدل على كونه هذا في قوله
ونفي قوله كما لا يدل على كونه اشارة الى ان المراد من غنوم الخمر وهو انه لو كان المراد غنوم الخمر
لوجب ان لا يقتل العبد بالحر والانثى بالذكر ولم يقل به احد واما ما عجز عنه بان لم يعتبر مفهوم مخالفه في قوله

لا يعلم من قبل العبد بالعبد وقتل الاشئ بالاشئ بطريق الاول ولك ان تقول ليس مفهوم المخالفة معتبرا والا
لم نفس الذكر بالذكر ويدفع بانه لم يعتبره لانه قتل الاشئ بالاشئ على قول الذكر بالذكر للساواة وقوله فان
المشهور حيث اتى في تقدير فان المفهوم معتبر حيث اتى قوله وانما منع ما لك والشا في قتل الجرا بالعبد سواء كان
عبده او عبدا غيره لما روي على السامع انما يحتمل ان يكون قوله قتل الجرا بالعبد بمعنى ما منع ما لك والشا في
الاشئ الجرا بالعبد ولم يمنع قتل الذكر بالاشئ وفيه تحصيل الكفاية حيث قال عن عمر بن عبد العزيز والحسن بن عطاء
وعكرمة وهو مذموم كذا ان الشا ان الجرا لا يقتل بالعبد والذكر بالاشئ اخذ بهذه الاية وكان ان جعل من
المشهور لما روي على اي ما منع قتل الجرا بالعبد الامار وبي دون الاخذ بهذه الاية حتى يتوهم بهما لهما منعا
عن قتل الذكر بالاشئ وقد استدرك على عدم قتل الجرا بالعبد بالسنة واجماع الصحابة والقياس على الاطراف فانه لا يقطع
ببطلان العبد طرفه من قوله ومن سلم دلالة فليس دعوى نسبة فيه تحصيل الكفاية حيث قال عن سعيد بن المسيب والشعبي والزهري
وهو مذموم لانهما منسوخا بقوله النفس بالنفس وجهها انه لا يبلغ ان يكون ناسخا فيحذفه الى هؤلاء الامم قالوا
انهم يقولون الحكم في كتابنا من شريعنا بمنزلة النصوص المقررة في صلحنا كما هذا ولا يخفى عليك ان الحكم في كتابنا انما
يكون بمنزلة النصوص المقررة لو لم يكن في كتابنا ما ينافيه او روي ايضا ان قوله النفس بالنفس لا يقع في هذه الاية
بل فيه زيادة حكم اخرى ودفع بان في هذه الاية اشتراط المساواة في الجزية والذكورة ولا يخفى في انه في قوله النفس
قوله وقري كتب على البنا للفاعل القصاص بالنسبة وكذا لك كل فعل في القرآن اي كل فعل في القرآن فانه
يصح انما روي عن غير سابق ذكره لتعيين العقول وليس فيها التعيين المتقرر قبل ذكره انما قبل الذكر كما تقرر
في قوله من عقلي من اية شئ من العقول ان عقلا لازم كذا في الكفاية كمن في القاموس عقلا ذنبه وعن ذنبه تركه
فيصح ان يكون شئ مفعولا به واما على ما ذكره فهو مفعول مطلق وانما في مقام الفاعل لا مفعول مطلق لان
مفعول مطلق مفعول ان يظن الاطلاق يحتمل تكبيره على التعليل فانهم في اية اي فائدة وصف العقول بالقد الاشياء
بان بعض العقول كالعقول التامة في اسقاط القصاص سواء قال القائل عقول بعض الدم او قال بعض الورد عقول
ولا يعبد ان يقال لا يبدى ان المراد العقول الدم لا العقول المطلق الذي هو العقول من الدم والديه فانه ليس في اتباع
ولا ادراكا قولا وذكره بلغة الاخوة الثابتة بينهما من جنسية الامم ليرقوله ويحذف عليه لم يكتب بالاسلام
ليس العقول القائل الذي فانه اخ بالجنسية لا بالاسلام والمراد بالعطف بالعقول او بالاتباع
فضمية الفاعل والى القتل والضمير هو والقائل ذلك ان يزيد ليرق كل منهما لا في ويحذف عليه فالقائل هو
والقائل بالاداء بالاشئ قوله ويدفع على ان الدير مقتضى العمد والامارت بالعباد ما على مطلق العقول
بل يشترط ايضا والقائل ان يقول المراد بعيني له شئ من العقول ان يقال عقول من الدم و
عند من لا يحسن الدير مقتضى القتل لا يقول مقتضى العمد دون رضا القائل قول اي الحكم المذكور في العقول والديه
فذا في الكفاية ايضا والا في جعل ذلك اشارة الى التخيير بين القصاص والديه وهو المناسب لقوله في قوله

بينهما وبين الدير تيسر عليهم ولا يخفى انه لا يستغفرون عن حمله والتخيير بين العقول المطلق والديه والقول لا يبدى
فيه الاية المطلق العقول واما على ما حملناه حيث اردنا بشئ من العقول ما يعامل العقول المطلق فقيه اياها الى العقول المطلق
ويصح كل قوله وذلك على التخيير بين العقول والديه والعقول المطلق والحق بالاتباع هو الحق قوله كذا في غاية الفصاحة
والبلاغة انما ظهر ان اراد بالعصاة غير معنى البلاغة وكانه لم يجعل العصاة جزاء البلاغة وعلى المفتح وفي قوله
نوع من الجاه عظيم اشارة الى ان التسمية للتوعية والتعظيم جعل التوعية والتعظيم معللا بوجهين ولم يجعل التوعية
بنا على الوجود الاول والتعظيم بنا على الوجود الثاني كما فعل الكفاية اشارة الى ان الحكم على الاول في انهما يعني جواز القصاص
اذ التقدير ولكن في شرح القصاص وعلم القصاص وعلى الثاني تخصيص اذ في القصاص ليس جوهة القصاص من اجل جوهة ما عدا
ومن نقول الامم للمهدي في هذا النوع من القصاص يعني القصاص المخير بين الدير والعقول جوهة عظيمة منها جوهة
يعنى عنه قولنا واهم لنا من حكم القصاص وقولنا انما علم خص هذا القصاص والقول انما خص هذا القصاص
بابا لغيره ومنع الصبي عن القصاص لان اول الاحكام في الشريعة هم البالغون وعليه قول علي السلام ويلدني ولو الامم
في الحماظة على القصاص اتفقوا على العساة في الحماظة وتحمّل ان يراد بتقوى عن القتل انفسكم كما قلنا القصاص في قوله
ووجه خص في الظاهر وكتب عليكم عطف على قوله كتب عليكم القصاص في القتل وكانه لم يقصد دخول تحت هذا قوله قري
وبين الحكم السابق واللاحق لانها لكونها شاقين على النفوس بعيدين عن القبول احتاجا الى سبق الذم المبدى في
العناية والاهتمام بخلافه فان الوصية للوالدين والاقربين بعد الياس من ثبوتها ليس شاقا بل مقتضى الطبيعة فيحفظ
للها بوجه دخول تحت الذم وانما قال كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ولم يقبل اذ حضر احدكم الموت ولا اذا حضر احدكم
الموت كتب عليكم كما هو مقتضى الظاهر لان الوصية لم تعرف على من حضر الموت فخطا وقال حضر احدكم لان الموت يحضر
احد الخاطين لا انما اض عليه قوله اي حضر اسبابه وظهر ما رآه كما ان اشار الى حذف المضاف ولو جعل المحذور
بمعنى المحذور العلم لا يتحقق في اي غلبة طنة الموت وما ذكره كحتم ذلك فتأمل قوله لما روي عن علي بن ابي طالب
عن علي بن عايشة رضي الله عنهما يدلان على انه لم ينسخ الاية بآية الموارث في الكفاية ان رجلا اراد الوصية له
عياض واربعين دينارا فقالت ما اري فيه فضلا وارادوا ان يوصي فاساتكم مالك فقال له انما اريه
وكانه ترك بعض ذلك لانه لا يدل على ان المراد بالجزية المال الكثرة لا احتمال ان يكون في الفصل نسخ الاية
وتذكير فعداها الفصل اي ترجيح التذكير مع جواز الثالث الفصل فلا يرد ان التذكير لا يتوقف على الفصل الا
اذا كان الفاعل هو ثانيا حقيقيا وقوله او على ما روي ان يوصي بجملة انه لا وجود لنا ويل الفاعل ليرجى التذكير
اذ عدم التأويل والرجح ويكفي دفعه بان عمدة في الطرف دعوى ان التأويل على المصدر لتاويله بان مع الفعل
فما دعى العزل التأويل والرجح التأويل والتذكير لكن هذا يوجب ان لا يذكر الا بصا لهذا القصر الكفاية على ان
يوصي وانما قال في العالم ان اذا مدلول كتب لم يقصد على كتاب ان احداث الدير عليهم لم يكن وقت ان حضر
الموت احدهم بل احداث فترفع ذلك الوقت عليهم فهو متعلق بالفرض المدلول ككتاب بقوله كتب حتى يكون

فان لا احد اذنى قول لا الوصية تقدم عليها وان اشهر فيما بين النجاة ان معمول المصدر لا يتقدم ان التحقيق ما ذكره
الرضي ان الطرف تقدم قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولم يفرق بينه وبين ان الرابع كسبب تعلقه بالوصية
المفوض هو الوصية في هذا الوقت قوله ورد بان ان صح اي ان صح البيت بهذه الرواية وكان الراوي ممن
لا يتاني الحكم بعدم تحذر واية لكونه موثوقا به فمن ضرورات الشعر وانما ترد في صحة الرواية اشارة الى
ما قاله الرضي انه يروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره ولا يكره توجير الشعر بانه قسيل وان احد من المشركين اتجا
فتقدير الكلام يشكرنا الله عز وجل في شكر لادله في الشعر طاعه حيث يعقضي ترك الفاعل تقدير الفعل وجوب
الحذف للتفسير لان الفاعل كسب ان يحترم فلما لم يحترم بشكرنا علم انه خبر المرفوع قبله والوجه ان قوله وكان هذا الحكم
به الاسلام لما كان هذا من يقا عنده يعني ان يقول قيل وكان هذا الحكم وكان اشار به هذا السلوب الى ان اشهر
فيما بينكم كالاتي الحكم لكن قال كسب ويل هذا المشتهر لعدم صحة القول بالنسخ قوله والحديث من الاحاد وتعلق الامر الى
رد على الكشاف حيث جعلها لا يشهد به بتمتة المتواتر ليم نسخ به نسخ الابه بالحديث المشهور بانه لا يشهد به لا يشهد
قوله فلا يفصل المعنى منى على انه قبل فرض المواثيق وقوله ولا يتجاوز الثالث منى على القول بانه لا يعارضه في المواثيق
ويجمع معها والحديث من الاحاد فلا يرفع حكم الابه لا على قول من يفسر باحد الاخرين وعلى قوله منى ان يفصل عروف
بان لا يتكلم في وصية ما وصي به الله ولكن الفاعل الوصية بالمرء بان يشهد على وصية قوله معدوم كذا
حق ذلك حقا ظاهرا به انه جعل من تركيب يد قايما حقا اي حقا كما يكون من قسم التوكيد لغيره من مواضع وجوب
حذف عامل المفعول المطلق قياسا والحق بمعنى الصدق وهذا مما يتم لو كان كتب عليكم اخبارا اما لو كان طلب
الوصية والنجابة فلا على انه لا يستقيم تعلق على المتقين به وح فالصواب انه بمعنى الواجب مفعول بالفعل كحذف
اي جعل حقا على المتقين ثانيا في ذمتهم فترد من بدل غيره من الاوصياء والشهود بعد ما سمع وصل اليه وتحقق عنده لما
جعل من بدل شاعرا لغير الشهود فسر السماع بالعلم اليقيني ليس الوصية لان الوصية لا يلزمه السماع عن الوصية كانه
ان كفي العلم على اي وجه كان وليس كذلك ان جعل السماع اعم من الوصية لان الشاهد لا يكتفي السماع عن غيره
وفيه نال نال تعرف قوله وعد المصلح وذكر الغفرة لمطابقة ذكر الاثم يعني لما نفي كونه انما لا يلزم الوعد بالمعقود
وانما اتى به لان سبب ذكر الاسم وكون الفعل موصيا انه اتم كونه من حيث الاثم ولا يخفى ضعفه بل وعد الغفرة انما هو
الرحمة غير ما من احواله ويحتاج اليها في حال الوعد بهما وكذا ان يكون وعدا بمغفرة انما هو تغييره واصلاحه
وقوله منى ما لو تم يعني ما يقع في الاثم يقال اتمه بالمدى او قعد في الاثم والما اتمه بالتشديد فمغناه سبب الاثم
قوله وتطبيق النفس فان البلية اذا تمت طابت قوله والصوم في اللغة الامساك عما ينافي مع النفس اي شيئا
اليفسده القاموس الصوم الامساك عن الطعام والكلام والشرب التكلح والسير لعلمك تتقون المسك فان الصوم يسر
الشهوة التي هي مبدأ ما يحتمل ان يكون المراد كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم منى في او اسط ايام الوصية
دون اولها كمن تتقوا من فوته اذ كان في فرضه واللام كونه عبادة شاقه مغفلة كثيرة الفوت فاذا اتم

فان لا احد اذنى قول لا الوصية تقدم عليها وان اشهر فيما بين النجاة ان معمول المصدر لا يتقدم ان التحقيق ما ذكره

بعد توطين النفوس على دين الامم وامضاء الاحكام كان بعد الفوت لسنا قد قوله فان الصوم له وجاء
هكذا اشهر وفي حديث عبد الله فانه له وجاء والوجه بالاسم كسر ووق الاثمين مع بقائهما قوله ونسبها اليه
بالصيام لوقوع الفصل بينهما الى الفصل بالاجنبى وهو كما كتب على الذين من قبلكم لعلمك تتقون وفيه رد ما في الكشاف
من ان اشترى اياها بالصيام كقولك نوبت خروج يوم الجمعة واعتذر بان ذلك منى على جواز الفصل بين
وعلمه وان لم يجر في غيره وبين الفصل بالاجنبى ان قوله كما كتب قوله لعلمك تتقون ليس محمول الصيام بل الكتاب
وذلك ان جعل مصدر منصوبا عن الصيام اي الصوم كما كتب على الذين من قبلكم ويجعل قوله لعلمك تتقون متعلقا بالصيام
او تقول المراد ان كتب عليكم الصوم بعد عنكم لهذا الغرض فقوله لعلمك تتقون عن الصيام لا حكاية للكتابة وبهذا
استغنيت في تصحيح ما ذكره الكشاف عن الاعتدال المذكور وذلك ان يجعل قوله ايا ما معدودا من منصوبا يتقون
اي يتقون المعاصي بالتمسك بالصوم ايا ما معدودا من ايام الدنيا الفانية او بقية السنة وفيه تحريف على الاتقان
ايامه ويصل الامر على النفس وقوله من الاضمار هو الالاء الصيام علم الظاهر في قوله لا حكاية للصيام عليه فان قوله
المراد بها رمضان او غيره انه لو كان رمضان لما كان لتكثير المريض والسافر وجوبه واجيب بان اجاب ايضا اولاً
كان على التخيير منه وبين الخديج من غير الالاء على التعيين اعيد ذكرهما تنبيهها على ان تخييرها كما لم يطرأ عليه تغيير
قوله او ما وجب صومه قبل وجوبه ونسخ به وهو عاشوراء ونحو ايام من كل شهر شرح الكشاف على الالاء منى في ايضا
فان قيل كيف يكون النسخ متصلا قلنا الاتصال في التلاوة لا يدل على الاتصال في التناول وهذا وبناء السؤال
على ان النسخ قبل العمل لا يجوز والواجب جوازه الا ان يقال بناء السؤال على ان نسخ ما عمل به مدة مدبرة كيف يكون
متصلا به وجعل الكشاف هذا التعيين فرع ان يكون المراد بالتشبيه اعنى كما كتب على الذين من قبلكم التشبيه عدد الايام
او غيره انه لم يعرف من الالاء السابقه كون هو مسموعه وتبين فلذا عدل عما قبله وجعل فرع ان يكون التشبيه مجرد التناول
واجيب عما ورد على الكشاف ان المراد بالتشبيه عدد الايام مجرد القدر قوله وعلمك تتقون فان كتب عليكم على السبعين على
التجوز جعل الطرف مفعولا به وادواته توسع في فعله مفعول واحد يقال للظرف التوسع فيه مفعول ثان ولا توسع فيما ثمة
مفاجيل لانه يكون ح مفعولا لاداء ولم يحى في كلام العرب بلاد ربيعة يقال قول لا روى ان منى كتب على النفس فتوقع في
بر داه جوطا يره الردود وهو ينفى في الكشاف فتوقع في البرد الشديد والشد يدعى لوقوعه تارة في الحارة وتارة في البرد
حولوه الى الريح وفيه ان الوقوع في البرد يوجب التحول والوقوع في البرد لا يوجب للكتاب بل ايام قبيح الصوم
اسهل من الصوم في الريح ولا بعد ان براد قوله لعلمك تتقون ح الشقوى عن تغييره وقد والزيادة عليه كما فعل من سلفهم
والنونا كالغفران موت المشقة قوله منى كان منكم ربيعا من يضره هذا هو المتقون الشاقين المشقة فالمتقون المتقون
ندب البشائر ان الصوم اجب لم يتغير هذا لكنه يخالفه لان انوار السج لا تقطع لارض الذي يضره الصوم قوله وفيه بيان
من سافر اثناء اليوم لم يخط اشارة لا يكتبه اختيار قوله على سفر على مسافر على طريقه ايضا واثار بقوله او
راكب سفودون قوله او راكبا على سفر انه لم يقدر متعلق الجا راكبا لانه بعد عن النعم لحر قوله على استعارة

ان الصوم على كل وجوب الصوم
على وجوب الصوم وهو كذا في قوله
قوله كما لا يخفى

فان لا احد اذنى قول لا الوصية تقدم عليها وان اشهر فيما بين النجاة ان معمول المصدر لا يتقدم ان التحقيق ما ذكره

التشديد قال المحقق انه اذا شارب قوله على سفر الى ان المراد السنة المعدية التي استولى بها السافر على السفر تصرف فيه
 فيقضيها فلذا اخذنا به على ما ذكره القائل قولنا في جعلها بالجمع كتب عليه وهو انسيبارة الآية او
 فيجب عليه وقوله صوم عدة ايام للمرض والسقاية الى ان قوله عدة مع تكثير ما يفيد بقران المقام ان المراد عدة
 ايام للمرض والسقاية عن ان يقول عدة ايام وهذا على سبيل الرخصة اي هذا هو الرخصة والتخيير وقيل على الوجه
 وفيه ان هذا الخلف لا يختص بقراءة النصب بل بقراءة الرق ايضا فليس تقدير ان افطرها متفتحا وكانه لعمد
 على انه ما يفيد بيان حال هذه القراءة وبعد في حكمه بالوجوب بحيث لان الظاهر ان يكون تحريم الصوم من ايام
 آخر وبين القديه لا اذا كان المطلق مخيرا فلا يظن التصديق للمريض ان يصوم يوما في غير ايامه بل في غير ايامه
 بين ثمة امور صوم يوم مرضه ويوم آخر والقديه والمطلقين ان يكون لا يقال المطلق ايضا على القضا والقديه
 لان من غايه الصوم عدل يقتضي لانا نقول يجوز ان يكون الحال في بدء الاسلام القديه دون القضا وهناك
 خلاف آخر وهو انه هل يقتضي متبايعا او تحريم في التتابع وعدمه من غير علمه العلماء التخيير ومذهبنا بان في التخيير
 وغيره من يقتضي متبايعا وفيه قراءة في نسخة من ايام اخر متبايعا ذكره الكشاف في قوله من عمل وقيل لا من عمل
 فما وجه التخيير والجملة في المفضل لذلك لما اوردته في نسخة من نسخة الكشاف في قوله من عمل وقيل لا من عمل
 في الكشاف في قوله من عمل وقيل لا من عمل في نسخة من نسخة الكشاف في قوله من عمل وقيل لا من عمل
 ينزع الخافض اي الخيرة والخير وذلك النصب سماعي فكانه لكان جعل الكشاف خير مصدره الا فعله تفضيل كما جعل
 بمعنى التفضيل حتى يكون منصوبا على المصدرية ولا يحتاج الى تقدير الخافض وقد جبه لذلك المحقق فقال عن قوله
 فهو اي التطوع خير له والخير ان الخير الاول مصدره ثباته يا رجل فانت خائر وفي قوله نعم خير اسم تفضيل بمعنى
 ازيد خيرا لكن غفل عن انه لما ذاب مصدره وقال خير انصب على انتزاع الخافض قوله فزاد في القديه اشار الى انه
 لا بد من قديه قررا للشيء ليس لتبديلها وما ليس الا الزيادة عليها على ما هو في نسخة الكشاف وعند التخيير او التقدي
 لانه انفع قوله فهو التطوع او الخير جزو رجوع الضمير الى التطوع مع ان الخير اقرب مذكور لفظا لان التطوع اخبر في
 القصد فاقرب جوارا في القلب لكان جعل الضمير من تطوع خير اي بالمصطوح خير من غيره لاجل التطوع وكانه لم
 اليه ان قوله خير لكم يرجح كون لام لا اختصا قوله ان كنتم تعلمون ما في الصوم من الفضيل او ما في اختياره من
 على اوجه النفس والبدن من الفضيل والمصلحة والا قوي ان لا يختص قوله ان كنتم تعلمون بقوله وان تصوموا وان
 ذلك مقتضى الخطاب لكان متعلقا بالتطوع بالخيرة ايضا ولا ينافي لفظا لانه التقدير بمسئله اخبره ما بعده يعني انزل
 او من شهدك سياتي وقد ابتدأ ذلك ما بعده او لتعظيم ويؤيد الثاني ان يراد خوف الخطا وتقدير المصنوع
 لا راد بدل الكل ولابد الاشتغال المعنى عن التقدير مجال ما تحلل من الفصل متعلق بكتبت لفظا ومعنى ليس ما جزي
 لذا ذكره المحقق واعترض على جعله مفعول ان تصوموا بان فيه فصلا بين العامل والمفعول بالخيرة سيما مفعول هو كونه
 جزء الكل لان المصدرية في مفعول والفعل مع ما حيزه صلها ولكل وانما علم ان قوله مفعول يعلمون

المراد بالسنة المعدية التي استولى بها السافر على السفر تصرف فيه

ويكون المعنى وان تصوموا خيرا كنتم تعلمون شهر رمضان ويراد ان الصوم انما يصح بعد تحقق الشهر ولا تنفع النكاح
 او يراد ان كنتم تعلمون فضله وكرامته عند الله وقوله رمضان مصدر رمضان اذا صرف وفي الكشاف اذا صرف من
 رمضان والرمضان لجملة التماسك عليها وقع الشمس في وقتها واد بقره فاصفيا الشهر وجعل علماء فقه كون
 اصنافه الشهرية قبل اضافته العام الى الخاص كما في جزالة راءك على ما هو في نسخة الكشاف في قوله
 انه يقع اضافته العام الى الخاص اذا اشتركون الخاص من افراده ولهذا يقع انشاؤه زيد ولم يظف الشهر لغيره وغير
 ربيع الاول وربع الاخر صرح به المحقق وداية من ظهر البعير مفرقة من الغرابين داية لو قوعه عليه كثيرا اذا عقره و
 ويعلل مع ما اضيف اليه جزء العلم ما يعامل مع العلم منج العرف والعرف واورد قوله عليه السلام من صام
 رمضان مما اوردوه الكشاف دون من ادرك رمضان فلم يقوله لانه يوجد في الكتب المشتهرة في الحديث صرح به
 المحقق ولم يستدل على جواز حذفه من العلم من الامور الباسن ما استدلل به الكشاف من قول الشاعر بما اعنى
 النظمه هي خديما تولاها زينا فاعنا ذكره في المفضل في نحو انه من حذف اللبس لانه يعلم ان اسم الطبيب بن خديم ونظير
 تسمية الشهر رمضان لا رعا من الذنوب فيه والنجية رمضان اسمية لانه نحو الذنوب قوله لا رعا من الذنوب
 غير ظاهر المعنى والظاهر لمرض الذنوب فيه لان رعا من الناس من الشيء اشتد عليه ومعنى قوله ولو قوع
 ايام رمضان في حيا نعلقوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة انهم حين نطقوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة الى لغة العرب
 سموها بالازمنة التي وقعت فيها فوقع في هذه الشهور ايام رمضان لخر قوله اي ابتدئ في زواله ولما كان المتبادر من قوله
 انزل في القرآن انزال القرآن في ذلك الزوال الى الارض ولم يصح ذلك صرحه عن الظاهر اما بالتصرف في الغاية بان كل
 نهاية النزول خلاف ما يتبادر او بالتصرف في العطف بان جعل قوله في معناه شانه او بالتصرف في الفعل بان كل انزل
 على ما ابتدأ النزول والقول هناك احتمال آخر وهو ان يراد نزول الاكثر وكثيرا كما جعل الاكثر في حكم الكل لانا نقول
 المحقق بان نزول الاكثر في غير رمضان وتخصيصه لانزاله في شانه بقوله كتبت عليكم الصيام انما يتم ان لو اراد بالانزال
 الانزال الى الارض ما لو اراد الانزال الى السماء الذي اقوله فمن شهدكم الشهر فليصمه ايضا من هذا القبيل وفي قوله
 لاربع وعشرين اى اربعة مضين لفظا لانه في ما بينت في مقدم من انه اذا تعلق التاريخ بما بعد النصف يقال اربع وعشرين
 الى الاخر في قوله ذلك ان يقال سبعة بقرين وقوله وفيه اشعار بان الانزال فيه بسبب خصاصة بوجود الصوم فيه
 يريد به ان ابتدأ الانزال وانزال تمامه في السماء الدنيا الا قالوا انزال في شانه وبين غيره قوله اي انزل هو
 الناس باجازة وايات وانما تهاهيد الى الحق ويؤيد قوله وبين الباطل جعل كون القرآن هدي كونه هديا باجازة لا
 او بغيره وكونه بيئات من الهدى كونه مستملا على ايات مستملا على الحكم والاحكام المنجيه عن الضلال القادر تقيس الحق الباطل
 ونفعا لتكرار الهدى وذكر الكشاف لانه قد تدرج في وصفه بالهداية جعله ولا يهدى ثم وانما الهدى قوله من حضر في
 الشهر لم يكن مساقرا يريد ان حضر منزلة منزلة لازم اي كان حاضرا ولا حاجة الى تقدير المفعول كما هو مسمى في
 فمن حضر البلاد وفي كونه منزلة منزلة لازم تسمية على ان حدود التوطن غير مراد وان الحكم يدور على نفس الامارة و

قال المحقق ان قوله على سفر الى ان المراد السنة المعدية التي استولى بها السافر على السفر تصرف فيه
 فيقضيها فلذا اخذنا به على ما ذكره القائل قولنا في جعلها بالجمع كتب عليه وهو انسيبارة الآية او
 فيجب عليه وقوله صوم عدة ايام للمرض والسقاية الى ان قوله عدة مع تكثير ما يفيد بقران المقام ان المراد عدة
 ايام للمرض والسقاية عن ان يقول عدة ايام وهذا على سبيل الرخصة اي هذا هو الرخصة والتخيير وقيل على الوجه
 وفيه ان هذا الخلف لا يختص بقراءة النصب بل بقراءة الرق ايضا فليس تقدير ان افطرها متفتحا وكانه لعمد
 على انه ما يفيد بيان حال هذه القراءة وبعد في حكمه بالوجوب بحيث لان الظاهر ان يكون تحريم الصوم من ايام
 آخر وبين القديه لا اذا كان المطلق مخيرا فلا يظن التصديق للمريض ان يصوم يوما في غير ايامه بل في غير ايامه
 بين ثمة امور صوم يوم مرضه ويوم آخر والقديه والمطلقين ان يكون لا يقال المطلق ايضا على القضا والقديه
 لان من غايه الصوم عدل يقتضي لانا نقول يجوز ان يكون الحال في بدء الاسلام القديه دون القضا وهناك
 خلاف آخر وهو انه هل يقتضي متبايعا او تحريم في التتابع وعدمه من غير علمه العلماء التخيير ومذهبنا بان في التخيير
 وغيره من يقتضي متبايعا وفيه قراءة في نسخة من ايام اخر متبايعا ذكره الكشاف في قوله من عمل وقيل لا من عمل
 فما وجه التخيير والجملة في المفضل لذلك لما اوردته في نسخة من نسخة الكشاف في قوله من عمل وقيل لا من عمل
 في الكشاف في قوله من عمل وقيل لا من عمل في نسخة من نسخة الكشاف في قوله من عمل وقيل لا من عمل
 ينزع الخافض اي الخيرة والخير وذلك النصب سماعي فكانه لكان جعل الكشاف خير مصدره الا فعله تفضيل كما جعل
 بمعنى التفضيل حتى يكون منصوبا على المصدرية ولا يحتاج الى تقدير الخافض وقد جبه لذلك المحقق فقال عن قوله
 فهو اي التطوع خير له والخير ان الخير الاول مصدره ثباته يا رجل فانت خائر وفي قوله نعم خير اسم تفضيل بمعنى
 ازيد خيرا لكن غفل عن انه لما ذاب مصدره وقال خير انصب على انتزاع الخافض قوله فزاد في القديه اشار الى انه
 لا بد من قديه قررا للشيء ليس لتبديلها وما ليس الا الزيادة عليها على ما هو في نسخة الكشاف وعند التخيير او التقدي
 لانه انفع قوله فهو التطوع او الخير جزو رجوع الضمير الى التطوع مع ان الخير اقرب مذكور لفظا لان التطوع اخبر في
 القصد فاقرب جوارا في القلب لكان جعل الضمير من تطوع خير اي بالمصطوح خير من غيره لاجل التطوع وكانه لم
 اليه ان قوله خير لكم يرجح كون لام لا اختصا قوله ان كنتم تعلمون ما في الصوم من الفضيل او ما في اختياره من
 على اوجه النفس والبدن من الفضيل والمصلحة والا قوي ان لا يختص قوله ان كنتم تعلمون بقوله وان تصوموا وان
 ذلك مقتضى الخطاب لكان متعلقا بالتطوع بالخيرة ايضا ولا ينافي لفظا لانه التقدير بمسئله اخبره ما بعده يعني انزل
 او من شهدك سياتي وقد ابتدأ ذلك ما بعده او لتعظيم ويؤيد الثاني ان يراد خوف الخطا وتقدير المصنوع
 لا راد بدل الكل ولابد الاشتغال المعنى عن التقدير مجال ما تحلل من الفصل متعلق بكتبت لفظا ومعنى ليس ما جزي
 لذا ذكره المحقق واعترض على جعله مفعول ان تصوموا بان فيه فصلا بين العامل والمفعول بالخيرة سيما مفعول هو كونه
 جزء الكل لان المصدرية في مفعول والفعل مع ما حيزه صلها ولكل وانما علم ان قوله مفعول يعلمون

المراد بالسنة المعدية التي استولى بها السافر على السفر تصرف فيه

منطق الآيه حضورها الشهر وصيامه والحضور في بعض اجزا الشهر وصيامه يعرف بالانها والاولى ولكن وضع المنظر
 موضع المنظر بدون وصف الشهر بالاول ذلا مدخل للموقف في قصد التعليل والاولى ونصب الظرف وان وافق
 عبارة عما رده الكشاف كما لا يخفى وقوله وحذف الجار مجوز معطوف على الظرف لا فائدة معتمدا في ذكره ونصب الضمير
 الكاشف على الاتساع اعلى التجوز وتنزيله منزلة المفعول به والافلا يكون الضمير الظرف بدو في كتابين في محله وقيل ان
 الاقرب التقدير في شهر منكم هلال الشهر فليصير وكان المراد بالشهر العلم اليقيني الذي بمنزلة المشاهدة سواء حصل
 او بالشهادة ليشتمول من علم بالشهادة وقوله على انه اي الشهر مفعول به والضمير على كل تقدير ظرف مفعول به
 على الاتساع ويريد بقوله كقولك شهد الجعد اي صلواتها ان الشهر ما تعارف في هلال الشهر كما تعارف في صلواتها
 فارادة هلال الشهر بالشهر نظرا رادة صلوة الجعد وقوله فيكون ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
 محصلا دفع التثاني وتوطئة لقوله ولعل تكريره لذلك قوله وللا يتوهم نسبة الماشح قربة مشتركة بين هذا
 التوجيه لقوله فمن منكم الشهر التوجيه السابق ونحوه لانه كان سابقا بخبر ابن الصوم والفدية وتعيينها الصوم وقوله
 اي يريد ان يتسرع عليكم لان فائدة فيه ولا يعتبر فوج معطوف على يريد ان يتسرع عليكم فاعلم ان عدم ارادة
 التسرع من عدم العسر اذ لا يكون شئ بدون ارادته وهذا الظاهر يوجب ذكره كحقيق ان ذكره من ان يريد ان
 مدلول يريد ان يتسرع بكونه لا يريد العسر ان عدم ارادة العسر يستلزم ارادة عدم العسر الا اذا اشتد
 تعلق الارادة باط التقصير والباقي الغفل للسفر والمراد بالتثاني ارادة العسر وان العسر احد جوارز الغفل
 وثانيها عدم ايجابه لان الايجاب تضييق والاباح توسيع وفي التضييق عسر في التوسيع يسر ولذا قيل الحمد لله
 اجعل في الامر سعة وقوله على فعل كذا وفيه دل على ما سبق قدم هذا التوجيه لانه لا يوجد في كل ظرف في
 لغا لطيف السلك صفة الكفاية لانه لا يكاد يهتدي اليه الا المنقش الذي يصيد في بعض الية فكره حتى كانه كذا
 واورده على قوله فان قوله ولتكلموا بالتحفيف على الامر الى اخوه انه لم يبين في علمه امر الشاهد بالصوم فلم يتم
 شرح جملة ما ذكره كذا وكذا وذكر في العمل بالمدرك في العمل بالارادة شئ وهو قوله والتكبر والتدعي بهما فانه
 على ما ذكره الامم بالقضا وبان كفيته ولم يذكر الامم بالقضا ولم يبين كفيته فلا يصح انه شرح جميع ما ذكره هذا
 الجيع لان قوله والتكبر والتدعي لا مدخل في جميع ما ذكره واجبة كحقيق بان قوله من امر الشاهد بالصوم المقصود
 بالتعويل من موطنه لذكر ما يقع عليه وان في الامر بمراعاة العدة امر بالقضا وتعليلها كقضية واجاب غيره
 قوله ولتكلموا على الامم مراعاة العدة ومعناه انه على الامم بمراعات عدة ايام الشهر واما المرض والسفر فقولوا
 لتكلموا العدة بصوم الشهر كما انه على الامم بمراعاة ايام المرض والسفر والامر بمراعاة ايام المرض والسفر يتعمد في
 القضا وزيادة كحقيق ان قوله على الامم بمراعات العدة كالصريح في مراعاة عدا واما المرض والسفر فالجواب في قوله
 عن دلالة اللفظ على انه لا يحسن التعليل الامر بصوم الشهر كما قاله ايامه ويمكن دفعه بان فيما ذكرته ايضا جعل ذكر
 بالصوم توطئة فوج عن العبارة وبان صوم تمام الشهر معلل بتكثير العدة لان في هذا العدة وحده هو حصول

في جميع ايام السنة لان من جابح السنة فعدتها مثاليها فبصوم ثلثين صارا ايام الصوم ثمانمائة فاستوفى بذلك الصوم
 ثمانمائة ايام واربعون يوما من غير رمضان وتسعة ايام الحج سوى جمعها واثنان عاشورا وما يضمهم
 في العبادة واربعون يوما غير رمضان وتسعة ايام التشرية وواحد نصف شعبان فصا ربا كمال عدة ثمان مائة ايام السنة
 متكاثرت في حكاك ان كلام الامم بالصوم والامر بمراعاة العدة والتخيير والامر بالقضا هداية الله فاجوز
 تخصيص قوله والتكبر والتدعي على هداكم بالامر بالقضا وكل ذلك نعم بحسب الشكر عليه فلا يخص بالشكر بالتمتع فاجوز
 اية القدر المحذ ان جعل قوله لتكلموا العدة على ما في العدة والاخير في جميع قوله ومعطوفه على المقدمه مثل
 عليكم ولا بد مع ذلك من تقدير محتمل اذ ليس كما ذكرنا يعمل بقوله ليس عليكم او بقوله لتعلموا ما تعلمون في غير
 التقدير كما في التوجيه الثالث اذ كانت زيادة الامم بالعطف على من شأنه ان يزداد في الامم مع عدم الزيادة فيه
 ونحفا اعتبارا في قوله ولعلكم تشكرون فلذا الحكم بكون التوجيه الاول وجوب قوله تعظيم الله تعالى بالحمد والثناء عليه
 وذلك على معنى يعنى تعلق قوله على هداكم بالتكبير لتعظيمه معنى الحمد على ما صرح به الكشاف ونحوه لان الحمد لا يتعدى
 بنفسه بل يتضمن معنى البناء فعمد الله على كذا حجة بانها ذلك الحمد على كذا فاجوز ان تضمن التكبير معنى البناء
 لا يقال شاع تعظيم الله دون التكبير فانها اشابع لاننا نقول ليس التكبير معنى الحمد شاعا يعنى مقامه انما هو الشاع
 ينبغي ان يرتكبه تعظيمه لانه في قوله السابق بقى ان التكبير على هداكم فعل مسمى عن التعظيم لانعام فهو شكر فوارده
 بالقضا ايضا الشكر فما وجد افراد كل منهما بالتعليل بالشكر وعدم جمعها في قوله ولعلكم تشكرون فنقلت
 العطف الربحي والشكر باي وجوه كما في المطلقة في الامر بالقضا تعظيم الله لاجل هذا الامر واد اشكره بهذا الوجه
 لانه يستلزم رعاية القضا فان قل ما تعظيمه لانه لا يفتوت وان يلزم قوله وقيل بحسب يوم الغفر وقيل
 التكبير عند الاطلاق لا يسمها الا التوجيه الاخير كما لا يخفى قوله وما يحتمل المصدر والتخيير يعني ما يحتمل كون ما يليه مصدر
 التاويل بالمصدر محققا كونه ويحتمل كون ما يليه خبرية بالمعنى كونه ما هو موصله طالبا لاجل خبرية او اذا
 سالك عبادة على فاني قريب كون الية تأكيد الماسبق وحقا عليه ساقى العطف فكانه عطف الشرط على
 محذوف اي اذا لم يسالك عبادة على واذا سالك فعل كذا يعنى اني قريب مما يعنى بلغ هذا الخبر من كان
 ومن لم يسال وبهذا يظهر ان قوله فاني قريب بلغ من قوله فانه قريب لانه بمنزلة ان الله يقول لني قريب وانه
 قريب من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله اقرب بنا فثنا جبر قال المحقق في رواية الكشاف انما نصب جوارز الاستغفار
 والاطهر الرفع على ما في كتب الحديث ان كذا قريبا فثنا جبر قوله توير للثوب الظاهر انه لثوب كونه لانه لا يصح ان يكون
 وعدا يصح ان يكون اجبارا كما في قوله وليؤمنوا بي امر بالثبات والمداد وما عليه فلا يكون مستعنى عنه بقوله وجبوا
 ولكن ان جعله مشبها لذكر الخا من بعد العام للتبعية على فخره وشرفه ويمكن ان يحتمل الاتجا به على التوجيه اليه مقام
 المدحوة بمنزلة قول الجيبك بعد الدعوة فيكون ليؤمنوا بي افادة لا تكرارا الا ان اجوب دعوة الداع السخيفة
 فاعلم قوله وعلم انه تعالى ما امرهم اقول الماشح الاحكام في الصوم ذكر هذه الية الا انه على كل حال البنا

التكبير

وكان قدرته عليهم ونهاية عطفهم في اشد احكام تكفيهم في الايمان وتقريرهم على الاستجابة له ان القضا
من مضاوساوس الشيطان وتزلزل الايمان بمشاهدة تغيير الاحكام وعدم معرفته لاقضاء حال العباد ذلك
اللبدة والتقدم بظهور نقص الحكم قوله اصل لم الاكل والشرب والجماع الى ان يسلوا العشاء ويرقدوا وانشاء
الى ان يعنى اصلكم ليلة الصيام انه اصل في جميع الليل ومنه ما الحكم العموم والافتقار كان حلالا في بعض الليالي قوله
وايشاره بهنا يعنى الرقت فيجب فكما يشرب بالجماع ولذا اريد به يشرب باليقين وترك الحيا فله اثره على الاطلاق
الى انه عن العرج ووجه التقيح انه يشرب تاكم فيجزم فيما اركتبتم من ساحة الحيا حيث خالفتم امر الله لم تحبوا
من انفسكم حيث ختم اباها من استيفافين سبب الاحلال يعنى جواب عن سوال سبب الاحلال فيجوز ان سبب
وعدل عن عبارة الكشاف حيث قال استيفافا كالبيا بسبب الاحلال ووجه العدل وظاهره وتوجيه الكشاف ان مراده
انه كالبيا الصريح بسبب الاحلال وينزله ان يقال سبب الاحلال قوله الصير من وهو بوجه الاجتناب كونه على العدا
وشدة الملازمة قوله اذا ما الضمير الى المتصاح شئى اى ما عطفها اى بانها وشرفها تثبت اى حالت فكما
اى صارت على لباسا في البيت استتمها لان تشبيهه الزوج بالباس سحا وفي التشبهها محترعا وان وجبة
هو الاستمال ولا وجه لجملة شانه الجرح والتشديد ووجه التشبه كما يستفاد من كلامه حتى حيث قال التثبيت
المعنى وان كان تشبيهه بالباس كمن يغدان وجه التشبه هو الاستمال كما قيل ان كلامها يستمر حاله
ويتم عن الشجر بهذا فقيه توفيق يقول القاضى اولان كلامها يستمر حال صاجبه ويمنع عن الشجر واشاره الى انه
خلافه قصد العريث يمكن دفعه بان الشرع جعل التقوى لباسا فقال ولباس التقوى غير وكونه لباسا في انه يستمر
حال التقوى ويمنع عن الشجر والابعدان يكون جعل الزوج والزوج لباسا جعل التقوى لباسا ومن البين ان
الاول ان يقول اولان كلامها يستمر عورة صاجبه ويمنع عن الشجر ثم نقول والله اعلم بحكم ان يكون سبب الاحلال
المشار اليه بقوله من لباسكم وانتم لباس الرحمن ان تحريم الباشرة يوجب فوت الغرض من شرع الازدواج وهو
ثون كل منهما حافظا لا يفر عن الشجر ووجه بغير الازدواج سببا للشجر فاعل الباشرة ليتحقق الازدواج فانه
لم لم يبي سبب الاحلال الاكل والشرب قلت لا يعلم بطريق الاولى لانه لا كان صعبا ما يحدث من الاحلال صا سببا
الاحلال فما يكون سببه نفس الادمى من الجموع والعطش بطريق الاولى وفي الآيه الاذن للسؤال عن سبب شرع
الاشياء والتفحص عن موجب قوله علم الله انكم كنتم تخافون انفسكم جملة معناه مشبهة ان الله علم باحوالهم
متردفة لوعدهم بما بعد او امره ووعدهم على الخلق ليجنوا عما وقعوا فيه من الخلف والحياء علم قوله
والنصيحة على ما في القاموس فقوله نظموها بشعرها الى بيان الحياء التي هم فيها للمفهوم الحياء قوله تعالى
لا يتم يريد ان قوله فتابعكم ليس مستغنا على علم الله بحياهم لانه اذ لم ولا يصير سببا للتقوى بل هو جزء من
اى ما يتم فتابعه الاولى تقديره اذ الان القاضى جواب لما قيل قوله فان باشر ومنه ما نسخ عنكم التحريم اشارة
بقوله ما نسخ عنكم التحريم انه مستغنا على اصلكم ليلة الصيام الرقت الى نسائكم ولم يقل ما احرككم مع انه اظهر

فيما قصده للتبني على ان باشر ومنه لا باشر لان الامر بعد التحريم لما باجره اللوجوب والسطوة لقوله وفيه
دليل على جواز نسخ السنة بالقران والاظهر ان يقال في قوله اصل لكم دليل ان النسخ حصل به وانما سرك
انه جعل الا ان عبارة عرج وقت النسخ وكمن ان يكون عبارة عن الليل يعنى باشر ومنه الليل واجتنبوا عن الماشرة
في الصوم ولا بعد ان كل على الامر بذلك واجتنبوا قوله وابتغوا ما كتب الله لكم قوله وابتغوا ما كتب الله لكم وابتغوا
ما قدره لكم وابتغوا في اللوح من الولد فان قلت لا يعلم احد انه قدر له ولدا حتى يطلعه فكيف صح جعل النظم عليه
لعله اراد ما قدره لجنسكم وكل احد يعلم ان الله قد رخص الولد ولا بعد ان كل قوله ما كتب الله لكم على ما كتب
ابتغاه لكم ومن جعل غرضه من الباشرة طلب الولد عصم من الزنا ومن كان يرضه قضاء الوطء بيتا بالزنا تأني
وقيل الهى عن النزل وقيل ان النزل على الاما غير منهي ودفعه الكشاف بان الكلام في الحرار ووجهه بان نزل الى انهن
اصل في النكاح وتجه عليه ان بعد ان خص النساء بالحرار لم يفتح احلال الرقت بالحرار قوله وقيل عن غير الما في اسم كانه
اى غير كل الايمان وهو كل الاذى سواد كان الفرج في ايام الحيض والدمبر ووطن الحيا ان المراد بالحل المرة غير
عنها بالحل اشارة الى وجهه استحسانا يعنى ليس المقصد الى المرأة لنفسها بمنزلة ابتغوا المرأة التي كتبها الله
ثم لم باعتبار المحل بمنزلة ابتغوا المحل الذي كتبته لكم ولا يخفى انه تكلف عنده من عدم حمل الكلام على المحل منج
بالنظر الى كلمة ما على المحل على الولد وتوجيه ايراد ما ح ان المقصد الى مفهوم العفة اى مكتوب الله فان يكون عليه
هو ما كتبته الله قوله وكلوا واشربوا حتى تبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود لم يقل حتى تبين لكم الخيط
عن الباشرة في ان المعبر فيه ظهور احوال الفرج واصل ما تحقق منه ولم يكتف بقوله الخيط الابيض من الخيط
الخيط المعروض لانه مع الخيط الاسود من الليل واما الصبيح فليس عليه في كل جانب منه خيط اسود وانما
اعلم قوله وما تمتد به اى مع من غبش الليل بالتحريك بقية الليل ويقال ظلمة آخر الليل ويريد قوله والتمس بها
الخيط الابيض في اجماعها من الاستعارة الى التشبيه لانه لسان الخيط الابيض بقوله من الفرج على ان الخيط
الاسود مبين لليل قوله وكجز ان يكون من التبويض فان ما يبد وبعض الفرج قد اشار الى ان الاظهر كون
بيانه لانه اعرق في البيا وعلى التقديرين قوله من الفرج حال من الخيط الابيض والتقدير في البيا كايانا
الفرج وفي التبويض كايانا بعض الفرج فيتم انه اذا كان الفرج اسما للحيات المعترض وكان اول ما يبد وبعض
فكيف صح بيان الخيط الابيض بالفرج ودفعه ما يتقد رخصا في الجور ومن اى من بعض الفرج واما بدعيون في الفرج
بين كل وجزء ومعنى قوله فان ما يبد وبعض الفرج انه يعنى كما انه قد يفرج كون من التبويض وليس مراده انه يعنى
لا غير قوله وما رويها نزلت ولم تنزل الى قوله فنزلت ان صح فلعقد كان قبله خول رمضان تابت قوله فنزلت
مع ان فاعله قوله من الفرج لانه آية حيث نزلت بالنزول وقوله ان صح مع انه صح عند البخاري وسلم وغيره معناه
ان صح عند من لم يجوز تاخير الان عن وقت الحاجة ومعنى قوله فلعقد كان قبل دخول ان كان ذلك منهم في موسم
رمضان وقرحت لانه ان كان النظم محسبا به بان الحكم مطلق الصوم وان نزل في رمضان فقد اخذ البيهقي

وقت الحاجة والا فكيف علموه جهولا في غير صوم رمضان وقوله واكتفى او لا يحصل ان هذا البيان
ليس ورياحي يكون تاخيرا عن وقت الحاجة لان الخط الابيض والاسود اشهر في بياض الجفون وسواد الليل
والبيضا انما هو الاحتمال وفضل القامرين وربما يقال ان المقام قرينة على المراد اذ لا مناسبة لذكر حقيقة
الخطين عند ذكر الصوم والافطار فان قلت كان لفظ الخط استعارة وبعد البياض حقيقة فكيف صح ذلك
يدفع بان لا مانع من قوله وفي تجوز البشارة الى الصبح الدلالة على جواز تاخير الغسل اليه وما صحح للصحيح جاز
لا جواز البشارة الى الصبح فالحالة البشارة الى الصبح جنبه في الصبح فجزومه وفيه كذا لان الدلالة ليس على البشارة
لا ينافي الصوم اما ان امره معد لا ينافي في فلو ثبت ان الصوم لا يوجب جازبا فالبشارة وكيفية
وخرج النبي بعد الصبح بطلت في حق البشارة الى الصبح ثم تركه والنبي خرج بعد الصبح فلو كان جواز البشارة
الى الصبح اقتضى جواز ما يلزمه لزوم جواز الصوم مع خروج النبي بعد الصبح مع ان الاستئناس مفيد في بيان آخره
واخراج الليل عنه فيصير صوم الوصال فيكث وهو انه يجوز ان يكون بيان آخر وقت الوجوب لا الصوم الا
ان يقال ما دار الكلام بين الامرين فقد دار بين الحرم والجواز فجد على بيان الحرمه اخره في قوله ولا ينافي
تاخير النية الى النهار ولم يصر له لانه خلاف مذهبه ولا ينافي في بعضها وجاز الاستدلال انه قال ثم اتوا الصيا
الى الليل فابتدأ الصوم بعد تبين الصبح والليل اقتران النية بالعبادة واتمام الصوم الاثبات بما كان عليه
ذكره الكفا في قوله تعالى واتوا الحج وذلك لاركان والشرايط ووجه الضعف ان كفاهم من اتمام جعل شي
ثامه ولا وجوب مساك قبل الصبح حقيقة الا يتم بان تحقق النية في الليل ويؤتى بالتمه وهو المساك في النهار
قوله وللاداء بالبشارة العظمى ووجه هذا التمسك بالانزال مستتب ما كونه في معنى الجاه جعل البشارة على عموم
كما ذهب اليه البعض باباه وقوله مقارنا لقوله باشره ومن وجوه دلالة على ان الاحتكاك لا يكون الا في المسجد
والمرح به في الكفا في التقييد يفيد ان الاحتكاك يكون في غيره وربما يوجد بان حرم البشارة في الاحتكاك
مطلقا اجماعا فلو لم يكن الاحتكاك محض في البيت في المسجد لكان الاجماع مخالفا لما في الاية من اختصاص النبي الاحتكاك
في المسجد ووجه الدلالة على عدم اختصاصه بالاحتكاك في المسجد وخبر ابن المسيب بن جابر في المدينة عليه الصلوة والسلام
والسجد الحرام ومنه البعض مسجد الاقصى وقبله مسجد الجوامع والعاية علم انه يعلم كل مسجد جماعة غيره ولا يخرج المساجد
عن قوله فان سجد غيرهم لا يدخل في اطلاق المسجد قوله نهى عن تعبد الخواجر بين الحج والبيت الا كانت الاحكام واجبا
وبما ساء ومكرهات النهى عن القرب لا يوجب الا في الحرم احتاج الى التاويل بان المراد من القرب عن طرف تلك الاحكام
بالمساحة الزوج عنها وفيه انه جعل نفي تلك الاحكام بمساحة حدودا فيكون لا تقربوا فيها عن قرب نفي تلك
الاحكام لاعتبار قرب طرفها واجيب بان اعتبار النظم حد في مقابلة تلك الاحكام ذوات حدود وانما
وقد اشار بقوله فضلا ان تحطى الى دفع اي قال انه منع التعدي عن حدود الله في موضع آخر ومنها القرب
والمنع عن التعدي بشم جواز القرب ووجه الدفع ان كليهما واحد ومنع القرب بمساحة في منع التعدي اولى

التاويل

التاويل بان المراد بتلك المساحة وفيه انه لم يسبق الا نهى واحدا ولا يتاثر ومن واجب بان الاشارة
اليه وامثالها قول والله تعالى اعلم قوله تلك اشارة الى الاحكام والحد اما بمعنى المنع او بمعنى الجاهزين
الشيشين في الاول يكون المعنى تلك الاحكام ممنوعا الله عن الغير من غيره ان حكمه بشي فلا تقربوا الى تلكوا اعلى
انفسكم او على عباده من عند انفسكم بشي فان حكم الله على الكفاير وان تلك الاحكام حدودا جاز بين الاولين والآخرين
فالاداء حكمه والعبادة في حد ذاته تقربوا الى الاحكام لسلاكونوا مشركين بالله قوله اي لا يكون بعضكم مال بعض يعني ليس هذا
من تقسيم الجاه في ارتكبه وواجب المراد نهى عن كل مال لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
ياكل احدهم مال بالباطل بان يصرفه فيما لا يرضى به عند روح معنى قوله ولا تقربوا الى الاحكام النهى عن قربها في الرقة
لاخذ فرب من اموال الناس وهو وان كان داخل في النهى السابق لان التعريف في الرقة الاكل بالباطل لكنه
نصفه المذكور في اتمام النهى عن عطف على النهى وهو واضح واما نصيبه يحتاج الى تكلف حصل في ضمنه في كل واحد
والنبي صلى الله عليه وسلم من الحج والتحرك وهو الغلظة لا من الحج والسكون بمعنى الخطا قوله وي ان عبدان اختلفا في العمل برغبة
ان عبدان اختلفا في العمل برغبة من سألوا عن حكمه في اختلاف حال الترخي ان ظاهر ما روي عن اربعة مسائل معا فوجه
وتعليق بن عزم الاضمار للسؤال عن العلة دون الحكم كما اشهر في كتب المعاني حتى جعلوا ابوابا مختلفة في الظاهر
على ان اللاتق حال المسائل السؤال عن الغاية وان ما قاله المحقق وانا لا ازيد على التبعه واما ان قوله لا يملكه
لقوله ما بال الهلال لا على انه سؤال عن السبب والقاعد ون الحكم محمول على مع معناه قوله ان الاله كان
فما هو ظاهر سننك وقد اشار بقوله خصوصا الحج الى ان من ذكر الخاص بعد العام لمزيدا اختصاصا باليقين حيث روي
في ادا وقتها ويكون ان يكون النكحة في التوجه لا سيما النسب حيث يوفى ونه عن وقت النسب وان يكون قوله لا يملكه
قوله ليس البر والميثاق اسم البر الوقت اي يعرفه الوقت وتيدللة بالملق لان المدة اذا اضيفت لبر معنا
ذلك كان يقال مدة جلوس زيد والمراد بالزمان المرفوض لاه الزمان المقدر من الغرض معنى التقدير ولم نجد
هذا التفصيل فيما عندنا من كتب الفقه قوله لم يدخلوا دارا ارا دبا ما بين من الجوار والسقف والفسطاط بضم الفاء
وجاء الكسرية من شوا دقته والنقب بالنسبة الى بيت المدر والفوز بالنسبة الى بيت الشعر وارا د بوجه الاحتكاك
ما يوجد به جميع ما قبله من عطفه وضمه لاربعه وجوه وقوله انهم سألوا عن الامر من قول علي بسبب الاحتكاك قوله
لما اتصال بآراءه لاجتماع الوجوه الباقية والاستطاد ان يذكر في سوق الكلام لغرض ما يكون لا يوجب
ولا يكون السوق لاجل ولنا وجه اخر وهو انه مبالة في رعاية وقت الحج اذ الماشاع قبل النبوة من تاخيره
بالنسبة فالمنع ليس البر في الحج ما يفعلونه ولكن البر من النبي فوقت الوقت فخذ وكن ان الوقت فانه من ثمرات
وتبيننا بالتعمير مما قوله والله تعالى اعلم في تغيير احكامه كاتيان البيوت لامن ابوابها والاعتراض على افعالها فان الرسول
عن قايده فعليه مني عن الغلظة ان فعله لا يكون حكمة ويصير من احتجاج شبهة واعية من ذلك الرسول تجده ذلك غالبا
قوله وقا في سبيل الله لا يبعد ان يكون مرادها بقوله والله تعالى اعلم تفعلون اي تقوا الله عن مخالفة

احكامه لعلمك نطقه وان على اعداء وقائمه وقول قيل كان ذلك قبل ان امروا بقتال المشركين كما في المقاتلين منهم
والحاجزين اي الممانعين انفسهم عن القتال ولم يقل انه منسوخ بآية قتال الكفار كما قال الكشاف لانه لا منافاة بين
الامر بمقاتلة المقاتلين ومقاتلة الكفار بل في زيادة الجواب وسكف للشك ان اراد النسخ في مفهوم المقاتلين
ويؤيده الاول اي كونه امر بمقاتلة بعض الكفرة اشار به الى ان الكشاف ذكر سبب النزول الشايد ان الحكم
مقتيد بالمقاتلين وقال الكشاف وكان وجه رابع وهو ان المراد بالذين يقاومون من تصدي المشركين بالقتال
في الحرم وفي الشهر الحرام قوله واصل الشك في الحذف كالحكم والضرب لها رة والمهارة لعقوبة الغلبة فيستعمل هذه العبارة
فيها معنى فاقبلوهم حيث تقفتموهم حيث وجدتموهم على وجه الغلبة وقوله فمن اشفق على مصفة للمكلم الحرم وقوله ليس
الاي خلوه بتقدير ليس يراد بالبقا يعني لا يبقا بل في كذا اي كونه قد فعل ذلك
لم يسلم يوم النسخ لا يعني ان الامر بالاجماع الا بالقتل فان القتل والاخراج كجنتنا وكان المراد اخراج من دخل
في الامان ووجهه بالايات قوله انتم منكم اي اياهم في معنى اشد قبحا فلا تبالوا بقتلهم بعد انهم لم يبالوا بالقتل
في الحرم وصدقهم اياكم عند الاذى ان قتلهم اياهم في الحرم لا يخرج قتلهم لانه ما ارادته فان تعصم مني على الحرم على كونه
من الجدار وهذا اندفع ايضا ان يكتب احد انما اشد لا يخرج الكتاب الا في اوقات لا تقاومهم بالقتال
وهي تلك جنة السجد الوام اي قطع جنة وقوله لا تقاومهم بالقتال معنى تام النظم لا مجرد لا تقاومهم الا لا يخرج قتلهم
بالقتال حتى يقاومهم فيه فانهم الذين همكوا جنة وانتم في قتالهم ما نوهتم عن منكم لوجه قوله والعنى حتى يقتلوا
لقولهم قتلنا بنوا سدا خصر عبارة الكشاف في بيان المعنى والتمثيل وقد اخل اذا لا يخرج ارادة البعض بالمفعول بل
الفاعل الما طلب ايضا يجب ان يراد به البعض لعنى لا تقاومهم ايضا لا يقتل بعضكم لانه بعد قتل البعض لا يتصور قتل الجميع
ثم المراد بالقتال على القاتل ايضا بعضهم ولا يتوقف قتلهم على قتل جميعهم بل يكفي قتل بعضهم وتمثيل ارادة البعض بالمفعول
ما في الكشاف فان يقتلوا بعضكم بعضا فقتل المذكور منكم ومثل المثال المذكور منكم وكانه منكم مجرد
ارادة البعض بالجميع والافق بقراءة ولا تقاومهم ان كل لا تقاومهم على الحرب المفصلة الى القتل ولا في ان باقية
لا يتوقف على مقابلة جميع بل يقاومون اذا قاتل بعضهم فالمراد بالجميع قراءة ولا تقاومهم ايضا البعض و اراد البعض
غير مقصود على القراءة الا خيرة كما هو ظاهرها القاتلوا قاتلوا قاتلوا وان قال الكشاف الظاهر انه لا حاجة الى هذا القول
في قراءة لا تقاومهم وان اراد تخصيصه لا خيرة قوله وقاومهم حتى لا يكون منتهى تركه نظم الآية بان قرأ المشرك على غيره
الا ان يقال منتهى بآية الجزاء او يقال منتهى اي قاتلهم لهذا الغرض الا بالتمام والاعتناء ويمكن ان يراد بالتمام
الشرك استقامت سلطانه بحيث لا يجرى على اهل الشرك حكم دين الله والجزية سلبت عنهم احكام دينهم وانقادوا واحكام
الانام فتح الجزية الذين كلهم قد قتل فان تنهون الشرك لم يضم اليه القتال كما ضمه في الاول تقاوم وقت المقامير بركة
من يدرك فلا عدوان الا على الظالمين اي فلا تقعدوا على المنهيين الا على من تقعدوا عليهم لا يتصور ان في الكلام
العدوان عن الظاهر من جهتين وضع الظاهر موضع المفسر ووضع على الجزاء موضع المفسر والمالم يكن ما يعامل به من الظالم

واقضى ذلك استقامت العدو وان مطلقا وعدم العدو وان على الظالم وذلك بطل الاستثناء ووجهه بان اطلاق العدو
تجوز لشمس كنهه ويمكن ان يقال سمح جزاء الظلم ظلالا انه وان كان عدوا من الجحيم لا يمكنه في حق الظالم من غير نفسه
لانه ظلم نفسه بالتسبب للمقاتل بهذا الجواب فاحفظه فانه من هو المقام وتحفه لذوي الافهام قوله قاتل المشركون بما
الجزية ولا ينفقه ما في كشاف الحديث انه لم يكن عام للجزية قتال بل صمد لان المراد بما في الصحاح انه لم يشهد القتال
ولم يقتل احد والا فقد ثبت التزم بالسهام والجزية قوله فقتلهم هذا الشهر في ذلك ويتركه بهتكم ففهم من ياتهم هذا
انه يجوز بهتكم جنة الشهر الحرام من منتهى منكم و منه في سنة اخرى وفيه ثلث لان المشركين لو لم يتدوا بالمقاتلة لاجل
المقاتلة بسبب قتلهم في السنة بقية فالمنع ان يترك الشهر الحرام من بهتكم من معني انهم لو قاتلوا لعدو قاتلوا
لانهم يتكلموا بالمرء فكل ان تقابلوا بجهنم منكم في القتال اشار الى ان قوله قصاص قد يراد وقصاص
والغنوة القهر والغلبة يقابل الصلوة ومعنى فذلكه السورة انه يحل ما تقرر في الحوليات قصاص فكانه قال من احب
جودا اعتدوا بمتكروا من اعتدوا بمتكروا بالاعتدوا بمتكروا الى اخر ما يفصل به هذا الحكم ثم قال من اعتدوا بالاجمال هذا
التفصيل وانما جعله فذلكه التقرير ولم يجعله تأكيدا كما جعله تصحيا لفتا اذ لا يدخل بين الموكد والموكدة
والانظر ان الفتا اضره بجملة المعنى لانه لا يرد بالاسراف وتصديق وجه العاشرة فتعلق بقوله انفقوا او
بالكف عن الغزو والانفاق في فتوى فتعلق بقوله قاتلوا وانفقوا وجعل معنى بالكف عن الغزو فقط كما هو ظاهر الكشاف حتى
قاتلوا فقط بعد ذلك لانه لا يدخل احتمال ان يترك مع انه ذكر في الكشاف وهو ان الكف عن القتال في الجاهل من استقامت
الحرب وكان عبدة العدو وكانه تركه لانه ليس منجيا ان يترك في سبيل الله باي وجه كان والضرورة الضرورية
السرو قوله وقيل معناه لا يجعلوا اي التهلكة اخذة بايديكم هذا التوجيه ايضا تحت كون الباء مزيدة كما هو المصريح
والفتا وتبجته وبين التوجيه السابق في معنى الايدي فانها في التوجيه السابق بمعنى النفس وفي هذا التوجيه باقية معناه
ومعنى القاتل في التهلكة ان ياخذها التهلكة في مقام صيرورة النفس لكن وقوله ولا تعلقوا مقابل الجاهل الباء زائدة
قالا ولي ان تقول اي لا تقاوموا انفسكم في التهلكة ولا تجعلوا اخذة بايديكم وقيل معناه لا تعلقوا بايديكم انفسكم
الربا يتقبح ما قصده وكانه خالف الكشاف ولم يجعل الباء في المعنى الثاني زائدة وجعل الكلام من قبيل تقصير الباء في المعنى
اخذ ان التقدير لا تعلقوا ايديكم الى التهلكة جاعلين اياها اخذة بايديكم اي يذبحوا على هذا الوجه لانه لا يمتنع ان يذبحوا
وهو على هذا يدل على وجوبها ويؤيده قراءة من قرأوا يقيمون والعمرة اي يذبحوا على هذا الوجه لانه لا يمتنع ان يذبحوا
كما هو الاصل واما على ظاهر النظم وهو الامر بالتمام بعد الشروع فلا يدل على الوجوب لان وجوبه لا تمام لا يدل على
وجوبه لان الشروع بعد الشروع واجبة الخفية نعم وجوبه تمام فرج وجوبه صل عند الشا فوجه عدمه بل
على الوجوب كل تقدير وانما صرح من الظاهر لانه على ما في وجوب العمرة وهم الخفية لا يتوقف الدلالة على الوجوب عليه
عند الشا فوجه ان الدال على وجوبه تمام عندهم والى على الوجوب وجعل الكشاف الامر بالتمام كما امر ابا داود انهما
بقرينة القراءة الاخرى وما فعله القاص اعذب فلم يعهد في الامر بالشا الامر بالتمام وهذا اندفع ايضا ما قيل

الامر بالتمام مطلقا امر بالاداء لان مقدمه الامور المطلق با مورا فانه لم يهدى الى شي الا بما انما تكون مقدمه
ان تمام قوله و ما روى جابر ردا على الكشاف ليدل على ان حرف الامر بالنسبة الى العبرة عن الوجوب للذوق و جاز
ان معارضه الرد الزاجي لا يراعى لان قول الصحابي لم يرد عنده فكيف يميز معارضه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومع ذلك في كونه معارضه الحديث المرفوع نظر قال في المحقق الحديث انما يكون صارا فالجواب ان كانا معا
القران فيدل على عدم قصد الوجوب ما لو كان متاخرا والا يرد على الوجوب كما هو الاصل لزم رفع حكم الآية بال
الواحد وهو لا يجوز وفيه نظر لانه لو كان سابقا للاحكام لكانت الآية على عدم قصد الوجوب لان الظاهر ان القران ناسخ لقوله ولا
انفسه وجد انهما مكتوبين بقوله اهملت بهما هذا ما قاله الكشاف وكان جعل قوله اهملت بهما حالا لا يتغير بتغيير الوجوب
واما قوله انه ترتيبا لاهل على الوجوب ان قوله انه ليس بنا ما يدل على الترتيب لان يقال ترتيبا لشيء قد يكون بوجه
القابل والمقصود هنا الترتيب بقرينة الرواية المشهورة فاهلقت بهما وما استدلل به على عدم الوجوب انه قرع على وان سؤ
والشعبي والعروة للبرقع ولم يثبت له لان الجمل الاسمي في الوجوب مع قيام القرينة على قصد الوجوب وهو قوله
الا في قال الكشاف انهم قصدوا تلك القراءة فاجاب عن حكم الحج واعترض عليه المحقق بان ذلك يشوب بان القراءة ليست
بالحديث والسمع عن النبي صلى الله عليه وسلم ودفعه بان مراده ان اختيارهم هذه القراءة فاجاب عن حكم الحج وحفظ
الناس عن توهم وجوبها كقولهم وقيل انما هما ان تحرم بهما مردودة اهلك قال المحقق ان في من يكون من كبر
على ما قد يمكن قطعها من غير شوال الى عاشر ذي الحجة وهذا وذلك لان اشهر الحج هذه الثلثة وما قال قاصر
لان يجب قطعها قبل عاشر ذي الحجة لان كثير من اعلمه قبل العاشر فلهذا قال حصره العدد واحده اذ اجلس في
العدد والخصم والامم كحج في اعادة حصر العدد والى دليل وفي الكشاف احده اذا منعه امر اياك وجهر اذا جبين
عدو عن المضى او سجن هذا هو الاكثر في كلامهم وهاهنا معنى المنع في كل شي مثل صده واحده هذا يرد انما
في الاصل معنى المنع وان تقا وتاكسب استعمال الاكثر وخصوص المورد وان لا عبرة به في حكم المسئلة لكن يصح
ان يتايد به الشواهد وكذا قول الصحابي وان لم يصلح حجة عند الشك لكن لا مانع من تايد الشاهد بقوله
من على لفظ النبي للمفعول ومعناه من اصابه كسر في بعض الاعضاء وقوله او خرج على ضرب من اصابت شي
في رجب فشي مشبه التوجان وخرج كحكم لا هو خلقى وهذا طريف مما ضعفه المحققون وممول بما اذا شرط
الاحلال بالمرن حين الاحرام قوله فليكن اسم فعل ونظر في قوله يوم اماره في بعض النسخ لانه وفي بعضها
تا وهاهنا معنى العلامه وكونه حديبية من اجل وانه عليه الصلوة والسلام ذبح بالحدية مما ذكره البخاري
من النقات واكله المنفعة ذلك مستسكين برواية الزهري انه عليه الصلوة والسلام تحمدي في الحرم ويقول
الواقدي ان الحدية طرف الحرم على تسعة اميال من مكة وفي قوله ولا تعلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى
وقوله وحملوا ولون اشارة الى ان ظاهر النظم مع اي حصة وقد يقال حمل الا ولون محله على حمل عينة الشرح وهو
موضع الاحصار والحدية يفتح قلبه خشوة تحت الشرح ولجميع حدي كذا في الصحاح ولا يخفى ان توهم ان قوله

كلمة

تحققوا من توابع قوله فان احصرت كما يومه ظاهر كلام القاضي وصرح به الكشاف لانه لا يخصل بموتعلق بقوله
واما الحج والعمرة فقد خسر قوله ولا تعلقوا رؤسكم بقوله اي لا تعلقوا لان لا يخرج شي من مباحات الاحرام قبل
الهدى فكذلك قوله مرضا كوجه الى الملق بقوله به ليلام قوله او به اذ من رأسه والا فالمنع الحج الى المحققين
مخفورات الاحرام حكم ذلك فيستنبط حكمه كما استنبط حكم كل احلال من قوله ولا تعلقوا قوله فاذا منتم
الاحصار او كنتم في حال امن وسعة التفسير والاحصاء منصوصا بالعدد واثاني لجمعهم ونفسه بالثاني
لا ينافي في حصره ليدل على اعادة الاحصار بالعدد ولا ينافي وانما الظاهر من الامن في خوف العدو وقوله فاذا منتم
الاحصار او كنتم في حال امن وسعة جعل ولا مفعول الامن محذوف وهو الاحصاء على طريق التفسير في ان
المعبر الاحصاء والامن منه لا كل مرض الامن من العدو وسعة وثانيا جعل امنتم من الامن لانه لا ينافي في انتم
في امن وسعة موافقا لمذهب المحققين قوله فمن تمتع التمتع هو ان تحرم بالعمرة في الشهر الحج وياتي مما سكاها ثم
حرم بالحج من خوف مكة وياتي باعماله ويقابل القران وهو ان تحرم بهما معا وياتي بمناسك الحج فيدل
فيها مناسك العمرة والا فراد وهو ان يحرم بالحج وبعد الفراغ منه بالعمرة قوله فهو دم جبران بنك اذا
احرم بالحج اي دم جنائية تاخير الاحرام عن الميثاق وهذا الميثاق على الكبي ومنه حكمه وفي الكشاف يجوز
عند الشافعي ان يذبحه اذا احرم بحج وهو المذبح ولا وجوب الذبح وقت الاحرام بالحج كما يتبادر عن عارته
سيما بعد اسقاط الجواز الذي كان في عبارة الكشاف قال في انوار الشافعية وقت وجوب وقت الاحرام بالحج
والافضل اراقه الدم يوم النحر وقوله وقال ابو حنيفة انه دم نسك فهو كالا حنيفة يعني باكل منه ولا يذبح الا يوم
النحر وقوله وقال ابو حنيفة في اشهره بعد الاحرامين هكذا في بعض النسخ وفيه انه يجوز بين الاحرامين غده الا
ان يراى بعد احلال الاحرامين وفي بعض النسخ بين الاحرامين وهو الموافق للكشاف وفيه انه يجوز بعد احرام الحج
لان يقال يصلى قوله والاحرام ان يصوم في قوله وهو واحد قولي الشافعي في رد على الكشاف حيث جعل قول الكشاف
قولا واحدا لكن وافقه المحققون ونية الاقامة بجمعة بمنزلة الرجوع الى الامل قوله وقرى سبعة بالرفع على كل
ثمة ايام وفي الكشاف كقولها واعطاهم في يوم ميسرة تركه لتمام الظهور انه ليس في عطف على كل ما اضيف اليه
المصدر وهو وجه كحاشيائنا في مجر وان مصدره ذكره طرفه في مفعول ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله
قد ذكره لخصا هو محسن لفاصيله بان يقال بعد ما فذلك كذا قوله او عقده بعقده كال بدلتها وهو ان لا يقص
في الشواهد عن الامل وكما ان يكون له دفع توهم التعمير بالسبعة اكل من الناحية الى الرجوع الى الامل او الى
من اعمال الحج وان يكون لدفع ان يقوم الاكثر بمقام الكل كما يكون كذلك كثير من الاحكام الشرعية ولعل الاحكام
ان الماد ذلك عشرة كما علم في الشواهد لا يقتصر فيها كونها بحج نقصان الاحرام قوله وذلك اشارة الى الحكم المذكور
عندنا علماء الشافعية ولا نوجب على اهل مكة بالتمتع شيئا والتمتع عند حنيفة فمن فعل ذلك التمتع منهم اي من اهل مكة
من حاضر المدينة دم جنائية لا ياكل منه قوله وهو من كان من الحرم على مسافة القصر اي من اهل مكة حاضر بالمدينة

كلمة

من كان من الحرم على مسافة القصر فان من كان على اقل فانه مقيد بالحرم ان كان في اوقافه ان كان في
الحرم والمراد بغير الحرم عند مالك لم يكن اهل في ما بعد من كحل الا كما هو اقول في الشهرى وقتة وكان
تفسيره ان الحج ذوا شهر معلوما وانشاء بقوله وبنا الحلال انه لا خلاف في المعنى واورده على من يوجب تحجيد فيكون
عنده طواف الزيارة الذي هو ركن في جميع ايام شهر فليصح ان وقت الحج بمعنى وقت اركان الحج عند عشرة
قوله وهو دليل على انه ليس التمام من احوال الا في الاشراف ان قلت فليكن تعبيره الغرض بقوله فيهن
لانها لا تبتدئ على الامور المشتركة على الفرض لا فيما قلت حرمه الفسق والرقت والجدال بعد فرض الحج متفق على
قوله والتطير بقراءة القرآن هو في الصلوة وتحتية بحيث يخرج الحرف عن بيتها ويحرم في كل حال
وفي قراءة القرآن اسمح واما تزين القرآن بالصلاة والهدى التي لا كل الحروف فلا كراهة في ذلك
شرح المحقق الكاشاني قوله والثالث بالفتح عدل عن عبارة الكاشاني بالنصب بعد احسان ان اعذر الله المحقق بان
انه على الفتح اليليام الرفع قوله كان عكاشا ومجذود والجزا في القاموس عكاشا كغراب سوق لصحر ابي
نحو والظا كانت تقوم هلال في القعدة وسبع وعشرين يوما يجمع قبل العتبات كقولهم اي تغافرون
وتشاؤنا وفي الصحاح شجره او في الصحاح مجزى اسم موضع على اميال من مكة وقال ابن عباس كانت حجة
وذي الحجة وعكاشا اسواقا في الجاهلية وفي القاموس وذي الحجة سوق كانت لهم على فريخ من عرفه
بناحية كلب وتماثروا من معناه فزعوا الاسم وقيل نزلت لرذوقهم يتأخرون ان تجزوا ايام الحج ويحولون
للتجارة فيها انتم الداج لا الحج وقيل نزلت في مكرسال رسول الله انه هل لنا حج واناس يزعمون ان الحج لنا فله
وعنا جميع سمي كما ذرعات لا واحد لوقا الا لا ذرعا وبني عرفه لوفات لم يتورثه عند الفداء وقال كاشاني
مولده وليس عربي محض وفي القاموس قوله من زنا عوفة شبيهة بمولده وقال المحقق ولو صحت فعره وعرفا
بمعنى واحد وليس هناك اماكن متعددة كل منها عوفة فجمع على عافا وقيل قوله حج انه على لفظ الجمع كما ذرعا
وطرح في الاعداد وقوله وفيه العلية والتاثير حكمة جارية اي نون وكسر والماله هذه لا تنوين الجمع تنوين القاب
اي على له في مقابل نون جمع الذكر وليس تنويها في عدم الصرف اي تنوين التمكن والكسرة انما يسقط من غير
بمعنا يسقط التنوين سدا للعود والتنوين وبرا ما يسقط باسقاطه ولا يكون الفعول لفظ التنوين
عن العود في بولغ رعاية مشابهة بالفعال وتنوين المقابل يمنع عن تنوين الصرف بالكتابة فلا يحتاج لابرار منع
الى اسقاط الجر وهذا ذهب الجمهور ومنه جار الله انه منصرف لانه لا بد لمنع الصرف من تاثير التنوين
او تقديره والتاثير انما يكونها علامة جمع متممته لانه لا يما فيها مشابهة التاثير يمنع عن تقدير التاثير
وهو الذي اشار اليه بقوله ولان التاثير اما ان يكون وفي ما ذكره نظر لان التاثير الذي يمنع الصرف
لا يستدعي قوة الاتري ان يظن بغيره التاثير منع الصرف لا بغير التاثير ضمير جمع الية بل يجب كبره وكذا في
اسماء المشتق اليه ويقال وقتت بعوفات افضت منها على انقله المحقق قوله وانما هي الموقف عرفه بيان

وجه التسمية لا يتا في الحكم بكونها مركبة غير منقولة لان ما ذكره ليس من التثنية بل بيان ان هذا الاسم ما هو في
وهذا كما يقال سميت الكعبة هكذا اخذ من الكلام بمعنى الجرح لا فيها من التاثير في النحوس وهذا اظهر ضعف ما ذكره
المحقق حيث قال الكاشاني وقالوا سميت عوفة لانه الى احوال الوجوه ان هذا اشارة الى ما ذكره وفي وجه
باللفظ المبني عن المعنى كمن لم يرضى عنده لبعده ووجه البعد انها من الاسماء المركبة وقوله ولان جنس
قال اعرف فخذ اسميت بها ومن الوجوه ما ذكره القاموس انه من العرب بالفتح بمعنى الطيب سمي بها لانها معتد
كانها عرف اي طيبت وقوله الا ان جعل جمع عارف مؤنثا للكاشاني واغترض عليه المحقق بان لم يجمع عرفة
على عرافة ولا يكتفي في النطق مجرد القياس بل لا بد من كون اللفظ في اللفظ وفيه دليل وجوب الوقوف بها لانها فاضلة
الابعد فلو لم يكن وقوف بعرفة لم يكن الا فاضلة منها واما قوله وهي ما موربها بقوله ثم افيضوا فيه نظرا
امر لقريش فاخضتهم حيث افاضوا الناس كما توفى للناس حتى يدل على وجوب الوقوف فناس كونه مقدما
الاضافة الواجبة وكلف المحقق بانهم يقولون ان قوله ثم افيضوا معطوف على افيضوا من عرفات مقدرا
قال ولا يخفى ان النظم لا يدل على وجوب الوقوف ولو سلم فحسب معنى قوله وهي ما موربها بقوله ثم افيضوا وقوله
اذ لا ذكر غير واجب يزيد بان الامر ليس للوجوب بل المقصود به التذنب كما استعمل ان الامر بالذکر عند
المشعر لانه افضل والا فالمراد لفظها موقف وقوله والامر بغير مطلق معناه ان قوله اذا افضت قريش
لا قيد الوجوب حتى يكون الاجاب مطلقا وقال المحقق ان اذا التحقيق في استعمال الشرح والعطف بغير
الوجوب وجب لفظ عليه الامام وسبق في شرحه من غير مضمون والعلية والعدا في اثبات العدل في اشكال اللان
منع صرفه لا يوجب القول بالعدل لان اسماء الامم اذا لم يصير بغير اسمها للبقعة المحصل التاثير والمآزم كل
طريق من طريق حليلين واما بين ما زعمت عوفة ووادي محسرة لانه لفظ فيدل على ان المراد لفظ
ليست بالمشعر الحرام والغلس لفظ آخر لليل وقيل بغيره ليل وقوله وصف بالجرام حرمة اما اذا انفسر
فلا تها من الحرم واما اذا كان ما بين ما زعمت عوفة ووادي محسرة فلا حرامه لانه محل العبادة وانشاء
بقوله ومعنى عند المشعر الحرام ما يليه ويقرب منه فانه افضل الى ان الامر للتذنب ولذا قيدوا الفا لانه لفظ
كلها موقف محل الذكر وقوله ووادي محسرة من على المحقق بان يدل على ان وادي محسرة لانه لفظ كلها
لم يكن موقفا وقوله وما مصدرية او كما قد على العسيرة على التقديرين قوله كما هذا في محل النصيب
مخذوف فاذا ذكره وذكر كحديثه لكم الا ان المضمون مما مشبه به على تقدير كونها كاذفة فاذا ذكره المحقق
مراد على الكافة لا على كل حال لا محمول لانه لم يقع حرف جزل لانه يفيد من جملة المعنى فقط حتى جذا قوله وانتم
من قبله الضالين معنى لا تياسوا من الاجر عن العمل لاسف منكم وبالغوا في العمل والحال هذه فانه يندم
ما قبل الكثرة بالاسلام قوله وقيل ان نافية والام بمعنى الاجماد ذهب الكوفي في ان واللام المفتوحة مطلقا والاول
منه يهتدي قوله اي من عرفه لا من الجز ولفظ استغناء والنهي عن تعبد الا فاضلة بالناس فان المراد به جمهور

واحدة زب عن افاضة قرش فما كان من الزوال في التفتاوين الا فاصتبا ما اعتبره ما كذا وشاع
في كتابه باعتبار مشهروا الا فالشهور كون ثم للتفتاوين المعطوف والعطف على حتى يكون منها للتفتاوت
بين التي عن افاضة والامر بافاضة والتباعد من كل ما كان العطف على الامر بالا فافضة لا على ذكره كما هو
الظاهر وقد سبق بانعكاس فيه والنظير الذي ذكره لم يقصد به كمال الماشية من جهة التفتاوت فالقائمتان
منها افاضة من عرفا والا فافضة من زواله والمطابق له ما لو قيل احسن الى الناس الكرام ثم لا تحسن اليه غير الكرام
فويل من زواله الى مني توجيه على وجه سمي ثم على حقيقة والخطا عام على وفق الخطاب بين كذا الناس خاص
كما صرح به الكشاف واستغفر الله من جاهلكم في تغييره لتناكس الظاهر ان الامر بالاستغفار عن الذنوب
بعد الاموال والا فافضة في الجاهلية غفر بالالام وقد وعد الحاج المستغفر بغفران ذنوبه جميعا قوله فاكثروا ذكره و
بالغوا فيه كما تفعلون بذكر اباكم في المفاضة وكانت العوب الخ ونحن نقول والله اعلم ان المعنى ان زيارة البيت
واداء المناسك رجوع الى الله واستغفار عن الذنوب ومغفرة منه كيوم الولادة من الام قلا فينبغي ان يغفر
بعد ذلك واذكر والله كذا كرم اباكم في الطفولة فان الطفل لا يزال في ذكر الاب في كل جوار ولا يرى جريته
سواه فكونوا كذلك مع اباؤكم من بعد ان لا تشركوا مشيئا ولو كسب الظاهر كما يشرك الطفل الام مع الاب
وان يعرف ان كل امر لامة ايضا من الاب ثم ليس المراد بالتشبيه ما ذكره في تفسيره لامة التشبيه المذكورين
مسجد النبي والجليل المراد مجرد المبالغة كما يوضح قوله واشد ذكر ابيه واما محروم معطوف على الذكر فجعل الذكر
ذاكر الان اشد ذكره كقوله كذا اباكم مشبه بذكرهم فهو عبارة عن الذكر وقد جعله ذكرا حيث
اشبهه ذكره فهو كمال جلاله ومن عجب ان كذا في ان جعل من خصا يصفه وقال في شأنه واعلم ان من كذا
ظاهر الم يذهبوا اليه زاد عليه ونعمت الزيادة حيث جعل نصبه للعطف على مجموع الجار والمجرور
وحتى تزيد كماله جعل ذكره بمعنى ذكره وح يكون قوله كذا كرم حالا وكذلك اشده قولا وعلى اضعاف
قال كذا في اني اعترفت بانعطف على الصميم محروم بدون عادة الجار وقد منعني الكفا في تسالوت
والارحام واجيب جوه الاول ان المنع انما هو في ما اذا كان الجار في حال اتصاله اشده ولذا
جاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الجار والمجرور الجار والمجرور والتا ان الجار والمجرور
المنفصل لكونه فاعل المصدر الثاني ان المراد العطف من حيث المعنى واما كذا في العطف فهو على حذف
مضافا معطوف على الذكر اي او ذكر قوم اشده ذكرا والكلمة ضعيفه هذا كلامه قوله واما من نصب
عدل عن عبارة الكفا وفي موضع نصلان لفظا الموضع ليس موضع قوله وذكر من فعل المذكور يعني موقفا
ان الفصل الجار والعبارة الواضحة المشهورة في معنا ان المصدر هو المبنى للمفعول وما يجيء في هذا المقام
اعترافا من الجار ذلك هو المقام العلم من اولي الافهام ان الفصل للمفعول شاذ لا يصار اليه لا بحث
وقد كان له ليقول من ذكر للمفعول من اشده كوربه مع ان الغرض من اشده من ان يشبهه فان اشده بمعنى

في الرب

وقيل

وقد بين في محله ان التفصيل في المفعول فيما لم يسم فافضل كاللون والعبث بالتموصل ما شد ونحوه قوله في الكفا
يعني اذا دعيت الى ذكر الله فاعلم ان الذكر فرقتان فمنهم من يقول كذا ومنهم من يقول كذا والممدوح
هو الثاني والراجح هو الثاني كما لا يخفى من الملاحظ نصبها للتلاوة من الذكرين الحاسرين فان قلت هناك
قسم ثالث يظن بانه خير فكيف لم يذكره في مقام الارشاد الى الذكر الخيرة وهو طلب الافرة فحسب طلب الافرة
يتوقف على طلب نصيب من الدنيا لانه من رعة الافرة فان قلت اذا كان لابد في حصول نصيب الافرة من الدنيا
فطلب نصيب الافرة يكفي لاستدراجه يتوقف عليه فقد القسم فظن الخيرة بحق قلت امكانه سلم وظن الخيرة بغير
لانه كلما يرى العبد احتياجه الى العبد اكثر ويفضل انعامه احدا او فريكون حظه او في العبودية فذكر
يستلزمه كثيرا ووصي بالاجتناع وما هو خيرة واقصر على الارشاد اليه قوله وطلب خلاق او رد عليه بان
لا طلب في الافرة فليس لاحد في الافرة من طلب خلاق ويدفعه ان المراد بقوله في الافرة على هذا التقدير في
الافرة وذلك لا يقتضي ان يكون الطلب الافرة ولو جعل ضميره لطلبه لم يحج الى حذف المتعلق لكن الظاهر
ان قوله ما في الافرة من خلاق عدل قوله اولئك على وجه الاحتمالين في اولئك في ذلك يستدعي جعل
لذلك البعض ثم لو جعل اولئك اشارة الى التي يقين فتوجه الضمير على هذا الوجه وجه قوله اشارة الى التي انما
هو الاحتمال الجزل المتحمل اولئك على التعظيم وفيه لحن على الثاني بحال مدح فرقة اولئك في النور الاول والقرآن
عالم بقوله وما في الافرة من خلاق فالتا تخصيص البيان بانها في الافرة من كذا في ذكر احد بابا بين اللفظ
والافرة بالفصل والله اعلم والاسم ان يكون قوله والله سريع الحسا من تمه مدح اولئك يعني واندر سريع الحسا
سواء في قوله الحسا او لا في قوله في موقف الحسا بل كبريهم بلاهه وانتظار في الموقف قوله وغيره في ايام
التشريق تخصص الايام بايام التشريق بكل بيان التكبير بعد ظهر يوم النحر وما بعده وبالتكبير في كل يوم
النحر فيبغي ان يفسر بما يشعل يوم النحر قوله فمن تحمل من تحمل النور جعل النور جعل استعدا ولا زما ويرجع الى يوم
بما قوله فمن تاخر على ما صرح به الكفا في اشعاره بيان من ترجع التعدي لا يظهر وجهه الا في من استعمل في النور
النور هو الرجوع من منى الى البيت يوم النور كالمدة اول ايام التشريق سمي به لانه يستوفيه الناس منى والذبيحة
ثاني ايام التشريق وقوله في من نوفي ثاني ايام التشريق ولم يكن ثالثا لري الجار في ان اشارة الى النور
في يوم من الناس ما استوفى في اليوم الاول فانه لا يجوز وهذه العبارة شائعة في هذا المعنى اذ يقال فعلت في
يومين لا وفيه اليوم الثاني فمن قال التقدير في احد يومين فقد اطلق بالبيان وقوله بعد رمي الجار قوله في انما
الى تعيين وقت جواز النور لكنه قاصر لان النور بعد رمي الجار انما يجوز في الغروب والشمس لا يجوز بعده قوله وطرح
عنده ان عند تخفيفه ولا يخفى ان المقام مقام الاظهار دون الاضمار وفيه سهو اذ لا يوجب النور بعد طلوع الشمس
قبل الرمي وانما يصح قبل الطلوع وكان الصحيح وقيل طوع فجر عنده وكذا في قوله من تاخر في النور حتى يرمى اليوم الثالث
نقصا والعبارة الصحيحة من تاخر في النور تاخر حتى يرمى فتأمل قوله ومعنى نفي الاثم بالتبجيل والتاخير بينهما

اشارة الى ان الكلام التخييري مع ان التاخير افضل لانه يجوز التخيير بين الرجح والمرجوح كما في الساقين الصوم
والافطار ومع ان الصوم افضل من الافطار وقوله والرد على الجاهلية اشارة الى منع كونه التخيير وجعله رديا كما
غيره لانه في التخيير بين الفعل والمفعول فالاولى اولر ولا يقال الا في تقديم الجواب الثاني لانه جواب النسخ
والسابق جواب تسليم كونه التخيير لانا نقول بل الاول جواب منع امتناع التخيير بين الفاعل والمفعول والله
جواب تسليم التحقيق التخييري لقضي السوات وليس التخيير من الصوم ولا فطره تخيير بين الفعل والمفعول بل بين
السوا وبين الرجح من غيره فمنها وكذا التخيير من التجمل والتاخير تخييري رفع الهمم بينهما في تحصيل
قول من اتقى اي الذي ذكره في قوله من اتقى خيره بسبب ما ذكره في ذلك وقوله من اتقى خيره في اشارة الى احتمال
تكون ذلك اشارة التخيير اشارة الى الاحكام المذكورة وقوله لانه لا حاجة الى اشارة الى ان التخيير
لما لا يفرق بين غيره من غيره من عدم وهذا لما احتج اليه لوجوه الاتفا على الاتفا على المعاد ما هو على الاتفا
عن الشرك فلا حاجة اليه لانه لا حاجة ولا تخيير لكما في قوله متعلق بالقول اي ما يقوله في امور الدنيا واسبابها
او في معنى الدنيا مال التوحيه بين واحد وكلاهما في قوة لمصلحة الدنيا والتفاه في تقدير اللفظ بان يفيد
الامور والعباد والواجب في معنى الام كما في قوله عليه السلام عذبت امرأة في هرة في هرة
اي تحبها في الدنيا حلاوة وفصاحة ولا يجزى في الآخرة اخذ اللفظ من مفهوم المخالفة والاختصاص
بجهد التوجيه لان التقييد التوجيه السابق ايضا يفيد ان قوله في الجبوة الدنيا لا في الآخرة قوله ويشهد على ما
في قوله حلف ويستشهد الله على ان ما في قلبه موافق لكلامه ويمكن ان يكون المعنى انه حلف يستشهد الله على ان
لا يوافق ظاهره عند شياطينه قوله وهو اللفظ الصام شديد العداوة فلهذا لا يشهد بتبنيها على ان ليس
اسم تفضيل لانه جاء مؤنثا لانه وجمعه فقول بمعنى اشد الخصوم ليس لفظ تفضيل كما توجه العبارة
بل معنى اللفظ ان شدة الخصوم واحدا في الشدة الهم باعتبار شدته بالاضافة اليهم والادوية لشدته لخصومه
والشدة بالنسبة اليه الشئ يكون اشد منه قوله وهو اللفظ الصام في القاموس معرفة اللفظ بعيد القوم قوله
وقيل تزلت في صفة هذا لا يكون بشري بمعنى يبيع بمعنى شري ويحصل سانه ومعنى نوقا لبا انه
خلعهم اي كلفا قوله فاعلموا ان الله عز وجل لا يجره الا انتقام حليم لا يحسن الا يحسن اليهم الا يحسن اليهم فالتوفيق
بالكلمة بعد الوصف بالعبارة لتقدير العزة ووقع وهم العجز التام من الاما لانه جعل منقولون الاستقام
معنى يبي بالانفردون في اية الا في هذه الاية وهي غير نافذة لهم ولا ينفردون الا بعد العذاب بمعنى لا ينفردون
رحمة فان اعمال للرحمة منتظره والاعمال بما سخط العذاب المنتظر له قوله لانه لا عليه بقوله فان الله عز وجل لا يجره الا انتقام حليم
نسخ الكفا وفي بعضه لانه عليه بقوله فاعلموا ان الله عز وجل لا يجره الا انتقام حليم وهو الصواب وقوله فاعلموا ان الله عز وجل لا يجره الا انتقام حليم
ايضا جمع ظلمه والكتفي به ولم يجوز ان يكون جمع ظل كما جوزه الكفا لشدته منع قرارة فظل عند قوله وضع اللفظ موضع
المستقبل لانه توفيق وقوله واخبره ذلك في قضا الامور والاثمان بالباس لان الامام بالتبني

على

ونوهوا كما في تيقنه اكثر من الالهام تيقن وقوله ما هو وسيله اليه قوله امر الرسول كما هو اصل الخطاب من ان يكون
لعين او لكل احد بان يكون الامور بالسؤال غير معين تبنيها على ان صحة السؤال تقيدها تحت كل احد لا يخفى كما
دون مخاطبة ونظير الخطاب المعين للهدى والمعرفة ونظير الخطاب الغير معين للمنادي الغير المعرفة كما في قوله
يا جلا ولا يبعد ان يكون النكته بجعل الخطاب لغير معين من المتكلم ان كل احد معين عنده صالح لان مخاطبه
وتقريبه مقام السؤال على انهم لم يبالوا بالايام مع كثرتها ولم ينتفعوا بها بل اكتسبوا الضرر منها وحمل
الاية على المعجزة لا على اللفظ فانها فيها بمعنى العلامة وعلى اية الكتب اتباع للعرف فان الاية شاعت في اوج
الكتب المنزلة وفي كون كم خبر بالسؤال عن حالهم مع كثرة الاية وقوله كما اتيناهم جواب عن سؤال انه هل كان لهم
ايام كثيرة واذا كانت استقامية حال عن الفاعل اي سألوا كم اتيناهم وكان الظاهر كم اتيناهم من انهم لم يكن ذلك
على طبق حال المتكلم ولا غير نظيره او مفعول به لئلا يتقيد بمضاهي جواب كم اتيناهم او بتاويل كم اتيناهم بغير
ايام اتيناهم وكون المنفصل معناه انه زيد يعرف به التمييز عن مفعول الفعل المتعدي الذي فصل بينه وبين
ومميزه وهذه الزيادة قياس واكثر الرضى زيادة من في ميمز الاتهام في وثق ثبوت في الاستعمال وفي كتاب
مكتوب النحو لم يبال بما وقع من التوجيه من عند الرخص في هذه الاية قوله اي اية فذاتها سبب المعنى يريد ان يتبدل
اي يتبدل ما هو جوه الاما في الابدان بالاعمال في الضلال واما يتبدل انفسها بغيرها بالتحريف والتاويل
الراجح وقوله من بعد ما فصل الدير يريدهم بعد ما عرفه وقوله ويمكن من معرفتها ليعلم ما لم يعرفه والاولى ان يكون
وقوله اشارة الى ان الجاهل كناية عن المعرفة والتمكين منها والغير المشار اليها بقوله من بعد ما جازت كناية عن الجهل
بها فان الجهل غايب كما ان العلوم حاضر فلا يرد ان قول من بعد ما جازت لغو فان التبدل لا يكون الا بعد الجاهل
المعرفة من حيث انها غيرة والورد ان يتبدل الشئ لا يكون الا بعد معرفته فكذلك لغو الحال بعد وقوله في عاقبة
اشد عقوبة لانه اشارة الى ان قوله فان الله شديد العقاب على الجاهل اقيم مقامه وان تخصص في شديد العقاب
الحكمة الشديدة قوله والذين على الحقيقة هو لانه معنى ان التزمين صاد عن كسائر الافعال وما يري فاعلا
فكذلك قصد ذلك الرد على الكفا حيث حصل المزين الشيطا وجعل قرارة زير ميبنا للفاعل مستدا
لانه مجازا اما في النسبة في الطرف يحصل اهل المزين تزيينا ونحوه على انه يشاعره ان الفاعل
الا انه على خلاف المعتاد الذي ابيد اليه ان كل فاعل هو فاعل لفعل وقيل بحث لان كون الفاعل لجميع الافعال
لا يحل كون اسناد كل فعل اليه حقيقة اذما الحقيقة على الكسب على التاثير ولا يقال اكل الله ولا ضرب زيد الا
نحوه اقول اي يستردونهم او يستهزون بهم رد في سحرول بين الاستردال الذي هو ضد الاستعلاء في
السرية التي هي فرع الاستردال ورجح الاول حيث قد مرع انه المعنى الجازي لان استردالهم كان عامادون
سخرتهم قوله لانهم على جميع القوى محتمة للقوة الكانية والربوبية والقوة بحسب الاستيلاء والتواضع عليهم
فما هو انما قال والذين اتقوا دون وهم كما كان هو الظاهر والذين اتقوا بعد وضع الظاهر موضع الضمير

ليدل على انهم مستقرون وان استعملوا في حقهم على التقوي وهذه النكته واضحة عند من لم يحفل
العهد اخذ في الايمان وفي جعل النكته ذكرا فخفا ونحن نقول والله اعلم ارشد به الى ان المراد بالذين
فقوا المؤمنين الذين افتقروا والاتقاء عن الدنيا والاعراف عن قوله والله يرزق من يشاء في الدارين نعم على انه
ليس متعلقا بالتوسعة على اعتناء الدنيا بل على اعتناء الدارين وان ما يشوبه كلام الكتاب من تخصيص من يدرك
فسر قوله بغير حسا بغير تقدير وبالتوسعة جدا متعلقا بمرزق لئلا يحل متعلقا بمشاشا افاد بكنزة من مشاش
لانها بنا سبب المقام قوله في ما بين ادم وادريس عشرة قرون على ما في الكشاف وفيه ان الاختلاف كان في زمن
مرقابيل وان كان بعث الرسول وانزال الكتاب قبل ادريس لان شيث كان نبيا وكتبه في قوله او نوح انه
لو كان بعث بعد الاختلاف لوجب ان يتحقق الاختلاف قبل نوح فلا يتم الحكم بالاتفاق قبله لان مراد الازمان من نوح
فحق الاختلاف بعد خلق نوح بعث النوح وقوله او بعد الطوفان لا كلام فيه لانه لم يكن بعد الطوفان الا عدة من سكون
وله او منفقين على الهالك والكفر في فترة ادريس ونوح وقبل ابراهيم بعث ابراهيم وغيره وزيد هذا
الوجه بوجه بعد ما اشار الكشاف الى ترتيب بقوله والاول والوحيد احدنا ان اتفاق الناس على الكفر في زمان
لانهم غير معلوم بخلاف الاتفاق على الايمان المحقق في ازل زمان ادم على السلام وبعد الطوفان وثابتها
شهادته قراءة عند الله من مسعوده وكان الناس امه واحدة فاختلجوا فبعث الله الياهم وثابتها
شهادته قوله تعالى وما كان الناس الا امه واحدة فاختلجوا ورايها انه يعنى تقدير فاختلجوا
اح بعد قوله بعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فيكون وانزل عطف على اختلاف الحكماء المناسبات
قوله ولا يريد ان ينزل مع كل واحدنا باي قصد وعلى الكشاف حيث جوزوه وفيه ان الجحش ايضا لا
لان لم يترجم كثير من الكتاب الا ان تعددوا وانزل مع بعضهم الكتاب وح يبعث العهد ايضا الى الكتاب
الذي يخصه وهذا هو من جعل ضميرهم النبيين الذين لهم كتاب بالقرآن مع ان السابق مطلق
كما ذكره المحقق في قوله تعالى ان الله وح لم يحكم يظهره وقوله ان النبي نادى على ارجاع الضمير النبي
الذكور في ضمير الجمع فلذا قال المحقق زان اول العود الى الكتاب لصفوه عن التعلق بالمعروف والاختلاف
مختلف الوجهين باقين في نظر لان الكتاب ايضا ليس حكما على الحقيقة بل منظر حكم الله قوله وما اختلف
في الحق والكتاب المراد بالحق ايضا الكتاب الا انه جعل المرجح احتمالا مع ان المال واحد للتقصير ان بعد
انزال الكتاب لم يختلف في الكتاب الى الذين اتوه من بعد ما جاتهم البيئات الواضحة فغير ما او اولها
عنادا ومكابرة للنظم والحسد وبعد الاختلاف في الكتاب هدى الله الذين امنوا بارسال النبي صلى الله عليه وسلم
دينه عن الاختلاف لما اختلفوا فيه وعرفوا الحق الذي غيره في كتبهم قوله من بعد ما جاتهم البيئات لا يتعلق بالاختلاف
لان ما قبل الايمان ما بعد الايمان المستثنى ولا يستثنى متعدد بحرف واحد ومثله يتعلق بحرف واحد
مستثنا في جواب سوال كما انه قيل متى اختلفوا فما جيب باختلاف من بعد ما جاتهم البيئات قال المحقق

واذا جعل متعلقا بمضمون اختلفوا من بعد ما جاتهم البيئات لم يقبل مع ان مقصودها وكانها والعصاة
من بعد ما جاتهم البيئات وكون المحصر مقصودا ممنوع او المقصود توبيخهم على انهم لم يقبلوا بعد ما جاتهم البيئات سواء اختلفوا
قبل ما جاتهم البيئات او لا على انه لو سلم ان المحصر مقصود فليس المقصود بعد الطوفان في تقدير المحصر فيكون التقدير
من بعد ما جاتهم البيئات اختلفوا قوله ان نظر التقريب استيناف على ارادة القول اي قبيل ما جاتهم البيئات
الاستيناف بالغا فالصواب ان قيل ان كانه قيل بعد ما جاتهم البيئات والمؤمنين ما قبل طم وكانه او قوله في تقدير
الكشاف فقيل ان لم يقبل ان استيناف ونسوخ القول على السابق عننا عن تقدير الرسول فالحق ان المقدر
ليس الا قبيل وليس منها تقدير رسول واستيناف وما ادق نظر من قال متى نصر الله قول المؤمنين ولا ان نصر
قريب من المؤمنين قول الرسول في الكلام نشر على ترتيب اللفظ وان زينة المحقق بان تعاطف القائلين
يستدعي تعاطف القائلين وان الجبلة الشدة يقتضي ان يكون الرسول ايضا مترزلا كيف في قوله
منذ فبان ترك العطف ليعني على ان كلامه مقول بواحد منهما واحتمل ان يكون الجمع مقول بها
او ليعني على ان الرسول قال في جوابهم والثاني بان منصب الرسالة يستدعي تنزيهه عن التزلزل في
كان مما اى كليس وتقول ولانه كان في سوال عمر وجوابه ان اشكال ان الجواب لا يطابق
السؤال وهو ان السؤال كان مكرها فاجاب عن احد جزئية الالهام صرحا وعن الاخرى بالاشارة حيث وصف
المنطق بالخير وقوله فالتعلم كنه يستفاد من الجبلة في علمتها وتوفه ثوابه يعرف ايضا من فان
من كمال علمه بان يعلم انه ما اذا اوجه الوافي مع منبته انه كرم لا يمنع حق المستحق وقوله وليس الاية يا
يا فيه فرض الزكوة بالنسخ به رد على الكشاف حيث قال قال السدي في منسوخه بغرض الزكوة وهو
انه في صدقة التطوع كما قال الحسن وقوله قرى بالفتح على انه لغوه في نقله الغراء عن الكشاف وقوله
او بمعنى الاكراه عطف على قوله لغوه فيه اي على انه بمعنى الاكراه نقله الجوهري عن الغراء وقال المحقق
هو منقول عن كثيرين وظاهر عبارة الصحيح انه لا كراه غيرك اياك على الشئ الا كراهك نفسك على
وقال القاموس الكراه بالفتح لا كراه غيرك اياك وبالضم لا كراهك نفسك وقوله على الذي
يعنى يستعمل في الآية على سبيل المجاز لان اثباته بمعنى الاكراه على سبيل المجاز ووجوده بكونه مناجاة
انه اريد به الكراهية حيث حمل على نفس القتال ثم هذا القول ايضا مجاز ان كان على سبيل الادعاء
وحقيقه ان كان بتقدير المثل وقوله وهو كراهكم نظيره حال مؤكدة اذ القتال لا يتكلم عن
ثبوت كراهة وسبيل مجاز مع الواو اذ المؤكدة لا يجوز فيها الواو فينبغي ان يجعل حاله مستقرا ويقال
اريد به القتال في حال كون الخصم اكثر عددا فانه مع المساواة والتفاد كانه غير مكره لعدده
خوف المغلوب به مع يسفا و فرضه حال كونه غير مكره بطريق الاو او يراى فرض القتال قبل
ارتياض النفس فانه بعد الارتياض شعكس لا عليها وفرضه بطريق الاو قوله وهو جميع بالفتح

فان الطبع كبره ولذا يشاب عليه وهذا لا يوجب كراهته حكم الله حتى ينافي كمال الرضا بالحكم والادب
فانه ربما تحب الحكم مع كون الامتثال به مكره وباللنفس الرجحان رضا الحاكم عند علي رضا فاشرك
قوله وانما ذكر عيسى الخ ويمكن ان يقال راد بكونه خيرا لانه خيرا فيما كرهوه لاجل وجوه قد
تختلف فيكون شرهما اذا كرهوا القتال لظن غلبه الخصم ويكون القتال مع غلبه الخصم فيكون شرهما
كما حسبه وان كان خيرا للخصم لاجل الجزيل لله والله يعلم ما هو خيرا لكم والله يعلم ان القتال خيرا
وهو اوفق بالمقام وكلمته ما في قوله ما هو خيرا لكم اما موصولة فالعالم بعيني المعرفة او استغفاريه
فمعناه المشهور وواجب الالغاء والمراد اثبات العلم بذاته او نفي العلم بالذات عنهم والافتقار
يعلمون الخيرة باعلام الله تعالى وفيه دليل على ان الاحكام جميع المصالح الرجحان فيستغفروا الرجحان
الدال على التفصيل ولا يخفى ان فيه فتح بالقياس قوله ليرصد غير العرش العير بالكمس القاطرة وقوله
ووشه معاني من رؤساء قرش قبل هم الحكم بن سنان وعمان بن عبد الله بن المغيرة ونوفل بن عبد الله
وقوله فقتلوه اي قتل الصحابة السرية محمد بن عبد الله واسر واثنين في شرح كقولنا اي اثنين من العير وقوله
واستاقوا العير اسعاف من السوق وقوله وكان ذلك غزوة رجب معناه وكان ذلك القتال والاسير
في غزوة رجب كان ذلك الوقت غزوة رجب ويذكر كيف قسمته معناه يتفرق وقوله وقالوا
ما نرجع يعني ما نرجع التوبة والاستغفار حتى تنزل توبتنا اي قبول توبتنا ورد رسول الله
صلى الله عليه وسلم العير والاسارى الظاهر والاسيرين ويكلف المحقق بان من اطلق الجمع على قتلوا
او تعبير كل من العير بالاسيرين وقوله وعن ابن عباس اشارة الى اختلاف الرواية في رد العير
واخذ الغنيمه وقوله والسائلون هم المشركون اشارة الى تفسير الفيزيائي المحقق لا يلائم تفسيره
بالكفار الاسولة الاية سيما بسلوكم عن الخمر وكذا ان تقول مراده تعبير السائلين في الواقع
لا تفسير الضمير والتفسير وقوله بكرر العير اشارة الى ان قوله قتال في قوله عن قتال مجر وبارية
لا لا اتصال الا انه كرر على البديل للاشعار بان بكرر العير على قوله قل قتال في كبر اي ذنبيه
قال المحقق عندهم ان النكرة الموصوفة تعم بعموم الوصف ومن معناه جاز ابداء من المعرفه
مبتدئ خبره كبير هذا والجواب عن سوالهم عن قتال في هذا التفسير حرمه وبيان لان سبب وقوعه في
لحسن تحليله لسهو وخطائهم والخطايا تغفر قوله والاكثر انه منسوخ بقوله فاقبلوا المشركين حيث
وجدتموهم خلا فالعطف حيث حذف الله انه لم ينسخ واستشكل ذلك النسخ بان حيث لم يكلف
يدل على حله في جميع الازمنة واجاب عنه المحقق بان الاجاب المطلق يرفع التحريم المقيد كالعام للمعام عند
بعضهم ولو سلم فالاتباع على ان حرمته المكان والزمان لا يفترقان فيجمع عموم الامنة قرينة عموم
الازمنة ويرتفع حرمته الا في شهر هذا وفيه ضعف لان باعند البعض وينفع في جميع ما عند الاكثر وان

عدم

عدم افتراق حرمته الكمال عن حرمته الزمان لا يستدعي ان لا يفترق عموم الامنة وعموم الازمنة فالقوله
ان يقال تعميم الامنة لفعل مبالغة في التزانه فيعيد وجوبه بقتلهم مطلقا بقى ان الامر يقتل المشركين
لا يفيد نسخ حرمته القتال للمسلمين فلا يرتفع به حرمته القتال في الشهر الحرام مع اهل البغى وهذا
قوله ضعف ذكره المحقق ان حرمته القتال مع المسلمين غير مقيدة بالاشهر الحرام بل القتال معهم عام
قوله والمسيح الحرام على رادة المصنعي وحده المسجد الحرام بقوله اليه ذواد في القاموس بل ذواد
كسعا وشاعر من اباد وانما مثل يدون قوله واسأل القرية اشارة الى ان حذف المصنعي
من غير اتمام المصنعي المقام في اعرابه كما هو الا شهر وذلك في سبب سبويه وضابطة ان يكون الحذف
مثل المعطوف عليه في اللفظ والاضافة من غير اتمامه ولا يخفى ان حذف المسجد الحرام
ليس الاضافة فيه عذبة انما هي الملازمة بعبارة وقوله ولا يحسن على سبيل التدرج ولا اختاره المحقق
ولم ينف الجواز مع ان قوله اذ لا يقدم المعطوف على الموصول على المعطوف على الصلة بنا على ان المعطوف
على الصلة من تمام الموصول ولا يجوز العطف على الشيء قبل الفراغ عنه لوجوب عدم الجواز لان الكسحا ذكر في
تعمير الكوفة بان تدرج مع الصدور سبيل التدرج فكانه لا فصل في ذلك الفصل او ساغ الا
قدم وكثر على المسجد الحرام مع ان حرمته بعد لفظ العناية به كما في قوله لم يكن له كقول احد وقد
حذفه لم يكن احد كقول الاله انه قدم الطرف لفظ العناية به هذا ولعمري لا ادري انهم لم يجعلوا قوله
بالمسجد الحرام قسما متوسطا بين الكلامين اي ما يربط بين جمل اعادة لبعوض سابق والتخصيص بالبعوض
غير ظاهر كما ان جعل ما ذكره في اعلى سبيل التمثيل بعيد وبالجملة لا ترجح المعطوف فالوجه ان العمل في
الاضلال وقد عده القاموس من معانيه وذلك معنى ليقين ان يشق عليهم مع ما تشبهت على من
هو مهدي كما في الناس بالقتل في الشهر الحرام قوله ولا يزالون يقا لوكم يعني يشقون على قتالكم
في الشهر الحرام خطأ لتردوهم عن دينهم الفاسد ولا يزالون يقا لوكم في الشهر الحرام وغيره ليردوكم
عن دينكم ان استطاعوا فعقوله ان استطاعوا قبله وام القائل والرد قوله وحتى لتعذب بعض الالات
لقوله ان استطاعوا ووجه الدلالة انه يدل على بعد تحقق الرد او دوام المقاتلة والتعذيب لا يقتضي الحذف
الانتهى فانه يشترط تحققه في الرد بالمواعاة في احكام الاعمال كما هو هذا في سبب سبويه هذه الآية
وليس وجه التمسك ان المشروطه متقضى بانتهاء الشرط لان ذلك مغاير لما من اشرك اللفظ اذ الشرط
التخييري لا يكون سببا او مخروما وانقضاءه في سببها لا يستلزم انتفاء الجواز لكون السبب واللام
اعمال وجه انه لو لا الردة مقيدة بل يكون للتقييد فائدة ولكن التقييد يرتب لاجل على مطلق الردة
في ايات اخرى واجوب بان المطلق محمول على التقييد ومنع ذلك في السبب لانه ان يكون للمطلق والتقييد
كلاهما سببين وبيان ذلك في الاصول ويمكن ان يقال فائدة التقييد في الآية ان اجبا جميع الاعمال حتى

لا يكون له عمل أصلا موقوف على الموت على الكفر حتى لو كان مؤمنا لا يحبط إيمانه ولا عمل يقارنه وذلك لأن
اجبات الأعمال السابقة على الارتداد ونحو ذلك لا تفعلوا خطأ وقد احتياطوا ولما فعلوا
عند ارتدادها بغير علم من شأنها من غير توبة قوله فانها مذمومة للعقل سلبا لما اسما مكا دخلها التباد
لكثرة كما في مادة أي كثر فيها وما بالعقل وسلبا لما فشرها قوم وتركها آخرة ونحو ذلك
ان فيها ما يفضي إلى الاثم لان تناولها أو نفسها كذلك ليل قوله ومنافع فشرها بما رجح ان
انفسهم عن الاثم او وثوقا على سلامة انفسهم من السكر وتركها آخرة ونحو احتياط او عدم وثوق على
سلامة انفسهم لما رواه انهم خرجون في السكر عن الاعتدال قوله فشيء في الكفا فشيء موصوفا قوله سمى بالعنبر
والعنبر تسمية غير العنبر كلام وان يشارك عصير العنبر في السواد فوجه التسمية بوجهها وقال ابو
نعيب الزبيدي التمر وكذا العنبر وكانا انما وقع في التخصيص ظاهر عبارة الكفا وهي مؤنولة
قوله ولذا قيل انها محرمة للخرابي ان هذه الآية هي المحرمة للخر والظاهر انه ليس كذلك لان من شرها
قوم وتركها آخرة ولو كانت الآية محرمة لمنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما قال لان
ما روي ليس محرم الوقوع لانه خبر لا حد وغير مقطوع به قيل سايد ايضا عمر بن الجوح سال ابا
اراد بدفع السكر لكن في قول هذه العبارة على السؤال عن كيفية الاتفاق بعد وهو كالصريح في
عن المنفق قالوا ولي الخلع على انهم يسألونك مكررا ولا يمتنعون عن السؤال قوله العفو نقيض الجحد يعني في
واشار بقوله ومنه قيل له انه معارف في الارض السهل وكانا استعير لما ينفق بسهولة قوله قال ابي
ابو الاسود الدؤلي وقيل اسما بهنجا ربه الغزاري احد حكماء العرب وتماهه ولا تنطق في سورة في حين غضب
ظنني رايت حب في الصدر والا ذى اذ اجتماع يحنك الحب يخالب زوجته قوله روي ان ربه
الى النبي صلى الله عليه وسلم يدل الحديث ان على الحاكم ان يمنع الرجل عن تصدق ما يحنك بتصدق معاشره
ان التصدق عليه لا يحل له ان ياخذ والتكففت سطا الكف لطلب شئ والتخلف بالماء للجم والذوال
المعري الحصة بالاصابع قال لا زهرى ان تاخذ ما بين سبأ جيتك وتزى بها وتزى بها بالسب
بين السبابة والاهام قيل هو منى والرواية الصريحة بالحاله كذا في شرح العنقا وفيه ان الخذف
بالحاله لم يات بمعنى الري بل بمعنى الاستقاء وجاهد في العاصم بمعنى رماه بها وهذا يقتضى ان
يقول خذفها لان يقال خذفها فلان يكون كما في الري بالمهله كان او بالمعنى وفي الكفا
اشارة وعقره وتركها لم يمنع ما في الكفا عنده قوله اي مثل ما بين الاشارة الى الاحتمالين في
الشار الى ذلك ولم يفتت الى احتمال كون جواب يسألونك عن الخمر كما ذكره الكفا لبعده
الغير المحقق والا وجه في توجيهه للاعتقاد في ذلك على خلاف الضمير لكم ونظيره ان يقال تصدق
لخطا العام ليشمل كل مخاطب ويكون في احضار كل مستقلا ولا يكون احضار كل واحد منهما

كأن في

كأن في الجمع ولم يراع ذلك في الضمير لان المقصود بها التثنية والاحضار بل جعل الحكم مطلقا بهم ويسمونها
فيعتد بالجمع والواحد العام قوله لعلمك يتكروون في الدلائل والاحكام اشارة الى قطع في الدنيا والآخرة
قوله يتكروون بجملة متعلقا بقوله من تعذر مضافا في امور الدنيا والآخرة والتكثرة الدلائل
استنطاق الاحكام وفي الاحكام ليجمع اصولا ويخرج عليها احكام آخر كما هو شأن القايدين ووجه
حق قوله لعلمك يتكروون الساخر عن قوله في الدنيا والآخرة قدم لمزيد الاتهام بالتكفر ولم يفتت
الى احتمال تعلق قوله في الدنيا والآخرة بقوله يتكروون بالتكفر بل بالتكفر في نفس الدنيا و
الآخرة فتوترون انفعها وابقاها او بتقدير مضافا اي يتكروون في امورهما فتوترون انفعها
لان الظاهر تعميم بيان الآيات ليعلم ما يعقبه من التكردون العكس قوله فشق ذلك عليهم اي على اركانها لثقتهم
على تاييمهم ولخوفان يتقع على اولادهم ذلك ليس الضمير اليها كما يوجهه السوق وانما قال فشق عليهم
لوجها الى وجه قوله ولو شاء الله لاعتقكم يعني وقسم في المشقة من ترك مخالطهم ولو شاء الله لاعتقكم
لان عنكم بان شرع لكم ترك مخالطهم وهما اشكال وهما ان مفعول المشقة الشرط انما يحذف اذا لم يكن
تعلقه بغيرها وتعلق المشية بالاعتناء غريب لان يقال كان في الام السابقة التكاليف الشاكلة لم يكن
نزول الآية تعلقا بشية التقدير غريبا انما صار غريبا بالنسبة الى امت جينا صلى الله عليه وسلم قوله حث على
الاخوان ولا يجوز لكم ايهام امر من الامور كما لا يجوز للاخ ايهام امر الاح قوله وقيل المراد بالخالطة المصاهرة
ووجه ترتيب الجزاء عليه انه لا ينبغي ان ينظر واليهم بعين الخوان بل ينبغي ان ينزلوا بهم منزلة الاخوان قيل في
هذا المثل مزيد انتظام الكلام وشدة ارتباط بين قوله ولا تتكلموا ومن هذا الكلام قوله وعيد
خالطهم لفساد واصلا فلما به ونشر على ترتيب اللف ويحتمل ان يكون الوعد والوعيد لكتبتهما فوجه
على ترك الفساد ووعيد المصالح على ترك الاصلاح والاوجه ان تسمية على عظم شأن التيمم فانه شأن التيمم والا
يعلم مفسد الخالط الا ان كفى التيمم امره بيه مخفى عن الخلق فلا يغفل الخيرة الله ولا يغفل الا لافاض عن الشر
وانما قدم مفسد لان التباين من جهة انه يظهر في زى الاصلاح ولا يبرز المصالح في زى الاقفا قوله غالب
بقدر الاعنات وعلى الوفا بالوعد والوعيد فقيه تربية لها قوله يحكم ما تقتضيه الحكمة الظاهر ما يقتضيه الحكمة
وكما جعل ما يقتضيه الحكمة مطلقا وفرق بين ما يتسع له الطاعة وما يطابق فانها يشتمل على
لصيق ومثقة دون الاول قوله ولكنها حقت وفي الكفا نسخا وبمعنى الخلاف على خلاف كون
قصة العام على الخاص بدليل غير موصول نسبا وانما لم يجعل العام ناسخا للخاص للاجماع على ان سورة المائدة
لم نسخ منها شئ لا يقال دخول اليهود مثلا كلهم المشركين انما ثبت لو كان المراد بقوله الله وقالت اليهود
كلهم وظاهر انه لا يراد كلهم فليكن المشركون منهم داخلين في هذا الحكم وغير المشركين داخلين في قوله والذين
او ترا الكفا لانا نقول الذين او ترا الكفا شامل للمشركين ايضا فيكون ناسخا للنهي في حقهم ولكن

استامر رسول الله في الكفا ولكن ارجع الى رسول الله فاستامره قوله فان لنا عبد الله واما قوله كل
الامه على يقين بل الحرة كما هو المتعارف ليعلمكم ولو حمل على التعارض وكما فصل على ما مطلق المشرك حرة كانت ائمة
للزم الحكم في الحرة للمؤمنين بطريق الاول قوله والواو والحال ولو سمع ان وهو مشرك وغيره الكفا بقوله ولو كان
الحال ان المشرك يجزيكم وهو غير ظاهر والظاهر والحال لو اجبتم المشرك كما لا يخفى لم يغفر به بل لو علم استقامته
وقيد انه لا يستقيم لو كان الخ على شرط وليس كذلك بل ما اول بغيره الاجابة فالقدير والحال ان العجب
مفروض مقدور فقام قوله ولا يخفى المشركين حتى يؤمنوا ولا تزوجوا منهم المومنان الاكتفاء بهذا التفسير
يشعر بان ليس من الا الا لضم قوله تعييل النبي عن موصلته وكذا قوله ولما لا تعييل النبي عن موصلته
وترغيب في موصل المومنان قوله لا المذكور من المشركين والمشرك الظاهر ان يقال للمشركين و
المشرك ان الاشارة باولئك اليهما لا يحتاج اليها وظهر بالذکر وانما يحتاج اليه لو كان اسلامه شارة
مؤددا ولعله اذ وجه توجيهها لاسم الاشارة الطالب للتعين في تعيينها كما يكونها مذکورين ويوعون
جمع مذكر لجمع مونت اوله يجوز تغليب المونت على المذکور وقوله اي الكفر المودي لان الاشارة الى المذکور
بالتا رسيبه وذلك يحمل الدعوة على السبيل واسطه ولو حمل على العم يكون اننا على ظاهر ما حصل
قوله والله يدع على حذف الرضا لسلايم قوله وليكسح التقييد بقوله باذنه بلاخفاء لكن قيل لاجابة
ح الى تفسيره ان ذن بالتيسر جعل على ما هو ظاهره من معناه امره ورضاه وايضا يقول الظاهر ان قوله
ويدين عطف على يدعوا وسين الايا هو التردد والياد على ما هو الظاهر فاما قوله لا يغفر لكم الا في العاقبة
مصدر واسم قوله والسكينة انما ذكرها لكونك بغيرها وانما ذكرها لئلا يسلوكم اولابا واولا يظن كذا كذا
سوق كلامه قوله لان السؤال الاول كانت في او ثامته وانشاء الاخرة كانت في وقت واحد لا يخفى في كونها
بروات ثلثة اجتماعها بل لا بد من اجتماع اربعة اسئلة حتى يصح قوله فذلك ذكرها كحرف الجمع قبل كفي في العطف
الاتحاد في الوقوع اذ لا يزيد ذلك الا على ذلك فلا يوجد بعد والوقت الفصل ولذا لم يجعل من كذا الفصل
في محله واجب بانه اريد ان لا كان كل منها سؤالا مبتدأ من غير تعلق بالافه ولا مقارنه معه لم يقصد
جمعها بل اخبر عن كل على حده بل يجوز ان يكون الاجابة عن هذا قبل وقوع الآخرة بخلاف السؤال الاول
حيث وقع في وقت واحد هذا قلت هذا اللواتي بمنزلة عما قصد الكفا فان قال كان قد يكون كذا بين
السؤال الثاني والثالث السؤال عن الاتفاق جعل الواو بمعنى مع وحال النكاح ان تلك الثلثة كانت معطوف
بالواو بمعنى مع بخلاف الاولين التي لم يعطف الاول بالواو ولا بمعنى مع ويمكن دفعه بان لم يعطف بجموع
الفرق بين الظاهريين الاقران والافتراق ولكن هذه نكتة للفصل لم يتعرضوا لها في محله ولتنبه اليه
لثلاثي غوت ونحن نقول السؤال الاول من المسلمين سؤال ارشاد والسؤال الثاني من الكفا رسوال شنيع
وتوقع فلما سبته بين السؤالين الاولين لاني للسند والاني للسند والاني في الغرض فلهذا فصلت في

ولما

وكذا الحال بين الثالث والثاني واما الاول الثلثة الاخرة فكانت اثبات سؤال ارشاد من المسلمين فان كتاب
معي ووجه العطف على قوله فانهم كانوا بما همونين ولا يبالون بالحيض ويحذون لولد الذي ياتي بتيسرا
وهو الرخيص في الدين والعلم من النصارى قوله ولا تغربوا بهن حتى يطهرن تأكيد الحكم وبيان لغاية يشكر
امر العطف اذ ان التاكيد من موجبات الفصل وايضا بقيد النهي المحض بيان لغاية فقوله حتى يطهرن تأكيد
ليسا لغاية لا يابان غايته والا وجد ان يجعل فاعترضوا النساء في الحيض اذ المن لا زوجه حاضت وقوله
ولا تغربوا بهن امر لمن نكحت لما يفدنا من قوله ان طهرت لا كثر للحيض جاز قربانها قبل الغسل وكذا ان طهر
لا قبل منه ومضت وقت الغسل ووقت تحريمه للصلوة قوله مواضع وث لكم فاطلق الحث واريد
موضع او حذف مضاف ومع ذلك حمل على النساء على التشبيه بغيره كما اشار اليه بقوله شبيه بها
واشار بقوله تشبهها ان هذا التشبيه فرع تشبيه النطف بالنذ وقوله والام صلوة لما فيه من معنى
الاغراض جعل الكفا محتملا للتعليق بالفصل وتعرض ورجح الاول وكان لم يفت المية لان تعليقه بالفصل
ليس يدعيه حيث المعنى لكن لا تغا وتسميته وبين تعلق ان تبروا بالفصل على تقدير حصولها كما في التعليل و
قد تعرض له اقتضا بالكتفا فالظاهر ان ترك التعرض فغفر قوله وان مع سلتها عطف بيان لها ويجوز ان يكون
بتقدير الوقت اي وقت ان تبروا او بتقدير الارادة اي ارادة ان تبروا وقوله وان تبروا وعدله النهي في
قوله وتعلم ان بالفصل وقوله وان تبروا على النهي تنبيه على التفاوت بين المقامين فان الاول متعلق
بالنهي اعني الجس والثاني بالنهي اما بطلب الترك وحج الا ارادة الله واما بالترك وحج الارادة ارادة
المخاطبين وعلى التقديرين لا حاجة لتقدير الارادة بالام التعليل المقدر في ان تغيد الارادة وانما ادرجه
في تقدير المعنى تنبها على قصد العبد الاشارة الى تقدير المصا كما توهمه العبارة اذ لا حاجة اليه لتقدير الام
في ان وان محذوف البصر وكذا النظر لانه اذا وقع الاثر قوله كقول العرب ولا تغربوا بعبارة الكفا
وهو قول العرب لا يغربوا بعبارة قوله ولكن يواخذكم استدلال على ما ادعاه من ان معنى لغو العبد كذا
كما يصرح بعبارة الكفا وليس يصل للتوكيد كما توهم قوله والمعنى لا يواخذكم الله بعقوبه ولا كفارة
فيه تعرض بالكفا حيث خص في المواخذة والمواخذة بالكفا في قول الشافعي رحمه الله ثم المواخذة بالعقابة
والكفارة في الغرس وفي العقوبة على الشر والكفارة فتعلق في العقوبة على الخير وفي غموس انعقد على من
الصدقا والوجوه ربه المذمومة ايضا على انه لا مواخذة في الاخذة وكان خص لغو العبد كما هو على وفي
الاتقاد دون الواقع بناء على انه لم يقد الا تصدق ميمنا ولهذا قال الكفا لوقيل لو احدثتم جمعك
تحلف في المسجد الحرام لان ذلك ولعله قال لا والله الفرة وتخصيص ما كتبت فيه فلو لم يبين تعدي الكفا
فيه الكذب على من يدينه خيفة من الله عنه موافقا لما في الكفا يوجب خروج العبد مع عدم تبين الواقع من لغو
وبغيره والفقهاء تعقبت العقاب عليه ودخوله في اللغو قوله حيث لم يواخذ باللعو وبامثال مما يصدر

لا عن تكميل حيث لا يمكن بالموافقة على بين الجد وانما من العا تر بصا لتوبة او استدراجا للعا قوله
قان فا واطار التعقيب ان المراد الذي بعد اربع اشهر والمراد ان رجوا بعد اربعة اشهر فان المراد غفور رحيم
وان عزمو الطلاق وطلقوا فان الله سبحانه بطلا قه عليهم بغير ضم فيه وكذا ان تقول بغيرهم على الطلاق وقد
وجهد على الطلاق والغرض التام فيه او على عزمه وهذا هو اللوا في مذاهب الشافعي رحمه الله واماعلى يذهب الى تحييف
رحمته فقول قوله فان فا واطار في الا شهر ويؤيد ذلك بقراءة عبد الله فان فا واطار في القارة الشافعية
تفسر القارة الشهيرة اذا اصل توافق القارة والشافعي يحفظ طاه القارة الشهيرة ولا يركب التا ويل
ليوافق الشافعية وما اول تا التعقيب التعقيب المذكور المفضل يستحق التعقيب المحل ويول قول ان الشافعي
مع انه لا يطلق هنا باللفظ حتى يصح ذكر السكبان الغالبين العازم للطلاق وترك الذي لا يكون مقاول
ودونه ولا بدله من ان يحدث نفسه ويناجها بذلك وذلك حديث لا يسمعه الا الله واورده عليه با حديث
النفس على علقا في مذمومة ليس هو ارفان المقصود التهديد على عزم الطلاق وتحديث النفس وذلك لا يتوقف
على كونه طلاقا وكذا ان تقول لما كان التكتل اربعة اشهر لعزم الطلاق موقعا استعمال السكبان التبريد
منه الطلاق في غير الايام وعقد بالعلم تبها على انه السماع التنزلي لا الحقيقي والله اعلم فان الله غفور
رحيم للمول كان الا ولا تقديم للمول على رحيم لانه بيان للفرق ان ونحن نقول رحيم على المراد حيث منع حق
التبث فوق اربعة اشهر قوله والمعلقا بربها المدخول بهن فان غير المدخول بهن لا عدة عليهم ذوات
اذ غير ما ان كانت ذات حمل فعدتها بوضع الحمل وان كانت صغيرة او ايسة فبالاشهر والدليل على ذلك
الارادة الاية والاخبار الدالة على ان حكم غير المدخول بهن ما فصل وكلامه كل امرين من انه عام مخصوص البعض
ورحمته الحيواني وان مطلقا كالمشرك بين الكل وبعضه اي بعض كان محل القنط على احد ما يلج له بالقربة كالاتم
المشرك وهو الذي يولى عليه الكفا وقال الحنفى والعجب منه انه كثيرا ما يقول المطلق اطلق ليتناول جميع
الافراد مثل العالمين اذ جميع ليتناول كل ما سمي به وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه كقولهم في العالمين
على معنى انه لا يريد شيئا من العلم لاحد خلقه ويجوز ان يناقش ولم يعلم ولا يناقض لان قوله المطلق
اطلق ليتناول جميع الافراد محمول على تناوله مع التبريد وقوله وجميع العالمين ليتناول كل ما سمي به برادة
التناول مع التبريد ومكذبة قوله جزاى الله الا سيم بجزية يبعث الامم ولم يرد ان تبريد جزية بمعنى
الامر لان وقوع الانتشاء جزا فليس يخرج الى التكلف ولهذا كالكفا واصل الكلام وليتبريد جزية
ولم يقبل واصل الكلام وللطلاق يتبريد قوله وكان الخاطب الظاهر وكان الخاطبة التي ترى في العمارة
الكشاف فكانه من اشمل الامم بالتبريد فهو غير شتم انه قد نبه على مراد الكفا بقوله وكان الخاطب قصد
ان تمثيل الامم وهو ان المراد بالاشتمال قصد الاشتمال والوعيد عليه فلا يرد ما ذكره المفسر في قوله
فكانه من يشتم الله فهو غير موجود في الحال والاشتمال اذ وجب هذا الجواز تشبها هو محسوب الوقف

ما هو تحقق الوقوع في الماضي او في المستقبل والحال كما في هذا المثال قوله وبناء على المبدأ يريد فصل ما
هذا هو المشفق وان اختلف الشيخ عبد القاهر والسكاكي في وجهه ولا محل يعرفه من مراد في تتبع فلا يحل
بذكرة المقام مطولة في تحييف وبعث لهن على التبريد في هذا الفرق بينه وبين قوله تبريد اربعة اشهر حيث لم يذكر
فيه بانفسهم وموان هذا المقام مما يحتاج الى تبسيط وبعث على التبريد في هذا المقام الاية فان عدم التبريد في
الحجوب ونحن نقول والله اعلم معنى قوله بانفسهم مستقلين بانفسهم المقصود بالمنع عن النكاح وادفع
توهم انه منع عن الخلوة بهن من غير منع النكاح فقراره بحج التبريد مع الاستقلال وذلك بان لا يصح
اعلا كالرجال قبله نصب على التفرقة او المفعول به اي تبريد من قبلها لم يسن المفعول به على تقدير جعل طرفا
لتفويده من بيان جعله مفعولا به وهو مضمون ذلك الراجح الا انه في تبريد ملك المدة تبريد من باب التبريد
في كل يوم مضمون هذا المذموم ما ذكره المحقق انه كان معي ان سمن المفعول به على تقدير جعلها طرفا قوله وقوله
جمع قوله بالفتح والضم والمقصود من اثبات اطلاق الحيف والظهور وقع ما يشع به كلام الكشاف من انكار تحييف الظاهر
وتسكع الظاهر بقول الاشمسي مع انه انكار الكفا كونه مع الظاهر بل اوله بان المراد عدة العدة لان الحيف اشهر من
لما يقع من عدة طوله كعدة العدة وبيان القربة بما يقع الوقت والمراد وقائنا كما اشار الى بعد من التبريد
وان الاحتمال البعيد لا يدفع الدلالة على المطلوب بل بعد اول فظا هو اما الثاني فلان المقصود ليس مطلق الوقت
بل وقت النكاح الا انتفاع وهو وقت الطهر وقوله وهو اي الظاهر المراد به في الاية لانه الدال على برادة الرحم تسكع
بالمعقول في ارادة الطهر في مقابل تسكع الحنفية بحيث لو اذن الحيف وال على برادة الرحم لكن المذموم ذلك
معهم وقوله للحيف تسكع العطف على اسم ان والعطف على المتداد في قوله وهو المراد به في الاية وقوله قوله
اشارة الى تسكع الشافعية بالنقول ولا يخفى ان الظاهر هو قوله تسكع عطف على الدليل المعقول وكان
اشارة الى ضعف المعقول حتى كان لم يذكر وتسكع غير متفق الا ما رده الكشاف من انه يحتمل ان يكون
المراد يستقلا بعد من كما يقال لينة ثلاث يقين من الشهر لانه في غاية الضعف اذ لا يرد ولان الظاهر
الاحتمال الغير الظاهر على ان فيه انه لا يقال ذلك لاجس الاتصال بالثبث ولا يقال في الاستقبال مع فصله
الدلالة على ان الطهر من العدة وفيه المصلحة قوله تسكع العدة التي الى اشارة الى الظاهر وبيان كحسب العدة
لا بمقدار ما اذ لم يذكر الا طهر ان قوله ولعل الحكم المطلقا ذوات الاقرات ضمن معنى الكثرة في سنننا وما
فيه بعد لان اطلاق القربة بالنسبة الى كل واحدة ولا مجال فيها كثرة بل لا مجال لكثرة مع اتحادها مع الكفا
والاولان يقال لما كان المراد بالجمع بيان الجنس للعدد لانه استغنى عنه بالعدد حتى يجمع الكثرة ايدانا
بانه ليس النظرية البيان العدد بل المجرى منسبة للثبث حتى لو كان النظر الى بيان العدد لا ورد القدر
التي يوافق المقام وبالجملة فيما كان له جمع فقد اريد جمع الكثرة للعشرة فما دونهما خلاف القياس صريح
وجعل ثمة قربة على خلاف القياس قوله من الولد والحيف في الكفا والحيف في كل وجهه او ورد على الثاني

علم

ان الحيف مخلوق في الرحم ثم انه يستفاد بطريق اللادة انه لا يكمل ان يكتسب لم يولد له الرجوع لعسل الزوج مرجع
لفظ بقا العدة او حفظا لرجوعه بغيره بمعنى العدة الى غيره ذلك ولا يخفى ان الكتمان اعم من الكذب فانه اظهر
تخالف لواقع فليس منه لم يطل الكذب نعم قد يفتن اليه من الكذب ايضا فان قلت لما حصل المطلقة بزوج
ان قرأه هل يكتسب خلق الولد في ارحامه حتى يصح تفسيره خلقه في ارحامه من الولد قلت كما في جعله في مطلق
العدو كونه في ضمن المصنف بعد عدم حمل كتمان الولد لظهور راسه ان عدو من الكتمان ولكن ان يكتسب عدم حمل كتمان
الولد لا القياس قوله ليس الا منه تقيده في ظل ما يفتن به في حقها في ان قوله لا يكمل ليس من اجل عدو الا في
مقارنه وحقيقة الكلام ان كونه نوسن بالعدو واليوم الا لا يكتسب ما خلقه الله في ارحامه من اجل كتمان قال
يعني ان قوله وان كونه نوسن ليس شرطه لانه لا يكتسب لولا نوسن من حمل من بل هو متعلق بكتسبه لا عظم ذلك الفعل
بكتسبه ان عدم الاقدام عليه من لوازم الايمان ولا يخفى انه لا حاله فاحفظ ما ذكرناه لك قوله اي ازواج المطلقات
بيان مراد به سواء كان جمع يجعل او مصدر او قوله ولكن اذا كان الطلاق رجوعيا فلا بد ان يكون معنى الطلاق
مرتان كما يستفاد من هذا انما يحتاج اليه على قوله ان ارادوا اصلاحا من ان ليس تقيدها بل تحريرها على الطلاق
ولا يخفى انه كلف من قول الله عز وجل هو تقيدها من تقيدها بقوله اذا كان الطلاق رجوعيا لا بد من عبارة عن كون
الطلاق رجوعيا لان ارادة الاصلاح انما تحقق اذا طلق رجوعيا فان من طلق البين ليس مراد به الاصلاح لانه
لا يبقى الاصلاح تحت قدرته مع البين ووجه التفسير اخص من الرجوع اريد في قوله وافصل بينهما بمقتضى
يكون مشتق من حقت بان تفصل لا من حقت لك ان تفصل لانه جعل صفة لفاعل الرد لا الرد قوله وليس
المراد منه شرطه قصد الاصلاح للرجوع بل التحريم عليه وكان وجه تنزيل الاحقية على تقدير الضرر من عدم
لخصه ودانته تحريرها على ارادة الاصلاح قوله اي وللهن حقوق على الرجال مثل حقوقهم عليهم في الزوج
واستحقاق المطالبة في الجليس وقت المجلس والمنع متعلق بالمطالبة بتقدير الوقت وقد دفع بهذا التفسير
التنافي بين المائدة والحجاب الزيادة فنبه على ان المائدة في الزوج لا في الكية والمفهوم من الكفا
ان بيان وجه المائدة يقع ان يكون مثل خدم الزوجة من الخبز وغسل الثياب مما على الزوج و
يكتسبوا الله تعالى ان تفسير قوله ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف والنساء على الازواج من قضاة شهرتين
مثل الذي لالازواج عليهن وللرجال عليهن درجتهن لهم التكليف في ذلك دونهن ولهن حصر النساء في
انفسهم ونهن فان لهم تعدد الازواج والسراري وليس لهن قوله والله عز وراي قولي كما اشار اليه
بقوله بقدر على الانتقام ممن ظلموا الاحكام وقد جعل تهديدا لمن يخالف الحكم وقوله حكيم في تعريفه في الاحكام
كما اشار اليه بقوله يشترطها حكم ومسالح ولا يبعد ان يحمل على ان قولي على الجاء الناس بقول احكامهم حكيم
في تعريف الاختيار اليهم لان يرب الثواب ويغفر العقاب عليه قوله الطلاق مران اي التطلق الرجوع يعني
ان الطلاق هنا مصدر التفتين بالجرود وان صح لانه لا نسب بقوله والمطلق وان الامام للعدد والاشارة

لا اذ

لا ما دل عليه قوله ومولتهن الحي بر ومن يعني ان الطلاق العقاب لرجوعه اثنتان ووجه صيغة المشي على استمائها
والفاء في قوله فاما كالترتيب الواقي كما هو ظاهره لا للترتيب المذكور قوله وقيل معناه التطلق الشرعي
اي الذي لا يكون خارجا من الشرع وبعده ولا يخفى انه بعيد عن النظم بخلاف العمل على الرجوع وذلك احتياج الكفاية
في ذلك ما ثبت في الحديث لابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما السندان تستقبل الطهر استقبالا فقلت لكل
طهر تطيقه واورد عليه ان الحديث لم يدل على خلاف السند ولم يثبت بان ليس شرعا بل بغيرها لثبوت الواسط
بين السني والبدعي ويمكن دفعه بان قوله انما السند يراد به انما الطهر السلكه في الشرع لانه رسول الله
برئيل انه غضب سول الله صلى الله عليه وسلم على ابن عمر في تطبيقه في الحيف فلم يكن خارجا من الشرع لم يغضب
ثم قال انما السند يراد به خلاف ما غضب واورد ايضا ان حمل الجمع على التكرار لا يفيد التوفيق لان
ليكن لا يدل على منع اجتماع الاجابات في الحدو واجيب بان تفسير الامة كرتين في قوله ثم ارجع البصر كرتين بقولهم
كرة بعد كرة وتفسير نظيره بنظيره هذا التفسير على ان المشي للتكرار يمنع الاجتماع في الحدو وان لا يمنع
الاجتماع في الوجود قوله فاما كالترتيب الواقي كما هو ظاهره لا للترتيب المذكور قوله وهو يؤيد المعنى الاول
قد عرف مع غيره واحسن لمويدات الا قوله وعلى المعنى الاخير حكم مستد اي اذا عرفت كيفية التطلق فكذلك الجوار
في الامساك بمعروف اي بحسب العاشرة او تسريح باحسان بان يكون الطلاق على طبق الشرع وتحرير مطلق
بخلاف المعنى الاول فانه تخيير بعد الطلاق من قوله من الصدقات الصدقة بفتح الصاد وضمة اللام هي المهر و
قوله بنت اخت عبد الله وقع في بعض نسخ الكفاية بنت عبد الله وفي بعضها اخت عبد الله قال المحقق في
التفتوا على ان الصواب اخت عبد الله ولول جده الى اشهر نسبة لاجدته وقوله لانا ولانا بنت قال المحقق
اي لا اجتماع انا وثابت في يومهم ان زيادة لا لا تمنع من ذلك جاء في كلام العرب وورد به القوان
ولكن ان تقدر لا جمع انا راسي ورأس ثابت ولا يجمع ثابت راسي ورأس فيكون لا يجمع راسي
ورأسه شي تعميم بولك الحكم السابق ووجه زيادة لا لا خفا وقوله والله ما اعجبته رواه الكفاية ما اعجب
عليه والعنبة الكراهة وقوله ولكن الكراهة الكفر في الاسلام يعني الكراهة ان اوقع من شدة كراهته في
اشياء الامام بان لا يبالى بما اوجب الله عليه في قده وانقياده قوله واسناد واحد واليات اليهم
لانهم الامم وبنها عند الترافع انما قيد الامم بكونه عند الترافع توضيحا وتحقيقا الوقت امهم لان
صح الاستناد وتوقف على كون الامم بعد الترافع حتى يعترض عليه بان مجرد كونهم امرين كاف في صحته
الاسناد وان لم يكن الامم سبوقا بالترافع قوله وقيل انه خطاب لالازواج وما بعده خطاب للمكاتب
وهو يشوش النظم على الرقاة المشهورة وهو بنا والفاعل في محامع الغيبة اذا الظاهر ان تخافوا
وازدواجكم ان لا يقيموا حدود الله ولو التفتت بمعنى ان يقال الا ان تخافوا وازواجهم ولو لا في الخطاب
لا الازواج تشوش النظم لصح الخطاب الازواج في ان خفتهم ولم يكن تعيين الخطاب الى الحكم كما جزم

الكتاب ايضا وفيه ان لا يشترط النظم بالقراءة المشهورة اذا الظاهر على بناء المفعول ايضا الا ان تخافوا
وازدواكم وكافوا واذا اوجهم على بناء المفعول والظاهر في قراءة الكتاب ايضا ان تخافوا واذا اوجهم وفيه رد
على الكتاب حيث يجوز ان يكون الخطاب الازواج مع تعين الخطاب في ان ختم الحكم وقاله مانع في كون الخطاب
الازواج والا فالهكاهم واختلاف خطابين في اول الكلام واخره غير عزمه كلام العرب وفي كلام الربعة
ولقد لم يجعل القاضي مانعا في الخطاب الازواج والتعني بتشويش النظم وما يجب عقلة الكتاب عن اشتركت على
تعين الخطاب للحكم من الخطاب اول ذلك قوله الا ان تخافوا في الزوجان لعل المراد احد الزوجين يرشده
فصيرت في كل تفسير لا يقيم بتركه الا قامه بان المعبر عدم الا قامه بالاختيار حتى لو عجزت المرأة
عن واجب حدود الزوجية لا يفي بها وكذا الزوج لا يحل له الاخذ بقوله تخافوا على ابنتها للمفعول الكتاب
ويعصده قراءة بعد ان تخافوا ويجوز ان يكون ان لا يقيم بتقدير الجار يخافوا لان لا يقيم
فلا جناح عليهما على الرجل ما اقدت في اخذها اقدت على الجزأ وضع مقامه اي فان ختم ايها الحكم فمروا
بالقراءة فانه لا جناح عليهما قوله تعقيب النبي بالوعيد مبالة في التهديد لا وعيد في هذا الكلام الا ان
تقر عذاب الظالم جعل الوصف بالنظم وبعيدا وبعد فيه انه لا تهديد في النبي حتى يكون تعقيب بالوعيد
مبالغة في التهديد الا ان يقال في قوله تلك جهودا منتهى ما تعقد وانتهى على وجه التهديد كما قيل ذلك
حدود عالم قاد يفصل ما يشاء فلا تعقدوا والظاهر ان يقال تعقيب النبي بمذمة مخالفة مبالة
في النبي قوله اعلم ان ظاهر هذا الاية يدل على ان الخلع لا يجوز من غير كراهية وشقاق ولا يجمع ما ساق
الزوج وذلك ان الاستشارة لا يفيد الا تحليل ما نهى عنه وهو اخذ بعض ما يتنزهون وفيه ان نفى كل
بعض ما يتنزهون لم يقيد بالبعيد بل يفيد في كل الكل بطريق الاية فان قيل لا يجب لكم اخذ بعض ما
يتنزهون ولا كلمة الا ان تخافوا وانما يقال من ان يقوم قوله فلا جناح عليهما فيما اقدت وفتح التعقيب
بالبعيد شجرة عليه ان هذا العموم غير معتاد الا استنباه في عدم حل الزيادة فهو محمول على ما يوافق صدر الكلام
وما ذكر المحقق من ان هذا التعميم لنفاذ اللفظ في ان النظم يفيد عدم الجناح لا مجرد عدم البطلان والنفاذ
فان قوله ومن جعل شيئا احسب بقوله فان يطلقها فان تعقيب الخلع بعد ذكر الطلاق لا يخفى فساد الاجتهاد
اوله لا يستلزم اختصاصا بجنه من حكم الخلع بما يكون بعد المراتين واللازم ظاهر الفساد قوله وقوله فان
علقها متعلق بقوله الطلاق فان فيه اشكال لانه يقتضي اختصاصا من عدم الحل بعد الشك بما اذا كانا التام
بعد تكرار الطلاق مع التزويج او بعد طلقين رجعيين على تفسير قوله الطلاق مرتان فالظاهر ان يفيد قوله
مرتان بالطلاق المتعلق بالتحليل سواء كان بالانكاح او الرجوع قوله وان عيذ الرحمن ابن الزبير كما قيل
وانا موثقه كل الحصر وان الكسوة والكتاب يساعدا لاول والغنيمة مجاز عن قس الجاهل اذ يخفى
فليس اختشار قال ابو هريرة شئت لك اللذة بالعسل وصوت بالهال ان الغالب على العسل التانيث

وبين

وقيل انه اراد العسل وهي القطرة من العسل كما يقال للقطرة من الذهب منه وفيه الا ساس من استعمار
العسل للعضون كونهما منطوقا لا لفظا ذكر ذلك من شرح المحقق ولا سعدان بجعل تانيث العسل
لان صغر بعد الاستعمال في اللذة ففي التانيث تبيها انه اراد بها اللذة وفي الكتاب وروى انها ثبتت ما شام
رجعت فقالت انه كان مستحقا لما كذبت في قولك لا ولقد ان صدقك في الآخرة فليست حتى يقبل رسول
صلى الله عليه وسلم فانت ابابكر رضي الله عنه فقالت ارجع الى زوجي الاول فقال قد عهدت رسول الله حين قال ذلك
ما قال فلا ترجع اليه فلما يقبل ابوبكر قالت مثل لعمري فقال ان ايتني بعد منك لا جنبك فمما قال المحقق
قوله لا جنبك مبالة في التشديد والتعظيم قوله وقد لعن رسول الله المحجل والمحلل هذا لا يدل على عدم
صحته النكاح لما مر من المنع عن العقد لا يدل على فساد قوله ولان لا يقال علت ان يقوم زيد لان الناصب
للتوقع وهو بنا في العلم وكان التصريح بان الظن بمعناه اخير ان يقام على اقامة قوله ان نطنان يقيا حدود
الدين ان لا يستكرها الزوج بلا قاترا زواجها ولا تستكره الزوجة بما يوجبها من الطلاق والدخول
في نكاح آفة قوله يفهمون ويملكون بمقتضى العلم فهو تحريم على العمل والاطهر انه تقييد لا خارج غير المكلفين
من الصبيان والجانين قوله فيقال لعمري ان الموت اي وقت المشارة للموت اذ لم يمت اذ ولدته والظن
وتقييد اطلاق البلوغ على الدنوب ان يتساع يستفاد ان ملاقاة على اذ المدة حقيقة لكن كلام الكسوة مشعر بان
ايضا تساعا ونظيره الاية وانما الغاية فهي لظن المسافة ولا تارة بالامانة كما توهم عبارة الكتاب قوله قال
اي الطرح كراحي مشكل مدة العمر ومود من اودي اي هلك اذا انتهى اجد لما شاع الاجل في آخر العمر
لاطلاع على الكلي سند قوله وهو عادة الحكم وهو ايجاب المساك بالعرف والتسريح بالاحسان في بعض
الصور وهو في صورة بلوغه من اجل اهتمام به ووجه الاهتمام ما يفيد قوله ان المطلق يترك المعتدة
اي ذلك ان يجعل وجه التكرار دفع اتحادايات الله عز وجل بالانكاح ليوحد جدا ومع ذلك صح
بالنهي عن الاتحاد جزا مبالة في دفع الاتحاد كذلك قوله تظلمون بالتطويل والالجاب الى الافق اشار
الى توجيهه قبيلا و اراد تقييد الضرار مع ان قصد ضررهم مطلقا لم يتصرح بالنهي عما يكونون فيه قوله
ومن يفعل ذلك فقد ظم نفسه بالغ في تعقيب الظلم على الغير والتخدير عنه بالتبعية انه في الحقيقة ظم على نفسه
لعمري وجعلها محرمة عن غير التواب قوله ولا تحذوا الايات الله عز وجل اشار الى ان يستتبع الظلم مما استتبع
وهو اتحادايات الله عز وجل ومعه ان يكونا زرين بايات الله ويحتمل ان يراد ولا تتخذوه مما يكون
انما زيات في اثره غير محذوا فيها فيكون مقبول ما خلقنا السموات والارض لعينين قوله واذا ذكروا الله
عليكم التي من جعلها الهداية يعني ليس المراد بنوع الله مجرد الاكلام ونسوة محمد صلى الله عليه وسلم على ما في الكتاب اوله
لكن عموم العطف وكان الكتاب راعي عطف قوله وما انزل عليكم عليها مع انه مندرج تحت نعم الله فيها
ليكون العطف عطف مضار على مضار وهو راعي عموم النعمان وعدل في العطف عن ظاهره وجعل من عطف

الحام على التبيين في فصل واختره اقرب الى قوله سبحانه وقوله القرآن والسنة جعل الحكمة على السمع
شملها القرآن لاقتضا العطف المغايرة وكل ان تريد بالكتاب القرآن وبالجملة معانية فيكون اربا بالشكر
لنوع لفظ القرآن بالتلاوة ورعاية حتى ما في من الايجاز وبالشكر لثمة معانيه من التدبر فيه وحفظها فيه
من العقائد والاحكام وان تريد بالكتاب جميع الكتب ذكرنا شكرا بالقيام بحتمها ومن جملة الاعتراف بنبوة محمد
صلى الله عليه وسلم قوله يعظكم به معترضة للسر عيب فيما انزل قوله توكيد وتهديد يريد ان قوله واعلموا ان الله
عليم توكيد لا واما السابق بالتهديد وبالغنى وجوب امتثالها ووجوب التهديد ان عالم بكل شيء فلا تخفى
فخره وانه وكل ان يجعل توكيدا باعتبار تضمنه وصف واداره بانها موافقة للمصلحة لا يتوهم فيها خطأ
فصور ولا تخفى ان التاكيد بهذا الوجه ليس من التاكيدات التي تعترض عن الموكد لانه ليس اعادة للمفهوم الموكد ولا
متحد امحى لا يحسن العطف فحده فانه يتفكك في غير موضع قوله وعن الشافعي سياق الكلام على انتراق اليك
فان اليلغ الا ول كان يجمع المشا رفة على اليلغ فان الامسك لا يمكن الامع بقا، و من العدة بخلاف الفصل
فانه بعد تمام اليلغ في الخطاب الا وليا يوصي ووقع فلا يعضون جزاء بالابتعا ووضع اليلغ من موضع اليلغ
اوليا من قوله فلا يعضون من متوقع على الجراء والتقدير فلان يرجمن الازواج من فلا يعضون وقوله
باليلغ المضموم وسكون اليم اسم امة لكنه ليس تحت محفلين يار واما اسمها جميل كصديق صرح بالقانون
وذكر كثر من النسب جديلا فيكون دليلا على ان المرأة لا تزوج نفسها اذ لو تمكنت منه لم يكن بعض اليلغ
فيكث اذا معناه ما في بعض الزوج زوجة عن الزوج على التوجيه الثاني قوله وقيل الناس كلهم وهذا هو
الذي جعله الكتاب الوجه الوجيه وذلك لان انتظام الشرط والجزاء في محفظه لا يكلف وكذا سبب اليلغ
فان المراح يقول واذ تلتق ايضا من الناس عيين التوجيه الذي ذكره في قوله فلا يعضون واعلم ان العسل
متلثة وعضلت الدجاجة من التعضيل والتقدير عضلت الدجاجة بيضتها ومنه عضلت المراه بولدها بمعنى
عليها كل ذلك في القاموس قوله والخطا للزوج تا ويل القيل الى التا ويل الاول لا وفق بالخطا المحط به
ثم الثاني وكون الكاف مجرد الخطا والفوق بين الحانم والمقتضى معناه ان اذ خال الام والكاف لجعل
الشار اليبعيد والبعيد هنا لان ترك العوض ليس حاضرا موجودا في زمان الاشارة فهو مودوم وانما
اليدعيته بالذكريات يسمي غايا ويشارة اليه بما هو البعيد لان كل غاي بعد فوج افراد الخطاب
بانه لم يكتسب اسم الاشارة البعيد للتعين للخطا في كذا وفي الخطاب الاحتمال الاشارة سواد كان
لتحصيل البشارة البعيد او المتوسط اعني في المظا بقدم لما يتوجه اليه الخطا وجعل التوجيه الاقرب من قبل
يا ايها النبي اذ اطلق اي خطاب رئيس القوم بمنزلة خطاب الجميع فلا يمنع جميعه لمن كان منهم افراد ذلك
واعترض على الخطا بان فاسد ان خطاب حرف الخطا لمن يتلقى الكلام وليس سواد كان مخاطبا بالكلام
فليس افراد ذلك مبنيا على ان الخطا رئيس القوم بمنزلة خطاب الجميع بل لانه خطاب للسامع والخطا

في من كان منكم لم يلمكم وما ذكره غير واضح اذ لا يحصل في كلام واحد الخطا المتحد مع تقاوت الخطاب فلهذا
المتعطف به يعني مع كون الاتعاط لجميع المكلفين خص المومن لانه المتعطف به فكان ماعناه في حكم العدم قوله ذلك
اي اليلغ يقتضي ما ذكرنا انكم انفع فسر اركي بالانفع اشارة الى ان من اركي جميع السما لامن التوكيد مع
التعطف ليل يكون اظهر اعادة وتكرار الازك ونسلا يكون صيغة فسر من المزيد وقوله اظهر من دنس الانام يشتر
يحمل اظهر من التطهير اكثر تطهير الكرم من دنس الانام الا ان يحسن اظهر وصفا للعلم ويكون حرف العمل يكون اظهر وصفا
بوصف صاحب قسلا الا في تفسير اظهر بالاطيب لانه بلغ من الطهارة من الدنس قوله امر غير عتد بالخبر لانه قال الحسن
وجه اليلغ نيا برض من البسطة قلت هذا من وجوه البسطة والوجه المشهور العلم ان فيه الاشارة بان
واجب الاشارة حيث كانت امشروا لكون هذه اليلغ اتم من الغون من حرف التاكيد او زعمها فلا ولي الزيادة البسطة
قوله والوجوب فخص ويؤيد الوجوب لانه المستفادة من بعبير العسر وك ان تقول اليلغ يرجع كونه للند لان الندب
اوجه اليلغ ان اليلغ من الواجب كون اليلغ بالملق راجح بيان الجاء الرزق والكسوة فانه لا يجب كقولنا
ورزقهن اذ ان غير مطلقا لا رضاع بل انما وجبت الزوجية وتوجيه ارادة الام جعل بيان وجوب الكسوة والرزق
باعتبار المطلقة قوله فان لا يجب على الارضاع تصحح قوله وتغيير العبرة اي العبرة المشهورة من اليلغ
فلا يلعن وانها من كنه وقوله لو وجب الارضاع ومون الرضعة عليه متعلق بالوجوب وتون الرضعة مطلقا
وتحتم قول كان حتى العبرة وعلمه رزقهن بارجاع الفمير من اراد ان ياراد هو المولود وتغيير العبرة الى
المولود ولا ذكر قوله او معناه نكاح رجعي واما في البان باختلاف الروايد قوله وذلك لا يمنع امكانه ولا يقتضي
امتناع الذاتى ولكن بعد اخبارنا قد بان لا يكلف امتنع التكليف والاروم الكذب تعان ذلك على كبر
وتقريب اليلغ لعدم التكليف وتقريب من هذا النقام وتبين كنه العسل فانه بدلت عن قوله لا يكلف نفسها
قوله لا يضار بالرفع وقوله الاكثر بالفتح وقوله الحسن الكسر كذا في الكتابا ويدا ضمال البنا للفاعل والمفعول في قرأتى
الفتح وكسر بقاء الجزم ونكلا ودام على التبيين وتجز ان يكون لا يضار بالرفع خبرا في معنى الامر بل هو الراجح
ليوافق في المعنى قرأة الجزم وجعل يضار بمعنى يضارنا بحسب البسطة لو كان بمعنى يضرا شيئا مجرد الامر اذ قال
في القاموس قرة وقمرية وقمرية فلم يجعل امر متعديا باليا قوله والمراد بالوارث وارث اليلغ هو اليلغ اي
مؤن الرضعة من الازدات الاب واليلغ عيا باه انه لا يخص كون المؤن في ما ربا اذا ما اب بل اذا كان ربا مؤن
في دار لا على الاب بما اذا كان مفلسا وجر الوارث على البيا من الاب والام بنا على كون البيا من معاني الوارث ربة
اليلغ بان فلق اليلغ فالتفق على الاب على من يقوى من الاب والام مع معتد به هذا الكلام ويمكن ان يقال كونه
انه على الاب لرقق والكسوة للرضعة التي هي الولادة وعلى البيا منها مشر ذلك فان كان البيا لا يشتر ذلك من
غير الولادة وكسوتها من الظفر وان كان الام فذلك للظفر اذا لم يقم لا رضاعا بنفسها ولا خلقه والمراد
الولاد بقاءه سوا خلقه ولادة احدما من الازد ابا بلا واسطة كما في الاب او بواسطة كما في الجد فان اراد

عنه

اضلا تفصيل لقاعدة قبل ان يتم الرضاعة وبيان حكم عدم اعادة تمام الرضاعة وما جرد الكرايام
 الرضاعة وهذا لا يقتضي تغييره بل كما هو واضح ان يكون تفصيلا لما ذكره في قوله وجرده على ان توسع في الزيادة والتعليل
 في مدة الرضاعة بعد التحديد كما ذكره الكفا فلما لم تنقضي الرضاعة واختار ان المراد الفصال قبل الحولين على خلاف المشهور
 كلام الكفا من ان هذا القول مزيف والمشورة كالمقوله والمشورة كالمقوله وانما اعتبر تراخيها من انما اعتبر
 رضاعة مع ان الولي للولادة هو الاب وصلا من متوسط بغيره مراعاة لصالح الطفل لان المرأة تكال شفقتها
 على الصبي بما تزي ما يرضع الصبي فيجوز لها مدخل في الفصال قوله فقال انقضت المرأة الطفل واسترضعته اياه يعني
 جعل الارضاع للمفعل واحد بالنقل الاستفعال متعديا الى مفعولين وجعل الاستفعال من الافعال من
 خصائص الكفا قال المحقق قاعدة التصريف اخذ استفعال وسائر ابواب المزيد من الجرد لكن المعنى هنا على ان
 توضع الام الصبي من رضعت المرأة الصبي على طلب ان يرضع الصبي الام او الثدي فلا يجوز قول
 من رضعه من رضع هذا المحقق قول ايضا قاعدة التصريف بان يقدر للاسترضاع بوضع مجرى الارضاع
 يا ويل قوله منقول من الرضاعة بان المراد من ثلثي مجرد بمصاه الا انه اعتمد على تقرير ان الزيادة من الجرد
 مزيد من مزيد آفة وتذكر الرضاعة على ان يرضع غير موجود وانما هو مقدر فلا يرد رضعه فانه قد تم قوله في
 المفعول الاول الاستفعال اذا لا غرض من تعيينه قال المحقق اخذ المفعول الاول في الاسترضاع بمنزلة
 الواجب انما يوجد في الاستعمال استفعال فلا بد من قوله اي ما اردتم اياه قال المحقق ان ما يحق اياه
 لا ينعقد الاستقبال قلت لان ما يحق اياه لا ينعقد بعد الايات سواء كان في التسليم او في التوسيع
 التسليم بما يتم بغيره لا يتقبل التسليم كما تقرر في محله قال قوله وليس اشرا التسليم لانه لا يرضع الا لسوا
 ما هو الا ولي لا يحق ان يرضع في الامم على تسليم لا توقفه لا ولوية فكيف العلامة المتفان في توجيهاه
 شبه ما هو من شرائطه لا ولوية بما هو من شرائطه المحق في قولنا الاعتناء به حتى كان الصبي يتسقى بانتقاه فاستسيرة العباد
 الموضوعه لا فائدة لتعليق وتوقف الصبي ولو جعل تعييدا لغيره في الجملة التسليم على التعييد التسليم مطلقا لا التسليم في
 اول الارضاع لم يحل له هذا التكلف يعني لا جناح عليه في الارضاع لو لم تأتوا بالتعدي في الاجرة ولا تملوا
 الاجرة بتسليمه المعروف ان لا يامل ولا مؤدى في التسليم قوله مبالغة في المحافظة على ما شرع في امر الاطفال
 والارضاع اي في تسليم اجرة من قوله اي وازواج الذين يتوفونكم اول النظم ليحصل ارتباط الخبر بالمتبادر
 احدهما حذف المضاف من المتبادر واقامة المضاف به مقامه وتاينها حذف العايد من المضاف الى الاول قوله
 اي وازواج الذين والى الكفا بقوله بعدهم وتبين على الاول انح ينفذ قوله ويذرون ازواجهم انما يقال
 هو بمنزلة المحضرة قوله وان احدهم المشركين استجارك فاعيدته الابهام ثم التفسير على الثاني ان النسب تعدل
 بدل بعدهم لانه لا وقت بالتا هذا المذكور ذلك ان تعدد القوله يترجم عن اي وازواجهم يترجم عن اي وازواجهم
 كفي را بطا جعل ضمير يترجم عن الازواج المتروكة لهم قوله وقرى يتوفون بفتح الباء وعلى قوله المجهول منها قبض

للحياة اي الذين يمضون حياتهم قوله وتاينت العشرة باعتبار القياس على الموت على المذكور ان الموت في باب الحدود
 اخف من المذكور وقوله لانها في الشهر والايام في اذناه وجد ذكر الابهام وقوله وذلك لا يستعملون التذكير في مشرق
 انظاره لم يستعملوا قوله حتى انهم يقولون تمت عشرة ايام المراد بالاعشار ايام لانه لا يدخل لليلة في الصوم فلا
 تاينت بخلاف ما في الاية فان المراد من مجموع الليالي والايام فيصيح اعتبار الليالي لان توجيه لقوله عشرة الايام
 اعتبار الليالي وكانه باعتبار ان نية الصوم انها في الليالي فادخلت في انها بهذا الاعتبار كما يقال تمت شهر
 رمضان وشهادته قوله ان لنتم عشرة ايام ان لنتم الايام باعتبار ان قوله ان لنتم الايام لا يدل على ان ايام
 بالاعشار ايام فتاينت باعتبار الليالي واورده انما هو ليعلم تاينت الايام الخالية عن الليالي باعتبار الليالي ويمكن دفعه
 بان تاينت العشرة على ان المراد بمجموع الايام والليالي والاشهر وان لنتم الايام لا يدل على قصد اليومين
 اللفظ بيقين تاسا واليالي والليالي في كتابه لا يفرق بينهما في كتب التفسير في المصنفين بل في المحققين على الكتابين
 اذا كانت محتملة بالجمع كسنة الطرة كالمرة والامد كالامد والاجماع خض الحامل وما روي عن علي وابن عباس
 لا ينافي الاجماع لانه ايتم تخصيص الحامل بحملها بعد الاجماع لا ينافي وان وافق بعض الابد وضعه في فقههم
 اي انقضت عدته من الرضاعة بل يلوغ الا جرد بلوغ اجزائه قوله من التعرض للخطا وسائر ما حرم عليه العدة وفيه توفيق
 حيث فسر مجرد التعرض للخطا وانما فسره وفعله لما تجوز في اثناء الاجراء في جناح على الحكم فيما فعل المعروف
 بعد التعييد لانه فائدة في التعييد بالمعروف لانه لم ينعقد الجناح فيما فعل مطلقا فيما فعل مما هو جاز العدة ولم يتم
 من ان لا يكون جناح في الخروج عن المعروف لان الخروج عن المعروف لم يجرم لاجل العدة ولا يبعد ان يقال بشير الى
 دفع قوله ومفهومه انه لو فعله كان قيس قديده فائدة هذا المفهوم قوله والله بانعمون خبير الظاهر ان الخطا في
 الحكم لكن لا نفع الايقن بالمقام التهدي على ترك الاحكام المذكورة للحكام والازواج فالناسيب ان تعلمون شاملا
 فقيه تعبيرا تعبيرا على الغيبة والذكور على الاثنا فكانه قال واقربا تعلمون ومعلم خبير فيكم وبما جازين ومعلم
 يكون وعدا ووعيد بل هو لا نسب قوله التوفيق التوفيق اي المقصود بالموضع له حقيقة ولا جازا حصل العلة الجاز
 ممنوعا له قصد الية المعنى العام للوضع وهو التعيين بشي سواء كان بنفسه او مع قرينة او اطلاق الوضع بالنسبة للجواز
 شاكوه وطريق ايهام المقصود لا بطريق الحقيقة والجاز ان يفاد من غير استعمال اللفظ فيه بل استعماله في لزوم ذلك
 المقصود والاعتناء على ان الخطا يتقبل اية من غير ان يقصد باللفظ ويعطى المعنى الا انه من المقصد ولم ينعقد
 لا لا يجوز ان يكون التعريف كناية كيف الكناية مستعملة في المراد بل لا دخاله تحت في الحقيقة لانها الحقيقة الغير
 وما نقل العلامة التفتا زاني ان التعريف لا يخرج عن الجواز والكناية لانه لا يعقل اعادة المعنى بدو المقصد من
 اللفظ ليس في قوله والكناية هي الدلالة على الشيء بذكر لوازمه ورواد فترتابه للمفصاح حيث فرق
 بين الجواز والكناية بان الانتقال في الكناية من التابع الى المتبوع وفي الجواز بالعكس وعلا عن تعريف الكفا
 في هذا المقام حيث قال الكناية ان ذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له لقصد وجهت تصدق على الجازات كلها

الكلية

قوله والاراد بالمتا... المعتد الوفاة لا نقول هذه من احكام النساء قبل البدر... ان تقدم على قوله فان لم يكن
اجله فانقول هذه من احكام الرجال بالنسبة الى ان يذكر بعد الفواعل من احكام قبل البدر الى الابد وبعد قوله ونوع
خطبها ان يقول بالكل جوده او بالمتا اي وان يقول بالقبول جوده فقولنا فانه من ان لا يعرّف كقولنا ومن عرّف ان تزوج
وانما عطف بالاولى لانه ان قوله كقولنا وانا فوجده واحدة وتوحيده واحدة قوله واضرمتم في نوككم فلم تذكره تعريفاً وتوضيحاً
ان ظهر ان المراد ان لا جناح في تعريخ خطبها بالرجال مع خطب النساء عن العقال اما عدم الذكر مطلقاً فانه حاجته الى الجاه وعنده
الجاه عن التعريف قوله وفيه نوع نوع بانهم يعرضون للنساء نفوسهم وحفظوا امرهم ولا يعرضون لغيرهم ولا يعرضون لغيرهم
انها معترفه للنسبة على سبب تعريخهم التعريف وهو انهم يعرضون عن غيرهم فوضعهم هذا القدر للسلك يكون عليهم حجج ولا يقوى للمصيبة
استدراك من كلفه دل عليه لا يبعد ان يكون استدراكه لا جناح فانه في معنى عرضوا كخطبهم او انكروا في انفسهم ولكن في قوله
سراويل غير باسرن لولا ان يعنى تارة التعريف لولا ان يعنى تارة التعريف فانه في معنى عرضوا كخطبهم او انكروا في انفسهم ولكن في قوله
ان يكون له قولا ولا ولا كناية فيكون انما من قبل مجاز الكثرة وان يكون مجازاً فيكون التام في الجواز واخيراً انكروا في انفسهم
انما اختاره لانه لا مانع من ارادة الموضع له وكثرة انما يتم لولا ان يعلق على جماع لم يستقر على المعنى بالمواعدة في السر
للمواعدة بما يستلزم به وذلك ان سارتهن في النكاح بما يستلزم به قوله وفيه استثناء مطلق من سائر ذلك ان يجوز استثناء
اي الا اذا انقولوا اي التعريف ان يكون عرضاً معراجاً في قوله وفيه استثناء مطلقاً اي مطلقاً بقوله وجواز
ان كانت معتدة وفاة واختلاف في معتدة الفراق البين اي في جواز التعريف بخطبها ولا ظهر جوازه في العبارة الرافدة
جوازه فان قلت كقولنا في معتدة الوفاة كيف يمكن ان يكون المبدأ على قوله تعريخ خطبها مطلقاً قلت قال لا جناح عليكم في ما عرفت من سائر
المعتدة عن الوفاة وقوله في الجاه بالتعريف في خطب النساء المعتدة عن الوفاة على الجاه انما ثبت في التعريف في خطب
معتدة الفراق بالقياس قوله ذكر العزم بما عرفت في النكاح المعتد اذ ليس العزم شيئاً اذ لا يؤخذ بما في القلوب بل العزم هو
شيء يتبينه عن العزم لان العزم بان يعنى في القلوب عزم غير عزمه اذ لا يدخل وقوله غير عزمه اذ لا يدخل وقوله غير عزمه اذ لا يدخل
وذكر الفقهاء في هذا التقدير خطبها بشروط كذا في هذا التقدير ولم يجعل في تقديره وتوحيده عقدة النكاح في الزوجين وان
الاستدراك عن تقديره انما يكون في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
عقد آخر استثناء النكاح في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
بلفظ كيت وتارة بلفظ العزم يدل على ان جمل العزم بمعنى القسط على النكاح اذ لا يخفى ان المراد بلفظ العزم ليس قطعاً بل
قطع الزود في التقديرين فلفظ العزم بمعنى القسط على النكاح اذ لا يخفى ان المراد بلفظ العزم ليس قطعاً بل
عقد عقدة النكاح في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
لزم لم يكن فرق بين التعريف والنكاح في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
وتعريفه في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم

115
اي كما حكم لا جناح لسوق فانه يعيد عن السوق في القطع عبارة عن نفي التحصيل فان من الشجرة بالقطع قوله حتى ينزله كما كتبنا
المعدة واما عن المعتد بالمتا بما عرفت في الجاه عايتها لانه من يكتبها ويكتبها ويكتبها ويكتبها ويكتبها ويكتبها ويكتبها ويكتبها
ان كثر وقوله الوفاة بضمها بالمتا اي الوفاة بالنسبة الى الوفاة بضمها قوله والكل وان تعريخها في انفسكم من العزم على الا يجوز فاحذروه
توحيده لاجل النهي عن العزم كناية عن النسيئة التي هي في النكاح من جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
لغير قوله الا ان تزوجوا او تزوجوا يريدان او يعميان الا ان لا جناح في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
احد وهو ان لا جناح في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
لغيره في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
النكاح او تزوجوا يعني جمل العزم او ان يكون لا جناح في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
كونه او يعميان الا ان تزوجوا او يعميان الا ان لا جناح في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
احد شئ في الوجود وهو وجود الوفاة وتوحيده بوجوب تقيده وترك الشئ لا يوجب تقيده وهو كما قلنا في قوله لعل وان تعلق
من بعد النكاح ما تزعمه ومهمل وهو يظهر عدم الملازمة بين كل امرين والآن نقل النكاح من المصنف الى الاصناف في جمل
الوفاة بالمتا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
الاباحة والمذكور في الجاه والاباحة في الجاه كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
او تزوجوا من غير فلام عليكم وبجمل التعريف قوله منعوهن شاول الجاه واما ما قيل منعوهن بان الحكم هذا كما قال في الجاه
الكلام بان الحكم هذا وذاك في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
زوجها ما مر على ما في القاموس قوله قياساً وهو ان وجوب جبرها في المطلقات مشتركة بين الحكم ولا حاجة الى الاشارة اليها
لان قوله مطلقاً متاع بالمعروف حقا على التعيين مطلق شامل للجميع الا ان يقال المطلق عند الشافعي محمول على التقييد فلا بد من القياس
حتى يتم التقييد ولا يضر في المطلق قوله وان لا منعوهن مع التشبيه لانه قسمها في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
قطع النظر عن اقتران النكاح في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
فصل الايمان في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
علامة الرجع ومن جهات الفرق في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
الموا في الابل في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
بجمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم كقولنا في جمل العزم
الوقت بل الحكم لا يخفى في كون قوله الا ان تزوجوا مستثنى منقطعاً لان كونه الواجب النكاح لا يخفى في وقت عقوبته
يستقل الواجب بذلك لا يخرج الواجب كونه واجبا فوقف قوله او يعميان اي يعميان اي يعميان اي يعميان اي يعميان

في النكاح

وهذا نظر ان ترد على ما في كونه الاستشاق مستقلا ليس محذورا وان نحو ان يربط بربوبه لولا ان حتمت له ان
تصل ان قوله او نحو عبارة عن نحو الزوج على نحو الولد لا لقار وان نحو فان النسب اصل في هذا النحو والولي نائبنا جمل
ان قاطعا لا يثبت ان يكون المراد نحو النساء والاولاد ويكون من غير الذكر على الاطلاق ويقال كقولك ان تذكرا لا يلا ما اذا
نحو الولي من مال الصغير اتركه التقدير نحو النساء والاولاد ويكون من غير الذكر على الاطلاق ويقال كقولك ان تذكرا لا يلا ما اذا
فصله عن ماع ان كانا لا استقاما اعطى سابقا وايضا يدل على ان نحو قوله وان نحو ضابطا للازواج فقال انما نحو
استدل ان قوله ان نحو قريب تقوية على ترجيح نحو الزوج على نحو الزوج قوله ولا نسبو الفصح بكم اي ولا نسبو
منكم على بعض جعل الفصح على فضل ولا يبدان كونه بمعنى الزيادة اشارة الى ما سبق من قوله تعالى ولولا ان يرحم ربنا
على الجحيم لاصبحن من ذنوبنا في النار بالعرف قوله لعلم الامر بان نقاشا لا يمكن ان يقال ان المراد بالتحقق العسوة
في حق الزوج والاولاد لان حقهم كبرية مشقة دعابتها فكثيرا ما يقع البس في العسوة كقولك ان العسوة كمالا في العسوة
والفضل منها من قولهم ان فضل الله وسطا في الكفاية وصلة الوسطى العسوة الوسطى كقولهم صلة الله والصلوة الله وقديس قوله
ولا تشعرا الا حزاب اياهم على صفة العسوة منهم ووجهها الحجاب والتميز المدينة فاشغلو الحفظ عنهم الحفظ والتميز
لا اسر بيوهم تار يختران كونه دعاء عليهم لعذاب الدنيا وكثيرا ما يكون المراد بالبس البس البس من قولهم من ملوئها واليس يحتمل ان
يراد بها صفة العشا والظهور وان يراد صفة المغرب العشا وصلة الظهر والعصر والمراد بالمشرك منها ما هي من
والنهار اول المغرب انه وقت جامع بين الظلم واليس وضوء النهار وقوله انما المتوسط باعد عنها انها فوق الغروب والظهور
والعشا والوسطى معنى ملايم لم تحفر احد ارجوان كونه حقا لهما من الحق والتميز بين الاشياء والحق بالحوادث وهو الملايم لذكر
صفة الخوف لا يبدان يراد الوسطى من الظهور والتحقيق الخوف فان خبر الامور وسهلا والامر بالظن وقراءة النصيب
بريد ان لم يسلط النصف الملح وانما تصاح العشا وما تقرر انه وصح مطوع وانما علم قوله وقوله انما في الصلوة اشارة الى ان
متعلق بقوله بقايتين ما روي عن عكرمة انهم كانوا يقولون في الصلوة فهو استعدي ان يكون متعلقا بقايتين قد تم تخصيص
القول به ومنه وصية ان عليهم هذا التقدير متعلق بالفضل واستعدي الوجود من كونه الترتيب تعارفا في الزوم والوجود
ان يقدر لهم صفة ويكون المعنى ان لهم في خبر وكما هم حق الوصية ويكون المفادح ان يخطى الورثة العشر بغيرهم دون وجود الوصية
ويحتمل ان يكون التقدير بوجه صفة كونه الفصح مستد الى المصدر وفيه ما لفته في الوجود قوله نصيب بوجه ان اضرت قال الحسب
ان كان الخذف غير لازم والاصل ان لا يربو ان كان الخذف لازما ففي كونه الترتيب والاصل ان لا يربو ان كان الخذف في عدل
لزوم الخذف ان قوله لا زواجهم مرددين ان يكون معقول الفصح كذا وتعلق بالمصدر كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
حتى يكون المصدر للزوج لا لتلك كذا في الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
فصل ان الوصية بان يستحق جوده على انهم لا يخرجون كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
غير ما عول يشهد بان جعلنا كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
مصدر موكدا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود

الرجل حال حيوة السكنى في بيته والنقد قيدا من المومنة يتبع السكنى والنقد فقير اذ كان كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
تحقيق للمعنى وتزيف التمشير ووجه التمشير ان البيت لا يصلح كالمورثة فالوصية بالتمتع كمثل ان يكون لمجرد النقد وان
السكنى ايضا فالمصدر دفع احتمال الغير فالتسوية على مقتضى التمشير وانما تقديره لا يخرج غير اذ كان كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
الذوق سليم اذ لم يزل يصر به غير ضرب كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
غير اذ كان كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
ان المراد بالذين يتوفون جماعة فلو انهم يتوفون قوله ثم تحت المدة طاهر في الاثنت المدة واثنت اربعة اشهر وعشر بغير حديد
وهو ما يستعمل من ذهبين ان تحت الزيادة على اربعة اشهر وعشر او مائة الف ان نسخ البعض من المهر في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
مقدما في التلاوة فهو متاخر في النزول دفع قائل ان كيف يكون التقدم بما تاملنا في وجود حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
على التلاوة في اللوح فوافوا والنزول على طبق الجاهل من غير ان يترجم في الا تزال ترتب كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
الربح ان لم يكن للمنفوق ولده الثمن ان كان له ولد او نسج النفقة ان انما قوله ثم فلهم الثمن ما تركتم ان لم يكن له غير ذلك
عن منزل الازواج الا وطنا فان خرج عن منزل الازواج او العدة وكما حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
مقتضى كذا اذا فوجران على تقدير ترميم خروج التمتع والتميز كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
المطلقا جيبا كونه مفيدا الاجابة العام راجح واردة بما يجازي جبره في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
عن وجهه كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
كحال من رآه في ظهوره كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
محملا ايضا والى علم اشارة الى العلم به كحال من رآه كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
اشارة الى ان روه كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
القدرة وتتميز له والتوجيه لا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
واسمه عطف بيان كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
تقدر على حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
بالمسا فقير في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
مخرج قيل اسم على هذا وقد ان في المعامل عن الحسن والجملة ان ذوالكف المرد وشهد بالبا وبعلى والمعنى او احد
ما في الصحاح قوله لا يبين ان الخبر عن الموت غير محض اسم فاعلم من التخليص فهو معطوف على الكلام انما لان في قوة اعتبره والى
محدود والتقدير فاعلمه او قاتلوا وقوله وهو من ذوالالجزء اي من ذوالالجزء اي من ذوالالجزء اي من ذوالالجزء اي من ذوالالجزء
بسوقه حيث شاقه او جعل صورة المعاني في تصغيرها والتخريف على المعنى والتميز على ان العبد في المعنى ان يكون كالمعنى
مع حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود
قال الحسب ان العسوة في المقام ذكر البسط وانما ذكر البعض للمقابل وكما قيل في القدرة هذا كذا في حذو الوجود كذا في حذو الوجود

في هذا التفسير بالاعتناء ما يتفرع على بيان البسط قوله اي بعينه لنا مقدرة العقل اصل تعاقب بمعنى نقد العقل
 في الجوز في مسيرونه تعاقب في زمان المكان وعامله ليس المراد انها حان مقدرة والاعتراف بقولنا بعينه لنا مقدرة انما
 ان يحصل مقدرين من قولنا العقل انما يتغير بالاعتناء كما في زج جرس البوجه فيكون حاله مقدرة ويجوز ان يكون نقاش
 ههنا للمكان ويكون الحكم تغليباً اي تعاقب هو ونحن قوله فاذ ظهر على فعل التوقع مستهتما كما هو المتوقع عنده تعبيراً وتخيلاً فانه كما
 ان الاستفهام عن توقعه لكن توقعه في اللفظ بفعل الرجاء فيجب ان يكون مقتضى الاستفهام عند التوقع هو التخييل فذلك
 الاستفهام عن التوقع اذ ما بالكفاية لكنه مخالف الاستفهام في كتب الحكماء ان الاستفهام التوقع براثما يكون اي لا يقر الصلة فالوجه
 ان يحصل الاستفهام التوقع بر توقعه معنى ان توقعه هو في محله وعلى ما بيننا في كتابنا قال جلاله رجا لا يتخيل عقاب التوقع
 تبييناً للمراد به فانه يكون بمعنى الجور على الاقرار ايضا بل قال الحكماء هو الشايع قوله اي اي عرض لنا ترك العقل يريد ان يرضى
 الجرمية ونحن فاننا سألنا عن الغرض في التقدیر اي في فرض ثبوتنا في ان نقاشه ولوجوه اجابة عن الداعي كون الخلف
 الى اي التي دللنا الى ان لا نقاشه والشايع اننا لنفعل بدوان يوجب جملتها بالمال فانما لا يتصل حصوله ان لا نقاشه
 بنا ويريد بغيره في سبيل قوله من العاقل العاقل والعاقل في فرق توقعه في البلاد من ولد ثلثين بقدره او قرطاس
 بن لا ذين ارم بن سام و فلسطين كسر الفاء وقد فتح كورة بالشام فتوزع حال الرعي بالواو وفي النصب الجوز بالياء
 او غيرها اي في كل حال ذلك من الفاسوس واذا ارم بالياء بحر الا على النون فلسطين في عبارة الفاعل يحتمل الوجهين ويذكر
 على ذلك وتقرير بصحبه الله اي الى غير حيث قال به عيسى عليه السلام قوله ما لوت علم عبر كذا ود وجعل فعله تام في الطول نصف وجعل
 ان اسم من اسماء غير العرب بعد ان يكون في لغة العرب اجتمعا على ان يدنو من العرف اذ لو كانوا يسمون به في لغة العلم حتى ان الكفاية
 ذكر في توجيهه هو في غاية البعد والاعتناء والقابض وهو ان يقول كذا من الطول يحتمل ان يكون مبنياً على انه عبر راي في الوحي فهو اخذ
 من الطول العرف الوافي للعربي ونحن ذكرنا في اليزيد في النحو انه يحتمل ان يكون معناه و لا من الطول عدله تعبيراً عما هي ان يكون
 او زمان العود اكثر مما ضبط قوله من ان يكون له ذلك وكيف كونه ذلك وهو الاستفهام في توجيهه ان يكونوا كذا في
 صدقوا بوسا له ولا ياباه قوله ذلك في بيان المثلث اجتمعا ولا قول النبي ان الله اصطفى عليكم الآية لانه لا زاد في توجيهه بيان انه ليس
 محو التعجب والاستعجاب قوله رابعاً بالان في الظاهر وحامساً بانه علم قوله وقال لهم تسمي ما طلبونه حجة العلم بطلونه في تطلب قوله
 والافانين يصفون ان يطلب من العباد على صفاء اخاره بعد قبول نبوته ورحمة مفرى في انما في السكينة من ركب كبحر الا طيشاً الذي قصده
 لطلبه ويمكن قوله ذلك لتعيين وقت مكر لا طلبه من تعيين كماله ان تقدمت كماله ما كان على السبيل في قرب وقت بغير قوله
 بعد نحو سلس وقلبي يا خاتمة ولامه من جنس واحد قوله من قرأها بالهاتفة لعله ابدله من رجع كون تابه بالهاتفة ما هو الهاتفة
 اننا وخالف في الكفاية حيث ارجح كونه فاعلاه ووجهه فانه ان كونه من قبل سلس قد ارتفع فغير ما اننا بالهاتفة من غير الاله
 رعاية المناسبة الاستفهام من التوثيق لانه في بين فليكن لانه انما يوجب من شق قوله والسكينة في السكينة والاهل كما على القابل من
 قوله ويقدر ما ترك آل موسى وآل عمران تحت المشكاة والعلية يتفرقه لانه جسد عطف على التوبة فهو على هذا التوجيه ايهما مفسرة
 ذلك ان يحتمل على العلم والاهل من السكينة على الوقار والسكينة ويكون معنى حمل المشكاة قبل انهم كحفن من سواد من السكينة

قوله ريباً

قوله ريباً في الاله واح وهو ما حتى ونسب من فعل محمول من ريبه يعني وقته وكسره وقوله لانهم انما يشارقة
 الى ان الاله محمول على الاتباع في الاله واح وهو ما حتى ونسب من فعل محمول من ريبه يعني وقته وكسره وقوله لانهم انما يشارقة
 وكان الوقت قريبا وهو كالتفسير شدة الخوف والتقدير كان الوقت وقت قريبا قوله اي بما علمكم معا من الخبر مما اقره حتى في
 من الخبر وسوق الآية انه بتسليمه بالهاتفة لانه انما يشارقة في سلس فانهم لا يشارقة في سلس فانهم لا يشارقة في سلس فانهم لا يشارقة في سلس
 وقد ظهر من قولهم وان ان لا نقاشه في سبيل وقد افترقا من ديارنا وابنائنا انهم ليسوا بصداق في القول في
 فان لم نقاشه في سبيل على دياره وابنائنا ومن نظره على دياره وابنائنا فنفسه من الديار والابناء فكيف
 على نفسه قوله فليس من سبيل اي ليس من سبيل اي ليس من سبيل اي ليس من سبيل اي ليس من سبيل اي ليس من سبيل اي ليس من سبيل
 تخلفا في اللفظ خلاف الشايع فان عبارة عن نفي البعضية الكسبية في الاله واح والشك في جانب اللفظ الهون والمراد قوله
 وليس محمول على نفي محال الاتصاف ليس محمول على نفي الاتصاف في الاله واح والشك في جانب اللفظ الهون والمراد قوله
 على ان يكون معنى بيان الشبهة بعيدا لا يلتفت اليه مع ان مناف لما صرح به الكفاية من كون من تعبيره قوله ما كولا او شربا
 او غيره مما ولذا عطف في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وان شئت لم اطعم ثفاخا ولا بردا البرد الذي هو
 على الشايع الذي هو في العذب فله استثناء من قوله من شرب من قوله من اطعم فانه مني لان المقصود رخصة الاكل
 لا المنع والاضم في المنع مع قوله من شرب من فليس وقوله وانما قدمت في حق تقصير الغصن جنة وبين جنة وهو ان الغصن
 فان قوله ما بعد حتى وانما قدمت في حق تقصير الغصن جنة وبين جنة وهو ان الغصن
 الاستثناء المحمولى ولا ضرورة لترك الحقيقة هنا بل هذا الاستثناء ادع الجملة على الحقيقة لان دخول الغصن في القليل مهم لانه
 الحذف في القول وقوله او اطعم ثفاخا ولا بردا البرد الذي هو
 وهو لا علم له بالاطعام بالكلية او الاغذية والتوجيه على الاطعام في قوله ولا فربنا على التوجيه اول لانه لا يفهم خلافه بل
 على الاطعام من الاول محمول على الشرب في قوله ما بعد حتى وانما قدمت في حق تقصير الغصن جنة وبين جنة وهو ان الغصن
 ان العباد لا يتوفون بالتحفة الربانية في صورة الفل والواو به لاقاة الله ما فاتوا به في الفل على ظاهر
 ان الرب ليس له الارجاء التورات اماراة ملاقاته عن قرب ساء على استشهاده في شقها انما انظر على ظاهره لانه لا يمكن التعبد في
 عن ريب قوله وعلو اسم الله ونظرة الخلق المستوطن والاشترال الاقتران يقال اشترل اي اقتطف قوله ومن سبيلنا في قوله
 الوجه هو الشايع في الاله واح وهو ما حتى ونسب من فعل محمول من ريبه يعني وقته وكسره وقوله لانهم انما يشارقة
 فنقول في جعله استهزاء فكيف قوله الذي هو الصابرين لا يفارق قولهم وهم ذكره وقوله التوجه ان ذكر الله منظر النظر العا
 فمن اراد قبيل العبد من ان يكون الله معه والاعتراف قوله ثم روي طالتون اي بنت جالوت كذا ذكر الحكماء ونسب قول الكفاية
 انه حده واراد قتل باجسده طالتوا ود على الزوج قوله وعلمه ما يشاء الظاهر ان المراد وعلمه قد تترتب بعض ما يشاء
 ولا يظهر معنى التعبد في الاله واح وهو ما حتى ونسب من فعل محمول من ريبه يعني وقته وكسره وقوله لانهم انما يشارقة
 ان المراد ما يشاء تعليمه اياه وكان المراد علمه الله بعض ما يشاء وادى اعطاه بعض ما يسأل العلم به قوله

قوله نازح بالدعوة العامة للشعبيين والافدوة نوح ايضا كانت عاملا لها زمانه وقال الكشاف في الحج
الكثرة انها تقبل الف او اكثر ونحن نقول انها الزمان مقدار اقصر سورة بحجة مستقلة فاستحب
عدو مجراتها والآيات المتعاقبة تعاقب الدهر كرامات او آيات فانها في ذرة مجرة النبي وقد فاته اعظم ما
يرجع به وهو انه ناسخ اديانهم ولا نسخ لا يرد قوله وحمل مجازا بغيره ان جعله بسبب نيل علي جميع عدو
من الانبياء وهو ظاهر الفضا ويجب تأويله بان جعله بسبب نيل في الجهد ويغتر قوله لم يستعملها غيره بان لم يستعملها
اغيره قوله ولو شاء الله لهدى الناس جميعا ما اقتصر قد مقول المشير غير ما تفننه البراءة المشهور في كتب العقائد ان
المفعول للخذول الفعل المشير ما يفيد جزاها كما في لو شاء الله لهدىكم فانه في تقدير لو شاء الله لهدىكم فانه في
الجزا وهو الهدى كما اياه فالظاهر ولو شاء الله لهدىكم فانه في تقدير لو شاء الله لهدىكم فانه في
اذ لا يطلب حقيقة العدم ارادة بل كفي في عدم تعلق الارادة بالوجود وفي الآية دليل على ان شاء لا يقتال
فان شئت لكان غير والاصل لا يجب عليه قوله وان يجوز تفضيل على بعض لا خفا في دلالة الآية على جواز تفضيل
بعضهم على بعض كما انه لا خفا في انه لا دلالة على التفضيل حتى ان يكون بقاطع نفي قوله بقاطع نظر وما ذكره لا يثبت في
الآية ولا يثبت ان التفضيل يجب ان يكون بقاطع لان عدم اعتبار الظن فيما يتعلق بالاصول معناه انه لا يكفي التعلق
في سقوط ما وجب اعتقاده عن الذم والتفضيل بعض على بعض مستلزم اعتقاد يمتنع يقال لا يكفي في الظن وعدا
كفاية الظن لا يدل عدم جواز التفضيل بالظن وكذا المفضل بالظن انما قوله انفقوا ما رزقناكم ما وجب عليكم انفاقه
كلام يدل على ان مفعول انفقوا ما وجب انفاقه وهو غير ظاهر اذ الام لا يجازي والتقدير انفقوا شيئا مما رزقناكم
في الامر بالشيء واجبا الا انه مجزئ بعبارة الشارع قد را وكلا ومصرفا احسن التامل قوله انفقوا شيئا مما رزقناكم
سيد الآيات الكريمة قوله مبتدأ وخبر وربط الخبر للجملة اما لكونه مضمرا راجعا الى مبتدأ او اما لكونه من اسمائه
بحيث يفهم منه ذاته من غير سبق ذكره فالربط بما هو كوضع الظاهر موضع المضمرة قوله وللنهي فلا في انه لم يفسر
خبر كذا كذا في هذا البحث رسالة في غاية الاجازة وبالغ في الاستغناء عن الخبر وما رابنا احدا الا وهو في
خبر وقد هدا الله الى ذلك الخبر فنقول لك قسم لا اله الا هو الى قولنا انما الا اله هو يظهر لك انك كما لا يخفى
في انما الا اله هو الى خبر لا يحتاج فيه الى المعنى واحد فاسم الا اله هو هو آله فلا دخل في اللاحق الخبر واخر المبتدأ
وانقلب سندا وسند الاله ولا يبعد ان يقتصر هذا القدر لمن يمتثل بخلقنا قوله مشر في الوجود او يمتنع ان يوجد الا وهو
ويمكن تعليل التفسير واورده على الاول انه يحمل الكلمة قاصرة عن نفي امكانه غيره وعلى الثاني انه يحملها
قاصرة عن اثبات الوجود له تعالى ويمكن دفع الاول باننا اذا نفي وجود جميع من هو غيره لم نفي امكانه اذ من عدم
في زمان لا يمكن الوجودية ودفع الثاني باننا نفي امكانه غيره يستلزم وجوده اذ لا بد لعالم الامكان من وجود
قوله ويحتمل ان يوجد في الوجود وصفه وهو يكون الخلف المشار اليه ان الخبر قولنا في الوجود او قولنا يمتنع ان
يوجد قوله الذي يمتنع ان يعلم وقد اعترض عليه في قوله بان لا يمتنع على الحيوانات المعجم ويمكن دفعه بان عدم العلم

والمعلوم ان من منع علم لا يجوز ان يكون عدم العلم فيه مانع وقسم الكشاف على ما بالباقي الذي لا يسبب للفناء غير محتمل
هذا التفسير اصطلاح المتكلمين فيجب على العقائد ان لا يمتنع تفسير القرآن باصطلاح المتكلمين الا ان يقال خالفنا القائلين
وجعل نفي المتكلمين على حقيقة الفناء بعد ان اطلق على الله تعالى قوله وكل ما يصح له فهو واجب على
دفع ما يتوهم من تعريفه على ما يصح ان يعلم ويقدر من امكان زوال العلم والقدرة عند وتغفل لوجوه
تقدير يصح ان يوجد في قوله لا اله الا هو قوله قال ابن الرقاق وسنان في قوله وسنان صفة اجوز
اليد السابق وهو كانا بين النفس اعارة عينيه نحو من جاز حاسبه الى سم قربة بالشاء و جازر
كما جدد جمع جودور وهو ولد البقر الوحشي واقصد به النعاس اي ادركه فرقت اي وقفت قاصده
النزول يقال رتب الظائر اذا نمت جانبا ووقف في الهواء يريد النزول قوله وتقديم السنة الى يمكن ان يكون
تقديم السنة على القياس وهو الترتيب من الالهي لان عدم الالهي من النوم مع قوة الالهي من عدم الالهي
الضعيف في ترتيبها الترتيب من الالهي لان الالهي قوله وتأكيد لكونه حيا قويا جعل الكفاية تأكيد للقيام فانه
دائم القيام و دوام القيام سئل من الترتيب من النوم وعدم الترتيب سئل من عدم القيام ولم يجعل
تأكيد الالهي مع انه فسر من لا يسبب للفناء الالهي فقلت واما كونه تأكيد للالهي على نفسه من يصح ان يعلم
الا ان يقال قد ذكر ان كل ما يصح له فهو واجب الالهي ولنا فاطماق الالهي في قوله وصفه بالعلم والقدرة
الواجبين في نفي النوم والسنة عند تأكيد القيومية كمال تنفير للقيام بامر الدين وغيره عن النوم وكما لا يخفى
لقيام القيام بامر فان النوم حائل بين النائم ومقصوده لانه اذا كان النوم منافية للقيامية والوجود في
الكمال في الوجود القاصر كقوله لان ذلك ترك الالهي في الالهي فانه مسامحة لان ترك الالهي في ذلك وفي
العلم التي بعد ليس ذلك بل مثل ذلك فانهم قوله فهو مانع من قوله الظاهر من قولنا لان ما ذكره ليس قوله تعالى
فما لم يوجه الالهي انه يلزم ح كونه السموات والارض لم يطبق اليها لكن اراد الجزئية والظن في بقولها
جمع بين الحقيقة والمجاز وفي دليل على ان ما سواه متخير لا تجرد له والالهيان ما يمكنه به قاصر لان الالهيان
ما يمكنه للبرهان كبريائه و كمال قدرته على ملوكاته بعد اثبات ما في السموات وما في الارض
والتماضية متعدد المفعولين يقال ناصية الشرايطه كذا في القاموس قوله او ما يدركونه وما لا يدركونه
لعل الاظهر وان خفي الى الان ما يخذونه وما يتركونه فان الشد وراة الظاهر مشتهر في الالهي وفي كمال خبر
على الخبر والتجدي عن الشرايطه والفيزياء في السماوات والارض لان فيهم العقلا كخبر انه اراد ان الضمير راجع
الى المضمرة ما في السموات وما في الارض من العقلا او اراد انه راجع الى المفعول والعلم بما قبلهم وما بعد
كناية عن كمال العلم بهم والالهيان سئل من العلم بهم كما ينبغي قوله ولا يحيطون بشيء من علمه
اي من مصلواته وانما قيده بقوله من علمه مع انه لا شيء الا انه معلوم تنبيه على ان المراد الا حاط العلم
والاظهر ان يراد بعلم العلم المحض به وهو علم الغيب اي لا يحيطون بفقيهه الالهيان قال ولا يدركونه

بشيء من علمه ولم يقبل ولا يعلمون شيئا من علمه الا بما شاء تبيينها على ان الشان للعلم الكامل الذي لا يسهل العلم
 اذ اخرج المعلوم من يده والظاهر ان مفعول ما شاء الا حاط فكانه ان اراد بقوله ان العلم انما هو العلم انتم قوله
 قيل جسم من يدي العرش الوجه ما تقدم لانه لو كان المراد بالجسم محيط بالسموات لكان سبب ان يقال
 ولا يوده حفظه لانه اعظم من السموات والارض قوله ولذلك سمي كرسيا لانه بمنزلة كرسى يوضع بين
 يدي العرش قوله اذا اخذ من مفضي الكسفا اخذ مفضي قوله المتعاضد عن الازداد والاشباه الا ان سبب بما
 سذكوه المتعاضد كما يدركه وهم كما ان الاسباب سذكوه بعد تفسير العظيم بالمتعاضد كما يحط به الفهم قوله اذا
 الاكراه في الحقيقة الزام الغير فعلا لا يري فيه خيرا واما الدين قد تبين وظهر خبره على كل عاقل فهو راعى العيب
 بغيره وانما يكرهه على مخالفة العنا الشان من شواها النفس قوله قد تبين الرشد من النبي موكلا انتقالا كذا
 وفي الكسفا ان الشرايع لم يزل العباد الى الدين وانما بنى امره على الاختيار وفي الوجه الاول انتظام قد تبين
 الرشد من النبي بسابقه اظهر قوله وهو انما عام منسوخ بقوله جاهد الكفار لا موجب للنسخ لانه يجوز ان يكون
 الامر بالهدى وكسر الشوكية لا فكرتهم في الدين قوله فعلت اي في الاصل من الطين التي لا تفسد كالخبروت
 والعظمت قلب عبيد ولا مقلدا مكاتبيا فصار وزنه الخالي فلعنوا قال ابو هريرة روى واحد وجما شال
 الواحد يريد ان يتكلموا في الطاعة وقد امر وان يكره وفي قوله بالشيعة او بالاصنام اشارة الى
 انه يكون واحدا وجمعا قوله والله سمع بالا قول عليم بالنبيا فيه دلالة على ان لا بد في الاسلام من العقائد
 والاقرار قوله والمراد به من اراد ايمانه والاظهر ان يكون امنوا على ظاهره ويكون المراد بالظلمات
 الشبه والوسواس المعترضة له في الدين وبالنور اتضاح الامر والنجاة عن الشبهة ويكون قوله الله ولي
 الذين امنوا موكلا وحققا لقوله لا انفصام لها قوله والذين كفروا وعدل لقوله ومن يكف بالطاغوت
 قوله وحصل عدم مقابلة بوعده المؤمنين تعظيم لشانهم اي شان المؤمنين ووجه التعظيم انهم اعلم من ان يذكروا
 في مقابلة الذين كفروا وان امرهم جلالاتهم عن النبيا ونحن نقول ترك وعد المؤمنين في هذا
 المقام مع انه دأب الكلام القديم لانه تضمن كل ما يتصور من الوعد قوله الله ولي الذين امنوا محيي
 محاجته عمرو ذومعاقته عمرو ذومعاقته المجرى قوله والله اعلم هذه الآية تنوير لما سبق من كون
 الله ولي الذين امنوا حيث هدير ابراهيم اليه تكببت عمرو ذومعاقته من كون شياطين اولياء الذين كفروا و
 افرجهم من النور الى الظلمات حيث افرجه عمرو ذومعاقته لانه لانه ابراهيم حججه الباهرة الى الظلمات
 الشبه حتى بهت فالتعجب من افرجه ابراهيم من الظلمات الى النور ومن افرجه لشياطين عمرو ذومعاقته
 الى الظلمات من النور قوله وهو حججه على من منع ايتاء الملك الكافر من المعترلة لا يخفى ان ايتاء الملك
 كالاقدار والتكليف فلا وجه لمنعه بناء على ان ايتاء الملك له قبيح ولا يجوز منه القبيح وفي قوله من كسر
 اشارة الى ان المعترلة فيه فرقان بعضهم لا يمنع ايتاء الملك كجعله لتسليطه ابله ليس له ابدان

ابن

استلوه وانما لنا لبعاده قوله طرف الحاج او بدل وعلى الوجهين يشكك موقع قال انا اجيب واميت
 الا ان جعل استبنا فاجواب سوال والا حسن ان جعل طرفا لقوله قال اجيب واميت في قوله السؤال قيل اذ قال
 ابراهيم كانه قيل كيف حاج ابراهيم فاجيبه اذ قال ابراهيم ولا تخفي ان قوله لم تركونه متبنا عن الظهور على
 بحيث كانه مرئي لا يلايم بقدر الرسول قالوا جعله بيانا لقوله حاج وانما جعله بيانا من ان اياه على الوجه الثاني
 ولم يجعله طرفا لانه لا يصح على طرفين من جنس واحد وتحقق ان يجوز اذا كان متعلقا بالكاتب بعد التقييد بالاول
 فيقال سكتت في البدر في المحلة لانه هو بدل لانه ما عين الوقت السابق فهو بدل الكسر وبعضه فدل على
 انا اجيب واميت العفو والعسر وكانه جزاء الكافر على هذا القول ان سمع ان الموت بعض الملك روح كبرت
 فمعه بمنزلة امره بالقتل وجعل عفو بمنزلة اهل الله وكانه ان عرض ابراهيم عليه السلام هذا الدليل لهذه المشبهة
 قوله عرض ابراهيم عن الاغتراف على معارضة الفاسده قصد به تنزيه ساحة كمال ابراهيم عن الانقياد في اقامته
 الا وكيف وكل اذ يقدر ان يقول في مقابلة ما ذكره عمرو ذوان هذا الذي ذكرت ليس اجبا ولا امانة على ما قيل وان
 يقول العفو ايضا ليس منك بل امر بخلق الله فيك كالتعسر فالاجبا والامانة من الله ثم بالغ في التنزيه فقال ليس
 هذه الامور اذ لا بن امثلة لقدرة والوجود عن الاله الثاني في تبديل مثالها هو اوضح ونحن نقول قد اشار الله
 بقوله فهبت الذي كبر لانه ان عمرو ذوان ابراهيم تغيير الدليل جعل الكافر مهوتا ولم يكن عدوله للبحر وظهر فساد الدليل
 ولم يقبل عمرو ذوان الذي ياتي بالشرك من المشرك لانه استجيب من الجاهل من العالمين بانها كانت الشبهة التي
 قيل وجوده هكذا هو امر متشابه والآية دليل على جواز انتقال الجادل عن دليل الا في قبل انما من تعظيم
 على ما قال الكسفا وما قال المحقق من انك ان اردت من الانتقال ايراد دليل بعد ايراد دليل فلا حاجة الى دليل الا
 ايراد الاية الكريمة على الدعوى اشر من ان تشبه على احد وان اردت قبل انما فلا دليل في الاية لان دليل
 الاول كان واضحا للبرهان فلما لم يستغن بضعف لانه اراد ان لا يثبت على التعميم الكافر واستغنى بدليل آخر
 فظهر انه يصح الانتقال من دليل الاية لاثبات الدعوى ولا وجه فيه قوله وقرى فهبت كسر وقراءه بوجوه
 على في الكسفا بهت كقرب وفي القاموس انه جاشت العين والبهت الانقطاع والحيرة فعلى هذا بهت
 لازم والذير كقولهم على وتقرأة ابو حنيفة اذ انما انضم العين لا يكون الا لازما وانما جعل القاموس
 مستعدا على وفق الكسفا وجعل فاعلا ضمير ابراهيم وقوله الذين كفروا مفعول في الصحاح بهتة اخذت بفتحة
 قوله تقديره او رايت مثل الذي حذف لانه لا لم تر عليه لم يجعله عطف على الذي حاج ليستغنى عن تقدير
 لا شاع دخول الاله على الكافر اسيد كانت او وفيه كذا ذكره المحقق وقام فيه مانع معنوي ايضا اذ لم تر لي
 الذي حاج ابراهيم معناه انظر الى صنعة فتعجب ومعنى رايت مثل الذي مر ان لا مشر له للغرابه وجه هذا
 يغاد كونه عجبيا ولو جعلت التقدير الم تر الى مثل يكون المعنى انظر الى صنعة مشر ونحوه لا يصح اذ لا يصح
 لشدة وكان القاضي لم يتغفل لهذا التفات والذير بين طريق التعجب فاجاب الى النكتة ذكر الكسفا

لكن الحكم بزيادة الكاف على تقدير عطفه على الذي حاج يشعربانه تغفل لذلك فيبين الكلامين تنافر
وايضاً ما ذكره من نكبة التشبيه فيه تامل اذ ليس تشبهاً منكر الا حياء او الجاهل بكيفية مطلقاً حتى
يوتى بالكاف اشعاراً اكثر من سكر افضل من هذا الام العجيب هو في غاية الذرة واقل من معنى
الالوهية ثم الظاهر من الكاف في مقام الفعولية انه اسم فاعلها او في التشبيه بعيد قوله كانه قيل الم تر
كالذير حاج ابراهيم او كالذير في الكفا في هذا التوجيه اريت كالذي حاج اه كالذي مرو وهو الظاهر
لان المقام مع المشرك الروية لغزاً لا كما رعدم الروية قوله او ان كنت تحي فاحي حاجه الى كثرة التقيد
بل كين تقدير او احي عطفاً على فوات وقوله وهو خير من شرفياً متعاقب بالآية لا بقوله كاحياء الله الذي
مر كما توهم العبارة لان عزير من بني اسرائيل وخراب بيت المقدس في زمان بني اسرائيل قوله ويؤيده
نظم مع نمرود وهذا التاميد انما يتم لو لم يكن من تمتة معارضه ابراهيم وتديقال يوجد كون عزير
ان يكون مثلاً لا فاج من الظلمة الى النور كما ان نمرود مثلاً لا فاج من النور الى الظلمة فيكون
الاتيان مشابهين لما سبق من حال المؤمنين والكافرين ونحوه لانه انما سبج العطف بالواو ولا
ياو وكذا ان تقول لم يجعل مع نمرود في ذلك بل مع ابراهيم حيث اراد كما ابراهيم ان يعاين احياء
الموتى فجزوا وبصيرة كما طلبه ابراهيم والقرئ كما رمي الجمع قوله بمعنى متى اثبت القاموس الى بمعنى متى
فالبته مبتدأ ما له عام الى يريد دفع ان الامانة في ساعة فكيف تستعرق ما يد عام قوله وقيل كلك
او نبي الضمير مع ذلك لانه استند اليه لانه قال الملك لانه فلا سناد الى السبب قوله وسأخ ان
يطلب الله وان كان كافراً لانه آمن بعد البعث او شارف لم يحرم بما نهى كما جرم الكفا لان الظاهر
امن بعد التبين وتوجيه الكلم مع الكفا فرانما يحتاج اليه على مذهب الاعتزال والافيق فعل الله ما يشاء
قيل انه مات ضحى وبعث الى آخوه هذا بعد عطف معنى فلان او بمعنى من خواص عطف للمحتاج الى جعل في
تقدير بل ثبت بعض يوم واما معنى فلان لما في معنى ان يقول من اول الامر بعض يوم اذ لا يحتاج الى بعض
الى رؤيته بقية من الشمس واقتفاء قد سندها اصلية وذكر في القاموس التمسك بمعنى فساد الخبر والشرب في
اذا قدر لام السنة واو الكا اصله سنوة كظلمة واذا قدر كما فهو ايضا سنة كبهمة على في الصحاح ووجه من
انما يصح لوجاه في كلام العرب السني العطف بمعنى فسد في كونه كذا حال التمسك فان لم يوجد موتاً الا الحيا
لستو المتغير كمنس قوله وانظر الى سالما و يوده انه لم يقبل وانظر الى عفا في يوده الاول انه لم يصف بانه لم يتغير كالمعنى
قوله وان اول دل على الخال على الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص هو في هذا المقام انظر الى القدرة حيث
الطفا الذي هو موضع الغشا بلا كمن مع انه يفرق عظام الخا الذي هو بعد من قسنا او على حال من لينة عام ووجه
الوقوف لما بعده ان الظاهر ان انظر الى العظام هو انظر الى ما كان معه كانه نظر الاول قوله اي وفضلنا ذلك
عطف على قال فغيره التفات والاولى ان التقدير فضلنا ذلك لانه يندى ويجعلك راية للناس

فقد كثر

قوله كيف تشربا كيف يحيا يعني اريد بالاشارة الى احياء الامم له وانما بقوله او غير فاعنه يحيا ان يراى
حقيقته في الصحاح انما زعمت كيت فربها الى مواضعها وتركيبها مع بعض ولا يخفى ان العجيب الجازي النسب
بالمقام فلذا قد مر في القاموس الخشرا حيا الميت كالخشوز والاشارة قوله تقديره فلما تبين له ان الله
على كل شيء قدير الخ وغيره من ذلك البصر من حيث عمل الثاني اذ لو كان العمل الاول لزم حذف المفعول في الثاني
وهو غير المتحتم وبعيد نظم القرآن عن الاختيار وقوله فحذف الاول معناه فاسقط الاول ووضوح التفسير موضعه
الثاني عليه وقوله او ما قبله عطف على ما بعده اي يفسره ما قبله انما يتبين له ما اشكل عليه والاول فلما تبين له احياء
الموتى لانه سابق بعينه ولم يسبق عنوان ما اشكل عليه شي والظاهر ان لا يتبين ما ذكر من احياء الموتى وعدم تسنن
ما تم عام والظاهر حمل العلم على الاستمرار لان موجب هذا العلم مستلزم تادم قوله والامر مخاطبة على صيغة اسم الفاعل او هو
نفسه بنفسه والتقدير او هو يامر نفسه او يرفعه كما كيد قوله قال ان احياء الله برد الروح هذا مما يصح لو كان
مراد ابراهيم بقوله في الذير كحي وحيث انه يرد الروح الى البدن والظاهر انه لم يرد بالحيوة حيوة بعد الموت والظاهر
يذكر كحي قوله قال ذلك قد علمت اقول والله تعالى اعلم قال ذلك ليعلم الناس ان من يذكرنا بغيري عن الكفا في امر
يخبره ان كشف عن باطن امره جزاً ثم يذكر ذلك اعلم ان السامع ينبغي ان يستكشف باطن امره ليلما يتبع في حقه
او وقع تردد في الاحتمال على مفسدة سؤ قوله ولكن سالت لا يزيد بصيرة اشار الى ان المراد من هذا لا طين لانه
لانه لا محذور قبله مطين الايمان ولا بعد ان كل طين ان القلب على دفع الخطية في سوق معرفة كيفية احياء و
فايدة معرفة السامعين عن خد ان لا يظنوا بغير سوا وان يعرفوا ان طينهم كطال الايمان وفي قوله
رب كان اشارة الى ان الطلب لترحمه لا لا كما في قوله فخذ اي اذ كنت مؤمناً فخذ ذلك على ايمان تجرأ
على ان طارق العادة لا يخفى على يد من لم يؤمن بالله قوله قيل طاولوا لواريد ان المراد باربعه من الطير
كانت تلك الاربعة في غير من النظم والاستفاد من التفسير في اخذ اتي اربعة شاة واولا يذات اخذ ذلك
الاربعة فا ذكره من الالباب بعد لانه لو كان ما موراً لتلك الاربعة لكان في ايامه واما في الامر باخذ الاربعة
اي كانت فلا ارباء ولكن لو لم يكن وجهها لتخصيص الطير بالخذ وكانه اراد بيان وجه تخصيصها لاهل النفا
والاول وجه لاهل الرموز ويمكن ان يقال وجه تخصيصه ان فيه مزيداً من الرشد في احياء ما مزيداً من
القدرة وخصه نفس الخوايب لانه حريص في تامل النجاسة وبعده لانه بعد في الارض يطلب جيفة ومم الحرام
بالرفع والساقطة الى الهوا غير ظاهر وكانه اراد بقوله الموسوم بهما الموسوم بمثلها من العرف في الهوا الموسوم
الى الهوا وكون الطير قريب الى الانسان لانه يسرع الى مقاصده كالنسان وجميع خواص الحيوان لانه يشترك في
في احوالها ويريد عليها بالطيران قوله ليلما يبدى عليك بعد احياء اهل هو الذير احيى او احوه والظاهر ان المثال
فيها ليعرف انه اهل احيى كما لا يتفاد وبل افوت خصوصية ما قوله ولكن اطراف الرماح تصورنا واولاً وما يتو
الاعناق فيهم جيفة قيل فما نقل الاحياء من حيث خذ في امار الاعناق الى قوم خذ في واطاعهم لهذه

التبديد ليس الجسم بل العبد على ان من كثرة تجاؤم قوله وخرج بصيرته وحفظ كانه على التيقن ان الكرم الرواحي
يريد ان فرح الجود يميل جيد الشكها كاشد الير بوضف وحف على زنه فليس معنى كثيرة كانه على التيقن كجد طرف
العشق فتوان جمع تنوكلوه وهو المنقود والقنوان الدوايح التفتا بالجل قوله ثم جزأهن وفرقا اجزاهن على
الجمال الى كحفر كانه اختلج في قلب ابراهيم موقوفة قدرته على جميع اجزا الموتى مع تفرقها جدا واختلاطها
قوله ثم اجعل الرافعي المستعاد من ثم باعتبار ان بين الجعل والامارة فعلا آخر هو تجزئته كمن الاول ان يقدر
فجزئته لانه لا تفرق بين الامارة والتجزئة ان يقال قدرته ثم جزئته انما اشارة الى طول زمان التامل في الازمنة قوله
قل نحن كائين يا ذن القدر لا ليس على تعبير الامارة تعالى باذن الله قوله على حذف مضاف نحو التشبيه المذكور في قوله
على حذف مضاف لكن زيد في حسنة فلذا اعتبره الاول كمثل باذرى حبة على تقدير جمع مضافا وفي تمثيل الاتفاق
بجدة ابنت سبع سنين تنبيه على امور هي اما لا بد من انتقاله في ادراك الجزاء ومن حفظ السبب من الحكامات
ومن ترتيبها باداة الاخصص واقامة شرايط العبودية قوله تلك المضاغفة يعني قوله من شاء تعبير تلك المضاغفة
ويبان انه ليس عاما وله توجيه آخر في الكفا وهو ان اقر عينا ذلك الاجزاء المضاغفة من لسان الله قوله الذين
امروهم بسبل الله بيان لمن شاء الله مضاغفة اجرة قوله نزلت في عثمان لا يظهر وجه تخصيصه ولها بعثمان
وبعد الرحمن ولا اكثر تجزئته من الضديق في هذا الجحش وكما انما التهمير الكثرة غيرهم ايضا قوله بانهم اهل الله
وان لم يفعلوا فكيف لهم اذا فعلوا والاول ان الاجر فضل من الله والعمل علامة له فلذا لم يقصد السببية
او يقال لا اعتبار بالاجرة في افادة السببية لفقائه وقوة وعنفه ونجا وزعم السائل للحاج فيما اشغل السؤل بالاول
والاول ان القول المعروف عبارة عن الرجس ومغفرة من الله عبارة عن صدقة لا يتبعها من ولا اذى
قوله وانما صح الايتا بالكرة لا خصاصها بالصفه واما العطف على المبتدأ فلا يتوقف على تخصيص المعطوف بالكرة
ولا يخفى ان هذا الحكم لا يتوقف حسن افاو على تخصيص المبتدأ بل كوكب انقض الساعد فاما قوله عن اتفاق من
وايزاد الاول اطلاق الاتفاق فالعنه والبرغنى مما لا اتفاق فلا يوصيكم في الاتفاق بما يوصيكم لما يعود اليه
بل لما يعود اليكم وذلك على المبالغة الامر كحفظ ما امر به قوله ولا تحيطوا ابو باجصل ابطال الصدقة بمعنى ابطال
اجرتها ولا حاجة اليه لان نفس الصدقة ايضا تبطل فان تحققها يكونها معتبرة عند الله فاما لم يبق معتبرة
فقد بطلت قوله بكل واحد منهما الظاهر بواحد منهما لم النهي لى ابطال فان قلت كسيف يغتفر هذا المعطف
بالاول دون او قلت لا حظ الربط قبل العطف حتى يصير المعنى لا يبطل اصدقاكم بالمن ولا يبطل اصدقاكم
بالاذى قوله كالذي شفق بالربا الناس فيه اشارة لا منشأ الوقوع في المن والاذى وهو كون الاتفاق
لربا لا رضا الله وقواب الآخرة فمن اراد التحفظ عن المن والاذى فلا يتخذ من الربا فان قيل الذي شفق
بالربا الناس لا يؤمن بالله واليوم الآخر لم تبطل صدقة بالمن والاذى بل بالكرة فان اعمال الكفار حبطت
قلت تشبيه ابطال صدقة المؤمن بالمن والاذى بابطال الكافر صدقة بالربا وعدم الايمان قوله اي اتفاقا

يا

ربا الاول اتفاق ربا، وانفاقا ربا ليا قوله فمثل كمثل صفوان يعني حاله في انفاقه فحيث جوده الا
الذير بمنزلة الاول في اباته لا يرجع منه وابقاه عاريا لا شئ له بمنزلة حجر المس لا يستفح بالاول بل كجوده
عن ترابه ولا يخفى ما في تشبيه المرامى الذير في قساق القلب كالجرا الصفوان قوله لا بعدرون على
شئ مما كسبوا مبين للمشاكل لا يعنى عن وجد الشبه قوله كما في قوله ان الذير حانت من الجين مع الهلاك في
الفلج كالفرج اسم موضع وفي الكفا توجيه ثالث لا فراد الصميم لم يلتفت اليه لكما بعد فانه جعله راجعا
الى الذير ما على توهم انه سبق من المراد بالجمع ككرة تعاقب الذير من قوله وفيه تعريف بان الربا لمن والاول
اي هذا انما يتم لو لم يكن متعلقا بالمشبهة كقولك فاشك الى ان يكون متعلقا بجمع ككسبه شعبة وبالظاهر الاول
وتحذف قوله في تعريف بان الضلال من سمات الكفرة فليعلم الضال الى الله ويستغفر من الكفر قوله وثبتنا
بعض انفسهم الاشارة الى ان التبعيض في موقع المفعول لا لان النفس من مفعول بل لانه مفعول محذوف اي شيئا من
على الايمان وانشاءه لا وجود كون التثبيت ببعض النفس بقوله فان المال لا يخلصه للنفس قوي بعض ما مبدا
بذل المال بوضعها مبدا بذل الروح فمن تحرقوه بذل المال لوجه الله فقد ثبت بعض نفسه على الايمان ومن تحرقوه بذل
المال وقوة بذل الروح ثبت كل نفس على الايمان وقوله وتصدق يقول الامام اشارة الى ان المراد بالتثبيت
الآلام والجزا فهم من اصل انفسهم وهو قلوبهم وقوله وفيه تبيين بان في كلا التوجيهين تنبيه على ان حكمه الانفاق
للفسق تركية النفس عن الجمل وجب المال بل قول جعل الايمان راسخا في القلب فكما في قوله والله اعلم
تقسيم الاتفاق قسمين قسم يطلب رضا الله وهو الايمان وقسم تشبته بعض النفس على طلب الرضا وتشبته النفس
بمتدا من اصلها على الرضا وذلك لمن لم يتمكن في طلب الرضا لا كمن يفتق لتمكن نفسه في طلب الرضا وشبهه بالاول
بكنة اصحابها والفاية ياتي اكلها مشلين فهو في سلكه وانما عينا لمن يشاء وشبهه الثاني بكنة اصحابها على فهو
ياتي اكلها فهو في سلكه اجتهت سبع سنين في كل سنين ما يرجه قوله فان شجرة تكون احسن نظرا اشارة الى
وجه تخصيص تشبيه شجرة الربوة ويحتمل ان يكون وجهه ان اذا كان نفقة لوجه الله يجعلها الله مشهورة
في العالم واحسنه على العالمين ويكون لسان صدق فيما بين الخلايق كما ان اشجار الربوة لا تخفى
على عين مخلوق نفقة المراني فانه لما كان عرضا ربا لا تجت على عين من الاعين قوله تحذير عن الربا وتخصيب
في الاضلال يعني ان الله بصيرة عمل المراني فيلذ عنده وعمل المخلص فيجزيه ويلزده او ان الله بصيرة عمل المراني
لذلك تصدق لان براه الناس ان لا يكفينا ابصاره وان الله بصيرة عملك بالثقل في الحاجة الى روية غيره
الهدية لانكار بمعنى ما ينفع ذلك ويجوز ان يكون للتعجب فان قلت التوخي والتعجب انما يصح لو كان ذلك
الشيء مستحقا من احد منهم ومن البين انه لا يتصور من احد قلت نزلهم منزلة التمتع لمعاطمة معاظمتهم
او منح عليه والتوخي والتعجب في الحقيقة عن كونهم بهذه المنزلة قوله ويجوز ان يكون المراد بالتمتع
المنافع والاطهار ان تحمل الثمرات على ثمرات التخصيب والاعجاب اي فيها جميع انواع العنب والتمر

وجح استغنى عن التعذيب لوجوه على التعذيب الذي هو وفق بمقام التمثيل يكون كل الثمرات ايضا محمولا على
ثم اتها على وجه التعذيب فتم الثمرات كعمومها قوله كما قد قيل ابو واحدكم لو كانت له جنة في الكعبة ان لهم عبارة
ايود احدكم ان يكون وايبود احدكم لو كانت فعلول باجدهما معا لا اتوا لهما في الجنة فان قلت
ان المصدر يمدخل على الماضي كما تدخل على المضارع فيمكن اما به عطف على يكون غير ان تدخل ان عليه
فما الحاجة للاعتبار المعنى قلت اذا دخل على المضارع يكون للاستقبال ولا يدخل ان الاستقبال على الماضي
بل ان الاضطر على التخييل مجرى عن الاستقبال فلا يصح جعل الماضي يدخل ان هذه قوله عطف على اصابعه او يكون
باعتبار المعنى فان قلت لا يقابل بين العطف باعتبار المعنى والعطف على اصابعه فانه باعتبار المعنى
ايضا يصح ان يكون عطف عليه قلت التقابل ليس باعتبار المعنى بل باعتبار ان يكون عطف على اصابعه
وباقتبار المعنى يصح ان يكون عطف على يكون وان يكون عطف على اصابعه قوله والمعنى هو كرمي اسم مفعول اي
ولتخصر وتمثيل حال من يفسد الافعال المستقبلة بها ما يحيطها كريا واذا فان قلت فهذا التمثيل لمن يفسد
بالمن والاذير والرياقينغ ان يتصل ذكره بذكره فما وجه فصل عنه بذكر المنفقين هو الهم على وجهه قلت لا اتصال
بهذه الطائفة ايضا فانه تحذير لهم عن ابطال علمهم هذا واصراق جنهم فان قلت ما الفائدة في ذكر الاعصا
ومع لم يكن لانتسابه تارة فاحترقت قلت فيه من البلاغ ما فيه فان فيه من يد تحمله لانه انما الجزية بالمعنى
منه والبلاء من حيث لا يتوقع اشد والاحسن ان يكون تمثيلا بحال من يفسد على ما لا يدرك كونه ذنبا الا بالنظر
الذي هو مما يندفع به شيطان ابن ادم وببره في معرض الجزية يكون الآية توصية للفتن كالجزية في اعمالهم
التحذير عن الغفلة في احوالهم وح ذكر الاعصار لكونها شيئا بالاوز الخفي في انه لا يدرك ضرره في بادي النظر
ويلاء اشد لانه قوله لعلمكم شكر ون اي تفكرون في اعمالكم واولا يكون عملا في بادي النظر
يحتسبون عن مواضع الخطر والقد اعلم وقوله واذا كان يوم القيمة طرف للحسرة والاسف فلا تغلب جزاء فالصواب
ووجود ما محبته لله من اللذات وحيارة اقره الكفا على كنف الجبار قال المحقق زان لم يتحقق الا التفسير
بالحلال لانه يستفاد من الامر بالانفاق واذا دار الامر من الحلال والحياد فالانقيا وحصل بانفاق الحلال الجيد
والجيد هو الوسيلة اذ تحت الردى وفوقه الاجود والمراد بالحلال ما يحل انفاقه لا ما يحل اكله فانه ربما يحل انفاقا
ولا يحل اكله كاللحيط اذا لقط الغنى وعزها ولم يوجد ما يجبه قوله اي من طيبا ما خرجت من الجيب ولكن
ان يقول ان ما عبارة عن الطيب لان المصاحف وحرف لان تخصيص كل ما شايخ وفيه عنى عن حد الشافعي
ولا تعقد والردى من اى المال كان ارا بالردى يا يشمل الحرام وغير الجيد وفسر صميمه بالمال ليسمى الكسوة
والنوح من الارض ووجهه ان المال قد ذكر في ضمن تسمية قوله ويجوز ان يتعنى به من الم يترك لتقديم منه معنى
التخصيص كما ذكره الكفا حيث فسره بتخصونه للانفاق لانه يكون الذي يختص به بالانفاق وحده والحمد لله
يجاب انفاق صرف الطيبا فتنا قران ونحن نقول النكحة تقديم من المبادرة الا ذكر رابط الجمل الحالى

يرتبط من اول الامر والاسن ان يكون منه متفقون بكون استغناء كخرف صرف الاستغناء اى امة متفقون
ولستم ياخذ به فيكون من نظائر التقرب زياد ووجوه حوث وغير اشارة لانه مقتضى الايمان ان لا يرتضى
لاخذ المؤمن الا برضى الله واثنا بقوله اى وحاكم انكم لا تأخذون في حقوقكم لرذالة انه حال لقوله
ويصح انفاقه على العطف قوله وقرى من ضوا اى تحملوا على الاغراض او تؤخذوا منضين وهذه القراء لقراءة
وقال المحقق لا يوجد الاغراض هذه المعنى في كتب اللغة قوله جيد بول واثنا ونحن نقول حميد لا يمين به الا بحد
الجيد قوله الوعد في الاصل شايخ في الخير والشراء ان غلب استعماله في الخير فاستعمله هنا في الشرع الاصل ونحن نقول
استعماله في الخير هنا والمراد انه ما يجوزكم به هو وعد الخير لان العسر لا انفاق اجز خير قوله ويؤتمركم على الخير
الامر هنا بمعنى الاعراض وغيره في نوح بانه يستل على كسل الحاكم الامر قوله مفعول اول اخر لاهتمام بالمفعول
التيك وينص على ذكره ذكر حكمه اى قوله ومن يوبى الحكم قوله وما انفعتم من نفع قليل او كثره اشارة الى ان
هذه الآية تأكيد العموم قوله في حق او باطل انما نعم النفقة للحن والباطل والندار في الطاعة والمعصية لكونها
لقولها وما للظالمين من انصاف لان حمر انما لم على من يشق باطل وينذر في معصية من لا يفي بالندرة ونوع
النفقة وفسر الانصاف بمن ينصرهم من الله وينصرهم من عقابه وقلت ان تفسيره بمن ينصره في التمسك بالخير
يعنى من يظلم على نفسه ويترقى فذلك لانه لا ناصر له اذ العباداة والتقوى ليس الا بنصر الله وملكته باذنه
قال المحقق فان قلت نعمى الانصاف لا يفيد نفي ان صرفت او رد الانصاف للظالمين على سبيل التوزيع فهو
معنى نفي الناصر عن كل ظالم هذا قلت انما احتاج اليه جعل من نايبة ولكن ان تجعلها بعد صيغة اى شيئا من الانصاف
قوله اى نعم شيئا ابدأ بما يريد ان على حذف مقضا ليضرب ارتباطه بالشرط ولهذا قال فهو خير لكم بذكر الضمير
قوله وان تحفونا وتوتونا الفقراء الا نحن ان ايتا الفقراء في الابداء ايضا لا بد منه فلا بد لتخصيص الانصاف بالشرط
من نكته وكاتها ان الابداء لا يشك عن ايتا الفقراء لانه يظهر عليه الفقر ويمتا زعن غيره لانه يفتقر الى ما
بحال من يعطى بخلاف الاخفاء فاشترط ايتا الفقراء حثا على التفحص عن حال من يعطى الصدقة والسعي في معرفة
المصرف ولا بد لتخصيص الفقراء بالذكور وهو احد مصارف الصدقات من دايع والله اعلم والمستفاد من الكفا
انه جعل الفقراء على المصدا حيث قال وتوتونا الفقراء وتصيبوا بها مصارفها مع الاخفاء ويحملوا عليهم
ان يكون المراد انكم ان تحفونا اذا تعلمون ان اخذ الصدقات لا يضعها في المصرف وتوتونا الفقراء فهو
فانما ذكره هنا ايتا الفقراء تنبيه على ان الاخفاء لغرض ان يصل الى المصرف وفي مقام محافة عدم وصوله
وكان امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لهذه الآية جعل ايتا الزكوة الاموال الخفية لا يحلها قوله اى والله
يكنه تصديبان مرجح الضمير وتقدير المبتدأ لانه لا داعي اليه وكان الاظهر اى ويخفى الله والاخفاء
الا ان يقال راد توافيق المعطوف والمعطوف عليه في التسمية قوله على انه حذو فلهذا استبداه اى غير متبلى
بالشرط اما استيناف بالواو او معطوف على مجموع الشرط والجزا وانما جعلها اسمية على تقدير العطف

البر

على ما بعد القاء وارنكب تقدير المتبادر غاية للتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه وكما ان يكون المعطوف
على ما بعد القاء وقوله والكسائي به اي بالنون مجزوا على غير القاء وما بعده وجهان محتملان مجموع القاء وما بعد
الجرم وان كان ما بعد المرفوع لعدم تأثيره في الشرط فيما بعده فانه قد ترغبت في الاسرار وتحتل ان تكون
على التصديق كما سبق لانه بيان من هو خير بما تعلمون ولا يخفى عليه حالها وادبها في النفع والسر فكل ما يجرب به
فهو صدق تحض لا يشوب وهم وفقد فهو لا يخفى بقوله وان تحققتا قوله فهو لا يخفى ان يتفقد به غير كمال
الحق اى لا يتفقد الا فروي والا فالانتفاع النبوي للفقير من هذا ولكن لا يتفقد الا انتفاع ويجعل
النبوي كعدمه بالنسبة الا فروي ولو لم يحل على تخصيص النفع لم يكن حاجه الى التكلف وما قاله المحقق
ان الشاهد على قصد الاخصاص هو الام والمقام فقد وجد الشهادة نصا بها فيجوز عليه ان يتفقد لو تم التكرير
وغير ذلك لان الام يتصل للعرض اي انما قلتم نفع انفسكم فلا تنقصوا نفعكم باعطاء الجيت ولا تمنوا به على
الفقير ولا تؤذوه لانه ينفعكم الا فخذ قد منه عليكم باخذه قوله وقيل نفي في معنى النهي وانه يحتاج في عطفه
على سابقه تاويله لئلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار بان يجعل الجهد الاسمي للجزء مع الطلب اي
انفقوا ما ينفع انفسكم قوله فهو تأكيد للشرطية السابقة فينبغي ان لا يعطف الا انه لم يقصد به التاكيد بل
بل المقصود الاصلي منه تكثير الدليل على صحة المن والاذر عطف على السابق من عطف دليل على دليل وتوضيح
ان الاول تمسك بان منه على الغير ما نفعكم ولا منه في مثل وانما تمسك بان منه على الغير بما يافد
العرض اضعا فانا ولا منه فيما يرضى العوض قوله روى اشارة الى تورية آفة للآية وهو انه لا يخفى
الاتفاق على الكمال لا يفتى عن المن والافرن في معنى وما تنفقوا من خير ان ما تنفقوه سواء تنفقوا على
الكافر او المسلم فلا تنفقوا على انفسكم ولا يفرقكم وما تنفقوا من خير سواء كان على الكافر او المسلم
يوقف اليكم وتجزون به خير جزاء واداء الواجب فلا يجوز صرفه الى الكافر مطلقا بل قد يذهب غير احمد ويحذر
يجوز صرف صدقة الفطر الذي وما يدل انه في التطوع ان الصدقة الواجب كان عام الصدقة يصرها ولم يكن
اليهم في زمن النبوة اصلا وقوله وانتم لا تعلمون ثواب نفعكم وما يخلف على ما يقتضيه تغيير التورية قوله من
اي عهد ومن باب ضرب هو التصديق على ما في الصحيح وتقدير صدقاتكم للفقراء كحجج التنزيل ما عداهم
منزل العدم وكان المراد به انه لا يحتاج في دفع الصدقة الى الفقير لسؤاله او معرفته بانه من كفى النفع
يقفه من سبب ما قبله تحسب الجاهل حالهم غشا من التعفف من اجل نفعهم عن السؤال ويمكن ان يكون المراد
بجسبهم الجاهل حال الدين اعتياد من التعفف لانه يستحسنون نفعهم ويكون بان الصدقة لهم السؤال قوله ولعنه
انهم لا يسألون وان سألوا عن ضرورة لم يوافقوا هذا اذا جعل الحاف وهو معنى الحاج منصورا بالسؤال
ولكن ان يكون مفعولا مطلقا لئلا يترك السؤال الجاهل حاله في تركه وقيل هو في الامرين كقوله
على ارجح اي طريق واضح لا يهدى بمناره اي بعلامته فان المقصود نفي الاجتهاد راسا قال المحقق هذا

في بيان

انما يحسن فيما اذا كان قيد المنع لازما غالبا فيكون نفي المقيد من ومانع المطلق كما ان المنع لازم
غالبا اما ما نحن فيه فليس كذلك وليس الحاف لازما لسؤال غالبا فلهذا يعمون الاوقاف والاحوال بالخير
الاظهار ان المراد انهم لا يقوتهم اتفاق حدث وكلما وجدوا مصرفا لهما كان او نارا يشفقون وكذا سارا
فلا يمنعهم عدم اطلاع الناس على الاتفاق عند تنزههم عن الريا وكذا علانية انهم يخافون الريا بل يفتنون
فرضه لا اتفاق قطره وقيل في علي كرم الله وجهه وبالجملة المراد بالذين يشفقون ابو بكر وعلي ورابطوا الخير
في سبيل الله فلهذا اي ومنهم الذين الظاهر منهم الذين بلا عطف اي منكم فقيه التفاه والاعمال تقدر منكم وتقدر
اذكر ايضا حسن جدا وفيه تكلف لا يساعد التزم فالعمدة التوجيه الاول ولغايبه بعدة مسكك التوجيه الثاني
اشارة الى الداعي اليه قوله اي لا اخذون وانما ذكر الاكل لانه اعظم شافع المال ولا اعظم ما ينظر منه بالفسر من
استعمال الحرام هو الاكل الذي يصير الحرام في جزاء البنية وقد هو زيادة في الاجل لا يحسن زيادة الاجل بل زيادة
يصل الى المشتري من الاجل فان الاجل نفع لا يقابل شي قوله وزيدت الالف بعد التشبيه بابواب الجمع
اللفظ به على طبق المعنى في كون كل منهما مشتملا على زيادة غير مستحد فاحذ اللفظ الزايد بمشابهة كما
ياخذ المعنى الزايد بمشابهة البيع ونحن نقول الكتاب بالواو والالف لان اللفظ نصيبا منهما وانما لم يكت
الصلوة والزكوة بهما معا لانهما في منطقتي الالتباس بالجمع قوله وهو وار د على ما يرمعون ان الشيطان
يجتهد ان يفسد اسماء زعماء الانكار لئلا ينافوا لاننا انكرنا بكرة المعز لبل لان كون المصروع محسونا
بل لابل هو من الضح سبب عروضة على قوله اذا بعثوا من قورهم فسر القيام بالقيام عن القبور وكما
ان يكون المراد القيام عن مجلس الكل ويكون الكلام كناية عن سرعة تأثير كل الربوا ويكون التخييل عبارة
عن التخييل في افعال القلب وعن اضطراب الباطن في الامور الاخرى وقوله من المسحود معلما يقومون
بخطا ما تقر في محالة ان قبل الا لا يجر فيما بعده من غير المستثنى حتى يجعلون فيما ضربت الازلي في الدار
قوله في الدار مستعلما بفعل مقدر ويجعلون التقدير ضربت في الدار في جواب من سأل عن موضع القبور
قوله في ذلك الصفا انهم نظمو الربوا والبيع سكت واحدا ظاهرا يشوبه جعل الكلام من التشابه بالامن
التشبيه وانه لا حاجة الى قوله وكان الامل بل لا يصح لان الامل تركيب تشبيه الحكم بالتشابه فالاول ان
بسبب انهم شبهوا الربوا بالبيع كما قال صاحب الكفا ويمكن ان يوجد الكلام بما يفهم عن التشبيه
فيكون المعنى وذلك انهم جعلوا احوال البيع كونه مثل الربوا في النفع فالربوا الذي يربح والنفع اوله الجاهل
وكوثرهم معا قبين بالقياس في مقابل النعم انما يتم لو يفتنهم النعم قبل نزول الال من غير معارضه اذا القا
التحيز النعم ليس بمعذب ولكن ان تقول المراد بذلك انهم الربوا اي كلهم الربوا لهذا القياس واحل
البيع وجرم الربوا فلا كل الهم التمسك بغيرهم وضوح النعم وطول الم يؤخذ بما سلفه قوله على راي سبويه
اذ الفرق غير معتد على ما قبله هذا على راي سبويه وغيره مما سوير الاخص والاعلى من سبويه بوجاهة

فلا تفرق الا اذا كان الفاعل معتدا على الاشياء المستمرة والتموت وذر الخال والوصول
ويكون المتعدا حدثا وان لم يكن حدثا فلا يرفع الا اعتمادا على الوصول والاحتشاش لا يشترط شيئا فالسنة
ثلاثة قرون فمن جاءه مواعظ من ربه فنحو وعظا اشار بتبديل المواعظ بالوعظ الا وجه للتذكير الفعول
وجها ان ظاهر ان لم يتغير من طما كون الموثق غير حقيقي والقصير بين الفعول وفاعله قوله فاعلمه الى الله
بجارية عن انتهائهما ان كان عن قول المواعظ وصدق النية لا مع هذا الشرط والحكم بان من انتهى بسبب
الموعظ فلا يما سلف وامره الى الله ان يقال من جاءه المواعظ يحتمل ان يكون انتهائه بسببه فوفان
مواحدة الاسلام كما هو شأن هذا النفاق على ان لك ان تجعل ان كان مصدر المحم ان مصدره لا يشر
وتقدير الام عليه ولا يخفى في قوله وامره الى الله من تعظيم جراته فهو كقولهم وشيئهم من اليم ما غشيتهم
ومن عاد الى تحصيل الربوا اذ الكلام في قبيل بدليس قوله ككفار اثم وانما حمل الكلام على العود الى تحصيل
دفعها لما ذكره الكشاف من ان هذا اليمين ليس على تحصيل الغنى في النار قال المحقق كون الانتهاء عبارة عن
الانتهاء عن الفعل يابى ان يكون العود عودا الى الاعتقاد ولكن ان جعل مفعول الانتهاء القول بان البيع
مثل الربوا يبقى حكمه لم يخلو لكن عاد الى اخذ الربوا ولم يتغير لانه معلوم من قاعدة ما حرم وهو انه
لا يصح ارتكابه ولا تنفذ في الشرع واقتران شارة بعبارة وان شئت يخبر فانه قد ذكره المحقق ان لا يبي
ترك حكم الفعول مع انه اعم واهم وجعلها حكم الفعول اتم لان من الخلود في النار للفعل جعل الخلود في
النار لا كالحال دون العكس قوله ايضا عطف ثوابها وبيارك فيما اخرجت من جعل تضاعف لا جودا والبر
التي حصلت منه بمنزلة الزيادة فيه قوله ككفار نفي محبة الكفر باعتبار نفي المحبة من كل بقرته ان تخصيص بعض
دون البعض ترجيح لا مرجح او لا شر كالحل ولا ولا ان نفي المحبة شاع في افادة السخا فالتحيز والتمسك
ككفار اثم قوله عند المحر بجملة العين وقت حلول الدين قوله اي فاعلموا ويؤيده قوله الحسن فايقتنوا
قال يعقوب لا يدي لنا هو من قبيل لا غل في حكم قوله وقرى بهما متصانين بخذف التاء جوابا عما قاله المحقق
ان غير جائز لان لم يوجد بفعل بالضم لا كقولهم ومثون قوله كقولهم واخذوا من المذير وعدوا واول
جد الخليفة عداة البين والجرود والاماقيل بان الخليفة بشره فتمت ذواله ووزن آخر الخليفة
كالصديق والتدبير يقع على الواحد والجمع والجرود بنا السير امتد بان غير ميل على شي فنعناه اسعوا وبقا
اخلف ما وعدوه وهو ان يقول شيئا ولا يفعل وقد حذف التاء في عدا الامر كما في اقام الصلوة ولا يخفى
بدون الاضافة قوله فيمؤخه مرفوع معطوف على كل اي لا يكون المحلول المستعمل للثابت غير الاضافة
الصفا وهذه الحال ولا يجوز نصبه تقدير ان اذا لا تظهر بسببية المحلول والتا غير قوله فيمن لا يفسر
والا بجزء في تحريف على رعايه ذلك الصلح والاقال من لا يكون جابلا بقره لان لا يتوهم من التا
المجازة ويحل تنوعه الى الموقر لانه اذا ذكر المقسم وقيد من قيوده تلفت النفس الى تنويعه بخلاف

طادا

اذا كان ضمينا فانه ربما يغفل عنه ومن فوايده التعميم كانه قيل اذا تداينتم باي دين كما قبيل او كغير
وقوله ويكون مرجح ضمير فاكتموه يشوبه لولاه لبقى لا مرجح فالويل والتشريح يرجع ضمير فاكتموه والظاهر
ان يكون تامته ورجح فاعله قوله معلوم بالايام والاشهر بيان لغايدة قديمي وهو تسليم التاجيل ولم يذكر
الستين لانه مندرج في الاشهر بخلاف الاشهر فانه لا يندرج في الايام ومن فوايده الاشارة الى ان التا
على الكتب حقا تعيين الاجل وتعيين الدين لا مجرد تعيين الدين قوله وعن ابن عباس ان المراد به السلم لا يخفى
ان العقدا اعم والمدار على عموم اللفظ وكأنه اراد ان نزل في السلف قوله من كتبه بالسوية قد اشار الى
ان قوله بالعدل عطف لغيره كالكاتب فلا وجه لجعله مستقرا صفة لكاتب كما صرح بكشافه ولم يجعل معلقا بقوله
ليكتب لانه لو كان المقصود تعيين الكتاب ليقبل فاكتموه بالعدل فالمقصود تعيين الكتاب فنبه على ان يتعلق به
تعيين الكتاب باليقظة كونه مظهر فاستقر على طه المحققا وهو في الحقيقة امر للتدبيرين باختيار كاتب
وان كان في الظاهر امر للكاتب لان الكلام في التدبيرين وتوجيهه ان كانه عن امر باختيار الكاتب العدل لانه
الكاتب العدل ملزم ولا اختياره اياه فجعل الامر بالكاتب كناية عن امر الكاتب به ثم قوله فيكم اشارة
الى انه يستحب اختيار كاتب متوطن بينهم لانهم اعرف بحالهم وبهم بحاله واقرب حضورا عند الحاجة قوله مثل
ما علمه من كتبه الوثائق في هذا التوجيه قوله كما علمه الترتيب الكتاب وفي التوجيه الثاني تحريف عليها بتدبيره
ووجوب فكره ولا يمنع القام يتعلق ما قبلها لما بعد لانه مثل وربك فكبره ونحن نقول وهو تقييد
بكونه معلما اي يمنع عن الالبا من علمه الله واما من لم يعلمه فليس ان يابى في اظهارها بعد النهي عن الالبا انما
تأكد او على هذا يكون القاء لغوا فالحق ان مناط الفاعلة الفاعل والمفتوحة جمع ان كتب يعقوب
الاستكثار بلا انظر ركازة قبيل فليكن عقيب استكثار بلا مهله قوله والامال والاملاء واحد الال
في الال فلما قبلت الام ياء اعلنت بعد المصدر في ذلك فصا را ملاما فخلد حرف العدل كوا قوبه الالف
الزيادة ههنا قوله وقد ينقص منه شيئا واكتفى بالمنع عن الحيانة في الحق مع ان الحيانة بزيادة
الاجل ايضا متصور لانه اهم والا ولا جعل ضمير وليتق الى كل من المملى والكاتب وكذا ضمير ولا ينس و
شرح القام احتمال ذلك فكل من قلنا كيف تنقص من غير شي ولا يداينه صاحبه لو نجس شيئا قلت ربما يكون
مجرد اخذ اعادة على وجه يضرب صاحبه ولا يعرف صاحبه قوله اي الذي يراهمه ويقوم مقامه يعي ليس المراد
المولى الشرعي قوله واستشهدوا شهداء لم يقبلوا واستشهدوا واصلين لان المراد بالشهدين من يستعدس
الشهادة فلا يكون الترتيب من قبيل قتل شيئا كما يتبادر قوله او مترجم بقرعة وهو بعد كذا في الكشاف
وقال ابو حنيفة تسع شهاداة الكفار بعضهم على بعض وكانه يقبل والا فالكلام في تدبير المؤمنين ويمكن استقائه
البلوغ من جملة الرجال على بالغيث لان احد معاني الرجل البالغ منهم قوله فليشهدوا من لا يشهدوا فهو
في قوة فليشهدوا وارجوا وامر اثنين فلا يرد ما ذكره المحقق انه لا يعلل بغير هذا الامر الا الامور التي

قوله لعنكم بعد التيم كانه جعل قوله ممن يرتضون متعلقا بشهيدته وبقوله فجزوا امران وفتح يرتضون الاحتمال
تقديره على رجلين بان يكون النظم والشهيد والشهيد من يرتضون من رجالكم فان لم يكونا فجزوا امران
لسلا يفصل بين قولان تفصل وما يتعلق به من قوله فجزوا امران فالظاهر ان يجعل قوله ممن يرتضون
متعلقا بامر اثنين خصوصا بالاحتياط فيهما النقصانها ويستفاد من ظاهر النظم ان يحتمل استهزاء امر اثنين
متوقفة على عدم رجلين حتى لو وجد المصحح شها ودها قوله وكان فيل ارادة ان تذكر احديهما الاخرى الى غير
هو قوله لا يستشهد به حكمه اعتبار الشارح العدد لا عرض الشها وافته لا يحظر بل يستشهد به هذا العدد
متابعا لشارح هكذا يستفاد من الكتاب وشرح الحكمي ان يجعل الفائدة المترتبة على الشها ودون
تعتبر الارادة قبل انما جعل مقدم التذكرة في معضه ونزل منزلة مباغته في سبب التذكرة حتى صار متعقبا
مع كراهتها مطلوبه لاجلها قوله فتذكر بالرفع لان ما بعد القاء لا يحرم واذا كان الجزاء مضارعا مبتدئا بحرف
وترك فلا وجه لادركه المحقق ان القاء في الجزاء التقدير للبدء وهو صريح في التقيد والشهادة ولا يكون
تختلف هذا الكلام قال المحقق وما يخفى ان يتصور له وجه فيكون احديهما ولا يخفى في انه ليس من ضم المظهر موقع
المفعول ليست المذكورة هي الثانية الا ان يجعل احديهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقديم المفعول على الفاعل
في موضع الالباس نعم فيجوز ان يقال فتذكر بالاخوي فلا بد للعدول من كونه هذا الكلام وفيه كذا لانه اذا لم يصح
ان يكون احديهما الثانية في موقع المفعول فلا يكون المراد به فتذكر بالاخوي حتى يكون فتذكر احديهما الاخر
عدولا عنه فيجب طلب كونه للعدول ولانه لا يلبس لانه لا كان من البين ان التامية ليست هي المذكورة تعيين
احديهما الثانية في موقع المفعول ثم النكته في التكرير ان كان اصل التكرير في ذكر احديهما الاخر ان خلت فاما
ان خلت وبرز في معنى العلم ببيع الامصار ولم يصح ان يفسر الاخرى لانه لا يحسن ذكر احديهما فابدا احديهما
ولم يغير ما هو اصل العدة عن ثبوتها لانه لم يقدم عليه ان تفصل احديهما فاعلم فان لا يبعد التامية لانه لا يشترط
القام الذي يحتمل من هو من اعظم الامام ومن يدع التفسير التي نقلها الكشاف في هذا المقام ان المراد بالتذكرة
جعل احديهما الاخر في ذكره لانه لا يفتقرانها بانفسها معها قال المحقق وفيه منعه المشا را يقول من يرد
ان التذكرة بهذا المعنى لا يحسن في مقابلة النسب وان كونها معاينة لا لا يحسن في ذكر احديهما الاخر في قوله
جعلها في حكم الذكر لانه نقصانها في المقابل وهذا القابل لا يجعل كليهما بمنزلة ذكر احديهما في قوله
بتقوية الاخرى وهذا وفق بمصدا ان لا يزيد نصيب الشهادة على اثنين فاعلم قوله والتجوز الكشاف قال
كان الرجل يطوف الى العيظ في القوم فلا يتبينهم احد فقلت وقوله وسماوا شهداء اي قبل التجر على ما في الكشاف
متعلقا بوجوه التامية وقد مرح بالكتاب وهذا انما يصح لو كان الشاهد على الشهادة والظاهر انه مويد للشها
لانه مقتضى الاشتقاق من شهد فلا يخفى على التوجيه بين التامية فباستيفان ان المشارفة الاول اكثر
ثم هذا التوجيه ليس له مقام احتج الى هذا المقام بل هو كذا في قوله والشهدوا وشهيدنا وفي قوله ممن يرتضون

من شهدوا وقد ذكرنا ذلك وجه آخر فتذكر قوله لا تملوا السام كالقوم والفسر والسام كالقوم مع الملا فحتمل
النظم والاعلى الحقيقة لان حفظ الحقيقة تقدم وحسن الخطا بمن كثر ما ياتيه وحفظ عموم الخطا تانيا وحرف السام
الى الكسر الذي هو من لزوماته ورجح الكشفا الثاني وكانه لان عموم الخطا افيد والكتبا يابغ وكون الكسر
المتناقض ما هو من قوله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى وقوله على ان لا يقول المؤمن كسلا كما تقدم
كسر ونحوه في قوله واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى وقوله على ان لا يقول المؤمن كسلا كما تقدم
من السامة في كتابهم ونحوه من شهداء عن السامة في اشارة الشهادة قوله صغيرا كان الحق او كبيره ابدا مني على جعل ضمير
قائمه له في قوله او تحقرا كان الحق او شبيها مني على جعل ضمير الكشفا وفي الاول منع عن الامة بالضمير
وفي الثاني منع عن تضييع امر الدين مستفاد قوله الى وقت حلول الذير اقرب له المدلول هذا التفسير اوله مما في الكشفا
الوقت الذي اتفق التوريات على تسميته لانه لا يشترط في كتابه الكشفا وجود الغريمين بل يكفي وجود الموقول
لقوله الى اجل الا ان يجعل مع قوله اشارة الى ان يكتبوه والاول ان يكون اشارة الى المذكور من الكشفا
والاشهاد على الوجه المذكور قوله قسط عند انقضاء اقراب العدة في علم القدر ولذا خلع الموضع المحفوظ
في جميع ما يحفظ الوجود ليكون مرجعا للملازمة العدة والشهوت قوله وبما شتقا من قسط واقام على غير القياس
هذا ما ذهب اليه وهو ما يسيب بوجه ان الفصل من الافعال قياس وقوله او من قسطا مع ذير قسط فيكون
اشتقا قائل من الجاد فهو من قسط الشاين وهو ايضا على خلاف القياس وكانه لم يتصور كونه على خلاف
القياس لانه مقرر في باينهم بخلاف الاول فانه مختلف فيه وقوله بجموده مع انه مشتق مباغته في مشابهة
بالجاء في البعد عن مشابهة الفعول لزيادة في مفهومه ولعدم التصرف فيما هو اصل فيه وهو افسر من الوجوه
او في بقوله كما صح في النجى قوله واقراب ان لا يشكوا والاشهاد عن مواقع الرب من اصول الدين قال
صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما يريبك فقله استتار عن امر بالكشفا بقوله وليكتبكم كاتب بالعدل الى
من اجل معضه بين مستثنى من قوله اي لا يتبايعوا اي لا يتبايعوا اي لا يتبايعوا وهو عبارة
الكشفا وكان سقط ان من قلم النسخ جعل ضميره ان يكون لا التجارة تكون الجزية ميتنا كخبر نبيته التامية الكشفا
اي لانه وان وقع في الكلام الفصحى لكن جعله للدين وتبينت كلف باعبار فخر كان معنى فخره وهو كالمباغية
لا ما ذكره وعلى تقدير رفع تجارة كما يحتمل ان يكون الجزية تدبرونها يحتمل ان يكون بينكم ويكون تدبرونها
صفة ثانية لقوله تجارة واليوم الا شفع يوم على شرة وارفعه وقوله اذا كان يوما اشعنا اذا كان
اليوم يوما اشعنا وقيل مع كونه ذاكواكب انه ظلم على الاميين من شرة حيث ترى الكواكب وقيل ظلم عن كثرة
غبار الحرب هذه المشابهة ونحوه نقول كان المراد ظلمة من كثرة الغبار وكثرة السيوف اللعينة بين القبائل المشبهة
بالكواكب كبيت بشارة كان فتناز النقع فوق رؤسنا واسيا قنا ليس لها ويركوا كقوله والامر
التي في هذه الآية لا تجاب ويؤيده قوله تعالى ذلك قسط عند الله واقوم للشهادة وقوله على من

وغيره

جناح يوجب الاختصاص لهذا الاختلاف بالاولى والسابقة كذلك لا يوجبها البناء على النبي
للفعل والمفعول وقوله وهو بينهما تفسيرين الفاعل وقوله والنهي تفسيرنا للمفعول لكن تفسيره
بترك الاجابة والتعريف والتعريف المكتبة والشهادة تكرر ما تعلق بالكتاب والاحسن ان يفسر بهما
بطلب يزيد على وجه الكتابة وعلى مؤنة الحرف وقوله فان تفعلوا الضمير او ما نهيتهم عنه اشارة الى مرجع ضمير
فانه فسوق بوجهين وقوله اتقوا الله ومخطوطاه حمل معترضه معطوفة بعضها على بعض وقد اشار الى
عطف الاخبار على الاشارة بحمل الجملتين الجزئيتين انشائية حيث قال والثانية وعد بانها مفعولها انشاء
وعد والثالثة تعظيم لثنا فجعلا انشاء مدح وتكريم وقوله حتى تكتم اشارة الى ان الطرف مستوصفة
لفسوق ويحتمل ان يكون البناء للتعدي ويكون المعنى فانه اخر اجكم عن الطاعة قوله وليس هذا التعديل شرط
السفر في الارتهان بل ان اعواز الكتاب في الغالب في السفر فالمدار على قوله ولم يجدوا كتابا وليس المراد
من شأنه ان يكتب بالكتاب بالفعل ليشتمل انصاف الصحيف او القلم او الدواة ولهذا رجح ابن عباس
قراءة وقرآه ابي كتابا وجر عدم وجدان الكتاب شرط في الارتهان او يصح مع الكفاية الظاهرة شرط
الوجوب والاحتجاب قوله والجمهور على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الا رثا ولا يثبت عليه الحكم بحجج الاجاب
والقبول وقوله غير ذلك منصوصه حتى عن الجمهور فانهم لا يرون عند مجرد الايجاب والقبول وظاهر النص
معرفان وصف الرثان بمقبوضه يدل على انها رثان قبل القبض واشترط قبضها عند عدم الكتاب
يتم الوثوق قوله اي بعض الاديبيين يوهوم انه جعل ضمير الخطابين في قوله والاديبيين فالاولى اي الاديبيين
المديون قوله وفيه بالتالي في الامر باء الدين حيث جعل لا زما بحمل الاديبيين المديون ما هو ثابت في
المديون باسم المؤمن والدين باسم الامانة بعيدا عن الاحمال في الاداء لتلا بصيرة جارية ثم تحذيره عن
الجامع لجميع الصفا ووصف بكونه التكرار بان لم يولد الامانة لكان مخالفا مع من ترسه وكفوا بالتمسك
وجرانا عنها قوله وهو خطأ وان كان عن عاصم قال الكنتا تزربا لا دعام عامي قوله والشهادة شهادتهم
على انفسهم ويحتمل ان يراد بكتمان المديون الشهادة الاحتياطية ابطالها بالجرح قوله اي انتم قوله
يريد ان قلبه فاعل انتم وانشاء بقوله او قبله يا انتم الامة مبتدأ خبره انتم قوله واستاد الا انتم القلب
لان الكتمان يقتضيه والا طهرانه اشارة الى ان انزال الكتمان يظهر في قلبه كما جاء في الخبر انه اذا اذنب
العبد كذبت في قلبه نكتة سوداء وكلما اذنب زاد حتى يسود قلبه تماما وانه اشارة الى انفسه
قلبه فيفسد ببدنه كذا جاء في الجزان صلاح البدن تابع صلاح القلب وفساده تابع فساد
قلبه ثم يرد قول وشبهه قوله خلقا وملكوا لو فسد قوله قدما في السما وما في الارض بان له علم ما فيها
لكننا اشد منا سبيبا بقوله ولا حجة قوله لتب لغفرت يعنى لا بد من اعتبار العزم اذ لا يثبت المغفرة و
والغذاب على مجرد الخطور بالبال من غير عزم والاولى لترتب المحاسبة عليه وهو وجه على من انكر المحاسبة

لشهادة

لشهادة انظار عليهم وان كان لهم ان يقولوا ان المراد بالمحاسبة ما يترتب عليه من الالجاب الى الاعتراف
والا لزام قوله ومن جزم بغيره فاصحها بما لا يخلو من هذا لانه لم يقل الخاتمة بتعدد الجراء كعدد الجملتين
واحد ولا يبعد القول به اذ لا مانع ان يقال ان ما تبنى اطعمك كسك وجعل ابدل مرددين البعض
والاحتمال لتردد بين كون المغفرة والغذاب مع بعض المحاسبة او فردا والظاهر هو الثاني ولم يثبت
بعض لو كان اتيانا بلا توقف وبدل اشتمال لو كان نزولا ضعيفا كما قال الحسن في قوله كونه بدل البعض
نظرا لانه نظير جاتي رجل زيد فان زيدا بدل الكل اذ ابدال الاخص من الاعم ليس بدل البعض كان يقا
جاتي اخوك زيد وضمير تاجي الخطاب والنازل والتايج التلخيص جعل الخطاب تاجي تغيب التايج التلخيص
الضمير الخطاب على الناظر في الضمير الناظر والتذكير بنا ويل القيس وهو كونه عن كثرة الضمير كقوله
قوله وادغام الراء في الهم لحن اذ الراء لا يدغم الا في مثلها وكانت هذه القارة مروية عن ابي عمر وشاذة
من ان يحذف الراء في الهم لحن اذ الراء لا يدغم الا في مثلها وكانت هذه القارة مروية عن ابي عمر وشاذة
والسبب في هذه الرواية ان قلبه ضبط الرواة والسبب في ضبطه قد ضبطه الرواة ولا يضبط في هذا الاله النحو
مما اكلمه وادار الراء في الهم لحن اذ الراء لا يدغم الا في مثلها وكانت هذه القارة مروية عن ابي عمر وشاذة
والسبب في هذه الرواية ان قلبه ضبط الرواة والسبب في ضبطه قد ضبطه الرواة ولا يضبط في هذا الاله النحو
والبشارة بالقدرة والمراد بالبناء الهيئات ثم قال ذلك ليجوز على عادية في الطعن في القارة السبع اذا
لم يكن على وفق قواعد العربية ومن قواعدهم ان الراء لا يدغم الا في مثلها فليس التكرار الغاية باللام وقد كان
بان القارة السبع متواترة والنقل بالواتر اشبات على وقول الخاتمة لفي قلبه ولو سلم عدم التواتر فاقول
ان ثبتت لغة بنقل العدول وترجح بكونه اتيانا ونقل ادغام الراء في الهم عن ابي عمر ومن الشهرة والوضع
بحيث لا يرفع له وشدة التقارب بينهما تجعله معقولا حتى ان ادغام الراء في الراء واجبة غاية ان حفظ تكرار
الراء منع وجوب ادغام في التقارب قوله شهادة وتبين من ادغم على صحة ايمانه وانظره لان الرسول
مؤمن بالكتب السابقة والرسول السابق ولا يلزم من ذلك ان يكون من امتهم ويا على انهم قوله وبعثنا
يصح وقوع كونه خبر المبتدأ فمن جملة العايد الى المبتدأ استنون النايين صاحب الضمير قوله ويكون افراد الرسول
بالذكر وعدم الاكتفاء بالمؤمنين مع وقوعهم فيهم اما التعظيم كانه ليس من جنسهم لم يدخل معهم في المؤمنين
اولا لان ايمانه عن مشاهدته اليه او بتعليم ايمانه ويمكن ان يقال للمبتدأ ومن المؤمنين ما سوى الرسول
لانه قلما يجمع مع غيره في الذكر ويمكن ان يقال افراد الرسول لان ايمانه بجميع ما انزل اليه تفصيلا بخلاف
المؤمنين فانهم يؤمنون به اجمالا وقلما يتفحصون في كل قول ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب روى ذلك
عن ابن عباس وكان له يوثق الرواية فلم ينسب كون الجمع للعرض باللام اشتمل من المفرد المعروف باللام
اشتماله في شرحنا على التخييص ويحتمل ان يكون معنى هذا القول ان قراءة الكتاب اكثر من الكتب قوله
يقولون لا يفرق يمكن ان يتم النظم بدون تقدير القول بان يكون لا يفرق خبر كل ويكون التكملة

مع الغير هو الترتيب مع المؤمنين ويكون فيه مدح لهم بان عدم تفرقهم موافق لما في علم الله وهذا التوجيع
دقته وكونه مغنيا عن التقدير يتكفل موافقة الآيات في الاستغناء عن التقدير قوله واحد في موضع الجمع
لو توجه في سياق النفي قال الحق هذا وهم والحق انه يستوي في الواحد والثنى والجمع والمراد بالجمع
والمراد في الغرض بالتصديق لبعض والتكذيب لبعض والافق ففضل الله بعضا على بعض والاول حكمه
على نفي الحق في وجوب الايمان قوله سمعنا اجنبا هذا هو المعنى العرفي للسمع ولا يخفى الحكم عليه قوله
واطلعنا لان معناه القبول عن طوع والاجابة عام ولكن ان يحسن غفرانك مغفولا اطلعنا ايا اطلعنا جوبا
غفرانك قوله المرجح بعد موت فهو بظاهره عطف اخبارا على الانشاء ولك ان تغدر منك البديهي فيكون
قوله واليك المصير عطف عليه قوله وهو اقرا منهم بالبعث ولك ان يجعله في معنى اياك استوفيت قوله بكلف
نفسا الا وسما لم يعطف على ما سبق لعدم الجامع باعتبار الاستعداد اليه ولك ان يجعله في حيز القول وكان
حكاية لا قول المتفرقة الغير معطوف بعضها على بعض للمؤمنين ويكون مدحا لهم بانهم شاكرون لله
في تكليفه حيث يرونه بان لم يخرج عن وسعهم بانهم يرون ان الله لا يتنقم بعملهم الخير بل هو لهم لا يفر
بعلمهم الشر بل هو عليهم وحسن التكليف في الوسع المفسر لتسعة القدرة بجمع كل امته في المفسر بما دون
مدى الطاقة وما يقدر لا يبلغ الا بالنسبة الى هذه الامته اذ قد كان في الامم السابقة الاضواء والاعمال
ولهذا قال كقول يريده الترتيب العسير على هذا التفسير لا يدل على عدم وقوع التكليف بالمحال في خطاب
لهذه الامم فقوله وهو يدل على عدم وقوع التكليف بالمحال لا يبلغ على اطلاقه بل بتقديره بالتفسير الاول
وفي هذه الآية انه يجرم على الانسان تكليف ما ليس في وسعها ويجعلها حقا لنفسها عن الملأ وكيف
شكر كل نعمه واجبه وشكره ان لا يتنعم وتصرفا خلقه له قوله ارجع الى النفس التي عمت بالنفي مع
عمومها اى لكل نفس ما كسبت قوله لا يتنعم بطاعتها ولا يتضرر بمعاصيها غير ما اشار اليه تقدمه
للتخصيص فان قلت ربما يتنفع بخير غير ما كان يحج عن غير ما ويتنعم به بعد قد جارية لغية قلت النفع
الذي رغبها ترفية الغير وهذا الانتفاع الحسا لا يكون لغية ما قوله وتخصيصه لكسب الخير والاكتساب
بالشر لان الاكتساب فيه اعمال ويمكن ان يحسن التمكن عكس ما ذكره ويقال به الترتيب على ان كل احد نفي
ان يكون في الخير كاسبه في الشر كتسببه ان العظيمة على الخير ومقتضى العظيمة تسهل وخلافها تعسر قوربا
لا تواخذنا الظاهر انه من قولنا قالوا فقوله لا يكلف الله نفسا وما تعقبه معتضدين ذكرنا للتبني
انه ينبغي لهم ان يسمعوا ويطيعوا لان تكليف الله بالمقدور ونفع امثال او امره مخصوص بهم و
ضرر عدم الاجتناب عن نواهيهم كذلك ولك ان يجعل الكل مقول قالوا ويكون قولهم لا يكلف الله نفسا
اعترافا بطلب الترتيب وما يعقبه سياتي لانه لا منه لهم عليه في عبادته وحج وجب خصص ما ذكره قوله
اي لا تواخذنا بما اقمنا الى انفسنا ان فيه انه ان كان ما ادى به الى انفسنا غير ذنب فلا مواخذة

غير

عليه فلا يوجب طلب عدم المواخذة عليه وان كان ذنبا فلا وجه لحديث السهو والمخاطبة ينبغي ان يقال لا تواخذنا
بذنوبنا ويمكن وقوعه بان الشيء قد لا يكون ذنبا بنفسه ويصير ذنبا بما يلحقه من النسب والمخاطبة بذكر النسب
والمخاطبة على انهم خائفون عن مواذبة الذنب الذي لم يتعمدوه من حيث انه ذنب قولها وانفسها اذ لا يمنع الاخرة
بهما عقلا هذا انما يتم على نذهب من جو التكليف لغير المقدور وما على نذهب كثير من أهل السنة والمعتزلة من انه
لا يجوز عقلا فيمتنع المواخذة بهما اذ يمتنع كونهما ذنبا وما ذكره المحقق من ان المراد عدم المواخذة على ما يترتب
عليهما من الافعال كقتل المسلم بالرمي فخطا وفعل المحرم نسبيا انه محرم فلا يخفى انه ما وجز آخر للنظم لا يجوز المواخذة
بمعنى الخطا والنسب كما هو ظاهر كلام المحقق بل صريحه قاطع ويمكن ان يراد بالمواخذة على النسب الحرام فيكون
كان يجزى بما يفعله لولم يفسد غيبا العيب كالحمل والشعر وزنا ومعنى يصح حمد على ايها سئت وعلى الاول
تقديره بالشعر من قوله كما حملته قوله يريد التكليف الشاقة الاول او المحم والشدايد وقوله وقربى ولا يحمل
للبسالة في الجملة على الشيء لا للشدة بل للمفعولين كما في قوله ولا تحملنا فان معنى تكليف الشخص على مشقة حملها
وقطع موضع التجاسة في الكفا من الجلد والشوب وغير ذلك وقال المحقق في تفسيره الجلد كالحلف والنود قوله
وهو يدل على جواز التكليف بالاطلاق وربما ياول بان المراد بالاطلاق ما يعسر حيث كان لا طاقه به
وانما ويل لا يخفى الاليس على انه من قوله انه قد يكون مكررا بقوله وتحم علينا اصرا كما حملته على الذين قيلنا
الا ان محم هذا القول على انزل عليهم من الله كما اشار اليه قوله او ما اصابهم من الشدايد والمخاطبة واسترعيونا
لم يحكم على مواذبة لا يكون تكرارا قوله والمراد به عامة الكفرة من الناس والجن وتخصيصه بالرجال كما تقتضيه
لفظ القوم كما تبين على اطلاق لفظ القوم على سبيل التعليل قوله روي انه عليه السلام لا داعية هذه الدعوات
فيل ر فعلت بصيغة التثنية وفي الكفا قيل له عند كل كلمة قد حدثت وكانه اسقط لعدم ثبوت رواية غيره
قوله من كنوز الامة بمثل ما قيمها من كثرة الخير وكتابه الرحمن بيده كنا يدعون اشيائهما وعدم جواز مجموعها بالجمع
الذي سنده كناية عن القدم لا للتخدير وقوله كفتاه اي عن قيام الليل او عن كل امر والفسطاط الخيمة او المدينة
الجامع شبه البرقة به لاشتمالها على معنوم اصول الدين وفروجه ومعنى عدم استنارة الشجرة لها على انهم
مع هذا قوله لا ياتي لهم تعلمه والتامل في معانيها وعمدها وفيه إشارة الى انه لا بد من العلم بالادب والادب في قوله
وتحقيقه وعلى ما نقول انه لا يستطيع تحمرا ان يهاجر التوسل بها والمبطل وتها اللهم كما وقعنا لنا طرفه وثبت ما
الهمنا وقتنا لشكرك بعهد به والاطلاع على بطونها وارزقنا التوفيق لتتبع جميع كلامك واجعل زخرا لنا
شفيقا محسنا على من ازلت اليه كتابك وارسلنا اليها لخطابك وعلى الراجح الفايدين بقولك رب
قوله انما في الميم المشهور ارجع الى المذكور من قراءة اني بكر عن عمام وانما كان حقا ان توقف
عليها لان اسم الحروف استعملت على سبيل الوقف فخذ تقديرا يسكن للوقوف لانها منقطعة عما بعد غير متصلة
كالوقوف وعند جعلها اسم السورة مستعمل على اصلها فسكونها وقفة سواء كانت حروفها معدودة

سورة العن

او اسم السورة لا بنايته ولهذا يغتفر في التلفظ بها التقاء الساكنين لكن هذا الوقت ليس بالانتقال من حركة
السكون اذ لم يكن في الاخر حركة اصلا بل وقف عن اصل غير عارض قوله فان التميم في حكم الوقف وان كان
الحركة فلا يرجع منها بل ذكر الله ابتداء الكلام فليس المقام مقام سقوط ظاهرة الوصل فهو كوقف من غير
بالكيفية وشبهه بقولهم واحدا ثان بجزء الدال لانه لا يشبه في ان حرف الف الثاني ليس للدرج اذ لا يحتمل
ان يكون تحريك الدال التقاء الساكنين وقوله لا التقاء الساكنين رد له من حيث هو من ان فتح الميم
لا تقاء الساكنين وما ذكره من المذهب انه لا يفتح في غير ما ذكره من المذهب فانه على ضعف فراه كالميم بقوله على توهم
لا تقاء الساكنين فان قلت نفي كون التحريك لا تقاء الساكنين بما ذكره من الديل مسلم لكان نقول كون
لا تقاء ثلث ساكنين فانه محذور التكلم فرفع ذلك بان التحريك في واحدا ثان دل على ان ذلك ليس
وبان التقاء ثلث ساكنين ايضا في الوقف مغتفر كما في التميم تصغير اسم ويدق تصغيره في قوله بالاول
لم نجد في كتب اللغة الحى معنى العود والجمع المحقق ووصفه بالتباس بالصدق باعتبار بعض اجزائه وهو اجزاء
ويكن ان يجعل باعتبار جميع اجزائه اذ انشأه مستلزما للاخبار فان كل امر مستلزم للحكم بوجوب
شيء وهكذا ويمكن ان يجعل التباسه بالصدق التباسا بالصدق كما في كونه من عند الله ويمكن ان يراد بالحي
الوحي الخفي الثابت الصادق اى نزل عليك الكتاب الخي وانشأه بقوله بنا نحو ما وقوله فيما بعد قوله اوجه
احتمال التنزيل منها والاول نزل فيما بعد لان الازل انما يكون بالجدل لانه لا يزل الازل لانه لا يزل
فيكون جمله قوله واشتقاقها من الوري الخي هو اخرج النار من الزنا وسمى بالان هذا الكتاب
مخرج به ما ينور العالم المملوك الكفر والبخلان بخل الولد والوالد الحجر ومنه قول النجاشي والمعرف وهو
الحجر الى قريته وفي قوله وزنها فعمل وافعل نظر لانه لا يزل الازل على بعد اشتقاق وكون الازل على الفصيل
لا يبعده لان الفصيل لم يعدم في كلام العرب ولا في قيل اصل توريه توريه كتبصره فتح ما قيل ايا قيل
توريه كما قيل توصيه توصاه وفي القاموس الازل ويخرج ويؤت كتابا على العموم ان قلنا استنبطنا
على صيغة المفعول من قولهم تعبدت اى اخذت عبدا والمراد مكلفون يعنى التامستغرق على تقديره ومعينه
على تقديره وفيه ان لا استغراق على كل تقدير اذ لا خلاف في ان الكتابين اجزاء من مجموعهما صلى الله عليه وسلم فيهما
لنا جميعا وبان اصول الكتابين لم ينسخ بكتابتنا فنحن متبعين لهما قوله يريد بجنس الكتب الالهيه مع ان
بالام استغراقى وقوله يعظم ظاهره ليعم ذلك والاعذب ليعم الذكر اعداء وقوله وكانه قال وانزل سايرا يورث
به ظاهره وكانه قال وانزل جميع ما يغزى به ويحتمل ان يراد وكانه قال وانزل ما يفرق به وتوجه ان
المعنى بالذكر هو البيا وانما اعادة ذكر الثلاثة المذكورة تعظيما وعجايبا لغيره وانما اعادة قوله انزل
المعنى بالخط عليه بل لانه لو قال والفرقا لا تبس بالعطف على مديروا لا وقيل لانه لا يشار الى القرآن
انزلا وتنزيلا وارادة الزبور يشوشها انه لا وجه تخصيصه بوصف الفرق مع ان ليس الاموال عطايا

فان

تكونه فارقا حتى يخالف الكتب المشتملة على الاحكام ويدفعان وصفه بالفوقان لخصا الوصف في محله في قوله
لظهوره فيها مستغن عن البيا وفي هذا الدفع ان التعبير عن الشيء بالوصف يقتضى ظهوره وللغنى يقتضى انبات
الوصف دون التعبير به فانه يتوقف على كونه وانح الثبوت ولم يصف الزبور بكونه هدي للناس اشعارا بل
ليس مرتبة الكتب الثلاثة الهداية ويحتمل ان يكون الفوقان اعادة للكتب لوصفها بالفارقية مدحا وتعليقا
قوله لهم عذاب شديد منا لا يحتمل استفاد من تقديم الفوقان الوصف بحال الشدة والا فقد يعيد المسلم المعنى وقوله
بسببهم اشارة الى تفهم السند المتصلح الشرا من قصد السببية واجب مع عدم تمتع فعله من ان يعقد
السببية ولا ينبغي قوله بسببهم لان زياد مراد قصد السببية لانه لا يتركوا في تركه ولا
في فوضه من شأنه ويعفوان شأنه والشوق بالفتح والكسر وجاء مع الفتح كسره كذا في القاموس قوله كليتا كان
اوجه شيئا يمانا وكذا الظاهر او كذا قوله وان المقصود بالذكر ما تفرقت فيها ولان ما يخفى على المسلمين
حال الالاد اني فاليها لوني على ما عدا ما عدا الالادى على اكثر قد ذكر الالادى من قوله اى موركم لنفسه
وذلك المعنى من مقتضى تفعل على ما يفهم من الكشاف حيث قال كقولك ائتت ما اذا جعلته ائتت اى اصلا و
ثانته اذا ائتت لنفسك قد بان صغلت من الاجمال في الكشاف من الاحتمال قال اللغوي هذا متبا ما في اصول
الاشافية من ان الحكم المتعلق بالمشايخ بخلافه لان لا يوضح ان يظهر عند العقران معناه هذا وغيره وهذا
غير الحكم والتمسك على الوجه المذكور في اصول الخفية هذا وفيه تعرض من الكشاف في انه لم يراع مذمبه وجوابه
ان تابع لما يدل عليه ظاهر النظم فربما يخالف مذمبه في التفسير او على ان الكل بمنزلة آية واحدة لا يخفى انه على
كل من التوجهين ام الكتاب مع ام بعض من اى الكتاب لان كل واحد ليست ام الكل والاولى ان تقا
شبهه الكريام واحدة لان التما يرجع الى الجميع لا الى كل واحد فله محتملا هذا حال مع تشابه الآيات والاموال
فهو تشابه الاموال المتعددة فكانه اريد تشابه المعاني في صحو الارادة فهو وصف للآية بوصف محتملاته قوله ليظهرها
فضل العلماء على العوام وفضل بعضهم على بعض ويزداد منهم يظهر هذا الفضل على ان كنهه وان يترتب
لان الالان مجبول على الحرص في التمييز عن ابناء جنسه في الشرف فينا الواهب اى بالعلوية التي يتوقف عليها
الاستنباط وباتعاب القواع في استخراج معانيها والتوفيق بينها وبين الحكماء معالى الدرجات في استقامة النظر
والسوخ في اعماله في عوام القاصد فلا يحرمون الرتبة العليا في معرفة الله تعالى اجز المقاصد
تقريره هذا يري عما يتجمل على الكشاف حيث قال لهم يكن متشابهة القرآن لتعطل الطريق الذي لا يتوصل
الى معرفة الله وتوحيدة الاية على طريق النظر فانه يتجه عليه انه من الاستغناء عن النظر في فهم المعاني
لا يلزم تعطيله اذ ليس الاحتياج الى النظر في المقاصد القرآنية محصورا في فهم معانيه بخلاف الالاد ولم
يجعل القفا وجه التشابه عدم تعطيل النظر بل تقوية النظر بكثره اعماله ولا حقا فيه قوله ولا يلزم منه
معرفة لان القياس ان يعرف ولم يعرف كون القياس ان يعرف معنى على ان المراد من افعال

معهود اذا لم يعين المقصود عليه بذكره فاذا لم يكن المراد هو فكيف يكون لقياس تعريفه ان يقال
 كون المراد منه المعهود ايضا هو القياس فاذا لم يقصد فقد عدل عن القياس بحسب القصد ويقع عليه العود
 عن التعريف لا يخفى انه كما يلزم على كونه معدولا عن المعرفة تعريفه في بادي النظر تجب على كونه معدولا
 عن آخر من كون المراد منه التفضيل والجواب ان وجه تخصيص الاشكال ودفعه بالعدول عن المعروف
 بالام ان يقول انه اعتمد على اعتبار الفل فلزم ان يرضوا بالعدول عن الاضافة لان الاضافة تنافي
 حكم عدم الانصراف فكيف يعمل به عدم الانصراف لانه مشترك بين الام والاضافة بل لا يتغير
 المضاف اليه يستلزم التنوين والبناء او مضاف بعده الى مثل المضاف اليه المحذوف وكل ذلك
 منتفح آخر ولكن هذا مبني على عدم الفرق بين العدول والتقدير وفيه نظر قوله فاما الذين فيهم
 زرع فيه اشارة الى فائدة انزال التشابه وهو استدراج الراضين وتربية الراضين كما قال
 يهدى من يشاء ويضل من يشاء ولو فسر الزرع بالجهل كان نسب قوله والراضين في العلم قوله
 كالمبتدع قيل هم يهود حيث اولوا ووقف التبري عمدة بقاء دين محمد قسلا وقد يخرج ان حيث اولوا
 كلمة الله وروح منه على ازاله وفي الكفا هو اهل البديع فاشارة بوجهه كالمبتدع الى ان التوفيق
 بمشور اللغظة لكل فبهم المبتدع قوله ومناقضه الحكم بالتشابه والتشكيك بان لو كان من عند الله لا كانا
 وكقول ان يكون الداعي كما جعل الداعي ولا العلة على سبيل التوزيع بان حصل ابتداء العلة
 طلبة بعض واجتماع التاويل طلبة بعض فوجه هذين الاحتمالين ومما سببه الثاني بالماله لانه محير فانه
 يتبع ظاهره وتارة يا اوله بالمشبهه لكونه في قبضه هو اذ يتبعه كلامه دعاه قوله تاويله الذي يجب ان
 يحل عليه في العلم عن تفسيره التاويل فانهم فعلى فهمك التعويل قوله والراضين في العلم كقولهم ان يراد بالعلم ان
 اي الراضين في الايمان ووجه اختصاص الراضين في الايمان تاويله التي انهم لا يولدونه قبل الاستعداد
 وفي التعيين الايمان بالعلم توجب الكافر بان على الراجح قوله استيناف موضع لا يحسن تقدير سوال تقتضيه
 الاستيناف كما لا يخفى وكان المراد بالاستيناف كونه جملة مبتدأة غير متعلق بما قبله كما في الاحتمالين
 الاخيرين واشارة بقوله موضع الى وجه ترك العطف وضمير به للتشابه ووجه المضاف اليه كل ما ذكره من
 قوله كل من التشابه والحكم اولى الكتاب ووجه الظاهر ان المضاف هو اية اجزا الكتاب اي كل جزء منه
 من عند الله وجعل جملة مستأنفة تجب عليه انه يلزم ان يفيد ما قبله ان الراضين في العلم يعلمون
 تاويل كل متشابه وليس كذلك لان منه ما استأثر الله بعلمه وما ذكره كقولنا في رجب من القول
 آتاه كل من عند الله لا يخص الراضين في العلم بل يعم العالمين مما تجب منه لانه لازم على كل تقدير
 لان ضمير يقولون راجع اليهم ووجه تخصيصه بالراضين في العلم الدلالة على كمال تماثله وصدق
 لا اختصاصا صريحا وفي شرح المحققين قوله مدح الراضين الظاهر انه جعله

على قول

على قولون او الراضين في العلم يقولون ويحتمل ان يكون مقول الراضين وما ذكره كقولنا بعد ان قال الكفا
 انه مدح الراضين من انه لم يبين ان محله كل من عند الله عطف على يقولون او ما يعلم تاويله من قوله مزود
 وانما فان اوله الراضين بالحكم ان يتقيدوا بالمفهوم ولا يجوز ان يتبعوا التشابه وبالتشابه الذي لنا طريق
 العلم به ان محله تابع للحكم وبما لا طريق لنا لا معرفة ان محله ابتداء للعلم ولا يجوز ما حول ولا يتولى
 في شانه الاثنا به من عند الله قوله ووجه اتصال الآيه بما قبلها من حيث انها في تصور الروح بالعلم
 الاظهر انه في تصور الروح كيف يشاء فتصور بانزال الكتاب روح الراضين بالعلوم وروح الراضين
 بالضلالات يهدى من يشاء ويضل من يشاء ولا يخفى ان ما ذكره من الاتصال بوجه الوصل فلا بد للفصل
 من وجهه يتم هذا الاتصال فالوجه انه متصل بوصفه كما القدرة والحكمة ومؤكد له قوله ربنا لا تزغ قلوبنا
 ما نحن بآياتك انما نعلم سركم حتى ننبأكم به انما نعلم سركم حتى ننبأكم به انما نعلم سركم حتى ننبأكم به
 فالعلم لا تزغ قلوبنا عن طريق استقيم في فهم ما هو الحق من التشابه بعد اذ هويتنا بانزال كتابك واجعلنا من
 المهتدين يا لمن الضالين به وهب لنا من لدنك رحمة هي امدادنا من كل مكان انك انت الوهاب
 كبير الموهبة فلا تغفل سمعنا بقصة ما على موهبة كلاك من غير موهبة منا واسمع اذان قلوبنا معاينة كما سمعت
 اذان رؤسنا لفظ ربنا يتهم اليك لما افتنا مما وعدنا به من انك تكلم الناس سائيا يوم لا ريب فيه اي
 وجود ذلك اليوم فهو صفة ليوم اول ربي في اي في هذا الحكم فهو كما كيد الحكم وقوله ان الله لا يظلم شيئا
 تاكيد بعد تاكيد وما اخرج الناس الى التاكيد في شان يوم الحشر وفي تكرار اعتقاده الجمع في هذا اليوم
 منظره لطف الاجابة لان ايمان كل سعي النبوة فيه ولذا لا يجد في التنزيل اكثر تكرار منه واستدل به
 الوعيدية وهم من المعتزلة في انه لا يغفر الذنوب العفو ولا يلزم خلفه بالعباد العقوبة واجيب بان وعيد لفظ
 مشروط بعدم العفو لانه لا يغفر الذنوب العفو ولا يلزم خلفه بالعباد العقوبة واجيب بان وعيد لفظ
 محو الذنوب التوبة وسكون محو بالعفو على ما عليه ومعنى لغويهم تحريمهم وحاصل لا يحسنهم
 الرجم والطاعة فشيئا مفعول مطلق لانه غير متعد اي شئنا من الاغنى فهو تعميم النفي او نفي القيد من الاغنى
 يستحق غيره بطريق الاول لكن لو جعل التقدير من عذاب فهو مفعول به وتوجهه ان غنى في معنى دفع الخلق
 فآيد به الدفع اي لا يدفع عنهم شئنا من عذابهم وكيف يرفعان وهما مقدريا عذابهم بقره بقره بقره
 وقوله ما او مبالغة في مشابهتهم بالنار حتى كانوا نفس الوجود قوله او استيناف مرفوع المحر وتغيره وادب
 هو لا كذا بهم في الكفر والعذاب اي ابتداء الكلام وليس من تيمم الجمل السابق والاول ترك قوله لولا
 لان الاستيناف جواب السؤال عن السبب اي ما سبب عدم الاغنى عنهم او كونهم وقود النار فليس الجواب
 الا ان دايمهم وادبهم في الكفر لان شاتمهم في العذاب وكما ان اراد بالعذاب استحقاقه قوله قل لشركي
 ستمعون ان يعي يوم يدرى تلك المغلوبة الموعودة هي مغلوبة المشركين يوم يدرى على هذا الجواب ان يكون

قوله قد كان لكم آية خطاياهم بعد ذلك ليستقيم كذا ذكره المحقق وفي الوجوب نظر بل هو ان يكون اخلا
 في مقول الاموال انه غير مستقبلي لفظ التخييل وقوله قد تشقاع في القاموس بفتح الشا وتشقاع
 تشعب من الهوا كما نزل بالمدنية وفي الكفا وقيل هم اليهود لما غلب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر قالوا
 هذا والله النبي الامي الذي بشرنا به موسى وهو باق بعد فقال بعضهم تعجبوا حتى تنظروا وقوه اخوي فلما كان
 يوم احدكوا وقيل جمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وقوه بدر في آفة القصة وقال المحقق ومعناه على القصة
 الا ولا تشكوا يا معشر اليهود فان ان علبت اليوم تستغلبون انتم غدا وتخشرون اليه جهنم وعلى الثانية تنقلون
 منا كما غلبت في ريش والاول على التوجيه الاول ايضا هذه الارادة لتوزن بان المراد كونهم مغلوبا كالقوة
 او المتبادر في التوجيه الاول انهم يغلبون لمن غلبوا عليه والظاهر وان مقتضى العلم ان المراد بجمعهم مغلوبتهم
 في ايدي من يحشرهم اليه قوله الحقا لوقيل لليهود وقيل للمؤمنين وقيل لكل في ذلك اشارة فالحقا عام قوله
 وكان قريب الف قيل تسماير وخسين قوله وذلك بعد ما قلنا في اعينهم كما خبرت في سورة الان فقال حيث
 قال فقلنا في اعينهم فلما وردت في ما في سورة الان فقال فلما قومه قد اخرج في الكفا الذي كان في نظرنا وفي
 هذا التفسير بالقاف من الملائكة والمحقق بالحق مضافا وقصره بالمخاطب وانما لم يرد هذا الاحتمال ولم
 يرتج على احتمال حصول ضمير روتهم للمؤمنين بقرائة نافع ويحسب كما ايد الكفا ان قرائة نافع انما يوجد
 لو تعين كون الخطاب لمشركي مكة وهو انما تعين لو تعين كون خطابكم لهم كما عينة الكفا وقد خالفنا حيث حصل
 هذا الخطاب محتملا قوله وقرى بها على انسا المفعول اي يريهم انهم لم يحصل البناء للمفعول بمعنى النطق كما هو المشهور
 في الازالة لانه باباه راى العين والاول اتباع الشايع وحصل ما في معنى النطق بفتح السين لانه جاء في قوله ان
 النطق بفتح السين قوله وروي ظاهرة معاينة لفظه ان يكون روي عين بمعنى ابعار فلابد من جعل ضميرهم لانها
 والمعنى لا يساعده الحال فالوجه ان روي عين مبالغة في علمهم بكونهم مشبهين بشعبه لهذا العلم بروي العين قوله
 سماه شوت مبالغة وايضا على انهم انهم كوا في جها اجريرا لا يا جري التبيين لانهما قد اده بعلى وجعل
 الشهوات على المشبهات لتوهم على التهلك فيها حتى صارت عين شهواتهم كما في قوله اجبت حب الجحيم حصل
 للغير عين الحب كما في بويته والاحسن ما ذكره صاحب الكفا انه اطلق عليها الشهوات مبالغة في التنقيح عنها ان
 الشهوات علم في الحسة او المقام مقام التنقيح عنها والترغيب فيما عند الله ونحن نقول بالغ في كونها مشهرا
 تحذير عن الخيال وكما التوجيه فانها كمالها في كونها مشهرا تشغل الالهى بكليته انفسها وتغفل عما
 عند الله والحق ان المقصود التنقيح عن حب الشهوات بما عجزت عنها المصونة الباطل فانها به زين الشهوات
 ففيدة توجب آخرة حيث حصل شهوات العين كقول اجبت حب الجحيم بل قوله بهذا التوجيه انما سببه قوله وقيل
 الشيطان بما على عدم تجوز استماع القبايح الى الله كما هو منسوب للمعزلة ونسب الكفا الى الحسن
 الظاهر انه من قبل اقدم من ذلك حتى اذا اقدم هناك قدم محض اثبت له مقدمه للمبالغة والمراد

ان الشهوات

ان الشهوات زينة في اعينهم لتقصانهم ولا زينة لها في الحقيقة من غير ان يكون له زين الا ان اجبت من زين
 مبالغة في الزينة وتزينة بالسبب الزينة منزلة الفاعل قوله والقنطرة مأخوذة من التاكيد كما يقال البيل لا ينزل
 وشع شعاعه والمشتهر في ذلك اسم الفاعل والكفا نحو وجعل اخذ اسم المفعول صحى قوله والمطهرة
 قال المحقق هي التاكيد للخلق قال الاصمعي المطهر التام من كل شيء على حدة فهو باع الحمال وبين اشتقاق ذلك
 وكذا من السوم في البيع لانها تاسم كبير او من السومة لانها كانا علم في الحسن اشارة الى ما ذكره في
 ان افراد ذلك ليس بتصدير شرارة بواحد ما ذكرنا من التاكيد والتقدير والتاكيد والتاكيد قوله
 والله عذره حسن الكتاب اي الكتاب الحسن الذي كان في عين الحسن في حال التحريف كما اشار اليه بقوله وهو تحريف حيث
 جعل عين التحريف قوله يريد به تقرير ان ثواب الله خير من مستلذات الدنيا حيث ذكره بعد الاخبار بان
 الله عذره حسن الكتاب ثم شوقهم الى بيان خير ما عندهم بقوله انبئكم بخير من ذلكم واكد بكونه خيرا كونه حرا
 ماب ثم جعل من النعم المأتممة من علم في التقرب الى الله ثم فصله ووصف كلا بما يفيد كونه خيرا من
 الدنيا وما فيها والاول يريد به تقرير ان ما عند الله يشمل الثواب والفضل والاحسن ان قوله واخذ
 حسن الكتاب اخبارا لنبية مما عذره من جزيل الاجر وقوله قل انبئكم امره بان خيرا منه بما اخبره الله ولا
 ان يكون قوله انبئكم توحيها لهم بان المشي متردد في ان يبينهم للمحافظة بعدهم عن الانتفاع وقوله عند
 ربهم محتمل بان ان هذا الخبر مختص بهم بويتهم من غير وساطة احد من المشايخ ويحتمل ان يكون قيد التقوي
 وتبنيها على ان العبقرية التقوي في علم الله لارادة التقوي وزيف المحقق الاول بان ما عند الله هو الثواب
 ولم يسمع عند الله الجز ولا كفى ترسفا وذكر من جنس مشهورة الجنات من جنس الحرف والارواح المطهرة
 التي هي من جنس النساء ولم يذكر البنين لان المقصود منهم في الازالة الاعانة وبقاء النوع فممن غنا
 عنهم في الحياة الدنيوية والخيال المسومة لانهم مستعزون في البديع الى المقاصد عن مشاق ركوب الخيل و
 الانعام ولا الذهب والفضة لانهم مستعزون عن البيع والشراء فلا حاجة لهم الى الاتمان وازاد لهم
 ما لا زيادة عليه وهو رضوان من الله وذكره اشارة الى انه امر لا يحيط به اذراك فالحق من انبئكم
 وفيه لا كفى من التقوي قوله ويرفع الظاهر انه عطف على تخليق وان رجع المحقق الى الرفع كجمل التقدير
 ويرفع قوله ويؤيده قرائة من جربا بلام من خبره اذا موقع لقوله الذين في سوى تعلية كغير تعلية
 لفظيا او معنويا بان يكون صفة لغيره ولا خص المحقق بالتحليل المعنوي احتاج الى ابطال كونه صفة لغيره
 في بيان التاكيد فقال ولا يجوز ان يعبر بعلى الوصفية لاستلزامه ان يكون الجناب بعضا من الشهوات وهو
 خفي جدا وانما قال ويؤيد ولم يجعله دليلا لان شان قرائة ليس الا انما يد قرائة في ثوب المحسوس
 المساء ويؤيد ولا يبعد ان يدخل العفو في انية المحسوس وقد نبه به الآخرة على قوله وعلى بلاياه اذ ما
 حب الشهوات واوشطها الحمان من حفات تجر من كبتها الانهار وازواج مطهرة وما يزمه واعلاما

الزمان من الرضوان فان قلت قد ذم متاع الدنيا ولم يشعر بانته كيف يكون في الآية تنبيهها
ان من مراتب النعم قلت الاشعار به في قول الذين اتقوا انما تحقق بوجوده وفي قوله خير
من ذلك فانه مفيد انه نعمه مفضل عليها وقد صدق المتقين والعباد سواها بين الاحتمال مع ان الكسوف
احتمال لاولين مرجوحا اشارة الى ان مقام الملح وان يرجح النصب والرفع لكن عدم علامته بمره على العبد
عن الظاهر وهو بل يتولد الظاهر ولا باس تخصيصه بالبصار بعض العباد لان ذلك التخصيص لا يرد
لظهور الامر بل يفيد الاهتمام بشانهم ورفعة مكانتهم لوجوه من العباد بل البعض كان اغني
ابعد عن شايبة التخصيص ولا باس بالفصل بين الموصوف والوصف كما لا باس بين المدح والمذموم اذ المقطوع
هي الصفة في المعنى ولهذا يلزم حذف الصفة ومقيد بها لما يخرج في الظاهر عن صورة الوصفية فالفرق بين
بين النعت في مع العسل وعدمه حتى لا يرد من دليل نبيل فالقول في الكسوف ان الكسوف كونه مدحا
لا يلزم النعت من الامرين المذكورين فليس يعقوب على ان مدح العباد ايضا كتحقيقه كما لا يخفى بل لا وجه لوجه
الام مقام المدح قوله واما قوله وهو الصفة واما فعله والقول مقدم على الفعل اذ لا اعتداد بفعله
بعد قول لا اله الا الله محمد رسول الله قوله لان العفة اعظم المظالم في ما سبق ان اعني النعم الرضوان
المعقوب يستلزم الرضوان لان ما لم يتعلق بالعباد رضوان لا يغفر قوله وتخصيص الاحكام لان الاعادي قريبا
اقرب الاجابة يشعر بانخصه بالاعتقاد والاستغفار والاعتقاد بالانفاق ايضا ووجه التخصيص
قبل الصفة الى نفسه وقيل الفروع عن حاجته اشق واخذ في الاصل والسؤال ساعده يدعون الناس
نفسه قبل انهم كانوا يصلون بوجه التخصيص ان حال موصوف كان ذلك وجه منصرف الكلام
الى تخصيصهم استغفار بهذا الوقت والوجه الوجودي بين وحدانية بنصب اللذليل جعل الشارة
استعارة تبعية للكشف القاطع والبيان الواضح وكمن يقيد على ظاهره ونفسه بان من الله ان اشياء
في الكتب والاشياء انهم فيما بينهم بالتوحيد وكذا اشهاد اولي العلم ونحوها ايضا والله تعالى
العوام هذه الشهادة وتستنبط من ان التوحيد مقبول بالتقليد واستنبط ايضا ان الشهادة بالنفي
مقبول لمن احاط به وان الشهادة بالنفي مقبول في ضمن الاثبات واقراد اولو العلم بالذکر بعد ذكر الله
والملائكة تعيها والا فهو يوم الكفر وانما خص الله تعالى بالملك بالذکر لشرهما في الشهادة اما الملك فلان
لعمري هم يرتسم معدون بالحق والراد باولي العلم صحاح التوحيد بالحق الباهرة من العبد واحتج بهم
بمنزلة التكريه لهم واما جعل الكسوف اياه على علم العدل والتوحيد فلا اعتقاد به ان فرقة على اعتقاد
الانبياء فاراد على العدل من موفى التوحيد على اعتقادهم ولا يفرق بذلك حكم الكسوف بان كونه في حق
قايما بالقسط مقيما للعدل في قسمه وحكمه باجباب الاشياء والمنع عنه وجعل الباء للتعدية لا للملابسة كما نشأ
ان يقال قام بالامر انصب لتباسبه احترازه عن اطلاق اللفظ الدال على الانتصاب وان كان بالجملة

والنقص

وانصا به على الحال من القدر ولا التباس لاحتمال كونه حاله عن الضمير حتى تجزأه كجمل الحال كجملها عند
الالتباس لانه يحتاج الى تقدير العامل لوجوه حاله مؤكدة والتمويل للملك المعنى في قوله حتى يكون العالم
ومع وجود الوجه المستغنى عن التامويل لا يصار اليه وبهذا يظهر ان تجزئة كونه حاله عن الضمير الضعيف
المنفي وفيه ضعف للفصل بالاجنبي الصرف سيما بين جزاءه دخول ان المصدرية التي بمنزلة كلمة واحدة ومن
وجوه الضعف انه عتسب في الحال فينتفع على هذا ان يرفع جملا على محل اسم لا رخصا للالتباس ولعل الاثر
من الوجوه ما يخط بالبال انه معقول العلم اي اولو المعرفة قايما بالقسط قوله وهو مندرج في المشهور
اذ جعله صفة او حاله عن الضمير لانه عن قاعل شهد فانه حيان حال الشاهد لا المشهور به حتى يندرج
تحت الشهادة وكذا اذا جعله منصوبا على المدح عن الضمير على ما في الكسوف لانه بمنزلة الوصف قوله ليدني عليه
العزيز الحكيم هذا على تقدير ان لا يحسن العزيز الحكيم صفة لقاعل شهد قوله فيعلم انه الموصوف بهما ولهذا العلم
مع كونه امرهما في نفسه فائدة جيدة هو تقرير وحدانية القدرة وتقرير قيامه بالعدل حكيم متقديم
العزيز على الحكيم ليعاير ترتيبا لغيرها قوله وقدم العزيز لتقدم العلم بقدرته وان كان العلم حاكما على
القدرة ووجه التقدم ان الانتقال من الثاني راولا الى القدرة ثم ينتقل من مقام العلم الى العلم
قوله ورفعهما على البديل من الضمير والصفة لقاعل شهد هذا اثبات لبديل من البديل كما يقال في جاء
زيد وكمره وبكره ان بكر عطف على كمره قوله مستانته لم يرد بالاستيناف ما هو متعارف علم المتكلم
لانها عندهم مقابلة التوكيد يعرّف من لادني تدبر بل الجمل التي لا يحل لها من الاعراب صغرها بالاثبات
اولا لتلويحهم ان وصفها بالتاكيد وصفها بالتاكيد الخوي الطالب للعباب فيعترض بانها لا تكسر
لغفيا ولا حنويا قوله وبديل الاشمال ان فسر بالشرية اي علم الاحكام وهو لا ورسيان الكلام لانه لم يقيد علم
الاصول بالحنوية لانها امور بحسب نفس الامر لا تدور على الاعتبار ولهذا اتخذ فيها الالفاظ الحقة كلها وقيد
الدين بالاسلام بالحنوية لان الشرايع دائرة على اعتبار الشارع ولهذا اتغير وتبدل كالمصالح في الاصول
وحق تريف لسند لقصمستلذ في السند مع ان الدين الاسلام فقيديان كونه ناسخ جميع الايات
وكل ان تجعل اسمية الجمل للاشعار بربو امه فاقا لانه لا يفسح وقوله عند الله حمد معترضة اي هذا عند الله
وتحده وعند كما يقال بهذا عند الخليفة لانه نقل شارحا الكسوف عن ابي البقاء ان قوله عند الله ظرف
والعالم في الدين وليس كمال لان لا يجر في الحال ولا وجه لتعلق عند بالدين الا ان كسفي بان في
الاصول معنى الجزاء وقوله اعتراض ما بينهما عطف على وقوع مضاف ما بينهما قوله او اجراء شهد بحري
قال تارة وعلم اخرى فاذا اجر بحري قال كسرانه واذا اجر بحري علم جعل البديل مفتوح لتتميز
البديل من منزلة الواقع بعد العلم ولكن ان كسفي بتتميز منزلة علم فبمعدلة قبل ان وتجعل البديل
مفتوح لتتميز الواقع بعد العلم منزلة المفتوح ولا يخفى ما فيه من التكلف ومع ذلك انما يوثق به بعد

ثبوت مثله في كلام العرب المرفوق به والعلم عند الله والاول جملته بالكلية تقدير قابلا ان لا يكون
فيكون مقول القول المقدّر لغيره على الحايه وجعل ان الدين بالفتح مقول الحكم اي مبالغ في الحكم بان الدين
الاول قوله ونفاه آفون مطلقا بهذا عدل قال قوم انه حق فالاول اتصال به وتخصيصه بقوم موسى
كانه نشأ من كون الكتاب مع الامم علماء للتوريه قوله الامم بعد ما علموا حقيقة الامر ومكنوا بها
العلم بالآيات والنج الظاهر او ليكون اشارة الاحتمال ارادة العلم وارادة تمكنه والحمل على التمكن
لان الاختلاف لا يجامع العلم الا ان يراد بجر والاختلاف في القول وان توافق قولهم ولا بد من نكتة في عدم
اختيار علموا على جابهم علم مع ان كشاف في اسناد الحديث الى الفخر هو الاول ولعلها التبعي ان ذلك
العلم علم محي الكتاب من عند أنفسهم وقيل طلبا للرياسة لا يشبهه لا يساوي عند النظم حصر الباعث فكانه ماخوذة
من المقام وبما يقال هذا سبني عدي جواز استثناء اثنين من تحديد باداة واحدة نحو ما ضرب لا زيد
عمر واي ما ضرب احد اهدا الا زيد وعرفوا قطع النظم وما اختلف الذين او توكلت في وقت لغرض الامن
بعد ما جابهم لعم بنينا بينهم قوله فان اتد سرج السبا سرعة السبا كناية عن كمال احاطة بالحسب وقد
على اشارة على من ياسب امره فلذا يفيد كمال الوعيد قوله اخذت نفسي وقلتي قال المحقق ان الوجه
بما زعن نفس الشيء وذا كفا في ويقي وجهه وبك او عن جمل الشئ تعبير عن الكفر باسراف الاجزاء وهذا
انه لو كان المقصد الى ترويد المراد بين المعنيين لقال اخذت نفسي وقلتي فلو كان قوله نفسي اشارة الى
المراد وقوله بجملة اشارة الى وجه التعبير عن النفس بالوجه وبيان انه من قبيل التعبير عن الكفر بجزء
منزل منزل الكفر وقد اشار الى تفصيل هذا الجمل بقوله وانما عبر بالوجه عن النفس ولك ان تريد بالوجه حقيقة و
اخلاصه من كناية عن عدم اقبال الاله وان ترويد بالاسلام حقيقة ويكون وجهي من جملة مستاتة موكدة
لا سوا قوله وهو الذين التوم الذي اختلف نسخ الكتاب في بعضها التوم وفي بعضها القديم اشارة الى
قد ابراهم على الصلوة والتسليم ورف النظم اشارة الى الذين القديم حيث اني بذكر اسلمت اشارة الى قول
ابراهيم على السلام اسلمت اربابا ليعلمين وبقوله وجهي اشارة الى قوله وجهي وجهي الذي حفظ السموات والارض
التا وحسن يريد انه لا باس بالعطف على الضمير لرفع كتمص مع فذلنا كيد المنفصل لوجود الفصل التا
منابه وفي قوله ومفعول محموا فقالا في الكتاب كما لقلنا في كتب النجوم ان عرفوا في صرحت زيدا وعرفوا
ليس قول لامه باجماع النجاة لان الال في الواو العطف بعدل في غيره تنصيصا على كونه بمعنى مع مخالفة
اوابه لما اتصل به وفي هذه الصورة ليس محالوا الاعاء انما هي فيما اذا كان المصداق مرفوعا نحو ضربت
وزيدا او جردا نحو حسبك وزيدا والمفعول مرفوعا بالاعراب اللفظي ولكن ان تجعله مفعولا على
الوجه قوله وقول الذين او توكلت والاميين في بعض شروح الكتاب هذا عطف على التعليل ولكن
فان حاجتك اهل الكتاب في الدين بان هذا دين لم يسمع ولم يات به احد نقل ديني هذا ولا يمكن

ان يترك

ان يترك ان الدين اني بالرسول واذا اختلفت اهل الكتاب فصر لهم ولغيرهم وعمم الال فام ولا يخفى ان هذا القول
يستند على فقر الدين او توكلت لا بد منه على ما تقرر المعنى في كلام الكفا والكفا ونحن نقول والاسم اعلم للمعنى
فان حاجتك اهل الكتاب وغيرهم فالفعل لا مدعو لتعينهم وبيان قوله للذين او توكلت والاميين انه
المراد فقر لنفسك اسلمت وجهي وترو من اتبعن واحضر اسلاكك وقوية قلبك واجعل مطيئنا وقولن
حاجتك من اهل الكتاب والاميين اسلمت واخضعتم انفسكم لله واعرض عليهم الاسلام لقد يوثق سعدتهم
فان اسلموا الا قوله فان اسلموا فقد اهتدوا فقد نفعوا انفسهم كقول المحقق في قوله اهتدوا وكنية عن غير الله
والا فلا فائدة في الشريعة وكذا الكلام في قوله فانما عليك البلاغ وانه لو كان اهتدوا وبمعناه لكان
في الكلام فائدة جليدة وهو ان الاهتداء مترتب على اخلاص النفس لله من لا يخص نفسه لاهتداء بهتد بهتد سبيل النجاة
والاول ان المراد ان لك حد حرسين لا محالة لانهم ان اسلموا فقد نفعهم بالاهتداء وان تولوا فقد
اوتيت ما كان عليك والداير بين النفع والضرر بهم لانه اهتدوا وعقدوا وعقدوا عطف على الاخبار
السابقة الا ان تقدر وقول المقدّر بصير العباد ويحتمل ان يكون تقرير الصدق سابقا بان حكم بصير
بالعباد فلا يشوبه منقذ خطا قوله وقد منع سبويه ادخال الفاء في خبر ان كليت ولعل اشارة بالشر
لان منع قياسا على بيت لعل واشارة بقوله والعرف له ضعف القياس لان قياس مع الفارق
ولذلك قيل الجبر والكل الذين ونظيره قولك زيد قاصم رجل صالح يعني ما بين البيت والجبر
بالفعل والاول ان حذف الخبر واقيم المسبب مقامه والتقدير يراهم عذاب اليم فبشرهم بعد اليم
ومع تغيير البيت لعل مع الابرأ ان وضع الابرأ على افادة ثبوت شئ وبما ينقل الحمد الى الابرأ
ونفي الناصر كما عظم في الناصر لرفع العذاب يحتمل في الناصر في حقا العرف والخطا قوله الم تر الال الذين
عدى الى التزليل منزلة النظر وهو توريخ الناصر حيث بصير اليهود مغلوبا في حكم كتابهم فيهم
وبين خضعتهم قوله اي التوريه اشارة الى حمل الامم في الكتاب للهدى او جعل الكتاب معناه العلم
كما ان قوله او جسس الكتاب اشارة الى حمل الامم للجنس وتنكير نصيبنا كما يحتمل التعظيم والتحقير على
وجه الطبيعي حيث قال هو لنا سب مقام اذ القصد الى تعبير اليهود حيث جاءوا باياتهم على انفسهم
مع وفور علمهم وهذا يرد احتمال التوز وكذا ان تقول المقصود تعبيرهم على الابرأ عن الال انقاص
بالتصويب من العلم وكان لهذا رجع العلم على التعظيم على التكمير ولا يخفى انه لا وجه لترجيح
التكمير على التعظيم والتعظيم على التكمير في مقام التعبير ويحتمل ان يكون المقصود تعبيرهم بترجم
واستكبارهم بالتصويب الخبير من متابعه من له مبلغ علم لا يوازيه علوم كرسلين كلمهم وكون كرام
العران مستغن عن البيان وكونه التوريه يحتاج الى البيان فلذا ايتت بقوله الماروي الى قوله
فيكون الاختلاف فيما بينهم رد على الكشاف حيث لم يرض بان يكون الدعوة لمخالف

بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم لعدم مساعده بينهم اياديه وجعل الوجه ان يكون اشارة لا
قصدا لارسال او الرجم لان الاختلاف فيهما كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوب الرد
ان مخالفة بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت حكم التوريه يكون بينهم لان اصل الحق منهم كما في
التوريه بهذا وذلك ان ترد عليه بانه فليس ضمير جنهم الا الداعي واليهم الا المحرم في قوله وفيه دليل
على ان الاله اسم الله في الاصول لانهم لما علموا في دينه بانه يدعي موافقه ابراهيم فلا يكون مع
مخالفة لدين موسى حقا لان ابراهيم كان يهوديا اراد ان يات حقا في دينه بما في التوريه وهذا يدل
سمعي وفيه كنه لا يمكن ان يكون دليله في طلبه ريدا فاقامه المعجزة باطلا على مواقع شهاده توريه
على دينه مع كونها قولا وللحال من فريقين رد على الكشاف حيث جعلها مجردة فلا ضرر وقيل
ذلك صحيح كونها مجردة ويقال هو نسب الاله وفيه جزا الى المعنى وتفسير الكواشف انها صفة لفريق ورد
العلماء بقول الواو في الصفه وفلا فائدة وصف الفريقين بالاعراض بعد اسناد الاعراض اليهم وكذلك
هو محط في الصفه اعني منهم وفائدة تبين انواضهم لم يكن عن شيء بل كان لان عادتهم الاعراض على
ان الفرق بين الحال والصفه في الغايه وكثيرا بعد اشتداد التوريه مشتمل وكل منهما يكون موكده كما
كانت بجمله حال من الجور فيكون وصفا بالاعراض للجميع لان جميع من اوتي نصيبا من العلم لا يعرفون
توريه فريق منهم بسببهم من العقاب وغيره عن كمال ارجاء وجب على التوريه فيما بين الخوف والرجاء
وكتورهم بما كانوا يفترون وغورهم بتورياتهم التوريه حيث يهلون ولا يعذبون استدر ارجاء
وفراشارة الاله سيدركهم العقاب والانسب ان يحكم توفيقه كل نفس ما كتبت شيئا لها لا يصيبها الا
قوله لانه في معنى كل انسانا توجيه لتذكير الضمير مع تانيه النفس في توجيه الضمير مع افراد المرحج وتوجيه انهم
على ذلك المنة ويستلزم الحكم على جميع فالضمير بالنظر الالزام ولو قال لانه في معنى الناس لكان متضمنا
الجميع ايضا ولك ان يقول تذكير الضمير لرجوعه الى كل فيكون تذكيره وجمعا بالنسبة الى امر واحد هو كل واحد
اصلا بالانفراد ثم تخفف كخلاف حرف الندا متعلقا بالفعل المفعولين والظاهر ترك قوله وهو قوله
الهنزة سقطت في الدرج لا التخفيف وحمل الخذف على الخذف من الكتاب بعد جداوله اوله ان اصلها انما تخفف
خذف المفعول التعريف ووجه عدم اجتماعه مع الهم المشددة ان التركيب ملزم التخفيف ورد ذلك في
الهم العنه ويمكن دخوله ان العندين لا متاخر كما في الهم غفر لنا فان غفر لنا بيان لقوله انما تخفف
ملك الملك قبل ان يبعد عن الامتناع وصف الهم كونه مكنوفا فالتوريه كل هو مكنوفا مشددا بوصف النفس
سعيويه ووجه بان الصوة هنا لم يبق على معناه بجمله جزاء الكلمة كمالا ما نحن فيه تصرف فيما يمكن التصرف
فيه يريد ان الملك عالم الامكان دون المتنع قوله والملك الاول عام العالم الجنس في الاول استغراقا
والاقوال عنده ذميه وفيه اشارة الى نكته العدول من الضمير الى الظاهر والمقابل بين هذا الحكم وكون الاله

بملك

بملك النبوة كما توهمه عبارة قوله وتوهم من شارب من الفقير والملك حرب فيقول بوقوع في القلوب
تعتبر كل ملك وملك لا وقع له في القلوب ويكون ذيل الاله عين قوله ذكر الخير وحده لانه المتقضي الذي
والشر يقتضي بالعرض فلا يوجد جزئي ما لم يتضمن خبره كليا لا يخفى انه لا يدل على ان الشر مقتضى الوضوء لانه يجوز ان يكون
المتقضي وجوده شيء بل عدم شيء ومن كون الوجود يتضمن الخير لا يلزم ان لا يكون الوجود شر محض بل فيه الوجود
خير محض والعدم شر محض وقد سبق ذكر الوجود وهو ايتا الملك والعدم وهو نزيه وذلك يقتضي ذكر الشر
ايضا ولانه يجوز ان لا يكون المتقضي بالذات في الوجود المتضمن للخير بل الشر في قوله اوله ان الكلام
وقع فيه ايضا تحت ولا يدل بارواه عليه لان تعجب المناقذين لم يكن من مجرد وجدان المؤمنين الملك بل في
ترغ الملك من القيامرة والاكاسرة وامثالهم ايضا مع بعدهم عن الشر كبعد المؤمنين عن الخير فالواجب ان يقال
هذا تعليم للنبوي صلى الله عليه وسلم اذ طلب الخير فاللايق الاقتصار على ذكره والخيرة بكسر الخاء مدينة قرب الكون وتشييه
القصور بايناب الكتاب في بيانها وصورتها وانفهام بعضها البعض والصنعا كما ان قصبة العين قوله والوجه
الدخول في مضيق عبر عن احداث النوا مع امثاله العالم بالليل بالاله الا لا في الموضع الذي هو اذ حال الشيء في مضيق
وجعل الاله مع الزيادة والنقصان لا يشمل الليل والنهار في خط الاستواء فانها مساوية في الارتفاع
وجعل اخرج اليت من التي بمعنى امانة الحيوان يستدعي ان يجعل اخرج الحي من الميت بمعنى اجبا الجسم الذي
لا حيوة فيه لا يمشي انشا الحيوان من مواد ما فاعل ولو اريد من الحي المؤمن والحيث الكفار فيخرج ان يخرج الاخراج
بمعنى جعل الكفار مؤمنا وبالعكس قوله لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء جعل صاحب بيت اتخذ معدي الى
مفهوم معنى ضمير فالعالم لا يصير المؤمنون الكافرين اولياء اي لا تعامل معهم معاوية الا وليا واما المجه لقرابة
او صداقة قرينة خارجة عن الاختيار فمفوضة سا قط عن درجة الاعتقاد قوله اشارة الى انهم المتقين بالاله
وان في حوالاهم منذ وحي الله عن موالاته الكفرة يعني ليس النهي مقيد بكونهم دون المؤمنين حتى يكون
المفهوم جواز الاتخاذ اولياء ومع ولا يكونين في الاشارة الى ان الحقيقيين بالموالاته هم المؤمنون ولا يخفى
ان مقتضى هذه النكته ان يقال مع وجود المؤمنين لان يقال من دون المؤمنين فالوجه ان يقال انما
لان ولايتهم لا تجتمع ولا يرايونين وفي ولايتهم ولايتهم قبح اختيار ولايتهم وقبح الحرمان عن ولاية
المؤمنين قوله ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء اشارة الى ان ولايتهم كما لا يجتمع ولا يرايونين لا يجتمع
ولا يرايونين الا ان افرد من المؤمنين ولم يعمل من دون الله والمؤمنين ليدكره بعبارة يفيد كمال
الباطنة في البعد عن ولايته ثم زاد على ذلك بان المضرة لا تقتصر على انتفاء ولايته ثم يتجاوز
لا مواخذة ومعاداة ثم فقال ويحذركم الله نفسه وقيدته بالجلد الحالى المقيدة انه لا يهرب عن حيث قال
ولا انتم تصبر والنوك بالضم الحق والعاذب بملهتين ووجدا خيتين البعيد وقوله الا ان تنشقوا عما كنتم
اليعلمون لانه من السابقتين فهو متعلق باجدهما مقدر الا ان كان هو ارب الشارح وانشاء قوله من جهتهم الى

ان من لم يتعلق بتسوية الازمنة بعدى نفسه بل لا بد ان الغاية وبقولها يجب ان تقاها ان تقاها مصدر
المفعول اي متعلق بمفعولها من وبقولها او تقاها ان المصدر ليس مع اسم المفعول بل مع مفعولها
ومفعولها متعلق بمفعولها من وبقولها او تقاها ان المصدر ليس مع اسم المفعول بل مع مفعولها
المعنى ان المفعول المتعلق بالمفعول المتعلق بالمفعول المتعلق بالمفعول المتعلق بالمفعول المتعلق بالمفعول
ما في صدوركم او تبدوا بعد ان تقاها ان تقاها ان تقاها ان تقاها ان تقاها ان تقاها ان تقاها ان تقاها
او تبدوا قلت ليس المراد تعميم المفعول بل تعميم المفعول المتعلق بالمفعول المتعلق بالمفعول المتعلق بالمفعول
رقيقه قوله يعلم ما في السموات وما في الارض فيعلم سرهم وعلمكم في اشارة الى ان قوله يعلم ما في السموات
وما في الارض بمنزلة الدليل على معرفة السر والعلم ولا يخفى انه لا ينافي الصواب فيقول يريد ان يعلم ما في السموات
والارض فلا يخفى عليه شي يكون تعذيبكم به وهو على كل شئ قدير فيعذبكم بما يشي يريد ما في السموات والارض
فاحفظ ما يليك اليك من معادن الجود والفيض والماء ييا لقوله وكذا ذكر الله نفسه اي بيان لوجه يعرف
ذلك من قوله وكان قال في قوله اي تمنى كل نفس لم يرد بذلك تقدير المفعول الثاني في قوله وما علمت من
بحصول المفعول الثاني بالعطف على المفعول الاول كقولك علمت زيدا فاضلا وعمر او بعطف عمر واخا زيدا
لا على فاضلا وانا قول المصدر في معنى الاسما به فلا يطلب المفعول واحدا وكفرا حال والمعنى نصيب كل نفس ما
علمت من خير محضرا بين يدي علي رؤس الخلائق شهرا واعلانها له وتجد ما علمت من سؤيته وبين قدره
عن الانتصاح والندرة في الدنيا والمراد بكل نفس كل نفس عمل غير وعمل شر وحال من ليس الا عمل خير
من ليس الا عمل شر من مذهب الكمال قوله لو ان بنها وبين ذلك اليوم يقال حسنة ان جعل ضمير من المالكات
من سؤالا اليوم ونحن نقول جعل ضمير اليوم ابلغ لفادة انها تود الامرينها وبين اليوم مع اشتراك
حضور ما علمت من خير لما علمت من سوء قوله وتو وحال من الضمير علمت بردان العبد في الدنيا والرواد
في الآخرة فلا تخذ زمان العابد والحال وجوابه ان حال مقدرة قوله والمضمون اذ كرا قول الاول في ضمير
يتقدر بكذركم الله يوم تجد فلا يكون في عطف وكذا ذكر الله فخاد ويكون اجواب الكلام في غاية الكلام
قوله ويجد مفعولها ما علمت من خير لحيه وما علمت من سوء ليس مفعولها على مفعول تجد بل مع ما بعده جزمه مستقرا
على تجد ولا يخفى ان الاحتمال غير مقصور على هذا بل يحتمل ان يكون تجد واخطا على ما علمت من سوء ولا يكون
بمنزلة المفعول الثاني اي تجد ما علمت من سوء فلا يخفى ان قوله وبين امد قوله وتكون بشرطه لا ارتفاع
يؤد يقال هذا مما يخالفنا ما اشهر في كتب النحو من جواز الرفع والجر في الجزاء اذا كان الشرط مامنيا فانه
ان يرد القرآن على احد الاستعمالات في الآخرة ونقل المصنف في جوابه ان رفع المضارع في الجزاء اذا نشأ نص عليه
البرد وشهد به الاستعمال حيث لم يوجد الا في بيت مستشهد به على جواز الرفع وهو ان اناه خليل يوم مسئلة
يقول لا غايته ولا جرم ونحن نقول ولو سلم جواز الامرين يكفي لترجيح ما الموصول اتفاق القواعلي

الرفع

الرفع ويجوز ان قرأه الجزم مع ان الظاهر ورويهما لو كانت شرطية فالترام الرفع من امر الموصول لانه
نفي الصواب او ما قرأه على هذا يصح ان يكون شرطية يقال في صحتها لا تخرج اما عطف على الجواب او حال
والشرطية لا تخرج الى ولا يكونها ماضيا فالها للفرق في تصحيح جعلها حالا بتقدير البتة اي وهي ما علمت من سوء
تكلف قوله كره للتوكيد والتذكير يقال لا تكرار لانه سابقا للتقدير عن موالاة الكافرين ومنها التذكير عن عمل
السوء مطلقا ونحن نقول يحتمل ان يكون عطفا على قوله اي هاب من هذا اليوم او من عمل السوء وكذا ركبتم
نفسها في قهاريتها ولو كان النطاق بتقدير اذ كره يصح ان يكون عطفا على الجواب اي يوم كذركم الله نفسه
بانها ركبها وقهاريتها فهو مخرج عن توهم التكرار قوله وان كل ما يراه كمالا لنفسه او غيره فهو من
اي صاد رفته وهو مرتبة انحصار لفاعليه وبالقدر اي قائم به والقيام بغيره توهم والاعتدال راجع الى ان
ينبغي الغير والكمال باق بحاله فاستاده الا الغير وهم يفتخرون بالرجوع اليه وهذا اشارة الى مرتبة التوهم
العرف قوله يحتمل المضي والمضارع بمعنى فان تولوا اي يحسنه الخاطي طبع الكفاية انما يحتمل ان يكون دخلا
تحت القول لا يرضى عنهم ولا يبيح عليهم الحسن ان يقال ولا يكشف الحجب عن قلوبهم بالحقا وزعموا قولا
ولا يقربهم من جناب عزه وجوار قدس قله وانما لم يعقل ولا يهيم بقصد عموم خبره اذ انما ان جعل ان القدر
الكافرين جزاء فلا يصح قصد عموم لان تولي طائفة خاصة لا يصير سببا لعدم مجية جميع الكافرين بل سبب علم مجية
كل واحد تولي واما ان يجعله اذ على الجزاء سببا لقيم مقامه فتقدير الكلام فان تولوا فان الله لا يحكمهم لانه
الكافرين فليس وضع الكافرين موضع الضمير فيحتاج الى التكرار والعدول بل هو على حقيقة الظاهر قوله لا اوجب
الرسا قول الاممهم بتابعة صلي الله عليه وسلم واطاعة وصبر متابفة سببا لاجراء اياهم وعدم اطاعة
سببا لخطي الله عليهم وسلب حجة التقديراتهم كذلك تتعقبة بما هو عادة القدر من اصطفا وانبياءه على الخلق
ودفعهم وتذليلهم واعدامهم نحو بقا الهوا المتبردين عن متابعته صلي الله عليه وسلم فذكر اصطفا آدم على العالم
له على احد فانه رجع على جميع الملوك وجعلهم ساجدين له وجعل الشيطان في الجنة تدره واصطفا نوح على
مع ناهيه كثرتهم فاهلكهم بالمطوفان وحفظ نوحا واتباعه واصطفا آل ابراهيم على العالم مع ان العالم
كانوا كافرين فجعلهم دينهم شايئا وذلك لاختلافهم واصطفا موسى وهو من على العالم فجعل السجدة كثرتهم
مفتوحين لهما وفرعون مع غنمته وعلبه جنوده وخلو با واهلكهم ولذا خص بالذكر آدم ونوحا والذين
ولم يذكر ابراهيم ونبينا اذ ابراهيم لم يعط بالكلية على العالم وهذا الكلام بيان ان نبينا سيدنا محمد
الاصطفا بالنبوة حتى يوجب التخصيص وهذا ظهر ضعف الاستدلال بضميرهم على الملوك قوله قبل عرضها
بعض في الدين في كون تعقيب الذرية اي اصطفا ذرية هم ممنون وعلى التوجيه السابقة اشارة الى ان
ليس عمران خارجا عن آل ابراهيم والا وجه ان اصطفاه الله واحدا من قوم من عادية القديرة فلا يخفى
ان يستبعد ترتيب اصطفا الرسول عليهم مع انه منهم قوله فعليه من الذرية وهو مصفا والنسب له من ان يرض

شعير كذا في القاموس ذكر في نحو الذرة الذرية وقال وقد كبر فسرنا بول الجمل الواحد والجمع و
 ذكر في ذرا ومخضق وكثر الشئ وقال هي مثل نسل الثقلين وقول فبئس من الذرير يد بها ان اليا
 للذرة الذر وهم الذال من تغيرات النسب صرح به في شرح قول امرأة عمران عليهم السلام يا بطنها
 فلم يكن فقولا ما في بطنها فلعل انه ذكر كما كان نذرا لفظها كذلك وقول فقوله بتشديد العين قوله وتزوج
 بعد اشباع اي بنت ابن مائة وعلى هذا يكون اشباع اخت مريم ويوافق قول النبي صلى الله عليه وسلم
 في حديث المخرج في شأني عيسى مما ابنا خاله لكن كالفاروي ان حنة كانت عاقرا عجزا انه يدر على
 انها لم تلد مريم وكانت اشباع عند زكريا حين ولادة مريم فلو بقوله وكان يحيى عيسى ابن خاله
 من الابي اشباع بنت عمران بن مائة من حنة وهناك اشكال آخر وهو انه روي الكشاف عن
 زكريا انه قال عند زكريا مريم فتكون اشباع خاله مريم لا اختها من الاب واجيب بانه فيمكن اخذها
 من الاب واختها من الام لجاز ان يكون ام حنة في كالج ابن مائة كذا بناء على جواز تخارج الرابطة
 شرطتهم وقال في حقه هذا احتمال رواه له ولكن ان يتكلف ويجعل ضميرته لفا قودا ويجعل قوله
 اني حال مسامحة بجعل ابن بنت الخال ابن الخال ويكون قوله من الاب امر معلوم من الرواية لا امر
 يحكم به بضرورة دفع المناقاة قوله فقالت ان لك علي نذرا ان رزقتي ولدا هذه الرواية في ظاهر النص
 رباني نذرت لك ما في بطني فلما ان هذا فيه على ضعفه بقوله روي قوله معتقلا حذره او مخلصا للعبارة في القاموس
 تحرير الرتبة اعتقادها وتحرير الكلام تقوية فقوله مستعارة من تحرير الرتبة وقوله مخلصا للعبادة
 من تقويم الكتاب ان جعل الولد مخلصا للعبادة تقوية قوله فلهذا بت الامر على التقدير اي تقدير كونها ذكرا
 وطلبت ذكرا فكنيت بالولد في قوله ان رزقتي ولدا على الذكر ويحتمل انها تعقدت بولده مطلقا فقال ففسر
 ايا كان ويكون قوله تقبلها ربا اجازة عن تقبلها كما سولها فتقبلت ما نذرت او دعوت وهي طلب الذكر
 قوله وما يشه لان كان انشي في الواقع وقد ترك قول الكشاف لان كان انشي في علم امرته لانها بعد وجود
 فلا حاجة للاجتهاد بان يشه باعجاب علم الله وجزا ان تصابني حال اعزاي عن الضمير في قوله اخوي وهو انه لا فائدة
 في هذا التفسير بالمال لان كونه انشي عرف من نفس الضمير وهو قوله لان تانيها علم من معناه ان كون الضمير
 عبارة عن انشي علم من قوله انشي اذا تانيت الضمير لا يتوقف على كون انشي وبين طريق العلم بقوله ان
 الحال وساجها بالذات واحد ونحن دفعه بان تباول الجملية محركة اي النتائج ان تانيت الضمير ليس كونه انشي
 يعرف من كونه انشي بل لتباول ما يحتمل كونه ذكرا وانشي نعم لا بد من عكس في تانيت الضمير بالما ويل وهو ان
 لا يكون بين صورة الضمير ومعناه شافر ونحن نقول يدفوعه ايضا ما يدفعه كون الحكم بلا فائدة لعلم الله تعالى
 من ان المراد به التحسين لا فائدة الخبر ولا زعمها اذ لا شك ان التحسين لا يحتمل ان يقال انه وضعها
 فتأمل فان قلت كما ان يلغوا الخبر لا يستغنى الذي يلغون الا فائدة يلغوا الكلام مع تعدد الضمير لعل الخطاب يكون مضمرا

قلت

قلت الحكم لا يشار التحسر وبالتمسك به يصير الحكم تحسرا وليس عادة التحسر فرق بين احداث الشئ وانما دونه
 ثم نقول يحتمل ان يكون الحكم تحسرا محمدا استعطا فاقوا اجابا الى تعبد ولهذا قول توامعها برفع قدرها
 بترجيح محرم على كل محرم كما ورد من توافق صدر قوله الله قولها وهو استيناف يعني حرم منقطع عما قبلها والا فهي جمل
 معتزة والواو لا غير اخر ويلام التحميل وضع ما موضع من فانه باق لا يجرى به ويكن ان يكون ما عماره
 الواو ضمير والواو علم بشان ام مريم حين تحسرها وتحزنها من توهم ضربة رجاها وانها ليست من الولي الله
 في شئ اذ لا مرتبة عظيمة وتحزيرها تحزير لا يوجد مثلها في توافق التواتر يستدعي جعلها عبارة عن الموضوع وقراءة
 وهنك على الحكم يستدعي جعل قراءة الخطاب بانها تنفرد تسليد كما ان قراءة العيبة يستدعي جعلها
 مملأة لتعظيم الموضوعها وكون وليس الذكر بياننا لقوله والله اعلم بما وصفت تقتضيه الفصل الا ان جعلها
 الجمال ويحتمل ان يكون قراءة الحكم والخطاب رجوعا عن التحسين الشكوي مما انتم الله واحضارا لاجل الواو
 الهام الا قدر والرفق بما اعطاه وقوله اي وليس الذكر الذي طلبت على احد وجهي بنا الامر وعلى الآخر
 معناه وليس الذكر الذي قدرت وجوده ويقول او وليس الذكر الذي تحسرت من فواته كالاشي التي وضعت
 وعلى تقدير ان يكون من قولها لا يتعين كون الام للجنس لجاز ان يكون للعهد على ما سبق بل يتعين كونها
 للعهد مع امكانه وتوقف الجنس على عدم العهد وقوله اي ليس الذكر والانثى بيان اشارة الى ان
 التسمية للماق الناقص بالكامل والاشي ان يقال وليد الانثى كالذكر بل للتشابه والمراد في المساواة
 وفي ليس ضمير الشأن ولا ارفع بيان وفي بعض النسخ سيتين وهو واضح وقوله وان سبنتها مريم عطف
 على ما قبلها من مقالها يحتمل ان يكون قوله من مقالها بياننا لكلامها وان يكون جبر بعد خبر ونحن نقول ان
 السند اليه في تخصيصه التسمية لا شاركني فيه ابوه اذ الاب له فهو عرض لكونها تيمنا استعطا فانه تعالى
 وجعلنا لينا مشفق وكذا في قولها وان اعجزنا بك والتوب الى الرب ذكر ما ترضى انها تحب للعبادة
 حيث سميت نبتها عبادة تقاة قوله وعن النبي صلى الله عليه وسلم روي الحديث بياننا لاجاب دعائها حيث اعادها الله
 من الشيطان وانت الحديث غير تردود الهمزة والكسرة في صحة لانه يجوز ان يترد وفيه كيف وهو
 حديث اتفق البخاري وسلم فيه لكنه تبوء تاويله لانه منكر صفة امره بذكر الكشاف من لخدمات الواو
 لانه النسب بما ذمها كالتسخط اذ ليس الضرورة للسجن الولادة بل في اغايبه وتأثيره في الافراد وحسن
 التاويل ان لمس عبارة عن الطبع الاغواء والاشكال عبارة عن تاثير الولد بالس و قوله وامن بولود اولاد
 الظاهر فيه ولديع استثناء مريم وابنائهم فكانه خبر عن المسمى بالمصارع حكايه الحال قوله اي بوجه حسن
 تقبل بجمل القبول ولا فعل بمعنى ما يفعله الشئ كالسقوط لما يسقط به واللدود واللدود لا يسقط
 قوله بقوله بذكر انما اذ لو كان على معناه المصدر في الشئ ان يقال قولها حسنا كما قال فانيتها بانها حسنا
 وتانيا ابقاه على المعنى المصدر في المشهور وقد مضى فاقوا وجه الوجه اقامة الانثى مقام الذكر او تقديرها قول

الكبر ونحن نقول ادخل الياء مع اي قبل تراد مع قول جسر ليعاها في صحتها اعادها من الشيطان
من اول الولادة الا خاتمة الحياة قوله وقالت دونكم هذه النذرة اي نذرة او هذه النذرة والاظهره وجه
التفسير ان الله سبحانه في قلوبهم وعظماها في اعينهم قوله على ان الفاعل هو الله سبحانه في الفهم قوله
في الاذن ان ولا حاجه اليه لظهور رجوعه اليها والاول على ان الفاعل ربها قوله كما دخل عليها ذكرها لولا
لم يظفها لانهما معرفة لتلقاها بقول حسن وانها بنا حاسنا وكفها امرها زكريا وكذا ان الفصل
لعدم الجاه لا باعتبار الاستدلال بقوله جواب كلامه واصبه الظاهر ان ما قيله الشرح اذ كلما لا مجال له
فما قال ان دخل في هذا الوقت وجد وان دخل في ذلك الوقت وهكذا قوله وجه ذلك مجزة زكريا
اشتباه الام عليه هذا اذا كان سوال زكريا كاشتباه الامر عليه فحيوان يكون السؤال يتجيب في اول
تكلمه فيظهر عظم شأنها على زكريا وايضا ان اشتباه زكريا في انها مجزة يتاني كونها مجزة لا اشتباه
ان من الجيرة او من بساين الدنيا قوله او غيره استحقاق نفعه به بلا ان الزرق كالتحقيق يستدل
على سبب الاستحقاق والجر اقول وهو محتمل ان يكون من كلامه وايد هذا الاحتمال برواية الحديث ومعه فخرج
اليها ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال يا زكريا انك انت الذي اوتيت بهذا السؤال وان كنت
ان يربيه النبي الا انه وجه ذكرها تنبها على ان مريم انتى صورة ذكره في قوله ولذا قال وكانت من القائم
ومن فوايد هذا التشبيه في طلبه ان كان محتمل ان كان مريم لم تكن تسأل الى الرب
فاحفظ كلامه لا يرد على قولها في انها كالتنبيه قوله قبل ما راى الفؤاد في غير اوتانها انبه على جواز ولادة
العاجز كمن قال كذا من جهة ان الولد بمنزلة الثمر والعوق بمنزلة غير اوتانها انبه على جواز ولادة
ظهور خوارق العادة وهناك وجوه اخرى ومنها ما يهاك احد ما ان لما راى يقبل انتى مقام الذكر
تنبه لان جواز ان يقام مع مقام الشاة والعاقرة مقام كمنج وثانها ان لما راى يقبل العطف مقام
الكبير للحرير تنبه لذلك فانا ان لما راى تكلم مريم في غير اوتانها تنبه لوجوه اخرى ان تدر في غير اوتانها
ان لما سمع من مريم وامر زكريا من شاة غير حسا اي غير استحقاق تنبه لوجوه اخرى ان تدر في غير اوتانها
قوله خبر او حال اخر من صفه الخيرة والحال افردت لكون موصوفها مردوا قوله وان جعل غريبا فمعه
للتعريف ووزن العطف لا قاطع لنع صرف الاحتمال ان يكون منبيا للعالم بانه يكون في ضمير كما في قوله
نتسائل احوال نبي يزيد ظاهرا علينا لم فريد قوله مصدقا حال مقدرة لتباعد زمانا التصديق والتبشير
وتسمية كتاب الله كالتحتمل ان يكون لانه ذات اقدار غير متكررة انما يشكر بعد تصديق والتبشير
في محو سيدا يسود قوله اقول عقب مصدقا بكلامه من يتدبره اشارة الى انه نبي كونه وليس من امته
كما يستفاد من قوله مصدقا بكلامه من الله قوله وحده ابعثنا في عصره نفس عن الشهوات والملاهي
يعني ليس في موه كغيره نفس عن النساء كما فسره الشافعي حتى يستدل بعلى فضل الغر وبعلى التزوج

ما شيا منكم

ما شيا منكم او كاي منكم عدل ومن لم يات كبير ولا صغيره فان قلت كان الظاهر ان قولنا ما شيا منكم لم يات
كبيره ولا صغيره او كاي منكم عدل منهم قلت لم يخص الصالحين ولا عدم الحاجة الى التخصيص وخصه نانيا
لانه لو لم يقصد به الخاص لكان بعد وصفه بالنبوة قوله استبعا وامر حيث العادة التي كل من الوجهين لا يفتن
استبعا لا يتبشر على ما هو خلاف العادة محض فضل الله تعالى كما استبعا لان قدرة الله واهو ولا وجه
للتبوع لان التبوع اركان اخرى السبب هو امر معلوم بسبب محض قدرة الله على خلاف العادة فالوجه انه استبعا
عن كبره وحوشه انهم رجاء ان يجز ان يجعل مع امر الله شابا فيصير من انعام عظيم آخر قوله ولا امره ان تمان
لا يفيد انهم كبر سن المرأة وكان ذكره بما ليقام الا ان العواذ لا اختصار بوقت دون وقت اخرى
ذكره فلما لم يذكر قوله وان كانت علة وزوجك من الكبر والعفة هذا على تقدير ان يكون جوابا لكانت
عن كبره وحوشه وفيرحت لانه لا معنى لوجوده مع وجود العفة ولا يستفاد من كبره كبره الزوج حتى
كون كذلك اشارة الى قوله لا يستقبل بالبشاشة ولا راعي حق حفظ عا بقره وادعوك حفظ قواي
ولا تقدير على تعليم الناس شيئا الظاهر ثمة ولا يدل النطق سبب القدرة وانما يدل على التكليم ولولان
قوله لا يرضى بالتعليم لكان الاتقان بالذكور قوله وانما جسدنا عن محالهم خاصة هذا قول اكثر المفسرين ومن
قوله انه جسدنا على سواله الآية على ما في العالم قوله واحسن الجواب اشتمل على السؤال اي روي من
السؤال كانه مشتق منه ووجه التماس سيدان سوال الآية لان استغفر بالشكر فاجيب بان آتيك ان بقدر
ما يشكر قوله والاستشاق المنقطع وقيل متصل رجع المنقطع على متصل على كس في الكس لان ادخال المشي
بالتاويل في المشي من غير معهود والا لا سبب الاستشاق المنقطع لان لك ان تريد با جاد القوم انما
ما جاد القوم واما كبره ان جاد قوله ترجف اي تضطرب وتحرك روافد اى جوانب اللسان جانبا
فالراد المشي عبر بالجمع كراهية جمع التثنية كما في صفه طوبى كما نستظا اى نظير من طره فحي واحدة انشت
لرجوع ضمير تالى الجمع غير السالم كما في صفه قلوبها فوجها لانه بدل عن نون تأكيد في الوقف وقد
تدخل على الجراء وقيل هي تثنية مجزومة لان الروانف مشي اللعنة قوله واذكر ربك في ايام الحسنة يحتمل ان
الامر بالذكر مطلقا شكرا الهذله لنعولاه خصوص ايام الحسنة وان يكون في جميع ايام المحل ليعود بركاته الى
المحل قوله وهو موكدا قبله مبين الوضوح في شكر العطف من وجهين عطف الانشاع على الاخبار وعطف
الموكدا على الموكدا ان يقال هو عطف على محذوف والتقدير اشكر واذكر قوله ولا يبعد ان يحتمل
معنى عطف على المحكم فيكون في تقدير ان لا يحكم وذكر ربك قوله وتقييد الامر بالكثرة يدل على
انه لا يفيد الشكر اذ في بحث لوجوه ان يكون بالمشي والابكار قيدا ايضا فاما قوله كانت مجزة زكريا
او اذ كانا قال المحكم الا راضا تاسيسه في بظهور الخوارق قبل البعثه كاطلال النعام لنبيلاني
طريق الشام والمحرم على مجزة زكريا بعيد لان من شرطها التحدي والقصد الى الايمان قوله فان الاجتماع

على انتم لم يستثنى امرأة لقوله فالتب بالخارج لا الاجماع مع هذا التصريح لا احتمال الارسلان بعث الرسول
الاخص من النبي قوله وتطهير ما عارضه ركنها قال الحسن بن علي بن فضال مطهرة فلا يزم سابق التلوين
وانما في هدايتها اختصاص جميع ما ذكر في الاول والاول وجميع ما ذكر في الثاني حتى والاطهر ان
المراد بالاصطفا الاول اصطفاه على كل محرر وان كان ذكر الكمال وليس الذكر كما لا ينبغي ان
اصطفاه في التطهير على الناس العالمين وما قد فيها اليهودي التي تسمى الكفاية التي هي اليهودي يوسف
النجار من بني اسرائيل قوله يا مريم اقنيتي من مقوله الملك وشو بالما تطف على الصلوة بعد ان اخروا
بعلو درجتها وكما قرأها الا الله لتأتمن ولا تقبل عن العبادة ولو كان الركوع بمعنى الخصوص كان
لها عن الوقوع في مرتبة التكبر والاستعلاء بما لها من علو الدرجه قوله مبالغته في المبالغة عليها اي على الارض
وهو الظاهر او على الصلوة لان الامر بكل جزء في مقام الامر بالكل مبالغته في المبالغة عليها اذ في ذكر
الشيء تفصيلا تقر بليس في الاجمال قوله وقدم السجود على الركوع هذا اذا كان المراد به سجود الصلوة اما اذا
كان المراد به سجود التلاوة فقد وقع في مقام وهو مقام ذكر القنوت اي القيام في الصلوة الذي
هو بمنزلة ذكر القنوة والتمني على ان الا واجب الترتيب في ضعف الخطأ القنوت مع من يعلم الترتيب
لا مع من تعلم عن الله قوله ويتعشرون اركعي بالركعتين لا يذان يعني يعشرون اركعي بالركعتين المعبر
على الصلوة لا يذان بان من ليس في صلواتهم ركوع ليسوا مصليين وتام هذه النكتة يتوقف على بيان
وجوه انه لم يعب بالساكنين فيها على ان من لا تجده في صلواته ليس من الصلوات وكان وجهه ما يستفاد
ما ذكره الكشاف حيث قال ويجوز ان يكون في زمانها من كان يقوم وسجد في صلوة ولا يركع وفيه من ركع
فأمره بان تركع مع الركعتين ويكون مع من لا يركع فانكته في التعبير بجمع نكتة في ذكر اركعي مع الركعتين
وتحتمل نقول والله اعلم عبرة مقام الامر بالصلوة بالجماع بقوله واركعي مع الركعتين للاشارة بان
ركعتي الجماع من اركع الركوع حتى ان من لم يركع الركوع لم يركع الركعة قوله اي ما ذكرنا ان
العصم اشارة الى توجيه افراد اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه ولم يفصل في البيان كما في
الكشاف حيث قال وذلك اشارة الى ما سبق من تباذرا وكحي ومريم وعيسى اما ان جعل المشار اليه
اكثر بارادة القصص المذكورة في هذه الصورة من وقايح الدنيا والآخرة ولم يخصها بما ذكر من قوله
اذ قالت امرأة عمران لا يئنا او خصها لكن ما ذكر في قصة امرأة عمران وجعلها تحت قصه مريم تكلف قوله
اذا هم قال الحسن بن علي بن فضال قال الزجاج الا قلام بنا القدر جعلوا عليها علاتا يرفون بها من يكفل مريم على
جهة القصة وسمى السهم قلاما لان يرفون اي يبري وكل ما قطع من شيا فقد قلده المراد قوله ركعتي
على سبيل التكميل بخبره في قوله يرفون من ان لم يرفون في المشاهدة التي هي غيب عن البصيرة انما ما علم احد
وترك في السماع الذي يحتمل توهمه ووجد الدفع انه قصد به التكميل بهم كما قيل لهم انكم في الشك في انه

وي

وي يدعون ان شابهوا بعد اتفاقكم على انه لم يسم شيئا ونحن نقول بمرئى المشاهدة على انه يعرف
ذلك كونه المشاهدة وذلك لا يكون الا بالوجي اذ معرفة الامور بالسمع لا بطريق الوجود لا يكون كونه
المشاهدة قوله متعلمين كخوف دل عليه يلقون اقلامهم اي يلقون يعلموا او يقولوا ايهم يكفلون
ينفرون ايهم يكفل او يعلموا او يقولون فيجعل الخروف تارة حاله وتارة مفصوله ففي تقدير العلم
جعله مفصولا وفي تقدير غيره حالا ولا يخفى وجهه في الظاهر او يقولون كما في الكشاف وكان قوله او يقولوا
سهو من النسخ الا ان يقال انه اراد بقوله او يقولوا الحكم الاستغناء كما قصده الكشاف وكذا ان يجعل
ايهم بدلا عن ضمير الجمع اي يلقى كل يفصل كفاية ويناله منه واغرض عن تقديره نظر لان الغاية فقال
القلوب لا يجوز علم ما هو المشهور قال الحسن بن علي بن فضال وتعلقه يقولون لا يفيد فائدة محددها وفيه انه يفيد فائدة
يعلموا بلا حقا قوله المسيح تعبه وهو من الاقوال المشرفة في نسخ الكشاف على لفظ اسم الفاعل والصفة المفعول اليها
وجه وكانه تعرض بيان انه لقب بالاشكال في حمله على الاسم الذي يقابل اللقب الكنية كونه غفلا عن التعريف بما في
واقتر على دفع اشكال ابن مريم الذي هو صفة قوله ولا يذانه فقد اخرج افراد البتداء فانه اسم جنس مضاف ان كان
مدار دفع التثنية على كونه اسم جنس فغيبه انه انما يندفع لو كان اسم جنس لطلق على القليل والكثير كما تم وهو
كذلك بل مثل رجل وان كان على كونه اسم جنس مضاف بنا على جعل تعريف الاضافة لا استوفان فيه ان الاضافة
مع كل فرد فلا يوجب حمل التعدد عليه لا على سبيل البدل ولا على سبيل الاجتماع وغاية ما يوجب به ان يقال كل من
على مجموع يتقنه الاستوفان مع كل واحد على نحو قوله تعالى وما من اية الا ام اتماكم فقام قوله تكلف
لاطلاع حجة اذ تصح اسم ظاهر في انه من اوضاع العبري على قانون لغة العرب يتوهم انه من اوضاع العرب
تكلف لا طامر حقه وكحل ان يراد ان الذي يعرف به ويتميز عن غيره الفوق بين هذا التوجيه والتوجيه
السابق ان السابق تصرف في الخبر متميزا باليسر باسم منزلة وهذا التوجيه تصرف في البتداء الجمل مستملا
في ما اشتهر به من الوصف فان الاسم مشهور بالتمييز والتعريف وفيه بقا ابن مريم على ما هو ظاهره من كونه
صفة وليس فيه اوجه الخبرية على ان الخبرية ينافي حذف هجرة ابن من الكتابه وحج يجوز ان يجعل الخبر
المجموع كما مرح به الكشاف وان يجعل كل واحد قلدا جمل حيث اجل قوله وانما قيل ابن مريم اقول انما قال
ابن مريم لانه في قوة ابن عبادة قوله وذكره للمعنى واخباره رعاية جانب المعنى احترازا عن توهم كونه
وانما وصفه بالوجهة في الدنيا تسليها لها وازالة حزنها لتوهم ان يطعن بان له ابنة ويكون ذلك
اي يكلم حال كونه طفلا وكما حكاه الامام ابن عباس وغيره فتاوت وتحم قول اشار الى ابتداء زمان نبوته وانما
وسى انه لا تجازي من الكولة قوله وذكر احواله المختلفة المتباينة اي التي ليس فيها مناسباتها مع الاستدلال
جميعا في الارسال ولا يخفى ان من جمل تلك الاحوال المرسل قوله ومن الصالحين قالوا ولا ذكر هذا الكلام
بعده ليدخل في الاحوال بلا حقا قوله حال التي من ضميرها وان جعل العطف على الحال حال مسامحة

او استخفاف عن ان يكون بتزوج او غيره ويحتمل ان يكون استخفافا عن ان من اي شخص يكون قوله القائل
 جبريل ولهذا قيل ارادت بقوله رب اني جبريل قوله كذلك كقولك ما يشاء الخلق الولد لا يكون ايضا
 من غير وجود سبب العادي قوله القائل جبريل او الله وجبريل على لها اما لا يتغير في التقاد واما بتغيير
 فاما قوله انما خلقنا ما شاء اذا قضيت امر فانما قول من فيكون جعل الخلق على طريق الغيبة على
 ما يقتضيه حاله ومثله كثير فهو كما حكى عن حاكمه يعني انه لا يظهر وجه جبريل حاكيا والاحتمال ان يكون
 الله خالها بكلامه بطريق الالتفات ويكون ذلك كما امرها او محو ذكرها او اربابا لصلاة النبوة بحيث لم
 ثبت انه لا يعلم الله تعالى الامم في التتم ذلك قوله انما آداة قصه واما ما اسم ان وكن خبره قوله انما
 لا انما كما تقرر ان يخلق الاشياء من اجاب ان بيان هذا يدل على انه محمول قوله اذا قضيت امر اعلى القضاة
 وغيره عن صفاء الله لا بالاشارة لان ظاهره العموم والتخصيص في الظاهر والظاهر ما يجيء في تفسيره في
 سورة يس حيث قال انما امره ايشاء اذا اراد شيئا ان يقول كن فيكون فيكون بحدوث هو
 مشير لتأثير قدرته في مراده بامر المطاع لم يطع في حصول الامور من غير امتناع وتوقف انما
 مراد قوله وكلوا استعماله قطعاً لاداة الشبهة وهو قياس قدرة الله على قدرة الخلق فان قلت ما تأيد
 قوله لا ولا يكون قول من الا لا يجب قلت القول اذا تعذر بالام فهو على الخلق فانه لا يذكره جبريل
 بمعنى الخطاب والله اعلم بالصواب قوله كلام مستدعي ليس داخل في كلام سابق بالعطف على جزاء
 بل هي مستندة غير معمول بشئ والواو اعمه اذ ذكرت تظييرا لظنهما وانما لا يهتم من خوف اللوم
 لان هو مؤمنان بهيون عليه شدايد اللوم فاذا ذكره الخلق ان التوجيه الحسن هو كونه كلاما مستدعا وان كان
 ما يصلح لعطف عليه غير ظاهر ليس في ذلك ما ذكره من انه يتوجه على الكسر سوال الفصل بين المعطوف والمعطوف
 عليه بقوله تعالى قالت رب اني اكون في ولد آله وكان ينبغي ان يوجه في ذكر الالوهة والاحوال الخلق
 قوة ولذا قال ولا يحصى بوزن اعتبار اهتمامه بزيادة لمن ينبغي ان يذكر وجود الاهتمام به حتى يتم
 ونحن نقول بتوفيق الله المصوب ان وجه الفصل بين المقصود على وجوده وانما بلغ كلام الملك له
 قوله ومن الصالحين اسرعت حريم وقالت رب اني اكون في ولد آله وكان ينبغي ان يوجه في ذكر الالوهة والاحوال الخلق
 تنه الكلام قوله والكتبة الكنية اي صنعت الكنية بان يصير كاتبا او قاريا للكتابة وجعل الكتابين
 تخصيصا بتدعيم لا ينافي الفصل بينهما وبين الكتاب بالكتابة بل فيه حكمة بالغة كمال البلاغة لان فيهما
 انه لا مناسبة بينهما وبين الكتاب حتى يراعى الوصل بينهما ويجوز ان يكون المقصود قوله كانه قال في
 الولاية كانه قال انما لا يستغنى في طريق التخصيص من المصروف الا معطوفا وكذلك الولاية تضمين
 واذكر الالوهة التي لا تقدر الجبار قوله وارسلت رسولا بالاتي قد جئتكم باياتي اسداني قد جئتكم وهو
 مهم ذكر توطئة لما يفصل من قوله اني اخلق كما هو شأن الابدال وانما قال قد جئتكم بلا لفظ الالوهة

كانت

كانت جادوا الا انهم لم يحق قبل هذا القول كما هو الظاهر وان نظروا ان قوله قد جئتكم باياتي بيان لآية اوله
 بلا اية تكلم بدعوى ارساله قبل او انه يكون اني اخلق الطير اشارة الى اموات ياتي بها بعد ذلك
 ذكره صورة التقدير قوله نصب بدل في هذا على فرب من حصل ان وان محذوف الجار منصوب بهم
 جعل مجرورا وقوله او رقع على ساني والجملة صفة آية او استيناف في جواب ما هي وجعل الامور
 المتعددة التي دلت كل منها آية لكان اتصالها واستراحتها في الغرض ولا منافاة بين جعلها نفس آية
 وبين جعلها طرف آية في قوله ان في ذلك لآية لكم لان في التجريد كما في قوله تعالى علم فيها والحمد وقوله
 والعلى اقدر لكم تفسير الخلق بالتقدير وتبني ان جعل باذن الله معمول لا خلق ايضا ليكون غير منع
 لتصور صورة الحيوان لمن لم ياذن الله وفي خلق الطير واحياء الله يراه ايضا دليل على ان خلقه بلا
 اية ازاله لتعادده لانه خلق طير الا يولد الا من اب وام بدونها فلهذا العجزة على السلوب حكيم
 ودافعه تهمة كل ناقص سقيم قوله وارسى الائمة والابرار من المذراة ولا تقديم تفسير الا على الابرار
 احيى الموتى في الكتاب ان احيى اربعة نغم واجي جبريل نمايز الالف قوله كرا بان الله قد فعلوا يوم الامم
 بان الاحياء جعل متعلقا باحيى والالوهة متعلق بالابرار ايضا فتقول كره لان المعجزة فهو
 الظاهر على يد مدعي الرسالة قال العجاز باعتبار اسناده الى الله تعالى من اجوابكم اليه لا يشكون
 فيها اشارة الى وجه تخصيص الابدان باحوالهم قوله عطف على رسولا على الوجوه في تخصيص المصروف
 خفا وجزء الكتاب بان كان قبيل ونطقا باي مصدق وقال الحق ولا يخفى ان في هذا نوع خروج
 عن قانون التفسير في الامور ودعوى قوله قد جئتكم باياتي بان يكون عطف على معنى آية كانه قد جئتكم
 لاظهار اية ولا حقا ومعطوف على معنى مصدقا يحجزه قوة لا صدق كما هو في الاستشهاد بما ذكره
 الحق ان رد لاجل على قوله بان يوجب الظاهر ولا بد من اضمار قد جئتكم فهو التخصيص من عطف الجمل
 اذ لا وجه لعطف المفعول على المفعول بضعيف والحق مع القاس سره ولك ان يجعل معطوفا
 لفظ مصدقا بتقدير ومعنوا لاجل كقوله والنزوب جمع نرب بالفتح وهو شتم رقيق غشي الكرش والحق
 قوله والعصر في السبت فيه اختلافا وقد جئتكم باياتي على ان الله ابي وهذا ظاهر في قراءة فتح ان لکن لمالم
 يذكر هذه القراءة كما ذكره الكتاب في مراده وكان الاولة ان يذكر ما قوله حتى كفهم عنده تحقق ما
 يدرك بالواس برهان الاحسان استعارة العلم بالاشبه ذلك لا كقول الحسن ولكن ان تقدر احسان
 الكفر باحسان انما الكفر وافراد ملتجيا واخره يدل على ان جعل حال الامم المفعول ووصف المفعول
 بتحرير الناصرة النصرة فلذا جعله حاله ولانه اذا دار الحان بين امرين فهي لما هي تحته قوله ان
 الذين يضيفون النفس لله لا يتحملوا القوي واذا في المشاهدة الناصرة قوله في الالهنا
 بعنه مع او في الامم مخرج بكت المعاني بكلمة في التسهيل ومثله الالي بعنه الامم بقوله الامم

البيك ولا يخفى ان لام الاحتصاص والظاهر فيما نحن فيه التعليل ويحتمل ان يكون المتعلقا بالاصح
 بالتضمن ويكون المراد من ينصرف الى التدرج في الزمان الوصول اليه وهو زمان الموت في غير تذكرة
 ان نصرة الرسول كما تنفع لو كانت في الموت ولا فوز لمن لا يستقيم واما قوله حواري ارجل خالصة
 اي جماعة الخالصة الاختصاص بيمين الحواري بالنسبة اليه فاطلق الحواري على الخالص وجمع على حواري
 ككرت وكراية وجملة الحواري من واصل القدم من غيرات النسبه وكان دعاه اليه اطلاق الحواري على
 واحد ويصح ان يكون منقولاً من الجمع للجنس تنزيراً الواحد الكامل في الخلو من منزلة جماعة خالصة
 والمراد بالخصيات النساء اللاتي من خلفه من اهل البيا ويقبل اهل الوارثات فلو ان الوارثين وعدا
 تعبوا ما تصرف الشمس انما بانقرا واشهد عطف على انما بانقرا وحصل وجه العطف ان قولهم انما
 بانقرا انما لان الايمان لا اجبار ومن حالهم وحمل طلب الشهادة على طلب الشهادة يوم القيمة ونحن نقول
 اننا علمناهم يريدون واشهدنا حين يقرض ايماننا على ربنا يقولنا ربنا انما بانقرا وانزلنا
 الرسول فاكبتنا مع الشاهدين ولعل شهادة تامينه دعوتهم فكلنا بربهم كناية عن تشبههم على الايمان وحمل
 خاتمهم عليه قوله اومع الانبياء كما هو ظاهر العبارة قوله واهم على الصلوة والاشارة الكناية عن ضعف
 وبين ضعف الحق بالحقاير وجه الدلالة على هذا المعهود وكان رأي شتهار امة محمد صلى الله عليه وسلم بانقرا
 على الناس فيما بين اهل الشرع فلم يرض بتزييفه قوله فانهم شهدوا على الناس والظاهر ان
 يقول فانهم معلوموا الشهادة على الناس مشهورون بها فلهذا من يقبل وهو ترتيب الفصحى اذا جاز
 لم يهل القتل وقتلها بجاه قوله قواهم كرا لا يخفى ان هذا لا يستفاد من النظم بل للبعد لا استدلالا
 او قواهم والظاهر ان يفسر ان كره احسن او وقع في محله بعد من النظم قوله طرف لكر انما تقدمت
 التوجيه الثاني مع ان الكفاية جبرها على رجاء اذ ليس لتعليل الجزية بزمان دون زمان كثير
 مع كذا ذكره المحققين والاحسن في الامتار ما هو المشهور من تقدير اذ كذا فيكون امر اذكر ما تقرر لونه
 لما كره قوله يا عيسى ان متوفيك الله لان تسلط الكفار عليه جعل مقام مقام اعتقادهم يقتلونه
 والوعد بان يتوفاهم وينقله الى ما قدره له فيقدره لم يبلغ غاية ابد وقوله ومهلك من الذين كفروا
 يدل على ان لا يموت في السماء بل ياتي الارض لان التظهير من الكفار لا يكون في السماء خال عنهم واستفاد
 ان اذا ياتي الارض يبقى على وجه الارض كما في قوله ان الله اعلم قوله ان متوفيك انما تسلطت زمان فيمكن
 الى السماء فتبته في السماء انما غير خايف قوله فوق الذين كفروا الى يوم القيمة المراد الصلوة الربوبية والتقديرات
 الى يوم القيمة اي يدك قواهم مادام السماء وما دار الفلك اذ علومهم لا ينتهي يوم القيمة فاما الذين كفروا
 اي ما الذين كفروا وانكم ولا ياتي انهم محاطون في ضمن الخطاب الكفر فاحكم بكم فيما كنتم فيه تختلفون فويل
 هذا التقدير في الالتفات والاتفا هو الالتفات من طريق جري به قصد الى طريق آخر كذلك

الذين شهدوا ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 شهدوا وهم لا يرون ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 شهدوا وهم لا يرون ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

الظاهر هو ان فلا التفتا في الكلام واورده على كونه تفسير الحكم وتفصيلا ان الحكم بعد الرجوع وهو القيمة
 فكيف يرتب عليه العذاب في الدنيا واجب عند بوجوه جمعها الخلق اقربا منع اختصاص الرجوع بيوهم
 ومعلم ينالوه ما ذكر لك من انه متعلق بالشدة اي عذابا شديدا ابدالا لغيره الشدة فقوله
 في الدنيا والآخرة مبالغة لزوم الشدة فاما قوله تقرير لذلك اي لذلك التفصيل باعتبار ان
 يقصد في الجهد بالظالمين يفيد اثبات الجهد لغير الظالمين فوجه اشارة الى ما سبق من تباينهم وغيره
 اخراجه وتاويل المتعدد بما سبق كما اشار اليه ونحن نقول ان اشارة الى ما ياتي بعده من قوله
 ان مثل عيسى عند الله الخ وتوطئه له فقه على ان العالم مع الاشارة لا قول من الايات لان الحال لا يتقدم
 العالم المعنوي وجعل تفسيره يدل على جواز وقوع التنفس من مولات المغفرة اذ قوله من الايات حاد من ذلك
 فقه وقيل للروح لان الروح تتلوه آيات قدرته تعالى وعلم الكرام الحكيم قوله شبه حاله بما هو غريب ووجه
 الشبه الغرابة والمشبه به اتم فلما يرد انه لا يصح التشبيه لهما لهما كون آدم بلا اتم ايضا دون
 اي شابه ايريد ان الراسخ بين خلق القالب الاحياء كما ولا بشر او الراسخ بين الجزيرين الجزيرين
 خلق من تراب وعن كيفية خلقه ومهما كانت ومما جعل القاسمي قوله ان يكون كناية عن خلقه وقوله
 بلا مائة وسبب من البيتين ان آدم ليس مخلوقا وقوله فاستمارة في شاة آدم بيتان المراد ليس يذكره
 فقه حكاية حال ماضيه لان القام للمضي حكم قوله قال ولكن ان تجسر المراد المستقبل بالنظر الى اهل
 وهو قول من قوله ضم محذوف اي هو خلقه وقيل بمسند الآيات قال خلقنا الاول اوقن بالقدر وهو الاول
 على ان الحكم اليقيني هو لخلق ما زعم النصارى من الالهية يمكن قوله من بعد ما جازك من العلم اوفى به ان
 قوله فلا تخن من المشرى اوفى بالاول قوله خطاب لبي صلى الله عليه وسلم على طريقة التمسك على التمسك
 لزيادة الثبات والافه صفة الله عليه لم منزهة عن الامة وكذلك في قوله خطبا بالكل مع النسب اليه
 صفة الله عليه ولم فيلزم في الجمع بين الحقيقة والجاز فقامتها اي من البينما الموجبة للعلم لا حاجة الى تاويل
 مجي علم في البيت الثاني اذ اجاب البيت فقد جاء العلم وانما قال من بعد ما جازك من العلم فكيف تبيد العلم ابله و
 تبيينها على ان المسلم لا ينبغي ان يبايع الا بعد اليقين بما يبايع فيه وقوله من حاجك تحت الاستهم والشرط
 الاستهم لانكار وجود من حاجه ولتصدقه ان النصارى يخرجون عن الحاجة فهو يتبع على الباطل والفتا
 في قوله فقل تفرغ فقه معلوم بالاراي والوزم فكان العاقل في مكان آخر فبا التوجه الى ما يطلب منه
 يختم الى مكان آخر وانما قدمهم على النفس لان الرجل ويمكن ان يقال لان محاربا يتبع
 آخر من يارب فقه ثم ينهل اشار بجملة ان الاية حال العاقل التاخير في التبعي وعدم
 المبادرة وكلمة الفانية في جعل الاله لا يرضى ابتلاء الكاذب لوجه الله عن المبادرة واصلا
 اي اصلا الابتاهل المكن وفي الكفاية ثم استعمل في كل دعا بجهت فيه وان لم يكن التعمانا وكان

وجه انك تركت امك في الدعاء الا الله من كل وجه تولى اذا تركتها بلا مراء هو خطا يشذوق خلف
الناس قولا يرثها ففسدها قوله قالوا حتى سطر ابي انظر حتى سطر وقوله فلما تحالوا نقاشا غل من الغلوة
اي خلا بعضهم الى بعض والعاقبة الامير الذي خلف السيد وهو دون السيد والغصن القول القاسم بين الحق
وابطل والمواضع المصالح قوله تعالى انشققتهم قال الحق الاظهر انه محوب اسكف بارومياي
عالمهم وكان ذلك منهم ابو حارة فلهذا لا يخفى لطف محبتها والمراد بقوله وهو لفظا به ولو لا تحال
بين كون فضلا وبسبب لان بعض القرب يحجب صفة الغصن مستدلا بقوله اذا جعل بسبب الا بغير فضلا
ليس ما يلبس بالصفة وليس الخبر خبر ذلك المستداحي يكون الصيغة فصلا بين خبره ونعمه لانا نقول خبره
في الحقيقة وخبر الصيغة في الصورة ونظيره مرت بك ويزيد فان المحطوف في الصورة يزيد في
الحقيقة زيد وايضا المبتدأ الذي هو الغصن يفسد الحصر دون ما ليس بغصن قوله يفيدان ما ذكره في شأن
وهم حتى دون ما ذكره يعنى يفيد القصر وكما ذكره في شرح التلخيص ان القصر والتاكيد
لا يمكن في الكلام ما يفيد وان كان كتره المستند فهو محذور والتاكيد قوله لانه اقرب المبتدأ لم
ان الام يبيح ان يدخل الخبر لكن دخول القصر اوله كما هو المتبادر اذا لا يبيح ان هذا هو الحق بل اراد ان
الترجم دخول الام عليه لانه اوله به كونه اقرب المبتدأ قوله صرح في غير المزيدة التصريح كمن هو
يقابل تعنيته فان لا يجر ضمن من واصلا من اجل كماله حتى في قوله يفيد من ان قوله ما من الاكد
من الا قوله لا احد سواه يساويه في الالوهية لا فائدة لقوله سواه ولا يخفى انه لو سواه اياه
لم يصح لا هو ولا ما يساويه في الالوهية لانه لا يربط الالوهية بها بل ان التامع وعما في قوله
عليه ان القصر هنا ليس المحذور ولا تعريف المستد كلف والغالب على جميع الاغيار لا يكون الا واحدا
فيريغوا ان يجعل قهر في المقام لا يلايم فتا قوله وعيد لهم في الكسب وعيد لهم في العذاب المذكور
في قوله وزدناهم عذابا فوق العذاب بما كانوا يفسدون قوله وضع الظاهر موضع المفسر هذا
اذا اريد بالمفسدين اليهود الذين تولوا واعلوا اريد جميع المفسدين حتى تكون وعيد لهم لولا
فهم يكون ابلغ فليس من وضع الظاهر موضع المفسر قوله افسا والدين والاعتقاد المودير بنظيره صفة
الاعتقاد فالاعتقاد مجازي والظاهر المودير فساده وجعل صفة للافساد يرده نكارة الالوهية
والظاهر افسا الدين الا ان يتكلف بجعل افساد الدين من قبيل لا اباك على فريب يربوه او
كتاب الام من قلم الناصح وكذا ان يجعل المودير فسادا بعد خبره وج كان الا انه سوادا ان يقال
اراد حصر المودير في التولية وقوله بل والافساد العالم فان كيف جمع من في العطف على تقدير
الكلام بل افسادا والافساد العالم لا يقال يكفي بل افسادا العالم لان الغرض من العالم لانا نقول
فسادا العالم لا يستلزم فسادا كل جزء ولكن ان نقول المراد فسادا العالم كجمل اجوابه كما

المقام

المقام فلا فائدة في تقديره لعل قوله يعلم اهل الكتابين اي بحسب الجارة ولا يعلم من انه قال احدا من المراد
اختلاف قول الكتابين اهل الكتابين وقوله وقيل يربيه وقد خزان او يهود المدينة يفيدان هذا
مترود وفي الكتاب يربيه وقد خزان وقيل يهود المدينة قوله وتفسيره لا بعد لم يرد ان كلمة ان حرف
لما في تعالوا من مع القول لان كل التفسير لا ينصب اراد ان يعلم من العبد والا فالنقد يران لا يفيد الا
وقد تفرقت بانهم كانوا لم ياتوا بها حيث لم يترجموا لوازها قوله ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون
الله ولا نقول عزيرين الله ففسرهم الحكم بالا انسان ففسرنا مثل العزير والسج والاحبار ففسرنا الله انهم
وكذا ان يجعل الفخيرة عبارة عن الكبر فيفسر كل ما يؤخذ ربا فان قلت لم يؤخذ بعض اربابا من دون الله بل
اشركوا به فما وجه قوله تعالى من دون الله قلت اراد من دون الله وحده او بغيره ان تجازو البعض لا
بجامع اتجاذا الله ربا ففسرنا اي رتبكم اليه فاعترفوا باننا مسلمون الا يظهر ان المراد ان اتجا شين الامم ولا
نبال احدا في هذا الامر فاشهدوا باننا مسلمون فاننا لا نحكي اسلامنا كما انكم تحفون وتحقون كقولكم ولا
تعتبرون به لهدم وثوقكم بفساد الله قوله واعترفوا بانكم كفرون بهذا على سبيل التوسيع كما صرح في
قوله يوع من الاشياء اي نوع من العجز بهم عن المعارضة حيث لم يقبلوا البسامة ثم لا اعرضوا عنها حيث لم يسلطوا
وانقادوا وبعض الاتقياء حيث قبلوا الجزية على علمهم بالا رشاد قوله لم يتخذ ذلك ايضا عليهم القاموس
العظيم عدي عليه مجدوا واجدي قوله تتا زوا اليهود والنصارى ابراهيم اليه الكسب زعم كل فريق من اليهود
النصارى ان ابراهيم كان منهم وجادوا لوارسول الله ولم يؤمنوا به فيفسر لهم ان اليهودية التي يمكن التوفيق بين
ان مراد الكسب انهم جادوا لوارسول الله ولم يؤمنوا به فيفسر لهم ان اليهودية التي يمكن التوفيق بين
قوله وكان ابراهيم قسما موسى الف سنة وعيسى بالبين فكيف يكون عليهما اي كلا واحدهما وفيها شك لا انهم
ان دين ابراهيم يوافق دين موسى لان ابراهيم تبع موسى وعمل بالتوراة فكيف يترقى ان دعواهم للحق
لنقى العصر عنهم ويمكن ان يدفع بان لا كان الامر كذلك لما اوتي موسى التوراة بل انما صلب ابراهيم
ان قد ذكر القاص في قصة مريم ان بين عمر اثنين الف سنة وثمان مائة وذلك تعني ان يكون ابراهيم
عيسى سنة الآف ويوافق عبارة الكسب حيث قال بين ابراهيم وموسى الف سنة وبين عيسى والآف
كانه غفر القاص في هذا المقام وظن ان سنة مائة بين ابراهيم وليس كذلك المراد من موسى وبين عيسى وسها
الكتاب وكان سنة وعيسى بعده اي بعد موسى بالبين فسقطا من قوله بعده ونقل البعض هذا التاريخ من
وزن القيسيل نزلت التوراة بعد موت ابراهيم بالف سنة ونزلت الانجيل بعد مائة الف سنة وظهوره التوراة
من اهل التوراة بمحا لفتهم التوراة والفرقة ظهرت من اهل الانجيل بمحا لفتهم الانجيل هذا اطلامة فالظاهر ان
كل موضع من كلامه اثبت واحدا من التولين قوله بنهوا بها عن حال الظاهر على حالهم قوله اي انهم هو الا الحق
استفادوا حماقتهم باعتبار ان اشركوا ذواتهم لتوهم لانا اي انكم لا تدركون ذواتكم الا بلا شارة

فمن قبل اولئك الابرار في مشيهم قومه وبيان حاشيتكم لانه لا يدخل قولكم كما تجون في بيان الحقايق الا بالبيان
 التفرغ فالحق انكم حاجتكم في ماكم به علم واقتضت مع علمكم فلم تجون في ما ليس لكم به علم وهو اذ لا يتحقق
 والتدبير ما حاجتكم فيه وابتهم لا تعلمون فتجانون العالم محاجبا للجهل للعالم وقد تبنية على ان محاجبا رسول الله
 كما تصحح بمقتضى ما قرره من ابرمان اشارة الى وجه الفصل قوله تعويض بانهم مشركون في الكفاية وتصريح
 بان يكون قول من المشركين من وضع الظاهر موضع الضمير بان يكون المراد به اليهود والنصارى كما قال وما كانا
 منها اي من اليهود والنصارى ولم يثبت في القرآن ان يكون حججك اراة القول وما كان يهوديا ولا نصرانيا
 قوله وفري والنبي بالضم عطف على ابراهيم والذين آمنوا عطف على الذين اتبعوه ولا يخلو عتقا اتبعوا النبي
 ذكره لان المؤمنين يشمل موسى وغيره وقراءة قوله النبي مشكوكه انه يكون الفصل بينه وبين ابراهيم
 بالخبر فصلا بين العالم والمعمل باجتنابى فعال وقوله والذين آمنوا ما معطوف على الذين اتبعوه وحج زيد الفصل
 بالاجتنابى او على النبي قوله لموافقهم لانه اكثر ما شرع لهم على الاصل انما في اكثر ما شرع لهم لانه وجب على المؤمنين
 الايمان بالقول ان اجالا وتفصيلا ولم يجزى للذين اتبعوا ابراهيم او وجب للذين اتبعوه الايمان بتفصيل
 محض ولم يجب للمؤمنين قضاة واما في حقايقهم الايمان ولا يعود وبالهم جعل اضلالهم لانفسهم كما يعود
 وبال الاضلال اليهم لا يبرم اضلال الضال ولكن ان يجعل عبارة عن ابقائهم في الضلال وقوله او
 ما يضلون الا انما لم يشعروا بالمقصود وبيل النفس بالامثال من غير حاجة الى تاويل الاضلال والذين
 اذا لمعنى الاضلال الضال فلا بد من التاويل السابق وهذا تحشير للمؤمنين بان يعصمهم الله عن اضلالهم ولم يتوعد
 مسلم في قوله تعالى بالذين اتبعوا ابراهيم في قوله يا ايها الذين اتبعوا ابراهيم اتبعوا ما اتبعوا من الدين
 انها آيات الله في الكتاب وشها ودمع افرم ومعنى شهد لانه قوله واتم تشهدت عند معني تشهدت والظاهر
 رجوع معنيته الى القرآن وظاهر عبارة الكفاية ان المراد مشاهدة نعت الرسول وانما قالوا يعلمون بجزء
 انه حق ولم يغفلوا يعلمون بما عجزه انه حق لان المجردة اشهر والعلم بالاجازة يخص البلقادون وغيرهم قوله
 بالتحريف وارا الباطل في صورته اي الحق وهذا اشارة الى تاويل الكتاب بالباطل في تصوير الباطل في
 صورة الحق الذي انزل ومعنى تبسسون بالكسر كلفون الحق بالباطل ومعناه بالفتح الاكتساب اي لم يكتسبوا
 الحق مع الباطل وتاخذونها معا واستشهدوا استعمال التباس في حال الشك ووصف بقوله عليه السلام كتاب
 ثوبى في حديث المشيع بالايك كلابس ثوبى في حديث المشيع اي الذي يربط بين المشيع من نفسه
 وليس شيئا للتصنيف بالابس ثوبين من الاء والا زار ليكون في زينة اهل الزهد وهو ليس بزاهد
 علمهم يشكون الرجوع لا يستنزم الشك بل هو اول باعتماد البطلان وكان بلغ ان تلك الظايف قالوا
 علمهم يشكون وكانهم اقتصر على الشك لانه لا اقرب منه قه اي ولا تقوى عن تصديق قلبه جعل الابرار يمتنع
 الاقرار بتوحيها للامم لمن تبع فان الايمان مستعد بنفسه وليس المقام مقام لام التقوية والاعمال تصدقوا

قوله

عن قلب الاديكم وعلما من التوجهين قوله قل ان الهدى هو الله ليس عزما اي قل لهم ان كل من لا يعارض
 هدانا فان الهدى هو الله او قل نفسك او للمؤمنين ان الهدى هو الله فلا يفرقك او لا يفرقكم كيد كيد في
 اى ولا تظهر وايمانكم بان يوقى قد رالبا بحسب الايمان بجميع الاعتراف ولو ابقاه على حقيقته لا يتحقق
 اى ولا تظهر واتصديقكم ان يوقى اذ شئتم الا لا شيا عليكم ولا كان التعليل بالمخوف بعيدا عن الغوامض
 الا تايد به بقره من نص في تقدير ذلك الخذوف ونحن نقول ان يوقى احد متعلق بقوله لا يوقىنا معقول بر اى
 لا تصدقوا الامم تبع دينكم وفي حقه ان يوقى اذ شئتم من الدين الحق الخى او كما جوم عند ربكم فيغلبكم
 قال الحق ليس المراد بالحق ما جوم عند ربكم المحاجبة الى يوم القيمة بل المحاجبة في قضاية وتقديره يعنى لم يقدر الله ان
 احد من غير من تبع دينكم عليكم بالحق لا غلب عليكم الا لمن تبع دينكم اذا كان الحق معونة دينكم وقوله فيكون من
 كلام الظايف ليس مقصودا بل يحتمل ان يكون خطابا للمؤمنين بان لا يوقى اذ شئتم ما او تودينا ما سخلا اذ
 السابق وح او يحاجبكم من تمتد اى الى ان يحاجبكم عند ربكم اى الى يوم القيمة فيكون وعدا ايضا دينه قوله من
 تامة من امتد على كذا وامتدته والا وقره بالضم سبوا قيل كالوقية بالضم وفتح المشاة التحية مشددة واره
 درهما كذا في القاموس وفي الصحاح انه في الال كان اربعون درهما وبهذا المعنى يحكى الحديث لكن تعارف
 في عشرة دراهم وخمسة اسباع درهم وهى استار وثلاثا استا وفضا من بكسر الخاء الجوهية وانما
 في اليهود الحياية لانهم عبد الله ابراهيم قوله اذ شئتم وواكف قاطبة والظاهر ان المراد ان ياخذ من قبله فاقوله
 قوله اشارة الى ترك الال المدلول عليه بقوله كان لم تعين القول النعينة وارا القول المعهود والظاهر انه
 كان بقوله لا يوقى كانه كثير من النسخ فسهل النسخ وترك قوله لا يوقى قوله اى ليس علينا في شان من ليسوا
 اهل الكتاب يحتمل والله اعلم ان يكون المراد ذلك بانهم يقولون ليس علينا في ما بين الامم سبيل ويؤمنون
 به نقيضه صل الله عليه وسلم بالنسبة اليهم فمن يوقى الا ما منهم انما يوقى به نقيضه وتاويله صل الله عليه وسلم
 ويقولون على الله الكذب هم يعلمون والاقراء على الله مع العلم بانهم كاذبون هو المشي لا مع عدم العلم والاقراء
 اذ القاييسين للخطيين في اقبستهم ولك ان تقول المراد انهم لا يستحيون فيما بينهم من الكذب على الله بل كذب
 مع علم الجميع باذكذب الاخبار عنهم بانهم لا يوقى وودينا را توطئة لبيان انهم يقولون على الله الكذب و
 بمنزلة شاهد وقوله تقاضوا منهم اى تقاضى الرجال اليهود وقوله تحت قديمي يريد به متروك وتفسيره
 لربا منسوخ يد عليان ما في الجاهلية ليس حكم الله في متعلق به النسخ قوله استيناف مقوله لجد الله الآخرة
 باعتبار ان من الامم الذين يوقون بالهدى والتقون وقوله سدت لي مسدا معناه انه يفيد مضمونها
 لانها اقيمت مقامها حتى يرد انها لو قامت مقامها لوجب الخذف قوله والضمير المحرور لمن او لله وايد الله
 في الكفاية ان الذين يشكرون بعد الله ونحن نؤيد الاول بان لا لو كان الله كان الظاهر ان يقال ومن
 اوف بعد الله واتقى فانه تحت التقين وجعلهم التقين تايدا عن الرجوع الى من كلامه ظاهري لا قوله

ان الله المتكلم لا يصح جزاء لمن اوفى بعهده وانفق لان وفاء الكواحد واقفاه لا يصير سببا لجميع المتقين بل
لجدة فهو سبب جزاء قام مقامه والتقدير ومن اوفى بعهده وانفق فان الله سبحانه لا يوجب عقابا الاصح
من الجزاء لو كان من شرطية ولو كانت موصولة لكان ما بها من الراجح من الجزاء وقوله وهو يوم الوفاة وغيره يريد قوله
انه لم يقبل فان الله سبحانه بالهدى والتقى قوله يعتقدونها بمقتضى اشارة الى حذف المتعاقب من الكتاب وهو قوله
وح الراجح في وقوله او يعطونها بشبه الكتاب اشارة الى ان المتعاقب حذف وهو المشبه وح الراجح ان يكون
كافي لولا لانه بالشواذ اذ قال تعالى يريد انهم ربما يخجلون ان ما ليس من الكتاب كتاب يقولون ويخجلون
من عند الله اذ انفضى امرهم اليه وما هو من عند الله وفي كون ما هو من عند الله تاكيدا لقوله ما هو من الكتاب
لان ما هو من عند الله اعم من الكتاب لان في شمول الاحكام القياسية دون ما هو من الكتاب فلهذا في قوله
على قلبه والمضمومة همزة لم يرض بقوله الواء والما قبلها وحذفها لا يتقاسم الساكنين لانه لا يجوز ان لا يميز بين
الاعلاليين في كلمة واحدة قياسا عليها ما في ابدال وتخفيف همزة وكذا ان يجعل من الراء في الامثلة ويحذف الراء
في قوله بالكتاب للتخفيف في المعنى يربون السنم بالكتاب فيجوزها لا الحرف او يربونها بشبه الكتاب والله اعلم بالصواب
فلهذا تاكيد لقوله ما هو من الكتاب لا يخفى ان التاكيد هو قوله ما هو من عند الله والتشنيع والبيان هو قوله ويقولون هو
من عند الله وكان جعلها خبرا عن مجموع الامرين وجعل وصف للمجموع بهما من جمل وصف المصنف للجزء قوله وان
يا رب عباد الله قال صاحب الكتاب ان يا رب عباد الله احسن طبا قالما سبقه لان الكلام لم يقع في فهمهم
عن انفسهم انهم يعبادة الله بعبادة غير الله وهو النبي الذي لا يقول ان يعبد غير الله ولم يقبل ان يعبد غير
عبادة الله ووجهه في الحديث بان في الحقيقة القدح في الرواية واجاب عن القدح بان
لما عباد الله غير عباد الله ولا يخفى ان قوله ان يا رب عباد الله احسن طبا قابل في قوله
احسن طبا اشارة الى احسن طبا هذه العبارة ايضا ولا توجيه لطبا سوى ذكره وقد يجاب بان
الامر بغير عباد الله انما هو من الامر بعبادة غير الله فان يدعى الاحسن بعبادة نبي الامم سأل في نفي الاحسن
ورده في نفي الامم اذ الامر بعبادة الرب كثير وهو ضعيف لان نفي الامم لانه لا فائدة
وسيلة الى المبالغة ولا كلام في محنة لذلك ورواية الامم محلي السنة معالم التنزيل معاذ الله ان امر بعبادة
غير الله محمول ولكن يقولون ربنا نبيين لكن لا يثبت ان نبي سابقا وهو القول المنصوب بان ينبغي ان يجعل
يقول منصوبا عطفا على قوله المنصوب المنفي ورواية رقع يقول في الكتاب لا يتجمل بالعلم على الهمم
لان الكلام السابق بما في نفي قول البشر المذكور فهو قوة لا يقول بشر لكن يقول ولا ضرورة الى هذا القول
فلا اعتداد برواية رقع يقول على ان الماضوية المستفادة من كلمة كان مقصودة لا تخفى قولنا فقام ولا يظهر
ان لا يقدر القول في قوله ولكن كونوا بل يحذف عطفا على معناه السابق فانه يفهم منه لا يكونوا قائلين بالناس
كونوا عبادا ولكن كونوا ربانيين مسلخين فانما لكم ربح العباده كما انكم ورج قوله ولا يباركتم استيناف

او قال

او حال من فاعل كونه توالي والحال انه لا يباركتم الله او من استنباه الله قوله بسبب كونكم مسلمين الكتاب
لما يكونون انما عطفين بقوله الله لم تقولون بالاعتقاد وسبب كونكم دارسين له متعلمين العلم كونه توالي
عن فائدة التعلم وهو العمل بما هو للعلم وفيه توجب العالم بالعلم لانه فاته الربانية المأمور بها مع تمكنه عليها بالعلم
وتوجب العلم بالعلم وما ذكره كتحقق انه لا توجب في الامتياز العلم ولا يفيد الاكون العمل بالعلم غير معتد به وسبب
توجب على ترك العمل كما طنة الكفا ضعيف قوله وقري تدرسون من التدريس اذ جمع يدرسون وهو علمون
التدريس لتعلمه كما تكرار الامان محم احد هما على تعليم العقلاء والآخرة على تعليم المعنويين قوله وعلما على ثم يقول
اي على يقول ثم يقول وانما ذكرتم ليعلم من يقول بعد ان قوله تاكيد من النبي لا زال الغفل عن شمول النبي كرسما
مع طول العهد وكحل الغفلة قوله ولا يامر لم يفسر عدم الامر بالنبي كما في الكفا لانه اعم من النبي ولا دلالة للعلم
على الخاص نعم عدم الامر في الواقع بالانبياء كالكفا في الكفا عدم الامر بالنبي وان كانا اعم من كونه امتن المقصود
وادخلت الاستبعاد او نفي بالواقع قوله ورفو الباقون على الاستيناف قال الكفا والو آت بالرفع على
الكلام اظهره بغيره قراءة عبد الله ولن يامركم قال كتحققا ووجه كونه اظهره ان قال عن تحطف صرح عدم الامر بغير
النبي قوله لان عطف ولا يامركم على ثم يقول استدعي تعديده على قوله ولكن كونوا ربانيين فقال وهذا
حقا جعل حالا ولا يبعد ان يكون تعيد الكفا الاظهرية بالرفع على الابدال الاحتمال عن كونه حالا وتوجب
التعاقب الاستيناف لذلك والضمير في البشر الا انه لا يشرحه كون الامكار عا ما قوله بعد وانتم مسلمون اي بعد
ثبات اسلامكم وقوله لان اخذ النبيين اربابا بعد النبيين بنبوتهم والتعدي بنبوتهم كما انكار تحقن
التعدي بنبوتهم وهذا اظهر ضعفه لانه على ان الكلام لا يفسر اذ كل مصدق بنبيهم ودعواه ان امره بنبوته
ما يوجب كونه دعوى امره بالكفر بعد الامم قوله قبل المراد اول النبيين على حذف المتعاقب وهم بنو اسرائيل
في تعدي الاولاد لا موجب للتخصيص في اسرائيل فيكون ذلك في جميع اولاد الانبياء حتى اذ فيكون النسخ
اذ اخذ الميثاق من اولاد آدم اذ اجابهم رسول الله لما معهم يوثقون به ولا يتعبدون بشره
ويعتقدون انها نسيحت قوله او سماهم بنبيين تكلموا بها كان هذا بعد ان العبارة قال الكفا وتكلم
عليه قرأه ابني وابن مسعود واذا اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب ولا يخفى ان حذف المتعاقب استيناف
اي هذا المراد قوله والله في ما تولى القسم وروى سبب طريق فهم القسم من الكلام وهو في الشهر ريد خطه
الجميع القسم المنازع معية جوابه وح يشك في جعل ما هو قوله ان يقول بالوصول لتفهمها على الشرط
كالشرط وخبره كما يجراد لكن الكفا شرح بانها لا تخفى الشرط وقال ان الا في قوله وان كلاما ليوثقهم
الام الموطر دخلت على الزيادة فالزراعة بين الميثاق والقسم فاذا اعتبه القسم كجمل ما هو في خبر الجزاء
القسم بقدر خبره الميثاق كما جعل ما هو في خبره الشرط جوابه ومقدر بشرطه جزاء منه فجمع قوله
وكسر الجزاء ان قوله وليؤمنن بك من الجزاء فيكون ساد مسدودا ب القسم والجزء ليس

المعنى ان كلمة ما يحتمل الخبره حتى يشكرك انه لم يسمع بالجزية يعني ان قوله تومن جواب القسم وسادس
اشارة ليس سادسهما في العبارة مسامحة في اي لاجز ابناي اياكم بعض الكتاب قال في المحققين
هذا الكلام ان الامم متعلق بقوله تومن وليس كذلك بل هو بيان للمعنى وانما الحذف متعلق باقسام الحذف
مرح بمعنى الكفاية بهذا في قوله الله فيها اغوتني لا تعذبني والمعنى اخذه للذرية التي تكلمه وجاءكم رسول مصدقا
وضع له كما لما معكم اشارة الى ان ما معكم يكون عين ما يتكلم من وضع الظاهر موضع المضمر فلا يرد ان كيف صح
عطف هذه الجمل على الصلوة ولا ضمير فيها يرجع الى الموصول فتقول انما وضع الظاهر موضع المضمر ولم يقل مصدقا اشارة
الى ان يجب الايمان والتسليم بالرسول مع كون ما يتكلم محولا فيما بينكم متداولا وغير متروك ولا ينبغي التقييد بتداوله
وكونه مما يتكلم به قوله على ان اصله من ما واللام موطئة ومن التعليل وقيل زيادة قوله قال قررتم بيان لاخذ
اليتاق كما قيل كيف اخذت مني قبي اسرا اوانصب لاداي قال اذاخذ وعلى الاول انما يصح الحذف
اي اذ اخذ الله قوله كعبه وغيره يقال جمل غير اسفار وما غير اسفار ووجاه غير اسفار للواحد والجمع
والذكر والمؤنث اي لا يزال يسافر عليها والاصار جعل ضمير يشد به اسفل الجبا على ان قوله عطف على الجمل
المقدم يعني الجرا على ما صرح به الكشاف ولا يخفى ان الظاهر ان تقديره انفسون غير دين الله سنون لا يرد
قوله وتقدم المفعول لانه المقصود بالانكار والاول ان يقال التقديم للتخصيص والانكار للتخصيص اي التخصيص
غير دين الله بالطلب في اشارة الى ان دين الله لا يجامع غير دينه في الطلب فلهذا الجراي كركبة اشارة الى
رفع الطور فوفى بني اسرا لادراك الفرق لفرعون قوله او مختارين كما ملكنا والمؤمنين يعني يراى بالكلية
الاختيار وبالكره التسخير فقول او مختارين في مقابلة طائفتين وقوله او مسخرين في مقابلة كافرين بالسيف
وانما جعل الملك والمؤمنون مختارين لانهم رجعوا الى الراجح وذلك بالاختيار وجعل الكفرة عاصين بالتسخير
لانهم ارتكبوا الرجوع وذلك لما يكون بالاختيار بل كونهم في ايدي الغضا هذا غاية توجيه كلامه وقد
لان الكفرة لو لم يكونوا مختارين لم يتوجه التعذيب ففهم المؤمنون والملك اي لا يعذبون الا ما يقتضي عليهم وانما يكون
لانهم لا يعذبون ان يستعملوا قضي عليهم فالفرق لا فارق قوله امر الرسول لاحتمال ثالث بان يكون امر الكفرة
ان يخبر عن نفسه واخوانه المؤمنين قوله والقوان كما هو منزل عليه منزل عليهم توجيه تصدير عليا ويحتمل ان يكون
ضمير المتكلم كناية عن اصحاب الوحي اي انما نحن معاشر الانبياء بقوله وما انزل علينا لا ينكر واحدنا منزل الله
وانما يمنع عن العمل به لشيء راجح ما فصل تخصيص بعد التعميم وذكر ما اوتى موسى مع دخولها في الاسباط كناية
للتخصيص بعد التعميم لانه باي عطف التبيين عليه بل ينبغي ان يحمل ما اوتى على الوحي الخفي وما انزل على الوحي
الجلي او يحمل ما اوتى العجرات وما انزل على الشرايع قوله وانما تقدم المنزل علينا وقدم الاجال قوله لان فرق بين
احدهم بالتصديق والتكذيب والا فالفرق بالفضل وعموم الدعوة وخصوصها ونسج دين بعض دون بعض
ثابت قوله ونحن رسلكون منتقون او مختصون الاول مبنى على جعل محبة عبادة عن الاشياء مسلمات او كما قرأ

والله على جمل عبادته عن المسلمين قوله يا بطل الغفوة السليمة التي فعلت اناس عليها فان الغفوة جوفرة العقل
فبشر المتعلق بالموت وهو على الانقياد لصانعه وعدم الغفوة عنه بربما يفسد بعد التعلق بالموت والبعد عن
بالاشتغال بالشهوات الحسية ولو ازما حقها لولا الدين ايضا لان المال فلا يصلح ان يكون الاسلام الايمان لان الايمان
ليس الامال والالام هو الامال حيث جعله ديننا قوله فان لما يد اى المايل عن الحق من حاد بمعنى ان منتهى الضلال
بعيد عن الرشاد ونحن نقول المراد ان كيف يهدي الله قوله لم تنفع الهداية وليس الهداية الا ما او تواتر
وقيل نفى وانكار هو ظاهر كلام الكشاف حيث قال كيف تطف بهم وليسوا من اهل اللطف ولم يقر بهم من اللطف
واما رده بان يقتضى ان لا يقر توبة المرتد فليس كيف وقد صرح بالنفي قوله والله لا يهدي القوم الظالمين
وهو مندفع بان عدم الهداية مشروط بالاتصاف بال كفر قوله عطف على ما في ايمانهم من معنى الفعل وكذا ان الفعل
يتم المصدر عطف على ايمانهم كما في قوله سمع بالمعدي خير من ان تراه او تقدر زمانا الى الفعل اي وزمانا
شهدوا كما في رايته من ضرب ولا يبعد ان يقال معطوف على كونه اي قوما كرهوا بعد ايمانهم وشهدوا ان
بالو لا يقتضى الترتيب محتمل ان يكون في حق المنافقين من امه صلى الله عليه وسلم ويكون المعنى كيف يهدي الله
قوما كرهوا ويحذر بانكاره بالقبول بعد ايمانهم قيل وجوده وشهدوا بالسننهم انهم حق وجاتهم البيضا على ما شهدوا
ولم يتركوا الكفر والانكار الخبي واخذوا يهود القوم الذين ظلموا انفسهم المكابرة ومحال في البيت قوله الذين ظلموا
بالاخلاق لا الفهم ان المراد ان الظلم المذكور من الكفر بعد الايمان والظلم المطلق اي لا يهدي ظالما فيندرج فيه هذا
الظلم وامارة ظلم ادنى من هذا الظلم حتى يلزم عدم هداية هذا الظالم بطريق الاصل فبعد ان الظلم قوله يدل
بمنطوقه ان اراد بمفهومه تعليقا بما وصافهم لان اسم الاشارة بعد وشارة المشار اليه يدل على ان ما يرد بعده
او تقدم قوله عليهم فانه يفيد الضر وقوله مطبوعون مبنا لانه ان كل مخلوق على الغفوة قوله اي في اللغو الاوتى
المجازا وما يلى كون الضمير راجعا الى العقوبة او النار قوله لا يخفف عنهم العذاب اذا الظاهر ان تخفيف
الراجع الى العقوبة او النار وقوله الله ولا هم ينظرون معناه انه لا ينظر اليه الله ولا الملك ولا الناس
نظر ربه ولا ترجمهم ولا يملكون ساجدة في ترك العذاب من الا نظر بمعنى الامهال قوله واصلي اما قدوا قالوا
يعني ان مجرد الندم على ماضي من الازداد والعزم على تركه في الاستقبال غير كاف بل لابد من تدارك ما اغوا
به من الحقوق هذا وفيه بحث لان مجرد التوبة يوجب تخفيف العذاب ونفرا الى سائر الهم فقول واصلي اما قدوا
ليس لقييد بل بيان ان التوبة تصلح ما افسده الاثم قوله لانهم لا يتوبون اراد التوفيق من الاستتار
السابق وقوله لن يقبل توبتهم كما يقبل توبتهم كناية عن عدم التوبة مطلقا او عدمه في غير حال
الاشفاق وانما تحمل التوبة على التوبة بحسب الظاهر لانه لا يكون لهم توبة الا كالتوبة وجعل التوبة سببا لترك
القادر ان القدر ليس سببا لعدم قبول التوبة بل السبب عدم التوبة او كون التوبة توبة بحسب الظاهر دون
التوبة بحسب الحقيقة ودفع به ما ذكره الكشاف انه الفرق بين المقامين حتى ذكر في احدهما القاء ولم

بذكر في الآخرة ونحن نقول والله تعالى اعلم بحتم ان يراد بالكنة الكنة الباطنة لانه الكنة الزاوية حيث يحتمل صفة
 مشقة اخفاه ويحلل امر الاسلام مع كمال كرهته وهذا نهاية كنه الكنة ومعنى عدم قبول التوبة ان الشخص
 لا يعتبر توبته ولا يقبلها ويدفع شره فليكن هذه الآية مأخذ حكم الزبير في وجع معنى قوله والله انك تعلم الصفا
 هم المعدودون في امر الضلال والكنة ابدوان اظهر والايات قوله وقري بالرفع على البدل بزيادة ذكره
 غير موصوفه قوله ولو اقتدر به محمول على المعنى ههنا اشكال وهو ان في الشرط ههنا محمول وهو يقتضي كونه يقضي
 الشرط اولى بالجزء مقتضى ذلك ان يكون المراد من قبل من احد هم الالارض ذهبوا اقتدير به ولو لم
 يفقد وظاهره ان ليس المراد بالارض ذهبها لا يقبل لعدم القبول في ما هو اخر منه بطريق
 الاكواب حيث يثبته اجواب احدا ان مفهوم هذا الكلام ما تعارف هو فيه ما تطلب من المراد وان كانت
 العبارة آية عند المفهوم لا يقبل منه فدية ولو اقتدر بعمل الارض ذهبها وربما يوجه ذلك لارادة
 بان المراد بعدم قبول الالارض عدم قبول فديتها لانه غاية الفدية لعدم قبوله يستلزم عدم قبول
 فديتها والمراد بالافتداء به الافتداء بحقيقة الالارض ذهبها وثانيا ان المراد لو اقتدير به ولو لم
 يفقد به وعدم الافتداء به اولى لعدم القبول وهو اذا كان قصدت في الدنيا فقد عرفت ان الجواب
 انما لا يحتاج الى تقدير العطف عليه كسائر الاجزى كما يقتضيه ظاهر عبارة الكنت حيث قال وان يراد من
 قبل من احد هم الالارض ذهبها كان قد يفقد به ولو اقتدير به ايضا وكذا ان تحمل كلامه على بيان المعنى لا
 على تقدير العطف عليه وثالثها ان المش كذوف والبا معنى مع امي ولو اقتدير به مع مثل ولا بعد ان استغنى عن
 تقدير المش ويكتفى بكون الباء بمعنى من فانه يعنى فديتها بغير الالارض ذهبها قوله والمشارحة
 ويراد كثيرا كما انه يذكر كثيرا ولا يراد وكذا ان يجعل قوله ويراد من الزيادة اشارة الى هذا او لك لم
 عذاب اليم اذ لا الم فوق الم عذاب رجا فبه المخلص اذ الرجا بهون العذاب قوله ان تنا الحقيقة البر
 اشار او لا الى كونه اللام للجنس وثانيا الى احتمال كونه للعهد فشر بر الله بالرحمة والرضى والجنس ونحن نقول
 المراد بالبر كونه العبد لله وهو لا يجمع كنهه غير فاذا اجتمعت بالاسم ان يرفع كنهه عن نفسك بالبدل وبقوله
 الاتفاق قوله تير خا هو في جعل اسم موضع قال الحق قال جارا لله وشيوخ كبر وها بكسر الباء فان مع فاختا
 الى حاسم قبيل قوله فقال ينج كلمة مع مبنية على السكون ومكذرا روي ويجوز فيه الكسر والتنوين وقوله الى
 باج او راجح من الرجز او الرواح شك من الراوير ومعنى الراجح ذورج ومعنى الراجح انك تغدو اليه و
 تروح بمنفعة لقرية من البلد ونحن نقول اي ما ينفع مال ذورج واي رجز فوق بر الله او مال راجح تغدو وكل
 صباح اليه وتروح بمنفعة وهو بر الله من الصدق الجارية الباقية قوله ويكتم التبيين اي يكتم القراء المشهورة
 التبيين فيكون المفعول كذوف شيئا ولا ينافيه هذه الآية لانه يكون دليلا على ان المراد بالشيء بعض ما يكتمه النسخ
 وكذا ان تحمل قوله على ان هذه الآية كنهه كونه من في القارة المشهورة للتبيين فيكون اشارة الى ان دلالتها على التبيين

لن تالوا البتر

اي ان تالوا

غير قافية

غير قافية قوله وما متفقوا من شئ من ان شئ محبوب او غيره ومن لبيث وانا بين ولم يطلق لئلا يصرف الى المحبون
 قوله فان الله يعلم غير غايه المبالغة في علم الله حيث لم يقل فما انفقتم فاذا اشار بصيغة الاستقبال الى ايته
 عالم به قبل انفاقه وفي اشارة الى ان الله غنى عن ابدان الانفاق وفيه تحريم على الاخطاء قوله اني المعلومات
 جعل الصوامع للجمع لان الكمل المصا الى المعرف والمعو فالعموم الاجزاء فهو ايقين مصدر نعت به فلا وجود لتركه
 الاطلاق على الجمع فيه بالاستواء ما خيره الى اللزوم الظاهر من اطلاق يستوي الوجوب وقد نكر الالطلاق في الكنت
 لكن الرضى صرح بواز التثنية والجمع ونقل رجل عدل ورجلان عدلان رعاية لجان المعنى المراد في اذ جعل الصوامع
 من اللطوب فعدا فاد الاستواء كما هو شان المعروف باللام فالكلمة لتأكيد الاستواء وانما قال المراد باللام
 لتلازمه الالارض ان المراد انفاقها ووجه مناسبة هذه الآية بما قبلها ان ذلك كان انفاقا من اسرسل
 مدتها حيث بذل ما هو واجب عليه اذ البذل اعم من بذل المال وبذل ما تشبهه النفس قوله عوق النساء في الصحاح
 النساء بالفتح مقصور عوق كخرج من الورك فيستبطن الخدين ثم يجر بالعرقوب حتى يبلغ الى فرقال بن السكيت هو
 عوق النساء قال وقال الاصمعي هو النساء ولا تغلق عوق كما لا تقول عوق الاكل وانما هو الاكل قوله فهو كتحريم اي
 كتحريم الله ابتداء من غير ان يحرم العبد على نفسه او لا ويكون دفع النسخ بان كون التحريم باذن الله فلا ظاهر
 ويكفي الاستدلال ظاهر اللفظ قوله من ان تنزل التوراة بظاهرة متعلق بحرم اسرسل ولا تظهر فائدة في التقييد
 فان حرم اسرسل لا يتصور بعد نزول التوراة فينبغي ان يجعل قيد العطف يلزم قصر الصفة قبل تمامها الا ان يقال
 هو متعلق بكذوف والتقدير كان حراما قبل ان تنزل التوراة في جواب سوال نشا من سابق السنتي كما قيل
 كان حراما فاجيب به وقوله من انزلها يشعربان التوراة تنزل بالتحفيف مع ان التوراة تنزل من التنزيل وكانه
 اختار تفسيره بالانزال تيرها على انه لم يعتبر فيه التدرج في هذا المقام لان انزال التوراة لم يكن شيئا كالتوراة
 بل كان دفعة قوله او في منع النسخ عطف على قوله في دعوى البرائة ووجود الرد في منع النسخ ظاهر اذ تحريم ما كان حراما
 لا يكون الا بالنسخ قوله فاقوا بالتوراة فاطمأنا في الامر بالاتبان بالتوراة وعدم الاكتفاء بتلاوتها اشعار و
 توبيخ بان ما يتلون ليس توريه بل كبريات من عدهم قوله ابتدى على تبرر عنه انه حرم ذلك قبل جعل من
 عبارة عنهم ويحتمل ان يكون كذبهم من ان الله صادق في ما انزل وانتم الكاذبون ويحتمل ان يكون المراد
 لزوم الحجوز ولوجي الصادق فيكون من اقترى اعم واشمل لشموله من فعل ذلك ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم
 قوله حل صدق الله تريف كذبهم اي ثبت ان الله صادق في ما انزل وانتم الكاذبون ويحتمل ان يكون المراد
 انه صدق الله فيما ذكر من مساويي اخلاقكم وقيل اي احكامكم قوله اي الله الاسلام التي هي الامم لانه ابراهيم اول
 ملته يعني امره باتباع مله الامم وعبر عنها بمله ابراهيم لكان مشاهيرها بها اولادها كان في الامم ملته ولم يامر
 باتباع نفسه لانه ابراهيم حتى يكون نبيا من انبياء شريعة كانبيا نبيا اسرسل في شريعة موسى قوله وما كان من المشركين
 فيه اشارة الى ان اتباعه واجب التوحيد الصريح لا يباع ابراهيم وهو اتباعه في التوحيد الصريح

والمراد بالتحديد قوله لا اله الا الله وبصره عدم شوبه بما ينافيه كقول اليهود وبالله استقامه في الدين
عدم الخروج عن مقتضاه والا فراط العباده فوق الطاقه والتجنب عنها حفظ النبيه عن الهلاك فيها والتوقير
التفخيرا قوله ان اول بيت وضع للناس فيه تحريف على اتباع ابراهيم وتقرير لنا قوله وتولية الاجاب
الحج وفي دلالة قرآنة بناء للفاعل على ان الواضع هو الله خفاء بجواز رجوع التفسير الى ابراهيم لانه اول بيت
ثم بنيت المقدس بعده باربعين سنة كما يدل عليه الحديث قوله كالنبيط والنبيط على صيغة التصغير في اسم
بالدنيا والمقصود بالتشبيها هذه اللفظ قياسية او كالتقيا سية لا عقيدا والوجه وضع الالف موضع الميم وقوله
وقيل هي اي بكه موضع المسجد وكه البلد من كبره اذا زعمه لانه لا زعمه الناس فيها ويحتمل ان يكون التسمية بيك للدق
ايض بناه على ذلك البعض بعضا في الازدحام وجرم كبره من اليمين هم امهرا اسمعيل عليه السلام
ثم العالمين ولا علقين بن لا وبن ادم بن سام بن نوح وهم امم نوح في البلاد والفرح كالنواب
من فرجه اذا بعده قيل سمي بذلك لانه بعد من الارض ويحتمل نقول لانه بعد طه عن الذنوب والاثام هو النبي
وقوله وهو لا يلام ظاهرا لانه لا يبيح اول بيت لانه لم يوضع لان من المللك وانما قال ظاهر الآية لانه
تصحيحا ايضا وضع للناس الا انه تبرك به الملا كقوله خلق آدم ولم يكن فيه فساد فلهذا كثير للبريد ان البركة
هي الزيادة ولا زيادة في البيت فوصف بالبركة باعتبار كبره من قوله وان من ارضي الصلوة ويحتمل العبود
في الحرم ولا تعرض لها ولا ان الصلوة لا يخاف الضواري ولا يهرب عنها وقوله قرهه معناه قرهه استرا وقرهه
البيت على الاستناد اليه زي قوله احوال ابي ولا ضعف ترك الواو في الجمله الاسمية لقول ابن عباس بضعف
لان قال عبد القاهر وان جعل نحو على كنه سبب جلا كثر فيه ترك الواو قوله على ان المراد بالآيات انما المقدم و
وبمقام ابراهيم ما فيها والايه لانه ليست عن مقام ولا بعد ان يكون للكلمة في نحو من قدم ابراهيم في الحرم
الاشارة الى ان الحجر لان ليلتا ياذي قدم من صلواته او فاس قدمه يحفر هذه ان معينه في رفع الحجر بوجه
لا الحجر وضع قدمه بعد اذ لولا الامداده لكانت لا استقر الحجر تحت قدمه قوله ويؤيده ان قوله انه بعد اي يذو
كونه عطف بيان لا كون المراد بهذا المتحد لان بيان في ارادة التوحيد فكيف يؤيده قوله بعد ان يذو
اي مركب من البدأ والحيز او شرطية مركب من الشرط والحيز معطوف على التقديرين والاقرب ان يقدر
مضاهي وعدمه وهو كان امنا وقوله او فدايات بيننا ابراهيم اشاره الى وجه اخر يكون مقام ابراهيم
عطف بيان للجمع وهو انه عطف بيان مع معطوفه والاشارة نوع من الجمع صرح به الكشاف وفي قوله من ابراهيم
للعقل على غيرهم اذ الامن شامل لغيرهم حتى الاشجار والنباتات او شرطية غير العاقل فلهذا من العاقل
في ان يوجب تحريك التعرض له كالعاقل قوله كقول عبد الصلوة وسلم جيبا من دنياكم ثلث الطيب النساء
وقرءه عيني في الصلوة حيث اقتصر في بيان الثلث على ذكر اثنين وهذا انما يتم شهادته لولم يجعل الطيب
والنساء بدل البعض ولم يجعل قرهه عيني في الصلوة من غير الثلث لانه ليس من الدنيا بل من الآخرة كما قيل

وفتحكت لان المراد من ثلث من الدنيا ما يقطع في الدنيا وان تعلق بالآخرة ثم تشبهه بالآية بالحدوث ليس لنا
فيما ذكر في خلاصته غنية عن الترتوك كما في الآية بل في مجرد انه لم يذكر ما ينبغي ان تذكره بعضا وقيل وجه
عدم الذكر فخر القلب عن عذابي الدنيا والعدول عن الذكر ما في الآخرة بلا اختيار كما في قوله انشاء
عدا امور الدنيا مالي والدنيا ولا بد لي من الآخرة محمد بقا الا ترى ان هو الامن بدلا من الضمير للجرور
في قوله غنية فيها ابدلها منه لظهور الغنية فيها ولو جعل بقا الا تراعى من بقاء الا في الدنيا لان ابراهيم
بنا البيت باق في الدنيا ببقاء مقامه وفي الآخرة بجلوه رجاته وجعل الامن اعلم من الامن يوم القيمة
كما افيد قوله فعدله للزيادة على الوجه المخصوص تفسير الحج وبيان ان المراد بالمعنى الشرعي لا لغوي او اراد
ان الحج هو المقصد لكنه ليس مطلقا بل محله في الشارح بتعيين المراد بالمقصد قوله من استطاع اليه سبيلا بركن
اناس مخصوص ليعني صدر الآية عام خصص بالبد فهو عام مخصوص ببعض والبدل بدل البعض من الكل ويحتمل
ان يكون المراد من الناس من استطاع اليه سبيلا فيكون بذلك الكل من الكل ويكون صدر الآية محله سبيلا
قوله فحج على من قدر على الشئ والكسب الطريق ولا يجب على من له مال ولا يطبق بدنه الاستقبال الكسب قوله والضمير
عيسى والحج قال ابن مالك في التسهيل اذا اراد الضمير من الاقرب والابعد تعين الاقرب قوله وكل ما في الشئ
فهو سبيل وليس سبيلا بعد اذ بين الشئ حتى لا يجب الحج على حاضر البيت قال الكشاف اي كل ما يوتى به الشئ
فهو سبيل وهذا التفسير ظاهر في ان يكون ما في اسم الآخرة وضع كنه موضع لم يحج يحتمل ان يكون منعنا لك كما فر
عن الحج ببيان ان التفرغ عن الحج لمن حج انما يحج لنفسه ولا تنفع الحج الكافر فينبغي ان الحج لانه عاين
يتبع نفسه بلا فائدة قوله ولذلك قال عليه السلام اي لذلك المذكور من التاكيد والتعليل و
يحتمل ان يكون المعنى ولذلك الآية قال اي ماخذ قوله عليه السلام ذلك قوله وقد اكد المراد اي شانه
او الامر المتعلق به وابراره في الصورة الاسمية جعل تابا مستمرا وليس المراد حقيقة الاستمرار
اذ ليس وجوب الامرة فهو ملبا للغة في الوجوب والمفيد لانه حق لام الملك والمفيد للوجوب كلمة
على في تميم الحكم او لا مبالغة في وجوبه حتى كانه واجب على الجميع فهو في المبالغة كما لا استمرار لغيرهم
يؤفوه وفاتهم وقوله فانه كما مضى بابراد كافي التشبيه وفي الكشاف انه ايضا لقصد
الايضاح الصريح والبدل يتضمن الايضاح وليس يصح فيه وح كذا ان تعطف قوله وتخييه على
الجار والجرور وان يعطف على الجرور بارادة صرح التشبيه وقوله بدل عنه ايضا في لفظ البدل
للاجار والجرور وخبر قوله وقوله عن العالمين لفظ العالمين موضوع ممنوع المضمر والدلالة على الاستغناء
عنه اي عن كثر بالبرهان باعتبار ان الاستعلاء عن العالمين وليس على الاستغناء عن كثر والاشارة بعظم
الاستغناء باعتبار المبالغة في الاستغناء لظهور التخطا وقوله لانه يكلف على قوله قد اكد ببيان المراد
على ذلك التاكيد وتوجيهها من احداهما لانه يكونه موجب كثره المشويات وكما ان القول متعلق به

زيداتهم داع الى التاكيد وثابتها ان يكون في كمال الشدة مفهنا ان بابي المكلف ان يقيد فلا بد من
مزيد التاكيد والتشديد وقوله روي للاشارة الى احتمال ابقاء الكفر على ظاهره وعدم صرفه الى
التعجيل والليل المستباحه قوله ان الذين امنوا والذين يادوا والصائين والنصارى و
الجنس والذين اشركوا وفيه دليل على ان الصبا على حدة غير داخل في هذا النصاري والمراد بالمشرك
عبدة الاوثان وهم لهم لا او اطلاق الملاء على ما هم فيه تعقيب قد تردد في اللفظ قوله وتخصيص اهل الكتاب
بالخطا دليل على ان كفرهم قبيح بيان وجه تخصيصه ولكن يقول تخصيصهم لتفويضهم في الحق كقولهم
واشفاق السبيل كما يدل عليه الاستفهام الانكاري في قوله لم يكونوا بخلاف غيرهم فان كفرهم
جهل بينه وبين جهلهم وعدم معرفتهم وقوله وان زعموا انهم مومنون بالتوريه والابجيل يعني ان يرى
بايات الله الكتابان ويحتمل ان يراد بها التوراة فيكون تزيما لهم بالكفر بالقرآن الا ان يكون التزيما
للسببية فيكون المعنى لم يكونوا بالتوريه والابجيل سببا ليات الله يعني التوراة وغيركم على
زور وقوله والحال انه شهيد مطع جعل الشهيد بمعنى العالم ولكن ان تجعله بمعنى الشاهد فيكون كما تزعم
لهم بالحق حيث يكونون بايات الله مع وجود هذا الشاهد الذي يستحيل ان يكتم شهادته وورد
احد قوله كذا الخطا اي خلا الامر والنداء والاستفهام يعني لم يكتف بان يقول لم يكونوا بايات الله
ويصدق عن سبيل الله ولكن ان يقول لم يكتف احترازا عن توهم ان التزييم بالكفر باعتبار العدة
لا باعتبار الامور اذ وفظ التزييم بالكفر بايات الله في الامور الا لام مطلقا ويحتمل ان يجعل الاول تزيما
بعوث الايمان والثاني تزيما بعوث العزم والالتزام لما امر الله به قوله قيس كانوا يقتنون المومنين
يعني التزييم في العدة مطلقا وقيل تعريف بعثته لخرش قوله وهم كبرون بزعمهم لا ما سبوا اجابهم
بنفي الغفلة عن الله بين كانهم خوطبوا بانكم خائبون في جسم المسلمين غافلين لان الله لا يغفل عنكم
ويزيل غفلكم واما اقتضاه الجهر خطابهم بعلم الله به فغير ظاهر بل هو مقتضى الاستسرار كما قال سابقا
لا تغفلكم التحريف والاستسرار ان يقال اعلان الامر القبيح انما يحترى عليه اذا حسب ان احد الا يعرف
توحيها سبب التحريف يعلم قادر مجاز قوله يردوكم بعد ايمانكم كما فرين انما ذكر قوله بعد ايمانكم ليوضح قوت
نعمه والابتلاء بنعمه ولم يقل الى الكفر ليشير بقوله كما فرين الى ثبات الكفر وقوله تدعون من الدعوة والادعاء
والاستفهام لانكار قوله وانما خاطبهم الله بنفسه او نقول امر الرسول كخطاب اهل الكتاب ليكون دليلا على انه نزل
اليهم بامور بدعوتهم ولا حاجة هنا الى ذلك قوله انكار وتجب كقولهم اي لا يكتف بايمانهم من افعال الكفرة
ومن صفاتهم والا فهم لم يكونوا بافعالها ولكن ان يقول انكار كقولهم يعني انه لا يكون كفرهم في افعالهم
لغيره وقلع لغتهم كفرهم وتجب عن الطبع في كفرهم ويحتمل ان يكون الاستسغار اذ اطالهم وقد صدق رسول
في انكاره عليهم او تجب عنهم فيما سبق ان قال تدعون للجاهل والاعين اطركم ولا تجر عليهم بعدم الكفر في

قالوا

حال كون الرسول فهم اذ قطع طمع اليهود في كفرهم بعد الرسول فقال ومن يعتصم بالله فقد هدي الى صراط
مستقيم فانه عام بجميع المسلمين وقوله فقد ابتد لي لاجل اشارة الى نكته التعبير عن الهداية المستقبلة
بالكفر قوله واحصل تقواه وقوله كلمته في الصحاح انها التقيية يقال اتقى تقية وتقاه كما يقال اتقى تحته التوراة
والوقار والتخمة فساد العدة ولا حاجة الى جعل قلبه واتقاه الى التاء الى اعتبار ضمها كما في قوله
لايكف يعلى في معنى تقي ولا ضمة بل وجه ذلك ان التاء في معنى التوهم ان التاء في اتقى اصلية كقوله
استمالها ونحيفها با اتقى محففة التاء على ما في الصحاح فلما توهموا احصاها تكلوا بشئ وتقاه قوله
اي لا يكون على حال سوى حال الاسلام يعني النهي عن الموت راجع الى قيده اي لا تكون على غير حال
السلام فهو نهي عن الكون على غير حال السلام وقت الموت فان قلت كيف قيد النهي بوقت الموت
فهل جواز الكون على غير حاله في غير هذا الوقت قلت النهي عن الكون في حال الموت استلزام النهي عن الكون
مطلقا لان وقت الموت غير معلوم فيقول فيه دليل على نسخ جميع الاديان سوى دينه صلى الله عليه وآله
ويمكن ان يقال هذا النهي عزوم للنهي عن الكون على غير الاسلام فجعل كناية عن قوله وقد توجه قوله
دونها اي دون شئ منها والنهي عن الطوع يقتضيه الانتهاء عن احدهما او عن كل منهما قوله واعتصموا
بجمل الله المتين فان قلت ينبغي تقديم عن النهي عن الموت على غير حال الاسلام لانه يتعلق بزمن طوع
قلت بل كجس الاجزئة ويزمان الموت اكثر تعلقا اذ لا يجاد الا الاعتصام به قوله والوقوف
به والاعتماد عليه الاعتصام رشيحا خالف الكفاية اذ هو جعل الترشح مقابلا للاستعانة للوثوق
تزيما على انه لا تتا في بينهما بل يكفي لكونه ترشيحا للتعبير عما هو حال الشبه باسم حال الشبه به قوله واعتصموا
الله جميعا محتملين عليه جلالا عن الفاعل بظاهرة ويحتمل انه جمل حال الفاعل والمفعول ووجه لا يفرقوا
تاكيدا للتعجب والحج نقول والله اعلم به حال عن المفعول اي تسكوا بجمل الله جميعا لا تسكن طاقا
فان بعض طاقات الجبل لا يقوى على الحفظ فيما ينقص ويهلك المتك به ووجه قوله ولا تسقوا
تاسيس قوله ولا يفرقوا عن التي اي عن الدرس التي وكوزان براد ولا يفرقوا عن صلوات الرحم كما توهم
في الجاهلية ولا يفرقوا عن نبيكم للتي قوله التي من جملها الهدى والتوفيق الظاهر ان المراد بعبادة الله
ما بين قوله اذ كنتم اعداء اي اذ كنتم اعداء الله عليكم في هذا الوقت وهو تبدل عداوتكم بالحب
والاخوة ونجاكم عن نار جهنم بالظلم فيما بينكم وقطع الرحم فاعتصموا ولا تفسدوا بالحق لفظه واتقوا
الفتنة قوله وقيل على الوجه الثاني كان لكم يومهم وغيرهم قوله مشفقين على الوقوع في نار جهنم من
الاشفاق بمعنى الاشراف وجعل ان راعى نار جهنم ويمكن جعلها على نار الحرب قوله والضمير المحذوف و
لرجوعه الى العداوة مسانعة وكذا المتعد يسبق من العداوة والشفاء والشفوة والتا ر قوله
وتما نيته لا يخفى ما اضيف اليه في الكفاية وهو من اي المصفاة بعض المصفاة ولا بد من هذا التقيد

في

وكانت القاضى غفلة قومه مثل ذلك التبيين يعنى ذلك اشارة الى التبيين المفهوم مما بعده ونحن
نقول كقولنا ان يراد بالتبيين افاكدة بالنظم المبلغ الفصح عن المعصوم كما ينبغي وان يراد وهو الاظهر
انها روارق العادات من تاليف اللجج الشديد المعاد او كما تهم عن النيران المتهدي كل النجاة قومه ارادة
تباكم يعنى المراد بالامتداد ثباته وزيادته لان الخطا للمسلمين المهديين وكذا ان تستفيد القضاة
من المضارح المفيد لاستمراره والزيادة من صيغة الافعال كما قيل في قوله الله ما كتبت وعلمها ما كتبت
قوله مخاطب للجمع وطلب فضل بعضهم ليدل على انه واجب على الكل دفع بر ما اوردوه ^{الخطا على هذا الوجه انه مبنى}
على ذهب من قال ان الفرض الكفاية واجب على البعض لا على الكل وهو مردود وقد قام الدليل
على انه واجب على الكل لكن يسقط بفعل البعض ووجه ذلك ان خطاب للجمع في مقام طلب الخير
على الوجوب على الجميع اذ انما خطاب للجمع بذلك لانهم يتصرفون ولو لم يفعل البعض وهذا كما يقال
ينبغي ان تحفظكم بعضكم لئلا تهلكوا وكان غفلة لخصي هذا الرفع وانما قال وليكن منكم من يتق الله
منكم من يدعى الى الخير اشارة الى انه يجب اعانة الاعمى وموافق الغير مع لان هذا امر لا يقى به قوة واحد
الا ترى ان عالم عالم من اقوي الداعين الى الخير الصالحين والى الله عليه وسلم كبرون رضى الله عنهم لم يتم دعوتهم ولم
ينفذ كلمته قوله والتبيين ولا بدح من نكته لاختياره على كونه امر وكان النكته فيه التبيين على انه ينبغي
ان تحذرتهم في الدعوة ولا تخفوه ويؤيده تعقيب ولا يكونوا كالذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات والذين امنوا
متعلق بكلامه ووجهي كل من والاظهر ان جعل الدعوة الى الخير عبارة عن تبليغ احكام الله وتعليمها او بالامر
بالعفو والنهي عن المنكر فكيف يتم كما يشتر به لفظ الامر والنهي فلا يكون تخصيصا بعد التعميم قوله روي
ان علي السلام سئل من خير الناس فان قلت لا يدل الحديث على ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
هو الفصح بل هو التقوي والوصل وترك قطع الرحم قلت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يستدعي التقوي
وترك قطع الرحم لئلا يكون مخاطبا بقوله الله لم يقولوا ما لا يفعلون على ما يلقى منها داخل في الدعاء
الى الخير قوله والاظهر ان النكته يجب ان ينهي عما يكره وان كان ظاهر قوله الله لم يقولوا ما لا يفعلون يدل
على منعه عن النهي لانه يجب تاويله بان المراد النهي عن عدم الفعل لا عن القول كما ذكره ولان الواجب عليه
نهي كل فاعل وتترك نهى بعض وهو نفس لا يسقط عنه وجوب نهى الباقي قوله ولا يكونوا كالذين
يؤذون يعنى لا يتركوا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالنصارى فانهم لذلك يؤذون ولم تبيح كلمتهم
واحدة واختلفوا قوله والاظهر ان النهي فيه مخصوص بالتفرقة في الاصول دون الفروع بل الاصل
ان النهي عن التفرقة في الاصول والفروع لان الاختلاف بان لا يجتمع دين الحق ويتبع كل هواه واما
الجهت والاتباع لدين الله فمهم غير مختلفين وان اختلف طوائفهم فيما هو الدين ولا يبعد ان
يجعل البينا عبارة عن النصوص فيكون فيه تجوز الاختلاف في الجهد فيه والله اعلم قوله وعيدوا

مؤقود وتهديد على التشبيه بهم اما جعل اشارة الى الذين يؤذون واما جعل اشارة الى الذين
واما جعل اشارة الى كل منهما فيستقل قوله نصب بما في قولهم من معنى الفعل وكذا ان جعل منصوبا بالاعظم
ويكون مبالغة في العذاب لان اقصى عظمة العذاب ان يكون عظمها في يوم عذاب كل يوم في جنبه
كلا عذاب قوله امانا ويجعل امر التسخير بان يذوق العذاب كل شوه من اعضاهم العذاب
نمودا بقوله والشواب المخذول لان يقطع كنه لارحله وقوته قوله الله هم فيها خالدون
قوله اوجه حرجا الاستيناس لا يبعد ان يجعل ضميرها للدعوة الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فيكون بيانا لسبب كونهم في رحمة الله كما بين سبب كون مفاصلهم في العذاب كما قيل يا ايها
في رحمة فاجيب بانهم كانوا خالدين في الخيرات ويمكن ان يكون هم فيها خالدون خيرا بعد خيرا
ويكون المعنى واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة مخلدون فيها لم يكف بقوله مخلدون فيها
تجربها على ان نفس الرحمة نومة مستقلة ولعل ذلك يجب ان يشكر كل منهما على جبال قوله اذ سخر
الظلم من الظاهر ان المراد ان الله لا يريد ما هو ظلم من العباد وفيما بينهم لا ادخل ما يفعل لئلا يظلموا لان التقاء
مقام بيان انه لا يضيع اجر الحسنين ولا يهل الكافر ويجازي بكفره ولو كان المراد انما يفعل لئلا يظلموا
لا يستفاد هذا وج قوله وسر ما في السموات بيان انه قادر على اجراء وعده ووعيد واما ما
ما ذكره فهو تعليق لعدم ارادة الظلم فيجب الفصل قوله الله على خيرتهم فيما مضى ولا يدل على انقطاع طرد
يتوقع على قياس صيغة الكفر من كتم حدوث كون مسبوق بالعدم منقطع بطرياق عدم فاشارة الى
ان صيغة كاخلفت شاي صيغة بان دلالة على الكون على صفة فيما مضى مجردة عن الالاء على انقطاع
فلا يلزم عدم كونهم لان كذا ونحوه ان يبين تجرد ما عن الالاء على عدم السابق ايضا كما في
يتم تحقيق معنى كان ويتم توجيه كتم في علم الله لانه لا يصح من عدم السابق والمراد بالكون فيما
بين الامم الكون في علمهم وهو ظاهر وج يصح عدم السابق واللاحق قوله لان الايمان به اما كما
ويصدق به في الكتاب والادب عليه قولوا امن اهل الكتاب مع ايمانهم بالله قوله استيناس او خبرتان
والاظهر انه صفة ثابتة للامة والمراد تفضيلهم على امم موصوفين بهذه الصفة قوله لانه قصد بذكره
الالاء على انهم امر واما بالمعروفية انه فرق في الاشارة بين التقديم والتاخير الا ان يقال لما قصدت
الاشارة صار بمنزلة التعليل وحق التعليل التاخير ولو قيل اخر لقصد ارباب قوله ولو امن
اهل الكتاب لم يصدقوا وهذه الجملة معنى منهم المؤمنون وما عطف عليه وما بعده يعنى ان يفرحوا وعطف
عليه وارتدتان على سبيل الاستعداد يريد انهما معا موصوفان بالحق والالاء يعطفا على الجملة الشرطية لهما
اعنى ولو امن لانهما معطوفان على كتم خير مما تربط بها على معنى لو امن اهل الكتاب كما امروا امرها
بالمعروف كما امر واكفان خير لهم وانما لم يعطف الاستعداد الثاني على الاول ليعدها بينهما وكون كل منهما

نوعاً آخر من الكلام ونحن نقول والله اعلم بأننا نلجنا كما سواها بما ياتي بعدهما مرتبطة بقول ولو
 امن مبين لها فقوله منهم المؤمنون واكثرهم الكافرون منسباً لها باعتبار ان المؤمنون من ايمان الجميع
 والافضل منهم مؤمنون دفعا لسوء الظن بالبعض وقوله لن يضروكم بيان لما هو خير لهم وهو انهم
 لعدم ايمانهم يستولون بمشقة التدبير لا ضراركم وبالجزن على الجنة وفي تدبير العبد عليكم بالمقاتلة
 والغلب لكم وطلب الرياسة تحت الفتنكم وضرب الله عليهم الذلة لتلك المقاتلة وفي طلب المال باخذ
 الرشوة تحريف كتابهم وضرب الله عليهم المسكن ولو امنوا ليجتمع ذلك كله ثم اخبر يعنى ثم
 الاخبار على الاخبار لا لعطف مضمون الخبر على مضمون الخبر فرعاية الترتيب بين الاخبار ان كان
 قال اخبركم اولاً بانهم ان يقاومكم يولوكم الا دبارهم اخبركم بانهم يعجزون ولا ينصرون فليس ثم
 للترخي في الزمان بل للترخي الاعتبار الثاني عن الاول في الرتبة فانه ابلغ عن الاول في بيان سوء
 حالهم هذا ويمكن جعل ثم للترتيب بين التولي حين المقاتلة وبين عدم العفوة يعني ثم بعد ذلك يجوز
 عن المقاتلة فان في المقاتلة ضرب نصره بعضهم لبعض ويول امرهم الى الذل الخفض والانتقاد بالكلية
 فيكون عدم النصر مقيداً بقائلهم ووجه التقييد ان بالمقاتلة ظهر نصر الله للمؤمنين وبه يدرك
 الرغبة في قلوب الاعداء فلا يجترئون بالنصرة قلوبهم بالنفس والمال الذل بالكثرة والذل بالضم هو الموت
 كذا في القاموس وانما فسر بهد النفس والمال لانه لا ذل فوق ان يكون الدم هدر والمال غير محفوظ
 من الناس قوله استثناء من اعم الاحوال قال الخليلي هذه الاضافة كما في قوله من حب رمان زيد
 حيث لا رمان له فان القصد الى اضافة المطلب المحقق كونه للرمان الى زيد وكذا القصد الى اضافة
 اعم العام اعني الذي لا اعم منه في الجنس الذي منه الاستثناء من القاعدية والمفعولية والمالية والوضعية
 لا اضافة العام ومنه ابن قيس الرقيات فان للبتس بالرقيات ابن قيس لا قيس هذا الكلام
 وانما لم يجعل اضافة العام الى الاحوال من قبيل جود قطيفة يكون المعنى اعم الاحوال العامة لان العام لا يحد
 ان يكون وصفاً للاحوال لا فراده قوله بذة الله هذا ما ظاهراً في تفسير الذلة بهد النفس والمال على ما اتهم
 من هدر النفس والمال بذة الله وقول الجزء وقوله او كما نناظر الى تفسير بذر الجزء بمعنى لاجاه لهم
 عن دل الجزء الا بتسكم كتابه الذي اتهم من التورية وعدم تجاؤزهم عما امروا به من قول
 ومن محمد صلى الله عليه وسلم او بكتابه الذي اتهم من قبيل محمد صلى الله عليه وسلم وهو القرآن وقوله وذم
 المسلمين او بدينه الاسلام اشارة الى تفسيره من الناس كل منهما ناظر الى تفسير الذلة على ما عرفت وقد
 جعل الله وجعل الناس واحداً ولا يظهر ان المراد بجعل من الناس ان يؤمنوا على وجه النفاق فانهم ممن
 من الذين لكن لاجاه لهم من الله قوله رجوا به مستوحين له في القاموس ما يدركه وذم احتمال قوله
 محبط بهم احاطا البيت المنصوب على اهلها وهكذا توجيه ضربت عليهم الذلة فالاولي الترضي بمسئلة

في قوله

فيه ولا وجه لتركه الى هنا فله عبرة بالتلاوة التي هي عبرة التجدد بالتلاوة في سائر الليل مع السجود يكون
 ابنه وابلغ في المدح قال الخليلي اني لا في من التفصيل لما هو المودة في الصلوة والتعبير الصحيح
 عما هو من محاسن الطاعة وما به يميز صلواتهم عن صلوة اهل الكتاب يعني به السجود فانهم ربما يصلون
 بلا سجدة ولا ظهر ان يقال لانه يدل على خلوص سريرتهم حيث يتلون في اناء الليل وفي الخلوات
 ويدل على براءتهم عن النفاق الذي اشتهر به اليهود قوله لان اهل الكتاب لا يصلونها فهو حقيق بالعرض
 في مقام تمييزهم ولا يخفى ان ما روي لا يدل على انهم لا يصلون العشاء الجواز ان يصلونها ولا
 يؤخرونها قوله من العذاب او من الغناء فيكون مصدراً في النجاة يقال ما نعتك هذا اي ما يميز عنك
 وما يفتكك والعنا بالفتح النفع هذا فقوله من الله من غير اللبدل اي ان يحرق عنهم ولا ينفعهم بل الله
 شيئاً من النفع واما جعل شيئاً مفعولاً به يحتاج الى تضمين الاجراء بمعنى الابعاد قوله فهو في الاصل
 مصدر نعت به لا يريد به دفع ما يتجه ان العبر يكون وصف للريح ولا يكون في الريح فاشارة اولاً الى
 دفعه بانه في الاصل مصدر نعت به وهو الذي ذكره الكشاف بقوله ان المصدر في الاصل بمعنى البرود
 في ربه على اصله بمعنى المعنى ربح فيها برديكن عبارة قاصرة وكان الواضح فهو في الاصل مصدر نعت
 الريح به على اصله فان نعت الريح به على معناه المصدر يابصح بدون قوله فيها وانشاء ثانياً الى دفعه
 بقوله او نعت وصف به البرد كما قيل ربح فيها بردي باردمبالغة وفيه نظر لانه مشتق من لفظ الرشي
 اسم فاعل ويوصف به للمبالغة فيقال ليل لايلاً واما انه جعل للوصف به صفه فلا يقال
 بردي باردم وجعل المصدر بمعنى الباردي بترديه عن الريح وجعل صفه للبرد والحذف بعيد قوله اما
 وش قوم ظلموا انفسهم بالكفر والمعصية وتشبيه الاتفاق باصا به وش قوم ظلموا انفسهم بالكفر والمعصية
 مع ان تصنيع الصلوات مستوية بالنسبة الى الملتصق والكافر لان المقتل اوجب تصنيع وشه بالصلوة
 على خلاف الكافر ولك ان تزيد بالذين ظلموا انفسهم الذي اهلوا في حفظ حرثهم عن الصريح امکان
 حفظهم فان حرثهم اشد وخرابهم ابلغ وفي الكشاف جواب ثالث وهو ان في التجريد على نحو قولهم فيها
 دار الخلق وهم من تشبيه المركب ولذلك لم يبال بابلغة التشبيه الريح دون البرق ويجوز ان
 ان يعد ركش هلك ربح يعني على صفه اسم المفعول بترديه بقوله وهو البرق والمراد انه يجوز مع كون
 تشبيه المركب بالمركب تقدير المهلك فيكون المقصود تشبيه حال شيء بحال شيء آخر كما هو ظاهر قوله
 كثر اذ بدون التقدير المقصود تشبيه حال ما خوذ ما بعده او لا حال ما خوذ ما بعده ثانياً في قوله
 لم يمع التقدير تشبيه الموف وبالغفر فقد سهى المراد بالمثل القصد والحال ولكن في توجيه آخر
 تركه وهو تقدير الالهلاك في التشبيه وانه تركه لان التقدير بترديه واحد مرفوع التقدير بتردين
 على ان اضافة الالهلاك الى ما ينفقون ليس كإضافة الريح فاستغن بفتنك عن التوضيح فان الغفل

لا يرضى بالتصريح ونحن نقول لا حاجة الى التقدير اذ ما ينفقون مصدر اي مثل انفاقهم في الحيوان الدنيا
كشرايح كذا وكذا كما ان الرخ يستاصل المصاب استاصل انفاقهم بالهم ليس لهم نفع في الدنيا ولا في
الآخرة شي من الثواب واتم اعلم بالعواقره ولكن من يصرفه فيك يعيش اوله وما كنت ممن
يدخل العشق قبله قوله الا نصار شعار وهو ثوب على البسد والذمار فو قد ووجه التشبيه
لا يستر عن احوال البدن كما لا يستر عن صاحب السر واما انه لا يحول بينه وبين البدن شي وهو
من البدن وغيره واما انه لا يبدل لئلا يبدل بكل حال بخلاف ما فو قد والمراد بالانصار الظاهر المعروف
والمقصود بيان حالهم بالنسبة الى الله عليه وسلم ومطلق الانصار والمقصود بيان حالهم الى اي منصور
فيلزم من بيان حال الانصار بالنسبة الى الله عليه وسلم قوله اي من دون المسلمين اي من هو اذ في منهم و
اسفل وفيه نعت المسلمين بانهم الا علون في الدين والدنيا وفيه تنفير عن غيرهم وفيه اشعار بارشاد
المسلم ان لا يتخطى من دونه لانه يهين هيبته ويغير وجهه في طلب المعالي ويمنع عن ان يسلخ درجته
بمنشئين يواز توبه بايده تا ترا عسل ودين يغيره قوله واصلا ان يعدي بالمراد اي الى
المفعول الاول باللام والى الثاني بقى كما اشار اليه ثم عدي الى المفعولين كقوله لا الوك نصي اعلم
معني لان المقصر منع الرجز تقصيره ما يقصر فيه والتقصير لا يقصد به الشئ الا اذ ربي انهم
حكوا بان قول العرب لا الوك نصي بالتضمين لا يبرز الى قس حتى يكون في معنى لا اقصر لك في النسخ
كما هو اصل قوله ممنوع عنكم الوداع من التمني لانه معنى الحال والمستبعد وهذا اختيار على التمني لانه لا يلقى
ذكر التمني في مقام التحذير عن المخاذم بطلانه لا تصور بعد ما يودون عن الوقوع به من الخذر في الخذر
على ان بعد وقوع مشقتهم في الدين والدنيا غير معلوم بالنسبة لكل احد فتفسير التمني بغيره
عن التامل والتاني قوله لانهم لا يتما لكون انفسهم في غير ما لفته في الاجتناب عنهم توجب المسلب
على انهم كيف يفعلون عن الامر الظاهر اليين وهذا احسن مما قال فتاوة من ان المراد بظهور الغفصه لا وياتهم
ويحدث بعضهم بعضا قوله لان بدوه ليس عن روية واحتيار وما يبدوا عن الرجز الضرورة لا يكون
الاقبال بقدر الضرورة فحتى معظم اموره قوله قد بينا لكم الايات الا ان على وجوب الاخلاص وقد بينا
منفكم الايات الا ان على صدق النبي وحقه الاسلام فانها توجب رسوخكم وانقياد اعداءكم لكم ورضيتهم في
الاسلام لان الحسن احكام العيب ومجرات قوله والحل ارب بعد عرض بالكفا حيث سال عن موقع
الحل ولم سن موقعه واما اعنتم فكانه فاته وقد بعد من اعتذر عنه بان تركه لظهور رانه
لوقوع بين الصفتين صفة لانه لو سلم ذلك لا ينعف في ترك التعرض على فقد رالحل مستانقا واجد
ما قبل لم يتعرض له لظهور رانه تأكيد سابقا لانه لا فرق في ذلك بينه وبين للاحق وقد بينا بتقدم
احتمال الاستيناف على ترجحه على طبق ما صرح به الكفا وذلك لافادة ترك العطف استقلال كل

تأمل

جمله بالتعليل او كونه كل علمه بسابقه ولان ابراز الدعوى معللا او وقع في النفس وان كان
الصفات ايضا يفيد التعليل لانه كما بين المضمن والمصرح لانه ذكره المحقق التقا زاني من ان الرجح
لما في الاستيناف من الغوايد وفي الصفات من الدلالة على خلاف المقصود واما ما قل وهو
يفيد التمني بكونه الرطبة على هذه الصفا وكيف وتعليل التمني ايضا يفيد كون البطلان منصوص
بهذه الصفا والالم يكن التعليل منطبقا على المعنى قوله والحل ارب مستانقات حم قول الكفا
والمنع ان يكونه مستانقات كلها على وجه التعليل على ما يشتمل قوله وقد معنا قال المحقق لا يخفى ان
لا يصلح تعليل سابقه وانما لا بعد ان يجعل تعليلا للتمني وان كان الاحسن ان يكون ابتداء كلام
ولا بعد ان يكون مستانقات اشارة الى ما سواه هذا كلامه قوله ما انتم اوله قال الرضي
واعلم ان ليس المراد بقولك انا اذا فعل ان تعرف الخاطب نفسك وان تعلمه لك لتغيرك
لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ما انت ذات تقول وما هو ذا بفعل استغراب ووقع مضمون الفعل
المذكور بعد اسم الاشارة من الحكم او الخاطب او الغائب كان معنى ما انت ذات تقول انت هذا الا
اري لا من كذا توقع من ان لا يقع من اذ عليه هذا الامر الغريب ثم بينت بقول بقول المستغرب الغير
الموقع فاجله بعد اسم الاشارة لازما لبيان الحال المستغربة لا محالها اذ هي مستانقة وقالت
البصريه هي في محل النصب على الحال اي ما انت ذات قالوا لو الحال ههنا لا زملان لفائدة معقولة
بدو العار فيه وفي التسمية واسم الاشارة ولا اري محال فيه معنى اذ ليس المعنى انت المشار اليه
في حال قولك هذا الكلام فقد عرفت ان فاته القفا ارجح التوجيه وهي كون تجوزهم ولا يجوزكم مجتمعا
ولو قال وقال وهو خيرا لم يفته ولعل الواو تصرف الناصح وان ما سوي احتمال محال ابتداء
لما فو كلامه انه نحو منشأوه عدم الاطلاع او قصد الخاطب لفتا متابعا لا مر العقر وان احتما
الحال غير محتم عند الرضي فاعرف انه يمكن ان يقال معناه اشير الي ذوا عينه فالما لا يتجوز ادخال
للمستغربين ما يفعله وكونها خيرا لولا اما مع قصد الاشارة الى المؤمنين او الكفار رقبا واحفظ
ولا تجل قوله والمعنى انهم لا يجوزكم والحال انكم يؤمنون بكتابتهم ايضا فاما كما تجوزهم وهم لا يؤمنون بكتابتهم
فان قلت من اين استفاد قوله وهم لا يؤمنون بكتابتهم قلت استفادها اجالا من قوله ويؤمنون
في تقدير وانتم تؤمنون ولا يصح الواو التقديم للتحصيص وتفصيلا من قوله واذا التوكم قالوا انما
وكتبت النظم والله اعلم ان منشأه اعداءهم انهم يؤمنون بالكتاب بكتابه وهم لا يؤمنون الا بكتابتهم
فيترك اهل التوراة الانجيل واهل الانجيل التوراة ويحتمل ان يكون المراد ان عدم محبتهم بكتابتهم لا بكتابتهم
كله وهم لا يؤمنون الا ببعضه لانهم يكرهون ما حوفه ويكرهون ما يحتمل ان يكون المراد بالكتاب الكتاب
الكامل في الهداية فيكون كقولك زيد كل الرجل اي كامل في الرجل فيكون عبارة عن التوان

واذا خذوا علموا عليكم الا ان من من الغيظ لكرهتهم قولهم امنا واصطراهم ايد قوه قل خطاب لكل
 مؤمن وتخييل لهم بعد اوتهم وحث لهم بخطابهم المتصا فان لا اقطع للجه من جرح اللسان
 واما كونه دعاء عليهم كما افقت كلمتهم في حفي اذ في الدعاء لا يحاطب المدعو عليه بل المتر تعالي
 ويسال من ابتلاه قوه ان الله عليهم لا حفي عليه شي وكما يحقون فهو تعليل لموتهم بالغيط قولهم
 والمستعار لا صابا يعني ليس في استعمال كرس في الحسة والاصابة في السية اشارة الى ان
 الاصابتين بل مجرد تعقن في الكلام وقيل بل اشارة الى ان موجب مساهمتهم ادنى اصابه خرو
 موجب فمهم اصابه شر عظيم ولا يبعد ان يقال اشارة الى ان ما يصيبكم من الجزير بالنسبة للفظ
 الله معكم خرفكيس وما يصيبكم من السية لما يقابل به من الاية الجزير عظيم قوه لا يضركم كدم شيئا
 بفضل الله وحفظه للموعود ظاهرة انه حمله على عدم ضرر قصده الاعدا ونحن نقول لا يضركم كدمهم
 لانه ان احاط بكم فلكم اوجكم ما لا يحصى وان بطل فهو النعم الدنيا فانتم لا تحرمون الحسنى قوه اي خرو
 لا يضركم في مقام الجزم للاتباع والجزم مقدر ومن قال المضار مع منما فرغ لتقدير القاء
 اذ الجزاء المصدر بالفاء لا يجرم بعد كل البعد على ان فزارة لا يضركم يشهد عليه قوه وقد يستعمل
 المقعد بمعنى ليس معنى القعود كحفظ قوه والله سمع لا قواكم اي جميع اقولكم عليهم نبياكم اي
 بجيها يعني المراد الصفة المشبهة الغير المتغيرة بوقت دون وقت وقول دون قول كما يحكم به الذوق
 السليم قوه ثانيا عشر شوال اي ثانيا عشر اشيا عشر شوال فان الواحد للحال من العدد ويضاف الى المشل
 في الاعلى في ثانيا عشر شوال وقد يضاف الى اكثر فيقال ثالث اربو وعلى هذا الاحتاج الى حذف
 العنا وقوله بقوله اذ به الجماعة ولا وصفها بقوله مذنوح بالتاثير والظن الذي اولها به هي الشيا
 وانما تصوروا بصور البق لانها مخلوقة للعن المتنج الذي يصرجه في سنج برف كل سنبه منها ما جبه وسته
 يضاعف لمن يشاء وزياب السيف بالضم للجمع طرفة الذي يضرب به وكان سبي ذبا بالانه يذب
 ويرقع به اللحم وادخال يده في درع حصته هي المدينة من غير ان يلبسها كان عبارة عن دلال الاحجاب
 على التحصن بها وعدم لبسها عبارة عن عدم قول تلك الدلالة وجواب قوله فان رايتم ان تعتموا
 بالمدينة وتدعوهم بخذوف اي قها ولم يشك رسول الله في رويتهم بل نزل منزلة الشكر
 مع علمه بانهم لا يكونون برونها كيف ورواها صادقة لا خلف فقال رجال وانما
 رسول الله قولهم لانه كان الواقع للروا ولانه دلال على الجها وكيف من كان الدلالة حقه ولا
 ينبغي لسي ان يلبس لانه فيصعها حتى يقال لانه لا يترك منه العمل الصالح بدون العمل وتسمية
 الصفوف ليكون صفوف قائلهم كصفوف الجسوة وقرع عبد الله اجد امير وقال فتعتموا
 اي فرتوا النبي اي السهم كالماء المنفوخ وكان اشارة بلفظ النضح الى حفظ السهم الى ان يربوهم

حتى يصل اليهم بقوة وشدة عن اي ذاب من عن قوله متعلق بسبع عليهم اي بكل منهما على سبيل الشارح
 غير معنى سبع عليهم وكان حذف القاء قولا مع لحقا كيف وقد صعب توهمه على الحق حتى قال يريد
 انه ظرف للجمع بين الصفتين اذ لا معنى لتقييدهما بهذا الوقت وانت تعلم انه يجب ان لا معنى لتقييد جميع
 الصفتين ايضا بهذا الوقت ونحن نقول وبالله التوفيق كان لم يرش بالتقييد تجعده متعلقا بسبع وعلم
 مندرج في السبع متعلق بقول هذه الطائفة ونهيم او بالقول واليه المعتبرين فيها او بتعلق العلم
 والسمع الذي ينفذه ذكرهما قوله في زمان الزمان القدر والوسط بالمهلا الخلط لا ينفوا مقام الخلط اي الجارة
 وظن العدو والخرق قوله والظن ان كانت غير انما قال الظن احتمال اخذ لقوله وانقر عليه ما اشار اليه بقوله
 ويجوز وقد عرض لابن ابي حيث قال اذ همت طائفتا منكم واشار به الى ان ابن ابي واتباعه ليسوا منهم ولذا
 لم يذكر مجموعهم وزم من بيان كون الترويهما مع مهمما الى الفهم كون ولاية الله لم يرم بطريق الا
 قوه ولقد نكرهم الله بغير رقيه رد لاقا لوان ان الاقامة بالمدينة اوله لانه كالحصن بنا حيث من انه
 نصرهم بغير رويههم على بعد من المدينة فلم تفسد من الخروج الا احد وهو كخب المدينة وقوله وانتم اذ
 اشارة الى انكم اليوم اوله بالنصر لشوكتكم وفي وضع الشكر موضع الانعام تبييه على ان نظر العبد في
 الانعام على الشكر ولا يرغب في الانعام الا ان لا يرد الشكر قوه مسوسين معلنين في الكفا قال الكلبى معلنين
 بهما صفر حفاة على الكفاهم وعن النبي معلنين بالسوف لا يرض من فواصي الدواب واذناها وعن مجاهد
 مجزوة اذ نابت عليهم وعن قتادة كانوا على خيلهم وعن عروة بن الرز
 فزلت المنكدة كذلك وقراءة كسر الواو في الكفا معلنين انفسهم او خيلهم قوه معنى بنصرهم هذا انما يقع على
 تقدير ان يكون اذ نقول فلا فارة لا بد لامن اذ غدت ووح او كتبهم بالنظر الى من فر من حطهم والتعجب
 مكره خايس وقوله او وما النفران كان الام للهدد خالف كلام الكفا من وجهين احدهما ان الكفا قال اد
 بقوله وما النفران عند الترويه ويريد ان لا منعق به بعد اذ النفي بالاثبات وما ذكره يدل على انه
 متعلق بالنفر النفي قبل الاثبات ولكن وجهه وما في الكفا اقرب وتاثيرها انه جعل الام للهدد اي النصر
 بدروا طقة الكفا ولم يعيده بالهدد والحق هو اذ لا يقع ان ينفس النصر الام عند الترويه طفا من الذين
 ياقتلوا والاسر كما في يد يوتيتهم كما في احد قلبوا احابيس مجر وسين عماراد وامن قح النبي صلى الله عليه
 واتباعه وفيه اشارة الى انهم نصر واخي احاديثه والحية كانت لا عداهم قوه عطف على قوله او كتبهم
 عطف على ما قبله وانما اجمل ليدرج فيه احتمال عطفه على تقبلوا اي يكون ثمره خزيهم انقلابهم خايسين او الترويه
 عليهم بالاسلام او تعذيبهم لمزيد الجاهلية والامر على الكفر قوله ويجوز ان يكون معطوفا على الامر وشي
 بين العطفين ان على تقدير العطف على الامر يكون المباغاة في نفي مدخلية التوب عليهم وتعذيبهم اي بخلاف
 العطف على شي فان لا مباغاة فيها فالعطف على شي رعابه لا هو اقرب قال الكلبى وعلى التقديرين

تفسير

هو من عطف الخاص على العام لكن في مثل هذا العطف كقوله او نظر اقول هذا اذا كان الامر بمعنى انما ليس لك
من شأنهم شي ولكن ان جعل الامر على التكليف والواجب اي ليس بانهم به من عندك وليس الامر بيديك
ولا التوب عليهم ولا التعذيب قوله وروي ان قوله لا قال المحقق يشبان يكون هذا وجه آخر في معنى ليس
من امرهم شي وهو انه نوع معاتبه على انكاره فلاح القوم وكذا العبير فانه نهي للنهي عليه الصلوة ولما ان يدعوا عليهم
وقيل مما لم يرد بيان سبب النزول هذا لظاهر قوله مسرحة في نفي وجوب التعذيب والتقييد بالتوبة وعلامها
كالمنا في اي تصرفه اذ سبق ان نظم ان المالك على الاطلاق ان يفعل ما يشاء وانما منع من شيئا ولو كان في
مقيدة بالتوبة وتعديبه بالظلم لم يكن فاعلا لا يشاء بل لا يستدعي التوبة او الظلم وفيه رد على الكفاية حيث
على اهل الحق بانهم تبعوا هواهم ونحو الوجوب على الله ووجوده ان يغير الذنب ويذهب الصلح ونحوها بظاهر الآية ولم ينهوا
ان مشيئة مقيدة ووجهه استنباح ان لا ينظر الى ان التقيد كالمنا في ما هو صريح النظم والحكم البيا وفيه رد لطيف لما مر
من اهل الحق يتصامون ويتلذثون اشار اشارة لطيفة ان التصام والتسامي من فرقة حيث يقيدوا بالاي يقيد
مناقض لصركه وقد بلغ النقصا شاملا تصامهم وتساميهم في هذا المقام حيث تسكت في التقييد بما واه عن الحسن وعطا
ونسب اهل الحق فيما روي عن ابن عباس بافتراد مع ان اسنادا ما واه معدوم وسند ما واه معلوم فلو ان اذ ان الرجل انما
اذ كان في بعض النسخ والحق ان الاله لا تدل على حرمته الربا مطلقا وانما افترده مطلقا من قوله احذر السبع و
يوم الربا قوله فلعن راجين الفلاح اشار الى ان قوله لعنكم يعني حال فقوله راجين بيان لمعكم قوله لعنكم
لا لقوله لعنوا ولا لقوله راجون ولا في ان اقران الرجا بالتعريف يفيد ان العبد ينبغي ان يكون من خوفه والرجا
تقاربه تجزي على ان اربادات معدة للكافرين هذا المسمى من التخصيص بالكون ان الدعوة للكافرين في غير ما روي
للعصاة ويكون في هذا التعريف اشارة الى ان كل الرجا شفا حقه الكفر في هذا الاكل قساوة ولفظ وكبر
يحيى في قبح الاكل في الكفر وقوله وساروا الى مقفه من ركب اتبعوا الله باطاعة الله والرسول كذا في قوله لعنكم
الاعاء واشار الى ان الاكل موجب رجا الرجو وانما هو الصلح بالافرة عن العذاب ويدرأ عنه كمن السار الى المقفه واليه
ليس كذا في الاله لانه على ما ورد في الفرح ويحتمل ان يكون الامر بالسار كذا في الموت وجولت سكت وسين الحية
وذكر البعض اليها لونه وصفها بالسعة على طريقة التمثيل اي لا يشبهه وقد راى اليها في التمثيل اي كذا في
ووجهه وكون الارض دون الطول لا يفسد المتداين كقولهم ان يكون بين السمر والارض ان يكون في ذكره اي عباس
قوله ليس على ان الجنة تحتمل قبلها وجه الله وانها خارج عن هذا العالم لا كما قيل انها في السماء اوفى السماء اربابها
ما ورد في الاخبار فتم فيها بانها كانت مخلوقة لما سعت هذا العالم قومه صفها ما ذهبتين وكجزان يكون مقيدة
ويكون فيه ولا على ان الجنة النسخة من الموصوفين بهذه الصفات والآد والفرهم بالوصف او يكون جناسا بعضها كما هو
وبعضها دون ذلك وذلك قال المحقق اذا سألتم لينة فاسئلوا الفردوس وقوله اي لا يتناول في حالها بانها
من الاعمال وجعل كل من كلف القوم كما مع الاستلان من المسك عن الاعادة في غمها حتى يسكن بالترج

البايعان مع الاسكان بالسيد على مسدود قلوبهم وعينهم عن النظر الى الله تعالى في امة قبيح الامم عن عظم الله
كقوله العيقظ في امة قبيح الامم العيقظ العيقظ عليهم وقد لا نرا كثيرا في الامم التي لقد جت منهم ولذا كان الامر
والنهي عن الكفر فيما بينهم قليلا فلما مر هذه الامم الغضيب والشركوانا حسبا عن المدا من صارا انما العيقظ
عادتهم فلا يحتمل ان اابلوا بعصمة الله وهذا الخلل اشكال باذ كيف تفصل الله على هذه الامم في هذه القصة وكذا
بعضه الله من القبيح لان القبيح هم الذين يظنون القلة الجاهلة والجهل والجهل استغناء منقطع وهو على او متصل
لما القليل من معنى العدم كما قيل ان هو لا في الله لا يوجد الا من علم الله فانه يوجد في الله في قوله والعهد يكون الاشياء
اليهم وهذا في الملح والنسب بذكره قيل قوله والذين اذا فعلوا فاحشة اذ لو كان الكلام في جسد الحسن كان
الانسانية بذكر بعدهم يكون ظاهرا في شركهم في هذا العقيدة كما ختم جميعهم في كبرية الله في حقهم ان الله لا يبدل عهده
لا يزل الكفر والمخاصمة لاهل الحق في الدنيا قبل بان انما هو اي ذنب كان فقلت هذا ترديد بين الخلق والعالم فلو ان
ل ترديد بين المؤمنين المستغفرين والمستغفرة لا يابى بعبادة عزه وكبره من اهلها ومن حسن ظم النفس بالصفوة كان
احترام من الرد بين العالم والحق ونحو الرجا رجا الله والظلم المستعذر من عيبه بالغير واقتناء الذنب لا يسيب
اجراء الناس عليه ووجهه في قوله ذكره وعنده بل ذكره واذا لم يقدر من جميع العجاج والجهل التوبة اليه بالناس ليد النظر
عن الانعام قوله فاستغفروا الذنوبهم بالندم والتوبة الندم واخر في التوبة لانه الندم على النسيان والاحسان الذي
ولانه ذكر الندم اشارة بجملة من ندم ولم يهل الاجتناب التوبة استغفار مع النسيان والندم استغفار الموعود واما كونه اعراضا
كما في قوله فغير واجب لولا كونه خلا بتقدير القول اي قائلين من غير الذنوب ولو اراد عطفه على فعله ذكره
اي ذكر وجواب من غير الذنوب لان الله وهو انه لا يفرغ غيره يعني ذكره والندم مفرغ لان الله استغفره ولم يفرغ غيره
قوله اي ولم يفرغ غيره فعملهم عليهم برباي في جزاء الموعود ترك الامار للعلم بالقرآن حتى لو ترك الامار لك اذ
نحو الطبع لم يكن له جزاء لان الجزاء على الكف لا على العدم والاطاعة لذكر احد اجزائه لا يتناهي
لم خطوبه وقد مر في بعض كتب اصول الفقه فقولهم يعلمون تعبير المنفي والنفي راجع الى التقيد من كمن لم يدر الامار
مع العلم بالقرآن لان الموعود علم بالقرآن لا يحرم الجزاء وغيره لكساره ولعدم مسر الطبع لا يبلغه فقول المحقق ان النفي
بما راجع الى العمل من غير توفيق التقيد في ترك الامار سواء انتفى العلم او لا اذا ترك مع الجهل بالقرآن او بالجزء
ونفي التقيد وان كان في الاكثر ايضا التقيد مع بقا الامار لكن قد يكون النفي الامار سواء وجد التقيد او انتفى
كما قد يكون لانتفاء التقيد سواء انتفى الامار او لم يكن فاما في قوله فبما عذب الله من فيه الخلود
وجريان الانهار تحت الجنت وانما جزاء الله عليهم ولما يبدل لفظ الجزاء في قوله فبما عذب الله من فيه الخلود
والاولى تقديره كذلك كما لا يخفى قوله قد عذب من قبلكم سنين اي ما عذب بها الله اقول والله اعلم اراد
بالسنين الايام التي قد مضت من قبلكم سنين واديان نسي في تبيين التومنين على دين محمد صلى الله عليه
للأهل من اقول اليهود والنصارى والذين كفروا بالحق من الله ان لا يكون النسخ عن الله لا بد وانما تعريف اليهود وحش على قبول دين محمد صلى الله عليه

عليه وسلم

يتا في كون مؤجلا صفة له نعم لو كان حالا من الموت لكان مصدره كما هو كذا كما هو استغنى في العدد المذكور
 قوله ومن رد ثواب الآخرة ثوبتها اي من ثوابها والاظهار المراد من رد ثواب الدنيا ثوبتها من الدنيا
 اي بعض الدنيا ومن رد ثواب الآخرة ثوبتها من الآخرة وهو كذا في الخبر وانما هي ثواب الدنيا وما فيها من
 الشاكرين الذين لم يهوا الا شكرها نعم الله عليهم لم يتوقوا شيا في مقابلتهم ما لا عين رأت ولا اذن سمعت
 ولا وهم جزايم ولم يذكره بل سمي الجزايم لانها من غير ان يكون لغيرها في الجزايم وهو ان يكون الجزايم
 ذاتها اي جزايم قهره وجبهته وجعل كاريين ككاريين وجعل الهرة مقابلا للعين واللام ان الهرة في قوله
 بل نقول بعدل الركب ككارة واحدة ما هو بمنزلة العين في الموضوع ظاهره من الالام اذا كانت ساوية الفاعل والياء
 الالام بمنزلة الالام والهرة بمنزلة العين قوله تعالى اتقوا الله انتم منسبون اليه الرب لا انتم منسبون اليه الرب
 والياء اذ في تعظيم ثوابها من نسبتهم اليه الرب قوله تعالى اتقوا الله انتم منسبون اليه الرب لا انتم منسبون اليه الرب
 الفصح كالصم على خلاف القياس من تغييرات النسبة قوله ويوبد الالام ان قولي بالتشديد
 اورده على ان كاي كالم لتكثير فقد افاد كثره البني المقائل نعم لو يدره مارور عن سعيد بن جبير ما سمي بنيتي
 قوله فقال ويمكن دفعه بان لا يمتنع التايد المكنان فيجوز الخلاف فيكون هو اعتبار الكثرة مع الافراد المعتر
 في ضميره قوله لا يظن ان يكون لمن يخضع له والوجه ان يظن الكون كالمعدوم والضمير رتبة كالمعدوم
 مقام الخضوع قوله ثم طلب التثبيت في مواضع الحرب والنصر على العدو وتكون عن خضوع وطهارة قوله يكون
 لنا خير طيب يستغنى من ثم قوله عن خضوع مستغنى من ايضا والارسل في النفس وطهارة رتبهم ما خذوة عن تقديم
 طلب غير ان الرجوع الاجابة ونحن نقول طلبوا الغفران او استحقوا طلب الغفران الكافين بشرحهم بطهارة رتبهم عن الذنوب
 عليهم وهم محاطون بالذنوب ومن مضنوا قولهم انهم مع كثرتهم المظنة في ذنوبها نهاية المبالغة الكثرة حيث ذكرها
 بالكثرة بعد لفظ الربون لا يظنون ان كثرتهم ويسندون ثبات اقدارهم القدر والظنون من الضمير وفيه حال التعليل
 حين لا يتلا بالعدو قوله لا لانه على جهة النسبة لان يدل على النسبة بقوله الالام في قوله فاعدا الالام قوله
 فانما هم الله ثواب الدنيا جزايم الآخرة واحبهم وهو اجل ثواب في تبيينه على ان من لم يطلب من الله الاثواب
 للعبادة هو من اعطى بغيره بغيره من الدنيا والآخرة ويحتمل قوله في قوله في قول الناقلين وعلى جميع
 الاقوال معنا انهم يريدونكم على عقابكم من المراتب الدنيا التي رتاكم وبكم منها هذه المراتب العلية يرشدكم
 بهذا المعنى قوله فقد خلقنا الانسان من نوره ثم ردنا اسفل سائر الالام الذين لم يهوا الا شكرها نعم الله عليهم غير ممنون
 يريد ما قد في قولهم هذا لشكر لان السنين ويحتمل الاجمال يدل على رجب بعد النزول وما التي يوم اعدوا الزوا
 فالاعتناء على حاله فلا يشهد به سوق بيان موافقا لكثيرا الا ان يقال السنين لجدوا ان كذا مجرد اعنى
 التسوية وليق حكاية الحال المعينة قوله وهو كقول ولا ترزقن بها نبي اول لا تفرغ الالام بها اي يصف
 معارفة بان لا وحسنها يريد الاستشهاد على ان قد في القيد وبراد اتقا القيد والقيد على خلاف ما هو

قوله

من قصد اتقا القيد وحفظ القيد واول البيت شاهرا في قول والالام على الاشرار كقوله قد ردتنا نونا
 انزلها اذ لو امر باشرار الالام في العبادة لوجب العبادة قوله والالام على الاشرار كقوله قد ردتنا نونا
 اهل اليمن كذا في الصحاح وجاء السليمان في قوله قد ردتنا نونا اي ريمون السهم والغسل الجفن وضعف
 الراي والحق وضعف الراي مناهر واما على اليمين فلا الا ان يقال اريد الجفن من فوت التعميم قوله ما تجنون من الظن
 والتعميم خصص في مقابل الالام او خصصتم بعد اراكم ما تجنون امتحانا بكم وقدم من يريد الدنيا كثر رتبهم
 الالام يريد الآخرة واقد جواب اذا اتاكم هو لا يلام قوله ثم حكم عليهم فقالوا وقد اتاكم منكم
 حتى حالت الحال كما هو قول الكشاف وحالت الرجح دجورا وكانت صبا على الكفاية عن تفسير الرجح الاول لا على غيره
 قوله وقد عفا عنكم تغفلا اي عفا عن الذنوب عن غيركم اي عفا عنكم حيث عفا عنكم عن استساغكم بعبادتهم
 عليكم قوله اي فاسلم في الالام من سببها الى جمع اسوق في البنا والسبب والبلدية كما في الاحتمال الاول
 قوله ولما سببها حال المحقق على ان الالام كانتا الناس وعليه جعلها حالا من الناس هذا وانما سببها
 حالا من الالام لوجوب تقدير الحال في حال اذا كان مكرة صرفه والاشبه جعل بدل اشتمال والالام المراد الالام
 الالام في حال فاعلم لان الالام في هذه الحال اعظم العلم اذ لو كانت على الكفاية وجرتهم باقتين في وقت النكاح
 الالام صعبا فالتمديد وقت تعاس ووجه قوله وطايفة قد اهتمت انفسهم حال فالتعاس انزل الله عليكم الامن
 بالكفاية اذ كنتم قسما في الناس وكانا مبالاة لهم بالدين والرسول وفي كونه مغفورا للالتفات تقديم مغفورا
 المصدر عمية وعلى هذا يجوز ان يكون حالا مفعولا وقوله يعني ذورا انه ذو قوله بتقدير رذورا منه ليشتمل الالام
 الذر هو الالام والتقدير وقوله كانا المرة لترده في انها المصدر والمراد المصدر في على هذا الوزن كما هو
 ردا على الالام اي ردا للضمير والتعاس كجهد مترادفا لكونها عينة قوله وقدمهم هم الالام او باهم الالام سببهم
 المعنى ايهم الالام كان محال يعنى بشانه واهم اقله واوجه الاول والش والاول والمصدر مستغنى من القائل
 هذا ولا وجه لترك اعتبار المحضر والاول قوله غير الظن الحق الذي يحتمل ان يظن بجسر الحق مع الواجب اي غير الظن الواجب
 وعبارته غير الظن الحق الذي يجب ان يظن به وضمير يظن الى الظن يقتضي جعل الظن معسنى المظنون
 وذاتنا في جسد مفعول مطلقا فكلاهما اسند اليه مجازا وقلت ان تجسر الحق مع المطابق اي غير الظن المطابق قوله
 وظن الجاهل به بل يعنى لا اجولهم هذا الظن وليس خطا للجهل خطا اهل الكفر وفيه تعبيرتين واشعار بانهم يندرون
 كتاب قدر وراي ظهورهم وصاروا من زمرة الجاهل وفي قوله بالملء الجاهل واهلها اشارة الى توجيههم
 او ضميرها من اضافة الظن الى المصدر المصروف لانه على اختصاص المصنف بصدده فوضع الجاهل مكان الجاهل
 ولم يقدر على الالام بالاختصاص بالظن بل مجرد كقولهم حاتم الجوهل في قوله الجاهل بصدده لانه لا يملك الجاهل
 ومن تقديره ان يظن اهل الجاهل قوله وهو يدل من يظنون بدل اشتمال لان قولهم هذا نشأ من الظن وما كان
 سؤال الكشاف هنا فان قلت كيف صح ان يقع ما هو مسانعة الالام بدل من الاجبار بالظن قلت كانت مسانعة الالام

عن النطق فذلك جاز ابدال منه هذا منعتنا اذ ليس ابدال القول بعبارة السؤال الناشئة عن الطعن
والقول ايضا خبر وان كان المقول نشأ ولا بعد ابدال الناشئة عن الشيء بالاشتمال وان كانا خبرا والاولا نشأ
لم يتصرف اليه واخره خبر بالعبارة هو لنا من الامر الظاهر ان المراد الشا من غير من غير النطق كما اخبر به
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد مرح به في كتابنا وظهر قوله ما امر الله ووعده من النهر ان جعل الامر بمعنى الاجابة واخذوه عند
من ان كان مع هذا الامر فالصحة انه هو كما ان امر بالجماد وكان جهادا بما امر الله وكما ان يكون مراد القائلين
هو من امر التبرير والمشورة شي شرون لان الالهي رايهم والناس على صلافة متابعوا امر النبي صلى الله عليه وسلم
الذي يقبله يتبعه بهذا بلايم جعل الامر بمعنى الاجابة الا ان يقال اثبات العبارة ليدل على ان الامر كان من عنده
لنفسه من بان الامر لم يكن من عنده متصلا بعبارة العود وفي قوله واوينا اياه الى ان يكون مراد قوله في قوله
لا وليا به فانه مستغن عن ان يوصف بكونه غالبا لوجه حال من ضمير يقولون ولذا جعل قوله قران الامر
اعترافية وتكتم ان يكون قوله قران الامر كونه متصلا بقوله يقولون اي قوله رد القولهم ذلك وج يكون قوله
حالا من فاعله قوله والابطال كقولنا او ايتنا على وجه البين اي جواب عن سؤال الاستيضاح كما قيل ما ذا تخفون
او استبشيت مع ابدا كلاما لكونه عطفا على ما قبله من قوله ان يظن ان الظاهر ان يقولون وبيان لان البديل ايضا
استبشيت بهذا المعنى قوله اي اخرج الذين قد راى الله عليهم الظاهر لا يبلغ ان يراد بكتبتهم القتل الكفار القائلون
اي يخرج الذين يقتلون من بين قومهم المضاج المقتولين ولم يخرج من القتل احد منهم مع مقتنهم بالدينه ومقتنهم
في يومهم ومعقب ما يحسب الشبه ولا معقب كلكه ان لا يبيح عقبا بغيره فلهذا قوله ليلا كذا قوله
بعد لا بد لتقديم العطف اعني قوله ثم انزل عليكم على ما هو منتم للعطف عليه اعني قوله وليست على الله قوله وليست
من شاهد ونكتة في معنى ان الذين انهم ما يوم احد من هذا التفسير ان لم يجعل الال لاد الال على الال
تفسر التولى لاشارة الى ان التولى والحومان عن التبا كان يشوم استلال الشيطان بايهم بعض ما كسبوا
من ترك المركز والحرم على التوبة والحياة فنعو التابيد وقوة القلب والمراد بعض ما كسبوا الذنوب اذ كان
ما كسبوا من الذنوب والشر او في ان الذنوب للخطا بالجمع التابيد فبالذنب الصرفة والمراد ما كسبوا الذنوب
وفراشاة الا ان ما اصحابهم بسبب من الذنوب ان الله يعفو عن كثير من التفسير الشار اليه بقوله وقيل ان
عني التولى يعني ان توليهم بسبب الشيطان ذلك منهم باستثناء بعض ما كسبوا من الذنوب قيل ذلك اما لان الذنوب
بجواز الذنوب والالتفات من ملاقات الله مع الذنوب ذكر وجهين آخرين لطلب الال في الكثرة بغير ما كسبوا
اما عبارة عن قول تزيين الشيطان الهزيمة في نظريهم واما عبارة عن تركهم المركز ولم يتصرف اليها لانها داخل
في الوجود الثاني لان قبول تزيين الشيطان وترك المركز داخل في الذنوب المتقدمة على التولى ولا يخفى ان قوله
واستلال الشيطان توليهم معناه ان الال الذي يدل عليه الاستلال هو التولى ويحتمل والله اعلم ان يكون المعنى ان
استلال الشيطان في بعض ما كسبوا فيكون المراد من تزيينهم بان لهم طاعة هذا اليوم وانما الذنوب بعض ما كسبوا

وقد عني الله عنهم فلم يرجوا كما ذهبوا الى الاله بل مع بقا راس المال وهو الايمان بالله ورسوله وبالآيات
كثيرة هو الطاعة السليمة وانما خسرنا بعض ما كسبوا ولقد نجبر بعضنا على ما كسبوا من اموالنا لكونوا
كالذين كذبوا فان من تشبه بقوم فهو منهم قوله وقالوا لاخوانهم لاجلهم وفتحهم الام للتبديل وجعل ابن الجب
عن ولم يرش ان يكون معناه محاطا بخوان كما هو المتبادر لولا ان كانوا على انهم كانوا غائبين عن هذا القول كما مر
ويصح ان يكون جعل القول لاخوانهم باعتبار البعض الماضين وجعل ضمير لكانوا الهم باعتبار البعض الغائبين اذ ان
الجمع باعتبار البعض شائع قال قومي هم قتلوا اميم حتى قتلوا اذا سا فروا عنها وابعدهم والتجارة او غير ما مر
وانما قول يقولوا او كانوا غري باعتبار ان القراء قد يكون بدون كسوفها وقع في احد قوله وحقه اذ قوله
قالوا لكنه جاء على حكاية الحال الماضية في اشكال قومي وهو ان الماض مع اذ الحكه استقبال ولا يكون بمعنى طحال
فكيف يصلح حكاية الحال الماضية بوضع ذلك الزمان موجودا ووضعت في ان الماضى متكلم في قال وجد ان قالوا
لست بجمع ما ضيا لكونه اخبارين لاخلافه اخباره اي لا يكونوا فيما بعد كما يكون الذين يكفون
ويقولون واما اشكال ان زمان القول ليس زمان القرب بل بعد كونه في ان في النظم ايجاز الظهور المراد
والتقدير اذا ضربوا في الارض وما تواتر وكانوا غري وقتلوا وزمان وقوع الضرب والموت والكون
غري وقتل زمان ممتد فيجب ان يجعل لفظ القول الواقع في بعض اجايه قوله جمع غاز كعاف وعنى ولما لا يجمع الفاعل
على فعل كعافى وقتل لا سيما في المقتول او غيره يعني لوقوعه في شعور امر قيس قوله على ان الام لا ما عاقدون
الوضع قوله فان نما لفهم ومضادتهم في هذا اذ جعل الحرة حرة الدنيا ولك ان تجعلها حرة في قولهم ان
حيث يرون ان فاتهم بهذا الاعتقاد بانها من الفهم من الدرجات العاليا وانما قال في قولهم مع ان الحرة
لا يكون الا فيها لا رادة التمكن في قولهم حيث لا ترد عن قولهم اي هو الموت والحيوة صرف قوله يحيى عن ظاهره
وهو احداث الحياة ليلام قولهم لو كانوا نوحا ما تولوا ان الملايم له وهو يحيى الحيوة والواو في قوله والله يحيى حال
ظاير وانما لا يجمع عطف الاخبار على ان نشأته تدير الموتين او توير لقوله والله يحيى ويميت اي الله عالم حال
باعمالهم ويعلم انه لا احياء ولا اموات فيما بين اعمالهم فلا ريب في صدق ومطابقة اخباره بان يحيى والميتين
قوله وليمن خلقتم في سبيل الله وتم فيه شارة للخارج سبيل الله بانها او قتل فها سبيلان في قول المغفرة
قوله لا معبودكم الذي توجهتم وبذلتهم مبيحكم لوجه لا يفيد بيان ان خص وليس يتم او قتلتم بما هو في سبيل الله
والا يبع ان المراد وليس يتم او قتلتم لانه كشره فاسوا لان يكون شككم او موتكم ما رضى بكم فيكون
وعيدا ووعدا يتبع شقيا وسعيدا واما مزينة لتاكيد والدلالة اي مزيد الدلالة على ان ليس لهم ان يرجع من
وان فالعقوبة من التقدير وليس في زيادة الا التاكيد قوله وهو يطرح جاشه الجاش بالهزة روع القبول اذا
انضطاب عند الفزع فلان رباط الجاش وربط اي في القرب قوله استفوا عنك ولم يسكنوا اليك فلا ينظم
من هدايتهم وارشادهم الى الصراط القويم فاعف عنهم فيما تحتك وفي ات فليس المغفرة والاستغفار في حكم الله

لان رقة الله سبحانه وتعالى لا يمكن ان يكون له تقوى وتستغفر الله ليهكت من يقولون ما لا يفعلون قط فاذا عزمت فكل
عليه تصديق للبعث والله اعلم حيث قال لا ينفع نبي ان يلبس لامة فيها حتى يقاتل قولا ان الله يحب المتوكلين فمنهم
ويهدى بهم الى الصراط الاغضب ان يقع مجيئه الله المتوكلين في اختيار التوكل ولا يتوسل فيه بان مجيئه سبب النصر
والهداية الى الصراط لا لا غاية لكل ما يطلبه الله رضاء ومجته قولا ان ينصركم الله كما ينصركم يوم بدر فلا غالب لكم
لو كان المراد كسر بدر لكان المناسب انتم الغالبون فاله وجان ينصركم الله كما ينصركم يوم احد بعد غلبه الكفار
فلا غالب لكم وفي بيان ان مجاهدين يدير الكفار وانصرهم من نصر الله وح معن قولا وان يخذلكم في يوم
احد والامر من ذلك ان ينصركم من بعده وهذا في مبانة نفي الناصر كمالا لنعني الحسن في الغالب لا ستمها الحار
فلكلما في نفي الغالب والناصر غير سبيل اليقين قولا فان النبوة تنافى في الحيا نه تصرح بوجه نفس النظم حيث قال
من يغفل بات يوم فانه دل على ان الغالب ما في الغاية يوم القيمة وشان النبي ان يكون في غاية الرضا في ذلك
اليوم قولا والمراد من ابراهة الرسول ان يظهر ان المراد تقويم عقايد الامثلة ان من يعتقد هذا بالني يخرج عن
ربهة الامم بل الاظهر بيان تحريم الغل في جميع الاديان حيث نفي تجوزة عن جميع الانبياء قولا ولا يقسم الغنايم
لم يقل كما لم يقسم يوم بدر على في الكفا لا خلاف الرواية في رواة الترجيح رواية القسمة قولا نه بعثت لاي حجة
وهم من يبعث من الجيس ليطلع على حقيقة امر العدو وقور ففتح رسول الله اى بعد بعثهم وقوله ولم يقسم لاطلاق
اي لم يحفظ قسما للطلايع قولا فيكون تسمية وان بعض المستحقين تعظيما وبالنسبة ثانيا تعظيما لانه على الله
حيث سمي اني زلمه غلوا قولا وكان الايق بما قبله ان يقال ثم يوفى ما كتب له يحتمل والله اعلم ان
المراد توفى من كل نفس لاحق في تلك الغنيمة كسبت من نقصان حقه من غلته في يكون النظم على مقتضى الظاهر
ويلازم كل الملايمة قولا وهم لا يكونون وكلهم للتغاضي بين حمل ما غل وبين جزاياه او للترخي الزمان
اي بعد حمله ما غل بمدة مديدة وجعل منتظرا في باين الناس مقتضى حمله ما غل يوفى من كل نفس قولا على
المضمول في الكفا يقال اغله وجده غالا قولا فمن التبع رضوان الله لم يقبل وما يديه ونعم المعير
اشارة الى ان رضوان الله ليس مما ينضم اليه في نظر العارف متوذا في كل ما سواه مضمول في جنبه بل
معد حسن من الجنة بدونه وضم مع السخط ان ماواه جنم لان الصفا السخط كالاخا بل هم اضرا لا يكون
في السخط غاية اذ راكم تعذيبه البدن وقوله وبس الصير ما معرضة لزم ما بهم واما معطوفه على
بتا ويل ومقول في حق ما بهم ليس بصير قولا بحب ان خالف الحال اولى وذلك لان الصيرورة لا تقال
من حال الى حال ولا يتحقق في القلب ان الصيرورة من القويمة الناقصة فلا بد لها من اسم وجرلان للاسم
انما يلزم الفعل دون المصدر وقد كت لان مصدر كان الناقصة معنى في لا يعقل بدون المتعلق
فلا بد من القول بانه مستعار عن معناه الحر في المعنى اسمي هو الاشتغال والظاهر ان الصير اسم مكان
وكت ان تجعد مصدرا والحال الاولى اما فرغهم عن عذاب جهنم قبل دخولها واما كونهم في الجنة

بالبقرة والاستعداد والاول بعد من التكلف والثاني اذ في التحسر والسلف قولا شبهوا بالدرجات
لما بينهم من التفاوت في الثواب والعقاب او منهم ذوا درجا جعل الاعمال درجا ويحتمل ان يكون بينهم بالدرجات
في انهم وسائل الصعود الى الله واليهبوط من قرب الى اسفل السافلين قولا وتخصيصهم مع ان بعد البقرة لا انما احتج
الى كفة التخصيص بقوله من انفسهم على من انفسهم اي من قومهم او من جنسهم عيايا ما لو حمل على جنسهم او ميا او نسبهم
ادم لم يحتج الى هذه النكته تخصيص من بالانس والجن وفيه بشارد على القائلين بانه لم يبعث ملكا قولا
من نسبهم او من جنسهم فيرد لقولهم ان الله لم يبعث ملكا والاولى ان يفسر من نسبهم بكونه من ولد ابراهيم لان
ولد اسمعيل كما في الكفا ليشتمل على اسرسل ويغيد انه مبشور اليهم ايضا والظاهر ان يراد بشر فهم شرف
المؤمنين شيئا وجميع الانبياء ويكون من مائة ويحتمل ان يراد بقوله من انفسهم اي الذي لم يكتب له يقر او
المدان بونه ظاهرة كمال الظهور لان خلاصة الامم وعلمية الحكم من اظهر الحجج والمعنى ان الشا الى التقدير و
ايه الاسم المقدر ضمير الشأن وفي بحث ما ذكره ابن الحاجب الكافية ان حذف ضمير الشا منصوبا ضعيفا الا
مع ان اذا خفت اى مح مخفف ان المفتوحة والظاهر ان يكون التقدير وانهم كانوا من قبل في ضلال مبين
كما يقتضيه السؤل الظاهر ان لا حذف لان الكسوة تخففه يدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ ويكن وضع
البحث بان الكفا والقاضي لم يريدا بقولهما وان الشا تقدير ضمير الشأن بل جعل للحد حاله بتا ويل ولقد
ذلك لئلا يختلف زمان الحال والعاقل فان زمان الكون في ضلال مبين قبل زمان التعليم كونه القصة
ذلك مستمر وهذا تاويل شائع مشهور في الحال الذي يتقدم زمان حقيقة زمان تحقق العاقل فا حفظوه
قوله والواو عاطفة للجملة على ما سبق والمناسبة استزلام السيطا ويقولون هذه المصيبة من الذين ان
ذلك عصارة عصيانهم وتحميل الوطف على قوله لعد من الله يعني وجود الرسول نمذ منه وانهم تريد ان
تنسبوا المصيبة اليه وتجعلوا بسبب قوله مشرا فاعلم كذا وقلمم الاظهر انه معطوف على القول المحذوف اشارة الى
ان قولهم كان غير واحد بل قالوا الاقوال لا ينبغي ان يقولوا كما حروا الاظهر لما وعظكم الله النصر بشرط الصبر
والتقوى لم تصبروا ولما اصابكم مصيبة قد اصبتم اي من العدو مثلما قلتم اني هذا وجعل لضعف قتل سبعين
والسبعين بجمل الاثر كالتصا ولانهم كانوا قادرين على القتل وهو كان مرضى الله فقدم القتل كان
من عندهم فتكره مع القدرة لا ياتي الاصابه قولا ان بسببكم وبسببكم الحصى اصابت حنوة وكان
ما رادوا اصابت جعلوا اجدا من العدو وما رادوا قولا يريد يوم احد هذا من ذاب الحرب حيث يوسمون
الوقايح بيوم فلان قومهم يوم التقى الجمعان ولا يبعد ان يراد بيوم التقى الجمعا يوم احد ويوم بدر ليكون
بيانا لان دور المؤمنين والدور عليهم كلاهما باذن الله وان اصابه الغلبة والحزيمة كلاهما من عنده
والخيرة والشكر من عنده وقوله وليعلم المؤمنين يوم الذين نافقوا مشرك بين اليمين لانه في بدر ايضا
يريد المؤمنون من المنافقين الا انه فصل ما وقع منهم يوم احد دون بدر لانه كان حذيت العمد وكثيرا

فهو كاي بقضايه بيا حاصل المعنى لا التقدير والا فالخيار تقدير للظرف بالفعل والتقدير فقد
حصل باذن الله وما ذكره الخليل في اذن الله يكون ويحصل حتى وقوله وتخيئه اشارة الى ان الاذن منا
بما ذكره الخليل من الكفا وبغيره وعدم منعهم من التسليم عليهم اذ حقيقة وهو الامر والرضا مستغنية ودفع
اشكال ان الاصابة ليست بسبب تخليقه بل الامر بالعكس فيما هو المشهور من ان القصد الى سببها لاخبار
بكونها باذن الله كما في فحاشكم من نعمه فمن الله قوله وليست المومنون والمنافقون فيظهر ان هو لا
وكفر هو لا قدر سابقا ان اثباته على كذا يدعي اسما معلوما على وجه البرهان والمعلوم هنا ان
والكفر وبما نأتا قبل اصابته ما اصابهم فال معلوم بظهور الايمان والكفر فكانه قيل ليعلم ظهور ان
هو لا وظهر كفر هو لا والظاهر ان يؤول ثبوت المومنين على الايمان وعدم ثبوت المنافقين عليه وقد صرح
بان قوله وسلم عطف على قوله باذن الله عطف بسبب الاصابة على سبب الالتماع ان يجعل معطوفا على العلة المقارة
اشعارا بان العلة في ذلك غير واحدة بل هي الايمان او عطف قصه على قصه وانما قال ذلك في العلة
والظاهر ان يكون العلة المقدره على الاذن فتأمل العطف على ناقصا داخل في الصلوة وكلام مبتدأ
اعراض للتبعية على كيفية ظهورها فاقدم او عدم ثباته على الايمان او عطف قصه على قصه وانما قال ذلك في العلة
وقالوا تقديرا فاقدم ابتداء كلامه في تقسيم الامور الى المشا والامر المقابل للشيء وقوله فاعلم ان
والامر انتم دفع الكفا عن انفسهم واموالهم ودفع المومنين عن انفسهم واموالهم اي فاعلم ان التقاطع
الذاع عن انفسكم واموالكم قوله لو تعلم ما يوضح ان الالتماع يكون المراد لو تعلم فتأمل في سبيل الله تعالى
ويحتمل ان يراد لو تعلم فتأمل لا تبغواكم لكن ليس بخالف معنا مضادة ولا قصد لهم الامم
والداخل بالتجويد الغضا وقوله هم للكفر يومئذ اقرب منهم الايمان يعني لم يعترف بهم من كمال رجحان
كفرهم وقد دل على انهم لم يستحقوا ان يعامل بهم مساواة الكفا قيل لا يتعد القرب الايمان او الى فرغ بان الام
بمعنى له وكانه وجد بمعنى له دون من وكانه لا تاء التعدي في المعنى هم لا هو الكفر اقرب نصره منهم لا هو الايمان
ليعلق الام بالنصرة المقصودة في النظم ولكن ان تجرد الام للتعظيم ويجعل التقدير بهم لا جعل كثرهم يومئذ
من الكافرين منهم من المومنين لا جاز انهم قوله يقولون بافواههم بيان حالهم مطلقا في هذا اليوم ولذا قصر
عابق وقوله وان الله اعلم بما يكتمون جمل حالية للتبعية على انه لا يفتهم النفاق والراوا علم منهم لان الله تعالى يعلم
تجسس اسرارهم وبها قوله وانما انه القول الى الافواه تاكيد للتصوير اي تاكيد للصدق والقول منهم وتخييره
ردا حقا للقول فوق ان لا تجازي الغم وفي الكفا ان ذكر الافواه مع القلوب تصويرا لثباتهم وان كان
موجود في افواههم معدوم في قلوبهم قوله رفع برهان او يكتمون او على الالتماع وكتموا القلوب على الذين
ناقضوا ابدال الكفر من الكفر للظن من الغمير حوجه الى الاستشهاد بقول الفوزدق على جوده لغزق بالما حاتم
حيث جبر حاتم بدلا من صمير جوده وفاعل صمير راجع الى الحاتم في المصراع السابق وهو على حاله لو ان

في النقص

في القوم حاتم وتام الشعر فلما تصافا ادا واد اجشت الى غصون العنبري البراني ثم جاز بجمود مثل راسه
ليشرب القوم بين الضرايم ثم على حاله البيت التصانق قسم الماء بطعنين عند ضيقه وذلك يكون موضع جرفي
انكاس فيعطي الرجل قدر ما يغره ويسمي ذلك الحجر منقله على وزن دفعه وادوة المظنرة والاجهاتش تفرغ
الانفا غير مع تهبي البسكا كما يصعب الى الام والغصون مكاسر للجلد كالجبين بعنه لما استسما الماء عند ضيقه تفرغ
الى تكاسر جبين العنبري اي الرجل المستسب الى نبي عيسى الخراصم اي الاكلون كما يحمدو لجمود لجمود مقدرا اسه في العظم
ليشرب القوم بين الضرايم اي بين مواضع من منقطع الرجل جمع صريمة ويكون منقطع الرجل محل قوله لا اجدا
وانما اسند التفرغ الى الجبين لان التفرغ يظهر فيه قوله قد يكون الامر بالعكس في الكفا روي ان مات يوم
قالوا هذه المقالة سبعون سقا فهذا فقد جعل قودهم سببا للموت بعد المقتولين للقتال ليعلموا ان
قودهم لم يكن سببا لجماد وقال لهم لم يكن سبب موتهم بل جاء الاجر ولا حرفة له قوله وللنبا رسول الله
عليه وسلم او لغير احد والظاهر ان يكون خطا بكل احد من الذين قالوا لا اخر انهم داخل تحت قوله فبما آتاهم
اسناده الى ضمير الرسول هذا لا يمكن ان يكون الخطا للرسول كما ان جعل الضمير من كسب الامم كونه الخطا لغير
والان سببا لجماد ان جعل الخطا ضمير الغيبة للمنافق لانه الذي حجب المقتولين في سبيل الله امواتا كما يفيد
قوله فادوا عن انفسكم الموت وانما عبر عن اعتقادهم بانظن مع جرفهم بذلك اشارة الى ان اعتقادهم
في الضعف كالظن لانه في موضع الزوال واسناده الى الذين قتلوا لا يخلو عن حقا لانهم تتفقوا كونهم احياء
فكيف انتهى عن الظن بكونهم امواتا ان يحصل نفي لانه كما توكيد التقى وان قتل ويكفي ان يكون نفي حيا
انفسهم امواتا في وقت تاو قوله بل احياء بتقدير بل احياء ثانيا سببا لجماد لانه فادوا الاستمرار واما قراءة النصب
تأيد لان الملايم امرهم باليقين لا بالظن ان يقال تقدير احسبوا المشا كما قوله لانه في الامر مبتدأ جاز
لخلف كما يشهد به رفع احياء وانما احتاج الى التعديل جواز الخلف لانه اشهر انه لا يجوز حذف احد مفعولي
علت معللانا بل تمامها مفعول به بمنزلة كلمة واحدة فحذف منها حذف جزوا كماله وحصل توجيخ الخلف
اذ جاز الخلف نظرا الى اصلا الى حاله الان وذكر صاحب السبيل ان الخلف جاز في قول اللواز فريب الناس
ولنع مدح سبب سبويه ومنهم من واقى بين كاي الكافع والكجوز بان المنع من الخلف نسيان في فلا يعطى درعا
والتجوز لخلف المنوي قوله ذو ووارثي من ابي ذو وواقر من ابي من ابي ليس بخلفه من القرب الكافي لانه
ولا بمعنى في علة وحكمه كافي قولهم هو كذا عند سبويه لعدم مناسبة المقام بل المنع القرب الشرف كذا ذكره صاحب
ولا تخفى مناسبة في علم اشراف المقام لانه على التحقيق لا يشهد وانما كتبت الالف ذو وواقر من ابي من ابي
في حاشي الكفا للصف للجيل يكتب الالف عند ضمير الجماعة فرقا بينه وبين ساير الواو وغيره لا يكتبها جزا
على قياس الالف يتبع اللفظ ولا الف في اللفظ قال الخليل انما اعتدرا عن كثرة الالف في ذوا وواقر من ابي
الواو صمير او ان اراد المنع فلو وجب لانه ليس من المتنازع لكن الواقع من الثقات كثرة الالف في ذوا وواقر

في النقص

فكان المقصود ههنا ان تليق بكما بعد ضمير يجمع فكذا في ذه والانه يصح جمع على التشبيه قوله والمعنى انهم
يستشرون بحسن وانداء علم انهم يستشرون بانواعهم الذين لم يلقوا بهم انه لا خوف عليهم من جهنم لانهم
من جهنم لان كل حق لهم في دمتهم وخالصه لهم معهم سيرتهم القدر وبعثهم عن مخالفتهم قوله خوف وقوع الخدور
خوف بالتأويل لتقدير الاضافة كما في بين ذراعى وجهه الا سد قوله بزقون من الجنة وهو ما يريد كونهم
احياء كما ان بعده تأكيد كونهم عند ربهم قوله في اجوار حفر قال الحنفى قيل هو على ظاهره وارواح
الشهداء اعني نفوسهم التي بها الادراك والتمييز تحمل ابدان الطيور الخضر المشتمة في الجنة فقله بذلك او تشمل
طيورا خضر او تتعلق بها فيجعلها مجردة وقيل المراد انها تتعلق بالافلاك والكواكب فتلقه بذلك او تشمل
زيادة كمال وهذا لا يلائم القناديل المعلقة تحت العرش هذا الكلام يريد ان كونها في اجوار خضر وطارودانها
الجنة كناية عن تجديدها بالخصال كريمة موجبة لترقيتها في مراتب الاثنا ذوالكمال ونحن نقول ان لم يرض كونها
على ظاهره بالغ في سبب التناسخ قوله ويجوز ان يكون الاول حال اخوانهم وهذا حال انفسهم الا وجوب الاول
البشارة يدفع الضرر وهذا بارة بحسب النفع وفي قوله ان اتدوا يصيب اجور المؤمنين بشارة عدم تقصير
اجورهم وعدم تقصير اجور اخوانهم وتضييع اعمال اعدائهم وفيه تشفي لقلوبهم قوله والمقدم من ذكر الوصفين
والتعليق لا التقييد لان المستبين كل من حسن متقون وفي هذا التعليل تجيب على ان مجرد الاستجابة بعد اصابة القرح
لا ينفع ولا يوجب الاجرة فكيف ما لم ينضم اليه الا حشا في العبادة والانتقاد من المجرم وحسب ان يحصل منهم
تسببا لا التبعيض كما صرح بالكفا ايضا والروح كما لو اذ موضع بين مكة والمدية وقوله فندب مناخه دعا
ويومنا بمعنى وقتنا واما العرب قايهم وجراد الاسد ليست هي بدر الصغور قال الامام الرازي مدح الله
المؤمنين على نذرتين يعرف احداهما بخرقة جراد الاسد وهي المذكورة في الآية المتقدمة والثانية بخرقة بدر الصغور
وهي المذكورة في هذه الآية وقوله تتحاطوا معنا تكلفوا المشقة وبتطشعوا عن الامر قوله فربما ركب كانه رجع
هذه الرواية كون المصطفى نبي الله اذ بعد من الكلف لفظ الناس والكفا رجع رويته نعيم كانه رجع رويته
عنده ولا يبعد ان يراد بالناس نعيم وتلك الركب لانها متاها بين الروايتين وتحتها قوله الضمير المتكسر
للمقول او لمصدر قال وكتم العود الى الله ولن قال قوله ويدل على ان بمعنى حسب استغناء من ان المصدر بمعنى
الفاعل والمفعول في حكمهما حين الاضافة الى المرفذ في عدم اكتساب التعريف وفي عطف نعيم الوكيل وهو انشا
عند حسنا الله وهو خبر ما زرة بين القول وتوجيهه ما بينهم ان الحلة التي لها حلال الا ان يوظف عليها
من غير سبالة بالاختلاف خبر او انشاء او عطف منها من المالكى ولا عطف في الكلام الحكي والظاهر المشهور
بعدم الاذوق في علم ان الحكي هو كتم على العطف فتوجيه العطف ان قولهم حسبنا الله عن قولهم اعتمادا على الله
وقولهم نعم الوكيل اي عن وكلنا امورنا الى الله قوله فانقلبوا خيرا لعمول الذين قال لهم اناس في وجه قتال
والاولى ان يفسر قوله من الله كتم ذهابه من المذبح من الايمان والتباعد والاموال وتفسيره ما زاد عليه قوله

ردا على الخوفين بانهم على خطر الهيب والخرن العظيم قوله لم يستشروا من الله سبحانه من واجبه وكيفية واكت
تفسير السور بالعار وتثريب الناس بالخوف من العبد وقيدته يرضى لاني سجيلا وقوم بانهم انقلبوا بسواختي مني الى
مكة بحيث السويق وقالوا انما في حتم لشربوا السويق قوله وفيه تحيرون المسرة او من الحسرة قوله وما بعده
نيا لتبطلت او ما بعده صفة لا كما قيل انما ذكركم شيئا تخوفوا وياها نظيره اقر على الليم السبي قوله وما
ذكركم قول الشيطان يعني ابليس قيل ففي الاضافة يجوز حيث اضيف قول الشيطان الى الشيطان وعلى تقدير الاشارة الى
الشيطان فالجوز في حمل الشيطان على الشيطان ولا يخفى انه يجوز ان يكون التجوز على هذا التقدير ايضا في حمل قول الشيطان
على ذلك القول وان يكون الشيطان مستعارا للقرية كخوف او لياها القاعد من اخذوا رخذف المفعول الثاني
على حذف المفعول الاول على عكس ما اختاره لكفنا لانه الظاهر المتبادر ولم يبال انه محتاج الى صرف ضمير
فلا تخافونهم عن ظاهره لان الصرف بعد الحاجة هو ان من قبل الحاجة الا ان الكفا بتايد بقراءة ابن عباس
يخوفكم وياها قوله وخافون في مخالفة امر او وخافون في مخالفة نهى وهو لا يخافونهم او وخافون ان لا
اجعلهم غالبين عليكم فان غلبتهم من عند ربكم كما كانت في احد من معصيتكم قوله فان الايمان يقضي ان خوف الله على حقا
الناس لو الايمان يقضي عدم الخوف عن الكافر لانه لا ينفع الخوف منه لانه ان كان غلبا لا يرجم المؤمن وان كان غلبا
لا يخوف منه والمعنى فان المؤمن هو الغالب الذي يعلو قوله يقولون في سرهم يخفون المسئلة عن معنى الوقوع فعوا
الى الكفر بكفره والايضا قال سارع لا الشرا على في الصحاح قوله والمعنى لا يترك خوف ان يضره وكيعي الركن
من خوف الضرر والظاهر من الوقوع في الكفر هو انه لا يخرج عند الله سبحانه من مشاهدته كونه حقا
الظلمة وكتم ان يكون مع الاية ولا يترك انهم يسارعون في افعال الكفر وهم الكمال له خوفا على الامم ولا ترحمها
عليهم انما اول فلقوله انهم لم يضر واكتسبوا قلوبهم ردا على هدم دينه الذي يريد اعلاؤه وح لا حاجة الى ارادة
اوليا رده وانما اكتسبوا قلوبهم يريد الله ان لا يجعل لهم خطا في الاخرة ولم عزاب عليهم وكثيرا ما وقع فيهم في
عن يقاوم في المشقة لهديتهم وعن كونه رضيق الصدر لكونهم وخوطينا ما عليك الا ابتغاء واستعانتهم
بمسير قوله حتم المفعول والمصدر اي المصدر بواسطة الحاشي يفر الله بشي وفي قوله انما يفر من بها انفسهم
اشارة الى قوله وفي ذكر الامم ارادة هذا الكلام ذكره الكفا لا تخف ارادة استر بالشر ولا حاجة بنا اليه
بل ذكر الامم بقرح بان ارادته بتعليق الشر ولا خارج عنها قوله تكبر لتاكيد او تيميم الكثرة بعد تخصيص ما في
في الكفا او على العكس ووجه ترك جمع انما وفي بعبارة النظم والمغ الامان اول فلان اشارة الكفر بالايها
اظهر في اليهود حيث برؤوا ايمانهم بالثورية بالكفر حيث انكروا نبوة صلي الله عليه وآله وانما اشارة الى تخصيصه من التيميم
للبشارة في كونهم حتى انهم كانوا غير داخلين في الذين يسارعون في الكفر انه لا يساعده قوله يريد الله ان لا يجعل لهم
خطا في الاخرة لانه لا يبلغ في شأن كرم الكثرة وظهر مما ذكرنا توجيهه وهو تيميم يسارعون في الكفر وتخصيص
الذين اشترى باليهود مطلقا سواء كانوا مشا فقيين او مشا فقيين الكفر قوله خطاب للرسول والحكماء من سبب خطا

الرسول بذلك النبي ليس له مستبعد جليل للتعريف بالذين كفروا ولا هم الملائكة وانما قيد الخبر بانفسهم
لان الكلام خبر للمؤمنين حيث بناه لكون باطلا في وجهنا عاينها الشهادة وقهره والذين يفعلون وانما قيل
بدل من يعتقد هذا البيان ان لا يكون تعدية حسب نظيره الى المفعولين على الاطلاق كما شاع في كتب النجاشي
قد تعذر للمفعول واحد وذلك اذا بدل من ما يقوم مقام المفعولين قوله وانما اقتصر فان قلت قد صح
بجواز حذف احد المفعولين في اية الشهادة ولا بد من قوله لا حذف منها ولذا عبر عن التركيب بالقصا والاختلاف
في عدم جواز الاقتصار وقوله وهو يؤيد المفعولين يعني بجواز المصدره بان المفعول قد كان مقتضاها ووجه البناء
الماحول المقصود اعني معنى افعال المفعول بالذات كقوله والجزر واما اعتبار الحذف اي لا يحسب خبره الا ما تارة
على اختلاف الرايين قوله والمفعول الثاني على تقدير مضافا اما في المفعول الثاني الاول ووجهه ان اول ما تارة
عند الحاجة بخلاف الثاني فانما تارة ويل قبل الحاجة وقوله واللام لام ال ارادة لم يفعل لام الغرض رعاية للادب في الكلام
القائلون بان الخبر والشرار اعادة الترخيزون السليط يمتثل هذا اما لان الغرض لا يلزم ان يكون مطبوعا بل يمكن
جعله رعاية للمفسر واما لانه مراد مع الفعل تشبها بالاعمال واما المحترز القائلون بان فعله معلول وان قوله لا يصح
ان يكون مراد ال ومطلوبا وغرضا فقد جعلوا ازديا والتمسب كما في قوله عن الحرب جينا هذا ونقول
لا لم يصح مع ذلك كون ازديا التمسب لانه لا يخلو صاحب الكفاية من ازديا التمسب تشبها بالاعمال
لما كان في علم الله القديم الذير لا يجوز حذف المعلوم عنه فكان الالمال لا جله وهذا يعلم ما استفاض في كنه
ان الالمال الذي يقدر بعده لام كي وهذا عرفت ان قوله وعند المحترز الالمال لا يخلو صاحب الكفاية واحسن ما
ذكره قوله وانما قيل لهم اعراض الالمال حاله اي لا يحسب في هذا والحال هذا وهذه الالمال في قوله على هذا
بجوز ان يكون حال قطع الكفاية كونه حاله وكان وجب عدمه في حواشي المحققين لا يخرج خبره قوله لا يستعاض
في جمل ابوابه وعاطف على الواجب وانظر بان يكون عذاب الالمال فاعل العذاب بتقدير وكونه عذاب الالمال
على يراود واقوله الخطا لعامة المخلصين والمنافقين ويحتمل وانما علم ان كونه خطا بالمؤمنين ووجوبه الالمال
توزة الاسلام عن الكفار ووجوبه الالمال قد فهم ان يكون الخبيث متميز عنهم بالانانية والجزيرة والجدود والقتل
في باطنهم ويحتمل ان يكون خطا بالمؤمنين وتمهيد الالمال ككشف حالهم قوله وما كان الله ليوتي احدكم عبد الغيب
الظاهر من سوق الاية ان المعنى ما كان الله ليطلع جميعكم على الغيب ولكنه يحتمل من رسول الله صلى الله عليه
في ذلك ولا يخفى ان سجد عليهم ولا يكونوا متعجبين منهم بل يشاءون ان يكونوا في النوع فاما من باب الله كما يدعونكم
وبرسلة فانكم لا تتلون ما نالوا المشركا في النوع وكان دعاه بسبب من ذلك العرف عن هذا الظاهر وكفى
ادنى مناسبة بالقصد في كونها سببا للتزول فاعني اتباع السوق قوله فقال المنافقون انه يزعم انه يعرف
من يؤمن ومن كفر في مناسبة هذه الاية برده قولهم ان الرسول يحتمل بالاطلاع على الغيب ليس له ان يشرك
غيره من هذا العلم الا باذن الله فيما يذوقه يعرف كقولكم ولا يظهر لاجتبابه شكك المعرفة قوله لا يرحلون

عبر ولا يخفى جواز حذفه فيها اذا اتحد الفاعل والمفعولان كما وجه لبعض ما ذكره صاحب الكفاية في سورة النور
في قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا على قراءة الغيبة اي انفسهم امواتا حيث قال حذف المفعول
الاول لا اتحاد الفاعل والمفعولين لان كسرى بالاتحاد عن قوة التورية فالمدار قوة التورية ومنهم من جعلها
كلامه وقال لما اشتمل الذين حملون على المفعول الاول فكانت اتحاد الفاعل والمفعولان وهو محسوف وكمن
ويكن ان يقال لا حذفه الا به بل المفعول الاول هو ضمير فروع وضم موضع المنسوب لانه لا يحفلون على اي
لا يحسب البخل ولا يخلف خبر الهم ويحتمل ان يكون المحذوف في اتحاد المفعول الاول لانهم الله عليه اي لا تحسبن الذين
يحملون بما اتهم الله ان اتاه الله خير لهم وانما هو خير لو تصدقوا ويحتمل ان يكون ما اتهم اي لا يحسب الذين يحملون
بما اتهم الله اي اتهم الله خير له وهذا الاحتمال اوفى كون سبطون يبا ما فاق قوله بيان لذلك ولا يخفى
وكلف ان يجعله لا يراى في تمام المراد وهو تفتيح فاعلم من قوله هو شر لهم لانه على شرارة تفصيلا فان كان
هو ذلك فبدل الكفر وان كان هو بعض ما هو شر فهو بدل البعض قوله وان شر منهم ما يسكونه ولا يشفقون في شر
بهم كما هو في عليهم المسرة والعقوبة وان شر منهم ما يسكونه بوجههم وتعطيل لمن يشاء من شرهم او غيرهما فانما
يحملون ويحسبون الممال لو شرهم ولا يزال شرهم الممال الا بان يوطئهم قوله والله يعلمون الكفر والاعطاء خير مما يحكم
الاظهر نجارتهم لانه في تفسيره قراءة الغيبة التي جعلها الاصل بقية وقراءته لا والله يعلمون جبر الالمال شر
فاقدوا بهداهته ولا تعلموا الا باذنه واجتنبوا عما نهى فانه خير الالمال واتم بالخطا للالمال فلا يخفى وزوايا علمه
تفتقروا في السبل والموالفة التي لم تحف عبره وانما اعلمهم العقاب على تفسير السمع من الكفاية بعد المفاة عمدا كما تارة كما
الصفا واما من القاضى فليسا انه ليس من قيس سماع الله له وليس سماع رداء وقبول اليمين الظهور عليه
التهديد به باعدا والعقاب وهذا احسن مما ذكره المحققين ان شره وهذا ليكون حكما معيدا او كون الله سميعا
مبالا حاجته الى اقامة ان يمكن ان يقال في تنزيل للقائلين ذلك القول مترلا منكر ان يسمعه الله والافلاكيين
المعقود سماع الله هذا القول ولا الاكده قوله ان يقول لهم ذوقوا العذاب الحرق كما جعلوا انما في بيان
الذوق العذاب الحرق بل الله سبحانه ولكن ان جعل الاضافة الى سبب العذاب تنزيلا في السببية من قول القائل
وقوله وفيه ما القاضى في قوله لقد سمع الله اني هنا مبنا القاضى في الوعيد حيث يقع في سماع الله الذي هو كونه عن اعداء
وجبر قولهم عدلا لقتل الانبياء ويز على ان ليس له جريمة صدر عنهم وجر عن الكفاية الما تنوير بصيغة المستعبر
الموكدا بالسبب الدال على الاستمرار كما اشار اليه الكفاية حيث قال والمعنى ان يفوتنا ابد الابتاتة وتذوينا كما
ان يفوتنا قتلهم الانبياء يعني العذول من صيغة الكفاية للمباني في الابتاتة بالسبب ودعوى ابنت القول مرة ومثلا
مرة وابتات الكفاية لذاته مع ان المكتبة لا يكتب واستناد القول ذوقوا عذاب الحرق الى ذاته التي سبق
رحمتها بغيرها واقادة ان لا يرحمهم ارحم الراحمين ونحن نقول راجيا ان يكون الالمال الله سبحانه ليعده الضعيف
اذا انعامهم الذي والشريف لا حاجة الى مثل هذا التكلف في ايراد سبب الا ضرورة في جود مقلا

كتبت المعنى والله اعلم بجمع ما قالوا وقيلهم الانبياء بغير حق في مقام العذاب وكبرهما مما لثرت
 له في الضماد فان كلا منهما لا بطلان له في قوله ان بطلان القرآن في الصحيح الكتاب
 الجمع تقول من كتبت البعثة اذا جمعت من شئها خلقه او سيره كتب واكتب كتابا هذا وانما قال
 ذو قود عذاب الحريق اشارة الى انه حرق لهذا القول السننهم وذو ايقم لانه صدر عن انوارهم وتلف
 به ذاقهم كما يشذ من الاطعمة اللذيذة فيجوزون هذا التلذذ عذاب الحريق ولا تخفى عليك انه اقرب
 مما ذكره في ذكر الذوق وقوله الحرف من فقد انه الضمير في راجع الى الناس واضافة الفقد الى الفاعل ايجز
 من فقد انه المطامع وليس اضافة الى المفعول والا لوجب نقدا انها غير بالايدي عن النفس صرح بما زان في الخط
 وكلام الكفاية يدل على انه غير عن السنن ايضا بالايدي على سبيل التغليب فلا سناد مجازي وكان اختار ذلك
 تعليلا للتجوز في توجيه الكفاية جمع الى راقده عطف على ما قدمت في لطفه لا تخفى وبين سببها بان في
 الظلم والعدل يقتضي عذاب النبي كما يقتضي اشارة الحسن وعنه منوه حتى في هذا المقام لان عدم انتقام الانبياء عنهم
 حيث تقوهم وكذبهم في صورة كمال الظلم عليهم وحج التعمير بالمعبد لبيان منقبتهم اذ لا مدح للجهنم ان يفتخروا
 بان عباد الايربي ان قول انزل على عبده الكتاب لا توجيه آخرة لانه ذكر الاحدة ابصارا والبصائر
 الباطنين وهو ان في الاشارة بانهم استحوذوا العذاب بحيث لو لم يذنبهم كان ظلم عليهم واستحقاقهم لهم وهو
 ان يذنب بقران اي بذي ذم وبكذا ذكره طحاوي قوله قالهم لو ينزلون في جوارحهم واخر اوتوا
 قلنا اشار الى ان ذكر الانبياء الا في مزيد التوجيه بانهم لم يقبلوا هذه المعجزة التي يطلبونها منك مع تاييدها
 او من الانبياء السابقة ونحن نقول ذكر اتيان الانبياء والبيئات الا في بيته على كذبهم اذ لو كان التصديق
 لتلك المعجزة دون غيرها قلنا واجاد الانبياء بيئاتهم في تسليم الرسول اي ان يكذبوا بكونه فانه
 قد كذبت رسلا من قبلك هذه كلمتهم المتفق عليها ونحن نقول بكون الترتيب لا حذف والمعنى ان يكذبوا
 فتكذبت بك كذبت رسلا من قبلك حيث خبروا ببعثتك وفيه كمال توجيههم وتوضيح صدق الله عليه وسلم
 وتسلية ليس فيهما تسلية لله بقوله اي قول ابي الاسود الدؤلي وهذا آخرة صراع من جيتن له وروى عنه
 بنصب استرو عدم توين ذكر قوله يوم قيامكم عن العقور بن علي وجب تسليد ذلك اليوم بيوم القيمة ووجه التاويل
 للوجه كان اياما الى ان جميع الحق يقوم معا كانه قيامهم قيامه فقد يشعرون ان قد كذبوا قبلها بعض الاجور
 ويؤيدوه قوله عليه السلام وايضا لا بعد ان يسطر في الامم في الجوف الدنيا ومنها عورة المسلمين وذل
 اليهود والكفرة وفيه وعلا المؤمنين بان ليس لهم مجرانا تجرد في الدنيا من الاعزاز ووعيد اليهود بان
 ليس جركم بالمتقون في الدنيا من اذلال الله من موزومات الامور قال الحنفية لم يسبح منته والاسم
 عزت عليه يعني في قوله موجر واحذف في اتصال قوله والمعنى والحقين الذي يفرجون ما فعلوا وحق ما فعلوا
 بالتدليس وكما ان الحق وكلف ان تير العموم بكل ما فعلوا لا يندرون في الافعال ولا يرضون ان يثبوا على

سوء فعلهم وحبون ان يعدلوا ما هدر عنهم حسنة بمقارنة بجملة من العذاب اي فايزن بالجملة من العذاب
 ان كل من تج من العذاب على النجاة من العذاب العاجل الايزر هو كونهم همومين مردودين فيما بين الناس لان لباس
 الازلا يفتي ويكشف حال ما جرد ويختفي ويكون قوله ولهم عذاب اليم اشارة الى العذاب الازلي ولذا
 يتره عن الاول بالوصف بالاليم قوله ومنفولا يحسن محذوفان يدل عليهما مفعولا موكده لم يجعل المفعول
 في فلا تحسبهم بمقارنة الاول والتاكيد مجرد الفعل والقاعل كما حصل في الآية السابقة التاكيد مجرد لا يحسن
 مستتبا عن حذف مفعول حتى يستثنى عن الحذف قصد الى مزيد التاكيد وتماشيا عن اتصال المفعول
 بغير عطف وان كان توكيد الفاعل اذ لم يقر احد باتصال ضمير المفعول بغير عطف او فاعله التعمير كما كسر ترو
 بهذا الظرف ضعف ما ذكره الحنفية في قوله والمفعول الاول محذوف من قوله هذا انما هو اذا جعل التاكيد هو مجموع
 لا تحسبهم اعني الفعل والفاعل والمفعول اما اذا جعل التاكيد الحقيقي والفاعل على ما هو الانسب اذ ليس
 للذكو رسا بقا الا الفعل والفاعل فالضمير المنسوب للتصديق التاكيد هو المفعول الاول ولا حذف الا ترى
 انه لم يحذف الا اثنين السابقين على حذف المفعول الثاني من احد الفعلين اعني التاكيد او الموكد هذا كما
 نعم فانه احتمال حذف المفعول الثاني من الاول قصد الى مزيد التوكيد في الآية السابقة تماشيا عن القول
 محذوف احد مفعولي حسبته وهو قيسل من غير داع وهذا الذي دعاه الى القول بحذف المفعولين من
 الاول معي كان الاكتفاء بحذف المفعول الاول لان الاكتفاء وان ترجح بقوله الحذف لكنه مجموع
 بقلة وحذف المفعولين مترجح بكثرة قوله وفروجا بما فعلوا كان فرجهم كان لانه يصير متمسكهم في كذبة
 بنوته اذ لو كان نبيا لما خفي عليه كذبهم ولما قبل منهم الكاذب ففهم انما نزل الكريمة وابطل عنهم
 وسد مجرهم قوله قيسل هو رد لقولهم ان الله فقير هذا مع بعده عن النظم اذ لا وجد لفصل الرد عن المردود
 ما فصل به انما تجرد لو لم يكن قصدهم للتكذيب الرسول فكان لهذا قال قيسل نعم لو قيل في رد
 لم يحد قوله ان في خلق السموات والارض موكدا لقوله وتلك السموات والارض وانزل على كل نبي
 قدير واقام اذ لا عليه قوله ولعل الاقتصار على هذه الثلاثة انما اقتصر عليها لانها مما يعم جميع اولي
 الالباب لا يخص واحدا والاعلى تركت يتبدل مورثا لان فيه ايام القول بالرسالة قوله اي ذكره
 دايما كان اخذ الدوام من صفة الضارع ثم بيته بقوله على الخلق كلها يعني ليس التقصد بالدوام
 حقيقة لانه رب وقت يتعذر فيه الاكبر المراد بالادوام ما يشتم الخلق كلها ولذا قال الكشاف
 في غلب احوالهم واثار بقوله قايمن الا تاويل المصدر باسم الفاعل وبقوله وقاعدن اعال
 التاويل واما لا تفسير فهو اجمع قاعد وقوله ومضطجعين اشارة الى المقدرا وبيانهما
 الطرف المتعلق بالفهم العام وخالفه رواية فعله جنب الكفاية حيث روي فعله جنب
 وقوله فهو حجة كحتم رجع الضمير الى الحديث والقران بهذا التفسير ثم قول لا تخفى ان تقديم ذكر الله

الادام على التفكير في خلق السموات والارض من تسمية على ان العقل لا يفي بالهداية ما لم يتورث نور ذكر الله
وهديته فلا يد للتفكير من الرجوع الى الله ورايه ما شرع له وان العقل الخالف للشرع ليس الا الضلال وقد
اكد ذلك بانهم يقولون في ان التفكير ربنا ما خلقت هذا باطلا فيقولون من الله حكم خلقه ووقايد الجادة
ولا يعتمدون على قولهم ولا يغفلون عن ربهم في تحصيل جهنم قولهم وهذا اشارة الى اراد توجيه تذكير
هذا بوجوده ثلثه اولها ما زاد على الكفاية ان تزيد رابعها بان تقول المراد بالتفكير في خلق السموات
التفكير في خلق كل جزء من اجزاها فهذا اشارة الى هذا الجزء وهو باطلا حاله من هذا وان يجعلوا
من العقل فيكونه موكدا للاعتراض لان لو كان غير منزله لما يقول الجاهلون الكفاية باطلا فان سابق الكلام يقتضي
ان يقال ويتفكر في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار فلما ذكرنا ان الله تعالى ان التفكير في
السموات والارض كمنه عن اختلاف الليل والنهار فانه من فروع خلقه على الوجه المخصوص وهو اعتراض في
لان موكدا لخلق السموات والارض فائدة القامه ذكره لا يخلو عن تكلف والافضل انه متخرج على التبريد لا يدرج
تتميمه عن رد سوال الجاهل من غير اليقين والاشك في تخرج المسئلة على التزمير عن حيث رجاء الرايين قوله فقد
اجزته غاية الاخرى ونظيره قولهم من ادرك مرعى الصفا فقد ادرك الصفا كالصفا كالجبر وحمل المطلق
على ما هو في الجنس انما هو في كلام لا فائدة في ذكر المطلق كونه معلوما من غير ذكره فانه ظاهر ان من ادرك
التفقد اخره وافادة التي من المطلق في مقام المبالغة لا يراه في سورة دعوى انه لا فائدة لهذا المطلق سواء
والتمتع بالعدم في جنبة عداه وانشاء بقوله والمراد به هو المستعان الى رد ما كتبه من ان هذه الكفاية
ليس خود الداخلة التا رقبها ووجوب ان هذه المبالغة من المبالغة الى الله لتبينه شده خوفه وشدة طلب الوقاية منه
كما اشار بقوله ولا يرم من نفي النفي الشفاة لا رد قول فلما مرر بشفاة وغيرها واستدل على النفرة
مقابل الشفاة بقوله تعالى وتفرغوا عنها ولا هم ينصرفون حيث ذكر النفر في مقام الشفاة ولم يكتف في النص
ويكون الرد ايضا بان من يدخل الله في النار لا محالة لا ناصر ولا شفيع له يخرج عن الدخول وهذا لا ينافي في الشفاة
عن النار ولا يدفع هذا الرد ما ذكره الله تعالى لا قابل بالفصل بين الشفاة عن الدخول الشفاة عن الخروج لا قرانه
لا معنى على القول بالفصل ويكون الرد ايضا بان لا ينافي في الخروج بعد انتهاء اجزائه الذي استحقه بالعصيان والمراد
انه ناصر لشيء قبل انتهاء اجزائه ووجوب الاشارة بان العذاب الروحي انقطع ان شكى دخول النار والاخر الذي
هو العذاب الروحي لا لذاته وينفذ من هذا انه لو ابقى الاخر على اطلاقه ايضا كما ان الكلام مقيد الاقا
ان طلب الوقاية من عذاب النار للخر من الاخر فان الاقتضاح بالعصيان هو العزم لا يدرك المستجاب
الم النار والراد نفي الانصاف في جنس الناصر وكانه انما في بلفظ الجمع فيها على انه لا يفتح الظالم ناصر و
لا لا بد له من الانتصار ويمكن ان يقال المراد بتفويض مطلق الاخرى على ادخال النار في مقام طلب الوقاية
من عذابه العدا ما يقتضي ستارة الاخر من بتوبة لاجابة طلب الوقاية كما قيل لا يبر بالآخر

فخلا عن هذا الاقوال الذي هو الغاية قوله وحذف السمع لاداره وصفه على اذا وقع السماع على غير التوجه كقولهم
نعم مشارة يد على الصوت ولا يجوز غير المشارة قال الكشاف ويجوز ان يكون لاداره وانما قال لاداره ولم يفت
الى الحال لانه في صورة تذكير ما وقع لفصل عليه تعيين كونه وصفا فله واطلاقه اي قوله ينادي بغير تقييده بالايان
تعليم لانه انما انما حيث خذلانه وصول الى لفظه بالانديرج او لسان النادر وهو المذكور في الكشاف
والا نظره ان مراد من قوله شانه باعتبار انما في قوله ينادي بغير تقييده بالايان وانما قال لاداره ولم يفت
فان قلت قوله شانه شانه لاداره اي لاداره وتقييده ذكر الايان في معنى والتوجه بالافادة هو الاذ فليس فيه كفاية
قوله اي آمنوا وبيان آمنوا قال الكشاف اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا
الايان بطريق طلبه اي ايراد صيغة آمنوا فان آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا
يجوز مع الصدور مع ان آمنوا بلفظ آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا اي آمنوا
فان قلت ان ذنوبنا كجبارنا الدعاء بمغفرة الكبار يتضمن الدعاء بتوفيق التوبة فان السبب المغفرة لا محال ان
الدعاء بتكفير السيئات يتضمن التوفيق فلا جئت عن الكبار فان السبب لا محال قوله وتوفيق الابرار مخصوصين
بعبادتهم معدودين في ذنوبهم يعني توفيقا كما بين في وقت الموت حتى يعينوني في حفظ الايمان وكما بين في وقت
ذكرهم ووجوب التوبة على انهم يحبون لقاء الله انهم يطلبون الموت وفي طلب التوفيق مع الابرار تبرئة ان حلاك الجاهل
على الخلق وتحتل ان يكون العتق في قولهم مع الابرار دون قولهم اراذوا على انفسهم غير باين وتكلم بانهم ينادون
انفسهم بالابرار ومن تشبه بقوم فهو منهم وغيره في اية التوفيق الذي لا احب منه عند قوله اللهم من العبد يحتاج ووجع عطف
ما وعدنا على رسك عليه غايه الحسن لانه لما توفيق مع الابرار استحكم الرجال ان يوفى ما وعد الابرار قوله والابرار
جميع وهو ظاهر وكذا جميع باركان اصحابا جميع صاحبها عليه الجهور فانهم لما اتهم جميع بالسكون مع
الاصحاب كركب بمعنى جماعة الراكب وصحب الكرم محقق صاحب لا خوف من اخلاف الوعد ولما كان عليهم وما لا
ذم لهم في عقوبتهم انك لا تخلف عياد قوله ويجوز ان يعنى على مخذوف ويجوز ان يكون مع مع متعلقا
باتناء اي آتيا مع رسك وشاكرهم معناه في اجونا فان الدال على الخير كخاله وفي تشبه بهم معهم او احترامهم
كثيرة فيفسلهم سر كمشاكرتهم قوله ونكرير بنا ومن تولى يد التمسك بالقابضة الربوبية وباعث انهم انه
الذريتهم قوله اي طلبهم وهو احسن من اية فانه لا جاية بايضا الطلبة وانما الجوا اما بايضا الطلبة او بالذ
قوله وتوبوا بغيره وبالام والاش هو الشايع ولهذا اخرج الكشاف الاستشهاد على الاول بقوله كعب الغنوي في مرة
اخره وداع دعيا من بحبب الله فلم يسمع عند ذلك بحبب فقلت ادع احزى وارفع الصوت مرة
استر ابا المغوار منك قريب وروى الصوت جاهر قال الكشاف تعديته بلفظ الدعاء غير شايع وانما الدعاء
شايع ولذا قيل ان البيت على حذف لفظ اي لم يستجب عاهه قوله اي ياتي اشار الى ان الجاهل مخذوف
من ان قال الكشاف يخرج ان بين وجع تعلمها بما قبلها وامسح استجاب بان لا اضع اي بعدد اضاعه وانما على

ارادة القول فهو قوله الحال اي قارلا له هذا الكلام وكان لم ينظر بما هو محتواه وبوجه التعلق والصلح حال كمال اول اطلاق
لهم باني او مخاطبين باني او مصرحاً باني وليس ليا صلاحيات كما يتبادر للاعتقاد الا ان الالهي في الاطلاق لا يتصل
واما بطلبه لبيان ان في قوله لا يخرج عن علم منكم غاية اللطف والود واللين ونهاية الوفاء للمؤمنين
بما عاملوا في الاشارة الى ان في الاطلاق ما لا يتصل به من غير الله في الشرف وقال الحق في الذكر في قوله لا يخرج عن علم منكم
فقد بين بهما شركة السامع الرجال فيما وعلاهم بالابناء على تقدير الخلق على المشاكلة في الذين فظاهر وانما على تقدير
في الاصل او كون كل منهما اصلاً لا قوا ولا اتصالاً والاتحاد كما بينهما بمنزلة الجوارح لا يخرج عن كيانها من مادة واحدة
فكل فطرة لتقوية اتمر على تقدير كمال الاتحاد بانه لو كانت سببه والشرك لم يتحقق تلك الاعمال على سبيل المحذور
والتعظيم بالاعمال والاعمال قال الحق في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم
بكيفية البينات وادخال الجنات في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم
وقوله من عند الله التقا والظاهر ان يكون قواً باطلاً من جنات وكانه ارا جعل توابعاً من عند الله جزءاً فوق الجنات
قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم
لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم
يشيخ ان يرا ذلك احد سوى النبي صلى الله عليه وسلم ليلزم من الحق من الحقيقة والجواز ان دخلت في معنى النبي عن العزور
وظاهر في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم
يختل والمراد خطاباً بصورة ولكن احد معنى ومن سبيل القوم في مقام خطاب القوم وكثير ان يكون خطاباً
لكل احد من الرجال والامة ولا يحتاج خطاباً بالنهي عن النور وجواز اغتراره حتى لا يبلغ فيه لان النهي من الله لا يفتقر
للمنة ومن هذا الخطاب يعلم ان الاغترار هو امر عليه وعلى الله صلى الله عليه وسلم وكثير ان يكون خطاباً لكل
بالنهي عن الكون بحيث يغير فيكون مبالغة في النهي عن الاغترار ويصح في حق كل واحد وكثير ان يكون خطاباً
بمعنى الثبات على الانتهاء ويجوز في غير النهي عن الغرور ومنه وجوب الاتهام ونهاية الغير المتنتهي عن الاغترار ويعرف
وجوب ثباته صلى الله عليه وسلم قوله في النهي عن الاغترار في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم
عن النهي عن الاغترار وانما جعل للتعقيب سبباً في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم
النهي عن الاغترار بعبارة النهي عن الغرور ومما لعله ان الكتاب الالهي من الصريح هذا الكلام
فلا يقع في ما وقع في الاصل وما تم قوله خبر متواتر في ذلك التعقيب ليعلم بقوله وما ويهم جنهم ان
تعد هذا الكلام بالجر الفرف اي اتم مناجيل ثم ما ويهم جنهم قوله وفي جنب ما عدا الله مخلوق
على محذوف اي مناجيل في نفسه ممدته وفي جنب ما عدا الله في الكثرة ارا دقت في جنب ما عدا الله
من نعم الاخرة او في جنب ما عدا الله للمؤمنين من الثواب ارا دانه قليل في نفسه لا نقصاً في قوله
ان مناجيل في جنب مؤنة السعي وتحرر المشاق في تحصيل وحفظ فضلاً عما يجتهد من الحسا والحق

في دار الثواب قوله لكن الذين اتقوا لكن الاستدراك عند النجاة وهو دفع توهم ناس من المشركين وعند
علماء لغة العرب رداً احتقاً ولما طلب وتوجرت الآية على اول ان لا جعل تمنع كالتعقيب في ما معناه
او هم ذلك المسلمون الذين لا يزالون في الجهد والجمع بهم في مناجيل في كمال القدر قد دفع ذلك بان تمنع انما
والاجتناب عن الدنيا ولا تمنع من الدنيا فوقه لانه لا يسهل له نعمه عظيمة ابدية هو مخلوق في جنات تجري من تحتها
وعلى ذلك رداً لا عقاب الكفرة انما تمتعون من الآخرة والتمنون في خسار عظيم ولا يخفى في قوله لا يخرج عن علم منكم
قد رهم حيث جعلهم اضيافاً لله وطعاماً ثم شرابهم وسلمهم اكرم ما عدا الله فان الكريم يجعله ما عداه للتنازل في كرمه
عنده مع غاية اجلال النازل قوله وكما اذا الجبار ابي الملك التسلسل العا بالبحر صفات اي صفات صفات
والباقي بالبحر للتعبية والمصاحفة في الانتصاف في الحال من جنات على تقدير ان يكون فاعلاً ومن ضمير ما عدا
في العرفان كان مبتدأ على ما جوزه النجاة بالاتفاق وعلى التقديرين العامل في العطف قوله وما عدا الله
بكثرته وادواته والظاهر ان بيان سمة الابرايم في ما عدا الله قبلاً كما او كثيرا دايماً او زايلاً خير
للابرايم من الدنيا وما فيها وفي وضع الابرايم موضع الضمير في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم
بالمناقبين حيث امتثلوا خايفين من القتل والتهب لله وجموعاً باعتبار المعنى جمع الهم قوله والمراد ان الله هو المولى
سريع الوصول لانه النازل في هذا المقام مقتضى الظاهر ان الوصول الى المعنى او الكمال في العلم مرتين ويصل الى
وكانه فصل لان الحكم بعبارة الوصول بكونه ثبوت الاجور وسرعة حسنة الله لبيان ان الله اذ زامن حسانه
لان الناقصة من جانبهم وبجانبهم في الابكار في كعدن هو الفتح الشمل من الجنس والكل الشمل من الجنس وقوله
الاجابة تتعلق بالفعلين قوله وتخصيص بعد الامر بالمصير لشدته يريد بقوله بالعبارة ان الضمير
يعيد على كل ما عليه فيكون صابراً وتخصيصاً بعد التبع لفضله على عداه من العرش لشدته والضمير في قوله
قوله بكل اي منها امانا اعترية في الامان تعدد اوجب اجزاء الزمان والمسافة
قوله خطاب يعم به آدم خص الخطاب بابا واولاد آدم مع ان لفظ الناس يعم ادم ايضاً لان المناديا
لاشماله على خطاب يعم به آدم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم في قوله لا يخرج عن علم منكم
الامة والظاهر انهم لما طوبوا بهذا الامر ان الكلام القديم القام بذات القديم سبحانه عام لجميع فلا يجدر ان يكون
الامر بالتقوى بما لجميع الامم فادركه الالهي ان في الامر بالتقوى غلباً للموجودين في زمان النزول على ما عدا
ليس ذلك نعم كونه عارفاً بالنسبة لهذه الامم فاعمل واقدر على توجيه عموم الخطاب ولم يلتفت الى ما في
الكثارة ان العطف على خلقهم ليس على كونها ايها الناس الذين بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم ليلزم التكرار
لان خلق الزوج والبيت واخلاق في خلقكم على تقدير العموم والتساوي في النظم ايها من خلق الناس من نفع
واحدة وخلق الرجال الكثير والنساء ليس منهن من يهي زوجها وزوجها وكان وجه عدم التعميم
ان جعل النظم في قوة خلقكم من نفس واحدة وخلقكم هذا الوجه من خلق زوجها منها وخلق النساء من خلقها

سورة النساء

من نفس واحدة اظهر كمال القدرة وفي كيفية خلق ايضاً كذلك ولذا عطف بيان كيفية خلقه على الخلق من نواحيه
تبينها على ان كلا منهما مستقل في الدلالة على كمال القدرة وقوله وهو تقدير لخلقهم من نفس واحدة اشارة الى
ان الحمد المقدرة مع ما عطف عليه تأكيد لخلقهم من نفس واحدة ولا يخفى ان في وصف الرب بما وصفته بهما
ان الحاطين عالمون بهذه الصفا الموجبة للتقوى وفيه كمال توجب له بقوة التقوى قوله واكتفى بوصف الرجال
بالكثرة لانه وكان الحكيم المقتصد ان الرجل الواحد يكفي لجمع عدة من النساء كما في وصف الرجال بالكثرة يستدل
كثرة من يطابق الآية واتقوا الحكمة يعني عن التفرغ بمقتضاها وجسد تذكير الكثيرات وبالرجال بالجمع خلاف ما تقرر
في النواحي في غير ما قلنا غير ذلك السالم فعلت فعلها اذ لم يثبت في فعل فكانت استمرارية التام والجماع ولا يبعد
ان يجعل مطلقاً فانه قليل لا كثيراً ما ينسب اليها صفتاً لا حياً وفيه مزيد فائدة وهو الاشارة الى كمال القدرة
وتترهب عن الضعف والاحتلال بالدهور وكذا جعل كثره الصفة البت اي تاكثير الكفاية كما في وصفها
بالكثرة وفي ذكر الرجال فلها راجل تعرف حق النساء وفي ذكر النساء اجعلوا راجل تعرف حق الرجال وفي خلق
بنو آدم كذلك رعاية مناسبة بينهم وبين خلق اصلاهم وهو التراب حيث خلقه كغيره بام القدر ثم بسط
واقواله وضع الله موضع الضمير اشارة الى جميع اوصافه كما في قوله تعالى وخلقكم خلقاً يدبوا ولو كانت الصفة
حتى يرد ان لا يكون بغيره ثم لا ز قيل التقوى ربوبية وخلقكم خلقاً يدبوا ولو كانت الصفة مستغنى
صفاً الكمال قوله بطرحها اي بطرح النساء بدون الاول لانها ليست في محل الضمير مع انها علامة لاجتماعها
قوله وقول بالرفع على انه مبتدأ ولا يبعد جعله مطلقاً على الضمير للجمع اي يسأل به ذو الارحام ويؤسسون
بمع الرحم ويستغنون عنه بالرفع على انه مبتدأ لان ما لم يجمع فليس صفة على فعل بل على كرامه ونور
وفرضي احتاج الى ضمير يجمع على نيامي فتارة جعله عدداً والاسماء جعله صفة تامة فان قيل الاسم يجمع
ففاعل وان كان مضموراً واعتبر في القلب قلبياً الفاعل لتجاوره الكسرة وتارة جمل جمع يجمع فانه
قياس في فعل مفعول من الالام كوجع ووجع فخر عليه اليتيم الذي من باب الالام فقوله لان من باب
الاسماء ليس غناء انه بذاته حتى يجمع على فعل بل اراد انه شبيه بالوجع والافه يرشدك ذلك في تعريف
ابن الجاحظ قال حمل نيامي على وجاع قوله اما لا يتبع على الاسل او الاتساع لا مقابل من الاستعمال على الاسل
والاتساع فان اللفظ اذا استعمل في الوقت فاستعمل في معناه الاصلي مما زمت الا القرينة وانما
استخوت في علة التحوير فاحلته في الاتساع الذي ذكره باعتبار ما كان لا قرب العهد وانما التحوير لا يبعد
الاكتفاء اقول واحلته في الاستعمال على الاسل كون الاسل مطلقاً ولم يفرق مقيداً قوله او لغيره يتبع والمكلم مقيد
فكان قال واتوهم اذا ابتغوا للرب عن التحوير تقدير القيد لان تعليل الحكم بما عرفت بالصفة يوجب اقتضاها
حين تعنى الحكم به فالنظم يقتضي ابتناءهم قبل البلوغ ويوجب ذلك ان يكون التعيين بالاسم باعتبار ما كان
او اطلاق القيد على المطلق الذي هو معناه في اصل اللغز او جعل الالام عبارة عن حفظه لربهم وعدم انقراضه

على ما كان

على ما كان الاية وشيرة الاية تقرر الكفاية قوله ولا تستبدوا الحرام من اموالهم بالخلال من اموالكم فانكم اذا
انتمتم اموالهم وتلفتم في ايديكم باخذ الحرام منكم اموالكم بدل اموالهم ويحتمل ان يكون المراد انكم اذا اتمتم
اموالهم يترك اموالكم من المال الخلال فقد استبدلتم الجيب الذي هو اموالهم بالطيب الذي هو رزق الله الخلال
قوله والاول الجيب وهو اختار اموالهم الا نسب سيرة ونحفظ اموالهم لانفسكم بالطيب الذي كان يحفظ له من رزق
الاول موجب عقاب الاثام موجب الثواب قوله وهذا تبديل لا يتبدل بمعنى بدو الالام في صلح التبديل للتعويض
بخلافه لا يستبدل والتفصل بمعنى الاستعمال غير عزيز ولم يوجب التعديل معناه والقابل التبدل قوله
اي لا ينفقونها معاً ولا تستبدوا بينهما تفسير للنظم على وجهين فمعناه بالاشكال على الكفاية من انه لم يمنع عن كل
اموالهم مضمومة مع اموالهم مع ان اكلها وحده ايضاً مما فاجب باقي ذلك تعبير اموالهم بانكم مستغنون بما
رزقكم الله وما يكون الجيب ثانياً بانه ذكر ما هو عادتهم واجاب القائل بان المراد نفي التوسير ولا يبعد
ان يقال المنع عن اكل اموالهم قد ظهر من اجاب اموالهم والمقصود هنا المنع عن خلط اموالهم باموالهم
يلتبس باموالهم في اكلهم وفي هذا الكلام مع الكلام السابق انها لا ينفقون الا كل كذا في حجب حجبهم
لان لا يتقوا في غفلة قوله اول الجيب الاول ان يكون المراد ما يندرج فيه جميع هذه الكفاية وهو في ايراد
على قدر الوجود حتى هذا النهي العام يخص ما يجي وفيه بحث لان ما اخذوه للاجوة فهو اموالهم وليس اكل اموالهم
قوله الضمير لا كل الظاهر انه يجمع ما سبق من تبديل الجيب الطيب والتوسير بين ما لهم وما لهم ومنه اسم لا شارة
في ذلك وما روي في الرجل الغلفاني يوبد ذلك فاعلم كمال قوله وقال اصرفوا قولاً لا يفتح الواو
يرشد الى جعل الكفاية نظيرها الطرد والنظر قوله فتر وجوا ما طالب من غير من كمال طالب منها تفسير ان
استطاع لنفسه اياً وميلاتها اليه وتمايزها للخل والظاهر من سوق كلامه ان حسن تفسير الطيب بالخل بالتوجيه انما لا يفت
الجزء بالشرط وابقاه على ظاهره من استظهار النفس في التوجيهين الاولين اذ لا داعي الى التفرقة لخلها فيها كما
في الثالث فانه لا يفت في مقام المنع عن الرضا وخالف في ذلك الكفاية حيث جعله من حيث جميع التوجيهات
معتاداً ذلك ان النساء ما هو محرم فلو لا تفسير الطيب بالخل لما صح على عموم الالام بحسب اية التحريم ناسخة له وهو
الاسل وكان خالفه ما اورد على تعليقه ان تفسيره بالخل ايضاً يوجب كون الالام مجرداً والجمال خلاف الالام اعلان
المترادف عند الشاخي فيخص الالام خلاص من نسخ ولا جمال فان قلت الالام بالجماع لا يوجب فاعلم ان الالام
ما يوجب ومثل عارضه الفايده اوجب انما لا الفايده هو القيد اي ايج لكم مما حل هذا العدد دون ما عداه واما
تقول على هذا الالام جعل الالام لا يوجب اي وجب عليكم الاتساع على هذا العدد وعدم التجاوز عنه قوله فتر وجوا
من غير من قال لعل في قوله تقييد النساء بغير التام دلالة على اشارة لفظ النساء قلت في بحث بل لا
العموم ما عدا من غير تقييد لغير التام وكذا لفظ النساء اذ المعنى انكم خستم ان لا تطوا في التام لضعف من
من يذبح عنهن فوات حقوقهن فتر وجوا ما طالبكم من النساء فان الجماع محقق من هو ميلنا انفسكم الهن سواء

كانت من البتة أي أو من غير من قوله فما يجتمع عنده من عدد في الكثرة عشرة فلهذا منع ان يخرج عن
الذنوب كلها بقوله في الكثرة وانما ترك ذلك التعليل لان ترك الذنوب عندنا ليس لغرض لانها هي
الذات عنده اذا لا اعتداد بالقيح والعقل عندنا خلافا للمعتمد والقيح وانما يخرج على وجه التبرع
لكنه موهم وفي لفظ الذنوب كفاية واعتناء عن التصريح بالقيح الشرعي قوله وتطيره او ما عكس بل
هو قول في الدعوة لفظا مالا ان نقصا عقل الملوك لعدم مراعاتهم للتعمد وعدم من يهتم بتدابير
في الغاية قوله معدولا عن اعداد مكررة اي عن اعداد مستعملة في العود اذ لو كانت معدولا عن
العدد الصرف لكانت منتهى في اسهل الوضع كقوله في ثنتين فلم يكن صفدا وضعا فلا تغيد وصفية منع
الضرفه قيل لتكرير العدل به بذلك على ان اختاره الكثرة خلاف الشهوة ويستغنى ما ذكره
فانها معدولا باعتبار الصيغة التي هي صيغة اثنين وتكريره فان تناهوا عنهما قال لفظ العدل
عن التكرير ايضا عدول عن الصيغة هذا والظاهر من عبارة الكثرة حيث قال وانما منعت الضرفه
من العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكريرها ان جعل العدلين باعتبار اللفظ وهو خلاف ما
نقل عن ابن السراج من ان فيها عدلين لفظيا ومعنويا لان معنى معدول عن لفظ اثنين وعن معناه
اعني الاثنين مرة واحدة لا معنى اثنين اثنين وان ذمها على ان كان ما ذكره الكثرة الا ما
نقل عنه وعبارة الكثرة كما ذكره ابن السراج بان يقال ارادنا معدولا باعتبار صيغتها
عن صيغة الاعداد وباعتبار تكرير في معناه عن معنى الاعداد الغير المكررة وتكرار العدل احتما
ثم العدل عن اللفظ وعما هو قاهرة العدل من التائيد المذكورة هذه الالفاظ الالزام التذكير
والعدول من الالفاظ الوصفية من معنى العدد الى المعدود ولو اقتصر المصنف لراد ما يقتضيه منع الصرف
وتما كونه منسوبا الى الحال هذا هو الذي بصري الختار عند النحوي والكوفيين جوهرها ما هو في الالفاظ
دخول حرف التعريف عليها وجعلها في مثل هذا المقام ابدالا لاجل اورد الكثرة اختراع دخول
حرف التعريف عليها بالالتصاحف في كمال الكوفيين بحيث قال وفيه تكررات يعرفون باللام يقول
فلان فيك التثنية والثلاث والرابع فما ذكره الخليلي من ان لا بد للكثرة من تشبه على استنهاها مؤدبة
عن الغرض قوله من فاعطاه في الكثرة انها احوال مما لا وهو الظاهر المقصود تشبيها كما لا يكون
احد هذه الاقسام لا يقتضي الطيب كونه في حال كونه احد هذه الاقسام قوله ومعناها الاذن للكل
تأخر يريد المصنف لا وجه لتقسيم التام لان كل واحد في قوله مستفيعين تحتين حال ضمير يتكلم وانما جمع مع
افراده نظر الى ان كل واحد يتضمن جميع التاميين ومعنى اتفاهم ان يكون شكوكا الكثرة اثنين اثنين اولها
او رابع ومعنى اخلا فهم ان يكون لبعض منه والبعض ثلث والبعض باع قوله ولو افردت كان المعنى
تجزؤا المصنف في تعريفه بالكثرة حيث قال ولو افردت لم يكن له معنى ووجه الرد انه يكون له معنى

ليس

ليس مقصود وهو المصنف من هذه الاعداد بان يكون المدلول بجوز التسعد وكفى شاهد اعداد مع ذكر العود
المكررا استدلال ببعضها بالآخر على جواز التسعد باعتبار ان مشي وثلاث وربع تسعد فلو جاز بانها في ثلثة
واربعة فما عكس به واما ما قال الخليلي في بيان نفي المعنى انه لا يصح جعل اثنين حال من جميع الطيب فانه كونه
حال عن كل واحد من الطيبات اي يكون كل واحد مما لا واحدة من هذه الاقسام ويمكن ان ينظر الكثرة بان
اراد نفي المعنى انه لا يصح لهذا اللفظ في عرف المصنف ان يبلغه لا يودي الى التسعة باثنين وثلاث واربعة قوله ولذا
تجزؤا الاختلاف في العدد فانه مع الواو ايضا ذهب تجوز الاتفاق والحق انه لا تفاوت في فهم المقصود
بين الواو والواو فانه لا ينفقت الا من الا اشتراط ان يكون جميع الالفاظ على نحو واحد من هذه الاقسام
المجوزة وانما جاز بالواو لانه اقرب الى التوزيع لان التسقيض في مقابل مجموع مجموع قوله فان ختمت ان تعدوا
بين هذه الاعداد ايضا كما لا يتعدون بين الاكثر لغيركم ويستفاد من السوق ان لا ينظر تكرير الالفاظ
ولهذا اختاره رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله فاختره واو فانما تقدم تقدير اختياره وواع ان
اللفظ السابق الكلام بحد ذاته تقديره فانما جازة الالفاظ ليكون دفع النقص بعد التكميل مع قوله
مغفورا من حاق النظم ومن مدلول النظم انه لو خيف على قول العدل مع الواو ثلثة ان اختار الغدوية
الا انه اكتفى بذكر الكلام للاهتمام بالواو اذ وارج قوله فالقنع واحدة اي الرضى وهو معدوم معنى الرضا
استعمل الرضى ولذا يستعمل الواحد وغيره يقال شاهد مقنع وشهود مقنع كذا يستفاد من النسخ قوله لفظ
موتهم وعدم وجوب القسم بينهم ولقوله ففهم دينا ودينا اما دينا فعدم الكفر وعدم وجوب التقدير
بل امکان دفع نفيهم اية بامرهم الا كقوله وتزويجهم واما دينا فلان دفعهم يتوقف على طاعة
هو بعض المباحات عند الله تعالى قوله وذلك اي التقليل منهن يريد التقليل المستفاد من الالفاظ بعد تجاوز
الاربع وتقدم الاقل على الاكثر ومن الكثرة بالواحدة وجعل المشار اليه بذلك محتملا لامر من ثلثيها
ردودا لثلثة والاول اظهر قاعرا ذلك ان تجعله اشارة الى الثلثة اي تلك الثلثة اذ من جميع ما عدت
قوله وفسر بان لا يكثر عينا كم نسبة صاحب الجواز اليها هذا التوجيه الى الامام المصطفى ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم
الشيخ روح الله نسبة لبعض الزيديين اسم التابعي فلما ابراهم فاعده واستغنى بجزءه الما قال صاحب الجواز
ايضا من ان النسخ لم يعرف لغرضه الموضع وفقهه وكانه اراد ان فقه الحكم الاحتساب عن الجواز لا كقوله
العيال لان حالهم يات بمعنى كثيرة العيال بل اعال ورد عليه ان يبراهن حكمي عن الالمامي والكسائي قوله فغير عن
كثرة العيال بكثرة المونة في ان ليس في العبارة ما يدل على كثرة المونة لان لا تقولوا المعنى لا تقولوا لا يحسن
لايكثر المونة الا ان يقال نفي المونة راسا لا يستقيم فلا محال تحول في نفي الكثرة فان قلت الاحتساب عن كثرة العيال
كثرة المونة فلما ذالم تحمل على حقيقة وجعل كناية عن كثرة العيال قلت لا يستفاد من قوله ويؤيده وفيه ان
ان تجعل قرأه لا تعيلا كناية عن نفي كثرة المونة ولكن ان يجعل عبارة لفصح كناية عن كثرة المونة وانما

السبب في قولنا ان العزل فيه اور و غير ان جواز النول مشترك بين المهوره والسراي عند التساق و يخفى
ان يقال ان المقصود من التزوج الولد فليجتنب من العزل دون السراري فقولنا كذا كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
النحو بالكسر والنخل بالنم بهم من النخل في اعطاء المهر والنخل في اعطاء العطيعة وللا وهو الوظيفه التشرية اي
شريعة من الله والو يفيد ما معنى الواجب او بمعنى المقدار والظاهر ان من فسر ما بها جعلها من النخل من الدياته والاسب
ان يجعل الوظيفه من الله وكذا الدياته اشارة الى ان المهر مقدرة بتقدير الشرع لا ما ارادة النكح والمهر في نصف
السمي قبل الدخول وتامة بعده واذ لم يسم فمهر مثل واذ كان السمي اقل من عشرة فالواجب المسمى عند التساق
لو عشرة عند تخفيفه قوله لا غير ذلك مما فصل في الفقه قوله عن طيب نفس ولا اعتبار بطيب نفس في مفهوم النخل صاخر
من الدياته وكان اخذ الصدقة من الصدق لادائها على الصدقة الدين اذ لا شاهد احد على الاخلاص من بذل المال
لوجه الله قوله وقيل المعنى نخل من الله وتفضله منه عليهم ويحتمل ان يكون نخل من الله حال من الصدقة اي توهم صدق
حالك كونها من نخل من الله عليكم اي من خالص اعطاء الله لكم لان الغير فان اعطاه لبرا الذمة من دينهم ولا يبر
الذمة من اعطاء مال الغير في الضمير للصدقة بفتح الصاد وكسر طاء في النسخ والمحل على العتق باعتبار انه لو قيل
واتوا النساء صدقاتهن موضع صدقاتهن المعنى لان الصدقات بفتح الصاد على الجمع بل ارادة صدقات كل منهن فلما
كان مال صدقاتهن صدقات كل منهن ذكر الضمير على بفتح طاء المعنى يشهد لهذا اليتيم عبارة الكفاية فاتبه ولا يخاف
وكذا ان يجعل الضمير في صدقات ذكره ضمن الجمع واشأ بتقدير هذا التوجيه على خلافه في الكفاية لا ترجح لان تنزيل
تركيب منزلة تركيب موافق له في المعنى هو من تنزيل نوع من الاسباب منزلة نوع آخر ولهذا الميات بشا جده كما
اقى للتوجيه الاخر اشارة الى قرينة من القبول وبعد الاخر منه قوله كقول رتبة في قوله لا تشهد بقوله في قوله لا
لان قوله ليس نقاشا في جواز ان يكون تذكير الضمير كانه تذكير الخبير وضمير كانه للخلافة وقفا تمييزا بين
ولذلك وقد هذا كالفاء ذكره ابن الحبان التمييز ان كان اسما غير اسم الجنس وراوية نفس التخصيص يطابق
لا محذور ويجب تقييد قوله بان اذ لم يقصد به بيان الجنس ونحن نقول في قوله نقاشا اشارة الى انه لا اعتداد به
الا ويات ورضاهم وطلب انفسهم قوله لكن حصل العدة عليه نفس للبالغة اي في رعاية طيب نفسهم وعدم الاحتما
على الهية ولا الم يعقل فان وبيد في قوله وقال من بعدنا من على تفصيل كونه هو حتى روي عن الليث بن سعد انه
لا يجوز تبرعها الا باليسير قوله واذا فلكل الالا ويات لانها في تصرفهم وكنت ولايتهم يعني حقيقة اضافة
المال الى المالك فلما لا اضافة المال الى الالا ويات من تجوز وهو ما في الاضافة بتقدير الملا بفتح الميم والتعرف والاول
بفتح الميم وكذا واما في النقاشا فيجوز المتصرف والوالي شيئا بالمالك ولكن نقاشا توجيه ثالث وهو ان اراد
بقوله امواكم ما هو من جنس امواكم في كونها قيا بالصاحبة كما ان امواكم قيام لكم فكما تعلمون بان امواكم حفظا
قيامكم على ما باموالهم واتي به بنظر في القرآن العظيم واقر ب مويد لما اصاره ما فاته من وصفها قوله
جعل الله لكم قياما فان يقف على امواكم على ما هو الم حقيقه وحمل النهي على اتياء ما هو من هذا الجنس

حتى لا يخرج لا جعل الله جعل الله كما على كونها من جنس النخل جعل الله لكم قياما فان التجوز بهذا الوجه في امواكم يعني
في الوصف ون التجوز يوجد ذكره النقاشا فقام قوله ويجوز لا يبر ان جعل الخطا ولا ويات ملام لايات المتقدم كلها في قوله
ولا كثر ما في وجاهة تفقطن وتوكله معنى اعطاه ويحتمل ان يكون نهيا عن ايراد الاموال من الجنس املا لان يوتيه
الارثاء رقيباده والقيام ظاهره في القيام في الدنيا والابن على ايم الاخرة والمقصود من جعل الاموال كما
لر زق النهي عن اكل الاموال كما لا يوكر الكفاية والاشارة الى انه يخفى ان يجعل مكانا يحصل منه الزرق عود
والانظر انه نهى عن كنهه والاذى في الصدق عليهم بالاموالهم وحفظها عن النقص الا لفاق عليهم كمال ولا يظن
بالمين والاذير قوله ونما في عشرة من في النكاح في رواية وفي رواية تسع عشرة وفي رواية على وفي قوله صاحب
عشرة في الجارية والنكاح وعية الثتوير وفي مشهور الرواية في الجارية سبع عشرة ولا يخفى عليك ان الظاهر
في قوله تسع عشرة من عشرة سنة وكذا في ثمانية عشر ونا واذ جعل سنة بمنزلة العام قوله والمقصود ما عرفه الشرع او
والنكر ما انكره احد هاتين ههنا البتة ان يكون بين النكر والمعر وعموما من وجه فيكون من الامور التي تقول
النكر شرعا والمعر عقلا ويكن ان يقال قوله ما هو في الشرع او المعقل اشارة الى المذهبين مدعيين من قال
المعقل شرعا لا غير مدعيين من قال بما عقلا قوله لان يصح النكاح عنده لان المعقل من النكاح التوالد
ولا توالد الا عند البلوغ وما ذكر ان سن البلوغ ثمانية عشر عند احنيفة لا يصح على الاطلاق وقيد في الكفاية
بسن البلوغ للرجال فهو الحق لان سن البلوغ للجارية ثمانية عشر قوله وابتلوا اليتيم الى وقت بلوغهم
منا ان لا يجب ابتلاهم بعد البلوغ ولا بعد لانه اذ بلغ اليتيم سن ان لا يتخبر نفسه ويظهر على الولد رشده
فقط عن الولد ابتلاوه وقد جعلته جارة متعلقة بالجد السابق وجعل وقت البلوغ غاية الابتلاء
ولا يصح اذا مع تضمنه معنى في ان يضر عهده الجارة حتى لا يتبدل ما قبلها سبب بل بعد ما فالمتن وابتلوا
اليتيم حتى يفرغ اليهم اموالهم اذ بلغوا النكاح على تقدير اناس الرشدة قوله مسرفين وبيادير كبرهم
بادره بمعنى عاجل ببادرة الكبر ان يغالب الكبر السعة فيغلب فيها ويسبق في مال اليتيم فان كبر اليتيم في
المال عن الولد فيسرع الولد في اخذ المال واما في كبر من باب علم في السن ومن باب شرف في القدر والمشعر على
بمعنى المشقة واشارة لفظ الكبر باعتبار ان الكليل الذي هو اساس الانتفاع ورأسه لا يورثه فيما لا يورثه
اشعار لفظ الاستغفار فلا نمبالغة في العفة ولا يتحقق مجرد الانتفاع عملا حتى في اصلا وتامل الالا اخذ فله
اي اصلا وكذا فتح لام بالوجه وكحتم مالك وبيد فاعرف ولا تخف ان كنت من اول الخلم الاحوط
واراد بهذا التقسيم بعد قوله ولا تأكلوا مما لا يخفى تقييد ان النهي من مجرد الاكل ولا الاكل المقيد باسراف بل من
مطلق الاخذ والانتفاع قوله سببا في تحذيرها امرهم ولا تجاوزوا ما قد لكم فيه تحريم على دفعه
اليتيم عن الدعوى بالباطل بعد القيد اذ اراي في الولي من الشاهد وتحريم الشاهد على اداء الشهادة وفي
الكفاية تفسيره بالكفاية في الشهادة عليهم ولم يفت القائل لان يورث من الشهادة ويرثه ان

يفيد ان الامر في قوله واشهدوا بالارشاد فلا اثم لتاركه قوله وللنساء نصيب مما ترك الوالدان لم يعز
اتهما ما يشانهن وتأكيد الامر من قبله يبرهن المتوازن بالقرابة اي يريدها بالقرابين المتوازنين بالقرابة
موجود الاقرب ريبان الا للشرع وبالتوارث يمتاز عن اول القوي ويقابل فان قلت ان ازيد الوالدان
مالم يكن بواسطه لم يدخل الجدة والحدة وان اريد ما هو اعلم يدخل الجدة والحدة بالنسبة لاولاد والاولاد لتلك
المراد اول الجدة والحدة تحت قوله والاقربون وانما ذكر الوالدان مع دخولهما تحت ايهما ما يشانهما
لان سبب النزول ميراث الوالد ولم يذكر الزوج مع انه كان زوجا اي لم يتركها لهما بل ايتى بالاشارة الى
ما ترك باعادة العاقل وقايدته بيان ان البعض لا يتعين عند ذلك المتركون لهما او حال اذ المعنى ثبت لهم
منه وضمانه بانه يتقدم منه وضمانه نصيبه انما حال من الضمير الطرف لا من نصيبه ويترك نصيبا
لان الحال في الحقيقة هو من وضمانه الموصوف حاله كالتاليه وسيمى حاله موطنه لانه مقدمه لذكر ما هو
الحال حقيقة قوله اعني نصيبا مقطوعا واجبا جعل المفروض معنى الواجب المقطوع ويحتمل جعله بمعنى مقدر اذ
كونه دليلا خفيا فله روي ان او من صامت في الكنت الحثيرة والروايات الصريحة اوس بن ثابت ان
استشهد باحد انا اوس بن صا فاستشهد خلافة عثمان رضي الله عنه وامه كعب بن الجراح والمهمل ونسب اليه
وزوي معناه جمع وقيل اوقاد قيل من كبر الراوي ان ابنه لولا ان والاقربان وبرو عطف
باو معني ان احدهما سوي قطعا والاخر احد الثلثة على الشك والحجزة مجتمع لك ووضع سلطانه وميراثه
بالفاد والحقا كقولهم ان اسم السجد الذي كان يسكنه الصفة لانهم كانوا يرضون النومي والفتح
والفتح من واو واحد ولا يوجد في كتب اللغة من فتح الغض سوي ان يبيد متخذ من الفتح من فتح الغض
ف قيل صار اسما لموضع بالمدينة كانوا يفضون فيه البسك ذلك من جواشي الحفظ على الكفاية وهو دليل على
جواز تأخير البنية عن الفناء وان ما ورد في خبره من ان يوقف حتى يتبين من انما اختلف في نسخته اي في تقديره
قوله والضمير بالترك وما دل على القسمة فالمنع مما يقسم والاول يشتر بان الاعطاء قبل القسمة وان بانه
بالقسمة بان يعطى كل وارث من نصيبه شيئا وقوله من القسوم يشتر بوجه الشك وعلى التقديرين يعبر فيه بما
قل او كثر ولو جعله الاقل او كثر لم يبعد قوله وهو ان نذب للباقي من اول القوي وقوله من اول
بيان للباقي واستدل بان لو كان في قبضه لحد ومقدار ولو اجاز لا كما في التسعة حيث قال تعالى وعلى
قدره وعلى تقدره ونقول ان لو كان للوجوب في حقهم استحقاق الاحكام الامم والقضوية كما في الميراث الا ان
يعال يرجح نسخ قوله وهو ان يدعوا اليهم ويستقلوا اعطوهم ولا يملوا عليهم في جعل الاستقلال وترك القسمة
واظن في القول الموقر خفا الا ان جعل القول في فضل المطلق لكن لا يرد عليه ذلك ان تقول الدعاء المقارن
لاستحقاقه وكذا ليس في الامور فاقول تقيد القول المعروف بنية القول الغير المعروف ويتضمن من غير
التعريف ويطلق الدلالة قوله امر للاوصياء بان يشواقر ويتفقوه في امر الشامي وحق يتصل بقوله والاول

البا

اشامي ويكون قوله للرجال نصيب مما ترك الوالدان وما ترك الوصي انما يتبع دفع ما تورق في
الجاهلية ان لا ميراث الا لاطفال والنساء وان ميراث الجن بحسبها ويذهب عن الحجزة وان الوصي ينبغي ان لا ينجح
رزق من الميراث من اول القوي واليتامى قيل في كونها معترضة انه بنوعه كون يوصيكم الله سبحانه بالاهل
ازالة اجمالها وفيه نظر وتقدر ان الله دفعه لا يخش منى على اعمال فليستوا كما ذهب والدليل على اعماله
فليستوا انه لو عمل ليعمل فليستوا لانه المختار ووك ان تقدر ولبخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفا
قاوا عليهم على الشامي ولا وجه لتخصيص هذا الاحتمال بالتوجيه التي قوله فلا يتركوه ان يفرضهم فضلا عن ان يحقوه
على الضرر كما كانا داهيم حيث كانوا يجلسون عند المريفين ويقولون ان ذريتك لا ينجون عنك من الله
شيئا فقدم مالك فيستوفى بالوصايا قولها وللورثة وحق يتصل بما يتصل به قوله ولو بما في حيزه جعل
صله للذين على معنى مناهل القابدة قوله على معنى لان جعل صلة ظاهره انما الخفي ووجهه بناء على ان الصلابة
ان يكون صفه للموصول معلومة الثبوت وذلك انما يظهر بينا المعنى الذي ذكره ولو قال انهم ان شارفا
لا لكانت من ليكون خيرا على ان لو منا معني ان قال الحق في كل من كان له من النعم ان وهو الظاهر
اقول ولهذا ترك الام جواب لو في قوله لو شارفوا خيرا على انه يك تاويل لو تركوا بالشارفة على الترك
اذ لا خوف بعد الموت وتركهم انما الخوف من الميثاق قوله في ترتيب الامر عليه في قولك ما يعيدكم
كما يتقون فيه وهو هنا هذه الحالة قوله مراعاة للبدء والمنتهى اذ يذكر البداء والنتهى بصير الوسط كما ذكره في كلام
امر والجمع مراتب الحشيد واما ما ذكره من التمهيد من ان لا يتوقع بدون التا فليتيم اذ لا يوجد ذكر الاول
قلايد ان يقال ان لا يتوقع الاول دون الثاني ولا يوجد الثاني دون الاول وفي العطف بالفاذون ثلثا
الا ان يتبع للعاقل ان لا يكون خشيته قد مضى راعينها خشيته بل كونان مقارنتين بلا مهاد قوله لا يؤمر
بالجواز في الثلث بل ما يؤدى الى الاقتصار على الثلث في الكفاية وكان العاقل رضى الله عنهم مستحق ان لا تبلغ التو
الثلث وان الثلث افضل من الربع والربع من الثلث قوله عالمين او على وجه الظلم يريد ان حال معني اسم الفاعل
او مصدره حذف الفاعل اي كل ظلم بان يكون على وجه الظلم قوله انما يكون في بطونهم من بطونهم اشارة بقوله
بطونهم لا معنى للظفر فيه ووجه ان الظرف انما يكون ظرفا حقيقة اذا اشعر بتامه الظرف والا فالظرف يوقف
فان قلت هذا لا يتم على ما ذكره كتب الاصول ان الظرف الجور يفي لا يكون بتامه ظرفا انما يكون كذلك
بتقدير في فصمت يوم الجمعة الصوم تامه بخلاف صمت في يوم الجمعة هذا ذهب الكوفي واليه يراى لا يفرق بينهما كما
بين في الحق قوله بالاول النار ويؤال اليها جعل النار رجاء من سلا من قيل ذكر السبب واداة السبب ومحمول الاستعا
بذكر النار واداة ما يشبهه بتبها على ان كانا في احوال ما حصل في قديم من فوايد الاسماء قوله يقول الله تعالى
فاسما حرمنا ومقاساة لخرعنا بغيرها الدخول لظلمة افسر جوارها ولو ابع على حقيقة لم يبعد اذ لا في القرآن
على ان السبب الصالح يدخل النار وانما المنصوص انه يعذب بالنار ويحتمل ان يكون التعذيب بمقاساة شدايد

المر من غير دخول واشر لا تاخير مقاشا للمراة لان الاكثرة الدنيا والمقاشا في الآفة قوله في شان ميراثهم
 اخرج التقدير الشان للشيخ الفقيه ولو جعل في ميراث الام كما في عدت امرأة في هرة اى لها على اصرح به النجاشي
 من الشان قوله وهو اجمال تفصيل للذكر مثل حظ الانثيين قال الشيخ في موضع التفصيل والبيان لا يقول
 يوصيكم باعتبار كون في معنى القول او الفرض او الشرع هذا معنى ان تعدية الابعاد بنفسنا وبدا بقول تكلف
 مستغنى عنه بهذا التوجيه ولما ويل بالفرض والشرع تكلف في المعقول على تكلف في الفعل اذ الشرع والفرض
 لا يتعدى الجملة المتحركة كالقول وكان جملته مفعول الابعاد بالتواويل تكلف جملته مفعول القول المقدر تكلف
 قوله اى بعد كل ذكر بانثيين يريد ان ليس المعنى على ان كل ذكر اثنتين لانه حظ الانثيين اقول يدل على ذلك
 ان لو كان القصد اليعقل للذكر مثل حظ الاناث لانه يحصل فيما يوجد اثنتين خطا الاثنتين دون الانثيين قال
 الشيخ هذا حكم اجتماع الابن والبنت على الاطلاق من غير تعديد معين الا على طريق ضرب المثلان هذا وفي نظر
 لانه نظر على عد معين ولو على طريق ضرب المثلان لالمراة ان لكل ذكر حظ الانثيين سواء كان ذكر وانث
 او ذكر وانثا فاعلم وتخصيص الذكر بالتصميم على حظه معنى كما مقتضى التقسيم على حظ الانثيين بان
 يقال لانثيين مثل حظ الذكر ولا يتحقق هذا الذكر بنا اذ على ان المهم ابطال ما كانوا عليه من ان الاناث
 من الميراث الا انه عدل من مقتضى الظاهر بما يقتضيه من التمييز على فضل يتقدم في الذكر ويجعل حظه مقصودا
 بالبيان وجعل بيان حظه ضامنا والتبعية على ترجيحهم على الاناث المقصود عليهم ليس السبب في التخصيص
 بالحظ ولكن ان يقول المقصود بالبيان تنقيص حظ الذكر عما كانوا عليه لا ضعف حظ الانثيين وذلك مقتضى
 التسميع ما يتعلق بهم ذون الاناث وعلينا ما ويل المولود في الكفاية ان كان كانت البنت او المولودا
 والظان ان اراد ان الضمير راجع للمولود او بنات مذكورات في ضمن الاولاد لانها تم الذكور والاناث
 لان الاولاد وان كان ذكر المفظا لكن يبع وضع المولودات موضعها فانت بتاويلها وكيفها وقد بين
 هذا التوجيه في قوله وان كانت واحدة اذ لا يبع تاويل الاولاد المولودة ذلك ان نقول الضمير راجع الى الاولاد
 عبارة عن الاناث فانت كما ان الضمير راجع الى الولد في قوله وان كانت واحدة عبارة عن الانثى فانت
 خبرتان او وصف لثنا وقايدة التصريح بعدم اختصاص المراد بعد دون عدد ونظيره ما من دارية في الام
 او الوصف بصفة عامة بجميع الافراد بعيد الشمول ولغف القابضة لم يقل وان كانت واحدة تحت اثنتين
 قوله ان كانت المولودة واحدة اى واحدة مع اتفقا والذكر والنصف بالضم لغة اهل الجاز وهو افسر
 لان نظايره من الثلث والربع والخمس وغير ذلك بالضم قوله وقرا ما في باربع على كان التامة والساج
 ح جعل ضمير كمن ضمير بهما وجعل نساء تمييزا لقوله فقال ابن عباس حكما حكم الواحدة لانه جعل اثنتين
 لما فوقهما هذا معارض ابن حكما حكم ما فوقهما لانه جعل النصف الواحدة ويدفع بان جعل اثنتين لما فوقهما
 مؤكدا لانه نساء اى في فقرتها واكد ذلك بقوله فوق اثنتين فصا ركنا في التخصيص خلاف قوله ان كانت

واحدة واورد عليه بان هذا انما يتم على تقدير كون قوله فوق اثنتين مصدقا اما على تقدير كونه خبرا بعد خبر
 فلا لانه لا مرية بقوله فان كن نساء على قوله فان كانت واحدة ويمكن دفعه بان قوله نساء اى ان كونه ما
 فوق اثنتين فعدم الاكتفاء به وجعل قوله فوق اثنتين خبرا بعده بدل دلالة صراحة على ان الحكم مقيد به بخلاف
 قال الشيخ فان قيل ثبت ان ليس لهما حكم بلما عده لکن من ان لزم ان يكون لهما حكم الواحدة قلنا من جهة الاجتماع
 على ان لهما حكم الواحدة والجماعة لانهما ثالث وفي الجواب نغفلان الاجتماع عند قول ابن عباس ان لهما حكم الواحدة
 فكيف تمسك به بل الجواب ان لا يمتنع ان عدل البنتين لا يوجب الحومان من الاث. ولا فرض الاثان الا ان كان
 او النصف ولما لا يمتنع ان اثنتين يعين النصف على ان البنتين يشا رك الواحدة في اتفقا مصدقا فوق اثنتين
 فلما نزل الواحدة عن اثنتين ينوب هذا النصف تنزل ايضا لذلك الجماع وينص ابن عباس ان
 ان لا يلبس ما تقارنا دارا من البنتين بين اثنتين النصف فالمتيقن هو النصف والزيادة مشكوك غير ثابت
 فتعين المعتبر قوله وقال الباقر حكمهما حكم ما فوقهما لانهما لانهما في اشكال قوي وهو ان لا يتحقق جملته
 الذكر حظ الانثيين كون حظ الذكر الثلثين والاكثان حظه ذلك ابدل بحظه ضعف حظ الانثيين فربما يكون ثلثا
 وربما يكون ربعا وغير ذلك وكانه كذلك قال الكشي والذيربوري قوله وقال في بيان قول ابن عباس هو
 مكشوف وحاصل ما ذكره وان وصف النساء بكونها فوق اثنتين ليس كقيد تقيد الحكم بهذا الوصف ونفيه
 عن الغير بل لانه وهم تخصيص حكم عرف بنتين بهما والتصريح بجموعه لكل عدد ولا يخفى ان عدل تقديرهما
 اتفقا ويمكن ان يقال الحق البنتان بايما عدلا ووصف النساء بفوق اثنتين التسمية على عدم اتفقا وتبين عدد
 وعدد والبنتان يشا ركنا في التعدد وقد علم عدم تاثير التعدد والكثرة فالعالمات هما بايما عدلا
 التعدد وعدم اعتبار التعدد والكثرة دون الواحدة لعدم الجماع بينهما قوله ويورد ذلك فان قلت جملته
 ما ذكره من المويدين وليبين آخوين فما وجد العدد ولت كانه لم يعدل والتايد باعتبار ان كل ولي يورد
 للدليل آخوه وانما اشار بجملها مويدين ان استدلالا لانهما هو الاول والآخون مما ظهروا الا حقون
 مؤيدين لما استدلو به ويخص ولييدين هو المتكسب لانهما في اولها نغفلان البنت الواحدة لم تكن
 اثنتي مع احتساب نصف حظ اخيه وانما هو اثنتي على سبيل الاتفاق قوله بدل منه بغير العالم يعني ان جزء
 كل واحد با على سبيل التسمية بالام الاخر عليه والام كمن بدل من لبا صانته وانما جى بالام
 في تكرير العالم للعالم فهو بمنزلة جاء زيد حكما لا عمل لآ الثاني لا عمل لآ الثاني في قوله وقايدة التسميو
 اى قايده البدل لا قايده البدل بتكرير العالم كما هو المتبادر لعدم اختصاص القايده بهذا البدل وهو
 الكثر وهذه القايده كنهة عدم الاتفقا على المبدل منه وقوله فيما بعد والتفصيل بعد الاجمال قايده عدم الاتفقا
 على البدل وقد اخرج لاهذا التفسير اى لم يتم قوله فلن نثنا ما ترك ان المراد بقوله ولا بويه السدس ليس
 لهما جميعا على طبقه ولله هذا التاكيد اى لم يتم تفصيل الذكر على الانثى تفصيل الام على الام واورد الكشي على الاول

ان لو قال ولا يورث سدسان يحصل التخصيص واجاب بان ذكر مشاركتها في مجموع السدس لا على السوية
ورد الحكم للجواب ان العدول من الثلث الى السدس ينفي هذا الاحتمال قلت لا يسمي تخصيص المراد بهذا
تخصيصا فيصح ان البديل للتخصيص ولكن ان تقول بان الثلثة بعد الترام السدس على طبق النصف والثلث
فلا يربح حصول التخصيص فيكون فلا يورث السدس قوله وورث ابواه فحسب اشارته دفع ما ذكره صاحب الكفاية
لا اشكل عليه من انه لا فائدة لقوله وورث ابواه لانه في بيان حكم الابوين في الارث مع الولد ومع عدمه فاما
انه لا حاجة في قوله ولا يورث الكل واحدهما السدس التقييد بقوله وورث ابواه لا حاجة اليه قوله فان لم يكن
الولد فلا يورث وتقر بالوجه ان المراد وورث ابواه فحسب اجزا عما اذا وورث ابواه مع الزوج والارث
لان ليس لهم في هذه الصورة ثلث ما ترك ما سبق بعد نصيب الزوج او الزوج وبهذا دفع انما يتم على وجه
الجمهور دون ذهب ابن عباس كما فهم مما ذكره بعد وفي هذا التوجيه وجود من الفلذ احد ما يخرج به ما اذا وورث
ان يحسب ان الثلث ويدفع بان ذلك يعلم بطريق الاولي لانه اذا كان نصيب الام مع وجود الاب الثلث يكون
نصيبها بدو الاب بطريق الاولي فينبغي ان يكون نصيبها اكثر من الثلث ينع كون نصيبها الثلث بطريق الاولي
وثانها ان مقتضى العلم على هذا التوجيه ابواه ورثاه ليقبل تقديم السدس لتخصيص فلا بد للعدول عن منكرتها
ان يتضمن حصص الوارث في الابوين انتفاقا للولد على شرا عا عدم الولد مع مقتضى قوله لا يقال لا يستلزم حصص الوارث
انتفاقا للولد لجزان يكون ولد غير وارث لان من موانع الارث لانا نقول المراد ان لم يكن ولدا وارث
والا فوجود الولد الغير الوارث لا يجب الام من الثلث الى السدس قوله فالثلث مما ترك جعل الكفاية القرينة على اعتبار
ما ترك قوله فكل واحد منهما السدس مما ترك ولا يبعد ان يقال لم يقيد الثلث هنا بقوله مما ترك
لان المراد اعم من ثلث ما سبق ومن ثلث ما ترك والآية بمجد يعلم تخصيصها من نصيب الثلث ووجه لا يغير تخصيص
الوارث بالابوين قوله وانما لم يذكر حصص الاب لانه لا يخفى ان مقتضى تعيين سهم وفي هذه الصورة لم يشر الى
سهم الام وسهم الاب بحاله وانما باخذ الثلث بعد سهم الام بالصورة فليس المقام مقام بيان حصص الاب
وما ذكر الثلث بمعزل عن مقتضى الحكم قوله عليه هذا اي على هذا المذكور من اعتبار تخصيص الوارث من الثلث
لها الى وجهه بين اذ لو لا ذلك لا يستقيم تقييد الحكم بتخصيص الوارث لان الحكم مع الوارث ايم ذلك وجه
لا يلائم التخصيص بقوله فانه يقتضي نعم ينع ان يعتد به ترصيح ذهب الجمهور على ذهب ابن عباس فيصير ان يعرف
تعيينه اليه بان يجعل قوله فانه متعلقا بقوله قال الجمهور فاما قوله بطلان يدل على ان الاخرة لا يخفى ان كون
الولد فيما سبق مقتضى الوارث يوهم التقييد في الاخرة قوله وقال ابن عباس لا يجب الام من الثلث ما دون الثلث
ولا الاخوات الثلث اخذ بانها لا يورث الا بغيرها يقتضي ان لا يجب الاخوات والاخوات ايضا وظاهر عبارة الكفاية
انكار ان الظاهر من الجمع ما فوق الاثنين لكنه خلاف ما عليه الجمهور وخلاف ما صرح به في مواضع من كتبه فذا قال
المع والجمهور على ان المراد بالاخرة الا يورث كونها الظاهر من الجمع ان لم يكن عثمان رضي الله عنه لا يجب ان يورثها

رضي الله عنه

رضي الله عنها بالآية بل اشار الى ان المجمع انعقد على ان المراد بالاخرة ايم حيث قال الاستطوع رد قضاء قضى
قبله ومضى في الامصار قوله وقرأ حنيفة والكسائي فلامه كسيرة البرقة ابتاعا للكسرة التي قبلها اي ابتاعا الفدية
لكسرة التي قبلها فهو بمن اتباع الحركة الالهية الغير العارضة للحركة الالهية وهو لو افق لما عثر عن الزجاج وفي الكفاية ابتاعا
لجوه تال الكسرة اي الكسرة الاعرابية وفي هذه النسخة المستغربة اشارة الى ان ابتاع الاضعف لا قوي هذا وذلك
لان الحركة الاعرابية طارئة في معرض الزوال فهو يخصص بالبناء للحركة الالهية التامة قوله تعالى بما تقدمت من قسمته
الموارث كلها اي هذه الانصبا والورثة التي ظاهرة ان يبا للتعليق بحسب ان المراد بالتعلق التعليق العمومي وان
التعليقي وتقدر بهذه الانصبا اول من تقدر قسمته هذه الانصبا من بعد وصيته على ما في الكفاية يظهر على التارخي
سوق النظم ويحتمل ان يتعلق الظرف بالظرف الواقع خبر السدس يكون معنى تعلقه بالكل ان تعلقه بقوله لانه
على سبيل التنازع فيكون محذوف في جميع ما تقدم ويكون قوله اي هذه الانصبا اي بيان حاصله في تقدير
الكلام قوله انما قال بالورثة الاباحة دون الوارث لانه على انهما يتساويا في الوجوب واذا تعلق بالجواز تقرر
بينهما في الجواز بالسدس او ابن سيرين فلا يجوز الاكتفاء باحد الجانبين وفيما نحن فيه لا يجوز الاكتفاء بتقدير
احد الامرين اذ المجمع الذين والوصية وهذا ينبغي ان يكون لا باحة في الخبر والامر وانما على النفس
من انه يقال وفي الخبر للثلاث وفي الامر للثلاث فيحتاج الى جعل الاخبار المتقدمة او امر ولا يبرح بوسعكم انه
فانه قسمه باحكم ويجهد اليكم قوله لانها مشبهة بالميراث في كونها ما غوزة بعد الموت وبلا عرض ولذلك اشارة
على الورثة وللثلاث يناسب تقديرها ليكون مقارنا بما يشابهها وتلك الشقة مظنة التفرقة الموجبة
لمزيد اجماع في تقريرها ومع كونها مندوبا اليها بالجمع ان جميع الناس مدعوة الى الوصية فهي كثيرة الوقوع
ولهذا تقرر بقوله والذين انما يكون على النذر وهذا بقى انه ما فائدة وصف وصية لقوله يوصيها ولم اجبر
فيما بينهم بيانها وانا اقول والله اعلم ان المراد بتعبير الوصية بها في الشرع وهي وصية في ثلث المال وان
ان تقول وصف الشيء بالانفك عن الجنس فكما قيل فكما قيل من بعد وصية ابي وصية كانت قوله وقرابان
عامر ابو بكر يفتح الصاد اي محققا قوله اي لا يملكون من النفع لكم ليس هذا منطوق النظم بل الالزام من بطريق الاول
فكانه قيل لا تدرون ايهم اقرب نفعا فصلا عن ان تدروا من موانع قوله ولا تملكون الا تخصيص بعض
وما ذكرتم في المصلحة لا نورثون النساء والاطفال ويقولون انما يرث من يدب عن الحوزة و
بجانب وهذا يقتضي ان يجعل الاباء شاطرا للاهت والابناء شاطرا للنساء والاطفال وقد رد قولهم
بما روي ووجه الرد ان النفع لا يقتر على الذب والمجاوب بل اجمل المنافع الاخرية ومنها النفع المروي
وايتم تدرون وقوله فيما بعد فهو اعم من موكلا لا القسمة رد الكلام الكفاية ان هذا التوجيه غير ملائم
ولاجاب لانه هذه الجملة اعترافه ومن حق الاعتراف ان يكون ما اعترض بينه وبيننا بسبب انه كلام
والجملة الاعترافية بين الجملة المتعلقة بالوصية فنفسه ان يكون تأكيدا لتنفيذ الوصية فالقول القبول هو

رضي الله عنه

ووجه الرد ان المذنبين الاخرين منها كما انها متعلقة بالوصية متعلقة بالقسم ايضا وانما عدل عن قوله فلا السدس وهو مقتضى الكلام المذكور
بعد الوصية لا ينها ويرد ان فريضة من الله كما يشمل القسم تنفيذا للوصية ولا يخصها بالانقسام قوله اي
مورثكم منهم امن او من منهم فوصيكم للشواب باقتضا وصيته امن من لم يوص فوصيكم بما جعله الله
ولا يدرى ان في هذا التوجيه كفاية عن ان من اوصى فوصيكم للشواب بتنفيذ وصيته انفع لكم وكان وجهه ان
لا تدرون تويج لهم ينزل رايهم منزلة الجمل لعدم العمل بها ولما كان بعيدا غير محتاج اليه لم يفتقر الى التوجيه
اذ يصح لكم لا تدرون ايها النفع بحسب الآخرة لانه لعل التوفير النفع للتوفيق بصفه ما وخرني رضي الله
فيكون النفع من تنفيذ الوصية قوله فريضة مصدر موكل اي مما يسببه الحاجة توكيد النفس لانهما من جنس
لا محتمل لغيره لان الجمل المقصود لقوله يوصيكم الله يعني باوكله ويعهد اليكم لا محتمل لغيره كون مقتضاها
فريضة فالتمديد فرض ذلك فريضة اي فرضا على ما صرح به الكفاية وذف الناصب اوجب قال في الصحاح
فرض الله فرضا اي اوجب الاسم المصدر وقوله او مصدر يوصيكم الله وهو ايضا مصدر موكل اي
مقابل النوع والمراد لا معنى ذكره من المنقسم الموكل لنفسه الموكل لغيره فلا يرد انه لا يقابل بين المصدر والوكيل
وبين كونه مصدر يوصيكم الله لان الاستباه بمعنى اشتباه موكل بموكل وقد رغب بقى انه لا يجوز في فرض الله
عليكم فريضة من الله لانه اذا جعل فاعلا لفعل او مفعولا متعلقا بالمصدر او مضافا اليه يجب حذف الفاعل
ومن لم يكن مع سعيك صرح به الرضي فلا يصح جعله مصدر يوصيكم الله بمعنى فرض عليكم الا ان يفرق بين
الفعل من كان مع المصدر او متضمنا له لكن لا يفرق بين ليس ولم تشر عليه فاعل فان كان رجلا اي
اليت انما يعبر الرجل الميت بعد وصفه سورث من ورث فكان الاولي تاخير التفسير قوله حنيفة رجل
وانما يرجح كون الرجل ميتا على كونه ارضا بشهادة القادة الاخرى وقوله والارباها قرأه ليست من همة
الولد والولد يعني بدليته من جهة الوالد والولد قوله قال الاشعري في مدح النبي صلى الله عليه وسلم لا اراد
الوفاء عليه ليس فضده عن ذلك قولهم واخره محرم الخرد والقصده الم تمنع عينك ان يرداه
وتت كابات السليم مستهداه ونهاه فالتيت ارباها من كلامه ولا من وجع حتى الاتي محمدا ومنها
نبي يري با ترون وذكره اغا لعمري في البلاد والجداء وصيرها للفرس والوجي وجدان النوس
وتجها في حارزه واعار يعني اسرع والجد يعني ارتفع وزعم النوا ان اغار جاد يعني اتى العور والجد
جاد يعني اتى النجد فله ويجوز ان يكون الرجل الوارث في الاشارة الى ان الكلام ينطلق على ثلاثة معان من خلف
ولدا ولا والدا ومن ليس بالولد ولا ولد والتوايه لامن جهة الوالد والولد وملتقت القول عطا والفرس
ان المال المورث اما لضعفه او ضعف الرواية عنها قوله ثم وصفها بالمورث والوارث بمعنى ذير كان
اما بتقدير ذوا واستعمالها صفا صرح به الكفاية قوله ولداي وللرجل واكتفى بحكمه اذا جعلت له
للرجل ولم تقدر من مخلوقا اما لوجه واحد من الرجل والمرأة وتجعل التذكرة للتغليب وتجعل التقدير

اولا فلا اكتفاء قوسه بين الذكر والانثى وانما عدل عن قوله فلا السدس وهو مقتضى الكلام المذكور
الوارث واحدا منهما وفيها لوجه من المذكور حكم الاخ وترك حكم الاخت لانه يعلم من ان نصف الاخ يحكم
الا نوتة قوله لان الا دلاء محقق الا نوتة بر دعيه اذ لا ابني العلاء يحض الذكره فبعضه ان يسوي بين
ذكوهم وانما هم ويكون دفعه بان المراد الا دلاء العبد عند الشارع والقوية على ان المعبر بحسب الا نوتة انه
جعل القسم الام قوله اي غير مضار لورثته ذلك ان تقول غير مضار لنفسه ان يكون من كمالها لقا الشرح فيه
بالزيادة على الثلث او قصد المضارة دون القوية قوله وهو حال من فاعل لوصي المذكور في هذه القواة اي
قوة المبني الفاعل ويرد عليه ان الفصل بينه وبين عاقله يقول او دين فصل بالاجنبي اي باليسر عاقله وبما
يشكك بتقدير يوصي بحد الدين اي دين يوصي به ويجعل الايصاء بالدين بمعنى الاقرار وغير مضار من ان
لا يكون كاذبا في الاقرار ويرد بعد ان جعله حال من فاعل لوصي المذكور ربي على من عيب الكوفي من اختيار
اعمال اول المتنازعين ولا وجه لاختيار الرجوع ويكون دفعه بان المراد بالمذكور ما يقابل المدلول
عليه فيدخل في المقدر في نظم الكلام ولو جعل حال من وصية او دين اي من بعد اداء واحد من وصية او دين
غير مضار ذلك الواحد ويكون التذكرة لتغليب المذكور على الموثق كما تفرغ عن هذه التكلفا ويكفي جعله
المصدر اي ايصاء غير مضار على تقدير البناء للفعل وكان اذا جعل حال من الفاعل المدلول عليه
لموافقة القواة الاولى واذا جعل حال من الفاعل المدلول عليه بل المدلول ما هو المذكور او مدلول عليه بالمبني
للمفعول من المبني الفاعل والاشارة بالمفهوم من الاية ان الايصاء والاقرار بالدين لقصده الاضرار
لا يستحق التنفيذ وهو كذلك الا ان اثبات القصد كقول او وصية من بالاولاد اي وصية من الله في
حق الاولاد وفسره في الكفاية بان لا يرد لهم عالة وقوله بالاسراف في الوصية والاقرار الكاذب متعلق بقوله
لا يرضى قوله حليم لا يعاجل بعقوبة في الكفاية هو وعيد يعني عدم العقوبة ليس للعفو عنها بل للتأخير الذي
الحكم فيسكون ويمكن ان يقال فيه توير للعلم ودفع لشبهته انه لو علم لعاقب ولا خير في ذلك حدود الله
قد يالغ في تقوية الداعي الا قبول الكلام ورعايتها فاضاها والاذات مستحسنة صفا الكلام المتجاوز
العابر الحكم المشددة ثم بين رعايتها جزاء جزاء فقرة للمتوسطين في المعرفة ثم اوعده على العصيا فيها
نهاية الوعيد زجر الجاهلين المعاندين فقد استوفى رعايتها حال المتجا طيبين قوله اي ان قبول التوبة فسر
الكفاية توبة الله على العبد بقبول توبته ولهذا الشكل على الكفاية في التوبة على الذين يموتون على الكفر لانه لا
توبة لهم لانه لا يقبل توبتهم واجاب بان المراد بنفي قبول توبتهم نفي ايراد المغفرة كما قيل لا يغفر ولا يقبل
انه بعيد لان الكلام في بيان من يقبل عنه التوبة ومن لا يقبل عنه في بيان من يغفر ومن لا يغفر بل الجواب ان
عدم قبول التوبة ممن حضر الموت لا يبرئ التوبة وقت التكليف والاختيار فمن مات على الكفر لا يقبل توبته في
الاشارة انما لا يبرئ وقت التكليف والاختيار فقوله لا توبة له ممنوع لانه ان يتوب في الاخرة

ولو فسرت توبة الله على العبد بوجوه عن التشديد عليه الى التحفيف كما في القاموس لما ورد في الاشارة الى قوله
كالجود ما ويل للوجوب على الله استغفار من كلمة على لان الله تعالى لا يقدره من غير ان يشاء في قوله
والمعنى اني تنسك به في اثبات الوجوب على الله قوله ملتبس بها اشارة الى ان قوله بحاله في وقوع
الحال في قوله ان يشترط في قلوبهم جديا في العتق فيقطع ذلك الجديا على القلوب وتفتقر فيها
فيتعذر عليهم الرجوع فان توبه لمن يتعذر عليه الرجوع لا انه لا يقبل توبته قبل ان يقبل توبته لانه لا
يملك الرجوع وقوله ويرين ناظر الى هذا التوجيه ومعنى يرين السؤيعة قبل توبه وعدها بالوقوع دفع
توبهم كونه مستدرا مستغفرا بما يقدم عليه لانه اذا كان التوبه كالواجب الله فالتوبه على الله
ووجوب الدفع ان ما تقدم بيان كونه كالواجب وهذا وعده بالوقوع لما هو كالواجب عليه وكلت ان
النظم من قبل المذهب الكلامي وقوله فاولئك نتج ما تقدم كانه قال التوبه كالواجب الله وما هو كالواجب
عليه كالمين لا حاله فاولئك سويهم عليهم قوله سويهم من سوق التوبه الى حضور الموت من الغفلة والكفارة
وبين من مات على الكفر في نفي التوبه ههنا الخ لانه هذا المعنى انما يتم لو كان المراد توبه العبد اي الرجوع عن
المعصية لا توبه الله على العبد اي قبول التوبه والا فالسوية بينهما في عدم قبول توبتهما لانهما لا يبين توبتهما
وعدم توبتهما الا في حاله فلو كان سويهما في عدم قبول توبتهما اي توبتهما حين حضور الموت وتوبته
الا في الاخرة فان وقت حضور الموت والاقوة كلاهما خارجان عن وقت التكليف والاختيار كما قد
لك فان قلت لا مقابل بين من حضره الموت وهو توب وس من موت وهو كافر لان الاول ايضاً يموت
كافراً لعدم قبول توبته قلت المراد بالكفار المصرون على الكفر والاول غير مصرون على الكفر بل تاب راجع الاله
لا يقبل رجوعه ولا في ان قوله وهم كفار حال من فاعله يموتون والكفارة جعله حالاً عن الوصولين وادعى
انه الظاهر وجهه في قوله وبالذين يحملون السيات المناقذين لتضاعف كفرهم وسوء اعمالهم على
ارادة المناقذين بقوله الذين يحملون السيات تضاعف كفرهم وسوء اعمالهم وكان وجهه ان يكون
من غيرهم في جنب علمهم بمنزلة عدم كونهم يحملون سيات دون غيرهم قوله اعده لهم اي هياه لهم كذا في القاموس
قاعدة واعتد بمعنى ولذا قيل اصل اعتد قوله عطف على ان يتروا فيكون منصوباً وليس نيلها ولا
يزم عطف الاشارة على الاخبار وكلت ان يقول لا لكل كرم راد به النهي عن ان يرتوا فهو في معنى لا يرتوا
فيصيح ان يكون ولا تعضون من ههنا معطوفاً على قوله لا يكل لكم ان يرتوا فهو في معنى لا يرتوا
تقرها كتحريف الميراث والا فالنساء لا يكونن تارة يقال عطف الدجاجة بيضها اذا اخنق
نخرج البيض به فيخرج بعضه ويبقى بعضه قوله فيقول للنساء مع الواجبات في قوله في ان ترتوا وفي
لا تعضون من وقوله وكانوا يحبسوا النساء من غير حاجز ورفقة حتى يرتوا منهن اشارة الى ان
ولا يكل لكم ان ترتوا النساء كرماء وقوله او تحلفن بهن من بيان لقوله ولا تعضون من تدهنوهن

بأنه يمتنع

بأنه يمتنع من شهيداً ذكرنا بيان الكفاً وليس قوله فيقول الخطاب مع الازواج متعلقاً بقوله ولا تعضون
كما يوجه سوق كلامه حتى يرد انه ذكر الكفاً في شرح التلخيص انه لا يخرج ان يحاطب في كلام الشخصين من غير التلخيص
فلا يقال في خطابه بالزيد واقصد خطابه بالعمير بل يقال في زيد واقصد بالعمير ولا يصح الخطاب للازواج في
لا تعضون من مع كون الخطاب للورثة في ان ترتوا قوله فيقول تم الكلام بقوله كرماء في قوله ولا تعضون من
على لكل عطف على كل جملة لا على ترتوا عطف مفرد على مفرد وتوجهه ان يزم عطف الاشارة على الاخبار
ويبدو في جعل قوله لا يكل لكم ان ترتوا النساء كرماء مع النهي عن ذلك قوله والاستشارة من اعم عام الطرف
او المفعول له قوله ولا تعضون من عطف على قوله الطرف فيكون تحت اعم عام والظاهر من اعم عام الطرف او
اعم عام للطرف لان الفعل يتفصيل يكون عين المشا الى اذا كان مكرراً ويجوز ان يكون استشارة من اعم
عام للحال يجعل ان ياتين بتاويل آيات قاعه وقوله لا تعضون من لا تقدر الا وقت ان ياتين تقدره
لا تعضون من في وقت من الاجتهاد وليس تقدره لا تعضون من في جميع الاوقات كما جعل الكفاً فانه ظاهر في نفي عموم
الاقوات ويجوز ان يكون المستثنى منه في مقام نفي قوله ولا تعضون من كونه الا في ان كيف يصح تقديره بعد
ذكره محضه والتفحص عنه بالفرق بين العلتين يجعل الى صفة غاية والعام على متقدمة في الوجود
لاني تصور ذلك المعلن بالعبادة الغاية قوله بالانصاف في الفعل اي العدل في الفعل من الميت والانصاف
والاجمال في القول اي جعل القول جميلاً والمعروف ما يقابل المنكر وما ذكر تفصيل المراد بالمعروف في هذا الخطاب
لا سان معناه قوله عسى ان يكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً فان قلت عسى راجع الى السند الذي هو
تقدير وقوع الكراهة هي متحققة لا مرجوة قلت فاعل عسى مجرور معطوف والمعطوف عليه مناظر الرجا هو المعطوف
وقوله عسى في الاصل عسى ما هو والمراد بالجملة المصدرية بعسى وقوله وقد تحب ما هو محذوف ليس من النظم كما قد
سوق كلامه قوله فلما تقاررت من الكراهة النفس فانها قد تكبر ما هو اصل دينها واكثر اجوابه لا اعتبار
على كراهة النفس لانها لا تعرف مصطلحكم ولا تعرف ما هو اصل دينها واكثر اجوابه لا تعرف ما هو اصل دينها
ايضا ولا اختصاصاً لقوله ويجعل الله فيه خيراً كثيراً بالخير الاخرى ولا يوجد ان يجعل قوله ديناً فيكون في
كلما اشارة الى تعميم الخير والاطهر ان يقال المراد ان في التحمل على مكره النفس رجا خيراً كثيراً يجعل كراهة
للمقاررة بل سببها لا مسكن اعتنا بالصبر على كراهتها في جميع الصبر لانه اراد بالزوج الجنس الزوج
يطلق على المتعد في القاموس يقال بها زوجان وبها زوج فلما قيل وان اردتم استدال زوجاً
مكان زوجاً فالكلام من قبل متقارب الراجح وانفساً الاحاد على الاحاد ولا بد من حذف معاني قوله وتتم
احدين والتقدير واتي احدكم احدين وضمير احدين للزوج المتأثر المكان قوله بيان في كل على الذين
اي كون ما هو محذوف او مصدرية ومع كونه بياناً لكلمة من ابا يانه او تعجبه ومع ظهور ان الكفرح للاباء
لا يكون الا نساء الا بد من بيان قاعدة للبيان وهي اما التعميم كانه قيل اي امرأة كانت واما دفع توبهم

في اياكم وجعل اعم من الامهات حتى يفيد انه نهي السنن عن النكاح منكم لانه لا يبيح لان نهيها مقيد بان
 امرها يدخل في النكاح وسياتي بيان ثم التحقيق انه على الوجه الاول بيان ما بعد بيان بالصلة وعلى الوجه الثاني
 بيان ما كان اباكم قبل الاستنساخ من المعنى الا ان كان قبلا فان تلك كيف لا يستحقون العقاب مع كونها حاشية
 ومقتضاها لان الامام نادى الكفر وما وقع في اوقاتة ويمكن ان يعتبر المعنى اللازم نفي انعقاد النكاح
 اي لا ينعقد نكاح ما كان اباكم الاما قد سلف فان قلت لما كان منعقد كيف يكون فاحشة ومقتضاها
 يريد انه كان فاحشة في جميع الاوقات ومقتضاها في العقول السليمة الا انه اعتبر انعقادها شرعا حاشية بالنسبة
 وقيل الاستنساخ منقطع ومعناه انما انظر على هذا التقدير ان الخبر انه كان فاحشة ومقتضاها لا وساء
 سبيل من يراه ويحضر بيان وتقدير للتخصيص بالذم وعلى مذهب من يجعل المحرم مجردا لا حاجة الى التقدير
 فان اسم ان يصلح خصوصا اي ان هذا النكاح ساء سبيلا للمسكنة وعلى مذهب من يجعل المحرم غير مستدا
 يمكن ان يكون التقدير وساء سبيلا هو اي ذلك النكاح قوله ليس المراد تحريم ذاتهن لم ينص عليه القرينة
 لان الصارف في العقول التحريم لا يتعلق بالذوات بل بالاعمال والقرينة على ان المراد تحريم نكاحهن لانه مقتضى
 الاظهر وجهه الشبهة قوله تحريم الكل جميع ما سبق من الصارف عن الحقيقة وتعيينه هو قوله وان لا يقبله
 في النكاح فلو لم يكن في النكاح ما فصل بينهما فاقوله والاخوات من الاوجه الشبهة يعني الا عناية والعناية
 والاخوات في قوله واستنساخ بنت بن الرجل وام خيرة بالياء والثناء من هذا المصل ليس يبيح نكاحها غير
 واخذ في الاصل وهو الاستنساخ يتوقف على الدخول وقال الحكماء استنساخ مستغنى عنه ولا يخفى ان نفي النكاح
 من نفي الحجاب اير وقال قد يبيحها اخرايان ام النافذة وجدة الولد يعني من استثنى المستثنى قدس نظره بعد
 قهولا لانه لا يقتصر ما توهم استنساخ على مستثنى بل هناك مستثنى اخر بيان ونحن نقول لا يقتصر المحرم
 على ما ذكر بل منه امهات النساء من الرضاع فانهم لا يحرم من كرمته امهاتهن من النسب من بنات النساء المولود
 من الرضاع فانهم لا يحرم من كرمته بناتهن من النسب لانه لم يرضع لانه لا يرضع لانه لا يرضع
 النسب للجزئية ومنها ايضا بناء على البين الذي هو جزء من الرضا ما جزا من الرضا محسوبة جزية ولذلك
 يحرم منها ما يحرم من النسب فالمرأة ناشئة من ذاتهن بخلاف حرمته الصابرة فانها عارضة لمصلحة الزواج
 قوله لا يرضع كما رتب ولده في غايه الاموال لا يرضع ابوه بعد وان يرضع واللاته بعدتها صنفه
 مساجحة اذا تصدق محر والاية والصوابية لها لا نصيب لها من الاعراب المقترحة الا ان يقال الباء في قوله
 يصلح للسببية للمعيار اي اللات بسببها صنفه اذ لا يصلح جعله لمصلحة جزا من الكلام بدون ذكر الصلة
 مقيدة للفظ والحكم بالاجماع قسيدا للنظم انما يقتضيه يكون الاتية مع مستندا مقيدة للحكم لو كان قوله من نسائكم خلا
 في الصلة ويجوز ان يكون حالها من رباكم فالمقيد هو المال لكن الحال لا يستلزم في تعيين الحكم والذوق قوله
 ولا يجوز تعليقها بالامهات الصولان من اذا علقها بالارباب يعني ان تعليق الاتية مع صلتها بالامهات اي يقتضى تعليق

من بالامهات والارباب في الحلق واحد وذلك مجتنب احدهما من المفا غير المفعول له وهو اللق والثناء
 مفعول لاي لا حلق على ان يكون الغير لاقح وح المفعول بهم بفسره والمخبر احكم ما وراة ذلك ارادة ان يتنخوا
 وانظرا برانه قدر لخصا ف ينجي التقدير الام لان مشرو ولا يكون المفعول له فعلا لفاعل عامل ولا حاجة اليه لانه
 ان وان فان حذف حرف الجر منها قياسا غير مشروط بشرط والمذهب الرابع انه يجوز لا منصوب بتقدير الام
 لهذا قيل ذكر الارادة للتبسيط ان الام المحذوف لام الغرض للتقدير والعرف في مهوره في النكاح وفي
 انما نهي في شرى المملوك قال الكفا والابو ان لا يقدر مفعول متنخوا ولا كان فيه تكلف خالف وجعل اجود
 التقدير وذكر في شرح الكفا وجكون عدم التقدير ارجو فان ارادته فارجع اليها فان سماع الكلام من صفة
 احمد وفي قوله وعلى احكم ما وراة ذلك اي نفي الفاعل مع الكفا حيث جعل المفعول لاجل وقد اكتفا بين الحلال
 والحرام ارادة ان متنخوا وكانه فاعله لانه لا حاجة الى هذا التكليف لان فاعله محيل ما وراة ذلك ان لا
 تقهوا في السفاح اذ لو لم يجمع لوقوعه في ذلك ان تقدر الباء اي احكم ما وراة ذلك بان يتنخوا بالامهات
 اي احل هذا النوع كحسين غير مصنفين بان تنكحوا نكاحا صحيحا غير موقت فغيره متعة قوله او بدل سوى ان يكون
 على خلاف الكفا حيث قال ويجوز ان يكون بدلان تزييف البدل بناء على احتياج البدل للتقدير المفعول ضمير
 اذ يقال العجني زيد حسنة ولا يقال العجني زيد حسن والابو عند الكفا عدم تقدير المفعول والتمسح تقدير المفعول
 واحتج بالتحفة على ان المراد به وان يكون مالا ولا تجزئه ولم يبين مباهة في ظهور النفي وذلك لان التحليل لغاية
 ان لا يعرف المالا في السفاح فيجمع من خسران الدنيا والاخرة حيث يفتقر في الدنيا من غير عطاء الاخرة لا يقتضيه ان
 يحصل التحليل بدون المال نعم لو قدر الباء كما قدرناه افا وندمهم لكنه غير متعين وايد انتقاد الخ في بيان في
 الباء و سلم وغيرهما من سلفنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل خطيبه الواهية نفسها لا يحل الله
 ما ذمك من القرآن قال معي سور كذا وكذا اعدوه من قالوا امين عن ظهر قلبك قال نعم قال اذ ييب فقد
 ملككها بما ملكك من القرآن ووجوب التأييد ان لو كان في الآية حجة لما خالفها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان السنين ليس للطلب قوله منهن بيان ما هو موقوفه موقوف من كذا عرف غير مرة وقوله او في استتبع منهن
 اشارة الى ان منهن صلة التمتع وما عبارة عن الجماع والعقد فلم يقع موقوف من ولم يقبل استتبع في هذا الترجيح القفا
 بالتفسير لانه ليس بمعنى التمتع قوله فانهم اجور من قال الكفا تقديره على الشاة فقلون اجور من
 حذف الضمة العايد الى مالا لانه لا يحل كما في قوله ان ذلك لمن عزم الامور باسقاطها ولم يلقف الى ما
 قال لانه جعل ما شرطية فلا حاجة للتقدير الغير في الجواز لان الخبر يجمع الشرط والجواز فيكفي اشتمال الشرط
 على الضمة وانما اوجب الكفا اليه جزم ما موصول كما في ذلك لمن عزم الامور ووفق بينهما لانه لا يبيح فيما
 مشربان يكون من شرطية لا شقاء الفاء اذ لو كانت شرطية لوجب فان ذلك لمن عزم الامور قوله فيما زاد
 على السعي وكلا غنة اما بوجه او كذا قال صاحب التيسير هذا على مذهب الشافعي وراة ونحن نقول لا يشترط

التراب في غير الزيادة اذ يفتح الابراء واليه برصا وهده فهذا المحموس بالزيادة قوله قيل نزلت الاية
اي فيما استعملت له قوله من بعد الوفاء في المتعد وقابل ابن عباس وكان ليقا استعملت به من اجل مسي وقوله
بكذا نزلت وكان يفسر بجور من بما سمي له من تعدد فانه يجب اراءه بعد الاستماع وفي النكاح يودي
او لا يتم يستمع كذا في التفسير واجاب بان المراد بالاستماع ارادة الاستماع كما اذا تم لا السلوة فاعسلا
وجودكم وفي القرآن غير نظير والقفا اشار الى دفع آخرة حيث قال من جاع او عقد عليهن فحججوا استماعا
وعلى تقدير كون الاية للمتعد لا محس الزيادة بزيادة البدل بل سبيل الزيادة في الامة على ما في التفسير في موضع
بطولا او بفصل مقدر من ذلك لا بد ان يتكلم من تقدير الاو اعطى اي طولا وزيادة لان كسج الحسنة او طولا
ان كسج من طال عليه اي عليه على نقل من جواسس صاحب كسج عليه والاصح عند النحاة ان المذوفة عند حروف
في محل الجر وقوله اي من لم يستمع منكم ان يعلى اي يرتفع نكاح الحسنة اشارة الى وجوبه منسوبا بطولا وهو
جعل الطول بمعنى الاعتناء وقوله اي ان المراد اطلاق عليها الحسنة لانها المصنوعة عن ذلك الرق قوله على ان النكاح هو
الوطى ومعه استطلاع وطى وذلك يستلزم استعماله في المعنيين قوله ولا يجوز ذلك عند جمهور الامة وانه
يجب كونها بياناً للنسابة كونهما مالاً منها وتعبها بالرباب كونها حالاً من ربابكم فختلف العامل فيها وذا
لا يجوز عند احد قوله الا اذا جعلها للاتصال وح كونه حالاً من الامهات والرباب لا يكون من جهة صلة
ولا يكون الامة صفة مقيدة وكذا اشار الى ذلك حيث قال على معنى ان امهات النساء وبناتهن متصلات
بين وكذا ان جعلها حالاً من ضمير في حرك او جعلها صلة وقوله في حرك متعلقا بتكون داخل في الصلة
وكذا ان جعلها متعلقة بقوله في حرك وكسج من كافي قوله ومن اجك بالاية تيمت قلبه قوله فاني
لست منك ولست مني اي قول النابتة الذي ان قيل تمامه اذا ما طار من مالي الثمن وقيل صدره
اذا حوت في اسد حرك وقوله ولا يجوز ان يكون الوصول الثاني صفة للنسابة لان عاملها مختلف
اي تعدد ولا يجمع على ما على قول واحد الا في رواية عن الترمذي وقوله في حرك تقوية العدة للثمن
يشترط تعيين الحرمة بالرباب قوله وقد ختم بهن اي ختم موهن الستر ظاهر عبارته انه جعل النكاح والكتابة
جها بآء التعدية وقال يعني دخلتموهن من الستر ويمكن ان يكون قوله دخلتم موهن الستر اشارة الى استحباب
في آباء التعدية قال صاحب كسج فان قلت اي فرق بين تعدية ذمب بآباء وبينها بالهزة قلت اذا عدى
بالآء تغناه الاخذ والالتصاف واما الاذتاب فكانا لا زال قوله وعند التخييد المسلك وكسج من انظر في حرك
بشهوة ولا تخفى بالنكاح بل الاجنبية اي كذا كذا قالوا وعند المحيذ وطى المرأة ولسها وكسج من انظر في حرك
بالنكاح قوله تصرح بعد اشعاراً باعتبار ان تعبيركم بوصف فيد انتفاءه عند انتفاء الوصف ويريد
بقوله دفعاً للقياس في دفع قياس غير الدخول من المسلك وكسج من انظر في حركها بشهوة على الدخول كما هو منسب
استخفافهم اذ لا مجال للقياس من بعد النفي على حكم انتفاء الدخول قوله سميت الزوجة حبيبة الآية قول ويجوز الزوجة

عقد سر او يدوح التاء النقل قوله احترار عن التبعي لان بناء الولد اذ المراد بقوله الذين من اصحابكم اعم من كون
من اصحابهم بواسطة او بغير واسطة وكان له محترز به عن ابن الولد لم يحترز به عن الابن للرضاء فان حبس
ايضا محرم ووجوده في الحكم ان الرضاء منزلة النسب قوله في موضع الرفع علقا على الحرمان اي على احد
الحرمان اعلى الاول والا قرب على اختلاف الرايين قوله والله ان الحرمة غير مقصورة على النكاح فان الحرمان
المعدودة كما هي حرمة في النكاح هي حرمة في الملك اليمين يريد ان بعض الحرمان المعدودة اذ لا يتعدى
ملك اليمين في الامهات والبنات والاخوات والعمات والعمات وبنات الاخ وبنات الاخ وكذا اشارة
لان تقدير النكاح تامر ويمكن ان يدفع بان اذ احرمت النكاح الذي هو وسيلة الاستماع علم حرمانها بطريق
الدلالة سواء كان بملك النكاح او بملك اليمين قوله لان آية التحليل مخصوصة في غير ذلك وهو ملك ما بينهم
وهي ذوات اذواج واذ كانت مخصوصة في غيره فهي التحصيل في اوله من آية التحريم الذي لا يخص به
في غيره ما اجتمع الحلال والحرام الا غلبه الحرام اذ لا خوف في الاجتناب عن الحلال ولا امر في الاشتغال بالحرام
فتسبب الاجتناب بحكم دع ما يريكم الى ما لا يريكم وترجيح التحريم وبنات وهو ان آية التحريم مديرة واي التحليل
سكية قوله واطلاق الآية في ذلك لان الآية مقيدة بالسببي وكذا اذ اخرج فليقيد بالسببي وحدهم ويدفعه
ان المراد ان اطلاق الآية عن قيد وحدتهن في السببي عليه واما عن قيد السببي في غير مطلق لولا ان الدليل على ان
قوله مصدر موكود ان يفتون الجمل السابق لانها لا تخفى الا فرض الله عليهم او لغفلوا في ذلك لان اسلمت كتب عليكم
كما ياخذ الفاعل واصيف المصدر الفاعل والحذف في مشد واجب فاضافة المصدر توهم كونها
نوعاً لكنه موكود في التسمية وفي ما يتبادر الى الوجود قوله عطف على الفاعل المفعول الذي نصب كتاب الله
كتاب الله موكود للتحريم فتسبب اشارة كما عطف عليه في ذلك قلت في الحكم تحديداً واد ذلك تأكيد تحريم ذلك
ويمكن عطف المبني على الفاعل على حرمة والتكيد في ايراد حرمة جمولا واحل مع وفان التحليل انعام و
افصال والتحريم منع وزجر فصرح باستناد الاول الاذاته دون الثاني وكذلك يمكن عطف احرم منسباً
للمفعول على المفعول الثاني كما سبقت في ما سبقت في انتم المذكورة كذا في بعض النسخ وفي بعضها الحرمان
المذكورة واد بالثمان الامهات والبنات والاخوات والعمات والعمات وبنات الاخ والبنات والبنات بين الاختين
والحسنة وحسن الربيب قيل البنت قوله وختم بالسنة والكتابة ايضا ما زاد على الامة قوله مضمون
يحتمل
في القرآن بمعنى الوطى قوله كما حصر عليه في قوله الحسنة المرشاة لان نكاح الحسنة لا يتوقف على الايجاب وما هو مستلزم
الايجاب الا فضلها اتفاقاً واوردها ان العدة عن الظاهر في الحسنة للمرشاة لا يمنع شامداً عن عدم
الاشراط وهو قوله في الحسنة من الذين ادتوا الكتاب وليس في قضاكم المرشاة مثل ذلك ويمكن
ان يقال بعد وصف الحسنة بالمرشاة لا للتقيد صراحة الظاهر في وصف الفتيات ان لا يكون للتقيد

كما في جاره ومعنى قوله ومن الصحابة من عدوا بقوله على التقيد من حمل وصف المحسنات الموصى بهن على التقيد والموانع
بالفتح اسم بمعنى الخرى فاستغوا بظواهر اليمان ويحتمل ان المراد وانما علم بفضل اليمان كما في قوله تعالى لا تزدروا فضل
الارمان كما هو حق وعلم الله انتم في حاشوا بفضل اليمان عن النسيان لقوله واعتبار انهم مطلقا لا اشعار
على ان لمن ان باشرن العقد بنفسهن لولا ان يكون القصد كالحا الوكيل باذنهم ويلزم جواز ثبوتهم بالغير
بطريق الاولي فان كان الظاهر فما ملكت ايمانكم من قياتكم الموصى باذن اهلهم فما فائدة الاطلاق قلت
هنا كتبت ديقا المحنى الله وهو ان قوله من ملكت من قياتكم الموصى في تقديره فليشكح مما ملكت والامر فيه
للاباح وقوله فانكجهن باذن اهلهم الامر في الاحكام والواجب في القيد والاحكام بالجمع بين الامر للايجاب والامر
للاباح قوله فخذ ذلك لتقدم ذكره في ضعف لان العطف لا يوجب مشاركة العطف مع الموصى عليه في
التقدير الثاني انما هي الظاهرة في التقيد المتقدم وكذا تقدير المولى لا بد له من شاهد وبالجملة لا بد من كونه خيرا
او من مسمى الامل على اوصافهم قال المحقق في تكملة الاحكام المهور واشعار بانها اجور الا بصناع حتى انها
من هذه الجهة لتسلن الاالة النساء وانما يافت المولى من جهة ملكة الميم وما قال ذلك بوجوب كون الامة مالكة
مع ان ملكة للعبودية والقرب ان يحول الامة مالكة المهرية كالعبودية لان جعلها مشكوة بمنزلة جعلها
ماذونه بالتجارة في تسليم المهر وكذا ان تجوز من على نقضها من اعتبارها لان قوله بالمعروف
بغير مظل وضرر ونقصان لكن ان تجعل تحت اذن اهلهم لان ايتان من اجور اهلهم بغير اذن اهلهم
ملكه الشرع والمعروف ان يكون باذنهم قوله محسنات في التيسير حال متعلق بقوله فانكجهن فان قلت فينبغي ان تقدم
على قوله او من اجور اهلهم في حال عتقها على سبيل التنازع الا ان تقيد ايمان الاجور انما جاء في قوله تقيد
لان اذا كان الكناح في هذه الحالة فاذ المهر ايضا فيها لا محالة فلا تجوز وجوب المهر في تقيد باعقبة قوله
غير مجازات بالسفاح هذا التفسير على ما قيل ان زنا المالك في الجاهلية كان على سبيل المهر واعلانا ومع العرف
الحاضر اقول كانا على سبيل الاعلان فيمنع ان يفسر مسامحة غير زانية بل من رغب وغير متحدثات الا ان
بغير زانية مع صدق مخصوص قوله فاذا احسن بالتمسك بوجوبه بعد احصان حرمين وكان قبل احصان
ولا يزداد بالاخصان ومنهم من في الحد عن غير المحسن متمسكا بهذا التقيد وروي عن ابن عباس وطاوس
وقيل المراد بالحد ولا بعد ان ياد بالبر عن المحامد يعني ذلك لمن حشد العبر عن الجاهلية ولا في
حسن انتظام اجزاء الكلام على هذا قوله وهذا شرط او الكناح اما انما بين كونه شرط لان شرطه في
رحمته ان ليس بشرط كالشرطين السابقين وانما امور الثلثة لتفصيل الفصل قوله والام زينة كما كتبت
الاحتفال الا ان لا ارادة في الكناح انها زينة لتأكيد الارادة قوله كونه للتأكيد اي تأكيد الامة
التوبة بالكرير والتقوية بتقديم كسبية وليقابل قوله ويربر الذين يتوبون الشهوة وقوله وانهم يكونون
الاخوات من الاب بناعلان لم يجمعها رحم واحد وبنات الاخ والاخت قبا سا على بنات العم والعم

جامع ان امه لا تحل قوله شرع لكم الشريعة بالكتب الشريعة والسمج للواد وهي سمج والسهم كل شيء اللين
وهي سمج والخنفه منسوب الى الخنف اي اللين الى الصواب قوله ثمان ثمان في ثمان ثمان ثمان ثمان ثمان ثمان
البنون ويجعل البنون حرف اعراب قوله وكجزان يراد بها الانتقال مطلقا على تعذيب التجارة على غير المأثر
قوله ولا تقتلوا انفسكم بالبيع هي اما بالبا والمودة واليمين وهو القطع بالسيف او بالحق المستعما للبا
في الهلاك ويحتمل ان يراد به الذي عرفت بالبيع بالزني والقتل لان كان سبب الاقرب في الاديان ان
كانه قال لا تقتلوا ما كان سببا لالفاعل يقتل نفسه وقوله ريثما يعني امد مقدار ما تشكل النفس في
الريث المقدار على ما في القاموس قوله اي امر امر ونهي عما نهي اشارة الى ان قوله ان الله لا يهديكم حيا
متعلق بجميع ما امر ونهي ويحتمل ان يكون تعميلا للنهي عن قتل انفسهم لان التقدير عنهم ومرحوم مقترب ان
يراد في حفظ عن الضرر قوله اشارة الى القتل او ما سبق من الموت الظاهر بعد تخصيص ان يكون اشارة
لا الاكل بالابل والقتل قتل وقد اشار به قوله وما سبق له وجرا فواد ذلك مع تعدد اشارة
قوله لا عسفرة ولا صارف عن يديانه وان كان في كمال الرحمة والرحمة يمنع التعذيب كونه
قوله فمن امر ان منها ودعت نفسه اليها بحيث لا يملك فكيفها عن الكبره الا مقتضى هذا الحديث
عن الكفر يكون عند جميع ذنوبه ويعفوه من غير توبة او غير نظر في قوله من الامور الدنيوية حتى نهي التمني لان تمنى
الامور الدنيوية لا يفتنه الى التماسد والتعادل لان تمنى الدرجات لا يرتكب با فيها بل يرتكب في الجنة
في العمل وان فيها وفي غير قوله والمقتضى للتمنع كونه ذريته الى التماسد واكتفى بصل النهي عن التمني كناية
عن النهي عن التماسد والبطال الهزال وكون تمنى ما قدر له يكسب بطالة ممنوع لانه يصير سبيبه الجدي
وقوله وتمنى ما قدر له بغير كسب ضايع ومحال فبرانه لا استحالة ولو كان مستحلا لما نهي عنه الا ان يقال التمسك
بانه مقدور بغير كسب محال من العاقل والنهي عن التمني من غير علم بالتمنى لانه لا يخرج عن هذه الاقسام
فلا يخفى ان يقع في السلم بقى ان دليل النهي عن التمني بغير الدعا لان طلب لم يقدر معارضة حكمه القدر
وطيب قدر له يكسب لا وتصحيح حقا وطيب قدر له بغير كسب ضايع ومحال ويمكن دفع بيان الدعاء
من اقسام الكسب وان التمني بتعليم الشرع قوله بغير الرجال ولا نغزو وانما لنا نصف الميراث يعني علم
الغنيمة وحفظ الميراث ايضا اكثر منها والآية منع لمن عن التماسد الدنيوية وترجيح طلب فضل
بالعمل فانه لا ترجيح فيه للرجال ويحتمل ان يكون المراد ان لهم اجر الجهاد فضلا في الميراث فلهذا فضلوا
على النساء في الآخرة فالآية اخبر بان فضل الآخرة بالكسب والعمل فكل ليس الا ما عمل بخدمة العمل
واسا لوالد من فضل والاطفال ان معنى الآية لا تمنوا ما فضل الله بفضلكم على بعض اذ كبر ما فضلوا
على غيره للرجال فضل على النساء في الميراث والجهاد وغير ذلك ولتسا فضل المهر والسفوق للرجال
ثواب القيام بامور النساء ولهن ثواب خدمة الرجال كما فرض عليهن مؤامرية لاحد على احد في آيات

الكسب فإسألوا الله من فضله فإن فضل يدره بحسن فيه التقاوت ووسيلة السؤال جوده وبالغوا قوله
وما تركت بيان لكل الفصل بالعامل والفصل بالعامل كلا فضل لأن حقه التقدم على العول ولا أتدأ
بالتأخير العارض الموجب للفصل وفيما شارة لا وضع ضعف التبع السجا وتدرة في هذا التوجيه من أن فيه
الفصل بين الصفة والموصوف ونظيره لكل رجل جعلت درهما فقير ونحن نقول لا صفة في الفصل بين
الصفة والموصوف بل جاد في التنزيل غير قيل على أنه فيكس حاله في الفصل من برانظا ولينا البرهيم
لزيد الشوق الموجب لزيد التمكن قوله وكل بيت جعل التوجيه الثالث لكشفنا غايبا والثالثا لانه لا ح
غير ما ورد على التوجيه الثالث من أن جعل الجار والمجرور مبتدأ بقدر المعروف قليلا وان ما لكل قوم جمع
ما ترك الولدان والأقربون لا نصيب وإنما النصيب جاد القوم ودفع الثالث ظاهر وهو ان يكون التوجيه
في كل تركه فليس للقوم جمع التركة وأما الدخ بان الدين والوصية فبعض التركة عن القوم فلا يجوز في كل
لجواز ان لا يكون الميت وصية ودين فاقول كيف يرجع الثالث على الثالث وقد ورد عليه خروج الأولاد
لا يخص ما ورد في الثاني كما يتبادر وزعم الطبري ان في الثلثة كما لا يخفى ونقول كان الأولاد ذكره بعد الثلثة
انما اعتمد على ظهور امره وأما الثالث عن ما ورد به بان تركه الأولاد لظهور ما لهم ونقول تركهم بان الغائب
في التركة ارث الأولاد من الابوين والعكس ما ورد في الآية لا يخفى ان لا يخفى ان لا يخرج الأولاد بل يخرج الزوج
وكانت لم يتعرض له لا في حال تصدقا بقوله والذين عقدت إيمانكم وللكل ما خرج مولا العترة حتى انتهى
نقيس انما جليس وهو ان من حمل قوله وللرجال نصيب مما اكتسبوا على نصيب الميراث مع ان لا اكتسابا يراه
لا جعل الاكتسابا لغيره في تقرير الارث بجعل ما اكتسب دعاه اليه قوله ولكن جعلنا موالى ما تركت الولدان
والأقربون فان في الميراث الامانة ومن جعله نصيبا لغيره في الاخرى بنا على اكتسابه لانه لا جوارح على
تدعيم ولا دفع في التعمير في الحد فلا بد من بيان مناسبة المذكور قوله وكل جعلنا موالى ما تركت
ان النساء ذواتهم انهم كما فضلوا عليهم في الارث يفضلون في الجوارح وفي اثنين كونهن رجلا والرجال
رجو ذلك قياسا على الارث كما ورد في الآية فلما ردا الله عليهم وعليهن ذلك بان يمتد على العرفين ان
امر الارث بجعلنا لاجل ان في الرجال يقتضى الفضل على النساء مطلقا فكما جعلنا للتركة موالى جعلنا للعلم
الجوارح يتفاوت في الرجل والمرأة ونعم الكلام في التيسير وجعلنا النظام لا يتساوى الا موال فانها تفسر
بالميراث قوله فان الأقربون لا يتناولهم كالايتناول والذالك لم يلغ ذكره مع ذكر الاقربين وهذا
في عرف الشرح وانما اكتسبها فاقرب يتناولها وكل وقد تخارنا استعمال اللغة كدفع الشبهة ويقال ذكر الوالدين
مع انه راجع تحت الاقربين لشرفهم ومزيد الاهتمام بهم فتسج بقوله واولاد الارحام بعضهم اولاد بعضهم
قال المحقق في نظر لانه لا دلالة فيها على نفي ارث الخليف سيما والقاتلون بانما يورثون عند عدم العصباء
واولاد الارحام بهذا ويمكن دفعه بان كونها منسوخة منقول لا يستنبط من دلالة النظام قوله وعن الخليفة

في التيسير

في التيسير عليه عامة الاحكام والعلماء وعقد الايمان تفسيره في ما ويرى عن الخليفة والابان قيل جمع بين
التي استند اليه لانهم باقدون يمين اللبيف بايمانهم قيل جمع بين معنى الخلف لانهم يوكدون العهد بالخلف
قوله ومنه صوبه بمفهومه ما بعده كقولك زيدا فافضبه الفاعل للتفسير والتفصيل لان مرتبة التفسير عقيب
مرتبة التفسير التي لا تسبقها شيء ان يكون هذا هو النجاشي رسلنا يقع الخلف عليه وكانه لم يختره لان الاختصاص لا يتم
هذا التركيب غالبا وهو غيرنا صحتها وفي لزوم الاختصاص فحاصل ما كتبت ان زيد افرته ان قدر في
يفيد تخصيصه وان قد تقدم ما فلا يفيد ولا تخاف ان هذا التقدير مقدما لان مرتبة العامل بعد تقديره او موقوف
على الوالدين قال المحقق في تفسيره الوقف على الاقربون دون ايمانكم قوله وقيم ضمير المضاف اليه مقامه حذف
انما احتال في حذف المفعول بجعل العايد المحذوف العايد للمفعول فان حذفه شايح يعني ان الظاهر ان كان بيان الخلف
في الآية المذكورة وحالها بان هذه الآية علة دون العكس قوله تهديدي على من نصيبهم في التيسير هو بلع وعده
قوله والامام الكبر والصغير والولاية اي كونهم اولياء للمعقار واقامة الشمار من الاذان والاقامة
والطهارة والمجعة وكبير الشريفة عند الخليفة والشهادة في جميع القضايا بخلاف النساء اذ شهادتهن مخصوصة
ببعض القضايا والتعصيب اي كونهم عصبة وزيادة السهم الميراث والاستبعاد والاقبال بالطلاق
اي بالطلاق وفي التيسير وكذا النكاح وكلك النكاح والاستبعاد بالنكاح عند الشافعية اذ لا نكاح للمرأة
بدون الولي بخلاف الرجل فقدمه من الفضائل للرجال ان نسب القاضين من بساجب التيسير وما عده كله موهوب في الكسبي
ما اشار اليه قوله وما انفقوا الاموالهم قوله نشرت عليه امره جئته زيد بن ابي زهير هذا قول مقاتل
وقال الكلبى بنت محمد بن مسلم كذا في التيسير قوله لتقصص الزوج من ايمان الزوج قال المحقق وكذا ذلك
باجتها من النبي صلى الله عليه وسلم او اراد اللطلة على قصد التوقير وامر المرأة لتكون ارفع للرجل والا
فلا خلاف في ان لا اقتصاص فيما لا ينضبط كاللطمه ونحوها لانها بين الرجل والمرأة ولا في ما بين غيرهما
حفظ كلفن ما لها ونفسها قال المحقق اي ملكك والاخافه اليها للابنة بالنكاح والحرف والحق في زيادة
على الحرف في كانه ما لها قوله وقيل لا سرارهم وهو المناسب للواقعة في تبيينه على ان كان النساء بشان الزوج
ان يظهر اجري بينهما من اللطمة اذ هي كانت من اسرار الزوج قوله واللاتي تحاذون نشوز من ظاهرا للنظم ترتيب
على خوف النشوز قبل تحققه حيث لم نقل واللاتي نشوزن فوجب تاويله خوف وادام النشوز والاضرار عليه
التيسير معاني تحاذون تعلمون وفي القا موصول من معاني الخوف العلم وقال ومنه وان امرأة خافت من مولاها
نشوزا فقه واجزوهن في المضاجع فلا تدفوهن تحت السما فيقال لا يساعده حيازة النظم فانها تدل على
الجوان مع كونها في المضجع والعبارة المقيدة لهذا المعنى والجموع من عن المضاجع فالوجه هو الثاني او اقبل هذا
المراد بان يوليها ظهره في المضجع وكذا ذلك حمدا على لا يتاوهن ويندفع بجعل المضاجع حاله عن الفاعل فقل قوله
يعني ضربا غير موجع يقال برجم الامراء جرده والشاين للذير بوجوب الشيش والتج في بذن قوله والامور الثلثة

مرتبته قيل لا يدل النظم على الترتيب انما هو ما خوذ من الخارج قلت للجمع بين الشدة لا على الترتيب غير مقبول
 لان الغلب يغني عن الجوان والبرهان عن النصيب قوله جري ما يدل عليها اي جري ذكر ما يدل عليها وهو قوله
 لان عصبية المرأة عن عظمها وبعده الزوج وهذا القرب مما ذكره صاحب الكفاية ان ما يدل عليها هو الرجال
 والنساء وكذلك ان تقول جري ذكرهما لذكر المرأة بقوله واللاتي تخافون نشوزهن وذكر الزوج بغيره
 الخطاب فمال قوله الضمير الاول للمكلمين الاصل اربعة رابعا عكس هذا والمعنى ان يرد الزوجا اصلا
 يوفق الله بين الحكمين قوله واحد والآخر لا تشركوا به شيئا قيل انتظام الآية بما قبلها انها يشاركان في
 تعليم المعاصاة السابق تعليم معاونة الزوجين ومعاونة الكلام في اصلاح امرهما وهذه الآية تعليم المعاصاة
 عامة الخلق اقول بل الخلق ايضاً وينبغي في تأكيد رعاية حق الزوج لانه الصاحب الجنب واطق بالرعاية من الجوار
 ومن الصدا بالجنب من حسن نكاحك وبطهر نكاحك عليك رعاية حقك والعبادة اقصى غاية الخضوع وهو لا يباح
 اعتقاد الشرك اذ الخضوع لمن لا يشرك له فوق الخضوع لمن لا يشرك الضرورة فخطف ولا تشركوا به عليه
 للفرق بين الشرك في اجراء الشريعة علامة تهاية الخضوع او التوجه بخاية الجهل حيث لا يدركون ان نفي الشرك
 لازم العبادة مع كمال ظهوره قوله صفا وغيره يعني تنكيسه لشيء للتعظيم ونحن نقول للتحقير وفيه توجيه عظيم
 لا يشركوا به شيئا حقا مع عدم تناهي كبرياءه اذ كبره في جنس احد حقا ونسب كماله الى الواجب بعد من في العبودية
 الى الوجود اذ المعلوم ان المكان الوجودي وان الامكان من الوجوب لله وان السبيل الى الكفاية
 المسافر المنقطع به قوله وقيل الذي يربح الجوار قرب واتصال نسب دون لانه جعل الاتصال بالدين بمنزلة
 القوي اذ القوي هو العاقبة لا القرب كما يسمى السلم اذ المسلم ولذا الكفاية فيها بعدة تفسيرها لاجل بقوله والذين
 لا قرابة لهم ولم يقربوا اتصالا بنسب اراذ بالقرابة اعم من الحقيقة ولكن قوله يدل من قوله من كان او نصب
 على الذم او رخص عليه هو بدل الكحل من الكحل امان الخيال الفخر والحق بالحق لانه اقرب من الخبز بايقاف
 حتى يمتد من الاضواء والتملح ويقوله في ذلك ارباب السقوس السبب في المعنى امر بهذا الخبز والامانة اذ اراد
 من كان محتالاً فخر اذ هذا الفرد في التيسير هو صفة لمن لانه جنس فكان بمعنى الجمع وفيه بحث لان من اجعلت
 موصوفة فهي مكررة لا يصح ان يوصف بالموصول وان جعلت موصولة فهو وصف للموصول لا حقيقة ولم يوصف عليه في
 الاستعمال قوله تقديره الذين يتخون بما يتخون ويأخرون الناس بالحق احقاً بكل ملامة ليس كل تقديره
 الخبز جازم بعد قوله ويكتمون انا هم الله من فضله وكان لم يقصد الا تعيين الخذوف وكان حذف الخبر لتدبير
 نفس السامع كل نذير ممكن في مقام فري استواء نسبة كل ملامة اليه في عرفه بما ذكره انه يستحق كل ملامة
 والاقرب اليه بقوله واعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً ان تقدر احقاً للعذاب قوله وضع الظاهر موضع الفصح
 لم يذكر فائدة وضع الفصح التكلم موضع الغائب قوله واعتدنا وهي تلميح شان العند لمزيد الموصول الكافرين بل هو في
 سورة الله الاظهر نعم الله ولكن ان جعل نعمة في قوله ومن كان كافر النعمة مكررة لاجل مضافاً الى الفصح قوله

تمت

تمتصا اي تخلفا في النصيب قوله وقيل في الذين كتموا صفة محمد صلى الله عليه وسلم وانما وصفا بالخير لان لا تخلفوا
 امسك العلم بصفا تصلة الله عليه وسلم وامرهم بالخير لان اعقابهم بقوله ونهم في المعنى امر ونههم
 لانوا مع الكتمان على هذه الصفة الذميمة قوله وفي التيسير ان المراد بالخير ما علموا به في التوراة من نعم
 محمد وحق الاسلام وامرهم اصحابهم بان لا يظهروه للمسلمين وقال طائفة من الخلق هو ان يخبر الانسان
 بما في يده والشخ ان يشخ بما في ايدي الناس وقيل الخلق هو ان لا يخبره ولا يوبخه غيره والشخ ان لا يبلر
 بنفسه ولا يوبخ غيره والسخ ان ياكل ويؤكل والجود ان لا ياكل ويؤكل الا بما كرم التيسير قوله ومن كان
 الشيطان قرينا فسا قرينا اي فسا قرينا هو اي الشيطان فغير تنفير عن الشيطان وتخصيص على الاستعاذة
 منه والمراد فسا قرينا من يكن الشيطان قرينا فغيره تحذير عن اتباع الشياطين والمراد بانواته الاخذة
 قبيلة وبالخارجة الناس المتأبون له المراد الاخذة في الانساق من النفس والهوى والمخارطة عند
 من مصاحبه الاشارة قوله اي وما الذي عليهم من ضرر الدنيا والاخرة او اي تبعة اشار الى احتمال ما اذا
 من كون ذاب معنى الذرير وكون ما ذابا تبعة اي تبعة التوبة والسيعة التوبة قوله وهو توجيه لهم على الجوار كما ظاهر
 ليس بغير النفع بل التوجيه بترك الامور الكثرة المنفعة بلا خفاء من غير ضرر حيث سأل عن الضرر استفهام
 انما قوله لان المقصد بذكره الا التحصيل معناه ولا التعليل ثم وذكر العلة يكون بعد ذكر الشيء وتخصيص
 على الالهي التقديم ونحن نقول للمقصود في السابق ذمهم وفي تاخير عدم الالهي اسر كمسك الترتيب
 المقصود منها ازالة الالهي والذم ازالة الكفر يستحق التقديم لان ازالة الاتفاق ريباً موقوتاً
 ازالة وان ازالة الاتفاق اعم قوله لا نقص من الاجر واتصاله بما قبله باعتبار عدم نقص الاجر باعتبار
 عدم زيادة العقاب اي لم لا يؤمنون والله لا ينقص اجورهم ويحتمل ان يراد ان الله لا يظلم ولا يفسد شيئاً
 في غير محله فكل ما امر به ما حسن ان يفصل وكل ما نهى عنه ما حسن ان يثبت عنه وقوله وان يكن حسنة يضافها
 حيث لا الايمان وما يتبعه باعتبار ترتيبنا فوه معناه قوله وفي ذكره اي لانه وان صغر قدره عظم
 جزاءه حيث ابنت الذرة ثقلاً وعلى ما ذكرنا من الاحتمال اي ان وضع الشيخ في غير محله وان كان خيرا
 فهو عظيم تقبيل في البيع قوله اولاً في المثال الامونث اي اضافة المثال الذي هو صفة الصفا اليه اي ان
 اذ في كسب الصفا التابيت من الصفا اليه لا يد من ان يكون صفة للمصفا اليه وجزاً من قوله ايضا
 ثوابها اذ مضافه نفس العبد غير معقول اقول لما كان مضافاً الى الصفا مضافاً الى الصفا مضافاً
 وليت من لذت اجزائها وانما قال من لذت اشارة الى على عام الاسباب في الآخرة وبهذا استغثت
 عن الكلف في تصحيح الاجر واستغثت من الصباح بالحق قوله حذف النون من غير قياس تشبهها بحرف العلة
 الا ولا تشبهه نون الرفع وفي ان يك خلاف قياس آخر وهو عدم حذوف النون في الاتقاء والسنين
 بعد سقوط النون وكانهم لم يعيدوا الواو نحوذا عن صورة ابقاء حرف العلة في الآخر مع اللزوم

تمت

فان انذره في الصورة كان يدق قوتها فكيف حاله هو لا لم سن حال الفناء في قوله فكيف وكان القاصم
 اي اذ عرفت حال صاحب السنة وكيف تقدر به لولا ان كيف سوال عن الحال وقوله والعامل في الطرف
 مضمون البتة والخبر من قول الامر وتوفيق الشا يريد بالطرف في اذا وجعل الاستفهام للتحقيق ويجعل اذا
 متعلقا بالتعليم والاهول المستفاد من الصيغة وفيه نظر لان الطرف متعلق بكيف اي كيف هو في هذا الوقت
 والمقصود من الاستفهام عن كيفية هذه الوقت التحويل والتعظيم لهم في هذا الوقت ولكون التحويل في
 هذا الوقت لا يلزم كون الطرف متعلقا بالتحويل وكان الاولى ان يقول والعامل في الطرف التحويل
 المقصود بالاستفهام قوله تشهد على صدق قولنا الشهادتنا الى ان هو عبارة عن ان يتبين فكله على متعلق
 بشهادة على تعيين معنى التبريل اي سجلا على لولا الشهادتنا لولا ان يكون تحت الوداد
 الى الكثرة وجعل اشارة الى المؤمنين بعيد عن العبارة قوله ولا تقدر ان يكون تحت الوداد
 عطف على يسوي اي يودون ان يسوي بهم الارض ولا يكتمون الله حديثا لان تسوية الارض بهم سهل
 عليهم من كثرة الحديث قوله يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لا سكر
 العلم بالقول فلا بد من بيان فائدة ذلك قوله حتى تعلموا ما تقولون قال التيسير فائدة ذكره تعيين عدد
 السكر الذي يمنع قربان الصلوة وهو ان لا يعلم ما يقول وهو جعل حتى بمعنى كي يكون تعيلا للنهي عن
 الصلوة لانه لا يصح الصلوة ان لم يعلم الصلوة فيقول فيمكن الظاهر ان عليه النهي لا يخصصه اذ لا بد ان يعلم
 ايض ما يفعل فيه فالتعليق لتعليله بالخصوصية قوله من نخوم او جاز اشار الى القولين في الآية قال التيسير
 اكثر المفسرين على ان المراد السكر من الشراب وقال الفحاح المراد السكر من النوم ولهذا حال النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا نسي احدكم في صلوة فليصرف ولا يدري احد يستغفر في نفسه ويرجع قول السابار
 من سب النزول ولا بعد ان يكون مراده ان المراد مطلق السكر سواء كان من النوم او الشراب ولا يخصص
 اذ السكر هو انسداد طرق المعرفة كما اشار اليه بقوله السكر من السكر وهو السد لكن معنى ان يصح ان
 يفعل من السكر بمعنى السد من باب نخل ومن السكر من باب علم ذكره التيسير قوله حتى تعلموا السكر او زنا
 وفي الكشاف قوله العبد ما بعدون وانهم لا يدرون ما عبدوا في التيسير حذف الآات قوله قيل اراد
 بالصلوة مواضعها تسكنا بقوله وجنبا الا عابري سبيل نساء على ان المراد عابري سبيل الجنات دون
 في المساجد قوله وانما المراد النهي عن الافراط في الشرب او اذا كان المراد النوم فالمراد النهي عن
 قربان الصلوة لان علة النوم ليس بالاختيار والقول بان المراد النهي عن الافراط في الشرب كما نقل
 لا بد من دليل قوله وسكرى على انه جمع كهيكله ليجتمع سكران على فضلا جملا على الخمر كما مع كونها علة
 الفقيه ليعرف من الصلوة على تميز ولو وجد جمع ما سواه هكذا يجعل كماله عليه وهذا التوجيه شاذ
 وجد سكرى جمعا في كلامهم والظاهر ان الكشاف وجده لكن لم يذكره شا هذا كما هو دأب فالتوجيه الثاني

اعذب وسكرى كجلى مما اشتهر في مونت فخلان جناح بن جيس وحكى في كسلا كسلي البوح والفهم عطف
 على قوله وانتم سكارى يعني لا قوله انتم سكارى حتى يلزم كون الحال المفرد مع الواو قوله والجناب الذي اصابه
 الجنابة يستوي فيه الذكر والموت والواحد والجمع المقصود بيان صحة عطفه على الجمع في القاموس او يقال ان
 واجناب وفي الصحاح وربما يقال جنبا وجنبون وقوله لا يجر مجر المصدر ليس معناه انه في الاصل مصدر
 بل انه كالمصدر يطلق على القليل والكثير او معناه ما مرح به التيسير حيث قال ويستوي فيه الذكر والانثى و
 الواحد والتثنية والجمع لانه على صيغة المصدر كالنكر والنذر بمعنى الا نذر والالتزام استثناء من اعم
 الاحوال اي من اعم احوال الجناب من اعم احوال الجنابين كما هو عبارة الكشاف فان قلت حتى تقتسلا من التعمير
 فينفي ان تقدم على الاستثناء لولا يلزم قصر العطف قبل تمامها قلت المقصود هو صحة الصلوة جنبا ولا مدخل لقوله
 تقتسلا فيه وانما ذكر تخيها على ان الجنابة انما ترتفع بالاعتسال ولو لا القصد لا التيسير كان ذكره لغوا
 او من لقوله جنبا اي جنبا غير عابري سبيل ظاهر وان الامم غير لغو ولا استثناء اذ حال الجنابة لا يندرج
 تحت حال السفر فهو بمنزلة جاني رجل الا يزيد ويرد عليه انه حكم ابن الحاجب لضعف الابعث الغيرة غير ما اذا كانت
 تامة كجس سكر غير محصور وان لا بد من تعذر الاستثناء المنقطع اي ما اذا لم يدخل ما بعد الا فيما قبلها ما يصح
 المنقطع وانما يتعذر الاستثناء المطلق اذا كان الدخول وعدمه على الاحتمال واورده على كسلا ان الجمع
 هنا عام لكونه في غير النفي فليس غير محصور ويصح الاستثناء وفيه ان المقصود استثناء الحال لا استثناء بعض افراد
 الجمع بقوله ولا جنبا بمنزلة ولا في حال الجنابة فليس مستثنا لكن التحقيق ما قال ان المراد ليس كون الابعث
 بل ان المستثنى المخرج في موضع الصفه وما ذكر هو حال المحي حتى يندفع ما اوردها لا يندفع ما اورده
 اذ لا ورود له حتى يدفع قوله وفيه دليل على ان التيسير لا يرتفع الحد فاقولت الا عابري سبيل مستثنى عما
 يفيد قوله حتى تقتسلا اي الجنابة لا ترتفع الا بالاعتسال عابري سبيل قلت هذا معنى دقيق الا
 المضاف ظاهره كسر لان هذا المعنى يقتضي تقديم حتى تقتسلا على المستثنى وتجا انه لا يكون دليلا لكون
 احتمال تفسير الصلوة بمواضعها ثم التحقها خيرا واما هذا الاحتمال فيصح التمسك به الزامه لا شك عليك ان
 الاعتسال كيف يكون نهاية عدم قربان الصلوة حال الجنابة وهو لا يجمع للجنابة لان حتى تدخر ما يجاوز
 الجزء الا فر ايضه يقول نعمت لبا رحه حتى الصبا وفائدة بيان ما يميز الجنابة قوله وقال ابو حنيفة لا يجوز له
 المرور اذا كان فيه الماء والطريق في الكفا الطريق في الماء لكن في عاتية كتب الحق الخفي الذي
 راينا ما منع الدخول في المسجد مطلقا ولم يجد ما ذكره قوله مرصا مخاف من استعمال الماء لاحاجة لا تقدر
 المريض فان قوله فلم تجدوا مع لم تمكنوا من استعماله قبله لا ربه ولا حتى ان تفصيل حال الجناب بقوله وان
 كنتم مرضى او على سفر فمضى عن ذكر قوله الا عابري سبيل الا ان يقال ذكر السفر هنا لاحاق المرض بالسفر
 التسوية بينه وبين السفر لاحاق الواحد بالجمع المجرى عن الاستعمال قوله فلم تجدوا ماء فممكنوا من

استعماله في المنوع الا ظهر عدم تاويل النظم والحاق غير الشك بالفاقد قوله فتبسم اصبحت اجزاء لا للشرط المشهور
الاربع ولا حتى انه لا يلازم قوله او جاء احدكم من الغايظ فان جراه سفي ان يكون فليتبسم وكذلك
فلم تجلوا قيد الجميع والملائم لقوله او جاء احدكم فلم يجد على صيغة الواحد الغايظ وهذا الذي يرتب حسب
الكشاف على الاستفسار من معنى الجراء من تلك الاربع وعلى ان قال الظاهر انه متعلق بالجميع لان تاويل او جاء
احدكم بجمتم اهلون من تخصيص الشرط بالافعال والقول في البوابة بالتقدير وقد بعد المحقق عن شرح كلام الكشاف
كما لا يخفى على الناظر فيما قلنا وما قال من اهل الانصاف وقوله شيئا من وجه الارض ظاهر اظاهرة انه يقصد
بقوله ظاهر تفسير الطيب لكن في التيسير ان الطيب بمعنى الظاهر عند التحنيط والاصحاب والشا تفسيره بالنبات
كافي قوله والبلد الطيب يخرج نباته بارز بقوله لولا في المائدة ولان اكثر اهل اللغة على انه
التراب وهو المنقول عن ابن عباس ويشعر قوله عليه السلام جعل لنا الارض مسجدا وجعل ترابها طهورا
كذا في الفقه وقوله واليد اسم العنقولة المنكب ما روي لا يقصد به رد مذهب الزهري انه يجب
اللسع الى الاباط حيث لم يذكر غاية كما ذكر في الوضوء ورد مذهب الاوزاعي حيث قال بالسبح الا الى
الرسخ كما في قوله تعالى فاقتلوا ايديهما ويؤيده ان التيمم للترطيب والتيسير وهذا اليسر قوله فلذلك سمر
الامر عليكم والناسب لهذا ان يجعل العنقولة بمعنى التيسير واستدل عليه بقوله عليه السلام عفوت
لكم صدقة الخيل والريقين وفي الاستدلال نظرا لانه يجوز ان يكون بمعنى محوت لكم صدقة الخيل والريقين
ولا يخفى انه لا يخفى الجدل بالتيسير بل ذكر المغفرة للدلالة على انه غفر ذنوب المسلمين سكارى وما صدر
عنهم في القراءة قوله الم تر الى الذين خطب سيد القوم في مقام خطبهم او خطب نبيهم في رثه
اي تفعلوا واعداكم قوله اي الم تنظر اليهم صبر الرؤيه مجازا في النظر والافار ويدر لا يتعدى ويحتمل تضييق
معنى النظر قوله وعدي بالي تضييق معنى التهادى الم بينه عليك اليهم ولكن تضييق معنى البلوغ والوصول
وتضييق معنى النظر اي الم يعلم تاخر الى الذين او تواتر او في اشارة الى ان حالهم بين في ذلك بحيث يفسر
العلم بجد النظر اليهم فانظر واخر ولا يخفى ان رؤيه البصر لا تتعدى بالي فلا يقال رايته الى زيد فهو بهذا
المعنى يحتاج الى تضييق معنى النظر في ما يشوب كلامه انه مستغن عن التضييق في التقاطع خطا بسيرا
من علم التوايه لان المراد اجبار اليهود دليل على ان الكفا على التوريه دون القرآن لكنه غير تام لان
اجبار اليهود او توافيقها من القرآن حيث علموا ان كتاب حتى اتى برنبى صادق لاشتمه في نبوته و
لوفر نصيبا لخطا الكثير الوافر لكان ادخل في توريته قوله واعداكم بعد اكم وقد اتمركم لا يرضى فائدة
هذه بله كسب التحذير وكمن نقول الوفاق بالولي والتعريف فاتيتم اذا علم انه يعر فالاعدا ويقدر عليهم
فقوله والقد علم الا قوله كفى يا تدويا وكفى يا تدويرا بوجه تام وفاق المؤمنين وكما روي في التوكيد الا
الاسنادي بالاتصال الاضائي وكمن نقول لا فائدة لزوم الكفاية للفاعل بزيادة حرف اللصاق

قوله ان

قوله اي تبسمكم من الذين ما دوا وحفظكم من بعض ان تعدية النفس من تقسيم اللفظ كما ان تعدية بعضي لبعض
الغلبة او خبر محذوف وصفه بكونه و بوجه قراءة عبد الله ومن الذين ما دوا وما في وصفه
من الذين ما دوا من كونهم جمع كلمة تحفيف كلمة نقل كسرة اللام الى الكاف ظاهرة انه ذهاب
مذهب من قال الحكم جمع كلمة لا مذهب من قال انه اسم جنس وان ياتي كونه جمعا تذكير الراجح اليه
في قوله عن مواضع كما ياباه اليه يصعد الحكم العليل ولم يلتفت الى ذلك الا بالاداء لاشتماء ودفعه من ان المراد
اليه يصعد الحكم وبيان انه قوله عن مواضع الحكم ان يقال اريد وكونه من بعض الحكم عن مواضع وقوله قد
من جملة اسم جنس قال الكشاف ان المراد بالجمع ما هو جمع معنى بل قال لا يخالفه فان من نفي كونه جمعا نفي كونه
جمعا اصطلاحا حيا قوله ويقولون سمعنا قولاك وعصينا امره كما جعل تعريف الحكم على تعريف التوريه
لم يكن قوله ويقولون من جملة التريعات ولك ان يريد تعريف الحكم اما لتمامها عن مواضعها سواء كان مواضع
ومعها الله تعالى فيها والقام والعرف بجعلها موضوعا فيه فكان المعنى هم قوم علم دهم تعريف وكان قوله
ويقولون تعدوا لبعضكم بعضا يقولون المراد انهم يقولون لك سمعنا وعند قومهم عصينا فلا يتجزأ تعريف
يرجع عنهم الكلام الحرف بعد التصريح بالعصيان لكن التناهي على هذا عصيانا امره لان ذلك القول عند قومهم
ليس على سبيل الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره في بابين الحرف ما باعتبار قوله سمعنا اي يرون
بقولهم سمعنا الا جابته كما هو مقتضى المقام ويريدون سماعا بلا اجابة او المراد انهم يقولون سمعنا بالاسم
وعصينا بالاركان فلما كان عصيانا محققا نزل منزلة القول وفيه اجماع بين الحقيقة والمجاز في القول
واما ما قال الكشاف من ان سمعنا وعصينا كان على سبيل الخبر واظن الكفا لا ينافي الاحتياط في السب
والذم لان جميع الكفار يخاطبون النبي صلى الله عليه وسلم بالكفر ولا يخاطبون بسببه وذر فيه انه لا وجه
لا يراه مع التحريف والقاء الكلام المحتمل احتيالا لان يقال المقصود على هذا عند صفاتهم الازمية لا وجه
التعريف والاحتياط فحكاية قولهم كذاهم وبجاءهم وانكار نبوة محمد وعصيانا بهم بعد سماع ما
بلغتهم ومحتالون في سببه والظاهر ان يحل وعصيانا على تقدير الخبر به على عصيانا امر قومنا وان لم يرد
احد قولهم اي دعوا عليك بلا سمعت لا كان بين الامر بالسمع وكونه غير مسمع مطلقا تاقص تصديقا
لا فوجوه الاول الدعا على ما سمعت ووجه ان المراد غير مسمع شيئا بمقتضى دعائنا في حقاك وما لم دعوا
عليك بسبب الكفا والسمع غير مسمع قبول ما تدعوا اليه وهو الذي اشار اليه بقوله غير مجابا ما تدعوا
معنى نفي الاسماع مطلقا كناية عن عدم سماعها هو مطلوبه لان ذلك المسموع ما هو مطلوبه فكان ذلك المسموع
والسمع غير مسمع كلاما ترصاه اما بتقدير المفعول او بجعل غير المسموع كلاما ترصاه في حكم غير مسمع
شيئا والراجح اسمع كلاما غير مسمع الا ان سمعتك بنوعه ويحتمل جعل المفعول المسموع المسموع والسمع
المفعول الاول محذوف او اما قوله او اسمع غير مسمع كرونا لا سفي ان يكون بيانا محتمل ان يكون مرادهم

كما هو ظاهر السورق ومقتضى ظاهر قوله وانما قالوه نفاقا قابل احتمال طرح لما قصدوا به الذم واحتمال
لهذا الاحتمال وكلام الكفاية صريح بغيره ان بصار الى انه قصد بيان احتمال الكلام من وجوده الذي لم يمتد
القصد ووجه المدح والتستبره وكلم قوله وانما قالوه نفاقا على انهم انما قالوا السمع غير مسموع نفاقا
بارادة المدح وقصد الذم لا على انهم انما قالوا على تقدير قصدي الاخير نفاقا لانهم بمنزلة من قصد
وهناك احتمال الاخوان للذم اني اسمع غير مسموع الوحي الذي ادعيت وتاثيرها السمع ابد غير مسموع كما سمع
بعدك عن درج خطاب اجل لستمع الا بالخطاب به غيرك فيكون دعاه عليه بالذل والبعد عن قوله
الناس قوله وانما نظرنا في القاموس اسمع كلامنا ومشايعته لا يتساون هو ان يا حيا بون راعينا
وفي التيسير ان راعينا يعنى ما يتساون به وهو الوصف بالرعونه وقيل كانوا يشعرون كسر العين
ليصير راعينا تويجا صلى الله عليه وسلم برعي الغنم هذا الكلام قد اوردنا ايمانا قليلا لا يعيا به اريد بالايان
التقدير اذ الايمان الشرعي لا يجمع انكار بعض الآيات والرسل ويكن ان يراد بالايان التقليل
الايمان كسبب من فحش الخطا بالمنافقين وح يمكن جعل قيدا مفعولا به اي لا قليلا من المؤمنين و
ارادة العدم بالقليل تكلف بعد كلف لا يدعوا اليه شي وظاهر قوله والاقا قليلا منهم انه جسد شئ من قوله
لا يؤمنون به كما في اخواته وتبريد اذ ج اتفاق القراء على النصيب وهو وان جوزوا بن الحاجب يعيد
ولهذا قال المحقق المستثنى من قوله لعنهم الله والاولى جرد استثناء من قوله لا يؤمنون لتبريد منزلة كبرون
ولا كفى انه لا بدح من جعل لعنهم الله كبرهم على كونهم يستفوع قوله فلا يؤمنون الا قليلا قوله اي قول
اي كثير البذل قليل التشكي للمهم اي لاخرته بصيبه كثير الهوى شتى النوى اي مختلف الجهات التي يقصد
لاختلاف هوى والمسالك اي مختلف الطرق لا خلاصا مقاصده قوله واصل الطمس ازالة الاعمال المأثرة
لم تجده فيما راينا من كتب المنزه قوله وعطف على الطمس المعنى الاول يدل على ان المراد به ليس من الصورة
الدنيا فيبحث لادسح خاص فيصح ان يكون مقابلا لاصحاب السبب قوله ومن جعل الوعيد على تغيير الصورة
الدنيا قال انه بعد مترقا وقال لعله وقع ولم يبلغنا على في التيسير ولم يلتفت اليه لان مشايخ بعد
ان لا يفعل ولا يشترح مع كثرة الدواعي الا ذكره قوله وكما وقوعه مشروطا بعدم ايمانهم كانه تبديل على
قسا وعبادة الكفاية وهو مشروط باليمان وقد اول بان مشروطا باليمان وجودا وعلا ما يحق
ان وجوده موقوف على عدم الايمان وعدمه موقوف على وجود الايمان ولا حتى انه لا يستفاد من المشروط
وجودا وعلا هذا المعنى بل اشتراط الوجود بالوجود وعدمه بالعدم فالتا اذا اريد الطمس انما هو الوجود
فيكون وعيدا بالذل وباللعن مستقدا لا يسمع بانه كيف قال او لعنهم وتعد وقوع الامران فان الير هو اذل
الناس من وزن بكل لسان قلت كذا وليس الحكم بان الواقع احد الامرين بل تبليغ ان كل واحد من الوعيدين كما
لانها راجع قوله وكاينا فيقع لا محال جعل مفعولا كناية عن وقوعه لا محال وهذا اذا اريد به هذا الامر الذي

لم يقع وانما اذا اريد العورات الواقعة فلا وجه المراد انه كان احوالها بما مفعولا فهذا الامر يقع
لا محال قوله لان بيت الحكم على خود عذابه وكلمه لا يتغير ولان الذنب لا يتنجى من اي عن المشرك اثره فلا يستعد
للعفو بخلاف غيره اي المؤمن وكان سبب البت بالحكم بخوده ذلك وذلك لا يمنع ان يجعل دليلا في تقابل بيت
الحكم لان بيت الحكم دليل سواء كان في سر او لا فلهذا على معنى ان التقدير لا ينفك الشرك لمن يشاء وهو من اتم
ويغفر ما دون ذلك من غير ان يكون تاب ولا يخفى ضعف توجيههم وانما لا يليق من هذا الكلام ان يعتد به فضلا عن ان
يلحق باجر كلام والمواد لما يساوي الشرك وما دونه في عدم المغفرة على تقدير وبالمنقوه على تقدير
لا وجه للحكم على مجرد الشرك بعدم المغفرة على تقدير وبالمنقوه لا دونه على تقدير آخر قوله والاشارة
كما يظن على القول بطلان على الفعل وهو بالاشراك المعنوي او اللفظي او حقيقة الاول مجاز في ذلك
وجه الشك الاحتمال الثاني على القوس والقول الذي يظن عليه هو الكذب عن تعديل قوله وكذلك لا خلاصا
ولا حتى انه لو كان حقيقة وحجازا يلزم في الآلة الجمع من الحقيقة والمجاز لان الاشراك اعلم من الضم والقولي قوله
اجاؤه هو حجب الحجب المحبوب وكلاهما كاذب ان محبة وتجبوا لا يخالف امره وهم خالفوا جميع
او امره حيث حاله في الاعتراف بشيعة محمد صلى الله عليه وسلم ويومئذ كل مخالف قوما علمنا بانها ركن
عنا بالليل كان منشا زعمهم انهم اعتقدوا ان تعليم التوراة بالليل كقوة ذنوب النهار وتعليمها بالليل كقوة
الليل يستفاد ذلك من التيسير ولا بعد ان يكون ملغوم بعنهم من شرعهم لكن ذلك لم يصح التوراة
قوله بالدم والعقاب على تركيبتهم بغير حق لم يلتفت الى احتمال ولا يظن من تركية التقدير في قوله
قتيلا مع ان ذكر ما كفا لانه خلاصا سوق النظم والانساب بالسوق ان الله لا يظلم الناس في تركيبتهم
يشا قتيلا بل لا يركب الامم يستاهل ولا يترك الامم لا يستاهل ونحن نقول والله اعلم تركيبتهم
ونسبته لا الزكاة ليس محجرا وخياره بركا العبد بل ان يجعله زكيا تاميا في ما بين عباده فالتمجيد حال
من تركيبتهم لانه يفعل ما يوجب ذنابه في نظر الناس ويعتد لانه مخالف ما قصده من الاعتناء
فيما بين الناس واعلم ان الاخبار بصفة فيك ليس تركية بل هداية لغيرك بمقصده وانما التركية حكم
بانك راجح فيما تعلم انك راجح الا يري انه صلى الله عليه وسلم قال والله اني لامين في السماء اامين في
الارض لما عرض لنا فقون باننا جار في قسمه الغنم هداية لهم لانه تركية لنفسه والامانة في السماء انما هي
في الاحكام السماوية وفي الارض ان لا يغرر في الامور الارضية قوله وهو لفظ الذي في شئ النواهي
وكذا يضرب الشرف فيها بالتقدير وهو نورة في ظهر النواهي وبالقطير وهو قشر ما قوره وكفى به هو حال تقدير
اي يفترون والحال ان تلك الاقترابنا في مضمونها انهم مبين والامم بالامم المبين غير المتجاشين فيمنع
ظهوره لا يكون امن الله وحده ولا يكون زكيا وقوله لا حتى كونه اشارة لامر المبين وان
قصد به معناه اللاتم دون المتعدي قوله كما نويقولون ان عبادة الاصنام التي عند الله كانتهم

انما وخواه في دفع ما يتوجه اليهم من طغوتهم في انهم ليسوا في دفع عبادة الاصنام وبالخواه في دفع
 مباينة صلى الله عليه وسلم وفي سجدته جبري بن اخطب كعب بن الاشرف في جميع من اليهود ليل قوى على
 انهم في انهم كفووا حين انكروا ارسال محمد صلى الله عليه وسلم ولذا لم يتواشوا عن سجدته الصنم والطلا
 يظن للرباط فقول الله يقولون يا لايمانهم بالباطل اذ لا باطل فوق ذلك وفي التفسير اقول كثيرة
 مختلفة في تفسيره والطلا فقولوا ولكم الذين لعنهم الله يعني الذين كفروا فهو رد لقول اليهود
 والقايلون للذين كفروا وغير ذمهم وبالفئة في رد قولهم ولا يبعد ان يكون هذا اللعن الكوثر بقوله او
 لعنهم كما اصحاب السبب وفي قوله فلن تجدوا نصيرا رد استنصاهم من قرين وكما انهم على ما روي
 الله صلى الله عليه وسلم قوله اي لو كان لهم نصيب من الملك اعترضوا عليه لكانوا لافقوا لاجمع جواب لوسيا مع
 والمضارع فالصواب ان كان لهم وجوابه ان لو لم يكن ان وعدم وقوع القاء في جواب الاستعارة
 معنى ان معنى قوله وهو النوة في ظهر النواة بضم النون قوله محمد لا زعمت اليهود من ان الملك سيديهم
 او المراد بنصيب من الملك الرياسة التي اجاب اليه ويكرهون النبوة لمحمد صلى الله عليه وسلم لحفظها
 في يد الله الملك الرياسة بفقدانها وهو السخا والباطل في اثبات كمال الشيخ وكما ان يكون المعنى
 تم بصرفهم بان انكار نبوة محمد لوقوع انما يقع لمن خاف قوت ملكه بظهور نبوته فانما من لا نصيب
 من الملك غاية السفة قوله فلا يبعد ان يوت الله مشرا ما اتهم او المراد بقوله فقد اتينا ان لا يقع
 الحسد للحسد لان ذلك لا يتبادر عا دنا فقد اتينا آل ابراهيم ملكا عظيما مع كثرة الحساد والجاراة
 من فرود وفرعون وغيرهما فله فلا محذور اي لا يرد ان كيف يعذب الجدة الغير الصالحين
 فينا نانا قال الحق القينان المتصغر خست فيقال من الفن كانه كثير الاقان والجوب
 كسر الفرج قوله والظليل صفة مشتقة من الخي ان محذور لفظا يتبع ما يشق منه وليس له معنى وصفي
 بل كس بسن حقه الامام المروي في قوله وان نزلت يوم الفتح في عثمان بن مظعون عبد الدار زوالها فيه
 مع ان عليا اخذ منه قهرا وما هذا شأنه هو الفصيح الا انه لا يشاره الا ان الغاصب ان يكون
 كالمؤمن في قصد الرذال ان عليا لا قصد باخذه الخير جبر كالمؤمن في انه لا ذنب عليه وكان الظاهر ان
 يقال وان نزلت يوم الفتح في علي لانه المأمور بان يدير الامة الى اهل البيت ان يكون واذا حكمه بين
 الناس ان يكونوا بالعدل اي في عثمان لانه لما نزع العباس في السدانة امر الله نبيه ان يحكم بالعدل
 بعثمان والسدانة السدان خادوم الكعبة قوله او نعم النبي الذي اشارة الى ان جعل ما الموصول فاعل نعم
 مع انه خادم لا يكون الامور بالام او مصفا كما لا يشر في المرفع بها كما ذكره الحق في قوله والحق
 بالمدح محذوف وهو المأمور والاحسن ان يقدر ان النبي الذي يوفقكم به ما يوفقكم به ويجعل الله
 كان سمعا بصيرا محضوا بالمدح مساع تامل تعرف قوله يريد به امر المسلمين في عهد الرسول صلى

عليكم

عليكم وسلم وبعده ويندرج فيهم الخلفاء الراشدين النزاع في ان امر السرايا او عام مما لا يفتقر الى القبط
 وانقل عن ابي هريرة والكهلي ومقاتل انه امر السرايا على في التفسير ان ينزل على بيان سبب النزول
 امر الناس بطاعتهم بطوع ما امرهم بالعدل تنبيهها على ان وجوب طاعتهم ما داموا على الحق وكذا تعقيب
 بالامر بالرد الى الله ورسوله بعد التنازع على ما في الكفا ونحن نقول بل في قوله وادلى الامر منكم فان قيل
 ان مبايعتهم واجبة امرهم اولوه وهو ما جعلهم ائمة والبايع ولو جعلت الامر منسب الى ابيك لكانت اشد دلتا
 الا انه يحتمل الى جوار النهي القياس وهذا عرف ان وجوب طاعتهم فيما كالم الجا عليك فلا ينبغي
 ان يخص بالباح فانه لا اطاعة في العصنة وبعد التخصيص يشكل بان اعطاهم الف درهم من اباك لغيرك
 فلو امر الامر بوجوب اطاعتهم مع انه لا يجب فسا قوله الا ان يقال الخطاب اول الامر على سبيل الاستحسان
 امر المؤمنين عند النزاع بالرد الى الله والرسول وعند الرد يميل كل من يرجع من الرد عنده قوله ويريد ذلك
 الامر به ولو حمل قوله ذلك خير واحسن وان ذلك الرد خير لكم من الاكفارة بالنظر الى احسن ما ولا لفظا
 فلا اعتداد بان اول الامر مع التنازل الاحسن لكان تمسكا قويا على القياس قوله فسمي القاروق لوجوه فرق
 في قول خير شيل ان يفرق بين الله القاروق كذا رجلا لانه حاذرون فعل الله لكان اشدا رباطا بقوله
 القاروق في الكفا فيقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انت القاروق قوله سمي بذلك اي اطلق عليه الطغوت
 لفرط طغيانه فالمراد بالطغوت معناه الوضعي اي المبالغ في الطغيان والتشبيه الشيطاني فهو استعارة العلم
 بناء على اشتها به بعد التناهي في الطغيان اولان التحاكم اليه كما كالم الى الشيطان من حيث انه الى علمه فيقول
 الشيطان اليه على سبيل الجبر والرسول استدلال على ان الحامل هو الشيطان بقوله ويريد الشيطان ان يصطلم صلا
 بعيدا وفي الكفا ان جعل التحاكم اليه كما كالم الى الشيطان والظاهر في هذا ان جعل المراد بالطغوت الشيطان
 وجعل سبب التحاكم اليه بما لا يلائم الحامل ولعل القادر امر الآخرة كما بينا ان من كلامه على ذكره في شيا قس فيه
 قوله وتري تعالى وفي الكفا ومنه قول اهل كل تعالى بالكسر وفي شعر الخدي في تعالى انما تكلمت اليوم تعالى
 وذلك يدل على ان الحذف اعتبارا في جميع الصنيع فيكون مفهوما فصل كذا العين لا لتقاء الساكنين وتبينه
 تعالى قوله تعالى الى انزل الله والرسول في ذلك على ان الرسول ان يحكم في عالم ينزل الله في شيا
 فمذاهب الآيات مدرك نبوت السنة قوله ويعدون في موضع الى او مخول بان لا يثبت فاقم قوله فكيف يكون
 عالم الاظهر في التركيب ان التقدير فاذا اصابتهم مصيبة بما قدمت ايديهم ثم جاؤك كيف تكلفون بان قد
 ان اردنا الا احسانا وتوفيقا فوق الشرط بين اجزاء الدال على الجرا والراد تعجب من حلفهم هذا بعد ان
 صدقوا به هو كما لم يشي او يتيقن ومن انهم كيف يقدرون عليه ولا يستجرون وعلى هذا حاجه لا تقدر يكون
 حالهم وبعد التقدير الاظهر جعل اذا اصابتهم مصيبة حشر طرية انما يكلفون ويجعل الشرط والجرا اذ حالهم
 حالهم قوله الفصل بالوجه الاحسن والتوفيق بين المتضامين معني انما خفتنا من ان يحدث عداوة من الحكم

وهنا رسول الله ان تقول نصابا فليست على ما ينبغي الالفه ولا الحذو الكلفه قومه وقيل جاء
القبيل طالبين بدمه قال الحقاني في فعل هذا شبهه ان يكون اذا لم يجد الفقيه دون الاستقبال فله من النفا
فلا يعني عنهم الكتمان اقول والله اعلم محتمل ان يكون المراد ان تلك الذين يعلمون ان الله ما في قلوبهم بحسب رايه
من البقاء على الكفر والايما فيما بعد فاعرض عنهم بعد كون المقدرفهم الايمان ولا في ان التفرغ حقا
والامر بالموعظة والقول بالبيع طابم جدا قوله فاعرض عنهم اي عن عقابهم قال الحقاني الاشبان العبد لا يقبل
اعتذارهم ولا تفرغ عنهم بدعاك واعظ عليهم بالتخريف والامذار اقول هذا الوجه مما ذكره في قوله
والترجيع من الحق الا ان المراد اعرض عن الطالبين بدمه فان دم جدهم قد ادى في معنى انفسهم في شانه
انفسهم قوله ان محمول الصدفة لا يتقدم عليه تعرض بما ذكر الكفا وشك بجواب الخبر على الخذف والتفسير
ان يفتك التبصير ولم يكن في تحصيل نحوه ذات تصدير ويمكن ان يتعلق بقوله لكونه في معنى قولنا ليعلم حيشه
قوله والقول بالبيع في الاصل اي في اصل اللغة وانما قيده لان له معنا اصطلاحيا مشهورا يمكنه كالحاج
لان ان يصير مذكورا قوله وما ارسلنا من رسول الا يطيع الله على ان الله لا يريد الا الخير والشر على
خلاف ارادته واجابته صاحب التبصير يانه عليهم لان المراد الا طاعة باذنه فارسل الرسول يطيع من ياذنه
انتهى بالاطاعة وانما لم ياذنه ولم يرد اطاعته فلا يطع لانه اراد عدم اطاعته وبيان المراد لزوم الطاعة
اي ارسلنا رسولا الا لا نزام طاعة على الناس يشاب من انقاد ويعاقب من سلك طريق الضلال ومن
انبت العرفه افعال الله تعالى ايضا ان يمسك به ولا يمكن تاوله يكون غايه لا عرضا لان طاعة الجميع لا
يترتب لان يقال ان الغايه كونه مطاعا بالاذن لا لكل اذ من لا اذن له لا يطع ويمكن ان يكون
الطاعة بان الله الطاعة المنتبشه باذنه فلا يصح الاطاعة فيما لم ياذن الله حتى لو ينهاها يطاع كما
قال ذو الريدن حين سها رسول الله في صلوة العصر كعتين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله
فازال نزاع حتى تدارك رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وانما عدل عن الخطاب اقول هذا من الخطاب
ليصح قوله لوجوده وانقر توابا رجا قوله او حلا من الضمير في او كالتواب قوله لانها تازاد في الاثبات
والاصل ان يكون الزايد في القسم على نحو واحد فلا يرد بانها صاحب الشكيب انه فلكن في النهي للظاهرة
وفي الاثبات تأكيد القسم قهرا وعلى الا فعله قليلا ياباه قوله عنهم وشك ان يحسن يد من المفعول اي فعلوا
الكتوبه قليلا ويحتمل ان يكون تقبيل الفاعل لان ايمان الاكثر ليس مشابه ان نقاد لا قبل انفسهم ولذا
قال الحقاني في توجع عظيم حيث فعل كثير من بني اسرائيل ولا تفعل القس من هذه الالفه لا تقبل وان يكون
لان الله تعالى يعفو عنهم يقبل تقبيل ولا يدعهم كبنى اسرائيل ان يقبل كثير من هذه الالفه لا تقبل وان يكون
الالفه فيحتمل عليه ويتحاشى عن التوبه ويحتمل ان يكون قبل كثير من بني اسرائيل لانهم لو لو يقبلا
والا يملكهم عذاب الله وهذه الالفه فامونون لليوم القيمة فلا يقبلون كبنى اسرائيل لعدم خوف الالفه

لا تقص

لا تقصلا خلاصه اسراني قوله لا زاشد تحصيل العلم الا بالعمل بالموعظة اشد تحصيل فان ما من يحفظ
ويظهر اسراره وتقبل القاب به فيرفع الشك بالكلية وكذا الثواب في العمل اثبت من تركه وقبول القبول في التوبة
فان التوبة اعلى من التمس ثم التمس بالفضل ولذا اورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له ليعلم ان
مشبه به ونحن نقول الى فلهذا على الموعظة خير واشد تثبيتها للدين لان فيه ملكه الانقياد والتسره عن
امكان الالفه بخلاف الخالفه وقبول عسر التوبة فان فيه رذيله الاجراء على الالفه قوله وقيل انها التي
قبلها زلت في حاله الى جنة يعني هذه الالفه فلا وربك وبالتي قبلها الم تر الى الذين يزعمون والفاعل
هو الكي لا ان حاله من اهل بدر وهو من المؤمنين وفي الالفه نفس على ذكر الشافعيين وهو قوله رايته في
يعدون عنك عهد ودا فالصالحا في الالفه والمناق و قال الحقاني قيل هذا سهوا لان حاله لم يكن من
الانصار وروى الصحيحين خاصم الزبير رجلا من الانصار والشراخ مسلما والحرة ارض ذات حجارة سود
والجدر كما بدير الجدار الصغير وهو مسنة الارض و امره صلى الله عليه وسلم ليزيرها ولا كان مبنيا على حدة
على الساجد مع خصمه وترك بعض حقه وتما نيا كان امراله باستيفاء حقه لم يرض بالاحسان اليه وما
ذكر من قصته لم يتبين سبب نزول ولو اننا كتبنا وللقصة تتم جعلت سبب نزول وهو ما ذكره الكشاف
من ان زبيرا وحالها فوجاه بعد القضاء فقرأ على المقداد فقال لمن كان القضاء فقال الانصار قضي لان
عمته ولو يي شدة فقتلن يهودي كان مع المقداد فقال قاتل الله سوادا يشهد لانه رسول الله ثم تهتمونه
في قضاء يقتضيه بينهم و ايم الله لقد اذبتنا ذنبا مرة في حيرة موسى فدعا نالي التوبة منه فقال اقتلوا
انفسكم فقتلنا قتلنا سبعين الفاطرة بنا حتى رضينا فقال ثابت بن قيس بن شماس ما واث
ان الله يعلم من الصلوة لو امرني محمد ان اقتل نفسي لقتلها وروى انه قال ذلك ثابت وابن مسعود
وكلابن ياسر وروى عن عمن الخطاب ان قال لم ثبت عند القاتمة القصد وجعل ولو اننا كتبنا توجبنا
وجد في نفسه جوارح قضاء رسول الله لانه لم يقتل هذا القضاء كيف يقبل شد ايد الاحكام التي تكون
في الشرايع قوله فقال واذا التوجهوا بوجهي لانه لا وجه للوا و واجب باذنه لا يستأنا والاولى انه عطف
على مقدر اي اذن لهم اذ التثبت واذا لا يتناهم القصد العظيم واورد انه لا يبيح ايراد الشرطي في
جواب ما يكون لهم بعد التثبيت بل يكفي آتيناهم فالاولى تقدير اليمين اي والله لا يتناهم ولكن ان
يدفع بان تقدير الشرط لا يشارة له بعدهم عن التثبيت لاني لو من الدلالة على الامتناع قوله ولهديتناهم
صراطا مستقيما يصل بسلك الظاهر يصلون وقد اشار بوصف الصراط المستقيم انه غير الايمان فلا حاجة
على حمل هديناهم على مزيد الهداية بنا على انه لا توجيه لاهدات الهداية بعد التثبيت على الايمان كما
فعلوا الكشاف قوله ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انتم الله عليهم حموه على انهم معهم في الجنة كما
سيظهر من بيان سبب نزول الالفه ويحتمل ان يكون المراد انهم في سلك طريق الاخرة فيكونون

لا تقص

أما من ينه عن قطع الطائر محفوظا عن الطاعة عن النهب قوله ادى بهم الحرم ثم حذف غاية السابوتهم فترى
بذل فحجم نفيها لبايها م انه خارج عن حد البيا قوله لانه يقال الواحد والجمع كالصديق قيل الصديق محمول
على العدو وفي ذلك فكأنه اشار بالتشبيه انه ايض محمول على العدو ولان الرقيق لا يخلون الصداقة ولذا
الجمع وجرت ثلث وهو انه قصد ببيان الجنس مع قطع النزاع عن انواع ذكره الكشاف ولا يخفى ان او كذا صلح
للاشارة الى المطيعين والاشارة الى المنوع عليهم وعلى التقديرين يكون تمييزا باعتبار ما انتصبت لان التمييز
ان كان صفة كان لما انتصبت عنه المتعلق قوله اشارة الى المطيعين الى اشارة الى نفس الاطاعة
والانقياد ومعنى قوله وكفى بالله علما انه كفى بالاطاعة والانقياد وبحث على افعال الطاعة والاطاعة
بمعنى التقرب اليها ايها الذين امنوا فخذوا خذوا كما لا تخفون بانهم بحيث لو كتب عليهم القتال ما فعلوه ان قيل
وختم على الانقياد بانهم لو فعلوا ما يعطون به لكان خيرا لهم ووعدهم اوج عظيما صار منتهى ان يخرجوا الى
القتال ابد جميعا من استعدادهم ومن لم يستعدكمهم ما يجب عليهم من الخروج فقال لا بد من خروجهم ولو كلف
خروج الجميع بل الواجب الخروج بقدر الحاجة وقوله ثم يفتوا اشارة الى ان من لحد الحزم كما صرح به آية او كذا
الجامع على ان القاموس قوله والآية وان نزلت في الحرب لكن يقتضى اطلاق لفظها الا انما يطبق على ما
انفوا اعرابا لخروج مطلقا لكنه لو كان اعرابا لخروج الى العدو وللغزى وكان في التفسير في ذكره من مقتضا
اطلاق لفظها انما هو من قبيل الاشارة قوله كما يشاء ان ناسا يوم احد في القاموس شرطه عن الامور قوله
ويطو بر كشيء فيها وكان بطلا بمعنى شرطه منقول من بطلوا كذلك بطلا بمعنى ابطا منقول عنه ولا فرق بينهما
في ذلك انما الفرق بان احدهما منقول للتعدية والآخر لا للتعدية بل للجر والكثرة فتحوك كشيء من نقل
قيد المنقول وهو ما لا الفرق وقوله للفصل بالجزء على مصحح لا موجب وقوله وان منكم من القسم بالندوة
صيغة التكلم دون الله لانه قسم من التكلم على تطبيقه لامن الباطني وقوله وان منكم من القسم بالندوة
حدركم عطف على قصد قصد والانسب ان معترضه له قوله فليقاتل عطف على خذوا وفي حث على اخذ
الحد لان منهم من يخذلهم ويؤثرهم على الهلاك في صورة الاشفاق قوله فان احصا بكم مصيبة كقتلهم وبغير
متوقع على التسلية والتخلف عن القرو وكانه نزل التفسير المستقبلي بالتمسك في الجرا او منزهة التاكيد في قوله
ليقولن وانما اكد تطبيقهم واقوالهم اشارة الى انه من البعد بطلنا ان لا يقبل بدو التاكيد وفي قوله
قد انعم الله على ايمانهم وبعدهم من الايمان حيث لا يعرفون ان تلك المصيبة في حقهم انعام من الله
لما لا حيز عليه فيجعلون الحرام من انعاما وقوله اذ لم يكن منهم شهيدا يحتمل ان يكون بمعنى اذ لم يكن مع
شهيد منهم شهيدا ولم يكن معهم في معرض الشهادة فالانعام هو النجاة عن القتل وخوفه عبرة بالشهادة
تركا قوله اكد تبيينها على فربما تحسروا توكيد الخبر لبيان الغنة في وقوعه واما دلالة على فربما تحسروا فربما
ان كحقي هذا القول منهم لا محالة لا يمكن الا لا يضطر ارجح يعترضهم اذ فيه الاغراض على الخروج في ما بعد

ولا وجوده لا غلبه التحسروا لهذا القول عليهم وقراءة الفتح انفس لان رعاية لفظ من اخرج صرح به حسبا
التسهيل الا ان يقال قصد التفتن رجع الرفع واذا فهم المتكلم في ما يبتنى مع ان القابل به متعدد
بنا وبن الجمع بل واحد فلو للتنبه على ضعف عقيدتهم بعد التنبه على نقل قولهم قد انعم الله وقيل التنبه
يقولهم باليتنى فهو تنبيه معترض بين التنبهين وان قولهم هذا قول من لا امر اصدق بينكم وبينه وانما
يريد ان يكون معكم لجره كمال ما خفي كون قولهم باليتنى كنت مهم سببا بهم لم يكن بينه وبينكم مودة
حتى نزل انه متصل بالجملة الاولى بينه بقوله وانما يريد ان يكون معهم لجره كمال والانسب ان تسمى ان يكون
بعض ما فازوا به لهم فهو تسمى لهم ان نعمتهم لانفسهم والود لا يحسد الود ولا تسمى استقال الغنة الى او
ان الود عند سماع قوله يظهر السرور على قوله الود والجرن على انه لم يفر ويحتمل ان يكون كان كمن
كاف التشبيه مع جوره ازيد به القرآن اي يقولون قولنا انما لا نعدنا المودة بينكم وبينه والنكت كمالها
قوله وحال عن الضمير اي حال كونهم كانه لا مودة بينه وبينكم بنا على ما قال انه انما يريد ان يكون معهم لجره
الاول ولما قلنا ان قالوا ذلك حال كونهم بحيث كانه لا مودة بينكم وبينه بنا على انهم يظنون مع هذا
القول الجزن على ما بينكم ذلك افضل ويقولون في حقه ما لا يقول الود قوله ان متصل بالجملة
الاول وهو ضعيف اذ لا يفصل بعض الجمل بالانفصال بها لفظا ومعنى كان توجه هذا القول ان الجمل
فيما بين اجزايل متعلق بيان حالهم فالمتعلق بالجمع ان يعترض من اي جزئين للجمع كانه قيل
يقولون في بعض احوالكم ذواتي بعض آخر اذ كان لا مودة بينكم وبينهم لان من يكون بين يدين القولين
في حكم بعيد عن المودة الا ان مدار بعد الجرد الاول وهذا معنى تعلقه بالجزء الاول قوله ايا اطلق يعني لم
يقيد بالمتاذي بل جز وعن المنادى للتنبه على الاتساع والتجوز يعني اريد به مجرد التشبيه لا طلب اقبال احد
قوله بمنزلة الا واما قوله على تقدير فاننا فوزه في ذلك الوقت او عطف على كذا قال الكشاف وعلى الاول
عطف على جمله التنبه لا على التنبه وفيه ان كيف يعطف الاخبار على الانشاء فالحق انه جمل مملوءة بنية وجب التنبه
او جواب شرط محذوف اي ان كنت معهم فافوز فوزا عظيما وبالجملة لا يتبع ما ذكره ذلك المحقق انه لا يظن وجوب
تقدير يستد اذ يتم فافوز بدون ذلك التقدير لان وجه جعل الجملتين اسميتين والسوقيل يرايد لا احتمال
بالنظر الى ما قبل قوله والمعنى حشرهم على ترك ما يحبونهم او المعنى ايجاب المقابلة بظهور الامام على المناقبين مع ظهور نفاهم
وتكليفهم والمعنى على الاول منع ما يلزمه بدل الود عن القتال فانه سبب هزم جند الامام بغزاه قوله
وعند الامور العظيم غلب وغلب الاول مجهول والاشاعرة على ترتيب الآية وان كان عبارة الكشاف يقتضيه
العكس حيث قال ظفرا او مظلورا قال المحقق الا ابق بترتيب الآية تقديم لفظه وبعده على الظاهر وكذا
حاشيا على تقديم ما هو مقدم في استحقاق الامور العظيم هذا ولا يخفى انه بما ذكره استعمل الكلام الى النظم
اذ كيف قدم الظاهر واين في تقدم الظاهر على الشهيد كذا في التفسير روي ان العياض قالوا النبي صلى الله عليه وسلم

الانفاق فقتل ولا تقتل في سبيل الله فانزل الله هذه الآية واشركهم جميعا في الاجر وهذا وجه
 تقديم المظفر في النظم وهو انه كان له الاجر العظيم في عهدهم وقصد من النظم تشريك الظاهر معه فهو الاصل في
 الذكر وجه تقديم الظفر ان الاهتمام بشانهم لان المقصود اثبات الاجر له ايضا قوله وانا قال يقتل
 او يغلب يعني لم يفتت الى الثالث وهو من لا يغلب لا يغلب بل يتفرقان متكافئين اشارة الى انه يعني
 اثبات الى احد الطرفين والاظهار ان الكفا لان الثالث لا يشترط كما كان في الاجر العظيم قوله وان لا يكون
 قصده بالقرابة الى القتلى الى ان يصير مقولا كما كانت تصدحها وصار سبب نزول الآية قوله والعامل فيها في
 الظرف من الفعل وهو ما يصنعون بغضبتهم وسخط في حال ترك القتال فله عطف على اسم الله اي وفي ذيل
 الاستضعفين وهو تخييرهم عن الاسر وصورهم عن العدة استعددهم ^{التي} بان تخليصهم من الله لا يسبهم وفي
 اسم سبيل الله الذي نوع اختصا من هم فلا مانع من اضافة سبيل اليهم افرادا لبعض سبيل تنبها
 على تفرقه بالمعطف على سبيل الله فهو وحده على ان يختصا من اخوان على انه يجوز ان يراد بالمقاتلة كل
 المستضعفين المقاتلين في فتح طريق مكة الى المدينة ودفع سداهم اياه على استضعفين وانما ذكر الولى ان
 معه لم يكن للولى ان اسروا ذى فلا يلام ذكروهم واجاب بان ذكرهم للباينة في اذى الشركين قوله
 للرجال والنساء وهذا اندفع التمسك به في الايمان الصبي مقبول اذ لو انهم يؤمنون لما وجب
 تخليصهم عظم ان في الحصار وجوب تخليص المسلمين نظرا لان النبي صلى الله عليه وسلم يتوجه اسلامه فلا يبعد وجوب تخليص المسلمين
 مرتبة السعدا قوله وان دعوتهم اجبت سببا ركنهم فلو لم يذكرهم في قوله الذين يقولون ولا يصلح
 التنبية وقوله حتى يشا كوا توضح كون مشاركة الصبي جهة لا جارية بانهم يشا كون على صبيهم الجبول في
 الشريعة استئصال الرجم واستدفاع البلية ولذلك بوجوههم في الاستسقاء المشتمل على استئصال
 رحمة مني العطا واستدفاع بريد العطش والجدب قوله بان يسير بعضهم الزوج الى المدينة يعني دعاء الاخراج كما
 من بعض دعوات طلب الولي والناصرين بمعنى فالكلام على التوزيع والظهور ان طلب الاخراج من مكة السفلى
 وطلب الولي لمن هو عاجز عنه قوله فيهم ونصرهم ذكر في التفسير انه ما هم ونصرهم قبل فتح مكة اذ قال
 عطا كان يستنقذ واحدا واحدا منهم ويضعه على يد مرتد من مرتد الى المدينة قوله لما ذكر مقصد
 التوزيع يعني المؤمنين والنافعين والمراد بالبيان مقاصد توهم الجاهل قوله اي كيد
 بالاضافة الى كيد الله وكيدهم بالاضافة الى قوة المؤمنين وفي كان دلالة على استمرار الضعف اي من كان
 آدم وكون كيد الشيطان اضعف واخو ومن الضعيف الذي هو صيغة المبني للمضارع الذي هو الذي في قوله
 حالهم بانهم قبل فرض القتال تصدقوا للقتال واذا فرض عليهم القتال خاف فريق منهم والحقيقة المترك
 فريق من الذين قبل لهم والتعب من شدة فريق اوقع من التعب من شدة الجميع لانه مع جرحه فريق منهم
 كان الظاهر ان يزول خوفهم ومناط التعب تصدبهم للقتال لا امرهم بالكف والتصدى مخوفهم من

الامر بالكف لان الكف انما يتحقق فيها المكفوف بصدده وقد اركشا وكانوا يتنون الاذن
 فيه وجعل الكف القرينة على اعتباره قوله فان لا نقائل في سبيل الله وما ذكرنا اقرب وكانهم انما
 كفوا امره وابتاعوا مصلوة وايضا الزكوة تنبيهها على ان الجهاد مع النفس مقدم واصلاح النفس اهم
 اصطلاح الغير وما لم يمكن السلم في اتقيا امر الله في دون ايتار النفس لا يتاى منها ايتار النفس لوجه
 الله قوله ربنا لم كتبت علينا القتال لولا افوتنا لاجل قريب الظاهر عطف لولا افوتنا وكان ذلك عطف
 لانه نقل مقولتين مستقلتين كالتجارة يقولون الحمد الاول وتارة الثانية فلو عطف لتبادر انهم قالوا بوجوب
 الكلايين بعطف الثانية على الاولى قوله استراوة في مدة الكف وانما وصف الاجل بالاقرب
 استعطا فان مقام طلب تأخيرهم يعني ان الاجل المقدر قريب ومدة الحياة قليلة فلم ينصب عن هذه
 للذة القليلة قوله سارع التقصى قلل التمتع بالانسان لقله يدريا ولا يقتصر فله على ذلك بل هو بالنسبة
 تمتع الاخرة اقل قليلا وهذه الجملة لا تقع في قتيلا جواب لقوله لم كتبت علينا القتال يعني كتب عليكم القتال
 كقوله فتعلم لانه بوجوب تمتع الاخرة وقوله انما يكونوا يدرككم الموت وهو اومع قوله ولا يقتصرون
 قتيلا جواب لقوله لولا افوتنا لاجل قريب يعني انما يكونوا يدرككم الموت الذي يدرككم في القتال
 لان الموت الموجل وليس موت آفة تسبب القتال كما ظنتم قوله كافي قوله اي قول كعب بن مالك من
 يفصل السنة الله يشكرنا والشكر عند الله سيان فانما هذه الدنيا وزينتها كازداد لا يدوم فان
 قوله قرى شيدت يعني على صيغة اسم الفاعل وصفها بما يوصف فاعلها يعني الباني كما في قولهم قصيدة
 شاعرة ونحن نقول القصيدة البانية مشيدان البانية رفعة والنسبة الى الساكن في مشيدان
 يشيدان في غير رفعة برفعة قوله وهما المراد الظاهر المراد ان وكان زلها منزلة كلاهما قوله قالوا
 ان من لا يشركك من ان معنى عندك ليس معنى من عند الله بل معناه السببية بخلاف من عند الله
 فان معناه الغائية ولذلك قيل يشكر و قوله يقولون كل من عند الله لانهم لا يتكروا فاعليه الله
 لكل انما يجعله صلى الله عليه وسلم سببا واجبا عنه كقوله بان الجواب ليس مجرد كل من عند الله بل الجواب الى قوله
 وانا صابك من سببته فمن تشكر فان قلت ما فائدة قوله كل من عند الله في الجواب قلت توتر ما اعتقدوا
 في الفاعلية ورفعه ما يوجه قوله هذه من عندك حيث ابرزوا سببته في معروض الفاعلية بالانسان سببته فانه
 كيف قال لا يقتضون حديثا مع اعتقادهم الحق ان الحسد من عند الله بل ان الكل من عنده قلت قالوا فانه
 في بعدهم عن الفقه وقد اشاروا الى القائل بقوله او حديثا كما يهايم لا افهام لهم وقوله او احادنا من حرد
 الزمان فيشكروا فيها الظاهر قوله في ان الحسنان وامتحان اي الاحكام المحمد من الله بل يشكر
 اولاه وكلامهم ان البلية ليست امتحانا وفيه بحث لان اسم البلية اول على كونه امتحانا وفيه ايضا احتمال
 انه جعل بصبر ويتوب بوف انه يشوم ذنبه قوله تصيب هو كقول من المرض والنصب بالتحريك الداء الكذا

في القاموس ويشاها الظاهر فيه يشاك لان شاكة بمعنى دخل الشوكه في جسمه ولا يتعدى الى المفروق
وتوجه ان ضمير يشاها الى المصدر اي يشاك شوكه وكان المراد بالذنب تايم الهفوة والاشكال بما
التي هي عليه لم تزل لاجلها فيها لنا وللمعترض اي لاجلها لنا في ان الخير والشر يراودنا حيث قال كل من عثر
فان الحسنة يحتمل النعم والسيئات البلياء والمعارضة قوله وما اصابك من مصيبة فمن نفسك لقوله كل من عثر
ولا المعترض في ان الخير كله من الله والشر من العبد لما ذكره ولا خارجا من في زور كلام فانه في تقديره
فخرج خارجا عن قوله على رسالتك بنصب العجزات وقوله وارسلناك للناس رسولا و
وامتار بعد ثبوت كونه قوله والاوجه ان لا يخفى الشهادة بالشهادة على الرسال بل بغيره كمن شهد
على كل ما شهد ومنها الشهادة على ان يطيب رسول الله ومنها الشهادة على نفاق المنافقين وفي قوله
كفي اشارة الى انه لا يطيب في شهادته نعتا ب الشهادة قوله من طبع الرسول فقد طاع الله لم يعف عنه
مبين لارسال الشخص رسولا وهو ان اطاع طاعة الله ومخالفه جميعا ان لا يواظف على الرسول ولو
مخالفة عصيا نابعه من قوله وارسلناك عن حفظ لان الحفظ انما يكون كما في ضرره وبذلك تبين
انه لم يفت رعاية المقابلة بين الجزئين للشرطين المتقابلين وان قولنا ارسلناك جزاء بغيره والحيث
قد راجع آية مسيب المذكور اي فاعرف من عنده فارسلك عبيد حفيظا وادري بالرسول العموم فلا التماثل
يحتاج الى جعله وارسلناك من قبل ارادة المطلب لا لخصوصه وحده لا التماثل بينهم من غير التماثل
التفاني حيث جعل المراد بالرسول نبينا صلى الله عليه وسلم وكان في كونه حفيظا اي ساغافا في الحفظ دون
كونه حافظا لان الرسالة لا ينفعك عن الحفظ لان مبلغ الاحكام نوع حفظ عن المعاصي وحفظ عن احوال
فانيا ان رسلك بتفسير الحفظ من جعله حيا قوله اي امرنا طاعة الانسب قبل ان يقد رطاطك طاعة
بمعنى يصدقون بان من يطعك فقد اطاع واذا فوجوا من عندك بيت طاب فمهم وهم رؤساءهم و
اجارهم الذين تدبير الامور اليهم غير الذي تقول وكأنه قولهم ان الرسول قارف الشرك واداد
من ان اتخذ ربا كما اتخذ النصارى عيسى قوله زورت خلاف ما قلت لها او قالت به على احتمالي
قول من الحفظ وغيبه الموت واما كذا زورت فقال الحق في حقا التفتنا قد حقا التفتنا لكون اول حروفها حجة
وانها ملام من التزوير بمعنى التزيين وبالكس من التزوير وهو ان تسمى كلاما في نفسك ثم تقول قوله
يشته في حقا فيهم للمجاز ووجه وعيد شديد وعلى التوجيه الا في تحذيرهم عن النفاق واخبارا بان لا ينفعهم
ويهلك الله ما ينسرون فيفتنون فلهذا فلا يتدرون القرآن لما كان منظما ان يقول المنكرو
انه لا يشهد في كفاية شهادة الله كمن من ابن تعلم ان الله شهد عقب ما اخبر من سائر الجود
طاعة طاعة الله وان الناقين ينافقون رده بقوله اخلا يتدرون يعنونوا على العرفان ان
القران كلام الله تعالى وبعثت كونه كلام الله يتضح شهادته من غير ريبه قوله وكان بعضه فصيا

والله

وبعضه ريبا فان قلت مع الاعتراف بفصاحه كثير وكون الفصاحه مكرمة تعد ربا على التعبير عن كل مفصود
بلفظ فصيح يظهر استزمام الكون من عند غير الله الاختلاف في الفصاحه والركاكة قلت اقتدا بغير الله ربا يركك
عن وجود القدر والاهمال القدره وضعفه عن غيرها وفنوره عند الاستغناء قوله ومطابقه بعض اخباره
المستقبل الاول ترك التقييد بالاستقبال موافقا لكشفا لا يمكن عدم مطابقة خبر غير الله في الكسبه
او نسيان او مخالفة حكم بالغيب قوله ومخالفة العقل لبعض احكامه دون بعض فيه ان قوله تعالى والله
على كل شي قدير لا يطابق العقل ويدفع ان حكم القران ليس ظاهرا بل خاص منه الله تعالى وانما استدلال على كونه
من عند الله بعدم الاختلاف لما ذكر من العيوب مشابهة الاختلاف في احكام الكهنة الذين كانت معتقدهم
ومقدرة لهم وحج يلزم تخصيصه خلاف بالمطابقة للواقع وعدمها لكل الملاية قوله كان يفعل قوم من
ضعفه المسلمين يريد ضعف اليمان او ضعف الاري قوله فكانت ذاعتهم مفسدة لانه اذا علم الحكم الامن سعي في
حفظ نفسه واذا علم الخوف سعي في القتال والحرية قوله والبا حريه خالف فيه الكشفا حيث قال الاذنة
يتعدى نفسها وبابها واستشهد عليه جعل الباء مزيدة وانشاء لان الشاهد ليس بقوي لا ضمان الزيادة
والتعيين هناك احتمال آخر وهو كون الباء بمعنى مع وجعل التفسير بيني اذا عوا الامر مع المجرى من غير مبالغة
تأخير وفيه تبيين على انه اذا وقع الاطلاع على امر لا ينبغي افشائه فحاه بل ينبغي ان يؤخر بالتامل فيه ووجه
انه من يصرح ان يفتش ولا يصرح قوله لعلم ذلك من موالاتي من موالاتي الشفعة وهو بيان لقوله الذين يستنبطون
قدم عليه وقوله من الرسول طرف لقوله يستنبطون كما اشار اليه بقوله اي استخراج علم من جهتهم
يعني ان كلمة من على هذا التوجيه ابتدائية على غيرها على التوجيه بين الاولين فانها فيها للتعيين او البيان
ولو لا فصحوا الله ووجه من الله عليهم بالتعبير على انه لا ينبغي ان يذيعوا ما علموه بان ذلك فصح منه ولو لا ان
لا يتبعوا الشيطان اذ لا يقدرون على معرفة فساد ما يفعلون وانما يقولوا او لا اتباعا خيلا الى جعل
المستثنى مفرغا والمستثنى منه مفعول مطلق اي كل اتباع الا اتباعا قليلا والمفرغ وان كان من لثنت
فهو مستقيم وانما بقوله بارسل الرسل وانزال الكتاب الى دفع ما ورد من ان القليل او الا اتباع القليل
انما يخرج من اتباع الشيطان بفضل الله وتوفيقه ووجه دفع ان المراد من اتباعه فضل مخصوص قوله
ان يتبسطوا او تركوك وحده فقلت لا يجب مقابل المؤمن الا مع اثنين واما الزاد العدد فلا يجب كيف
المقارن على رسول الله مع كونه منزها على الاطلاق قلت كان من خصايصه والمراد بالاتباع المقارن على قوله
شرط الايجاب قوله اي لا تكلفك الا قدر نفسك اشار الى ان نفسك في موقع المفعول اي في موقع
المقارن في موقع المفعول الاول اي لا تكلفك الا الا تكلفك ولا مساعا اي لا تكلف احد هذا التكليف
اي مقابلتك وحده ولو كان الخضم الوفا الا نفسك قوله يعني قريشا على الحق ما يروي والمطابق
التفسير الذي ذكره قوله ليس قريشا قوله وهو ترويج وتهديد او تشجيع لن تبوء بان ما من الله وتكلمه الا شدة

كفيان في دفع شر الاعداء فينبغي ان لا يخافوا منهم ويستعملوا بدفعهم من غير حين قوله ومنها اللداعا سلم
 والداعا للكا فر بالايان والاسلام قوله وهو ثواب الشفاء والاول ما قال الملك قوله نصيب من ذرر ما ساء
 في القدر اخذ الوصف بالمساواة حمل الكفر على معنى المشل وقد جعل القاموس معناه وكان له هذا الخبر
 الكفر على النصيب النصيب اسم من المشل وما زاد وما نقص والحسنه اشار لها وجر آء السببه مثلها او اخذ
 مما تقرر ان نصيب السبي مثل سبته ووج معنى الكفر هو النصيب ايضا رده على النصيب للتفنن قوله واشتقاق من
 القوت الظاهر انه متعلق بجعل المعنى الحافظ وقيل يوم كونه بمعنى التقدير ان القوت يناسب القدرة
 السلامه عن الفناء وحصول النافع ونباتها الظاهر يرجع الضمير الى النافع والدعاء بالبركة لا تكسر اليه المشل
 السلامه فالايان جعل النافع والسلامه قوله ومنه قيل او للتدبير بين ان يحكي سلم ببعض الخبر وبين
 ان يحكي تمامها يعني من هذا الحديث قيل ان الامر بالاحسن فيما اذا اتى السلم بعض التجرة والامر بالرد فيما
 اذا اتى تمامها اذا لا احسن منها حتى ياتي بقوله وحيث السلام مشروع عطف على استفاد من قوله
 على الكفاية اذ لم يرد غير ويستفاد ذلك من قوله باحسن منها لان الامر بالاحسن انما يتحقق
 اذا كان احسن ولا احسن له فيما لم يشرع قوله وفي تلاوة القرآن قيدة في الكتاب بقوله جهرا مخفيا
 يريد ان الحسب على غير نظير لا يشرك والتحليل والنديم والقون والجليل قوله مبتدأ وخبر او الله مبتدأ
 والخبر ليجعلكم اليوم القيمة قول او الله لا اله الا هو معتددة مؤكدة لتهديد بقصد ما قبلها وما بعدها
 وقوله ليجعلكم عدل لقوله كان على كل شئ حسيبا خبر بعد خبر لان قوله اي الله والله يعني الامم المقوية
 في الخبر جواب القسم لا ابتداء فلما ردا لا يدخل لام الابتداء على الخبر الا على مثل الشذوذ وقوله اليوم القيمة
 اشارة الى ان النظر لغو متعلق بالجمع والمشرط والاشتمار بالاشتمار بالاضطرار والسوق فيقال حشره لا كذا
 وقوله او مضمين اشارة الى توجيهه للموصل اليه وهو ان تعين معنى الاغتفار اي تخفيف الاحساء
 يوم القيمة وقوله او يوم القيمة ان المعنى في جملة في روعي وابتداء علم ان المعنى والاشتمار ليجعلكم
 الله اليوم القيمة غير مبرر من الطبع وانما يميز كل يد في يوم القيمة قوله في اليوم او في الجمع فهو حال من
 اليوم او صفة للمصدر وعلى تقدير كون الضمير للجمع كقولنا ان يكون جملة مؤكدة كما في قوله تعالى ذلك الكتاب لا
 يظهر حال كل احد حيث لا تقع في شأنه ريب وفيه تهديد بكل الالاقضاح فلهذا انكار ان يكون احد اكثر
 صدقانه اشارة الى ان التفسير في العبر قد كسبه اذ لا يجز في الزيادة كسبه في قوله لا تفضل هذا
 في الكلام النفس ظاهر انه يستند للجهل واعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه واما في الكلام اللغوي فلا يظهر
 الاتساع الفعلي ولا يدان كقوله بالاشتماع الشرعي قوله ولم يتفقوا على كونهم فيه كذا لانه لا توجب على عدم
 الجزم كقولهم نحن الكفار وهو يشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله فالوجه انه توجب على كل احد
 بالاستسلام من قولهم في زمان الوحي بان لا اله الا الله من العلوم انه لا احد من الله فبالكم ترجعون الى

عفوكم بغير ذكركم لآء واصلهم ولا ترجعون الي من هو صادق وقربته على ان لا تسنى الرجوع الى غير العلم
 مع احكام الرجوع اليه واجزاء الشئ عدم موافقة قوله وقيل نزلت في المخلفين يوم احد او في قوما
 باجو وليس القائل متردد بل لقوم باجو واقتيل آء فالظاهر وقيل في قوم باجو واقتيل آء في الكفاية
 قوله وخشتم حال علمها لكم كون لكم عالما وذر الخال بعنا منه فيه عزاب بن لا يكاد يجمع الاكثرين في
 موهله ولا يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها خلافا لبعض قوله او علمها ما لكم كقولك مالك قايما
 التمثيل متعلق بالامر بالسابعين وليس مالك او نوح من مالك حتى يذكر كونه في مكان التوضيح باعتبار انما
 فان فنتين انما صار حالاً كونه في معنى متفرقين وكون في المناقبة حالاً من فنتين بمعنى انه منسوب بفنتين
 كونه في معنى متفرقين فهو عامل معنوي وفيه تخالف احداهما ان العامل المعنوي سماعي وثانها ان الحال لا تتقدم
 عليه واد بقره او من الضمير ضميركم قوله ان يجعلوه من المهديين جعل ان تهتدوا بمعنى جعلهم من المهديين
 اي وصفهم بالاعتقاد ولم نجد هذا المعنى فان قيل ما وجه التوجه بالوصف بالاعتقاد مع مشاهدة الايمان
 قلت لا يخفى ان يوصف بعد ظهور اماره الكوفة بل في السكوت ولكن ان يجعل ان تهتدوا بمعنى ان تهتدوا
 بهداه من اضله الله فظنون انهم اهتدوا بهداهكم ويحكمون باسلامهم قوله ولو نصبت جواب التمني لجازية
 اخبار عن نبيهم ولا تنى من كذا كيف نصبت كونه جواب التمني ويمكن ان يجاء عنه بانه حكاية تسيهم مع جواز
 الال في لويكونون كما كونا فتكون نحن وهم سواء الا ان كل من تعبير بقتضيه المقام وفي قوله فتكونون
 مع ذلك تغليب الخطاب على الغيبة والتحقيق في فيكونون انتم وهم سواء انما لم يكتب بقوله وذا الكوفة
 ليفيد بقوله كما كونا وان الوداد ليس محتكماً على السلاية وقد واني ذلك العيب كما مرح به بقوله فتكونون سواء
 فلا توالوهم اي لا تتخذوهم ودا واعتقدوهم عدوا وانما يقبل فلا يتخذوا منهم وليا وانصارا لان
 النهي عن الاتخاذ وذا يستلزم النهي عن الاتخاذ نصير الا ان نظرة فرح المحبة واستفاد قوله حتى يؤمنوا من
 تعبير المحابرة بقوله في سبيل الله لان الهابة في ما امر الله بسلكه تحقيقا للابا في التيسير وهو الامم شرطية
 ايضا كانت فرضا يومئذ حيث وجدتموهم في الكفاية في اللولوم وقوله كساير الكوفة اشارة الى انه
 ليس تخصيصا للمناحقين بهذا الحكم بل تشريك لهم مع ساير الكوفة والنظران القصور بالامر بالاختار القتل
 الا انه ذكر الامر بالخذلان المعاد والاختار القتل وانما القتل القتل بدون الاختار القتل بالامر
 مشروفي التيسير المراد بالاختار الا سر قوله اي جانيهم بلسانها تقتلوا منهم ولاية ولا نظرة فان قلت قد علم
 النهي من التخاذلهم وليا بل نصير ايضا على تقدير عدم المهاجرة من تعبير النهي بقوله حتى يهاجروا في سبيل الله
 فانما يرة تكرار النهي قلت لا تكرار فان السابق النهي عن الاتخاذ وليا ونصير قبل الاختار وهذا النهي
 عن بعد الاختار كذا حقق الكلام وان قال كذا ان كرو النهي ليستفاد الامر بالمجاورة راسا وبالكلية
 استثناء من قوله فخذوهم واقتلوهم لامر قوله ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصير لان في الاتخاذ وكل

لا استثناء فيه اذ لا يجوز التحايز واليه ونصير اصلا فان قلت ما وجه صحة اعتراض قوله ولا يتخذون
الحكم مستثنى من مع انه لا يدخل في الاستثناء قلت قوله ولا يتخذون اذ ذكرنا كيد القتل كما قيل فاقول
ولا تتروا قتلهم بطرح الولاية والنزعة فتا مل قوله فانه غير المملوءة السلام واذا وقع وقت في وجهه اي
صالح المواد المصالح والتواضع التصالح قوله عطف على الصل في لظافة لان الصل مضمون الصل
وهذا العطف يقتضي كون جأ بمعنى كذا في التيسير وفيه نظر والظاهر يصلون بمعنى لا اذ لا بد من الوصول
قبل زمان الاخذ والقتل قتال قوله والاول اظهر لقوله فان اعتبرتم ان ترك التمتع منفع
على الاعتزال وترك القتال لا على الايضاح من ترك القتال وتاويل بان يترك التمتع للمعتزل في
حال التصل بعيد قوله او ياتنا يصلون وذلك لان الانتهاء الى العامين والايصال بهم حاصله
الكف عن قتال المسلمين فمع ان يحصل جسيم المسلمين بهذه الصفة وعلى هذه العزيمة بياننا لا يصلح
بالعالمين قوله او استيناف جوابا لسؤال من قال كيف وصلوا العالمين قوله قوما حضرت
صدورهم فيكون حالاً موطئ مثل قراناً عابياً فلا يحتاج الى تقدير قد ورد ذلك بان الحال في الحقيقة
هو لوصف فلا يستغنى عن تقدير قد فهذا التزام ملازم تقدير من غير ضرورة قوله فلقا توكم اعاد
اللام جنبها على انه جواب مستقر اذ لو لم يعد لاحتمال كون الجواب مجموع فكانه قال فلو شاء لقاتكم
بنبيها على ان التسليط لا يستلزم المقاتلة بل التسليط يتوقف المقاتلة على شئ اذ قد تفرقت
جواكروا ليا منوا قومهم فلا نظر لهم على حسن خاتمة بل كفظون العاجل فيلزمون ما هو سبب حفظ
في التيسير هذا قول الكلبي وقال الحسن اي اذ القوا الذين آمنوا قالوا النساء اذا دخلوا الاشياطينهم قالوا
انا معكم ليا منوا قتل النبيين قوله اي اصح وليس من شأنه اشارته الى ان المراد من الصحابي نفي الاحكام
دون الصحوة الشرعية والمقصود من الجأ والافلا يخرج المؤمن عن الايمان بالقتل العمد الا انه نزل ايمانه
لكمال نقصانه منزلة العدم وانما حصل على نفي الامكان المبني ولانه اظهر من العبارة والمخ قوله اي
لا يقتل في شئ من الاحوال الاحال الخطا مقصودة بيان حاصل الحق فلا يرد ان بيانه يقتضيه كونه مقبولاً
لحاله وافظن بجهلك لتوجيه مصدر احسباً وجعله حالاً مبني على جملة من الخاطي او اذا خطا ووصف
القتل بالخطا يجوز اذ الخاطي هو القاتل واك ان تجعله مضافاً الى المصدر اي قتل خطا بمعنى خاطي قوله
وقيل ما كان نفي في معنى النبي والاستثناء منقطع ظاهره انه من تمامه قيس ولا يخفى ان كون الاستثناء منقطعاً
لا يحسن الكون بمعنى النبي لان وجهه ان يقتل يد على القتل العمد كما هو شأن الافعال الاختيارية قالوا
ان يحسن قوله والاستثناء منقطع متعللاً بكل التوجيهين للفتي غير محقق باقيل وبهذا ظهر ضعف ما ذكره
ان قيس الاستثناء منقطع لان كونه متصلاً يقتضيه جواز القتل خطا شرعاً فزده الزخشي بان استثنى منفع
ومعنى ما كان انه ليس من شأن المؤمن فلا يدل على جواز القتل خطا في الشرع هذا وفي ما ذكره ايوان

بطلان جواز القتل خطا شرعاً ممنوع ويمكن ان يحسن مستثنى من قوله ممنوعين خاتماً ولا يرد ان للخطا
الجواز اذ ان النصيبان الخ مع كفضل الكبير من مستثنى من النصيب الاستثناء صرح به في
ووافقه الرضوي قوله والخاتمة لا يضاف القصد الى الفعل ظاهره بيان كفاية ان القتل الخطا ان يرمى كما فرأ
فانصابت لما ويرى شخصاً على اعتقاده انه كافر فكان مسلماً فاستدرك عليه واستوفى الاقسام
قوله لقي الحارث بن زيد هكذا في الكفاية في هذا الموضع وذكر في حواره العنكبوت الحارث بن هشام قوله اي
فصد او واجبه المناسب لما ذكره سابقاً فزاد في قوله حو الوجوه اكرم موضع من قال لا يحسن
هو الخ قوله عبرها عن النسبة في القاتل النسبة الانثى والمذكور والظاهر ان المراد به الشئ وكانه يعني اذ
لانهم يوردون بوضع الفعل على رقبته قوله لقول صحاحك بن سفيان الكلابي لا قال ذلك حين قال عمر
لامرأة المقتول اذ جاءت يطلب الميراث من عقده لا يعلم لك شيئاً انما الذي للعصبة الذين يحقون
عنه فورا غير وقيل حديث الصحاح قوله وهو متعنى بعبدة او واجبه فخال قوله من العفو عنها صدق
حشا عليه وشلت على اذ انه لمن استكف عن الصدقة والتصدق عليه انما يظهر اذا كان على مال اي كان
المؤمن المقتول من قوم الا او في تصانيفهم يعلم ايمانه لكن قصد الرمي على الكافر واصابه او قتل من
وانما افراد العدة لانه على نفي المصدر كالتقول وما هو على نفي المصدر يجوز التزام افراده ولهذا قال
تتمهم العدة وكذا في التيسير ولا فراده ووجه آخر قد بينه قوم قتال قوله اذ لا ورانه بينه وبينهم اي لا ورانه
بين المقتول المسلم والكفار ولانهم محابون فلا يرد ان الظاهر لا يبرهن محابون لان دليل انتفاء
القربة انهم محابون فلا معنى للواو وذلك لان دليل عدم القربة اختلاف الدين وكونهم محابون
سبباً في اللومان بقى ان عدم قرابة الكفار لا يوجب عدم القربة لانه اذا لم يكن للكفار ميراث فيمكن
ليست المال الا ان يقال لا يرث المسلمون اي لا اختلاف الدار ووجه آخر ان كونهم محابون ليس دليل انتفاء
بل هو مع نفي القربة فلا يخفى اعادة لام التعليل بقى ان يجوز ان يكون له قريب لم في ما بين المحاربين
قوله اي نفي صيام شهرين ذاتية من الله اما حال من الصيام لانه فاعل او من فمير في عليه لانه مبتدأ
وكون الصيام ذاتية بمعنى انه سبب قبول التوبة وذلك ان تجل التقدير النصيب المدح فيكون مدحاً للصيام
بجمله كونه من ابتدأ قوله اذ روي عنه خلافة في التيسير قال ابن عباس في قوله جهنم خالها فيها لوجازاه كونه
يتفضل عليه ولا يخفى لايانه قوله واليه روي عن ابن عباس في قوله جهنم خالها فيها لوجازاه كونه
على ان مخصوص من لم يتب وقوله وهو عندنا يعني به اهل السنة اذ اعترض المعترض فانهم يقولون ان
لان صاب الكبيرة ولا يبعد ان يقال تعليق القتل بالمؤمن يشتم بالعبودية اي من يقتل مؤمناً لا جبر ايمانه
وقتل المؤمن لا جبر ايمانه كونه لان المؤمن لا يبعث الايمان قوله وقرئ فمؤمناً بالفتح اي مبتدأ ولا لا
او مؤمناً عن التكذيب من امة التكذيب قوله فخذ الله منكم كثيرة يعنيكم عن قتل امثالكم لتعليل

للام بالتبين اي طلبوا من الحيوة الدنيا من مغاير الله والواجب الا نسب بقوله عند الله ان كل النعم
 الا في قوله ونكرهه تأكيد لتعظيم الاحرام بالتبين ترتيب الحكم اي تاكيد لترتيب الحكم حيث علم الحكم
 بالذكور من عالم ثم فرغ عليه فتاكد الترتيب ونحوه نقول والله اعلم انه امر بطلب بيان الامر في اخذ
 للنعم وعدم التعجيل في عرض الحيوة الدنيا والسعي في التمييز بين مغنم عند الله ومغنم يوجب بعد ان الله او
 نقول براد بقوله فتبينوا اولاد في الجملة قتل من لا قوة والتبين بالصبر حتى تعلموا انهم يقولون
 شي من امارات الايام والامر بالتبين الثاني للتبين بعد مشاهدة امارات الايام وعدم التعجيل
 بالكذب قوله الجاهل لا عاقل اي مخرج قوله وفيه دليل على ايمان الكره الى وان الجهل الذي ان
 يتبين ولا يلتفت الى ما لاح عليه في اول نظره وان يتبين ان ينسب على خطاه ولا يعلم انه ينبغي ان
 لا يحكم بكون من قال لا اله الا الله مع انه مشترك بين الكفايي والمسلمين ولا يحل في حق قائله قبل التبين
 بالرفع صفة للقاعد من الكفاي كما ذكر الكفاي وتوجيه ان الغير بما يحسب التعريف لان غير اول الضرر هو
 من لا ضرر له وانما ذكره توجيهه من قوله لان لم يقصد به قوم باعيانهم فضعيف وان تعديف التبين
 لان الحكمي وغيره ذكر ان المعروف باللام المهم في حكم النكوة لكن لا يوصف بما يوصف به النكوة الا بالجملة
 فيها مضارع ونصبه على الحال مشكلا لانه معرفة لما في قوله او بدل من في ضعف لان ابدال النكوة
 من هو في طلب نعتها فاعلم قوله فقال ابن ام مكتوم وكيف وانما في غير ما رواه الكفاي تغييرا وكان ما في غيره
 رواية الكفاي الحديث في غير ما في غيره وكان مقتضى الظاهر ان يقول ابن ام مكتوم وانما في غيره
 انه ليس في الجاهل بنفسه والابال وان يجاب بوجوه الضرر والفقر وكان انما اقتصر على اولي الضرر
 الكشف لا يعلم حال الفقة ككشف حال اولي الضرر لانه اذا كان اولو الضرر رمز ودين مع انهم غير جاهل
 عن الوجود للجهل بالكيفية في التفسير الذي لا قدرة له على صرف المال بطريق الاولي ثم قوله والجهل بدون التبين
 واموالهم لا احتمالان احدهما نفي المساواة بين القاعد من اهل الجاهل والجهل بدون التبين
 نفي المساوات بين الجاهل باطنها والقاعدة وتبينها نفي المساواة بين القاعد من الجاهل بالنفس
 الجاهل بها بان يكون المراد بالجهل مدين في سبيل الله باموالهم ونفسهم الجاهل بغير اموالهم والجاهل بغير
 بانفسهم وبالقاعد ايضا قسما القاعد يكون المراد نفي المساواة بين كل قسم من القاعد ومقاتله
 نفي المساواة اولاد التي بالتفصيل ولم يكف بالتفصيل المستلزم له ليتمكن التفصيل في النفس
 يمكن لان نفي المساواة يتضمن اجالا والتفصيل بعد الاجال يوجب مزيد التمكن وفائدة قوله
 من التفات ورفع ما اورد الكفاي من ان لا غاية لذلك الخبر لانه يعرفه كل واحد والدفع ايم مذكور في
 وتكريره ان الخبر مستعمل في معناه بل المقصود به تذكير التفات لغرض المذكور وكون عدم المساواة
 معلوم كل احد حتى لا يتحتم ان يكون القعود الذي فيه مزيد فرائع القلب في عبادة الله سبب المساواة

التفوق في فضل على انه قد سبق ان الجاهل في معرض ان يقبل المؤمن سهوا وذلك يومهم ان القاعد الا ان
 انضمل فذا عجب في المساواة والتفصيل لتوكيد امر الجاهل بالاجال ثم التفصيل في جملته يومهم في جملته
 الفصل عن سابقها انها منزلة البيان له ولما كان ذلك كافيا في الفصل الثاني به واسقما ثلثة
 اليه الكفاي حيث قال كانه قيل لهم لم لا يستمرون فاجيب بذلك لان الايضاح يقتضي كونه بيان في
 وتقدير السؤال يوجب كونه استنساخا وكل منهما مغنم عن الآخرة وقوله لهم انظرتم في قوله والقاعد
 على التقييد السابق يعني تعبيرهم وصف الايمان وعدم كونهم اول الضرر وفيه رد لما يستقل
 من ان القاعد من هنا اول الضرر بخلاف القاعد من ثانيا والتقييد مستفاد من الاعادة معرفة
 وتبادر العهد ولا تاف في بين توحيد الدرجة هنا وكثيرا ثانيا لان المراد من تفصيل كون الجاهل في الجاهل
 تفصيل الجمع في الدرجة مقابل الجمع بالجمع فكيف الجاهل في ومثال العبارتين واحد والاختلاف في تعين
 رجاء ان يكون من اللوح المحفوظ وتحتل ان يحصل تكبير درجة التكبير فيجهد مع الدرجة في التقدير قوله وانما
 التقاعد في زيادة العمل المقتضى لمزيد الثواب هذا يقتضي التفصيل على القاعد من اول ضرر الا ان
 يحصل تحسره على الجاهل من العمل منزلة العمل بدون الخلل قوله لان فضل معنى آجر بمعنى اعطاه الا بوجوب
 اوجه فاما قوله على بنا المفعول ونصب الولوي ما تو او صاروا اول الضرر كل واحد منها بدل من
 اوجه حصل المعطف على البدل كونه في حكم المعطف عليه بدلا لقوله تقدمت عليها لانها نكوة وسحق تقديم
 الحال على ذر الحال النكوة الموصوفة كذا ذكر الكفاي في قوله كونه تفصيل الجاهل من وبالجملة التكبير وسبق
 المساواة في تقدير قوله الاجال وتفصيلا بان اجرا جالا ثم فصل تفصيلا والا فلم يكرر كلام من الاجال
 والتفصيل والاجال في قوله فضل الله الجاهل باموالهم والتفصيل في قوله اوجه اعطاهما درجات من معرفة
 ودرجة ذلك ان يحمل الاجال نفي المساواة والتفصيل التفصيل والتفصيل او الاجال بالنسبة الى القاعد
 كما عرفت فتقول كل من الاجال والتفصيل قوله وقيل يعني هنا فان يكون لمجموع التفصيل مكررا فتقول
 حمل الاول على تفصيلهم في منافع الدنيا ووجه الدرجة فيها على حقا رتبا في جنب منافع الآخرة قوله وقيل
 القاعد من الاول لهم الا في اوجه ضمير كما ان الانبياء جميع نبي وكان في كشاف الطبري الاضرار في جميع
 ضرر فكان جعل في تقديرهم ذو الاضرار او رد عليه ما سبق من ان اعادة القاعد من تعني كونه
 مقيدا كما سبق وقدمت به مما يجب هذا التوجيه فقد ناقضت نفسه وتفسير الكفاي ووجه ما اورد الكفاي من
 وما هي الا لكفاي موجبا للكفاي غير محسب للافق وغايرة ما يمكن ان يقال ان المراد الاضرار من
 سوء الاقدام على الجاهل بدمشق والتقييد بغير اول الضرر الذين منع الضرر عن الجاهل ويجوز عند ذلك
 ما في حمل كل من الجاهل على معنى آخر من التكليف الموجب للعسف بحمل الآخرة والمضارع قال الكفاي
 المضارع على حكاية الحال وقصد الاضمار وبهذا الاعتبار كان ظاهري التفصيل الحال وكانت

التفوق

والكاف والنفسية يصح وتوجه حاله قوله اى الملكة توخا لهم اى توخا لهم في عدم اقامته بينهم واعلته
 يريد جمل الجواب موافقا للسؤال اذ بظاها لا يوفقه وكان مقتضى الظاهر كذا اولم تكن في شئ
 واما اذ اجعل توخا وعبارة عن انكم لم تكونوا في شئ اذ لم تجزوا الى رسول الله صارت في مقابلة
 وجوابا بانها كان عاجزين عن الهجرة ولا تكليف الا بقدر الطاقة قوله تتركهم الواجب للعصيا لا للكنف
 ولذا لم سيقدم قوله وما وروى به من التام بقوله وقالوا قيم كنتم حال من الملكة بانما رقدوا من المقول
 بانما رقدوا ولم قوله والخبر قالوا والعائد محذوف اما قالوا الاول او قالوا الثالث ولو جعل الخبر قالوا
 لم يحتج الى تقدير العائد تقدير ولا تخير وجعل الفاء في فا ولكم مع المصنف و اشار الى معنى التعقيب بقوله
 مستغنية منها والاولى صحتها فاما السببية قوله وفي الآية ليس على وجوب الهجرة من موضع لا يمكن الرجل فيه
 لان توخ الملكة حين كانت الهجرة واجبة لا يدل على وجوب الهجرة بعدئذ ويمكن دفعه بان الهجرة كانت
 واجبة الى رسول الله ولا يمكن اقامة هذا الواجب مكة فوخر على عدم الهجرة الى ارض يمكن الهجرة منها الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل من ان لو كان ارض مانع اقامة واجبة للهجرة عنها الا ما يمكن فيه
 تلك الاقامة ثم يشكك في ذلك على وجوب الهجرة الى ما هو اقرب في ذلك على ما ذكره الكشاف ولا شك في استقوله
 قوله استوجبت قال المحقق اى طلبت له الوجوب ويروي على بناء المفعول هذا وقوله وكان رفيعا ابيد برهان
 لا يتم فليس لم يكن من اولاد ابراهيم وجعل ضمير ابيد النبي وجب نشر في ضمير قوله استثناء منقطع لعدم
 دخولهم في الموصول يعني الذين تولتهم الملكة ظالم انفسهم اى بعدم الهجرة فانهم في جوارح الموصول بتقدير
 بقوله ظالم انفسهم وازاد بضمير مفعول تولتهم وبذلك تحقق انه لا يصح ان يكون مستثنى متصلا منه والراد
 بالاشارة الى اولئك وبغيره عدم محذوف مستثنى متصلا من هذه الجوزة ولا يخفى ان ضمير الاشارة كضمير
 في الحاشية الى التعريف بعدم الدخول فيه وعدمها فلا وجه للتعرض في احد هاتين الا في قوله وذكر الولدان
 ان اريد به المالك فظاهر لا يتوجه اشكال في ذكره والاشكال المتوجه على تقدير ان يراد العبيد
 اما انه لا فائدة في ذكرها اذ الرجال والنساء توهم في شأنهم الوعيد اذ لو لا الضعف وعدم الامتداد
 لوجب عليهم الهجرة وليس كذلك العبيد والرجال والنساء بيان فائدة سبوي توهم توجه الوعيد واستعماله
 بيان الفائدة يشوبان الاشكال الذي قصده ذلك واما انه يوجه ذكره انهم ممن يتوجه اليهم
 الوعيد لولا العجز كالرجال والنساء وذلك الوهم باطل وهو الذي يفيد كلام الكشاف حيث اجاب بان
 لزوم العجز للولدان في غاية الظهور فلما جاز هذا الوهم ولم يبين فائدة الذكر بقى ان الولدان
 داخلون في الرجال والنساء فلا وجه لذكرهم الا ان يقال ذكر والمزيد الا تمام بهم وعلى تقدير كون الولدان
 في قوة ذكر الاولاد وجد ذكره ذلك ظاهر فهو الفائدة لجيله فاعلم ولا تغفل قوله صفة المستضعفين
 اذ لا توقيت فيه في الكشاف وان في وجوه التعريف وكما استقوله لان اللام موصولة بحرف تعريف

قال المحقق كذا في شئ بان اللام في المستضعفين ووف لا اسم موصولة على ما في الصفا التي يكون القصد
 بها الى الحدوث قوله وتري يدركه بالرفع على انه خبر محذوف خبرنا على انه خبر محذوف اذ الخبر هو
 المحذوف وذلك الرفع رفع يستحقه الضمير المحذوف عن الناصب والجواز لا يقع يستحقه الخبر وسنى
 ان يعلم انه على تقدير المتبادر بحصول من موصولة لان الشرط لا يكون جملة اسمية ويكون مخرج ايضا مرفوعا
 وان كان تقدير المحقق يشعر بان تعدد شرطية ويردح له لا حاجه الى تقدير المتبادر اذ لا يخرج عن طبعه
 على مخرج والاولى ان الرفع بناء على توهم رفع يخرج لان المقام من مظان الموصول ولكن ان تجعل الرفع
 محذوف ان فيطابق قراءة النصب نظيره فقا لواما نشاء فقلت هو وعلى النصب فهو عطف على مصدر
 مخرج بتا ويرى من تحققه الخروج ثم ادراك الموت وقول الشاعر تسمى من قوله سائر كمنزل بنى تميم
 والحق بانجي زفا سترحا اى يكون اللوقى فالاستراحة وعند الجمهور هذا الحق ضرورة الشرح والاية
 نزلت في جندي بن ضمير في التيسير في ضمير بن جندي وقيل جند بن ضمير الليثي وقيل ضمير بن ابي
 الخزاعي وقيل اكرم بن صفي بن ضمير بن عمر والحزاعي وفيه انه لا يلحق اصحاب النبي همة في التعميم قالوا لو تحقق بالآية
 اوجه فانزل فيه وفي الكشاف مع ذلك انه قال المشركون ما اذك هذا ما طلب فنزلت والتعميم موضع محبة
 كذا في الصحاح قوله ونفي الخرج فيه يدل على جوازه دون وجوبه ويدل على ان الاتمام افضل في قوله
 صلوة السفر ركعتان تام غير قصر على اثنتي عشرة قال المحقق لا يستقيم الا على القول بان المراد في الآية قصر الاجزاء
 كالايام وكيفية التيسير لا قصر الاجزاء ويريد ان يبان في الآية الا ان يؤيد ذلك القصر في الآية بقوله لا جوارح
 وح لا يكون الآية في قصر الصلاة السفر القصر ثبت بالسنة وفي حصر الصحاح على القول المذكور نظر اذ يصح
 بما اول القصر في الآية لا يقال يصح بتا ويردح وان تاويل الآية لانا نقول المراد عدم صحة ظاهره قوله
 اول ما فرضت الصلوة فرضت ركعتين في الكشاف فرضت ركعتين ركعتين ولا يخفى انه يجب ان يخص منه
 الصلوة الثلثية قوله فانها قالوا اول يؤول بانها كانتا في العمدة والاجزاء ولا يبعد ان يؤول
 بانها تام غير قصر في احواله في الطبيعي ان قول عايشة في سنن الناس قوله والكتا لا يخفى جواز الزيادة
 اذ يمكن تاويل بان اقرت الصلوة في الاجزاء في السفر واجبت الزيادة في الحضر وتاويل للثبوت كحفظ
 ظاهر الكفا هو الصواب نعم يشكك جواز الاتمام في السفر بان لا يحصل التحجير من الاخف والاشقل وبانه
 لو كان الاربع فريضة في السفر لما ادعى ركعتين ولو كان الاثنان لما جاز الزيادة عليه كما لا يخفى
 على كونه في السفر ويمكن دفع الشك بانها فلتكن الصلوة في السفر كالقراءة قال القليل والكثير كلاهما يكسب
 قوله ومن الصلوة صفح محذوف في شيئا من الصلوة محذوف ومفعول تقصر وا زيادة من بعد الاشارة
 يتبادر من ان الاختلاف بينهما في البيان للاختلاف في جواز زيادة مرة في الاثبات حيث جوزوا
 في ركعتين في الكشاف والظاهر ان سبوي جعل من التعميم لان القصر لم يشرا في بعض الصلوة وهي الركعتان

قال المحقق

ان يعتمك الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا احيث فصرت صلواتكم لغتتم اذ لا عداوة
فوق ان يتكسبوا القصر صلواتكم وفي من الباطن على الواظفة على الصلوة ما لا يخفى قوله تعالى بمفهوم من الصلوة
الخوف قال الحنفى قيل هو ابو يوسف ولم نجد ذلك في كتب الفقه والملايين الفقه عامه الفقه على انه
علم الرسول كفتها لياتم به الامم بعد عامه الفقه على ان الحكم متناول لجميع الامة اما ان تعلم بخص الرسول
فلان اخصنا التعليم على جعل الظلمة خاصة به ولا اجماع عليه بل يجوز ان يكون الظلمة لكل امام في
لما يقين والاولى حذف قوله بعد لانه لياتم به الامة سواء كانوا بعده او في بعده قوله صلى الله
خزا وقالوا المراد بالاصح ما لا يشعرون الصلوة كالسيف والخروج ونحوهما وعلى تقدير جعل الضمير للظلمة
الاخرى فلا تعيد في الاصل فلا يترجم احد التوجيهين بالظهور قوله فيكون نواحي غير المصلين قال الحنفى
لا متناع ان يكون الحارسون بهم المصلين حال سجودهم وفيه نظر لانه لا يلزم ان تكون الحراسة حال سجودهم
فلتكن بعد الفراغ من السجود والحق ان اظهار طائفة اخرى يدل على ان الضمير للظلمة الاول وهذا
وقرحت ان نظرية اذ الجرائد تدل على ان الحراسة وقت السجود ان يودل باعتبار وقت السجود
فاظها طائفة اخرى معارض به وهو مترجم بالقبول فلا يدل على ان الضمير للظلمة الاول حقا قوله
من وراكم لان قد اتم حاليين بينكم وبين العدو لان القائم بالامام من وراثة احفظ لصلوة الامة
من ان يتر احد من بين يديه ولان الحارسين بوقوفهم خلف الامة مشبهوا لصف الصلوة ومن تشبه بقوم
فهم منهم قوله جعل الحذر لانه يتحصن بها الغازي هذا اذا حمل الحذر على الحذر عن العدو واما لو اراد الحذر
عن الظلمة في الصلوة فالمراد ان ياخذها من الاصل كالحذر عن الظلمة في الصلوة فوجوب المنع عن اخذها
انما يتخلل بالصلوة والوصية ان يتروكوا بعض اسلحة كان معهم من الحراسة والادب اعلم قوله وهو
بالاجرام واماخذ السلاح وهو ان ياتوا من العدو او ليغيبوا الكافرين ونحوهم وعكس رحمتهم
حيث يتوقون مفارقتهم من السلاح في وقت الصلوة وغيرهم فيها فشرع الله لهم بالحفظون به انفسهم
عنهم فبهم من الله عليهم ولله الحمد والمند ولا يبعد ان يفهم العارفين من هذا تمتنى الشيطان ان ينال من
غزه في صلوة فيميل بسنة واحدة وكمره عن درج العبودية قوله وعد للمؤمنين حمل العذاب المهين
على جعلهم مغلوبين خاسرين في مقاتلة المؤمنين دون عذاب جهنم ليلام الامر بالحذر الموهوم لقوله جازم
ويكون ذكره معه لدفع ما توهم ولا يبعد ان يراد بالعذاب المهين شرع صلوة الخوف فيكون ختم الآية به
مناسبة شديدة قوله اذا اديتم هذا تفسير على طبعي مذموب من ان لا يصل حال الحار بطل فاذا ذكروا
على مداوة الذكر وقوله او فاذا اردتم تعذيبه وجريطابن مذموب في من انه يجب الصلوة حال
الحاربة حفظا للوقت واما انه هل يقضى بعد الاطمينان قال قيس ان لا قضاء على في الخروج
قوله فاقية الصلوة محمولا على قامة جنس الصلوة بعد دفع الخوف على التعديل وحفظ الاركان واما

على القول

على القول بان بعد الاطمينان يقضى فالصلوة محمولا على هذه الصلوة التي اديت في حال الحار بقوله الزام
لهم وتوقيع على التواني اقول توير لهم على الحار به بان لا يطعموا من الامم بالجد في الطلب ان الظلم لهم بل
لا يهتدون في الطلب مع توقيع الامم بان انهم ليس كما لهم فان لهذا الامم ابدية ولا لهم الامم سرحدية
هذا اذا حو الرجا على الطمع اما لو حصل على الخوف فحقنا ان الامم لا تسعي ان ينكم لان كم خوفا من التنبه
ان يحترقوا من فرق الاحترق الامم وليس لهم خوف بظلم الامم وهم يخافون الامم لا على الامم بل على الظلم
فما لكم والوهين قوله نزلت في طه يروي بفتح التاء وكسر ما كذا في شرح العظماء وقوله القاموس بالضم وقوله
هو صحابي روى القاموس نون طه محركة بفتح من الاصل وجعل اللين ينشر بمعنى شرع اللين ينشر قوله فسا لوه
ان يجادل على صلواتهم اي يجادل قوم اليهود والنصارى صاحبهم فقالوا ان لم يفعل بهكم اقتضت وكانهم قالوا
ان اليهود اتفقوا على شهادة الزور والتمسوا ان يرفع عندهم لانهم لا انهم ذكر والسرقة وطمعوا ان يكلم
على اليهود لا على الله عليه ولم اجل من ان يمكن احد من الظلم منه وان يتم به وهم يخفون من الامم لا من الله بل من
قوله ما به حكى الاوى بر ايك الف كونه من الرواية بعينه العلم ينشر الى امم نون طه لم ينف كونه من الرواية بعينه
لظهور استغناء اولاد من الرواية ايضا جعل كناية عن كمال كونه فيمكن جعل من الامة بعينه كونه في
واثبات اي بما اعلمكم الله حقا وهو وان كان محتاجا الى مزيد حذف كونه عن ارتكاب التجوز وفيه دليل على انه كمال
لظلم الامم العمل بالظلم كالجهد والظلم كالاستفهام في الجهد وعطف ولا يمكن على ما قبله مشكل حله بتقدير القول اي قولنا
ولا يمكن او يجعل موطئا على الكتاب كونه من الامم لا واثار الى ان قوله للحامين ليس متعلقا بخصيصا بتفسير الامم بالظلم
وتقدير للبراءة بتقدير قال العظماء يروي البراءة بالضم كالمسؤول لانه عبارة عن اليهود وهو معنى البري كمن الامم الفصح
على ان المراد به الجمع يقال انما بر الائمة والجمع لكونه في الاصل مصدرا وذلك لتقابل الحامين ويجوز
ان يجعل كراما انتهى قوله مبنا لغا في ليا لانه مصرا عليها في بشارة للتاسين بان يحتم قوله وهو الحق بان
ويخاف منه اشارة الى ان المراد من الاستخفاف من الله الاستخفاف بالاشياء لانه عبر عنه بالاستخفاف كذا والافحنا
لازم على عدم الاستخفاف لانه يستحيل قوله محاسبهم من عذاب الله قال الحنفى لان من وكل الامر اليه بما
عليه ويحامي وانه في مثل هذه المواضع اعني اذا وقع بعد ما اسم استفهام مثل ام من كونه ام تاذا كنتم
ام كيف ينفع كونه بمعنى ان لا يتصل ولا منقطع ويجوز الحمل على احد هما يتاويل انتهى يستوجب
غيره بقرينة وقوله في مقابلة او يظلم نفسه ونفسه بما دون الشرك ايضا المقابلة بالظلم الغير
وصف الله تعالى الشرك به حيث قال ان الشرك لظلم عظيم وتفسيره بالصغيرة لان الامة
شاع استعماله في الصغيرة والذلة قوله وفيه حث لظلمه وقوله اوله ولا مثاله على بلقي تفسيره ضمير
تخانون واحد اسن حيث لم يقل لظلمه وقوله كافي الكفاية وتحويل لمن لم يستغفر ولم يتوب كمن
فان يفيد ان من لم يستغفر حرم من رحمة واسئلى بفضله ولهذا حرم قومه المستغفرون واسئلى بطوبى بما اتى

قوله صغيره او ما لا يقدح في لان الصغيرة اشبه بالخطية والاشم انسيب الكبيرة لانه من الوشم الذي هو
الكبر كان يكسر الاعمال بالاجا طاقوله ووجه الصغير بمكان اور ودرج الصغير للاشم وكانه لا يقدح
بقوله بسبب رمي البري التي يعنى المراد بانهم ما يتعلق برمي قبل البهتان فلا يشك ان كان في الخطية
يحتها ولا يحتمل الاثم بقى ان الرمي بريعا عين احتمال البهتان فكيف يرتب عليه احتمال البهتان
وقلت الترتيب باعتبار الوصف بالبين يعنى احتمال بهتان ظاهر لا يمكنه ان يخفى من الله او وعيد بانه
سبب البهتان في الفعل يشد والعلامة توجيهاً في وهو ان الترتيب باعتبار ارتفاع المقوم في
التغايير الحاصل من التعظيم استفاد من التكبير او هو من قبل من ادرك القمادرك المرفوعه من في
بيان لال الصغير والافهول الذين يحتملون انفسهم قوله ان يسلوك عن القضا بالحق الا ان يسلوك
في القضا يشمل الاضلال عن القضا بالحق والادخال في القضا على الشرعي بغير الحق قوله وليس القضا في
الى نفي بهم بل نفي تاثيره في طريق القضا انه نزل وجود الهم منزله لعدم تاثيره وكان
مقتضى الظاهر وما اضلو الا انفسهم عدل الى المضارح حكماية الحال والظاهر ان قوله وانزل حيايته
بتقدير قد متعلق بنفي الاضلال ونفي الضرر على سبيل التنازع قوله اذا فضل اعظم من اجرة الا من الرسال
وبعد نقول لا يرضى بان يكون الفضل العظيم عليه دخوله في زمرة الرسل لا يحيط به الفهم والبيان فتقول
لا متعلق بتفسير النجوى بالتناجى واما على تفهيمه فلا خفاء في الاستشاد فان قلت الاستشاد مشكل
لان مثل جاني كثير من الرجال الازيد فاذا لا يصح الاستشاد المتصل لعدم الجزم بدخوله في الكثرة ولا
المنقطع لعدم الجزم بخروجهم قلت المراد لا خير في كثير من تجوير واحد منهم النجوى من امر بعدة او حرو
فانه في كثير من تجواه خير لكن يشك في جعل النجوى بمعنى التناجى اذ لا معنى لان يقال لا خير في كثير من
تناجى كل واحد منهم الامن امر بعدة او معروف والاولى ان يجعل متعلقا بما اضيف اليه النجوى لا
او البديل وان قال الحق ان لا معنى لاقبال قوله في الكلام على الامر لا يخفى انه تكلف وربما يقال
ذلك اشارة الى الامر ولا فرق بين من يفصل الامر وبين من يامر وعلى هذا لا بد من تحققي
اختيار يفصل ذلك على الامر مع اختصاره وكان النكته الاشارة الى ان الاجر العظيم لانه فضل لا يتناجى
المرضاة لا بخصوص الامر والواجب الى الص عن شايبة التكلف ان الآيه للنهي عن سماع تجويعم والاعراض
عنه الا سماع هذا النجوى فانه خير وكذا غير انما يظهر ببيان نفع المأمور للبيان نفع الامر لان المراد
الجزء الواسع لا السامع لانه الامر قوله من بعد ما تبين له الهدى ظهر الحق بالوقوف على المعجزات
الاظهر ان المراد بالهدى ما حكم به الرسول وفي اشارة الى ان من موقع في مخالفة الرسول لعدم ظهور ما حكم به
عليه كما في الحديث الخليل او من لم يبلغه السنة فهو خارج عن هذا الوعيد قوله وساءت مصير اجنهم اشارة الى ان
ضرباوت الى جهنم والمخصوص بالذم المحذوف عنهم ولو جعل الصغير التورية وتكون هي المخصوص لم يعد قوله

واذا كان

واذا كان اتباع غير سبيلهم كما كان سبيلهم واجبا لان ترك اتباع سبيلهم الآه وذلك لان الانسان لا يحل له
سالك سبيل فاذا لم يسلك سبيل المؤمنين فقد سلك غير سبيلهم وتخصيص مخالفة الاجماع لان مخالفة بعض المسلمين
لا اثر عليه فهو مخالفة علماء عصره على علم القيود في كتب الاصول بقى ان الوعيد اذا كان على مخالفة الاجماع
فانظروا ولا تتبع سبيل المؤمنين فلم عدل عنه ويمكن ان يقال فيه اشارة الى ان عدم اتباع سبيلهم اولى
عن الخير ووقوع في الشر ولا يقتصر على فوت الخير قوله كرهه للتاكيد يعنى ذكره في حق سبيلهم حيث قال ان الله افترق
بينك وبينهم ويعرف ما دون ذلك من سبيلهم ومن يشرك بالله فقد افترق انما يظن ان التاكيد بما لغوه في التخيير
الكل عن السبيل عن الغفران في ما دونه اولان قد علمت دعوتك نزول ثانيا واما على شي كبر قوله وانى لنا
بجودك وتكمل العطف على ان لم اشرك واستجوز الالفاظ بان توهم العطف على ان اشرك الله وقوله وتكمل العطف على
شيح منبكت لا توهم فيه قوله ومن يشرك بالله فقد ضل قطعاً لا بعيد عن الحق هذه الجمل بمنزلة التعديل
لعدم غفران الشرك فالانسان يحصل حالاً ولكن ان يتصور البعيد بالبعيد عن الغفران والبعيد
عن الوقوع لا فيه من كمال مخالفة لفظة قوله ان يدعون الا انا نال المراد دعوة بعض المشركين ان بعضا
منهم يدعون غير ما كعب وعزير اقوله وما ذكر ان يسمن فاشنى شديد اللذام ليس له ضرر
بمخالفه وما ذكر استقام كان يسمى حلة لشبهه بجملة التذوق اولانها كانت حوادث والمخادات
توتت في القاموس الالفاظ ككتاب جمع انتهى والموات طالج والشجر هذا والمفهوم من المنع الرجوع انتهى وبذلك
لتزيدها منزلة الالفاظ بل هو اطلاق لغوي اصلي قوله ولقد شبه ذكر هذا الاسم تجرأ على انهم الآه وتوحيهم
بانهم يعبدون ما يقولون ويقتولون كما انما ترفى عليهم من علاقة الولاد وفي اطلاق الالفاظ كونهم جادات
كما ان التوسيع بانهم يعبدون الخلق والذير هو ادنى من الجبروت الجهم ولم يذكر كونه الالفاظ باعتبار ان اسمها
ويمكن ان يجعل النكته انهم لا يعبدون الالفاظ كقولهم وما يعبدون الالفاظ سميتهم بقوله يقولهم الالفاظ
كانهم اعتقدوا الملكة بانهم لا يحفظونهم لان الاضغاف هو شان التناجى وهو جوع انتهى كرسا وبولى الربى كرسا
اذا ولدت واذا مات ولدنا ايضا والحديث التناجى والاحسان والتوجه والحاجة والعقده الحكمة والحجوة
بالضم باور كذا في القاموس وفيه ان جمع انتهى الالفاظ ككتاب فنى قوله كرسا وبولى نظر قوله وان يعبدون
في التفسير للدعاء العبادة لان من عبده شئاً دعاه طويلاً ومصالحه هذا وغيره عليهم عوامهم ان الاوقات
شققا واما عند التذوق بعد الله سبحانه وكان الاولى تفسير الالفاظ فيما تقدم قوله والمريد الذي لا يعلق
بخير واصل التركيب للملايسة اي العلاقة ان اللسان لا تعلق بشئ فيسبب اطق عليه المرید الظهور وشبه
كقولهم رذق الامم وظهر وعيد ان الشجرة المراد قوله اي شيطاناً مراد اجامعاً من لعن الله وهذا القول الا
على قول عدوته الناس فبقية توجب على عبادهم عدم الازرعاد ومغولاً وقال الكشاف اي ما مابين لسانه
وهذا القول السنيح بهذا وجه التوسيع انه لم يثار من اللعنة وقال بعد اللعنة هذا القول فهو في كمال بعد

عن الترتيب والوصول وقال حالاً يتقدّر قد كان ادخل في الترتيب اذ يفيد ان لمن حال هذا القول ولا اجل اعادة
التاكيد فيهم بعد ان يكون دون الترتيب عند لا جرد او ترميم وكما يمكن جعل الوصف للثنتين الاخيرين
نفساً بالجمع بينهما يمكن النعت بلا وصف التثنية وصفا بالجمع بينهما وكان دعاء الى تخصيص الاخيرين بلفظ
احدهما على الاخر فهو اشارة الى كونه العطف كمن جعلها دلالة تامة لا يمكن ان تعبر كل مستقلاً ولا يفتق الى
تصديج قول التثنية او جزا او جزا او جزا انما تسمى بلفظهم وتعين ما يعم في مقام التزام الاضمار
اي نصيباً قدر لي قال الحسن من كل الف تسعة وتسعين الى النار وواحد بقدرها فقلت
من عبادة كحال من نصيباً من فاضا قدم عليه قوله بما كانت العرب تفعل بالجار والسوايب الى الترتيب
وتحق الاذن ومنه البقرة ولها تفسير في القاموس لكن ليس القاموس ان السابعة يشق اذ نزل فيها
ترك ولا تركب اما لترك تاجيد اولها ولدت عشرة اطفال كلهن اناث او لحدوم الرجل من
بيدها ولا تتركب رابته من شدة اجرب او كما ينزع من ظهرها فقارة او عظما وكانت لا تمنع عن
ولا كلام ولا تركب وليس في الصحاح ايضا الاشتق اذن الحجة قوله واشارة الى تحريم كل ما هو الظاهر فيكون
الاشارة اذ الاشارة الى الكمال في قوله لا ضلهم والاشارة هنا لا يفتقر الى التمام ولا تحيل المراد
ويترجم فيها ما قيل اي كل ما قيل في تفسيره من قوله الله اذ كل واحد ما ذكره تفسير المفسرين ووجه
القول الذي طال مدة عندهم فاذا التقى ولد ولده حتى ولا يكبر ظهره ولا تجوز ويزه وتلخ من مرجع والوشم
غرز اللطخ بالبرة ونحوها وحسوه بجر ونحوه والوشم تحيد المرأة استانها وترقيتها تشبها بالشواتب والوشم
العمل بالرجال يا يعمر بالنساء والصحاح في النسا بالنساء والمراد بنحو ذلك ظهور النساء في زي الرجال على
والظاهر ان يقال والجل للنساء والجل الاربع حكاية قول النبي صلى الله عليه وآله لا يصر اليه الا العاص
انه لم يكن حين قال النبي هذا الكلام اللغو العريب في حكاية قول الله ايضا يحتاج الى تكلف المثل على ان قال
يفيد هذا العرف على المثل على الاشارة الى ما في قوله والله علم قوله باشارة ما يرد عليه من ايدى هذا المعنى اتخاذه وليا من الله
وامن اتخذه وليا غيرهما وزي هذا اتخاذ من ولاية الله بان يتالف ويؤثر عن غير الله في رجايبنا
لان جازي مخالفة لا يجد ولا يحصى ولا يحصى الله ان وكل فيه ولاية لوجودها ولكن في وجوده من غير رطلتها
خاف من تعقيد الولاية كونها من دون الله قوله اذ وضع راسه بل اذ ابتلى نفسه بالتمسك
انما ذو عده وصول الاماني الباطل وهو عذاب عظيم قوله وهذا الوعد بالانحطاط الفاسد
او بلسان اولياءه وما هو بلسان اولياءه يعني الى الخواطر الفاسدة ويحتمل
ان يتصور بصورة انشا ويلقى التوريقه وان جعل مصدره افعال ايضا فيقول اجاز الرضا على في نظر
التقدم والتمسك فيكون ويجوز ان ينتصب الوصول هذا احتمال مبروح لا يجازي كونه اللفظ البليغ
وقرئته خلاف الرفع مع قوله بل قرئ الرفع منصرف وهو عطف للوجه الاسمية على الاسمية وحقا اذا كان مؤكدا

بغيره بمعنى المطابق لما في نفس الامر واذا كان حالاً عن المصدر بمعنى كون الوعد بما يوافق به لا كما اذا الوعد
انشاءه تجري في المطابقة والامطابقة قوله جرد موكدة بلفظ اي لينة في التاكيد قال صاحب الكفاية تاملت
الجمع وتبين ان كون الجرد موكدة معتقداً لفصل ان يقال انها جرد معتمة بالواو وقايدته ان كذا الوعد
هو موكدة على محذوف اي صدق الله ومن صدق من الله قديلاً اي صدق ولا اصدق منه وكانت
مقولا القول محذوف اي وقايل من صدق من الله قديلاً يكون عطفها على خالدين والا قرب من الكل
انها جرد موكدة لكونها موكدة على جرد موكدة قبلها قوله ترغيباً لعباده في تخصيصه بل اظهار الكمال
رضاه منهم حيث لا يولد ولا يولد ذلك التاكيد لامع ذلك الرضا وذلك هو الفوز العظيم
فاليعمل العاطون قوله اي ليس ما وعد الله من الثواب بل ما ما يتكلم به على ان الباطل ليس من زيد في خبر
ليس كما هو الشايح اقول لو جعل الله زيادة الكفاية لكان حسناً اي ليس الموعود او لا جرد الموعود اما ان
بل الهوي وما يتبعه اما يتكلم وانما يعطى ذلك لمن يكون اماً في مجموع همه ذلك ونبه على ان الخطا
للمسلمين بقوله ايها المسلمون وايداه لقوله روي ان المسلمين لا يوبه بقوله اي ليس ما وعد الله
على ان الضمير للموعود ووجه الخطا في اياته للوعود بمعنى الموعود بطريق الاستخدام وكل
ان تجعل للموعود الذي تضمنه عامل وعداً فاعداً لا يدخل الجزا والعمل الصالح وهو ينضم الايمان اذ كان
بدون بخلاف العكس وما قرئ في القلب اما بمعنى ما اتزاناً يعني ثابت في القلب من الوتار وانما السليبي
على اهل الكتاب لعل كان يترجم على اول اهل الكتاب والا فاهل زمانهم كفار لا اعتدوا بهم في مقام الايمان
واما في المشركين ما ذكره مما وقع في مواضع من القرآن والله يظهر ان يقرب اليه ما يفهم من قوله يهدمهم ثم
قوله ولا يجدون في حوزة الاية اذ لم يجزوا ما وجدوا فيها ونصير احيث يوقف للتوبة وتوبوا
بارتداء قوله فان كل احد لا يمكن من كلها وليس كلها باهلاً فان احد لا يمكن من كلها وليس كلها
ثم المكلف به لا يعمل على الاستمرار بكلها بل بعضها قوله او من الصالحات ويرجع على الاول وقوع الخاف كذب
صاحبها لكن قال المحقق هو ليس سيدي من جهة المعنى وهو محقق والاظهر تقديره كما يتلوه لانه حال
من شيئا منها وفي تعيين العامل بالذكر والان في توجيه المشركين في اهلاكهم انما شتمهم وجعلهم محروماً
عن الكبر وتذكير وهو ممن تغليب الذكر على الانثى وتقييد العمل الصالح بحال الايمان وان لا عمل صالح
بدون الايمان لرفع وهم ان العمل الصالح ينفع الكافر حيث قرئ بذكر العمل الصالح المفضل للكافر
المومن ولو حصل المومن منحصر في المؤمنة لانه كما هو مذمب الشاقع المطلب لم يكن ربيته في فائدة كما
وقوله لا اعتدوا به دون فية لا اعتدوا بالعمل الصالح دون الايمان في الثواب وقوله اذا لم تقص
اشارة الى وجه تخصيص الثواب بالوصف بعدم التقصيص وعدم وصف العقاب بعدم الزيادة ومحصلة
بذره هنا يعلم بطريق الاصل حال العقاب لان الاذي في زيادة العقاب اشدهم نقص شيء من الثواب

لم يبق في غاية الغناء كسنة النعم فاذا لم يرض ارض الرحمن بهذا فكيف يرضى بالاشد وهذا التوجيه وان كان لا يوافق
تفصيلا في الكفاية كما اورد في القبول فمما علينا اجمال في هذا التفسير فلما تعقنا بالنسبة العقل من كلام الكفاية
وبلا تقصار وجهان آفان في الكفاية واقصر على آف ما ذكره ولقد احسن في الاقتصار ولما وجه آخر
زوجه ان يكون اقرب من الاعتبار واجز بالاختيار وهو ان مقام تهديد الكفاية لتفسير عن التكرار ياتي
عن ان يذكر فيه انه لا يزداد في عقابه ومقام ترغيب المؤمن بالعمل الصالح والمواظبة على التقيا واما ان يعطى
يذكر عدم نقص اوجه فضل المسكوت عنه لا تقصا المقام مقصودا بالا فادة مفضولة من هؤلاء الاعلام وان علم
وهو ولى الاله لا يخلص نفسه بغيره بل على ان الوجود غير من النفس كذا وهو من الابعان التي يغيرها عن العمل
وكذا ان تجر اخلص الوجود عبارة عن اخلص التوجه لا يكون غايها بالاقبال بالوجود وفي ذلك تنبيه على ان ذلك
منتهى ما يبلغه القوى البشرية ولا يخلو في ذلك النوع وان كان فيه مراتب يتباهى وانما كان المنتهى ذلك لان
القوى الجسدية لا تقوى بان تصرف تمامها الى العبادة كقوله ما يلا عن ساير الاديان في توجيه اليهود حيث لا يكون
عن دينهم المنسوخ قهر ابي مصطفى وخصه بكرامة تشبه كرامة الخليل عند خليله يريد ان يخلص استعارة تشبيه
اذا اقتضت من قوله وتنصيصا على انه المدح فان في ايقاع الفعل على مخرج الاسم مزيدا اهتمام ليس في
ايقاعه على الضمير على ما بين في محله واحترز عن توهم رجوع الضمير الى المدح بنا وبل الدين قوله والجد يستبان
جوابا للترغيب جدا استيناقا بتقدير سوال كانه قبل لم يرجع دين من اتبع ملا ابراهيم حقيقا فاجبت بها
لكن الاستيناف بالواو لم يهد كما عهد الاعتراض وجعل الكفاية معروفة وكان لم يرض بكون المعرفه غير
واقع في اثناء الكلام او بين كلامين بل لم يرض بكون قوله ولقد ما في السموات وما في الارض متصلا بذكر الوال
كما يشعر كلامه في ما بعد ويجعل المراد بالاستيناف ايقاع اللفظ في نفع خلاف بينه وبين الكفاية
وذكر الكفاية في تعيين كونها معروفة انما لا تصلح للوقوف على حيلها يريد ان لا يخلو اللفظ على من احسن ديننا
من اسم وجهه لعدم الجامع بينهما وه على الصلوة لعدم صلواتها وفيه ان فيمكن عطفها على حقيقا او فيمكن الواو
لحال بتقدير قد وافية الترغيب وتأكيد وجوب اتباع ملته يحصل منه كما يحصل من المعترضة وان الكفاية
والاثرمة كالفرة القوية واللينه كالصبي في القاموس ما يبطون مكة حنة سليمان عليه السلام وقال في حقيقا
تقريب طريف ما روي من القصة يدل على انه ما خوذ من الخلد حيث سمى الله خيلا في مقام سؤف القوي ويكون
اشتقاق الخليل من الخلد لانه يمتاز عن نفسه بصلح حال الخليل كمن ما ذكره في جعل ابراهيم خليل الله نسب
ووجه تسميته ابراهيم خيلا وجوه اخرى بعضها في التيسير وبعضها في الاحتفاف قوله اذ سبب نزوله ان
يحييه بن حسين في النبي صلى الله عليه وسلم فقال اخبرنا انك تعطى الالهة النصف الذي اى فيه عن سبب ذلك
عليه جوار على السلام كذلك امرت قوله تين كمن حكمه لم يرد ان مفعول بفتحك محذوف وضمة الخاء منصوب
بفتح الحاء فنص بل ذكر حاصل المعنى اذ الالف بيان المبهمة مستغنى عن ان المفعول بوجه معنى الفاعل وهو

الاستيناف

لست في وقوله بفتحك مع سبق ايات الميراث اما الحكاية الحال ولعدم كون الالف على ترتيب الكفاية
فيكون الالف مستدالة الله ولا ما في الوان من قوله بفتحك الله ونحوه لا يعني وان ضم ان لا تقصدا
والمراد باعتبارين مختلفين اعتبار الحقيقة والمجاز فان اسناد الالف الى ما يتلى اسناد الى السبب هو
بهذا الاعتبار نظير انما زيد وعطاءه لان الله لذكر ما يتلى عليه لا لا يبق ان يعقد ولذا لم يمتثل باعنا في
عطاءه وقال في حقيقا التنزيل باعتبار ان المسند اليه في الحقيقة المعطو عليه باعتبار المعطو لان المعطو عليه مجرد التولية
بما قوله واستيناف معترض اراد بالاستيناف ابتداء الكلام فلما ياتي في كونه معترضا وكونه مفعول المعطو
اي بمعنى تعظيم المعطو مطلقا والتلوي في هذه القصة بناء على ان ما يتلى تحت العموم والخصوص ولا يتوقف التعظيم
على جعل الكتاب عبارة عن اللوح المحفوظ على خلاف المتبادر بل يحصل بحد معهود الاشارة الى ما سبق من قوله
ذلك الكتاب لا يرب فيه هدى للذين الآيه والاحسن ان يجعل ما يتلى عليكم في الكتاب خبر متداخلة في اي حيز
ما يتلى عليكم اي المعنى به قوله في حيز ان ينصب معنى وبينكم كما يكون من قبل عطفها بلينا وما اى وسما
قوله ويخص على القسم كانه قيس واقسم بايتي عليكم وفيه ايضا تعظيم ما يتلى عليكم قال في حقيقا المناسبات
الواو وهو ظاهر وهما رقيقة وهو انه لم يقل في بيان التقدير اقسام وما يتلى عليكم لان الواو لا تجوز
في الذكر بل يجب حذف متعلق قوله ولا يجوز عطف على الجور في فيهن لاختلاف لفظا ومعنى قال في حقيقا
عطف على الضمير الجور وصار المعنى بفتحك في حق ما يتلى عليكم وهو غير داخل في الاستيناف هذا ولو وصل
مفعولا معه لا يدع الاختلال اللفظي والاختلال المعنوي وجه آخر وهو ان في قوله فيهن في حيز المعنى
في المعطويان محل الالف قوله صلايتي ان عطف الموصول على ما قبله ويجوز على هذا ايضا ان يكون بدلان
في حيز مخرج الكفاية الا ان يقال تركه لضعفه قال في حقيقا في الفصل بين البدل والمبدل منه وان لم يكن
بذرا الا حيزي وقوله والاقبل من فيهن اي لا غير كما صرح به الكفاية وفي ذلك لانه يجوز ان يكون صلايتي
على تقدير نصب ما يتلى وعلى تقدير جرة ايضا تعظيما لينا ما يتلى في يتامى النساء وكون في السبب ما صرح به
الحوادث بقوله عليه السلام عقيب اداة في هرة اى لهرة قوله وليس فيه دليل على جواز تزويج اليتمية حتى
يلزم منه جواز تزويج غير الاب والجد الصغرة وتزويجها ايا ما يتلى كما هو غرضه في حقيقا قوله هذا اذا
جعلت في يتامى صلايتي لانهما فان جعلته بدل لانهما لوجه نصبهما على موضع فيهن هذا اذا عطف على الالف
اما اذا عطف على التابع فعلى موضع في يتامى النساء وذلك لان البدل يجمع في يتامى النساء عن مجموع
فيهن فالعطف على جزء البدل لا يجعل بدلا وفي ذلك لان جعل في يتامى النساء بدلا عن فيهن في الحقيقة
يولل ابطال الجور من الجور وابعاد سابعه ولا اى مجموع الجور والجور وما اشتهر ان الجور والجور
محل نصب مسامحة معناه ان الجور في محل النصب فتم كلام الكفاية انها عطف على الجور من غير تفصيل و
اللفظ ما يتلى لم اعرف محصل قوله بربون فيهن ان كن جيتا وياكون ما لهن والا كانوا الالف كالفوا

في نكاحهن ان كن جيبا صالحا للكلح والا كانوا يعرضون لعلما في ميراثهن فانهم كما يعرضون غير ميراثه
يعرضون للميراث لئلا يقره ويجوز ان ينصب وان يقولوا لا ولي ان يقولوا هذا على من نصب من مجلس ان يرض
بعد حذف حرف الجر من منصوبا اما من جعله جورا فلا يجوز ان يكون منصوبا مع تقديره بل كما نصبه
الخبر اي الخبر قوله وهو خطاب للامة الضمير راجع الى الخطاب كلها من قوله يفتيكم لانهما قوله وعلما ان الخبر
او اشارة الى ان لا حاجة للافتشايه المفضي الى الرضا قوله توقعت منه قال اللفظ استحقاقا الخوف في معنى
التوقع شايخ في كلام العرب لا يخفى انه يصح قول الخوف على معنى الشهور لان توقع المكرهه بوجوب الخوف
وامرأة فاعل فعل يفسره الظاهر الظاهر المذكور لانه المذكور في مقابلة الخوف هذا هو المتفق بين
البصرة ونحن نقول والله اعلم اذ كان الواقع بعد ان نكرة يعرج ان يفصل المذكور صفة وتقدر كان لا
حذف كان بعد حرف الشرط مطرد فالتقدير هنا ان كانت امرأة خافت من بعدها نشوزا فلا جناح
ان يصلحها بينهما صحيحا وقوله وان احد من المشركين استجارك فاجره وان كان احد من المشركين
استجارك فاجره قوله ان يصلحها اشارة الى اصل يصلحها بشديد الصاد وانما اشير بقوله لا
جناح الي ان ما يتوهم من الاثم في ما يهيب للمراة ليس يتحقق ووجه التوهم انه كالرشوة والراشي والمشتي
ملعونان فلذا نفى الجناح عنهما ويستفاد من ذلك لو خاف الرجل نشوز المرأة ايها لا جناح عليهما في الاصلح وكما
ان يحل هذا الحكم تحت قوله والصلح خير وفي قوله بينهما اشارة الى ان الاجت ان يكون التصالح من غير
خديعة ثالثا لسلامة بطلع الغير على ما يباح وانما يصلحها على المفعول به بسبب ارادة ان توجبها
صالحا خاليا عن الفساق ونصبه على المصدر انه يتم لوجاه الصلح مع الاصلاح الا ان يقال كفى في جعل
مصدرا ان يكون الصلح قردا فلا جناح قوله ان لا يذبح من الخيور قال اللفظ اي الليرات بمعنى المصدر او المصدق
لا على وجه تفصيل هذا القول ولا مانع لكونها وجه التفصيل اي من جعلها ما هو خير من غيره قوله ولذلك افتقر عند
تجانسهما يعني افتقر عدم مناسبتها مع ان لا بد في الوصل من التناهي لولا الاعتراضية لا عطف ذلك
ان تجعلها عطفه مكتفيا بالشايب الغرض كما يظهر من بيانه وعلل الانسبا ان تجعل الجملة حالية مشعرة بوجوب
كون الصلح خيرا وهو ان الضوم من مقتضى شح النفس ومخالفة النفس خيرا قوله اقام كونه عالما باعمالهم الا ان
يجل كونه عالما بالهركناية عن الزيادة ان الكريم العالم بالجزاء يفتوته الجزاء قوله ان العدل ان لا يقع
البتة لا في الجدة ولا في الخالط والمراعاة وذلك في الجدة والخالط التي هي فرعها متعذر فلا يفتقر الى ان يملك
الزوج في الجدة كما ذكره الكفا ولا حاجة الى ان يجعل نفي الاستطاعة في تسوية القسم مبالغة في الصعوبة كما
ذكره وفي قوله ولن تستطيعوا ان تعدوا ما بين السما والارض اشارة الى ان اسقاط العدل عنهم لعدم استطاعتهم
وفيه بالغة في وجوب الاستطاعة وعدم جواز ترك شي منه وقوله عليه السلام فلا تؤاخذني فيما يملك ولا يملك
يشير الى ان الزيادة في الجدة ليس من عند رب بل هي من عندك فاذا جعلت حجة التعطف اكثر فلا تؤاخذني

قوله

قوله والكفا كمنس وم كمنس الكفا على التورية مع ان الكفا مع فبا علم لان علوم الوصية المبلغ في الامور
وتجدر على التورية ايضا مساع لان اليه استند خصوص الامام ومهم اكثر من طيات الكلام واطلب لذكره واما كمنس في
هذا المقام قوله بان نقول اشارة الى جعل ان مصدره فالفعل بالتقوي المطلوب في ان غير من يدنا كيد في
التقوي وقوله على اعادة القول اي وقت لهم اشارة الى ان وان مكفورا ومعطوف على وصيها لا على التواضع
الكفا لان المصدرية لا تدل على الشرطية ومضمون ومضمون هذه الشرطية لا يقبل الوصية ولا يصح عطفها
على الاشارة قوله ثم تردد ذلك بقوله وكان الله عنيا حميدا الاظهر ان جعل قوله فان قدما في السمو
الارض تهديا على الكفر يعني انه قد رجع عن عقوبتك بما يشاء ولا ينبغي عقوبته فان جميع ما في السنة والارض له
وقوله وكان الله عنيا حميدا اشارة الى انه لا ينظر في حقهم وانهم يستحقون العقوبة لان النعم لان النعمي الحميد
يصلح منافع عنده الى المحتاجين فهو بعينه منعم عليهم لا كماله بانواع النعم فكيف يمكن ان النعم قوله راجع الى
قوله لئن اقدر كذا مني من سعة لا يخفى بعد الرجوع والى انه تمت الدال على كونه حميدا وقوله فانه توكل بكفا
معناه فان الله يتكفاه حصارا وكيفا كفايتها حيث قال لئن اقدر كذا مني سعة وتوكل فصار ما ضمه صار
وكيفا قوله من الاعلام والابحاد قد دل على قوله ان يشاء يسبكم على بحر مشيئة كما قيل لا ذنب لهم لان
لا يفتك عن الزيادة فاول جعل ذلك اشارة الى المشيئة فاقول كفايتها كالجاء هذا الاظهر ان الية توجب
الكتاب الطالبيين ثواب الدنيا بخير التورية وانما الرشي بان كل ثواب عند القدر لم يطبق ثواب
الدنيا منه ونحوه لانه لا يحصل فالتقدير من كان يريد ثواب الدنيا فليطلبه من الله لان عند الله ثواب
الدنيا والآخرة وقال الكفا والمعنى عند الله ثواب الدنيا والآخرة لان ارادة حتى يتصلح للار
بالشرط ولا يخفى انه مكلف وبعده لا يتسبب الجزاء عن الشرط بل لا بد من تقدير الجزاء وجعل المذكور سببا لاي
تقدخر لان عند الله ثواب الدنيا والآخرة وطلبها راجع قوله فيعمل كفايتها بزيادة يعني لا يخلو ارادة
والهرا ارادة عند وجوده لانه قوله كما من كان يريد الآخرة تزداد عليه انه لا يحصل رعي بطون
ارادته بل بزيده كما يريد قوله لان الشهادة بيان للتي اي الراد بالشهادة ذلك ليشتمل الاقرار والا
فالشهادة الاخبار بما يتعلق بالغير والاقرار الاخبار بما يتعلق بنفس الخبر قوله اي الشهود عليه او كل
واحد من المشهود له ويؤيده الثاني قراءة فابكن غنى او فقير فاقولها اولي بالغنى والفقير و
النظر لهما او المعنى اولي بالغنى والفقير من نفسه فنفسي ان يرجع الفقير والغنى الله على نفسه فترجى الشا
القدر على المشهود له وعليه بطريق الاولى قوله والا لو وجد قال الرضى الضمير الراجع الى المذكور الذي
عطفه بوضعه على معنى باوجود ان يوجد وان يطابق التعدد وذلك يدور على القصد قوله جادني زيد
او عمرو ووجهها ذهاب المسجد ولو تم ما ذكره لا يفيد الا قرينة العدول عن الظاهر ولا بد من نكتة
هي انه اراد تميم الا ولو يرد في توهم اختصاصه بالاولوية لانه لو كان كذا ذكره في قوله وفيه كذا لان الواحد مطلقا

فبر متعين فلا يفيد تخصيص الجنس بواحد على انهما ايضا يومهم التخصيص بالواحد من الالاء احتمالا آخر والله
 اعلم فيقول رجا وان يكون من التدين كما شهدا ابتدائي تشهد وان يوجد اية وصفا كما له وحده احكام
 ولو كان مفرقا لنفسكم ولولا اليكم واقر بكم بان يوجب الشهادة وتاب حجة هو لا اذ امور الهم او غير ذلك
 كان اي انشا مدغيا تفر شهادته بنائه او غير اشد شهادته باب في الحاشية فالتداعا وليها من نفسها
 فينبغي ان ترجح اتمد على نفسها قولة لان تعدلوا من الحق او كرهه ان تعدلوا من العدل اي ان تعدلوا
 التان من العدل والاتق البيبا بان يقال من العدل هو الاول لان الكلام كان في العدل فهو اسبق الى
 النفس من العدل فالعدل احق بالبيبا قال اللطفي كما قيل المقول له عايد الالهيه اعني اتباع الهوى كان العين
 على كرايمهم العدل و ارادتهم العدل لكي لا يخاف في اتباعهم الهوى بل في ذلك لا يقرب من التان والاولى ان
 يحصل عايد للالهيه وطلب الترك فيعكس اي انها كمن عن اتباع الهوى ارادة لعدكم او كراهة لعدكم هذا قول
 الا وفي العكس ان تعدلوا على الترك دون طلب اي اتركوا متابعتهم الهوى للعدل او كراهة للعدل
 وفيه المنافع تعدلوا ارادة قولة بمعنى وان وليتم قال اللطفي عدل لانك لا يظهر التان ويوم انه على هذه
 الاواة لطيف مغروق وفي الاول لطيف مغروق فيظهر الفرق قوله والكتاب الاول القرآن يعني الامام
 في الكتاب الاول للهدى وفي الكتاب الثاني الاستدقاق وليس للهدى اشارة التورية فلما يرد ان الثاني ليس للجنس بل
 ما عد القرآن قوله اي ومن يكون بشي من ذلك قال اللطفي رده الله لان الحكم المتعلق بالامر المتعلق بالاول وقد
 يرجع الى كل واحد وقد يرجع الى الرجوع والتعويل على القرآن وهما قد دلت التورية على الاول لان الاول
 باكمل واجب الكل ينتفي بانتفاء البعض ومثل هذا ليس من محصل الواو بمعنى اوفي شي فليست هذا
 ان المحل على الرجوع الى الرجوع مسامح لو صفا الضمان غاية ويستفاد منه ان الكفر باي معنى كان ضلالا منصف
 بعد قوله عن القصد بحيث لا يكاد يعود الى طريقه وتحمل ان راد ضلالا بعيد عن طريق القصد وان راد ضلالا
 بعيد عن الوقوع قوله يعني اليهود اموات موسى ثم كفروا حين عاهدوا بالبحر لا في استدارك على الكفا حيث قال
 قيل هم اليهود امواتا توريتا وموسى ثم كفروا بالابجيل وبموسى فانه لا يخرج بما ذكره نكر الاليمان والكفر
 ولهذا قيل هم اليهود امواتا موسى ثم كفروا بغيرهم امواتا ابود ثم كفروا بغيره وبالجملة في اشكال قولي هو
 ان الذين ارادوا الكفر لم يجدوا ليهودهم موسى ثم كفروا بعبادة العجل ثم موثين بالهود ثم كفروا بعبادة
 مثلالهم ابا مومنون موسى وغيره او كفروا بغيرهم بعبادة الابجيل فالعج هو التوحيد الثاني ولهذا ارجح الكفا
 وقد حصلوا مضمون الاية استبعاد اليمان هو لا وح فأيده تخرجه هو لا عا انك يجب عليهم مزيد التكلف لتخصيص
 اليمان وتخرين داعيم الاليمان على مزيد سعي في ايمانهم وحفظهم بعد الاليمان عن الارتداد ونحن نقول
 والله اعلم ان مضمون الآية ان اليمان مع ان ما دم كتم واداع للوقت عيدا ووجوب لغيره والتمسك
 وان كان موجبا لغيره السيات لكن من عقب ايمانه بالكفر ومات عيدا لا يعف الله شيئا من ذنوبه

الذي يقضي اليمان والعمل الصالح مغفوة قومه مثل ولم يكن الله يريد اليغفر لهم الله ان الام لام ليجود قوله
 ووضع بغير مكان انذرتهم بكم هم عدل عن عبارة الكفا حيث قال وضع بشر كما اخبرنا كما هم لان وضع بشر
 مكان اخبر لا يوجب التكم بل التعبير عن الانذار بالتبشير توجيه قلة في كل الشعب او الرقع على الدم لما قال
 اللطفي لوجوه القاصم ولا يركب بين النعت والنعوت بلا ضرورة قائل ولا يمكن ان يقال ان النعت اذا
 لم يقد تخصيصا ولا توضيحا فهو للذم او الذم والقطع بلغ فيها قوله ايبتغون عندهم العزة الاستغناء لهم
 او التعجب او الاكثار بمعنى ما كان ينبغي وقوله فان العزة بيان لوجه التكم والتعجب او الاكثار قوله والقائم
 مقام فاعدا ومفعولا ان اذا كتمتم ويحتمل ان يحسن القائم مقام الفاعل عليكم ويكون ان مغسرة لان التتراف
 معنى القول قوله اولان الذين يقاعدون النابضين في القرآن من الاجبار كما نوافقتن فاقبت قوتهم
 من غير سيرة العقود مهم فواجب ترتيب الجزاء على الشراعت المماثلة في جوار الكفر قوله واذا اسلفنا لوتوا
 بين الاسم والجزء فهو متمم على ما قبله واذا اعتد على ما قبله انزل عن العزم والانهال عن العزم كما يكون بان يدخل
 المضارع ولا يمكن كون بان لا يدخل المضارع قوله لان كالمصدر الوقوع على التعجيل والكثير قوله وقرب
 على البناء لاضافة الية في التسهيل ويجوز في راسي الاكثر بنا ما اضيف الية من اسم ناقص الدلالة بالمشبه
 تام الدلالة بهذا فخرنا قس الدلالة بـ مثل فيرون وبين فخر المشابهة تام الدلالة لا يقال التثنية ولجمع
 والتثنية واحترز به عن مثل ولم يرض كون مثل انكم تنطقون مستيبا بل حصل منه ما على ان حال من استترقى
 حتى قوله انه لم يرض مثل ما انكم تنطقون قوله او صفة لنا قعين والكافرين لاننا قعين في بشر المناقنين بعد
 والنا قعين فقط ويضم واحدهما بيان الكفا وكونه لا لا يقتصر على الشعب كما يشوب الكفا قوله وانما ظفر
 المسلمين قعي وظفر الكافرين نصيبا لحسنه حظه لا يظهر انه سمى قعي اشارة الى انهم من داخل فتح دار الاليمان
 بخلاف ما للكافرين فانه لا فتح لهم استيلاءهم بل سبغ على ضياء ما نالوا وقوله سرج الاوال ليس منيائا على
 سرعة زوال الدنيا بل المراد سرعة الزوال في الدنيا قوله ولا يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا اي
 حين الحكم وهذا يفتقنه ان يقال ولا يجعل الله الله عدلا الى الابد في تحقيقه وهو كما في استيلاء المسلمين
 وليس المقصود مجرد نفي استيلاءهم قوله لان لا ينبغي ان يكون اذا عاد الايمان قبل مضي العدة اي لا ينبغي ان يكون
 السبيل اذا عاد الايمان قبل مضي العدة وفيه انه حين الكفر لا يسيل نفي السبيل بوقوع الغفر وبعد وقوع
 الغفر لا يخلو من العلة من موجب وهو غير ظاهر الا ان يحسن الرجوع الى الاليمان رجوعا عن الفوق لكنه مزيدا عنها
 لا بد من دليل قوله سبق الكلام في محتمل ان يكون ما ضيا مع وفان سبق وكون ما ضيا مجزوا من السابق
 وقيل المراد بالانكسار الصلوة رجح التوجيه السابق رعاية للظاهر ولان فيه مزيدا منهم والكفا عكس لام رعاية
 لان الكلام كان في الصلوة وما قضى به قضى وفي الكفا ان يراد بالعودة العدم وتركه القاضى في
 كان وجب ترك ما ذكره لخصي ان توجبه الاستشهاد مشكل لكن لا نرى الاستشهاد مشكلا اذ معنى الكلام

ولا يذكر ان الله الا ذكره مطلقا بالعدم لانه لا يقع في هذا الذكر قوله اي را او نهم غير ذكر ان من يدبرين ربه
غير ذكر ان الله الا قليلا لكنه في عبارته الكفاية لا حاجة الى تقدير المستثنى لانه يتم على توجيه جعل التعديل
بمعنى عدم قوله والمعنى مراد بين الايمان والكفر جعل ذلك اشارة الى الايمان والكفر المفهوم من نحو
الكلام ولك ان تجعل اشارة الى الذكر القليل اي مضطرب بين الذكر القليل المذكور القليل لا تظن انهم
بذكر الله قوله لا ينسبون الى المؤمنين والا الكافرين جعل هو الاول اشارة الى المؤمنين والثاني الى
الكافرين والسجد الاول للتعظيم والثاني للتحقير وقد رتبته الى النسبة او الصيرورة ولو قدر الوصول
لكان النسب لا يضطر بين الفريقين قوله ونظيره قوله ومن لم يجعل مقداره نور ابعث المراد باضلال
الله عدم هدايته لان ربه غير طريق العواطف قوله فانه صنيع المنافقين وديونهم فلا تشبهوا بهم اراد
بذلك جعل الاية مناسبة لسببه ولو جعل خطابا للمنافقين لكان اشد تناسبا قوله ثم من كان
المتشاكث مبتدأ والجملة بعده مفعله ومن اذا حدث خبره على حرف الضم اي اتصال من اذا حدث
والاسم ان يجعل ثلث خبر مقدما او مبتدأ محذوف الخبر وخصال من اذا مضى الى في الوجود ثلث
اعلم ان من اذا حدث رواية الكفاية والقاضي ترك لفظ من وهو الموافق لطبقت اربع من كون في قوله
حدث متفق عليه قوله بعضها فوق بعض قال بعضنا الاستعانة من بعض وما ذكر تفسير الدرر قوله
والجرك اوج لا يخرج على ادراك عدل عن عبارة الكفاية والوجه التبرك لانه بعد روده في الاية
لا يكون خارجا عن الاعتبار رعاية الامر ترجيح اللفظ الا في لانه لا يحتاج فيه الى الحكم بشدة ووجه وفيه
يحت لان الادراك لا يوجب جعل السكون مرجوحا لانه يجوز ان يكون من باب الكفاية لجمع احد في
قوله ولن تجد لهم نصير اخرجه من الاول اي ان يكون المراد ولن تجد لهم نصير في الدنيا لتكون الاية وصفا
لهم بانهم خسروا الاخرة والدنيا قوله وانما تعاقب الصبر كقوله في ان مرض الكوفة لا يزال معتادا
الاخرة ثم هذا الوجه مجرى عقاب المسلم العاص فالوجه ان يقال الوعيد بالعقاب ليشق نفسه عن مرض الكفر
والعقاب الخلد ليرصد وعيده قوله وانما قدم الشكر دفع لما يهيم ان الايمان مقدم على الشكر وجوده ان
من لا يؤمن لا يكون شاكرا وجوابه ان الشكر لهم مقدم على الايمان وما هو مشاخر شكر النعم المتعين ثم على وجه
الشكر وهو فيه قوله وكان الله شاكرا بان الشكر ليس فضلا مجردا بل جاء عن العذاب بل ومن فاعله
فالآتي يتحقق بصفته ودعا الى الشكر المعين بوصفه تعبلا يعني من صفاته انه شاكرا عليهم من يشكره فكن
شاكرا عليهم لمن يشكره حتى يتم تحفظك بصفته الكريمة فاحفظ هذه الدقيقة فاني ارجو ان يكون من اللغات
لامن الوساوس ختم الله به انعم على في تفسيره لانه كسيف اشكره على نوره وانما العاجز الذي لا يقدر على
قوله الاجر من ظلم بالاعمال الظالم لا يخفى ان الله لا يحب الاعمال التي اعلم على غير الظالم تخصيصه بالاعمال
من داع وكان اشار اليه بقوله روي ان رجلا ضاقت به وهو ان داعي الى ذكر الجبر ان الذي سبب

لا يحب الله الظالم

لا يحب الله الظالم

النزول واشكاهم بمعنى زادهم شكوي واذا في الظالمين وكذا ان جعل الجبر بمعنى الجاهل
فيكون الاستثناء منقطعاً لعل الاصل ان يكون التقدير الاجر من ظلم اي جهرا لا جرم من ظلم فيكون
الاضافة لادنى ملائمة ويتوافق القرآن من حيث المعنى واما على قوله فلا بد من تخصيصه في
الجهل بالجهل بالسوء من القول بما عدا جرم المظالم ويمكن ان يقال جرم المظالم ليس جهرا بالسوء من القول
المتحجب وان كان جهرا من حيث الظاهر والاطلاق والتقييد بالنظر الى التحقيق وبالنظر الى الظاهر
فلا يتناهيان ولا يبعد ان يجعل الاستثناء المنقطع بمعنى لكن الظالم يجب الجرم بالسوء من القول
مواثيقا كسبب لتوجيه الكفاية حيث قال ويجوز ان يكون من ظلم مر فوعا كانه قيل لا يحب الله الظالم
الا الظالم على لغة من يقول ما جاء في زيد الامر ويحتمل ما جاء في الامر ومنه لا يعلم من السماء والارض
الغيب الا الله انتهى ويكاد يستفاد من تخصيصه في الجرم بالسوء ان كسب الجرم بالسوء هو الحسن
هو الحسن من ذكر الله فانه كسب الجرم بذكره والله اعلم قوله او تفصلوه سرا فلهذا اخفا باللفظ سر
هذا الاية والفعل علانية والظاهر انه لا يخفى في الاخفا الفعل سرا بل لا بد من الفعل سرا وعدم افتناء
ذلك الفعل فابداً هو الفعل علانية او الاخفا هو الفعل سرا والتشبيب اريد به الطولية في قوله
رتب عليه قوله فان الله كان عفوا قديرا فان قلت انه دليل على تجبوية العفو وليس مرتبة عليه قلت
المراد بترتيب ان الله كان عفوا قديرا ترتيبا هو معمول له وهو ان يعبث اذ التقدير فالعفو واجب
ان الله كان عفوا قديرا حذف المربوب واقيم عليه مقامه والاوه والله اعلم ان يجعل ان تبدد خبر
بمعنى ان نظروا خيرا في مقابل الظلم او تفصلوا خيرا من في مقابلة او تعفوا عن سوء فهو الاجاب من الاتقان
لان الله كان عفوا للنعمة ولما كان احسانه نعمة للخصم حيث يعطيهم الحياة والنعم في حال الظهور
لم يذكره فكانه قال فان الله كان مبدئ الخيرة ونحوه للاشارة وعفوا قديرا قوله فانتم اولي بذلك
لا خفاء في ان التقدير سنة اولي يكن في كوننا اولي بالعفو كقولنا ان الله نسي اجل من التفرغ
بالعصيان ونحن نتناذى بالظلم وكون المشا ذى الظلم عفو ممن لا يتاذى بحمل نظر ولا يبعد ان يقال
لا مشقة في الانتقام مع كمال القدرة ومع الضعف كان الكلفة في الانتقام نحن معضعنا اولي
بالعفو من التقدير قوله بعد ما حصل في الانتقام اشار به الى ان الانتقام رخصة وليس تجبوا والا
فلا يكون العفو واجب لان ترك المندوب لا يكون اجبا وكان وجود ذلك ان المراد في الجاهل الكراهة
فاستثناء الجهر افاد انه ليس بكروه لانه محبوب وقد مرح بما اشار اليه في قوله حيث قال وكان
يكون الجبر محبوبا انه غير مكره بحيث تناول البياض والافترق الجبر بمعنى المندوب فكيف يكون اجبا
وافضل هذا الكلام وتبينه حيث لانه كثيرا ما يجعل الشرع بعض الاعمال اجبا من البعض ولا خفاء في ان
العصا لا يجب بوجوب تركه كجواب قوله ان الذين يكفرون بالله وسلمهم الكافرون الواحشون

الذين لا يؤمنون لايمان فيهم مخصوص كقوله والكفر بالله الكفار الوهية او الشرك به وقوله ويريدون
يفر قوا بين الله ورسوله اشارة الى طائفة اخرى خلطوا الكفر بما يؤمنون ايمان وكونه اشارة
الى طائفة اخرى يحتاج الى جعل الواو بمعنى او والى اشارة الكفاية في تفسير قوله ويقولون يؤمنون
بعض وكفر بعض او باعتبار الوصول واخاره المحقق وجعل الواو بمعنى او مستغنى عنه كقوله
والفرق بين الله ورسوله بان يؤمنوا بالله ويكفروا برسوله كما ذكره القاضي او بان يؤمنوا
برسوله ويكفروا بالله لا شرارك كما آمن النصارى يسوعى واشركوا بالله وكانه خصه القاضي بالاول
لعدم وجدانه والاولى اعتباره لان بيان حكمه لا يتوقف على وجوده بل بما سن يتخرج عنه
الناس ولا يقولون قوله ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا في شان المرادين والقاضي
والا فالطائفة الاولى متخذون سبيل الكفر الصريح قوله اذ الحق لا يتعدى وكذا
الباطل والافق حتى والايان هو النقيض للكفر وهو الحق والكفر الباطل ولا واسطه بين الحق والباطل
قوله هم الكاطون في الكفر لا غيره بايمانهم لا خفاة في ان قوله او انك هم الكافر لا خبر لان
غير مختص بالمرادين والقائلين والايان مخصوص بما لمعنى قوله بايمانهم بايمان فيما بينهم
المراد بالكفر الكامل الكفر الصريح الذي لا تشوبه شائبة ايمان وكما ان القسم الاول واضح و
كامل القسمين الاخرين يستفاد من التسوية بينهما وبين القسم الاول وانما فسر به لظهور ان
المقصود من الحكم عليهم بالكفر انه لا تفاوت بينهم في الكفر وقال المحقق ان تفسيره بالكفر الكامل
ليفيد الحكم اذ الكفر المطلق في شأنهم ما خوذ في المسند اليه وليصح المحصر هذا فان قلت هل بقي قسم
او محض بالخصر لو لم يعتبر الكمال قلت نعم وهو المومن بالله ورسوله الكافر ببعض احكام يوجب
الكفر وقيل استفيد الكمال من المحصر استغناء من تعريف الخبر وتفسيره في فصل قوله كقوله ايمان
محققا لم ير ان حقا بمعنى يقين بل الحق بمعنى الثابت اي كقوله ايماننا كما صرح به الكاشغري الا ان
الثبت الثبوت في العلم فالمتيقن فلذا فسر به باليقين بمعنى المتيقن كما اشار اليه بقوله
ويكن ان تحمل الحق على الاعتقاد المطابق فانه احد معانيه فيكون قوله اي يقينا تفسيره وقوله
محققا بان المراد و اشارة الى ان الحق بمعنى المفعول ليرجع كونه صفة الكفر ولا خفاة في ان يكون
المقصود صفة المصدر كخوف كجر في كل مصدر ولو كذا الفيه بعد جملة فيه مشتق نحو زيد قائم
وقام زيد حقا ولو جعلت مثل زيد ان حقا في تاويل زيد كاي انفسانا لا طرد في الكل قوله
واعتدنا لك فري عذابا ميسرا لم يقروا واعتدنا لهم لئلا يفيد انهم معذونون كقوله في وقت
وان اسلموا فان قوله لك فري يدل على ان العذاب مرتب على وصف الكفر فاذا انقضى التعق
اضدادهم ومقابلهم قدر خبرا ولم يجعل الخبر قوله او انك سوف يترجم لكونه على وتيرة الا

السنة والاول تقديرهم المسلمون ليكن من غير اللغو وحتم ان يكون مراده بقوله اضدادهم
ومقابلهم التبيين ان قوله الذين امنوا بالله ورسوله مقابل للذين كفروا بالله ورسوله وقوله ويريدون
يريدون ان يفر قوا بين الله ورسوله وقوله ولم يفر قوا بين احد منهم مقابل لقوله يؤمنون بعض و
كفر بعض فلا يكون المقصود تقدير الخبر بتضعيف حساساتهم جعل قوله ربيما متعلقا بقوله سوف تؤمنون
اجورهم والاطراف متعلق بقوله فغفورا ربيما عليهم لان الغفوة كالتاء اجور من انما رجمه قوله
فانما يكتب من السماء جملة الايلايم الاحتمال الاول كون التنزيل للتدرج والاحتمال الثاني الباقية
لاتدل عليها عبارة التظلم والاشبه انهم سألوا كتابا ثانيا ووقفوا ايمانهم بثبوتها على كتاب تام سواء
كان نزوله بتدرج او مرة واحدة فكلانهم قالوا ان مؤمن بك حتى يتم كتابك قوله اي ان استكرت ما ساء
حكمت فقد سألوا موسى الا لا تخفي ان سألوا الا كبر فيما مضى لا يترتب على استكباره عليه السلام فانما
ان الفاء في فقد سألوا للسببية والتقدير لا تستكبر لانهم قد سألوا موسى كبر من ذلك قبله وهذا
السؤال وان كان من ايمانهم اسند اليهم لانهم كانوا اخدين يذبهم الى الهدى والحديد وكبر الطاعة
والسيرة كذا في القاموس وكون الاخذ بزمب الغافر حقيق من لا يسهة عالم يذكر في كتب النبي
كذا عبره الكشاف ايضا في هذا المقام وقد يند فضل البعض الى الكليات على كمال الاتحاد والوفاة
بين الكل نحو قومي هم قتلوا ابيهم اخي فخرجوا ان يكون المراد بضمير سألوا جميع اهل الكتاب صلح
للجميع ويمكن ان يكون المراد باهل الكتاب ايضا للجمع فيكون اسناد يسالك اهل الكتاب
سألوا ويمكن ان يكون المراد باهل الكتاب هذا النوع ويكون المراد بيان قبائح النوع فلا تكلف
ولا يجوز لانه في الضمير ولان المرجح والله اعلم قوله اي اياته ثرة جرة او مجاهرين لا تخفي ان
تقديره بعيد عن الغم والظاهر ان مصدر الازالة في الحقيقة امان لفظه اي اراه عيان او منا
غير لفظه اي روي عيان وقوله او مجاهرين اشارة الى توجيه المايل عن المفعول الاول ولا تخفي انك
الحاوية عن المفعول الثاني اي ما يبا على صيغة المفعول وانما القيس للحال يجب ان يكون كخب صاحبها
بين في محله فتعين كونه حاله عن المفعول الثاني والله اعلم حقيقة الحال قوله تارجات من السماء فاهلكهم
ان يكون التار عبارة عن تحمي جمعهم فانية ورفع انا شيتهم المايل جهم والشاهدة قشاهدوا ببركة
النساء فاشاهدوا قوله والنباتات الجرات الظاهر ان المراد بالنباتات الاول والا على اولوهية
ووحدة قوله فحقوا عن ذلك واتينا موسى لاني ان السلطان المبين كان قبل العفو فان الامر
بالقتل كان لان قبول القتل كان تمهيد لهم لكن الواو لا تقتضي الترتيب والاطراف لا تحل التوسط
ذلك التوسط بل تسلط بعد العفو حيث القاد والاولم يمكنوا بعد ذلك من مخالفة قوله
بسبب ما قرم ليقتلوه في الكشاف ليجازوا فلا تتفقوه وظهر التظلم مع القاف فامل ويكتمل

ان يراد على لسان موسى هذا ما ذهب اليه الكفا والاعادة ليشعر بالوجوب الاول قوله على ذلك وهو
 قولهم سمعنا واطعنا وكونه ميثاقا لوضع طعننا موضع نطيع وكونه غلظا لبيان العزم في الاطاعة
 حيث نزلوا من مكة الواقع وفي الكفا وقد اخذ منهم الميثاق على ذلك وقولهم سمعنا و
 اطعنا ومما هدمهم على ان يتوا على ستموا عليه فاشارة القامح بقوله وهو قولهم لان وقولهم
 الكفا في موضع عطف على الميثاق وترك قوله ومما هدمهم لان الاستمرار لا يوجب في دخول الباء
 او تحض بالنها عن الاعداء ولوجعل العاهدة على الاستمرار على السمع والاطاعة مطلقا لا يتجزأ
 في دخول الباء بعد قوله وما مزيدة للتأكيد اي لتأكيد مضمون الكلام لتأكيد المفعول كما قاله
 مستغدا من كلام الكفا قوله والباء متعلقة بالضم لحدوث قول يجوز ان يكون قوله فيما نفقهم
 غر قاذبا للبناء اي فيهم بنقضهم اي بعد اخذ الميثاق الغليظ بهم متبني هذه الاوصاف الذميمة
 و يجوز ان يتعلق بمرتا عليهم طيبا في الكفا على ان قوله فينظم من الذين نادوا بديل من قوله
 فيما نفقهم وكان ترك القامح لانه مذكور في قوله فينظم من الذين نادوا بديل من قوله
 عطف على اخذنا منهم ميثاقا غليظا ولوجعل للعطف على فيما نفقهم كما في قوله بزيد وكنت
 او فحسنت او ثم حسنت قوله لم يحج لاجل بدل ولا يخفى ان هذا الابدان بعد اما لفظا فليطول
 وكونه من ابدال الجار والجرور فقط واما معنى فلا لانه على ان يحرم بعض الطيبات مسبب مثل
 هذه الجرائم العظيمة فيترتب عليه هذا المعنى لو كان مثل هذه الجرائم موجبا للتحريم لصار موجبا
 في غيرهم ايضا ومعنى ابدال الجار والجرور فقط لانه لا يكون القامح واخلافه في البدل وهو بعيد
 فيكون التحريم سبب النقص عدل عن عبارة الكفا فلا يكون التحريم الاسباب النقص لانه تجر عليه ذكره
 ان استفادة هذا الضمير مشكل لان التركيب في قيسل زيد مرتب وهو قد اتفقوا على انه لا يجوز في
 مثل قصد تخصيص قوله فيكون من صلا وقولهم وقوله وقولهم معناه اي لفعل وكان الاولي من صلا
 بدون الواو فانهم وقوله فلا يلزم جاره يعيد ان الجار محمول قالوا ولا فلا يتعلق به جاره وصير جاره
 الى الجور والاول قولهم قوله وقولهم الا نبينا بغير حق قبل القتل بغير حق مع قول النبي لا يكون الا بغير حق
 اشارة الى ان يجوز القتل بحق ولو كان النبي كما لفظنا وان لا يال منهم موجبة قتلهم فلهذا ولوجوبهم
 مقفلا كما تقفل او عية النفايس كمال ضرر فلا يدخل فيه ما يدعوننا اليه لانه حفظا عن علمنا او في الكفا
 مقفلا وتلك الاكفة مقفلا لئلا يصل الى قلبنا ما يدعوننا اليه فقلت بالعلم عما يدعوننا اليه ولا
 يقفل ما يقول الا الى القلوب العارضية عن العلم قهله فلا يوزن الايلا كما يجب استثناء القليل من
 الايمان المتفوع على الطبع على قلوبهم يجب استثناء قليل من القلوب عن قلوبهم فكان المراد بل طبع الله
 على اكثر قلوبه او ايماننا قليلا ذلك ان تزيد فلا يعدون شيئا مما يدعوننا اليه الا قليلا قوله وهو

مختلف على كبرهم لانه من اسباب الطبع اي لان الكفة المطلق من اسباب الطبع كما كبره بغيره فقلت
 على سبب ليس من عطف الشيء على نفسه وعلى تقدير اتحاد الكفرين يجوز ان يكون الموقوف مجموع الكفر و
 غيره على الكفة فيكون التركيب من قبيل قال الا ما وجميع الناس قوله او على قوله فيما نفقهم لانه اشكل
 على العطف على على قوله فيما نفقهم انه ذكر الكفر فيما سبق فيلزم التكرار اجاب عن كجوابين اشار
 لا الاول بقوله ويجوز ان يعطف مجموع هذا وما عطف عليه يعني كبرهم وما سمع على مجموع ما قبله يعني
 النقص والكفر وقتل الانبياء بغير حق فكانه قال نحو قتلوا الضم القتل والنقص بالكفر والضم اليها
 وغيره لا الكفر ولا الثاني بقوله ويكون بالنصب عطف على عطف اي يجوز ان يكون تكرير ذكر الكفر
 اي تارة تكرر كبرهم فيكون المذكور في جانب المعطوف عليه قوله او استينا فاما من اتد بحد اي استينا فاما
 اتد بوصفه بالرسالة اشارة الى ان ذمهم بهذا القول لرسالة ولا يستحق ذلك الذم من يقول
 ذلك في شان غير الرسول و اراد بذكرهم القبح ما سبق به قوله وشبهه سندا للجار والجرور والضم
 لان السابق هو عيسى وهو مشبه به لا مشبه واذ الكالمعنى وقع التشبيه لهم فالمراد اما جعل الشيء مثل الغير
 واليه اشارة بقوله بين عيسى والمقول واما جعل الامر شيئا واليه اشارة بقوله او في الاية القتل
 قوله قول صلب ان سوت الخ كما تناول هذا البعض فعه الى السماء قوله ويجوز ان يفسر الشك بالخبر لان
 المقابل للمعلم للجهل فيشتمل الجهل الظن كمن اطلاق الجهل على الظن والشك لم يوجد في الشهور اذ الجهل في المشهور
 الجرم الغير المظنون وكون الاتباع الظن استثناء من صلاح لتاويد بالظن المتبع قوله قتلنا يقينا لان في
 القتل يقينا ثبت القتل مشكوكا وثبوت القتل مشكوكا يقتضي ثبوت القتل مع الشك فيه فلا يقبل شاه
 ما علمه يقينا والظاهر ان يقينا تأكيد لغيره كما علمه حقا ولا يظهر وجه لتركه مع انه مذكور في الكفا قوله
 لا يغيب على ما يريد لا وجه للفرق بين الزين والكليم في تفسيره ول بالغة العامة والثانية بالحكمة الى صفة
 فكانت اشارة الى التوجيه بين البينين على عموم اللفظ وتضمون القصد قوله قسيه وقعت حذفة لا حذيفة انها
 جه خيرية موكدة بالقسمية الانشائية فصيح وقوعها حذفا لانا ويل الجزية والوصف القدر مبتدأ مقفلا
 الجزية قال الحق ولا بعد ان يعد الموصوف للظاف مبتدأ فيكون ليؤمن به في موقع الجزية بضم النون لانه
 لان احد في معنى الطبع وان قدر جمع استغنى عن قوله لان احد في معنى الحج الا انه يشبه على تقدير واحد شيوع هذا
 التقدير في اللفظ كما ذكره في حقنا وفي بحث لان شيوع هذا التقدير في المستثنى منه واحد هنا ليس مستثنى
 بل للمستثنى منه صفة احد على صفة الايمان به ولا يخفى ان هذا القراءه بر جعل الضمير في بعضه وان
 محتمل ان يرجع الضمير الاول الى عدم كونه مقفلا وصلوا بقوله قباي فلم اي ظم عظيم والعظمة استفادة من
 قوله يعني ما ذكره في قوله وعلى الذين نادوا وجرنا وكثرنا وانا علم ان يراد طيبات الجنة وبلادها واعتدنا
 لكافرين عذابا اليها قوله والمقيمين بالصلوة نعني على الحج تقديره وادح المقيمين الصلوة ووج يكون

مختلف

بمعرفة الله والواو اجزاء في قول الله اعلم والاشد انه نصب على التوهم لان السابق مقام
 لكن الشك وضع موضع لكن وارجوان يكون اقرب الى القبول وان تفوت به ولم يشبه له
 القول قوله ان جعل يومنون الخبر لا وجه لتقييد نصب بذلك ليجر فانه منصوب على المدح مطلقا
 واردة الموصوفين بالمؤمنين الصلوة ليس لجعل اقامة الصلوة اذ ان جعلها اقامة لها في ما
 بين الناس وعلى وجه الارض فانهم الذين اقاموا قوله قدم عليه الايمان بالانبياء والكتب وما يصدق
 لا لعدم كون الايمان بالله واليوم الآخرة مقصودا بالاية الا انهم كانوا مؤمنين بهما والمقصود
 تحريفهم ليس لهم من الايمان بالانبياء والكتب وما يصدق جميعا فانهم يومنون ببعض الانبياء
 دون بعض وبعض الكتب دون بعض وفيه نظر لانهم لا يومنون بالله لقولهم نحن ابناء الله ونحبه
 عزيز ابن الله ولجعل عيسى ابن الله الى غير ذلك ولا يومنون باليوم الآخرة لانه عقايد غير مطابقة
 في حقه فالاول ان التاخير للتعميم بعد التخصيص لان ذكر الايمان بالله واليوم الآخرة ذكر الايمان
 لان ذكر اول الشيء واخوه المحيطن بما بينهما في قوة ذكر الجميع وقد سبق ذلك في اول البقرة في انساب
 وباليوم الآخرة قوله جواب اهل الكتاب قول الله تعالى اعلم الانسب الاظهر انه تعميل لايمان الراسخين
 في العلم بانزل الله في روح العلم يستلزم معرفة ان الوحي اليه كالوحي الي ساير الانبياء وقوله
 ته واولينا وقوله اينا وقوله رسلا في وجه وقوله وكلم الله موسى تكليما كما في حيز التشبيه
 عليه السلام وكانه اشار اليه بقوله وقد فضل الله محمد صلى الله عليه وسلم بان اعطاه مثل ما اعطى كل واحد
 منهم قوله اي قبل هذه السورة او اليوم يتكفل كونه قبل هذا اليوم صيغة الكافليس فزيد فائدة
 في قوله من قبل التوجيه الوجيه هو الاول وكذا ان تزيد قبل هذا الكلام في خبر في ما قصه قبل هذا الكلام
 قوله نصب على المدح او باظهار رسلا او على الحال اي من رسلا ورسلا وفيه انه لا وجه للمفصلة
 وبين في الحال بقوله وكلم الله موسى تكليما ولا يصح ان يكون حالا من موسى اي يفرد الا كما معكم واولنا
 معا فاعلم قوله وفيه شبه على ان بعث الانبياء ضرورة لقصور الكون اذ رآك حركات المصالح يريدان
 لاحد ويكفي اذ رآك جميع الحركات تفصلا اكثر تاوان الاكثره يكثر اذ رآك ككثرتا وفيه انه فيمكن
 البعض بحيث يدرك اي جسي يرد عليه كما يمكن وضع القاعدة هذا ويمكن ان يقال بعثة النبي ضرورة
 لا خلافا لاهوا فلا يقبل الاحكام الا من ايدته الله بالجزرة قوله وكانه لا تمنعوا عليه سوال كتاب
 اي فيه ان تعنتهم لا يوم ان الله لا يشهد حتى يحسن هذا لا استدراك الا ان يقال تعنتهم يوم انه
 لا يثبت دعواه وقوله لكن الله يشهد استدراك باعتبار رقتة ثبوت دعواه ونحن نقول والله اعلم
 انه لا شبه الايمان بالانبياء اوهم التشبيه مزية ايجاز الى الغير كونه شبها به فاستدرك في بيان
 لا يحا اليك مزية شهادة الله بما انزل اليك لان المنزل اليك مع شاهد على انه من عند الله ومزيرة

شهادة

شهادة الشك حيث يأتون لا عانتك في القتال ظاهرين كما كان في غزوة بدر وهذا اولى ما في الكلام
 ان شهادة الشك يعرف باخبار الله بكلام العجز البر من الكذب قوله والجار والجار على الاولين او
 مطلقا على جميع الاحتمالات اي اير لا يمتسبا بعلة قهره بنوكت لا ظهر بما انزل اليك قوله وفيه شبه انهم
 يودون ان يثبت سألوا علامته واضحا ظاهرة على كل احد حيث طلبوا كما بان من السماء جلا والله ثبت الخبر
 بشهادة الخبز القرآن وشهادة للشك والشهادتان انما يظهران باننا ملقوه وعليه يدل ان كنهنا
 يعنى على تقدير والناس يصدقون ما على الاول فالظلم بانكار النبوة هو الكفر قوله وفالدين حال مقدرة
 لان الدلالة الى طريق ليس في حال الخلود بل في حال تقدير الخلود ويمكن ان يستغنى عن جعله حالا مقدرة
 بان الهداية هنا هو الدلالة الى جهنم والدلالة الى طريق يوصل الى جهنم فهو حال المفعول باعتبار افعال
 لا باعتبار الدلالة قوله فامضوا خيرا لكم اي ايماننا خيرا لكم وايضا امر اخير لكم جعلوا من قبل انتموا
 لكم في ان حذف عامل المفعول به واجب فيه سماعا على ما صرح به في كتاب الكافية والظاهر ان الخوف
 معطوف فالظاهر ان يقولوا وايضا امر اخير لكم والمفهوم من الكفاية انه يدخل تحت الطلابة بطلان
 بجذف العامل الذي هو المقصود والاية بعد الامر الذي يدل على الخوف على قوله اي ايماننا خيرا
 لكم وهذه التقدير بعد ما بيانه في انتموا امر احسن قوله ومنه البصر يول الى قال في التفسير
 البصر يولانهم لا يجوزون انما ركا مع اسمها قول الناس يحزون باعمالهم ان خير خير قوله يعنى
 تكفروا فموتى عنكم لا يتصرف اليه ويحتمل ان يكون المراد وان كيف وانقد كما برتم عقولكم فان الله
 ما في السموات والارض فكيف سالى الكفر به مع ظهوره ولو بوجه هذا الظهور وان يكون المراد
 فانتهم وما في ايديكم مملوكه يفعلكم ما يشاء قوله وهو يوم ما استلنا عبدا وما تركنا منه في حلق في
 الطلاق واحط على ما يع نظر قوله ولد لغير رنده على صيغة المدة وقد تكسر يقال ولد لرسده وهو
 ضد ولد لزيه كذا في القاموس قيل للنصارى خاصة وهو اوفى لقوله ولا تقولوا على الله الا
 الحق ووجه الموافقة لعدم الخطا ان قول اليهود ايفانه ولد لغير رنده يوجب افتراء على الله
 وهو ان الله كما ذبح تنزيه امة وان الله خلقه من ما غير الآ قوله معنى تنزيهه عن الصبا قال في التفسير
 انه نطق في استثناء الحق اشبه ان التنزيه لا يكون مقولا عليه بل وفيه ان معنى قال عليه فخر
 هذا والظاهر ان المعنى بقوله ولا تقولوا على الله الا الحق ليس كذا تنزيهه عن الصبا والولد بل الشمل
 تنزيهه عن الشريك اي قوله وانما المسيح تنزيهه عن الولد والصبا وقوله ولا تقولوا تنزيهه عن
 الشريك عطف على مفهوم وانما المسيح فانه في قوة ولا تقولوا ولد وصبا وكان الله عظماء
 على ولا تقولوا على الله الا الحق نفا الا الظاهر والكوفي قوله ويشهد له قوله تعالى انت قلت للناس
 اتخذوني وامى المؤمنين ذر الله فان قلت لا يشهد الاية على الالهة الفعلة على اثنين بشهادة

من دون الله فان معناه مجازي في هذا الاحد وانما يدل على الشدة لوقيل اتخذوني والحق
مع الله قلت معني التجا وزائد في هذا الاحد ان لا يوجد واحدا من الالهين الا ان يوجد الاله فانما يكون معاد
مثل حتى يكون كقولهم ويرطق اليه قاضيه كونه عهدا في وقت الفناء وبقيتها النوع عهدا في قوله لا يماثل شيئا
من ذلك في حقه ولذا جعلت له لياق في الولد ولعل نفي الشريك ايضا لانه لو كان شريكا لم يكن ترجيح
ما في السموات والارض بل كان منقسما وكذا كفي بالله وكذا نفي الشريك ايضا لانه اذا كان مع الاله
بل لو كان له شريك لم يكن كذا لانه ربما زاحم في الوكالة شريكه لولا عطف على المسيح اذ في عطفه على غيره
كون بعض الخراف عن الغرض اذ الغرض ان يسبح لا يستكف ان يكون عبدا لله ولا الملكة المقربون
ان يكونوا عبادا لله وفي العطف على الضمير المعنى ان يستكف يسبح ان يكون هو ولا من فوقه فهو
بالعبودية فلهذا لم يلتفت اليه مع ان افراد الفعل والعبادة يقتضيه اذ مع العطف على يسبح يحتاج الى تقدير
ولا الملكة المقربون ان يكونوا عبيدا كما مرح به فان قلت استعني عن التقدير لوجوه ان يكون
معنى ان يكون كل واحد عبدا لله قلت فيه ايضا الخراف عن الغرض تعرفه باذني توجب فلهذا لم يلتفت اليه
مع انه ذكره الكفا ولم يتنبه للخراف قوله وجوابه ان الآية لا تدل على عبادة المسيح والملك لا يخفى ان عطف
السوق وكذا الجواب الثاني اما الجواب الثالث في ما هو المذهب من ان خواص البشر مطلقا افضل من غيرها
الملك والاطهر في الدرع ان الترتي بنى استنكا الملكة لانهم اقرب من الاستنكا لا افضلهم على البشر
بل لانهم لا يرون ما بينهم عبادا بخلاف البشر فان في بني نوعهم كثرة العبودية وشاعت الرقية فيهم
تفصيل لهما زاة العامة للدلول عليها من في الكلام دفع لما يتوهم من عدم مطابقة المعطوف للمحل في الجمل
لم يذكر فيه الاستنكا في توجيه الجواب ليعضد المذكور صرحا بل للمفهوم لان يسبح بهم جميعا
يفيد في مقام الوعيدان للخراف اليوم بجزء العباد فهو تفصيل لجزء العباد والجزء اياهم والكفا قد في
بشخصهم ومؤمنين لا تقتضاه التفصيل ذلك ولان ذكر احد المقابلهين يوجب بذكر الآخرة وقوله
او كما زلتهم الى اشارة الى جواز آفة وهو ان يحشم مجازاتهم لهم فان مجازاتهم في الجحيم والاساقيا
قال الحق ان هذا الجواب المستقيم ان دخول المعنى الترتيبين لا على تسمية الجزاء المستكفين في حقه
قوله قول البرهان الدين لا وعلا كل تقدير النور هو هداية الله فانه لو لا ان يسبح في شيء من هذه الآفة
قوله ثوابه به تخصيص الرجم بالثواب عطف على قوله تعالى هداية الله في تقدير تهديهم مقربين اليه
او مقربا اليهم فهو حال من العاقل او كقول الحق هو حال من صراطا مستقيما ثم قال ليس لنا
هدمهم طريق الاسلام الى عبادة كريمة معنى فالواجب ان يجعل صراطا يبدل من الهدى هذا وفيه ان لو
هدمهم طريق الاسلام موصلا الى عبادة معني وانما والواجب ان يكون صراطا مستقيما يبدل من الجار والجر
قوله فقال اني كملته فكيف اصنع في ما لي ظن انه لا وارث له ولم يتعلق حتى احد في مرضه باله ولولا

التدوير

التصرف في مرض موتة فتا ورائه في اي مصرف وضعه فزود غير بان له وارثا قوله لولا ان
او حال عن يسكن استدراك على الكفا حيث قال ومحل ليس له ولولا ان رفع على الصفه لا انتم على المال
وانما نقاه لان ذال الحال بحرة لا يصح تاخه الحال عنه وفيه كذا لان امره هنا في موقع العموم كانه قيسل
ان امره ملك اي امره كان فلا حاجة الى التخصيص وقوله ذال الحال واما ما ذكره من ان حال عن ضمير
ملك فزود عليه الحق بان قال واما ضمير لكونه مفسر غير مقصود ويرى ما يدعي ان ضمير فيه كنهه برود على
مفسر النفس على ما كان مثل على فعل الايرير الى قوله تعالى وان احد من المشركين انك كيف اشهد استجرا على
للفعل ولا يمكن الخارة كالمستتر قوله والواو في قوله تعالى والواو في قوله تعالى والواو في قوله
والواو بين المال والعطف كما تدعيه العطف قوله لانه جعل اخوانا عصبه اي جعل الله اخوانا عصبه
في هذه الآية والاختلاف لها السدس متوحي بينهما وبين اخوانها كما مر في اية الموارث ولان الآية
والاخ من الامم قد سبق في بيان الكلاله في اول السورة وانما لم يلتفت اليه لانه ما ذكره قرينة اقرب
قوله والولد على ظاهره وليس مخصوصا بالابن كما توهمه الكفا بنا على ان البنات لا يسقط الاخت انما سقطها
الابن لان الكلام في تعيين النصف للاخت في اسقاطها ولو سلم في اسقاطها عن كونها حصة فرض وان
الكلام في الكلاله وهي من ليس ولد اصلا ولا والد ولا وقع فرض البنات لا يقع كلاله قوله والاية كما لم يدل على
سقوط الاخوة بغير الولد لم يدل على عدم سقوطهم دفع ما يتوهم من انه لم يعلم من الابه انه يسقط الاخوة
بالاب وانما يعلم لوقيل ان لم يكن لها والد ولا ولد فاجاب بان علم من السنة وكما علم على السنة
وخلافة الكتاب وانما قال لم يدل على عدم سقوطهم لانه لو دل النظم على عدم سقوطهم لعارض الكتاب
فينبغي ان يقال نسخ الكتاب واجتراح اثبات تقدم الكتاب وفيه نظر لانه كما يعلم بالاية من تفسيره
يجرد ان لم يكن لها ولدان الاخت لا يسقط بالعم والام معني ان لم لا يسقط بالاب فالجواب المعتد
ما اشار اليه بقوله وكذا مفهوم قوله الله فقيلكم في الكلاله فانه لا دل على الفتيا في الكلاله والكلال
ما يكون له ولد ولا اب علم ان المراد بقوله ان امره ملك ليس له ولد ولا والد قوله الضمير لمن يرث
بالاخوة تثنية محمول على المعنى وفي الكفا ان تثنية باعتبار كون الجزئية وكذا اشار بالعدول
عما ذكره الى ما يقال من انه لا حاجة الى جعل التثنية بغير الجزئية فان من يرث بالاخوة تثنية بمعنى
جمع معني ويمكن دفعه بان بني الامر على مطابقة للاختان مطابقة الجزئية الذي هو مناط الفايده او
مراعاة مطابقة المرجع صرح بانه للمخارج شرح الفصل قوله وفايدة الاخبار بالتثنية التثنية على ان
لكم باعتبار العدول الى معني لا يعني فهم الاثنية من ضمير التثنية عن الجزئية يفيد ما لا يفيد الضمير
يمكن دفعه ايضا بان تثنية الضمير مجرد رعاية للمطابقة لا لافادة الاثنية قوله لا يحصل الحكم بها
جعلها خبر اقوله اصل وان كانوا اخوة واخوات فعلى المذكور والكفا باخوة وبين بقوله

رجالاً و نساءً لكن بقي من التفصيل رجلاً و انثى و انثى و جبين فاعتمد على الاعتبار قال المحقق في
 بلع بين الحقيقة و الجواز و اورد على باب تغليب قوله اي من انتم لكم صلة لكم فية ان الممن
 صريحاً هو الممن و الضلال لعدم بالمقاييس فكان الظاهر من لكم للمني الا ان يقال بان الحق و النسخ و بيان
 الضلال حتى فاحتاج الى التبدل و اشار بقوله و قيل الا ضعف لان حذف لا قيل بالنسخة و الضم
 قوله من اشترى محرراً قيل اي من اشترى من تولى تحريره و قيل معناه خلع سيده و انما قول من
 اشترى حال كونه محرراً و الاشارة الشرعية المقارن لتكون محرراً اشترى و اخرج حرماً فاشترى مع
 العتق لا ينفك العتق عن الشري قوله الوفاء هو القيام بمقتضى العهد و كذلك الايقاع و في الايقاع
 ما لم يبرهن في الوفاء معجراً بل هو قوله قال في التلخيص معجراً ان قوله جعل هذا التبرط مع ما فيم المشا
 مد عظيماً حيث قال بعد هذا البيت قوم هم الالف و الا ذناب غير و من سوي بانق الناقة الدنيا و لو قال
 بل بارهم لغيرهم كما بلغ و العناج بالهرة و النون و الهم كرام جعل يشد في اسفل الالو ثم يشد الى العراقي
 ليكون عوناً لها و للوزم فاذا انقلعت الاوزام امسكها و العرقان المشيتان العتق مشد على الالو
 كما لصيب الاوزام على السور التي بين اذان الدلو و اطراف العراقي و الكرب الجبل الذي يشد في وسط
 العراقي ثم يشد و يشد ليكون هو الذي يربط الما فلا يتعفن الجبل الكبير و يقال سلا الدلو الى عقد الكرب
 لمن يبالغ في ما يلي من الامر كما ذكره المحقق في قوله بان حلت الامر على المشترك بين الوجوب و الذم
 اي على القدر المشترك كما في بعض او باستعمال المشترك في معنيتها انما اختاره لان فيه مزيد الفائدة كمن فيه
 تاويل القضا السابق كحفظ ظاهر الاصح و المرجح عند العقول العكس سلا يلزم التاويل في قول المجاز و كان له هذا
 الكفا الوجوه الظاهر اذ اذ حيل لللال اي اعتقاد عدم العمل على وفقه و تحريم الحرام و لان الظاهر ان كل تفصيل
 احلت لكم ثم القابل بين الوجوه الاول و الثاني باعتبار تخصيص الاول بما لا يدخل لعقد العباد و تخصيصه
 بالواجب قوله و انما فيها الى الانعام ببيان المشهور في كتب النجوان الاضافة لبيان فيما يكون المضايقة
 من جنس المضايقة و المشهور ما يكون بينه و بين الضمان عموم من وجه و جعلوا اضافة العام المطلق الى احاصه
 بمعنى الام و كالم الكفا هنا على طبع ما ذكره يفيد ان تلك الاضافة بمعنى من قوله و معناه البيهية من الانعام
 قال المحقق في هذه بيانية بخلاف فاتم من فضة فان فيها اما ابتداء او بيضية هذا و في نظر لان من
 يصل للبيضا و المشهور ان المقدر في الاضافة هو من البيضا مطلقاً و قال ايضا قد اشترط في الاضافة ان
 من كون المضايقة غير جنس المضايقة و هنا الامر بالعكس هذا و قد عرفت انه ليس منها جنس الاخر مع ذكره
 قوله و هي الازواج الثمانية في القاموس النعم و يسكن عية الشا و الابل و هو خاص بالابل و هو انما قوله
 و انما فيها الى الانعام للملازمة الشبه و الاضافة فتقدير الام او الاضافة للبيضا في التشبيه فيكون
 قيل بحسن الما قوله الام حرم ما يلي عليكم لا كانوا المتكلمون للفظ الال على التحريم و لم يصح استثناء من البيهية

الانعام
 قوله
 قوله
 قوله

الانعام حذف مضافاً من يتلى عليكم اشار الى بقوله الام حرم ما يتلى و الاضافة بما يعنى الام كمن يرب
 او بمعنى في اي حرم ما في ما يتلى عليكم او من فاعل يتلى حتى يعبر بعبارة عن البيهية اي ما يتلى تحريمه و الاو لا يحرمه و
 تقدير الحرم اخف من تقديره ان تحريمه علم في الكفا و كقولنا ان يكون القصد من قول الكفا ما يتلى ان تحريمه و من
 قوله تحريمه اشارة الى ان الاسناد مجازي كما ذكره المحقق ان لا يبعد حصول الاستحباب اذا فلا يحلج الى تقدير
 المضى لكن هذا الاغناء لا يخفى بالتوجيه الثاني لانه لا يمكن ان يكون استثناء ما يتلى على التحريم من اجزاء ما يتلى
 على التقطع على كس التجوز الاول اقول في الآية و لا يعلم ان الالف في بيهية الانعام للحرم و التحريم عارض حتى بان
 عالم برؤية التحريم فهو حال قوله حال من الضمير في لكم بقية الاحلال بحال عدم اعتقاد حل الصيد غير ظاهر فلما
 جعل الكفا عبارة عن الامتناع عن الصيد و قال كانه قيل احلنا لكم بعض الانعام في حال امتناعكم
 الصيد و انتم تحرمون لكن هذا القيد انما يصح لو جعل البيهية الانعام عبارة عن الصيد المشبهة بالانعام اما
 لو جعلت عبارة عن الانعام فلا معنى لتقييد احلالها بحال الامتناع عن الصيد في حال الحرمة و كلف المحقق
 لا تحريمه بل يصح ان يراد بالانعام ما يشمل الوحش مما زاد او تغيباً او دلالاً فيصير المعنى احلت جميع ذلك
 في حال الامتناع اذ مع عدم الامتناع حرم البعض هذا في اشعره كلامه من تخصيصه الاستثناء بكونه تقسماً
 غفلة و كان وجه التعسف في الاستثناء عنده ان الاستثناء بالغير في القرآن غير الموقوف و الاقرب
 فاعل غير محلي الصيد الشارح و يكون للمعظم فكانه قيل احلنا لكم بيهية الانعام غير محلي الصيد و انتم حرما
 و اما قال المحقق ان فيه بعد من جهة ايراد خالين من داخلين صاحبها اذ لا بد لقوله و انتم حرم انهم حرم
 محذوف و هو لكم اي غير محليين لكم و انتم حرم فيه انما يصح جعل و انتم حرم حاله من فاعل محلي الصيد و لا حاجة الى
 جعل ذي الحال ضمير المحاط بما قدره لانه يمكن الجملة للمال و الواو و الواو واجب الضمير قوله ان انتم حرم ما يرب من
 تحيل و تحريم لو جعل ما يرب اعم من ذلك لكان ابلغ في وجوب قبول احكامه و لا اصرح الكفا بعمومه و لا
 تحريم الصيد للحرم مما لا يظهر مصلحة عقبة بتبينها على ان ليس للاح ان لا يقبل احكامه الا بعد معرفة نفيها
 بل ينبغي ان تتقوا لانه حكم ما يرب قوله و هما اسم ما اشترى بذكر الاسم و فاعل ما يرب هو الاستتقاق و لم
 مع الوصف من كونها صفة و الدليل على انها اسم عدم الوصف با و عدم اعمالها كما ذكره المحقق
 و لا الشهر الحرام بالقتال فيه او بالنسي عدل عن تفسير شهر الحرام بشهر الحج على فسر به الكفا لانه
 له شهر الحج اذ منه الحرم و رجب وليس من شهر الحج و من شهر الحج و ليس بالشهر الحرام تفسيره بشهر الحج
 مزيد كلف و لا داعي له الا مزيداً من سب ما قبله و ما بعده و انما ذكر الهدي مع ان من الشعاب على ما
 و الدليل بتخصيصا بعد تعبيره لان منع التحليل فيه اعم لان فيه ما حتى الفقرة و خلاف باقي الشعاب و لا
 اقرب بان نفع الناس لان فيه اذ ما ليس على ارباب الطبع تركه فاقال المحقق ان لا وجه لبعده و كلفه
 بعد التعيين لانه لا يقصر على ما في الشعاب ليس في قوله جلدية السرج و جدياً على وزن الغيبة و الغفلة

تظهر محسوسة تحت السرج والرجل كذا في القاموس قوله او محاذ شجر هو كلسا فشر شجر كذا في القاموس
قالوا ولي اولاد قومهم وتظيره قوله ولا يدين زهنتين فنهى عن ابداء الزينة بما لفظ في النهي عن ابداءها فقولهم
ولست صفة لغيره ان لفظي كونه صفة لا يوجب تعيين كونه حالاً لان امين اي صفة المقدور ولهذا
الكشاف بقوله ما صدين فليكن متعونا ايضا صفة ذلك الموصوف للحدوف وهرج المحكي ما اجابوا من كلام
الكشاف من كونه صفة ولا يمكن وقوعه بان يكون صفة للموصوف مقدر بوجوب ان لا يوجد صفة موصوفة حتى يمنع
علا اذا يفرض صفة يجوز ان يكون صفة للموصوف المقدور لان قولنا زيد لقصان الفاضل تعيين قبل القائل
كونه صفة للفاضل اذ ليس له موصوف مقدر بل وقوعه بان يكون صفة للموصوف مقدر لا يكونه ايضا
ما قبل من الجور وبين اوفى الا ان ادراكها لا يمكن هنا ان يكون صفة للمقدور ولا يرد ما ذكره المحكي من انه اذا
كفي لعدم تقدير الموصوف كان اشتراط الاعتقاد لغوا ان اشتراط الاعتقاد بيان ان الاعتقاد على الصواب
سواء كان موصوفا او ذا حالاً ومبتداً قوله ولما كان اسم الفاعل للموصوف لا يفرق بينه وبين الموصوف في السمع
وقيل معناه يتعنون من التذوق بالجملة ورواها بعضهم اذ لا يفرق في الواقع للكفار ولكن تجوز
ايضا بزعمهم بان كل على الاطلاق انما يفرق على هو في نفس الامر كجمله على هو في الزعم ويرد على التوجيه السابق
اذا كان امين البيت الحرام المسلمين فيعترضهم حرام سواء كانوا امين البيت الحرام او لا فلا وجه تخصيص
بالنهي عن الاحلال قوله اذ روي ان الائمة نزلت عام القضية اي عام فناء العمرة العبرة بعموم اللفظ فالنهي
ان المراد النهي عن الاحلال كل من ام البيت الحرام فيكون الامر بغير المشركين حيث وجدوا وخصصوا للمشركين هذه
الآية لا تقتضي جواز التوضيحين ام البيت وآية ان المشركين تحسبهم عن حمزة الآية باعتبار حمزة
المنع عن البيت الحرام في الآية تخصيص لا نسخ وانما سماه الكشاف نسخا لان التخصيص المنافي الغير المتعارفين
شيئا عند التفسير كذا ليس صفة اشارة في قوله فالآية منسوخة لا يلزم منه هذا لان جعل الآية كجمله بالمشركين
وهو خلاف عموم اللفظ قوله ولا يلزم من ارادة الاباحة هنا بعض في مقام تحريم الجرم دلالة على الاباحة مطلقا
بان يكون الاباحة معناه الحقيقي وكان الاباحة انما تعاد بصيغة الامر جازية في حق فعل الجراح حتى كان واجب
اكثره بعد التام من حمزة ويمكن ان يكون صيغة الامر في الاباحة على حقيقة اعني الوجوب ويكون لا يجاب
اعتقاد الجرم فيكون التوضيحي في المادة كانه قيل اعتقد واجل الصيد واستراحم قوله لا يملككم ولا يكسكم اشاروا
بملككم على حقيقة الكسب النهي هنا فان كسب العداوة الاعتداء هو حمل على الاعتداء قوله ومن قرأ بكم بضم السا
جمله منقول من المتعدي المفعول بالهزة لا مفعولين لا احتياج في التفسير الى التفسير بعد الجرد متعديا الى المفعول
فان ظهر انه تقدم من المتعدي لا مفعولين وخايرة التفسير بالهزة كما في وفي واو في قوله وقرأ ابو عمرو وابن كثير
بضم الهزة على انه شرط معترض اورده على انه لا صد بعد فتح كونه واجب بان لا يفرغ على ان الصد السابق
على فتح كونه ما لا يصح ان يكون وقوعه على سبيل التوضيح والتقدير ان كانوا احدكم ولا يخفى ما فيه من التكلّف

والله

والظاهر ان على ظاهره واشارته الى انه لا يملك ان يترككم شتان قوم ان صدوكم بعد ظهور الامم وقوله يعلم منه
النهي عن ذلك بالاعتبار بالصدق بطريق الاولي قوله على العفو والاعفاء اشارة الى احل امر على العفو كما
يقضيه من ذم سب المقام وقوله وبما لفظ الامر ومجانبة الهوى اشارة الى حمل على العموم الذي هو حقيقة
يدخل فيه ما يقضيه المقام وصرح باحتمالين الكشاف على هذا الترتيب فاولى او من ابوالمراد الكشاف في قوله
ولا تقا وتوا على الاثم والعدوان بالسعي والاشغال اعتمادا على فهم احتمال العموم من التفرغ بالعموم في
مقابل قوله التي تردت من علوا وفي بير لا حابة الى قوله او في بير لانه داخل في التي تردت من علو عبارة
الكشاف التي تردت من محل او في بير قوله وفيه جملة مستقرة من ذلك المذكور من الامور يعني الحقيقة
والموقودة والترديد والتبليغ وما اكل السبع وذلك اشارة الى ان مستثنى من مجموع الامور وقوله ولا
مذكور في مقابلته وبالجملة معني ان لا يكون شيء من المذكورات اسما لا كما يدل عليه قوله فانت في سائر الاحكام
والامم الصحاح الاستتار والمزاو بالمجوزة استقره ان يضطرب بعد الذبح لا وقت الذبح فانه لا يملك ان يذكر
قوله قول مستقام الجزاء فليس معنى طلب معرفة ما قسم لهم بل طلب معرفة كيفية قسمه الجزاء ولذا ذكر التفسير المذكور
الاول وانما لم يفسر المعنى الثاني لانه خفاء فيمكن ان يجعل على الثاني ايضا طلب معرفة ما قسم لهم لان مقتضى
ما حكم به الزلم فهو واجب عليهم فهو الذي قسم لهم وواجب عليهم قوله او التي تاولا وجموع على قوله الى الاستقام
وج يدخل فيه الاستتار وغيره مما ذكر من قوله لانه دخول في علم النبي وجمعه في حاله لانه لا يملك ان
الدين النهي والواجب المذموم والمباح فانبات منه جعل الدين مباحا وواجب جعله الدين غير واجب بناء
معرفة الوجوب والنهي على هذا الامر وقد بناه الشرع على الوجوه مخالفة للدين قوله انما اراد بالظاهر ما يتصل به من الاثر
الآية في الكفاية من الامثلة والآية قوله وقيل اراد يوم نزولها العداوة يوم نزولها وما يتصل به من الاثر
الآية ولو اراد حدث الياس فلما حاد الى اعتبار ما يتصل به قوله فلا يحشونهم مشفوع على ما سهرم ووجه
ان ما سهرم من عند الله قوله بالهداية والتوفيق الاظهر ان المراد بالكل الدين واتمام نية الامم انه تم تحقير كونه
لخاص الذي هو الحج حيث فتح مكة وحج المسلمين او اتمام نزول الوحي حيث انهي النزول وسد باب نسخ قوله
اخترت لكم ديننا اشارة الى ان رسالت اخترت وديننا تميز منكم كانه قيل اخترت لديكم الاسلام قال في الكفاية
يقال اخترت صاجبا لكن لم تجهد في كتب اللغة الرضا بمعنى الاختيار قوله لا يواخذوه باكل اشارة الى تعدد الآيات
او لا جعل فان الله غفور الرحيم في آية كفاية عن عدم الواخذة بالواقعة لما نظر في السؤال معنى القول جعل
ما ذا احل لكم مفعول القول العموم من يسا لوتك ويحمل جمل حاله اي يسا لوتك تحذف المقادير اي يسا لوتك
اجواب ما ذا احل لكم قوله كأنهم على علم بما علم الله من الامور التي لا يعلمون لانهم لم يعلموا ما علم الله ان ما سواها
فلا داعي الى السؤال فالواجب ان السؤال عما احل لهم من الامور الغير المحرمة مما لا يملك من غير الاكل ولا يملك
فقال الله يحيي احل لكم الطيبات اي ما كسبتم بوجه شرعي خال عن الربوا والظلم وصيد ما علمت وصيا ذوالا

او في الكتاب هذا والله اعلم بالصواب قوله عطف على الطيب ان جعل ما هو له تعيين العطف على الطيب على هذا
التقدير بل يصح ان يكون مبتدأ خبره فكلوا قومه وجعل شرطه ان جعلت شرطا من غير تقدير مضاف بعبارة غير التقيد
اذ لو قد انصبت لشيء خارجا عن ضمير مبتدأ واحتجاج التكلف ان ما يمكن من وضع الظاهر موضع الضمير وهذا
ضعف ما ذكره المحقق انه لا حاجة في هذا التقدير الى حذف المضاف وان نقل عن المصنف يرد صحت الاحتجاج ان قال تقدير
المضاف لا يخلو كون ما شرطه لان المضاف لا يخلو عن الشرط في حكم المضاف اليه فسقط كلام من ضرب المصنف بقوله
من ضرب ضرب قوله بقوله عليه السلام اللهم صل على عليا من كل امة قال في حق عتب بن ابي لهب حين غاظه وقد اهلوا
وفي الطيب الحديث موضع قوله اليوم احكم الطيبا لم يذكر او جازا لكراره وتعيينه باليوم وليس السكران يمتنع
ما اهل منضبط الكحل بسهولة ويظهر دخول صيد ما علمت في الطيبا وتعيينه باليوم التصريح بان احوال هذا لا يؤثر
في يوم اهل الدين وان لا يتعين نسي قوله وقيل المراد باسبابها التزاع هذا هو الجواب الرابع وتوجيه الجواب الاول
ان التقييد ليس لشيء بل لعدم الشرط لان التزاع انما يعتبر اذا لم يكن للتقييد فائدة اخرى وهناك الغاية
المذكورة قوله غير مسأله من الجاهل بالزنا والسفاح الزنا مطلقا قوله ولا تأخذ
اخذ ان على السرار بالزنا والاولى حمل الاول على التزاع عن الزنا وهو التزاع على ما يقتضيه من الجملة والمصادف
قوله يريد به بان شرع الاسلام ان الكفر انما يكون بالمؤمن به لا بالايان ويمكن ان يراد بالكفر بالانكاف
بمطلقه للمواقع والامتناع عن مقتضاه فيكون باقيا على سواه وكما يجب العمل بالكفر بحسب نفس الايمان
والاثبات به فكانه اريد بالعمل بالشيء تقريبا قوله والتزاع على ان طرأ والعبادة التي او تبيها على ان يراد
الصلوة في حكم القيام بها لانه يشاب بارادته كاشاب بالقيام اليها قوله لان التوجيه الى الشيء والقيام اليه
تصدرا اي يستلزم القصد ولا يخفى انه يكفي في التبعين القصد بالقيام ان القيام يستلزم القصد ولا يخلو
التوجيه استلزامه في التبعين بالقيام عن القصد الا ان يقال ارادنا ان يكون القيام للقصد بالقيام
لا ينفك عن التوجه يستلزم القصد قوله فقال عمد افعله اي بيان الجواز ويعلم من هذا ان تجد في الوضوء
للصلوة سنة مؤكدة قوله فليس مطلق اريد به التبعين يعني بايها الذين امنوا مطلقا اريد به المؤمنون كالتزاع
والفعل مطلق غير متعدي كحال واريد التبعين كحال تجد قوله والمعنى اذا قمتم الى الصلوة كحديثين ظاهر في التزاع والعبادة
ظاهر في الاول والمعنى بايها المؤمنون كالتزاع ولا يراد عليه ما قيل انه لا دلالة في التعليل على احوال
حتى يخفى البعض كما يراد على من قال خص بعض الاحوال مع عموم الحظا على انه يقال لو لادالة العبادة على عموم
الاحوال فمن اين الاشكال اذ لا يخفى في وجوب الوضوء على كل مؤمن في حال من الاحوال وليس تقدير الشرط او
من تقدير الحال بان تقديره اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا وجوبكم وايديكم الى الخرافة والسوا بروسكم وانكم
الى الكعبين ان كنتم محدثين لانه يراهم كل الملائكة وان كنتم جنبا فاطهروا وعليه قوله في قول الامام في التزاع
اوراد عليه انه يلزم ان يكون وضوءه حدث مندوبا ولا يكون مسك العنقا بوجوب الوضوء بالانكاف

واحتمال ان يكون الامر للوجوب بالنسبة للحدث وللذب بالقياس الى غير الحدث مما لا يمتنع اليه لا يتسارع
اللفظ في الحديث مع قوله وهو ضعيف لقوله عليه السلام ولعدم ظهور ما خرج من الكتاب والسنة المتواترة ولا طابق
اليهود على انه لم يخرج من المائدة شي قوله لم يخرج من المائدة قوله عليه السلام ولعدم ظهور ما خرج من الكتاب والسنة المتواترة ولا طابق
فاذا كان لا بمعنى مع لم يكن بمعنى التجدد لان لا يكون بمعنى التجدد فائدة فيجب ان يحصل فاعلم ان قوله عليه السلام
الى اي لم يخرج من المائدة قوله عليه السلام ولعدم ظهور ما خرج من الكتاب والسنة المتواترة ولا طابق
قوله مع التجدد فيكون من عطف شيئين على معمول واحد وهذا كالتزاع في الصلاة ولا يخفى انه اذا كانا في المعنى مع
يجب ان يراد باليد بعض اليد فكما قيل واغسلوا بعض ايديكم مع المرفق فيذكر مع المرفق معيد الغسل بتمامه
ويثبت فائدة على ان في وجوه الغسل فكثيرا ما يغفل عن فائدة التزاع في قوله وانما يعلم من خارج ولم
يكن في الاية ولا يراد ان كيف يصح ان لا يكون في الكلام البليغ ما يتعين به الدخول والخروج لان القرينة تجوز
ان يكون حين النزول خارج الاية والقرينة التفسيرية في الاية على ان المقصود من الغاية اذا كان مجردا فادارة
عدم التزاع ولا يكف فائدة في الدخول والخروج قوله فكم بدخولها احتياطا وكلمة خروجها احتياطا بالمتيقن في
الاجابة قوله ولا لم يكن غايتها في بحث لان الغاية ربما يعتبر في ذلك كما يعتبر في ذلك قوله فكم بدخولها احتياطا وكلمة خروجها احتياطا بالمتيقن في
لا يصح دليل لقوله ولا لم يكن غايتها بل هو دليل لقاعدة الغاية قوله لكن ما لم يتبين الغاية منها عده والغاية
لانها في اليد فيجوز ان يكون الغاية او المرفق وكما ان يكون آخرة قوله ابان فائدة رجع كونها
فريدة وكان لم يثبت عنده الفرق بين مسحت المنيذ وسكت بالمنيذ ورجح لا بد من بيان فارق في
وبين غسلها ووجوبها حتى يظهر اجاب غسلها تمام الوجوه وعدم اجاب السوا بروسكم تمام الال
قوله وذلك لا يقتضي الاستيعاب بل الاستيعاب والتبعيض اي بعض كان غايتها وجد يكون من الواجب
الاختلاف في قدر الواجب الاختلاف في قدر الايات في ذلك الواجب ان لا يكون ما يشتمل عليه فرد الواجب
فواجب في قول ما يقع عليه اسم احدا باليقين اذا المكمل محتمل والبعض اي بعض كان فالتيقن في الاية
هو الال وانما اخذ في الاجاب باليقين لان الوجوب والذب لا حسان بالشك ولذا لا يتبع في اثباتها
الا حاد في الضعيف فعلى هذا الحكم بالوجوب الاحتياطي محظوظ قوله وهو قريب من الال فعلى هذا الاجاب الال
ايضا الاحتياطي قوله نصيبا فيع وان عامر وحض ويغيب عطفها على وجوبكم اذ في العطف على كل روكم
الاساس وفيه ان الفصل بين الموقوف والموقوف عليه لا يجزي بعد العطف على وجوبكم ويعين العطف على كل روكم
قراءة بل ذلك لان يعارض ذلك سنة الامام عن النبي صلى الله عليه وسلم في غسله في غزواته
قال وقول اكثر الامم لانه قال بعضهم باليسع على في الكتاب قال بعضهم ثبت يسع بالكتاب والنسب بالسنة قوله كقول
عذاب يوم الال هذا الال من استاء الالهم لا الغلاف تجوزا وكذا في محض حرب قوله فائدة التزاع
على انه ينبغي ان يقصد في صب الماء ولم يند في غيره لانه ليس غسله لصب الماء في غزواته ولا في

هذه النكتة صواب الكفا في العطف على رؤسكم وجعلت المسح في الجوار اذا استغادته بجوار يكون
في صورة العطف ضعيف جدا بخلاف جملة تحت المسح اذ في غير غسل المسح افاة جلية لان هذا النفس في
ان يكون بمنزلة المسح في تقييد الما وكان عدل عن توجيهه واول توجيهه بهذا وهو قول وعطفت على المسح على
العطف صورة الجوار كما اول غيره هربا عما يلزم من الجمع بين الحقيقة والجاز حيث يراد بالمسح حقيقة لا
والعسل الضعيف لا اجل حتى اوله بعض اوجه ان اراد بالعطف على المسح صورة والاشقية العطف
عطف الجوار على الجوار لوجوب تقدير المسح بمعنى الغسل السليم بل جمع بين الحقيقة والجاز فلزم مع بعد استغارة
التبنيح ايضاً ان يلزم للباضار الجوار وهو ضعيف ولو جعل التعبير عن الغسل بالمسح على التغليب لم يرد الاشكال
التغليب مما لا يكره لو لم يكن يرد من ذلك الجمع فلا بد من ان يقال للجمع مقتضى مع التغليب قوله وفي الفصل بين
اخره ايما على وجوب الترتيب تعلق على بالايات لقصد الدلالة لو كان المقصد من ادخال الارجح تحت المسح ذلك
التبنيح المذكور لكان الايراد في نهاية الخطاب وهو كبره بمصطلح الكلام في بيان انواع الطهارة اي كبره بحسن
والتي لم يعلم من ان الغسل بغير الصلوة عن الوضوء ويحتمل ان يكون التكرير بهذا وان يكون مثلما توهم من
سبب يرد لان السورة آية ما زال قولهم يذكر توهم انه كفي الوضوء للتبنيح والجوار في التيمم قوله وهو ضعيف
ان لا يقدر بعد زيادة كانه اخذه من عبارة الكفا حيث قال يقدر ان بعد لام كي ولام الجوار لكن
مرح في الرضي والكفا بالتقدير في امثاله مع كونه ازيد وقال في التيسير يظهر ان ويضم بعد لام الجوار
الغير الجوار والمطهرة بالفتح الجوار من الكسر وهو الاء اذ في الصلوة والاحسن ان يجعل بكفرة اسم الاء
ويجعل اسم الفاعل من التكفير قوله والاء يشتمل على سبعة امور على ما يراه ثمانية اشكالها الشكر الذي هو قوله في
غير المستوجب شي مرتين وذلك لوجوب زيادة على السبب لانه لا يمكن ان يجعل غير المستوجب
تماماً هو شي وثمنا لم يقع على وتيرة واحدة اذ الغسل والمسح اجزاء غير المستوجب كذا الجوار وغير الجوار
والجوار انفراداً لنفسه وكذا ان تقول وغير الجوار ووجه ورأس والجوار ويدور على انها لا يجب فرق
وكل منهما اثنان فارتقت التثنية الى اثني عشر قوله واذكر ونوا الله عليكم بالاسلام يحتمل مطلق النور
جعله ميثاقاً وتخصيصاً بعد التعميم لعمان ذكرنا اوبار اذ الاء السلام ويكون قوله اذ قلتم سمعنا واطعنا
احتراراً عن اسلام المشافقين قومه والنشاط والمكر اي النشاط والمكر اي ميثاقاً ليلد بالعقبة قال
ابن الجوزي كانت هذا المباشرة في العقبة الثانية من سنة ثمان عشرة من النبوة واما العقبة الاولى
ففي سنة احدى عشرة قال عباد بن الصامت فبايعناه فيها على النساء يعني ما ورد في سورة البقرة
وبعد الرضوان ما اشير اليه بقوله لقد رضيت من المؤمنين اذ بايعوني تحت الشجرة قوله اي تخفياتها
فجاءتكم عليها فضلاً عن حليتها اعلمكم فضلاً يقع بعد النفي لانه او معنى فبايعنا ميثاقاً الى جعل عليهم
سواء لا يجعل حليتها الامور ويمكن ان يكون تخصيص حليتها الامور بالذكر جنباً ان لها شائناً بين الامور

فيلزم فيها العمل ولك ان تزيد بذات العدد جميع الاعمال ووجه التبنيح ان العمل انما يتعد به اذا كان
ذا صفة نحو ما على صدق الاء وكما لا خلاص قوله واذا كان هذا العدل مع الكفار وكذا اذا كان
هذا الجوار مع الكفار فما ظنك ما يجوز مع كوفيين ومعنى قوله واذا كان هذا العدل مع الكفار انه اذا كان
هذا التاكيد والمباشرة حيث امر بالعدل بعد التبيين عن الجوار وعلم الامر بالعدل بان اقرب الى التقوى من
غيره فما ظنك بالعدل مع المؤمنين والافتاوت في ذلك من كون كفا هو الى العدل مع الكفار او
العدل المطلق وان قال المصنف ان يبينه على ان ضمير هو الى العدل مع الكفار ولا يتم اذا كان الضمير المطلق
وتكريره هذا الحكم اي التيمم الجوار والامر بالعدل واخر الحكم لكان الامتراج بين التيمم المذكور
الامر المذكور حتى كانتا حكم واحداً قوله انما حذف في مفعول وعدي يمكن ان يكون المحذوف مفعول
لظهور ان عمل المؤمن انما هو ما امر به ويكون الصالحاً مفعول الوعد اي الثوبات الصالحة وقوله
فكانت قال وعدهم هذا القول يريد به ان هذا القول مقول القول الذي تضمنه الوعد وكان الاوضح
ان يقول فكانت قال في مقام الوعد هذا القول قوله هذا من عادة الله ان يبين الاولى تركها
ومع وجوده قوله ان يتبع بدل منه وكان فيه مزيد وعد للمؤمنين وتطيب لقلوبهم مزيد وعيد
لكافرين واحسان لهم وقوله والذين كفروا اما مبتدأ والجملة معطوفة على الجلية الاء السابقة وكلاهما
بيان لوعده المؤمنين وهو المغفرة والابوالعظيم والنجاة عن العجز لا مجرد قوله لهم مغفرة واهو عظيم كما يستفاد
من كلامه واما عطفت على الذين امنوا وموعدهم محذوف بيته او تلك الصلوة التي كان قال وعدهم
الذين كفروا او كونه بواباً لثالثهم قوله واورسول الله صلى الله عليه وسلم بعضان قاموا عسفان
كعبتان على مرتين من مكة قوله قاموا بتقدير قد قاموا حال كان ذلك في السنة الخامسة من الهجرة
لا في السلمون والكفار فصلوا ثم انصرف المسلمون والكفار من غير قوله ندموا الا كانوا اكبوا
عليهم اي ندموا قائلين الا كانوا اكبوا عليهم والاكلم ندموا وكان الظاهر الا كنا اكبنا عليهم لان
ذكر على طريق القصد لنا سبباً ندموا وشك كثير وليس في ندموا على ان لا كانوا اكبوا عليهم لان لا يدر
الماضي من تكرار القول الثاني بيان سبب النزول لا يلايه اذ هم قوم وبينه ومن ما في الكفا مخالفة
قوله رنقت عن احوال قومه ويفتش عنها والتبجح الامراء تجسسون عن احوال العسكر ويضبط قومه
وقوله وكيفلا اشارة لبيان معنى آفة للنقب وهو الاذرية القوم بالمعنى وبها هم عن الشكر وهم
ملوك بني اسرائيل كخلفائهم عن الفسق ويا مردنهم باقاة ما امر الله وقوله روي تايد الاحتمال الاول
قوله بالنقرة حملوا قوله تعالى اني معكم على معنى اني ناصرهم ويحتمل ان يكون المراد اني اعلم ما تعلمون لاني
معكم فذكر كان تايد مجازاة اعمالهم لعدم فوت شي منها قوله سادس الشرط في الكفا سادس

هذا الكتاب المنسوب
عنه الجارح

جواب القسم والشرط ايضا ووجه العمدون ظاهر وان كان الحكم الكفا ايضا فوجه قوله بعد ذلك الشرط الموكد
المعلق به الوعد العظيم اذ الوعد هو الجزاء في الكفا بعد ذلك الشرط الموكد المعلق بالوعد العظيم وكان وجه عليه ان
المعلق هو الوعد لانه الجزاء واجيب بان في كلامه العقب فدخل عنه واشار به الى قوله لا بد واجيب عنه
بصرف معنى الشرط او العقب عن الظاهر المصطلح لا المعنى الغوي وجعل الوعد تارة لا يكون وتارة اني مكتم وتارة
ما كيد الشرط تليق بلفظ الماضي وتليق الوعد العظيم به وقد خفي على بعض القائلين ان قوله ضلالا لا يشهد فيه اشارة
لا معنى قد والتعريف من مستقبل بالماضي بخلاف من كثر قيل ذلك بيان فائدة تقييده بقوله ذلك مع
ان من كثر قيل ذلك فقد ضل سوا السبيل واثبت الكفا فائدة بتقييد الضلال بالفضل العظيم وتدل
ان تقييد مستقدا من العبارة بخلاف تقييد الكفا ويمكن ان يقال المراد بالفضل الخروج من سبيل كان فيه
ومن كثر قيل ذلك لم يخرج عن سوا السبيل لانه ان لم يكن فاعلا بشئ من تلك الاعمال او كان فاعلا لبعض
دون بعض وعلى التقديرين لم يخرج عن سوا السبيل قوله والمعنى انهم قروا التورية بشعوبان قوله يخرجون
بمعنى الكافي يخرجون بالمستقبل لا كقصار لئلا يظن ان ما قيل ما اذا فعلوا بعد القسوة فاجيب بانهم قروا
التورية ونحن نقول لا حاجة اليه لان من قسا قلوبهم تجزيهم الاستحسان ايضا وكذا ترك التعريف بالمتقرب
المستقبل وكذا النسب الا انه ذكر التحريف الاستحسان للتعريف التورية من موهبة ابد الخلف ترك
اتباعه ونسبها فان العيب من معنى قبل نسخ التورية بعبث محمدا وما ترك الاتباع والنسب بعد موهبة
قوله والمعنى ان القادة والقدر من عاداتهم وعادة اسلافهم ذلك يستفاد بجعل ضمير منهم اليهم ولا اسلافهم
وجعل الاطلاع اعم من الاطلاع بالمشاهدة او الاجابة قوله فاعف عنهم يعني لا تخافوا الله وكان ذلك
عاداتهم فلا تخزن على حياتهم ايكم ولكم ينكت وبين الله واعف عنهم اعرض ولا تؤخذهم بما اذوك
ولا تعامل معهم الا ما امرك الله وهذا البياض يعني الغش والتاويل البعيد اذ لا يخفى ان القائل معوم بامر الله
لا يتاقي العفو عما فعلوا في شأنه صلى الله عليه وسلم قوله احسان فضلا لا كونه عن نقصه اذ لم يقع بعد النبي قوله
اي واخذنا من النصارى ميثاقهم كما اخذنا من قلوبهم التسميتة فارجع ضمير ميثاقهم الى النبي اسرائيل لا
الذين قالوا انا نصارى اولاد امة ميثاق خاص هو ميثاقهم فان نعم النبي على اهل مصر والغير
عن الظاهر او صرف اليشاق عن الاطلاق قلت لعدم بيان اليشاق فانه يرشد الى انه لا يبين شأنها
ولم يذكر فيهم من العيوب السابقة لاسان حط ما ذكر وافهم اقل فضلا واخف وبالاول وانما قال
انا نصارى ليريد على انهم سمو انفسهم يعني اختار الوصول على العلم ولم يقل ومن نصارى اشارة
لان تسميتهم نصارى لا يجوز نصرته الله ولا يخفى ان جعل مقصود الآية الاشارة لا وجه تسميتهم نصارى
بمعنى ان ليس لها المقصد بل الوجه في التعبير مزيد بتعبيرهم انهم مع دعوى نصرته الله واليشاق
خالق الله قوله ووجد الكتاب للجنس اذ الجنس يطلق على الواحد والاثنين واكثره فيصح يا اهل الكتاب

مقام يا اهل الكتاب بين وغير ان الحكم ليس الا اهل الكتاب وليس واحد منهما اهل الكتابين فيصح اطلاق
اهل الكتاب سواء كان الكتاب اسم جنس او لا قوله لا يخبر به الضمير لا نحو قوله لا كثير وجعل الكثير بمعنى كثير
ما زينة محضها بان مخالفة فظاير لفظا ومعنى واين روى عن الحسن ووجه ان الظاهر ان اكثر السابح
طرق السلامة من العذاب وسئل المقدوح السلم من اسماء اصدقاء وضع موضع الظاهر وداعى اليهود والنصارى
الواصلين لاسم بالحقايق قوله من انواع الكفر الاسلام اشارة الى وجوب الظلمة وتوحيد النور قوله
هم الذين قالوا بالانحاد يريد ان ضمير الفصل هنا للتاكيد كان لا يحسن السند في المسند كما يشعر بعبارة الكفا
حيث قال معناه بت القول بان حقيقا الله هو السبيل لا غير لان هذا غيب فردد حكمه بالانحاد وقيل
لم يبرح به احد منهم اصحاب التثنية او التوحيد ولكن اصحاب التوحيد منهم لما تركوا ان قوله هو تاليه وقوله
لمعتقد لهم الاولى في تفضيها المعقود قوله فمن منع من قدره بيان حاصل المعنى لان يكلم بمعنى منع والبار متوقفة
بهذا الاعتبار اذ يكلم بمعنى يستطوع اي من استطوع حفظ شئ من الله قوله ان اراد ان يهلك المسيحيين
وامر ومن في الادمي جميعا اعادة هلاك مسيحيين حريم في المستقبل هو اعادة هلاك مسيحيين
فما لم يمنع ان يتركه في القدرة عن الغير في الزمان كما مضى على منع هلاك الله في الا وتوحيد الحكم ان الحكم
مبني على فرض حياة الام وحج الا بلع ان بيني من في الارض على الفرض حتى يجعل شاملا لكل من في الارض
الا ان لا ابد قوله ازا حلا عن اهل من الشهادة في امره حيث خلق من غير اب قومه ان ابن ادم و
الها ونحن نقول بترك السموات والارض وما بينهما وليس آخرة على نفي الوهية على انه لو كان الها لكان ملك
السموات والارض وما بينهما وقوله خلق ما يشاء بيان ان قدرته اوسع من عالم الوجود وتوحيده وقالت
اليهود والنصارى نحن ابناء الله لا يعجب لقوله نحن ابناء الله معنى يمكن جعله مقول جميع الطائفتين اذ قالت
النصارى ليست اليهود على شئ وقالت اليهود ليست النصارى على شئ فالمراد قال كل من الطائفتين
هذه العبارة فنحن في كل عبارة بمعنى ليس العبارة الاخر قوله كما قيل لا شياخ ابن الزبير الخبيثون
قائله حميد البرق حيا حيث قال قولي من نصر الحسين قدي وهدى وير بلفظ التثنية والمراد ان الزبير
وابنه وابو جيب كنية ابن الزبير والجبب تصغير جبب وهو ضرب من العود دون العنق قوله او مقبول
عنده قريب الاولاد او محبوبون لا كالاولاد وحج واجباوه تفسيره قوله فان من كان بهذا لقب
لا يفعله باو جيب تعذيبه فان قلت فالذي ليس على نفي ما ادعوه اذ اباهم فبني ان يقال فلم تدبنون قلت
اخبره بقولون لا تدبنون بل ليل انكم تدبنون قوله فقد عذبكم في الدنيا بالقتل والاسر والمسح
الكتفي الكتاب بالمسح وقال الحق الكتفي بيان غيره من البلايا مشتركة بين الاوتيا والوصاة فذكر بالابن
في الازام قوله كلاهما سوا في كونه خلقا وملكاه جعلته نفي ما يترتب على سائر الملائكة ووجه ذلك كونه
وغيره بخلقها نفي اللابن وتبنيها نفي كونهم اشياخ ابيهم يعني ما زعمت ابيهم فهو كوكب غيره من جنسه قوله اي الذين

وحذف الظهور لا حذف لا للظهور المحذوف بدون الذكر فالتفاوت بينه وبين ما يقابل بتغاير السبب
في الظهور وعدمه ولهذا قال الكشاف للظهور ما ورد الرسول بتعيينه فكانه اراد بقوله للظهور لظهور
الرسول وفيه انما تعارضت ادلة المحذوف لم يبق الظهور ولم يكن المحذوف كالمذكور فالحذف
في مثل هذا المقام يذهب نفس السامع كل مذهب يمكن قوله او بين اي متعلق يتبين حال من الضمير فالمراد التعلق
المعنى من تعلق الجار والجرور والاولى لا يستغنى عن حذف المتعلق ولذا قدمه والوجه تعلقه بربنا
اما بالظن في الظاهر لانه انما استدل ذكره من تفسيره وانما على كل شيء قد عرفنا ان قلت نفع يا الذين انتم
مانع بيان ما كنتم اقلت بجاتهم عن وزر فسادات كتمانهم ووزرهم على الكتمان والوجه بمشاهدة
الحياتية ان كرايمه ان تقولوا ينبغي ان يعقد كرايمه لانه لا يصح نصبه بتقدير الامحان لان فاعلهما ليس
قوله حين انطست اثار الوحي وكانوا اخرج ما يكونون اليه اخرج ما يكونون اليه بمعنى اخرج او كما كنتون
الي الرسول على طبق احط بكون الامير قايما فاصح جدا مستندا اليهم بل هو ظرفي كما نوافي هذا الوقت فاقم
قوله ولم يبعث في امت ما بعث في بني اسرائيل من الانبياء كان الظاهر ان يقول ولم يبعث في الامم من الانبياء
فيكم وكانه لم يقصد بيا ما قصد موسى كما قصد في قوله فارشدكم وشرعكم بهم من قصد كلا ما مستانفا للتميز
على وجه اراد ان يبيد جميعا بنكر الكثرة لكن لا يخفى عليك ان الكثرة التي افادها بقوله ولم يبعث في الامم
كما هو المتبادر ليست صالحة لان كون مدرجة في قول موسى بل المدرج في قوله انما هو الوحي وقمت الى زمانه
حتى قتلوا جميعا لا يخفى ان هذه الكثرة ليست مقصودة في قول موسى بل كما وقوله في قول ما كان اراهم كين اشارة
الى جسدنا واللوكة للجمع حقيقة السوق يدل على الفرق بين الانبياء واللوكة حيث قيل في الاول
جعل فيكم انبياء وانا جعلكم ملوكا قوله من خلق البحر المالم يرض بتفصيلهم على العالمين احتاج الى تخصيص ما
في لفظ ما تحفه بالمعوات واما في العالمين تحفه بعالم زمانهم ولك ان تجعل ما لم يوت عبارة عن كثرة
الانبياء وكثرة الملوك وكانه قال جعل فيكم انبياء وجعلكم ملوكا ولم يجعل غيركم كذلك الا انه صرح كون
الجسد اعطاء من الله لا تقضاه المقام ذلك قوله ارض حيث المقدم سميت بذلك كانه حمل قول الكشاف
سما الله براهيم ميراثا لولده حين رفع على الجبل فقيل انظر فلما ادرك برك وكان بيت المقدس
قرا الانبياء على يابا وجه التسمية بالارض المقدسة والظاهر انه اراد ان يعين ارض بيت المقدس لانها كانت
مقرا الانبياء وتقسما لكم من الكتاب بمعنى تقديره اذا التقدير يستلزم القسمة وفي الكشاف قسم لكم سماواتكم
ان يكون الكفا في التورية قوله ولكن ان اسمتم وطعمتم قوله لهم بعد ما عايناهم فاعلموا انهم يرضون هذا التقدير لو كان
المقول في ما بعدنا محمدا ولو كان المقول نانا محمدا عليكم فليس هذا الكلام على ظاهره وسينين في الاحتمال قوله ولا
ترجوا مدبرين فانما من الجارية اي لا تنهروا ولا ترجوا عن الارض المقدسة التي جانبك لان المنوع عدم الدخول
سواء كان بالوجه الى مصر او الجانب الاخر وقوله قبل ما سمعوا الا اشارة الى حره ولا تردوا على الرجوع الى

مصر لا يجوز الخوارك موضع اقول لانه علم الله منهم انهم لو ارتدوا لم يتوجهوا الا الى مصر كما ظهر منهم
سموا اصل الجارية من النقباء قوله ولا تردوا الا اشارة لاحتمال التجوز وقوله فتقبلوا ايضا الحق
او جازوا واما ما عطف على كل تقدير فخر ثواب الدارين فلذا اجزم في تفسيره ولم يردوا والاسر من خبره
بمعنى نفعه قوله ويجوز في تقبلوا البرم على العطف لا على الجواب لانه يعبر من قبيل لا تكفر تدخر النار وهو
ممتنع فلما قال لكسما قوله من جبره على الامر لان اجبره كالمس من الاحساس لانه نادى قوله اذ لا طاعة
لناهم لا يخفى انه ليس على شرطية بل لعدم الدخول حتى يخرجها منها فينبغي تعليقه عليه فان قلت هل سبب الدخول
فوجهم او امره سبحانه بالدخول قلت عند وجود مقتضى اللامع يرتب المعلوم على انتفاء اللامع قوله اي يخافون ان
يجعل المحذوف اندسته ولك ان تجوز والتميم بقرينة انتم الله عليها قوله فعلى هذا الواو ليني اسرائيل
وعلى الاول ايضا يجوز كون الواو ليني اسرائيل لان كالمب يوشع من التقياد وبنوا اسرائيل يخافون نقابهم
كما ان الاواني يخافون الامراء ورح ظهران قراءة يخافون بانفهم ايضا يجوز كالمب ويوشع من غير ان يجعل
من الاضافة قوله ويشهد له ان قرى الدين يخافون بالضم ترك شراوة انتم الله عليها وقد اجتمعت الكفا
لما راى ضعفها بما اشار اليه من التقياد بالانعام بالامان والتبست بها على التي لا يخرج كالمب يوشع
بني اسرائيل خلاف تفسيره بالانعام بالامان كما فسره الكشاف فان لا يميزها من بني اسرائيل لانه وصف
مشرك من الملح وانما يميز الرطلين من بني الجباريه ويجعلها منهم قال الكشاف في الشهادة ان الظاهر
من قوله انتم الله عليها انعام الامان فان تمت والا فلا وهو صفة تامة لا يتقدر بقدم من رطلها اي
باعتوهم من باعده اي فاجاه والاصح رابر وز في الصحاح كذا في القاموس قوله ولا نهم اجسام لا تكون
فيها هذا يقتضى الضم غلط في اللصيق والنعيم من الاسرار ان يقال يراد بالنظر الى هذا التعليل من قوله
ادخوا عليهم الباب مجرد المباشرة وقوله ويجوز ان يكون علمها بذلك بيان وجوده اقول علمها بالعبادة
نعم نقول لعلمهم حكموا بذلك لان دخول لبا انقيا دام الله حيث قال ادخوا البسا سجدا وقوله حطوا
انقيا دامه بسبب نفسه ولطف قوله فغوا دخولهم على التاكيد والنايدين ابد اعلى ظاهر من الرما للتمت
الذي لا تقطع له وما دسوا فيها بدل البعض ولا حابطه لا جعل تعميم عدم الدخول اذ من دسوا فيها قوله
قالوا ذلك استهانوا وقولهم انا ههنا قاعدون انا تاكيد لشيء مما فقهتم اياهما في الذناب واما وعد
بعدم الازداد على عقابهم الى مصر قوله وقيل تقديره اذ هبنا وركب عينك هذا التقدير بعيد
الفرم والظاهر على هذا انه من قبيل كل رجل وضيعته ايا ذنبت مقرون برك قوله فادخوي بيتي
ونه لا استدعى ليس قوله اهلك النفس وافق لرد ما امره الله بل للشكوي وبث الشكوي وانه لا
استد ويمكن ان يكون المراد اعتداه عدم الدخول في ارضها لكن ايضا له بالدعاء عليهم ايام الشكوي وبث
ولم يكن قوله بان يحكم لنا بما نسبه الى هذا الوجه مبني على التجوز في الفرق بما على ان موسى لم يبقا رقيم التوبة

هو كان الوراثة بالمباعدة لغا رقتهم لانه متجاب الدعوة وقد حكم الله على موسى ومارون بالاستحقاق
وهو ان التيقان لهما روحا كما حكم على نبي اسرائيل ما استحقون فان التيقان كان عذابا لهم وقوله في التيقان
مبنى على جسد فافرق حقيقة لانه قيل ان موسى ومارون لم يكونا معهم في التيقان بل دخلونا ولا يملكون
بعضيائهم والفاء في قوله فانها للتبعية في وجه من تحت امرك صار سببا للتحرير قوله وكان
النعام نظمه من الشمس في الكفا فان قلت فلم كانا نعيم عديمين نظير النعام وغيره وهم معا قوت
كما ينزل بعض النوازل على العصاة عكاهم وعليهم مع ذلك النعم منظر مرة وشمل ذلك مثل الوالد المشفق
يضرب ولده ليتأدب ولا يقطع عنه معرفه واقول كان ذلك لانه انظر ان القدرة الكاملة لا يكون
مزيدا على كثر دين من ضرب الجبارين بعد وعد الله عليهم ونسبوا لهم قدر الله دخول وفتح
القرية على ايديهم قوله ان يزوج كل واحد منهما توائم الاخر توائم قابيل اقبيلما وتوامة قابيل كسواد
ولذلك قال كعبنا على نبي اسرائيل ونوجهه التقدير الا في اجاز ان الله سببا لقدر الاخر والقسمة
بين اسرائيل كعبنا على نبي اسرائيل قوله خلاف لانه وان كان الحشر المسمى كعبنا في الال مصدر وهذا التقدير
نصف الظرف قوله لانه سخط حكم الله ولم يخلص التيقان في قربانه وقصدنا احسن ما عنده اقوله الامر بان
ليس في تقبل القربان على ان بالجنة آدم وحى من الله ويوجب امتثال فلا بد ان تقبل قربان قابيل ليعلم
توامة قابيل له وفي امر آدم لهما بالتوبة بتبعية على ان المقصد في اذاري من اتابع اباة في قبول الحق
منه يجب الاجابة بل يقيم الادلة وسببا بالرفق في دفع ابان قوله توامة قابيل بالقسمة لانه في قوله
توامة قوله ولذلك قال ما سبق الله من التيقان ان يكون قوله هذا كناية عن انه لا يمنع عن حكم الله عليه
لان متق والمترق يوثق الا مثالا على الحياة او كناية عن انه لا يقدر في الفصل لانه متق فوله هذا كناية
لقوله لئن بسطت لآله لانه لا يدفع لم يبع بعد في الكفا قال كعبنا وغيره مع قوله وانما قال انا باسطي
جوانب بسطت اتي بالجملة الاسمية في جواب القسم للتبري بالكيفية وكذا ان يدري في ان لم يقبل لئلا يقتلني
انا باقتل للتبري من القتل رسالا ان فيه التبري عن مقدرته فضلا عن قتله لانه تعليل الامتناع عن القتل
اشارة الى وجه الفصل ويحتمل ان يكون الفصل لاهم لعطف العطف على مجرد الجراء مع ان القصة لعطف
على الجموع ثم في كونه تعديلا للامتناع عن المعارضة نظرا لانه قد عمل بقوله اني اخاف الله رب العالمين والاطهار
ان يحل على الاستيفاء في جوابه لاننا اذا قال امتنع عن المعارضة ترد في الخطاب ما اذا
يفصل به لرب او يترك التزويج فكان منقطة السؤال فاجابة في امتنع عن التزويج الا انه عبره في اني
اريد ان توبه باثمي وهو انتم عدم امتثال امر تزيج توامك كعبنا اباي واثمك وهو انتم امتناعك عن تزويج
توامي زجر الله عن المنع وتوابعه بما يحل عليهم من الاثم وبهذا اندفع حجة الجاهل انما يتكلم في تخصيص اثم يذم عليه
وتجوز ان يرفع مع انه لا تزور وازرة وزر افوز ومن دفع ان كعبنا كعبنا واخبره وشقا وتبا تكلف فقام قوله اذ

ان

ان تحرك اني لم بسطت الاولي اذ ارادة ان تحرك اني لان المقصود من التيقان والتفسير دفع ان كيف تصرف باثمه
ولا تزور وازرة وزر افوزي ودفع ان لا اثم للقائم بعد امتناعه عن تقبل الحق بل يصر في الخطاب
الاول تقدر المثل وانما يقدر المثل بالخطا الى الخطاب والاصل ان ثبت مثل الاثم المفروض للخطا
ويجوز ان يثبت اثم القتل المفروض للقاتل للخطا بل يصر في الخطاب وان ثبت القتل ويجاب بان ارادة
القتل لا يقتضي التوبه والخطا ليس بصواب اذ المقصود في الخطاب وانذاره على ما هو في قوله
لم يثبت الاثم فما القايدة في بيان الارادة ولهذا عدل عن هذا التوجيه وقيل المراد بان اثم العزم
على قتل الخطا لانه بعد القتل او الاثم الغير محل للخطا بل يصر في الخطاب اذ لم يكن له ثواب بوعد
منه في مقابلة جناية قوله ونحوه انما يتبين ان التيقان انما هو التيقان ان الحديث ايضا مبنى على ان
الاثم غير الباطل بل يقول اذ لا اثم له ولا بعد لانه لا يبعث باليقول ولا اثم للدافع لكن الكفا اذ
ان لا اثم الا اثم معفو عنه ومنعظاه فكانت له اثم لا يفتقر اليه واعتبر الفرض والتقدير في الشكل
على الخطا بوجوه الحديث لا يمكن تقدير المثل كناية الاية لانه لا يبيح بل فقط واحدا ان براد باثم ما قاله
نفس الاثم ومثل في عزم اليج من الحقيقة والحياتة وليس شكلا لان المراد باثم ما قاله اسم يحسن ما قاله والاسم
للصلح ما قاله اثم ما قاله الباطل ومثل اثم الدافع بما قال على تقدير فرض الاثم والتبعية في الحديث
ان المقصود بالخطا على الباطل ليس اثم الدافع بل شئ وذلك المحقق عدل عن هذا التوجيه وقال لانظر ان يقا
ما قال الدافع اثم ذو جهتين جهة السب وهو بهذا الاعتبار ساقط وجهه المحر وهو على الباطل وهو الخطا
ان ما هو من جهة الخطا ليس اثم ما قاله في مثل اثم الفرض وكما هو في موضع الحال يعني مجموعها لا كل واحد الا يرى
الى ان التقدير على سبب اثمى وانك كعبنا باثمي ولتسببا بالتمسك حتى كونه كل منهما في موضع الحال انما يباعه على
ان جعل العطف على المال حال مستحتم وان كان في كفا قوله وقري فطاعت الطاعة الا تقيا وقول الدعوة
والتطوع التسهيل والتوسعة ويمكن ان يحصل له الاحترار عن التسهيل لغيره كما يسئل على اي قتل اخيه وكذلك
في حذفت لزيدانه يحتمل ان يكون المراد بالنفسه او غيره فيستغنى عن حذو زيادة الربط قوله فقتل ابي قتله
لغيره سهلا ولا مستحتم كما صح اي صار من الظاهرين وينا حيث كره وهذا ظاهر فائدة قوله فطاعت له نفسه ووجه
عدم الاقتصار على قتل ابيه والجملة ثانی مفعولي يري ولذا جعل يري بعينه اذ لو جعل بمعنى الابصار لم يكن
الجملة موقوع حسن وايضا لم يصره موارة سورة اخيدل مثل موارة بقى اذ لا بد من ذلك في مقابلة قوله
هنا مفعول ثالث بل المتجر ان كيف يوازي سورة اخيدل مثل منظر المفعولين كما في علم ان زيدا قام فالسواء
ان يكثر في موقع مفعولي يري واذا جعل ضمير يري الى الغواب كان اسنادا واعلام اسنادا الى السبب لم
ولا يجوز في الام لانه متعلق بالبعث بالبعث الا ان يقال لا غير في افعال الله وان في ان يري على علم لا يبعث علم
كما توهم عبارة الكفا ان لم يجعل يري يري يري ان الجملة في المفعولين فان لم يري الله كما اهم الغراب

قلت اذ رأيت وتبينها على انك اجهل من العوالم و بعد عند امتد من حيث جملك نبيذ ال كابدل عليه حشره قوله
يا وينا اعزت وقول اعزت لادلة على حد العجز يدل على انه علم ان هذا العجز وظهر حشره من هذا العجز
قوله والمراوية بسوة اخيه جسده لبت فانه ما يستحق ان يرأسه كفضا بعورة اخيه قوله والالف في ما دل
من المتكلم قول يا وينا ما ويرسقا اي يهلك كبحي من الم العجز او كلمة تدبته نحو واحسرتا والاستفهام في العجز
للتعجب من هذا العجز قوله وليس جواب الاستفهام اذ ليس المعنى لو اعزت لو اذيت اذ العجز لا بصير سبب للمؤارة
و على الكفا ولا ينعج جعل الاستفهام في قوة النفي لكونه انكاريا كما ظن بعض الحكماء لانه وان يعجز لولم يعجز لو اذيت
لان لا يكفي في النسبية النفي بل لابد من سبب النفي قبل دخول النفي الا يرد ان ما يتينا فتحدثنا مفسرهم
بانه لا يكون منك ايمان فحدث لابان ما يتينا فتحدثنا ثم ما يتجر في غاية البعد اقول هو من غير تعجب
فيعفو عنك بالنسبة لانكار التوبيخ على الاخرين ويشعربانه في العفوية وتوقع العفو ويركض خلاف
العقل حيث جعل سبب العفوية سبب العفو ويكوه التوبيخ على هذا الجعل فكذا اهننا نزل نفسه منزله من جعل العجز سبب
المؤارة دلالة على التعمير الموكد للعجز والقصوى على يد العجز اقول وقوي بالسكون على فاننا اوارى
قال الحكماء وجه ان الاتهام لانكار معنى النفي والفاء في موقع البراءة اي اذ لم يعجز فاننا اوارى هذا نفي ان
لا وجه لتقدير المشددا لان الفاء في موقعها على الفاعل المقتب والظاهر ان الاتهام لانكار والكلام في
قوله لم اعجز فا واري في هذه الفاء عطف فا واري على قوله اعزت ان اكون مثل هذا العوالم والتسكين
للتحقيق كحل معنى التواضع واحدة فيخرج من حيث المعنى قوله لما كان في من العجز اي كان بدمه لهذه الامور
اندم التواضع والوجه ان تمدد لانه ظهر عليه انه اجهل من العوالم كان لا ينبغي ان يتبع رايه وتفسير
قوله كقولهم من جراك في القاموس من جراك وجراكك وكحفظان ومن جرتك من جرتك كقوله
جزى عني معنى الكل من اجلك قوله او غيري اي عني او فساد عطف على الفاعل المحذوف عن نفس عني كما توهم
عبارة الكفا قوله من حيث انه منك ومنه الدلالة او من حيث انه يحتمل ان يصير هذا المقول مبتدأ لما يكون
بعد جميع الناس كادم فهو لم يقطع نسل فكانه اجترأ بقتل جميعهم قوله اي من سبب لبقاء
حيوتها بعفوا او منع عن القتل الا اوله ان يفسر الاحياء باعم من ابقاء الحيوة وتسبب حدوثها
ليشمل التزوج وغيره قوله وهذا اتصلت القصة اي قصة ابي ادم باقبلها من قصة عيسى انهم في التوبة
وهي ما ذكره على جعل قوله ولقد جاتهم لهم بالبينات لتلك التماهي عن القتل وجعل اسرارهم اسرارفا
في القتل ويحتمل ان يكون الا ربلا وه اي ابي ادم ليكون اعجازا وبينة له على توبته كسلا وقد قصتهم
في التوبة ويكون قوله ولقد جاتهم رسهم بالبينات تسليبه له على السلام في اسرارهم في الانكار
بان هذا عما ذتهم القديم قوله اي اوليادها وهم المسلمون يلزم منه خروج الرسول عن المنطق
وبان خارج بطريق المفهوم والا ولي ان المراد بما ربه الله ورسوله انهم من محاربتهم صورة او معنى لان المحار

مع قطع الطريق كما في احكام الله ورسوله وهم ما دموا احكامها فهم في المعنى كما ربونهما وكان محاربتهم
لما انقضا لاجل العوالم برين معهم والسلب خلاص على ما في القاموس قوله والمراد به هنا قطع العوالم قوله
لما ركب بالصعيد وان كانت في مصر فالحق في المراد بالنص في ان الكفاية بالصعيد في حكم قطع الطريق
لان مرجع المراد بالاية قطع الطريق للحق الكفاية برهم قوله اي من غير سبب ان فردوا القتل قوله في قوله
التفصيل المعقدة للمعاني فبني على ان القتل لا يسقط بعفو الوارث وان كان في معنى القتل قوله
اي يصلو مع القتل وتكفي قطع الطريق بالقتل وحكم العقل بان الاخذ القائل ليس عقابا اذ في من القتل
من غير اخذ قوله حتى يموت متعلق بالترك والاطمئنان سبيل التنازع قوله يقطع اي يبرم المني وارجلهم اليسير ذلك في
اول مرة فان عاد يقطع رجلا يمني ويده اليسرى فان عاد يقطع ظهره من بلد الى بلد بحيث لا يتمكنوا من
الوارث قال الحكماء المذهب عنده ان يشترطوا ان يفرقوا في الحر ان علم الامام من حال قوم انهم يخفون الطريق
ويرصدون للرفق سولم ياخذوا بعد ما لا ولا قتلوا نفسا فينبغي ان يفرق برهم باليسر وغيره قوله واو في ال
على هذا التفصيل قال الحكماء لانه في اللفظ على انه للتفصيل او للتعمير الا انه حكم بالتفصيل بالنظر في ان
هذه اجزى مختلفة في اللفظ والمفرد ان يقع كما في مختلف في اللفظ واللفظ يكون جزا سببه سببه
وان التخيير من اللفظ والاحف ليس له كثير معنى ونحن نقول التوبيخ يحتاج الى تقييدات في النظم
والتخيير حالها فهو اقرب اما التخيير من اللفظ واللفظ في النظر الى الاشخاص وان زمنة فان العفو
لما تجاروا اصلاح خلقهم وربما يتفاوت الناس في الانزجار فوكل ذلك راي الامام قوله لهم فزي
في الدنيا لا خافي ان لهم عذابا في الدنيا مع الجزى وان لهم الآخرة فزيام مع العذاب العظيم
به بالاكتماء بالجزى في الدنيا على ان العذاب في جنبه كالتعمير وبالاكتماء بالعذاب العظيم في الآخرة
على ان الجزى في جنبه كالتعمير فزيام مع العذاب العظيم والتعمير ان تعذيب مجموع
الجزى في الدنيا والعذاب العظيم في الآخرة وان الآخرة في قطع المسلي في جنبه في المراد بالتوبة التوبة
من قطع الطريق ولا تأثير لها في سقوط الحد بعد القدرة سواء كانت من الكفار او من المسلم واما ان التوبة
الكافر مسقط لجميع ما كات قبل التوبة فتعلم من غير هذا الموضع قوله اي يتوسلون يعني ان الوسيلة بمعنى ما
يتوسل به وايد منها ما يتوسل به الى ثواب الله وقربه فهو من ذكر العام واردة الخاص دون الاستعارة
كما يتبادر من الكفاية وفي الحديث الوسيلة منزلة في الجنة على منزلة الجنة يا اياه ذكر الاله الا ان يحصل
تفصيل الاستعارة معنى التوجه او التضرع كقوله اي في الحديث ان الوسيلة منزلة في الجنة جعل الله ليعبد
مرعبا وه وارجوان يكون اياه فمسئول الى الوسيلة وهذا يدل على انه ينبغي ان يطلب للرسول صلى الله عليه وسلم
فما في الابه لا يكون ذلك الوسيلة قوله لان لهم ما في الارض جميعا ومثل قوله ليعبدوا به فان قلت المقصود
انهم لو اقموا بما في الارض جميعا وبشد مع من عذابهم القيمة ما تقبل منهم وهذا المقصود

يستدعي ويقدر ون به فوجه قوله ليفتدوا به قلت فيه فائدة جليده وهو انه يفيد انهم اوصوا
ما في الارض وشكك مع هذه الفائدة وكانوا خائفين من القدر وحفظوا الغدبة وتفكر واخيلا
ورعاية اسبابه كما هو شأن من هو بصدد امر ما يقبل منهم فضلا عن ان يكونوا خائفين عن تحصيل
الغديرة وتصد وللغديرة بقاؤه ولهذا لم يكتف بقوله ان الذين كفروا ليقفون ما في الارض
من عذاب يوم القيمة ما يقبل منهم ولقوله لو ان لهم ما في الارض جميعا وشكك مع فائدة جليده اذ
وهو ان عدم التقبل مع ثبوت ان الغديرة ما لهم حتى لا يتوهم ان عدم قبولها لانها ليست ما لهم او
لان الواو في قوله بمعنى مع كانه لم يتوض كونه مقفولا مع واو من قوله مع تعرض الكسار لانه حصل
من قيس كل رجل وضيعته فان الواو فيه بمعنى مع ان ليس مقفولا من اذ لوجعل مقفولا مع فاما ان
العامل فيه ما اقتضاه بومن الفعل المحذوف كما هو الكسار فغيره ليس صاحب فعل ذلك الفعل لانه
ما في الارض جميعا وفاعل ثبت المقدور منقول بالواو اما ان جعل العامل فيه الغدبة فهو على معنى ومع العامل
المعنى تبين العطف اذا كان في جرحه فالوجه انه منقول معطوف على اسم ان بالواو بمعنى مع وح كونه
للتاكيد والتبني على ان الواو بمعنى مع بقى ان الواو بمعنى مع يفيد العيون الثبوت لهم ولا يفيد العيون الاقدا ان
رجوع الضمير الى ما المشي لا يفيد على الحكم الذي تعلق به بما معه قوله وللملحمة للزموم العذاب قال المحقق
لا يريد به الاشارة التمهيد بل ايراد مثال وحكم يفهم من لزوم العذاب لهم اي لم يقصد بهذا الكلام اثبات
هذه الشرية بل انتقال الذهن من هذا المعنى وهذا الاعتبار يقال انه كتابه ويمكن تنزيله على التمثيل الا
بان يقال جازم في عدم المنقضي عن العذاب بمنزلة حال من يكون له مثال ما في الارض كما لو لم يتخلص من
فلا يتقبل منه ولا يتخلص تصرح بالمقصود من التمثيل وهو عدم التخلص من العذاب وانا قول المقصود
به انه كما لا يندفع به عذابهم لا يخفف بل على اليم في حال الايام وكذلك قوله يريدون ان يخرجوا منها لا فائدة
انه كما لا يندفع بذلك الا قد اذ عذابهم لا يندفع دوامه ولا ينفصل عذابهم وما ينبغي ان لا يخفى ان المراد
انه لو كان كل واحد من الذين كفروا الا قد انه بقوله وهو المختار في المثال لانه لا يندفع المشهور قراءة الرفع
ولذا صرف الآية عن الظاهر فان عادة القرآن اذ راجع الاشارة في السمع عن الذكر فلم يصرح هنا بالاشارة
لان الخلو وتدري بالشبهات ولا يصرح بها في آية الزنا ايضا قوله لان الانشاء لا يقع خبرا الا
بانما رواه ويل غير انه يعارض مع الفاعل عن العمل في عطفه لان بحسب الفاء زيادة وفيه تكلف
قال المحقق الامر في مثل هذا الموضع يقع خبر المبتدأ بالماويل كونه في الحقيقة جزاء الشرط اي ان سرق
اخذ فاقطعه هذا والشيء المشبه على ان الانشاء لا يقع جزاء ما ويل وتام الكلام في شرح
المفتاح قوله ولذلك ساء وضع اليم اي ولان المراد بالايدي الايمان وهي المشي لاجمع الايدي حتى يكون
جماعتي ان حياج الربيع الاضمار لا يوجب ترجيح النصب لجميع الاضمار وندفعه انه لا

يحتاج الى الاضمار والنو ويل لان الاضمار مع المفسر ظاهر الحار لا تاويل ومصرف عن الظاهر قوله اكتفا
بتسمية المضاف اليه قال المحقق احتراز عن تكرير التسمية لكن هذا لما يكون عند الامس من الالباس فليفتدوا
اذا سكتا وعلما كما في ارادة فرسيكما وغلا سيكما وجعل وضع الالباس هنا مبنيا على القوانين المأثورة
المعلومة من المصالح الشرعية انه لا يقطع من كل منهما ما يدان قوله انه عليه السلام اتى بسارق ليأخذ فيه ايضا
دليل على ان المراد بالايدي الاضمار منقول عن المفسر له قال المحقق ترك العطف اشعارا بان القطع
للجزاء والقطع على قصد الجزاء للشك والامتناع عن المعاوذة بهذا قلت وينبع الغير عن مثلث قلت المحقق
لان العلة مجموعها كما في هذا نحو خافض والجزاء اشارة الى ان في حق العبد والشك اشارة الى ان في حق
فقال قوله او المصدر دل على فعلهما فاقطعوا يريدان اقطعوا تضمن معنى الشك والجزاء فباختبارهما
جاء جزاء منصوبا وباعتبار الآخرة كمالا ولذا لم يوظف احدهما على الآخر ويحمل كمالا كونه مقفولا به كسبا
جعل موجب الشكال عينة مبالغة في الجا بقله قدم التعذيب على المغفرة الا و لان المقصود وصفتها بالقدرة
والقدرة في تعذيب من يشاء اظهر من القدرة في مغفرة لانه لا ابااء في المغفرة من المغفور وفي التعذيب بالبين
قوله اي صنع الذين لا يخفى ان فاعل الخزن الذين يسارعون وسببه الصنع فلا حاجة الى تقدير وضع وان
تعلق الخزن بالموصول يدل على سببية صنعهم والاظهر ان المراد بقوله لا تحزنك امره على امره علم بان لا تحزن
بسببهم ويحتمل ان يكون المراد منهم عن ذلك تحريم ذلك عليهم صنعهم قوله اي في اظهاره والا
فكوههم ثابت وذلك لانها لا تار بالابا خبا حسي نافي النفاق المتوقف على الاسرار والخزن اما
لنخوف عليهم الكفر والتمني عند لانهم كانوا كفروا لا يحدث كوفهم بذلك واما لنخوف على نفسه بتفسير الاخوان
فانتمى عند لان اندر امره وقوله لا باعنا اظهر من ان سمين كمال ظهور رسادة معني واما لفظا فلا
وان حكم المحقق ويحتمل احتمالا بعيدا ان يوول بذير فواهمم اي يؤمنون بما يتقوهون بمن غير ان
يلتفت به قلوبهم فلهاذا عطفوا بامنا وقوله العطف اي على قالوا قوله عطف على من الذين قالوا الا
الذين قالوا ابتكروا العاطل لانه انما يكون في البديل كونه في حكم تكبير العاطل نحو قال الذين كفروا للذين
آمنوا استضعفتم اسم في العطف قوله والضمير للذين آمنوا او الذين يسارعون وفي الكسار والضمير
للذين آمنوا او الذين ما ووا وقوله والضمير للذين آمنوا كما ارادة ان يرجع الى الذين آمنوا
يسارعون لانه ايضا قريبا فتأمل قوله والام في الكذب ما مزيدة للتاكيد اي لمزيدة التاكيد في السماع
والتاكيد اما لمزيدة التاكيد في سماع الكذب واما لاشارة الى ان سماع الكذب مما لا يقبل بدو التاكيد
ويحتمل ان يكون الزيادة لتقوية العزم وقوله وتضمن السماع معنى القبول تجويد القبول ايضا تعدد
بنفسه في القاموس قبله كعلمه وتقبل بمعنى اخذ نعم يتعدى السماع بمعنى القبول باللام بمعنى
من نحو سماع الله من حمده اي قبل الله من حمده لكن هذا اللام يدخل المسموع منه لا المسموع

قوله اي ساعون كلامك يكذبوا عليك فيه بالسبح والتغيير كما هو شأنهم المشاير بقوله كقول
 اي طبع آفة لم يخضر واجلك جعل قوله لم يا توك صفة قوم افين ويجوز ان حصل صفة ساعون كما
 ساعون لم يا توك ولم يقصد وك بالاتيان بل قصد والسمع لانها الى قوم افين وقوله
 اي ساعون يكذبوا معنا ساعون يكذبوا عليك بتغيير كلامك لا جرم قوم افين قه اي مسونة عن
 مواضع فان قلت فعلى هذا كان الظاهر كونه عن مواضع فما فائدة لفظ بعد قلت انما الراس الى
 توجيه بان قال مسونة ويزبون عن مواضع التي وضعت فيها بعد ان كان ذا موضع فعنى من بعد مواضع
 من بعد تحققي مواضع واقول اذ راج لفظ البعد للتبعية على تنزيل الكلام منزلة ادنى مما وضعت الله لانه
 ابطال النافع بالمضر لانا نفع والنافع فكان الحرف واقف في موضع ادنى من موضع الكمية كقولنا في موضع
 استنباف في جواب ما حالهم وجد خبر المخذوف ينقل الكلام منه الى جملته هو خبرها والاصطلاح جارها سوية
 الحال نحو الجمل الا سمي عن الواو وهناك احتمال آخر وهو ان يكون خبرنا الثالث سماعيون فويل بل انما
 فاحذروه الظاهران وصيغتهم عم من ذلك وهو انه ان اوتيتهم بغير هذا سواد كان من محذوفين غير من قوله التورية
 فاحذروه لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد والتميم سوية الوجه وفي الكفا من ابن صوري في هذا المجلس
 سال عن اشياء واحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما علمه حقا قومه ومن يرد الله فتنته فمن عكك له من قديمي
 بدل الله شيئا في دفعها لان ارادة الله لا ينكث عن المراد يريد ان لا يترك ذلك من الازالة بالابد لان
 متعدد يتناول كل من يرد فتنته في زمان من الازمنة ولذلك اورد تاييد النفي قوله وانك الذين لم يرد الله
 ان يطره قلوبهم لان ارادة التطهير بنا في ارادة الفتنه قه وهو الضمير للذين نادوا بهذا اذ كان اولئك الذين
 اشارة الى من يرد الله اما لو كان اشارة الى الذين نادوا او الى الذين يقين فالضمير لا ولا لك لالا وجران الضمير
 لا ولا لك على اي تقدير كان قوله له لتأكيد لا تكرار لانه تعبير لقوله لهم في الدنيا خزي ولهم الآفة عذابي
 او توطئة لقوله فاحكم بينهم او اعرض عنهم وقوله فان جاؤك فاحكم عليهم ويستفاد من الكفا في توجيه
 بما يقع مكراره حيث حمل سماع الكذب على قبول الدعوى بالاطلاع من الخلق حين ارادة الرشوة وسامع
 سابقا كما هو على قبول ما يفتره الاخبار قوله وعند اي حنيفه يجب لفظ لان الآية منسوخة عنده بقوله
 ان احكم بينهم بما انزل الله لان الجزم باطلم رفع للتخيير بينه وبين الاعراض ونحن نقول استقامت النظم انه
 اذا حكم اشان احد الحكم بينهما من غير ان يكون قاضيا له ان يحكم وان يعرض لان التحريم لم يرد
 كما لانه صريح حكما بغير خلاف المسلمين فانه كان قاضيا لهم الحكم انك والاعراض وان عارضوا ولا خلاف
 عنهم فان الله يعصمكم من الناس على تعليق عدم الضرر بالاعراض لانه كان اعراضه صلى الله عليه وسلم سببا
 لعداوتهم لانهم انما حكمونه ويعدلون من حكمهم اليه ليحكم عليهم باسرها كما حكمهم حكمهم فيصير اعراضه صلى الله
 عليه وسلم سببا لهم وعداوتهم فوجد الله العصمة عنهم وكثيرا ان يكون وان عارضوا وكلمة وصل

و نحن نقول واستعلم ارادته ان في الاعراض عنكم سلامة عن الضرر والحكم داير بين النفع
 والضرر فان الحكم بالقسمة يجعلك محبوبا لله ولا يقع فوته والحكم بالجور يجعلك في سخط الله ولا ضرر
 قوله تعجب من حكمهم لاني ان تعجب من حكمهم والتولي فان التولي في حال البعد من الحكم فيعيد كال تعجب
 من اجتماعهما وقد اشار الى ذلك بعد جملته قوله حال من التورية ان رفعتها بالظرف مسيغ لان ظهور
 يشترطون الاعتقاد في انزاله وقوله وان جعلتها بسدا فمن ضمير المستكن في تعريفها بالكفا حيث جعلها لانها
 مع ان جعلها بسدا وقد تحذف بعض بان دراهم بالتورية ضمير المستكن في الظرف والاحسن ان يجعل تقديم الظرف
 للضمير ويؤخذ الكلام زعمهم والتميم في التورية ليست للتأنيث لان تاء التأنيث لا تكون في اليج وهذا اصح
 لان قال وتأتيها كونهما نظيرة الموت والموت الفارقة والدواة ارجوهما ليعب الصبي او كعب
 فهم طرف من الغايبين ببشارة الذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك اليك على مدين بهم
 بهم نحو قوله وهذه الآيات نكت القابل به ويرد عليه ان قوله للذين نادوا بالنبيا بانبيائنا اسر
 وكان جعل قوله للذين نادوا بهم في انزال جميع احكامها للذين نادوا او غير اليهود فبعض احكامها
 لم ينزل لهم وهو ما نسخ ويرد ايضا ان قوله الذين اسلموا صفة مقيدة اي النبيين الذين اتقوا والهادين
 الذين لم ينسخوا احكامها قوله صفة اجريت على النبيين مدحهم بردها على ان يراد بالبلاغة المدح بالاسلام
 الوصف بالنبوة ولهذا اول عبارة الكفا ان صفة اجريت على سبيل المدح تارة بان راد ان صفة غير
 ولا صفة بل عطف المدح كمن لا المدح بل للتوبيخ باليهود وتارة بان صفة على سبيل المدح للصفة جعلت
 صفة لهؤلاء الغفلة فقوله مدحهم وتوبيخا بجهل البعد عن فهم مقصود الكفا قلت للاسلام للنبي كمال المدح لان
 الانقياد من المقدير للخالق التي لا تكتمى وصفه وصفه قد يمكن ان يكون الوصف اشعارا بمنشأ
 لكم لهما قضا على الممة ولا حرم عن لكم ولا يؤمن ان الحكم بالنبوة فغير النبي خارج عن هذا السلك للذين
 تتعلق بانزال شيئا درمنة ان اراد فصل انزلنا وتبعية لانه يترجم الفصل بالجنبي بين العاقل والمحلل عنه
 اعني حكم والنبوة وكان اراد تقدير انزلنا بان يكون التقدير انزل للذين نادوا ويكون قوله
 ويؤيده ان لم يقل بانزلنا كما هو الظاهر قوله وارجوا ما محمد ومن للتبيين يتبادر ان يتبين بالواضح
 لان ما عبارة عن الامر بسبب امره كحفظوا به اي بسبب ذلك الامر فهو التبيين معقول كحفظوا به شيئا من كتابه
 والاحسن حاصل ما قصد به ليستغنى به عن تقدير حذف العايد قوله وكانوا عليه شهداء اي بسبب
 كانوا عليه شهداء وعبارة اكتشاف يفيد انه كالحفظ تحت الطلب ووجهه غير ظاهر وقد روي في
 في النظم وكانوا شهداء ويحكم الله ولا بد من قرينة كما انه لا بد لقرينة من جسر وكانوا عطف على
 كتاب الله بتقدير ان ليدفرت تحت الطلب قوله فرضنا على اليهود فيها في التورية لا يخفى ان فيها صفة
 مصدر محذوف اي كتبنا كتابه مشبته فيها او حال اي فرضنا هذه الامور مشبته فيها

قوله يعني ان النفس تقتل النفس اسما والى تقدير المتعلق في هذه الجمل وترك البواقي اعتمادا على ذلك
 لظهور ان العين بالعين في تقدير تقعا بالعين وان المقدر في الاذن والانف القطع وفي السن القطع
 ولو قدر في الحج نقيض لم بعد وكان لا ياما لقوله ولجرح قصاص قوله كانه قيل كتبنا عليهم يعني ان الفعل
 الذي يقع على الجمل لا يقتضي ان المفتوح في الواقع فان فيها بمنزلة المكسورة لان المعنى على الجمل لا على الاضداد
 فارفع لطف الجمل على الجمل وكذا ان تجدها معطوف على محمول اسم ان المفتوح لانه في حكم ان المكسورة اذا
 مقام الجمل وقد نبر عليه الكسوة او مستانفذه ومعناها وكذلك العين يعني بالاستيفان لان لا يكون تحت كتبنا
 والتشبيه مستغنا ومن نظرها في ملك النفس قوله او على ان المرفوع منها معطوف على المستكن في النظر في تحققت
 الفصل تدقيق لطيف لو ثبت اعتباره في ما بينهم وتوضيح ما ذكره ان قوله والعين معطوف على ما على النفس
 لكن لا بتقدير تقتل بل بتقدير يقتل مع استناده الى الانف فكانه قيل والنفس تقتل النفس والانف
 اي انما واما كان الظاهر ان يقتل الانف بالنفس المعنى ياراد الخلال اي مقتصد بالانف فظهر ان
 اقتصاص الانف بالنفس معناه اقتصاص الانف بالنفس فاعلم فان هذا البناء اثر كماله في النظر والاشارة
 ان الواجب ان يجعل الجار والمجرور بدل عن الجار والمجرور باعتبار استناده الى انما في قوله في التام ليشاق
 كالتحريك في آية آتتكم الله المقاتلة كالتحليل المعنى المعنى في قوله على ان حال الحكم لا اختصاصا لكونها
 للحكم بقراءة الرفع والمراد اجمال حكم الجار كما تفصيل البعض وليس المراد اجمال هذا التفصيل فقط وهو كقول الله
 به ذنوب ما شاء ولذا لم يقبل ما يعرضه الموازنة كما في الكسوة لان رعاية الموازنة قاعدة الاعتدال فمن
 يعد من المستحقين ويحتمل ان يراود الله علم ان من تصدق بما يحب من العطاء وانقاد له كفارة لما جاءه من
 ويلزم كل الملاية بقوله ومن لم يكف ما انزل الله فاولئك هم الظالمون قوله قوله الجاني ورحم ربنا بالابتداء باعتبار
 ان قوله فهو بمعنى قصد في شتم المعنى على صير مبتدأ فاستدلال المحقق على ان الخبر يجوز الشرط والجواز
 والاطلاق للبر للبر عن ضمير المبتدأ غير متين قوله اي فالتصدقات كفارة التي يستحقها بالتصدق لا بنفسها
 وفي الكسوة وفي تعليم النفوس وترغيبه فان قلت يلزم ان يستحق التصدقات بالتصدق وتعليم النفوس
 يستحق بالتصدق كفارة للذنوب فجمع الله نفس تصدقات كفارة لها فذات التصدقات صارت سببا لكون
 الذي هو كونه كفارة ونحن نقول والله اعلم الاظهر الالطبع ان يكون معنى كفارة ان كفارة كفارة الجاهل
 التصدقات وهي ما كثر ذنوبها قوله والغير للبر ولا يبعد ان الربانيين والاجار ومعصيتهم ان حكم
 بما كما حكوا به قوله وقري يفتح الهزة ولم يبال بان ليس اوزان كلام العرب الذي فيه فيسول ولا يليل ولا يليل
 لانه يخرج عن اوزان قوله عطف عليه اي على قوله في هدي ونورا وعلى موضع النصيب يشهد
 عبارة الكسوة عطف على محذوف في هدي للناس وهدي وموعظ للتقنين فيكون تخصيصا بتعليم
 او تعليقا محذوف والتقدير وايتناه هدي وموعظ للتقنين وكذا ان تجمل عطف على محذوف

ما سبق فان قوله في هدي ونورا وسعدا احوال يشعر بالعبد كانه قيل آيتناه كونه هدي ونورا وسعدا
 قوله كقولك امرتك بان سم لا يظهر بمعنى محصل الا بتقدير القول اي امرتك بان قلت ثم وكحتمل زيادة
 ان اي امرتك امر طيبا بل غلط منزع زيدا ان احترارا عن دخول الجار على الفعل فعمل المدخول
 في صورة ان مع الفعل ولا تطلب البنية السالبة لتصل فانه من هذا المعنى او عن الايات او عن الاما
 او عن احواله قوله وقوله ان كما مستهتبا به لان عدم الحكم لا كاستهتانه لا يوجب الكفر ونحن نقول المراد
 الحكم عدم التصديق بما انزل الله مع العلم بانزاله وحملها على وليها وله محامل اخرى وليحكم بانزال
 ما انزل الله ولا ينكره وان كتاب الله او جميع ما انزل الله فيه وان لم يكن في التورية او ليحكم بما انزل
 بما انزل الله في من نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ويلايم كل الملاية انما قوله وانزلنا اليك الكتاب بالحق
 يحفظه عن التغيير لما فيه من الاموال فانها مشتركة بين الكتب ولا يتغير والادب ان لا يظلم عن التغيير لانه
 لانه باعني زه يمنع البشر عن تغييره لانه لا يخفى تغييره في حال من قاعده او على ما في لا يفتح ابوابهم
 مخوفة عما جاءك من الحق شبه الذين لانه طريق الى ما هو سبب الحياة الابدية وسبب الحياة الابدية مشبه
 بالمالا لانه ومن الاكل شي جوي وكذا ان تقول شبه الذين بالطريق الى المال لانه طريق الى العمل الذي يظهر
 العالم عن دنائس الذنوب فهو استدل به على اننا غير متعبدين بالشرع المتقدمة قيل وجد الدلائل ان
 للتقديم اهم ومعنى لكل احد لا لكل واحد من افراد الامة فيكون لكل امت دين يخصه ولو كان متعبدا
 لشريعة اخرى لم يكن ذلك الاخصا قال المحقق والكلوا بعد تسليم دلالة الام على الاخصا للصرح مع الملاية
 لجواز ان يكون متعبدين بشريعة من قبلنا مع زيادة خصوصية في ديننا بها يكون الاخصا وفيه ان
 لم يستدل الى الام ليفيد منه على مستدلا بتقديم متعلق الفعل ونحن نقول والله اعلم لعل قوله ليكن
 جعلنا منكم شرعة بيان ان كل الناس شركاء في دين محمد صلى الله عليه وسلم وهو المشهور بالكل احد
 فالخطا لناس زمان البعثة ومن بعدك قيام القيمة ويحتمل ان يكون المراد الدين اي الدينين بين
 الباطل والحق بتقدرينا ولو شينا جعلناكم امة واحدة متدينية بالباطل والحق والمقصود ارشاد
 المتدينين بالحق لا شكره ثم ارشاد المتدينين بالباطل لا التوقد بجهت قوله ولكن ليسلكم فيما اتاكم من
 الشرائع المختلفة يعني ليسلكم انكم هم يتفطنون ان اختلاف احكام الله الحكيم لا يظلم ادى لكم ولا يظلم
 ليسلكم هم انتم متبعون حكم الله لانه حكمه او متبعون للحكم لانه طريقه ابايكم كما ان الكفار يقولون ما وجدنا
 هذا في ابائنا الاولين قوله انتهز الفرصة وحازة لفضل السبب والتقدم يشهد بهذا الفضل
 السابقون السابقون او انك المتقربون ويساعد العقبان السابقين واللاحق على الجار في قوله
 والدال قوله استينافا في تعيين الامر بالاستتباب اقول الظاهر انه نفع الطلب على السابقين يعني اذا
 كان الله يسلككم فاستبقوا الخيرة قال المحقق تعميل لطلبه لا لزومه لظهور ان ليس المعنى ان يترككم استتبابا

لاجل ان حركتكم لا تتبدل الى امركم او انه واجب عليكم لهذه العلة هذا الكلام وفيه نظر لان كون الرجوع
هو الله كما يطلب الامر باستباق الخيرات يطلب الاستباق لان المرجح الذي يرضى بالخير ويستخط بعدد وهو
القادر العالم الذي لا يفوته شيء يستدعي الاستباق نفسه قوله فينبغيكم بالجزء الفاصل بين الخير والمكروه
او وجعل بمنزلة نعيم ليكون وعدا وعيدا ولا حاجة اليه لان انبأ الله بانك كنت محقا فوق كل شيء
وانبأه بانك كنت خطا فوق كل شيء قوله اي انزلنا اليك الكتاب بالبينات والهدى وانزلنا الامم بالبينات
هذا ولم يجعل وان احكم بتاويل وجوب الحكم لان ان جعل الفصل معصده والصدور هو الحكم لا وجوبه يوجب
يعني الوعيد على التوحي التي ان يبين ان الله يريد ان يهديهم به فهو ادب بعض الذنوب عدل عن الضمير الاسم الظاهر
لكنه في حق نقول المراد انهم ان تولوا عن الحكم المنزل ولم ينقادوا دين الاسلام انما يريد الله عقابهم
ذنوبهم ما لو لم يتولوا واسلموا فقتلوا ذنوبهم كلها وانما قال ببعض ذنوبهم اشارة الى ان بعض الذنوب يعنى
لا حاد كالصغار بل لا حاد عن الجارية والكبيرة التي ما التوبة او نقول اصابة الله ايهم قوله عدم
توفيق الله ايهم الاسلام بعض ذنوبهم السابغة على التوحي قوله ونظيره قول لبيد او يرتبط بالاول ترك ان الجذبة
اذ لم ارضها وقول او ترتبط بجزء من عطفه على الجزم وعينه اذا انتفى الرضا والموت ترك الاكذام مع وجوه
احدهما فلا ترك فظني ان لا يصلح شاملا لانه اذا بعض النحوس ففسد لم يرض الا رض لا جودا ورد بعض
ليكون دايما يفسد ونفس من ترك الارض لا جودا وان كثير من الناس لغا سقون عطف على قوله وكنتا عليهم
يعني اشتنا حكم العصف في التورية وقرناه في الانجيل وانزلنا عليك الكتاب مصدقا لما فيها وان كثير من
لغاسقون من الاحكام الالهية المقررة في الاديان الحكم الجاهلية يبعثون وفسره بالميل والمدام في الحكم والادب
بالجاهلية الله الجاهلية والعرض من تح تعبير اليهود وقوله قيل نزلت في بني قريظة والضمير اشارة الى وجه آخر
واشار الى ان المراد بالجاهلية الالهية ووجه بشارتها الكفا والواجب عليه على وجه الجاهلية يحتمل
اللة والامة والمراد بالتفاضل بين القتي هو كما مقررا فيما بين قريظة وبني النضير ودية مقول في الضمير مائة و
اربعون وسق من التمر ودية مقول في قريظة سبعون وسقا وكان ارضهم احاطتهم على النصف لم يرضوا
بتغير هذا الحكم والشرع يسوا بين القتي ولا يرجع بعضا على بعض واورده على قوله طلبوا رسول الله ان حكم
ان الطلب كان من بني قريظة على ما اثبت في التواريخ وان بني قريظة ينبغي ان يكونوا اطالبي التسيو وكونه
واشك ليس لما عرفنا انهم لم يرضوا بتغير ما كان مقررا في ايامهم وبان يتشبه حكم الشرعية وان كانا انفع
قوله وقريظة الحكم على انهم لم يرضوا بتغير ما كان مقررا في ايامهم وبان يتشبه حكم الشرعية وان كانا انفع
الاسمية والاربع بالسلامة عن اللطف لانها رضى عن العابد على تقدير الرفع وقوله وقريظة الحكم الجاهلية هو
لقوله ومن احسن الله حكم القوم يوقنون والقوم الموقنون في مقابلة اهل الجاهلية في عهدهم والامم للسان
قوله اي عهدهم بيان لان الكلام وقوله اي هذا الكلام واسمهم الامم وقوله اي عهدهم والامم للسان

المراد حقيقة كما يروى قول اي هذا الكلام ولم يجدوا حلا ولا حلا للمراد الحسن الواقع لا الحسن الاعتقاد ولكن
ان جعل الحسن اعتقاد الموقن وليس على الحسن الواقع ولا صلح الحكم لان المراد حسن الحكم بالنسبة الى قوم كما
ايضا الله النبي اي فانهم متفقون على خلافكم ايما الى علة قوية اذ كونهم متفقين على الخلف يدل على شدة الخلف
والا نيكفي كونهم متفقين في منع الاتخاذ ولا يمكن ان يقال بل ان الاستدلال ان بعضهم ولي بعض والواحد لا يكون
للغيرين كما انه لا يكون وليا للغير فلهذا التثنية وهذا التشديد وجوب محابتهم ولا فلا يكون ولهم من خلفي ابنا
ديتهم ويمكن ان يقال هذا مني عن اتخاذ وليهم وليا فان اذ كان منهم فعدني عن اتخاذ وليا بقوله لا تتخذوا
المهتدوا والنصارى اولياء قريظة كما قال عليه السلام لا تتراى نارهما ذكر في الغاب ان قوما من بكر اسلموا وكان
متفقين بها قبل الفتح فقال عليه السلام انما يريد من كل مسلم مع مشرك فقبل لم يارسول الله لا تتراى نارهما
اي كجبتا يتباعدا بحيث اذا اوقدتا نارهما لم يمتلح احد منهما الا فوي واسناد التراى الى النار بما ذكره في قوله
تتأخر ونحن نقول المعنى ان البعد المعنوي بينهما بحيث لا تتراى نارهما فاجتماعهما اشارة الى ان ضعف الاسلام
قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين انه تعليل بتعليل يعنى لا تتخذوهم اولياء لانهم لا ينفك ولا تتراى نارهما
لا يهدي القوم الظالمين ولا ينتفع بولاية الفاعل قوله يسارعون فيهم كثيرا استعمال المسارعة بالي وكثير
استعمال الانكماش في تاجري المسارعة مجري الانكماش والاشارة والكشاش حيث قال يكتسبون فيه تفسير
يسارعون وكان القاضى في تفسيره بالاضحى فتركه قوله ويعتدرون حل قوله يقولون على الاعتدال
في المسارعة ونحن نجعل بيان المسارعة في المعان وبه في هذا القول الموجب لنا من المسلمين في شام
وملاحظه ان يتقلب الامر ويلا يمداروي عن عبادة لانه قال ابن ابي عمير قوله في عبادة قوله
لذي ترك مولاتهم او امر من عنده يقطع سافة اليهود والشافه مهوز العين كانه قرص يخرج
في اسفل القدم فتكوي قد يرب واذ اقطعت مات صاحبها والا كذا في القاموس فقوله يقطع
شافة اليهود يقطع كل الغيبين والامر في هذا الاحتمال بمعنى الشاة بعد هذا الية للمنافقين واما انهم كما يشعرون
بقوله من عنده وقوله او الامر باظهار اسرار المنافقين اشارة الى جعل الامر مصدر امره قوله على ان كلام
مبتدأ اي غير داخل في عموم الكلام الشاة او مستأنف وفيه كمال التأييد بقوله ابن كثير وح على ان جوابه قابل
معتبر فيه ايضا كما في المودقة عطف على ان ياتي باعتبار المعنى يعني به انه عطف على الشاة بتسوية عسى ان ياتي بالفتح
منزلة عسى ان ياتي بالتدريج لان كليهما واحدا وقيل المراد انه عطف على توهم عسى ان ياتي الله بالفتح ونظيره
فاصدق واكن من الضمير وانما احتج الى هذا المثل بقول المومنون عن ضمير الله حتى اجيب بتقدير العابد ايضا
اي بقول المومنون به ونوقش في الحارجية بان خبر عسى ليس بمنزلة خبر المبتدأ حتى يستدعي الضمير المنزلة
المفعول وعسى زيد ان يخرج في معنى قارب زيد الخروج لا في معنى عسى زيد خارجا واجيب بان لم يكن
خاليا عن ضمير فاعله حتى لم يخرج من زمان كخرج وسواء جعل بمنزلة خبر المبتدأ او المفعول

وغير نقول كشي العايد اهل ولا الذين اقساموا باسما من وضع الظاهر موضع المضمرة ولا كشي ان شرا هذا
الاشكال مع ما ذكره في دفعه متحقق في عطف فيصيحوا وكانهم لم يجعلوه عطفا على ان ياتي بن جمل من قبيل على
اجح فاذا ورك وح نقول ويقو بالنسب عطف على قوله فيصيحوا بكلف وهو انشيب المعنى كان قبيل جيب
اتان انما الفتح او امر من عنده امرين ندم المناقبتين على اسروا في انفسهم وشماه المؤمنين بقولهم هذا
وكما ل سرورهم بما كانوا عليه قوله او على الفتح بمعنى عسى ان ياتي بالفتح ويقول المؤمنون في تومس بالكشاف
حيث قطع بان هذه التواة بمنية على العطف على ان ياتي والا ولي ان يقال بالفتح وقول المؤمنين لان
تعلق الايتان بقول المؤمنين ليس بالاستقلال بل الايتان بالفتح كما اشار اليه بقوله فان الايتان هما
يوجد كالالاتيان به واعادة الجار مستدعي الاستقلال قوله يقول المؤمنون بعضهم لبعض يعني ان الخطاب
في قولهم انهم معكم اهل المؤمنون او اليهود والاشيا او في بقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا آهنا و
اذا اخوانا شيئا عليهم قالوا انا معكم قوله اما من جمله المقول او من قول الله شهادة سور بين الايتان
في كونه شهادة مع ان فرق بينهما الكشاف وجعل على الاول ترجيا وعللا كشي بان على الاول ليس شهادة
لان للمؤمنين الحكم بذلك شهادة ولا فيه فائدة بخلاف ما اذا كان من قول الله شهادة هذا والحق ما قضى
القائل ان يحتمل ان يراد بحبوط اعمالهم حبوط اعمالهم في حفظ مسألة اليهود حيث لم ينفعهم وفي اراءهم
مع المؤمنين وعلى تقدير ان يراد حبوط اعمالهم الدينية فلهذا من شهادة التا فوجد ليس الكتاب والسنة
وكيف شهادتهم في الكتاب اخبار الله تعالى بانهم سيشهدونك فان في الوعد بتعيين بانهم يحقون في شهادتهم
بقوله وفي يومئذ ينجب الله ويخلص للفرسان بقال ان انشا وما سبق خبر لان الاستفهام للتقرير ونحن نقول
وانما علم ان خبر هو لا ان جعل الدين صفوا وخبر خبر ان جعل خبر الاستفهام لتجيب قوله فاصبحوا حارين
حيث اضاعوا اس المال وهو الغلظة كما اضاعوا الروح وهو الموت وهو كذلك في الامامة عليه السلام يعني ان
لا يعد بقاء الباقيين فانه لا يعد بالباقيين في رسم خط الامام ويكون دفوعا بان ظهور محمد الوجه في هذه الكلمة
جعل الوجه داخل في الامام قوله ذو الحار كان له حمار بقوله قف فيقف وسرير وكان بيني وبين الامور
على الحار وكانت النساء يعطرن بروشه حماره قيل يقعدن روثه حماره من فسيخ في الدنيا واليها المجرى الخمسة
بفتح العين وسكون النون منسوب الى عيسى وهو يزيد بن عديج بن اذ بن زيد بن شيبه كما ذكره في الكافي
في القاموس كان له حمار اسود فمكتم بقوله لا يسجد ركبت فيسجد له ويقول له ابرك فيسرك وعنه لقبه
بن مالك بن ادد ابو قبيل من اليمن قوله قرارة في القاموس هو ابو قبيل من عطفان محركة وهو جدي من قيس
وياسر كما ياسر اسم رجل ومنه وابن عبد ياسر اسم الكلاكل وهو ابن عبد كلال كخواب عرض النبي صلى الله
عليه وسلم نفسه عليه فلم يجبه الي ما اراد وسبح كقطام ثمانية جيم والباقي مهمل كانت كاهنه تدعى زمانا ان
بل الذي يجبر ما هو الجح الذي كان مع السليح ثم ادعت ان كان ملكا وادعت النبوة في بني يربوع قبيلها

قوم ثم زوجت نفسها من سبيك وجعلت دينها ودينه واحدا ثم لما قتل مسيلة تابت وحسن اسلامها وكذا
علي بن خويلد الاسدي تابت في زمن عمر رضي الله عنه وانما تنصر جليل من الهم لانه لم رجلا في الطواف
فارا دمران لغص من فقال انما شريف القوم وهو صريح قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الشريفة الوضع واقص
من فخطا وتنصر وخطى بالشام وقد ذكر قصة في البقرة قوله قيس بن عبيد الله بن ابي اهل اذ اليمن ما هو قيس بن
من بلاد النور والقادسية قريب قرب الكوفة فزها ابراهيم عليه السلام فوجد بها عجزا فغسلت رأسه
فقال قد سبت من ارض فسميت بالقادسية ودعا لها ان يكون محلا للحاج ويوم القادسية يوم حارة
فيها سعد بن ابي وقاص مع رستم صاحب يزد في دمشق والفتح محرر قيس بن عبيد الله بن عروبة بن علي
بن جلد بن مالك بن كندة بالكوفة ويقال كندة لقب ثور بن عفر جدي من اليمن لان كندة ابا النور وخطى باخا
ويكيد كسفينة جدي باليمن من معدد كسبند بجدي محرر كل ذلك من القاموس وفي الصحاح يقال هو من احوار اذا
لم يعلم انه ممن هو والاظهر من سوق النظم انهم من وقولهم محاربتهم ودفعتهم قوله والراجح ان محذوف
حاجبه الجوزة لا الضمير المتدا عند من جعل الخبر الجوزة لا الشرط والحجج ويكن ان يقال الجوزة كناية عن لا يضركم
ارتداده او هو الجوزة المحذوف والجوزة اقيم مقامه كقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسول من قبلك
وفي تقديمهم اشارة الى محبتهم بقوله فاجرا عليها بفصل اذ ان محبة من محبتهم حتى سئل ان استحقاق
بها وفيه ان العبد ينبغي ان يسعى في محبة الله حتى يامن عن الارتداد وينبغي تفسيره الله انه لا ينجح هنا ارادة
الحالة الميلاية التي يكون في الحيوان بل المراد لو ارتدادها لكن لا بأس في العباد ان تجوز على الحال الميلاية فكانه فسر
لموازها فقد انصب رات على المحبة ليقصد ما مدعى المحبة لكنه يخص كمال الحيوة وعالم التكليف ولا يشتمل
بعد كونه ايضا للمحبة ارادة طاعة والتحرر عن معاصيه لا تكلف قوله واستعمال مع على يعني ان الظاهر
اذ للمؤمنين عدل على مرادها بالمعنى الحقيقي لتضمين معنى العطف او مرادها معنى الام عبر معنى تشبها
لا خصاص ذلك للمؤمنين مع مقارنته بالعلو باختصاص العالي بالسافل ومن لم يتعظن بمعنى هذا القائل
تكم بما شاء من الكلام واقرب ما قيل اشارة الى تضمين معنى العلويات توف ان لو كان القصد اليه
لغسل تضمين معنى العطف او العلو اراد بقوله او للمقابلة او للشاكلة التي دعي بها المقابلة ولك ان تقول
ذكره الا انه في مقابلة الامارة يعني من نفي عنهم على المؤمنين فكانه قيل غير امرأة على المؤمنين ولكن ان يجعله
تا ويلا بقوله او للمقابلة قوله وحالهم خلاف المناقبتين لا تحسن الجارية على تقدير العطف
ايضا حالهم الذير هو الجمع بين الجاهدة في سبيل والصلوة في الدين خلاف المناقبتين وخوف المناقبتين
لا يخص ملامدا او ياتهم من اليهود بل لهم خوف ملامد المسلمين ايضا بعد انقضاء الحرب على انهم لم يجتهدوا
في الجهاد قوله ذلك اشارة لاما تقدم من الاوصاف في الكشاف من الجور والذل والعهوة والجاهدة وانشاء
خوف المؤمنين ونحن نقول كقولنا اشارة الى اغائهم بذلك القوم بعد ارتداد قوم منهم وضعف شوكتهم

وتوجه لمن يخدمهم في ذلك ويسمى في هدم شوكتهم انه لا يرفع الحسد لانه في مشية الله ولا يصار في مشية
شيء قوله كثر الغصن ويحتمل عظيم القدرة يشمل قدرته كل ممكن عليم بمواقع اعمال قدرته لا يفتقر ما يقتضيه الحكمة
قوله لا تهي عن موالة الكفرة قال الحنفية يريد ان قوله انما وليكم الله متصل بقوله يا ايها الذين امنوا اتخذوا
اليهود وما بينهما لتأكيد النهي قلت ونظروا في تعيين من هو حقيق بالموالة قوله ذكر عقيدته من هو حقيق بالموالة
ذكر عقيدته من هو حقيق بالموالة تبينها على ان المعصومين من قوله انما وليكم الله تعيين من هو حقيق بالموالة لانه في الموالة
عن الغير لانه علم النبي من النهي السابق والتفني المتفاد بانما تأكيد النهي المستفاد من السابق فلذا لم يعطف
ولا خلافا خبروا انشاء قوله وانما قال وليكم ولم يقل اولياكم وجوهه وليكم ان الجول كل واحد من كل
وكل واحد من المسلمين فالنكرة لا اختيار وليكم لا فائدة من هذا المعنى بدل اولياكم ونحو قول انما يحتاج اليه
النكرة لو كان وليكم خبر قوله الله وانما كان مبتدأ لوقوعه بعد النهي بمعنى يتعين الافراد قوله صفة الذين امنوا
فانه في قوله اسم راد لما قال انما وليكم الله من قوله على انما وليكم الله في تقديرهم الذين امنوا والصفة الملح حيث لم يوز
كونه صفة على ما هو الظاهر وجوز انما وليكم الله حيث قال لم يجعل وصفا لا شراك للموصولين في كونها وصفين كقول
لا يوصف الا اذا جري جري الاسم كالمؤمن مثلا بخلاف الذين امنوا فانه في معنى الحديث لا ترى ان جري الذي
يوسوس صفة لخاص مخلوقه عن معنى الحديث وكذا جريا بجري الاسم باعتبار ان ليس المراد بالذين امنوا المحدث
اقول وسلم انه ليس جريا بجري الاسم فلا بد من موصوف مقدر فليكن الذين يعقوبون الصلوة صفة ثانية و
من وجوه الجري بجري الاسم الذي يتأتى انكاد من عاقر ان مرادنا بصفة افراده كما في قوله والذين امنوا
فيوصف الافراد المراد به بقوله الذين يعقوبون الصلوة وقول الكفاية وهم الذين انفع من قوله ورفع على
الملح فانه كحتم الرفع على الملح وكونه جملة مستأنفا في جواب من الذين امنوا قوله اي يوتون الزكوة في
حال ركوعهم الصلوة الا وله حمل وهم راكعون على معنى وهم يصلون ليغيب فضل الاحسان في الصلوة في غير
حال الركوع ايضا وان كان من زل فيه انما في حال الركوع لانه انما في حال الصلوة ايضا والظاهر انه
راد بقوله فانهم الغالبون في غير من وكتمان يكون حزب الله عبارة عن الرسول والمؤمنين فيكون المعنى فقد
تولى من هو الغالب كما صرح به الكفاية وعبارته ايضا كتمه وح وضع الظاهر موضع المضمرة لان الضمير ظاهر
في الله ورسوله والمؤمنين مع باقي النكات وقد ذكر المحقق التفاتنا في انه على هذا التوجيه ليس من وضع
الظاهر موضع المضمرة وهو كما ترى قد برر وجوه الامرين بانه واشد عليه واضحه كذا في القاموس
على قراءة من قوته ويؤيده قراءة ابى ومن الكفار وقراءة عبد الله ومن الذين اشركوا الله بترك المناهي
بترك المناهي لانه اورد تأكيد النهي وح يناسب تخصيص الايمان بوجوه قوله اي اتخذوا الصلوة او المناهية
اولا قرب لفظا ومعنى ولا يبعد ان يفسر الضمير بالاجابة قوله فخر خادمه في الكفاية فدخلت خادمة
قال المحقق يعني جارية لادم يظن على الظلام والجارية قوله وقربا يتقون بفتح القاف القارير الحسن

ولذا قلنا وهو لفظ ولم يقل وهو لفظ غير ذلك كما يفهم من الكفاية استعانة ان بقوله الحنفية قوله عطف على
ان استاذك في توجيهه من الالوهية سبحانه المذكورة في الكفاية وترك كون الواو بمعنى مع لانه تجزئ عليه ذكر
الحنفية ان لا يسم على ظاهر الكلام النجاة من الالوهية في المفعول مع من المصاحف في معنوية الفعل وح يعود الحذف وهو
ان يكونوا استقون منا كون اكثرهم فاسقين نعم صريح على مذهبنا ان الغش حيث الكفاية في المفعول مع المصاحف في
الوجود مستد لا بقوله سررت النسل وجنتك وطلع الشمس لكن في بحث وهو ان ذلك لا يشترط في المفعول
لا يوجب الاشارة في كل واو بمعنى مع فليكن الواو بمعنى مع من غير ان يكون مفعولا مع ولا تنفاد شرط وهو
مصاحف مع المفعول بل يكون للعطف وهذا علم ايضا انه لا يصح ان يقال ان تركه لا يتفق النجاة ان المصاحف
للمفعول لا ينصب ان مفعول مع بالاتفاق النجاة في ضربت زيدا وعمرا ويتعين العطف لان كون الواو بمعنى
لا يوجب كون مفعولا مع وجوه الالوهية المستثنى لازم الامرين لانه لا يصح ان يكون كلام الامرين ان
لا يصح ان يتقوا منا كون اكثرهم فاسقين وفيه لا يصح بنا ويل ان اكثرهم فاسقين في علمنا ولا في بعد
الوجود كلها سيما في النظم للجزء وان لا يرعى بشئ منها الا العاقر لكن ما ذكره المحقق على جسر وانكم فاسقون
مبتدأ من ان يفتي ان لا يجوز حذف الخبر لان تقديره هو الفارق بين المكسرة والمفتوحة وبالجملة فبوت
لا تجوز مع ذكر الخبر التزم التقديم بحصول القرينة بايسر وجه اما مع الحذف فالاحتما على القرينة الا في
وكيف ينكر حذف الخبر من تذكر اذا انعم القفا والها زم وانما بعد خاني احمد الله وبذلك ظهر ضعفنا
قال ايضا ان قوله اي فيسلك معلوم ثابت لبيان المعنى وعلى تقدير التعبير عن المبتدأ بالمصدر والافلابد
ان تقدير الخبر مقدمالان ذلك انما يتم لو كان النعمول في الفرق عند حذف الخبر على تقديره وهو ممنوع وويلح
يرجى ان يقبل نظم القرآن هو ان المراد بهل شقون ما شيا الا لان انما ولان اكثرهم فاسقون بمعنى ان علم
الكار اي شئ تنكر وانه من ايماننا وضيق اكثرهم ولا يخفى ان اكثرهم فاسقون سمن ان فاعل تهم اكثرهم
خطاب له هو عدل عن طريق الكفاية حيث ذكر سبب النزول فيما بين الالوهية لانه لا وجه للفصل بين الالوهية
ولا للفصل بينه وبين قوله تعالى هو احكم شر من ذلك قوله اي من ذلك المنقوم جعلوا الاشارة الى ذلك
المنقوم المنقوم من قوله وما نطقوا فاحتاجوا لاستقامة الكلام اي حذف مضافا وتكليف في شركة المنقوم
مع دين من عند الله في الشريعة وهو خير محض وهو ما ذكره الكفاية من ان المراد ان عقوبتهم في حقيقة
شر من عقوبة المسلمين بزعمهم وكما في القاموس غفلا ولو جعل ذلك اشارة لا اكثر الفاسق لم ينجح الى
حذف مضاف ويكون فيه تأكيد كون اكثرهم فاسقين بانهم قوم كان منهم شر من هؤلاء الفاسق وكذا
لم ينجح الا في الشركة في شرارة المشوبة وجعل متوية مفعولا لانه لا ينكم لطلب مشوبة عند الله في هذا الاشارة
لا انقصا حكمه اذ هذا الاشارة كتم ان يصير سبب محضكم ويقضي الالوهية انكم لجنس الكلام عن التكليف
في ذكر المشوبة قوله على طريقه قوله انما قال على طريقه قوله ولم يقل نحو قوله لم

الاول

تفاوت بينهما لان قولهم تشبيه صلح من في ذلك على التشبيه وما نحن فيه استعادة قهه بدل من بشر
على حذف مضاف يخرج عن كونه غلظ لا يقع في فصيح الكلام واما الحاشية حذف المضاف على تقدير كونه
خبر المضاف هو ضمير راجع الى ذلك فالظاهر من ان كفى فلذا لم يثبت عليه قوله مع صار معبودا تفسيره عليه
كلام ومنه لم يمتحن حار امير وقوله فيكون الراجح محذوف واستفوع على ما بعد كذا وجعل الواو والحال
لا يعنى عن تقدير الراجح عند من لم يعرفه الحال وحذف التاء بالاضافة للتحريك عن اجتماع الزيادة وتبين من التا
والاضافة في نحو واخلفوك عد الامم الذي وعد واما في عدة الامم ومن قرأ وعبد الطائفوت بالجر
عطف على من لا على شر لان العطف على المقصود بالوجه المقصود واذ اريد بالطائفوت العجر كان
الطائفوت مستعارا للشيء المطبق للجر كما مع المعبودية بالباطل وكذا اراده الكهنة وكل من اطاعوه في
معصية التداستعارة لجامع الاطاعة لكن العبارة حيا ايضا مجاز عن الاطاعة جعل مكانهم شر الكهنة
ابغ في الدلالة على شرارتهم والدلالة على شرارتهم اما بطريق الكناية لان شرارة المكان يلزمها شرارة
المتكلم واما بطريق الكناية الجارية التي حقيقة شرارة الشخص والمجاز بلفظ الكناية اخت الجاز
والمراد من صغى التعظيم الزيادة مطلقا لا بالاضافة للمؤمنين واما على ما حذا ذلك عليه فهو
للزيادة على الاكثر العاقبين وكذا ان جعلوا وكذا اشارة لا اهل الكفاة او اكثرهم وجعل مكانها
بمعنى مصرفا بعد من الكون بمعنى الصيرة قوله تزلت في يهودي فعل الاول الضمير لاهل الكتاب
وعلى التا المناقنين للعلم به والمعنى ان المؤمنين عيسى بن مريم واليمان ودخول اليمان عند كل ملاقة علامته
النفاق قوله وقد وان دخلت لتقريب المصطفى من الحال المصيح ان يقع ما اشار بقوله وان دخلت اما لا
ان دخولها لذلك موهوم لما شتهر من ان هذا الكلام مبني على التماس حال كمال لان الحال النافية لتمامها
لا الحال النورية فان يكون في الازمنة الثلثة واما لا ان ليس دخولها في وهم قد فرجوا ذلك لانهم شرطا
وجود قد في وقوع بله الماضوية حاله لا في وقوع اسمية خبر ما هو الماضوية حاله وقوله وكان رسول الله
عليه وسلم نظمه احسن مما في الكشاف وان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوقع اظهاره لانه اورده عليه ان قد دخلت
على الدخول والخروج المتبئين بالكون لا على اظهار الله حتى اجيب بان دخل على الاخبار والاخبار اظهاره
لا يخفى ان الجواب ليس بصواب لانه يتوقع الخبر لا يتوقع الاخبار وكفى ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يتوقع الدخول والخروج المذكورين لفظ النفاق وقوله وذلك اي ولفظ على الله عليه وسلم قال والله
اعلم بقرينة علم النبي ايضا لكن لا كحل لانه علم ظني والوجه والوجه العلم المعنى والله اعلم منهم بعاقبه ما
كانوا يكتبون لكان توحيهم بان ما تمنوه به لا يشرب عليه قوله وتبرك منهن وصغى بسوء الامثال
بعدهم بسوء الاعتقاد وجعل مسارا في الاثم والعدوان والكل السحت علامة النفاق وفيه روع
عظيم للمؤمنين عن هذه الامور قوله ليدس شيا علمه اشار الى ان ما ذكره موصوفا تمييز للضمير في بشر

تفسير

فالمقصود محذوف اي من شيا علمه هذه الامور وكذا ان تجعل ما موصوفا فاعلم بغير الذي
علمه هذه الامور قوله ولذلك دم خواصهم بحيث جعله صنعا لهم قول فيه تويج بان هذا فصل
لا يقدر عليه الانسان ليقول لم يضر طبعه وعادة له قوله وغل اليد وبسطها الى غل اليد بالفتح كما بسط
وهما مصدران وتعين كونها مجازا بهما لعدم امكان الحقيقة واما في ما يمكن تجويد زيد مغلول فيجعل
والكناية قوله جاد الهمي مغلول جاد اسم موضع وقاعد بسط اليد وبسطا بضمين جمع باسط عبارة
عن الشجاعة والويل للظلم متعلق بجاد شكرت نداء اي عطاه مغلول شكرت فاعله طاعة كمال جمع كونه كونه
نقيض ونهه قوله وعا عليهم بالجر والكسرة والجر وضيق العيش والمطابق بين اجزاء النظم على تقدير الولا
بالجر او التقوية لظهور نسبتهم احد هما اليد تتخلف الدعا عليهم بفعل الايدي فان المنا سبب من حيث اللفظ
حيث تناسب قالوا والادعا عليهم في التعبير بالفضل ونظيره قولك سبني سب ابيه اي قطع الله اصل
لان السبيل القطع فيه ولامن اليدين اذ لا ضمير لهما قبله تمسك في نفيها بالفضل لان العامل في حال
عن المتبادر ما هو عامل في المتبادر والخبر وكيف لا ولا يجوز اخلاف لخال وصاحبها في العامل لكن يندفع
الضمير بتقديره اي سعتي هما وبهذا ظهر وجه آية وهو كونه خبرا ثانيا ويمكن ان يقال انه لم يرد في الضمير
نفي صيغة اليد بل اراد ترجيح كونه تأكيدا لثباته عن تقدير الضمير قوله تزلت في نفاق من عاروا
وفي التزول رد ضميرهم محذوا واصحابه بانهم لو كانوا اولياد لم يكونوا في ضيق العيش لان يد
مبسوطان غير مغلوله قوله ويزدادون طفليانا وكفر اماما يسعون ويحتمل ان يكون تريفهم بانهم
يزدادون كفر ايمانهم ازل الله اليك من الاخبار عن حالهم على ما هو عليه هو اخبارا بالغيث موجبه بان
قوله خلاصا زهم الاشرار قول لا ضرر فوق ان لا يجزم الله فلا حاجه الى جعله وسيل جزاء الشر قوله وان لا
يحب ما قبله وان لم يكن الاستقبال اليه من الكفر بل من دين نبي من الانبياء بغض بركة الاسلام محاصرين بهم
قوله توسع عليهم اذ اقيم بان يغيب عنهم لاجل جعل من فوقهم ومن تحت ارجلهم تحملا للكناية عن التوسعة
والارض والاسما واللة هي اطل منهم والزرع للثة هي اقصر منهم والشمار على الاشجار والساقطة منها
على الارض والظاهر ان المراد المياه النازلة من السحب الخارج من الارض لان اللذ بكون وجودها او قوتها
قوله بين ان ما كف عنهم مشوم كوفهم ولما اوهم ذلك ان كلهم مغضوبون عقبة تقسيمهم ونه على ان صلاح
ربما لا يدفع العذاب من يدي بل بكل مشوم لبعض قوله فاديت شيا منها لان كتمان بعضها قال الحق ربما
يناقس فيه فالوجه هو اول والمناسبة ان بعدم تبليغ بعض لا يغوت الغرض من ازال ما بلغ ويمكن فيها
بان الوجه هو ان يجعل ان الله جعل التبليغ في حق الرسول بمنزلة الصلوة التي تقصد برك ركن وعرض
للادوية ان لا يفعل العيشا بر ايد لان يفعل بعضها بقضاء الله وبعضا بر ايد ولا مجال للمناقشة في ذلك
ولنا وجه ثالث وهو انه لو بلغت بعضا دون بعض فابلت الرسالة بل بعثت هوى نفسك بان الظاهر

ما اقتضت نفسك انظره واعرضت عما اقتضت الا ارضت به وارجع وهو ان لم تبلغ الكفاية بلغت
رسالة الكفاية لان الاكثر في هذا ليس حكم الكل فلا يجوز فيه هذه المقدمه المعتمده في كثير من احكام الشرع
بعضه ورجع بعضه بعضه الروح دون العبد من كل ضرر السلاير والنقض شيئا راسل على التمدد في سلم
وكسر رايته يوم احد ورجع ما يدفع ذلك بان الاية نزلت بعد غزوة احد والمراد من الناس الكفاية
اليه وانه لا يهدى القوم الكافرين قوله وعن انس قال ^{الكل} واخرج الترمذي عن عائشة قوله فلا تخون عليهم
حتى لا يمنك حزنك عليهم عن كسب حبه ان لا يزيدهم قهره وفي المؤمنين منذ ذلك عنهم اي انت في حق المؤمنين
عنه قوله سبق تفسيره اي تفسيره في قوله كقول فاني وقبارها الغريب اذ كون الخذوف خبر الكفاية
في لان الام لا يدخل خبر البتداء ويدخل خبران وكذا في قوله والا فاعلموا انتم بفاه الخبر الخذوف للمعنى
اذ لو كان بفاه خبر الرفع ما يعتمد وانا قال وهو كاعتراضه لان ليس اعتراضا حقيقة لوجود العاطف
بل كاعتراضه في انه كان المعترضه تذكرا لثبات الكلام للتاكيد وقدم هذا العطف وادخل بين اجزا المعطوف
للتاكيد ولا مانع من جعلها معترضه لان الاعتراض كون بالواو وقوله ويجوز ان يكون والنص في معطوفه
على العاصم استدراك على الكفاية حيث فاته هذا الاحتمال وادفع ان يقال ان هذا الاحتمال
حيث اختار ركبوه كاستشهاد بقوله والا فاعلموا استشهد عليه بقوله كن بما عندنا البيت ولا يخفى حسن استشهاد
به في هذا المقام كانه يومى الى ان الكفاية رضى باعنده ونحن نقول بما عندنا والى مختلف ورجع توجيه
الكفاية بما اقبل حيث جعل السابق قرينة الاحتمال وروى الاهتمام بالمقدم حيث جعل المذكور خبره وهو
بان كلف الفصل بين البتداء والخبر وان كان لكتبة بنسب والاطلاق بالا قرب اقرب نعم يرجع الاول ان قطع
النصارى عن اليهود وقدم مع العاصم غير ملائم ولا يناسب كون العاصم بعد الخوف والتكيد في تقديم
العاصم بن عوف فالفضل للتقدم والكفاية في هذا المقام نعم المتكلم واظن ان اقرب توجيهها وان لم يقربان
بينه الخول وبرزه هذا العطف رجا من الله القبول هو ان العاصم عطف على الصلة كخوف الصلة
ان الذين هم العاصم قوله ولا يجوز عطف على محران واسمها فانه مشروط بالقرائن من الخبر يريد ان لا يجوز
عطف على محران واسمها من غير تقدير خبر لويده انه قال الكفاية في ان زيد وعمرو مطلقان فلا يرد
ان الفواعل لفظا او تقديرا فلا مانع من ذلك العطف مع حذف خبران كما في التوجيه السابق بل فيه فائدة
التاكيد والتحقيق الذي اقتضا العاصم لاشد من مضمنا المؤمنين واليهود كما عرفت وحقا هذا على القاضى
بالكفاية ما يجب الاظهر في قوله عدم التاكيد والفصل او الفصل كما لا يخفى على اولي الفضل قال الكفاية عبارة
الاكثرين العطف على محران واسمها وكانهم صلو المرفوع مع الاسم جميعا بمنزلة اسم مفرد هو البتداء اذ الاسم
ووجه منصوب بان ليس له محل رفع البتداء غاية انه كان قبل دخول العامل مرفوعا وعبارة البعض ان العطف
على محل الاسم فقط ومعنى كونه مرفوع المحر ان كان قبل دخول العامل مرفوعا قوله والارجع مخذوف اي من

منهم قد فاتت صحیح قوله من امن منهم مع قوله الذين آمنوا لانه قد تقسم الذين آمنوا الى المؤمن والكافر كما
كلمه منهم ولما قيل ان من امن منهم يقتضى تحصيل الحاصل باعتبار الذين آمنوا وذكر الكفاية وحسين الاول
باويل الذين آمنوا باهل النفاق والثالث ما وبل من امن بالايمان بل اربعة قوله جواب الشرط كما يكون جواب
الشرط مع ان الكفاية ذكر ما يعين عن كون جواب الشرط احدهما ان فرقا لا يصلح تفصيلا لرسول لانه وجد
والثالث انه لا يحسن ان كرمث اخى فاك كرمث من غير ان يتفنى عنهما وذلك تجب ولا مانع ثالثا لانه كما
جاءهم رسول وقب احد الامرين لا كلاهما فالواجب هذا القصد او قال جمل دفع الموانع بسبب التحريم
اللفظي قلت كانه يدفع الاول بان تغليظ وجعل قسرا واحدا كقصر فرين على كونا قسرا الناس جميعا ولا يتفتت
لا دفع التثنية لا يقتضى قاعدة عربية عدم حسن التركيب المذكور وان وجد بان تقديم المفعول موهم لا اختصاص
المستتر بالمزم بوقوع اصل الفعل والشرط يقتضى الشك وبيان تقديم المفعول بوجوب الفاء اما جعله بعد الفعل
واما الشبه بالجملة الاسمية لذكر الاسم فيه اول لان كون الجراء مشكوكا في هذا المقام لا يستقت ايه وهم من الاول
ووجوب الفاء لما ذكر لا يوجد في كتب النحو واما المانع الثالث فكانه لم يحفره كالمحفر الكفاية قوله والارجع
مخذوف قوله رسول منزل منزله واحد منهم فيمنع عن تقدير الارجع ولا يخفى ان لطف شريف قوله وقيل
الجواب مخذوف قدر الكفاية تا صوره وقيل بدل قوله انها وكلما جاءكم رسول بما لا تهون انفسكم استكبرتم
على ان تقدر استكبروا ومن تصدق بترجمه ناصبه نقل عن زيب فخره عند له وتقبل قوله وهو استيناف
او بيان كيفية عداوتهم واستكبارهم قوله وتبينها على ان ذلك يدلهم باضيا واستقبلا اشاره الى
قصد الاستمرار قال الكفاية ذلك في اسلافهم وقصد الاستمرار انما يستقيم في الحاطين هذا نعم يخرج ان يراد به
الاستمرار في الزمان كما ولم تعد الى الاستمرار في التكذيب بل يزيد الاهتمام بالقسور لانه اشجع ثم الجمع بين الكفاية
للمحال الماصية والتبعية على الاستمرار مشكورا لان الاول يطلق على المضارع الحال والثالث الاستمرار فالظاهر ان توجيهها
قوله وادخال فصل الحسان الى اشارة لانه ان قراءة النصب على الظاهر وقراه الرفع يحتاج الى التاويل
قوله ثم كرموا صموكة افر قال صموكة كفاية ثم عموا صموكة تامة بظهور الحال غير المعقول في صفا الله وهو
الروية وكانه ترك لان طلب الروية كان من الذين كانوا مع موسى في الطور وعبادة العجل عن المتخلفين
وتوب الله عليهم بعد عود موسى فلا يوافقهم الدال على التراخي نعم لو جعل التانية لعبادة العجل والاول
لطلب الحال مع واما قال الكفاية ان قوله الحال غير المعقول اشارة الى انه ادخل في العي والصم فتم الاستبعاد
دون التراخي لا يوافق قوله كرامة تامة نعم يخرج جعل ثم التراخي في النظم مع كون الكلام اشارة الى الواقعية
المستندة قوله يمنع من دخولها كما يمنع الحرم عليه من الحرم يعني التحريم مجاز عن المنع واستعارة اذ احكامه
في الاخرة وليس فيه حلال ووجه قوله اي ما لهم احد منهم بعد على ان من زائدة كانه قيل ما لهم نصا
والقصد الى ان جنس الناصر لا ينفى جمع من الناصر حتى كتم ما دون الجمع وقوله الكفاية ان وضع

الانصار في مقام نفي الناصر بناء على زعمهم ان لهم انصارا كثيرة تكلمهم ووجه من عنده بانهم من هذا النوع
 بالجمع ونحن نقول في نفي الانصار اشارة الى انه لا يد لهم مرجع كثير وليس ذلك لهم وهذا امر ان لا بد من التنبية
 عليهما احدهما انه لا يوجد تخصيص النفي بالناصرين من النار بل المراد ما لهم احد نصرهم من النار ومن مع
 الدخول في الجنة وتاينهما انما اذا كان من كلام عيسى فالظاهر موضوع موضع ضمير المحاط دون القائل اي الكلم
 احد نصرهم وفي الكفاية تصرح بقوله وما من الا اله واحد يريد ما من الا اله هو فهو بالوحدة والتعدد
 يستلزم انتفاء الوهيد من التعدد او ما سوى الواحد كما لا يخفى على من اراد ان يتناول ذلك كما سجد
 دعوى المشركين وذكر التوحيد بالاكيد اشارة الى ان قولهم من البعد عن العنصر بحيث لا يمكن دعواه بدو
 التاكيد والتوحيد لظهوره على العقول مستغن عن التاكيد وانما قيد الكفو به تنبيها على ان الكفر انما زعم القول
 بالتعدد لا بخصوص التثنية قوله ومن مزودة للاستباق والتعيينها لا النفي لخص صارت نصا في الاستباق
 بخلاف التثنية عند المشركين وجمهور النجاة والى صاحبها اياها وجعل الاستباق لتعيين ما لا يأتى
 لان تعيين الخلق العاقل لا يوجب البناء والابن في كل مضاف اليه والحوادث فرق بين التقدير والتعيين قوله
 اي ليس الذين بقوا على الكفر يعني ان المراد بالذين كفروا بعض الذين كفروا في ما سبق ولذا لم يات بالضمير
 ليس من وضع الظاهر موضع الضمير ومن التبعية لا للبناء بخلاف الوجود الثاني من كل وجه ونحن نقول بوقيل
 ليس منهم وهم الضمير الرجوع الى الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة فعدل الى الذين كفروا وبين بالانصاري
 اشارة الى انه لا يخص بقوم دون قوم وقوله تكرير المشاهدة على الوجود الثاني وقوله وحسبها على الوجود
 الاول ذكر اعلى غير الترتيب وتعقيب قوله افلا يتوبون على الاول ظاهر ان العذاب لا يلزم اذا ضمن
 بقى على الكفر فذلك تعقب عن عدم التوبة فيلزم ان يكونوا من الباقيين على الكفر واما على الثاني فوجه التعقيب
 انه بعد هذا التوبة فكفر بهم والتهديد بخلاف ان يتوبوا كما اشار اليه فهو وجه التعقيب على التقدير الثاني والتعقيب
 على الاول مستغن عن البناء ونحن نقول الاستفهام لانكار ابي جحشون عنهم هذا سببا لعدم التوبة الى الله
 وعدم الاستغفار لرباسهم وهذا اشد اشدنا بقوله والله عفو رحيم واكثر اعطاء ما للذنب المذكور قوله ما هو
 رسول لا يصح انما تكلمت سائر الرسل ليعلم ان ظهور رجاؤه وغايب حاله لا يوجب الوهيد كما لم يوجب
 الوهيد غيره مما هو غير واضح من النظم والواضح ان قد مات من قبل الرسل فسيتم مشتم والمات لا يصح
 لا الوهيد وان سبق بالزمان بالرسل والسبوق حادث لا يصح لا الوهيد قوله وان صدق قلنا ان الكفاية
 واما لا صدقنا ولما كان اعادة العبارة المعبر غير ظاهرة وان قال المحقق انه استفاد من المقام والخطف
 تركه واما دسبنا الصدق اذ كانت من الصدق بقوله لا يرمى الصدق واكتفى في اعادة الكفاية
 اذ كان من التصديق باعادة الصدق والتكثير وكون صيغة الضمير من الزيد غير مشهور لكنه حجة عليه
 عليه ثم عجب الا وراى ثم عجب من بيان الادلة ثم عجب من انهم وفي ذكر اكل الطعام اشارة الى ان جبروتها

مربط بالطعام قوله ثم لتفاوت ما بين العجين او ثم على حقيقة واشارة الى انه مع طول زمان بيان الآيات
 لا سائرون ويؤكد قوله وانما قال اي معنى كلفه بالتخفيف بالابهام وانما حو نقل الى ذات مع قطع النظر
 انهم القدر عليه وحقه نظرا الى كبرياء القدر تعالى وهذا اذا كان هذا الكلام لتوحيهم على عبادة عيسى وكتم ان يكون
 زرقيا في التوحيد بتوحيهم على عبادة الصليب ويؤيده قوله الله سبحانه فان فيه توجيها بان لا يسمع ولا علم لا يبد
 قوله وانما قدم الضمير لان التحريض عليهم ولا ناول داع الى الانقياد والعبادة قوله اي لولا انما احترق
 عن التمولق وهو على ما نسر الكفاية ان يخلص عن عقابته وبغض عن ابا عبد معانيد ويجهد في تحصيل حجة كما فعل
 المتكلمون قال الكفاية وقد يناقش فيه بين الغلو الجواز من اللذ ولا يجاوزة عند ما لم يخرج عن الدين وما ذكر
 ليس في وجاع الدين حتى يكون غلوا والا ووجان بجعل غير الحق حالا من دينكم والمعنى ان كنتم تصرون على ابطال
 فلا تفلوا فيه مثل ولا تعشوا في الارض مفيد من هذا ولا يخفى ان خلاص السبادر من دينكم قالوا ووجان المراد الا
 في دينكم وحفظ حال كونه غير الحق نسبه الى محمد واما وصف الغلو في الدين بالباطل والتضييق على ان الغلو لا يكون
 الا باطلا ما لفته في التحذير عن قوله وقيل الخطا للفساد خاصة والتوجيه السابق بمعنى على كون الخطا
 اهل الكفاية فقوله زفوا عيسى لا قول على سبيل قوله عن قصد السبيل الذي هو الا لام بعد حجة قال المحقق في قوله
 عن سواد السبيل وان كان متعلقا بالاخير فالعنى على تعلقه بالثمة هذا مراد القاضي بيان تعلقه بالخير لا
 به فاقم وانما نسر قوله وضوا عن سواد السبيل باحد الوجهين اذ اجاز عن كونه تكرارا ولا اخرج طريق ثالث
 وهو جعل الضمير للكثير وجعل مطاوعا للاضلال ورابع وهو ان يراد بالاضلال الاول الضلال بالغلوة في الفرج
 والوضع مثلا وكذا بالاضلال مثلا وبالاضلال عن سواد السبيل الضلال عن واضحا دينهم وفي وجهه الكفاية
 قوله اهل ايد بالتحسينين كالتجربة قرية قوله وكانوا حمة آف رجل ازا بالرجل ما يقابل المرأة والحي
 كذا استفاد من الكفاية اي ذلك اللعن الشنيع اللعنة اي الكفاية اي لم يكن ذلك الا لاجل المعصية وكان ترك
 لخطا ما يفيد الخطا في النظم حتى تخلص من الخطا فقال استفيد ذلك من الاستبنا وعدم الاكتفاء بربط
 السبيل له لمن ليكون للجد جواب السؤال عن سبب اللعن وانما يكون الجواب جوابا لو كان السبيل ذلك فقط
 ونحن نقول يكفي لافادة الضمير كون السبب التام وكتم ان يكون القاضي مكتفيا به عن التفرج بالخصر
 ايراد ذلك التخييم القمع ونفس الجهد لعدم التناسب السند واليد قوله اي لا يتهي بعضهم بعضا في معاودة منكر
 لما كان المتبادر عن النهي عن منكر فعله النهي عن فعله وهو غير معقول اول النظم ثلثة اوجه الاول ان تقدير
 والثالثا ويل فعلوه مقصد الغصن وقوله ولا ينتهون عند توحيد بان للتناهي وكنح الى التوجه المذكورة
 اذ لا يمكن الاتهام عن لغصن بعد وقوعه كذا ذكره المحقق ولا يبعد ان يقال فيه توحيد تان للتناهي ودفع راجع
 للشبهة لان الاتهام عن الشيء عبارة ان لا يفصل ثانيا وكذا ان يجعل فعلوه مقدر فعلوه امثله ولو جعل
 فعلوه ماضيا باعتبار زمان الخطا لا يكون المعنى النهي بعد فعله فلا يحتاج الى التناول المذكور في توجب

من سوء فهمه موكد بالقسم الظاهر انه يجب من سوء فهمه موكد بالقسم اذا تكيد للسوء لا تكيد للثبوت والتمسك
 في التوجيه قوله اي ليس شاملا كما انه جعل لنفسه عين الشيء حتى فسره بقدمه وانه كذا في النفس انها
 اعينهم والاولى ان المراد بالنفس الهوى وادراج تبيينها على ان التقديم لغير الهوى عليهم قوله هو مخصوص بالذات
 والمعنى موجب سخط الله تعالى فيه الكفاية ويمكن ان يكون ما قدمت انفسهم نفس السخط وقوله وللخوف في العذاب
 يفيد انه جعل قوله وفي العذاب هم خالدون بحجب حرف المصدر ولا سبيل اليه الا بحمل ان محضه
 عام في ضمير الشأن بتقدير انه سخط الله عليهم في العذاب هم خالدون ويمكن ان يقال انه معطوف على
 ثاني مفعول به اي يعلم كثير منهم يتولون الذين كفروا ويخلدون في النار قوله يعني ينتمون وان كان
 الآية في المنافقين فالمراد ببيتا صلى الله عليه وسلم على هذا التقدير ايقظ ان يراد بهم كمن اظلمت افهام
 جنبنا اهم فخذ اخصة به قوله اي اشارة بقوله وذلك بان منهم قسيسين اي علماء ورجالنا اي عباده
 وفيه دليل على ان التواضع والاقبال على العلم والعمل والاعراض عن الشهوات محمود وان كان في
 كافر كونها محمودة اذا صارت وسيلة للنجا والافئدة من حيرة ومواخاة قوله فوضع موضع الاشارة
 للمبالغة يعني اريد بالغيض الامتلاء بمبالغة كان الامتلاء من شدة انقضاء الغيظ لم يتميز عنه
 وادراك ذلك توجيه تعدي الغيظ من الاظهر التفتين والتوجيه التام جعل من تعدي اي تفيض من اجل
 الومع وح مصدر بمعنى البكاء وعلى الاول بمعنى ما العين قوله وانما نية لتبني ما هو فاما موصول
 والعايد للمفعول محذوف وقوله والمعنى انهم عرفوا بعض الشيء اشارة الى ان قوله من الحق في موضع المفعول
 به فيجب ان يجعل ما مصدر به وقوله فكيف اذا عرفوا كل صوابه اذا عرفوه كل كما في الكفاية او ادعوا
 كل الحق لان الكفر الكفاية الضمير لا يكون معمولا للعامل العقلي بالاصالة وانما يكون تاكيدا لقوله بذلك
 اي بما سمعوا وانما قالوا ربنا ليكونوا من الذين آمنوا وبين الله باقوا هم كالمنا فقين فاكتمت مع الشهادة
 اي من الذين اخبروا من صميم القلب فان الشهادة لا تكون عن صميم القلب ولا تكتمت مع المناقبة ثم قالوا ابراهيم
 عن همة النفاق كما هو شأن اليهود واظهار الحج على ان ايمانهم ايمان المشركين الا ايمان محمد عيسى واما الآية
 قوله استفهام واستعارة تحقيقا لا ايمانهم كانهم قالوا انما ولا شبهة في ايماننا لان عدم الايمان في كمال
 الاستبعاد وكذا جواب سؤال ايضا مع كونه استفهام استبعاد وانكار فلا تقابل بين قوله او جواب
 سؤال وقوله استفهام انكار فالظاهر وجوب سؤال وانما يصح او بما ذكرنا من الصيغة بقرينة كبرياء
 الجواب مع العطف والجواب بينة لفحص وغاية التوجيه ان التقدير ما لك لا تؤمن بالله وكما جازى الاعتناء
 مشرا ذكر المعطوف المعطوف عليه فالوجه ان لا يمتنع في الجواب ويتمسك بما هو الصواب قوله وذكره
 توطئة اي اذا كان المراد الايمان بكتابه ورسوله وهو المذكور بقوله وما جاءنا من الحق فذكره تعالى
 للتوطئة وتعلم ما جاءنا من الحق قوله ونظير عطف على تؤمن والمعنى ان لا يجمع بين الايمان والاطمئنان
 في التوجيه

تارة

ترك الايمان والاطمئنان ويجوز ان يكون عطفًا على لا تؤمن والمعنى ان لا يجمع بين عدم الايمان والاطمئنان وهما
 متنافيان ذكرهما في الكفاية الا انه سماح وقال فيها ان عطف على لا تؤمن مع ان الاول يعطف على الاول
 تحت لان الاقضية عدمه كما بينا ولا وجه لترك الكفاية احد التوجيهين وجعل قوله عطف على لا تؤمن
 العطف عليه مع لا اريد ونغاية التكلف بعيد عن التألف وهناك توجيه ثالث وهو ان يكون عطفًا على
 تؤمن مع ما لا تؤمن ولا نطمع اي ما لا نطمع من التفتين وهو غاية الحزن ان قوله والعامل ما في الام من العطف
 اي اي شيء حصلنا الى المشهور في مشد ما تصنع والعامل فيه عامل الاول مفيد بها اذ لولا التقييد وكجمل
 حاليين مستعدين لان المال ما نطمع ولا انكار ولا استبعاد للطمع بدون عدم الايمان قال الحق تعالى
 هذا الخال لا يسا مترادفين ولا متداخلين ولا متداخلين فليست متماصتين ولجعل قسمته الخال
 مشد هذا وهو مبني على ان لا يكتفي في الحالين المراد في ان يكونا حاليين من جهة واحد بكون العطف ولا
 داعي اليه اي عن اعتقاد يشوب ان القول على حقيقة قوله مفيد بان يكون عن اعتقاد وقوله هذا قول
 فلان اي معتقد يشوبه بما ذكره من المذاهب والاعتقاد كذا ذكره الحق تعالى قوله ان القول اذا لم يقيد
 بالحق عن الاعتقاد يكون المراد به المقارن للاعتقاد كما يقال هذا قول فلان القول انما يسد عن حجة
 لا فائدة الاعتقاد وقوله وذكرهم في موفى المصدرين اي اذ تشركهم بهم في بيان جزاء قوله اي طالب
 ونفذ فان الخلال ما كان الذي كان ادعى الشكر ويجوز ان يكون المراد ما طالبكم ولا يفرك تناوذيها
 او دنيا قوله كما انما تضمن ما قبله هذا مفيد لانهم يدعونهم بالرهبة ورفض الشهادة وانا قول ما وصف
 ثوابهم بالمعروف والظهور وصح كونهم بان لا يكونوا ما احل الله لهم بالايان من النعم الا بدية قوله والاعتقاد اخذ
 جعل في هذا التوجيه الاعتقاد عبارة عن تحريم الخلال فهو تاكيد للنهي عن التورم وفي التوجيه الثاني تأسيس توجيه
 عن كسر الحرام بعد النهي عن تحريم الخلال وله توجيه اخر وهو جعلها عن الاسراف في تناول الخلال واحدا بالقصد
 بين التورم والاسراف قوله تقدمت عليه لانه كونه الكفرة للموصوفه لا يقتضي تقديم الحلال على ما بين في موصوفه قوله وعلى التورم
 لولم يقع الرزق على الحرام معنى كما ذهب اليه المعتزلة لم يكن لذكر الخلال فائدة زائدة بشع كمال الحق بان هذا
 على تقدير جعله حلالا دون جعله مفسورا او مفسورا وهو غير ظاهر قوله وفي ايماكم صلة يواخذكم لا يظهر ربطه بالمواخاة الا
 بحرف في العدة كما عدت امرأة في مرة قوله ولكن يواخذكم بما عقدتم فربك لان المواخاة في العدة لا في وقت
 الخلق الا ان يراد بالمواخاة سخط الله لا عقوبة فالاول هو التوجيه الثاني ولا يخفى ان ما عقدتم الا بما يشتمل عليه التورم
 وفي الكفاية عند الشافية والقر يواخذ به ولا يكتفي به ولا كفارة عند الحنفية فالاول على من ذهب الى ان يكون الكفاية
 في هذا المقام على ظاهره ويقدر ما قدر في قوله فكفارة اي كفارة حنة واذا حنتم لان الكفاية محنة مما
 الخلت فيه لا بمطلق العقوبة ولكن المواخاة مؤبد وغيره اذ لم ينعقد عند المعتزلة سبباً مطلقاً هو التورم ومخصوصاً الكفاية
 فيما يتعلق به الخلت ومثبه قدسها لمن شاء العفو عنه قوله اي العفو التي اشارة الى توجيه تاخير الكفاية فان

ولا تخافوه واحذروا عن غضبتكم ونخلت فان توليتهم فلا تطعوا من الرسول ان يهلككم لان ما على الرسول الا البلاغ المبين فلا تجوز ترك البلاغ والله اعلم قوله او نخلت لهما اذا قد رجعوا للخبر نخلت لهما
ان بقدر متعلق الاطلاع ما يعامل بالامور والمنهى قائل قوله ما لم يحرم عليهم اشكر في هذا المقام ان نفي
الخاص على المباح لا يتقيد بما ذكره وادفع بان المراد مودع مولا لا تقيد نفي المباح بما ذكره والظاهر
والله اعلم ان المراد ان لا جناح فيما طعموا مما سوي هذه الحرامات اذا ما اتقوا ولم ياكلوا فوق الشبع
ولم ياكلوا من مال الغير وانما وعلم الصالحات يعني الاتقاء لا بد له من الايمان والعمل الصالح فان من
لا ايمان له لا يتقى ومن لا عمل له لا يتقى فبضم الايمان والعمل الصالح لانه ملاك الاتقاء وذكر التوقير
والنبا على الايمان للاشارة الى ان ابحاث نفي الجناح فيما يطعم على ابحاث التوقير وترك ذكر العمل الصالح
ثانيا للاشارة الى ان الايمان بعد التمرن على العمل لا يدع ان يترك العمل وذكر الابحاث في المرتبة الثالثة
للاشارة الى ان كثرة مراد ذلك التوقير والعمل الصالح ينتهي الى الاحسان وهو ان تعبد الله كما تراه
قوله والتعليل والتحقيق في شئ الى اي التقدير المستفاد من التنوين والتحقيق المستفاد من التعجب
كان لا خصوصية له غير الشبهية ولا تميز له الا من المعلوم ويمكن ان يقال التمييز في لاهم الكني عن
العلم والتنوين للتعظيم اي بشئ عظيم في مقام المواظبة بهتكه اذا خذ الله التلبي في الامم السابقة
بالمسح والجمل قرودة وحنا زير وان ظهر ان لا فادة البعوضة اي بعض من الصيد هو ما يناله ليكن
وتباني لكم ذنوبكم وما ناله وما حكمه مما لا يمكن لكم ذنوبكم وفي حكمه ما يناله الكلب المعلم والمقصود الصيد
الذي يصيده الحرم بنفسه وفي حكمه ما دل على صيده واحضره بتقيده عن صيده غيره الحرم
فان ليس يحرم على الحرم والله اعلم قوله ليميز الحرام عن عقابه وهو غايب منتظر اي العقاب
غايب منتظر على تقدير الائم وكان اشار الى تمييز هذه الامم من اليهود حيث عصوا وساء هذه الامم
من نخلت وتحمم الموصل والاستقام اي يعلم جواب من نخلت قوله فذكر العلم واراد وقوع العلوم
وظهوره اي المعنى ليقع التمييز ويظهر قوله وبعد ذلك الابل بالابل غشيان الصيوان
اياهم فانه قد مضى بل المراد قدرة الحرم عليه فيما يستقبل ولا بعد ان يراد بعد ذلك الانزال
والاعلام قوله فان من لا يملك حاشية اي قبيح في مثل ذلك التي يريد ان له عذبا بالمالان تقصير
في رعاية امر الله في النهاية لان التقصير في امر سهل رعايته فوق التقصير في امر تصعب رعايته قوله
واختلف في ان هذا النهي هل بلغ حكم الذبح ولو قيل ما بلغه يكون ذكر القتل دون الذبح والتذكير
للدلالة على ان ما يقع من الحرم هو القتل ولا يباح في منه الذبح والتذكير قوله ذكر الا حرامه عالما وما
في عبارة الكشاف وذا كرا او عالما خلاصه بترك التردد فلا تريبك فيه ربيعة التقيد قوله ولا
الاية نزلت فيمن تعد نزل الآية في من تعد التحريم قتل من غير مد فزيد العمد لا تقيد صحة التقيد

بالعمد وكذا ما ذكره الكشاف ان الاصم العمى والخطا ملحق به للتعريف فلذا انكره فانظروا مع الزهر جيبش
قال نزل الكتاب بالعمد وورد اللفظ بالخطا وذهب سعد بن جبير انه لا شئ على الخطي وعن الحسن روايتان
قال الحسن بن قيس السواد ان الطاعن ابو قارة قوله فان متعلق المصدر كالصلاة فلا يوصف لم يتمها او
لان المصدر يعمل بمثابة الفعل ويوصف بعد عن الشاهد لان الفعل لا يوصف واورده عليه ان الجزاء هنا
اطلق على ما يجزى به ولم يرد به المعنى المصدر في فليس معموله معول المصدر والواجب ان اطلاق المصدر على ما يجزى
به ليس شاملا ويصح المشتق على سبيل المبالغة في رجل عدل فالمشتق من المصدر جعل المصدر بمعنى المشتق لم يزل
الشيخ عبد القاهر وقال انه مغشول عن البلاغة ولا ينفك اليه ذوالبراعة قوله على انما في المصدر الى
المفعول وانما مثل في هذا التوجيه نوت اشتراط المماثلة بين الجزاء والمفعول فالاول جعل الاضافة
اي هو مثل ما قبل فتستحق التواتر في المعنى قوله وهذه المماثلة باعتبار اللقمة والهيئة في اللام شاة عند
اشا في وفي مثل الكبر من الطيور قوله ان شاة او قيمة وكون اللام كاشاة خلقه وبيته غير ظاهر قوله
فيحطى كل مسكين نصف صاع من برون زاد على نصف الصاع لم يبلغ الصاع يتصدق به او يصوم
اي يوم او في الكفارة عند اشافي يعطى كل مسكين دراهم من غائب قوت البلد والمبلغ اللام منته
يتصدق به او يصوم يوما قوله واللفظ الاول وقولان اللفظ في مثل ما قبل من نعم المماثلة في اللقمة
والهيئة لا القيمة ومهديا بالغ الكعبة الكعبة اي يستدعي ذلك فيسلككم به ذوالعدل يدل على ان
المعبر القيمة فاشارة صاع الكشاف ولم يبين وجه الضعف وقوله كما ان التقويم يحتاج الى نظر
واجتهاد يحتاج المماثلة في اللقمة والهيئة الاشارة الى اجتهاد كان مبني قولهم في دلالة ان التقويم احوج
لا الحكم من المماثلة في اللقمة ويمكن دفعه بان حكم الاحوج يعلم بطريق الدلالة فالاحتاج احوج لا صرح البيان
وما يجب ان الكشاف ادعى ان اللفظ بما قال ابو حنيفة او فوقه ما ذهب اليه الشافعي يحتاج الى تكلف
بل تعسف قوله وقرى ذوالعدل على ارادة الجنس والامام يعني لم يرد الواحد بل اراد الجنس وقصود الخبر
الاشتمال وفيه بحث لان ذوالعدل اطلاقا على التعدد وفي الكشاف اراد من بعدكم ولم يرد الواحد قال الحسن
اي لم يقصد ان العدل الواحد يكفي في الحكم بل قصد جنس العدل فان من يكفي للاشتمال كما يكفي للواحد الا انه لا
على التعيين هذا وفيه بحث لانه ليس في الآية لفظ من فلا يمنع في قصد تعدد وصلاحية من لذلك الا ان ظهر ان
المراد به قصد بيان جنس من يصلح الحكم ولم يقصد له الوحدة والبيان العدد فمن غير النقص وان نزل
لتخصيصه بالصفة يعني كونه حاله عن الجزاء ايضا فابطريق الالوه فيه رد على الكشاف حيث خصص كونه حاله
منه بمن جعله موصوفا لكن في الالوهية نظر لان المقصود الى المشايخ كرهه ان يقال له اعتداد بالمثل
لكونه محققا قال الحسن قالوا هذا انما يستقيم على ما ذهب اليه من خصص في تجوز استعمال النطاق بدون الاعتماد
والاجزاء مبتدأ والنظر في المدح وادعى على خبره وكانهم بنوا ذلك على ان الواقع موقع الجزاء لو كان

ظرفا والمرغ فاعلام بحر القاف كما في المضارع المقتب والمأبدون قد لا يتقدر البتة كما في قوله
الندم فيكون التقدير بهما فهو عليه جازا فيكون الظرف معتدا على البتة المحذوف وهذا في ان الالتماس
على المحذوف ممنوع ولا الالتماس الفاعل بدون الاعتقاد مع ان لا بد له من موصوفه واما في ان المراد
جاء فاعل الفعل المقدرا فيجب عليه جزا لان الظرف مع العاقل للخالص نحو والعلم المحذوف كما تقرر في
محل قوله وابدل عن مثل باعتبار محذوف في من جره صرح به الكفاية عطف على جزا ان رفعة وان نصبت
فجر محذوف في الكفاية وكانه قيل او الواجب عليه كفارة هذا ولك ان يجعل مبتدا خبره محذوف اي
او عليه كفارة قوله فيعطي كل مسكين مدا يتصدق بالمبلغ المذكور ليدون بقوله فعل آية التوجيها
بشيء على جعل ضمير من اللقال والثاني على جعل تدريح احدا في الواجب لله لانه لا بد من ان يعلق
او به امر الله حين نزلت في الجاهلية او قبل التوراة لانها لا بد من ان يعلق
التوراة ولا تجزم في الجاهلية فكيف يتحقق العفو وجوابه ما في الكفاية انهم كانوا متعبدين بشرايع من قبلهم قوله
فمن يتق الله الله هذا مبني على ان المضارع المقتب والمنفي لا لا يقبلان جازا او على خلاف ذكره بن الحاجب
ان يجوز فيها الوجها وقيل تقدير البتة لتشدد الحائز له ذكر القاء وتكون قالته ام قوله وليس فيما يقع
الكفاية على العائد كما حكى عن ابن عباس ويشير على خلاف ما روي عن عطاء وابراهيم وسعيد بن جبير
وعامة العلماء وفي الكفاية ان ظاهر الآية معها ونفاة القاضى ووجهه ان ما سبقه اوجب الكفاية على البيع
وهذا لا يبيح تخصيص السابق فلا دلالة في البيع بل تنبه على انه لا يعفو بعد ذلك بل يقتصر ثم الانتقام
ان يكون عين الكفاية فما في الكفاية يعنى يتق الله في الآخرة لا بد من ان يعلق وهو محال كقول من هو المشافى
في الامور ورواية المزني واستثنى جماعة من الضفدع وذوات السموم واستثنى القاضى الطبري النساء
وامتنع الروياني وغيره عن مساعده وما نقل عن الاحنف وما نقل بعده وجرها فان او قولان
ان في هذه النيات في كل ذلك فالرخصة قوله وما يوجب نظيره في البر وما له نظير ان في البر السجى بالمحرم
نفس عليه الرخصة وما قد فرجها وجد على الساحل وما نصبه على الماء ما يتأخر عن جرد الماء
وعلى تفسير الطعام مما قد لا يقابل الطعام الصيد وضمير طعامه للبر ومن فسر الطعام بالاكل جعل التفسير
للصيد اما جعل الصيد بمعنى المصدر وجعل التفسير بمعنى الصيد قوله تمنيعا لكم
نصب على الغرض انما رانا انما او بيان ان للبر ليس له الخصة بل يتعمد به وكانه اشار بالطلاق الغرض
وعدم تخصيصه لغرض اطلاق الكل لان تمنيعا للبر مفعول لا لا حل لكل كما صرح به الكفاية لان صرف العبارة
عن ظاهرها بل ضرورة بل غرض اطلاق الصيد واطلاق الطعام والمراد التمتع باي انتفاع كان وما قاله الكفاية
التخصيص لان عطف والسيارة وان على ان المراد التمتع بالاكل لان تمتعهم بالبر وكماله ينفعه التمتع
السيارة بالبر ولا يقتضى تخصيص التمتع بل يكفي دخول البر وانه وان تمتع السيارة لا يخصر

لا يشترط

في الزود ويتفقون به في كثير من حاجاتهم في السفرة ان معتقها في الايراد والتفريع به لذلك قوله اي ما
صيد فيها او الصيد فيها فعلى الاول الصيد بمعنى الصيد والاضافة لامية وعلى الثاني الصيد مصدر والاضافة
بمعنى في فلما يحتاج الى حذف الفاعل اي صيد صيوان البرق فاعلى الاول حرم على الحرم ما سواه لخلال الحرم وتولى
ابن عمر وابن عباس وفيه انه لا يدل على حرمه مصيد لخلال مطلقا بل على حرمه مصيد في وقتا او احوام الحرم ان
ما دمتم حرمه صيد وعلى حرمه مصيد مطلقا في وقتا لكونه حرم ما ان كان قيد الحرم ورد الكفاية دلالة
على حرمه صيد لخلال بان المعلوم المتبادر من حرم عليكم الصيد حرم عليكم صيدكم ويكفي في ذلك الآية
بان السنة مبني للمراد منها فلا يرد لها قوله والبر هو رعي حرر رواية عن ابى هريرة وعطاء ومجاهد وسعيد
بن جبير الآية على صيد الحرم وجعل صيدهم اعم من صيدهم حقيقة او حكما ليعمل ما لهم من حرم في صيدهم
لقوله على السلام ثم الصيد الحديث واعلم ان ظاهر الحديث كالاية ان صيد كل حرم حرام عليه دون غيره
كان او خلا او دلالة التما على الحرم على غير الحرم يحتاج الى ان تاو لابلان صيدكم بمعنى صيد حنكم حرام
عليكم معنى الحرم على حنكم وابلان ثم الصيد حلال بحنكم مالم يصيد حنكم واما حرمه مصيد على لخلال
فلا يستفاد منها فلا ما قد اخذوا ولو جعل الصيد في الآية على المصدر يدل على حرمه القصد اما حرمه المصيد
مستفاد ومن ان حل المصيد لصيرورته ملكا بالصيد فاذا حرم الصيد لم يضر المصيد بملكه فلا يحل
الانتفاع به قوله فقال واقول الله الذي عطف على ما ينهم من خلاصكم اي اعلموا الا حكام واقول الله في
مخالفته قوله لكعبه اي ترفع قوله عطف بيان على جهة المدح فالمدح على المدح الحرام فابيت نظير لخلال
المطلوع نحو انا جعلناه قراة بيا ولا بعد ان جعل البيت علم الكعبة لازم الامم من الاعلام الغالبة كالبر فيكون
البيت عطف بيان والحرام مفعول ثانيا وقيل بالناس مفعول لا بعد مفعول فكما ان بعد لا بعد ان بعد
الابواب علمت اذ هو في الاسل فبرفت قول علمت هذا انتفاع حوا احامضا والانتعاس الانتعاش وتفسيره
بانها من تفسيره لا حتى وقوله اعل يريده اعل كل من القيام والقيام بعبادته واداء قوله والمراد بالشهر الشهر الذي
يودي فيه الحج يعني العام للعبادة بقرانه واذا جعل الجنس لكون المراد به الكراهة تقاويل السوفية قوله تعميم
وقاية التخصيص قبل التعميم ان العلم ببعض اسهل ويعد النفس لمؤنة الاصعب الذي هو العلم بالحل والمباح بعد
اطلاق الحكم على المباحة التي حصلت بصيغة العلم الموضوع للمباحة وتقديم الاطلاق على المباحة تقدم لان العلم
وفي اشارة الى ان كل شيء دليل على كمال الصانع والمقصود الصانع هو العلم به وان كان قوايد في قوله
ووعيد لمن انتهك محامد ومن حافظ عليها اول من امر عليه الا قول ارشاد كل احد الى مقام التوسل بين
والرجاء والاجتناب عن الاعتماد والتحرر عن الياس فان ملك السعادة هذه التوسل قوله تشديد في
المقام لا ويجوز ان المراد به ما على الرسول الا البلاغ اليكم وهو التسليم اليكم لا التبليغ اموركم اينما كانت
رسول الله فيما بينهم لانا نعلم جميع اموركم بكم وعلايتكم وقوله من تصديقا وتكذيبكم كقول الله عز وجل

ما في النظم فيكون التصديق لما يبدو والتكذيب لما يحتمل كما هو شأن المناقحة ويحتمل ان يكون المراد ما
 تبدل من تصديقي وتكذيب ويحتمل منها وكذا قول فضل عزير في قولهم في نفي المساوات عندنا
 اذ في اشارة الى برهان جيد كل نوع على جبهته حسب الدنيا اي فان شيئا كان لا يتبرج على كثير من الناس في العرف
 ومن المراد باصغوبه قلبه ولسانه قوله رغب في صالح الاعمال بل اشارة الى انه مستغيب فيه الا كلام على اعتد
 مع قلتم وكثرة الاعتد وان سيعلم ان الايام على الايام في الخالفة فقه وكثرة ما وان سيعلم ميزان العمل
 الصالح على الكفاية وان قل وكثرت ومن شواهد غلبة التوبة التي هو مكر واحد على معاصي الدهر قوله اي تقوية
 تحري للحيث اي تقوية مع وحدته وكثرة ما سواه ولا يبالوا بما سواه فانه الذات المقدسة نزلت في جنة
 اما جمع حاج وجمع الكرام وكريم صفتان لا شيئا مفيدتان للشيء يصير التسوية مطلقا منها لانه طلب العلم في
 على كل مسلم ومسلمة فكيف ينهي عن السؤال ولا يخفى ان المراد ان تسالوا عن اشياء حين ينزل القرآن لان السؤال
 بعد انقطاع الوحي ليس فيه الضرر المذكور لا يقال كيف يعلم السائل ان السؤال من اجل هذه الاشياء حتى يعرف من
 السؤال قلت كفي في الاوضاع احتمال ان يكون منه والاحسن في تعديل النبي عن سؤال ما يعظم ان التكليف ما ينهم
 يوقعون في المعصية كما يريد اليه قوله ثم اصحوا بها كما قرين قوله ورد في دفع صرفه ومنع الصرف بنا على اشتراط السجين
 في منع الصرف ولا يخفى ان القول بشذوذ منع صرفه بلا علة كما قال من جده فعلا هو من اثبات اصل واعلان
 قوله حال سراقه ابن مالك في الكفاية او فكما شبه بن كحظن وكان حقيق القاضى انه سراقه فلم ينفق الى ترويه
 قوله عفا الله عنك من سئلكم فلا تعود والاشتماء بما بعد عن النظم اذا اشعار في السابق لا يستدل
 وبعد ارجاع التفسير المستعمل السالف لقرع النبي عن العود الى اشتماء على العفو غير ظاهري الظاهر في ربطه الى
 السابق ان جواب عن سوال ناش عن الشرطية الثانية من انه سأل عن وجوب الحج كل عام ولم يرد الوجوب والوجوب
 انه لم يبدل عفا الله عنك من سئلكم فلم يوافقكم بالابالكه والتمسك اعلم قوله وليس صفة لقوم فان ظرف
 الزمان لا يكون صفة للشيء ولا حالاً منها ولا خبراً عنها الا خصراً لا ضبط ان يقال لا يكون مستنداً للشيء
 يشتم ما اليوم زيد بان يكون زيد فاعل الظرف المعتمد على النفي وبعد في نظر لان الظرف ليسند الى الجنة التي
 لا يتبعين وجودها فيقال الهلان يوم للجنة والركان للخرافة اذا تمهد هذا فيصح ان يكون من قبلكم صفة
 لقوم قوله وفيه اي في قوله واكرمهم لا يعقلون ان منهم من يعرف حيث حصل الاكثر لا يعقل دون الجميع والميرى
 هو ذلك الا قبل الذي يعقل اللان والحرام ويعرف ان الله عزه عن كسب الرياسة ينع عن الحق قوله
 الواو والحال وعند بعضهم للعطف قال الحق التقطوا في جعل الكشاف الواو الداخلة على الواو والحال في قوله
 ما دخل عليه لودون لو هذا وجعل الاستفهام لا كما انما يقع على هذه الحال وقصد واية نفي صحتها الا فتد بالبال
 اتصال ونحن نقول والله اعلم المعنى انهم جعل كبرهم باعليه آباؤهم ولو كان آباؤهم جعل خالين اي جعل
 يكفهم الجبل والصلوات اللذين كان عليهما آباؤهم وقوله وذلك لا يعرف الا بالجمعي يريد ان علم الآباؤهم

الا بالجمعي يريد ان علم الآباؤهم لا يعرف الا بالجمعي القابض على علمهم او لا يعرف الا بالجمعي القابض منهم على ما كانوا عليه
 كما يقم الرسول الادوات القاطعة على ما هو عليه قوله والجار والمجرور جعل اسما لا زما ظاهراً انه في علي
 مذمب من جعل اسما الافعال موضوعات للالفاظ وقراءة الرفع بالابتداء بحمل عليكم فلما مستقر اجبر عن
 انفسكم قال الحق اي واجبه عليكم لازمة وقوله ومن الالتماء ان ينكر النكر لدفع وهم ان في الالتماء رخصه
 ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل الامر به وقوله والاية نزلت لما كان المؤمنون يتحرون اشارة لا ما قصد
 على وجه يندفع به الوهم يعني نزلت الاية للنسخ عن المصلحة لا لترك المصلحة وقوله وقيل اشارة الى قصد آية يندفع
 به ايتم وهو انه لا يفر مع الالتماء سفاهة الالتماء بالان والدين والدنيا ولوجهات آخران في الكفاية وقوله النبي
 وان كانت مودة بالحق النبيين الاخيرين لكن تستدعي نكته في الفصل على قراءة النصيب انفسكم وجعل لا يفسدكم
 عرفوا مودة بقرعة الرفع في انفسكم وفصل الله بينكم مع كونه وعدا ووعيد العدم الجامع والظاهر جعل
 استينافا بياناً لسبب عدم الضرر قوله اي فيما امرتم شهادته بينكم قال الحق اتفقوا على هذه الاية
 ما في قوله ان اوابا ونظروا حكما بهذا وانما قد رويها امرتم والامر للوجوب بناء على كونه الاية للشهادة لا للولاية
 بنا ويزيد الشهادة بالولاية اذ الولاية لا تجب بل تندب واما اداء الشهادة فواجب ورحمان المثل على الشهادة
 بين نظر الا الظاهر والا اشتراط اثنين الا لاجب ان يكون الوصي اثنين حتى يقول من كمل الشهادة على الوصي
 ان الاثنين احوط فلذا ذكر الالتماء يشكرك انه لا يصف للشهادة بالاجماع وبعد خلفها لا خلف الوارث
 بالاجماع فيحتاج الى دعوة نسخ الالتماء وبما انه لا نسخ في المائدة ولا حاجة الى ان يراد بالشهادة شرعا
 بعد تقدير فيما امر لانه يؤدي ان الشهادة مأمورة وتقدير فيما امرتم على تقدير ان لا يكون الخبر اشارة
 ان يكون فاعل الشهادة وفاعل ليقم على صيغة الغائب ضمير احدكم ويجوز تقدير اقيموا قوله وفي ابد التخييل ان
 الوصية مما ينبغي ان لا يتهاون لم يقبل خيبه على ان الوصية من الامور الواجبة اللازمة التي لا ينبغي ان يتهاون
 بها كما في الكفاية لان الوصية غير واجبة بل مندوبة ووجوبها قبيل اية المتوارث نسخها وكان ذكر الواجب
 في عبارة الكفاية مبالغة في الذم الذي يتبادر من قوله ما ينبغي ان يتهاون بها المسلم قوله ويجوز ان يكون
 خبرا على حذف مضاف عن اثنين اي شهادة اثنين على ما في الكفاية او من شهادة اي ذواتهم
 اي من اقراركم او من المسلمين على اختلاف في تفسير الخبر الخاطب قوله فان شهادته لا يسمع على المسلم بانما
 وخلف في سماع شهادته على الكافر لا يسمع عند الشافعي وما لك لفسد وسمع عند الجعفي رحمه الله
 قوله صفة لان الاخصاص لا بالخبر بل هو مشترك بينه وبين اثنين كما يشهد به توجيه الكفاية
 فلذا اقتصرت على الكفاية والشرط بل هو المحذوف المدلول عليه بقوله او ان وجوبه فاستشهدوا
 اجنتين على ما في الكفاية وان ظهر انه شهادة بينكم اذ ان من غيركم فكان رد على الكفاية ما ذكره
 بقوله المدلول عليه او ان يعني ينبغي ان يقدر الدال على الشرط بعينه جوابا لاي ارباب الوارث

تصكم قدر معاني باب وارثكم لان الخي طبعهم الموصي والوارث الموصي والوارث
لان الغيب ان الموصي له الوارث والا فجزان يكون الموصي له الوارث غير الوارث فالاول تقدير الموصي
منكم ويجوز ان يكون اسناد الارياب الى الموصين لان اسباب الموصي له النايب عند غيبه لارثا
قوله وان ارجتم اعتراض هذه عبارة الكفا وقال في تفسيرنا والمعنى ان ارجتم في انها فخلقها فها
ان الشرط مع جواز الحذف واعتراض قال الكفا قد جوب الشرط ليكون الا اعتراض الشرط لا مجرد
والكفا الاعتراض مجرد الشرط ويكون الجواب مضمون القسم في تاخير الشرط عن القسم او بقده اذ لا يسن
التوسط هذا وكان القاضي راي اعتراض مجرد الشرط ولم يظهر عليه عدم حسن التوسط فاهم تفسير
قوله ولو كان المقسم قريبا ولك ان يجعل الضمير لهذا الذي لو كان الشاهد قريبا يقسمه وفائدة
دفع توهم اختصاص الاقسام بالاجنبى قوله اي ان كتمان بيان معنى اذا لا تقدير للشرط وكان الاوضح
اي اذا كتمان قوله فشاهدان اذ ان سمي الاثنان من الورثة شاهدين لانها بدعيان وتعديان
الشرع لهما في ان الحق لهما يظهر ان اثم الشاهدين السابقين كانها شاهدا على ائمه وقوله يتوان
مقامهما صفة لا فان ووجوب قيامهما مقامهما ان كان القول قولهما مع اليمين او لا يكون القول قولهما
مع اليمين ثانيا فتمه على الباطل لفاعل وهو الا والبيان الكساف معناه من الورثة الذين استحق
عليهم الايمان من تبيينهم بالشهادة ان مجرد وجوبها للقيام بالشهادة ويظهر واهما
كذب الكاذبين قوله او خير ان لا يصح جعل المعرف خبرا عن النكرة في مثل هذه الصورة
اجماعا قوله او من الضمير في يقومان ولا يلزم طو الصدق عن الضمير لوجود البديل منه وان كان
في حكم المطروح على ان البديل يكون عن الموصوف بسده مستد الضمير كونه بمنزلة وضع الظاهر
المضمر هكذا ذكره المحقق التفتازاني في قوله الوضعيين الباطل الى الظالمون انفسهم ايضا الوضعون
الباطل موضع الحق في حق انفسهم فالفرق بالعموم والخصوص قوله وبوصى اليهما طس
الشهادة على الوصية لما يعرف انه لا يمين على الشاهد وبعضه لا يخلف الوارث مع ان
الحكم بنسخ الما في الماين مما ياباه الاكثر من قوله ود اليمين لا الورثة اما لظهور حيانه
الوصيتين في هذا انما يتم لو ثبت انه ذهب احد الى رد اليمين الى الورثة قوله
ومعها يدري قيل صوابه الزاي قابا هم سوسهم في ذلك فقالات الظاهر فانا هما
قوله وحلفا لعن التحليف كان على العلم لانه على فصل الغير ولعل تخصيص العدد
لخصوص الواقعة فيه بعدا جدا قوله وانفقوا الله معطوف على محذوف اي احتفلوا
احكام الله وانفقوا الله واسمعوا ما توصون به سمع اجابة
والا فليس الامر باجابة احكام الله لا باجابة الوصية وحمل ما توصون على وصية الله بعيدا

قوله

قوله يوم يجمع الله الرسل كان المراد بالرسول ما يجمع الانبياء كلهم وكل ما ذكر نصب النظر بوجوب انقطاع
قوله قالوا عما قبله ويحتاج الى تقدير سواله فلا قرب ان يحصل عاملا في يوم يجمع الله قوله او باي
اجتم هذا انما يستقيم لو كان حذف الجار في مفعول الاجابة مسموعا كما في اخبار قوم موسى و
الظاهر من سوق كلام الكفا انه لم يسمع وهنا توجيه ثالث وهو تقدير ما اذا اجتم به وكان ربح
الاول الثاني عن الحذف لا قوله لا علم لنا بما كنت انت تعلمه دفع الاشكال انه يلزم من نفي العلم الكذب
وهم يرتبون عن الكذب شيئا في يدي ربهم ووجه الدفع ان المقصود نفي العلم كسبح ما يعلم الله منهم
من الظواهر والظواهر وانعزض الكفا على الجواب بان لا علم لنا بما احد ثوابا بعدنا بان كيف يخفى عليهم لهم وقد
راوهم سود الوجوه ذرق العيون موطن وليس بشي لان لا يعلم من مشاهدة حالهم خصوص اجابوا به وهو
المسؤول نعم تجر ان السؤال عنهم اجابوا به لا احد ثوابا بعدهم ويمكن ان يوجد بان المراد لا علم لنا بما
تريد منا بالسؤال هل نزيدنا ستر حالهم او نقضيهم نحن متخيرون في مقام جواب قوله وقرى علام في ذكر
الكشاف لنسبه وجهاتنا هو انه صفة اسم ان ذكر الظهور فساد اذ الضمير لا يوصف اذ لم يكن ضميرا
غائبا بالاجماع قوله اي اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك اذ مضمون الآية والله اعلم اذ كرا نعام عليك
وعلى والدتك حين جعلك قومك ولد زينة ووالدتك زانية وقوله اذ ايدتك اما التعمير او تو
روح القدس اي بسب تطهير عن هذه الوصية والتمه وذلك السب باينة بقوله تكلم فني جبه مفرقة
وذلك لانه حين جاء بنو اسرائيل يعبرون مريم على انها ولدت عيسى من غير اب اشارة بوجوبه
لا عيسى وامرهم بالسؤال عنه فاجابهم على ما هو المشهور وفيه مزيد توضح للامر على ما فعلوا من التمه وعلى
عدم توهم بعد ظهور هذا المعنى قوله والمعنى تكلمهم في الطغولة والكهولة على سوا الآلا ولا في النظم
على السوية فالاول ان يجعل وكلمات شبيهة بغيرها اي تكلمهم كما بنا في المهد وكاينا كالكهل وح منهم
الاستدلال به على انه سينزل فتح واذ علت الكتاب اي الكتاب من غير معلم والحكمة حيث
علت لكما كلهم مع كان مهارتهم في زمانك والتورية والابحس واذ خلق بعيني واذ جعلت في
عالم الافعال ايتم عاليا ومع ذلك غصوا ولم يتعارفوا وانا قال باذني لان صنع ما هو على
اليون ممنوع في شرعنا فاشارة لان كان من عيسى عليه السلام باذن الله واما قوله فيكون نبي اذني
فالمراد منه تسهيلنا قوله اي ما هذا الذي جئت به او السحر بمعنى السام والاشارة الى عيسى بن مريم
الواقعة في المعنى جدا فيكون تبينها في على ان ادعاهم الا خلاصا ويكثر ان يكون قولهم هذا الكساف
في امكانه لا لا شك في قدرة الله على الكفا لسماهم من حكم زمانهم امتناع الحرف والالتزام على
على السمو قوله اي امرتهم على التبتة رسل الظاهر على لسان رسول بليل قوله واشهد باننا مسلمون
والا فليس المراد بالاجابة اهمهم بذلك واما قوله فلوهم لا الايمان قوله تعذيب عذر وبيان ما دعا

الى السؤال وودع لتهمة انهم لم يكونوا صادقين في دعوى الاخلاص وفيه رد على الكفاية حيث جعل
دعواهم الايمان والاخلاص كذبا بمسوا لهم وجعل تهمة العذر ايضا عذرا ومكرا واكد هذا
الرد حيث قال لا راي ان لهم عوضا صحيحا في ذلك وكيف لا يرد وتعلم حيث قال واذا وحيث
لا يرد من ان السواي يبرسويا بدل على ان ايمانهم كان مغفورا لانهما لم يتعمدوا ان يكون قولهم
زيدان ناكل منها بيان طمان طلبوا ما يعني زيد فائدة لم يكن مجرد رواية بل يكون بحيث ناكل منها
وتعلمن قولنا بذلك الاكل بان تشيع وتنفع بها من الطام ونعلم ان قد صدقتنا في اجزاء الماش
ولم نخذ عنها بالسر وادارة شي لا حقيقة له وتكون عليها اي عاكفين عليها من الشاهدين لوتوقنا
بان حضرت المانع من غير رتبة ولم يضر من الشاهدين عليها لئلا يروهم ان عليها متعلق بالشاهدين
كما ذكره الكفاية لان متعلق الفضا لا يتقدم الموصول وتكون الجرد ولا يتقدم الجردة قوله اللهم ربنا
قال الحق تعالى اني ربنا نداء ثمان لاصفة ولا يدل لان اللهم لا يوصف ولا يدل منه قوله اي يكون
ترويحنا لا الاظهار ان المراد يكون ترويحنا موجبا لاجتماعنا لا تتقنا وابتداء ثمانية بدل من لنا
انظروا ان لنا خبر كل اي نافعنا وقوله عيدا خبر ثمان ولا ولا ناصفة له وقراءة لا ولا ناكل
ان يراد فيها بالاول والاداء والاداء في قوله المئين او الشكر عليها الظاهر ان
الزق او يكون المانع كما ذكره على طبق قولهم زيدان ناكل منها قوله ويجوز ان يجعل مغفولا به
على السعة يعني على الخذف والايصال اي اعذب به بعذاب يبراد بالعذاب ما يعذب به تجوزا
وسعة قوله الضمير للمصدر الذي تضمنه لا اعذب به او هو العذاب ولا اجعل مقابلا لاجتماع
لا العذاب قوله او العالمين مطلقا لا بد من تخصيص لا اعذب به بعذاب هذا الدنيا قوله مثل
الملك العقوبة الغزية من مثلت بالحيوان او بالقبول اذا قطعت شيئا من اطرافه شوهت به والغنوم
ما يكون على السمكة والشوك شوكها والجن بضم الجيم والباء وتشديد النون وقد يسكن الباء
وكحفت النون واجبي بفتح اليا والاول وسكون الثاني امر من كسى والساد الثاني تانيث السمكة
والقديم المقدر كذا في الصحاح والكفاية انكر عدم النزول وقال والصحيح انما نزلت قال الحق
قوله تعالى اني منزلها عليكم وقوله عليه السلام انزلت المانع من السماء جزاء ولما هذا قوله عن بعض
الصوفية المايذة ههنا عبارة عن صفات المعارف الظاهر انها عبارة عن عمل مشتعل على حقا ليعا
المعارف قوله تعالى انك قلت للناس اتخذوني واخي الهين من دون الله تعلم المستد اليه
تقوية النسبة لان النسبة بعيدة عن القبول بحيث لا يتوجه نفس السامع الى ان المقصود ظاهرنا
حتى يجب على طبقه فاحتاجت الى التقوية حتى يتوجه اليها المستفهم عنها وفيه كال توجيه الكوفة
بنسب هذا القول اليه وفي قوله اتخذوني واخي الهين من دون الله وفي قوله اني ربي وربكم
نزلت

مع كونك مولودا وامك والدك ان ياخذوكما الهين مع ان الاله لا يولد ولا يولد ولا يولد
يكون المراد به الاستنطاق ليقض الناسيون هذا القول بقوله صفة للهيمن وصلوا اتخذوني
الظاهر ان حال ما من الفاعل واللفظ اي اتخذوني متجاوزين الله في الامكان لان لا تخذوه الهيا
او متجاوزين اسم الله بان لا يشار لك في الالهوية قوله في تنبيه يعني المقصود التبيون والدعوة
الى التثنية كما هو ذهب قوم من النصارى او القصور يعني المقصود بيان قصورهما والخطا
عن الله فانها وسيلتان الى الله والوسيلة منقطع عن المقصود قوله اي انزمتك تنزيها من ان يكون
لك شريك الظاهر انزمتك تنزيها من ان يكون مستغما محتاجا الى الالهية قوله لا يخفى الاشارة
الى ان لا يصلح حتى قدم عليه وكان وجه تقديم مع ان معمول الجرد ولا يتقدم على الجار ان كذا وقع
موقع حقا فلا يحتاج لا تقدير حتى مقدما وجعل محي مفسرا كما ذكره المحي التفاتا زاني قوله وقيل
المراد بالنفس الذات لا يقابل بينه وبين التوجيه فان التوجيه عن الذات بالنفس المشاكلة
قوله تعالى انك علام الغيوب الجرد خبر وانت تأكيد لاسم ان ومنطوق هذه الجرد كونه علام جميع
الغيوب ومفهومه سلب ذلك العلم عن غيره سبحانه لانه الغيوب بحسب المقام وان لا ذكر في الكلام
فلذا قال تقدير للجهتين باعتبار منطوقه ومفهومه وفيه ان قوله انك انت علام الغيوب
للمفهوم الفصل فيكون نفي العلم عن الغير ايقن منطوقا وكانه اراد ان نفي العلم عن نفسه
مفهوم لكن لا يلائم قوله تفرح نفي الاستفهام عنه فاعلم قوله وليس من شرط البدل جواز طرح البدل
مطلقا ولذا جواز صاحب الكفاية في الفصل زيد ليقين علامه رجلا صالحا فرد البدل منه في هذا المقام
لزوم بقاء الموصول بلا راجع ليس كما ينبغي قوله فان المصدر لا يكون مفعول القول سواء كان المصدر
المأول به ان اعبدوا الله عبادة الله وطلبها قوله والقول لا يغسر فلا يقال ما قلت اللهم ان اعبدوا
الله بل الجرد محكي بعده ويقال ما قلت لهم الا اعبدوا الله الا ان يا قول القول بالامر فيكون اصل
التركيب ما امرتهم الاما امرتني به فوضع قلت لهم موضع امرتهم لئلا يخلط بين النفي والنفي
في سلك الرب في الكون امرا ودل على الاصل بان في ان المفسرة كذا نقل عن صاحب الكفاية
قال الحق تعالى اني نزلت المانع من السماء جزاء ولما هذا قوله عن بعض
الصوفية المايذة ههنا عبارة عن صفات المعارف الظاهر انها عبارة عن عمل مشتعل على حقا ليعا
المعارف قوله تعالى انك قلت للناس اتخذوني واخي الهين من دون الله تعلم المستد اليه
تقوية النسبة لان النسبة بعيدة عن القبول بحيث لا يتوجه نفس السامع الى ان المقصود ظاهرنا
حتى يجب على طبقه فاحتاجت الى التقوية حتى يتوجه اليها المستفهم عنها وفيه كال توجيه الكوفة
بنسب هذا القول اليه وفي قوله اتخذوني واخي الهين من دون الله وفي قوله اني ربي وربكم
نزلت

تعالى قبل توفيقه هو المانع الا ارشاد بالاولاد ارسال الرسول كما ان ذلك بعد توفيقه فلا تقابل بين
قوله كنت انت الرقيب وقوله كنت شهيدا على هذا التفسير فينبغي ان يفسر النظم بانى ما دلت فيه كنت
شاهدا لا حوالمه ويكفي بي بيان ما فعلوه وبعد التوفيق لا علم حالهم ولا يمكن لى بيان حالهم قوله وفيد
تبيينه على انهم استحقوا ذلك لم يجعله توجيها للنظم بان يقول التقدير فان تعذبهم فانهم يستحقون
لذلك لانهم عبادك وقد عبدوا غيرك وخالفوا امرك لانه بعد عن النظم لان ذلك يقتضى محتم
بالعصيان قوله وعدم غفران الشرك مقتضى الوعيد لا دفع لا يرد ان ان يستعمل في الشرك فيشكل
استعماله فيما تحقق الجزم بعدمه ومثل رد على استعمال ان في التعذيب لانه قطع الوقوع ودفع
كالادفع وتقرير الادفع ان التعذيب والخوف ان يمكن في نفسه وبعين وجود احدهما نظرا الى المتكبر
فاستعمال ان نظرا الى انفسها مع قطع النظر عن الخارج وفيه تحت لان الجزم ينافى استعمال ان حقيقة
سواء كان من الخارج او من نفس الشيء واستعمال ان لغرض على خلاف الظاهر يستوفى في الممكن والحال
فالوجه ان يقال ادخل عليه السلام نفسه في قوله ان تعذبهم ويكره بضمير الغائب تغليبا لهم على
نفسه ذلك واستعمل ان لتعذيب نفسه في عدم التعذيب عليهم فكذلك في ان تغفر لهم فاعلم
قوله وخبر هذا محذوف اي قال الله هذا حتى تصدقوا عليه ومزيد توجب لامة وقال الحق في
هذا اشارة لا قوله نعم يا عيسى بن مريم الى ومفهوم بل قال هذا وحي يكون مبالغة في انتم
يقول ذلك وعلى تقدير كون يوم ينفع الصادقين صدقتهم خير هذا يكون المعنى رد عن
المخفرة عليه بان هذا يوم ينفع الصادقين صدقتهم لا غير فلا مغفرة لهم هذا واحتتم ان
يكون المعنى ازاله خوف عيسى من صورة هذا السؤال قوله وليس يصحح لان المصائب المحبوب
اي المصائب صورة الفعل المضارع المثبت وحقيقة المصدر وكلاهما موثبان والمراد المصائب
الضرف او المصائب المضارع المنفي بمعنى على الفصح لمخفية وف التقي في المصائب وهو غير ممكن
صرح به الحق زاني وقدره ابن الحاجب بان المصائب المحبوب والمصائب من حيث هي جملها تصيب
ها من الاغواب فقلنا وجوب قوله والمراد بالصدق الصدق في الدنيا وانه الكفاية بان
ارادة الصدق في الدنيا لا يطابق المقام لان المراد منه الشهادة لعيسى بالصدق فيجاء
به يوم القيمة ومحمد على الصدق المستمر السائل للدنيا والافرة فيطابق المقام باعتبار
شموله للصدق في الافرة ويكون نفعه باعتبار شموله للصدق في الدنيا ولم يعلق اليه
القاضي لانه يكفي في مطابقة المقام ان جوابه الصادق في القيمة من فروع صدقه في الدنيا
قوله تبيينه على كذب النصاري الى فان قلت كيف يرد جعلهم المسيح وامة معبودين للتو
به قلت لان تعيين المعبود ليس الا اذا جعلوا الله امة لها من عند انفسها فقد كذبوا

وتحتم ان يكون تاييدا لما سبق لانه لا كان له ملك السموات والارض فلا محالة تحقق ما وعد
واعلم ان قوله تعالى وما يهين بذكر النبي لسلب المكان عزته واترته اعلم قوله اتباعا لهم
غير اولى العلم في غاية القصور اي لجعل العقلاء تابعا لغيرهم في غاية القصور لان غير العقلاء
غالب عليهم في غاية القصور وبني هذا الوجه على تسليم اختصاص ما بغير العقلاء وبني قوله
ولان ما يطلع على منع الاختصاص فهو احوق بالتقديم الا انه قدم التسليم اشارة الى رجحان
اختصاص ما بغير ذوات العقول تمت للمائدة وبعث القائلين وخبر الله على الانعام ونسب
به الفيض كما هو في الانعام والتوفيق التام في الامام اخبر بان الله حقيق بالحمد
الاخبار بقوله الحمد قد لان الحكم بان جميع الخادم مستخدم لكونه حقيقا به والتبعية عليه من
خلق السموات والارض وجعل الظلم والنور وفي جملة تبين دعوى ان كونه حقيقا ظاهر مستغن
عن الدليل قوله والجعل فيه معنى التضمين اي جعل شي في ضمن شي بان يحصل منه او يصير اياه
او ينقل منه او يربطه وبالجمله فيه اعتبار شيئين وارتباط بينهما قوله والهدى واحدا والفقار
متعددا والهدى لقلتها بالنسبة الى الضلال كالواحد بالنسبة الى المتعدد ومن وجوه
جمع الظلم وتوحيد النور جعلها نظيرين للسموات والارض قوله ومن زعم ان الظلمة عرض لضيافة
النور الى وعند هذا الزعم وجه تقديم الظلمة ما ورد في الاثر حدوث النور بعد الظلمة قالوا
وجعل الظلمة والنور على الضلال والهدى في هذه الاية خلاف الظاهر قوله عطف على قوله لا تتر
لتصحيح هذا العطف يحتاج جعل الحمد خبرا عن استحقاق الحمد لانه انما هو الظاهر احوق
العطف لا نشاء الاستبعاد والتبني لا اجبارا كما هو الظاهر وهذا الذي يسوغ احتمال عطف
على خلق مع اختلافهما في الفعلية والاكسية واشكال انه في تقدير الحمد للذين كفروا
بربهم يعدلون مع ان لا ارتباطا بالموصول الا ان يقال ربهم وضع موضع به وان لا معنى للحمد
على هذا المضمون حتى قال الحق زاني لانه ان الصدق ليست كلاما للذين كفروا ويكفي
لكون الجوع محمدا عليه مدح في بعض هذا والا وجه ان يقال الحمد عليه كون عدو لهم مستعصا
كما قيل الحمد للذين كفروا في غاية الاستبعاد كحال ظهور آيات جلاله وجلالته
افضاله وبعد تجرد ان على كل تقدير فيه ايهام العطف على غير ما قصد فالقمام مقام الفصل
وتحتم نقول والله تعالى اعلم انه عطف على الظلم اي ثم جعل الذين كفروا برهم يعدلون غير من
خلقهم بالجعل لانه خلق بجعل الطين انسانا كما بينه هو الذي خلقكم من طين وقوله يعدلون
حال ما اضيف اليه الرب كانه قال بمن ربهم في حال اعرابهم وعدو لهم وفيه كمال توخيم
على الكفر ونهاية المبالغة في كرمه وحلمه والزام الحمد على استحقاقهم نهاية العقوبة قوله والوجه

ان الكفار يعدلون برهبهم الا وان حذف المفعول يكون التوجه على اصل الفعل قوله على
خلق نوره على العباد اشار الى ان وصف خلق السموات والارض بيان للفضيلة والافعال
ففيه بيان الاستحقاقين للحمد وهذا اول ما قاله الخليل انه جعل خلق السموات والارض
نوره مع ان الحمد على غير النور ايضا لظهور ان المراد من الحمد على النور على ان دون الظهور مستور
وتحوله كونه وابد يعدلون فيلكنه ونوره قال الخليل لا يخصه كل من يوصيهم برهبهم
بواحد من العطفين بل كل من الوصلين جار في كل من العطفين هذا وفي قوله اشار الى
ان قوله برهبهم من وضع الظاهر موضع الضمير النور يطلبه الموصول قوله اوضح اياكم لا يقال
الاول اوضح اصحكم ليشترط في حوال ايضا لانا نقول قد ورد في الخبر ان حواظي من
ضلع آدم قوله وقيل الاول لمن مضى واشتق من بقي ولم ياتي ولذلك لم يصف بالاول
بعدم التقدير اذ لا يتوهم التقدير فيما مضى وصف الثاني به قوله ويحتمل ان يكون الاول لما مضى
من ايام عمر الخطاب والى ما ياتي وقد اجل مسمى هذه اى في علمه لا يشارك فيه احد
وصف له بحال العلم بعد الوصف بحال القدرة قوله واجل نكرة خصت بالصفة
على نكرة لا حاجة لها للاختصاص وهو مثل كوكب انقصر الساعة وبقوة تكلمت
ومع كون النكرة مخصصة بالصفة قال الكسائي لا بد لتقديم المستدل اليه من كلمة لان
الشايخ غلدير ثوب جده ولي عبد كيس وجعل النكرة تعظيم شان الاجل المسمى
فقوله والاستيناب به لتعظيمه كقوله بعبه الابداء باجل مسمى ون تاخير له لتعظيمه
وقوله ولان المقصود بيان عطف على قوله لتعظيمه يعني استوفى به ولم يوظف على اجل
لان المقصود بالبيان فلم يجعل تابعا لبيان امره قوله استبعاد لامرهم اى
في البعث بعد ما ثبت انه خالقهم وخالق اصولهم ومجتمهم الى آجالهم ويمكن ان يحل
الامر على الامر في المبدأ اذ على المعطلة وفي الكسائي وباعثهم ولم يذكره لانه
استبعاد الامر في البعث لان خلقهم واجيادهم يدل على بعثهم ولا مدخل في الدلالة
بعثهم وكلام الكسائي موجه لان امرادهم مستبعد بعد ثبوت ان خالقهم ومجتمهم
وباعثهم بدلالة الخلق والاصياء يعني انهم يمترون فيما ثبت عندهم وهذا في الاستبعاد
ادخل من الامر بعد كحق ما يدل على البعث قوله وقال الى ان يقال بعد ثبوت ان خالقهم
وخالق اصولهم وخالق ما هو اشد خلقا منهم من السموات كما قال الله تعالى انتم اشد
خلقاً ام السماء بناها رفع سمكها فسوها واعطش لها وانخرج صخرها فانه نظير
خلق السموات وجعل الظلم والنور قوله الاول دليل التوصل وانما فيه دليل البعث

او الا وبيان المبدأ وانما فيه بيان المعاد قوله والمعنى هو المستحق للعبادة فيها تستعمل
الظرف لان قيام الاستحقاق به ليس فيها نعم لو كان المعنى هو المعبود فيها كما ذكره الخليل
لصح لان العبادة المتعلقة به واقعة فيها وكان ان المعنى هو المعبود في كسائي
المعبود في الاستحقاق العبودية ولو اراد هو المعبود فيها لكان مناسبة بعبارة السورة قوله
كقوله ربيت الصديق الحرم فان الظرف طرف تعلق الرمي بالصيد قوله وتعلم سرهم وجرم
بيان وتقريره الاول او تقدير بان تكون الجملة مفسرة او موكدة ويحتمل ان يكون جزا
ثانيا والمراد بالمصدر المنفى تعلقه بالسرو والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر
وبما قد اذيع ان الخبر هو والسر ما هو والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر
ثانية محتمل ويحتمل ان يراد بما تكسبون جزاء الاعمال من المشروبات والعقوبات فانه الكسائي
حقيقة وفيه تقرير ان لا يفوت جزاء عملكم ويحتمل ان يراد بالسر والسر والسر والسر والسر
مالم يقع بعد بعبه يعلم الواقع سر كان او عدنا وتعلم مالم يقع قبل وقوله من الاول مزيدة
لاستنارة والثانية للتعبير وما قال ابن الجبلي ان كون الاول للاستنارة لا يوجب كون الثانية
للتبيين وينبغي كونه للتعبير اذ الآية المستنارة لا يكون بوضوح الالباب يدفون المستغرق
بعض من الايات وجعل النبي بوضوح الالباب مستغراقا والمراد بالذليل دليل البرهانية
او البعث فيقابل المعجزة قوله اى يظهر علم ما كانوا يستهزون كانه جعل اتيان الانبياء كناية
عن الظهور للظلمة من الظهور والاحسن ان المراد ان ياتهم اجبارا استهزائهم اى ما يجبرهم
النبي من احوال استهزائهم قوله جعلنا لهم فيها مكانا هذا معنا مكانا على ما في الكشاف ومعنى
مكانهم على ما في ابتنائهم تارة الكسائي والتقارب المعنيين جمع بينهما فنزل القائل مكانهم
بمعنى مكانهم ليلام قوله مالم تكن لكم فلا يرد ان تفسيره مبني على التباس مكانهم بكنائهم
واسصعب المسمى معرفة موقع مالم تكن لكم فقال وكان ينبغي ان يبين موقع مالم تكن
ومعنى نقول هو مفعول مطلق والمعنى مكانهم مكنائهم مكنى لكم هذا التمكنى وقوله او اعطيناهم
اشارة الى جعل مكانهم كناية عن المظلمة ما مكنوبه من انواع التصرف لان الاثبات
كانا يترتب مالا بدونه فقوله مالم تكن معنى مالم نعط فهو مفعول به لكانهم و اشار الى
الكسائي حيث قال والمعنى لم نعط اهل مكة نحو ما عادا ونود ونجبرهم من البصطة في اجسام
والسوق في الحال والاستظهار باسباب الدنيا فلم يهل الكسائي موقع مالم تكن لكم كما ظهر العلة
اى المظلمة والسجاء او المظلمة فان مبدأ المظلمة علة لنسبة الارسل الى المظلمة ولم يذكر
علا سنده الى السجاء لظهور ان المظلمة والنكته في التجوز للبيان في الكثرة كما انزل

نفس ما في الكفا كما في جري النهر قوله وينشئ مكانهم قوما اذ ين يجر بلاه اشار الى انه اكلهم
مع انه كان يريد عمران البلاد ولم يخف ان يفتت باهل اكلهم ما يريد لانه كان قادرا على حفظهم
بخلق قوم اذ ين والمقصود الاشارة الى ما ذكرنا من انهم قوما اذ ين ويمكن
قائمتان اذ ين احدى النصف على ان الالهلاك كان المقصد عند اهلهم لا لارادة تخليد بلادهم
وثانيهما ان اهل اكلهم ليعتبر به من بعدهم ممن يسكن بلادهم قوله فلم يسوه ابي سوه الممر
في اللغة المس باليد فاشارة الى ان فيه تجريد حيث ذكر بايديهم لغني قوله لرفع التجوز لرفع فساد
التجوز والا ففقد وقع في التجوز وفي كون ذكر الايدى وانما للتجوز عن النقص نظر لانه كالتجوز
فانهم ولا حاجة اليه لان ذكره لتعقيب المس باليد بان كان بكلا اليدين وبه عرفت فائدة لذكر
اليدي سوى ما ذكره فخذ بايدي ايا دي اشر وسكرت ابصارنا معناه منعت عن الابصار
ولم يقبل وقراه اشارة لانهم في العناد بحيث لا يقوؤنه بعد اللبس حله ان يحرمين
قوله هولا انزل محمد ملك اشار الى ان على منسج مع ولانه معني على لم يكن لتوحيدهم النبي وجه لانه
يدعي انه انزل عليه ملك واستشهد عليه بقوله فيكون مؤذنا والسا همد مقتضى ان يعسر هلا انزل
محمد ملك بن رنا مو لانه يكتلنا انه نبي ومعني لولا تدينه على السلام على انه لم يكن مع الملك وانشاء
لا وجه عدم قبولهم نبوته قوله كحي اهل اكلهم الى اي لوجب اهل اكلهم فان سنة الله جوت بذكر كنهنا
قبلهم لا يعني انه جاء الملك قبلهم فهلك من جاءهم الملك كما تباعد لانه لم ينقل ذلك بل جوبان
السنة اذ جاءه الشاهد المقترح لقوم ولم يتوبوا به ملكه ولذا قال صاحب الكفا كما اهلك
اصحاب المائدة ولم ينفذت اليه قال الكشاف في توجيه هلا اكلهم انهم لا يطيقون مشاهد الملك على
صورتته فهلكون لان قوله لا تنظرون اي يهلون يدل على اهل اكلهم لا على اهل اكلهم بروية الملك
مخفي ان قولهم ان هذا الاسحريين كجر في انزال الملك كما ان بعض الامم لا تنظرون كجر في انزال
نساب في قرطاس في ابي الحكم احاله الى فهم السامع العليم وفي قوله لا يظنوا رجلا اشعار بان
الرسول لا يكون امارة قوله وجيه كسر الدال عند الخليلين وشبه في العجا وعن الامم فتحها وقوله
لبس بلام اي بلام واحده قوله تسيد رسول الله صلى الله عليه وسلم وتهد يدك عليهم المستهزي وفيه
ويسر على ان الاستهزاء فوق الكذب وان لم ينسج مستهز قوله او قتل بهم وبال استهزاهم الوجه
الاول كجسر ما في قوله ما كانوا يستهزؤن موصولة وان كجسها مصدرية وحذف مضاف
اي حاق بهم وبال كونهم مستهزئين قهوه والفرقا بينه وبين قوله قتل سيرواني الارض فانظر
ان السير في اجز النظر جسر القاء للسببية دون العطف وهو الظاهر على طبق ثم وبعد في ان
المفاد وليس الا ان المطلوب سير هو سبب النظر سواء كان في الداعي النظر وغيره وان لا بد من بيان

نحوه لاجل السير تارة واجاب النظر وجسر النظر مسبا عن السير تارة فالاولى ان العاد ثم لاجل
للعطف والفق لاجب النظر عقيب السير به لانه لم تر افي النظر عن ابتداء السير فان السير امر
مستوجب النظر عقيب تمامه بلا هله في تراخي عن اول السير وفي كل امر مستوجب استنباط لاهل
جواز القائل الى آفة ونتم نظرا الى اول قوله تقرر لهم وتنبية اي تثبت لهم على جوابهم يعني اذا سلمت
فقط مواقعا للحيث واجعل جوابه مقورا ونحن نقول قل لمن ما في السموات والارض معناه لا يطلب
بهذا المطلب والتوجه الى تحصيله وقوله قل من اكل اذا طلبتم وادي نطرك الى الحق اعترفت به ولا تكفر
وهذا ارشاد الى طريق التوحيد في الافعال بعد الارشاد الى طريق التوحيد في الالوهية وهو الاقرار
عن حال المكذبين قوله ثم كتب على نفسه الركة استينافا في جواب انه لم يميل العاصين قوله استينافا اي ابتداء
كلام لانه جواب عن سؤال مقدر وهو في مقابل قوله وقيل يدل من الركة وقوله وقسم تقدير وجود
قسم لا يعني تخصيصه بالوعيد بل هو وعيد على الاسراف والاعفان ووعيد على النظر والاعمال والظاهر انه قسم على
المشر الذين يبالغون في الكاره بعد الاذكار على كذب المبلغ الصادق وبيان قدرته سبحانه بقوله لمن ما في السموات
والارض وبيان الحكم في البعث بقوله كتب على نفسه الركة ليحيا والى الاعتراف وكثر جوارح اعتراف
وقوله ليحياكم بمعنى ليحيواكم بمعنى انهم يقيمون في يوم القيمة الى ان ياتيهم يوم القيمة وقوله لا رب فيه
معناه لا ريب في الجمع بعد مراتب اليقين تنصيح راس بالهم هذا يومهم ان جعل خسر وامر الخسران
بمعنى عدم الرجوع وذلك لا يصح لانه لا يرد عليهم انفسهم بتفويض الفطرة التي هي كمال توكلا
الى الكفا وقوله وموضع الدين نصب على الذم او رفع على الجزه فالتباهل للذات الى هذا التوجيه وجه
ومخرج توجيه الابداء قلت الظاهر على تقدير الابداء عطف الحمد على لا ريب فيه فيحتاج الفسلف الى عطف
تقدير كسوال كانه قيل فلم يرتاب الكافرون به فاجيب بان خسر انفسهم صار سببا لعدم الايمان
ولا يقابل بين النصب على الذم والرفع على الجزه الا باعتبار النصب والرفع لان الرفع ايضا على الذم و
الاعذب عبارة الكفا نصب على الذم او رفع على الظاهر اي انتم يدرون الواو وكانه كان الاصل اي يدرون
الذين خسرنا ايماننا لتقدير النصب والرفع فسقط ارد عن قلم الناصح قوله والعاد للدلالة الى الظاهر انه تمت
لقد او على الابداء لكن جعل الكفا للسببية على الاحتمالين الاولين فهو متعلق بجميع الاحتمالات وكسول
على سبب الخسران لعدم الايمان بما اندفع به ما ذكره الكفا ان الامر بالعكس ودفع الكفا بان خسر انفسهم
في علم الله سبب لعدم ايمانهم واعترض عليه بان علم الله سبب امتناع خلافة على امر اهل السنة دون
المعتزلة فاجيب بان سبب الامتناع باختياره عند اهل السنة سبب الامتناع مطلقا عطف
على الله اعطف مغدين على مغدين او عطف جملة على جملة فمفضل وانما جعل من السكنى ليستعمل
والساكن السكنى ظاهر في الاستواء في الكفا دون الاستواء في الزمان ولا يبعد ان يكون المراد السكنى

في مسكن في مسكن في الولدين قوله والمراد بالولي العبد ولا بد من دعاه الى الشرك نصب للقرينة ولا بد من
عن اتحاد المؤمنين اوتيا ولان القسوة التعريف من الشرك بالتدريج ان الشرك لم يخص عبادة غيره حتى ينكر
لده فاراد علي ان يقال اتخذ غير الله ويدا وبقوا من ان شرك بالله غيره لم يتخذ الله معبودا لانه لا يحتاج الى
مع عبادة الغير قوله وقرى بالرفع والنصب على المدح ويجوز جعله بدلا من وليا فيكون تحت الانكار لان العبد
فاطر السموات فاخذ غيره معبودا في معنى اخذه فاطر السموات والارض قوله على ان الضمير لغير الله قال في التحقيق
لا دخل في الرد لقوله وهو علم لان العلم لا يلزم واجبا عنه بل صرح بذلك باللفظ لا بالطلاق غير الله فان منه
من العلم كالسبح من معبود الكفرة فغلب او اورد على طريقة اطعامهم الامثال اقول يمكن دفن العلم بان
يراد يعلم بفتح وتخصيص لاطعام لشدة الحاجة وكان اشار الى دفع هذا البراد حيث قال والمعنى كيف شرك
لمن هو فاطر السموات والارض ما هو انزل عن رتبة الخلقية يعني رد عبادة الضمير لزم بطريق الاول
والاشكال لا يخص هذه القارة بل يرد على العكس ان لا يعلم مشرك بين الواجب الضمير وما ذكره من سب
المعنى لا يدفوع بل الدافع البواقي وقوله وبناهما على الفاعل بالجر عطف على عكس الاول قوله لان النبي
الله في الدين هكذا في الكتاب وهو لا يثبت المدعي لان كونه سابقا لله في الدين لا يوجب كونه سابقا
بل يكتف مع كونه متدوبا ومباحا والمقصود من هذا الكلام اني استخرجنا عن مرتبة العبودية ولم يفتقد
عليكم الا باثني سابق عليكم في الدين واول من وثقه بالانقياد ورزقه اليقين وفيه ان كل مبلغ في
ان يكون اول عامل قوله وقيل لي ولا يكون ويجوز عطف على قول ويجوز عطف على في اموت فاعلم
فيه عام يشتمل كل مكلف قوله سبحانه اذ في قطع اطاعتهم ومعنى اخاف خوفا على نفسه وعلى امته لا التقيد
وبريقدي ووصف اليوم بالعظم وصف للعباد بها لان عظيمة الزنا بعظم ما يقع في حال قولها في غير
العذابة لعمود الضمير العذاب وحذف الضمير بومئذ وجعله مبنيا على الفتح قوله او يومئذ حذف الضمير
فضمير ليس على الظرف بل نصب المضاف نقل اليه بعد اقامته مقام قوله نجاء وانتم عليه دفع لتوهم اتحاد
الجزاد والشرك بان يراد بالجزاد ما يزيد على الشرك وهو الامعاء اللازمة لصف العذاب ولم يبين الامعاء
ولم يفسر بدخول الجنة كما فسره الكشاف لتلايد عليه الصالحات اذ قال الامعاء من الجزاء والادوية ونحوه نقول
المواد ان صرف العذاب لحض رحمة لا لا وادحق عليه وقوله فهو على كل شئ قدير علة لقوله فلا كانت
والجزاء الخذوف في فلا رافع لا قيم مقام الجزاء الخذوف اقامة للعدا مقام معمول في قولهم تصور
وعلموا بالعبادة والقدرة قوله بالعبادة متعلق بعبود اراد ان استعارة تمثيلية فلا يلزم للعبادة والشي
يقع على كل موجود مخالفة مع الكشاف حيث قال يقع على كل ما يصح ان يعلم والمقصود ان لا يخص ما سوى الله كما
اليه من خصه بالمكن ومن خصه بالجسم حتى لا يشتم الله على ما لا يشتم الله ويصح ان يكون الشيء عبارة عن
رسالة وعبادتها اي اي شئ منها اكبر شأنا فلا يحتاج الى الظاهر الشيء على تقدير اي اي شئ من رسالتي

اكثر شهادة قائل قوله لا شك اذا كان الشهيد لا يخفى وضع القدر شهيد في مقام الشكر شهادة لا
اذا كان الشهيد اي شهيد ينتج مع المقدور المعروفة ان الله اكبر شهادة ان شهيد اكبر شهادة والواجب
الوجه النسب بالمقام قوله واكتفى بذكر الاشارة عن ذكر البشارة اي احدي المتقابلين بذكر الآخرة سيما
وقد شاع ذكرهما معا قوله وان لا يواحد من لم يسلط اي لم يسمع ان الله انزل قرانا قوله اي بل
الظاهر ان قول انما هو آية واحد يتلوه لا يشهدون كيف وقد عطف عليه وان يركب ما يشكر
والامع لا اعتبار الشهادة فيه قوله يعني الاصنام او من اشرككم قوله يعرفون رسول الله انهم توح
ليهود والنصارى على انهم ما في التوراة والانجيل ورد لا تجارهم رسالة بناء على قول اليهود والنصارى
ومعرفة كما تحتمل ان يكون عليه المذكورة في التوراة والانجيل كحجر ان يكون بشا صبح ما يرفه اهل
ان لا يكون الا بالوجه قوله الذين خسروا انفسهم من اهل الكتاب والمشركين طاعة اهل الكتاب ووجه يحتمل
الرفع على الهم والنصب عليه وكذا مبتدأ فكاسم ولوا رب العليم تعين الاخير وعلى الاولين يعرف
حال المشركين بالتعريف قوله كقولهم الملكة بنت الله المناسبات النزول ان يراد بالا فتراد ما قال
اليهود ان ليس في التوراة والانجيل ذكر محمد صلى الله عليه وسلم قوله وانما ذكر او وهم قد تجو ايسر الامرين الى
او نقول به بكله او على ان الا فتراد على الله وتكذيب الايات متناقضان لانهما فتم جو ايسر
متناقضين وكان لاشارة الى هذه النكته قال الكشاف جموع ايسر امين متناقضين ووجه انقض
ان الله فتراد على الله دعوى وجوب القول بلا حجة ما ينسب اليها وتكذيب الايات دعوى انه يجب ان لا يقبل ما
الله ولو اقيم عليه بينة وكبانه ينكر البينة ويركب المكابرة بناء على ان الرسول يجب ان يكون ملكا حافظا
فانه ما خلق على القول ونسبوا قوله الى الخول وجوهه كما فصله في حق قوله فضلا عما لا احد انظم منه
جعل ذكر ان لا يقع الظالمون لاداء على ان انظم لا يقع من طريق الاولية وفيه نظر لان الاظم داخل
في الظالمين فكيف سلوم من جاق الظلم لا من طريق الاولية قوله منصوب بمقتضى قوله لا لام فهو تعديل
لاضمار بان الابهام قد غر في التهور فان قلت يفهم من الكشاف ان الخذوف كان كيت وكيت وهو الخذوف
في الابهام الى الزك قلت صار العامل الخذوف بعد حذفه بمنزلة كالكيت وكيت ولم يرد ان الخذوف هذا
بل الخذوف ما يرد عليهم يوم الحشر من القاميس والسباد من كلامه ان العامل الخذوف هنا وبنا الكشاف
ظاهرا فوجدوا والابن ان يحمل موضع الضمير قوله لم تكن فتعلم ان يكون الخذوف دهمشوا دهمشوا لا حيلة
العبارة ويكون ثم لم تكن معطوفا عليه وفي قوله ثم يقول اشارة الى طول انظارهم بعد الحشر الى السؤال
وكذا في قوله لم تكن فتعلم الا طول التامل في مقام الجواب قوله اي يزعمونهم شركا الا ولا اي يزعمونهم شفا
قوله وقسم معناه ما كنا مشركين عند انفسنا بهذا الجواب لمن لا يربى بالكذب مع التيقن بعدم نفع قوله
ما ادري ما تقول الا انه اي الا وقت ان قوله فان حصل صدق الكلام فان ات الاولين قيل اصل الخبر

ما خرف من الفواكر من الشجر ثم جعل سما لما يتهي به من الاحاديث وفي المستقصى انه رجل من خزانة
استهوت للرجل فرج الى قومه وكان يخدمهم بالاباطيل فكانت العرب اذا سمعوا ما اصابه قال
حديث في افة ثم كثر حتى قيل لا يظلم خرافات قوله ويجوز ان يكون الجارة واذ اجازة في موضع
الجور وتجاء لولا انك جواب كون اذا مجردا لا يصح الا على ما ذهب اليه حيث ذهب اليه ان قوله
يكنى عن العرب اذا قام زيد اذا قام عمر واي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو والجرم على
فحين لا يطلب جوابا فتقول ويجاء لولا انك جواب غير مستقيم ولعل هو الصواب في الكثرة وتجاء لولا انك
حال وتقول تفسيره وكون تجاء لولا انك جوابا وتقول تفسيره انما هو على الاحتمال الاول والحق وبذلك
كون حتى جارة مشكولة لانه يقتضي انتهاء كذبهم في هذا الوقت قوله او يمتنون من التوضيح
انهم وبنان عن فلا يمتنون به كما بنا باطاب عنه وان يملكون الا انفسهم قال النبي من
لا يوجب الهلاك ولا وجه لضمير الجرح وان وجه الحقيقة بالذات لا يستعظم فعله لانه يرد ما ذكر في
بعض تصانيف ان جميع ضمير المفعول لا يوجد في كلام موسوق به الا ضمير المتكلم وان من جعل فعله
الناسي فلا يبين تعلقه ونقل فعله ليوعد عليه فكيف يستعظم قوله او يظلمون عليها حتى يكون الناسي
قوله استيناف كلام منهم على وجه الاثبات يعني ليس الاو للعطف بل هي التي بما يكون في الجملة المستأنفة
وقال الحسن بن الهيثم تعلق الخبر على الاشياء وهذا جائز اذا اقتضاه المقام وهو غيب جوازه فيكون حكم
المتنفي بان يكون المتنفي بجموع الامرين او يكون كل منهما مستقلا بالمتنفي وكون المتنفي بناء على سببي
على الرد المستحيل فيكون مستحسنا او لا يتم فوا من انفسهم استبعاد الاكذب او قد صار ملكهم وانما
بقوله راجع الى ما تضمنه المتنفي من الوعد لانه قد انتمى بالوصف بالكذب والوعد بوصف
بالكذب بمعنى عدم الوفاء به لا بمعنى عدم مطابقتها الواقع لانه انشاء وتكلم ان يراد بكذبهم متعادون
بالكذب فلا يتكلمون بمقتضى الايات من التوحيد وغير ذلك من تنقيده فلا يمتنون قوله والمعنى انه ظهر لهم انما
يخفون بروية صحابهم او شهادة جوارهم ومن جدد قبائح اعمالهم اخفاء نية محمد صلى الله عليه وسلم حتى
قيل انهم لم يظلموا ويوتى لهم ذلك لانه كان ظاهرا لهم مخفيا عند غيرهم فيسبحون ان يقال ظهر للناس ان
يؤول بان ظهر لهم عاقبة ما كانوا يخفون ويختمون ان يكون المراد وبه الهم ما كانوا يخفون واعتمادوا
فعادوا الاعادتهم وعدوا عدم التكذيب واخفوا ما عليهم من العزم على العود قوله من الكفر والمعاصي
ولم يقبل لعادوا الا ما كانوا عليه اشارة لان عادتهم الخالفة حتى لو نهبوا عما كانوا لا يريدونه
لما لقوا ولو نهبوا عن التوحيد لا يوجبوه قوله عطف لعادوا وح وانهم كاذبون معترضة بالواو والاول
عطف على عادوا وعلى تقدير عطفه على انهم كاذبون كذلك او عطف على التولية وعطف على نوا
للعطف على عادوا وجعل استينافا بالواو بعيد قوله مجاز عن الجنس للسؤال لا تمنع حقيقة وقوله

226
وهو قوله مجهول من التفسير قوله كان جواب قابل لا ويجوز ان يكون الاحتمال قوله او يبدل بمعنى الباء والسببية او
التوضيح قوله غاية للكذب بطلا لانه كونه غاية لا يثبت بفساد كونه غاية كونه غاية لانه ثبت لوم بوجه
ان نهاية كذبهم الموت لا يجي الساعه واجاب عن الكثرة بان الموت حصل من الساعه لان من مقدمتها حصل
الساعه لسرعة مجيها بعد الموت زمانا الموت وتقول بفتح جمل غاية لانه لان الخسران فوت راس المال حين
الموت لم يبق راس المال وهو الحياة فانتهى زمان خسرتهم قوله اضرت وان لم تذكر ما قاله الحسن في هذا
المقال وبالنسبة الى حياة القائلين واما قوله وان هي لا حيوتنا الدنيا فقال اخذ وقوم اخذون اقول مع قوله
للعلم بها العلم بها التوب ذكره او لتقرده في الاذقان ويحتمل رجوع الضمير الى القائل لانه لم يذكر له الا القائل
والى ما يكونها جارة عن امور قوله تشبيرا لاستحقاقهم اصار الانام اذ الغالب حمل الافعال على الظهور والاعمال
فلا حمل منها على الظاهر قوله اي وما اعمالها اي اعمال تعلق بالحياة الدنيا ونقصها بعبوديتها لا اعمال في الحياة الدنيا
اذ لا منفعة الا اعمال في الحياة الدنيا ولا منفعة لاعمال في الآخرة واما اجابوا الى تقدير الاعمال بهذا المعنى
لان ليس نفس الحياة لعباد لهما بل جميع المنافع الابدية مربوط بها ونحن نقول واستدعاهم المراد ليس في الحياة الدنيا بل
لا نغرها الاعمال فائدة فيها والاعمال اي شغلا محضا وهو الشغل الذي لا تشوبه فائدة فالشغل محض
عن النفع فلا حاجة الى جعله بمعنى ما يشغل عن امر لا نفع اي حقيقته ويعقب من الاعتقاد بمعنى ان يكون
له عقب في كونه جوابا لقوله ان هي لا حيوتنا الدنيا نظر لانهم يكرهون الحياة الآخرة وهذا الترجيح اعمال
الحياة الآخرة على اعمال في الحياة الدنيا فلا يراد الا كما قال ان يقال رد لانكار باعتبار ان الحياة الدنيا انما هي
ليستفح بها عن الحياة الآخرة قوله وللذين سبقون تنبيه على ان ما ليس من اعمال المتقين لعب له وهذا
اذا ارادوا يتسوقون يتصفون بالقوي اما لو ارادوا تقاعن الله واللعب فاشارة فيه الى اعمال المتقين
ووجه التسمية ما ذكره الحسن من انه لما خص خير اعمال الآخرة بالمتقين ومعنى مقادير اعمال الدنيا التي
هي لعب له يعلم ان ما ليس من اعمال المتقين ليس من اعمال الآخرة فهي من اعمال الدنيا واعمال الدنيا لعب له
ولا يخفى ان مقتضى الظاهر والحياة الآخرة خير للذين يتسوقون الا ان يسهل على وجه كونها خيرا وهو كونه وسيلة
الى منافع دار الآخرة قوله كما في قوله وكذا قد هلك المال بالذلة او راد في ثقله لا يهلك المال يعني عطا
ذاتي وليس سببه الخمر وبعده تراه اذا اجتمع مثله كما تك تعطي الذي انت سايل فانهم لا يكذبونك
في الحقيقة وانما يكذبون في المقصود من تقييد نفي الكذب بقوله في الحقيقة دفع الثاني بينه وبين قوله
لكن الظالمين بايات الله يكذبون فان جهود ايات الكذب وقوله فانهم تعليل لفهم قد نعلم فان المقصود
من منوع الخزان كما يقال لان لا يحسن صنعه في مقام المنع نعلم ما تفعل حتى يكذب وجب التعليل تسليته
اما بمقابلة كذبهم بلطفه بجمع كذبهم كذب ذاته فان هذا اللطف يحسن فهمه واما بان تكذب كذب
وانما احببنا ذلك لا يقهر تخفى تخفى ويحتمل واستدعاهم ان يكون قوله فانهم علم الخزان اي كركك الذي

مقولون لا تفكرك لان لا يعود اليك بل يعود الى الله قوله من كذب اذا وجهه كاذبا على من يذهب
الكسافي واما ثعلب فيقول الكذب وكذب بمعنى قوله ويكذبونه الاولي ويكذبون به ليلايم ان البيا
في مفعول الجهور لتعني معنى الكذب وسخا ان يعلم ان الكذب الذي يتعدى بالياء بمعنى الامكار
الذي يتعدى بنفسه بمعنى قلت ان كاذب على ما في القاموس قوله تسليد رسول الى او حذر على سلوك
طريقهم قوله في اياما بعد النصر للصبارين وفي قوله ولا يبدل لكلمات الله تاكيد لوقوع المعهود قوله
وجوز ان يكونا متعلقين بتتبعي وكوز نطقها باستطاعتها وكونها حالين من الباء رزقهم وجواب
مخروف فان قلت لم يجعل انما في حتم لا يحتاج الى تقدير الجواب قلت لان الفاء لا يطر على الما في غير
ولا بعد ان يجعل على الجواب المخروف اي فغير فانك لا تستعمل قوله والمقصود بيان وجه الباطن بالمقصود
منع عن المبالغة والاكتفاء بالتبليغ وجعل مدياتهم موكولة بشيئة الله كما لا يلام تقديره خافض والملايم
بينا وجه تقديره فقد قلت فتاوى قوله وان لو قدر والاولى وان قدر خاتم قوله فلا يكون من الجاهلين
بالخص من هذا النسب مما ذكره الكشاف انك لا يمكن من الجاهلين بان مدياتهم بشيئة الله وكبحر والله اعلم
انك لا يمكن من الجاهلين فانك غير محدور في حق نفسك واما غير ذلك فمستل عن صيغة وانما
تستعمل عن التبليغ قوله ومولا كالموتى يعني ان المراد بالموتى ما هو كالموتى عالمي ان من استكدر
كالموتى لا يتقدر مدياتهم بل بعبدة الله ويرجع اليه بجزا كقوله واما قولهم فيعلمهم حين لا ينفع انهم
ففيه ان اعلام الله اياهم بعد البعث بل حين الموت ويحتمل ان يكون المعنى لا يستجيب الا الذين سمعوا
والكل يسمعهم الله بعد الموت ثم الدير يقول للجواب فالقوله في جادة عن الكل وليس على سبيل التشبيه
قوله اي آية مما اقترحه سعي اراد في التفسير آية ان تجد وما ينزل عليها البلاغ ويمكن
ان يستغنى بنزل عن تقييد الآية يعني لولا نزل عليها آية من عند الله قايين ان جاء من السما
غير ان يجري على يده وقوله ولكن انتم هم لا يعلمون كحتم ان يكون في تقدير لا يعلمون التي بنزل الآية
او لا يعلمون ان آية من آية بل يجعلونها كحرا وسق الجبل رفعة على رؤسهم كما فعل بقوم موسى
قوله قرأ ابن كثير بنزل بالتحفيف والمعنى واحد يعني اريد بالتنزيل الانزال اذ لا قصد بالتنزيل
ههنا الى التدرج قوله وصفه بقطعا لما السرعة او كثيرا ما يقال طارحني اسرع ويذكر كونه
لوصف الدابة وهذه النكبة ايضا ليس كما سعي لان قوله يطير بخنا جميع يجعل الترشيح خلا قطع
بل الوجه في الوصفين التيم وهو المقصود واذا وصف الشيء بوصف يترجم الجنس وقراءة الفخ
بمعنى على الاكتفاء في التيم بوصف والا فبالعطف على المحل يفوت التيم المستفاد من زيادة
قوله والمقصود من ذلك الدلالة على او المقصود المبالغة في ضبط احوال الخلق وعدم افعال شي
احكاما لاجاز المتقين والزاما للوعيد للكافرين وتسهيل للنبي في تكذيب الكاذبين لانه يقصد انه

قوله يكون كالموتى على ان قد روي ان ينزل آية او ان قد روي البعث قوله وجمع الام للمحل على
المعنى يقتضيه عبارة كحتم حيث قال لما كان قوله وما من دابة ولا طير الا على معنى الاستراق و
معنى عن ان يقال وما من دابة ولا طير محر قوله الام على المعنى هذا والله عذب ان يقال التكبير
للتشروع فالحكوم عليه كل نوع من الدابة والطير ولا خفا في كون كل نوع اما انما الاشكال في كون
كفر داما واما وهو المخرج الى تنزيل ما من دابة منزلة من دواب قوله وقد عدا ابني الى الكتاب
لا يظهر فائدة وتروى ما قرطنا في الحذف بمعنى المشدود والاظهر ان قوله من شي مفعول به لتضمن التوفيل
معنى الالهال فكان قيل ما جعلنا في الكتاب شيئا من طين او تميز اي ما قرطنا من شي من اشياء الكتاب
قوله يعني الام كلها يريد ان ضمير كحتم يرجع الى الام المشبهة والمشبها ولذا صرح الخليل بالواو و
النون تغيبا للحقلا ولما قال قول الكشاف لا ام كلها من الدواب والطير وما لا جاء الى الام المشبهة
ترك الالف قوله من الدواب والطير لا يقال لان داخل في دابة لانا نقول فيلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا يجب
ان يكون داخل في قول الكشاف من الدواب ويكون في اشارة الى ان في وجود من دابة لا تقتضد التشبيه
دون وضعا قوله اي خالطون في ظلم الكفر والاظهر ان قوله في الظلم واقع موقع محلي يعني لا يرون
آيات الله في قولهم يشاء الله فيضله كمال قدرته حيث اضلهم مع الاذان السامعة والاعين البصيرة
وكون في الظلم حالا المبلغ من كونه خبرا نائفا فان قيل ان صمم وكمم مقيد بحال كونهم في ظلم الكفر حتى لو
في جوارها السمع او نطقوا قوله استهمم تجب جعل الكفا معنى الاستحسان ففسره بان في وبيده
اذ لا يصح الجواب بان يقال علمنا وقال المحقق كلامه في بعض المواضع شعر بان ارايتك بمعني
اخبرني منقول مراد به القلب في البعض بانه من روية البصر وذلك انه قال وانما وضع الاستحسان
عن العلم موضع الاستحسان لانه لا يخبر عن الشيء الا العالم به ووضع السبب موضع المسبب وقال ايضا
لما كانت حشاهمة الاشياء ورويتها طريقا الى الاحاطة بها علما والى تحت الخبر استعمال ارايت
اخبر بهذا ووجه كون ارايت بمعنى اخبروني مع افراد الفاعل ان الحطاب عام يشمل الخاطب المشدود
والفعل جعل الاستحسان للتعديون الاستحسان فوجهه انهم لما عالموا معاملة من يعلم انه يدعوه غير الله في
الاستلاء الشديد نزلهم منزلة وتجب عن هذا العلم ونبه بقوله والكاف عطف خطاب ان قول
الكشاف والتفسير لا محذور من الاعراب مسامحة في تسمية ما هو على صورة التفسير ضمير او قوله كونه الضمير
يوجب ان يكون قوله للتاكيد لخوا الا ان يقال هو خبر ثان يراد به انه للتاكيد اذ لا يتعلق به غير
آخرو بعد قوله في عطف خطاب لا حاجة الى قوله لا محذور من الاعراب لظهور ان لظرفه لا يكون له
محذور من الاعراب الا ان يقال ذكره لانه على كونه في عطف خطاب لا اسما وكون الجمع موكرا للمنفذ بناء
على انه عام كما عرفت وبهذا يظهر من حيث ما يذكر من انه يلزم في الآية ان يقال ارايتكم وكون الضمير

معلقا بسبب علي انه متعلق بغير الله تدعون والروية تعلق قبل الاستغفار كما عرف في محله وكون القول
مخذاً وقام بسبب علي انه غير متعلق به بل هو دال على المفعول المحذوف قوله وجوابه محذوف اي نادوة
الاستغفار خبر وفي قوله وتقديم المفعول لفائدة التخصيص ان في قوله بغير الله تدعون وقوله يا اياه تدعون
وكلام الكفا مفرح به لكن ظاهره ان مخصوص بقوله يا اياه تدعون ولا وجه اذا نظرنا في الكلام فدعوة غير الله
لاننا نخصيص الدعوة بغير الله فمقدومه لان الانكار متعلق بقوله ثم فكشف ما تدعون اليه في نسبة
علي ان تخصيصه بالدعوة يستعقب الاجابة وعدم الاجابة للدعوة لشك جلي او حتى في الدعوة قوله ولا يشأني
الاجابة دفع لما يتوجه انه لا يبيح الكشف عن ايدى الساعة فكيف نفع علي تخصيص الدعوة به بعد ايتى الساعة
ووجه الدفع ان المتقاع الكشف على تقدير المشبهة ولا يشأني ساعة قوله معنى نفي الترفع يعني قصد
بالكلام الموضوع للمتقدم نفي الترفع وعديل عن لم يتصرف عوالي هذه العبارة ليفيد انه لم يكن له نفي الترفع
الا عند ايدى ما ذكره الكفا وقال النبي تارة ووجه الاجابة ان التمدد انما يحسن وان لم يكن في ترك
الفعل عند هذا وانما جعل على قصد نفي الترفع والتمسك بالاستدراك وهذا معنى قوله استدراك
على المعنى والمراد حتى رعا به النبوة قوله من الباساء والفراد الا في تفسيره كجيب ما ذكره وايدى من راس
الرسول والاخذ بالاساءة والفراد قوله ولقد تدبر العالين على اهل كرم لا حتى ان يخص المحذوف على اهل كرم
بل ينبغي ان يحصل على تربية للعباء بالاخذ وفتح الابواب بين هذه الامور لمن يريد علم الارشاد ايدى قوله
اي يدك يعني استعمل الضمير موضع اسم الاشارة ولذا افرد مع تعدد المرجع كما تفرد اسم الاشارة مع تعدد
المشار اليه وقد سبق بيان المرجع لجمع بناويل بالخذ قوله الامم بشرى المؤمنين بالجنة لا اختصاص للمؤمنين
بالجنة ولا انذار بان ريدك غير امثال قوله ارايت ان اناكم عذاب الله بفتنة او جرة هل سلكوا القوم الظالمين
وقوله استغفروا ربكم ان كافرار برسول السماء عليكم مدارا او يدرككم باموال وبنين ويجعل لكم عقابا
ويجعل لكم انهارا قوله ليقرض عليهم اي يقرض الالاء على المسلمين ويبلغ في ان ياتوا باجراد منهم من الايات
ويتملى بهم يقال لمي به لعب واستغفر قوله باجيب اصلاحة الفتن والله اعلم ان اصبح اشارة الى توبة العاصي
قوله جعل العذاب ما شا كان الطالب و اشار بالمسباس انه لا يوجد فيهم حيث يوجد حتى يتحصروا
بالهلاك قوله وهو من جبر القول اي مقول قوله مقول قوله ولو قال من جبره لا يقول لكان اوضح وكلامه
في العلم مؤكدة لنفي لانا فيه ولم يجعل من علم مقول قل لان المقصود نفي دعوى ما كيه فواين الله ونفي دعوى
علم الغيب ليكونا شاهدين على نفي دعوى الالهية قوله اني من جنس الملكة او اقدر على ما يقدر الله عليه الاول
تفسير ابي علي الجبائي واستدل به على ان الملكة افضل واشتق تفسير القائل عبد الجبار من اهل الهند ورد به
استدلالا يعني ليس الغرض نفي دعوى الغضيل انما المقصود نفي دعوى القدرة على ما لا يقدر عليه البشر
لكن اقر انه ينبغي الا لوجه يدل على ان المقصود نفي الغضيل فلا ولي ان يجاب بان المراد نفي دعوى ما هو

تفسير

تفسير عبد الجبائي طبعين الجاهلين قوله واتدى النبوة الا انه عدل في دعوى النبوة عن اسلوب نفي الاعراب السابقة
حيث لم يقل اني اقول اني رسول قال ان اتبع الامم يوجب الاشارة الى ان دعوى النبوة لانها ما اوجب الي
وايضاً كما شئ عن دعوى الغضيل من جهة كما هو داب المتواضعين للخاصين عن الكبر قوله او مدعي السجود كما لا يهتبه
او الملكة قال النبي تارة اني فان قيل دعوى الملكة من دعوى الامم المكنة لان الظاهر متماثل يجوز ان يقوم بكتابتها
ما يقوم بعضها واهل المال قيل لا دم ما نها كما ربحا عن هذه الشجرة الا ان كونها ملكين اقدم على الاكل
في الملكة مع ان النبي يطبع في الحال فالجواب ان المقدام على تقدير تمام انما يفيد امكان ان يصير البشر ملكا وانما
ان يكون ملكا فلا تميز بينهما بالعوارض المتشابهة بلا خلاف وهذا كما ان كلام من العاصم يجوز ان يصير الاية
وعلى هذا ينبغي ان محذوف لعم آدم لو سلم نبوت كونه نبيا عند الاكل هذا الكلام قلت ويجوز ان يكون اكل آدم
مع ظهور استحالة كونه ملكا لعم كونه من الخالدين قوله هم المؤمنون المنفردون في العمل لا يخفى ان النبي صلى الله
عليه وسلم ما هو بان يذرك كلام من الله ولا يتوقف في الانذار ان يعلم انه يجوز الحشر ولا يترك انذار من
بهتارم بالهتات فالمتقون من الانذار ينبغي فهم وهم المقصودون بالانذار ما عداهم رجاء ان يكونوا
متردين معنيين وفي الاية تعليم التبليغ فان تبليغ الحشر وتبليغ انه لا ولي ولا شفيع من دون الله
سابقا على غيرهما ثم نقول لا وجه لتخصيص الانذار بالمؤمنين لان الجاهدين في العمل ايضاً ينفعهم الانذار
بخرجه عن اجتهادهم ويستمر نفوسهم فان قلت كيف يصح ما يفيد قوله ليس لهم من دون الله ولي
ولا شفيع هل الله شفيع قتل لعل المراد لهم من دون طاعة الله ولي ولا شفيع فالشفيع غير الله والولي لهم
قوله وان لا تطردهم ترضية لقريش فان طرد هوية كعداء قريش اياه اذ لا يفار قوله الا ان يذكر الله
بالعداء والعشى يريد وجهه فدعا بالصحة في الكفا قالوا فكتب بذلك كتابا فدعا بابا جعفر
وعلى يكتب قوله فعمل ايمانهم انظم عند الله من ايمان من طردهم بسؤالهم ضمير طردهم ضمير ايمانهم ضمير
سؤالهم من قوله كما ان حسابك عليك لا سعدك اليهم دفع لما يجزم من انه لا فائدة في نفي الطرد لقوله ما حسابك
عليهم من شئ ووجه الدفع ان المراد ان ليس حساب احد على اية ايا كانا فاجلنا بمنزلة جده واحد كما قيل ولا
تزر واراة وذر الخبز والحشر الذي افاده بقوله فحسابهم عليهم لا يتعداهم اليك بقوله حسابك ذلك
لا تعدك اليهم استقيد من تقديم لستد فان من شئ مستد او الغراف المقدم خبره وهناك احتمال خامس
وهو انه ما يفرح حسابهم اذا احاسبناهم فانهم ياتون بما ترضى فتسمر من حسابهم ولا يفرح حسابك
لانك تخبر اليك بظن ما امرت به وهم فعلوا ذلك فابله مدحهم بالا مدح قوله وجوز عطفه على قوله
علي وجه التسبب قال النبي تارة اني وجب التسبب نفع لما توهبهم من ان لو جعل عطفنا على جواب النفي ليجب ان يقع جواب النفي
وليس كذلك اذ لا معنى لقوله ما عليك من حسابهم فكونه من الظالمين قوله وفيه نظر اذ الطرد للتسبب عن كون
حسابهم عليه لا يصير سببا لكونه من الظالمين بل لا لوقع الفرغ عن نفسه قوله اي مثل ذلك الفتن وهو اختلاف

واحد وليس متعلقا بارسال الخلف حتى يقال ليس بآية ارسال الخلف وقت مجيها هو واحد منهم قوله لا يستعمل
 حسا عن حسا لا يفيد اسرع الخاسين قوله لما ركها في الهول وابطال الابصار والحقير قوله معلنين ومبين
 والا عذب ان يراد بالاعلان الدعوة بالكس وبالاسرار الدعوة بالقلب بالجلد حال والمقتوم منها مع ضمير قوله
 ليس انجيتا لتكون من الشاكرين تقييد نجاتهم حال كمال الاضطرار والسؤال بكت قوله وانما وضع ضمير قوله
 موضع لا يشكرون يعني لا يقنعون ان شكرهم مع نفي شكرهم مع نفي شكر عباد الله سواه وضوء موضع نفي الشكر الذي
 يطلب مقام التوجه على عدم الايقان بالهدوء ونحن نقول العمل المقدم التوجه بانهم مع علمهم بانهم لم يشكروا الله كما
 افاده الله بجله بتقديم المسند اليه اشركوا ولم يخشوا الله العباد فذكر الاشراك في قوله وكلتم في
 قوله ثم انتم تشكرون ليس للترافى الزماني بل كمال البعد بين احسا الله وعصيانهم قوله كما اغترف فرعون
 كون اغراف فرعون عذابا من تحت نظر لانه كان الماء اعلى من حيث حمله فاذا جرى بقوت الماء وانصب
 بمعنى اعلق الشيء ونفض اليد كناية عن الفزع عن الشيء وترك قوله وعاد الضمير الى المراد بقوله حتى يخشوا
 حتى تستغلوا الحديث غيره لا الطعن فذكر يخشوا المشاكلة والظاهر ان ضمير غيره للمخوف اي يخشوا حتى
 غير الطعن والاستهزاء وفيه تبيين على انه لا ينبغي ان يلقى الكلام الى من لا يعظم الحكم ولا يلتفت اليه قوله لانه
 من لا تزد في الاثبات كذا قالوا والاولى لا يقدر عاقل بعد الاثبات فتأمل قوله او كراية لسائهم اي
 مسارة المتقين فالإضافة الى المفعول او كراية لمساة الظالمين المتقين فالإضافة الى الفاعل و
 المفعول محذوف ومعنى لا تستلم لا تستكبر تقواهم بحجاسه الخاضعين بترك ما يجب عليهم من نهى المنكر قوله اي يثوب
 امر دينهم على التمسك بالدين ما هو عند الله كما هو الظاهر المتبادر فاشكر ان لم يجعل ما شرع الله ذلك
 الملاعب فاجاب اوله بخذف مضاف اي جعلوا امر دينهم والفوائد التي يرتب عليه بنينا على هذه الملاهي
 وطعموا انهم يدركون ما هو المقصود من دينهم بهذه الامكال فتعني كون امر دينهم لعبا ان بناء عليه كانه هو وانما
 بان المراد باللعب ما يلعب به اي جعلوا دينهم مما يلعب به وتوسخ به وتكسب توجيه نزلت حيث قال او
 اتخذوا ما هو لعب لهم من عبادة الاصنام وغيرها وبنالهم ولم يلتفت اليه لانه يشترط جعلها لعبا
 مفعولا ولا فيهم كون المستبد اليه مكره مع تعريف المسند وكان الكسبا اعتمادا على المراد من وهو
 لعب الامور المعينة للخصم فلا تارة الا في العبارة وعلى المعنى مدار الافادة وحمل الدين على العبادة
 لمن قرينه ويحتمل ان يراد بالدهو واللعب حيوة الدنيا كما قال وما الحياة الدنيا الا لهو ولعب عسى جعلوا
 دينهم ان لا حيوة الا حيوة الدنيا والكار البعث وح يتصل به كمال الاتصال قوله وغرهم للحيرة الدنيا
 قوله والمعنى اعرض عنهم يعني المقصود التحذير عن دينهم لا النسخ عن القتال منهم حتى يحتاج الى الكلام منسوخ قوله حتى
 ان يسلم لا الهلاك تجوز ان يجعل ان تبس مفعول ذكر اي ذكرهم بسال نفوسهم وتسليمها الى الهلاك
 بسببهم قوله فخرج عنها فان قلت هل يدفع الله بالشغاية قلت نعم اذا كان عليك حتى العبايخ

عنك بشفاعته عند صاحب الحق ورضيه عنك قوله والعدل الغدبة اي ما صدر به لانها تعادل المعنى
 ومهنا الغدابة يعني المراد به مهنا الغدابة والويل عليه قوله وكل نصب على المصدر فالتقدير وان تعدل
 عدلك عدل اي عدلا كما عاها كما يقال بررت برجل كل رجل اي كاطافي الرجولية وجزاء الشرط لا يوجبها
 فقهاء الذرفات مثل والمراهم الذي ارتكبت التوبة وفي الاخرة لا توبة ولا عمل قوله لا تضره لان
 الماخوذ ليس الغدابة بل الغدابة ولا ضرورة في الاستخدام ولا في كسنا والمخاوي لا عاها منها غير قوله
 اي سلوا الى العذاب اولئك اشارة الى الذين اتخذوا دينهم لهوا ولعبا قوله تاكيد وتفصيل لانه لا
 اي الالبسال وتخصيص العذاب الاليم بنا رشتعل على ابدانهم غير ظاهر قوله حتى اندعو امن دون الله
 قوله من دون الله حال مما لا ينبغي اي متجا وزين الله في عدم النفع قوله ورجع الى الشرك الرد على العقبة هو التفرغ في
 اي لا ينفعنا مما وزين الله في عدم النفع قوله ورجع الى الشرك الرد على العقبة هو التفرغ في
 كناية عن الذناب بلا روية موضع القدم وهو ذناب بلا علم بخلاف الذناب مع الاقبال فانه
 مع العلم موضع القدم ويحتمل ان يكون كناية عن التنكيس اي جعلنا منكوسين قوله كالذراذير اذ هبت
 مردة الجن في الماهمة لا ضرورة في جعل المشبه امره زعميا لا حقيقة لانه على ان العوب يزعم
 استهوا مردة الجن للناس او ضياليا لانه لم يتم دليل على نفيه وقاها النص يدل على ثبوت قوله
 وما عداه ضلال الظاهر اضلال قوله اي امرنا بذلك لنسلم الظاهر ان المراد بالالام انقاذ الامر
 اي امرنا للانقياد وجعل الامام زائدة لتقدير الباسه والا فالامر لا يتعدى بنفسه قوله على
 لنسلم الا ولا على سلم كما بر شدك اليه اي للاسلام ولا اقامة الصلاة ومعنى عطف على موقع
 لنسلم على ما قبل ان عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع بعد الامران لنسلم فحطفت عليه وان اقبها
 كما في فاصدا وان من الصالحين واعرض عليه الحق بان ان في المعطوف مفسرة وفي المعطوف عليه
 مصدرية ويكفي دفعه بان العطف على توهم ان المفسرة والا ولي ان يجعل موقع لنسلم ان اسلم
 قوله روي ان عبد الرحمن بن ابي بكر الى اور وعليه ان جواب عبد الرحمن بن ابي بكر ليس قول النبي
 اندعو بل قول ابي بكر رضي الله عنه فلا يلزم الكلام ذلك السبب للنزول فاجاب عنه بقوله وعلى هذا كان
 امر الرسول بهذا القول لانه ونحن نقول بعد دعوة عبد الرحمن او رضي الله عليه السلام انكرا عبادة
 غير الله تمكينا لابي بكر رضي الله عنه في الاسلام تامل قوله قائما بالحج جعله حال من فاعل خلوع
 وتحمل الحال من المفعول اي ملتبسا بالحج فتعين لما تقر في حمله من ان الحال المحمل يتعين
 لما هو كنية وهو ح في مع قوله حتى ربنا ما صنعت هذا باطلا قوله جدا اسمية قدم فيها الخبر لا اهتمام
 بالحرص لان الحرص لا يناسب اذ لا يفتح ان قوله الحج منحصر في هذا المعنى والمراد كل يوم يقول قوله
 الحجنا فذ خلا اهتمام بعموم الوقية قدمه وقوله كقولك القتال يوم الجمعة يشعير ان المراد

بالقول المعنى المصدرى قال المحقق اني المراد المعنى المصدرى ليصح الاخبار عنه بظرف الزمان يري
 ان الاخبار بظرف الزمان عن الامر المستمر لا يجوز والقول القاييم بذاته مستمر لا يخص وقتا
 وكان المعنى المصدرى عايد الى تعلق القول بالكائن والتعلق يكون حادثا ونحن نقول وانما علم
 ويوم معطوف على قايما بالحق لان الحال في المعنى ظرف اي خلق السما والارض بعظمها حين قال كذا
 غير عن الما بصيغة الحال احصاء الامر البديع وقوله للمخبر اخبار عن صدق قوله ومطابقة ومطابق
 على ما سبق لانه كما لو كره وقوله او نحو ذلك دل عليه بالحق يعني التقدير وقيامه بالحق يوم يقول
 كن فيكون وح المعطوف على ضمير التقوية ناصبه وقوله حين يقول لقوله الحق قوله لقوله الحق متعلق
 يكون يريد ان اسناد الكون الى قوله الحق اسنادا الى السبب قوله كن مفعول يقول ويريد بقوله
 والمراد به حين يكون الاشياء ويجدتها ان يوم يقول مطلق الوقت لا يوم القيمة بقوله او حين
 يقوم القيمة المراد به يوم القيمة وقوله فيكون التكوين متعلق بقوله او حين يقوم القيمة يعني
 فيكون التكوين على هذا التقدير حتم الاموات واحيانا لا مطلق الخلق كما في الاحتمال الاول قوله قوله
 لمن الملك اليوم فقد الواحد القهار هذا في نفي الاقواء ولهذا اجاب عن سواله لان لم يرب محب وان ظهر
 ان المراد بنفي الصور انم فكان الاولي ان يضم اليه والامر يومه بقوله اي هو علم الغيب في الكلام فوجه
 بالمرح قوله كالتقديرات لانه لا يكتم جامع جميع افعال المواقف للمصدر والجزء جامع لعدم الغيب والشهاد
 قه ان اسمه تاريخ في بعض المواضع بالمراد المهد وفي القاموس اذ اسم عم ابراهيم واما ابو
 فانه تاريخ ومنه صرف اذ اذا كان غير علم فياظهر على مواده من الاعلام المستعمل في لغة العرب
 واذ كان تغا فلهذا فعل صفة والارز الضعف والوزر الائم وكون اتخذ تفسير ليس
 شريطة التفسير لان ما بعد الهزة لا يصح العمل في ما قبل بل بمعنى القرينة على حذف نغيد وكذلك المراد بان
 تقرر الاستهتام الانكارى السابق التقرر المقابل لانكاره واذ تحت الانكار بمعنى لا ينبغي ان يكون
 نقال المحقق ان التقرر بمعنى التحقيق والتبني لان القسم كاي بعد قوله ان قوله اتخذ واذ تحت الانكار
 لا يظهر محض ووجه ان بالقرب انما على فاعل اغناؤه عن الاعلال وان الظاهر بيانها باسمه
 كما انه ذكر كل من ذكر منها باسمائهم وقوله ظاهر الضلال الواجب ترك الضلال قوله ومثل هذا التفسير
 قال المحقق قد سبق ان اسم الاشارة في مثل هذا المقام اشارة الى هذه الاراة لاشي انه تشبيه
 هذه هذا قلت كان وجهه تشبها الكاف منزلة المشرف في المقام وكذا ان تجسم السبب التبعير من حيث انه
 واقع والمشبه بالتبصير من حيث انه مدلول اللفظ نظيره وصف النسب بالمطابقة للواقع وهو عين
 الواقع واستعمل الا بصار مقام الاعلام استعارة للمبالغة في كمال العلم حتى كان للمعلوم بصير
 وقسم الملكوت بالربوبية لان اعظم الملك ولا ملك اعظم منها واشار بقوله وملكها الى ان اصل

المعنى هو الملك حمل على الربوبية بمجموعة المبالغة المفهوم من هذه الصيغة وجعل المعطوف على السبب
 وهو لا يرام للمقام ويحتمل ان يقدر لتبليغ وان يقدر لتسقين ويكون من الموقنين اي يستمر
 اتقانه وفيه فضل الايمان باليقين والاستدلال عليه كتجسيد وان يقدر ليعلما ويكون من الموقنين
 بالاستدلال بها وفيه ان ما في يستدل به فضيلتنا فضيلة العلم به وفضيلة الاستدلال به قوله وقيل
 عطفت على قال وح الفاعل تعقيب كذا كذا قيل اذ قال فاذا ذكر الاما من قوله فليأتني انما في ما
 روي ان قال في رؤية الكوكب كان قبل منع ابره عن عبادة الاصنام والزهرة كلمة والمراد
 بالمستدل من تعيم الدليل لا الكتاب بالدليل والمراد بالاستدلال الكتاب بالدليل وفي كون ابراهيم
 محتاجا الى النظر بحث لانه حسب النفس القدسية ويمكن ان يكون على وجه النظر حفظا عن النظر فاعل
 ورجح الكتاب الاول لولا ان قوله ليس لم يبدى ربه وقوله يا قوم اني ابراهيم ما تشركون على ان كلامه مع ملكه صالح
 في الاشارة لانه كان عارفا من ربه وقوله على الضلال وحلا على حصول العين من الدليل خلف الظاهر
 ويرتج ايضا قوله وتلك جنتنا اذ لم يمتدح به على النعم وقوله انما قال لزمان مرهمقة اشارت عليه
 قول بعض المتكلمين ان هذا كان قبل ج. في قلم التكليف عليه فكان المناسب وانما قاله وقوله او اقول
 او ان بلوغه اشارة الى الخفاف فانه روي عن الحسن ان كذا بالغا حين قال هذه المقالة على ما في تفسير
 قوله لا احب الاقربين فضلا عن عبادتهم في ان عدم محبة الاقربين لا يبيح لان محبة مصنوعة غير محبة
 انها دليل على الوهية واجبة فالوجه ما في الكشاف في تفسيره من قوله لا احب عباد ارباب المعقرين
 وكون الانتقال والاحتجاب معتقبا لا ممكنا والحدس من وجوه احدها انه يصير محلا لا كون الحادثة
 ومحل الحادثة حادثة وثانها انها تكون في المكنى في حادثة وممكن وثالثها انها تكون في جهة من الجانب
 الممكن والحادث لا يكون في جهة واحدها انها تكون احساما والجسم لا يكون الاممكا وحادثا وهذا استدلال
 من حدس الاجسام ولذا جعل الاستدلال من حدس الاجسام طريقا للتبصير على الصلوة والسلام في كتب الظاهر
 استعمله ولم يقبل لولم يبدى ربي لكت من القوم الضالين اشارة الى انه لا يزال محتاجا الى
 هداية الرب قوله ذكر اسم الاشارة لتذكير الخبر وصيانة للرب بطر عطف على تذكير الخبر والجمع من حيث
 الجمع وجه التذكير وتذكير الخبر وصيانة للرب بطر عطف على تذكير الخبر والجمع من حيث
 بعد جعل التذكير لتذكير الخبر وكان اختار هذه الطريقة واجبا لصيانة الرب عن شبهة التانيث قال ابن
 الجوزي في ايضاح المفصل رعاية الخبر اولى من المرجع لانه ساطا القائدة في الكلام دون المرجع فتذكير الخبر
 ايضا مرجح ولا يخفى عليك ان ذات الشمس ليس مؤنثة وانما تكسب التانيث بالتعبير حين الاشارة الى
 ذات الشمس من غير تعبير كما يفهم من النظم لا مقتضى التانيث فتوجيه التذكير بما ذكر خال عن التحصيل قوله
 كبره استدلالا بهذا بعيد لان كونه كبره واجب كونه ابعده عن اللو به لان اجزاءه اكبر من اجزاء الآخر

فيكون احوج وكذا اراد الكبر النورانيات والا فالسما كبره ثم لا تبرا عنها توجر واشار بقدم
 البري الى ان اثبات الا لا يمكن مع التشريك فيهما انا حتى بالافول دون البرزوخ مع انه ايضاً
 لتعدد دلالة قال الكشاف ان انتقال مع احتجاب وغيره ان البرزوخ ايضاً انتقال مع احتجاب لان
 الاحتجاب في الاول لاحق وفي الثاني سابق واما ان راي الكوكب الذي بعدونه في وسط السماء يعني لم
 يشاهد فيه البرزوخ تصير كنه في الكوكب دون الغر والشمس لان يقال ترجيح الافول عمومياً
 البرزوخ هو الله تعالى في القدر وقد هزل من هده لا يصير كجواب كون غالباً هو اي يصير كجواب
 من جهتها في الكشاف ان يبدى فيها بان برهنى بكوكب او بشقة من الشمس القمر او جعلها تادرة
 على مفرقة قول الاظهر ان اراد لا اخاف ما تشركون به ان يفرغ خبيرة تعصده الا ان يشاء
 ربي شيئا من خوفي بان يقدركم على تعذيبى والاطهر في نظم الآية ان لا اخاف ما تشركون كما تخافون
 الا ان يشاء ربي كما شاء خوفاً من الله تعالى انتم احقر من انتم احقر انتم احقر انتم احقر
 فادرج نفي في فريق وزكيا اخفاء التزكية نفسه وله وجه آو وهو ان احق الامن لا يخلص بل
 يشمل كل واحد ترغيباً بهم في التوحيد والتفضيل على تقدير تسليم كونهم حقيقة بالامن لله تعالى الذين
 امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم او تلك لم الامن وهم ممتدون لم يذكر الفاء مع ان امنهم مستتب
 عن الايمان غير المخلوط لان الايمان المعطوف على الخير سابق على الايمان المذكور وليس مسيئاً
 قوله استيناف منه يعنى ابتداء كلام وليس مفعول معلون ولم يرد الاستيناف المصطلح على المعنى
 لان المفعول عن الجمل التي اقتضت سؤال الجواب عن السؤال المذكور قوله وهم ممتدون
 يدل على ان في السؤال اجازة والمقد بري الفريجين احق بالامن والا هتداء كما يقتضيه قوله تعالى
 وقد هدي ربي ولا اخاف ما تشركتم قوله والمراد بالظلم بها الشرك رد على المعتزلة تمسكهم بالآية
 ان تمسك الكبرة مخلد في النار لان المراد بالظلم المعصية اذ لا يمكن خلط الايمان بالكفر وجوه معلوم
 ينفقوا الى الحديث لا غير الواحد لا يعام الدليل العقلي ووجه الرد ان الحديث صح عن الثقات
 وليس دليل عقلي ما تعاد ليس المراد بالايمان ما يخرج به عن الكفر والجد التصديق بوجود الصانع
 كما اشار اليه او الايمان بحسب الظاهر وهو متناول لايمان المنافق ولا يمكن للمعتزلة ايضاً ارادة
 ايمان يعبره في الشرع لانه لا جامع الكبرة في زعمهم هذا فان قلت لخلط بالمعصية مع التوبة ايضاً يوجب
 الامن عندهم فلا يكون اشتراط عدم الخلط بالمعصية تماماً على مذاهبهم قلت التوبة دخول في الايمان
 ثانياً ووجه من شرط في الذين امنوا ويشترط عدم الخلط بعد ذلك واجاب المصنف بان اختصاص
 الامن بمن لم يلبس الايمان بالمعصية لا يوجب تعذيب من خلط بل يوجب ان يكون خائفاً لا احتمال قوله
 متعلق بجهتنا وحي آيتنا ما ابراهيم سمعتموه والاظهر ان جهتنا و قوله على قوم متعلق بايتنا ما

لتسمية معنى العبادة واذا حصل بختنا بدلا يحتمل ان يكون التركيب من قبيل الالف على شرط التفسير وهو قرأ
 الكوفون ويعقوب بالتون ووح درجات مفعول مطلق لا مفعول به كما في الاضافة قوله تعالى وبهنا
 الحق لم يعد في مواهبته اسمعيل لان هبة استحي كافي كبره وكبرز وجهها وكما في غاية العزوبة وذكر
 يعقوب لان ابقاء النبوة بطلنا بعد بطلن غاية النعمه ويوظف كلا هدينا لانها موكدة لكونها نعمة
 في حق ابراهيم قوله عدهاه على ابراهيم من حيث ان اياه لا بد من مثل هذه النعمة في عده هدي استحي و
 نعمة عليه قوله اي كلا منهما اي في حرفة الصفة والا وولي اي كل واحد منهما لان في حرفة الصفة اي ايضا
 والصفة في التحقيق للمصداق قوله الصفة لبراهيم ويحتمل ان يكون استحي وعلى تقدير ان يكون الصفة لغيره
 من مواهب ابراهيم لان اكرام لا قربا به لكن فيه ان الكرامة اوله فالتناسب عدمهم نعماً حيث
 انهم اوله ولا من حيث انهم اقربا به قوله اي ونجزر الحسنين جزاً مثل جزينا ابراهيم كما لم يذكر في
 الآية مع ان كافي ما بعث به ابراهيم لانه ليس جزاً اذ كان قبل احسانه ويحتمل ان يكون ذلك اشارة
 الى الهدى وفيه فسر نوح الهدى على سائر النعم قوله وفي ذكره دليل على ان الذرية تتناول اولاد البنت
 في حث لان ليس له اب حتى يصرق اضافة الى الام الى نفسه فلا يظهر قياس غيره عليه في كونه ذرية تحده
 من الام وهو ليس يسمع بفتح الام وسكون الياء وفتح السين قوله ادخل عليه السلام كما ادخل على يزيد اذ
 الام على يزيد وقع في غير موقع ادخال الام على العلم وهو على علم في الاصل مصدر او صفة فانه وان ليس
 قياساً لانتقاض المحمدي وعلى كنه الكثر شيخ فالدخل على يزيد فتمتع على السماع وبعد ما سمع في الشهر
 هو لغة الشوام وقع في غيره لا بد من تحقيق حتى ينكشف جمل المدخل في يسع قوله وفيه دليل فضلم على
 من علاهم من الخلق ظاهره تفصيل كل منهم على جميع من عداه وهو مشكل ولو اقول معالي زمانه انما يتم لولم
 يجمع في زمان نبينا وليس كذلك فان ابراهيم ولو اجمعتا فالتوجه تخصيص العالمين من ليس
 نبيا واليه اشار بقوله على علاهم من الخلق قوله عطف على كلا ونوحا الشا هو مقتضى سوق النظم
 لان قوله وكلا فضلتا على العالمين دليل قوله وكذلك جزر الحسنين وقوله كل من العالمين قابل فيه
 وصف الهوى بالنسب بعد ومنهم الحب وقوله وذر ايتهم بعد قوله ومن ذرية نعيم بعد تخصيصهم بذكر ايتهم
 ما بعد واليه يعني نشاط الغائبة قوله المراد استقيم فكل من الهداية توطئة لتعيينه وفيه ان الهداية الدلالة
 على طريق توصل الى المطلوب فلا يكون الا الى صراط قبيلاً ما بعد واليه ايضاً تكرير الا ان يراد البين الصريح كحال
 الامام به والا ووجه ان توين صراط لا فرط اي كلا هدينا يم الى صراط واحد مستقيم وبهذا تم قوله
 فهداهم اقتده بلا خفاء فامل قوله ذلك هدي الله اشارة الى ما دنا نوابه يعني اشارة الى اديانهم
 والا فله ان اشارة الى الهدى الى صراط واحد مستقيم يعني هدي الله لا اختلاف فيه وفي قوله تعالى
 في موقع المصدر يعني هدي ملتبساً به وهو يد الجنس والمراد بالانبا اعم من الانزل عليه او امره

تبينوا وان نزل على غيره لان كلام المذكورين لم ينزل عليه كسبيلهم وتفسير النبوة بالرسالة
غير ظاهر عندنا وكل من آمن به وفي الكفا وقيل كل مومن من بني ادم قوله ما نوا فقوا عليه من التوحيد
واصول الدين قال الخطيب المراد الاخذ به لكن لا من حيث انه طريقهم بل من حيث طريق العقل
والشرع والا فالواجب على كل واحد هو اتباع الدليل من العقل والسمع ولا يجوز له التعبد بما ينسب
على الله عليه وسلم فغير تعظيم لهم وتبجيلهم ان طريقهم هو الحق الموافق للدليل العقلي والسمعي قولنا بعد ان يكون
فيه توريث بالمشركين المتكلمين لا بانهم معني بحجب الاقدا بالانبياء لا بالاباء الجاهلين ومن الاقدا بهم
ترك التعبد وطلب التحقيق من العقل والسمع فلا يزعم امره بالتعبد ولا يحتاج الى التواضع والسجد والاطمئنان
ان المراد بهذا هو الاقدا بطريقه من غير توارث وتقصير وذلك لا يوجب موافقتهم في الفروع لان التقيد
تعملم بامرهم بغير اذيانهم وانما اضاف الهدى اليهم اشارة الى ان الهدى الذي تختص به صلى الله
عليه وسلم هو جميع الانبياء وهدى اخره تعالى في الدهور وفيه من مدحه ما لا يخفى قوله واشبهها
ابن عامر على انها كناية المصدر بمعنى ضمير اقده راجع الى الاقدا المدلول لانه كان في الاقدا اقدا
وهذا احسن مما في الكفا انه ما للوقوف شبه بالضمير وان كان فيما ذكره تطابق الولايتين جدا في
جمله من جهتم اي صلا في مقابلة تبينكم كفاة اسأل من لا يدرك زمانى جملنا مع انه ذكرى للعالمين من
زمانى الى يوم القيمة والاية تدل على انه لا يحل الا جوع على التعليم وتبليغ حكم الله تعالى والخضوع لاي فرض القرآن او
الايان ولك ان تعرفه بالاجابة ان اجوبى الاتدبير العالمين قوله وما هو حق معرفته في القاموس
والصحيح اي اعطوه حق تعظيمه هذا واذا ما الوقت او للتعليل والاحسن ان المعنى ما هو الله حق معرفته
اذ لو هو قوله لا اعقلهم الغضب عن عظمتهم ولما تركهم مشاهدة عظمتهم ان ينكروا ما هو ظاهر من الشمس كون
منزل الكفا وقوله بولس بعض كلامهم يريد ان الدليل لا يقتصر على قراءة الكتاب بل الدليل قائم بقوله كقولنا
بالآية توريث الكفا وقوله وقراءة جمهور عطف على نقص كلامهم وكذا او تضمنين فالقرآن ثلثه وقوله
قالوا ذلك مباهلة وقوله في ما بعد اوي ان مالك بن النخيف اشارة الى وجهين لانكار اليهود
ظهور انزال التوريه على موسى الاول ان هذا الكلام منهم مباهلة في انكار انزال القرآن والاشارة قيل
ذلك في حيرة الغضب قال الخطيب الوجود هو الاول ولذا رتب عليه حسب اللزام والتبليغ وما يتعلق بذلك
ويحتمل ان يكون المراد قل في نفسك من انزال الكفا وتسل به في مكابرتهم ويابره جدا قوله ثم ذرهم في
خوضهم لعبون الله بعض الجبر السمين حيث ستمت بربنا لنتعم ولم يقصنا من الطاعة وخوف الله والارادة
بالكتاب في قوله لو اننا انزل علينا الكتاب لكانا امير منهم التوريه والجنس هو وقيل الخطا لمن آمن من
قرين اذ التعليم انما وقع لهم لا للكفرة ويحتمل على التقديرين ان يكون ما لم تعلموا تنزيها للعلم بالحاصل
بالتعليم منزلة عندهم لعدم اقبالهم واعمالهم فلا يكون الخطا لمن آمن ويكون تورا كقولنا تجبونه

قوله

قوله عطف الخبر على الانشاء كونها في محل الاعراب لكونها مقولتي القول قوله او انزل
جعل النجاة القدر جودا فعليه ولم يستعملوا الى جود اسميه واجهدها في ان في ترجيح تقدير الفصل على تقدير الظل
وكانه خالفهم لا قسما المقام لان تقوية الحكم بناسبه الخلف واما تقدير انزل الله فليتميز عن المنكر لان
ما ان تاخر ارتدع والظاهر من كلامه انه جعل جواب من انزل الكتاب وح قوله وعلمت فاصول بين الجواب
والسؤال والظاهر انه امره بان يقول الله اي انزل الله اي انزل الله على بشر من نبي قوله
اشعار بان الجواب لا يورث ايضا لهم بانهم من غاية المجاهرة لا يجيبون بما هو الحق وهو الحق التوريه او الكفا
قبله لا يلام هذا التفسير تذكير الغير ولو قسر لذي من يدعي بضمون الاحكام والقصاص وغيره لم يعد معنى
تصديقه ان يكون مجزأ يدل على صفة قوله عطف على مباركة الا حرب انه عطف على مصدق اي انزلنا
ليصدق وينذر والا وجوب تقديره لتبلغ قال الخطيب لا اري حاجة الى هذا التكلف طو ازان يكون اعطفا
على صريح الوصف اي كتاب مباركة وكما ان لا نثار ومثل هذا اعني عطف الطرف على المفرد في باب الخبر
والصفة كثير هذا ولا يذم عليك ان التكلف لفظا ومعنى فيما ذكره فتأمل قوله لانها قبلها هي التي شبه
الام في اقبال الاطفال اليها وتجهم اي مقصودهم فنسبه بالام في انها مقصودة اطفالها من بين النساء
وتجهت فنسبه الام في انها تجمع اطفالها واعظم القرى شانا كما ان الام اعظم شانا من الاطفال فلهذا
لانها مكان اول بيت عطف على ما تحت قيل والا فلا وجه لفصل ما قيل بينه وبين ما عطف عليه ومعناه
انها مكان اول بيت وضع للناس فكان البيت كلها تولدت من اوليته وهو تولد من مكة فمكة بمنزلة
الام للقرى كسبيلها واسود العنسي هذه العبارة خير من عبارة الكفا هو سبيلها والاسود العنسي وقوله
تعالى وقال وحى الى ولم يوح اية شئ يشكل عطفه على قرى على انه كذا بان وانظر تحت اخبر الكذب
والغاية ان يقال المراد بهذا القول ولو على سبيل التردد ولذا يصح جملة اشارة الى عبد الله بن سعد
مع انه قال على سبيل التردد وجعل الكفا قائم وتامل ما انزل الله مستدلا بهذه القصة
ولقد اصاب لان قوله وليس كان كاذبا لقد قلت كما قال معناه اني قادر على مثل كذبه ان قلت
بين دعوى القدرة ودعوى ما نزل قلت ما نزل محمول على دعوى القدرة ولذا صح قوله كالذين قالوا لو
نشق انفسنا مثل هذا جوده حذف مفعول الاظهر ان المفعول اذ والمقصود اهل هذا الوقت لفظا ما فيه
فيكون مبالغا كل المبالغة في سوحال الظالمين الملازم وكون اذ هو التضعيف عليهم على تقدير التفسير بالامر
بالافراج عن احصائهم فانه طلب الشئ بطريق التشدد والغلظة واذا كان لطلب الافراج عن العذاب
فيلتزم والتوبيخ لهم عن اذاج انفسهم من تعذيبهم قوله فزاد كذبات في اشكال لان محي هذا الوزن من العدل
مخصوص باسما العدد على اربع منها فامل وانما قال فزاد كذا كمال اشارة انه جمع فرد ككثف والرخن ككسر
الحاء الا نشئ من اولاد الضان والذكر من حوله وعلى الهيئة التي ولدت عليها في انفراد والظاهر ان العنسي كونه

على الصورة التي كانوا عليها في ابتداء الخلق وفي من انظر القدره ما لا يخفى حيث عادهم باعينهم لا يتفاوتوا وان
كونتم كما خلقوا من غير كسب كمال وفي من التوح ما لا يخفى وح معنى قوله وتركتكم ما خولناكم وراة ظهوركم انكم
لم تجزوا براس مال اعطيتكم والقيتموه وراة ظهوركم وخبر ان يكون المقصود من تقريب المشركه الختام بالتشبيه
مخلفهم اول مرة وفي قوله او شبهتم بين ابتداء خلقكم مسامحة حقيقة مشبهين لهم في ابتداء خلقكم ووجه شبه الخبي
بالخلق المتباينها بالثورية والنزل القلبي ورجل اغزل اي اقل في الصحاح عواء حفاة غولا بها اي شئ
معهم قوله اي تقطع وصلكم جعل البين مصدر اليبس الرفع لا تخلف لكن قراءة ما بينكم بالنصب يوجب كونها
والقول بان ظرف اسناد الفعل على الاتساع ما روي عن الكشاف ان الظرف اسم مكان او زمان فيجب
ثم يتبع فيستعمل استعمال المفعول به وهذا القول من مذهب علي بن ابي طالب ولازم الظرف وكذا في سورة العنكبوت
مودة بينكم بالاضافة فلم يجعله لزم الظرف وجعل فاعل تقطع على قراءة نصبكم مفعول الازالة ما قبله
اي امر بينكم وهو استحقاق عبادتكم خير مما قيل ان راجع الى الامر لقوله في العقول ومما في الكشاف ان فاعله
نصير راجع الى المصدر اي وقع التقطع بينكم لان اسناد البني للمفعول الى المصدر واقع في الكلام دون البني
للفاعل وهو يريد به ما ينمو من الحيوان والنبات ليطابق ما قبله يعني بطلا بقا بقيد ان فاعل الحب والزيادة
بالنبات والشجر النامي من جنس افرج الخ من الميت لان النامي في حكم الحيوان وهو ذكره بلفظ الاسم على
فان الحب عطف على فاعل الحب فان قلت عطف على مخرج الخ من الميت او في الاشياء في الكلام يخرج الخ
من الميت ويخرج الميت من الخي ويحسن التقابل كما في يوجب اليبس في النهار ويوجب انها في اليبس قلت نعم
الا ان عدل عند جعله يخرج الخ من الميت بيان لقوله فاعل الحب النوي ليعلم الفصل ويخرج الميت من الخي
بالصريح بياننا فلا يصح عطف عليه قوله شاق عمود الصبح عن كلمة اليبس في قوله الكشاف من ان المستحق
هو النقلة حتى يظهر الصبح وهو نفس اجاب الجواب بين الاخيرين وعلى هذا الجواب فاعل اليبس هو الله فكشف
الضوء عن وجه اليبس وبلاية قوله وجعل اليبس سكتا فريد ملاية والواب الثاني في مذهب علي ان ياد بوم الصبح
فان يشق عن بياض النهار واسفاره وتسمية الصبح بالصبح من فيل تسمية الخيل باسم الخال لانه اسم للدخول
في الصبح قوله يسكن اليه التعب انها ريان لكون اليبس نومة من نومة وهو للتعب في النهار وفيه ان الصروري
للتعب وقت الاستراية ليلتها او نهارا قالوا وجب ان اظهار قدرته بانه جعل اليبس بعد النهار المضي نومة
الموضحة ما نوس الخليلين وذلك ايضا نومة عظيمة لانه لانه في معنى الكاف هذا اذا كان يجعل متعبا الى قوله
اما لو كان بمعنى اه حدث فيوا في جعلكم النجوم فهو منصوب به حال عن اليبس وكذلك حسباننا فاعل هو اوب
علي ان المراد منه جعل ستمرا فدا خلت كلام الكشاف في تجزير عمل اسم الفاعل المستمر جعله على ما هنا وضع
على في قوله ما لك يوم الدين ووفق بين كلامه بان اسم الفاعل المستمر يشتمل على الكمال والحال والله اعلم
فوزو جهتين يعمل بامرهما شئت فعمل في المقامين بالجهتين حسب اقتضاها المقام هو اي على ادوار مختلفة

اشارة الى ان المراد بالحب ان يكونه ما به الحسنة او ليسا عين الحسنة او اشارة الى
جعلها حسبا او اشارة الى خلق الاصباح وما يتبعه جميعا هوه بينما ما فضلا فضلا المراد التبيين
القراني او الجعلي فاقهم وتقييد القوم بالعلم احتراز عن الجاهلين فان تفصيل الآيات عليهم لهم في
ظلمات الليل في البر والبحر محتمر ان يراد بطلان البر والبحر فلما بعد حدث من سفر البر والبحر عن المبدأ
فعله فكم استقرار في الاصل او فوق الارض والاستيداء في الارحام او تحت الارض خالف الكشاف
حيث جعل الكشاف استقرار في الارحام والاستيداء في الاصل ولعل الخي مولان افواج النطفة
من جهة وضوحها في الرحم لطلب الولد اشبه بالاستيداء وفي قوله في الاصل بحيث لان نطفة الام ليس في
الصلب في التراب والاظهر ان تنوين المستقر والمستودع للكثير اي استوار كثير واستيداء كثير
اذ في الاصل استوار واستيداء لان اولدكم الله في الاصل وما لكم فيها قرار الى ماشاء وكذا في
الارحام الى ماشاء وكذا في الارض الى ماشاء وكذا في السماء وفي الحشر الى ماشاء وفي الجنة الى ماشاء
الى ماشاء وليس التعلل الا عند الوصول الى الله ولا وجه تخصيص الاستقرار والاستيداء على ما قالوا
يحتاج الى استعمال فطنة وتدقيق نظر قال الخليل يعني الفقه والغم والحراقة وتدقيق النظر فكأن
اليتق بالاستدلال بالانفس لا يفر من الدقة واليقا بخلاف الاستدلال بالافاق ففقه الظهور والجلال
ونقول قدم الاستدلال بالافاق يتعدى بالظاهر المعد لهم الخ في رعاية التفهيم على الوجه الاولي
بل نقول لما استدلال بالافاق صار الى طلب تدقيق النظر فيكون الخا بل في هذا المقام لان يغير عنه يقوم
يفقهون والله اعلم قوله من السحاب او من جانب السماء اشارة الى ان يصح قول السماء على ما يتبادر الى
الفهم بتقدير الجاب للابن في كونه من السحاب والاولى ان يراد بالسماء المكاني ليعقد ان نزول
من كل حال الى الارض بانزله حتى لو شاء وقوى اي مكان شاء او اعدهم على ان يكون الخلق
اشارة الى ان في التفات مع النكتة العامة للاتفاق وهو تحديكون الكلام تحديدا بنشاط السامع
وهنا نكتة خاصة لا يغيب عن خواص اولى الافهام وهو انه اذا سمع الخاطبة مضي من انما قدرته
ينبغي ان يترق من مقام غيبته الى مقام التصور بحيث يصير المقام مقام تكلمه مع بارز في غاية العظمة
مستحقا للتعبير عن ذاته بما يفيد غاية الاعظام ولا يفصل عن هذا التلون في قوله وقد فصلنا الآيات
لقوم يفقهون قوله نبت كل صنف من النبات اراد بالنبت اصل النبات وهو يخرج من الخي و اراد بالخ
شي كل نبات والاظهر ان يراد بكل شي كل حب قوله في انبات الانواع المغنثة بما و احد فالما
بمنزلة الذكر والحب بمنزلة الانثى فقد جرى سنة على وحدة الذكر لانها متعددة دون العكس وعدل
في يخرج من جنبا متركبا الا المصالح لا حضارة صورة الهدية المصالح من القدرة فانه في غاية الكمال
بالنسبة الى ما سبق والمقصود مما عيى قوله اي واخرجنا من الخيل نخلنا من طلوعها او من الخيل

شي من طلبها فتوان اشار الى ان فتوان مبتدأ خبر من طلبها وجمد من طلبها صفة موصوف محذوف
 اما هو مفعول اذ جذا اي اذ جذا من جنس الخبز مثلا كثر التمر من طلبها فتوان ومن الخبز متعلق باذ جذا او
 مبتدأ خبره من الخبز اي من جمل الخبز شي من طلبها فتوان وعلى التقديرين شرطا حذف موصوف الجملة
 متحقق وهو ان يكون بعضا من سابق قوله وانه قريبة من المناول كما ذكره اللغوي على حقيقة ولم
 يحدد معنى سهو الا لا يخرج اذ روي الكفاية في جمل الحقيقة ولو كانا قريبين التناول لان الخبز يترقب
 ان يطول حال كونه صغيرة بحيث تنال ثمرتها القاعد على ما في الكفاية قوله لدلتها عليه وزيادة قوله
 فيها في الكفاية او زيادة النور والحل منهما مقصد فهو يرد ان اقتصر على ذكر ما عن مقابها ولم يكسب فلا بد
 من جمع الوجهين لان الاقتضا لدلالة احد المقابلين على الآخر وعدم للعكس ترجيح القرب على البعيدة
 والكفاية يرد ان لم يذكر البعيدة اما لعدم الاهتمام بها مثل القربة واما لدلالة القربة عليها فهي
 اي وكلم او ثمر جنات او من الكرم جنات وكونها من انار قدرة الله مستفادة في هذا المقام
 من شهادة العقل كالخبر في وجه فلا يرد ان في هذه التوجيهات فوات ما هو المقصود من اظهار قدرتها
 وفرة الكفاية ثم جنات بان مع الخبز جنات ووجه المعية انه يترس تحت الخبز قبلت به كانه جزء
 من الخبز هو له ولا يجوز عطف على فتوان اذ العنب لا يخرج من الخبز وعلى الكفاية حيث يجوز عطف
 على فتوان ودفع بانها لا تتقافها بالخبر كانها مخرجه من والا حسن ما ذكره المحقق اذ ح عطف من
 اغتاب على من الخبز عطف مسمولى لا ابتداء على مسمولى من ابتداء والخبر وقد ر الكفاية مضافا الى الكفاية
 اي من نبات اغتاب وقال المحقق لان البستان لا يكون من العنب نفسه بل من البساتن والاشجار وانه
 ان يقال المراد ان من جنات في العنب حصلت الجنات فيصح ان حاصل من الاغتاب وكان هذا لم يفت
 القاضى للتقديره والله تعالى اعلم قوله اي عطف على نبات يقال الاظهر لفظا ومعنى عطف و جنات
 خضر او عطف الزيتون والرمان على جامة كبا قلت لم يفت اليه لانها في سكة احد فلا بد لها من
 معطوف عليه يجمعها وهو نبات كرشى فاصل قوله حل من الرمان لان الجميع افراد او من الجميع يتناول
 كل واحد او الجميع فافهم فان قلت يابى عن التناول بكل واحد قوله بعض ذلك متشابه وبعض
 غير متشابه وايضا المتشابه يستدل بالمتعدد وكل واحد حده غير متعدد قلت المراد كل نوع و
 النوع متعدد كمثل البعض والمضاف محذوف اي متشابهها بعض كل نوع وبغير متشابه بعضه و
 البعض متعدد بحسب المعنى والكشاف جعله من الجميع معنى جعله من الرمان وحذف شرطه في قوله
 قوله بضم التاء والميم يردك اليه للتشبه والكعب قوله كيف يخرج ضيلا قال المحقق انما يشبه
 ان التقييد بقوله اذا اثر لا شعرا بانح صغيف غير منتفع به فيقابل حال الينبع ويدل بحال
 التقاوت على حال القدرة وعلى هذا الا يتم ما نقل عن اللفظ ان عطف ينوع على ثمره من سنن

الاختصاص على لايه وجبره وسكاله لا على ان الينبع الى من العصف فلا يتم بقوله لا يفتقر ثمره ويتر
 هذا قول كانه حمل قوله اذا اثر على الامر بعد اوجه النقل الى ثمره على لايه اذا اتم الى الصلوة كما سئلوا
 وجوبكم والمراد النقل الى الثمر من اول حاله الى نقله وتوحيه على سنن الاختصاص وح لا يفتقر لامر
 بالنقل الى دقائق القدرة بين زمان الزوج والينبع وقوله يترتب شيئا اشار الى كيفية النقل
 ارشاد اليها لا اقتصار عليه ثم قوله الى حاله نفي اشار الى تقدير الوقت لينا سبب ان
 وقوله او الى نفي اشار الى ان تقدير الوقت ليس امر ضروريا بل يمكن الاكتفاء بالمذكور ونحو
 نقول الا ولا عطف ينوع على اثره كالمعنى كانه قبل وقت احواله ثمره وينوع وقوله يقوم يومنون
 اشار الى ان فتح تلك الايات يقوم يومنين واما بالنسبة الى الكفار ففي حال الاضراء لانها
 ج عليهم يوم يفت عن السرار ويجزي الا برار والاشرار قوله بان عبادهم وقوله الملايكة
 بنات الله كل من الامر من موجب التشريك الاول ظاهر وانك لان الولد كقول الله سبحانه ان يشار
 في صفات الالهية ووجه وسماهم جانا لا جنتنا ثم تحقير الشانهم يعني الظن على الملكة الجن لمشاركتهم
 في الاجتناب والاستتار بطريق التشبيه البليغ اي مثل الجن دون الاستعارة لانه لا يدبرها من كون الشيطان
 اقوي وليس الجن اقوي في الاجتناب تحقير الشانهم يعني عبده وما هو كالجن في كونه مخلوقا مستمرا على الاين
 والمراد التحقير بالنسبة الى مقام الشركة فلا يترنم اخذوا بهم والاول ان ذكر الجن لتقيد الشر كبا لا اجتناب
 ليعلم ان ليس الكلام في الاوتان او عيسى ومريم ويحدث ان يراد بالجن الختنى حاله في الشركة يعني
 جعلوا شركا ولا يسر على شركتها قوله او قالوا الله خالق الخبز وكل نافع والسبب خالق الشر
 وكل ضار كما زعموا وبالشيطان ما يعيبهم ايساء والام يصح شركاء ولذا غير عبارة الكفاية
 وابلليس خالق الشرية والظاهر ان المراد انهم جعلوا الشيطان شركا لله حيث تبعوا ما يبلغهم الكهنة
 عن الشياطين كما يتبع المومنون الانبياء في ما يبلغونهم عن الله قوله او مفعولا جعلوا شركا للجن
 قدم المفعول اشتم على الاول لمزيد الاهتمام به لان التوحيج في التشريك سواء كان للجن او للانسان ولذا
 قدم مقدا اذا كان المفعول الله شركاء ولم يرض المحقق بان يكون النكته ذلك في تقديم المقدم لان تقديم
 المسند الطرف على المسند اليه النكرة على الاصل فلا حاجة فيه الى النكته وفي بحث لان تقديم المسند على
 خلاف الاصل قدم لتعجب المبتدأ الا غيره غايته ان النكته الاولى لا يفتقر عند الا برى ان تقديم المسند اليه
 الاصل ويدكره دواع قوله حال تقديره قدما يفيد بيان المعنى انه بتقدير قد علموا ان خلقهم كما
 ذكره المحقق او لا يخفى ان التركيب لا يحتمل شرا هذا الحذف فتوجب ان المراد قد خلقهم خلقا معلوما لهم
 وتقييد الظن بحسب مقتضى المقام لان الايقان بمقام التوحيج ذلك وقد اشار بقوله وليس من خلقه من
 لا يخلق الا مخرج ما فسره وقد خلقهم على تفسيره بان الله خلق الجن والمخلوق لا يشرك الخالق

ووجه الترجيح ان يوافق قوله تعالى فمن خلقنا نحن لا يخلق وبقائه ليس يدل على ان الخلق لا يخلق الا ان يقال
من المعلوم ان الخلق فلا يخلق بالحق مجال هو او على شركاء اي وجعلوا خلقا فهم لا يخلقون حيث نسبه
اي اذ قالوا والله امرنا بها وعلى هذا يكون جعل متعبدا الى مفعول واحد فلا يصح جعله في المفعول على
متعبدا الى مفعولين كما تقر فيها سبقه بل ينعى ان جعله متعلقا بالخلق وشركاء مفعولا والحق لا
قدما من الاحتمال وقد ترك مع انه يحتاج الى ذكره قوله فقالت اليهود انا فضير حررتوا الخلق
لا الى الجملة باعتبار ثبوت الفعل لكل ومع ذلك يجب ان يحل بنين على ما فوق الواحد على حدة البناء
وقوله تعالى يصفون متعلق بكل من التسبيح والتعالي على سبيل التناسخ وهو من غير ان يعلموا حقيقة
ما قالوا وقائده التنبية على انه لا يجوز نسبة الشيء اليه من غير اليقين ويحرم التكلم في شأنه
بالنطق والا فذكر الخلق يدل على انه لم يكن معلوما ويحتمل ان يفسر قوله بغير علم بانهم كانوا ملتبسين
في هذا الخلق بغير ما يعلمون فان كل عاقل يعلم ان الله تعالى خلقه من اوله فانه من خصائص الامكان
فوله من اضافة الصفة المشبهة لافعالها فالاضافة الغلطية او الى الطرف لغوية بتقدير في
والثبوت كصعب بمعنى الثابت والعدو محرك كل موضع صعب لا يكاد الدابة تنفذ فيه والحجرة
والحمايق من المتعارية ورجل ثبت العدو محركه ثبتت في العقال والجدول وفي جميع ما يات خذ
كذافي القاموس وانما قال انه بمعنى عدم النظر فيها تنزيها له عن الجدة التي اوتاهما الاضافة الى القدر
وترك الرفع بكونه فاعلا وتقديره الكسبة لانه يتعده كون يصفون فاصلا ولا يسندي
ارجاع ضمير سبحانه الى بديع السموات فيلزم الاشارة الى المفعول في المفعول اذ التسبيح والتعالي اشارتا
فيه كما لا يخفى قال المحقق كون انا يكون له ولا جزا اما على تجوز كون الجدة الانشائية خبر المبتدأ او اما
لان الاستفهام الانكاري في تاويل لا يكون واما على تقدير القول فتعسف ظاهر هذا قوله او ضمير
اذ الكا العدة في المفسر مؤنثا فالمتقدر ضمير القصة لا ضمير الشئ وهو وفي الاية استدلال على ان الخلق
من وجوه اقول من قبيل وجادلهم بالتي هي احسن فهي اقناعية لا يطلب فيها المقدار الثانية
فالناقشة في بعض المقدمات انكار لارادة الاستدلال خارج عن التوجيه قوله الاول عدل
في الاول عن طريق الكسبة وهو ان خالق الاجسام العظيمة وخالق الاجسام لا يكون جسما والولة
من خواص الاجسام لان مقدماته لا تقتض القاصر من قوله ولا كقوله لو جهين بل من وجوهها
انها خالق كل شئ ولا خالق ما عداه وكون ما عداه مخلوقة يتنافى الكفائة للاحتياج والحاشية
وقوله بالاجماع متعلق بالنفي والاثبات والكسبة جعل الامر من اماره العناد وجعل طلب
الولد من خواص المحتاجين قوله اشارة الى الموصوف اشارة الى وجه وضع ذكركم موضع الضمير
وهو احصاء الذات موصوفة بالصفات السابقة قوله ويجوز ان يكون البعض بدلا او صفة اما جائز

البدل

البدل فهو الله وخالق كل شئ فانه بدل من الضمير كما قيل لا اراد انا خالق كل شئ وجعله خبر اقول
تكرار خلق كل شئ ولا بد من تحته وهي ان هذا الاستدلال على الربوبية وسابقا للاستدلال على اني الولى
واما جائز الصفة فهو ربكم الذر وصف لله قوله حكم مسبب عن مفعولها اي الجدة والاضافة
وهو الجامع لهذه الصفات ويلازم الثاني قوله فان من استجمع هذه الصفات وانشأ بقوله حكم مسبب
الى ان التنزيح ليس للطلب بل الحكم يتضمنه كما قيل فوجب عليكم عبادة وتفرغ الطلب ايضا مسانعا فلما
بالحكم الحكم الشرعي اعني الوجوب والعبادة المأمورة هي نهاية الخضوع وهي لا يبالى مع التشريك
في العبادة وايضا من جهة عبادة انقياد في نية عن التشريك فلذا استغنى عن ان يقال فلا بعد
لا اياه هله واستدل به المحقق على امتناع الروية وهو ضعيف لانه ليس لا درك مطلق الروية
لا يريد ان الادراك الوقوف على كنه الشيء وهذه المناقشة ضعيفة لانه كما لا يدرك كنه البصر
لا يدرك بالعقل ايضا فالنحو يصير بالابصار يقتضي تفاوتها بين العقول والابصار ولا يدرك
البصر كنه غيره ايضا وكذا الثاني لان تخصيص الحكم ببعض الاوقات خلاف المتبادر والمتبادر عموم
النفي لطبع الابصار وهو مقتضى المدح بهذه الصفة والمقام يقتضي الوصف بالاستماع والاقرب
شيئ يمكن ان يبصر ولا يبصر مانع والحق في الجواب رعاية لطاهر الحديث الواقع في الرواية ان يقال
يتمتع ان يدرك الابصار بقوة رزقها الله في العادة فلا يمكن لبصر ان يراد باعمال خاصة البصر
انما يرى الله بارادة الله تعالى ذاته اياه بحضرة قوله فيدرك كما لا يدرك الابصار كما لا يبصر
جعل على قوله وهو يدرك الابصار او لا وعلا المعنى والمعنى على ما يابى على سبيل الدعوى والنشر وتبينها
انه يقتضي الفسر ودفعه بان المقصود اثبات الصفات دون التعليل الا ان قوله وهو اللطيف الخبير
يصلح للعلية وما يتقفل الذهن منها الى التعليل فغيره من مناسبة لا ووصاف السانف ونحن نقول ان
ان يراد بالادراك الابصار ادراك البصر لا ابصارا فيكون بيانها تفاوت بصره وبصر الخلق كما
ويمكن جعل وهو اللطيف فلا ادراك الابصار فيكون استعارة للتجسس من نهاية الادراك
وقوله لطيف محققا لكونه يدرك الابصار وغيره يدرك لان خبر الخبر لا محال مطابق قوله سميت بالولة
لا ولك ان تقول المراد هذه موجبات بصاير ولا مانع عن ارادة نفس البصيرة اي قد اعطاكم الله
البصيرة فلا تعلموا واعلموا ما قولنا وهذا الكلام ورد على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم ان يريد ان انا انما عليكم تحفيظ
كذلك كما قيل قوله انا عليكم تحفيظ فيكون محالفا للكسبة حيث جعل الوارد على لسان الرسول قد جاء
بصاير لانه بقرينة قوله وانا انما عليكم تحفيظ ويحتمل ان يكون المشار اليه مجموع الآية فيكون محالفا لثقتنا
معه ونحن نقول يحتمل ان لا يكون شيء على لسان الرسول ويكون المراد بما انا عليكم تحفيظ انما انا انما عليكم
وحررت سنن على انزال البصاير واقامة الدلائل وايداع الاخبار بيد العبد حكيم فيه قوله اي ويخول

درست صرفنا و الام لا عاقبة استعير من الغرض العاقبة لتزجها منزلة الغرض ولذا يصح عطف الغرض
عليه ولا يبعد ان يجعل نواضبا تكلف لان الغرض من تنزيل الآيات اضلال شقياء وهداية السعداء
يعمل بكثير ويهدر بكثير ويجوز ان يكون التقدير ليتركوا وليقولوا درست وكون ضم العين مبالغة
في الدرس لان الباب موضوع لافعال الطبايع والنساء للفقول لان الفعلين جاءا متعديين ولا
قوله بالدين به يعنى يجوز بالاتباع عن الدين اذا الاتباع ان يذهب احد عقيبا احد قوله اعتراض
اكد به الجاب الاتباع والجاب لا عارض عن الشرك الشكر لهذا الحكم ولعل الاوجه ان بدل عن قوله
ما اوجي وحق يكون اشد اشتظا ما بقوله واعرض عن المشركين قوله ومن جعل مشوقا بآية السيف
حمل الاعراض على ما يع الكف منع حمل الاعراض على ما يقتضيه العموم انه يجب دعوتهم الى الاسلام وبعد
وجوب التخصيص حمل على ما لا يجب شح او لى والاختقال بالشى المبالاة به قوله ولا يذكر والاهتمم التي
يعبدونها بما فيها من القبائح في اشارة الى تعريف السب بذكر الشى بما فيها من القبائح وهو غير مانع الا
ذكر قبائح الشى في مقام الاستدلال على دنايته ليس سببا بل هو ذكر قبائح الشى لانه ولهدالم بعد
وصف الله الالهة بانها حصب جهنم و بانها لا يضر ولا ينفع سبها بل قيل انه استدلال على
انها لا صلح لها لالهوية وينبغي ان يراد بما فيها من القبائح اعلم ان يكون فيها في الواقع او بظن سب
ذلك الا يستعمل الله قوله على جهالة بالقد وبما يجب ان يذكره تفسير لقوله بغير علم وناية قوله
بغير علم تنزيه الله عن الكنا سببه بما فيه في الواقع واورد عليه انهم لم يعتقدوا في الله شيئا حتى يستوه
به بل يعتقدون في نهاية الكبرياء ويجعلون الهتهم شعاعا بهم فكيف يتوهم لهم سب الله سب الهتهم
بان سبهم لعدم علمهم تعلق السب بعباد اذا قالوا الهون الهك اذ والهون الهان نسبة اليك
ان غير الله ولهذا لم يقولوا الهون الله وعلى هذا فالحق ان كل قوله بغير علم على عدم علمهم بان ما يستوهوه
تسب لانهم لا يعلمون انه يجب ان لا يذكر الله بالقبائح على استهزاء ومن تفسيره بغير علم وقرأ يعقوب
عدو كعتو والعداء كالعدا والعدوان كالسجاقوه وفيه دليل على ان الطاعة اذا اذت الى محبة
واجب ترك خلاف الطاعة في موضع فيه محبة لا يمكن دفعها وكثيرا ما يشبهها ولهذا لم يخبر ان
سيرة جنابة اجتمع عليها الرجال والنساء وخالف الحسن فخصر للفرق بينهما قوله واستحقار ما راوا منها
ولذلك الاستحقار قالوا الهون الله فادعوا انهم لم يخبرهم آية تميزها بالاجام منزلة لعدم ضل هذا
هينغى ان تعيد آية بقوله من مقرحاتهم الا ان يقال ليس المقصود تقييد الادل بيان ما هو مطلوب فاعلم
ويحتمل ان يكون قولهم الهون الله انكار الجاهل على دعواتهم انهم لم يروا آية بل كل ما راوا فهو كثر
قوله وليس منها بقدرى فكيف اجيبكم اشارة الى ان المراد بالعندية كونها مقدورة له ولقصد
بالحصر في القدرة عن نفسه لتبين انه لا يمكن له ان يجيبهم وقد بين في الكفا للحصر احتمال اخر وهو

ان المراد الآيات محصورة في المقدور لا يبعد اما الى النزول بغير حكم وكانه لم يفتت العاصم الا قاله
ان فابن الحصر يعنى فكيف اجيبكم لا يظهر في الظاهر على هذا الوجه ويمكن ان يظهر بان لا حكم فيما يطالبون
ان يجيبهم قوله ان الآيات المقرحة اشارة الى ان الضمير لا يلا الآيات وقوله في ما بعد ولانها للمؤمنين
اشارة الى ان قوله ويشعركم ليس في حيز نقل ولو جعل ضميرها لآيات الكفار زيد مبالغة في بعدهم عن
الآيات ولو غم في العناء وغاية الامكان قوله انكر السبب مبالغة في نفي السبب للمؤمنين لمنوع عن شى
مجي الآيات المقرحة طمعا في ايمانهم يقتضى لظاهرة ان يقال لهم وما يدركهم انها اذا جاءت يؤمنون
فلذا قيل لا حزيمة فذكره توجيهين احدهما ان الاستهزاء لا انكار اى لا يشعركم شى بانها اذا
لا يؤمنون فلذلك تتنون ونحن نعلم ذلك فلا يجي بها والثاني ان مفعول الاشعار محذوف اى لا يشعركم
ما يكون منهم وان من لغات لعل لعلهم اذا جاءت آية لا يؤمنون وحق لعل لا سباق يعنى بنفى ان يجوزوا
عدم ايمانهم بل يكون الغالب عندكم ذلك فلا يتنون مجي الآيات ونحن نقول والله اعلم ان ما نافي اى ما
يشعركم بحالهم انها اذا جاءت لا يؤمنون وفيه توجيه للمؤمنين لانهم لم يشعروهم بحالهم عنادهم في ما جاء
من الآيات فتقبل لهم كالم يشعركم ما سبق بحالهم يشعركم مشاهدة عدم ايمانهم بعد مجي ما اقترحوه من
على ايمانهم او موصولا اى الذي يشعركم بحالهم انها اذا جاءت لا يؤمنون لانه بعد ذلك تعرفون كمال غايب
واستعمال اذا مع كمال موقع ان مع مستقبل لانه ما جاءت مقرحتهم مبالغة في عدم ايمانهم كانه تحت
مجي الآيات وعلم عدم ايمانهم وتقليد الالبصا المستلزم لعدم الروية ينافي مجي الآيات لهم فيشكل كون جزاء
مجي الآيات و لعل المراد بتقليد البصا بهم تعاميمهم وانكارهم لا بصار فاعلم قوله اى بما انزل جعل الضمير
راجعا الى الآيات بما انزل والانسب لسابق التاويل بما جاء وكثير رجوع الضمير الى ما قبله
لم يؤمنوا تشبيه اول مرة قوله في حال الا حال مشية الله ايمانهم لم يكن لهم حال مشية الله حتى تشي من
اوقاتهم وقت مشية الله وكانه اراد استثناء وقت من وقت من جعل المشى من شاملة الاوقات
المفروضة ومن قال الاستثناء منقطع جعل المشى وقامه وضاع المشى من الاوقات المحققة
ويحتمل ان يكون الاستثناء المنقطع اشارة الى توجيه المعتزل ان المراد مشية الاكراه والابتنان سب
الايان عنهم سبب الايمان بالاختيار فاستثناء وقت مشية الالباء استثناء منقطع فكونها حجة وانتم
على المعتزلة باعتبار ان الاصل الاستثناء المنفصل والشايغ في الاستعمال مشية الاختيار قوله ولذلك
استدل للهل الى اكثرهم يعنى لان المراد للهل المفضى الى الاقسام وكذا الاقسام من اكثرهم استدل للهل
الى اكثرهم وهذا مع بعده عن النظم يعنى تاويل واقصوا بالله باقسام اكثر وكذا جعل الضمير الى
المسلمين بناء على انه يحتمل ان يكون التمني مجي الآيات طمعا في ايمانهم اكثر المؤمنين لا كلهم ولا اقلهم
عن النظم لان الظاهر ان لا يمكن ان يكون المراد ان اكثرهم يعلمون بوجوه الاقسام بالله حتى لو

علموا لم يقسموا وبعضهم يقسم عنا وادع علمه بوجوه قوله ولكل متعلق به اي بعد وادع علمه على الالهام
او حال منه قدم لثكارة ويحتمل ان يكون مراده متعلق بجعلنا او حال منه اي معمول له اذا كحل محتمل
قوله يوسوس شيئا طين الجن الي شيئا طين الانسان وبعض الجن الي بعض لانكر البعض شيئا يوسوس الي
بعض الجن ولشئ يوسوس الي بعض الانسان في الموضوعين البعدين والاولي وبعض الجن مكانا و
في الكسوة وكذلك بعض الجن الي بعض وبعض الانسان الي بعض قوله اي ما فعلوا ذلك يريد ان الضمير يعود
المذكور الرجوع الي المتعدد ينزل منزلة اسم الاشارة و تقدم تحقيقه غير مرة وينبغي ان يحجج رجعا
لا الغرور ايضا وقوله ويجوز اشارة الي انه يجوز ان يرجع الي واحد وهو اما الايكاد او زخر في
او الغرور لان عدم فعل واحد منها يستلزم عدم الكل ولم يجعل في المعادة مع استلزام عدمها عدم
الكل لتذكير الضمير مقتضى النظم ان فعلهم لعدم شبيهة بغير فعلهم لاما ذكره من عدم شبيهة يانهم لان
المركب في الشرط من مفعول المشية مضمون الجزاء كما بين في محله ولا يخفى ان فعلهم شبيهة بغير فعلهم فكانه
جعل مشية عدم فعلهم كناية عن عدم مشية فعلهم فكانه قيل فلو لم يشاء ربك فعلهم ما فعلوه وانما علم
تتم فذرهم وما يفترون اي لا يقال بشانهم ولا تعذبهم لانه لا تدعهم الي الهدى ولا انه لا يجابدهم
حتى يكون مشوخا بآية السيف والمعتزل لما اضلوا وفي حيث لا يمكن القول بان جعل الله العود
لكون بني المصنوع لا ذبيح قالوا الامم للعاقبة لا العرض مع انهم ينكرون علينا لام العاقبة التي تقول بان
انكارنا الغرض ويستدلون بالام على تعديل افعالهم بالعرض وفيه توجع عظيم لهم حيث لم يتنبهوا
لا احتمال جعل عطف على غرور وقوله وضعف اظهر اشارة الي ضعف ما قالوا برمه لان لام العاقبة
يكون اشارة الي حكم الفعل وفوايده المرادة وضعف الاقربين مما لا يخفى فحقي قوله اظهر ان اظهر من كل
شيء وقيل مراده ان ضعف الاخير اظهر من الاقربين للزوم شذوذ ابقا في العلة وظهور شذوذ
كلام الامر بعد الواو لوجوب الاستكفاء واعلم ان الامر انما يكون للتهديد والافلايح ومعنى قوله
وليه ضوه لانفسهم ليختاروه لانفسهم ويحتمل عكسه على التقديرين تقديم غير الله لتعلق الاستفهام
به وجعل التقديم لكون ذي الحال نكرة وتهم لانه نكرة عامة بالنفي المستفهام الاستفهام الانكار في
تقديم الحال القرآن المعجز يعني قد حكم بانزال الكتاب المعجز بيني وبينكم ويحتمل ان يراد بالكتاب التوراة
اي حكم بيني وبينكم بما انزل فيه مفصلا حيث اخبركم بنبوتى وفصل فيه علاماتي فيكون من باب التبريح
اي على التقديرين لا للكف عن الامرة فانه عليه السلام ليس من يمتري في شيء من علمهم بانزال والا نزال ان
وبعد ان اخبره تعالى بانهم يعلمون انه منزل من ربكم ويحتمل ان يكون فلا يكون من المتمرين اخبارا يكون
معصوما عن الامرة ابدا ولا يخفى ان جعل الخطاب لعموم الناس يحتاج الي جعل العموم لما سوي النبي صلى الله
عليه وسلم لذلك وجعل خطاب التبريح فيلزم للبح بين الحقيقة والحال الا ان يجعل النهي كفاية عن ان لا يخفى

لا احد ان يمتري فيه ولما اشار اليه بقوله فلا يخفى لا حدان يمتري فيه قوله صدقاني الاخبار والمواعيد الظاهر
او المواعيد اذ لا معنى للصدق كحتم الاخبار والمواعيد بل الصدق في كل منهما بمعنى آتم وفي قبول الصدق بغير
قوله لا احد يبدل شيئا منها بما هو اصدق قال الحق تعالى الباقية من قولها ان معنى بدل نحو فانه انما ازال خوفه
الامن وقوله اكثر الناس من قول اراد متابعه غير الانبياء اذ الانبياء اقل وقد قال قهدهم اتمه ويحتمل ان
نها عن متابعه غير الله لانه لو اطع اكثر من في الارض لاضوا فضلا عن اطاعة قليل او واحد منهم قوله وهو
ظنهم يريد ان المراد بالظن الظن المضمون لئلا يلزم منه متابعه الظن والفقهاء من باب الظنون ولكن ان يقول
اتباع العقول اتباع اليقين وهو ما يتقن من الشرع ان متابعه من الجهد واجب متابعه الظن المستند
اليقين ليس من قبيل حصر لما بعد في الظن قوله فان علم لا سبب الظاهر في مثل ذلك لا حاجة الي قوله في مثل ذلك
لان الظاهر انه اراد بغير مسئلة الكحل واعلم لا سبب الظاهر في مسئلة الكحل ايضا ومسئلة الكحل مختص به
الظاهر كما حتم في محله ولما زاد قوله في عبارة ابن الجوزي في الكافية ويعد ان يراد بمشكلة ذلك المفعول
احراز اعراض الحال والمفعول فيه فانه ينصبها اعلم قوله فيكون من منصوبه بالفعل المقدر او محققا عنها
بان يكون استغرابية وبعد التبعيض هل يحتاج الي تقدير الفعل في نظرنا وفي قوله او مجردة نظر
لانه لا يتفرع على كون المعنى من بصله الله على كونه اعلم المضامين فالصحيح ان يقال او اعلم المضامين
فيكون مجردة بانها قد اعلم الي قوله سبب عن الانكار اتباع المضامين الظاهر انه سبب عن قوله
ان ربك هو اعلم من خلقك سبب وهو اعلم بالمهتدين يعني ان امر الله انما ينفع من اعتقده انه اعلم
قوله لاما ذكر عليه اسم غير هذا استفاد من التقييد فان نفي المفهوم للحال معبر عنه التناقض كمن
الاستفاد اكثر منه لان المستفاد ان لا يוכלر مما لم يذكر اسم الله عليه سوا ذكر اسم غيره او لا وما
من لم يعتبر فقال استفاد من التقييد بالشرط ومن عدم اتباع المضامين قول من سبب النزول فانه نزل
لما نزعوا المسلمين في تحريم اليه متمسكين بان لا حوا قلمه فما قبله الله اولى بالحل فحفظ الله المسلمين
الايه عن ان يحتج في قلوبهم من توبيههم هذا والتقييد بالشرط والتهني المذكور لا يدان على ان هذا النفي
مراد في هذا المقام فانه يكفي في التقييد قصد ترويج هذا الامر وكذا في التبريح على النهي واختلفت
سبب النزول قال الامام ابو منصور سبب ان المسلمين كانوا يخرجون عن اكل الطيبا نقشا و
نزهة هذا وقوله وما لكم ان لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه يؤيده وظاهر الآية انه يجوز الاكل مما ذكر
عليه اسم الله واسم غيره مع انه تقول كلمة التبعض لا حاجة لنا نقول الظاهر انه لا حاجة ما من
المذكي كالعظم والروث والدم المسفوح وقوله او مات حرق انفه لا يشتم ما قتل بالذبح فذكر
على سبيل التيسير قوله ما عليكم قال الحق تعالى ظاهر تقريره ان ما معموله فلا يستقيم سوى ان يجعل الاستفهام
منقوعا ولك ان يجعل استنثار من ضمير يوم وما مصدرية في معنى المدة اي الاشياء التي عليكم

الا وقت الاضطرار اليها هذا والاستثناء عن صير حرم صحيح مع كون ما هو موصوله فلا يقتصر صحتها على
 جعل الاستثناء قطعاً والمهم في هذا المقام بيان فائدة الاضطرار وما قد اغنى عنه قوله وقد
 فصل لكم ما حرم عليكم لان تفصيل ما حرم تضمن قوله الاضطرار اليها وكان الفايده فيها والله
 اعلم المبالغة في النهي عن الاستناع عن الاكل بان ما حرم يصير مما يوكل بخلاف ما حظر فانه لا يصير مما لا يوكل
 فكيف لا يجنب ثما يوكل فاقول ما نعلن وما نسر اقول اصل المراد الحرام وما بين الحرام والحلال
 اي المشابهة كما قال عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما مما يتشبه بهما الا فاجتنبوا ما بين رعي
 حول الخبي بوشك ان يقع فيها وهو وقال مالك والشافعي بخلاف هذا رواية من المالك في رواية
 يوسع اجنبية كما ذكر صاحب الانتفا وهو ما لكي وفيه فقه الحنفي انه مع الداء وهو قوله عليه السلام
 ذبيح المسلم ولما روي ان سأل عليه السلام عن متروك التسمية ناسيا فقال كلوه فان تسمية الله تعالى
 في قلب كل مؤمن وتخصيص الكتاب بالسنة وكذا بالقياس للمنصوص العلة وقاقوله واول بالميتة
 ظاهر العبارة ان المول ابو حنيفة والكتا ذكرنا ويل عن الشافعي ومن شاركه ايضا ويل عما
 ذكر غير اسم الله عليه لا يلزم ذبيح اجنبية لانه لا يتناول النهي عن اكل متروك التسمية عند اقباله
 عند ايد حنيفة بالميتة لا غير يجعل المتروك التسمية عدا او داخل في الميتة دون المتروك التسمية
 نسيانا وهو والضمير لا اي فيما لم يذكر اما بتقدير مضاف اي ان اكل الفسق او جمل الفسق على ما لم
 يذكر بما زاد كقولك زيد عدل علي او صرح الكفا ولم يذكر جواز رجوعه الى عدم ذكر اسم الله المذموم
 عليه بما لم يذكر لان الكلام في النهي عن الاكل لا في النهي عن عدم الذكر فالمناسب ذمه واما ذمه ما
 لم يذكر بجوز الراجع الى ذم الاكل على ابلغ وجهه وان القرآن وصف ما اهل لغير الله بالفسق
 كما اشار اليه بقوله فان الفسق ما اهل لغير الله فالمناسب للتفسير قوله بقولهم يا كافرين ما قلتم
 انتم فالآية دلت على ان المقدمات التي يتمسك بها ربما كانت شيطانية وربما كانت رحمانية
 فالمستدل سنج ان يفرق بينهما والشيطانية هي التي يسيرها الحكماء مقدما وبهمة والرحمانية
 هي المقدمات العقلية الفارقة بينهما العقل الذي يجازع سلطان الوهم قوله فان من ترك طاعة
 الله الى طاعة غيره وايضا في دينه اولان من يعبد بوحى الشياطين فقد اشرك الشياطين
 مع الله في اتباع وجه قوله وانما حسن حذف الفاء فيه لان الشرط بلفظ المجهول لم يجد في كتب
 النحو بل اتفق الكل على وجوب الفاء في الجملة الاكية ولم يجوزوا تركها الا في ضرورة الشعر وكان
 قاسه على جواز عدم جزم المضارع في الجزاء اذا كان الشرط ماضيا فالوجه ترك الفاء لعدم
 القسم اي والله ان اطعموهم او ان اطعموهم واتدركتم لشركون فقام قوله مثل باي شبهة
 لمن كان ميتا من هذه اقله قال الحنفية ان من كان ميتا ومن مثل في الظلم من قبيل

الاستعارة التمثيلية ذللكوكر المشبه بها ولا دلالة بحيث ينافي الاستعارة قوله هو مبتدأ
 خبره في الظلم الظاهر ان خبر مثل جمله هو في الظلم ومبتدأ ما هو المحذوف وقد صرح به الكفا
 حيث قال ومعنى قوله من مثل في الظلم ليس بخارج منها لكن صفة منه وهي قوله في الظلم ليس
 منها بمعنى هو في الظلم ليس بخارج منها كقوله مثل الجنة التي وعد المتقون فيها انها راى صفة هذه
 وهي قوله فيها انها وهذا وجعل قوله هو مبتدأ بمعنى ان لفظه هو المحذوف مبتدأ خبره في الظلم
 او بمعنى ان مثل مبتدأ خبره في الظلم بتقدير هو في الظلم في غاية البعد وكانه كان نسوة خبره
 هو في الظلم وسقط هو من قلم الناسخ ولا يخفى انه لم يذكر في المشبه به ما يلزم الاحياء ولو اريد
 بالظلم ظلم القبر كان كونه ميتا غير محذور او يكون كمال التشبه مرعيا والله اعلم
 كما زعم الذين ايمانهم هذا بعيد والا لان المتشابه اليه بذلك ايحا الشياطين الا اوليايم
 ويجوز ان يكون مضافا اليه ان قوله جعل بمعنى التمكين لا تخصيصه بل بالجعل هذا المعنى بل يصح
 جعل الجمل بمعنى التفسير ويجوز ان يكون المفعول الثاني ليكر وا فيها وهو مقتضى سوق الكفا كما ذكره
 المحققين وقيل ان لام كي للعرض فهو متعلق بالجعل لا بحالته قوله حتى سبب صيغته الذين كرهوا
 لكرهم بانفسهم ويريد بقوله بسبب كرمهم او جوار على كرم التنبه على ان الباء للسببية والمقابلة
 قوله على غاية تمكيم فعل التاء في الكمان للبيان قوله من المصابرة والنبات اي في الجاهل معكم
 او انا عامر ما انا عليه وهذا النسب بقوله فسوف تعلمون من له عاقبة الدار وفي قوله فيستعملون
 بصيغة الخطاب ترويض باننا اعلم ذلك وان العاقبة لي ولمن يتبعني قوله يكون له العاقبة
 الحسنى التي خلق الله لها هذه الدار بيان لوجوه افادته عاقبة الدار العاقبة الحسنى مع ان العاقبة
 الشرعية عاقبتها ولوجوه افادته وهو ان العاقبة الشرعية عدم الانتقاه بها قوله وفي رفع
 الا نذار اتصاف حيث ذكر العالين في صورة واحدة حيث قال اعملوا على ما تكلم فاني عامل حسن
 الادب حيث لم يصرح بالعدا والاذار مفهوم من قوله فسوف تعلمون ثم ان راوا ما عينوه
 قد اركب بدلوه اليه وايضا ان سقط مما جعلوه لله في نصيب الا وثان شي تركوه وقالوا ان الله
 عني عن هذا وان سقط مما لا وثان شي اخذوه وردوه الى نصيب الصنم وقالوا ان الله
 وان ملك مما لا وثان شي اخذوا وبدل ما لله ولم يفعلوا مثل ذلك فيما لله وان تركي نصيب الا وثان
 فقط تركوه وان كان بالعكس اخذوا من نصيب الله واعطوه السدنة وقالوا لا بد الا لله
 من نفعه كذا ذكره الحنفية فعلى هذا وجه عدم الوصول الى الله انه لا يصل اليه من هو مصرف
 ما لله ولا يبعد ان يقال انما جعلوه لله لا يصل شي منه الى الله لانهم يصرقون الى خلقناهم
 الكفار ومسكين الكفار وهم ليسوا مصارف ما لله وفي قوله بزرعهم تشبيه على

ان ذلك مما اخترعوه ولم يامرهم الله به في الواقع ولا في الواقع ولا في ذمهم فيه فربما جعل
امر الدين منبها على رأيهم ونحن نقول في قوله بزعمهم توسع لهم بانهم يعاملون مع الله على خلاف ما
يعتقدون ان يجب عليهم وينصرفون في ما يعتقدون ان صدقت على خلاف ما اعتقدوا
ان المعاملة وعلى غاية عدم المبالاة بعبادته تعالى قوله حكيم هذا قوله حكيم اشارة الى ان
مصدرية وهذا اشارة الى تقدير المخصوص وفيه انما يحكون في تاويل المصاحف الصبية كما اشار اليه
وقال ساء يجب ان يكون معرفة باللام او مضافا اليه قوله وهو ضعيف في الترتيب اي الفصل بالمفعول
ضعيف الفصل مطلقا اذ الفصل بالظرف وان خص بالشعر غير ضعيف ومع ضعفه تختص بالشعر
ففيه توسع تلك القراءة و اشارة الى كمال ضعفها وهذا من عادة الكشاف لانها تواتر في الروايات
السبعة وقد اكره الحنفية وقال القائلون السبب متواترة لا يجوز الطعن فيها بل ينبغي ان يرفى بها قول
يخالف ويجعل شاملا على الوقوع ولا يبعد ان يقال نزل المضاف اليه منزلة الفاعل فقدم عليه قوله
كما تقدم على الفاعل فالفصل فصل بين المصدر و فاعله بالمفعول لابين المضاف والمضاف اليه
وروي فرجتها بمنزلة وقسم المراجعة بالمرح القصير والرجح هو الطعن والقول الناقصة الشاذة
ضمير زجتها للكيفية قوله والمعاقبة ان كان من السند لظهور ان ليس لك عرض السند
وانما يترتب على ترتيبهم قوله والجار متعلق بقولوا لا يقولوا فقرأ لان المفعول المطلق لا
يعمل او محذوف هو اي المحذوف صفة لاي لا فقرأ والتقدير اقرأ واقعا عليه قوله
ان ولد جيا لقوله لا ولو اء ابن عباس فان معناه خالصة وجيدة وهو الخارج من البطل حيا
وهذا التقييد انما يحتاج اليه اذا لم يكن خالصة بالنصب حال من ضمير الصلة فانه كقراءة ابن عباس
بمعنى جيدة وهو الخارج حيا وبهذا علم ان قول الحنفية ان جعل خالصة حال من الصلة فاعلم
عند التأمل الصادق ليس يتوجه التأمل الصادق قوله وتاثيرت الخالصه للمعنى وكذا تاثيرت ميتة
ان يكون تاثيرت مع نسب ميتة لتاثيرت ميتة ففي قوله ولذلك في النظر وراويته الشعر
يقال لمن يكثر رواية الشروع ان يذكر قوله او هو مصدر كالعافية قال الكشي ويدل عليه قراءة من
قرا بالنصب ولم يلفظ اليه لانه مع احتمال كونها حال من الصلة لا يدل على كونها مصدر او محمل
على قراءة النصب ان يكون الخبر الملقب ويكون لذكورنا متعلقا بعامل النصب وقد عرفت وجه
كون المراد بخالصة بالانفاضة الى ضمير ما في بطلون الخ والتذكير في فيه لان الميتة ما في بطلون او
لما ذكره قوله اي جزاء وصفهم يعني وصفهم مصدر يسيرهم بتقدير المتأخر وفي هذه الجملة
تمديد تعليم وتهويل وخيم للعلماء في مقام الوصف وتحذير كبير عن ان يصغوا شيئا برأيهم من
غير مستند قوله فنفذت عليهم اشارة الى تفسيرها معنا واعرابها لكن لا يحسن عطف وجههم

عليه لتفسير غير علم لا يهاجمه كونه مفعولا مثل سيماء وقد عقبه بقوله ويجوز نصبه على الحال والمصدر
الانه اعتمد على ظهور الحال ولم يخف اياهم الاحتمال ثم تقييد الجمل كخص التفسير بخالفة الفقه فيمنع ان
يقال وجههم بان دفع الشيء ليس بالتقبل بل بان يبايعوا دين الله ويركوا الغنائم في الارض و
بان اقر رازق اولادهم لاهم قوله تعالى وما امارز قهم فيه مزيد بيان سفهم حيث يقولون انتم
مخافة الفقه ومحرمون ما رزقتموه لا يخافون الفقه في هذا التحريم قوله تعالى قد ضلوا وما كانوا مهتدين
اي ما كان من شأنهم الاهتداء وما صار ومهتدين بارسال المرسل او ضلوا في القتل والتحريم وما كانوا
مهتدين في امر من الامور فاعلم قوله وقيل المعروضات ما غرسه الناس فغرسوه هذا لا يقتضي اختصاص
غير مبروشات بما بنت في البوادر والبيال لتناوله ما غرسه الناس ولم يبرشوه فالا وبي ترك قوله فغرسوه
ويكون تناوله مبروشات بجميع ما غرسه الناس لان الغالب المبروش فاعلم المبروش على طبع ولا يبعد
يراد بالمبروش المبروش بالطبع كالا شجار التي ترفع في نموه وبغير المبروشات ما تبسط على وجه
الارض كالكرم ويكود الخ والزروع تخصيصا بعد التعميم قوله والضمير للزرع وانما مقيس عليه يعني شجرة
الخ لانه ثانی الجنات ولا يخفى ان الجنات ايضا مقيسة عليه فالا وبي والباقي مقيس عليه وكون الزرع
مبسطا على الخ مختلف فيه وعند البعض مطلقا على جنات فالجمل مقيسا على هذا التقدير اي اولى
وكون المبروش في حكم المبروش غير ليس على الاطلاق كما تقرر في محله فلا يوجب اشتراكها فيما هو خالف
المعقول عليه وعدم كون الاختلاف حين الاشارة لا يوجب جعل الحال مقدرة وان اتفق كلمتهم
المختلف باعتبار ما يدور في قول فاعلم وقوله على تقدير الكو ذلك عطفا على تنزيل الضمير منزلة
اسم الاشارة في العبر عن المتعد وبمفرده وقدم منزلة ارا قوله ثمرة الذير يوكل في الهيئة والجملة
اقول ووقت الادراك قوله وان لم يدرك ولم يتبع اشارة الى دفعه ان لا فائدة في قوله اذا امر
لانه لا يمكن الاكل قبل ان يثمر ووجه الدفع ان فائدة دفع توهم ان الاكل مخصوص بوقت الادراك
قال الحنفية وجه التوهم انصرف الثمر الى مرده الكامل وهو من الثمر ما درك واينع ولا يخفى ان هذا
السؤال يتوجه في قوله وانظر والي ثمرة اذا اثمر ولا يتأني هذا الجواب هذا قلت مثل هذا الجواب
وهو ان يقال المراد بالامر بالنظر حين كان الشجر مثمرا ويكون الثمر على الشجر لا بعد قطع الشجر فان ظهور الثمرة
فيه اكثر ويتبع كيعلم ويفسر بالان لا يحدف ياءه اصلا حلا للغة الكسر على لغة الفصح كذا في الصحاح
وفيه ان اليا ثبت في المثال مطلقا قوله يعلم ان الوجوب بالادراك لا بالتنقيح ويعلم ان لا وجوب
قبل الادراك ولا حتى في ما تلف قبله ولا حتى ان الوجوب في الذمة وقت الادراك لا وجوب الاداء اذ
لا يمكن الاداء قبل التنقيح والنظم يدل على وجوب الاداء في كونه سببا للوجوب وقت الادراك
نظرا لوجوب يوم خصا به صفة طبقه اي حقه الواجب يوم خصا به افا والوجوب يوم خصا به

لكن لا يجمع افتاده الا بتمام يوم لطفا والمراد بقوله حتى لا يوفى عن وقت الا وادع عن اول وقت الاداء
والا فوقت الاداء موشع قوله في التصديق قيل معناه لا يسرف في الاكل بان منحو الزكوة وتصفوه في غير
محل شرعا ويحتمل ان يكون مطلقا شاعرا للنهي عن الاسراف في كل ما والذ اريد هذا الاحتمال كقولنا ولا
كل البسط مفسر ان كان القرآن يفسر بعضه بعضا هذا اذا اريد بالصدق المتطوعه فاما اذا كانت في غير
في مقدرة لا تكمل الزيادة قوله ما يحول الاثقال كانه ادخل الركب تحت الجملة لان الركب ثقل ولو جعل الجملة
لما حرك الاثقال والنفس للركب فان كان النفس في ان يجلس عليه الركب وعينه بالنفس تذكر النسيب في قوله
مسخر بحيث كان فرش وكما لا يتاتي النفس من اللبوس عليه لا يتاتي النفس وغيره منه لم يكن بعيدا او
المناسب لكل النفس على ما يفرش المنسوج من شعره ووصفه ووبره ان يحل للركب على ما يشج اللباس من شعره
وصوفه ووبره فان اللباس ما يحل الا بس قوله كلوا مما حرم لكم من معنى ادخل من التبعية لان الرزق
كله ليس ناكل بل الحلال منه ووبره ما استدل به على ان الرزق هو الحلال دون الحرام فان قيل الحرام
ليس ناكل شرعا وهو ظاهر والرزق ما كوله شرعا لقوله تعالى كلوا مما رزقكم الله فالحرام ليس برزق
او الرزق ما كوله شرعا وليس من الماكول شرعا بحرام فان رزق ليس حرام والاسد لان انما يتم لو كان
الرزق ما كوله شرعا كغيره من الاية وليس كذلك في ظاهرها انها جزئية قوله ظاهر العداوة يعنى مصف
الشيطان يكون مينا باعتبار ظهور عداوة والافه وعداوة او فخر دل على دل كلوا عليه كان
قيل كلوا ثمانية اروج وكونه حال لا يتوقف على جعلها بمعنى الصفة اي تختلف او متعده او كل ما دل
عليه بيته صح ان يقع حال قوله وهو بدل من ثمانية قال الخليل ان جوز البدل من البدل والظاهر ان
الضمان بدل من الاثام واثين بدل من حمل هذا قلت اذا جوز تعدد البدل فالظاهر ان عطفها لا رزق
ان الله هو باهم معلوم يدل على ان الله هو المظهر ان المراد ان خبره في بعلمكم وانكم تعلمون شيئا من ذلك
في دعوى التحريم او في الاخبار بالعلم معنى لا يخبرون في بعلمكم كما ذنب هذه اذا نتم لا تؤمنون بنبي فلا طريق اليه
يريد ان انكار حضورهم ومشايدتهم انما يفيد لهم انكار التحريم لانهم لا يؤمنون بنبي فليس لهم اسناد التحريم
الى روايه بخبر من اسند بل ليس لهم الا الاسناد المشاهده والسامع فانكاره يستند انكار التحريم وفيه
كحال توبخ على عبادتهم الا وثان لا اعتقاد انهم سفاك كيف لا يمكنهم اسناد التحريم الى اجابهم عن الله
لكنهم صنفا فكيف نطق بهم الشفاعة قوله فمن اعظم اي فانه اعظم الناس وهو متوقع على اثبات كذبهم
وانما قال ليصل الناس من غير علم مع انه لا يتصور الا منلال علم تبينها على ان الاضلال لا يتبع الجمل والشفاعة
منه مطلب العلم وللم يمتدوا بابيها الوافي السابق قال ان الله لا يهدي القوم الظالمين وقاية اليقين
لهم لزام للجهل وفيه تبين على ان التحريم انما يعلم بالوحي وفيه على ان الاسرى الاشياء المحرمة على
احد هذه الاشياء فيما اوجى الى حلاله ابل اكتفى في ابطاله وانه لم يجد ما حرمت وفي قوله محرم

على ان الحرمة بالتحريم لان ذات الشيء حتى لو احل الله لحمه لم يحرمه قوله محرم ما مفعول اول لقوله لا احد محرم
انما فيما اوجى الى قدم للاهتمام لان المفعول الاول كبره لانه كرهه عامة بالنهي فلا يجب تقديم المسند العطف
وليس مفعول الاول محذوف كما يوهب تفسيره بعلما ما محرم ما اذ لا يجوز حذف احد المفعولين اي الاوجه
بسته ومع ذلك يحتاج استثناءه الى تكلف تقديره وكانه قيل الا اذا وجود ميتة والظاهر ان قوله اذا
عطف على ميتة الا ان جعل عطفها على ان يكون للمحتاج الى تكلف تقديره ولا يربط مع النفي عطف في الشرط
ان جعل الاسطرغاى الا وصف ان يكون الطعام مسدودا مسدودا والفرق بين وجهي كون علم
لغيره رجسا ان الاول يجعل قدرا باعتبار النجاسة والثاني يجعله خبيثا حسب القامية نجسا اي يفيد لا نجس
وتولد من الصفا الذميمة فهو وهو عطف على كون في الفصل بين اهل ويكون بالعطف على ان يكون نظر
وكذا في الفصل بين ان وفعله بقوله فسقا لانه بمنزلة العجبي ان تاديا ضربت وقوله المستكن غير راجع
لا ما رجع الى المستكن في يكون سهوا اذ لا يستكن في اهل وانما هو مسدودا به والصح ما في الكفا والنفير
يرجع الى ما رجع الى المستكن في يكون في جواب ما يرجع النفي به على هذا التقدير قوله فلما يبيح الاستدلال
به على نسخ الكفا اذ لا نسخ على ان يقال يجوز تخصيص الكفا بخبر الواحد ووجود محرم آفة بعد ذلك في
نفي التحريم عما عد الا اربوا نسخ قوله كل ما لا اصبح كالابر والسباع والطيور ليس المراد بالابل الابرة
بل كل ذي حنف وذو خافه منشق كالبقرة والغنم او غير منشق كالنفس فان الحنف والحافر والحلب بمنزلة
الاصبح لانها اذ يعنى بالحيوان ما يفضى الانسان بالاصبح كما اشار اليه بقوله سبي الحافر خلفه الجازا ويرد على
هذا التوجيه وعلى قوله كل ذي حنف حافر ان قوله ومن البقر والغنم وما عليهم شوهما يدل على ان الغنم والبقرة
لم يكر ما عليهم لان يقال كان كل منهما واقعة اخرى وكذا آفة وهذه الآية تميم لا جد في ما اوجى الى ان
فيه وقع انه هو اسدته على اليهود جميع هذه الامور فكذلك وم النجاسة والسايه والحامية فاجيب بان كان
على اليهود خاصة غنبا عليهم وقوله ولعل المسبب عن الظلم تعميم التحريم توجيه تحريم كل مع ان البعض كان محراما
قبل بقيةم والتوجيه ان المال تحريم البعض بذلك السبب انما جعل تحريم الكل سببا باعتبار ان المسبب لا ينفى
ان التحريم في البعض ايضا باعتبار التعميم والافى البعض انما كان بعض الاجزاء كالشعر والعظم محرما وانما قال
لعل لا احتمال ان يراى بكل ذي حنف حافر حلال بقرينه و مناهجه الشراب ما عفى الكفر من
الشعر الرقيق وقوله والاضافة لزيادة الربط يعنى بان لا حاجة الى الاضافة اذ يحصل المقصود قولنا
ومن الابر والغنم الشجوم كما تقول احذت من زيد للمال لكن لا وضمة فيها لانها لزيادة ربط الشعر البقر
والغنم وهي متعارفة فيما بين العرب قوله الا ما علقته بظهورهما زاد عليه الكفا والجنوب وكانه ذكره
لان زائد على النقص فلا بد من دليل قوله او ما شتم على لاسما قال الخليل انما يفهم من ان الحوايا عطف على
ظهورهما الحوايا حملت الحوايا لكن الانسب عطفها على حملت بتقدير مضاف اي شتم الحوايا وقوله او ما شتم

على الامتداد بيان ذلك هذا ووجه ما قال في قوله جمع حاوره في المواضع التي في القاموس كمن في الصحاح
ان جمع الحوية وجمع الحوايا والحواوي والحواوي في القاموس الحوية والحوايا والحواوي ما نحو
من الامتداد اي اجتماعه فيل هو عطف على شحومها ويكون المقصود حرم نفس الحوايا لا شحومها والامتنان اذا خلا
شحومها ولم يفتح الى ذكره نفي ان قوله او ما اخلا بعظم اي عطف على شحومها ولا حاجة الى ذكره الا ان يقال
كثرة الحاجة الى الالية واعتداد الناس بها احوج الى التصريح بحرمتها التامة بحرم تخصيصها عن الشحوم واو
بمعنى الواو والظاهر انه من جملة ما تحت قبيل يمكن لا يخص جعل او بمعنى الواو وعطف على شحومها لان العطف على شحومها
ايتم يعنى ذلك لان المشتق هو النكاح لا حاد ما فيجب ان يجعل قوله او بمعنى الواو وتفسيره لا وعلى جميع التقادير لا
يقال الاستثناء من الايجاب نفي واو في النفي بعد العموم دون الواو فعلى تقدير العطف على المشتق يجب
دون الواو لانا نقول او اذا كان من جملة المشتق بعد العموم كقولك ما جاني ردا او عودا فان قصد نفي
الشيء عن واحد منهم نفي واما اذا تعلق النفي بواحد منهم فلا بعد العموم بل يكون النفي مودا كقولك
انتي ردا او عودا فان ليس كقولك استجى ردا او عودا وكسبي عن الغيب متعلق النفي لان
لا موجب لجعل او بمعنى الواو او كوز ان يكون الحرم احد العمور على التعيين فيجوز ان اختار اثنين منها وكما
الاو او يكون الحلال واحدا منها فيجوز ان اختار واحدا منها وحریم الاو في نكاح ردا او عودا بانجاب
في الشرع ايجاب واحد منهم ولم يجزى حریم واحد منهم وتخليد فلذلك لم يفتقر اليه وفي ذلك لانه معلوم
شرعا لان من شرع اليهود فقال وكون او بمعنى الواو وليس معناه استعمال في معنى الواو بل جعله للمشورية
فيقول الامع الواو ولهذا قال صاحب الكفاي او بمنزلة ما في قولهم جالس الحسن او ابن سيرين والعصم
كعقود وغلبت عجب الزئب كذا في القاموس هو الحریم او الجواز الحریم منصوب على انه مفعول به والجواز
على انه مفعول مطلق وهو في الاضمار او الوعد والوعد قال الخطيب ردا على من جوز اللطف في الوعد بانجاب
انه كرم وفضل بخلاف الوعد فهو يهدمك على الكذب ويحتمل ان يكون المراد انه ذورته واسوه فهو يرضى
بتوفيق كثيرين تصديقي فلا يضره كذبكم ويضركم لانه لا يرد باس عن التوفيق الجرمين او سيره حتى
بالانتقام منكم ولا يرد باس عنكم قوله ووقع خبره يدل على ايجازه اذ من وجوه ايجازه استعمال
على العيب ولو قال دل على ايجازه لكان النفع لانه قد وقع ولهذا خبره عن بقوله وقال الذين انكروا
لوشاء الله ما عهدنا من دونه من شيء قوله لوشاء خلاف ذلك يعني التوحيد مشيدا لرضاء ذلك ان تقول
مرادهم بطلق المشية لانهم ظنوا ان المشية لا تنفك عن الرضا او ظنوا انه لا ملائمة فيما اراد
على خلاف رضاه وهو لا الاعتدال عن ارتكاب هذا القبح بارادة الله اياهم ارادة الجاهل ورضاه
يعنى لا يدل الية الا على ان المشركين قالوا ان شركنا بمشية الله ورضاه فذمهم لادعوا الرضا لادعوا
المشية حتى يكون نفي المشية القبح فيكون دليلا للمعصية بل هو نفي لرضاء الله بالاشرك وهو

الاشاعة ونفي الرضا لا يستلزم نفي الارادة فهو ويؤيد ذلك قوله كذا كذب الذين
تقدم وجه التأييد انه لا تكذيب للرسول في دعواه انه لوشاء الله مشية الجاهل ورضاه عدم الشرك ما
اشركنا لان الرسول لا يدعي خلافه وانما التكذيب في ان الرسول منع كون ذلك مضمنا مما يكون
ومعهم ان افعالهم بمشية الله مشية ارتضاء فهو من امر معلوم يصح الاحتجاج به على من زعم فسره
الفهم معلوم خاص ولا حاجة الى نفي ان يراد بهلكم من اعتقاد مطابقتا بت فيهما وعيتم ان
الاشراك وسائر ما اتم عليه مرضي لندرت فظنوه لنا والاطهار يكون بالبرهان فهو طلب البرهان
وقوله على ان زعمتم بحمل التعلق بربح والظاهر تعلقه بالاحتجاج ولا حاجة الى تصديق ان يتبعوا في بيان
من قوله في ذلك بل لا يبيح ان عادكم وجرامكم ان لا يتبعوا الا الظن ولا تقولون الا الكذب بل جعل
ذلك لا حاجة الى هذا الكلف فان قوله ان يسمعوا الا الظن لتمكن تكذيبهم اذ اليقين لا يحتمل التكذيب
وليس فيه توجع باتباء هو البينة الواضحة من الكتاب والسنة والادلة العقلية السامحة ولم يجعل الاحتجاج
ما يوجب الزامهم على سبيل الجدول كما فعلوا الكفاي اذ لا ضرورة اليه مع ان لا يتم وهو ان لا يثبت
الامر كما قلتم من ان كل كاي في ملكوتها برضاها يكون ما تخالفكم فيه ايضا برضاها فلا يسمعكم النزاع و
المعادة معناه ووجه عدم تمامه انهم ان يقولوا المعادة منا اي معكم بارادته ورضاه فهو
وغير يوثق ويجمع عند بني تميم علامة كونه فعلا التعريف اذ لا تعريف في اسم الفاعل ووجه لا يثبت
وزن في اوزان الفعل وهو فعلة بضم اللام الاول وسكون العين لان الحارط في وهو امر من
تم وما بينه من الاصل هو اصل عند الحارز وبني تميم قال الخطيب لم يذكر التعريف مع محي لما لا دخلها تحت
الجمع هذا ووجه جعل اصله هل ام لا يوجب دخول هل على الامر فان هل نقل من هل نزلت في ذلك
ام فجمع من هل واهم كحذف مدخوله وحذف الهمزة بعد القاء وكذا في الامام وكون لائل
في الامام السكون لان الامر وضع ساكن الاول ولهذا احتج الى الهمزة الوصل على اشكال وهو ان
اسم الفعل اخرج من تعريف الفعل واخرج في تعريف الاسم بان اقران بالزنا ليس الوصل الاول
واذا كان هل منقول عن الامر كما اقران كحسب الوضع الاول وقد اشار بقوله احضر وهم على ان
المستعمل ههنا لغة الحارز فهو ويظهر بانقطاع عنهم اي بانقطاع حججهم وانما هم اي الشهداء فضلا
اي فضلا للمقلدين او فضلا للشهداء فالمتقدمين قائلين ولذلك اي لارادة شهداء او معهودين
قيد الشهداء بالاضافة ولم يقل شهداء ووصفهم بما يعرض العهد بهم ونحن نقول لو قال علم شهداء
لتبادر تعبيرهم لا نقاد الشهداء وليس المراد بهذا بل ساء الامر على وجود الشهداء وفي الكفاي ان تبادر
من شهداء في نفس الامر لا بزعمهم وينافي قوله فان شهداء وانما شهداء معهم لان شهداء الشهداء
التي توجب التسليم لا عدم التسليم ثم نقول في منع التقليل فيما دل الحجة على خلافه قوله فالتسليم فيه

للتعظيم ويحتمل ان يكون هنا على اصله تعريضهم بانهم في حضيض الجبل ولم سمعوا ما نقول له قولا الى رزق
العلم للدلالة على ان كذب الالهي متبع الهوا لا غير في دلالة الاضافة على ذلك بحث لان الاضافة
لا تعني قصر المقصود لان الاضافة لا تعني قصر المقصود على المصداق وغاية التوجيه في ان من العلوم
ان اتباع الهوا مطلقا ممنوع فاذا اضافة للاذنين كذبا بالالهي في مقام المنع عن اتباع الهوا
علم ان صاحب الهوا ليس الا كذبا بالالهي ممنوعا باثر ابي ماحوم ممنوعا باثر ولو جعل ضربية
ففيه مسامحة لان المنسوب مجردا ولا مدخل حرم فيه ولو جعل مصدرية فلا تسامح لان المنسوب
هو التحريم الذي هو محرم ما حرم وما الخيرية مقابل لما الاستعانة به شاملة للموصولة والموصولة لانه
بمعنى اقل فيصح كون الجهد على صحتها معقولا له متعلق بحرم او اثر والاول اظهر لان الحرم المتكلم
حرم على الكفر وهو يعطى الام عليه وليس جعل لا شر كوايضا للحرم وقوله اي لا شر كوايضا ان يكون
تفسير المدخول ان بالنهي ودفعه لا يصلح ان يكون نفيًا منصوبا ويحتمل ان يكون تفسيره لان لا شر كوايضا
يكون اي تفسيره ان لا شر كوايضا لا شر كوايضا قائل ووجود عدم محبة عطفت الامر على المنسوب بان انه
يترجم عطفت الانشاء على الاخبار على ما ذكره المحققين في بحث لان الانشاء المول بالمدح ولم لا يجوز
عطفت على الاخبار المول به وبها موافق باعوا واحده وهو ولا يمتنع تعدي الفعل المفسر به بما حرم
متعلق بالتمسك بالالمفسر اي لا يمنع عطفت الامر على النهي تعدي التلاوة بما حرم فان الاوامر ما
اوجب شيئا فكيف يكون متعلق الامر بما حرم بخلاف النهي فانه حرم النهي فيصح ان يكون بيان الامور
باعتبارها متعلق به وقوله فان التحريم باعتبار الاوامر يرجع الاضداد كما معناه ان الامر المحجب
تصرفه حرم لغد الواجب لمفهومة فيصح ان يتلى في بيان الحرم باعتبار كونه تعميما قال المحققين ومثل هذا
حان لم يجوز بحسب الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف هذا يعني لا يجوز اتل ما حرم عليكم احسنوا بالوالدين
احسانا ويجوز وتقر عليكم ما حرم عليكم ان لا تشركوا بالله واحسنوا بالوالدين احسانا لله فحماها
النصب عليكم قال المحققين اياه عطفت الاوامر لان جعل لانه اية وان المصدرية موصولة بالنواهي
والاوامر على ما هو قاعدة يريد قاعدة جاز الله عملا او الجرح بقدر الجلال ويكون تعديا للتلاوة
والاعنى تفصيل المدلوله من اجل فقره ومن خشية تفسير الفقهاء خشية لان القرآن يفسر بعينها
وقد وقع في موضع آخر خشية الملاق وما حسن ما قيل ان في طبع كل منهما منصف وليس المحظوب
فيهما واحدا فالما طلب بقوله من اطلاق البتلى بالفقهاء وقوله خشية الملاق من لا قوله لكنه خشية الغر
ولهذا قدم رزقهم هنا فقال نحن رزقكم وايهم وقدام رزق اولادهم في مقام الخشية فقال
نحن رزقكم وايكم قوله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله ولا تهاجروا فان قلت ما توجه اليه حق القتل
ليس حرم الله فقد فائدة الاستشهاد قلت لم يذكر لتوهم ان هذا الحكم ناسخ للقصاص

والرجح وقيل المراد قوله اي الفعل التي او الخصلة التي هي احسن لم يحذف الكسر ما لم يستعمل نفسه على حسن
الخصلة في مصلوته ما لم يستعمل في ان لا يتوجه به قوله الاشارة فيه الى ذكر في السورة التي هذا غاية ما لو كان جميع
ما فيه من الواجبات حتى يجب اتباعه وما ويل الجباب بالاتباع باجباب لاحتفاء وان حتى بعيد وان يحكم به رشيد
قال المحققين المشارة اليه من قل تعالى الى لعلمك تتقون ولا يبعد ان يكون المشارة اليه دينه صلى الله عليه وسلم
ويلايه ولا يتبعوا السبل اي الايمان بالخطية قوله بتقدير الام على انه قد لفظه فاتبوه لا يظهرون ذكر
الفتا لان معنى عنده لام التعديل قوله عطفت على وصاكم بهذا ذكره الكفا وقال المحققين معنى جده ذلكم وصاكم
لظهور انه ليس عطفا على الفعلية الواو فخر ذلكم قلت انما قال عطفت على وصيكم اشارة الى ان الالهي التي
خيرها فعلية قوة الفعلية فيحسن عطفت الفعلية عليه فقوله عطفت على وصيكم معنا عطفت على جملته في قوة
وصاكم وبمنزلة قوله وثم التراخي في الاجل والافتاء في الرتبة الى اشارة الى دفع ما يتجاوز كيف
يعطف بتم على توصية الخاطبين ابتداء الكفا الذي هو متقدم عليها وذكر الكفا في جوابه هذه التوسعة قوله
لم تزل يوصي بها كل امة على سائرهم فكانت قسرا ذلكم وصيكم به يا بني ادم قديما وحديثا ثم اعلم من ذلك
انما يتنا موسى الكفا والزنا هذا الكفا المبارك ولا يخفى ان اول كلامه يدل على انه بعد بيان التراخي
الزمانى واياه يدل على انه بعد بيان التراخي الرتبى والكفا حمل كلامه على انه بعد بيان التراخي الرتبى اذ
ليس ابتداء الكفا متافعا عن التوصية قديما وحديثا الا انه بمعنى في هذا التوجيه بيان ان تلك التوصية
قديمة فوجه المحققين بان رد ما قال من اشكل عليه العطفت من ان الالهي مقدم على التوجيه تقرر ان على السواء
قبل تعليم الجواب ونحن نقول يحتمل ان يكون مراد الكفا ان ثم استعملت في التراخي الزمانى من سابق التوصية
بل من اكثر زمانها اما حقيقة او يجوز الاول التراخي الرتبى ففى كلامه اشارة الى جوابين ثم نقول لا يبعد ان
ان يكون ثم للاشارة الى الانتقال من كلام الى كلام فان كان سابقا في بيان الحرامات وما خارج
انعام التعظيم والترتبة فيكون بمنزلة فصل الخطاب وكنا كثيرا ما نشأه في السنة ارباب التدوين ذلك
فوجدنا اصله هناك وقد تكرر العلم والتراخي في الاخبار انما يتم لو كانت ثم اقينا متراخيا في الانزال
ومن اجوبه صاحب التاويها ان ثم بمعنى الواو وادعى انه جاء كثيرا واستشهد عليه بما وضع من التاويها
للكرامة والنوع اشارة الى ان تمامها معنى تماما ولا حذف الام لان فعلنا على المعلول ومن استشهد
ذلك وجعل مفعولا مطلقا لفعل محذوف جملته تقديره واتمناه تاما كما كانت بنا كما قوله وتوبه ان
قرى على الذين احسنوا لم يفتت في التأييد الى قوله لعلمهم بغير الحجج الدال على ان الذي للتعدلات لم يحذف
لعلمهم للحسين اذ لا يلايه لعلمهم لومنون بل لا يلايه لعلمهم برحمن بل جعل لى اسر ليلام التردد في ايمانهم
ولو فسر الذي احسن تسليمه بكل من بلغه خاليا عن التعرف فيتم موسى ومن بعده لا يده ايضه قرارة
على الذين احسنوا والملايم لقراءة الرفع بتوجيه على الوجه الذي هو احسن ما عليه الكتب ان يفسر قرارة

الفتح بالابتداء على الوجه الذي احسن ذلك الوجه اي صاروا حسن واجسه الموقر والمراد بحسن ما عدا الكتب
سوى القرآن كما لا يخفى قوله ثم فاتبوه وانقول الم بين العا مفعول الاتقا اعتمادا على بيان مفعول تكون
والاحسن ان يجعل المفعول هنا واتقوا التي لفها وتفسير تبعوه باتباع الاوامر واتقوا بالاتقا على النسبة
توهم كرايمه ان يقولوا قال الحق لا ان نفس هذا القول لا يصلح ان يكون مفعولا لان لانه لم يرد له مفعول
الكونيون على حذف لا والبصريون على حذف المضماي كرايمه ان يقولوا وحكمه وانقد اعلم ان يكون
مفعول تقوا وان يكون من قبل فالنقط ال فرعون ليكون لهم عدوا وانا اي يترتب على انزالنا الصوابين
بترتب الفاية على الفعل فيكون توحيها لهم على بدمهم عن السعادة قوله ولعل الاخصاص في انالان الباقي
المشهور في كون الزور غير باق وغير مشهور نظرا لاختصاص بالنسبة اليه انه لم يكن في حكم اصلا
بل كانت اوجبه وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه يعلم من ان لا كتاب للجوس والاشكال اهل الكتاب ثم طريف في الاي
وانه كنا في الكفا والاصح وان كنا على ان الهاء ضمير الشأن ونحوه ما في مقدمه ابن حاربه حذف منسوبا
ضعيف ان هج ان اذا حذفت فانه لازم وجوابه انه لم يرد ان اسم ان محذوفه اذا الحذف لا يلزم
الاسم بل يدخل الافعال المستداه اذا الافعال مطلقا على اختلاف المذهبين بل اراد ان لو شذذ لا يصح دخول
على كان بل لا بد من ايراد اسم وذكر ضمير الشأن على سبيل التيسير والافوز ان يكون الاسم وان كانا فيه وحذف
اخر من اومد يبيح بما مستودا ولا كما كعد فالمراد بعد متعدي في القاموس ضمير متعدي او من فلا ما مرده
مدونه صدق واوقر فلا تاعن كذا منه وصره فقول فقتل مشرف على حذف بمعنى ارض واضر على تقدير معنى صدق
اي مره فخلا الاولي او اقول اي ما ينظر وجعل الاستفهام لا نكار وانكره الرضى في الاستفهام بل والظاهر ان التقدير في
ملك الموت والعتا يربران المراد انهم ينتظرون في الايمان وقت اتيان الملك الموت والعتا او امر الرب العدا او كرايمه
يعني آية القيمة والعتا الكلي او بعض آية القيمة لا يفتح ايمانهم في شيء من هذه الاوتها ويا باه انه لم يبين عدم نفع الايمان
وقت اتيان بعض آيات الا ان يقال بيان عدم النفع عند اتيان البعض يعني عن بيان عدم النفع عند اتيان الكلي كمن بعد
نفي عدم بيان نفع الايمان عند اتيان العذاب عند اتيان الله بالعدا فالاولي ان يحول قوله الملك على ما
يطلبون من اتيان الملك كقوله كما قالوا لولا انزل علينا الملك وياتي الرب ذكره بقوله هل ينتظرون الا ان ياتيهم الموت
ضليل من النما فحال الكلام ينتظرون في ايمانهم يستجيب او لا يفتح الايمان بعد وجوده فله بحزيرة لا طبعه فخراس و
ما بين حواشي موسى الاقضي بين الطول وما بين زك يترن الى منقطع سماوة في الوهن سميت جزيرة لا طبعه فخراس و
خر السواد ونهرى دجلة والواها لله لا ضا ولا ايمان الى ضمير الموت الذي هو بضم وهو الموقر في لافي كتب النجاشي
يعنون بالبعوض اعلم ان يكون من اجراء الذوات من صفات القايمة بها وهي غير مقدرة ايمانها على ذلك اليوم باق في
هذا اليوم ولا يفتح ايمانها مستقدم زال قبل دخول اليوم وظاهره ومقدرة ايمانها غير كاسية ايمانها خير وهو ليس لم يتبر
الايمان الجرد عن العمل لانه سوي بين عدم الايمان والايمان الذي لم يكسبه خيرا وما لوجب تخصيص هذا الحكم بهذا اليوم

ان هذا وقت مخصوص لا يفتح فيه الايمان الجرد ولا يلزم من عدم النفع بالادلة والوجه ان العنى استمر عدم النفع بالعموم
رده على قوله بان معنى على كون كسبت معطوفا على امتنت حتى يكون النفي ذا خلا على المراد فيفيد عموما ويكون بمنزلة لا تفتح آتيا
او كقولنا وليس كذلك اذ لو عطف على امتنت للنفا اذ لا يتصور كسب الخير في الايمان لان الايمان له فوه في تقديره او لم يكن
في ايمانها خيرا فالترديد بين النفيين لانقي المراد فلا يفيد العموم بل يفيد ان الايمان مع عدم كسب الخير لا يفتح ويمكن ان
يقال لا يفتح فان ذكره اشارة لا فوات نفعين لمن لم يؤمن بنفع نفس الايمان ونفع كسب الخير في الايمان بالاطراف
لم يكن فاما يتم جعله او بميل او واذ ان نفع الايمان لا يفتح الايمان من غير تقدم الايمان مع كسب الخير فعدم نفعه بدون بيان الاواني
الذرا اشارة الى تقوى وان كسبت خيرا واجيد يعني بان في الآية لفا تقديرا كانه قيل لا يفتح نفسا ايمانها ولا كسبها خيرا
في الايمان لم تكن امتنت من قبل او كسبت خيرا وذكره هذا الجواب ابن الحاربه بعبارة اخرى حيث قال ان العنى لا يفتح نفسا
ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امتنت قبل ولم يعمل العمل الصالح قبل فاحصر العموم ولا يخفى ان الظاهر مع من لم
يعتبر الايمان بدو العمل الصالح ولكن الآيات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان يفتح ويورث النجاة من العدا ولو جرد
دعت الى التاويل والتاويل مع الراجح عليه التعويل ويمكن ان يقال معنى الآية انه لا يفتح الايمان باعتبار ذاته اذ الم تولى
وباعتبار العمل اذ الم تولى لان نفع الايمان باعتبار العمل انه يسبب العمل فيتم الكلام من غير تقدير لف ولا احتيا
اختصاصا لم قوله فرقا لتشبيح كل فرقة اما التشبيح بالخروج مع الرجل للوداع وتبليغ اليه منزلة كذا في القاموس
والمراد هنا اتباع وكما الذين فرقوا بينهم المائمه والذين كانوا سيغا شياعهم قوله وقيل هو نهي عن التعرض لهم
منسوبا بآية السيف وتعمل ان يكون المراد انك لا تفصل من عندك بهم شيئا انما امرهم لا تقدر كل ما تفعل فهو امر الله
ان تقابل شتا بل امره وان تركهم سره باره ورح لا تسخ ايضا وكحتم ان يكون وعد الرسول الله بالعموم
لست منهم في شيء من الضرر قوله ثم ينهم بما كانوا يفعلون هذا اشد وعيد اذ لا فرقون ان يخرج النعم بانواع النعم
القادر الذي يقدر على كل ما يريد الشئ سائته فلا وجه محله على الايمان بان يعاقبهم قوله اي عشر حسنا امتانها قدر الموقوف
تتبعها تذكير مشروح تذكير اشارها وانشأ الى ان الاشارة في المعنى حسنا فالتذكير مثل المعنى وهو ينقص الصواب
وزيادة العفا جعل الظلم في مقابلة العدا كما اشار اليه سابقا بقوله قضية العدا وكذا ان يجعل من الظلم بمعنى انقص
المعنى لا ينقصون في المستشرقين اقالوا ومن السيد من مثلها في مقام الجراء واما انه قد يعنى عن السيد فليس مقام الجراء
وانما الكسب في هذا المقام بعشر افعالها وقد جاسموا وسبع مائة بيانها لا الاقل منه كما اشار اليه اوبيا نانا هو عام
واما الزيادة فليست قوله وهو ابلغ من المستقيم باعتبار الزنة لا يعنى ان هذا الوزن من اوزان المبالغة ويستقيم
باعتبار الصيغة والابتاع لان السيد للطلب فيفيد طلب القيام واقتضاه قوله بدل من محلى امره اكلها توجب عيبه
لان الهداية بالي لا يكون مفعولا الذي بواسطه الى منسوبا المحر لان مفعولا منصوبا اذا كانت مفعولا وتقدر الفعل
بميد فالوجه ان حال موطنه عن صرا فاستقيم كانه قيل حسنا والمقصود كمال المبالغة في الاستقامة قوله حال من ابراهيم
لا يوافق ما تقرر في محله ان حاله عن المعنى الذي انما يجوز اذا كانا حيث يصح وضع المعنى الذي موضع المعنى في موضع

حيث يجوز ان يربح ابراهيم او كما المصنف من المصنفين ان لا يقد ذكر في موضع آخر ان العاقبة
 مع الاضافة كان قد قيل حسب المذاهب الاربعة حنيفا وبناه حصرهم العالم المعنوي في امور لم يرد فيها الاضافة ان شئت
 معرفة الخال فحكيت براض وقال المصنف بما كلف وجاز الخال من مثل هذا المصنف لانه في المعنى بمنزلة الخال من المصنف
 الذي هو معمول الفعل وقال الدين هو الطريقة المخصوصة الثابتة من النبي بسمي من حيث لا نقابله ديننا ومن حيث على
 ويبين للناس منه ومن حيث يتبها الله تعالى او من حيث يردنا الواردون المتعطلون الى زمان نيل الكمال شرعا
 وشريعة والدين بقا لا الله والى النبي ولا آحاد الامة والمد الى النبي والى الامة وكذا الشريعة قوله لان اسلام
 كل نبي قبله قوله الله اعلم اشارة الى ما قال النبي عليه الصلوة والسلام اول ما خلق الله نوري قوله فاشرك في عبادة
 لا يحكي ان تقديم غير الله لا يصح ان يكون للاختصاص لانه ليس اشراكا للغير بل توحيده فبقوله فاشرك على
 ان التقديم ليس للاختصاص بل لان الاشراك ليس بغية الرب بل بغية الغير ولا يبعد ان يقال ذكره رد
 دعوته الى الاشراك رد الاختصاص فيها على ان اشراك الغير يناه في بغية الله اذ لا بغية الا بتوحيده
 ولا ذكر سابقا ان الشرط الذي هو عليه صراط ابراهيم عليه السلام ونحوه ان اخذ ديننا كما اخذ المشركون
 عبادة الاصنام تقليدا لا باهم اذ قد اتفقت البرهان على ان الرب لا غير وبغية غيره منكر عند العقول
 ولا تكسب كل نفس الا عبادة الله ليس ان اكسب ما يكون فزده عليكم حتى ابنى ربنا غير الله ويكون منكم
 لانكم دعوتوني اليه وهذا معنى قوله فلا ينفعني في ابتغاء ربي غيره ما انتم عليه من ذلك بان يكون معذورا
 بانكم سبقتموه فيه ودعوتوني اليه وحكم ان يكون المعنى ولا تكسب كل نفس الا ما يفرقا وبغية غير الله ربك اعلم
 فكيف اترك ما هذا في ربي الرب كما كسبت الفسك قوله على ان الظن للمؤمنين اولامة الدعوة عليهم وحيث يدخرون في
 بعضهم فوق بعض درجات ايمان بعض وترد بعض منهم من الجاه والمال بل في انكم من قوة التاخر في اياته واستعداد
 موافقة طريق الحق ولو كرهتم لان ما هو اقرب احتاج الى ذلك لتحصيل العقاب بعقوبة الافة واما لو اردنا
 يعقب التعقيب في الدنيا من البعد عن العقوبة وقساوة القلب وخشاوة الابصار وصمم الاذان فاحده على
 قوله وصف العقاب ولم يصف الى نفسه لا يحكي ان كونه وصف الخال المعنى بصفية النفس الا ان يقع ترك صريح لا
 قوله لهم رجب بجمع من فواقية وتجانس حركة القوة التي انما عندك الضعيف الحقير الضعيف القليل المستغنى
 قد وفقتي بحسن فضلك لتفسير كلامك واجريت على معرفة ما خفي على كثير من الناس فيصعبك وانما كلف
 فلا يبعد ان ارجو حرك ان لا تصيب ما ينقذ باعدا ذلك وان تزييه نافع بين عبادة الله ان جعل
 لا على وان جعل مغفرة لي ولو الذي كل من آمن واسلم مني الى ابدي البشر آدم صلوات الله عليه وعلى
 جميع انبياء الامة

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله اسلم عن ما خفي ان لف حذفا كثيرا الى ان قل الاسم وسبب الحذف المشار اليه بقوله لا امر بسمي
 او قاعد مرت في سورة النصف ان لم مركبة من لام الجبر وما الاستفهامية والاكثر حذف النها في
 بل لكثرة استعمالها معا واعتناهما في الدلالة على المستغنى عن هذا وجب الاعتناء ان استعمل الاستفهام الى
 الجار ولذا جاز تقديم الحرف والمصنف على كل تضمنت الاستفهام قوله ومعنى هذا الاستفهام تخفيف شأن ما يتسألون
 عنه لا يبين حقيقة الاستفهام لا يحرم حول ساحة الكلام سبحانه عما شئت في معنى جازي تخفيف
 شأنه بعد ذلك جعل المسئلة مشبها بما خفي حجبها لئلا يفتروا للفتور عن التوجه نحو قوله وغيره بعد
 لا يبين شأن الكلام بل من ان يكون عظيم مشبها بما لا يخفى جف عليه ولد قوله قال الكتاب والاسفهام
 للعبارة عن العلم حتى وقع في الكلام من لا يخفى عليه خافية يعني اشهر في العلم حتى يعم منه من غير ان يخلو بالبدل
 انصاف عن المعنى الحقيقي هذه العلاقة وبين النكتة ليس على ان ما لسؤال عن الجنس اذ هي للسؤال عن الوصف
 بل على ان الغالب في السؤال عن الجنس مرجح للمصنف في تفسير السؤال عن البقرة قوله والضمير لا هو مركب
 استغنى عن ذكر المرجح حضوره جسا نحو راي او دتني فلا يرد ان في تركه ذكر المرجح فقامت بل
 اشعار بان له نظيره متعين من غير ذكر وهذا لا يناسب اهل مكة قال صاحب التسهيل الاسم تقديم
 ضمير الغائب ولا يكون غير الاقرب الابدليل وهو اما المخرج بل غفا او مستغنى عنه بحضور مدلوله جسا
 نحو راي او دتني او غفلنا في ليله القدر او يذكر ما هو له جزا او كل او نظير او صاحب
 بوجه ما هذا الكلام قوله اوبس لون الرسول والمؤمنين عن معنى تفاعل بمعنى فعل واستشهد على صحة
 نجي يقدعونهم ويترأونهم ويبيع الاستشهاد لو كان في تفاعل بمعنى فعل قياسا وهو بيان للشأن
 المعنى او للمعنى شأنه قوله وعم متعلق بمضمر مفسر باري محذوف مبين بالذكور بمعنى ان المذكور قرينة
 الحذف ان مفسر تفسير استجار كفي قوله وان احد من المشركين استجارك لانه لا يمكن للمؤمن
 المفسر والمفسر هناك لعدم الغاية ويمكن للمعنى هنا ان قولك عم تسار كون يتسألون عن البناء العظيم
 مفيد بلا شبهة قوله وبدل عليه قراءة يعقوب كانا استهدرك على الكفا حيث جعله قرأه ان كثير
 ووجه الاشارة ان الظاهر من قراءة الوقف لا جاز الوصل بحرفي الوقف والوقف عليه بوجه تقدير
 العامل بلا وقف لكن قراءة العامة تستدعي كون قراءة اجراء الوصل بحرفي الوقف قوله بحرفي الوقف
 والشك في ان كان ضمير يتسألون للمخبر او بالاقرار والالتجارا كمال الناس ولكن ان تفسر الاقار
 بالاختلاف في الاقار والالتجار والتوقف او بالاختلاف في الاستفهام واستزادة التشديد

استعداد الموت فلهذا لا رادع عن التسال بمعناه او بمعنى السؤال ووعيد عليه اي استعملوا جزا التسال
او رادع ووعيد على الارادع اي استعملوا مشوب الارادع فلهذا تكرير للبناء لانه اي تكرير للفظا لانه
في البناء وتكرير الالف في اللسان او تكرير للردع والوعيد للبناء فيها والتاكيد وفي ثم اشعار بان
الوعيد انشد فهو للتشويق في المربة ووجوه كونه اشدان يكون اشارة الى معاقره اقوي ولم يقبل
بالاشارة الى ان الردع انشد لان شدة الردع لشدة الوعيد فشدة يستتبع شدة وقيل
الان يحتمل ان يكون المراد جعل ثم للترخي الزماني ويرد عليه الفصل بين تكرير كذا نحو العطف والمعطوف
عبد والفصل بين المعطوف ووجوه العطف بطلا ويحتمل ان يكون المراد بيان وجوه كون الوعيد انشد ولا
يبعد ان يقال الردع الاول عن التسال والثاني عن الاحكام وتفاوت ما بينهما اقتضى العطف ثم
وعن ابن عامر استعملوا بالتا على تقدير قولهم استعملوا يومهم ان التقدير بعد كذا فالاول على تقدير قول
لهم كما استعملوا ولكن ان خرج الكلام مخرج الالتفات فتستغنى عن الحذف فلهذا تكرير لبعض آيها
عجائب صنع الاله على كمال قدرته ليستدلوا اليه او يستدل عليهم بذلك على نحو البحث فيمنع به
الكارهم وشكهم النافسي من التردد في الصبح او لستأسروا من وعيده كل تاسر ويخافون في الغاية او تذكر
تلك العجائب ليدل على حكمه الباقية فيصعب على المشرك ان يكون خلق الانسان ويكيد عيسا السريه طر بان الغنا
عليه فلانما خلقه ليعلم ابدى وبقائه سرمدى فلهذا قرئ بهذا اي انها لهم كالمهد للصبي مصدرا
الظاهر انه تفسير للمهد والمراد لانهما بمعنى في القاموس المهد الموضع تهما للصبي كالمهاد ولهذا لم يغير
المهاد لكن الكسفا فلهذا وبالغواش وقال القاموس المجدد ان راضها وامنغاه بساطا يمكن السوك
فيه ويرجع جعل المهاد بمعنى المهد هذه القوة وكون الكلام تشبها بالبناء كعدي اعني والبيان او تاد اي
كاله واد يعني ارسينا ان راضها كما يرسى البيت باله واد والمراد كما يمكن ان يكون مصدر اسمي به
المفعول يحتمل ان يكون فعلا لا يؤخذ للمفعول كالماد والاله ومعنى قوله مصدر اسمي ما يهدد انه مصدر
استعمل في معنى المفعول لانه نقر من المعنى المصدرى الى المفعول وصار اسما كما يتبادر من العبارة
يدل عليه عبارة الكسفا تسمية للمهد بالمصدر كضرب الامير او وصف بالمصدر او بمعنى ذات
مهد والمهد كالمهاد من اسماء الارض ايض على ما في القاموس لكن لا يحتمل هناك قوله ذكر او انما
الظاهر ذكورا وانما قوله سبانا قطعا في القاموس السبأ النوم او حقيقته ولا فائدة في جعل سبأ
مفعولا لانما للجمع مع كون مفعولا الاول النوم بل لا يبيح لان الفاعل لا يجعل النوم فوما فعله اجعلوا المهاد
بالسبأ غير معناه الحقيقي اما بان استعمل في قطع الاحساس والحركة اللازم للنوم واما بان استعمل
للموت المشبه بالنوم في انقطاع الحس والحركة منه وتوجه النبات بمعنى النوم الخفي يكون الحكم مفيدا اي
جعلنا نومكم نوما خفيفا غير ممتد فيحتمل به امر ما شكتم ومعاذكم وفيه مدح لحققة النوم وحث على

تخفيفه قوله استراحة الاستراحة وجدان الراحة فهو صفة القوى والقطع صفة النائم لانه يقطع نفسه
عن الاحساس والحركة بسبب النوم فلما يبعثها مفعولا للقطع ولا للجمع لا يتقدر ارادة استراحة القوى
للحيوانية والارادة الازالة والكمال الغفور وقوله ومن السبوت اي من سبب الموت السبوت لانه
لانه مشتق منه او كلاهما مشتقا من السبوت بمعنى القطع واصلا القطع ايض بمعنى الغفلة الدال على القطع كما
ان اصل السبأ ذلك والاول واصلا السبوت بمعنى القطع ايض قوله وجعلنا الليل لباسا عطاء يستتر
بنظرة من اراد الاختفاء يستتر بنظرة الليل كل احد كونه نومة في حق من اراد الاختفاء فذلك خص
الاستتار به ولا تهاقير وكما بنظام الليل عندك من يدكر ان المأفوية كذب اليد النومة والمأفوية
قوم بجعل النور خالق الليل والنظيرة خالق النور ولقد اعجب حيث عقبه النوم بنومة لباس الليل اذا حوج ما
يكون الانسان الى التمسك بالاختفاء وقت النوم الذي لا حال فيه يمينه وبين اعدائه ولهذا الحكم لليلة
وقت النوم ويمكن ان يحل كون الليل كاللباس على كونه كاللباس لليوم في سهوله افرجه منه فلهذا وقتها
العاش مصدر عاس والعيش الحوية فجعل العاش مصدر اجينيا وحمل الحوية او لا على حقيقة لانه جعل
فيه ما يعيش به فكان وقت الحوية وثانيا على الانعاش عن النوم فسمى الانعاش حوية كما سمي النوم موتا في
فعله او حوية عطف على العاش تحت الوقت ولا يخفى ما في جعل النوم وقت الانتباه واليقظة من التفضل
والانفعال ان اليقظة تصيب العيشة وتضاد الخواج التي يتعسر او تعذر في ظلمة الليل ولما كان اليقظة موزنة على
القوى الحيوانية لا يبرزها من الاشتغال منظم اسباب العيشة كما في جعل النوم استراحة لها على امر في وجوه
عليه وزاد هذه الملاحظة اتصال هذه المرة في سبع سموات قويا وكذا لا يؤثر فيها دور الدور
لما ذكره جعل النهار وقتا صالحا لتحصيل العيشة عقبه باعداها اسبابا لهذه التحصيل فذكر سموات كحكايا من
التقبلون لتحصيل العاش تخفا عن ان يسقط منها عليهم ما يجعلهم متساخين كالغبار ولا يخفى ما في استحكام السموات
من الخواج والعلية كما في سهولة الارض التي هي كالغبار لسكانها ومنبت الارزاق بالوانها وذكر الشمس التي
في نورها تحصيل النعم وكوارتها تزيده ما يحتاج اليه الامم بعبارة كاشفة عن كفايتها العلية وتذكر
السحاب التي منها ما به كل شئ حي وارتقا على الانهار والينابيع لانها اظهر نفعا عند كل قوم من العوب
وحي فذكر في وجع اللب الذي هو مقصد الصحاح الحث في مساعيتهم والنسب الذي هو مطمح ارباب الرعي في ما يقيم
ووجع جنات القاف يا وى ايها كل طائفة سيما للاخطا الذي هو للقوت اذ السبأ فلا يخفى حسن
حسن تاخير في هذا الباطن هذا الهمني ربي رب الارباب فاضفت به الصالحين من الاصحاب رجا للشواب
من لهم الصواب يوم لا ينفخ بال ولا يهنون ولا يخفى عن شئ من العقاب فلهذا من وجع النار اذا احضت
في القاموس ووجع النار اتعدت والاسم الوهنج حركته ووجع الجوهر تلاله ولا يخفى ان وصف السراج
باتساق هو المتعارف دون الحرارة الا ان يكون المراد بالسراج الشمس فانها احد مسانيد على ما في القاموس

وقوله والراد الشمس كثر وح كذا ان يحمل الجمل متعددا الى المفعولين هنا كما في اخواتها ولا بأس بتشكيل المسند
 لا تخصاره في فرد قوله المعصرات السحاب لا السموات كما روي عن الحسن وقاوة لان السماء لا ينزل من السماء
 بعصره بخلاف السحاب فانه يعصره الريح وما ذكره الكشاف في تاويله من ان الماء ينزل من السماء الى السحاب
 فكان السموات تعصرن اي تحمل على العصر وتكمن من بعد انما يتم لوجها المعصر بمعنى العاصم ولو قيل ان
 بالمعصر الذي كان له ان يعصر كان تكلفا على تكلف قوله اذا اعصرت اي شارفت ان تعصر الريح
 لما كان السحاب معصورا لا عاصرا احتاج الى تاويل صيغة الفاعل الى ما لا يقتضي كونه عاصرا قوله ومن اعصرت
 الجارية اي اخذته ونقر عنه كانه في الاصل بمعنى حان ان تعصر الجارية تخيلا ان الدم يحصل منها بالعصر
 قوله او الرياح ذوات الاعاصير يعني صيغة اسم الفاعل للرياح الى الاعاصير بالكسر وهو ربح تترجما
 ذات رعد وبرق والاخلاق جمع خلفه بالكسر والجمع هو صفة صرع الناقة القادمان والافواه
 على ما في الصحاح وتاويله حمل المعصرة على الرياح بقراءة البنا ظاهر لانه لا ينزل من الرياح بل بالرياح وينزل
 من السحاب لا بالسحاب ولا ينفذ ما في الكشاف من الباء دابر بين ارادة السحاب والريح هو معنى ما فيه
 لظهوره وقوله الفصل الحج اي افضل اعمال الحج او افضل ذوات الحج والجمع جمع لبعث كجذع قال في
 القاموس حديثه لفظ ولفظ ويغنيان لمتنفسا الالف والاشجار للفتحة واحدا لفظ بالفتح والكسر
 بالضم التي هي جمع لغاوي فيكون الالف جمع الجمع ولكن الرخصة في قول انه جمع لا واحد كالا وزاع والاشجار
 للجماع للفتحة ولو قيل هو جمع ملطف بتقدير يرحل الزوايد كان قولها وجها ولم يوثق ورود اللفظ
 وقيل الواحد لفظ وقال صاحب الاقليد انشدني الحسن بن علي الطوسي جنة لفت وعيش مغدق
 وندامى كلهم بيض زهره ولم يمتنع الي كونه جمع لغيره وكان له لم يجد للفتحة معنى الشئ الملتفت بشئ
 وجعل كونه جمع للجمع للفتحة زعم ان قتيبة وقال وما اظنه واحدا لظن من نحو ضفر واخضار وجر واما
 هذا وجعل ان الحاشية الشافية جمع فعلا صفة فعلا لفتح لفتحة الالف قوله ان يوم الفصل كان
 ميقانا لا ذكر ما يستدل به على صحة البعث حيث لا يبقى الا حد شعبة فيها صار المقام مقاما ان يسأل عن
 ميقانه فكان سائلا قال اي وقت ميقانه فاجاب ان يوم الفصل كان ميقانا وهذا السؤال وان يقتضيه
 ترك التوكيد لان السؤال عن الوقت المطلق فالسائل خالي الذهن عن اللوازم ان اللوازم بعده عن الايمان
 وعدم سهولة على الافهام وكونه منزهة ان يتردد فيه تنزل منزلة ما يتردد فيه فاكد وح المراد بالميقان
 بوقت به زمان البعث قوله في علم الله وحكمه المراد بحكم الله تعالى ارادته به في الازل ولا يرد تفسيره القضا في قوله
 واذا قضى امرنا نقول لكن يكون بالارادة الالهية لوجود الشئ وهذا معنى على ان يكون تعلق الارادة كالا رادة
 ازليا انما لو كانت حادثة فليس الثبوت الا في علمه ويمكن ان يقال ان كما بمعنى يكون عبر عن المستعمل بالماضي
 لتحقق وقوله فهو كالواقع ووجه تحقق وعده كونه في علم الله وحكمه قوله اي حد اي وقت به الدنيا في علمه

او حاد الخلاق فيفتنون عند معنى ان نهاية ايام الدنيا ولهذا يقال له اليوم الآخرة او في مخلوقات الدنيا
 لا يخلق في الدنيا شيئا محمدا وبعضهم معطاه ابراهيم وادخلهم هذا يقتضي ان يكون في قوله فتاتون افعالا تعقيب
 لا تصور الايمان بلا اجر وايدان ان يقال المراد قطع بعض الابرار والايدي ولا يتصور الايمان مع الكفر
 منكون مسجونين على وجوههم ويتصور الايمان مصلوبين على جذوع النار والفتنات التامة لا يخلق
 بالضم والكسر مع فتح اليا الكبر فالمتكبرين للثقل ومنها المتعظفين للكبر على ان الخلاء مغفول الريح يخرج الكبر لا
 للثقل كما ورد التكبر مع المتكبر صدقة ولم يذكر صدقة في شأن هذه الافواج منكري البعث في
 المشركين ولا حال اهل التقوى على اختلاف افواجهم وكان سؤال السائل مقصودا على عصاة الامة لا عن افواج
 في الآية لانه لا تخصيص في الاية بهذه العشرة قوله ونفتح السماء وشفقت فوجت عن شق السماء الموقوف كمال
 الشدة بفتح الباء انظرها كمال قدرته وهذا احسن من تقدير الفتحة اي فتحت ابواب السماء فيكون كقول
 شق وخرنا الارض عيوننا لما عرفت لانه لو كان القصد للالك لقال ونفتحت السماء ابوابا كما قال
 وخرنا الارض عيوننا لان قوله فكانت ابوابا لا فادت انها صارت من كره الشقوق كان الكسر ابوابا
 ونبه بقوله صارت على ان كانت بمعنى صارت وهذا غير كسر السماء وهو بعد هذه الحادثة وقيل عيون
 الكسطة والمعنى يفتح ملكا السماء بالكسطة فيصير كلها طرا لا يستأثر شيئا وهذا ما وجدنا في الصحاح ان
 يقال ان المراد بالكسطة فتح الابواب ككسرة الابواب بحيث كانت ابوابا صارت كلها ابوابا قوله اذا
 ترى على صورة الجبال ولم يبق على حقيقةها جعل مشابها لها للسراب فيما اشتبه به السراب من
 صورة لا حقيقة لها حتى يغير عن كل ما هو كذلك السراب سواء كان على صورة الماء او لا ويؤيده التفسير
 عنها في نسبة التفسير اليها بالجبال وكذا ان تريد بالسراب ما يكثر انها ما تعني تجر الجبال جريان الماء
 وتسير سيلانها كالسراب فيزيد في اضواء ابوعطش الحشر وغلة شوقهم الى الماء قوله موضع رصد
 الرصد مصدر بمعنى الرقب وقوله او خزنة الجنة الموقنين ليجر سؤمهم من فيها في جوارهم عليها لان الله يحكم
 بان يراد بالجمع كل واحد ولعله يعرف المطيعون لفته البجاة منها فيزيد وان في الشكر ويورث البستون
 بهجاء المطيعين فيزيد تحسبهم وحر قوايتنا الحسد ايغى والله هرا ان يفتقر المرصاد برصاد الطالع
 ولا يرد الامر بينهما وكانهم ارادوا التحصين اهل النار ليكون كسائر قراينها في اهل النار
 خاصة او التحصين اهل الجنة ليكون مقابلا لسائر القراين ويكون الكلام من قبل اقتران الوعد
 والوعيد كما هو عادة القرآن المجيد وجعل النظم محتملا على تقدير ان لا يجعل للظاهر وصفا
 المرصاد اهل متعلقا بما ياقوله فانه الموضع الذي يفتقر فيه الجبل تقصر الفوس ان تغلفه حتى يمتن
 ثم ترده الى النوق وذلك ان يكون يوما وتلك المدة يسمى مغنارا وكذا الموضع الذي يفتقر فيه
 كذا في الصحاح قوله او مجددة بمعنى المرصاد وبالفتح اسم الفاعل فيكون المجددة اسم فاعل من اجدد الامر

لغة في جد في الام اذا اشتبهت وبجملتها قولهم فلان الجاد المجد في الامر ونقل عن المصنف انها
محدثة بالحاء المحط من احد النظم فتقول لا وجه لتخصيص هذا التوجيه باهل النار اذ يحتمل ان يكون
المعنى مجردة في ترقب اهل الجنة لتلا يتضرر واحد منهم من فيها والمطعم الرجل الكثرة الطعن في القرب
بالرحم للعدو وقوله وقرئ ان بالفتح على التعديل لقيام الساعة كما قيل كان ذلك لا قامه
الجزاء وح ينبغي ان يكون ان للتقين ايضا بالفتح ومطوقا عليه لانه يكسبها يتم التعديل
باقامة الجزاء الا ان يقال ترك العطف للتصريح باستقلال كل من الجزاءين في الاستدعاء قيامها
قوله وهو المنع والاعتقاد قرأ لابن كثير في المبالغة على قوله احقبا بوجه وهو رمتابه لفظا
للقلب لا يقتضي التتابع وكانه حمله على لتبادره من الحلاق الاحقاب لكن ينافي ما ورد انه
يخرج اهل النار ويقرب الى الجنة ثم يرد الى النار لزيادة تعذيبهم وقوله وليس فيه اي في
قوله لابن كثير احقبا ما يدل على قبحه منها اذ لو صح ان الحقب ثمانون سنة او سبعون سنة
سنة لا يريد ان لو صح ان المراد بالحقب ثمانون سنة وليس المراد التردد في كون الحقب
بهذا المعنى في اللغة لانه اثبتت كناية اللغز كالسبح والقاوس كما اثبتت بمعنى الدهر وقوله ليس فيه
ما يقتضي تناهي الملك الاحقاب من غير صيغة جمع القلة الا ان يثبت ما ذكره الفاضل للفتن في حواشي
نحو ابن الحارث ان اختصاص جمع القلة بما دون العشرة وجمع الكثرة بما فوق ذلك اذا كان
للفظ لا للجمعين فاذا لم يجرى التفسير الا على احد هما فهو مشترك بين القلة والكثرة ولم يثبت لمج
للحقب الاحقاب واحقب وقوله فلا يعارض المنطوق الدال انما يستعمل لوم يسع حقل الخوف وعلى الدهر
الطول قوله او نصب احقبا بلا يزوقون لم يثبت لاجل لا يزوقون فيها صفة احقبا بوجه الضمير
فيها اليها لانه لا يندفع به ايهام وزعم لانه ينسلج من جعل احقبا ظاهرا للبشره ولا يندفع مع
ذلك بتقييد الاحقاب بشئ بخلاف ما اذا قيد البعث المظروف فانه لا يلزم من انتهاء زمان التقيد
انتهاء زمان المطلق قوله ثم يبدلون جنسا 9 من العداية منهم من ان عذابهم في الاحقاب والقسا
وسوق الاية اسم لا حذو ما يروى وهم وحسن عنهم جزاء نار وسكن عطفهم الا لئلا يفسد قوله
ان يقال هم لم يكن لهم وهم وعسا قافيا من العذاب فالنار هي محض الاشمس كما جئنا من
ومفهوم الحقب الذي هو صفة العام مما زعمه لا يزوقون تفسيره لانه صفة كاسمه لاحقبا او بوجه
مفسرة الحقب لانه لا ينها نشأ من متعده وهو الاحقاب قوله وقيل الزمهرير وهو مستثنى من البرد
معنى كما ان جئنا مستثنى من الشراب لانه ان لم يندفع حتى يكون على ترتيب المستثنى منه يتوقف
عسا قافيا وما ذكر القاموس من معان البرد الريد والحل عليه غير بعيد اي لا يربط في احوالهم من
والعطف والاسوا حاله من لا يربط له قوله اي جزوا بذلك جزاء ذوا فاق ووافقا جواب

سؤال يسأل من السابق كانه قيل لما جزوا عدا با ابد يماح قد زمان عصبانهم ويمكن ان يعقد
حال من السابق اي جزين جزاء ذوا فاق وان يحجر خبر الكائنات اي كانت جسم جزاء وفاقا ذواتا
لا عالم او موافقا لها اما عدل لقوله ذوا فاق يعني وصف الجزاء بالوافق بتقدير مضافا ويجوز
بمعنى اسم الفاعل او لقوله او وافتها يعني وفاقا مصدر مقدر هو وصفه جزاء وذلك المقدر اسم الفاعل
او الفاعل قدم تقدير اسم الفاعل لان اللفظ في النعت لا يرد وان كان الاصل في العمل الضمير ويجوز ان
يكون النظم من قيسل رجوعا لانه وفاقا فقال من وقد كذا هكذا في الكفاية ويشعر الجارة بان
وقى متعديا مغفولين لكن في النسخ والقاموس وفقت امرك بالكسر يعني اي صادقة موافقا
بالجد وصف الجزاء بالوافق وصف له حال صاحبه لانه الذي يصادف جزاءه موافقا للعلم قوله يا لما وافق
هذا الجزاء اشارت الى جهة الفعول وهو انه بيان كون جزائهم وفاقا بيان ما يوافق هذا الجزاء ولكن ان
تجدد تعديلا لكون الجزاء وفاقا ووجه كون العدا ابدى موافقا لكفر في الايام القليلة ان الانتفاع بالآخرة
معلق باعتقاده والعمل في الدنيا فاذا انكروا ولم يعملوا اصلاحا فزادهم الحولان الا بدى من منافع
وعدم ميعانهم عن نوابه فالمراد بعدم رجاء الحس والتكذيب بالآيات الكفر مطلقا خصوصا بالذكر كونها
علمين في الكفر وذكر الباقي اجمالا بقوله وكل شئ احسيناه كتابا كان قال وفعلوا شيئا حسينا
كتابا فعلى هذا لا يكون قوله وكل شئ احسيناه كتابا اعترافا قوله وكذبوا باياتنا كذبا في القاموس
كذب بالانكذب وكذا بالانكره قوله وفعل بمعنى تعبير مطروحات في كلام الفصحى في الكفاية في كلام
من العرب لا يقولون غيره قوله وقرئ بالتخفيف وهو مصدر كذب اثبت ابن الجارح مقومة الكذاب التخفيف
اي مصدر التخفيف وح الا نسب بمعنى الشدة وهو الكاذبة عطف على الكذب ولم يحل الشدة على
منه الكاذبة لانه شاذ في المفاعلة نحو آد بتقدير الآء فكان في قوله وفعل بمعنى التخفيف مطروحات
اشعار بشدة هذه في معنى المفاعلة وبوجه عدم الالتفات اليه قوله فانهم كانوا عند المسلمين كاذبين وكان
المسلمون كاذبين عندهم فكان بينهما مكاذبة فربحت لان الكاذبة كما هو شأن المفاعلة مقابلة الكذب
الحقيقي بالكذب الحقيقي ولو جاز استعمل في مقابلة الكذب الاعتقادي بالاعتقادي بان يقال كذبنا ما هو
كذب في اعتقاده ما هو كذب في اعتقاده الآء واما تسمية مقابلة ما هو صدق في اعتقاد كذابينها باعتبار
ان كذب في اعتقاده السامع مكاذبة بغير جدوا تمام قوله وعلى المعنيين يجوز ان يكون حلا في استدراك
على الكفاية حيث خص الطال بتقدير جرحه معنى الكاذبة قوله ويجوز ان يكون للبيان في تاييده لاحتمال الحان نظر
الا ان يثبت ان احتمال كونه جمعا راجح ولك ان ترجح باستقار عن تقدير الموصوف وارتكاب التجوز
في الوصف به قوله وقرئ بالرفع على الابداء فالنصب لانها على شرطية التفسير والموضع موضع اختيار الرفع
لعدم قرينة خلافه فلا بد لاشتهار قرادة النصب من جهة ويمكن ان يقال النصب مختار للتباس المفسر بالصفة

لا احتمال كون كذا با مصدرا بفعل المقدور فيكون التقدير كل شي احصينا كذا با ويكون كتب خبر كل شي
والا وجه غرضي انه منسوب بالنعطف على اسم ان واحصينا كذا با عطف على خبره وللجلل بيان كون الخبر المذكور
موافقا لاسم لان الجواز الموافقة انما يكون بعد ورافعال موجبة عنهم وضمها وعموم فونها على الجاز
وح الرفع للنعطف على اسم ان وليس هذه الجدة اعتراضا والظاهر ان الكلام متمم للصورة ضميلا لاسماء
في علمته بضميلا المحصي الجدة المستقن للضميلا بالكتابة والا فهو متعني عن الضميلا وهذا التتميم لتمامها
والا فالانضباط في علمته اجل واعلى من ان يشتر شي قوله مسبب عن كونهم بالحسنة وكذا فيهم
بالآية والظاهر انه متبلا بقوله لا يدورون فيها بردا ولا شرا بالاجمعا وعسا قاي اذا اذا قوا لهم
والعساق فيقال لهم ذوقوا فلم تزيدكم الا عذابا وح المحر بينهما اعتراضيه قوله ومجتمعة على طريقة لا تتفق
للمالفة وجه المبالغة انه يحفرهم في وقت الامم مع غيبتهم كحال الالهة بالمرهم بالذوق ولو قدر القول
لم يكن التفات قوله وفي الحديث من الآيات اشد في القرآن على اهل النار وكيف لا وهم يخاطبون بهذا
في محله لا يخاطب فيه الا بجملة الترحم وتخاطبهم به ارم الرايين ويحمل هذا الامر مسيحا عن افعالهم وقوله في
من التحسني على ما تم وبوعدهم وعيدا لا خلف فيه بل لا يزيدهم ابدا الا عذابا وقال في الكساسة وهي آية في غاية
الشدرة وناهيك بلن تزيدكم وبدلالة على ان ترك الزيادة كما حال الذي لا يدخر تحت الصحة ويحيا على
طريقا لا تتفق شها هذا على ان الغضب قد يبالغ هذا ويحمل ان يكون المراد انه اشد في القرآن على اهل
النار فانه اذا بلغهم هذا الوعيد ونحوه فامنهم فقد طلبوا العذاب لا يدي في مقابلة الكفر فلا عذراهم
يوم القيمة في الحكم عليهم بخلاف النار قوله ان للمؤمنين مغانا يولد بخبره قوله فلن تزيدكم الا عذابا ووجه
الفصل قائل والمتقى ادناه المتقى من الشرك وعلاء المتقى عن التوجه بما سوى الله وبينهما مراتب تتصفي
وقوزيم على حسب هذه المراتب تزيج والفوز النجاة ويودي بمن والظلمة ويودي بالآب والهلاك
ضد قوله حذائق واعنا بانم البدل حيث وقع يوم ارادة الهلاك والفوز ان كان بمعنى النجاة التي
او الظلمة المطلوب فابدل بدل اشتغال وان كان المراد به محل الفوز فابدل بدل البعض كيف محل الفوز
الجنة وحذائق فيها انواع الاشجار المثمرة والاعشاب اي الكروم وبعض منها وقوله وكاسان كان عطفها
على حذائق وبدل اشتغال لا محالة وان كان عطفها على مغانا فليس بدلا والاول الجمع وقد جمع الله تعالى
في هذه الآية الكريمة التعداد اهل الجنة حيث تضمن ذكر الحذائق لذة البصر والشم والذائق
اذ لا يخلو الحذائق عن الرياحين والظفر والزهرة ولذة الذائقين بما را بالذينة وقد صرح باعتبار
المصحة بها وتضمن ذكر الكواكب لذة البصر والامر وتضمن ذكر عدم سماع اللغو والكذب المتضمن
لسماع الكلام المفيد الصادقة لذة السامع وفيه اشارة الى ان لذة فوق سماع المفيد الصادقة
ولا كرهه عنده كرامة اللغو والكاذب ولهذا حرم ما على النساء الذين حتى لا حشاشي صا الا

فبين عدم سماع اللغو والكذب تمييزا للجنة عن غير الدنيا بل لا يوجب التكلم بما لا يفيد كالدنيا وبين ان
الجنة والدنيا با نهن ليست ككس الدنيا منبع الا كاذب ولعل المراد الكس اللان اللان ابدلان
لا ينقص بالشرب منه كما هو شان نعم الجنة فانها لا تنقص بالاكثر منها قوله فذلكت نديهن اي استناده
كتفلك والازاب جمع ترب بالكسر واللدات جمع لدة وهي الساوية في السن وفي بعض النسخ
بسا الجنة كلهن بنات ستة عشر ورجالها اثنا عشر وثلثين قوله لان من على كسمع لاسم لاه كمنه
حتى يرد ان بنا فعلا لا يجي من المتعدي وفي القاموس ذوق الكاس لانا وكاس ذوق محتلة ومتن
تفسير الكساة الدباق بالمرعة او من التفسير باللا قوله اذ لا يكذب بعضهم بعضا في الكساة ولا يكذب اول
يكاذبه واقتره انما اقتصر على الكاذب بالتحفيف على الجميع اذ في الكذب مع الكفاية
والكذب ايضا لان الكذب ان كان حقا فقد كذب من كذبه وان كان مبطلا فقد كذب حيث كذب قوله جزاء
من ركب اضاف جزاء المقسم اليه ذاته وغيره من ذاته بارب تكريمهم واشعارا بان لا يزال ربهم ولم
جزاء الطاعين بتعديتهم عن الاكرام واشارة الى ان ليس لربهم ذلك الا انها قوله قول مستتبت
بفعل قول به فيه ان النجاة ذكره وان القول المطلق لا يجوز ان يجره اذا كان عاملا محذورا وجوبا ويمكن ان
يقال وجب حذف عامل جزاء جعل فاعل فعله وهو ركب متعلقا به فهو ركب وسعدك قوله بدل من ركب
وقدره للجزايات نافع امام مدينة وابن كثر امام مكة وابوعمر وعليه ابتداء الاحسن ان يجعل ركب
السموات صفة مائة ركب مجرورا او مرفوعا على القطع فيتحقق القراءتان معنى والمراد بما بينهما في الآية
جنس ما بين السموات والارض فلا يشد عنة صوت الارض وبقية قوله الرحمن صدق له يعني ركب اورد
السموات قوله الا في قراءة ابن عامر وعالم ويعقوب وحن علي انه خبر محذوف هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها الا في قراءة ابن عامر وعالم ويعقوب وحن ووافهم حرة والكسائي في قوله
رفع الرحمن على انه خبر محذوف ولا يحصل للنسخة الثانية ولا يظهر وجه قوله وحن مطلقا وما في البخار
البيان شروح الشاطبي يخالف ما ذكره حيث قال قوله ابن عامر والكوفيون رب السموات خفضا بدل
ركب والباقون رفعا على الابتداء وقراءتهم وابن عامر الرحمن خفضا على انه تابع للرب والباقون
رفعا اما حرة والكسائي فالرحمن على قراءتها مبتدأ وخبره لا يمكن ان يكون خبرا مبتدأ محذوف
تقديره هو الرحمن واما رفعا فان رب السموات مبتدأ والرحمن خبره او بدل منه ويكون الظاهر لا يمكن
قوله لا يمكن من خطا با يتوهم من انما لثبوت الشقاعة فان الشفيع يحكم خطابه ودعاه الى
مغفرة المشتق فيه قد وقع تارة ككلمة على عدم ما كية خطاب جاد من عنده وعدم قدرة احد على ان
يتصرف فيه زيادة او نقص الا انه قال الكسائي في تحريمه اي ليس في ايديهم مما يجادل به الله ويامر به
في امر الثواب والعقاب خطاب واحد وهو النسخة الواحدة وهو لا ينافي ما كية خطابين او اكثر الا

ان ينبغي الاكثر من طريق الاولي لكن في الخبر على استواء النفي عن غنى وتارة تخصيص المازون با
منه ولك ان يحل على نفي ما كية خطاب منه بان يدعوه احد ان يخاطب باللفظ من اراد خطابا بالقر
وبالعكس وحل القاء على خطاب الاعتراض لله الواو ولا هو السما والارض وهذا انما يتم لو لم يكن ما بينهما
اهل الله فان هؤلاء هم الذين افضل الخلق لا هذا ليس هو وبعين اعتقاد اهل السنة واختيار الطريقة
الاعتراض فان للذي وغيره من اهل السنة جعلوا الملازمة افضل من البشر وهذا الياسم يصير لا يشكون
لاروح واللكو اما لو جعل كغيره لا يكون فلا يحتاج في تخصيص عدم تكلم غيرهم الى طريق الاولي فهو اولم
يقدر وان يتكلموا بما يكون صوابا قد دفع به ما يشك في النظم من انه لا حاجة الى قوله وقال صوابا
لوجهين احدهما انه اذا نال من قال صوابا وثانيهما ان الروح والملك لا يقولون الا صوابا و
وجه الاخر به ان المراد انهم لا يقدر ان على التكلم بالصواب الا باذنه ولا يكفي في التكلم كون
الخطاب صوابا وهذا امر اذ الحسب حيث قال هما شريطان ان يكون التكلم منهم باذنه في الكلام
وان تكلم بالصواب فلا يشفع لغيره تضي قوله وتستعمل الامن ارتضي هو الحكاين لا محالة تفسير
الذي هو وصف اليوم او خبر ذلك اليوم اي لا يسع ان يتكروا فضلا عما سبق لانه كوكلا ومقره
اذ جميع ما سبق لا ثبات ذلك اليوم فهو من شاء اتخذ الى ربه الى ثوابه اشارة الى حذف المضاف
وانما احتج بالحرف المضاف ان رجوع كل احواله ليس مشية بل كل احواله الى حاله انما
المعنى بالمشية الرجوع الى ثوابه فان العبد يخاف في الايمان والطاعة ولا ثواب الا بالارتكابا بال
قوله بالايمان والطاعة ليس شرط الثواب بالطاعة لكون العمل جزا من الايمان بل لا بد ان
الايمان ولا بد من الاقرار بالسنة وانما قدر الثواب ولم ياخذ الرجوع الى ذات الرب لان
للكافرين ايضا رجوع اليه لكن بجوابه قوله وقرب لتحقيقه فيما بعد والا فالحق في الكلام ليس
قربا ولهذا قيل ما بعد ما فات وما اقرب ما هوات والمجا الى توجيه القرب به لو كان يوم
ينظر المرء ظرا فاستمع اي قريبا كائنا يوم ينظر المرء اما لو كان طرفا لثوب القرب فلا حاجة اليه
لان في هذا اليوم قرب لا فاصلا بينه وبين المرء فله يري ما قدمه من غير او شر ليس تفسير ما قدمت
يذاه حتى لا يلايم ترديد ما بين الوصول والاستقامة بعد الجزم بكونها موصولة بل بيان حال
المعنى قوله وما موصولة منصوبة ينظر والعابد يحدو في اي ما قدمه يذاه وكان له لئلا تقدم
الكسب الوجه الثاني الا ان في الوجه الثاني ايضا جدا في ينظر جواب ما قدمت يذاه وكان له لئلا تقدم
اي الكسب لانه ساع هذا الحذف واستمر بحيث يفهم المقصود كان من حاق اللفظ الا ان جعل
الموصولة مفعول اعتدب من حيث المعنى من جعل الاستفهامية فالتحقيق مع الكسب قوله وقيل كسب سائر
الحيوات وقيل لما احقر الميسر ام خلقته من نار وخلقته من طين وراي درجا المخلوق

سورة النازعات

من التراب تمنى ان يكون ما احقوه وهذا معنى لطيف مذكور في الكسب مع سائر ما ذكرناه وكانه انما تركه
تحاشيا عن تخصيص الكسب بغير ما يوجب ولو جعل المرء على المؤمن ويجعل النظر بغيره وسرور
فيكون مقابلا لقوله ويقول الكافر الابد ويكون معنى حسنا قوله او نفوسا منقذة في الاحساد عطف على
قوله ارواح الكفار ولا تقابل بينهما وما تمحذان بقرينة حملنا شطرا على مخارج ارواح المؤمنين
والترديد بينهما باعتبار ان الاول اشارة الى حذف مفعول النازعات والثاني الى جمل غرقا مفعول
الغرق بمعنى المفعول اي نفوسا منقذة في الاحساد والغرق كالكدور والحسن بعينه مشبهة من غرق في الماء
غرقا بالتحريك على في الصحاح لكن الغرق بالسكون اسم بمعنى الاغراق فالاولى اي نفوسا منقذة للمؤمنين
كون الغرق بالتحريك لازما في اي يخرجون ارواح المؤمنين برقى من نشط الدلو من البيرة اذا اخرجها
ويسبحون في افعالها سجع القواص الذي يخرج الشين من اعناق البحر فيكون انما نشط نشطا والساحتجا
اشارة الى طائفة متوجهة الى ارواح المؤمنين ويكون افعالهم بالدخول في ابدانهم والوصول
الى اعناق ابدانهم والنظر من التعبير عنهم بانما نشط انهم يخرجونها واقفين خارج البعد كانا نشطوا
الخارج من البيرة لان ارواح المؤمنين تسرع في الاجابة وتيسر الى الخروج كحد الدعوة الا ان جعل التعبير انما
لمجرد الاشارة الى الرقى وفي الساج ان النشط حل العقدة برقى فوجعل انما نشط انما نشط انما
المعنى كذا وفتح للاشارة بالرقى قوله فيسبقون الى ابره ويدررون امره اي امره امره و
الامر فيدرونه قوله واصفقا النفوس الفاضلة حال المغفرة اي حال كمال الاستزاق وبلاية مقابلة
بحال السلوك او حال الموت ونزها عن الابدان زعا شديدا عبارة عن قطع تعلقها بالابدان بكلمة
وقوله من اغراق النازع في القوس بمعنى مدنا على ما في الصحاح اي الغرق بمعنى النزح الشديد للنفوس
ما جود من غرق النازع في القوس ومنقول عنه وقوله حتى تصير من الكسب اسم فاعل ومفعول ولا بعد
ان يقال ان النازعات اشارة الى النفوس المشتهية عن قيام الافعال من نزع عنه نزوعا انتهى عنه
على ما في القاموس بالازواق في امور الشرح وانما نشط نشطا اشارة الى خروجها بالانتهاء عن العباد
والتمسك بالاعمال الحسنه عن لوازم البشرية الى الصفا الملكية والساحتجا اشارة الى اسراعها في اجابة
ذاع الشرح اسراع المنك في الاجابة والساحتجا سبقا اشارة الى موغرها مربة الامامة وان تبعتها
جماعة والمدبر امر الاشارة الى تدبيرها امر من اقتدي بها قوله نزع العصى قوس مقولوب قوس
خرزاعن النظم على الواو وفي الصحاح نزع في القوس مدنا فاعل قوله وانما حذف اي حذف ما يدل على قسامة
الساعة او جواب القسم وهو القوس الساعة لئلا يبعد عليه وقوله يوم ترجف الراجف وقع في نزع
النظم بما قبله بلا عن قوله ما بعده ويدل على انه قصد هذا قوله وهو منصوب بالعطف دون ان يقول
هو منصوب من غير عطف تامل ونصبه كجزان يكون لفظيا وان يكون محليا بين في محله واعترض

جسوم ترجف الراجف وهو يوم النفخ الاولى فاعيا م الساع بان الساع بعد النفخ الثانية
وبينهما اربعون سنة واجب باعتبار زمان النفخ الاولى والثانية زمانا واحدا حتى يكون قيام
الساعة في بعض ذلك الوقت ويتدفع به اشكال كون تبعها الراجف حاله عن الراجف ايضاً ونحوه
المخوف فليأتين ونجس يوم ترجف فاعل المخوف مرفوع المحل ونجس تبعها الراجف صفة الراجف
لجعلها في حكم التكررة لكون التعريف للعهد الذي هو امر على اللين يسبني قوله والمراد الامام الساكنة التي
تشهدونها فيكون الامام للعهد لا لرجي ولهذا صار قوله ترجف الراجف كما ما مفيداً ولكن ان تجس
الراجف للاستخرا اي كل ما من شأنه الراجف والتحويل في الكثرة او الواقعة التي ترجف الامام
عند ما وهي النفخ الاولى او النفخ الثانية التي ترجف الامام عند ما يريد ان التعبير بالراجف
من قبيل جعل سبب الراجف راجفاً وكذا اسناد الراجف السناد الى السبب لانه من الوجيف هو
مصدر بمعنى الاضطرار ولا دلالة في لفظ الراجف على الشدة الا ان يقال استفاد الشدة من الجزئية
اي بصار اصحابها خاشعة يعني اضافة البصار الى القلوب لادنى طائفة وهي ان الدال لظاهرة
لما في القلب من الخوف فكانها ابصار القلوب حيث اثر فيها حالها بقوله ولذلك اضافة الى القلوب
يريد به وان ذلك من خوف القلب اضافة اليها وانما وصف البصار بالذل والذليل اصحابها
لان اثر الذل انما يظهر فيها لان الذليل ينظر الى كل احد نظراً المتوقع لاحسن والعزير لا ينظر الى احد توقفاً
او ينظر نظراً المرفوع التكبر الممان ولكن ان تزيد ابصاراً بصار القلوب اي صارت ابصاراً وليدة
لا تترك شيئاً فكنى بذلها عن عدم ادراكها لان عز البصيرة انما هي بالادراك والقدرة على العلم
يقولون انما لا يدرون في الحاضرة بيان لسبب القلوب وذلك اصحابها وهو انهم يقولون انكار
هذا القول هو على النسبة كقوله في عيشة راضية يعني بحمل الحاضرة صيغة النسبة كلابن ونحوه لان الطريقة
لا يقوم بالحرف لكون له نسبة الحرف كما يحصل في عيشة راضية كذلك او يكون من قبيل تسمية المفعول بالفاعل
فان الطريقة هي المحفورة وهذا الذي يعني بقوله او تشبه القابل بالفاعل وقوله عيشة راضية جعل منه
فانهم يمان من تخصيصه بالاحتمال الاول ليس بذلك قوله وقوي في الحفرة بمعنى المحفورة يعني بمعنى ما هو
محفور في الواقع لانه اريد به مفهوم المفعول اذا اشتقاقها من حوالا لازم الذي هو مطاوع وهو محفورة
فيكون المعنى على الصفة المشبهة لانها متحدة بالذات مع المحفورة كحال المنقطع والمقطع متحدة بالذات
مختلفاً بالمفهوم وهذا اذا كنا نلفظ ما تحركه على الجزئ يكون في تقديره بزيادة اذا كنا نلفظ ما تحركه فيكون
خير استهزاء بعد الاستهزاء انكاره والظاهر ان متعلق ببرد ودون هو تحركه وهي الراجف والظاهر ان
ناخرة غير تحركه لانه لا يرد واجبها وما بعد ما فيتم القراءتان معني ويكون كلامهما متشاركين في
المبالغة وهو المعنى ان تحت معنى اذا في تقديره اذا صح واختياره اذا الدلالة على التحقيق

الراجف

الاستهزاء قوله ليس قد انك حذرة فيسبكي على كذيب فومك او يستهل عليك دعوة قرين وقيل
الرجف تسع في تمام التبليغ اذا تعلم ان موسى امر بدعوة من هو كمينه وبين من تدعوهم واتم امره
قوله اذا ناداه مستحق بالهدى الواقع في هذا الوقت وقيل ان بعض القصة وهو انه اراد الراجف
لانه لم يكن في هذا الوقت فالتقدير اذ كرر ناداه قوله قد مر بيان في سورة طه وهو انه اسم وضع
بالشام بصرف ولا يعرف او بمعنى مرتين مصدر للنداء والتقليد وقوي تركي بالتشديد في
الاسم تركي جعل السآ زاد وادخلت فيها قوله وهذا كالتفصيل لقوله فقوله لا لينا اي لولا اننا
في سورة طه ووجوده كالتفصيل على ما بينه بنانا في صورة العوض والمشورة ولوجوده في
ذو البصيرة وهو ترك المواجيب بانك كافر طاغ الى الايام بالتركي وترك التفرح بانك تعلم
السوء والفسق الى الرمازية بالناج الهداية للخشية والتبعية على ان موسى هو الاصل في الامر بالتبليغ حيث
افرد هنا بالخطاب مع مشاركة هرودن له هنا قوله فاره الراجف اي فذهب بلغ في الكلام ايما
حذف الا ليرتبط قوله فاره بما قبله يدون هذا التقدير والظاهر ان التقدير فذهب وبلغ فطلب
المعجزة قوله وهي قلب العصا حية وقوله فان كان المقدم والال وجه لكونه الكبرياء والمفضل عليه عند الحفا
اليد البيضاء حيث قال والا فحي كالتبليغ لانه كما يتقرب بيده فقبيل له ادخل يدك في جيبك او
اراد بها جميعاً لانه جعلها واحداً لان الثانية كانها من جنس الاولى لكونها تابعة لها والظاهر ان
عليه عند التقاطع في المجرى ووجوده كالتبليغ اصله ان بقية المجرى التكرير اذ لو لم يكن لم يردت
بمعجزة افوي واثار الى وجه تزيين المجرى منزلة الواح بقوله فانه باعتبار دلالة كالمواحد و
عقوله وجهها من ناقص عن الكسوف ساعيا في ابطال امره على هذا التوجيه قوله فشر تفصيل لوجه
وهو فشر السحرة او جنوده يعقبن التقدير الاول ان الواقع عقيب التكرير والعصا جمع السحرة
والساق يعقبن ان يكون عقيب جمع الجنود كما ان جعلها كالعقيب فشر الجنود حين فومسي سبي ابراهيم
عند قوله فتادير في المجمع بنفسه او بتنادي الاولى او بتادير يعني اسناد الراجف الى السبب ويؤيد ذلك
قوله فقال انما ربكم الاعلى او السنادي ليقول فومون ربكم الاعلى لان يقدر فقال يقول فومون
انما ربكم الاعلى وفي بعض النسخ انما ربكم الاعلى من كل من على امركم وهو ظاهر وفي البعض انما ربكم الاعلى
على امركم فومون ان مفعول الاعلى وافعل لا ينصب المفعول فلا يقال اني اضرب زيداً ويجعل مثل هذا
التركيب يتقدر فعلنا صعب للمفعول اي ضربت زيداً فالتقدير في عبارة الساق علوت من على امركم
قوله اخذها كالمنا راد وسموه في الاخرة لا يريد الاخذ في الاخرة للاعتبار في الدنيا اذ
الاخرة دار العقاب فاضافة النكال الى الاخرة بمعنى في هذا التوجيه باعتبار الاخذ في الدنيا
والاعتبار باخرة في الاخرة في الدنيا لا جازاً لانها به واذا اريد بالاقرة والاولى الكفران

قالوا فانه بمعنى اللام لا دني ملازمة وهو كون الكمال مختصا بالكلية الا في شئ من اختصاص المفضل
بالمفضل به وقوله او لتكثير اشارة الى جعل الكمال مفعولا له وقوله فيها اشارة الى الاضافة الى الكمال
لكون الالف مقابلة للياء وقوله اولها اشارة الى ان الاضافة الى السبب للمفعول الالف والا والياء
عن الكلتين فهو ويجوز ان يكون مصدر امورا المصدر الموكرا لا يفيد الا ما يفيد فعلا حتى لو زاد
فيه فائدة ولو باضافة الى شئ يخرب لامير ليس بمؤكد فكون الالف مصدر امورا مشكلا
وحدان الاضافة قسما الاول الاضافة الى غير مفعول الفعل ففيدة فائدة والثاني الاضافة الى
مفعول للفعل يبقى بعد حذفه نحو معاذ الله فان الاصل هو ذبا لله معاذ اذ ليس فيه ما يزيد على الفعل
وفي هذه الصورة يجب حذف العامل صرح به الرضي فالاصل بيننا نكل الله في الالف والا والياء
وقوله الكفا فكما في غير نكل الله في الالف والا والياء وتصويره بقدر الفعل لا للدلالة على كونه
فعله مقدار بفعل الصواب مقدر اجملة صرح به في الكفا في مثل في شرح التلخيص قوله انتم اشد خلقا يعني
السماء اشد خلقا منكم والمقصود انه خلق السموات الذي هو اشد خلقا منكم ولما لم يكن النظم صريحا في
والنكرية سببه من الياء بين المقصود بقوله بنا ما ثم فصل البناء لان كل ما يذكره مما فعل في خلق السموات
اشد من البعث ولفصل ذلك الياء قال العاصمي ثم بين كيف خلقها بذكر ثم المشيئة التفاضل فقوله ثم اشارة
الى ان قوله بنا ما عطف بيان لا سبق فلما فصل وقوله ثم بين البناء اشارة الى ان قوله رفع سببها مع عطف
بيان له فصل لقوله بنا ما وسج ان كل على بناها بانه من غير ايراد او على بناها من غير سبق اساس له فلهذا
اي اقامها في القاموس كل ما اتمه عدلته وهو منقول من عطف الياء من حجاب صرح بانعام القاموس
معنى نقل من اللزوم الى التعدية بالهزة وهو وانما اضافة اليها لانه يحدث عن كنهها ويمكن هذا الوجه
في غيرها كما يمكن ان يقال بنان وجه الاضافة انه يحدث بزوب شمسها ولا يجد ان يقال افاضتها
الى السماء لانها اول ما يظهر ان يظهر ان في السماء وهو يريد انها ربنا به تفسير لقوله ونسبها على
طبق ما في الكفا لكن الواجب يريد ضوءها كما في الكفا وكانه جعل تفسير القول واخرج غيرها
يعني اريد باخراج ضوء شمسها اخرج النهار وهو والارض بعد ذلك بنا في قوله خلقكم ما في
الارض جميعا ثم استوى الى السماء ويمكن التوفيق بان خلق اصل الارض قبل السماء ودج بعده لان
خلق ما في الارض بعد الدخو وكلف الله في هذه الآية بانه المراد وتم في الارض بعد ما عرفت من السماء
ونحن نقول بعد ذلك بنا كما في قوله تعالى بعد ذلك زعيم يعني فضل بالارض بعد ما سمعت السماء
والمراد التا في الاخبار وهو وهو في الاصل موضع الرعي يمكن محله عليه لان المرعي كما مضى اني بطل
الارض اخرج بضوؤها والرعي المصا مكسورا القاء بمعنى الكلاء والموقوف باللام مفتوح القاء بمعنى
قوله او بيان للدخول لان الدخول للسكنى والسكنى لا يتاى الا بالاء والمرعي كذا في الكفا

وقوله وتجري الجرد عن الطغ دون ان يقول والفصل ليتمكن توجيه بانها حال هو وهو جرح
لان العطف على جرد فعليه هذا فان كان قوله والارض بعد ذلك رديها عطف على قوله رفع سببها او
هو لا يناسب لانه لا يصلح بيان البناء السماء فبني له تقدير معطوف عليه فاما ان يقدر فعل ماض
في السماء او يقدر السماء وما يتعلق به مخلوق له على هذا الوجه فالرفع ليس بمرجوح فلهذا متاعا لكم
ولانما حكم في ايقاننا للفا فلان التمتعا البدي من هذه الخلق ما مشتركة بينه والانا فلعلنا
ان يطلب التمييز بتمتع بجهد من الكرام وهو الاستدلال بها على قدرة القادر والعليم العلماء وسائر
صفات الجلال والاکرام قوله تطم اي تطعم بمعنى تغلب فان لم تجا بمعنى علا اي غلب وجا
بمعنى علا الشجرة ونحوه والناسب هو الاول فاعرفه ويمكن ان يكون المراد بالظلمة كونها غائبة
على كل من يصعبها ولا يمكن دفعها وح وضعها بالكبري مفيد مخلقا ما اذا اريد علبتها على سائر
الدواهي فان وضعها بالكبري ح غير مفيد قوله يوم يتذكر من صواب او مفتوح ومن وجوه
نسيان ما سعى كثرته وعدم وفاء الى فطنه بفسطه وهو وهو بدل من اذا جاءت وكل ان جعل
بدلان من الظلمة فيكون مرفوعا محلا مفتوحا فظنا وتكون الظلمة الكبري حقيقة ذلك التذكر و
البروز لان حسن العمل يعلب كل لذة وسوءه كل مشقة وكذلك بر وز الجحيم الا ابتلا
بغيره كل مشقة ومع النجاة عند كل مسرة قوله او انه خطاب للرسول والا ولا جحد خطابا
لكل احد فيرجع الى قرأة الغيبة وانما خصه بالكفا حيث قال لمن تراه من الكفار ولم يقيد الكفا
لان تخصيص الخطاب بالنبى صلى الله عليه وسلم يقتضى ان يكون التهديد معاين له فالمراد لمن تراه في الدنيا والاخرة
في الآخرة لا يقتضيه السلام وهو وجواب فاذا جاءت محذوف دل عليه بويتذكر بمعنى يرى الله ويصاف
بالجحيم سواء عطفه ونحوه بحسن علمه وقوله او ما بعده من التفسير اما عطف على قوله محذوف او على يوم
يتذكر اي يدل عليه ما بعده وهو اختلف الناس فاما من طعن قوله واللام فيه سادسة الاضافة
في الكفا وليس الالف اللام بدلان الاضافة ولكن لا علم ان الطائي هو صاحب الماء ويتركه الاضافة
فتدبر قوله وهو فصل لا محمل من الاضافة او مبتدا اي مبتدا لم يقصد به الفصل وكانه جعل الطائي اعم
من الكفا والخطا فلهذا قوله هو الماء يانه ليس لها سوا كما فسره قوله فان الجند هي الماء وي الا انما
قوله حتى كفي في قوله فاما من طعن حتى كفي فانه يدل على ان خص الكلام بالكفا لان يتكلف جعل المال حتى
كفي بعضهم كما يقال قبل بنو فلان والقائم بعضهم قوله مقامه بين يدي ربه لعلمه بالمبدأ والمعاد
ان الرب منزله عن المقام فاللاضافة الى ربه ملازمة مقامه بين يديه فان قلت لا بد من العلم
بالمعاد ليخاف عن مقامه بين يدي ربه فما الملاج الى العلم بالمبدأ قلت لولم يعلم المبدأ كيف مقامه
بين يدي ربه لان المبدأ هو الرب تعالى قوله او منتهاما ومستورا جعل اليوم المتباعد كالشخص المتباعد

اسير الذي لا يمكن الوصول اليه ما يستقر جعل وقت ادراك مستقرة قوله في اي شيء من ان تذكر
وقتها لهم ظاهرا انه منع تعيين الوقت وقوله فان ذكرنا في اي وقت على ان المنوع الذكر والتعيين
كلهما لا يحل ذكرنا على الذكر على سبيل التبيين ويكون المنع لوجهين انه يزيد النفي واوجب استمران تخفيه
عن كل ما سواه والاثر اجمع شرطا بالتحريك معنى العلامه مما استأثره الله يعلم وفي بعض النسخ
استأثر الله يعلم وهو الصحيح قال في الصحيح استأثر فلان بالشيء استبد به قوله وقيل فيم انكار رسول الله
يعني في امر عظيم لا ينبغي ان يسأل عنه قوله وقيل انه متصل بسؤالهم اي يسألوك عن الساعة ويؤيدون
ما يبلغ علمك به وقوله والاب مبتدأ خبره قوله لا ركد منها ما قوله وهو لا ينافي سبب تعيين الوقت
وجوهر المناسبه انه بتعيين الوقت ربما يستبعد المسافة بينه وبين الساعة ويعتمد على ان يستدرك
ذو به بخلاف ما اذا بهم فانه يزيد خوفه باقتبال كمال القرب قوله وتخصيص من تخشى لانه المنتفع
او المراد من يرجي خشية فان الاذكار بهذا الرجاء قوله وعن ابى عمر ومنه بالتقوى والاعمال
الكل يعني الاكراه في الاضافه اللفظية عدمها لانه لا معنى لها وانما هي مجرد تخفيف وفي قوله لانه معنى
الحال تحت والظاهر انه للاستمرار لان النبي صلى الله عليه وسلم انما هو منذ ربي الملك والمستقبل للقدوم
منه عن التجاوز عن الاذكار الى تعيين الساعة مطلقا في الحال وح كون الاذكار تحت لان اسم القائل هو
اذا كان الاستمرار لها حيثما ما تنويه يضاف باعتبارها معنى وحاليه واستقبالها باعتبارها
ويضاف لفظا كما حصل في قوله لم يلبثوا في الدنيا الا في القبور او في كليهما وهو الا نسب قوله
ولذلك اضاف الصحاح العشي وكذا ان جعل الضمير في الدنيا اي في الدنيا لا عشيته او في يوم كالمقداد
خسبن النفسه قوله روي ان ابن ام مكتوم في الكفاية ام مكتوم ام ابيه هو عبد الله بن شرح
بن مالك بن ربيعة الفهري من بني عامر بن لوى وقال الشيخ ابن حجر الاصح ان اسمه عمرو وان ام مكتوم
امه لاجدة وان الا شهر في اسم ابيه قيس بن زابن ولم يذكره في نسبه مالك ولا ربيعة وهو ممنوع
مننا ويد قرين جمع صنديق بمعنى السيد قال في الكفاية هم عقبه وشيبة ابنا ربيعة وابو جهل بن هشام
وامية بن خلف والوليد بن المغيرة والعتاس بن عبد المطلب والشيخ ابن حجر ذكر بدل العباس
عياش بن ربيعة وقوله قطعه اي قطع ابن ام مكتوم لكلامه صلى الله عليه وسلم او كذا الضمير في صلى الله عليه وسلم
قوله مرجا بن عاتبة بن ربي مرجا مغول بن لخذوف اي ايتت مرجا بن عاتبة او اسعد بن قولة بن
عاتبة متعلق بخذوف اي رجبت بن عاتبة في الصحاح رجبت به ترجيبا اي قال له مرجا عقب
صلى الله عليه وسلم قوله مرجا بن قولة بن عاتبة لساكني على ابن ام مكتوم لكونه اعلم ان الرجيب كان له
قوله على تولى او عيسى على اختلاف المذهبين البصري والكوفي في اولوية اعمال الاول والثاني وفيه
ان العدة تكرر اسواله وكونه سببا لقطع كلامه صلى الله عليه وسلم لا يحل الا على ان يقال لمجي على الوجه الذي

سورة عبس

جمل على الاصح هو الاصح عن شايبة جمل فوا ولا يخفى ان قراءة ان يستدعي ان يجعل ان جاء الله
متعلقا بالفعل العام المفهوم من عبس وتولى اي فعل الامر لان جاكه لا يحل وانما قال على تولى
او عبس دون ان يقول منصوب بتولى او عبس للاختلاف في ان ان وان اذا حذف عنهما الجار
بهما جروران كما كانا ومنصوبا قوله وقرى ان بهم نيتين بالفتحة بينهما اعادة الجار في الالف
يشعر بان بيان قرأتين قوله والدلالة العطف بالواو وهما للتنبه على انه لا تراحم في النكا والواو
بعد للاشعار بان لا يخفى احد النكتة قوله بعد يتطهر من الاثام فان قلت لم يجعل امر وارثا عليه السلام
ايضا بان من يشاغل بهم من القوم لا يتطهر من الاثام حتى يعرض عنهم ويتشاغل بالاعمال قلت لا دفع ذلك
قال اما من استغنى يعني هو راجح عليهم كونه طالبا دون القوم بل هم مستغنون وجعل نعتا احد
الامر من التطهر من الاثام او منفعه الذكرى لانه ان كانا تعلم فرضا وحالا او واما كما ظهر عن
الاثام وان كانا سوي ذلك من النواظر يكون ناقصا قوله وفيه ايراد بان اواخذ كما لتركه غيره
دفع لاياء قوله تركي عن ان يكون الضمير للاعلى لانه كما تركها عن الاثام حيث الحب التامة بالاسلام وكان
جداتي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم ووجه الدفع ان التعبير بما يكتب من التقديم بقوله تركي للتعويض بان
كان لتركه غيره لا لا فادة تركه وعلى هذا ينبغي ان يوجد ما يدل عليه نصب نفعه من بعد الجرح حيث
نزل منه للمعنى ويقال عرض بالنصيحة بعد تركه من شغل عليه السلام عن الاعمال وبعده جعل الضمير للكافر
لا حيا جرح عود الضمير للاعلى الى المدين التوجهين وعلله اشار بذكر قراءة عامه في ذيل عود الضمير الى
الكافر الى انه اشد ملايمه به قوله وقرء عامه بالنصب جوابا للعلم استعمالها في التمني بعد الجرح
عن الجرح ما اذا كان الضمير للكافر فظاهرها واما اذا كان للاعلى فلتتميز مرجوه منزلة التمني بمقتضى علم
صلى الله عليه وسلم معناه واما هذا على ما ذهب اليه الجمهور في نصب المضارع جوابا للعلم واما على ما ذهب
اليه القاضى من ان لا طاق الترجيح بالاشياء الستة لاشتهارها في انها غير موجب فلا حاجة الى التخصيص
والنصرف فتأمل قوله اما من استغنى فانت له تصدير قدم محمول تصدي لا تمام من منشأ العتاب
لا تصدير وكذا الحال في عندهم وذلك التصدير بحكم الانسان ويص على ما منع فالعتاب في ارجح عن معنى
البشرية بالكلية وليس عليك باس قدر اسم موصوفه عن خبره لئلا يتصل الخبر بين العامر اعني باس
محموله اعني ان لا يركي فان قلت كيف منافع تركه نفسه من الحسن التي لا تحصى في الحرص على الامام
قلت لا يخفى في الحرص بحيث يكون مورثا لواعق من اسلم فان في ارشاده ايض حثا نعم لو كان باس
في عدم الامام الكافر لا وجب كل التشاغل به وان بلغ حد التعاضل عن المسلم قوله لعل ذكر التصديق
والتمني يعني ذكر التصديق في الاعتناء دون الاشتغال بهم وهو المقابل للتمني عن الفقير وذكر التمني
عن الفقير دون عدم التصديق له وهو المقابل للتصديق للاشعار بان العتاب لا يتمم بالتمني

لا اشتغال به وعلى الاشتغال عن الفقير لانه لا اهتمام له في امره اذ الاشتغال غير ممنوع عن الكفاية
ايه والتصدية والاهتمام الى الفقير غير واجب لانه ليس الامتنان رده عن المعاتب عليه او عن
معاودة مثله الا اذا كان النزول في اثناء الاعراض والتصدية وانما اذا كان بعد الفصل
وفي الكفاية وعن معاودة مثله وهذا منبني على كون في الاثناء اذ بعد الاقتصار لا يورث الردع
عنه نعم كونه في الاثناء لا يوجب الاقتصار على الردع عنه الا ان يقال الردع عنه كجزي للعاقلة في الارواح
عن معاودة شرفه والغير ان اللقاة او العتابة المذكور وتاثيره الاول ثابت ضرر ولذا
لم يوثق ان لا ليس له ضرر يقضي تاثيره ولم يوجب تاثيره الاول بل جعل المعاتب او تارة في القوان
بالجم والسور لان هذا يقضي تاثيره انما ذلك ان حمل الدعوة لا الاسلام فهو صفة متكررة
فقوله في شارة ذكره جده موعظه بان قاله سفة في القاموس هي الكنية جمع سافر والمثناة
كحسون الاثقال وقوله او سفاك ككر ما جمع سفير بمعنى المصلح بين القوم ويسفون بالضم والضم
ايه وقوله من السفة اشارة الى مصدر السافر بمعنى الكاتب وقوله او السفارة الى مصدر السافر
بمعنى السفيرة اي المتوسل المصلح بين القوم من اجل مصدر السفيرة السفر والسفارة والسفارة
فلا يقابل بين السفر والسفارة الا ان يقال انه بنى الام على اشهر والسفارة اشهرت في التوسط
لا صلاح والسفر في الكتابة ههنا ومتبطين على المؤمنين يعني الكرم قد يكون بمعنى العزة مقابل التوم
وقد يكون بمعنى التوقيل ومنه الكرم بمعنى شجرة الحب لانها متقطعة وهو دعا عليه باشنع الذوات
في الكفاية باشنع وذواتهم لان القدر قصادي شدايد الدنيا وقضاياها وكانه لا تقتضيه ويدعم
شاعة ترك الاضافة ويحتمل والله اعلم ان يكون خبره عن انه سيقبل الكفار بانزال اية الفتا
تخبر عن المستقبل بالانتم مباغتة في ان سيستحق ويكون قوله ما كرهه محارة او جوابا عن السؤال
عن سبب كل اي سبب كرهه من الهوى وهو بيان لانتم عليه خصوصا بخلاف قوله انا صيبتنا
لانا فانه بيان لانتم عليه وعلى انعامه كما يدل عليه قوله متاعكم ولا نعاكم فان قلت ما سوي الا قبا
لا تحفه قلت نعم الا ان يعبر بخلقه وتقديره على وجه امتياز في الحسن والشرف وهكذا فاطم وكما قيل
ان يكون الاستفهام الحقيقي كما ان يكون التقدير ويكون التحقيق مقصودا بالتكثير وقوله وذلك اجابته
بقوله من لفظ يستدعي كون الاستفهام على حقيقة ليستحق الجواب بالتحقيق فالوجه ان يجعل بدلا
من قوله من اي شئ وجعل الجواب بمعنى ما هو في صورة الجواب وان كان بدلا في غاية البعد ههنا
مخرجه دل اضافة الخرج اليه انه اراد في هذا التوجيه بسبيل وقوله او دل سبيل الخير والشرف على
انه في هذا التوجيه لم يقصد اضافة السبيل اليه بل قصد ربطه بالانسان بتقديره فقوله وتوجيه
باللام دون الاضافة لا شعرا بانه بسبيل عام مخصوص بالتوجيه انما ولا يعم كما يوجه قوله في

على المعنى الاول حيث يشتر بان ما سبق لا يخص توجيهها ووجه ما ذكره من اشعار ان السبيل
ليس بسبيل بل وقع فيه للضلال فالسبيل المصاحف من سبيل الخير وتذكير سبيل الخير والشر بالانذار
كما في الكفاية وعدة تذكير سبيل الشر من التعم لانهم لم يكن ذلكا بسبيل الخير لم يستحق المدح والثواب
بالاعراض عنه وليس نشر الخير قوله يتره بل بساتين يكون تقصا في الدنيا والمشهور في الاضمار التقدير
انه زيادة التمكن في نفس السامع وكونه للمباينة في الفصل لم يشتره وقوله الرحم بالضم اما مشددة
الواو من قومة الطريق والواو اي بمعنى قومه واما تخفيفها من الفم والفاء والفاء والقوة سوا
على ما في القاموس قومه بمعنى ذرية واقبره جده ذاقه والندرة جعل الاشارة ذاقه جسد ذخر مشروعا
فلذا اختار اقبره على قومه رده لانها عما هو عليه من الكفار البالغ نهايته او ما يبيته قوله لما يقض
امره قوله لم يقض جده من لان آدم الى اول الماد والندرة اعلم لم يقض من ظهور زمان تكليفه زمانا فانه
ما امره وتغيير امره اما الى الانشا والعايد الى ما تحذوا والى ما على الخذف والايصال والعايد الى ان
مخذوف والثاني حسن لان حذف المفعول ايهون من حذف العايد الى الموصول والمراد بما امره كما يمكن ان
يكون جميع ما امره ويكون المقصود احاطة التقصير للجد بالانسان يمكن ان يكون شيئا مما امره فيكون سلبا
لقتضائه امره ما اعني سلبا كليا فيكون الكلام في الانشا المبالغ في الكثرة فالمراد بصغير لما يقض غير الانشا
الذي امره بالنظر فانه عام فلذا ظهر ولا يخفى ما في قوله لما يقض ما امره من كمال تبيين الانشا وتوجيه
امتثال ما بعينه من الامر وتوزيع الامر عليه بمعنى ان لا يمتار كما ينبغي انما يتسر بعد الامر
عما هو عليه قوله اتباع النعم الذاتية بالنعم الخارجية قوله فيما سبق بيان ما انتم عليه خصوصا دل على ان
هذا اتباع النعم الخاصة بالنعم العامة ولا يبعد ان يقال ينبغي في كل مقام الى توجيه من التوجيهين وذلك كون
يتسر المخرج والامامة والاقبار نعم ذاتية حقا واقصر على الامر بانظر الى الطعام ولم يذكر الماء
ومن الماء كاشي حتى لان اتار القدرة في الطعام اكثر وكذا اعتبار التغليب لذلك وظاهر الصب يعنى
تخصيص الماء بالتغيب كما في الكفاية لكن في كل ما صعب من اتار خلق اسبابه على امور النباتات
عند ذوى البصيرة فلذا لم يخف بالنيث ولقد احسن قوله استيننا كانه قال المامورا بالنظر
الطعام لمرة القدرة انه ما فعل الله بالطعام فاجيب بقوله انا صيبتنا الماء صيبا موكدا مع
كونه خالي الذين عنه لان مضمون الجملة مضمونة لا كالحال القاصر لعدم الاحساس بفعل من الله وانما
يعرف الاستناد اليه بالنظر الصحيح وكما يقضي الاستيننا الفعول يقضيها اخلافا للجنس خبر وانشا
وقوله صيبا للنوع لا للتاكيد كما تراه النظر الاول الغير السيد اذ المراد نوع صيبا وهو صيبا للجمع
اصلا النبات فاخفظة مستغنيا عن التاكيد وهو قرأ الكوفون بالفتح على البدل او كونه مفعولا به
لفعل هو جواب الامر اي عرف انا صيبتنا الماء صيبا منه اي بالنبات وكحل ان يكون المراد شئ يكون

الارض فيكون الاول صب الغيث وكذا احوالها والشق بالكرب لا يظهر في العنت والزيتون
والخيل فلعلة ذكر على سبيل التمثيل وكما يحتمر ان يكون اسناد الشق الى السبب محتمل ان يكون المراد
بالشق خلقه تشبها للخلق بالكسب قوله مستعار من وصف الرقا اي الشح الرقا فانه يقال
رجل اغلب اذا كان غليظ الرقبه فالمراد بالغيب مما حب الرقبه دون الرقبه قوله وقضيا في
الرقبه كالتمة ولا يشك عليك ذكر القصب هو لانعام خاصه بين العنت والزيتون وهو من خارج
لانسانا تسمى رتب الاطعمه ترتيبا انيقا فذكر لث الذي يرميها ثم العنت للمفهوم بالانسان
ثم القصب للمفهوم بالانعام ثم الزيتون للمفهوم بالانسان ثم المدايق التي لها ثم الفاكه للمفهوم
بالانسان ثم المرعي للمفهوم بالانعام قوله وفاكهة في القاموس الفاكهة التمر كله وقول مرجع التمر
والعنب والمان منها مستدل بقوله تسمى فيها فاكهة ونحوه وان باطل مردود وقد جئت
ذالك مبسوطة في الامع المنظم هذا فلا تقابل بين قوله جبا وعنبا وزيتونا ونحوه وبين قوله وفاكهة
فولتعم وتقيم ذكر الثمرة قوله واما مرجع لا يخفى ان الالبان المرعي للبرعي فالمراد بالمرعي الرعي كما
فسره بالمرعي بانا لتحقيقه ولم يبين المراد لظهوره لكن في القاموس الاب الكلا والمرعي والاب يتجمع
طلب الماء والكلا واردة الفاكهة ايا باست ليس لان الاب جاب بمعنى ايا بس بل لان ايا بس
يقصد الشتا او متهى للانتفاع به في الشتا قوله فان الانواع المذكورة بعضها طعام وبعضها
علف هو القصب قطعاً والاب على احتمال يريد ان قوله ما علكم والانعام تعديلاً للابنا مطلقاً على سبيل
التوضيح ولو تأملت وجد في كل واحد تشبيح كل واحد فتعديلاً لكل واحد بكل واحد لا الجميع
قوله لان الناس يعنون لها في الكسب فتحديد اصاح له وصفت النخلة بها مجازا لان الناس
يعنون لها وفي الصحاح يقول صحح الصوت لاذن اصبها لشدة ومدحيتها القيمة صالحة فلك ان يحمل
قوله يعنون لها موهوما اي يستعملونها انها تحبهم وان جعل بجر لا اي يجعلون اهم اي من شأنها ذلك
لشدتها قوله يوم يفر المراد بدل من الطرف اذا اريد بالصاح النخلة ومن الصاح اذا اريد بها
القيمة قوله وتأخر الاجب فالاجب اما ان يراد المبني للمفعول او المبني للفاعل لان كليهما صحيح فالمراد
قوله بل من ابويه لم ير من ابويه الا اجب المعطوف على الاخ مجموع اب والام فجعل عطف الاب
على الام سابقا على عطفها على الاخ ولا يبعد ان يقال الاب محبوب عند الابن اكثر من حب الام لانه
يربوه ويكفل اموره وبه يفتخر وبه يعيره والاب يحب الابن اكثر من حب الام لانه بقيقته ونجس اسمه
ذكر المراد تغليب يشتمل المراد كما هو العادة او ترك المراد للعلم كما لا يطابق الا اوله لان اذا
فر المراد مع تهوره فهو اوله قوله لكل امرئ منهم جواب اذا ولم يبعد بانها لتقدير الما بغير قد
او المضارع المثبت او لا لغا ابدال يوم بفرغته ايا لان البدل لا يطلب جزاء فتأمل قوله من

اسفار الصبح وهو اشراقه ويقال ناقة مسفرة لما زاد حرته شيئا على الصبر عليه على في القاموس فلو
جعلت منها كانت وصفا للجوه بالخرقة والسبشرة المسرورة في القاموس بشر كقرب وعلم كز
قوله تشابها سواد وظل وسوي القاموس الصحاح بين الغبرة والقررة فعلى هذا معناه ان عليها
عبارا وكرة فوق غبار وكرة قوله فذلك يتجمع الى سواد وجوههم الغبرة وكان الكفر
يعلم كل من يعرف سواده غبرة بنور قوله لان الثوب اذا اراد ان يرد فلف يعني اريد لازم اللف ولا
مانع من حقيقة ولم يحس لفظ الضوء كناية عن دفء لان فيه لفا وهما فيمكن ان يرا حقيقة اللف
وهما اذ لم يصرح بان المراد فهو لظهوره انه ليس في التناول لفا فيلجأ الى ان يكون بمعنى الرفع قوله
يفسره ما بعد ما اولى وليس لواجب كما يوهم بيان انكشاف قوله واذا النجوم انكشرت انقضت
تيمم بعد التحصيل كما احتمال تعمله لاحتمال قوله اذا الشمس كورت قائله ابصر خربان فضا فاكدر
اوله يقضي البازي اذ البازي كسر البازي جمع جناحيه حين ينقض ولربنا بالتحريك اسم
ظاير ذكر البازي جمع خربان يريد ان المدح يقضي بشر تقضي البازي لانه ابصر خربان فضا
فانقض اصطفا دنا قوله او في الجوى الهوى والتسمية ذئاب من سار بمعنى ذهب قوله
عشرة اشهر او ثمانية اشهر كذا في القاموس قوله عطلت تركت مهمولا راعى لها يقال نوق عطلت
لاراعى لها وذلك اما في يوم البعث ولا راعى لها لانه يفر الراعي منها لئلا يقتل منه واما حين
يتوارثا القيمة فلا يلفظ احد الى المال حتى العشر الهوى او الصبح فيكون العشاء استعارة للصباح
لكونها ذات حل قريب زمان وضع قوله جمعت من كل جاة لا يختران يرا بالشد ما في يوم البعث
فانه يبعث الجميع كل واحد على ارض فيه ثم يجمع من كل جانب في الحشر يمات بعد الاقصاص المقصود
واحد والبيان بيان احتمال لا لفظا حشرت وبجتم ان يرا بكل ما في وقت اذ قال بعث يوم القيمة
والحشر هو جمع قبر النخلة اولى فانه تظهرنا ربيع الناس والحيوات انما بها وبجمع في ارض الحشر والامانة
وقت النسخ الاولى الالان لا اختصاص لهذة الامانة بالوحوش فلا بد للتحصيل من كنهه وكانها
بيان صعوبة النسخ حتى انها تؤثر في الوحوش التي هي بعد من التاثر وكذا البعث لا تقتصر على
الالان حصت تنبها على ان الغير لا قصاص اولى لان تعلق حجبنا بالصباح التكليف اكثر
واما اجتماع الوحوش فبقيا غرابه بصفتي تحصيلهن بالذكر وقوله اجحف السنة بالناس
معناه افرتهم السنة في القاموس اجحف به الفاقة افقرته قوله بتغير بعضها الى بعض حتى تعود
نحو واحد بتغير البعض في البعض لا يوجب اشتداد جميع البيا ربم يخلو بعضها ونظام النظم مثلا للجمع
فالاظهر انه يحس فيها المياه النافعة لا همل الارض لتعطها فيمتلئ جميع البيا را او يرا بجمع البيا
ملوة تسويتها لارض الحشر قوله او كل منها بشكها الشكل بالفتح الشبه والمثرو يكسر ويمكن

اذا الشمس

ان يراد ان كل نفس يقرب من خاصه فلا يمكن ان يراد عن الخلق فحاشا ان يلاق هذا بالنسبة
لا سفلتهم وقوله او يكون العار بهم من اجلهم للضم بان يكون ان يكون بناهم تحت رجا بالنسبة
لا عظمهم واشراهم قوله بكيته لو ايدنا بكيته النصاري بيان وجه العدول عما هو الظاهر
وهو سوال القائل لا سوال المقول يعني سئل المقول بكيته للقائل بكيته النصاري بسوال
فان قلت سوال عيسى بوجب بكيته لان معبود النصاري اذا اعترف بان يربى عن ان يعبد وان عبادا
له باطل لا محالة بلزمهم البطلان او ما جواز المقول بانها بريئة عن الذنب لا يوجب بكيته القائل فانا
احدهما عن الآخر حتى يستشهد به عليه قلت المقول اطلاق ظاهرة البراءة عن الذنب فاذا سئلت
يكون جوابهم ان الذنب كيف يكون لنا ونحن اطفال لم نكلم بشي وهذا غاية البكيت ويمكن ان يكون
سوال الموقر دون الوايد تبعد العن صاحب السؤال والخطا وان يكون التنبيه على ان ليس
لواحد اثبات الذنب لها ولا سبيل ليجاز الا اعتبارها بالذنب وان يكون لتوحيق قائلها بان قائلها
كانت نفسها ولا فرق بينهما فمع هذا الاتصال والقرب اربك مثل هذا الامر قوله وقيل فشرقت
وكما جاء النسخ بمعنى تقابل الطي جاء بمعنى التفرقة وتلك الحرف المفردة اما صحف الاعمال او صحف
غير صحف الاعمال مكتوب في صحيفة المؤمن في جنه عالية وفي صحيفة الكافر في سحوم وجميم والتفاوت
قوله ونفس في معنى العموم لقوله ثم خير من جردة لان هذا في المبتدأ اكثر وفي الفاعل قليل
ولا بعد ان يقال استفيد العموم جعلها في خبر النفي مع لان علمت نفس في معنى لم يجرم نفس
والليرى عطف على المقسم وليس واو القسم والاتعد والقسم مع وحق للجواب وهو مستهرك
عند علماء النحو فالقسم واحد والمقسم متعدد قوله اذا عكس الظاهر ان تقيد للقسم اي
اقسم بالليرى في هذا الوقت ولا يساعده الواقع اذ ليس القسم في هذا الوقت بل في وقت القاء
المقسم عليه فينبغي ان يجعل تقيد المقسم به اي اقسام بالليرى كايضا اذا عكس الحال مقدرة
اي مقدر اكون في هذا الوقت ولو جاز اذا جردا عن الظرف بل لا عن الليلى اي اقسام بالليرى وقت
انظروا انما اصغى من حيث المعنى الا انه يخالف ما اشتره ان لازم الظرف وان جوز صاحب اللب
اذا يقوم زيدا اذا يقعد عمر على ان يكون اذا مبتداء واذا الثانية خبره ولهذا الكلام ثمة
ذكر المصنف في تفسير الشمس وخبرها متتابعة للكسبا ويهدمها هذا النظم وكان المناسب
ينقلها الى هذا المقام ويذكر ما يتعلق به الا انا اضرتنا الموافقة معها فانظر تمام الكلام
اقبل ظلامه او ادبر نبيه بقوله او ادبر على امتناع استعمال اللفظ المشرك في معنييه ومن جاز
فان نسبته اليه لانه جعل المقسم به الكد لكن التردد في المراد يشوب عدم ظهور القرينة ولا
يستعمل المشرك بدونها فوجه في الكلام الجوز انه يجوز للمفسر عن الاطلاع على القرينة بعد عن

زمان الوحي ولا بعد ان يقال القسم بالصبح وقت اقبال ضوئه يرتج كون القسم بالليل وقت اقبال
ظلامه قوله اي اقسام غيرته عند اقبال روح وتسيم جعل التنفس عبارة عن الاضائة وقت اقبال
روح وتسيم ويجوز ان يكون التنفس لاجزاء كما في كتب اللغة ويكون تسمية اقسامه تنفسا لانه
يكون عند اقبال روح وتسيم والغير لون الارض وكانه اراد سواد اضعف في الاليل مخلوطا
بضوء النهار مخلوطا قوله انه اي اللون الاظهر ان الضمير الى الاخبار عن النسخ والنسخ فان الكفا
حصروا اخباره مما اعلمه لكم بالخشنة والنسخة الاقرآء وكونه خبر جنون والمقصود بقوله انه لقول
رسول نبي كونه اقرآء وبقوله وما صاحبكم لمجنون نفي كونه خبر جنون قوله فاقال عن الله يعنى
القول اليه لا يملف لانه ناظر ومنشئ قوله كقول شديد القوي ولا بعد ان يكون القصد
منه لاجل قوة اللفظ وبعده عن النسيان والظن قوله ذي مكانة المكانة المترادف اي ذي شرف ويمن
الكون فكانه صار من كمال الوجود عين الكون على كونه المكين مصدرا ميميا قال في الصحاح كثر
استعمال المكانة حتى توهم الميم من اصل الكلمة واشتق منه تمكن كما اشتق من المسكنة تمكن هذا
ولا بعد ان يقال اشتق بناء على هذا التوهم المكين فصيلا منه قوله وثم جعل اتصاله بما قبله
وما بعده في الكسبا ثم اشار الى الظرف المذكور اعني عند ذي العرش على ان عند الله مطاع
في ملائكة المؤمنين بعد روعن امره ويوجوهن الاراء فتوضله بان تعلى ثم الى ما قبله غير
متعين ولهذا تعرض للاحتمال فيه دون قوله عند ذي العرش مع ان اللفظ محتمل مثل ذلك وان جعل
قراءة العطف موقدة لتعلقه بما بعده لانه على هذا التقدير متعلق بما بعده مذكور لمصلحة فالافتقار
لتعلق الطرف بما بعده قوله تعظيما للاعانة والمقام مقام تعظيما لان دفع كون القوان او الاخبار
بالطش اقر آمنوا بامانة الرسول قوله كما تبته الكثرة بهتة كنهية بهتا وبهتا قال عليه السلام
يقعد كذا في القاموس قوله حيث عد فضائل جبريل واقتصر على نفي الجنون عن النبي يشوب ان نفي
الجنون في مقابلة او صاحب جبريل وليس كذلك بل هو في مقابلة الحكم بان قول رسول كريم كانه قيل انه قوله
رسول كريم رواه صاحبكم لا قول صادق رجع الجنون ينسب اليه تهمة وما هو في مقابلة او صاحب جبريل وصحة
بالصاحب فالصحة واقتصر على وصفه بالصاحب لهم قوله لا تعدد فضلهما والموازنة بينهما كيف ولا يزعم
ان لا فضل على السلام الا ان صاحبكم والخطاب قوله وما صاحبكم للمؤمنين بارشاد واضافة الصاحب
ولكنه ربا سدا قوله فاين تذهبون قوله والصادق من اصل حافة اللسان انما اشتغرت بياضها
مع انه ليس من ابدتها على بعد مجزئها فدعا التوهم ان يكون احدهما القاتين فرع الاخر بقلب
الصا ظاهرا وبالعكس اذ لا يحسن القول بالقلب مع ذلك البعد لانه فاين تذهبون استعمال لهم
اي لعدم مما آتت على ان السنين للعدن في الصحاح استصم على بناء الجوهري طلب منه ان يفسر وهذا

المع لا يسع المقام قوله ان هو اي القرآن او الرسول وفسر قوله ان هو الا ذكر للعالمين بقوله تذكروا
يعلم اشارة الى ان جميع العقلاء على حقيقته وليس تغليباً للعاقل على غيره كما في قوله رب العالمين
وابداه من العالمين اشارة الى ان البدل من شاء منكم لا يبار ولا يور وذكور الجار في البدل اعادة العالم
وتكراره وذلك يكون في البدل لانه في حكم تكرير العاقل والبدل بدل البعض من الكل وانما ابدل
مع انه تذكرة للعالمين كلهم لانه لا يذكرون الا اشارة الاستقامة لانهم المنفقون بالتذكير فكل
من عداهم مطلقاً بالعدم ولك ان يجعل البدل بدل الكل لجعل العالمين مخصوصاً من شأن ان يستقيم
من عداهم مطلقاً من لا يعلم قوله وما تشاؤون الاستقامة يا من تشاؤون جعلاً للظلال الشايحي مع ان
قوله ان تذبذبون يرشد الى ان الظلال مع غير الشايحي لا ينعى الخلال ان كلمة بالنعى الخلال فيكون الكلام في
المشيئة الخالية ولا مشيئة حاوية لمن لا يشاء لكن يتحكم جسد وقت المشيئة الاستقبالية نظر فالمشيئة الخالية لان
قوله ان يشاء الله لا استقبال لان كلمة ان الناصبة لا استقبال قوله الا وقت ان يشاء مشيئتم قد روي
ان يشاء الله غير ما قدر مفعولاً تشاؤون لان مشيئتم معلقة بوقت مشيئة الله مشيئتم لا بوقت مشيئة
الله استقامتكم ولك ان تعدد الاستقامة اي ما تشاؤون الاستقامة مشيئة نافية الا وقت ان يشاء
الله ويوافق مشيئتم مشيئته فهو في الفضل والمضى عليكم باستقامتكم لان مشيئتم الاستقامة مشيئته
وبعد ما مشيئتم الاستقامة انما تحقق بمشيئته استقامتكم فهو المستعمل باستقامتكم فلا تمنوا باستقامتكم
بل اقرين عليكم ان رزقكم الاستقامة فظنير قوله تعالى قل لا تمنوا على اسلامكم بل اقرين عليكم ان رزقكم
لايمان قوله كنتم على الله اعترافاً بعبادته ورواياته و ليس التا والاراد من ان تارة لانه اذا
اخذ اللفظ من لفظين يكون حفظ الكلمة بتمامها وضم حرف من الالف في كما حفظ اللفظ بسم وضم اليه الله
في بسم قوله ما اقرت من سيئه او تركه يريد الاخير اللها ربنا خير سيئه وما لا صدقة صار تاخير
تصدقة تركه واردة التضييع بالتاخير لانه يلزم التأخير ولذا قيل ان في التأخير اشارة وذكر
الكرم للباخرة في المنع عن الاعتزاز والمزج الوعيد بالوعيد من هو اهل كما يقتضيه الكرم لسما ينفيد
الياس ولهذا لم يخل وعيد من مقارنته وعيد الله للكرم من التبدين والاثبات قوله وقيل
تشرطية يصح جعلها موصولة وموصوفة مبتدأ او مفعولاً مطلقاً ركبت اي ما شاء من التركيب ركبت
فيه او تركيباً شأركركب وح اي في قوله اي صورة استقامتكم الاصل فالتركيب من قبل مرت
برجل اي رجب ولذا قال الزحشر ويكون في اي معنى التعجب اي في صورة عجيبة واما اذا تعلق النظر
بركبت فاي موصولة صلها شاء قوله اضرب الى بيان ما هو السبب الصلح الا غترار او الى بيان ما
هو الا غترار واشد منه وعلى التقديرين انما يتم لو حض الدين بركاب السيئه اذا اغترار بالكرم لا يتب
عن تكذيب جزاء المستجاب عن تكذيب الحقا ولا يكون سبباً لثواب جزاء ان يكون مع الاغترار

انظرت

بحر آية الحسنة مغفرة بالكرم لا اعتقاد انه يعطى محض الكرم ما يعطى جزاء ورتبة تكريم بقوله ان الا بر الخ
نعيم وان النجار الفخري حليم يدل على عموم تكريمهم فالولى انه اضرب عما تضمنه قوله ما غرت اي ما غرت فتوف
العامل كطائر كذبون بالدين وهو اشده من ترك العمل لان صحة الاعتقاد تنجي بالافه عن سوء العمل ولا يجازي
مع سوء الاعتقاد وان حسن العمل ولما رددع عن المنقرب عنه علم الردع عن المنقرب اليه ما بلغ وجهه علم
يقعقت الكذب بالدين بالردع وهو تحقيق لا يكذبون او استبعاد للتكذيب لان كتابة الامثال لا
محصولها لولم يكن جزاءهم بيان لا يكسبون لاجل يعنى تعديل لجلس الكائنين موكلين عليهم فكل
والاحسن ان رددت عليهم قوله يصلونها يقاسون حرماً ولا يصلونها بلا مقاساة حرماً دخولهم الجنة
تحية للمفسر قوله وما يغيبون عنها قبل ذلك ففي النظم ضبط احوال بني آدم في الحيوة من كنهها بانه احوال
احواله في الآخرة و احواله في البرزخ وهو القبر كذا قيل الا ان ضبط حاله في البرزخ لم يتم لان لم يذكر
فيه حال البرار ويمكن ان يقال لما لم يترك التعذيب في البرزخ مع كرمه علم انه لا يترك الاثابة به فيه
بطون الاولي قوله تعجبوا لشان اليوم حيث اتى بالتعجب عن ادراك الله تعظيمه وتوحيده اذ اراد
بحر ايضا للحي طيبين على ادراكه او مبالغة في الجواب السؤال والاستفسار كما في قوله ما ادرك
يوم الدين فلا يسأل عنه حين ذكر وجده تعجيباً لا تعجيباً لانه العاقل عن تعجب ما جعل الاستفهام له
او جعل الصيغة صيغة قوله التطفيف بالخسر في الكبر والوزن خصصه القاموس بالكبر فكما التفسير
من المفسرين لاشتراك الحكم بين الكيالي والوزان والسنون جميع السنة بمعنى القول وهو وانما ابدل
على من للدلالة على التبادر من ان تن الاستعمال ان يكون من والاستعمال على عدول النكته وقوله
الواد من وعلى عقاب في هذا الموضع لانه حتى عدي فاذا قال اكلت عليك فكانه قال اخذت عليك
واذا قال اكلت منك فلكقول استوفيت منك فقول للدلالة على ان الكياليهم بالهم على الناس اشارة
لا اعتبار معنى التي كاشاع في القصة يستعمل على من غير ظلم في الكبر وقوله يتامل فيه عليهم اشارة الى ان
منه الخامل كما يقتضيه المقام اذ فيه مزيد من مزمته لهم في الصحاح على نفسي تكففت الشئ على مشقة وفي
القاموس تكافى الامر وبه تكففت على مشقة وتعامل عليه كلفه ما لا يطيق قوله اي اذا كالم الناس وقوله
في اللغز كالرذالة وما كان حذف الجار رسماً عما لم ينفذ الاستشهاد ما ذكره الا انه اراد توضيح ما
بالتنظير قوله ولقد جئناكم الكواكب الكواكب جمع الكواكب والعسقل الصغيرة منها التي لها وزنها
الاوثر الصغار الكثرة الوثر منها على لون الزراب قوله ولا يحسن المنفصل تأكيد المتصل الاولي
ولا يحسن جعل منفصلاً تأكيد المتصل فافهم وقوله اذ المقصود على لعلية في وج الكلام عن مقابلة ما قبله
للسبب المقصود بيان اختلاف حالهم فينبغي ان يجعل الاحق مقابلاً للسابق واذا جعل تأكيداً استغنى
الاتفا عن بيان حال طابقه في تحقيق البياض لان التأكيد تحقيق المباشرة وودع التوحيه للمنا في

المطققين

للباشرة قوله ويستدعي اثبات الالف بعد الواو كما هو خط المعنى في نظايره جعل في الالف قانونا
 للفظ ديبلا على ضعف هذا الجمل مع ان الكفا جعل التعلق به ريكالان خط المعنى كغيره بالالف
 المصطلح عليه ليجعل ان يخالف في وجود اثبات الالف بعد الواو لان القول بالخالف في الالف مالم يتبين مما لا
 يلتفت اليه والاصح عدم الخالف وكان الكفا نظر الى ان حزمة وعيسى ارجباه ووقفا وقبوة على غير
 الخبير بيان ذلك فاعلم سمو الوقوع وبلغهم عن النبي كذا ياباه ان كلام متنافر في كحاكم فالظاهر
 ان ما جاء به اجتهادى لا سماعى وقره الكار وتجب من حالهم الهمة لانكار مدخولها والتعجب من
 ومدخولها عدم الطعن كعدم ظن تنزيلى لانهم المومنون فهم يتيقنون بالبعث لكنهم يقولون فلان
 لا يظن فتزلوا منزله من لا يظن فهو لهم عظيم عظم الوظم ما يكون فيه كما جعله الله للبعث كون ما فيه
 له حوله لقب مصدر او ماض مجول والمراد انصب على او محلا وقوله او بدل من الجار والمجرور
 فيه مساحته والمبدل منه المجرور الا انه ضم اليه الجار للتبنيح ان ليس فيه الجار وهو لا بد من محله
 والاظهر انه بدل من لفظ فانه الاصح بقرارة الجور في حكمه اي حكمه بقباهم او ليحكم عليهم بما يستحقون هو
 سبالتعجب المنع عن التلطيف وتعظيم الله او في المنع عن الكفار البعث المنتج لان مثل هذه الخناسيس
 روع عن التلطيف والتعظيم عن البعث الاظهر والعقد قوله اي ما يكتب من اعمالهم في النظر في الكفا
 للكفا وانه من جعل الكفا فالجور او من جعل الاوراق فخالها ما يكتب او فلما كفا كما يقال كتب
 في هذا الورق قوله اي مسطورين الكتاب فسر الكفا بالمسطور والمقوم بيتين الكتاب وجعل المرقوم
 من رقم الكتاب بمعنى اي يوزن على ما في القاموس لان رقم بمعنى كتب مثلا يكون وصف الكتاب بالمرقوم وصف
 الشئ بنفسه وقوله او معلم توجيه آخر لجعل من رقم بمعنى ختم على ما في الصحاح وهو اوله من مطروح كما قيل
 تحت الارض في القاموس من معاني السجين حجرت الارض السابعة وقيد في الكفا ايضا الارض
 بالسابعة وقد قيل هو اسم المكان في القاموس اسم موضع كتاب الجار قوله والتقدير ما كتاب السجين
 كوالاظهر هو الثاني وفي القاموس من معانيه وادنى جهنم ولك ان تجعل التسمية بالسجين لان جراد
 اعمال فيه هو السجين وقد باطن او بذلك اي بذلك اليوم وعلى الاول جعل صفة مختصة او زامة
 لان منشأ الكذب بالحق في الغالب الكذب يوم الدين وعلى الثاني جعل صفة موصوفة من الوصف او
 الايضاح وايضا الكذبين بمعنى الكذابين يوم الدين ثم توجيه بالوصف لخصه التفسير بعد الهم
 اطلاق المخصص على اللفظ المعرف فزوج عن الاصطلاح على تخصيصه بالانكرات والشوايح
 بالمعارف والمراد بالتوضيح ايضا ليس بالمصطلح من رفع الالتهام في المعارف والالم يكن الامتصاص
 بالتخصيص ككشف المراد بالموصوف وقد في الكفا ما عد كون الوصف للذم لان قوله وما يكتب
 به الاكل معتدا شيم بدل على ان الفصل المذمة فتدبر قوله حتما وزعن النظر غارة التعليل موصوف

عن تتبع صريح العقل وصحح النقل حتى استقصى قدرة الله وجعل قاصرا عن خلق المعدم بانها
 وعلمه فجله غير عالم بانه لا ياتي منه ذلك فاجبر به خبرا كما ذبا فان قلت انه يكذب الرسول قلت
 المعجزة جعلته مضطرا الى التصديق بان ما يبلغه من عند الله ومن انفسه الا عند آراء المبالغة
 كرهته وانكار العقاب حيث تجازي النظر ولم يعرف ان الكرم انتصاف المظلوم عن الظالم و
 قوله متجا وزعن النظر صوابه متجا ز النظر لان التجا وزعن الشئ العفو وتجا والشئ التبعاع عنه
 في الصحاح وزت الشئ الى الشئ وتجاوزته جزته وتجا وزا الله عنه عفا وقوله فاستحال منه الاعادة
 اي عقوبتها محال مما لا يساعد اللغة وهو في اللغة لازم وهذا مما وقع منه في تقسيم العلوم في
 المطالع فقال فاستحالوه اي المحلن الجرد فاستعمله متعديا قوله اشم منهك من انهماك او
 التهمك فانها بمعنى وهو اللجاج وفي القاموس الاشم المذنب والعامل مالا حكر والكذاب والشهيد
 الخيرة المنجى مالا نفع فيه من اخذت الناقة اذا جأت بولد ناقص فله اساطير الاولين اي ابلجاء
 بها الا ولون وطالت امدلا خبارها ولم تظهر اوابلج القيت على اباينا الا ولين وكذبوا ولسنا
 اول مذبذبين لاحتى تكون الكذب مناجدة ووزجاش طريق الخرم والاحتياط ويمكن ان يقال
 والله اعلم ان المراد بالمعتد ما يفسره قوله تلك عدو والله فلا تعد وما اي المعتد حدود الله
 اشم في تلك الاعداء لاسا اذ اشتمت عليه اياها قال دفعا في لفة اياها اي اساطير الاولين قوله
 لران على قلوبهم عطف على قال اساطير الاولين مع شرط اي معتدا شيم قال هذا اذا اشتمت عليه اياها قال
 موصوف بما هو اشد منه من فساد قلبه الذي هو ملاك امر البدن كله حتى اذا صلح صلح البدن كله واذا
 فسد فسد كله قال الزمخشري يقال ران عليه الذنب وغان عليه رينا وغينا والغين الغيم ويقال
 ران في النوم رنج فيه وراحت به الخرز بهيت به هذا فتولد ران على قلوبهم انه ركب على قلوبهم
 وغلب واستولى او رنج في قلوبهم او ذهب بقلوبهم عن طريق الحق فالحق الاخيرين على في موضع البس
 اوتى ولا ضنة في وقوع بعض الحروف موقع بعض والصداء كالوسج وزنا ومعنى ويقال على علم
 الامر التمس فانظروا على علمهم الحق وابلج قوله ومن انكر الروية جعل تمثيلا لانهم لا تقدر للتعا
 لا يتكلم منكر الروية كيف وقدر روي عن ابن عباس وقاده تقدير المصاحف للمنع الروية وغيره
 من سائر الاقطار جعله نقي الروية ايضا مبني على حذف المضاف لانه لا معنى للمنع عن ذات الرب
 فالتقدير عن روية ربهم المحبوبون والاظهر في التقدير عن تربية ربهم المحبوبون حكم الرب قوله
 ليدخون النار من الادخال في القاموس صلاه النار وفيها وعليها ادخل اياها واثنوا فيها
 وقوله ويصلون بها اشارة الى هولاء من الآيات اذ لا يصح معناه التقدير في القاموس صلي النار
 كرضي وبها ضلوا وكسرت قاسي حرا وقد اشار بتفسير اسم الفاعل بالعمل الى انه ما ورن

ليحفظ قوله يقال عليه **عطف** يقول لهم الزبانية ويحتمر ان يكون القائلون اهل الجنة كما يقولون
 لقد وجونا ما وعدنا ربنا حقا فهدرنا وجدهم ما وعد ربكم حقا حين يرونهم من الجنة قوله او روي عن
 الكذيب اما من اتقته لما ذكر انهم يؤخرون على كذبهم تويجا لكون اشده عليهم من النار كما في
 العطف ثم جاز ان يردوا عن الكذيب واما من الزبانية استهزا سخريه لانه فات حين
 الارتداع فيحفظونه او يشهدون على ما فيه يوم القيمة قوله او يشهدون اما عطف على كلف
 لتفسير احتمالاً فوايد حضور الملائكة الكفا او على كلفه وتفسير احتمالاً يشهد به حجة تارة من
 الشهادة وتارة من الشهادة والمراد من اللفظ اما اللفظ العلي والبري فاقدم قوله ان الابرار لما
 ذكر كرامة كتاب الابرار صار مظنة ان يسئل ما حالهم فاجيب بقوله ان الابرار في نعيم وفصل بين
 الاجابة تبينها على استقلال كرامة الابرار والفصل لان قوله ان الابرار لا اهل الجنة المقصود بكونه
 لما ذكره وصف الكفا لان التوضيح من الكفر ناهية كرامة الابرار وقوله على الابرار استراون وقوله
 توفى وجوبهم نضرة النعيم وقوله يسقون من رحيق مخموم حقا ميسك احوال مترادفة و
 الابرار جمع ابركة وهي السريعة للجد والجدلة محرك موضع مزين بالسيات والستور للوروس
 قوله ينظرون الى ايسرهم من النعيم والتمزجات جمع متفرج بفتح الراء اسم مكان اي محل تفرج او
 يتناولون الا ماشاء لان جدار بيوتهم لا يمنع النظر لجمال لطافة ولا يثيب عن نظرهم ما ارادوا
 وان بعد مسافة كرامة لهم اوليا مومن فكون النظر كناية عن سلب النوم لان النوم لغفور وكفا
 في التوي لبي ذلك الجنة وح نقول ما اوجهم سلب النوم ضعفهم كما شان اهل الدنيا نقاه بقوله
 توفى وجوبهم نضرة النعيم توفى بناء على المفعول ونضرة بالرفع قوله ونضرة بالنصب
 يحتمل النصب على الكناية والنصب على العطف على توفى ولم تيقن وجوه لتعينة او يكون محلا
 بين كونه مفعولاً لم يسم فاعله او مبتدأ لقوله في وجوبهم وح مرفوع توفى ضمير الابرار اي توفى
 الابرار بان في وجوبهم نضرة النعيم اي مخموم او اية بالمسك مكان الطين الختام كتاب
 الطين يختم بها الشئ ويوضع عليه الخاتم وجاء ضم الشئ بمعنى ملح اوه وقوله والذي لا ختام
 اي مقطوع هو راحة المسك مبنية على كرامة القاموس بالعوض كون مصدر ختم بمعنى طبع ختم
 وخاماً وكون مصدر ختم بمعنى ملح الا في حتم لا غير ولا بعد ان يكون قول الكفا وقيل ختمه
 مسك ومقطوع راحة المسك اذا شرب لذلك ويحتمر ان يكون وجه كون ختمه مسك ان طين
 الجنة كل مسك ويحتمر ان يكون المقطوع راحة المسك مع ان الريح لا تخفى المقطوع ان اشتغال
 الذائقة بحال لذته يمتنع عن ادراك الريح فاذا انقطع الشرب ادركت منه ولعله يشير
 لنفاسته وليس المراد حقيقة لان الختم للمقطوع عن الحارس ولا خيانه في الجنة قوله اي يختم به

ويقطع مبنية على التوجس من الختام فالظاهر ان يقطع قوله وفي ذلك فليتنافس المتنافسون قوله
 في ذلك متعلق بالتنافس فالمتنافس فليتنافس المتنافسون في ذلك لاني ما كما في الدنيا وح يشكر
 ذكر العاطف اذ لا موقع له ولا يصبغ فليتنافس المتنافسون في ذلك وكانه بتقدير القول معنى وبولاه
 من كان السلد ذبلا احتيا هذا القول قوله لا ارتفاع مكانها او رفعة شرابها اولانه يرفع قدر
 شاربه قوله والكلام في البيا كما في بشربها عباد الله صر الماء هنا معنى من اوزايرع والاول
 ان يجعل صلا الامتراج اي شرب ممتزجا به المقربون فيكون اتماماً لبيا كرامة الامتراج اوله
 الاكفاء اي مكفياها المقربون على طبق ما فسر به هذه ملتزمين بالسخرية منهم في القاموس فكه
 كفرح فكها وفكاهة فهو فكاهة وفاكته طيب الخفس ضحك او تحدث صجة فيضحك قوله وما ارسلوا
 عليهم على المؤمنين حا فليس معنى هذه الامور انما يجعل من فكر على حد وهم لم يوتوا على المؤمنين
 قوله فاليوم الذين تفرح على فعل الكفار دلالة على ان هذا جزاء ما فعلوا بالمؤمنين وهو هل توت
 الكفار اما متعلق بتبظرون اي ينظرون ليعرفوا اهل ائيب الكفا او بتقدير القول اي يقولون
 فيما بينهم هل توت الكفار استغفاراً للثقة او هذا الكلام من الله بعد الاخبار عن ذلكم وهو اتم
 في هذا اليوم تبدل للمؤمنين قوله اذا السماء انشقت فيظهر احوال القدره اما اعتباراً
 حفظ جسم قابل للانشقاق وهداد ابراهيم الاعداد واما باعتبار شئ جسم مستحسب بقي ازمته متناول
 متعلق من غير تعليق بشئ في غاية السهولة وفي احتيا انشقت على شققت مزيد اسعار مطاوع
 وكان انقياده وبهذه المبالغة استغنى عن المبالغة في انقياد الارض بان يقال امتدت لانه
 لما طوع السماء فلا مجال لآباء الارض قوله بالتمام كانه اريد به الانشقاق بالملك اذ كثر اما
 تظهر الملكة في صورة غمام ابيض كما وقع في السنة كثيرا قوله الجرد كالمضرة باب السماء
 او شرفها كذا في القاموس قوله وحقت اي جمعت حقيقة بالاستماع والانقياد للشق
 وجمعت كالا مور القابل للشق بسهولة واما قدم الشق الذي هو اثر الاذن والاستماع عليه
 لان الاستماع انما يعلم منه ولك ان تحمل الاذن والاستماع على ما بعد الشق من الطي يستط
 اي سوت بحيث لا يبقى فيها اتمت ولا عوج او وسعت بازالة الجبال والاكام والجبال
 والاكام كالجبال والاكام جمع الكه بفتح السين او صمتين وهو الترس من حجارة واحده اوهي
 دون الجبل او كل موضع يكون اشداً ارتفاعاً مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجر اوه
 تكلفت في الخلو اقصد جهداً حتى لم يبق شئ في باطنها في الكفا اي خلت غاية الخلو حتى
 كانها تكلفت اقصد جهداً في الخلو كما يقال تكرم الكرم وترحم الرجم اذا بلغا جهدهما في
 الكرم والرحم وتكلفا فوق ما في طبيعتهما في الالتقاء والتخلة والامتداد اي قوله

انشقت

وكرر اذا الآي ويحتمل ان يكون للتبني على اختلاف الزمان في قوله وجوابه محذوف اقول فاما
من اوتي وما بينهما اعتراف من قوله حسبا باسها لا تناقش فيه اذ لا مناقشة في مقام قبول العمل
انما المناقشة في مقام الرد فان العبد يضطر فيه ويناقش والله تعالى يقيم عليه الحق على غير النسيان
لا وجه للرد يدل على الاصل شامل للجميع لا تردد قوله اي يوتي كتابه بشماله كما اخذ التقييد من تقييد
مقابلته بيمينه ويكن ان يؤخذ من التقييد ما بقوله وراى الظاهر التقييد هنا لك بالعام او اخذه
ما قبله وتقد ليكون كالدليل ووجه الايمان من وراى الظاهر ان يده الاخذة وراى الظاهر وقيل ان
علي الكتاب عليه يتجر مشاهدة منظره كمال جشده وقيل يوتي كتابه من وراى الظاهر لانه كتاب الله
وراى الظاهر في معنى النبوة ويقول يا نبوه راه يشع ما به جعل الدعاء بمعنى النداء وقوله يمتحن النبوة
يستدعي جعل معنى الطلب لانه حصل الطلب بمعنى التمسك لانه مستحس وكل من التمسك والنداء توجبه مستحق
فالمناصب ان يقول يمتحن النبوة ويقول يا نبوه راه قوله وهو الهلاك على ما في القاموس قوله وقوله
ويصلي لقوله ونصلي به جسم فيكون من الاصل او يجوز ان يكون من صلاه النار الا ان ورد نصلي في
النظم مدحوا الى جعله من الاصل او جعله بالمال او فارغ من اداء حقوق اهل فان من التزم ادا
حتى جمع لا يخرج من الحزن قوله الخالي يرجع الى الله والى يرجع الى عدم اي ظن انه لا يموت وكان
غافلا عن الموت غير مستعد له قوله فلا اقسم جواب شرط محذوف يدل عليه ايها الاله انك كالحق
اي اذا حان ان يكدر فلا اقسم او يدل عليه اي اذا حان فلا اقسم قوله سمي به لوقته من الشفقة
احسن مما في الكفاية ومنه الشفقة على الانسان وهي رقة القلب ويحتمل ان يكون الشفقة مأخوذة عن الشفق
والاحسن ان الشفق باي معنى كما اخذ من الشفق بمعنى التمسك سمي به لتسميته باسم الحزن والويل عطف
على الشفق وليس قسما لما عرفت من منع اجتماع قسمين على جواب قوله وما جمعه او جملة في السجدة والقول
وسق جمعه وجملة هذا فقيه تجريد والاولى ان يراد ما جمعه وجملة من الظلم فهو قوله والليل اذا يغشى وعي
تقدير جملة على الطراد الارجح ان يحمر ما طرده من ضوء النهار فيكون قسما بالليل وضوء النهار ويكون قوله
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى قوله من الوسيعة والويل كما في الصحاح ومنه الوسيعة وهي من الليل
كما رفته من الانسان فاذا سرت طردت معا وتوجبه ما ذكره انه من جنس الوسيعة ويحتمل ان يكون
قوله من الوسيعة بيان لما وسق اي طرده فاطلق الوسيعة على ما طرده الى اماكن تشبهها بالليل طردت
معا قوله هي الموت ومواطن القيمة في الصحاح الموطن مشهد لطلب ويمكن ان يراد بطلب عن طلب الموت
المطابق للعدم الاعلى والاحياء المطابق لاجزاء السابق قوله باعتبار اللفظ اي باعتبار روحه
اللفظ والاحسن اعتبار روحه النوع قوله على معنى لتركن حاله شريفه ويحتمل ان يراد احوال الصعبة
من مشاهد احوال العساة لانها كانت با واردة عليه كمال شفقة على الامة قوله يعني مجاز اللفظ او

مجاوزين له في الكفاية او مجاوزة وكان سقط من قوله والاقوة آية لتركن بالكره يستدعي قوله وعن
ابن هيريرة رضي الله عنه انه سجد فيها وقال والله ما سجدت فيها الا بعد ان رايت رسول الله سجد فيها
في رد لما روي عن ابن عباس انه لا سجد في المنفصل ودلالة على وجوب السجدة حتى الا ان يقال قوله سجد
فيها موضع سجدة يفيد المواظبة الدالة على الوجوب قوله ما يصنعون في صدورهم من الكثرة والعداوة ويحتمل
والله اعلم بما يصنعون في انفسهم من ادله كونه حقا فيكون المراد بالباغية في عنادهم وتكذيبهم على
خلاف علمهم قوله استهزأ بهم او توهين لجد نبي الرحمة البشارة فيستعار لاداره بالانذار لفظ البشارة
تطبيعا لقبه قوله او متصل بقطع الزمخشري بالانقطاع لرجحانه لفظا حيث استثنى من تقدير قوله المستعنى
لان الاله الغير المنون لا يخفى المؤمنين منهم قوله واليوم الموعد لعله اليوم الذي يخرج الناس من القبور
قال تعالى يوم يخرجون من الاجداث سراعا كما كانتهم لا نصب يوم ففنون ذلك اليوم الذي كانوا يوعدون او
يوم طي السما على السجدة المكتوب ورح المناسب ان يراد بالبروح الابواب المشار اليه بقوله تعالى ففتح السما
فكانت ابوابا قوله وشاهد ومشهور لعله اراد بالمقربون والعلويون قال الله تعالى كتاب مرقوم يشهد به
او الاعضا وبنو آدم او العظم الذي قال يا امة اسبري فانك على الحق كما سجدوا والشهد المومن لانه اذا
كانت على الحق كان المومن كذلك فلهذا لم يقبل ومشهورة قوله او النبي اي نبينا عليه السلام امانه من اسمائه على
ما في القاموس واما انه شاهد على صدق شهادته اتمه لا تبايح حيث انكر الاله تبيغهم وشهادته بيناهم
فتمول الاله كيف يقبل شهادتهم وهم بعدنا فيقولون سمعنا عن خاتم الانبياء ويشهد لهم النبي ويعلم
قوله والبيان المشهور اثنين وهو جمع حاج كالغزاة جمع غزاة قوله قيل انه جواب القسم على تقدير لفظ
قوله لم يزل في محله تقدير الاله وقد والمقول لاكتفاء باللام بتقدير قد والاكتماء بقوله قال والليل
انه دليل جواب محذوف لكن الظاهر ان يقدر انهم المقبولون كما قلنا اصح الاخذة فيكون وعدا
عليه السلام يقبل الكوفة للمتمدين لاعلاء دينه وتكون مجزاة قد ظهرت بتقدير رؤسهم في غزوة بدر
قوله ان كل الاله اهب حب اليك من السوا فاقبلها مضارع متكلم اي قبلها بهذا الخبر او عدا على
الامر قوله فقهه بالمعنى لانه لم يرجع عن دينه ولذلك رسل الغلام الى جيل قوله فرجع بالقوم اي
اضطرب للجب مع القوم اضطرابا شديدا وقوله والكفات السفينة بمن معاني انقلب السفينة بمن
وتعانس بمعنى تاخر وجران بلد باليمن وتصدق دخل في دين النصاري واذ نواس بالضم زريعة
ابن حسان من اذ واء اليمن سميت بذلك لذواته كانت تنوس على ظهره اي تتحرك وتغير كدورهم فيقول
من اليمن ونحس كانت الموكب في الدهر الاول قوله وعلى علي رضي الله عنه لعل جميع ما روي واقع و
القران شامل لقوله صفة لها بالوعظ وكثرة ما يرتفع به لئيبها كثرة الوعود يستفاد من وصف
النار بذات الوعود اذ يقال ذوالال لمن كثر ماله فاحفظ فانه مما خفي ولم يتضح عند غيره ناقول

البرهان

اي على حافة النار يقال قد عليه اذا اخذ في مكانا قريب من النار يقال بات على النار اي كان قريب من النار
مررت على اي مستعدا لكان يدنونه كذا في الكفاية يشهد بعضهم لبعض او نقول يشهدون على صحتها فيقولون
عند الملك واستمال على الصلابة او نقول هم على يفعلون بالمؤمنين حاضرون مطلقون عليها ولا يشهدون
قولهم وما تقوم عطف على الجدة الاسمية وبينهما تناسب اذا سارت الاسمية بوقوعها في حيزها ما ضرورية
العطف عطف فعليه على فعليه فاحفظ فانه مما استخرجناه وللغنى انهم لعنوا اذ قعدوا حول النار شامدين
بصحة ما يفعل بالمؤمنين وما عابوا منهم عيبا او حاضرين بما يفعل بهم في حيزهم عليهم وما عابوا منهم عيبا فلذلك
زيد اشتراك على ما حكاه قوله وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود من المؤمنين فلا تعدها قوله استثناء على
طريق قولهم ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم يرد عليه ان الشاهد يعرف ان القول المذكورة فضيلة لهم بخلاف
الكثرة فانهم اعتقدوا الايمان عيبا فالاستثناء فيما حكم عليهم لا يحتاج الى تقدير لكون الايمان عيبا ويمكن ان
يرفع بان الايمان باقر العزيز وليد الذي له ملك السموات والارض وهو على كل شئ شهيد لا يمكن ان يكون عيبا
عند احد فلا بد للتعجب والاستثناء الترتيبية من العيب اي لو كان فيهم عيب لكان هذا فيكون نهاية في نفي العيب
هذا اذا كان المراد انهم ما انكروا الا الايمان باقر الموصوفين الصفا باعقادهم اما لو اراد الايمان باقر
الموصوفين في الواقع هذه الصفا فالاستثناء على ظاهره فاعرف والقول جميعا في نفي الفناء وهو الكفر
في حد السيف والكتابة جمع كتيبة وهي الجيش وقراع الشجاعة قرع بعضهم بعضا فلذلك من الصحاح
قوله بلوهم بالاذى فيهم لم يبلوا المؤمنين بالاذى ليعلموا اهل بيته دون اولاد عبد بوم لم يردوا
الا ان يقال انهم بلوهم بالارض على الاخذ و ليعلموا ان من يرتد فخر حثرة ومن يفر فخر حثرة ولا حاجة
في دفعه الا ان يقال معنى فتوا المؤمنين او قوتهم في فتنة الله واختباره والله العذاب الزاير في
الاقراير في الاقراير في الاقراير لان تفسير الحق لان نصيبا للبانة والظاهر عذاب الزاير في الاقراير بالاضافة
ويمكن ان تجوز عذاب جهنم لفتنتهم المؤمنين والموتى وعذاب البريق لعدم توبتهم وعدم مبالاة بهم
بما صدر عنهم وهذا اوفق بسوق النظم ولقد نبذت بذكر الموتى ان الاكثاف بالمؤمنين سابقا كما
تعليلها واستار بتقديم المسند الي اختصاص جهنم وعذاب البريق بغير الصالحين فأكده بقوله
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات فلدا فصل قوله ذلك الفوز الكبير اي ذلك الجزاء الفوز الكبير
واما الفوز الذي يروي بالايمان من حقن الدم وحفظ المال والنجاة عن الذل فام حقيق بالنسبة اليه فلا ينبغي
ان يحتج به في الايمان كما احتج المنافقون فادي بهم الى الايمان ظاهره لانه لا ينبغي تخصيص هذه الاغراض
قوله وهو العفو لمن تاب لا يخص المغفرة من تاب بل يفهم من شاء من المؤمنين فكانت حصته من تاب
لما في العفو من المبالغة وهو قيل المراد بالعرش الملك الظاهر ان المراد بالعرش حقيقة والمراد بغير
العرش الملك لان ذا العرش لا يكون الا ملكا وقوله ورتي ذي العرش صفة لربك ورح قوله انه يدي

ويعيد وهو العفو الورد ووجه معترضه ولا بأس بالفصل بين الموصوف الذي من تنمة البتة وصفته
بغير البتة اذ قال صاحب التفسير يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بما لا يتحقق مباينة لكن قال ابن الجوزي
الفصل بين الصفة والموصوف بغير البتة اذ حيث قال في قوله وكراخ بفارقة اخوه لعمري انك لا تقول
ان الفصل بين اخ وقوله الا ان قد ان شاد وجره خرة والكساحي صفة لربك والعرش هو العرش
بانه صفة للعرش مع جعل ذي العرش مع جعل ذي العرش صفة لربك لان الاصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع
فلا يقال به ما لم يتعين قوله لا يرثون دعا وازغوى اي نزع عن الجبل نزوعا حسنا ورجوعه
قوله ومعنى الاضراب ان عالم الحجب من حال هؤلاء جعل الذين كفروا عبارة عن كفرة يوذون وتصلح
الله عليه وسلم قام على الله عليه وسلم تخذيرهم ثم اضرب بانه لا ينبغي لان كذبهم بعد سماعهم قصه ليعرفوا
والا فظن ان الاضراب من قصه فرعون وشود الى جميع الكفار يعني جميع الكفار في كذبهم ولم يكن ينبغي
قوله وغي عن كذبهم واتبعهم ورايم يحيط به كل امرهم وفي قوله والله من ورايم تحيط بتوحيده وتوحيده
لكفار ربانهم نذو السد وراي ظهورهم واقبلوا الى الهوى والشهوة بكل طيقتهم قوله بل هو قول مجيد
اضراب عن الجبر عن عدم ارجوع الكافرين عن الكذب الى ان لا يقصر القرآن قوله وهو رطل هو
كفر ممنوع كوكب من الخس كذا في الصحاح والقاموس ان الشأن كل نفس عليها حافظ
لا وجه لتقدير الشأن اذا حاطة اليه بل حذف ضمير الشأن مع غير الغفوة المحففة منه بضعف مع انه
مخبر بادخال الام الفارقة لانه اذا كان الخبر حكمة فالاولى ادخال الام على جزئه الاول صرح به الجمهور
وادخالها على جزئه الثاني صرح به بعض الاقاصد في حواشي التفسير وقوله والام الفاصلة المتعاقبة
الفارقة وكونها لا بمعنى الاما انكره الجوهري ورد القاموس انكاره بقوله العوب سالكك ما فعلت
قال الرضي لا يخفى الا بعد النفي ظاهره او مقدره ولا يكون الا في الموضع قوله ولله على الوجهين جواب القسم
لوجود ما يتعلق به القسم من النفي والتاكيد بان ولا يخفى ان نفي ان نفي فادخال الكون كيد العموم
فلا يخفى على حافظه اما سره اي لانتها اذ اراه الملك فانه يتبين بالعمل الشرفقة على الاشياء
قوله جواب الاستفهام لو كان قوله من خلق متعلقا بقوله فلينظر لا يطلب جوابا تاما ان يجعل جواب استفهام
مخذوف كان لا يقبل فلينظر من خلق سئل من خلق واما ان يقطع قوله من خلق من قوله فلينظر كان قد قيل
فلينظر الانشا الى نفسه فسئل من خلق من ما دافق قلت هذا شاهد قوي على ان الانشا هو المصنوع
لخصوص كما ذهب اليه جمهور المتكلمين واول النظم بان المصنوع قد وافى خلقه بنزول الانشا لا يسبح خالقهم
برهان على امتناع ظاهره قوله من ما دافق بمعنى ذي دفع وهو صفة دفع فالصاح هو الرجل
والمنصب هو لا يتخلل في وصف الماء بالدافق الى جعل الدافق كالأبن صيغة نسبة الى جعله اسناد
بجانبه وطبقه الدافق صايد ولم يرش الى الكس وان ائمة الزمخشري يكون موافقا لوصف الثاني

والظاهر

في كونه حال الماء حقيقة ولم يحصل الدافق من دفع الماء ان نصبت فيستغنى عن مونة التبريد لانه لم يثبت
هذا المعنى الا للثب كما ذكره في القاموس قوله يتولد من فعل الهضم الرابع هو الهضم في الاعضاء بعد
الهضم في العروق بعد الهضم في الكبد بعد الهضم في المعدة وقوله ويسوع الا فراط في الجماع بالضعف في
متعدا بآي اي بحمل الا فراط في الجماع الضعف فيه سريعا والنخاع مثلته مع كون الكسر اشهر خيرا
في جوف عظم الرقبه ممتدا الى الصلب على ما في المغرب قوله انه على وجه التقاد ر فصل عما سبق يكون باق
جواب الاستفهام دونه وهذا ما استخرجناه من مواقع الفصل قوله والضمير للمخاليق ويدل عليه خلقي ولا
يعد ان يقال الضمير لفاعل خلق لتعيينه كونه فاعلا للمخاليق ولذا اتى بالفعل مجزولا وفكر الكسار انما
بان بين القدرة كقول الله تعالى لفقير وجهه خفي وكان له الحفاه تركه القاضى الا ان يقال قد يكون التاكيد
لدعوى ظهور الحكم قوله تعرف وتميز بين ما طاب يعني اختيار السرير كناية عن توفيقه وتميزه وال
فالكلمة غني بعل عن الاختيار قوله وهو ظرف لرجوع ولا يمنع الفصل بينه وبين رجوعه باجتناب لانه فصل
لانه مقدم ربه فكانه قال انه تقاد ر على رجوعه يوم تبلى السرير قوله وعلى هذا يجوز ان يراد بالسما
السما اي على تقدير ارادة المطر باي علاقة كانت قوله او الشق بالبناء والعيون وحج يا شق
الرجوع بنفس الرجوع لا يابرج قوله ان تقول فيقولون ان القرآن ولكن ان تجعله حديثا لغيره ومقابل الفصل
بالرزل يستدعي ان يفسر الفصل بالقطع اي قول مقطوع به قوله انهم كيدون فصل لئلا يتوهم عطف على جوا
القسم مع انه غير مقسم عليه في ابطاله واطفاء نوره هذا حسن مما في الكفاية حيث قال كيدون كيدا
في ابطال امر الله واطفاء نور الله لانه اكثر انتظاما واتصالا بما قبله وقوله واقابلهم كيدا في استدراج
ادرج حديثا لاستدراج ليعظم تفرغ الامر بالهداية على الا اخدم بخته واستدرجهم فمهمهم والاول
ان يفسر والكيد كيدا في اقبالهم كيدي في اعتاد امره واكثر نوره من حيث لا يحتسبون قوله
والكفرير وبغير البيت زيادة التشكين لان في بيان المعنى بعبارة جديدة مزينة السامع
الاصفا ولذا جيب لهم الاتقا وشاع فيما بينهم والله اعلم قوله سمع اسم نزه اسم عن
الالحاد فيه بالتا وبلا الزايغ الحادي في الشيء ترك القصد فيما امر به فيه والالحاد في اسماء تعالي
كما يكون بالتا وبلا الزايغ اي المايل عن الاستقامة يكون بالتوزع والتاويل وابقاء الالحاد على ظاهره
مثال الاول جعل الله تعالى عالما بلعلم لا يكون زيدا على ذاته ومثال الثاني جعله عالما بلعلم حادث
اذ وضع اسم الفاعل على المحدث ولا يعد ان يراد بالاسم الاثر اي سيج انما ركب الالحاد على من القصد
فان انزه دال عليه كالاسم فيكون منعاه عن عيب الخنوقات قوله وقرى سجا ربي الالحاد وفي الحديث
اشارة الى احتمال جعل الاسم مقما كما شاع في الاستعمال اذا قرأه سبحانه ربي الالحاد على يد علي بن
التسبيح للرب دون اسمه وكذا تسبيح الرب الالحاد في السجود بعد الامر بحمل ما امر به بقوله تسبيح

الاعلى

اسم ركب الالحاد في السجود دون تسبيح اسمه السجود يدل على ان الالحاد تسبيح الرب والاسم مع جعله
الاعلى ديراين ان يكون صفة الاسم وبين ان يكون صفة الرب فان قلت باني الاول قوله الذي خلق تنوي
الاية لما كان الاسم محما وكما اسم ركب بمنزلة ركب يصح وصفه بما يوصف به الرب قوله الذي خلق فسوي
وصف الرب وهو من صلح الشيء كماله شأنا فشيئا باوصاف صرح في كل منها بما يفيد التدرج تحقيقا
لمعنى الترتيب وجعل حذف المفعول في خلق التسبيح يرد به من المعتزلة من انه لا يفسر الخلق لافعال البناء
وقد نطق الرختري بالحي حيث فسره كخلق كل شيء قوله يا باسا اسود وقيل احوي الى مبنى التوحيد
حي احوي محيين في اللغة بمعنى الاسود ومعنى النبات لطهرة لانه يفر الى السواد وعلى ما في القاموس
فاذا جعل حلالا من المري فقايره للمحافظة على رؤس الامم قوله او جعلك قارا بالهام القراء حير
الرسول قارا بالهام بلله واسط جبرئيل خلاف ما اشتهر في الدين ولم يقبل با احد قوله من قوة الحفظ
الى وجوهه واشتهر اعلم ان يكون نفي نسيان مضمونا اي لا تخف عنه فتخالف في انك في غيرك وعبدت في
بالترام الاحكام او نهي له عن الغفلة عن القرآن في معاملات قوله وقيل نبي والالف للفواصل فيه
ان الف الفاصلة لا تكتب بالياء وللمك بان خط المصحف من مخالف لرسم الخط لا يقبل من غير ثبت قالوا
لطالب معنى النبي جعله خبر المعنى النبي وهو الكد ويكن دفعه بان لم يرد يكون الالف للفواصل انها حصلت
من الاشباع كما يشع به التمثيل بقوله السبيل بل اراد ان الالف يقب في النبي ولم تحذف بالياء
للفاصله ونظير حفظ الالف زيادته في قوله السبيل وقد ثبت في الشعر عدم حذف الالف للمعتدل
بالجازم قوله بان تسخ تلاوته التسخ لا يوجب النسيان فضلا عن نسخ التلاوة فكانه اشار الى حروف
فلا تنسى على معنى فلا تترك قرآته قوله وقيل المراد بالقله والندرة يعني الا ما اشار الله صراحة في
استثناء القليل فهو بمعنى الا قليلا قوله او نفي النسيان راسا وباباه ما روي الا ان يقال المراد
بنفي النسيان نفي النسيان اتمام وهذا انشائي في وقت الوفاة لان نسيان بالكلية وقوله راسا مفعول
مطلق للنفي قال السجود في شرح المفتاح اصلا منصوب على المصدر اي انتفى انتقا الكلمة ووجه المناسبات
ان الشيء اذا اجمع مع اصله كان الكل وكذا حكم كلمة راسا هذا والا وجر ان الالحاد يميز على نسبة الانتقا فاذا
قيل انتفى اصلا فكانه قيل انتفى اصلا وانتقا اصل الشيء يستلزم انتقاها وبالكيفية وكذا راسا فان الالحاد
في الحيوان بمنزلة الاصل في النبات فكما ان اعدام النبات باعدام اصله كذلك اعدام الحيوان باعدام
راسه بل قال بعض حقيقي الصوفية راس النبات اصلا ومنه مشرب قوله فان القلة يستعمل للنفي في
ان استعمال الا ما شاء الله في النفي بالكيفية فرع شموله في القلة وذلك بحمل فلا تنسى الا ما شاء الله بمعنى
الا قليلا وجعل قلة النسيان المستفاد من الكلام بمعنى النفي فالاستثناء لتأكيد عدم النفي لا لتقصير قوله
ولهذه النكته اي الاشعار بمعنى التوفيق قوله وان يعلم اعتراف هذا اذا جعل من حيث المعنى متعلقا

سبع اسم وكل ان يجعل متعلقا بقوله ستة تك فلا تنسى وتصحى لا قرأه المستعقب لعدم النسيان فلا تنسى
فقال قوله فذكر بعد ما استتب لك الامر اني استقبل لك من الوجي والدين وحفظه فقول بعد ما استتب
بيان لمعنى الفاء قوله لعل هذه الشرطية وجب تقييد الامر بالتذكير بمنفعة ثلاث توجبها ولك توجبها رابع
لعله اقرب وهو ان المراد ان التذكير ينبغي ان يكون بما يكون مما لم ينس له التذكير فينبغي تذكير الكافر
بالايمان لا بالافوع وتذكير تارك الصلوة بها وهكذا قوله او الا شئ من الكثرة كما لو ليدبر الغيرة
وعتبه بن ربوه فانه قتل نزلت فيها قوله ثم لا يموت اشار بجله ثم الى ان كونه حيث لا يكون ميتا وحييا
او قطع من القضي واستخرج كمنسوخ بمعنى بجد الراه قوله حيوة تنفعه تقييد للحيوة وفعاله رفع التقييد
ويحتمل وانما علم ان يكون لا يموت ولا يحيى كناية عن عدم النجاة لان النجاة عن العذاب انما يكون بالعمل في دا
يموت فيها العامل ويحيى والنظم اقرب الى هذا المعنى كيف الايق بالمعنى المشهور ثم لا يكون ميتا فيها ولا
حييا فقام قوله قد افلح من تركي استنساخا جواب السؤال نشأ عن بيان حال العجب والسكوت عن حال
المذكر الذي تخشى فكانه قيس ما حال من تذكر الاله وضع مكانه من تذكر تركي تفصيلا اشارة الى بيان المذكر
بسماته ثم انضرب من بيان حال المذكر والعجب للبيان انه لا ينفع هذا البتة واضعافه المتمردين على
وجه تضمن بيان سبب عدم النفع وهو اثار الحياة الدنيا على الالهة ثم بين انهم يوشرون الحياة الدنيا بان
هذا كان في الصحف الاولى ولم يؤثر فيكم الى الان قوله فان نعيمها عذب بالذات لا ينفعك لذته عند
بجارتها بخلاف نعيم الدنيا فانه يسرع اليه النفس والقول الذي اريد الذي تفتش الناس شدة ايدى ما يعني يوم القيمة
لم يفسر او لا يوم القيمة تحصيله لوجه تانيه الفاشية فقوله وانما عطف على الالهة لا على يوم القيمة لانه
حاجب في اطلاق الفاشية على النار الى جعلها دامية ثابتهما قوله وجوبه من فاشية ذليله غير موقرة لتغيرها
بالنار او بشدة ايدى اليوم وهي مبتدأ يخفف بقوله فاشية او بالاشارة الى التثنية والجزء المارة وكذا ما صيد وتصلى
قوله او علت ونصبت جعله عاملا ناصبة دايرة فبين كونها استقبائيتين وضويتين ولم يحرك كون
ما ضوية وناصبة استقبالية كما في الكسبا بعد كونها ما باستقبائيتين ما ضوية وفي جعلها عاملا ناصبة
ما ضويتين من يزد حسن التقابل لان فاشية تقابل ناصبة ما ضويتين في قوة ساخطه عن
علها تقابل راضية وقوله تصلى نار حامية تقابل في جنه عالية قوله حامية متناهية في الحر في السحابة
والقاسوس من النها والتنوير اشتد هه فكانه احد الناهي من وصف نار جهنم بشدة الحر مع انها
لا زمتها وشدة ذلك تقييد للبالغة قوله بلغت انا في الحر في القاسوس الى الميم انتهى حره فهو ان
ويبلغ هذا اناه وانه غاية هذا قوله بنسب الشبهة ذكر لدفع التثاني من قوله ليس لهم طعام الا
من ضريع وقوله ليس لهم صمام الامن غسيلين ثلث توجيهات في الضريع احدا ارادة حقيقة الضريع
وغيره كيف يكون هذا في النار ضريع وشرقة في البحر ويدفوقه قدرة الله ولعله لهذا فسر في التفسير

هل انيك

وهو استعارة ح شجرة نار به يشبه الضريع ودفع التثاني على هذين التفسيرين جعل الطائفة والفساد
غيرهم وتلاها ان المراد بالضريع طعاما يتخاهاه الابل اي تجتنبه الابل فيكون مجازا مرسل او ح يحتمل
ان يكون نفس الغنم والفساد بالضريع بالفساد لا يسمع بالتحاطب والوجه يعني قراءة لا تسمع
بالسا ولا للصب لا يحتمل الخطاب والغيب وغيره على من جزم من شروح الشاطبي بانه على الخطا قوله
الافلا يعطون نظرا اعتبار معنى المراد بالنظر التامل لا مجرد الابصار وذلك ان تحرك الابدان يكون
غير دعوى ظهور المظهر بحيث يظهر بغيره ابصار هذه المخلوقات قوله كيف خلقت لم يقل كيف وجب لان الحكيم
هو ما خلق وجود الحكيم من حيث الاستغناء اليه وهو النافع في هذا المقام قوله لتسويها وقادى تنهض
بالاحمال وتحمله العطش الى عشر فضا عدا يقال الى ستة فان من الابل ما يكون وردة في كل سنة يوما
والعشر بكسر العين من اسما ورد البعير وهو ان يشرب بعد تمام ثمانية من يوم شربه فيقع الشرب
في عاشره واول سمايه الرقة وهو ان يشرب كل يوم ثم الغيب وهو ان ترد يوما وتدع يوما
فيكون شربه في ثلث يوم شربه وكان القياس الثلث الا اذا غشي عنه الغيب وحصل الثلث سبعا فخلد
واذا ارتفع من الغيب فاذا وردت يوما وترك ثلثين فهو رابع وهكذا الى العشر ولا سم له بعد العشر
الى عشرين فيقال فيه عشرين بالمتعدي قوله لسا الايات المبينة في الحيوانات متعلق بالبيئية او بقوله
قوله قيل المراد بها السما فتناسبه السما والارض والحيال ويندفع طعن الضالين القاصرين بانه
لا جامع بين حديث الابل والسماذ واجيب عنه على تقدير كون الابل على ظاهره بان جبال العرب
جامع بين الاربعه لان مال النعيس الابل ومدار السقي لهم على السما وارضهم في الارض وحفظها لهم
بالجبال قوله فني راسحه لا تبسل ولم ينصب كالجوار للسا لئلا يحرم عن الانتفاع به البرية بل نصبت
بحيث يمكن السلوك فيه قوله عقب به امر المعاد اي او رده عقبه من المعاد فان او السورة
في المعاد قوله وحزة بالاشمام اي اشمام العباد السنين فيكون الحرف بين صا وسين قوله قيل متقل
في كون الاستنساخ منتظما اشكال لان المستثنى المنقطع هو المذكور بعد الاقتران من متعدي وقوله لهم
دخول فيه مخالفة في ظلم وليس من تولى وكلفه خارجا عن قوله عليهم وليس حكمهم مخالفا له وكان
او عدمه بالها في الدنيا وعذاب الاله ولا بعد ان يراد بالعذاب الكبر القتل وسبي النساء
والاولاد فيكون اشارة الى ان هذه الامة اكبر عذابهم في الدنيا لا ما كان في الامم السابقة قوله
او نضال من الاوب الارب والايا بمعنى واصلا الايات الاوب فقوله سابقا من الايات وقوله بنان
الارب ليس لغارق والفرق بين التوجيهين انه في الاول ملحق الرباعي وفي الثاني مصدر التقييد
فهو معنى التاويب كما كذاب بمعنى الكذب ويوزم على اشراك اجماع اعلين والقياس انما كذبوا
قوله والمبالغة في الوعيد ويوزم ما ذكر ضمير المتكلم مع الغير اذ فيه كان التعظيم والتزوير وهو يدان

السلامين قوله اوله فلقه كما في قوله والصبح اذا نفخس لان من لا القسم تنفسه الذي يقيد به القسم قوله
او يصلونه وهذا الحمل يستدعي حمل ليليا عشر على العباد فيهما قوله عشر ذي الحجة وهذا يناهض
اهل مكة كما ان ذكر الليالي يستدعي عشر رمضان لان فضلها بلياليها المشتملة على ليلة القدر والتمسك
ان يحل الوتر على وتارها التي ليلة القدر فيها ارجى وان حمل الشفع على شفعها وتقدم السفع على
الوتر مع تقدم الوتر وجودا وشرقا رعاية الفاصل ولذا نون موحها باللام ايضا قوله وتكبرا
للتعظيم واللايهام اي ليل عشر من بين العشرين ويطلق اصل هذا التركيب وهو عشر ليل فانهم
واحفظا من يبايع الالهام قوله وقد روي حرفوا في يوم النحر وعرفة ويوم النحر شفع لانه
العاصم وعرفة وتر لانه التاسع كذا في الكشاف اظهر دلالة على التوحيد كالغمام والافلاك
والسيارات والبروج وقوله واخذ في الدين بالنسبة لاشفع الصلوات ووترها وعناية المناسبة
لما قبلها في التفسير يوم النحر وعرفة المناسبتين لعشر ذي الحجة ولعل رعاية ما هو اكثر منفعة موجبة للشكر
بالقياس لا غير ما علم يذكر قوله كما في الخبر هو واحد اخبار اليهود والكفر افصح كذا في الصحاح قوله
ومنع من فاسم قبيلة كانا او ارش على ما في الكشاف ولم يمنع عادم ان اسم لقبيلته لان اعتبار تانيث
القبيلة والاركان لم يلزم بل ربما يعتبر وربما لم يعتبر ولذا توقف منع صرف اسم القبيلة والاما
على السماع قوله المقام الذي يترقب فيه الرشد جمع واحد وميقات الحج الموضوع الاحرام ووقته
عين وقته والارصاد اوله فالظاهر لارصاده العصاة للبعث فكانه ضمن الارصاد معنى
الارادة قوله متصل بقوله ان ربك لبالمرصاد الى سوق كلامه يشربانه جعل قوله فاما انما
اختار قوله ان ربك لبالمرصاد فيكون للفتنة تفضيلا لحال الرب الانشا ولا يخفى ان هذا السوق
يقضي ان يقال واما الانشا وادح لا يكون ما سبق تمثيلا لا عددا والعصاة للبعث ان تمثيلا لارادة
السعي للافادة وايضا قوله فلا يراد الا السعي لانه لا يتم على اصل الاشارة انما هو سلك الاعمال الذي
سلكه النوح في ان امره ان يذبح ذبيحة فذبحها من المعاصي لانه لا يرضى به ولا حري في سلكه الا ما يشاء
فالظاهر ان انشا بقوله ان ربك لبالمرصاد بالتحقيق عليه كما ذكره فلا نشا بوضوحه لانه
بين غناه مهلك موجب للتكبر والافتخار بالدنيا وبين فقه لا يعبر فيه ويكفره جده بالخرج والقول
بماله ينبغي قوله مع ان قوله الاول مطابق لاكمه وانما رده عن لانه ربي اكرم من لسان ان كرام
مقصود لانه وليس كذلك بل لا يشاء ان يذبح ذبيحة لانه لا يشاء ان يذبح ذبيحة عطفها
على قوله ذم فيكون مبيلا ما سبق يكن لو قصده لوجب ان يقول ولان التوسعة تفضل فتاها على
ولا تحبون اهلهم على طعام المسكين فضلا عن غيرهم قدر مفعول تحضون اهلهم وجعل نفي حصر غير
مفادا بطريق الاولي وقيد لانه لا ضرورة يدعو اليه الظاهر تقدير المفعول عاما وانما يرمم نفي

حصر الغير بطريق الاولي لان حب المال ينفي حصر الاهد دون حصر الغير فان الطعام اهل صرفه بالتحفظ
اطعام الغير ولو جعل قوله فضلا عن غيرهم بمعنى فضلا عن غير المساكين لاندفع الثاني قوله انما يكون
ما جمع الوتر من حلال وحرام عالين بذلك وهناك توجيه ثالث اوردته الزمخشري وهو انه يجوز ان
يكون لزم الوارث الذي طلقه بالمال سهلا من غير ان يفرض فيه جينة فيسرف في اتلافه وياكل اكله او
جامعا بين الوان المشبهة من الاطعمه والاشربة والفواكه كما يفعله الوارث الباطلون هذا وكان
اسقط ولم يتفتت اليه لانه لا يلام قوله ويجوز ان يكون المراد ان لا يكون حجب المال قوله اي وكما
بعد ذلك يريد ان دكا الشا ليس تاكيد بل هو ذلك الا سوى الاول وهو نظير الحال في قوله تعالى انما
رجلا رجلا اي رجلا بعد رجل قوله والملك صفا صفا محب مناهم ومراهم او محبة امور تعلق
بهم قوله اي منقحة الذكرى لتلايا قضي ويمكن دفع التناقض بتفصيل ذكره منزلة العدم لعدم
ما يرتب عليه قوله واستدل به على عدم وجوب قبول التوبة ولو وجب قبوله فلا يرد ان
عدم قبولها لان ذلك اليوم ليس يوم قبول التوبة قوله قد يتنى ان يكون متمكنا من اي الحجة عن النبي
قد يتنى لونه متمكنا من النبي يقال متمكنا من اي اقداره عليه وربما تصحف فيجعل ان كان متمكنا من شراطه
اسم فاعلم من الامكان ويرده ان التمني لا يتوقف على الامكان وربما يناقش بان قول النوح وانه
القول فرقا فانه يقول يا ليتني قدرت على ان اقدم طيوتي ولا يقول يا ليتني قدمت طيوتي ويده
ان هذا اول السند لان كمن يقول ليتني فعلت فهو نحو رعى الصل السنة والظاهر في الجواب ان
التمني مبني على اختيارية لا شعري لانه لو لا مقصود الكفاية في مذمب لجرية لانه هذا الجواب ينفي
قوله اي لا يعذب احد من الزانية من غير ما يعذبونه ولك ان تريد باحد الواحد الحقيقي فان الاحد
من اسماء فعله على ارادة القول اي يقول الله للمؤمن ويمكن الاستغناء عن تقديره بان جعل خطاها
الى النفس المطلقة بعد المبالغة في سوء حال الامارة ووجدها فالمراد بالامر بالرجوع الى الرب الامر
بالرجوع اليه في كل امر في هذه الحياة الدنيا والمراد بالامر بالدخول في العباد والامر بالدخول في زمرة
العباد وبالامر بالدخول في الجنة الامر بالدخول فيها بالقوة القوية من الفعل قوله او الى الحق اي تترقى
في سلسلة الاسباب والسبب العقلي للحق ولا يخفى ان هذا يقتضي ان يقول سابقا في النبي
اطمأنت بذكر الله وبالحق قوله وقد قرى بها يتبادر منه انه قرى الامنة مكان المطلقة كمن
الكشاف قال ان قراءة ابى بن كعب بايتها النفس الامنة المطلقة قوله ارجى الى امره بالموت او موت
يعني ارجى الى امره بالموت وايتم به او ارجح الى مواعده بالموت وهو انه يكون متفقا بالجدة لا البعث
قوله راضية بما اوتيت لانه راضية عن ربك مرضية عند الله ويشهد ذلك بقوله ان قال
النفس قبل الابدان موجودة فان الرجوع الى الرب بالموت وقطع التعلق بالبدن يشعرون ان

على مثل ملك الخاند مرة اذ في قوله وبالبعث اي ارجى الامر بالبعث قوله قسم بما بالبلد
للام وقيد بحلول الرسول يعني ان الظاهر في الحال وفي كذا لان الصفة من الحول حال لا حلو وصدق
حل بمعنى نزل الحول والظرف بفتح الظاء والظلم حركة والصفة على لفظ الظلم بالاكسر والمصدر انما هو من
حل بمعنى صار حلا لا صرح به في القاموس وكانه لانه لم يفسر الظلم في الحول ولم يلتفت الي
هذا التوجيه قوله اظن ان المراد فضلا كقول القمير البلد والرسول ونقول وتوجيه القوم بقصد احوالهم
ايه عن مكة نزع ان شرها حلو له فيها ومنها لم عن هذا الفصل قوله قبل نقل التوجيهين
عن الكفا تمييز بين توجيهه وتوجيه غيره وفي هذين التوجيهين ليس قوله وانت حل حال كما توجيه
بل اعتراض على صرح به في الكفا وجعل الشك في الاعتراض على الاول التبيين على من جعل الكفا بفتح
على عظمه من كذا يستحق هذا البلد الحرام كما تستحق الصيد في غيره وفيه تثبيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وحث على احتمال ما كانا يكابد من اهل مكة وتجب من حاله في عداوته وعلى الثاني مزيد تسليته
صلى الله عليه وسلم بوعد بان يحل له ساعته هذا البلد بفعل فيه لم يكن حلالا لغيره قوله والوالد آدم
او ابراهيم وما ولد ذرية او محمد في الكفا المراد بوالد من ولد وهو صلى الله عليه وسلم بالبلد الحرام من ابراهيم
واسماعيل عليهما السلام وبما ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هما آدم وولده فاذا ذكره يحتمل ان
يكون اختصار الكلام الكفا ويكون قوله ذرية بمعنى ذرية آدم مرتبطا بقوله آدم وقوله او محمد
مرتبطا بقوله ابراهيم فيكون في الكلام شر على ترتيب اللف الا انه خالف الكفا في تخصيص الولد بالاب
رعاية لا خاد والولد ويحتمل ان يكون طريقا وهو توريد الوالدين آدم و ابراهيم وتوريد الولد علي
لر تقدير بين ان يكون الذرية او محمد صلى الله عليه وسلم قوله وياتر ما على من يمكن ان يكون اشارة لانه
عدل عن اللود الى ما هو بمعناه رعاية الفاصلة ومفهوم اللود ما ولده احد الامن ولده احد قوله
من كبد الرجل كيدا اذا وجدت كيدته ثم استعمل في المصعب ومشقة كذا في الكفا قوله ومنه الكفا بفتح
بمعنى مقاساة الشدة على ما في الصحاح قوله والفتيرة الحسب اي لبعض قرين الذي كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يكابد منه اكثر مما يكابد من غيره وهو وليد بن المغيرة او يفتقر بعوته كما في الاشد
كثرة كثره والاسمها لتبعه على الحسب ان لن يقدر عليه احد مع انه لا يتخذ من الكفا بفتح قوله
يقول في ذلك الوقت اي في وقت الاغزاز والقوة في قومه وتضعف للمؤمنين في اوردوا وبما امة
وعظما على المؤمنين قوله لولا كثر امن تبد الشئ جمع لبدرة كبرة وتري بالكسر فهو جمع لبدرة كفتة قوله
يعني ان الله سبحانه اراه الاولي كان يراه كفا في الكفا وقوله او بوجه اشارة الى جعل الروية بتاويل
وجداة بعلافة ان روية الشئ يستلزم وجدانه اي بحسب ان لا يجد احد فيها سبيله وح
ان لم يره استقبالي بخلاف التوجيه السابق لكن يتر ان الناصبة وان تخصص المضارع بالاستقبال

لكن لا نستعمل الكفا الي قوله ولسا ناتيهم بعن ضميره في الصحاح ترجم كلامه فشره بكشا اذ في قوله يترجم
به عن ضميره مجاز عن الكشف لان الترجمة يترجمها الكشف قوله وايضا في الخبر والشر او القديمين واصل
الكفا ان تقع جعل الخبر بمنزلة مكان وتقع ظاهرا بخلاف الشر فانه يستلزم الاخطا عن ذروة
القطرة في حضيض الشقاوة فكان استعمال التجدين بطريق التعقيب اولان فعل الشئ بالنسبة
لا قوله في الواهم مصور بصورة الكفا المرفع ولا يستعمل الترتي في الوصول الى الشئ وتكيد قوله وهو
الدخول في امر شديد في الكفا الدخول والجاوزة بشدة وحشقة والوقت بينهما بين وفي القاموس
تم في الام كمنه في ما روي بنفسه في جادة بلا روية وثمة تقحا واثمة فانتم وانتم وح قوله فلا تقيم
العقبة مزيد توجيه بمعنى لم يتفح في الشئ ولم يفتح احواله فلم يشكر تلك الايادي باقحام العقبة الا في اظنا
اقدم العقبة في شكر تلك الايادي ويحتمل ان يراد بالعقبة نفس الشكر غير ما عرفت لصعوبته ولا ياباه وما ادرك
ما العقبة فك ربه لانه بمنزلة ما ادرك بالشكر فك ربه قوله والعقبة الطريق في الجبل استعارتها
لما فسرناه من الفك والاطعام سماها عقبة لانه شاق على النفس كما ذكر اولان اعتاق الرقبة وتكفل
البيتم يفتح حواجر بمنزلة رأس الجبل وفك الرقبة فهو الاغارة في تخليصها واطعام البيتم والمسكين مما
يقضي بسا لكما الى ما هو الا على فها كالطريق في الجبل وفيه توجيه لهم بحرم ثابها على بطريق الاولي
قوله ولتعد المراد بها حسن وقوع لا موقع لم من مواقع يجب تكرارها الماضي في غير الدعاء لانه مستقبلي
معنى وغير ما هو بمعنى المستقبل نحو لا تفلت مكان لا تفعل فلا يجوز لا ضرب زيد من غير ان يقال ولا ام
ومن مشكلا من القامحة قوله فلا تقيم العقبة واجاب عن الزجاج بان تكرر معنى لانه عطف عليه
كأن الذين امنوا فكانت قبل لا تقيم العقبة ولا آمن وكانه لم يلتفت اليه القامع انه اورد الكفا
لانه تعقب به يقتضي جواز لا الكفر زيد وشرب ولا تخفى انه يراد على ما قبله ايضا انه يقتضي جواز
لا جاني زيد وعمرو لانه في معنى لا جاني زيد ولا جاني عمرو ولهذا قيل فلا تقيم العقبة دعاء عليهم بان لا
يرزقهم الله ذلك الغرض ولك ان يجعل اخبارا عن المستقبل اي لا يقيم العقبة لان ما ضيع معلوم
بالشاهدة قالاهم الاخبار عن حاله في الاستقبال وقيل لا تقيم العقبة كحفت انا تقيم العقبة فهو
وقف تخفيف وهو ضعيف قوله عطف على قوله او فك لو كان قصده الى فك مصدر الكفا قوله كان الذين
امنوا في تاويل المصدر زعمهم كونهم من الذين امنوا وعلى الثاني الايمان داخل في العقبة قوله اليمن او
اليمن قال الكفا اليامين على انفسهم ونسب الصحابة المشائمة ايضا بالمشايم على انفسهم ولقد حسن
القاضي حيث لم يفتد بهما لان الصلوات يامين على غيرهم ايضا والفسا مشايم على غيرهم ايضا ويجب
التوسل بالصلاة والاجتناب عن العصاة قوله وتكرير ذكر المؤمنين باسم الاشارة والكفا بالفتير
شان من تبعيد شان اصحاب المينة لظهورهم والاشارة الى تميزهم او الى استحقاقهم كمال الايضاح

والشمس

خلاف الصحاح المشامة فانهم احتجوا بالاختلاف في قوله وقرأ ابو عمرو وحزوه وخفض بالهمزة من اصد
 في القاموس او صد الباء كما صدت بمعنى اغلقت وانما استدلوا بالهوية الى قوله لا اعلام ردا على
 حيث قال وعن ابن كثير عياش لنا امام يهزم موصدة فاشبهت ان اسد اذ في اذا سمعت
 والفتح فوق ذلك في القاموس فويق ذلك قوله بلا طوعه طوع الشمس في ردة على الرخثرة حيث قال
 اذا تاملنا ما طالعنا عند غروبها اخذنا من نورها وذلك في النصف الاول من الشهر ووجه الرد ان طوع
 القمر اول الشهر عقيب طلوع الشمس لانها يصير مرييا بعد غروبها اخذ في الغروب عقيب غروبها وفي ليلة
 البدر يطالع عقيب غروب الشمس ثابت في محله او الافاق او الارض او الدنيا فهو ولا كانت
 واوات العطف نواب الو او الاولي القسمة الجارة بنسبها الثانية من اجل القسم لا دفع لما
 استصعب الكسفا من ان ما سوى الو او الاولي ان كانت عاطفة يلزم العطف على عاملين تحتين وان
 كانت الكسفة لزم اجتماع القسم المتعددة على جوا. واحدا ولا مستصفا مبنيا على امتناع العطف
 على عاملين مطلقا حتى لو جوز مطلقا او بشرط كون المعطوف الاول مجرورا لم يكن اشكال وتقرر
 الدفع ان واو العطف نايب العامل في المعطوف عليه حيث يجزى العامل الى المعطوف فهي تجزى الو او القسمة
 الى ما بعد واو القسمة نايبة عن فعلها حيث وجبت حذفه ولا يجب الحذف بدون نايب فالواو
 عام للرفعة و عام للنصب بنينا به الفصل فالعطف من قبيل عطف معمولي شي واحد على معمولي
 آوله وفيه انه جعل الجار والمجرور نايبا عن الفعل المحذوف كما في زيد في الدار ولم يجعل المجرور
 وف الجار نايب العامل فهذا تمسك بما لا يتغير على ان في قوله والشمس ونحوها لا منصوب حتى
 يحكم بان الواو عطف المنصوب عليه في قوله والقمر اذا تاملنا قاله شكل بقاد المعطوف من غير معطوف
 عليه العطف على عاملين حتى يا اول بالعطف على عامل واحد وغاية ما يمكن ان يقال لدفع الاخير
 ان المعطوف عليه مفهوم من الكلام كما اشار اليه بقوله ونحوه اذا اشرقت بقى ان الفرق ليس
 ظر فالاقسام حتى ينتصب بما ينوب من اذ ليس الاقسام في هذا الوقت بل يجب ان يكون طالعة
 اي اقسام الليل كايضا اذا يغشها اي مقدار كون في هذا الوقت قوله رطب الجوز رث عدل عن قول
 الكسفا فحقن ان يكون عوام عمل الفصل والجار جميعا لان لم يقل احدا بان الجوز في العاطفة عوام قوله
 كان قيل والشمس القاو الذي بناه الاولي ان يقول كان قيل وبنائها لانا الوصفية المقصورة وما
 ذكر من الزوايد ليس مقصودا بقوله وما بناه نعم انه من لوازمها وانما عدل من بانها الى بانها لرعاية
 الفاصلة قوله ويحل بنظم قوله فالهمها فخرها وتطويها بقوله وما سويها لانه ان جعل قوله فالهمها
 مقسما به لم يكن للفاو وجه واللام يمكن لعطفه على قوله وما سويها وجه وقوله الا ان يفصله يصلح حلل نظم
 فاه وولي ان يلى قوله تجرد الفصل عن الفاعل قوله والتكئين من الايشاء بها الظاهر ان التكئين بحسب الشوية

وكونه محسب اليهم بعيد عن الافهام مما كان بالعلم والعمل جعل فاعل زكيتها ضمير الموصول ولو ضمير
 بان يكون الراجع الى الموصول ضمير الموصولة كقولهم عن رة عن النفس كما فعل بعض اهل السنة بهر با عن
 كون العبد خالقا لافعاله وشمع عليه الرخثرة بان هذا تكليس من الذين لو يكون على انه قد را
 جو بري من اشارة الى ان كون افعال العبد بتقدير الله تعالى وخلق لا ينافي اسناد الفعل الى العبد
 فانه يقال ضرب زيد ولا يقال ضرب الله مع ان الضرب مخلقة وتقدر به وذلك لان وضع الفعل
 للنسبة الى الكاسب محله وحذف اللام للبطون في المذرك قال الزجاج طول الكلام صا نحو ضامن
 اللام وانما تركه القاضى والكسفا لانه يوجب الحذف واللفظ لا يجب مع الطول محله كذبت ثمود
 بطفوها بطنها او بما او عدت به من عذابها ذير الطغوي في التوجيه الاو الباء لتسوية وفي الكسفا
 صد كذبت ثمود عن الظاهر بالظن مبالغة او قد رذو و قوله من عذابها ذير الطغوي يحتمل بيان التقدير
 والتسوية على انه يعبر عن ذي الطغوي بمبالغة محله وقرى بالفم كالرجح ورح يشكل قلبها واوا
 لانه لا تقلب في فعل اسماء بقلب الواو يا فارقا بين الاسم والصفة قوله اذا انبعث حين قام
 في القاموس والصحاح بعثه وانبعثه بمعنى ارسله فانبعث وانبعث في السير السريع وما لا يعنى
 عاونه ونحوه بقوله على قسر الناقه ان العوة بمعنى القتل واكتفى به في تفسيره فوه ما قوله فان فعل
 التفضيل اذا اختلفت صلا للواحد والجمع هكذا اطلق الرخثرة ايتم كمن المذكور في حله ان اذا اختلف
 الى التفضيل عليه كجزا افراد والمطابقة لخلافه اذا اختلف الى غيره فانه لا بد فيه من المطابقة قوله
 اي ذرونا قد واخذروا عقر نايبة منصوب بتقدير ذروا واوا حذروا ولم يرد ان منعه
 على التحذير كما قاله الكسفا لانه مشبه بطول المحذو منه كمراد او يكون محذورا عما بعده ولذا ترك قوله
 منصوب على التحذير ولكن ان تعدر عطا ناقة الله وسقياها او الرما ناقة الله وسقياها والمراد بقوله
 فقال لهم رسول الله ان قال لهم رسالتهم من الله كما هو المشاير قال لائل ان قال لهم ان قال الله تعالى
 ناقة الله وسقياها وهذا صحيح قوله فكلذ بوه لان الرسول محذو في هذا القول فلا يتجه ان لا يتضح تكذيب
 الامر وهذا الظاهر من توجيهه بما ذكره من انهم كذوبه في ما حذروهم منه من حول العذاب ان فعلوا محله
 وهو من تكذيب قولهم ناقة مدممة اي كرا القاء فدم على وزن فعمل قوله فسوي الدممة
 بينهم او عليهم بمعنى ربط التسوية بهم اما بتقدير بينهم او عليهم قوله اي يعشى الشمس والنهار الى على
 التوجيهين الاولين بلون الليل بتامه مقسما به وعلى الثالث يكون المقسم به الليل وقت شدرة
 غلامه والنظام بالفتح كالنظم بالفم والضمين ذاب النور وفي الصحاح النظام اول الليل محله خلق
 مستغنى الذكر والانثى من كل نوع له تو الد هذا مجنى على ما قيل ان الله تعالى خلق خلقا من ذوي الارواح
 ليس يذكر ولا انثى وان كان خنثى فان الخنثى لا يخرج منها وان كما مشكلا فمن حلف بالطلاق ان

والليل

لا يكلم يومه ذكرا ولا انثى تحت شجرة المنى قوله او ادم وحواء وقد عرفت وجها خيارا ما علمنا
غير واحد وغير مرة والتعريف للهدى وعلى توجيه الشكاي للجنس وعلى توجيه المصدرية كقولها
وفاعل الفعل ضمير الله للعلم به اذ لا خالق سواه ولا قائل بخفاه ان سعيكم لشيء مختلفه اي في
البراءة في ربطه بالتفصيل الذي بعد كمال الارتباط ولكن ان تريد بالاختلاف كون البعض طالبا
ليوم المجدي والبعض طالبا لليل القاسي وبعضها مستعانا بالذكر وبعضها مستعانا بالانثى
فيكون شديد المناسبة بالقسم قوله والمعنى من اعطى الطاعة الا لا يجزى التصديق بالتوحيد ساق
على اعطاء الطاعة والانتفاء عن المحصية فحق التقديم في اليبا لان من اعطاه الطاعة الاصفاة
لتقديم كلمة التوحيد ومن جملة الانتفاء الانتفاء عن الشرك وبها متقدما على التوحيد قوله للتحفة
التي لا في الصبح لليلة لليلة ولليلة لليل ووصف ليلته باليسر مجاز باعتبار كونه موديا لله
اليسر وهو بالضم السهولة والمعنى قوله وكذب الجسني بانكاره لولها الحق مقام بمنزل هذا
قوله صدق بالجنسي قوله لليلة التي تؤدي الى العسر والشدة وجاء العسري بمعنى العسر على ما في لغة
قوله تفعل من الردي ردي كفرح بمعنى هلك او ترددي في حصة القبر بمعنى سقط كروي خوري
وهو ايق من الردي لكن بمعنى السقوط قوله ان علينا للهدى اي ان الهدى هو كون علينا لا غيرنا
قوله انك لا تهدي من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وليس المعنى ان الهدى
يجب علينا حتى يكون بظاهره دليلا على وجوب الاصل عليه نعم عن ذلك علم اكبر قوله او ان علينا
طريقة الهدى قد المضا يكون مطابقا لقوله وعلى الله قصد السبيل اي على الله الطريق المستقيم
ولا يخفى ان قوله على الله قصد السبيل لا يتم الا بملحظة الارشاد الذي على الله ان ارشاد الى قصد السبيل
كما ان قوله ان علينا الطريقة الهدى لا يتم بدون ملاحظة الهدى والارشاد فالاولى ان لا يقدر
المضاهيل يقال وان علينا للهدى الى قصد السبيل كقوله وعلى الله قصد السبيل اي هدي قصد السبيل
قوله او ثواب الهداية للمهتدين لا داعي الى التخصيص الظاهر او ثواب الهداية للمهتدين وبعث
الضلال للضالين قوله او فلا يفرنا تركم الا مبتدأ لانه لا حاجة لنا اليه اولانا كما درون على الله
شكركم بما تريد والاولى فلا يفتننا ابتداءكم كما لا يفرنا ضلالكم قوله فانه لكم متفرع على كون الهدى
عليه يعني يهديكم بالانذار وبالفتن في هذا يتكلم قوله بقره في الكسبا اي يطلب عند ابتداء
يكون زاكيا من الزكاء لا يريد رياء ولا سمعة او يستعمل من الزكاة وقوله فانه بول من تولى مقابلا
قوله او حال يدل على انه اراد البطل الخوي وغيره من قسم التابع والاعراب للفظ حتى يثبت لتابع
فالاولى ان المراد البطل على اصطلاح المعاني حتى يدان يوتى بالغير واف تمام المراد قوله وعند
بالثواب الذي يرصده بعد الوعد بنجاة عن العقاب هذا على تقدير جعل ضمير يرضى في الجا الاتي و

الاحق برعاية نظم الكلام جعل الضمير للرب اي لا يوقى بالالا بطلب رضى ربه ولو يرضى برضاه
والقدرته اعلم قوله وقت ارتفاع الشمس قد سبق ان الفجر وارتفاع الشمس والضحى فوق ذلك
فما عبر في قوله والضحى تجوزا او حذفا لتناسب الليل وينفرد من هذا تفسير الضحى في قوله والضحى
ضحيا بوقت ضحيتها لقوله والنهار اذا جليها قوله ولان فيه حكم موسى ربه اي في محشر السحرة
قال النبي عصاك فاذا هي لتقف ولان فيه دفع استيلاء الشياطين وسجدتهم لشمس لانهم سجودون
الشمس من طوعه فاذا ارتفع تموتوا هولاء والنهار ويؤمن قوله وقع في الموتير الضحى في مقام
البيات التي تم الليل كله وبهنا وقع مقابلا لليل المقيد بوقت اشتداد ظلامه فنهنا ينفع
ان يراد النهار وقت اشتداد الضوء كما ان المناسبات هناك ان يراد النهار مطلقا وهو
سكن اهلها او ركذ ظلامه بمعنى سبي سكن فجعل اسناد السكون اليه مجازا عن اسناد السكون
للاهل او عن اسناد السكون الى ظلامه وسكون ظلامه عبارة عن عدم تغيره بالاشتداد
والتنزل وذلك حين اشتد ظلامه وكمل فيسنة زمانا ثم يسرع في التنزل قوله وتقديم الليل
في السورة المتقدمة لا تقديم النهار وقد وقع قبل السورة المتقدمة ايضا حيث قال والنهار
اذا جليها والليل اذا يغشيها فكانه خفيها هناك مما تبين لنا فانه بيان النكته عن موضعها
الايق بها وجعل الليل اصلا يزيق قوله الله وجعلنا الليل لباسا وقوله والليل اذا يغشيها الا
ان يقال انها مستند الى نور الشمس والاصل في الشمس قوله وقري بالتحقيق بمعنى ما تركت هذا
يباني ما في بعض التصريفات واما تواما في يدع ويذرو شهدا جوهرية فقال لا يقال ودعوا
وادع الا في الضرورة فالشعر الذي استدل به الزمخشري لا يصلح شاهدا والاولى ان يخفف
بعض المستد في القاموس ودعه كوضوه ودعه بمعنى ودع ككرم وودع سكن وهم قوله
قوله او لغيره مما قيل او من الحكم قوله كما لا يبين انه لا يزال يواصله البيان لوجوه اتصال
قوله وللآفة خير لك من الاولي بما قبله والافه ان جمله حاله اي ما ودعك ربك وما قلاك
ولما ان الآفة خير لك من الدنيا وانت تختارنا عليها ومن حاله كذلك لا يترك ربه فخير انشا
للمؤمنين الى اهلهم ملك قرب العبد بالرتب وتوابع المشركين بما هم فيه من التزام اهل الدنيا والاولى
عن الآفة وح معنى قوله ولو سوف يعطيك ربك فترضى انه سوف يعطيك الآفة ولا يخفى ح
كما اشتباك الجوز قوله لا تقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة بعد تقدير المتد
ليس لام القسم داخل على المضارع فالآفة كما يحتمل لام الابتداء يحتمل لام القسم فالجزء يكون لام
الابتداء خلاف الجزم وان اتفق القاضى والزمخشري في قوله قال صا التسهيل يعني سوف عن التاكيد
في جواب القسم قوله وجمعها مع سوف للدلالة على ان العطاء كاي لا محالة وان تاخ يعني ان تأكيد

والضحى

اللام ليس للتأخير بل لوقوع الحكم والداعي الى التاكيد تاؤه فافهم قوله المجدك تيمنا لا يقبلك
موضع فاوي بان رزق لم صنعتك بصيحتك الخبز والبركة حتى اجبتك وتكفلك والتا
له حمل الضلال على الضلال حين العظم او في الطريق وحمل العابد على الفقر مع العيال ويحترق
يراد باليتيم فاقد المعلم فان الابا تلتزم من علمك ومن زواجك ومن ولدك ويناسبه علم
الضلال على الضلال عن العلم وحمل العيال على عيال الامة الطالبة من معرفة مصالح الدين مع
فقره في المعرفة فاغنىه الله تعالى بالوحي قوله فلا تغلبه على ما لا تضعه مستحق بالنهي او بالقد
فان التحدث بها شكرنا او موجب لتسلي تلك وقيل الفقراء قوله وموتوا لجانب الرجا
قوله الم نفسه حتى وسع في الصحاح فصح المجلس اي وسع وفي القاموس الشرح الكشف ولما كان
في توسيع المجلس كشف ذكر اللازم واريد الملزوم ومعنى لك لا جلت لا لغيرك او لتفعلك
لا لغيرك بان كان موسعا يسع هموم الدنيا وانواع الشقاوة كما لا يلبس والشرح لا يخفى
بالخير ولذا قال الله تعالى اني شرح الله صدره للامام قوله ولعل اشارة الى نحو ما سبق اي
لعل استخراج القلب عبارة عن تقييد القلب غسلا اشارة الى ازاله جهل وطمائة ايمان وعلم
الى ايداع الحكم فيه قوله ومعنى الاستفهام انكار نفق الانسراح مبالغة في اشارة لان الالتماس باطلا
النفي كالدعوى واقامة البيضة قوله غباءك العيب بالكسر والحل والنقل من اي شيء كالمثل
بما للحل بوصفه بالثقل قوله وهو صوت الرجل الرجل مكب للبعير والنقيض لا يخص بصوت
الرجل بل يشمل صوت النعس والاجال والحمار والاصابع والاشراع والمقاصل والادم والور
فلا حاجة الى استفارته من نقيض الحمار كما حمله على نقيض مقاصد النظر قوله من فرطانه فرط
الامر اي جاوز الحد والفرط بالضم اسم للخروج والتقدم وبالفتح المرة الواحدة منه فلك
في فرطاته الترتيب والضم قوله مثل ان قرن اسمه باسمه في كتمى الشهادة اي تهما استعملنا في
الاسم او الاذان او التشهد والمطلبه فلذا لم يقر في كتمى الشهادة والاذان والاقامة والتشهد
والمطلبه كما قاله الكشاف وصلى عليه صلى الله عليه وسلم اي بمشركه المشرك كما اخبر عنه وام المؤمنين
بالصلاة عليه بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
قوله وخطبه بالالف مثل نبي الله ورسول الله والمراد بخطبه ليس بندا بيا نبي الله ويا رسول
استبرل القاء كلام عليه فيه اللقب فيشتمل جميع ما انزل هكذا قوله ليكون ايها ما قبل الايضاح
فان قلت الابهام متحقق بمجرد ذكر الفعل لانه اذا قيل الم نشرح علم ان هناك مشروحاتا
حاجة في الابهام فقلت اذا ذكر الفعل ينظر السامع ذكر المفعول ولا يعتبر بمفعول
عنده فاذا اشتغل بذكر المفعول يوهمه موصفا عن المفعول وعلى الفهم من عنده بمفعول

الم نشرح

مهم فاذا ذكر المفعول تحقق ايضاح المبهم وقد ذكرنا ذلك وجهين آخرين فلكل المذكور قوله فالعنى بما
في ان مع من المصاحبة المبالغة هذا عند العامة واما عند الخاصة فالمعنى حقيقة كما قيل بيت
برجام از تو هر چه رسد جاي منت است مگر نواك جفاست وكر خبر ستم
وفي تعريف العسر وشكر العسر اشارة لطيفة الى ان الدنيا دار العسر فالعسر عند السامع موهوب
مبهم قوله او استيناف اي ابتداء كلام لا جواب لسؤال ورح لا بد من نكتة الفصل ولا يبعد ان يكون
كونه في صورة التكرير فا حفظ فانه من البدائع فان قلت التكرير ظاهر جدا بحيث يكاد يبعد
الاستيناف فكيف يجوز عطفه الا اعلام قلت وجهه ما ذكر في الكفا ان هذا على الله
وبنا على قوة الظاهر ان موعدا الله المحمّل الاعلى او في ما يحمله اللفظ واللفظ قوله عليه قوله وهو
ان يغيب عسر يبرين يمكن ان يحل قوله عليه الصلوة والسلام على انه لن يغيب فرد من افراد العسر
مرتين وتكريره في مقام الوعد قوله فلا يتعد سواك للعهد والجنس ولام الجنس في المقام الخطابى
محول على الاستفراق كانه قيل لكل عسر ان فلا يتعد العسر اليسر وهذا بين لا سيرة به
واما ذكره الزمخشري في توجبه عدم تعدد الجنس من ان الجنس هو الذي يعد كل احد فهو هو لا تعدد
ففي ان هذه الوصية يجامع التعدد في الوجود والحاج دفعه الى تكلف ان هذا بناء على الظاهر وعلى
قوة الرجاء وان وعد الله لا يحل الاعلى الا وفي قوله فاذا فرغت من التبليغ فاتعب في العبادة
شكر الماعذ ونال بيان لوجه اتصال فاذا فرغت باقبل ونحن نقول الالتماس ان يراد فاذا فرغت
من عسر فانصب بعسر آفة طلبها لليسرين واذ كنت كذا فكذلك فكن واعيا الى ركبتي يعني لا تحم عسرا
للدنيا طعاما في يسرين فبها ل تحم عسر اللرب وقربه لليسرين في قوله وسينين وسيناء اسمها
للموضع الذي فيه في الوجيز طور سينان يعني جبل موسى عليه السلام وسينين المبارك بالسرانية
وفي التيسير قال الاخفش سينين جمع عينه وهي شجرة وقيل هو كقول طور سيناء وهو الحسن
زيدة اليباء والنون للجمع كانه قيل وطور الاشجار الحسنه قوله ونظائر سائر المكاتب يعني استجمع
نظائر سائر المكاتب فله فرد نظير الملك وفرد نظير اللبن وفرد نظير سبع او استجمع كل فرد خاص المكاتب
وقوي هي نظائر سائر المكاتب من الملك واللبن والسبع قوله ثم رددناه اسفلسا فليلين فان قلت
جعلهم التا وكيف يقابل خلقه في احسن صورة قلت مقابلة باعتبار ان اهل الانا رافح
صورة من كل شيء واسفلس على التوجيه الاول خال على التا منعهو بنزع الحافض كما اشار اليه وقوله
فيكون متفرع على قيل وفي كونه استثناء منقطعاً نظر لانه داخل في المدد ودين اردل العرير مخالف
لهم في الحكم وغاية ما يمكن ان يقال ان المشهور المستثنى النقطع مالم يدخل في المستثنى منه وحال في الحكم
ولا بد كونه في نسخ المستثنى حكمه مخالف حكم المستثنى منه وقد يكون لوقوع توهم تاش مما سبق من غير

والتين

ان يخالف المستثنى في الحكم فالواجب ذكر حكمه ليعلم انه ليس حكمه خلاف حكم المستثنى منه وذلك فيما خرج
 يوم ان المؤمنين يشاركون المشركين في سواحل ذلك الرد فاستثنى وقال فلهم اية غير ممنون قوله
 اوالى اسفل سافلين وهو انما روي في اورد العرف حتى احتمال اورد العرف بقوله اوالى اسفل سافلين
 وعلى التوجيه الاول لا يفهم ان يكون المعنى بان جعلناه من هو في اورد العرف قوله وهو على الاول حكمه
 لم يقبل وعلى الاولين لانها ليقار بهما في حكم توجيه واحد وعلى الثاني حكم المستثنى اي كمن الذين امنوا
 وعلموا الصالحات فلهم اية غير ممنون والفا ليعتبر المنبت المعنى الشرط هو بعد ظهور هذه الدلائل اي
 الدلائل التي يتضمنها خلق الانسان في احسن تقويم ثم رده ايقع الصورة فانه يعلم منه قدرة
 القادر بحيث لا يشك في الاعادة وهو المعنى فالذي يحكمك على هذا الكذب اي الكذب
 الذي هو الكذب فانه كذب محض في الكفاية اي فاجعلك كاذبا بسبب الدين والنجاة
 بعد هذا الدليل يعني انك تكذب اذا كذبت باجر آء لان كل كذب باطل فهو كاذب فاقية
 شئ يضطر الى ان يكون كاذبا بسبب كذب الجراء هذا فاختصار القفا محض معلق قوله
 اقرأ القرآن متفتحا باسمه او مستعينا به اشار الى ان جاء باسم ربك مرد وبين اللامسة
 والاستعانة ولا يقتصر على اللامسة كما يشعر اليه قصر الكفاية عليها ولعل لم يلتفت اليها رعاية
 للادب اذ في جعل اسم الرب آء اخلاء عن التعظيم الذي يستحقه وهو اي الذي للخلق اشار الى
 ان خلق منزل منزلا للازم فيستغنى عن تقديره فيقول وللمهم لولا ان لا خلق لما سواه وانشاء
 اليه بتقديم المسند في الصلة وصرح بالكشاف وانشاء بقوله او الذي خلق كل شئ الى تقديره
 العام ولم يشتر الى اعتبار المظهر لان انشاء للخلق من غير المظهر في الصلة حصول ولا تميز عن
 غيره بخلاف كون خالق كل شئ لكن حصر للخلق فيه لا يصرح على اصل الاعتزال فقد انطلق القدر الخشعي
 بالخلق وهو لا يدري قوله ما هو الا شرق الخلق الا شرق وقد قيده الخشعي بالشرق ما في الارض
 وبعلى الاصل الا شعري من تفسير الانسان على الملك مطلقا واما تعبير الخشعي على اصل الاعتزال من ان
 خواص الملك وهم ملائكة السموات افضل من البشر مطلقا لكن خواص البشر افضل من عوام الملك كملك
 الارض قوله او الذي خلق الانسان يعني مفعول خلق الانسان لما بهم بالحذف ذكر خلق الانسان تفسير
 له فهو نظير وان احد من المشركين استجرك وانما اتى في تفسير المفعول بالفصل وحقا لا تسمى
 تفسير المفعول بذكره وفيه كذا لان التفسير للحذف لا يجمع المفسر لعدم فائدة فيه بعد ذكر المفسر
 لان فائدة العلم بالمفسر لا غير وباللعل انما لازم من الحذف بخلاف نحو رجل اي زيد فان الاله
 فيه لا يتوقف على الحذف وقوله خلق الانسان من خلق قوله خلق الانسان لم يكن لغوا
 فيجب ان يقدر في المفسر الانسان من خلق الانسان من خلق الانسان من خلق الانسان من خلق الانسان

اقرا

بجمل قوله من خلق متعلقا بخلق الانسان بل يحذف اي خلقه من خلق فيكون استثناء جوابا
 عن سؤال مقدر وكلاهما بعيد عن النظم فتأمل قوله لان الانسان في معنى الجمع لان الالف في الاستثناء
 وقد اشار الكفاية بالتمثيل الى هذا التفصيل حيث قال لان الانسان في معنى الجمع كقوله لان الانسان
 لفي خسر وفيه ان الاستثناء بمعنى كل واحد يرجح الفقدان كل انسان خلق من خلقه لا من خلقه لان
 فعلى لسرادسان مرجح الجمع بل فصله لا يصح الجمع لانه يصح ذكر الجمع باعتبار ما يشتمل عليه
 كل واحد مجتمعا كقوله وما من داء الا اثم امالكم واما المرجح الجمع على المفرد فهو رعاية
 الفاصلة ولا يخفى ان قوله جمع مستعمل على المسامحة اذا ما جمع مفرد الصلح لان نفسه هو نزل
 اول اي اول تنزيل فان اول ما نزل من الآيات وما قبل ان اول ما نزل الفاتحة لا ينافي
 لان معناه اول سورة نزلت الفاتحة او المعنى نزل في اول السورة ما يدل على وجود
 وصفاته وثبائها هو من الاعمال حيث قال اريت الزير هي عدا اذ اصلي قوله بل هو الكرم
 على الحقيقة ولا يشارك في الكرم شئ حتى يتاتي تفضيل فلا قصد بالاكرم الا المبالغة في
 الكرم ولا قصد في تفضيل قوله ثم نبه على ما يدل سمعا لان كون تعليم الخط منه سبحانه سبغ
 قوله روع لمن كفر ولك ان يجحد روعا عن الامتناع عن القراءة كما روي انه قال انا
 بقارئ او روعا عن سرعة في القراءة خوفا من ان ينسب كما روي او نبه له عليه السلام
 عن تعلم الخط قوله ان الراكب الرجعي الحفا لانسانا على الالتقا تهديدا وتحذيرا عن عاقبة
 الطغيان الاظنه خطاب لمن روع بيان ان الانسان الطاغى الراعي نفسه مستغنيا سوء
 حاله ووخامة عاقبته في العافية قوله اريت الزير هي عدا اذ اصلي اجول والله اعلم
 انه استشهد لطفيا لانسان ان رآه مستغنيا والرؤية بمعنى الابصار اي اشارت اليه الزير
 يهيب عدا اذ اصلي وعرفت لطفيا لانسانا المستغنى لانه لا يخفى بكفانه وتجا وزالي
 تكليف العبد الذي ارسله للنه عن الكفر ان بالكفران وقوله اريت ان كان على الهدى توجب
 له على فوت ما لم يعلم كنهه بفوت الهدى والامر بالتقوى يعني اعلمت انه على اي فوزان كانا
 على الهدى او امر بالتقوى وقوله اريت ان كذب وتولي توجب له بما كسبه من استحقاق العذاب
 والبعد عن رب الارباب اي اعلمت انه على اي عقوبة ومؤاخزة وقوله الم يعلم بان امره
 تهديدا وعيد تهديدا بعد التوبيخ على كسب حال الشقي وفوت حال السعيد قوله وقيل
 المعنى اريت الدر هي عدا اذ اصلي والمهي على الهدى امر بالتقوى والناهي عن كذب
 متول فما اعجب من ذا جعل للجواب الجزوف فما اعجب من ذا وجعل الم يعلم بان امره
 جمل ابتداءية التهديد وجعل ضمير ان كالا العبد وضمير كذب للناهي ولم يقصد بقوله

تو

والمنهي على الهدر ان قوله ان كان على الهدى حال من عبده وكذا لم يقصد بقوله والناهي
كذب ان كذب وتوبي حال من الذر نهى لان مجرد الشرط لا يبلغ ان يجعل حالا من شيء
كيف جعلها حالا ولا معنى لتقدير الجزاء ولا يبقى ارايت معقول ثان ولا بد من تقدير
العاطف في قوله ان كذب وهو التوا في هذا التوجيه او في توجيه السابق ولا يخفى بعد التوجيه
معه قيل الخطاب في التأييد مع الكافر فليس ايت نكر اطلاقا فاحد معنويه محذوف
في الصور الثلث والحق جوازه وان انكره ابن الحاجب معه ولعله ذكر الامر بالتقوي في
التبج والتويج ولم يتعرض له في النهي اي واللال انه لم يتعرض له في قوله ارايت الذر نهى عبدا
اذا صلى وولد لا دعوة بالفعل الظاهر في لانا اي الصلوة دعوة للغير بالفعل فان شأن
صلوته يدعى اليها وهو خير تقوي وخير داع الى الخير تقوي وقوله اولان نهى العبد اذا صلى
بجمل ان يكون لها اي للصلوة وغير ما تبين ذلك الغير في قوله وعاقبة احوال المحصورة
فانهم قوله وكتبته في الصحف بالالف على حكم الوقف كما هو القياس من كتابه الآفة على الوقف
وكما اشتهر من الكتب بالنون لانه كلمة اخرى وليس في الحقيقة في الوقف منه ناصية
كاذبة خاطئة بدل من الناصية وانما جاز لو وصفها الا اي انما جاز ابدال النكرة من المعرفة
لوصفها لا تقول قال الزمخشرى واذا ابدل نكرة من معرفة فالنعت حسن فالحسن للوصف لا
لما ازلت ما احسن له مع وجود الحسن لا يجوز في اللفظ من كل كلام محمله او يرتجى على النسب
صح في النسب المحقق لكثرة الربوبية كسائر الازاء والقياس الفصح لانه منسوب الى الزين بالفتح فلو ثبت الكسر
فهو من تغيير النسبة على غير القياس قوله في باضار من غير ذكره ذكر التقيد وجوب ثلثة وهو
الاخير على تقدير ان يكون قوله في ليلة القدر لتعيين وقت الانزال اما لو كان المعنى في شأن ليلة القدر
فلا تعظيم فيه للقران وجعل الوجه الثاني اسناد الانزال الى ذاته وجعل الكثرة اسنادا والتفسير
المستفاد من تقديم المسند اليه وكان ترك ذكر التخصيص انما يكون لرد اعتقاد وهو
غير ظاهر ولكن يتجه ان في التقديم تعوية الحكم وفي التقوية ايض تعظيمه ومن وجوه تعظيم المسند
بالتعبير عن بضمير الجمع بما يشوب الانزال من رفو مقامه معه وعظم الوقت الذي انزل فيه بقوله
بل عظمته او لا بالتعبير عن ليلة القدر وزاد في التعظيم ما زاد بقوله وما ادرى الاية منه وانزال
فيها بان اسدى بانزالها فيها لا يقال لو كان المعنى على ذلك لتعين ليلة القدر لان ابتداء النزول
كان متعينا عند الصحابة لانا نقول هذا لو لم يكن ليلة القدر دايرا في العشر او الشهر او السنة
وهي في اواخر العشر الاخير من رمضان عند اكثر علماء والدايع الى اخفائها الا ولذا جعل رمضان
الذي هو شهر العبادة وفي العشر الاخرة الذي هو مظنة ضعف الصائم وقصوره في العبادة يتجدد

سورة القدر

جده في العبادة لرجاء ادراكها محملا وتسميتها بذلك لشرفها اولانه سبب ارفع محملا بقران كل حكم
اي بيتين محملا بما كاله فضلت على الف شهر فلذا حصلت وكانها استتبت في جواب لم ويجوز ان يكون
شهر فيزيد بيان فضل ليلة القدر ويجوز ان يكون المراد تنزيلهم لا دراكها اذ ليس في السماء يدوية
هي مقورة لما سبق لا بسبب السبب محمله ونزلهم الى الارض اشار الى ثلثة معان لتنزل الملك والروح
محملا اي من اجل كل امر قدر في تلك السنة فان قلت المقدرا لا تفعل في تلك الليلة بل في تمام السنة
فلما ذاب تنزل الملك فيها لا جعل تلك الامور قلت لعزل تنزيلهم لتعين انفا ذلك الامور لهم وتنزلهم
لا جعل كل امر ليس تنزل كل واحد لا جعل كل امر بل تنزل الجميع لاجل جميع الامور حتى يكون في الكلام تقسيم
العزل على المعلول محمله ما هي السلامة يشير الى ان سلام من قبل تيممنا والاظهر لا يفعل الله
اي لا يفعل الله فيها الا السلامة لان قضا كل امر في السنة فيها فكيف يصح جعل القدر فيها السلامة
قوله على انه كالمخرج يعني مصدر على غنى القياس اذ قياس المصدر كله الفتح ووح لا بد من تقدير لو
فلا حسن اسم الزمان المنجى عن التقدير قوله فانهم كفوا بالالحاد اي اي الميل عن الحق في صفا الله
استواء الولد وجعله متصفا بصفاء الاجسام محمله ومن للتبيين فيه رد على الشيخ الى منصور
الامر حيث ذكر في التا وبلا ان من التبعية ولقد عجب حيث قال اني بحرف التبعية على اهل الكفا
دون المشركين لان بعض اهل الكفا من قبل بعثه فكفوا بعد بعثه ومنهم من آمن به وبق عليه ومنهم
من لم يؤمن به فكانوا اصنافا مختلفا للمشركين فانهم كانوا اصنافا واحدا فان ما ذكره مع كونه خفي
المحصل جدا يحكم بان المشركين ليس يدخل من محمله عما كانوا عليه من دينهم فقيهنا حتى نعت الله في
ذمتهم حيث اتاهم بالبينه حتى انكفوا او لينكفوا عن كفرهم وقوله او الوعد اشارة الى توجيهه على طين
ما روي انه كان الذي يقان يقولوا قبل بعث نبينا صلى الله عليه وسلم لا تنفك عما نحن عليه من ديننا
ولا تتركه حتى بعث النبي الموعود الذي هو مكتوب في التورية والابجيل فبغير تويج لهم بانكار ما حدثوا
بسر وقت عنادا وقوله وما تفرق الذين اوتوا الكتاب على هدينا الا حثالين كما اشار اليه قوله
الرسول والقران فانه مبين اي القران والرسول لم يرد ان البينة بمعنى البين بل اشار الى
الشبه بالبينة تعجبا لاطلاق وقوله او معجزة الرسول والقران بانها من تحديده من غير تشريك في العزة
مع ارادة الرسول والقران لابلانها والاشتراك بين لان المعجزة ايض بيتين للحق وتزهيما
الباطل اشارة الى ان اطلاق البينة عليهما لا يحتاج الى اطلاق لفظ كونها مبينين للحق لكونها متعينا
واصحين للصدق فالبينة بمعنى الحجج الواضحة صادقة عليهما بلا خفاء محمله بدل من البينة بنفس
او اريد بها الرسول او بتقدير مضاف اي بيته رسول اذا اريد بها المعجزة او القران وقوله
او مبتدأ ظاهره جعله مبتدأ ويجوز اعادة جعله ابتداء كلام واكتسبنا في قوله يتلو صحفا مطهرة

سورة البينة

صفة من غير نشر على ترتيب اللف فكونه صفة على تقدير كون رسول بدلا وكونه خبرا على تقدير
كونه مبتدأ لكن لا يظهر انتظام قوله رسول من التقدير مع سابقه اذ اجعل مبتدأ الا ان يقال هي
جمله معترضة لمذبح البيت قوله ومعنى كونها مطهرة ان الباطل لا ياتي ما فيها وانها لا يمسها الا
المطهرون ولا يبعد ان يقال فيها كتب قيمة بيان وكشف للمطهرة فالمراد المطهرة من الاعوجاج
واللطف قوله وافرادهم الكتاب لا قلت افرادهم لا خصصا قوله وما امروا في كتبهم الا ليعبدوا
الله لا بهم قوله وما امروا اي في كتبهم باقية لا ليعبدوا الله ولا ليعبدوا الله ولا ليعبدوا الله
وليس صلته قوله ليعبدوا الله والالتفات بان يعبدوا الله والظاهر ان يجعل لام ليعبدوا الله واكثر
كما يراه في صلة الارادة فيقال اردت لتقوم لتتبدل الارادة فيكون الامر بهذه الالوهية
كما هو الظاهر قال الشيخ الما تزيده ربه الله دل هذه الآية على ما يجب ان يؤول به قوله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون اذ لا يصح ظاهرا اذ لو كان الخلق للعبادة لا يمكن مقارنتهم عنها فالمراد
للامر بالعبادة فامر واقتضاهم من امتثال ومنهم من لم يمتثل هذا كلامه وفي بحث اذ لو كان الامر للعبادة
لما انفكت الامر عن العبادة الا ان يحرك اللام على عملها فتأمل قوله تعالى فخلص من الدين كما هو معنى
كلمة التوحيد فانه اثبات الالوهية له مع النفي عن غيره وقوله خفا في المعنى تأكيد لاختصاص الالهية
عن الاعتقاد والفساد والكره واعتقاد الشركه قوله وذلك دين القيمة دين الله القيمة فاضافة
الدين اضافة العلم الى الخاص كشجرة الابرار وليس هناك تقدير الله كما هو ظاهر عبارة اذ لا
يبرز ارادة التبيين على ان القيمة عبارة عن الله كما يشهد له قراءة ابي رضي الله عنه وذلك دين القيمة
لا عن الامة كما حملها عليها الزجاج ولا على المستقيم كما حملها عليها غيره اي دين الحق القيمة الثابت بها
قوله ان الذين كفروا ما كانوا الا لنادي ليقولوا وذلك دين القيمة اذ لا تحقيق لكونها الله القيمة فوق
ان يكون جزءا المعنى هذا وجزءا المتشبه ذلك الا ان ذلك اقتضى عطف قوله ان الذين امنوا وكان
فصل تجميع عدم المناسبة بين الجملتين لا في السند البه ولا في السند قوله اي الحقيقة فيتمثل الملك
والجن ايضا ومنهم من فسرها بالبشر ومعنى الاختلاف على ان البرية هل هي من البرية بمعنى الخلق او من البرية
بمعنى التراب والافراد الاول ولا استدلال بالاية على ان البشر فضل من الملك لظهور ان المراد بقوله
ان الذي امنوا هو البشر قوله اولئك هم خير البرية الا نسب بعد ان يجعل معترضة ويكون الخبر
جزاؤهم عند ربهم الخ فاعلم ان قوله رضي الله عنهم استيفاء كانه قيل بهل يزداد لهم ويحتمل ان يكون دعاءهم
من ربهم فلذا فصل وان يكون خبرا فصل لا دعا عدم المناسبة بين الجملتين في السند والسند
مباينة في فضل الرضوان ورضوان من الله كبر قوله ذلك اي المذكور من الجواد والرضوان اقول
الظاهر ان اشارة الى ما يترتب عليه الجزاء والرضوان من العمل الصالح والا بما قوله اضطر بها المقدرا

سورة الاحقاف

عنه

عند النسخة الاولى واقتصر الكسائي على النسخة الثانية لان اخراج الامور اعجازا وجواز ارادة النسخة الاولى
لجس وقت النسخين وقتا واحدا ممتدا ولا احتمال ان يكون اخراج المولى محمد النبي الاولي واحياؤه في
النسخة الثانية وتكون على وجه الارض بين النسختين واشارت بتعيين التحويلات بالوجه الثلثة لان
الاضافة للمهد كما هو الاسل وجعل وجه العمودية اما بنا در المقدر او غاية الامكان او الاية في علم
وجوز الكسائي المثل على الاستعراق اي جميع تحركاته لا يجوز ان المقام مقام المبالغة في شدة التحريك
قوله فان المؤمن يعلم ما لها فيقول هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون كذا في الكسائي قوله
يحدث للخلق بسنا للخال يشير الى ان المفعول الاول حذف لعدم تعلق غرض بذكره اذ الاهتمام بتجديده
الاخبار تهوي اليوم دون الحديث على في الكسائي اول التيمم وانما قال بسنا للخال لاستيعاب الحكم الارض
واذا كان الاخبار مفعولا ثانيا يحتاج الى تقدير اربابا اذ المستعمل حديثه بكذا او حدثت زيدا وعمرا فافاض
الا ان يجعل الخبر بمنزلة المفعولين باعتبار طرفيه وكذا ان تجعل اخبارا مفعولا الاول بتقدير مضاف
اي مخاطب اخبارا ويكون مفعولا الثاني قوله بان ربك اوحى لها قوله ويومئذ يدرك من اذا ويحتمل ان
يكون تكرارها بعد العالم عنها وله غير نظيره وان يكون متعلقا بالقول المحذوف والتقدير يقال له
اي لانسائها ما لها وهو جزا اذا وقوله اصل في مقابلة بدل اذ البديل تابع وناصب اذا مضى هو اذ
فيكون مفعولا به لكن المتبادر من اشياء اذا النظرية فالخروج الجزا اي يكون ما يكون وفيه من التهويل
ما لا يخفى فتأمل قوله يومئذ يصدر الناس عن مخارجهم من القبور الى الموقف في الكسائي او يصدر
عن الموقف اشتاتا ينفق بهم طريقا للجنة والنار وكانه لم يتعنى المصنف للاحتياج الى مزيد
اعتبار الامتداد في العرف فتأمل قوله ولهم حسنة الكافر وسيدة للجنب عن الكفار يوزن في
نفس التواب فلا يحتاج الى تخصيص العمل بالمحبة وبالم ينفر ويحتمل ان لا يراد ببر والجزا بل الروية
لان كل احد ركبته الذي لا تخاد شيئا فيرى الذنب المغفور ليس ويرى العمل الجب لينا بسف
قوله انهم يحيل العزة كحتم المضي والتكلم قوله قاله توري النار في الكسائي اي تنفخ النار
من حوافرها والقدر استعارة لصك التجارة نحو افرا ويحتمل ان يراد ان النار للحرب و
اشارة بقوله بغير اهدا الى ان الاسناد مجازي ولو قال بغير اهدا الى الهدى لساها الكتاب بالاعلان
اعز وقوله فيصيح بذلك الوقت اشارة الى ان الضمير للصبح ويحتمل العذو خلا وجه لا قصا
على الوقت قوله فوسطن به فوسطن بذلك الوقت فالبا بمعنى في او بالعدو في معنى السببية
او بالنفع قال الزمخشري اي وسطن بالنفع للرجع او لمتبسا به فكانه جعل الباء في توجيه الضمير بالنفع تارة
للتعدي وتارة للالتباس اي جعل جمعا وسطا النفع هو من جموع الاعداء روي التمسك بالحق
في حمل العاديات على الخبر كما هو حقيقة اللفظ في حمل الجمع على جمع الاعداء لاروي الكسائي عن ابن عباس انه

سورة العاديات

لا فسر مكللا انكر عليه علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال واستمر ان كانت لا اول غزوة في الاسلام بد
وما كما معنا الا فرسا فرس الزبير وفرس المقداد العادي ضحا الابل من غزوة الى المزدلفة ومن المزدلفة
الى متى ثم قال الكشاف والجمع ح المزدلفة وخالفه صاحب التاويل وقال فسر على بابل بدروان مسود
بابل للجمع ولا يعا رفرور وايه الكشاف للتردد في صحة كما صرح به علي ان حقيقة النقطه وقوله فالمغبر
بصحا لا يوافق هذه الرواية قوله ويحتمل ان يكون القسم بالنفوس العادية الاولية ان القسم بالابدان
العادية فانها مركب النفوس وهي الموريات بالقوى المودعة انوار الفكر فالمغبر على الهوى والعادات
الاساسية التي ينتفع بها الهوى والعادة من القوى والالات ومرفها في كليلها والمراد بالصحيح
ظهور ربيد انوار القدس قوله ان الانسان لم يكن ولا يكون الا اي بالطبع فغير مدح للغزاة
لسعيهم على خلاف طبعهم قوله شهيد يشهد على نفسه جعل من الشهادة ويحتمل ان يجعل من الشهادة يعني انه
كفور مع علمه بكونه والعمل السوء مع العلم به غاية المذمة قوله وان طيب الخبز المال من قوله ان ترك
خير فسر الخبز بالمال الكبر قوله وحصل ما في الصدور من خير وشر وتخصه لانه لا يصل للكل خير وشر
اذا لا خال بالنيابة قوله وانما قال ما ثم قال بهم لا اختلاف شأنهم في العالمين لانهم جميع كونهم في القبول
موتى غير عقلاء وحين كونهم في العرش اجساد عاقلون وقرئ ان وخير بل الام الظاهر ان بالكسب
وان اعجم نسخ الكفا والكسب بالفتح لانه قال الكفا وقوله ابوالسما ان ربهم بهم يومئذ خير
في المعنى في القراءة قوله الفحاك بن مزاحم ان ربهم بفتح الهزة وخير بغير لام وهكذا قراءة اللحيج
بن يوسف وانهما ابو السعال في حذف اللام من خير ويقرأ ان بكسر الهزة وقوله بعد من يات
بمزدلفة وشهيد جمعا وهو المزدلفة وهذا الحديث يفسر تفسير العاديات بابل مكة قوله سبق بيانه
في الحاقه حيث ذكر ان الحاقه القارعة التي توقع الناس بالافزاع والاهوال والسما بالانشقاق
والجبال بالنسف والنجوم بالطنس والاكدار وان اصل التركيب الحاقه ما هي اي شئ هي تخيما
نشانها وتخيما لها فوضع الظاهر موضع الضمير لانه اهل لها قوله كانه اشرف في السماء جمع فرائض التي
نظير وتها في السراج وفي التاويل اختلاف في تاويله من وجوه وكنت في الحاقه رجوع الى المعنى
فمنهم من قال كالجراد المنشر حين ارادت الطير ان ومنهم من قال كالجراد الذي يهوج بعضها في بعض
ومنهم من قال كالم اشرف التي تتهاق في النار فتحرق وكل ذلك يودي الى الجهره والاضطراب
من هول ذلك اليوم قوله كالسيف ذير الالوان في القاموس هو المصوب او المصبوغ منه الوانا
والمنقوش ما فرق بالاصح قوله بان ترجمت مقادير انواع حسنة اول نقل الموازين يترجم
مقادير انواع حسنة استبعادا لايزان الاعمال وربما يؤول بانقار والمترية يقال له وزن
وزن اذا كان ذم مرتبة وشرف وعلى هذا يجمع الموازين جمع ميزان كما يجمع جملته جمع موازين

القارعة

الاصح

ولا يرد انه لا يتعد الميزان لان الميزان كناية عن المقدار قوله ذات رضائه اول قوله راضية تارة
بصيغة النسبة كاللبن والتمر وتارة وتارة باسناد وصف الفاعل للمفعول ولكن ان جعلها
اسنادا الى السبب لان العيش سبب الرضا من منع العيش قوله فاويه التار في الكفا سمي الماور اما
على التشبيه لان الام ما وي الولد ومزغره وفي التاويل وقيل المراد ام راسه يراد بليق في النار كقولها
وتحن نقول شبه النار بالام في انها تحيط بها حاطة رحم الام بالولد قوله ذات حى هو كمنه وحكى
السكاكى كفتى وكذا لوقوله واصد الصرغ الى اللهد والحجر على اصل مناسب للمقام جدا لا خاد وان
التكاثر جعلكم لا يمين وكانه لم يحل عليه لكونه محجورا قوله فكثيرهم بنوعه مناف اي عليهم في الكثرة قوله
وانما حذف الملهى عنه وهو ما يعنيهم من امر الدين للتعظيم لان في الايهام تخيما كما في غشيم من اليم
الافخية اشعار بانها خارج عن حيز اليقين واليقين ان يكون الخريف للتشبيه على ان الالهة الكفا ترمزوا
مع قطع النظر عن الملهى عنه ووجه المبالغة في امر الدين ان الالهة عن اي مهم كما مذموم فضائل
امر الدين قوله روع اي كما فيهم من الكفا تر او منه ومن نظيره وتبسيه على ان العاقلة اذ يعلم
ان الردع عنه لاستمراره فوات الالهة وقوله جميعهم ومعظم سعيه الاولي فيه كذا وقوله علم
الامر اليقين اي المتيقن حتى كان عين اليقين وهذا مبني على تفاوت اليقين وانما فسر اليقين بالمعنى
اليقيني للخرج الاضافة عن اضافة احد المترادفين الالهة اذ العلم في الله بمعنى اليقين لكن يقال
لا فائرن في الاضافة اذ العلم بالمتيقن والظن يرفعه بالاستفهام من تعبير المتيقن باليقين قوله
ولا يجوز ان يكون قوله لترون جوابا لانه محقق معلون وكذا المعلوم عليه ونحن نقول وانما شاعلم
يصح ان يكون جوابا فيكون المعنى فتعلموا الجزاء ثم قال لا تعلمون الجزاء علم اليقين لان لترون والجزاء
في نظرهم لا يغيب عنكم ثم لترون في القيامة عين اليقين اي عين ما علمتموه يقينا لا تفاوت بين
مراكم وما اجركم الجزاء الصادق ثم لتسئلن عن تتماكم هل شكرتم باشتغال عبادة منكم كقول
فان علم الشاهد اعلى مراتب اليقين اي علم الشاهد للشاهد اعلى مراتب اليقين بها فلا يرد ان
اهل اليقين الاول كما تقر في حله وانما قيد الروية بعين اليقين احراز عن روية فيها غلط
المسئلة اقسام بصلوة العسر لفضل لم يذكر على القسم بعسر النبوة لظهور فضل خلاف بصلوة العسر
فيما بين الصلوات لان فضل شرعي غير متحقق او نقول لاستعماله على الاعاجيب تعلمه لا يفهم وبالجملة
ترك تعليله بفضله لظهور فضل وما يضاف اليه من الحسن ما يذكر الناس في شواهم من الدهر قوله
والشكر للتعظيم او للتنوع اي نوع من الحسن غير ما يتعارفه الناس قوله فانهم اشترى واهوة
بالدنيا او نقول اريد الحسنان في تجارتهم للتحقيق لعدم لرعايتهم شرائط العسر واداب البيع و
الشراء ومنهم من استدل بالاية علي ان مركب الكبيرة مخلد لانه لم يستثن عن الحسنان الذين امنوا

كالمستقيم

الهيكم

التعظيم

والعسر

وعلوا الصالحا وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر والتفصي عنه ان غير المستثنى في خبر لا يحا انما بالجلود
ان مات كافر او انا بالدخول في النار ان مات عاصيا لم يعفر واما بقوت الدرجات العاليات
عنه والشيخ الما تيردي كلفا في التفصي عنه مذكرة في التاويلا قوله وتواصوا بالصبر على الصفا او على
الحق في الكفا وعلى الحق وهو الظاهر قوله وهذا من عطف الخاص على العام وكذا تواصوا بالصبر على قوله
وتواصوا بالحق قوله الا ان يخص العمل بما يكون مقصودا على كماله ولا يخفى ان التحسين عند التعميم
خير من تخصيص العام قوله ولعله سيجيء ابا ذكر سبب الزبح ضمنا وقد ذكر سبب الخسران ايضا ضمنا
وهو غير الحق وغير الصبر كالا يخفى قوله ويل لكل همزة لمرة اي موصا كان او كافرا والمقنوني
الا نشأ عن هذين الفعلين وتبجها وان نزل في الكفا بما عا مع اختلاف في تعيين ذلك الكافر
كما اشار اليه وهو شاملا بين علي ان الكافر مكلف بالفرع وموافقا وهذا اندفع ما في التاويلا
من انه كيف غير الكافر هذين الفعلين مع ان فيه مالا اخرج من الكفا واما ما اجاب به من ان الكفا
غيره لنفسه خلاف هذين الفعلين فلا يخفى ضعفه لان فوت الاعتقاد الصحيح اخرج من كل فرع فلا يقال
تخلو وتؤيد الا لكثرة المتعود يتحقق بالخط فاتها اطلقت على الناس وليس للعلم عاداتها بل طبيعتها
قوله بدل من كل بدل البعض من الكل قوله وجعله عدة للنوازل وفي التاويلا وقيل صفة اضافية من التعميم
والابل الى غير ذلك قوله ترك خالد اي صيره خالدا في الدنيا صرح التفسير كون ترك التعميم الى المعنوي
بمعنى صير ويحتمل ان يكون فاعله احد المسبب ومفعوله المال اي يظن ان يحفظ ما له ابداء ولا يعرف
انه معرض للحوادث والمفارقة بالموت ومنه بشر ما ان الخير يحدث او وارتث فالتركيب يشبه
ان يكون مما اضمر عا ط وليس بذاك بل تعيين الرفع لمنع ان عن تقدير الفصل بعد ما ضموا على عكس
زيدا ضربته فا حفظ فانه من بذا يعنا والتوجيه الاول الذي ذكره مبني على جعل ذي المال جاسبا
على الحقيقة والتوجيه الثاني مبني على جعله منزلة لانه لعله عمد ولا يخفى ان جعله جاسبا على الحقيقة
يعد والظاهر على الاول ايض ان ينزل منزلة الجاسب لانه المال كالمفرد قوله وفيه تعريف بان المخلد
هو السعي لا الهة لان السعي لا يكون الا في دار فانية كيف يكون مخلدا فالمخلد ما يكون في الدار
المخلد قوله كما روى عن حسبانة الاظهر انه روى عن الهمم والمزق قوله لينبذ ان يطرحت للآب
وكذا ان تردد التصغير لكل من الهمة والهمة ويؤيده قراءة لينبذ ان على التثنية وتخصيها
بالذكر لان الفواد الطفق اولان اطلاقها على الهمة التي هي خزينة ومحل ولا يصح استعمال
الاطلاع على جميع البدن بل اطلاق الاولي قوله قال من الحق مروض للاستشهاد بهذا البيت
سورة البلد قوله وان لم يشهد تلك الواقعة هي صدء الحرب وكذا الواقعة والا ما سأل جميع
ارثامس وهو التزمه سمي امود غريبة وقع للنبي صلى الله عليه وسلم ارثامس لان كلامها مما يترصد

الهزة

الفيل

بمشاهدة نبوته والا شرم مشقوق الانف والصحة كما سودة ابن خرايمو حدين تحتنا يتبين
والمله على وزن نصر النجاشي الذي اسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماها القليبيس على فصيل
وقوله ففقد فيها معنى غالا خلف ليه من كان الظاهر لا هدم من الاله راعى جانب المعنى وعبارة
اي مياها والهول كالدجوة ما بين المشي والعدو والقصود من تذكير القصة اما تسليمة صلى الله عليه
بانه سحرى من يظلم كما جرى من قصد الكعبه واما تهديد الظلمة قوله في تعطيل الكعبة اي تفويتها
واخلادنا عن الزوار ودرهم بمعنى اهلكهم وجزاهم بعد اهلكهم بمثل ما قصدوا حيث حرب
كبتهم على ايدي حيرتها قصدوا حزاب الكعبة لروى كنيستهم والعناد يد كالبعا بيد الفرق
من الناس الذين يهونون في كل وجه والشما طيط القطن المتفرقة لكن قال الصحاح الواحد شطيطا
ولو كان عناديد وشما طيطا واما بيل مغذات لاشكل قول النجاة ان هذا الوزن من المصنوع
العرف لانه لا يوجد في المفردات قوله وقرى بالياء جعله الكفا قراءة ايجيف رجمة قوله
وقيل من السجل وهو الدلو الكبير اي من الدلو الكبير من العذآ قوله او الاسحال وهو الارسال
اي من المرسل من العذآ قوله او كتبتن الكلمة الدواب اي تاطر وتروى بمعنى جعلهم في حكم
التي لا يمنع عن الدواب اي متبذلين ضايعين لا يلتفت اليهم احد ولا يحوم ولا يرؤهم
كتبتن في الصحاح يفعل به الدواب ما شئت لعدم حافظه الا انه وضع لاول موضع كلمة الدواب
لحكاية الكفا في صورة اللال وهذا مراد الكفا بقوله او تبين الكلمة الدواب وراثته وكنته جاد على
عليه اب القوان كقوله كانا يا كالا الطعام اي على ما عليه دابة من العدول عن الظاهر لجعل الكلام مشتقا
على مر ايا وخواتم تحير فيها البلقاء قوله او بما قبله كالتعيين في الشعر لشارة الزمخشري شعلت
معنى بيت بابيت الذي قبله تعلقا لا يصح الابه قوله وصفه الاسم للتعظيم جسر التصغير للتعظيم كما
قيل قرش عظيم واما وجدان التصغير على حقيقة لانه اذا كان القوس دابة عظيمة والقوس صخرة
جده جعل قرشا فقولنا محار قرش قوله وقرى ارايت بلاهمة لما قال بالمضارع الا وجره انه الحق
بعد التمام لستهم ابارى ما ضي الافعال لسة مشابهة به وعدم التفات الا بغيره في حقها في
حكم السكون قوله وارايتك بزيادة الكفا لزيد احضار الخاطب كانه قال كن معي فان المظالم لك
والاستهزاء للتعريف كما انه ازج عن جعله بالقاء ان لا يعلم اليه وسوقه الى العرفه ليغتم الاخبار بما يعجب
وحفظ كل الحفظ قال الكفا والمعنى هو عرفت الذي يكذب بالجزأ من هوان لم تعرف ذلك هو الذي
يدع اليتيم قوله ويؤيد التاويلا قوله ذلك الذي يبيع اليتيم في نكح لانه اذا كان من لوازم الجنس فكيف
يؤيد وقوله من بعض افراد الجنس ان المراد باللفظ المحكوم عليه العهد دون الجنس وايضا انما يتضح التاويلا
لو كانت السورة مكية اما لو كانت مدنية فالعهد ينبغي ان يكون بالنسبة للمنافقين وبالجملة

قرش

ارث

بقرش

انما جعل الدخ والخس علامة تكذيب للزنا والالام لان غير المسلم او منكر للزنا يرى المصلح في حفظ
 الشئ لنفسه ولا يرضى بالاشارة لانه يعتقد عيبا وترك المصلح لنفسه ثم ان كان المراد بالكذب
 بالدين من يعامل معاملة فلا اشكال في تعيين الجنس من يدع اليقيم ولا يحسن على طعام المسكين وان
 كان المراد الكذب حقيقة فبعله متحدا بمن هو كذلك لا دعاه والمبالغة في قرب من هذه صفة
 بتكذيب الدين الذين هم يراون يرون الناس اعمالهم ليروهم التنا فيه ان المعامله لا يكون
 الافعال بل من المجرى بمعنى المرأى من يرى غيره ويراه غيره ويصح ان يكون تسمية من لا يعجل الراه
 الناس مرأيا باعتبار انه لا يعجل الم يرى الناس ولا يراه الناس وبعد تسليم انه ينجي من الراه
 فينبغي ان يكون المعنى الراه من الماشين للاراهة من الجانب لغرض الراهة من جانب آخر ولهذا
 قال الكسائر وناس اعمالهم ويريم الناس شأهم الا ان العرف راعى العرف فانه يقال
 المرأى لمن يراه لغرض شأه الناس لكن الكلام في نجى المعاملة لذلك نعم قد عجز المعامله ليعقل
 من الجانبين كالمقابلة فوه وانما وضع المصلين فيه ان الكذب بالدين ليس مصليا الا ان يرا
 به من يجب عليه الصلوة والظاهر ان المعامله مع خلق دعه اليقيم وعدم الخس على طعام المسكين و
 المعامله مع الخلق السهول الصلوة فقد فات بيان وجه ذكر ويمنون الماعون في وضع الظاهر
 موضع المضمر ولك ان تقول المراد بالخلق مطلق الخلق فالمراد الاله على المعامله الخلق والخلق
 مطلقا في قوله المصلين الذين لا يواسق بيان المعامله مع اليقيم والمسكين لا مطلق الخلق
 ويؤيد هذا التوجيه تاخير الخلق عن الخلق قوله وايضا من الذين جعله التسهيل شازا و
 الكوفون اتخذوه مذمبا في نجى اخبر من اللون قوله قيل اولاده هذا وفي ما نقل من ان
 السورة نزلت لرد قولهم ان محمد اصنوبراي لا عقبله ومن اشك ان يراد علماء اولاده
 وما اوجي الاله مطلقا من القرآن والسنة واقسام الشكر فعلي القلب واللسان والاركان والنحر
 في البدن كالنخ في الخلق والبدن جمع بدنة وهي ناقه او بقرة او بقرة تتحرك سميت بذلك لانهم كانوا
 يستمنون والبدن بالضم كالقفل وبضم الدال ايض كما انه جمع فهو السمن ايض والمخارج جمع
 مخارج كغصائل بمعنى كثيرة الحاجب ومقابل هذه السورة بالسورة المتقدمة انما يتم اذا اراد بالكون
 الاسلام فيكون صلى الله عليه ولم مقابلا لمن يكذب بالدين وح يكون التخصيص الذي يفيد تقدير
 المسند اليه انا اعطيناك في حال الوضوح كيف وقد كان بين اظهر قوم غالبين في الكذب قوله
 اي من ابتغى ليغضبك لشارة لا عليه ما خذ الاشتقاق للحكم العلى على المشتق وقوله وامانت
 اشارة الى ان الظاهر المستفاد من تعريف المسند والفصل بالاضافة الى ما اضيف اليه المسند اليه والظاهر
 انه بالاضافة الى الاجزاء واما حال المسند اليه فمعلوم بطريق الاولى والثانية ما توجب به الى الله

الكوش

قوله يعني كونه مخصوصين قد علم الله منكم انهم لا يؤمنون يريد ان الظاهر للرسول بالنسبة
 الى مخصوصين فلا يرد ان مقتضى هذا الامر ان يقول كل مسلم ذلك لكل جماعة من الكفار مع انه
 ليس الشرع حكما به حتى دعا ذلك صحتا ولا الا ان قال ليس المراد نقل الامر كما في قوله هو اشر
 احد والرصط على ما في القاموس من ثمة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيه امارة
 ولا واحد من لفظ ومحرك قوله قالوا يا محمد تعبد الهتنا سنة وتعبد الهك سنة في الكتاب
 فقال معا ذنود ان اشرك بالله غيره فقالوا فاستلم بعض الهتنا فصدك ونعبد الهك
 فنزلت قوله لا تعبدوا ما تعبدوا اي فيما يستقبل رذل من جعله الهك وقوله ولا انتم عابدوا ما عبد
 في الحال وما بقي للاستقبال على ما نقله صاحب التاويل عن البعض فان قلت ولا انتم عابدون
 ما عبد انما يحسن حمل على الحال بعد نفي الهك لو كان المنفي في الحال متفيا عما نفي عنه في الهك وليس
 بل انقي عن الكفار قلت نفي عبادة الكفار في الحال ما عبده في الحال يستلزم نفي عبادة غيره
 في الحال ما عبده الكفار وقوله اي فيما يستقبل لانه في قران لا عبد لغيره هذا الخبر وقوله اي في الحال
 او فيما سلف في الحال مع الكسبا حيث جعل معنى الهك ووجه الرد اما انه شاملا للزمانين او انه
 محتمل فلا قطع بكونه لله وكان وجه قطع الكسبا ان زمان الحال متصفح فلا عنانية بيانية بقى انه لا
 وجه للمواخفة مع الكسبا في تفسيره ولا انتم عابدوا ما عبد في المرة الثانية وتخصيصه بما مضى الا ان
 يتكلف ويقال اراد بقوله اي وما عبدتم في الهك والحال معا غيرهما بالان تغليبها والاشارة
 الى هذا التعميم قاله وقت ما ورد قوله ويجوز ان يكون التاكيد على طريقة الخب معني على جعل
 التاكيد اسمية اي الخب من الفعلية ان التاكيد لا يكون مع الطيف الا انم سو كان له الم يفتق اليه
 الكسبا وكانه قاس الو او على ثم وح يجوز ان يكون الالغنية باعتبار اراد العاطف قوله
 وانما لم يقل ما عبد ليطلق ما عبدتم لانهم كانوا موسومين قبل المبعث بعبادة الاصنام يرد
 ان ما عبدتم رايخ متصفح لكونهم مشتهرين بعبادة الاصنام وليس واضحا عبادة الله فيما نفي قوله
 ما عبدتم غير واضح بخلاف ما عبد لان عبادة الان متصفح وما ذكره احسن مما ذكره الكسبا في قوله
 لانهم كانوا يعبدون الاصنام قبل المبعث وهو لم يكن يعبد الله في ذلك الوقت قوله كانه قال لا
 عبد الا بالله هكذا في الكسبا ايض والظاهر كانه قال لا عبد معبودكم ولا تعبدوا معبودي لان
 الاستفادة من قوله ما تعبدوا ونظيره هو العبود لا باظهار والحق قوله لا ارضه كينف ونظير
 بمعنى تركه وعدم الاذن فيه بالكون لانه اخبار بالغيث وانهم لا يخرجون عن كونهم وهو لا يفتق في
 مواخذهتم بالكم ورفع الهك وقوله اظهراه اياك على اعدائك هذا معنى النصر المتعد
 بعلى ونصره من العدو معناه حفظ نفسه بالمعدير بعلى لانه لا يلام الفتح وتفسيره بالتعد

انما جعل الدخ والخس
 علامة تكذيب للزنا
 والالام لان غير المسلم
 او منكر للزنا يرى المصلح
 في حفظ الشئ لنفسه ولا
 يرضى بالاشارة لانه
 يعتقد عيبا وترك المصلح
 لنفسه ثم ان كان المراد
 بالكذب بالدين من يعامل
 معاملة فلا اشكال في
 تعيين الجنس من يدع اليقيم
 ولا يحسن على طعام
 المسكين وان كان المراد
 الكذب حقيقة فبعله
 متحدا بمن هو كذلك لا
 دعاه والمبالغة في قرب
 من هذه صفة بتكذيب
 الدين الذين هم يراون
 يرون الناس اعمالهم ليروهم
 التنا فيه ان المعامله لا
 يكون الافعال بل من المجرى
 بمعنى المرأى من يرى غيره
 ويراه غيره ويصح ان
 يكون تسمية من لا يعجل
 الراه الناس مرأيا باعتبار
 انه لا يعجل الم يرى الناس
 ولا يراه الناس وبعد
 تسليم انه ينجي من الراه
 فينبغي ان يكون المعنى
 الراه من الماشين للاراهة
 من الجانب لغرض الراهة
 من جانب آخر ولهذا قال
 الكسائر وناس اعمالهم
 ويريم الناس شأهم الا ان
 العرف راعى العرف فانه
 يقال المرأى لمن يراه
 لغرض شأه الناس لكن
 الكلام في نجى المعاملة
 لذلك نعم قد عجز
 المعامله ليعقل من
 الجانبين كالمقابلة
 فوه وانما وضع
 المصلين فيه ان الكذب
 بالدين ليس مصليا الا
 ان يرا به من يجب
 عليه الصلوة والظاهر
 ان المعامله مع خلق
 دعه اليقيم وعدم
 الخس على طعام
 المسكين والمعامله
 مع الخلق السهول
 الصلوة فقد فات
 بيان وجه ذكر
 ويمنون الماعون في
 وضع الظاهر موضع
 المضمر ولك ان
 تقول المراد بالخلق
 مطلق الخلق فالمراد
 الاله على المعامله
 الخلق والخلق مطلقا
 في قوله المصلين
 الذين لا يواسق بيان
 المعامله مع اليقيم
 والمسكين لا مطلق
 الخلق ويؤيد هذا
 التوجيه تاخير الخلق
 عن الخلق قوله وايضا
 من الذين جعله
 التسهيل شازا و
 الكوفون اتخذوه
 مذمبا في نجى اخبر
 من اللون قوله قيل
 اولاده هذا وفي ما
 نقل من ان السورة
 نزلت لرد قولهم
 ان محمد اصنوبراي
 لا عقبله ومن اشك
 ان يراد علماء
 اولاده وما اوجي
 الاله مطلقا من
 القرآن والسنة
 واقسام الشكر فعلي
 القلب واللسان
 والاركان والنحر
 في البدن كالنخ في
 الخلق والبدن جمع
 بدنة وهي ناقه
 او بقرة او بقرة
 تتحرك سميت
 بذلك لانهم
 كانوا يستمنون
 والبدن بالضم
 كالقفل وبضم
 الدال ايض كما
 انه جمع فهو
 السمن ايض
 والمخارج جمع
 مخارج كغصائل
 بمعنى كثيرة
 الحاجب ومقابل
 هذه السورة
 بالسورة
 المتقدمة انما
 يتم اذا اراد
 بالكون الاسلام
 فيكون صلى
 الله عليه ولم
 مقابلا لمن
 يكذب بالدين
 وح يكون
 التخصيص الذي
 يفيد تقدير
 المسند اليه
 انا اعطيناك
 في حال
 الوضوح كيف
 وقد كان بين
 اظهر قوم
 غالبين في
 الكذب قوله
 اي من ابتغى
 ليغضبك
 لشارة لا
 عليه ما خذ
 الاشتقاق
 للحكم العلى
 على المشتق
 وقوله وامانت
 اشارة الى
 ان الظاهر
 المستفاد من
 تعريف المسند
 والفصل
 بالاضافة الى
 ما اضيف اليه
 المسند اليه
 والظاهر انه
 بالاضافة الى
 الاجزاء واما
 حال المسند اليه
 فمعلوم بطريق
 الاولى والثانية
 ما توجب به الى
 الله

النصر

لان الفتح يقصن النصر على العدو فتح يكون الكلام على ذكر النصرين قوله وانما عبر عن الحصول بالفتح
 يمكن ان يقال التعبير للاشارة لا ان حصول نصر الله على جندهم النصر قوله وفتح مكة ارادة فتح مكة
 فقط اوضح ساير الفتوح ياتي ما ذكره الكشاف انها نزلت في حجة الوداع ايام التشريق بمنى اذ فتح
 مكة كما قيل ذلك يستبين والجب ان الكشاف ايضا فسره بفتح مكة ووجب منه ان الشيخ لما تولى جعل
 اذا بمعنى اذ لانه وقال بجي اذا بمعنى اذ في قوله ان كثير كيف ولا يصح فسيح كما في قوله
 ورايت الناس جعلوه خطبا بالنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل الخطا العام لكل مومن ورج يظهر جوازا
 آخر عن امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاستغفار مع انه لا يقصير اذ المنيح لا يقصد فالامر
 بالاستغفار لمن سواه وادخله في الامر تغليب مما يحتاج في القلب ان التنازل قوله يرضون في
 دين الله فواجب ان يحل قوله والفتح على فتح باب الدين عليهم قوله فتبع لتفسيره بفتح مكة
 الامر بالتسبيح امر بالتعب واحصاء ذنوبه بتيسير الله بعبادته انه جوي العادة بالتكلم بسبحة
 الله في مقام التعب والاشبه ان يراد تزيينه عن العجز في تاخير ظهور الفتح واحمد على التاخير واصف
 بان توقيت الامور من عنده ليس الا بحكم لا يعرفها الا هو قوله تقديم التسبيح ثم الحمد على الاستغفار
 على طريقة النزول من الخالق الى الخلق حيث لم يستغل من روية الناس باستغفارهم اولا
 مع ان رويتهم يستدعي ذلك بل استغفروا ولا يتسبح الله وحده لانه راي التفسير روية
 الناس كما قيل ما رايته شيئا الا ورايت الله قبله وذلك لان الناس مرآة العار وحصان
 المرأة يتوجه اولا الى المرئي وبروية المرئي تنسفت نفس المرأة ذلك ان يقول في تقديم التسبيح
 والحمد على الاستغفار تسليم ادب الدعاء وهو ان لا تسأجاجة من غير تقديم التنازل على السنن
 عنه قوله انه كان تواليا من استغفم مذ خلق المكلفين فيرد لما ذكره الشيخ المارمر رحمه الله
 حيث ذكر في التنازل اي كان لم يزل تواليا ليس ان كان تواليا بما كتبه واحده على يقول
 المعرلة انه صار تواليا اذ انشا الخلق قلوبا فقبل توابعهم واما قبل ذلك لم يكن تواليا
 ووجه الرد ان قبول التوبة من الصفا الاضافية ولا منازعة في حدوتها وفي اختياره
 كان تواليا على عقار مع انه الذي يستدعيه قوله استغفم حتى قيل وتب مفسر بعدة والا
 لقال غفارا تجيبه على ان الاستغفار انما ينفع اذا كان مع التوبة والندم والعزم بعدم
 العود قوله نعت ايك نفسك اي التي ايك خفيك نفسك والنبي القاء خبير الموت
 وقيل كان القايل ابن عباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد اوتي هذا الغلام علم كثيرا
 وقيل انه جعله النبي صلى الله عليه وسلم خيرا قوله ثبتت ملكة او خسرت في القاموس النبيا
 النقص والخسران وثبت يراه اي ضلنا وخسرتا وقوله والتبا خسرا ان يودي الى الهلاك

ثبت

اشارة الى ان ارادة الهلاك تجوز لكن لم يجد تقييد للخسران في تفسيره من كتب اللغة ووجه
 وصف يديه بالهلاك ظاهرا واما وصفها بالخسران فمما اعتقده من لفظه وركب في ابداء
 رسول الله ورميه بالحج وذكر في التنازل ان كان كثيرا احسنا لا رسول الله وكان يقول
 ان كالا امر محمد فيكون في عنده يد وان كان لقريش فلي عندنا يد فاخبر انه خسر يده التي
 كانت عند محمد بعنا دله ويده التي عند قريش ايضاً خسران قريش وهلاكهم في يد محمد عليه
 الصلوة والسلام قوله وتجانس قوله ذات لهب المراد التجانس المعنوي لا اللفظي لانه ليس
 فاصلا ولا ذات لهب الاولي ان يقال ذكر كنية لينبئ لاسراق وجنتية وتلميحها قوله
 وقرابن كثير اليه بلسكون الهاء قال الكشاف وهو من تغيير الالمام كقولهم تسلمت
 ملكة بضم الشين يريد به انه يغير العلم لمتقول التلايم لتبين معناه صلى الله عليه وسلم
 قوله وكسبه او مكسوبه اشار بالاول الى ارادة المصدر كما كسب جعل ما مصدرية و
 بالتا الى جعله بمعنى المفعول بعد جعل ما مصدرية اولى جعل ما موصولة وهناك احتمالا
 ان ارادوا ان يكونا الهامين احدهما ان ما كسبها مية انكارية كما فيما افني وانما
 ان يكون نافية ويكون المعنى ما بعد عنه ما له مضرة وما كسب منقولة قوله قل انما اثبت
 في الصحف قل والتزم في التلاوة مع انه ليس من ادب الامور بقول ان يتلفظ في مقام
 الالتمار الا بالحقول لان الامور ليس لها طلب به فقط بل كل احد يتولى ما ابتلى به الامور فانبت
 ليدعي على الله هومتا على العباد ومكذرا قل في مواقع قل في القوان الجيد كذا في التاويلات
 ويمكن ان يقال الخاطب بقول نفس التالي كانه علم به ان كل احد عند مقام هذا المضمون ينبغي
 ان يامر نفسه بالقول به وعدم التجا وزعة والله اعلم قوله روي ان قرينشا قالوا لانه
 صف لنا ربك الذي تدعونا اليه لما استوصفوه ووصفوا ولا بما يزيل عنهم ما انكم هو اقرب
 الشرك والذم المزيل بقوله القدر الصمد لانه لا كان محتاجا اليه بجميع ما سواه فلا يصح ان
 يكون غيره الا له ثم وصفه بما وقع فيه غيرهم من اثبات الولد والصاحبة لتلايقوا فيه و
 نفي شركة متولة معه في الالهية بقوله ولم يولد ردا على من اعتقد شركة بعض المولود معه
 وفي التاويلات ذكر ان اهل مكة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسبة الله تعالى
 وقيل عن صفته وقيل عن الله تعالى ما هو هذا ففي الجواب عن الاخير رد عليهم بان لا يسبيل الى
 معرفة كنهه انما الغاية بيان اوصافه قوله ما يستعمل على مجامع صفات الكمال الاولي صفات
 الجلال لانها سلبية وذكر ثلث مجامع التنزه عن التركيب والتنزه عن التعدد والتنزه عن
 المشاركة في الحقيقة وخواصها فان كلامها يستلزم سلوبا لا تحصى قوله ولعل ذلك

الاخلاص

لان سورة الكافرين وانظر من ان لا يخرج من الله لا عبدا متعبدا ونظيره فلا بد فيها من ذكر
قوله وتكرر لفظ الله لا شارب ان من لم يتصف به لم يستحق الالوهية اي لم يتصف بالصدقة
لم يستحق الالوهية والعمل وجهه ان تعليق الصدق بالصدق بعبارة الالوهية للصدقة بناء على
انه في الاصل حقيقة واذا كان الصدقة يتجه الالوهية لم يستحق الالوهية من لم يتصف به وفيه
بحث لان الالوهية نسبت ان يكون للصدقة لانه انما يعبد لكونه محتاجا اليه دون العكس الا ان
يتكلف ويقال المراد بالالوهية مبدأه وما يرتب عليه الالوهية لكونه معبودا للمنا بالفضل
هذا بيان اختيار المظهر موضع المضمرة اما نكتة عدم الاكتفاء بمسند اليه واحدهما بان يقال الله
الاحد الصدق فللتبني على ان كلاما من الوصفين يستقل في تعيين الذات لما كان الاختصاص قوله
لانه لم يجانس اي لم يجانس شيئا حتى يصح ان يتولد عنه كيف وهو الواجب وكل ما يولده فهو حادث
قوله ولعل الاقتصار على لفظ الله لوروده رد اعلى من قال الملائكة بنات الله والمسيح بن الله
اقول او عزير بن الله بل لوروده رد الجميع او نقول المستقبل لتحقه كالماء فجزع الجميع بالماضي
او نقول الماضي شاهد على المستقبل فذكره في قوة ذكره قوله وكان احد ان يوحى النطق لانه
صدقه كفوا واصول المعول التاخر عن غاظه عدل عن توير الكفا حيث قال الكلام العربي الفصح ان
يوفى النطق الذي هو لغو غير مستم ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك فبالا مقدا في الفصح
كلام واعبه لانه تقرر الاشكال على وجه لا يقبل الدفع وايضا يخص اقتضاه التاخير بالعموم ان
الاقتضاء قائم على تقرر الاستمرار لانه مبتن على كونه معولا ومحصل الدفع بيان مقتضى العود
عن الاصل ولكن ان يجعل وجه تقديمه على كفا لانه يزيد في حسن الام تقوية في قوله وقوله ويجوز
ان يكون حالا من المستكن في كفا اشارة الى وجهه في التقديم وهو انه لو اختلفت اذ من
لا كونه صلة فاعلم وجعله خبرا يرفع الاشكال بلا اشتباه قوله ولعل ربط الخبر الثالث بالعلم
لان المراد به ان في الاقسام الامتثال من الولد والوالد وغيرهما في كفا واحدة مبينة من التبيين
وتعلق قوله عليها بالتضمنه معنى الدلالة كانه قيل مبينة مدلول عليها ونحن نقول الخبر الثالث
تأخر الاحدية والصدية فالربط بالعطف كعطف تيمم على تيمم قوله فان مقاصده محصورة
في بيان العقائد التي في دعوى المصراع من مقاصد الدعاء وارجاعه الى الحكم اذ فيه رخصة الطلب
او الى العقيدة اذ فيه بيان ان المحتاج اليه يوجب ترك القمص لانه يرجع الى الاذكار والتبشير
لقبول الاحكام قوله قل اعوذ برب الفلق ما يعلق عنه الاله جعله شاهدا لجميع المكنات اي الموجودة
كما لا يخفى والتبشير عن الموجود بالفلق لان فيه احصار ان ليس الايجاد الا فلق ظلمة العدم فلما
لا تكرر الحشر والاستعاذة برب الفلق كتحمل ان يكون باعتبار ان يعلق عن المستعبد ما

الفلق

يفرض ولا يعلق عنه ما يتفقد وعلى هذا يناسب ان يراد برب الفلق رب ما يعلق عن كل شيء
فلق نور الوجود حتى يعدم وعلق ظلمة العدم حتى يوجد قوله خص عالم اللق هو عالم الشهادة وعالم
الامر عالم الغيب وفي كون عالم الامر خيرا اكثر تحت طوار ان يكون ما يتوجه اليه الشخص من عالم الغيب
شرا لا يستعداده ذلك الشر وايضا فهم عالم اللق من قوله ما خلق بعد كما ذكره مثال الاثر
فانه لا تعدي من نفس الكافر وقوله والظلم مثال للتعدي فانه شر للظلم وخلق قبيح وشر
للظلم مؤذنه قوله اذا دخل ظلمة في كل شيء حمل القوب على معنى الدخول ومن معانيه الخبيث
وهو صحيح في هذا المقام قوله وقيل المراد به القمر فانه ينكشف فيغسق وفي الكساف عن عايشة
رضي الله عنها اخذ رسول الله بيدي فاشارة الى القمر فقال تعوذني بالله من شره فانه العاصم
اذا وقب وفي القاموس عن الغزالي وغيره نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما هو الاثر اذا قال
قوله ولا يوجب ذلك صدق الكهنة في انه مسحور رد لما يزيغ به الحديث حتى قال في التاويل
قال ابو بكر الاصم تركنا الحديث المروي لما فيه من شيء قوله واخراد ما بالتعريف لان كل نقاشة
شريرة بخلاف كل ناسق وحاسد يفصح هذا الكلام عن ان المراد بناسق وحاسد ليس العموم
ولا يخفى ما فيه لانه يلزم نقصان الاستعاذة فلا وجه ان يجعل النكرة عامة كالعلمه قوله
وتخصيصه اي تخصيص كل من التلثة بعد دخوله تحت كل ما خلق لانه العدة ووجه كونها عدة
ما ذكره الكشاف من ان امره خفي ويحتمل شره الانسان حيث لا يعلم قوله وقري في السورتين
صرح بقوله في السورتين لتلاوتهم اختصاه بهذه السورة كما يتوهم من الكشاف قوله لما كانت
الاستعاذة في السورة المتقدمة من المضار البدئية فيبحث لان شر ما خلق لم يعقد بالشر البدئية
ولا شر غيره وكان اراد من المضار البدئية ايها ولا يبعد ان يرشد اليها قوله تعرض النفوس
البشرية وتخصها وفي خصوص عارض النفوس البشرية ايها تحت لان شر الوسوس كما يخفى النفوس
يلحق الابدان ايها فسقوا لما كان الاستعاذة في ما سبق من شر كل شيء اضاف الرب الى كل شيء
ولما كان الاستعاذة هنا من شر الوسواس لم يصف الا كل شيء وكان النطق لا السورة النساء
لنقطة الاضافة الى الوسواس كونه لم يصف اليه خطأ لدرجة عن اضافة الرب اليه بل الى استعاذة
قوله ثم تغلغل في النظر في المقدمة المتغلغل بكار دور در شدن والتدرج في وجوده
الاستعاذة تفصيل وجوده وعدم الاجمال كان يقول اعوذ بالله فان فيه التمسك بجميع الوجوه
لكن دفوعه لا تدرجا وتفصيلا وتنزيل اختلاف الصفا منزله اختلاف الذات معناه انه جعل
المعاذ امور متعددة يرجع الى احد بعد احد على طبق الرجوع الى الذات وقوله تكرر
الناس لما في الاظهار من مزيد البيان يريد به ان عطف البيان يستحق مزيد البيان لان فيه

الناس

تكميل ما وضعه وقوله والاشعار بشرف الانثى مبني على ما ذكر من ان وضع الظاهر موضع
المضمر للتعظيم ونحن نقول استبعاد برب الناس من الشرك التاريخي من اسناد النعم الى الاله
الظاهرة ويقول تلك الناس من الشرك التاريخي لاسناد السلطنة الى سلاطين الناس ويقول
آله الناس من الشرك الظاهر الذي يبتلى به الشرك وسلك طريق الترتي وكرر الناس ظاهرا
لمزيد ظهور الصفا الشئ على فرقة الناس قوله واما المصدر فبالكسر والفتح في المتضاف
خاصة على انه اسم المصدر دون المصدر قوله الذي عادة ان نخمس اما صيغة نسبية ووجه
النسبة ان الخمس عادة لان هذه الصيغة للمخبر بالشي او صيغة المبالغة وهو الكثرة
فيعيد كونه عادة قوله وذلك كالقوة الوهمية فالحناس يلقى الى النفس ما سوي الرب
وما سواه ايات تنتقل منها اليه فاذا ذكر الرب خالف قوله وفيه تعسف الا ان يراى
ان لا يخرج بذلك عن التعسف لان كثرة تكرار النعماء الواضح المشهور يسد باب انتقال الاله الى غيره هذا

المورد الذي وقفنا شرح هذا التفسير من الطرفين

ونسأل ان ينفع برأوي الافهام

ولا كرمنا من البين ويهدنا موقفا

لا يصال الا ويا با في

وليمنا حقايق

القوان

كانت

تم